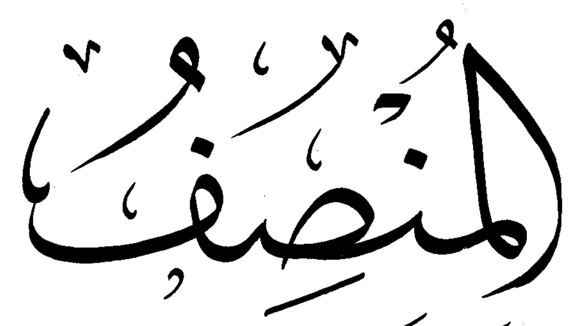


شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني
المتوفى سنة ٣٩٢هـ

لكتاب التصريف

للإمام أبي عثمان المازني البصري
المتوفى سنة ٢٤٧هـ

تحقيق وتعليق
محمد عبد القادر أحمد عطا

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2687-3



http://www.al-ilmiyah.com.lb/
e-mail : baydoun@dm.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، الحمد لله كما ينبغي لكمال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، وصلاة دائمة على النبى الخاتم، سيد ولد آدم، نبينا المصطفى، محمد ﷺ، خير من حملت الأرض وأظلت السماء منذ «كن» وحتى يرث الله الأرض ومن عليها..

أما بعد:

فإن الله عز وجل قد اختار اللغة العربية لتكون الوعاء الحامل لكتابه الخاتم إلى الناس كافة، العرب والعجم، على حدٍّ سواء، فقال فى كتابه العزيز: ﴿**إنا أنزلناه قرآنا عربيًا لعلكم تعقلون**﴾ [يوسف: ٢].

وعلى ذلك فقد كفل الله عز وجل لذلك الوعاء من يسهر على حفظه وصيانته عن عبث العابثين وجهل الجهلاء، يتضح ذلك من خلال الدأب المبكر الذى أبداه المسلمون تجاه التقعيد للغة العربية فى مرحلة غاية فى التبكير، وقبل أن يشيع الخطأ فى لغة القرآن، مما يؤكد أن الله سبحانه وتعالى هو الذى وجَّههم تلك الوجهة وأعانهم على الوصول إلى أفضل السبل وأيسرها لحفظ لغة كتابه العظيم، وصدق عزَّ من قال: ﴿**إنا نحن نزّلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾[الحجر: ٩].

وهذا الكتاب الذى بين أيدينا أحد الأعمدة المهمة التى ارتكز عليها البناءون المخلصون لدينهم ولغتهم، كتاب «المنصف» للإمام الجليل الفريد فى مجاله، الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى النحوى، شرح كتاب «التصريف» لإمام العربية أبى عثمان المازنى النحوى البصرى.. وهذا الكتاب يعد حجة فى علم التصريف، وحكمًا بين المختصمين فيما جلَّ وعظم، أو هان وصغر من مشكلات قد تطرأ للمتعاملين مع هذا العلم الخطير الشأن.

فأما أبو عثمان المازنى صاحب التصريف:

فهو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازنى، وقيل: بكر بن محمد بن عدى بن حبيب، أحد بنى مازن بن شيبان، فنسب إليهم، وهو من أهل البصرة.

أخذ علوم العربية، وآدابها عن ثلاثة أقطاب، آلت إليهم زعامة اللغة، وآدابها وعلومها، ورياستها فى البصرة، وهم: أبو عبيدة معمر بن المثنى البصرى التميمى المتوفى سنة ٢٠٩هـ، وأبو سعيد عبد الملك بن قريب القيسى الباهلى البصرى المعروف بالأصمعى المتوفى سنة ٢١٦هـ، وأبو زيد سعيد بن ثابت الأنصارى البصرى المتوفى سنة ٢١٥هـ.

وهؤلاء الأقطاب الثلاثة أخذوا اللغة، وعلوم العربية، وآدابها عن قطب الأقطاب أبى عمرو بن العلاء التميمى المازنى البصرى المتوفى سنة ١٥٤هـ، وكان من أشراف العرب، ووجوههم، وأحد القراء السبعة المشهورين، وكانت دفاتره ملء بيته إلى السقف. وقال فيه الزبيدى: كان أعلم الناس باللغة، وعلم القرآن والنحو فى زمانه، وكان ورعًا.

وأخذ المازنى عن غير هؤلاء الأقطاب الثلاثة، أخذ عن أبى عمر الجرمى، ومحبوب ابن الحسن، ومحمد بن سلام الجمحى، وفى أخذه عن أبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، خلاف، ولكننا نرجح أنه أخذ عنه، بل قرأ كتاب سيبويه كله عليه، ومن شيوخه يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى.

وأخذ عن أبى عثمان المازنى كثيرون، فى مقدمتهم أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، إمام العربية فى عصره، المتوفى سنة ٢٨٥هـ. قال ابن حجر: روى عنه المبرد، ولازمه، وتحقق بصحبته. وقال ابن خلكان: أخذ عنه أبو العباس المبرد، وبه انتفع، وله عنه روايات كثيرة.

وممن أخذ عنه أبو يعلى محمد بن أبى زرعة الباهلى النحوى، وأبو على أحمد بن جعفر الدينورى، وأبو الفضل بن محمد اليزيدى، وعبد الله بن أبى سعد الوراق.

ولما ورد بغداد فى أيام المعتصم، وقيل: فى أيام الواثق، أخذ عنه أهلها، منهم الحارث ابن أبى أسامة، ومحمد بن أبى الجهم السمرى، وموسى بن سهل الجونى.

بيئته وتأثره بها وتأثيره فيها: نشأ أبو عثمان المازنى فى أواخر القرن الثانى الهجرى وأوائل العصر العباسى الأول والدولة العباسية، والحضارة العربية الإسلامية، فى قمة مجدهما، وتحرير المسائل العلمية، وتكوين العلوم قائمان على قدم وساق، ورجال العلوم والآداب والفنون يتصارعون، ويتسابقون فى ميدان التحرير، والتكوين، والابتكار.

وكان للغة العربية النصيب الأكبر من ذلك، فقد ازدحم هذا العصر بتدفق الناس من

عجم وعرب، ومن بدو وحضر على موارد اللغة العربية، ألفاظها ونثرها، وشعرها، وما يتصل بها، وبآلها من نوادر وأخبار وأنساب وعلوم، يتصيدون شواردها، ويحررون مسائلها، ويتدارسونها وينشرونها.

وكانت البصرة والكوفة حينئذ، وهما على حدود البادية، ملتقى الحضارة، والبداوة، وعش العلماء والطلاب، ومهبط فصحاء العرب من أهل البادية، والآخذين عنهم، وعن أئمة اللغة من أهل الحضر.

وما كان عشاق اللغة والأدب يقنعون حينئذ بمن يلقون من فصحاء البادية، فى البصرة والكوفة، وغيرهما، بل كانوا يذهبون إلى البادية لاستقاء اللغة من ينابيعها الصافية فيها، وقد بلغ تنافس الرواة والعلماء أقصى حدوده لأمور، منها:

١ - أن العلم باللغة والأدب أصبح مصدرًا خصبًا للرزق للطالب والمطلوب، إذ كان حفاظهما من أهل البادية يؤجرون على الرواية والدراية، وكان رواة الحضر وعلماؤه فى جاه عريض، وعيش رغيد بما يروون ويبينون.

٢- الخلاف فى الرواية والدراية، وتعصب كل فريق لما عنده من ذلك، وقد بلغ الخلاف بين البصريين والكوفيين أقصى حدوده

٣ - وما كان من شيوع الجدل، والمناظرة بين الرواة والعلماء فى المجالس الخاصة والعامة، والحرص الشديد على الفوز والانتصار فيها.

٤ - حب كثير من خلفاء بنى العباس فى هذا العصر العباسى الأول للعلم والعلماء، وفتحهم أبوابهم ومجالسهم وصدورهم وخزائنهم لدراسة العلم، وتحرير مسائلهم وعنايتهم بذلك أكبر عناية عرفت فى التاريخ.

٥ - الرغبة الصادقة فى دراسة اللغة دراسة تعمق، وإدراك حقائقها وأسرارها إدراكًا صحيحًا؛ لأنها الوسيلة لفهم الكتاب والسنة والعروة الوثقى بين العرب والعجم.

هذه هى البيئة التى نشأ وعاش فيها أبو عثمان المازنى، وهى بيئة ملتهبة علميًا وأدبيًا، وهى جديرة كل الجدارة بأن تبعث فى روح من فيها الهمة والنشاط والرغبة الشديدة فى تحصيل العلوم والمعارف، والبراعة فيها.

وكان أبو عثمان صافى الذهن جيد الفهم، وبهره ما رأى فى العلماء من فصاحة وغزارة علم وسعة مدارك، وما يتمتعون به من إكبار الخلفاء والأمراء والوزراء وغيرهم

من العظماء، فأثر كل ذلك فيه تأثيرًا بليغًا، وحبب إليه العلم، ودفعه بقوته السحرية إلى الحذق فى تحصيله.

وما زال جادًا فى التحصيل، معنيًا عناية خاصة بمسائل التصريف، وعلم الكلام، وبمدارسة الطلاب والعلماء، ومناظرتهم فيهما، حتى أفضى به ذلك إلى أن صار إمامًا فى العربية، وقطبًا من أقطاب علم الكلام. هكذا كان تأثير البيئة فى أبى عثمان المازنى.

ولا شك فى أنه كما تأثر بالبيئة أثر هو فيها، إذ نبه الغافلين إلى مسائل علم التصريف، وما فيها من دقة وخفاء، وما لها من قدر وتأثير فى حياة اللغة العربية، وجمع أشتات مسائله فى كتاب، ورتبها فيه ترتيبًا محكمًا يدل على صفاء ذهنه، وقوة تفكيره، وغزارة علمه.

وهذا الكتاب أول كتاب فى علم التصريف وصل إلينا، وهو من علم التصريف ككتاب سيبويه من علم النحو فى أن كلاً منهما أصل فى علمه؛ هذا فى النحو، وذاك فى التصريف.

صفاته العقلية: كان أبو عثمان المازنى حاذقًا جيد الفهم، وكان إمام عصره فى النحو. قال أبو العباس المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان المازنى، وكان يصف المازنى بالحذق بالكلام والنحو.

قال: وكان إذا ناظر أهل الكلام لم يستعن بشىء من النحو، وإذا ناظر أهل النحو، لم يستعن بشىء من الكلام.

ونحو ذلك قال أبو الفدا إسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير، والملك المؤيد كمال الدين إسماعيل بن على المعروف بأبى الفدا، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى، وابن خلكان.

وقال الجاحظ فى كتابه البلدان، وقد ذكر فضل البصرة ورجالها: وفينا اليوم ثلاثة رجال نحويون ليس فى الأرض مثلهم، ولا يدرك مثلهم، يعنى فى الاعتلال والاحتجاج والتقريب، منهم أبو عثمان بكر بن محمد المازنى، والثانى أبو العباس بن الفرج الرياشى، والثالث أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن الزيادى، وهؤلاء لا يصاب مثلهم فى شىء من الأمصار.

وقال أبو الطيب عبد الواحد بن على اللغوى: وكان المازنى من فضلاء الناس وعظمائهم ورواتهم وثقاتهم، ونحو ذلك قال جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، الوزير جمال الدين القفطى.

وقال أبو العباس المبرد: سمعت أبا حاتم يقول: قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وكان حَسَنَ العلم بالعروض، وإخراج المعمى، وقول الشعر الجيد، ولكن لم يكن بالحاذق فى النحو، وكان إذا التقى هو والمازنى تشاغل، أو بادر خوفًا أن يسأله المازنى عن النحو.

وكان إمامًا فى اللغة والغريب والأدب. قال النجاشى: أبو عثمان المازنى المشهور بذلك. وقال الدلجى: أبو عثمان المازنى كان إمام عصره فى النحو والأدب، وبه قال الصفدى.

وكان بحاثًا، فقد وصفه شيخه أبو عبيد معمر بن المثنى بالمتدرج النقار، والنقار: البحاث.

وكان واسع الرواية، قال السيرافى: كان أبو عثمان مع علمه بالنحو متسعًا فى الرواية، وقال ابن الأنبارى نحو ذلك.

وكان جيِّد الحفظ، تتضح جودة حفظه فى: «أبو عثمان المازنى والقرآن الكريم»، وفى اتساعه فى الرواية، وفى مجالسته المتوكل.

وكان فى كلامه غموض، قال أبو الطيب عبد الواحد اللغوى: كان المازنى متخلقًا رفيقًا بمن يأخذ عنه، إلا أنه كان فى كلامه غموض، ثم قال: حدث المازنى قال: قرأ علىَّ رجل كتاب سيبويه فى مدة طويلة، فلما بلغ آخره قال لى: أما أنت فجزاك الله خيرًا، وأما أنا فما فهمت منه حرفًا.

صفاته النفسية: كان ورعًا، قال أبو الفدا ابن كثير: وكان شبيهًا بالفقهاء ورعًا، زاهدًا، ثقة، مأمونًا.

ومما يستدلون به على ورعه قصته مع الذمى الذى قصده ليقرأ عليه كتاب سيبويه بمائة دينار، فأبى غيرةً على ما فيه من آيات الذكر الحكيم وحمية لها مع فاقته، وضيقه.

وكان يحب العزلة والانفراد، فقد أجاب الخليفة الواثق حين أظهر له رغبته فى البقاء عنده، بقوله: يا أمير المؤمنين، إن الغنم والفوز فى قربك والنظر إليك، ولكنى ألفت الوحدة، وأنست العزلة.

تصانيفه: له من المصنفات:

١ - هذا الكتاب، وهو التصريف الذى شرحه ابن جنى بمعونة أستاذه أبى على الفارسى.

٢ - كتاب فى القرآن، كبير.

٣ - وكتاب فى علل النحو صغير.

٤ - وتفاسير كتاب سيبويه.

٥ - وما تلحن فيه العامة.

٦ - وكتاب الألف واللام.

٧ - والعروض.

٨ - والقوافى.

٩ - والديباج فى جوامع كتاب سيبويه.

ولم يؤلف كتابًا كبيرًا فى النحو ككتاب سيبويه، وقد قتله درسًا وتدريسًا مرات؛ لأنه كان يعبر عن رأيه فى ذلك، فيقول: من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا فى النحو بعد كتاب سيبويه، فليستحى.

مولده وتاريخ وفاته: لا نعرف لمولد أبى عثمان المازنى تاريخًا، أما تاريخ وفاته ففيه أقوال، هى سنوات ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩ هـ، فأوسطها جميعًا سنة ٢٤٧ هـ، وهى السنة التى قتل فيها المتوكل.

وأما ما قيل من أنه توفى سنة ٢٣٠ هـ، فغير صحيح؛ لأن الروايات كلها مجمعة على أنه جالس المتوكل، والمتوكل ولى الخلافة ٢٣٢ هـ، أى بعد سنة ٢٣٠ هـ.

ولما توفى أبو عثمان المازنى مرت جنازته على أبى الفضل عباس بن الفرج الرياشى، فقال متمثلاً:

لا يبعد الله أقوامًا رزئتهم ... أفناهم حدثان الدهر والأبد

نمدهم كل يوم من بقيتنا ... ولا يئوب إلينا منهم أحد

* * *

أما ابن جنى شارح التصريف وصاحب المنصف:

فهو أبو الفتح عثمان بن جنى، كان أبوه روميًا يونانيًا، وكان مملوكًا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدى، لذلك ينسب ابن جنى أزديًّا بالولاء.

وجِنِّى، بكسر الجيم وكسر النون مشددة وسكون الياء، فلا تشدد الياء كياء النسب؛ إذ ليست بها.

مولده: ولد ابن جِنِّى فى المَوْصِل. ويقول من ترجم له: إنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة، ولا يعينون مولده بعد هذا، إلا أبا الفداء فى المختصر، فهو يذكر أن مولده سنة ٣٠٢، ويقول ابن قاضى شُهْبة فى طبقات النحاة: إنه توفى وهو فى سن السبعين. فإذا أُخذ بهذا وروعى أن وفاته كانت فى سنة ٣٩٢هـ، فإن ولادته تكون فى سنة ٣٢٢هـ أو سنة ٣٢١هـ.

ويذكر الرواة أنه صحب أبا على الفارسى، أستاذه، أربعين سنة بعد اتصاله به على أثر حادثة مسجد الموصل، وستأتى قِصتها، وكانت هذه الحادثة سنة ٣٣٧هـ، فإذا وضع تاريخ ولادته فى سنة ٣٢٢هـ، كانت سنه عندئذ خمس عشرة سنة.

وتروى القصة: أن أبا علىٍّ مرَّ عليه، وهو يدرس العربية، ومن القليل أن يتعرض المرء للتدريس فى هذه السن المبكرة، وهذا قد يرجح رواية أبى الفداء فى تاريخ ولادته. وقول ابن قاضى شهبة: إنه توفى فى سن السبعين، قد يكون «السبعون» فيه محرفة عن التسعين.

ويرى بعض الكاتبين عنه من علماء المشرقيات أن ولادته كانت سنة ٣٢٠هـ، وهذا قريب مما ذكرت. وبعض هؤلاء جعل مولده سنة ٣٠٠هـ، وهذا قريب مما جاء فى أبى الفداء.

نشأته: نشأ ابن جِنِّى بالموصل، وتلقى مبادئ التعلم فيها، وقد أخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلى الشافعى المعروف بالأخفش.

ويذكر ابن خلكان أنه قرأ الأدب فى صباه على أبى على الفارسى. ويقول ابن ماكولا: سمع جماعة من المواصلة والبغداديين.

ويذكر أنه فى بدء اتصاله بأستاذه، أن أبا الفتح كان يدرس العربية فى جامع الموصل وهو شاب، فمر به أبو على، فوجده يتكلم فى مسألة قلب الواو ألفًا فى نحو قال وقام،

فاعترض عليه أبو على، فوجده مقصرًا، ونبهه على الصواب، وقال له: تزَّببت وأنت حصرم! فتبع أبا علىّ، حتى نبغ بسبب صحبته إياه، وبلغ من أمره ما بلغ.

وتكاد الروايات تتفق على أن ابن جِنّى لم يكن يعرف أبا علىّ قبل هذه الحادثة.

وفى ياقوت بعد أن ذكر سؤال أبى علىّ له فى مسألة التصريف متحدّثًا عن ابن جِنّى: فسأل عنه، فقيل له: هذا أبو علىّ الفارسى، وفى هذا بيان أنه لم يلقه قبل هذا. ولم يشذ عن هذا، فيما علمت، إلا ابن خلكان، فهو يقول: قرأ الأدب على الشيخ أبى علىّ الفارسىّ المقدّم ذكره فى حرف الحاء وفارقه.

وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه أبو علىّ، والناس حوله يشتغلون عليه، فقال له: تزببت وأنت حصرم! فترك حلقته وتبعه حتى تمهر.

ويذكرنا عجز ابن جنى عن الجواب على ما أورده عليه أبو على من الاعتراض فى مسألة التصريف التى كان يتكلم فيها بحادثة لأبى على مع نحوىّ موصلى، وكأنما ثأر أبو علىّ لنفسه يوم كان مع محمد بن سعيد الموصلى العروضى النحوى عند أبى بكر بن شقير. فقال محمد بن سعيد لأبى على: فى أى شىء تنظر يا فتى؟ فقال: فى التصريف، فجعل يلقى عليه من المسائل على مذهب البصريين والكوفيين حتى ضجر منه أبو علىّ، فهرب منه إلى النوم، فقال: هربت يا فتى! قال: نعم، هربت.

ويؤرخ الرواة اجتياز أبى على بالموصل بسنة ٣٣٧هـ. وقد كان أبو على جوالا بالبلاد.

ولكن الباحث يسأل: فيم كان اجتيازه بالموصل؟ فهل كان ذلك لعلم يتلقاه، أو رواية يسمعها؟.

وأغلب الظن أنه كان مع معز الدولة البويهى، فقد أغار على الموصل فى هذا التاريخ، وهاجم الحمدانيين، وكان أبو علىّ على اتصال وثيق بآل بويه.

وكان أكثر اتصاله بعضد الدولة، حتى إن عضد الدولة كان يذكر عن نفسه أنه غلام أبى علىّ.

وقد يكون من دواعى هذه الصلة الاشتراك فى الانتساب إلى الفرس، ومعرفة الفارسية، فقد كان أبو على يعرفها، كما يذكر تلميذه أبو الفتح. ويبدو أنه كان يصحب آل بويه فى حروبهم؛ ففى البغية فى ترجمة أبى علىّ: أن عضد الدولة لما تهيأ

لقتال ابن عمه دخل عليه أبو علىّ، فقال له عضد الدولة: ما رأيك فى صحبتنا؟ فقال له أبو علىّ: أنا من رجال الدعاء، لا من رجال اللقاء.

ولولا أن أبا علىّ كان من عادته أن يصحب عضد الدولة فى مثل هذا الوجه لما عرض عليه هذا العرض، ويبدو أن اعتذار أبى علىّ عن صحبة عضد الدولة كان لأنه يقصد حرب رجل من أسرة آل بويه، وهو لا يبغى أن يحمل أحد منهم حقدًا عليه وضغنًا نحوه.

وتجمع الروايات على أن أبا الفتح صحب أبا على بعد سنة ٣٣٧هـ، ولازمه فى السفر والحضر، وأخذ عنه، وصنف كتبه فى حياة أستاذه، فاستجادها ووقعت عنده موقع القبول.

وهو كثير الاعتزار بأبى علىّ، كثير الرواية عنه فى كتبه. وهو يثنى عليه الثناء الجميل، ويقول فى الخصائص (٢٠٨/١): وقلت مرة لأبى بكر أحمد بن علىّ الرازى، رحمه الله، وقد أفضنا فى ذكر أبى علىّ ونبل قدره، ونباوة محله: أحسب أن أبا على قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا. فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشع هذا القول عليه؛ وهو يريد بالعلم، علم العربية.

ويقول أيضًا فى الخصائص (٢٧٦/١) فى أبى علىّ: ولله هو، وعليه رحمته! فما كان أقوى قياسه، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه! مع جلة أصحابها، وأعيان شيوخها سبعين سنة، زائحة علله، ساقطة عنه كلفه، وجعله همه وسدمه، لا يعتاقه عنه ولد، ولا يعارضه فيه متجر، ولا يسوم به مطلبًا، ولا يخدم به رئيسًا، وقد حط عنه أثقاله، وألقى عصا ترحاله.

ويشبه ابن جنى فى نقله من كتب علم أبى علىّ، سيبويه فى نقله علم الخليل. على أن ابن جنى كثيرًا ما يذكر أن أستاذه كان يسأله فى بعض المسائل، ويرجع إلى رأيه فيها، وأن أبا علىّ كان يقتنع بعلم ابن جنى فى بعض الأمور، فيدون رأيه فى كتبه.

وقد ينهج فى تأليفه منهجًا غير منهج شيخه أحرى عنده بالاتباع، وقد ألف أبى علىّ «الحجة» فى توجيه القراءات السبع، وألف ابن جنى «المحتسب» فى توجيه الشواذ من القراءات.

ويقول فى خطبة هذا الكتاب: إلا أننا، مع ذلك، لا ننسى تقريبه على أهل القرآن ليحيطوا به، فإن أبا علىّ، رحمه الله، عمل كتاب الحجة فى القراءات، فتجاوز فيه قدر حاجة القراء، إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء.

صحبته للمتنبى: وقد صحب المتنبى واجتمع به بحلب عند سيف الدولة ابن حمدان، وفى شيراز عند عضد الدولة. وكان المتنبى يجله، ويقول: فيه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس. وكان المتنبى إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف فى شعره يقول: سلوا صاحبنا أبا الفتح.

ويقول فى مسالك الأبصار: وكان أبو الطيب المتنبى إذا سئل عن معنى قاله، أو توجيه إعراب، حصل فيه إغراب، دل عليه، وقال: عليكم بالشيخ الأعور ابن جنى فسلوه، فإنه يقول ما أردت وما لم أرد.

وترجع مقالة المتنبى الأخيرة إذا صح نسبتها إليه، إلى سعة علم ابن جنى وتشعب مذاهبه، فقد يقع له فى الكلام من المعانى ما لم يقع لقائله.

وابن جنى أول من شرح ديوان المتنبى، وقد شرحه شرحين، الشرح الكبير والشرح الصغير، وهو الباقى لنا إلى الآن، وقد تعقب معاصروه، ومن بعدهم شرحه، ومن هؤلاء الربعى على بن عيسى المتوفى سنة ٤٢٠هـ، له كتاب «التنبيه على خطأ ابن جنى فى تفسير شعر المتنبى»، وهو ممن شارك ابن جنى فى الأخذ عن أبى علىّ وملازمته، ومنهم محمد بن أحمد المعروف بابن فورجه، له كتابا «الفتح على أبى الفتح»، و«التجنى على ابن جنى» يرد فيهما على ابن جنى فى شعر المتنبى، وللشريف المرتضى على بن الحسين كتاب تتبع أبيات المعانى للمتنبى التى تكلم عليها ابن جنى.

وللشيخ العميد أبى سهل محمد بن الحسن الزوزنى استدراك على ابن جنى باسم «قشر الفسر» منه نسخة بمكتبة طلعت بدار الكتب مخطوطة سنة ٤٧٥هـ.

وكان ابن جنى يحسن الثناء على المتنبى فى كتبه، ويستشهد بشعره فى المعانى والأغراض، ويعبر عنه بشاعرنا.

ويقول فى الخصائص (١/٢٣٩): وحدثنى المتنبى شاعرنا، وما عرفته إلا صادقا، وفى (صـ٢٤) يقول: وأمتثله شاعرنا آخرًا، فقال:

فلو قدر السنان على لسان ... لقال لك السنان كما أقول

ويسوق البديعى فى «الصبح المنبى» قصة تنبئ عن إعجاب ابن جنى بالمتنبى، وعن وجوده بشيراز حين كان المتنبى هناك، وذلك فى آخر حياة الشاعر، فقد قتل بدير العاقول عند منصرفه عن شيراز. ذاك أن أبا على إذ ذاك بشيراز، وكان إذ مر به أبو الطيب يستثقله على قبح زيه وما يأخذ به نفسه من الكبرياء.

وكان لابن جنى هوى فى أبى الطيب، كثير الإعجاب بشعره، لا يبالى بأحد يذمه أو يحط منه. وكان يسوءه إطناب أبى على فى ذمه. واتفق أن قال أبو على يومًا: اذكروا لنا بيتًا من الشعر نبحث فيه. فبدأ ابن جنى وأنشد:

حلت دون المزار فاليوم لو زر ... ت لحال النحول دون العناق

فاستحسنه أبو على واستعاده. وقال: لمن هذا البيت، فإنه غريب المعنى؟ فقال ابن جنى: للذى يقول:

أزورهم وسواد الليل يشفع لى ... وأنثنى وبياض الصبح يغرى بى

فقال: والله هذا أحسن! بديع جدًّا! فلمن هما؟ قال: للذى يقول:

أمضى إرادته فسوف له قد ... واستقرب الأقصى فثم له هنا

فكثر إعجاب أبى علىّ، واستغرب معناه، وقال: لمن هذا؟ فقال ابن جنى: للذى يقول:

ووضع الندى فى موضع السيف بالعلا ... مضر كوضع السيف فى موضع الندى

فقال: وهذا أحسن! والله لقد أطلت يا أبا الفتح، فأخبرنا من القائل؟ فقال: هو الذى لا يزال الشيخ يستثقله، ويستقبح زيه وفعله، وما علينا من القشور إذا استقام اللب! قال أبو علىّ: أظنك تعنى المتنبى. قلت: نعم.

ومن دلائل عناية ابن جنى بالمتنبى أنه أخذ شيئًا من أخباره عن على بن حمزة البصرى؛ لأن المتنبى لما ورد بغداد نزل عليه وكان ضيفه إلى أن رحل عنها، كما ذكره ياقوت فى ترجمة على بن حمزة.

جلالته والثناء عليه: بلغ أبو الفتح فى علوم العربية من الجلالة والخطر ما لم يبلغه إلا القليل، وقد سلف لك قول المتنبى فيه، وقد كان المتنبى ذا قدم مكينة وبصر نافذ وإحاطة تامة بالعربية.

وقد أصبح ابن جنى فى مجرى القرون بعده مضرب المثل فى معرفة النحو والتبريز فيه.

ويقول العماد فى حديثه عن الحسن بن صافى المعروف بملك النحاة: وكان يقول: هل سيبويه إلا من رعيتى، ولو عاش ابن جنى لم يسعه إلا حمل غاشيتى. ويقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فى الشيخ عبدالكريم سلمان: وجعلته منى مكان النحو من ابن جنى.

ويقول ابن فضل الله العمرى فى مسالك الأبصار: لم ير مثله فى توجيه المعانى، وشد بيوت القصائد الوثيقة المبانى.

ويقول ابن ماكولا: وكان نحويًّا حاذقًا مجودًا. ويقول الثعالبى فى اليتيمة: هو القطب فى لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة فى الأدب.

وقد يبدو للباحث أن ابن جنى لم يبلغ فى حياته من المكانة العلمية ما يستحقه، ولم يدرك ما أدركه من بعده من النبالة ونباهة الذكر. وقد يطل له هذا المعنى من قول المتنبى فيه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس.

وقد يطيب له أن يحنج لهذا الرأى بأنه لا يرجع إلى عراقة أصل، ولا يؤول إلى شرف محتد، وبأن العصر كان مشحونًا بأفاضل العلماء، وجلة الفهماء، فكان يجرى فى مضمارهم بمقدار.

ولكن التوسع في دراسة ابن جنى قد يصرف عن هذا الرأى، وقد يؤول بصاحبه إلى أن الرجل أوتى حظًا من الشهرة العلمية فى حياته، ورزق من القبول ما هو أهله.

ألسنا نراه يخلف أستاذه أبا على فى التدريس فى بغداد بعد وفاته، ويدين له بالتلمذ أبى على، ومنهم أئمة عظام كعبد السلام البصرى، والسمسمى، وأبو على لا ينكر أمره وأستاذيته. فهذا شرف استأثر به أبو الفتح واستبد به على أصحاب أبى على، وهم كثر.

ويقول القفطى فى إنباه الرواة فى الحديث عن زميل لابن جنى وهو العبدى: وكان العبدى قد أدركه خمول الأدب، ولم يحصل له من السمعة ما حصل لابن جتى والربعى، وكان كثير الشكوى لكساد سوق الأدب فى زمانه.

ولابن جنى قصيدة بائية سلف منها أبيات فى الكلام على نسبه، أوردها ياقوت فى ترجمته، وفيها ما ينبئ عن أنه نال ما يبغى من الكمال والمنزلة. ومن ذلك قوله:

شكرت الله نعمته ... وما أولاه من أرب
زكت عندى صنائعه ... فوفقنى وأحسن بى
تخولنى وخولنى ... ونولنى ونوه بى
وأخر من يقادمنى ... وأعلانى وأرغم بى

ويقول فى الحديث عن كتبه:

تناقلها الرواة لها ... على الأجفان من حدب

فيرتع في أزاهرها ملوك العجم والعرب
فمن مغن إلى مدن إلى مثن إلى طرب

ويبدو فضله وعلمه فى كتبه ومباحثه التى توفر عليها، وأحسن عرضها، وهو يعد بحق فيلسوف العربية وباقرها.

وعلى مباحث ابن جنى طابع الاستقصاء والغوص فى التفاصيل، والتعمق فى التحليل، واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيات، وهو فى هذا يشبه ابن الرومى فى الشعر، وكأنما للجنس الرومى الذى ينتميان إليه أثر فى هذا.

ومن مباحثه التى اهتدى لها، وسبق بها الاشتقاق الأكبر، وإن كان استمد فكرته من أستاذه أبى علىّ، وهو يقول فى الخصائص فى الباب الذى قصره على هذا المبحث: هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا؛ غير أن أبا علىّ، رحمه الله، كان يستعين به، ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر؛ لكنه، مع هذا، لم يسمه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن.

وابن جنى، مع حرصه على اتباع من سبقه وتبجيله لهم، لا يبالى أن يخالفهم إذا تهدى لرأى لم يقولوا به، واستوى له دليله، واستقرت عنده حجته.

ومن ذلك ما رآه فى مسألة: «هذا حجر ضب خرب» وهو رأى خالف به السلف. وقد سن للباحث أن يذهب إلى ما يهتدى إليه بعد أن رأيناه وسوغنا مرتكبه، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التى قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازًا على كلاكل، والقوم الذين لا نشك فى أن الله، سبحانه وتعالى وتقدمت أسماؤه، قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة فى الترحيب به والتعظيم له، وجعله ببركاتهم، وعلى أيدى طاعاتهم، خادمًا للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعونًا على فهمهما، ومعرفة ما أمر به أو نهى عنه الثقلان منهما، إلا بعد أن يناهضة إتقانًا، ويثابته عرفانًا؛ ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره.

عبارته: اشتهر ابن جنى ببلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام، والإبانة عن المعانى بأحسن وجوه الأداء، وهو يسمو فى عبارته، ويبلغ بها الفصاحة، فى المسائل العلمية الجافة البعيدة عن الخيال ووجوه التطرية، وقد عرفت عنه هذا، فيقول الأبيوردى فى أبى على أحمد بن محمد المرزوقى: وهو يتفاصح فى تصانيفه كابن جنى، والمرزوقى أيضًا ممن أخذ عن أبى علىّ.

ولابن جنى فى عباراته وجوه فى استعمال بعض المفردات يدوِّنها اللغويون، وينوهون بها كما يدونون ما صدر عن العرب؛ ثقة بطبيعته العربية، وسجيته اللغوية.

فهو يستعمل الأصلية فى معنى التأصل، ويقول فى ذلك صاحب اللسان «أصل»: واستعمل ابن جنى الأصلية موضع التأصل، فقال: الألف وإن كانت فى أكثر أحوالها بدلاً أو زائدًا، فإنها إذا كانت بدلاً من أصل جرت فى الأصلية مجراه. وهذا لم تنطق به العرب، وإنما هو شىء استعملته الأوائل فى بعض كلامها.

وظاهر أنه يريد بالأوائل قدامى المؤلفين بعد عهد العرب، وأن أول هؤلاء فى الاستعمال ابن جنى، كما يبدو من صدر هذا الكلام.

ويقول فى الخصائص فى «باب فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس»: فالعين فى الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة، على أن ابن جنى إذا كان يستعمل الأصلية فى معنى التأصل لم يرتكب بدعاء، فإنما جرى فى هذا على انتهاج المصدر الصناعى، فالأصلية للشىء كونه أصلاً، وهذا معنى التأصل.

ويقول المجد صاحب القاموس فى «نغية الرشاف من خطبة الكشاف» عند قول الزمخشرى: أنشأ كتابًا ساطعًا بيانه، قاطعًا برهانه: أنشأ لا يستعمل إلا فى الجواهر، وقد تقدم معناه يقال: أنشأ دارًا، أى بناها، وأنشأ الله السحاب: رفعه.

وقال ابن جنى فى تأدية الأمثال على ما وضعت عليه: يؤدى ذلك فى كل موضع على صورته التى أنشئ فى مبدئه عليها. فاستعمل الإنشاء فى العرض الذى هو الكلام، وترى هذا فى اللسان «نشأ».

على أنه قد تند منه بعض الهنات الكلامية التى لا تثلم البلاغة، ولا تغض من شأوه، وفراهة أسلوبه.

فهو يدخل «قد» على الفعل المنفى، ففى الخصائص (١/ ٢٠): كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره. وهذا لا يجيزه النحويون.

وهو يدخل «أل» على بعض، والنحويون لا يجيزون هذا، وإن جاء فى عبارة سيبويه والأخفش.

مذهبه الفقهى: يبدو أن ابن جنى كان حنفى المذهب، فإن لم يكنه، فقد كان له هوى فى هذا المذهب وانعطاف نحوه، ولا غرو، فهو عراقى يصبو إلى مذهب أهل العراق.

وهو فى ذلك كأغلب نحويى العراق، كالسيرافى الذى كان يقضى على مذهب العراقيين.

وليس بأيدينا من المصادر ما يقفنا على من أخذ عنه الفقه فى شبيبته. وأحمد بن محمد الموصلى الذى أخذ عنه النحو كان شافعيًّا، كما يذكر السيوطى فى البغية، وإن لم أقف على ترجمته فى طبقات الشافعية، ولم أقف على تاريخ وفاته.

وانتسابه للحنفية فى الفقه يبدو من قوله فى الخصائص (١/١٦٣): وكذلك كتب محمد بن الحسن، رحمه الله، إنما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة فى أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق.

ولا تجد له علة فى شىء من كلامه مستوفاة محررة. وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور.

وظاهر أنه يريد محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة، وأنه يتحدث عن استخراج العلل الفقهية من كتبه. فقوله: «أصحابنا» يعنى به أتباع أبى حنيفة. ويبدو أن ابن جنى كان ينظر فى كتب الفقه وأصوله كثيرًا، وقد احتذى فى مباحث النحو كثيرًا من منهج الفقه وأصول الفقه. وكان لهذا معنيًّا بكتب محمد بن الحسن. وكذلك كان شيخه أبو على معنيًّا بآثار محمد هذا.

ويقول ابن جنى فى الحديث عن شيخه: وحدثنى أنه وقع حريق بمدينة السلام، فذهب به جميع علم البصريين. قال: وكنت قد كتبت ذلك كله بخطى، وقرأته على أصحابنا، فلم أجد من الصندوق الذى احترق شيئًا البتة، إلا نصف كتاب الطلاق عن محمد بن الحسن.

وفى ثبت كتب ابن جنى عند بروكلمان: «مسألتان من كتاب الإيمان لمحمد بن الحسن الشيبانى»، ويذكر بروكلمان أنه فى الفاتيكان. فهذا لا يدع مجالاً للشك فى صلته بمذهب العراقيين فى الفقه.

وتراه ينصر الحنفية على الشافعية. ومن أمثلة هذا ما أورده فى «سرّ الصناعة» فى حرف الباء: «وأما ما يحكيه أصحاب الشافعى عنه من أن الباء للتبعيض فشىء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت.

وتراه فى «سرّ الصناعة» فى حرف الواو، ينكر على الشافعية ما يرونه من الترتيب فى

غسل أعضاء الوضوء، ويعتمد فى هذا على أن الواو لا تفيد الترتيب. وقد عطف غسل هذه الأعضاء بالواو فى الكتاب. وتراه يحتفل للرد ويفيض فيه أيما إفاضة.

وجاء ذكر الإمام أبى حنيفة فى مبحث الدور من الخصائص (١/٢٠٨)؛ وفى هذا الموطن يذكر الجصاص أبا بكر الرازى شيخ الحنفية فى بغداد. وفى (صـ٢٠٦) يذكر أبا يوسف صاحب أبى حنيفة.

مذهبه النحوى: كانت المذاهب النحوية لعهد ابن جنى ثلاثة: مذهبان قديمان، وهما البصرى والكوفى. ومذهب حدث من خلط المذهبين والتخير منها. وهو مذهب للبغداديين.

وكان ابن جنى - كشيخه أبى علىّ - بصريًّا، فهو يجرى فى كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب، وهو ينافح عنه ويذب، ولا يألو فى ذلك جهدًا. وتراه فى سر الصناعة فى حرف النون يقول: كما قال الآخر:

أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح

فهذا على تشبيه «أن» بـ«ما» التى فى معنى المصدر، فى قول الكوفيين. فأما على قولنا نحن فإنه أراد أن الثقيلة، وخففها ضرورة. وتقديره: أنك تهبطين.

وفى «سر الصناعة» أيضًا فى حرف الكاف: فإذا قلت: أنت كزيد، وجعلت الكاف اسمًا فلا ضمير فيها؛ كما أنك إذا قلت: أنت مثل زيد، فلا ضمير فى مثل؛ كما لا ضمير فى الأخ ولا ابن إذا قلت: أنت أخو زيد، وأنت ابن زيد. هذا قول أصحابنا. وإن كان قد أجاز بعض البغداديين أن يكون فى هذا النحو الذى هو غير مشتق من الفعل ضمير؛ كما يكون فى المشتق.

ومن الجلى أنه يريد بقوله: «أصحابنا» البصريين.

ولم يدر بخلد ناظر أن ابن جنى كان كوفيًّا؛ فهذا ما لم يجر فى الوهم والخيال. ولكن بعض الباحثين طاب له أن يسلك ابن جنى فى عداد البغداديين. وشبهته فى هذا أنه سكن بغداد وأوطنها، حتى لقى ربه فيها.

وإنما كان مقامه ببغداد بأخرة بعد أن نضج واستقرت إمامته وتأصل عدّه فى البصريين. والناظر فى كلام ابن جنى من الدلائل ما لا يحصى على هدم هذه الدعوى، ونقضها.

على أن الرجل كان منهومًا بالعلم يأخذه عن أهله، بصريًّا كان أو غيره، فهو كثير

النقل عن ثعلب والكسائى وأضرابهما، حسن الذكر لهذين الرجلين والثناء عليهما.

وهو برىء من العصبية التى تعمى عن الحق، وينحى باللائمة على من ينساق معها، ويمضى فى سبيلها، فتراه يقول فى «سرّ الصناعة»، فى حرف الهاء: ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى فى هذا الموضع من كتابه الموسوم بـ«شرح الفصيح»، وظلمه وغصبه حقه.

والأمر عندى بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه فى كثير مما ألزمه إياه، وما كنت أراه بهذه المنزلة، ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها، فإن كان من أصحابى، وقائلاً بقول مشيخة البصريين فى غالب أمره، وكان أحمد بن يحيى كوفيًّا قلبًا، فالحق أحق أن يتبع، أين حلّ وصقع.

ابن جنى بين النحو والصرف: كان ابن جنى إمامًا فى النحو والصرف، وهو على إمامته فيهما فى النحو أمثل منه فى الصرف، كما يذكره الكاتبون لترجمته، وإن كان لا يعرف إلا بالنحوى، فالنحو، بالمعنى العام، ينتظم الصرف.

ومرد نبوغه فى الصرف وتفوقه فيه أن عجزه أمام أبى علىّ كان فى مسألة صرفية؛ كما سبق إيراده، فكان جدّه فى الصرف أكثر وأبلغ من جده فى النحو.

شعره: كان لابن جنى شعر. ويقول ابن الأثير وابن ماكولا: وله شعر بارد. وكان أساس هذا الحكم منهما أن ابن جنى كان يتعاطى فى شعره الغريب والمعقد من الأساليب، وأنه لم يكن يعنى بالشعر، فقد كان همه العلم، وكان غناه به، وكانت به حظوته عند الملوك وذوى السلطان.

ويقول الثعالبى: وكان الشعر أقل خلاله، لعظم قدره وارتفاع حاله.

وابن الجوزى أحسن رأيًا فيه، فهو يقول: وكان يقول الشعر ويجيد نظمه، وكذلك من قبله الخطيب فى تاريخ بغداد يقول المقالة السالفة.

على أنه يقع له من الشعر ما يأخذ بالقلوب، ويأسر الألباب. وشعره فيما يمسُّه من فقد حبيب أو غزل فيه، أو فخر بعلمه ومآثره، ولا نرى له شعرًا فى مدح ملك إلا لمامًا.

ومن شعره، فى الغزل:

غزال غير وحشى ... حكى الوحشى مقلته

رآه الورد يجنى الو د فاستكساه حلته
وشم بأنفه الريحا ن فاستهداه زهرته
وذاقت ريحه الصهبا ء فاختلسته نكهته

وهو شعر يسيل من الرقة، كما ترى.

وله فى الحنين إلى الشباب وبكاء عهده الناضر:

رأيت محاسن ضحك الربيـ ـع طال عليها بكاء السحاب
وقد ضحك الشيب فى لمتى فلم لا أبكى ربيع الشباب
أأشرب فى الكأس كلا وحاشا لأبصره فى صفاء الشراب

ترى فى هذا معنى بديعًا، فهو يتجنب الشرب فى الكأس خشية أن يرى فى صفائها شيبه، فتناله الحسرة ويأخذه الجزع.

وله قصيدة طويلة يفخر فيها، مطلعها:

وحلو شمائل الأدب منيف مراتب الحسب
أخى فخر مفاخرة عقائل عقلة الأدب
له كلف بما كلفت به العلماء ملعرب

ويمضى هكذا طويلا فى الحديث عن نفسه.

وقد أورد له الثعالبى فى اليتيمة:

أيا دارهم ما أنت أنت مذ انتووا ولا أنا مذ سار الركاب أنا أنا
وجنود المنى ألا يكاثر بالمنى ونيل الغنى ألا يكاثر بالغنى
ومن كان فى الدنيا أشد تصورًا يجده عن الدنيا أشد تصونا

وفاته: بلغ ابن جنى المنهل الذى يرده كل من على ظهرها، ثم كان عليه أن يودع هذه الحياة فى يوم الخميس السابع والعشرين من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة.

ويكاد الرواة يجمعون على سنة وفاته، إلا ما كان من ابن الأثير فى تاريخه، فهو يضع وفاته سنة ٣٩٣، وتبعه على هذا أبو الفداء فى المختصر.

ويبدو أن وفاته كانت ليلا، أى ليلة الجمعة. ففى فهرست ابن النديم: توفى ليلة الجمعة من صفر.

وفى ديوان الشريف الرضى عند إيراد مرثيته فى ابن جنى: وتوفى ببغداد ليلة الجمعة.

وفى هذا الديوان أيضا فى الموطن السابق: وتولى الصلاة عليه الشريف الرضى؛ وكان بينهما صداقة وكيدة.

وقد كانت وفاته ببغداد، حيث استقر فى آخر أيامه، ودفن فى مقابرها، ولا أدرى فى أيها دفن، ودفن أبو علىّ، أستاذه، فى الشونيزية، فهل دفن فيها بجوار شيخه.

كتبه: لقد خلف كتبا حسانًا تدل على فضله الجم الغزير، وقد تخير لها أسماء حسانًا كذلك، حتى ليقال إن الشيخ أبا إسحاق الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦هـ، وأستاذ المدرسة النظامية قد سمى بعض كتبه بأسماء كتب لابن جنى؛ وذلك أن لأبى إسحاق: المهذب والتنبيه فى الفقه، فقه الشافعية، واللمع والتبصرة، فى أصول الفقه. وهذه أسماء لكتب لابن جنى، كما سيأتى إيراده .

ولقد كتب ابن جنى إجازة بكتبه لبعض الآخذين عنه فى سنة ٣٨٤هـ، أى قبل موته بنحو ثمانى سنوات. وذكر فيها ما يأتى:

١- الخصائص.
٢- التمام. وهو تفسير ما أغفله السكرى من أشعار الهذليين.
٣- سر الصناعة.
٤- تفسير تصريف المازنى. ويسمى «المنصف» وهو الكتاب الذى بين أيدينا.
٥- شرح مستغلق أبيات الحماسة، واشتقاق أسماء شعرائها.
٦- شرح المقصور والممدود لابن السكيت.
٧- تعاقب العربية.
٨- تفسير ديوان المتنبى الكبير. ويسمى الفسر.
٩- تفسير معانى ديوان المتنبى. وهو شرح ديوان المتنبى الصغير.
١٠- اللمع فى العربية.
١١- كتاب مختصر التصريف.
١٢- كتاب مختصر العروض والقوافى.
١٣- كتاب الألفاظ المهموزة.
١٤- كتاب المقتضب. وهو فى اسم المفعول المعتل العين من الثلاثى.
١٥- تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب.
١٦- المحاسن فى العربية.
١٧- النوادر الممتعة.

١٨- الخاطريات.

١٩- كتاب المحتسب فى شرح شواذ القراءات. وقد طبع بدار الكتب العلمية، بيروت، بتحقيقنا.

٢٠- تفسير أرجوزة أبى نواس.

٢١- تفسير العلويات، وهى أربع قصائد للشريف الرضى، كل واحدة فى مجلد.

٢٢- كتاب البشرى والظفر.

٢٣- رسالة فى مد الأصوات ومقادير المدات.

٢٤- كتاب المذكر والمؤنث.

٢٥- كتاب مقدمات أبواب التصريف.

٢٦- كتاب النقض على ابن وكيع فى شعر المتنبى وتخطئته.

٢٧- المعرب فى شرح القوافى.

٢٨- كتاب الفصل بين الكلام الخاص والكلام العام.

٢٩-كتاب الوقف والابتداء.

٣٠- كتاب المعانى المحررة.

٣١- كتاب الفرق.

٣٢- كتاب الفائق.

٣٣- كتاب الخطيب.

٣٤- كتاب الأراجيز.

٣٥- شرح الفصيح. والفصيح لثعلب.

٣٦-كتاب شرح الكافى فى القوافى.

٣٧- التلقين فى النحو.

٣٨- التذكرة الأصبهانية.

٣٩- التهذيب. وهو تهذيب أبى على.

٤٠- المهذب.

٤١- التبصرة.

٤٢- كتاب الزجر.

٤٣- مسألتان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيبانى.

٤٤- علل التثنية.

٤٥-المسائل الواسطية.

٤٦- كتاب شرح الإبدال ليعقوب.

وفى ختام سرد كتب ابن جنى أذكر أن بعض الكاتبين لحياته ذكر له كتاب مفردات «القراء السبعة»، وهذا الكتاب ليس لابن جنى، وإنما هو لأبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى. وقد جاء الاشتباه من توافقهما فى الاسم «عثمان».

* * *

منهج التحقيق

وقد استعنا بالعلى القدير أن يوفقنا إلى العمل فى هذا الكتاب على الوجه الذى ننشده، وقد قمنا فى تحقيق هذا الكتاب بما يلى:

١- اعتمدنا على مجموعة من النسخ، الأولى: نسخة دار الكتب المصرية، ورقمها ٦١٤١هـ، وهى صورة من مخطوط مكتبة كوبريلى بالآستانة، ويرجع تاريخ النسخة إلى سنة ٦٠٩هـ، وقام بنسخها محمد بن المظفر بن سعد بهان بن طاهر.

الثانية: نسخة مخطوط مكتبة أحمد الثالث بالآستانة، والمحفوظة برقم٢٢٨٠، والنسخة ممهورة بتوقيع كاتبها أحمد بن محمد بن محرز الأنصارى المقرى الأندلسى فى طرابلس فى مدة آخرها سلخ شوال سنة ٤٩٧هـ.

الثالثة: نسخة مكتوبة بالخط المغربى، منقولة عن الأولى، وهى محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢/صرف/ش.

الرابعة: نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٥/ صرف، ويعود تاريخها إلى عام ١٣٢٥هـ.

الخامسة: نسخة معهد المخطوطات العربية، والمحفوظة تحت رقم ١٢/ صرف، وهى نسخة مصورة من نسخة مكتبة شهيد على بالآستانة.

السادسة: نسخة مطبوعة بتحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وقد طبعت بالقاهرة سنة ١٩٦٠م. وقد اعتمدنا عليها كأساس فى ضبط النص.

على أن هناك نسختين غير كاملتين، إحداهما: نسخة مكتبة الأسكوريال، والأخرى: نسخة ثانية بمكتبة شهيد على، لم يتحقق منهما مزيد فائدة بسبب النقص الكبير فيهما.

٢- قمنا بتخريج آيات القرآن الكريم على المصحف الشريف.

٣- قمنا بتخريج الشواهد الشعرية التى وردت فى جميع المراجع التى وردت فيها، ونسبتها إلى قائلها.

٤- اعتمدنا على القاموس المحيط كمرجع لنا فى الإبانة عن معانى الكلمات.

٥- قمنا بالتقديم للكتاب والترجمة للمصنف أبى عثمان المازنى، والشارح أبى الفتح ابن جنى.

٦- قمنا بالإبقاء على العناوين التى أضافها محققى النسخة المطبوعة لما لها من عظيم الفائدة، وهى تلك الموضوعة بين معقوفتين.

هذا ونحن نعلم أن عملاً مهما بلغ الجهد المبذول فيه، وإن استمر الأيام والشهور أو حتى السنوات، لن يرقى إلى ما لهذا المرجع من أهمية فى تاريخ اللغة العربية، ولن يكون بقدر ما للمصنف والشارح من منزلة فى النفس وإقرار لهما بالريادة والسبق.

والله - سبحانه وتعالى - نسأله المغفرة وحسن الخاتمة، والتجاوز عما قد يكون بدر منا من تقصير، وهو وحده، سبحانه وتعالى، يعلم كم اجتهدنا حرصًا على تدارك ما يمكن أن يكون قد شاب هذا العمل من نقص.

والله من وراء القصد، وهو، سبحانه وتعالى، يهدى سواء السبيل.

محمد عبد القادر عطا

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو الفتح عثمن بن جني رحمه الله

هذا كتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمن بكر بن محمد بن بقية المازني
رحمه الله في التصريف بذكر أصوله وبإيضاح فصوله ولا أدع
فيه بحول الله وقوته غامضا إلا شرحته ولا مشكلا إلا أوضحته
ولا كثيرا من الأشباه والنظائر إلا أوردته ليكون هذا الكتاب
قائما بنفسه ومتقدما في جنسه فإذا أتيت على آخره أوردت بابا
لنفسر ما فيه من اللغة الغريبة فإذا فرغت من ذلك الباب أوردت
فصلا من المسائل المشكلة العويصة التي تشحذ الأفكار وتروض الخواطر
ولقد ينبغي أن يتخطى إلى النظر في هذه المسائل من لم يحكم الأصول
قبلها فإنه إن هجم عليها غير متقن لما قبلها من أصول التصريف الموطئة
لها لم يحظ منها بكبير طائل وصعبت عليه ثم صعوبة وكان
له في ذلك حكم من أراد الصعود إلى قلة جبل سامق في غير ما سلم
أو كجائب مفازة لا يهتدي لها بلا دليل وهذا القبيل من العلم أعني التصريف
يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة وبهم إليه أشد فاقة لأنه ميزان
العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ولا
يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس
ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف وذلك نحو قولهم إن المضارع
من فعل لا يجيء إلا على يفعل مضموم العين ألا ترى أنك لو سمعت إنسانا
يقول كثر يكثر ... من الشطارة اقتضيت ما يأتي من كلام العرب

صورة من مخطوط الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا تفسير اللغة من كتاب أبي عثمن

بشواهده وحججه وإنما ذلك في الغريب منها

ما ذكر في أول باب

قمطرير الشديد ومنه قوله تعالى إنا نخاف من

ربنا يوما عبوسا قمطريرا أي شديدا وكذلك

قوله اقمطر الأمر أي اشتد قال الراجز

صنبع صغر الرأس

ثم رأيت صنبعا قمطرا إذا صهوات يتقي الصخرا

وقال العجير

صورة من مخطوط الكتاب

صورة من مخطوط الكتاب

صورة من مخطوط الكتاب

صورة من مخطوط الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
الحمد لله رب العالمين وصلاته على سيدنا محمد وآله أجمعين
الطيبين الطاهرين قال أبو الفتح عثمان بن جني
هذا الكتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن
بقية المازني رحمه الله في التصريف بتمكين أصوله وتهذيب فصوله ولا
أدع فيه بحول الله وقوته غامضا إلا شرحته ولا مشكلا إلا
أوضحته [illegible] الأشباه والنظائر إلا أوردته لتكون هذا
الكتاب قائما بنفسه ومتقدما في جنسه وإذا أتيت على آخره
أوردت فيه بابا لتفسير ما فيه من اللغة الغريبة فإذا فرغت
من ذلك الباب أوردت فصلا من المسائل المشكلة العويصة
التي تشحذ الأفكار وتروض الخواطر ولكن ينبغي أن يتخطى
إلى النظر في هذه [illegible] إلا من أحكم الأصول قبلها فأما من
هجم عليها غير ناظر فيما قبلها من أصول التصريف الموطئة
للفروع لم يحظ منها بطائل كثير وصعبت عليه أيما صعوبة
وكان حكمه في ذلك حكم من أراد الصعود إلى قلة
جبل سامق في غير ما سبيل أو ولوج مفازة لا يهتدي لها
بلا دليل وهذا القبيل من العلم أعني التصريف يحتاج
إليه جميع أهل اللغة أتم حاجة وبهم إليه أشد فاقة لأنه
ميزان

صورة من مخطوط الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المصنف]

الحمد لله ربّ العالمينَ،[1] وصلواتُهُ على نبيِّه محمد وآلِهِ أجمعينَ، الطيِّبِينَ الطَّاهرين.

قال أبو الفَتْح عثمانُ بنُ جِنِّى رحمَه الله:

هذا كتابٌ أشرحُ فيه كتابَ أبى عثمانَ بكرِ بن محمد بنِ بَقِيَّةَ المازنىّ رحمه الله فِى التصريف، بتَمْكِين أصولِه، وتهذيبِ فصوله، ولا أدَعُ فيه بحولِ اللهِ وقوَّتِه غامضا إلا شَرحْتُه، ولا مُشْكِلا إلا أوْضحتُه، ولا كثيرًا من الأشباه والنَّظائرِ إلا أوردتُه، ليَكونَ هذا الكتابُ قائما بنَفْسه، ومُتَقَدِّما فى جِنْسه، فإذا أتيْتُ على آخره، أفْردتُ فيه بابا لتفسير ما فيه من اللغة الغريبة، فإذا فرغتُ من ذلك الباب أوردتُ فَصْلا من المسائل المُشْكِلَةِ العَوِيصَة التى تشحذُ الأفكار، وتروضُ الخواطر، وليس يَنبَغى أن يتخَطَّى إلى النظرِ فى هذه المسائل من لم يُحْكِم الأصولَ قَبْلها، فإنهُ إن هجمَ عليها غير ناظِرٍ فيما قَبلها من أصول التصريف المُوَطِّئَةِ للفروع، لم يَحْظَ منها بكبير طائل، وصَعُبَتْ عليهِ أيّما صعوبة، وكان حكْمُهُ فى ذلك حُكْمَ مَن أرادَ الصُّعودَ إلى قُلَةِ جبلٍ سامقٍ فى غير ما سبيل، أو كجازعٍ مفازة لا يهتدى لها بلا دليل.

* * *

[علم التصريف والحاجة إليه]

وهذا القبيل من العلم أعنى التصريف، يحتاجُ إليه جميعُ أهل العربية[2] أتمَّ حاجةٍ، وبهم إليه أشدُّ فاقة، لأنه ميزانُ العربية، وبه تعرف أصولُ كلامِ العربِ من الزوائدِ الدَّاخلة عليها، ولا يوصَلُ إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصَلُ إلى ذلك إلا مِن طريق التصريف؛ وذلك نحو قولهم: إن المُضارعَ مِن فَعُلَ لاَ يجيءُ إلا على يَفْعُل بضمّ العين، ألا تَرَى أنك لو سَمِعْتَ إنسانا يقول: كَرُمَ

---

(١) فى نسخة كوبرللى جاء بعد البسملة: «عونك يا لطيف». وفى المغربية: «وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا».

(٢) فى كوبرللى، والمغربية: «جميع أهل اللغة.». وعلى هامش كوبرللى: «أهل الأدب».

يَكْرَمُ بفتح الراء من المُضارع، لقضيت بأنَّهُ تارك لكلام العرب، سمِعْتهم يقولون يَكْرُم أو لم تَسْمَعْهم؛ لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومةٌ من الماضى قضيتَ بأنها مضمومة فى المضارع أيضا قياسا على ما جاء، ولم يحتج إلى السماع فى هذا ونحوه وإن كان السماعُ أيضا مما يشهدُ بصحَّة قياسِك.

ومن ذلك أيضا قولهُم: إن المصدرَ من الماضى إذا كان على مثال أفْعَلَ يكونُ مُفْعَلا بضم الميم وفَتْحِ العَيْن نحو: أدْخَلْتُه مُدْخَلا، وأخْرَجْتُه مُخْرَجا، ألا تَرَى أنك لو أردتَ المصدرَ من أكرمتهُ على هذا الحَدّ لقلت مُكْرَما قِياسا، ولم تحتج فيه إلى السماع.

وكذلك قولهُم: كلُّ اسم كانت فى أولِه ميم زائدة ممَّا يُنْقَل ويُعْمَل به فهو مَكْسورُ الأوَّل، نحو مِطْرَقَة ومِرْوَحَة، إلا ما اسْتُثْنِىَ من ذلك، فهذا لا يعْرِفُه إلا من يعلم أن الميمَ زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف، فهذا ونحوُه مما يُستدركُ من اللغة بالقياس.

* * *

[ما لا يؤخذ من اللغة إلا بالسماع]

ومنها ما لا يُؤخذ إلا بالسَّماع، ولا يُلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: رَجُل وحَجَر، فهذا مما لا يُقدم عليه بقياس، بل يُرجَعُ فيه إلى السماع، فلهذه المعانى ونحوها ما كانت الحاجةُ بأهل علم العربية إلى التَّصريف ماسَّة، وقليلا ما يعرفه أكثر أهل اللغة، لاشتغالهم بالسماع عن القياس.

* * *

[تخليط أهل اللغة فيما سبيله القياس]

ولهذا ما لا تكاد تجد لكثير من مصنفى اللغة كتابا إلا وفيه سهو وخلل فى التصريف، وترى كتابَه أسدَّ شىء فيما يَحْكيه، فإذا رجع إلى القياس وأخذ يُصَرّفُ ويَشْتَقُّ اضْطَرب كلامه وخَلَّط.

وإذا تأمَّلْت ذلك فى كتبهم لم يكدْ يخلو منه كتاب إلا الفرد، ويتكرّر هذا التخليط على حَسَب طول الكتاب وقِصَره، وليس هذا غَضّا من أسْلافنا، ولا تَوْهينا لعلمائنا، كيف وبعلومهم نَقْتَدى، وعلى أمْثلتهم نحتذى، وإنَّما أردتُ بذلك التنبيهَ على فَضْل هذا القَبيل من علم العربية، وأنَّهُ من أشرفه وأنْفَسه، حتى إنَّ أهله المُشْبِلين عليه والمنصرفين

إليه، كثيرا ما يُخْطِئون فيه ويُخَلِّطون، فكيف بمن هو عنه بمعزِل، وبعِلْم سواه مُتَشَاغِل.

* * *

[ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة]

وينبغي أن يُعْلَم أنَّ بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا[(١)]، واتصالا شديدا، لأن التصريف إنَّما هو أن تَجِيء إلى الكلمة الواحدة فتُصَرِّفَها على وجوه شَتَّى، مثالُ ذلكَ أن تأتى إلى «ضَرَبَ» فَتَبْنِيَ منه مِثْلَ «جعفر» فتقول: «ضَرْبَب» وَمِثْل «قِمَطْر»، «ضِرَبّ»، ومثل «دِرْهَم»: «ضِرْبَبٌ»، ومثل «عَلِمَ»: «ضَرِبَ»، ومثل «ظَرُف»: «ضَرُبَ»؛ أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة.

وكذلك الاشتقاقُ أيضا؛ ألا ترى أنَّك تجَيء إلى الضَّرْب الذى هو المصدر فَتَشتقُّ منه الماضى فتقول: «ضَرَبَ»، ثم تشتق منه المضارع فتقول: «يَضْرِبُ»، ثم تقول فى اسم الفاعل: «ضَارِب»، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة. أوَ لا ترى إلى قول رُؤْبَةَ[(٢)] فى وَصْفِه امرأةً[(٣)] بكثرة الصَّخَب والخصُومة:

تشتقُّ فى الباطل منها المُمْتَذَق[(٤)]

وهذا كقولك: تَتَصرَّفُ فى الباطل، أى تأخذ فى ضُروبه وأفانينه، فمن هاهُنا تَقَارَبا

---

(١) فى كوبرللى، والمغربية: «الاشتقاق سببا قريبا».

(٢) رؤبة بن الحجاج، عبدالله الطويل، أبو الجحاف.

(٣) فى كوبرللى، والمغربية: «فى صفة امرأة».

(٤) البيت من مشطور الرجز، من أرجوزة طويلة مشهورة، مطلعها:

وقاتم الأعماق خاوى المخترق   مشتبه الأعلام لماع الخفق

انظر: (ديوان رؤبة ١٠٤، والأغانى ١٥٨/١٠، وجمهرة اللغة ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١، وخزانة الأدب ٢٥/١٠، والخصائص ٢٢٨/٢، والدرر ١٩٥/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٣، وشرح شواهد المغنى ٧٦٤/٢، ٧٨٢، ومقاييس اللغة ١٧٢/٢، ٥٨/٥، وأساس البلاغة مادة «شقق»، ومغنى اللبيب ٣٤٢/١، والمقاصد النحوية ٣٨/١، وهمع الهوامع ٣٦/٢، وتهذيب اللغة ١٩٠/١، ٦٦/٩. وبلا نسبة فى الخصائص ٢٦٠/٢، ٣٢٠، ورصف المبانى ٣٥٥، وسر صناعة الإعراب ٤٩٣/٢، ٥٠٢، ٦٣٩، وشرح الأشمونى ١٢/١، وشرح ابن عقيل ٣٧٢، وشرح المفصل ١١٨/٢، والعقد الفريد ٥٠٦/٥، والكتاب ١١٠/٤.

واشْتبكا، إلا أنَّ التصريف وَسيطة بين النحو واللغة يَتجاذبانه، والاشتقاق أقعد فى اللُّغة من التصريف.

كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلُّك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا فى النحو إلا والتصريف فى آخره والاشتقاق إنَّما يُمَرُّ بك فى كتب النحو منه ألفاظ مُشرَّدة لا يكاد يعقد لها باب.

فالتصريفُ إنما هو لمعرفة أنْفُس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحْواله المُتنقِّلة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «قامَ بَكْر، ورأيْتُ بَكْرًا، ومَرَرْتُ ببَكْر»، فإنك إنما خالفتَ بين حَرَكات حُرُوف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تَعْرِض لباقى الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشىء الثابتة ينبغى أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عَوِيصا صَعْبا بُدِئ قَبْله بمعرفة النحو، ثم جِيءَ به، بَعْد، ليكون الارتياضُ فى النحو مُوَطِّئا للدُّخُول فيه، ومُعِينا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تَصَرُّف الحال، فمن أمدَّه الله بصفاء القَرِيحة، وأيَّده بمَضاء الخاطرِ والرّوِيَّة(*)، وواصَل الدرس، وأجْشم النَّفْس، وهجر فى العلم لَذَّاته، ووهب له أيَّام حياته، امتاز من الجمهور الأعظم، وخِق بالصَّدْر المُقدَّم، ولَحظَته العيونُ بالنَّفاسة، وأشارت إليه الأصابع بالرّياسة، وكان مُوَفَّقا لما يرفعه ويُعْلِيه، مسدَّدا فيما يَقصد له ويَنْتحيه.

* * *

[قيمة كتاب التصريف للمازنى]

ولما كان هذا الكتاب الذى قد شرعتُ فى تفسيره وبَسْطه من أنْفَس كتب التصريف وأسدِّها وأرْصَنِها، عريقا فى الإيجاز والاختصار، عاريا من الحَشْو والإكثار، مُتخلِّصا من كَزَازَة(١) ألفاظ المتقدّمين، مُرتفعا عن تخليط كثير من المتأخرين، قليل الألفاظ، كثير المعانى، عُنيت بتفسير مُشْكله، وكشف غامضه، والزيادة فى شرحه، مُحْتَسِبا ذلك فى جَنْب ثواب الله، ومُزَكِّيا به ما وهبه لى من العلم.

* * *

(*) فى نسخة أحمد الثالث: «الخاطر، وواصل» بإسقاط «الروية».

(١) الكزازة: الكَزَازَةُ والكُزُوزَةُ، بالضم: اليُبْسُ، والانْقِبَاضُ، كَزّ، فهو كَزّ، وهُم كُزّ، بالضم.

[ما يجب على من يطلع على كتاب ذى قيمة]

وحقيق على من نظر فى كتاب(**) قد عُنِـى بـه واَضعـه، وانصـرف إلى الاهتمـام بـه مُصَنِّفُه(***) ، فحظِى منه بأقصى ما طلب، ووصل إلى غايته مِن كَتَب، أن يحمد الله على ما وهبه له مِن فهْمه، وأن يُسلِّمَ لصاحبه ما وَفَّره اللهُ عليه منْ حفْظه(****) ، وأن يعـتَزِىَ فيما يحكيه عنه إليه، فإن فَعَل ذلك فَعلى مَحَجَّةِ أهْل العلـم والأدَبِ وَقـف، وإن أبـى إلا كُفْران النعمة فَعَن المروءة والإنسانية صَدَف.

وأنا أسُوق هذا الكتاب شيئا فشيئا، وأُتْبع كل فصل مما روَيته ورأيته ما يكون مُقْنِعـا فى معناه، ومُغْنِيًا عما سواه، فَمـا كـانَ فيمـا أُوردُه مـن سَـداد وصَـواب فبتوفيـق اللـه وإرشاده، وإن وقع سهو أو تقصير(١) فما لا يَعْرَى منه الحُذّاقُ المتقدّمـون، ولا يستنكفُه العلماء المُبرّزون.

والله أستْهدى، وإيَّاه أسْتَرشِدُ، وعليه أتوكل، وَهو حَسْبى وكَفَى.

* * *

(**) فى كوبريلى، والمغربية: «وحقيق على من قد نظر فى كتاب».

(***) فى كوبريلى، والمغربية: «وانصرف بالاهتمام به إليه مصنفه».

(****) فى أحمد الثالث: «ما وفر الله عليه». بإسقاط: «من حفظه».

(١) فى أحمد الثالث: «سهو وتقصير».

[رواة كتاب المازنى]

قال أبو الفتح عثمان بن جنى: أخبرنى الشيخ أبو علىّ الحسنُ بن أحمد بن عبدالغفّار الفارسىّ النَّحوىّ قراءة منى عليه بحَلَب، عن أبى بكر محمد بن السرىّ السرّاج، عن أبى العباس محمد بن يزيد المبرَّد، عن أبى عثمان بكرِ بن محمدِ بن بَقِيَّةَ المازنىّ، رحمهم الله أجمعين.

* * *

باب الأسماء والأفعال

قال أبو عثمان: كم يكونُ عدد حروفه في الأصل وما يزاد فيهما على الأصل؟.

قال أبو الفتح: أول ما فى هذا أن يسأل فيُقال: لِمَ لَمْ يذكر الحروف فى هذا الموضع معَ الأسماء والأفعال؟ وما السبب فى ذلك؟.

والجواب: أنه إنما قصد أن يُمَثِّل الأسماء والأفعال؛ ليُرِى أصلها من زائدها، لأنها مما يُصَرَّفُ ويُشتقُّ بعضُها من بعض، والحروف لا يصِحّ فيها التصريف ولا الاشتقاق، لأنها مجهولة الأصول، وإنما هى كالأصوات نحو: صَهْ وَمَهْ ونحوهما، فالحروف لا تُمَثَّلُ بالفعل[1] لأنها لا[**] يعرف لها اشتقاق.

فلو قال لك قائل: ما مثال: هَلْ أو قَدْ أو حتى أو هَلاَّ ونحو ذلك من الفعل لَكانت مسألُته مُحَالا، وكنت تقول له: إن هذا ونحوه لا يُمَثَّلُ؛ لأنَّهُ ليس بمُشْتق، إلا أن تنقلَها إلى التسمية بها، فحينئذ يجوز وَزْنُها بالفعل، فأمَّا وهى على ما هى عليه من الحرفيَّة فلا تُصرَّف.

* * *

[الألفات فى أواخر حروف المعانى أصول]

ولهذا المعنى ما كانت الألفات فى أواخر الحروف أُصولا غيرَ زوائد، ولا منقلبة من واو ولا ياء وذلك نحو: «ما» و«لا» وما أشبههما[***]، لا تقل إن الألف فيهما منقلبة

---

(١) المراد «بالفعل» هنا: «أحرف الميزان الصرفى».

(**) فى كوبريلى: «أو هلا، أو نحو ذلك».

(***) فى المغربية: «ما ولا ونحوهما».

كألف عَصًا ورَحى وغَزَا ورَمَى، لأنها لو كان أصلها واوا أو ياء لظهرتا لسكونهما، كما ظهرتا فى نحو «كَىْ وأىْ ولَوْ وأوْ».

فلو كان أصل ألف «ما» مِن الواوِ لقلت: «مَوْ» كما قلت: «لَوْ» وكذلك لَوْ كانت من الياء لوجب أن تقول: «مَىْ» كما قلت: «كى» ولم تقُلب ياء «كَىْ» وواو «أوْ» ألفا لأنها إنما تُقلب إذا كانت متحركة وما قبلها مفتوح، وهى فى الحروف ساكنة كلام «هَلْ وبَلْ» ودال «قَدْ» فلهذا بطل أنه تكون منقلبة، ولو قال قائل: إنَّ الألفات فى أواخر الحروف زوائد لكان مُبْطلا، لأنه إنما تُعرف الزيادة من غيرها بالاشتقاق. والحروف لا تُشتقُّ، فلا يُعرف ذلك فيها، فلذلك لم يذكر الحروف فى هذا الموضع.

* * *

[ما فى حكم الحروف من الأسماء المبنية]

وقولُ أبى عثمان: **«الأسماء»**، يعنى الأسماء المتمكِّنة، والتى يمكن تصريفُها واشتقاقُها نحو «رَجُل وفَرَس».

ولا يريدُ الأسماء المبنيَّة المُوغلة فى شبه الحروف(*)؛ لأن تلك الأسماء فى حُكْم الحروف، ألا ترى أنَّ «كمْ ومَنْ وإذْ» سواكن الأواخر «كهَلْ وبَلْ وقَدْ».

وإنما كان ذلك فيها لمضارَعَتْها الحروف، وإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أن الألف فى «مَتى وإذَا وأنّى وإيَّاكَ» ونحوها غيرُ منقلبة من ياء ولا واو، كما أنَّ الألف «فى حتَّى وكَلاَّ» كذلك.

وكما كانت «مَنْ وكمْ كهَلْ وبَلْ»، فهذه الأسماء المَبنيَّة التى فى حُكم الحروف(**) لا تُشتقُّ ولا تُمثَّل مِن الفعل كما أن الحروف كذلك.

* * *

[ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية]

وقد جاء بعضُ هذه المبنيَّة مُشتقَا نحو «لَبَّيْك»، لأنهم يقولون ألَبَّ بالمكان[1]، ونحو

(*) فى المغربية: «فى شبه الحرف». وكذا فى كوبريلى.

(**) فى المغربية، وكوبريلى: «الأسماء المبنية فى حكم الحروف».

(١) ألَبّ: أقامَ، كَلَبّ، ومنه: لَبَّيْكَ، أى: أنا مُقيمٌ على طاعَتِك إلْبابا بَعْدَ إلْبابٍ، وإجابَةً بَعْدَ إجابَةٍ،=

«قَطْ[(١)]» لأنها من قَطَطْتُ أى قَطَعْتُ، لأن قولك: ما فعلتُهُ قَطُّ: معناه فيما انقطع ومضى من عمرك. وكذلك «ذا وذى والذى» ونحو ذلك ممَّا يدخله التحقير، أو يُسْتعمَلُ استعمالَ المتصرّف، وليس ذلك بالكثير، وكلَّما كان الاسمُ فى شبه الحروف أَقْعَدَ، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد.

* * *

[الألف فى «أنا» فى الوقف، والهاء التى تلحق فى الوقف لبيان الحركة]

فأمَّا الألِف فى «أنا» فى الوقف فزائدة، وليست بأصل، ولم نَقْض بذلك فيها من قِبل الاشتقاق، هذا مُحال فى الأسماء المُضْمَرَة؛ لأنها مَبْنِيَّة كالحروف، ولكن قَضينا بزيادتها من حيثُ كان الوَصْل يُزيلها ويُذْهِبُها، كما يُذْهِب الهَاء التى تَلْحَقُ لبيان الحركة فى الوقف، ألا ترى أَنَّك تقول فى الوصل أنا زَيْد، كما قال الله تعالى: ﴿إِنِّى أنا رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢] يُكتب بألف بعد النون، وليست الألف فى اللفظ، وإنما كُتبت على الوقف، فصار سُقوطُ الألف فى الوصل كسقوط الهاء التى تَلْحَقُ فى الوَقْفِ لبيان الحركة فى الوَصْل.

ألا ترى أنك تقول: «ارْمِهْ» إذا وقفتَ وأنتَ تُريدُ «ارْمِ»، فإذا وصلت قلت: «ارْمِ يا رَجُلُ»، فالألف فى «أنا» كالهاء فى «ارْمِهْ» زائدة مثلها، وبُيِّنَت الفتحة بالألف كما بُيِّنت الكسرة بالهاء؛ لأن الهاء مُجَاوِرَةٌ للألف، ومِثْلُ ذلك ما حكاه سيبويه: أنَّ من العرب من يقولُ فى الوقف: «قالا» وهو يريدُ «قال»، فيبين الحركة بالألف، وقد قالوا فى الوقف: «أنَهْ» فبينوا الفتحةَ بالهاء كما بيَّنوها بالألف، وكلتاهما ساقطة فى الوصل.

* * *

[إجراء العرب كثيرا من ألفاظها فى الوصل مجراها فى الوقف]

فأما قول الشاعر:

أنا سيفُ العشيرةِ فاعْرِفونى ... حُمَيْدًا قد تَذَرَّيْتُ السَّناما[(٢)]

=أو مَعْناهُ: اتّجاهى وقَصْدِى لَكَ، من: دارى تَلُبّ دارَهُ، أى: تُواجهُها، أو مَعْناهُ: مَحَبّتى لَكَ، من: امْرَأَةٌ لَبّةٌ: مُحِبَّةٌ لِزَوْجها، أو مَعْناهُ: إخْلاصى لَكَ، من: حَسَبٌ لُبابٌ: خالِصٌ.

(١) القَطّ: القَطْعُ عامّةً أو عَرْضًا، أو قَطْعُ شىءٍ صُلْبٍ كالحُقّةِ، كالاقْتِطاطِ، والقصيرُ الجَعْدُ من الشَّعْرِ، كالقَطَطِ، محركةً.

(٢) تذريت السنام: علوت ذروته، ويريد به: بلغت غاية المجد. والبيت من الوافر، وهو لحميد بن=

فإنّه أجراه في الوصل على حدّ ما كان عليه في الوقف، وعلى هذا قولُ أبي النَّجْم(١):

أنا أبُو النَّجْـمِ وشِعْرِى شِعْرِى(٢)

أى وشعرى الذى سمعت به، وقد أجْرَت العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل على حَدّ ما تكون عليه في الوقْف، وأكثر ما يَجىء ذلك في ضرورة الشعر، حكى سيبويهِ عن العرب « ثَلاثَهَ رْبَعَهْ» بفتح الهاء من ثَلاثة وحذْف الهمزة من أرْبَعَة وإلقاء حركَتِها على الهاء وكان قياسُهُ إذا حَرَّكها أن يردَّها تاء، إلاَّ أنها لَمَّا كانت هاء في الوقف تركها في الوصل على ذلك، وأنشد سيبويه أيضا:

ضَخْـــما يُحِبُّ الخُلُقَ الأضْخَمَّا(٣)

=ثور في: (ديوانه ١٣٣، وأساس البلاغة ١٤٣، مادة «ذرى»، وشرح شواهد الشافية ٢٢٣، ولسان العرب ٣٧/١٣، مادة «أنن». ولحميد بن مجدل في: (خزانة الأدب ٢٤٢/٥). وبلا نسبة في: (رصف المباني ١٤، ٤٩٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٥/٢، وشرح المفصل ٩٣/٣، ٨٤/٩، والمغرب ٢٤٦/١). والشاهد فيه: ثبوت ألف «أنا» في الوصل، وهذا عند غير بني تميم ضرورة.

(١) أبو النجم: هو الفضل بن قدامة.

(٢) ذكره البغدادى في الخزانة وقال: على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة......... استشهد به صاحب الكشاف عند قوله تعالى: ﴿والسابقون السابقون﴾ على أن المراد السابقون من عرفت حالهم وبلغك وصفهم، كما في شعرى شعرى أى شعرى ما بلغك وصفه، وسمعت ببراعته، والمعنى: أنا ذلك المعروف الموصوف بالكمال، وشعرى هو الموصوف بالفصاحة. والشاهد فيه هو النطق بألف أنا ممدودة، وهى موصولة كما لو كانت موقوفا عليها. (أمالى المرتضى ٣٥٠/١، وخزانة الأدب ٤٣٩/١، والخصائص ٣٣٧/٣، والدرر ١٨٥/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٦١٠، وشرح شواهد المغنى ٩٤٧/٢، وشرح المفصل ٩٨/١، ٨٣/٩، وهمع الهوامع ٦٠/١). وبلا نسبة في: (خزانة الأدب ٣٠٧/٨، ٤١٢/٩، والدرر ٧٩/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٠٣، ٢٩٠، ومغنى اللبيب ٣٢٩/١، ٤٣٧/٢، وهمع الهوامع ٥٩/٢).

(٣) القائل هو رؤبة بن العجاج، وروى «ضخمٌ» وفي رواية أخرى: «الأضخما» بكسر الهمزة وفتحها، وروى: «الضِّخِما» بكسر الضاد، وفي رواية: «بَدْءٌ يُحبُّ». قال الأعلم الشنتمرى: أراد الأضخم، فشد في الوصل ضرورة تشبيهًا بما يشدد في الوقف، إذ قيل هذا أكبر وأعظم، وإذا قال: «الأضخم» وقف على الميم لم تكن فيه ضرورة، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت=

يريد الأضْخَمَ خفيف الميم، وهذا التَّثقيل إنما يكون في الوقف ليُعْلم باجْتِمَاع الساكنَيْن في الوقف أنه مُتَحرّك في الوصل، حِرْصًا على البيان؛ لأنَّه معلوم أنَّه لا يجتمع في الوصل ساكنان، وعلى هذا قالوا: «خالدّ: وهو يجْعَل»: فإذا وصلوا قالوا: «خالدٌ يا فتى» فكان سبيله إذا أطْلق الميم في «الأضْخَمَ» بالنَّصب أن يُزيلَ التَّثقيل، إلا أنَّه أجْرَاه في الوصل مُجْرَاه في الوقف للضرورة ومثله:

ببازِلٍ وَجْنَاءَ أوْ عَيْهَلِّ ... كأنَّ مَهْواها على الكَلْكَلِّ[1]

يريد العَيْهَلَ والكَلْكَل، وهذا أكثر مِن أن أضْبِطه لك لسعَته وكثرته، والذي أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يُحتاج إليه استظهارا وتأنيسا بالأمثال والنظائر، فإنَّ سيبويه كثيرا ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النظائر ليُؤْنِس بها، فكذلك أجْرَى الشاعر قوله:

أنا سَيْفُ العَشيرة فاعْرِفُونِي

في الوصل مُجْرَاه في الوقف.

* * *

=الميم عن حكم الوقف، لأن الوقف على الألف لا عليها، ولذلك مثل سيبويه بسبسًّا وكلاًّ. روى: «الإضخما» بكسر الهمزة، و«الضِخَمَّا» بكسر الضاد فالضرورة على روايته، لأن «إفعلاّ، وفِعَلاّ» موجودان في الكلام كثيرا، نحو إرزب، وخدب». وإنما الضرورة في فتح الهمزة، لأن أفعلاّ ليس بموجود. والرجز لرؤبة في: (ملحق ديوانه ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٤١٩/١، والكتاب ٢٩/١، ١٧٠/٤، ولسان العرب ٣٥٣/١٢، مادة «ضخم»، وتاج العروس مادة «خم»). وبلا نسبة في: (رصف المباني ١٦٢، وسر صناعة الإعراب ٦٢/١، ٤١٦، ٥١٥/٢، ولسان العرب ٩٠/٣، مادة «بعد»، ٩٨/٣، مادة «يد»، ٢٦/١٣، مادة «فوه»، والمحتسب ١٠٢/١، والمخصص ٧٨/٢).

(١) القائل: منظور بن مرثد بن فروة الفقعسي. وقيل: منظور بن مرثد بن فضلة بن الأشتر بن ضحوان بن فقعس بن طريف. والباذل من الإبل: الذى أتم السنة الثامنة وطلع نابه، سواء كان ذكرا أم أنثى. والوجناء: الناقة الوجناء تامة الخلق، عظيمة لحم الوجنة صلبة شديدة. الصهيل: الطويلة السريعة. قوله: «كأن مهواها على الكلكل» المراد به بروكها على صدرها. والرجز لمنظور في: (خزانة الأدب ١٣٥/٦، ١٣٧، لسان العرب ٥٩٧/١١، مادة «كلل»، ١٣، مادة «فو»، وتاج العروس ٢٨٤/٢٠، مادة «ملط» و «كلل»). وبلا نسبة في: (خزانة الأدب ٤٩٤/٤، وسر صناعة الإعراب ١٦١/١ - ١٦٢، ٤١٧، ٥١٥/٢، ومقاييس اللغة ١٧٣/٤، وكتاب الجيم ٣٢٢/٢).

[الأصلى والزائد]

وقولُ أبى عثمان: «كم يكون عددهما فى الأصل، وما يُزَاد فيهما على الأصل ؟».

قال أبو الفتح: اعلم أنه إنّما يُريد بقوله الأصل: الفاءَ والعينَ واللام، والزائِد: مالم يكُن فاءً ولا عينا ولا لاما، مثالُ ذلك قولك: ضرب، فالضاد مِن ضرب فاءُ الفعل، والراءُ عينُه ، والباءُ لامُه؛ فصار مثالُ ضَرَب : فَعَلَ، فالفاءُ الأصل الأوَّل، والعين الأصلُ الثانى، واللامُ الأصلُ الثالث، فإذا ثبت ذلك، فكلُّ ما زاد على الضاد والراء والباء، من أوَّل الكلمة أو وَسطها أو آخرِها، فهو زائد، ومعنى زائد أنَّه ليس بفاء ولا عينٍ ولا لام، وليس يَعْنون بقولهم: زائد أنَّه لو حُذِف من الكلمة لدَلَّتْ بعد حَذفه على ما كَانتْ تدُلُّ عليه وهو فيها؛ ألا ترى أن الألف مِن ضارب زائدة، فلو حذَفْتَها فقُلتَ: ضَرب لم يَدُلْ على اسم الفاعل بعد الحذف، كما كان يَدلُّ عليها قبل الحَذف، وكذلك قولهم: مَضْروب، لو حذفت الميم والواو لم يكن ما بقِىَ من الكلمة دالاّ على اسم المفعول، كما يَدُلُّ عليه «مضروب» بكماله، بل لم يكُن يُمْكن النُّطْق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حَذْف الميم؛ لأنَّ الضاد بعدها ساكنة، والابتداءُ بالساكن مُمْتَنِعٌ كما تعلم.

فمِمَّا زِيد فى «ضَرَب» من أوَّله قولهم: «اسْتَضْرَب» فالهمزة والسين والتاء زوائد؛ لأنَّه ليس فى ضرب شىء من ذلك، ومثاله: اسْتَفْعَل، وكذلك يَضْرِبُ الياء زائدة، ومثالُه يَفْعِل، والزيادة فى وسَطه قولك: «ضَرُوب» الواو زائدة، ومثاله: فَعُول، والزيادة فى آخرِه. قولك: «ضَرَبان» فالألف والنون زائدتان، ومثاله : فَعَلان، فالأصول يُقابَل بها فى المثال: الفاءُ، والعينُ، واللام، ويُلفظُ بالزائد بعينه لَفْظا فى المثال، ولا يقُابَل به فاءٌ ولا عينٌ ولا لام؛ لأنَّه لو كان أحد الثلاثة لكان أصْلا لا زائدا، ألا ترى أنَّك تقول فى «ضَرُوبٍ فعُول»، فتأتى فى «فعُول» بالواو التى كانت فى «ضَرُوبٍ» بعينها؛ لأنها زائدة، فإن تكرَّر الثانى مِن الأصول وهو العين كرَّرْتَ فى المثال العين بإزائه، فتقول فى «ضَرَّبَ: فعَّلَ» فَتُثقِّل العين مِن «فعَّل»، لأنها بإزاء الراء من «ضَرَّبَ»، فإن تكرَّر الأصْل الثالث وهو اللام، كرَّرْتَ فى المثال اللام بإزائه، فتقول فى «ضَرْبَبَ: فَعْلَلَ» جئتَ فى المثال بلامَيْن، لـمَّا كان فى ضَرْبَبَ باءان، فإن تكَرَّرَ الأصْلان كِلاهُما، كرَّرْتَ فى المثال العين واللام كِلْتَيْهما، تقول فى «ضَرْبَرَب: فَعْلَعَل» زِدْتَ عَيْنا ولاما لـمَّا زِدْتَ فى «ضَرْبَرَب» راء وباء، والفاءُ لم تُكَرَّر فى كلام العرب إلا فى حرف واحد، وهو

«مَرْمَرِيسٌ» وهى الدَّاهية والشِّدة، قال الراجز:

داهيــــةٍ حَدْبــــاءَ مَرْمَريــــسِ[(١)]

ومَرْمَرِيت: فى معناه، فمثاله من الفعل «فَعْفَعيل»؛ لأنه من المراسَة وهى الشَّدَّة، فتكرَّرَت الفاء والعين، ولا نظير لهذه الكلمة، وإنَّما بَسطتُ هذا الموضع، لأن أكثر مَن يتعرَّض للنظر فى هذا العِلم يسمع الأصْلَ والزائد ولا يَعرف الغرض فيهما، ولا حقيقة ما يُراد بهما ، فكشفتُ هذا المعنى، ليشترك فى معرفته المبتدئُ والمتمكِّن فيه.

* * *

[الزيادة للإلحاق ولغيره]

قال أبو عثمان: فمِمَّا يُزادُ ما يُلْحِق بناء ببناء، ومنه ما يكونُ للمَد، ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى، وفيه ما يُلْحَقُ فى الكلام ولا يُتكلَّم به إلا بزائد؛ لأنه وُضِعَ على المعنى الذى أرادوا بهذه الهَيْئَة.

قال أبو الفَتْح: فَصَّلَ فى هذه الجمل أنواع الزيادات، وعرَّف الغرض فى أن زِيدَتْ، وما الذى دعا إلى ذلك.

* * *

[الزيادة للإلحاق]

فما زِيد فيه للإلحَاق كثير، منه «كَوْثَر وصَيْرَف» فالواو والياء فيهما زائدتان؛ لأنهما مِن الكثرة والصَّرْف، وهما مُلْحقان «بجَعْفَر وسَلْهَب»؛ وكذلك «جَدْوَل» الواو فيه زائدة مُلْحِقَة «بجعْفَر». وقد قيل: «جِدْوَل» بكسر الجيم، فالواوُ فى هذا مُلْحِقَةٌ له ببناء «دِرْهَم وهِجْرَع[(٢)] وهِبْلَع[(٣)]» ومِن ذلك «سَمَيْدَع» الياءُ فيه زائدةٌ مُلْحِقَةٌ بفَرَزْدَق ومِثالُه فَعَيْلَل،

---

(١) فى رواية: «حدباءُ مرمريسُ». والداهية: الأمر المنكر. حدباء: لا يطمئن لها صاحبها، شديدة. والرجز بلانسبة فى: (شرح المفصل ٦/١١٥).

(٢) هجرع: الهِجْرَعُ، كدِرْهَمٍ وجَعْفَرٍ: الأحْمَقُ، والطويلُ المَمْشُوقُ، والمَجْنُونُ، والطويلُ الأعْرَجُ، والكَلْبُ السَّلُوقِىّ الخفيفُ.

(٣) هبلع: الهَبَلعُ، كَعَمَلَّسٍ وقِرْطاسٍ ودِرْهَمٍ: الأكُولُ، العَظِيمُ اللّقْمِ، الواسِعُ الحُنْجُورِ، وكدِرْهَمٍ: الكَلْبُ السَّلُوقِىّ، وكَلْبٌ بعَيْنِه.

وكذلك «فَدَوْكَس[١]». وهذا أكثرُ مِن أن أضبطه لك، وإنما أذكر مِنه ومِن نظائره ما يدعو إليه القياس.

* * *

[الزيادة للمد]

وقولُه: **ومِنه ما يكون للمدّ**، يعنى الواوَ فى «عَجوزٍ وَعمود»، والياءَ فى «جَرِيبٍ[٢] وَقَضِيب» والألفَ فى «كِتاب وَسِرَاج» لم يُرَدْ بهذه وما أشْبهها إلا امتداد الصوت والتكثيرُ بها؛ ولأنهم كثيرا ما يحتاجون إلى المدّ فى كلامهم، ليكون المَدُّ عِوَضًا من شىء قد حَذفوه، أو للين الصوت فيه؛ ألا ترى أن الضَّرْبَ الثالث مِن الطويل[٣] قد أُلْزِم حَرْفَ المَدّ نحو قول الشاعر:

أقِيمُوا بنى النعمان عنَّا صدوركم ... وإلاّ تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّءُوسا[٤]

ونحو قول الآخر أنْشدَنَاهُ أبو علىّ لقَطَرِىّ بن الفُجاءَة:

لَعَمْرُكَ إنى فى الحياةِ لَزَاهِد ... وفى العيش ما لم ألْقَ أُم حَكِيمِ[٥]

ونحو قول الآخر، قرأتُه على أبى علىّ فى نوادر أبى زيد:

جَزَوْنى بما رَبَّيْتُهُمْ وَحَمَلْتُهُمْ ... كذلك ما إنَّ الخُطُوبَ دَوَالْ[٦]

---

(١) فدوكس: الفَدَوْكَسُ: الأسَدُ، والرجلُ الشديدُ، وفَدَوْكَسٌ: جَدّ للأخْطَلِ غِياثِ بنِ غَوْثٍ التّغْلَبىّ.

(٢) الجريب: الجَرَبُ، محركةً: من جَرِبَ، كَفَرِحَ، فهو جَرِبٌ وجَرْبانٌ وأجْرَبُ، ج: جُرْبٌ وجَرْبَى وجِرابٌ وأجَارِبُ. وأجْرَبُوا: جَرِبَتْ إبِلُهُمْ. وهو العَيْبُ، وصَدَأُ السّيْفِ، وكالصّدأ يَعْلُو باطِنَ الجَفْنِ. والجَرْباءُ: السماءُ، أو النّاحِيَةُ التى يَدورُ فيها فَلَكُ الشّمْسِ والقَمَرِ، والأرْضُ المَقْحوطَةُ، والجَارِيَةُ المَليحَةُ.

(٣) الضرب هو آخر جزء فى العجز، والعروض هو آخر جزء فى الصدر.

(٤) البيت من الطويل، وهو من شواهد العروض والقافية. وهو بلا نسبة فى: (لسان العرب ٤٩٩/١٢، مادة «قوم»، وتاج العروس، مادة «قوم»).

(٥) هذا البيت مطلع قصيدة قيلت فى وقعة دولاب رواها صاحب الأغانى وقال: هذا شعر مختلف فى قائله. ورواها المبرد فى الكامل، وقال: أم حكيم هذه امرأة من الخوارج قتلت بين يديه. انظر: (الكامل لابن المبرد ٢١٤، ٦١٨).

(٦) البيت فى اللسان بدون ضبط اللام، وفى النوادر بضم لام «دوال». وفى خزانة الأدب وقال: والدوال بالكسر، مصدر داولت الشىء مداولة ودول، وبالفتح اسم المصدر. انظر: (لسان العرب مادة «دول»، والنوادر لأبى زيد ١١٥، والخزانة الكبرى ٢٧١/١).

فهذه الألف فى «دَوَال» والياءُ فى «حكيم» والواوُ فى «الرُّءُوس»، تُسَمَّى الرِّدْف. وإنّما لَزِمَتْ هذا الضَّرْبَ لتكون عوضا من لام مَفاعِيلُنْ، وَهذا مُبَيَّنٌ فى عِلم القوافى، وإنما يعرفه أهلُ العَرُوض، فلهذا ونحوه ما زِيدتْ هذه المَدَّات، وللحاجة إلى الاتِّساع فى كلامهم؛ لأنهم قد يُعَبِّرون عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة، وهذا يضطرٌّ إلى الاتِّساع، فمن هاهنا احتِيج إلى الزوائد المُكْثِرة للكلام.

* * *

[الزيادة للمعنى]

وقوله: **ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى**: يريد به نحو التنوين الذى دخل الكلامَ علامَة للخفَّة والتمكُّن فى الأسماء فى نحو «زيدٌ وزيدًا وزيدٍ». ومِن ذلك: حروفُ المضارَعة إنما جاءت لتَجْعل الفِعْل يَصْلُح لزمانين، نحو قولك: زيدٌ يَقْرأُ، ألا ترى أنَّه يَصْلُح أن يكونَ إخبارًا عنه بأنَّه فى حال قراءة، ويَصْلُح أن يكون يُرَادُ به أنَّه سيقرأُ فيما يستقبلُ، ومن ذلك: ألف «أنَا»، إنما زِيدت لِبيَان حركة النُّون، وقد مضى ذكُرها، ومِن ذلك: ألفُ النُّدْبَة، إنَّما زِيدت لمدّ الصوتِ وإظهارِ التَّفَجُّع على المندوب، فهذه الأشياء ونحوُها مِمَّا زِيد للمعنى، ألا ترى أنَّ الدَّلالة على ذلك المعنى تزولُ بزوال ذلك الزائد، إلاَّ أنَّ النُّدْبَةَ قد تكون بغير ألف تقول: وَازَيْد.

* * *

[الزيادة من أصل الوضع]

وقولُه: «**ومِنه ما يُلْحَقُ فى الكلام ولا يُتكَلَّمُ به إلاَّ بزائد؛ لأنه وُضِعَ على المعنى الذى أرادوا بهذه الهَيْئَة**»، فإنَّما يَعْنِي به: افتقر ونحوه؛ ألا ترى أنَّ الماضى من هذا اللفظ لم يُنطَق به إلا على مثال: افتعل، والزيادة لازمة له، وهى الهمزةُ والتاءُ فى أوَّله. وقولهم: «فقير» يشهد بأنهم كأنهم قد قالوا فيه: «فَقُرَ» مثل «ظَرُفَ فهو ظريف»، هذا أخَصُّ به من فَعِلَ وفَعَلَ، وإن كانوا قد قالوا: «شَقِيَ فهو شَقيّ وقَدَرَ فهو قَديرٌ»، فإن باب «فَعِيل» أن يكون «لِفَعُلَ»، وإذا كانوا قد قالوا: «يَذَرُ ويَدَعُ» ولم يقولوا: «وَذَرَ ولا وَدَعَ» اسْتِغْنَاءً عنهما «بتَركَ» على ما قال سيبويه، مع أنَّ بين الماضى والمضارع نسبا قريبا، فأن يقولوا: «فقير» ولا يقولوا: «فَقُرَ» - وإن كان عليه جاء - أجْدَر؛ لبُعد ما بين الاسم والفعل، وإن كان فى هذه الأسماء كثيرٌ من أحكام الأفعال؛ فإنَّ الفعل بالفعل أشبه منه بالاسم،

وكذلك «اشْتَدَّ» لم يُنطق به بلا زيادة، لم يقولوا شَدَّ في هذا المعنى، على أنَّ أبا زيد قد حكاها في كتاب مصادِره، وقولُهم: «شَدِيد» كأنهم قد قالوا فيه: «شَدُدْتُ» وإن لم يجيئوا به. قال سيبويه: استغنوا «بافْتَقَرَ واشْتدَّ» عن «فَقُرْتُ وشَدُدْتُ». كما استغنوا «باحْمَارَّ عن حَمِرَ»؛ يريد أنَّ «احمارَّ» أيضا لم يُنطق بالماضي مِنه إلا بزائد نحو «احْمَرَّ واحْمارَّ»، قال سيبويه أيضا: كما استغنوا «بارْتَفَعَ» عن «رَفُعَ» وعليه جاء «رَفِيعٌ»؛ يريد أنَّ قولَهم: «رَفيعٌ: فَعِيل» و«فَعِيل» إنما يأتي من «فَعُلَ» نحو كَرُم فهو كَرِيمٌ. وكذلك قوُلهم: «ارْعَوَى الرجل» وزنه افعلَّ ولم أسمعهم استعملوا الماضي منه بلا زيادة، وليس من لفظ رعيت، لأن لام «رَعَيْتُ» ياء، ولام «ارْعَوَى» واوٌ، لظهورها كما ترى.

وليس «الرَّعْوَى» مِن «ارْعَوَى» إنما هي «فَعْلَى» من «رَعَيْتُ»، قُلِبَتْ ياؤها واوا، بمنزلة «تَقْوى»، وكذلك قولُهم: «اقطارَّ النَّبْتُ واقْطَرَّ واشْمأزَزْت» لم يستعملوها إلا بتكرير اللام، فهذا ونحوه مِمَّا لم ينُطق به إلا بزيادة؛ لأنهم قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المُستغنى عنه مُسْقَطا مِن كلامهم، ألا ترى أنَّ قولهم «مَلامِحُ» إنَّما هو في القياس جمع «مَلْمَحَةٍ» لا جمع «لَمْحَةٍ»، و«سُمَحاءُ» إنَّما هو جمع «سَمِيح» في القياس لا «سَمْحٍ» و«مَشابِهُ» إنما هو جمع «مَشْبَهٍ» لا «شِبْهٍ»، فكأنهم قد نطقوا «بمَلْمَحَةٍ وَسمِيحٍ ومَشْبَهٍ» لـمَّا جاء الجمعُ عليها، إلا أنهم استغنوا بسَمْحٍ عن سَمِيحٍ، وبلَمْحَة عن مَلْمَحَةٍ، وبشِبْهٍ عن مَشْبَهٍ حتى صار المُسْتغنى عنه مُسْقَطا، وقد قال بعضُهم: «سَمِيحُ» وهو شاذٌ في الاستعمال، وإذا كانوا قد نطقوا بالمضارع ولم ينطقوا بالماضي في «وَذَرَ ووَدَعَ» على قُرْب ما بين الماضي والمضارع، فالجمعُ على بُعده من الواحد أجْدَرُ ألاَّ يَلْزَمَ أن يجيئوا بواحده من أجل مجيئهم به، فهذا شرح هذا.

* * *

[أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التى لا زيادة فيها]

قال أبو عثمان: «فأقلُّ الأصول في الأسماء عَدَدًا الثلاثةُ، نحو زَيْدٍ وَعْمرو وبَكْرٍ وعِدْلٍ وبُرْدٍ وجَبَلٍ وفَخِذٍ وعَضُدٍ وزُفَرَ ومِعيً، والأفعالُ نحو ضَرَبَ وعَلِمَ وضَرُبَ وَظَرُفَ».

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ الأسماء التى لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصْلٌ ثلاثيّ، وأصلٌ رباعيّ، وأصْلٌ خماسيّ؛ والأفعال التى لا زيادة فيها تكون على أصلين: أصْلٌ ثلاثيّ، وأصْلٌ رباعيّ، ولا يكون فِعْلٌ على خمسة أحرف لا زيادة فيه، وأنا أذكر كُلَّ أصل في مَوْضعه مُسْتَقْصى بحول الله وقوته.

فالأسماء الثلاثيةُ تكون على عشرة أمثلة: «فَعْلٌ، وَفَعَلٌ، وَفَعِلٌ، وَفَعُلٌ، وَفِعْلٌ، وَفِعِلٌ، وفِعَلٌ، وَفُعْلٌ، وفُعُلٌ، وفُعَلٌ». وجميع هذه الأمثلة تكون اسما وصِفَةً؛ فمثالُ: فَعْلٍ ويكونُ اسما وصفة، فالاسم كَلْبٌ وكَعْبٌ، والصّفة ضَخْمٌ وخَدْلٌ[(١)]. وفَعَلٌ يكون اسما وصفةً، فالاسم رَسَنٌ وطَلَلٌ[(٢)]، والصفة بَطَلٌ وحَسَنٌ. وفَعِلٌ يكون اسما وصفة، فالاسمُ كَبِدٌ وفَخِذٌ، والصّفةُ حَذِرٌ وفَطِنٌ.

وفَعُلٌ يكون اسما وصفةً، فالاسمُ رَجُلٌ وعَضُدٌ، والصفةُ يَقُظٌ ونَدُسٌ[(٣)].

وفِعْلٌ يكون اسما وصفة، فالاسمُ جِذْعٌ وَعِدْلٌ، والصفةُ نِضْوٌ[(٤)] ونِقْضٌ[(٥)].

وفِعِلٌ يكون اسما وصفة، فالاسمُ إبِلٌ وإطِلٌ[(٦)]، والصفة قالوا: امرأةٌ بِلِزٌ، وهى الضَّخْمَة. وقد قالوا: أتانٌ إبِدٌ فأما قولُ الشاعر[(٧)]:

أرَتْنِـــىَ حِجْــلاً علـــى ســاقِها   فَهَـشَّ الفُــؤادُ لــذَاكَ الحِجِــلْ
فقلتُ ولم أُخْفِ عَـــنْ صَاحِبِـــى   ألاَ بأبى أصْـــلُ تلــك الرِّجِــلْ

ويُرْوَى «بِيِبَا» فإنما أراد به الإتباع لإقامة الوَزْن وأصل بنائها على «فِعْلٍ» ساكنة العين.

---

(١) خدل: الخَدْلُ: المُمْتَلِىءُ، والضَخْمُ.

(٢) رسن: الرّسَنُ، محرّكةً: الحَبْلُ، وما كانَ من زمامٍ على أنْفٍ ج: أرْسانٌ وأرْسُنٌ. طلل: الطّلّ: المَطَرَ الضعيفُ، أو أخفَ المَطَرِ وأضْعَفه، أو النّدَى، أو فَوْقَه ودونَ المَطَرِ، ج: طِلالٌ وطِلَلٌ.

(٣) النَدْسُ: الطّعْنُ، وقد يكونُ بالرّجْلِ، والرّجُلُ السريعُ الاسْتِمَاعِ للصَّوْتِ الخَفِىّ، والفَهِمُ، كالنّدُسِ، كعَضُدٍ وكَتِفٍ.

(٤) نَضاهُ من ثَوْبه: جَرّدَهُ، و- الفَرَسُ: سَبَقَ، و- السّيْفَ: سَلّه، كانْتَضاهُ، و- البلادَ: قَطَعَها.

(٥) النَّقْضُ فى البِناءِ والحَبْلِ والعَهْدِ وغيره: ضِدّ الإبْرامِ، كالانْتِقاضِ والتّناقُضِ، وبالكسر: المَنْقوضُ.

(٦) الإطْلُ، بالكسر وبِكَسْرَتَيْنِ: الخاصِرَةُ، ج: إطالٌ، كالإطْلِ، ج: أياطِلُ. وما ذاقَ أطْلا، بالضم: شيئا.

(٧) البيتان من المتقارب، وهما فى جميع المراجع بلا نسبة. والحجل: الخلخال. وهش به يهش هشاشة، خف إليه وارتاح له وفرح به فهو هش. يقول: كشفت عن ساقها، وأرتنى خلخالا عليها فارتحت لرؤيته وسررت، وبلغ بى السرور والارتياح. والشاهد فيه قوله: الحجل، يريد الحجل، فنقلت حركة اللام إلى العين فى الوقف. والبيتان بلا نسبة فى: (أسرار العربية ٤١٥، والإنصاف ٢/٧٣٣، والدرر ٦/٣٠٢، وشرح المفصل ٩/٧١، وفقه اللغة للصاحبى ١١٨، ولسان العرب ١١/٢٦٧، مادة «رجل»، ومجالس ثعلب ١١٨، وهمع الهوامع ٢/٢-٨).

ألا ترى أنَّ هذا الشعر من الضَّرْب الثالث من المتقارب ووزْنه فى العروض فَعَل وبيته:

وأبنِى من الشِّعْر شعـرًا عَويصـا ... يُنَسِّى الرُّواةَ الـذى قـد رَوَوْا[(١)]

فلو أسكن الجيم لفسد البيت كلُّه؛ لأنه كان يَصِيُر ضَرْبُـه علـى فِعْـلْ، وهـذا فاسـد مُمْتَنِعٌ.

وأما قولهم: «رَجُلٌ جِئِزٌ، ومِحِكٌ، ونِغِر» ونحوه، فإنما أصـل بنائـه علـى فَعِـل كحَـذِر. ولكنهم كسروا فاءَ الفعـلِ إتبْاعـا مـن أجْـل حـرف الحَلْـق، كمـا قـالوا: شِـعِير وبِعِير، فكسروا فاء الفعل لكسرة عينه وعلى هذا تقولُ: «فى رِغِيف رِغِيف»: بكسر الراء.

وحكى أبو زيد عن العرب: «الجنةُ لِمَنَ خاف وِعِيـدَ اللـهِ»، ولا تقـولُ: «فـى جَرِيـبٍ وقَفِيز: جِريبٌ ولا قِفِيزٌ» لأنه ليس ثانى حروفهما حرفا من حروف الحَلْق، فهذا تَشَعُّبٌ، ثم نعودُ لما كُنَّا فيه:

وفِعَلٌ: يكون اسما وصفَّة، فالاسم نحو ضِلَعٍ وعِنَـبٍ، والصفـة: قَـوْمٌ عِـدًى ومكَـانٌ سِوًى، وقال النابغة:

باتَتْ ثَلاثَ لَيَـالٍ ثـم واحـدةً ... بذى المجاز تُراعـى مَنْـزِلا زِيَمَـا[(٢)]

وفُعْلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسمُ: قُفْلٌ وبُرْدٌ، والصفةُ: حُلْوٌ ومُرٌّ.

وفُعُلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسمُ عُنُقٌ وطُنُبٌ[(٣)]، والصفةُ: سُرُحٌ وطُلُقٌ.

وفُعَلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسـم رُبَـعٌ[(٤)] وخُـزَزٌ[(٥)]، والصفـةُ: خُتَـعٌ وسُـكَعٌ[(٦)]،

---

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة فى: (لسـان العرب ٥٨/٧، مـادة «عـوص»، وتـاج العروس ٤٩/١٨، مادة «عوص»).

(٢) البيت من البسيط وهو فى: (ديوانه ٦٤، ولسان العرب ٢٩٧/١٢، مادة «زيم»، وكتـاب الجيم ٨١/٢، وتاج العروس مادة «زيم».

(٣) الطُّنُبُ، بضمَّتَين: حَبْلٌ طويلٌ يُشَدّ به سُرادِقُ البَيْتِ، أو الوَتَدُ، ج: أطْنابٌ وطِنَبَةٌ.

(٤) الرَّبْعُ: الدارُ بعَيْنِها حيثُ كانت، ج: رِباعٌ ورُبوعٌ وأربُـعٌ وأربـاعٌ، والمَحَلّـةُ، والمَنْزِلُ، والنّعْشُ، وجماعَةُ الناسِ.

(٥) الخَزَ من الثّيـاب: م، ج: خُزُوزٌ، ووَضْـعُ الشـوْكِ فـى الحـائِطِ لِئَـلاّ يُتَسـلّقَ، والانْتِظـامُ بالسَّـهْمِ، والطَّعْنُ، كالاختزاز.

(٦) سَكَعَ، كمَنَعَ وفرِحَ: مَشَى مَشْيا مُتَعَسّفا لا يَدْرِى أين يـأخُذُ فـى بِـلادِ اللـه، وتَحَيّرَ، كَتَسَـكّعَ، ورجُلٌ ساكِعٌ وسَكِعٌ: غريبٌ.

وقال الراجز:

قـد لفَهَّا الليلُ بسـواقِ حُطَـمْ[١]

ولا يوجدُ فى الكلام: «فِعُلٌ» بكسر الفاءِ وضَـمّ العين وإنما لـمَ يجِئ ذلـك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناء لازمـا، وإذا كـانُوا قـد قـالوا اقْتُـلْ، فضمُّـوا الهمـزة لضمَّة التاء ولم يَكْسِروها على ما كان يجبُ فيها مع أنَّ بين الهمزة والتـاء حـاجزا وهـو القافُ، فألاَّ يخْرُجوا مِن كسر إلى ضمّ بلا حاجز أجْدَرُ.

فأما قولهم: هو يَضْرِبُك، وخروجُهم من كسرة الراء إلى ضمة الباء فليس يكسَـر مـا قدَّمناه؛ لأن هذه الضمة ليست بلازمة، ألا ترى أنَّ النصب والجزم يُزيلانها، وإنمـا يُكـره من ذلك أن تكون الحركة لازمة، وليس فى الكلام اسمٌ على فُعِـل: بضـمّ الفـاء وكسر العين، إنما هذا بناء يَخْتَص به الفعلُ المبنيُّ للمفعول نحو: ضُرِبَ وقُتِل إلاَّ فى اسـم واحـدٍ وهو دُئِل وهى دُوَيْبَّةٌ وبها سُمَيتْ قبيلـة أبى الأسـود الـدُّؤَلى وإنمـا فُتحـتِ الهمـزةُ فـى النسب لتوالى الكسرتين مع يـاءَى الإضافـةِ، فهربـوا إلى الفتْـح، كمـا قـالوا فـى شَـقِرَة: شَقَرِىّ، وفى الصَّعِقِ صَعَقِىّ[٢]، قال الشاعر[٣]:

جاءُوا بجَيْش لـو قيسَ مُعْرَسُـهُ ... ما كان إلا كمُعْـرَسِ الدُّئِـلِ[٤]

(١) سواق حطم: شديد السوق لإبله، فكأنه يحطمها لشدة سوقه، ويضرب مثلا للداهية المتصرف. والرجز لرشيد بن رميض العنزى فى: (الأغانى ١٥/١٩٩، ٢٠٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٣٥٥). وللأغلب العجلى فى: (الحماسة الشجرية ١/١٤٤). وللحطم القيسى فى: (شرح المفصل ١/٦٢، والكتاب ٣/٢٢٣). وله أو لأبى زعنبة الخزرجى فى: (لسان العرب ١٠/٨٢، مادة «خفق»، ١٦٦، مادة «سوق». ولهما أو لرشيد بن رميض العنزى فى: (لسان العرب ١٢/١٣٩، مادة «حطم»، وتاج العروس مادة «حطم». وبلا نسبة فى: (أساس البلاغة مادة «حط»، وجمهرة اللغة ٨٣٠، وسمط اللآلى ٥٩، وشرح المفصل ٦/١١٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٩، والمقتضب ١/٥٥، ٣/٣٢٣، وتاج العروس ٢٥/٢٤٥، مادة «خفق»، وتهذيب اللغة ٤/٤٠٠، ٧/٣٥، وكتاب العين ٤/١٥٤، ومقاييس اللغة ٢/٧٨، ومجمل اللغة ٢/٨١، والمخصص ٥/٢٢).

(٢) الصاعقةُ: الموتُ، وكلّ عَذابٍ مُهْلِكٍ، وصَيْحَةُ العذابِ.

(٣) القائل هو: كعب بن مالك.

(٤) قيس: قدر، معرسه بضم فسكون ففتح: مكان نزوله آخر الليل للاستراحة، من أعرس القوم. الدئل: دويبة كالثعلب، وقيل شبيهة بابن عرس. ومعنى البيت: إن جيش أبى سفيان لم يشغل=

فهذه الأسماء؛ وأما الأفعال الثلاثيَّة التى لا زيادة فيها: فعلى ضربَيْن: فِعْلٌ مبنىّ للفاعل، وفِعْلٌ مبنىّ للمفعول، فالمبنىُّ للفاعل على ثلاثة أضْرُبٍ: «فَعَلَ وَفَعِلَ وفَعُلَ».

فمثال فَعَلَ يكونُ مُتعدّيا وغيرَ مُتَعَدّ، فالمتعدّى نحوُ: «ضَرَبَ وقَتَلَ»، وغير المتعدّى نحو «جَلَس ونهَضَ».

وَفَعِلَ يكونُ متعدّيا وغيرَ متعدّ، فالمتعدّى نحو «شَرِبَ ورَكِبَ»، وغيرُ المتعدّى نحوُ «سَلِمَ وَقَدِمَ».

وفَعُلَ لا يكونُ أبَدًا إلاَّ غيرَ مُتَعَدٍ؛ لأنه إنما جاء فى كلامهم للهَيْئَةِ التى يكون عليها الفاعلُ لا لشىءٍ يَفْعَلُه قَصْدًا لغيره نحو «شَرُفَ وَظَرُفَ»، فأما ما جاء فى كلامهم نحو قوله[(١)]:

وإنْ أهْجُه يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِل ... مِن الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفحتاهُ وغارِبُه[(٢)]

فإنما أراد به الشاعرُ ضَجِرَ ودَبِرَتْ، ولكنه أسكن الحرف استثقالاً للكسرة، وعلى هذا قالوا: «قد كَرْمَ الرَّجُلُ»، يُريدون كَرُمَ، وقالوا: «لَقَضْوَ الرَّجُلُ» يريدون لَقَضُوَ الرجلُ، فأسكنوا المضموم كما أسكنوا المكسور، ولم يَجِئْ من هذا شىء فى المفتوح

=إلا مكان صغيرا جدا، لو قيس لما كان أكبر من مكان هذه الدويبة لقلة عدده وحقارته. وذلك فى غزوة السويق. والبيت من المنسرح، وهو لكعب بن مالك فى: (ديوانه ٢٥١، وشرح الأشمونى ٧٨٢/٣، وشرح شواهد الشافية ١٢، والمقاصد النحوية ٥٦٢/٤). وبلا نسبة فى: (أدب الكاتب ٥٨٦، والاشتقاق ١٧٠، وإصلاح المنطق ١٦٦، ابن الحاجب ٣٧/١). والشاهد فيه قوله: «الدُّئل» حيث ذهب جمهور النحاة إلى أن هذا الوزن مهمل لاستثقال الانتقال من ضم إلى كسر، وإن كان أخف من عكسه، وذهبت جماعة إلى أنه مستعمل، ولكنه قليل، واحتجوا بالبيت.

(١) القائل: هو الأخطل أبو مالك غياث بن غوث التغلبى النصرانى.

(٢) البازل من الإبل الذى يبزل نابه؛ أى ينبت فى السنة التاسعة، وربما بزل فى الثامنة. والأدم: جمع آدم، ويقال الأدمة من الإبل: البياض. وصفحتاه جانبا عنقه. والغارب: ما بين السنام والعنق. ومعنى البيت: إن أهجه يضجر ويلحقه الأذى ما يلحق البعير الدبر من الأذى. والبيت من الطويل، والشاهد فيه قوله: «ضجْر» و «دبْرت»، والأصل فيهما: «ضَجِر» و «دَبِرتْ»، وقد خففهما الشاعر للضرورة. والبيت للأخطل فى: (لسان العرب ٤٨١/٤، مادة «ضجر»، ١٢/١٢، وبلا نسبة فى: (الإنصاف ١٢٣، وشرح المفصل ١٢٩/٧).

لخفَّةِ الفتْحَة، ألاَّ ترى أنَّ من قال: فَخْذٌ ورَجْلٌ وهو يريد فَخِذًا ورَجُلاً، لم يَقُلْ فى جَمَلٍ جَمْلٌ لخفَّةِ الفتحة، إلاَّ أنهم قد أنْشدوا للأخْطل:

وما كلُّ مُبْتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ   براجعٍ ما قد فاتَه بِردادِ[1]

قالوا: أراد سَلَفَ ولكنه اضْطُرَّ فخفف المفتوح، وهذا عندهم من الشاذّ، فهذا ما قال أصحابُنا فيه، ويحتملُ عندى وجها آخر، وهو أن يكون مُخَفَّفًا من فَعِل مكسور العين، ولكنَّه فِعْل غير مُستعمل إلا أنه فى تقدير الاستعمال وإن لم ينُطق به، كما أن قولهم: «تفرّقوا عَبادِيدَ وشَمَاطِيطَ[2]»، كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين وإن لم يكن مستعملا فى اللّفظ، فكأنهم استغنوا بسَلَفَ هذا المفتوحَ عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غيرَ مُسَكَّن.

وإذا كانوا قد جاءوا بجموع لم ينطقوا لها بآحاد، مع أن الجمع لا يكون إلا عن واحد، فأن يستغنى بفَعَل عن فَعِل من لفظه ومعناه - وليس بينهما إلا فتحةُ عين هذا وكسرة عين ذاك - أجْدَر.

وأرى أنهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفَّة الفتحة، فهذا ما يحتمله القياسُ وهو أحسن مِن أن تَحْمِل الكلمة على الشذوذ ما وجدت لها ضَرْبا مِن القياس.

فإن قلت: فإنّا لم نسمعهم يقولون: يَسْلَف بفتح اللام، فما تُنْكِرُ أن يكون هذا يدل على أنهم لا يُريدون سَلِفَ على وجه، إذ لو كان مرادا عندهم لقالوا فى مضارعه: يَسْلَفُ، كما أن مَن يقول قد عَلْمَ فيُسْكِنُ عين الفعل، لا يقول فى مضارعه إلاّ يَعْلَمُ، فالجوابُ أنهم لمَّا لم ينطقوا بالمكسور على وجه واستغنوا عنه بالمفتوح، صار عندهم

---

(١) البيت فى ديوانه ٥٢٨: «وما كل مغبون...». سلفا: معنى وجب، وصفقه فاعل سلف، وهو مصدر مضاف لضمير المبتاع. والصفق: إيجاب البيع. والرداد: فسخ البيع، والمغبون: الذى ينقص حقه. والشاهد فيه قوله: «سلْف». والأصل: «سلَف». وقد سكنت اللام للضرورة الشعرية. والبيت من الطويل، وهو للأخطل فى: (ديوانه ٥٢٨، وأدب الكاتب ٥٣٨، وشرح شواهد الشافية ١٨، ولسان العرب ٣/١٧٣، مادة «ردد»). وبلا نسبة فى: (الخصائص ٢/٣٣٨، وشرح شافية ابن الحاجب ١/٤٤، وشرح المفصل ٧/١٥٢، ولسان العرب ٩/ ٥٨، مادة «سلف» والمحتسب ١/٥٣، ٦٢، ٢٤٩).

(٢) الشَمطُ، محركةً: بياضُ الرأسِ يُخالِطُ سَوادَهُ.

كالمرفوض الذى لا أصل له واجتمعوا على مضارع المفتوح.

وهذا ينبغى أن يكون مما ذكره سيبويه: أنهم يستغنون فيه بالشَّيء عن الشيء حتى يكون المُستغنَى عنه مُسْقَطا لاسيما إذا دلَّت عليه دلالة وهى تسكينُهم عنِ الفعل، وهذا التسكين لم نره فى المفتوح البتّة.

فإن قلت: إنّا قد رأيناه في هذا الحرف، فإن نَفْس الشيء المتنازَع فيه لا يكونُ حجةً على الخصم، إنما يكون حجةً ما قد ثبت بلا خلاف، فأما ما الخلافُ واقعٌ فيه فلا يكون حجة، ونظيرُ هذا الذى ذهبتُ إليه فى هذه الكلمة مِن أنهم أسكنوا عينها من مكسور لم ينطقوا به وكأنهم قد نطقوا به ما ذهب إليه أبو علىّ فى قول الكميت[1]:

وبالعَذَوَات مَنْبَتُنا نُضار ونبْعٌ لا فَصَافصُ فى كبينا[2]

يريد جمع الكُبا وهو كُساحة البيت مثل الزُّبالة، ويقال: الكِبا بالكسر والقَصر أيضا.

قال أبو علىّ: إنما يُجمع من هذا المعتلّ بالواو والنون ما كان محذوف اللام نحو: بُرةٍ وبُرُونٍ، وظُبَةٍ[3] وظُبُونٍ، وكُبًا: ليس بمحذوف اللام، فإما أن يكون حذف اللام للضرورة ثم جمع بالواو والنون بعد الحذف، وإما أن يكونَ جَمْعَ واحدٍ محذوف اللام لم ينطقوا به واستغنوا عنه بهذا التَّام فهذا ما عندى فى هذه الكلمة.

ثم نرجعُ إلى ما كُنّا فيه، فأما قولهُم: «قالَ وخافَ وطالَ» وسُكونُ عين الفعل منها وإجماعُهم على ذلك فإنّ أصل العين منه الحركةُ، فأصل «قال قَوَلَ»، وأصل «خافَ

---

(١) الكميت بن زيد بن الأخنس الأسدى الكوفى، ويكنى أبا المستهل.

(٢) العذوات، جمع عذاة: وهى الأرض الطيبة الكريمة المنبت التى ليست بسبخة. والنضار: اسم للذهب والفضة. والنبع: شجر يطول ويعلو وينبت فى قمم الجبال. والفصافص، جمع فصفصة، وهى الرطبة من علف الدواب، ويسمى القت. وفصفص دابته: أطعمها إياه. والكبار بضم الكاف وكسرها: الكناسة والزبل، ويقال: كبالبيت إذا كنسه. ومعنى البيت: إنا عرب نشأنا فى نزه البلاد، ولسنا بحاضرة نشأوا فى القرى، أو أنا نشأنا من أصل طيب جيد كالذهب فى القدر وكالنبع فى السمو، ولم ننشأ كغيرنا نشأة حيرة كعلف الماشية الملقى فى الكناسة. والبيت من الوافر. وهو للكميت فى: (ديوانه ٢/١٢٧، ولسان العرب ١٥/٢١٤، مادة «كبا»، وتهذيب اللغة ١٠/٤٠٠، وتاج العروس مادة «كبا»، و«عذا»).

(٣) الظُبَةُ، حَدّ سَيْفٍ أو سِنانٍ.

خَوِفَ»، وأصل «طالَ طَوُلَ»، ثم انقلبت الواو ألفا لتحركها وانفِتاح ما قبلها، وليس أصلُ العينِ السكونَ، ولو كان الأمر كذلك لصحَّت الواو ولم تنقلب وهذا مُبيَّنٌ فى موضعه.

فجميع الأفعال الثلاثيَّة الماضية لا تكونُ عينُ الفعل منها إلا متحركة، وإن سُكِّنَتْ فلِعِلَّة دخلتها وأصلها الحركة، فهذه الأمثلة هى المبنيَّةُ للفاعل.

وأما الفِعْل المبنيُّ للمفعول، فعلى مثال واحد وهو «فُعِلَ» نحو: «ضُرِبَ وقُتِلَ»، وهذا أصله «فَعَلَ أو فَعِلَ»، ثم نُقِل فجُعل حديثا عن المفعول، ألا ترى أن «ضُرِبَ منقولٌ من ضَرَبَ، ورُكِبَ منقول من رَكِبَ»، ولا يكون فُعِلَ منقولا من فَعُلَ أبدًا، لأن فَعُلَ لا يتعدَّى، والفِعْل لا ينُقل إلى فُعِلَ حتى يكون مُتعدّيا قبل النَّقل.

ألا ترى أنّ «ضَرَبَ» متعدّ، فلذلك جاز أن تبنِيَه للمفعول فتقول: «ضُرِبَ»، وكذلك «رَكِبَ» ثم تقول «رُكِبَ»، و«فَعُلَ» لا يتعدَّى أبدا فلا يجوز أن تبنيه للمفعول؛ لأنَّك إذا لم تذكر الفاعل ولم يكُنْ ثمّ مفعول يقوم مقامَه فى أن يجعل الفعلُ حديثا عنه، بَقِيَ الفعلُ حديثا عن غير مُحَدَّث عنه، وهذا مُحال.

فإن أقمت الظَرْف مُقام الفاعلِ جاز أن تَبْنى فُعِلَ من فَعُل نحو ظُرِف فى هذا المكان، فأما قولُ القُطامى(١):

ونُفْخُوا عَن مدائِنهِمْ فَطارُوا(٢)

وقول أبى النَّجْم:

لو عُصْرَ منه البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ(٣)

---

(١) القطامى، هو عمير بن شييم القطامى التغلبى، من شعراء العصر الأموى.

(٢) فى المغربية: «ونفخوا فى مدائنهم فطاروا». وهو عجز بيت، صدره: «ألام التفرق جند كسرى». والشاعر يضرب لقومه المثل بضياع دولة كسرى لتفرق أهلها. والشاهد فيه قوله: «ونُفْخُوا». فخذت والبيت من الوافر. وهو للقطامى فى: (ديوان ١٤٣، والخصائص ٢/٢٦٩، ولسان العرب ٣/٦٣، مادة «نفخ»). وبلا نسبة فى: (الإنصاف ١/١٢٥، والخصائص ٢/١٤٤).

(٣) فى أحمد الثالث: «لو عصر منه البان يوما لانعصر». وهو من أرجوزة له فى وصف جارية، والبان شجر حَب ثمره دهن طيب. وهو لأبى النجم فى: (أدب الكاتب ٥٣٨، وإصلاح المنطق ٣٦، وشرح شافية ابن الحاجب ١/٤٣، والكتاب ٤/١١٤، ولسان العرب ٣/٣٣٦، مادة=

فإنما أريد به: «نُفِخوا، وعُصِرَ»، ولكنَّه خفَّف الكلمة بحذف الكسرة، فأما قولهم: «قد قِيْلَ، وخِيْفَ» ونحوهما، فأصلهما «قُوِلَ، وخُوِفَ»، ثم غُيِّرا بعد ذلك، وهذا مبيَّن مشروح في موضعه بحول الله.

فهذه أبْنِيَة الأسماءِ والأفعال الثلاثيَّة التى لا زيادة فيها.

* * *

[أبنية الأسماء والأفعال الرباعية لا زيادة فيها]

قال أبو عثمان: وتكون الأسماءُ والأفعالُ على أربعةِ أحرُفٍ ليس فيها زائد، فالأسماءُ نحو «جَعْفَرٍ وقِمَطْرٍ وسِبَطْرٍ ودِرَفْس، ومثل جَعْفَرٍ سَلْهَب[1]»، وهذه الأشياءُ فى الأربعة تكون أسماءً وصفات، وأما الأفعالُ التى على أربعة أحرُف ليس فيها زائد، فنحو «دَحْرَجَ وسَرْهَفَ[2]» وما أشبه ذلك، فالثلاثة والأربعةُ تشترك فيها الأسماءُ والأفعال على ما ذكرتُ لك.

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ الأسماء الرباعية التى لا زيادة فيها تجيءُ على ستَة أمثلة: خمسة وقع عليها إجماع أهل العربيَّة، وواحدٌ تجاذبه الخِلاف وهى: «فَعْلَلٌ، وفِعْلِلٌ، وفُعْلُلٌ، وفِعْلَلٌ، وفِعَلٌّ، وفُعْلَلٌ».

ففَعْلَلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: «جَعْفَر وصَعْتَر[3]»، والصفة: «سَلْهَبٌ وصَقْعَب».

وفِعْلِلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: «قِرْطِمٌ وعِظْلِم[4]»، والصفة: «صِمْرِدٌ وهِرْمِل

=«فصد»، ٤/٥٨١، مادة «عصر»). وبلا نسبة فى: الإنصاف ١/١٢٤، وشرح التصريح ١/٢٩٤، والمخصص ١٤/٢٢٠).

(١) قمطر: القِمَطْرُ، كسِبَحْلٍ: الجَمَلُ القَوِىّ الضَّخْمُ. السِّبَطْرُ: كهِزَبْرٍ: الماضِى الشَّهْمُ، والسَّبْطُ الطويلُ، والأسَدُ يَمْتَدّ عندَ الوَثْبَةِ. الدِّرَفْسُ: كحِضَجْرٍ: العظيمُ من الإبلِ، والضَّخْمُ من الرِّجَال.

(٢) دَحْرَجَهُ دَحْرَجَةً ودِحْراجا فتَدَحْرَجَ، أى: تتابعَ فى حُدورٍ. والمُدَحْرَجُ: المُدَوَّرُ. سَرْهَفْتُ الصَّبِىّ: أحْسَنْتُ غِذاءَهُ، ونَعَّمْتُهُ.

(٣) الصَّعْتَرُ: السَّعْتَرُ، وإذا فُرِشَ فى موضعٍ، طَرَدَ الهَوامّ. وصَعْتَرَ النَّحْلُ: رَعاهُ.

(٤) القِرْطِمُ، كزِبْرِج وعُصْفُر: حَبّ العُصْفُرِ، جَيّدٌ للقُولَنْجِ، مُسْهِلٌ للبَلْغَمِ اللّزِجِ. العِظْلِمُ، كزِبْرِجٍ: الليلُ المُظْلِمُ، وعُصارَةُ شَجَرٍ، أو نَبْتٌ يُصْبَغُ به، أو هو الوَسْمَةُ. وتَعَظْلَمَ الليلُ: أظْلَمَ، واسْوَدّ جِدّا، والعَظْلَمَةُ: الظّلْمَةُ، والعِظْلامُ، بالكسر: القَتَرَةُ، والغَبَرَةُ.

وخِرْمِل وخِضْرِم وضِمْرِز ولِطْلِط ودِرْدِح[١]»، وإنما أكثرت من هذا لأن أبا العبَّاس ذكر أنَّ فِعْلِلا فى الصفة قليل.

وفُعْلُلٌ يكون اسما وصفة، فالاسم: «بُرْثُن وتُرْتُم[٢]»، والصفة: «كُلْكُل وقُلْقُل».

وفِعْلَلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: «قِلْفَعٌ وقِرْطَع[٣]»، والصفة: «هِجْرَع وهِبْلَع»، وقد قيل: إن الهاء فى «هِجرع وهِبْلَع[٤]» زائدة وأنهما من «البَلْع والجَرْعِ»، ومثالهما على هذا القول: «هِفْعَل».

وقد حكى عن الخليل أنه كان يقول: إن الهاء فى «هِرْكَوْلَة[٥]» زائدة؛ لأنها تَرْكُلُ فى مشْيها وهى فى هذا القول «هِفْعَوْلَة».

هذا قولهم كما ترى، وإنما ارتكبوه على شذوذه عن النظائر؛ لأن الاشتقاق قادهم إليه، والصواب فى ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة وهو المذهب الذى عليه أكثر أهل العلم، وإن كان فى «هِجْرَع وهِبْلَع وهِرْكَوْلَة» من معنى ما لا هاء فيه، ولكنْ على أن يكون لفظه قريبا من لفظه، ومعناه كمعناه.

ولهذا الذى ذهبتُ إليه نظائر فى كلام العرب، من ذلك قولهُم للمكان اللَّيِّن: «دَمِثٌ»، وقالوا: «دِمَثْر» أيضا، وقالوا للطويل المنبسط: «سَبِط» وقالوا فيه أيضا: «سِبَطْر»،

---

(١) هَرْمَلَهُ: نَتَفَ شَعْرَهُ. الخِرْمِلُ، كزِبْرِجٍ: الحَمْقاءُ، أو الرَّعْناءُ، أو العَجوزُ المُتَهَدِّمَةُ، والكثيرُ من الناس. الخِضْرِمُ، كزِبْرِجٍ: البئرُ الكثيرةُ الماءِ، والبَحْرُ الغَطَمْطَمُ، والكثيرُ من كلِّ شىءٍ، والواسعُ، والجَوادُ المِعْطاءُ، والسَّيِّدُ الحَمولُ. الضِّمْرِزُ، كزِبْرِجٍ وعُلابِطٍ، من النوق: المُسِنَّةُ، أو الكبيرةُ القليلةُ اللَّبَنِ. لَطَّ بالأمْرِ يَلِطُّ: لَزِمَهُ، وهرط عليه: سَتَرَ. الدِّرْدِحُ، بالكسر: المُولَعُ بالشىءِ، والعَجوزُ، والشيخُ الهِمّ، وبهاءٍ: المرأةُ التى طُولُها وعَرْضُها سَواءٌ.

(٢) البُرْثُنُ، كقُنْفُذٍ: الكَفُّ مع الأصابعِ، ومِخْلَبُ الأسَدِ.

(٣) القِلْفِعُ، كزِبْرِجٍ ودِرْهَمٍ: ما يَتَلَفَّقُ من الطِّينِ ويَتَشَقَّقُ، وما تَفَرَّقَ من الحَديدِ إذا طُبِعَ. القِرْطَعُ، كزِبْرِجٍ ودِرهمٍ: قَمْلُ الإبلِ، كالقِرْدِعِ.

(٤) الهِجْرَعُ، كدِرْهَمٍ وجَعْفَرٍ: الأحْمَقُ، والطويلُ المَمْشُوقُ، والمَجْنُونُ، والطويلُ الأعْرَجُ، والكَلْبُ السَّلُوقِىّ الخفيفُ. الهِبْلَعُ، كعَمَلَّسٍ وقِرْطاسٍ ودِرْهَمٍ: الأكُولُ، العَظيمُ اللَّقْمِ، الواسعُ الحُنْجُورِ.

(٥) الهَرْكَلَةُ، بالفتح، والهُرَكِلَةُ، كعُلَبِطَةٍ وسِبَحْلَةٍ، والهِرْكَوْلَةُ، كبِرْذَوْنَةٍ، والهِرْكِيلُ، كقِنْدِيلٍ: الحَسَنَةُ الجسمِ والخَلْقِ والمِشْيَةِ.

فسَبِطٌ ودَمِث لفظهما قريب من لفظ سِبَطْر ودِمَثْر ومعناهما واحد، ولا يمكن أحدًا أن يقول: إن الراء من حروف الزيادة.

ومثل ذلك قولهُم: «تَعْلَبٌ وثُعالَةُ». فثعلبٌ رُباعيٌّ وثُعالَة[١] ثلاثيٌّ والمعنى فيهما واحد. وسآتى على أكثر من هذا فى مواضعه، فكذلك يجوزُ أيضا أن تحمل «هِجْرَعا وهِبْلَعا وهِرْكَوْلَة» على أنها من معنى «الجَرْع والبَلْع والرَّكْل» وقريبةٌ من لفظه هربا من أن تجْعَل الهاء زائدة فى أول الكلمة، وليس موضع زيادتها أول الكلمة، إنما موضعها أن تقع آخِرا، فهذا ما يحتمله القياسُ عندى.

والقول الأول له وجه أيضا، ألا ترى أنهم حكموا بزيادة الهاء فى أُمَّهَات، وإن كانت فى حَشْو الكلمة إلا أن الهاء فى أُمَّهَات تَلِى الطرفَ فهى من موضع الزيادة أقرب.

وفِعَلٌّ: يكونُ اسما وصفة، فالاسم: «صِقَعْلٌ وفِطَحْل[٢]»، والصفة: «حِبَجْرٌ وسِبَطْر[٣]».

فهذه الأمثلة الخمسة وقع الإجماع عليها.

وأما السادس الذى يَتنازع فيه الناس: «فجُخْدَبٌ» ومثاله «فُعْلَلٌ» بفتح اللام، حكاه أبو الحسن وحده بالفتح وخالفه فيه جميع البصْرِيِّين إلا من قال بقوله، والذى رواه الناس غيره: «جُخْدُبٌ»[٤] بضمّ الدال وهو اسم لا صفة.

---

(١) الثّعْلُ، كقُفْلٍ وجَبَلٍ وبُهْلولٍ: السّنّ الزائدةُ خَلْفَ الأسْنان، أو دُخولُ سِنّ تحتَ أخْرَى فى اختِلافٍ من المَنْبتِ.

(٢) الصّقَعْلُ، كسِبَحْلٍ: التّمْرُ اليابسُ يُنْقَعُ فى اللّبَنِ الحَليبِ. الفِطَحْلُ، كهِزَبْرٍ: دَهْرٌ لم يُخلَقْ فيه الناسُ بعدُ، أو زَمَنُ نوحٍ عليه السلامُ، أو زَمَنٌ كانَتِ الحِجارةُ فيه رِطابا، والسّيْلُ، والتارّ العظيمُ، والضّخْمُ من الإبلِ.

(٣) الحِبَجْرُ، كسِبَطْرٍ وعُلابطٍ ومُسْبَكِرّ: الغَليظُ. السّبَطْرُ، كهِزَبْرٍ: الماضِى الشّهْمُ، والسّبْطُ الطويلُ، والأسَدُ يَمْتَدّ عندَ الوَثْبَةِ.

(٤) الجُخْدُبُ بالضمّ، والجُخَادِبُ والجُخَادِبَةُ والجُخَادِباءُ، ويُقْصَرُ، وأبو جُخَادِبٍ وأبو جُخَادِبَى، بضَمّهِما: الضّخْمُ الغَليظُ.

وقد حكى غيره: «بُرْقُعٌ وبُرْقَع، وطُحْلُبٌ وطُحْلَب، وجُؤْذُرٌ وجُؤْذَر[١]»، إلا أن جُؤْذَرًا ذكر أبو عليّ أنه أعجَميّ، قال: فلا حُجَّة فيه، والضمُّ فى بُرْقُع وطُحْلُب هو المعروف الشائع.

فأما قولهُم: «عُلَبِطٌ، وعُكَمِس، وهُدَبِد، وخُزَخِز، وجَنَدِل، وذَلَذِل، وزَلَزِل، وعرَتُن»، فهذه كلها محذوفات، وأصلها: «عُلابِط. وعُكامِس، وهُدابِد، وخُزاخِز، وجَنادِلٌ، وذَلاذِل، وزَلازِل، وعَرَنْتُن[٢]»، ولكنَّ الألف والنون حُذِفتا تخفيفا، ودلّ على أنه قد حُذِف منها شىءٌ، أنهم قد نطقوا بها تامة نحو: «عُلابِطٍ وعُكامِسٍ وجَنادِلَ»، قال الراجزُ:

ما راعَنِى إلا جَناحٌ هابِطا ... على البُيُوتِ قَوْطَهُ العُلابِطا[٣]

جَناح: قالوا اسمُ الراعى، ونصب القَوْطَ بهابط، لأنه يقال: هبط الشىء وهبطتُه، وقال الآخر:

---

(١) البُرْقُعُ، كقُنْفُذٍ وجُنْدَبٍ وعُصْفُور: يكونُ للنساءِ والدّوابّ. الطّحْلُبُ، بضم اللامِ وفَتْحِها: خُضْرَةٌ تَعْلُو الماءَ المُزْمِنَ. الجَذْرُ: القَطْعُ، والأصْلُ، أو أصْلُ اللسانِ والذّكَرِ والحِسابِ. والجَوْذِرُ، بفتح الجيمِ وكسر الذال: وَلَدُ البَقَرَةِ الوَحْشِيّة.

(٢) العُلَبِطُ والعُلابِطُ، بضم عينِهما، وفتح لامِهما: الضّخْمُ، والقَطيعُ من الغَنَم. عَكْمَسَ الليلُ: أظْلَمَ. والعُكْموسُ: الحِمارُ. وإبلٌ عُكَمِسٌ، كعُلَبِطٍ وعُلابِطٍ: كثيرةٌ، أو قارَبَتِ الألْفَ. وليلٌ عُكامِسٌ: مُظْلِمٌ. الهُدَبِدُ، كعُلَبِطٍ: اللّبَنُ الخاثِرُ جدّا، كالهُدابِدِ، والخَفَشُ، وضَعْفُ العَيْنِ، وصَمْغٌ أسوَدُ، والضعيفُ البَصَرِ والعَشَا، لا العَمَشُ، وغَلِطَ الجوهرىّ. الجَنْدَلُ، كجعفر: ما يُقِلّهُ الرّجُلُ من الحِجارَةِ، وتُكسَرُ الدالُ. ذَلّ يَذِلّ ذَلاّ وذُلالَةً، بضمهما، وذِلّةً، بالكسر، ومَذَلّةً وذَلالَةً: هانَ. زَلَلْتَ تَزِلّ، وزَلِلْتَ: كمَلِلْتَ. العَرْتَنُ، كجعفر، والعَرَتُنُ، محرّكةً وتُضَمّ التاءُ، والأصلُ عَرَنْتُنٌ، كقَرَنْفُلٍ وكجَحَنْفَلٍ، أو تُثَلّثُ تاؤُهُ، والعَرَتونُ، كزَرَجُون: شَجَرٌ يُدْبَغُ به. وأديمٌ مُعَرْتَنٌ: مَدْبوغ به.

(٣) جناح وخيال: اسم راع. وهابطا: نازلا، والقوط: القطيع من الغنم والعلابط: الخمسون والمائة فأكثر. ومعنى. ومعنى البيت: ما أفزعنى إلا أن أنزل هذا الراعى غنمه الكثيرة حول البيوت. والرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ٢/ ٤٣٠، مادة «جنح»، ٧/ ٣٨٦، مادة «قوط»، ٣٩١، مادة «لعط»، ٤٢١، مادة «هبط»، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٩٨، والخصائص ٢/ ٢١١، ونوادر أبى زيد ١٧٣، وتهذيب اللغة ٢/ ١٦٥، وتاج العروس ٦/ ٣٥٠، مادة «جنح»، ١٩/ ٤٨٢، مادة «علبط»، ٢٠/ ٥٨، مادة «قوط»، ٧٣، وجمهرة اللغة ٣٦٣، ٤٠٣، ٩٢٥، ١١٢٦، ١٢٦٢).

أعدَدْتُ للوِرْدِ إذا الـوِرْدُ حَفَـزْ غَرْبا جَرُورًا وجُـلالا خُزَخِـزْ[(١)]

وقال الآخر:

وزَعَمـوا وكذَبـوا بأنـه لقِيَهـم عُلابِـط فَشَرِبُـوا

ولولا تقدير المحذوف من هذه الأسماء ونحوِها، لكانت خارجةً عما عليه كلامُهـم، ألا ترى أنه ليس فى كلامهم كلمة يجتمع فيها أربع متحركات.

فهذه الأسماءُ الرُّباعيَّة.

وأما الأفعال: فعلى ضربين أيضا: فِعلٌ مبنىّ للفـاعل، وفِعـل مبنـىّ للمفعـول، فـالمبنى للفاعل لا يكون إلا على مثال فَعْلَلَ وهو على ضربين: مُتَعَدّ وغيرُ مُتَعَدّ، فـالمتعدّى نحـوُ: «دَحْرَجَ وخَرْفَجَ[(٢)]» وغير المُتعدّى نحو: «خَنْدَفَ وهَمْلَجَ[(٣)]»، والمبنىّ للمفعول لا يكـون إلا على «فُعْلِلَ» نحو «قُلْقِلَ وزُلْزِلَ»، فهذا ما فى الفَصْل.

* * *

[الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها]

قال أبو عثمان: وتكونُ الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها، ولا يكون ذلـك فـى الأفعال؛ لأن الأسماء أقوى مِن الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلَة لقُوَّتِها، واسـتغناء الأسماءِ عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها، ولا يكون فِعْلٌ من بنات الخمسة البَتَّةَ.

قال أبو الفتح: اعلم أنه قد عرَّف العِلَّة فى أن لم يكن فِعْلٌ من ذوات الخمسة، وأبان عن مذهبه، وقد قال سيبويه فى هذا المعنى قولا أنا أذكره لِيُضاف إلى هذا القول.

وذلك: أن الأفعال لم تكن علـى خمسـة أحـرف كلهـا أُصـول، لأن الزوائـد تلزمهـا للمعانى، نحو حروف المضارَعة، وتاء المطاوعة فى تَدَحْرَجَ، وألف الوصل والنون فى نحو

---

(١) أعد: هيأ. الورد: النزول على الماء للشرب. حفز: دفع وحث. والغرب هنـا: البعير الـذى يحمـل عليه الماء. والجرور من الجمال: الذى لاينقاد. والجلال: والرجـز بـلا نسبة فى: (لسـان العـرب ٣٤٦/٥، «خزز»، وجمهـرة اللغة ١١٦٧، وسـر صناعـة الإعـراب ٤٧٧/٢، وتهذيـب اللغـة ٥٥٥/٦، وتاج العروس ١٣٨/١٥ «خزز»).

(٢) الخُرْفُجُ والخُرافِجُ بضمّهما، والخِرْفاجُ والخِرْفِيـجُ، بكسـرهما: رَغَـدُ العَيْشِ. والمُخَرْفَـجُ: الواسِـعُ. والخِرْفيجُ: الغُصْنُ الناعِمُ. وكعُلَبطٍ: السّمِينُ. وخَرْفَجَهُ: أخَذَهُ أخْذا كثيرا.

(٣) الخُنْدُوفُ، كزُنْبور: المُتَبَخْتِرُ فى مَشْيِهِ كِبْرا وبَطَرًا. الهِمْـلاجُ، بالكسـر، مـن البَراذين: المُهَمْلِجُ، والهَمْلَجَة، فارِسِىّ، مُعَرّبٌ. وشاةٌ هِمْلاجٌ: لا مُخّ فيها لِهُزالِها. وأمْرٌ مُهَمْلَجٌ: مُذَلّلٌ مُنْقادٌ.

احْرَنْجَمَ، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طُولها.

فإن قلت: إنهم قد قالوا: عَنْدَلِيبٌ، وعَضْرَفُوط، وقَبَعْثَرى[1] ونحوها فألحقوها الزوائد وهى خماسية، فإن الأفعال أقعدُ فى الزوائد من الأسماء، لأنها تنقلها من حال إلى حال.

* * *

(١) العَنْدَلِيبُ: طائِرٌ يُقالُ لـه: الهَـزَارُ، يُصَـوّتُ ألوانـا، ج: عَنَـادِلُ. العَضْرَفُـوطُ: العُنْظُـوطُ، أو ذَكَـرُ العِظاء، أو هو من دَوابّ الجنّ ورَكائِبِهم ج: عَضارِفُ وعَضْرَفوطاتٌ. القَبَعْثَرُ، كسَفَرْجَلٍ: العظيمُ الخَلْقِ. والقَبَعْثَرَى، مَقْصورا: الجَمَلُ العظيمُ، والفَصِيلُ المَهْزُولُ، ودابّةٌ تكونُ فـى البحـر، والعظيـمُ الشديدُ.

[الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال]

ويدل على أن الزوائد بابُها الأفعال، أن أبا عثمان ذهب إلى أن الألف والنون الزائدتين في آخر «فَعْلانَ» بابها أن تكونَ في آخر غَضْبان، وعَطشان ونحوهما من الصفات التي تشبههما، قال: قالوا: لأن غَضْبان صفة، والصّفة قريبة من الفعل، والزيادةُ بالفعل وما شابهه أحَقُّ.

ومن ذلك أيضا أنك لا تجدُ اسما اجتمع في أوله زيادتان، إلا أن يكون جاريا على الفِعْل نحو: منُطَلقٍ، ومُسْتَخْرجٍ، فلولا أنهما جاريان على الفِعْل الذى هو أحَقُّ بالزيادة، لَمَا جازَ وقوعُ زائدين في أوّلهما، وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والأمكنة.

فقد علمت أن الفعل في الزوائد أقعدُ، وقد حمل هذا قوما على أن قالوا: إن انْقَحْلاً في معنى قَحَلَ [١] وليس من لفظه، وأنه لا زيادةَ في أوله. كذا حكى أبو عليّ عن بعضهم.

فاحتُملت الزوائد في الأسماء الخماسية، لقوة الأسماء، ولأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تَمكُّنَها وكثرتها في الأفعال، فكأنّ الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا يُعبْأُ بها لذلك.

* * *

[أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لا زيادة فيها]

قال أبو عثمان: فالأسماءُ من بنَاتِ الخمسة نحو: «سَفَرْجَلٍ وَهَمَرْجَل وجِرْدَحْل وحِنْزَقْرٍ وجَحْمَرِش وقُذَعْمِلَة[٢]»، وتكون هذه الخمسة أسماءً وصفات.

قال أبو الفتح: اعلم أن الأسماء الخماسية تجيء على أربعة أمثلة وخامسٍ لم يذكُرْه

---

(١) قَحَلَ، كمنَع، قُحولا، وكعَلِم، قَحْلا، أو يُحَرّكُ، وكعُنِيَ، قُحولا: يَبِسَ جِلْدُهُ على عَظْمِه، كتَقَحّلَ وأقْحَلْته. والمُتَقَحّلُ: الرجُلُ اليابِسُ الجِلْدِ، السَّيئُ الحال.

(٢) الهَمَرْجَلُ: الجَوادُ السّريعُ، والناقةُ السّريعَةُ، وكُلّ خَفيفٍ عَجِلٍ. الجِرْدَحْلُ، بكسر الجيم: الوادى، والضّخْمُ من الإبلِ، للذّكرِ والأنثى. الحِنْزَقْرَةُ، كجِرْدَحْلَةٍ: القَصيرُ الدّميمُ، كالحِنْزَقْر، والحَيّةُ، ج: حِنْزَقْراتٌ. الجَحْمَرِشُ: العَجُوزُ الكبيرةُ، والمرأةُ السّمِجَةُ، والأرْنَبُ المُرْضِعُ. القُذَعْمِلَةُ، بضم القافِ وفتح الذالِ: المرأةُ القَصيرَةُ الخَسيسَةُ، والضّخْمُ من الإبلِ.

سيبويه، وهى: «فَعَلَّلٌ وفِعْلَلٌّ وفَعلَلِلٌ وفُعَلِّلٌ».

فمثال فَعَلَّلٍ: يكون اسما وصفة، فالاسم: «فَرَزْدَقٌ، وخَدَرْنَق[١]»، والصّفة: «هَمَرْجَلٌ وشَمَرْدَل[٢]».

وفِعْلَلٌّ: يكون اسما وصفة، فالاسم: «قِرْطَعْبٌ[٣]»، والصّفة: «جِرْدَحْلٌ وحِنْزَقْرٌ».

وفَعْلَلِلٌ: ذكر أبو عثمان أنه يكون اسما وصفة؛ لأنه قال: قُبَيْلُ، وتكون هذه الخمسة أسماءً وصفات، وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هـذا المثالُ فى النَّعْت نحو: «جَحْمَرِشٍ ونَخْوَرِش[٤]» ونَخْورِشٌ ليس عندى من بنات الخمسة؛ لأن فيه واوا، والواوُ لا تكون أصلا فى ذوات الخمسة، ومثلُ «جَحْمَرِش» عندى: «صَهْصَلِقٌ وقَهْبَلِس وقَنْفَرِش[٥]».

وفُعَلِّلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: «الخُزَعْبِلَة»، والصفة: «الخُبَعْثِنُ، والقُذَعْمِلُ[٦]» وقيل: قُذَعْمِلَة اسم.

والخامس الذى لم يذكره سيبويه: فُعْلَلِلٌ، وهو «هُنْدَلِعٌ».

وقالوا: هو اسم بَقْلَةٍ، ومن ادّعى ذلك احتاج أن يدُلّ على أن النون من الأصل.

فهذه أبنية الأسماء والأفعال التى لا زيادة فيها، ويجمعها ثلاثة وعشرون مثالا: أحَدَ عَشَرَ ثُلاثيًّا، وسبعةٌ رُباعيَّاتٌ، وخمسةٌ خماسيات؛ فمن الثلاثى: ثلاثة أمثلة يشترك فيها الأسماء والأفعال، وهى: فَعَل، وفَعِل، وفَعُل؛ وواحد تختصُّ به الأفعالُ وهو: فُعِل إلا

---

(١) الفَرَزْدَقُ، كسَفَرْجَلٍ: الرّغيفُ يَسْقُطُ فى التّنّورِ، الواحدَةُ: بهاءٍ، وفُتاتُ الخُبْزِ. الخَدَرْنَقُ: الذّكَرُ من العَنكبوتُ، أو العظيمُ منها.

(٢) الشَّمَرْدَلُ: الفَتِىَ السّريعُ من الإبلِ وغَيْرِهِ، الحَسَنُ الخَلْق.

(٣) ما عِنْدَهُ قِرْطَعْبَةٌ وقُرْطُعْبَةٌ وقَرْطَعْبَةٌ، كَجِرْدَحْلَةٍ، وكُذُبْذُبَةٍ وذُرَحْرَحَةٍ، أى: لا قَليلٌ ولا كثيرٌ، أو شىء.

(٤) خَرَشَهُ يَخرِشُهُ: خدَشَهُ.

(٥) الصّهْصَلِقُ: العَجوزُ الصّخّابةُ، كالصّهْصَلِيقِ، ومن الأصْواتِ: الشديدُ. القَهْبَلِسُ، كجَحْمَرِشٍ: الزبّ، أو العظيمُ الغليظُ، والقَمْلَةُ الصغيرةُ، والمَرْأةُ الضخمةُ، والأبيضُ تَعْلوهُ كُدْرَةٌ. القَنْفَرِشُ: العَجوزُ الكبيرةُ المُتَشَنِّجَةُ، والضّخْمَةُ من الكَمَرِ.

(٦) الخُبَعْثِنَةُ، كقُذَعْمِلَةٍ: الرّجُلُ الضّخْمُ الشديدُ، والأسَدُ، كالخُبَعْثِنِ، كقُذَعْمِلٍ وسَفَرْجَلٍ. وكقُذَعْمِلٍ: التّارّ البَدَنِ من كلّ شىءٍ.

فى حرفٍ واحد وهو دُئِلٌ[١] وقد ذكرته، والباقى يختصُّ به الاسم.

وأما الرباعىُّ: فالأسماءُ والأفعال تشتركُ فى مثال واحد منه وهو فَعْلَل، ويختصُّ الفعلُ ببناءٍ واحد وهو فُعْلِلَ لأنه نظيرُ فُعِلَ فى الثلاثىّ، والباقى يختصّ به الاسمُ، والخماسىّ خمسةُ أمثلةٍ يختص بها كلّها الاسم.

فإن قال قائل: فلمَ كانت الثلاثيةُ أكثر أبنية؟ فالجواب: أنه إنما كَثُر تصرُّفُ ذواتِ الثلاثةِ فى كلامِهم؛ لأنها أعدل الأصول، وهى أقلّ ما يكون عليه الكَلِمُ المتمكِّنة: حرفٌ يُبْتدأ به وحرفٌ يُحْشَىَ به وحرف يوقَفُ عليه، ويدلك على تمكُّنها أنهم يَصرفون منها ما كان معرِفة مُؤنثا إذا سكن وسطُه نحو: هنْدٍ وجُمْلٍ، فصَرْفُهم إيَّاه مع أن فيه علَّتين ثقيلتين وهما التعريفُ والتأنيث دلالةٌ على خفَّته، ألا ترى أن الخفة فيه عادلتْ أحد السببين، فانصرف الاسم؛ فلذلك كَثُرتْ أمثلةُ الثلاثى.

ومِن هُنا أيضا صارت ذواتُ الثلاثة أحقّ بالزيادة؛ لأن الزيادة فى الكلمة ضَرْبٌ من تَصريفها، ولستُ أعنى بالتصريف هاهنا التنقُّل فى الأزمنة نحو: ضَرَبَ ويضرِبُ وسيَضْرِبُ، وإنما أُريد تنقُّل أحوال الكلمة وتعاوُر الزّيادة إيَّاها.

ألا ترى أنهم إنما حكموا بزيادة النُّون فى «سِنْدأوٍ، وقِنْدأوٍ، وحنْطأوٍ، وكِنْتأوٍ[٢]»؛ لأنهم لما رأوا الواو زائدة فيها؛ لأنها لا تكون أصلا فى ذوات الخمسة، قضَوْا بزيادة النون، قالوا: لتكون الكلمة ثلاثيَّة؛ لأن الزيادة بذوات الثلاثة أشبَه فلخفَّة ذوات الثلاثة ما كَثُر تصرّفها واعتورَتْها الزيادات.

ولما كانت ذوات الأربعة وسِيطة بين الثلاثة والخمسة، لم تمنع الفعل أصلا، بل جاء فيها، لأنها وإن كانت فوق الثلاثة، فهى دون الخمسة.

---

(١) دأل، كمنَع، دَأْلا، ويُحرّكُ، وكجَمَزَى: وهو مِشْيَةٌ فيها ضَعْفٌ، أو عَدْوٌ مُتقارِبٌ، أو مَشْيٌ نَشيطٌ.

(٢) السّنْدَأْوُ كَجِرْدَحْلٍ، وبهاء: الخَفيفُ، والجَرِىءُ المُقْدِمُ، والقَصِيرُ، والدّقِيقُ الجِسْمِ مع عِرَضِ رأسٍ، والعَظِيمُ الرّأسِ، والذّئْبَة. القِنْدَأْوُ، كفِنْعَلْو: السّيِّئ الغِذَاء، والسّيِّئ الخُلُق، والغَلِيظُ القَصيرُ، والكَبيرُ الرّأسِ الصّغيرُ الجِسْمِ المَهْزولُ. حَطَأَ به الأرضَ، كَمَنَعَ: صرَعَهُ. الكَنْأَةُ: نَباتٌ كالجِرْجِيرِ. والكِنْتَأْوُ، كَسِنْدَأْوٍ: الجَمَلُ الشديدُ، والعظيمُ اللّحيةِ، الكَثّها أوِ الحَسَنُها.

فمِن هُنا جاء فيها: دَحْرَجَ ونحوُه، ولذلك لم يُزَدْ على فَعْلَل وفُعْلِل، وكأن ذوات الخمسة: وإن لم يكن فيها فِعْلٌ؛ فإن دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعليَّة فيها، ألا ترى أنك تقولُ فى تحقير سَفَرْجَل: «سُفَيْرِج»، وفى تكسيره «سَفارِج»، فجرى هذانَ مجْرى قولك: «سَفْرَجَ يُسَفْرِجُ سَفْرَجَةً، فهو مُسَفْرِج»، وإن كان هذا لا يقال فإنَّه لو اشْتُقَّ منه فعل لكانت هذه طريقَتَهُ.

وسألتُ أبا عليّ فقلتُ له: هَلاَّ حَقَّروا سَفَرْجَلا وكَسَّروه ولم يحذفوا من آخره شيئا؟ فقال: لم يجز ذلك؛ لأن التحقير والتكسير ضَرْبٌ من التصرُّف، وأصلُ التصرُّف للأفعال؛ لأنها بالزوائد أحقُّ، فلمَّا لم يكُن لهم فِعلٌ خماسِيّ لم يُكَسَّرْ نحو سَفَرْجَلٍ، ولا حُقِّر إلا بحذف حرف ليصير إلى باب دَحْرَجَ فيمكن فيه التصريف، فهذا قول حسن سديد، وهو تلخيص قول سيبويه.

ولهذا ما قلَّت الزوائد فى بنات الخمسة، ومن هاهنا أيضا لم تلحق بنات الخمسة الزيادة من أوَّلها؛ لأن الزيادة فى الكلمة ضربٌ من توهينها؛ لأنك قد أدخلت فيها ما ليس منها، فلما كانت الخماسيَّةُ قليلا ما تدخلُها الزوائد، كرِهوا أن يبْدءَوا فيها بما هو زائد على أصلها وكان آخر الكلمة ووسطُها أشبه بالتوهين من أوّلها؛ لقوّة الأول وضَعْف الآخر.

ألا ترى أن الزيادة إنما تجيءُ فى مثل: «عَضْرَفُوطٍ وعَنْدَلِيبٍ ويَسْتَعُورٍ وقَبَعْثَرىَ» حشوا وآخرا، ولا يقع شيء مِن ذلك فى أول الكلمة، على أن الزيادة فيها حشوًا أكثرُ منها آخِرا، وكلّ قليل.

وإذا كانت ذواتُ الأرْبعة التى هى أمكن من ذوات الخمسة وأخف لا تقعُ الزوائد فى أولها إلا فى ضَربٍ واحدٍ منها وهو الاسمُ الجارى على فِعْلِه نحو: «مُدَحْرِجٍ ومُسَرْهِفٍ» كراهية الابتداء بالزوائد فيها، فذواتُ الخمسة - على طُولها وقِلَّة تصرُّفها وكثرة حُرُوفها - أولى بذلك.

ويدلُّ على أن الزيادة فى أول الكلمة بابُها الفِعْلُ، أنه لم يَأتِ فى ذوات الأربعة إلا فيما كان جاريا على فِعْلٍ نحو: مُدَحْرِجٍ وبابه، والخماسيَّة لا فِعْلَ منها، فلذلك لم يُزَدْ فى أوَّلها.

* * *

[الإلحاق غير المطرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال]

[في الأسماء]

قال أبو عثمان: فقد ذكرتُ لك الأصول في الأسماء والأفعال فاعْرِفْها، وسأُبَيِّنُ لك ما يكونُ من الزوائد في الثلاثة وفي الأربعة وفي الخمسة إن شاء الله.

فما زيد في الثلاثة لِيُلْحِقَها ببناء الأربعة من الأسماء بالواو والياء: «كَوْثَرٌ وجَدْوَلٌ وجَيْئَلٌ»، فهذا كلُّه مُلْحَقٌ ببناء جعفر، والواوُ والياءُ فيه زائدتان.

قال أبو الفتح: اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زِنَةَ المُلْحَقِ به لضربٍ من التوسُّع في اللُّغة، فذواتُ الثلاثة يُبْلَغُ بها الأربعة والخمسة وذواتُ الأربعة يُبْلَغُ بها الخمسةُ، ولا يَبْقَى بعد ذلك غرضٌ مطلوب؛ لأن ذوات الخمسة غايةُ الأصول، فليس وراءَها شيء يُلْحَق به شيء، وقد ذكر أبو عثمان تفصيل هذه الجملة وأنا أُوَضِّحُ كل حرف فيها:

فكَوْثَرٌ: الواوُ فيه زائدة لأنه مِن الكثرة، قال الشاعر:

وأنتَ كَثيرٌ يا ابنَ مَرْوانَ طَيِّبٌ   وكان أبوك ابن العقائل كَوْثَرا[1]

فكَوْثَر من معنى كثير.

وجدول: الواوُ فيه زائدة، لأنه النهَر، وهم كثيرا ما يصِفونه بالتلوّى ويُشَبِّهونه بالحَيَّة، وقد قال بعضُ المُحدَثِين في وصفه:

يَنْساب مثل الحَيَّة والمذْعُورِ

والجَدْل: طَيُّ الخَلْق وشدّة الفَتْل، والحَيَّةُ أشبه شيء بالجديل[2]: فالجدوَل راجعٌ في المعنى إلى الجَدْل والتلوّى، قال الشاعر:

---

(١) وأنت كثير: يعني به علياءه. والكوثر: السيد الكثير الخير. والعقائل جمع عقيلة، وهي المرأة الكريمة النفيسة. والبيت من الطويل، وهو للكميت في: (ديوانه ٢٠٩/١، ولسان العرب ١٣٣/٥، «كثر»، والتنبيه والإيضاح ١٩٨/٢، وأساس البلاغة مادة «كثر»). وبلا نسبة في: (مقاييس اللغة ١٦١/٥، ومجمل اللغة ١٦/٤، والمخصص ٣/٣).

(٢) جَدَلَهُ يَجْدُلُه ويَجْدِلُهُ: أحْكَمَ فَتْلَهُ. والجَديلُ: الزّمامُ المَجْدولُ من أدَمٍ.

زِماما كثُعْبان الحَماطـةِ أزْنَمـا[(١)]

وقال ذو الرُّمَّة:

رَجيعَـــةُ أَسْفَـارٍ كَــأنَّ زِمَامَهـــا شُجاعٌ لَدَى يُسْرَى الذُّرَاعَينِ مُطرِقُ[(٢)]

وأنشد الأصمعىّ:

تُلاعِبُ مَثْنـى حَضْرَمِـىٍّ كأنَّـه حُبابُ نَقًا يَتْلُوه مُرْتَجِل يَرْمِى[(٣)]

وجَيْئَل: وإن لم نعلم وجه الاشتقاقِ فيها: فالياءُ لابدَّ مِن أن تكون زائدة، لأنها لا تكون أصلا، لا هى ولا الواوُ فى ذوات الأربعة إلا فى التضعيف، وسيمرٌّ بك ذلك فى موضعه إن شاء الله.

قال أبو عثمان: والألفُ تلحَقُ بنات الثلاثة آخِرا فتُلْحِقُها بالأربعة من الأسماء نحو مِعْزًى وأرْطىً، فمِعزى مُلْحَقٌ بِهِجْرَعٍ، وأرْطى مُلحق بجَعْفَر، وذا أكثر من أن أعُدَّه لك. ولكن أضع لك رَسْما تستدل به إن شاء الله.

---

(١) هذا عجز بيت، صدره: «فلما أتته أنشبت فى خشاشة». والخشاش: عويد يجعل فى أنف البعير يشد به الزمام ليكون أسرع لانقياده. والحماطة واحدة الحماط: وهو شجر عظام تألفه الحيات. أزنما: ذا زنمة، وهو هنة تتدلى تحت حنك الشاة. ويروى «محكما» بدلا من «أزنما». وقائل الشعر هو حميد بن ثور الهلالى الهوازنى، أحد المخضرمين. والبيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور فى: (ديوانه ١٣، ولسان العرب ٢٣٦/١، مادة «ثعب»، وتاج العروس ٨٨/٢، مادة «تعب».

(٢) ذو الرمة هو: غيلان بن عقبة. ورجيعة أسفار: معاودة أسفار، شجاع: حية. مطرق: ساكن لا يتحرك. ومعنى البيت: أن ناقته معتادة الأسفار. ويشبه زمامها وهو فوق كاهلها بحية، ساكن لا يتحرك. والبيت من الطويل، وهو لذى الرمة فى: (ديوانه ٤٦٨، ولسان العرب ١١٦/٨، «رجع»، وتهذيب اللغة ٣٦٥/١، وكتاب العين ٢٢٦/١، وأساس البلاغة «رجع»، وتاج العروس ٧٣/٢١ «رجع»).

(٣) لم أجد هذا البيت بهذه الرواية، والذى وجدته فى المراجع يروى:

تلاعب مثنى حضرمىّ كأنه تعمج شيطان بذى خروع قفر

والبيت بهذه الرواية منسوب لطرفة بن العبد فى (الحيوان ١٣٣/٤) وليس فى ديوانه. وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٢٩٥/١ «حبب»، ٣٢٨/٢ «عمج»، ٦٨/٨ «خرع»، ٢٣٩/١٣ «شطن»، ١٢٠/١٤ «ثنى»، ومقاييس اللغة ٢٨/٢، ١٤٨/٣، ١٣٨/٤، ومجمل اللغة ٣٠/٢، وديوان الأدب ٦٠/٢، ٤٤٠، والمخصص ١١٠/٧، ١٠٩/٨، وتاج العروس ٢٠٩/٢٣).

قال أبو الفتح: يدلُّ على زيادة الألف فى مِعْزى: أنهم يقولون فى معناه: مَعَـزٌ ومَعْزٌ ومَعِيزٌ فتذهب الألفُ فى الاشتقاق، ويدل على أن الألـف فـى آخر أرْطى زائـدة أنهـم يقولون: أديمٌ مأروطٌ: إذا دُبِغَ بالأرْطَى، فقد ذهبت الألف فى الاشتقاق؛ فمِعْزى فِعْلى، وأرْطى فِعْلى والألف فى آخرهما للإلحاق؛ لأنهما بوزن «هِجْرَعٍ وجَعْفَرٍ»، ويـدُلُّ علـى أنهما ليستا للتأنيث، وأنهما منوَّنتان، ولو كانتا للتأنيث لَمَا نُوِّنَتا على وجه.

ألا ترى أن مثل «حُبْلَى وسَكْرَى وجُمَادَى» لا ينوَّن أبدا، وأيضـا فقـد قـالوا: أرْطـاةٌ، فألحقوا الألِف علامةَ التأنيث، ولو كانت للتأنيث لم تلحقها الهاء؛ لِئلا تجتمع فى الاسم علامتا تأنيث، ألا ترى أنَّك لا تقولُ فى حُبْلَى: حُبْلاةٌ. ولا فى سَكْرَى: سَكْرَاة.

وأيضا فإن مِعْزى مذكَّر، قال الشاعر:

ومِعْـــزى هَدِبـــا يَعْلُـــو   قِـــرانَ الأرضِ سُودَانـــا[1]

فليسـت الألـف فيـه للتـأنيث؛ لأنَّـه مذكَّـر، وكذلـك قولهـم: «سِعْلاة، وعِزْهـاة[2] وجَلَعْباة، وصَلَخْداة[3]»، الألف فى أواخرها للإلحاق بمثل. «هِجْرعٍ، وفَرَزْدَق» يدلّ على ذلك لَحَاقُ علامة التأنيث فيها، وحكى سيبويه: «بُهْماةٌ»، وهذا حرف شاذٌّ؛ لأنَّه أدخـل الهاء على ألف فُعْلَى وَأَلِفُ فُعْلَى لا تكون إلا للتأنيث.

والقول عندى فى ذلك: أن الذى أدْخل الهـاء فـى «بُهمـاةٍ» اعتقـد فـى الألـف أنهـا

---

(١) الشاهد فيه تنوين «معزى» لأنه مذكر، والألف فيه للإلحاق بـ«هجرع» ونحوه، ولذلـك وصفـه بقوله: «هدبا»، وإنما أتى بـ«السودان» جمعًا لأن «المعـزى» يـؤدى معنـى الجمـع، وإن كـان مفـرد اللفظ. والبيت من الهزج. وهو بلا نسبة فى: (سـر صناعـة الإعـراب ٦٩٢/٢، وشـرح شـواهد الإيضـاح ٥٨١، وشـرح المفصـل ٦٣/٥، ١٤٧/٩، والكتـاب ٢١٩/٣، ولسـان العـرب ٣٣١/١٣، «قرن»، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٠).

(٢) سَعَلَ، كَنَصَرَ، سُعالا وسُعْلَةً، بضمهما، وهى: حَرَكَةٌ تَدْفَعُ بها الطَّبيعةُ أذًى عن الرِّئَـةِ والأَعْضَـاءِ التى تَتَّصِلُ بها. وسُعالٌ سـاعِلٌ: مُبالَغَـةٌ. وسَعَلَ سَعَلا: نَشَـطَ، أسْعَلْته. رجـلٌ عِـزْهٌ، بالكسـر، وكَكَتِفٍ، وعِزْهَى وعِزْهاةٌ وعِزْهَاءٌ وعَنْزَهْوٌ وعِنْزَهْوَةٌ، بكسرهِنّ، وعُنْزُهَانِىّ، بالضم: عازِفٌ عـن اللَّهْوِ والنِّساء، أو لَئيمٌ، أو لا يَكْتُمُ بُغْضَ صاحِبِه، ج: عَزاهٍ وعِزْهُونَ. والعِزْهَاةُ، كَسِعْلاةٍ: المـرأةُ أَسَنَّتْ، ونفسُها تُنازِعُها إلى الصِّبَا.

(٣) الجَلْعَبُ والجَلْعَابَةُ، بفتحِهِما، والجَلَعْبَى، كَحَبَنْطَى، ويُمَدّ: الجافِى الشِّرِّير. جَمَلٌ صَلْخَدٌ، كجَعْفَـرٍ وحِضَجْرٍ وجِرْدَحْلٍ وقِرْطاسٍ وسَبَنْتى وعُلابِطٍ: الصّلْبُ القَوِىّ، أو الشَّهْمُ الماضى.

ليست للتأنيث، فإمَّا أن يكون جعلَها بمنزلة ألف قَبَعْثَرى زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث، وإمَّا أن يكون جعلها مُلْحِقَة للكلمة ببناء جُخْدَب على مذهب الأخفش.

فإن قلتَ: فإنه يلزم على هذا أن تنوِّن «بُهْمَى» بعد حذف الهاء أو قبل دُخولها على قول مَن أدخل الهاء عليها؟ قيل: قد يجوز أن يكون الذى أدخل الهاءَ عليها فخالفَ الجمهور إذا حذفها، ووافق الجميع على أن تكون للتأنيث، فيخالفُ إذا ألحَق الهاء، ويُوافِقُ إذا حذفها، أو يكون الذى قال: «بُهْماة»، بناها فى أوّل أحوالها على التأنيث كما قالوا: «عَرْقُوَةٌ وقمَحْدُوَةٌ والنهايةُ ومِذْرَوَان وثِنايان». فَبَنوْا هذه الأشياء فى أول أحوالها على التأنيث والتَّثنية، فكذلك بُهْماةُ، تكون مبنيةً على التأنيث لا مذكَّر لها.

وحكى أبو الحسن «شُكاعاةٌ[١]»، وحكى أبو زَيدٍ: أنهم يقولون: «قَصْباءَةٌ، وحَلْفاءَةٌ، وطَرْفاءَة» بالهاء والهمزة، وهذا من النادر الغريب.

وحدّثنى أبو علىّ: أن أبا الحسن حكى عنهم «أديمٌ مَرْطىٌّ» وليس فى كثرة مَأرُوطٍ، فينبغى أن يكون أرْطى على هذا القول أفْعَلاً وتُنوَّن؛ لأنها نكرة بمنزلة «أفْكَلٍ[٢] وأيْدَعٍ[٣]» وتكون أرطاةٌ على هذا أفْعَلَةً مثل أرْمَلَةٍ وإن لم تكن وَصْفا، وحكى بعضهم: أديمٌ مُؤرْطى، فهذا يحتملُ عندى أمرين، أجودهُما أن يكون مُفْعَلى بمنزلة مُسْلَقى ومُجَعْبَى، ويحتمل أيضا أن يكون مُؤَفْعَلاً بمنزلة قول الراجز:

فإنَّه أهلٌ لأنْ يُؤَكْرَما[٤]

وإنما كان الوجه الأوّل أقيس؛ لأنك تجعلُ الهمزة فيه فاءً وذلك أقيس؛ لأن مَاروطا

---

(١) شَكِعَ، كفرحَ: كثُرَ أنينُه.

(٢) الأفْكَلُ، كأحْمَدَ: الرِّعْدَةُ.

(٣) الأيْدَعُ: الزّعْفرانُ، وخَشَبُ البَقّمِ، ودَمُ الأخوَيْنِ، وصَمْغٌ أحْمَرُ يُجْلَبُ مِنْ سُقُطْرَى تُداوَى به الجراحاتُ، وشَجَرٌ تُصْبَغُ به الثيابُ، أو ضَرْبٌ من الحِناءِ، وطائرٌ.

(٤) الرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ٤٣٥/١ «رنب»، ٥١٢/١٢ «كرم»، والإنصاف ١١، وأوضح المسالك ٤٠٦/٤، وخزانة الأدب ٣١٦/٢، والخصائص ١٤٤/١، والدرر ٣١٩/٦، وشرح الأشمونى ٨٨٧/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٩/١، وشرح شواهد الشافية ٥٨، والمقاصد النحوية ٥٧٨/٤، والمقتضب ٩٨/٢، وهمع الهوامع ٢١٨/٢، وتاج العروس ٥٣٤/٢ «رنب»، و«كرم»، والمخصص ١٠٨/١٦).

أَفْشَى فى اللُّغة من مَرْطِيّ وكلاهما جائز والأول الاختيار.

* * *

[فى الأفعال]

قال أبو عثمان: وقد تُلْحَق الأفعالُ من الثلاثة بالأفعال من الأربعة كما فُعِل ذلك فى الأسماء مِن الثلاثة حين أُلْحِقَتْ بالأربعة، وسأذكر بعض ذلك إن شاء الله، فمِن ذلك «قد حَوْقَلَ الرَّجُل حُوْقَلةً، وجَهْوَرَ فى كلامه جَهْوَرَةً، وبَيْطَر الدابَّةَ بيطرةً[(١)]».

قال أبو الفتح: اعلم أنهم أرادوا أن يَتَّسعوا فى الأفعال كما اتَّسعوا فى الأسماء فألحقوا الثُّلاثيَّة بالرباعية، فالواوُ والياءُ فى هذه الأفعال ونحوها، لا تكون إلا زوائِد؛ لأنهما لا يكونان أُصولا فى ذوات الأربعة إلا فى التضعيف، وسيأتى فى موْضِعه. «فحَوْقَل نظير كَوْثَر وجَهْوَر نظير جَدْوَل» وقد سُمّى بهما جميعا، قالوا: فلانُ بنُ حَوْقَلٍ وفلانُ بنُ جَهْوَرٍ وكلاهما مصروفٌ؛ لأن هذا بناءٌ لا يختَص بالفعل دون الاسم كما تَصْرِفُ رجُلا يُسمَّى كَعْسبًا، ذكر ذلك سيبويه واحتجّ به على عيسى بن عُمَر لأنه كان لا يصرفُ ضرب اسم رجل.

قال سيبويه: وكَعْسَبَ فَعْلَلَ من الكَعْسَبَة وهو ضربٌ من العدو، ويجوز عندى أن يكون اشتقاقُ حَوْقَلَ من الحَقْلَةِ وهى ما بَقِىَ من نُفايات التَّمْر؛ لأن قولَهم: قد حَوْقَل الرجلُ، معناه كَبِر وضَعُف فصار كأنه لم يَبْق منه إلا نُفايَتُه، وقال الراجز:

يا قَوْمِ قد حَوْقَلْتُ أو دنَوْتُ ... وبعضُ حِيقالِ الرّجالِ الموتُ[(٢)]

وهو قريبٌ فى المعنى من قولهم: شيخٌ قاحِل: إذا كَبِرَ ويبِس، وليس على نظمه لأجل التقديم والتأخير فى الحروف، ولكنه قريب من لفظه، وقريبٌ من معناه وليس على نظمه، ولهذا نظائر فى كلام العرب.

---

(١) البَطَرُ، محرّكةً: النّشاطُ، والأشَرُ، وقِلّةُ احْتِمال النّعْمَةِ، والدّهَشُ، والحَيْرَةُ، أو الطّغْيانُ بالنّعْمَةِ، وكَراهِيَةُ الشيءِ من غيرِ أن يَسْتَحِقّ الكَراهَةَ.

(٢) حوقل الرجل: إذا مشى فأعيا وضعف. وحوقل الشيخ: اعتمد بيديه على خصريه. والرجز لرؤبة العجاج فى: (ملحق ديوانه ١٧٠، والمقاصد النحوية ٣/٥٧٣، وتهذيب اللغة ٤/٤٩). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ١١/١٦٢ «حق»، وكتاب العين ٣/٤٦، وشرح ابن عقيل ٤٣٥، وشرح المفصل ٧/١٥٥، والمحتسب ٢/٣٥٨، والمقتضب ٢/٩٦، وتهذيب اللغة ٤/٤٩، وكتاب الجيم ١/١٩٧، وديوان الأدب ٢/٥٩، والمخصص ١/٤٤، وتاج العروس «حقل»).

ولو قلت إنّ أكثر لغاتها على هذا المنهاج لكان قولا.

ونظير هذا قولهم: جبرتُ الشيء إذا قوَّيته ومكَّنته، ثم قالوا: «بُرْج، والبُرُوج الحصون»، وهى تمنع من فيها وتُعِزُّه، وقالوا: «المُرَجَّب» للمعظم، وتعظيمُك الشيء ومنعكَ منه وجَبْرُك إيَّاه قريب بعضُه من بعض فى المعنى، وليس جَبَرْتُ على تأليف بُرْج ولا على تأليفِ المُرَجَّبِ لأجل التقديم والتأخير.

فالحروفُ واحدة، واللَّفْظُ متَّفِق، والنَّظم مُختلِف، وهذا بابٌ واسع يَعمّ أكثر اللُّغة ويحتاج الناظرُ فيه، والباحثُ عنه إلى أن يكون لطيف النظر.

ثم نعود لِمَا كنا فيه؛ وقولهم: جَهْوَرَ فى كلامه، هو من الجَهارة وهو ارتفاعُ الصوت وظهورُه، ومنه قوله تعالى: ﴿أرنا الله جهرة﴾ [النساء: ١٥٣] أى عِيانا، ومنه قولهم: جهَرْتُ البئرَ، إذا أخرجت ما فيها من الحَمْأةِ، فأظهرتَه لمرآة العين، فالواوُ فيه زائدة.

وقولهم: بَيْطَرَ الدَّابَّة: أصله من البَطْر وهو الشَّقُّ فى جِلْدٍ أو غيره، ويقال: بَطَرْتُ الجُرْحَ أبْطُرُهُ وأبْطِرُهُ بَطْرًا، ومنه سُمّى البَيْطار، لأنهم كثيرا ما يصفونه بالشَّقّ والنَّقْب، ألا ترى إلى قول الشاعر:

اعْصِ العواذلَ وارْمِ الليلَ عن عُرُضٍ ... بذى سبيب يقاسى ليله خَبَبَا
أقبَّ لم يَنْقُب البَيْطارُ سُرَّتَه ... ولم يَدِجْهُ ولم يَقْطَع له عَصَبَا
حتى تُصادِفَ مالا أو يُقال فَتىً ... لاقى التى تَشْعَبُ الفتيانَ فانشعبا[1]

فمن هنا قيل: بَيْطَرَ الدابَّة، وقالوا فى هذا المعنى: «رَجُلٌ بَيْطَر وبِيَطْر ومُبَيْطِر وبَيْطار» فقد صحَّ أن الياءَ فى بَيْطَر زائدة، وإنما أذكر فى هذه المواضع مثل هذا الاشتقاق؛ لأن الحاجة تدعو إليه لِتقومَ الدَّلالة على زيادة الحروف المزيدة؛ لأنه موضعُ تَبيين ذلك.

---

(١) الأبيات من البسيط. البيت الأول: لم أعثر عليه فيما بين يدى من مصادر.
والبيت الثانى لمرة بن محكان فى: (لسان العرب ٧٦٦ «نقب»، وتاج العروس ٢٩٤/٤ «نقب»). وبلا نسبة فى: (كتاب العين ١٧٩/٥، وتهذيب اللغة ١٩٩/٩، وأساس البلاغة ٤٦٩ «نقب»).
والبيت الثالث: لسهم الغنوى فى: (الأصمعيات ٥٥، ولسان العرب ٥٠١/١ «شعب»، وكتاب العين ٢٦٥/١، وتهذيب الغة ٤٤٥/١، وتاج العروس ١٤٣/٣ «شعب»). وليزيد بن معاوية فى: (ديوان ١٣، وكتاب العين ٤٣٨/٨). وبلا نسبة فى: (المخصص ١٢١/٦، وتهذيب اللغة ٤٤٣/١).

قال أبو عثمان: فاذا أرادوا أن يُلْحِقوا الثلاثة بالأربعة بزائدة فى آخره، زادوا ياء فى آخره، فأجْروها مُجْرى الياء التى فى نَفْس الحرف، وذلك قولهم: سَلْقيته وجَعْبيته، فهذا الذى ذكرت لك مِن الإلحاق فى الثلاثة مِن الأسماء والأفعال ببنات الأربعة.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ الياء فى «سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ» هى أصلٌ للألف فى «سَلْقَى وجَعْبَى»، فإن قيل: وما الدليلُ على أن الياء الأصلُ دون الألف؟ قيل: ظهور الياء عند سكون لام الفعل، وذلك نحو: «سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ»، فجرى ذلك مَجْرى «رَمَيْت وسَعَيْت»؛ لأن السكون بعد الحركة، ولذلك قال أبو عثمان: زادوا فى آخره ياء ولم يقل: زادوا ألفا، ولهذا أيضا مَثَّل بِسَلْقَيْتُ ولم يُمَثِّل بِسَلْقَى.

وقولُه: «وأجروها مُجْرى الياء التى من نفس الحرف» يُريد به أنّ الياء التى فى سَلْقَيْتُ، على أنها زائدة تَجْرى مَجْرى الياء التى فى أمضيتُ وكلاهما أصلِ غير زائد، ألا ترى أنَّك تقولُ: «سَلْقَى يُسَلْقِى سِلْقاءً فهو مُسَلْقٍ»، كما تقول: «أجْرَى يُجْرِى إجْراءً فهو مُجْرٍ».

وأما قولهُم فى المصدر أيضا: «سَلْقاةٌ وجَعْباةٌ»، فهو نظير «الضَّوْضاةِ والقَوْقاةِ» مصدر «ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيْتُ»، ونظيرُهما من الصحيح «الدَّحْرجَةُ والقَلْقَلَةُ والزَّلْزَلَةُ»؛ لأن «سلْقى» ملحق «بدحرجِ»، فلذلك جاء مصدرُه بمنزلة الدَّحْرَجَة، وقالوا: «سَلْقَيْتُ سِلْقاء»، كما قالوا: «دحْرجت دِحراجا»، وقال الراجز:

سَرْهَفْتُه ما شِئْتَ مِنْ سِرْهافِ[1]

ولم يقولوا: أكرَمْتُه أكْرَمةَ بوزن دَحْرَجَة؛ لأنّ أكْرَمْت ليس مُلْحقا بدحْرجْتُ.

* * *

---

(١) فى جميع المراجع «سرعفته»، «سرعافًا». وكسر عاف والسرهاف واحد، معناه إذا أحسنت عذاءه. والراجز هو العجاج، أبو الشعثاء، وهو من فحول رجاز الإسلام، لقى أبو هريرة وسمع منه الحديث.

انظر: (ديوان العجاج ١٦٩/١). وورد بلا نسبة فى: (لسان العرب ١٥١/٩، مادة «سرعف»، وتهذيب اللغة ٣٤١/٣، وتاج العروس ٤٣٤/٢٣ مادة «سرعف»، والمخصص ٢٧/١، ١٥٨/٣).

[الإلحاق المطرد فى الأسماء والأفعال]

قال أبو عثمان: وهذا الإلحاق بالواوِ والياء والألف لا يُقْدَمُ عليه إلا أن يُسْمَعَ، فإذا سُمِعَ قيل: أُلحِقَ ذا بكذا بالواو والياء وليس بمطَّرِدٍ، فأما المطَّردُ الذى لا يَنْكسِر، فأن يكون مَوْضعُ اللام من الثلاثة مكرَّرًا للإلحاق، مثل «مَهْدَدٍ وقَرْدَدٍ وسُؤْدُدٍ وعُنْدُدٍ[1]»، والأفعال «جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً».

قال أبو الفتح: اعلم أن قوله: «**وهذا الإلحاقُ بالواو والياء والألف لا يُقْدَم عليه**» يريد به الأسماءَ والأفعال جميعا لا أحَدَ القبيلَين، وإنما لم يطَّرِدْ عنده لأنه لم يَكْثُرْ كثرَةَ ما يكون إلحاقه بتكرير لامِه نحو: مَهْدَدٍ وجَلْبَبَ، فلما لم يكثر كثرتَه لم يقسِهْ وسَلَّم ما سمع منه، وهذا الذى عملوه هو القياس عندى؛ لأنك إذا أردتَ أن تُلْحِقَ شيئا بشىء أكثر حروفا منه فلا بدّ من زيادة تُبَلِّغُه ذلك الغرضَ المطلوب.

وينبغى أن تكون الزيادةُ عندَ انقضاء حروف الكلمة الأُصول، ولا تَجِىءُ الزوائد قبل أن نستوفىَ ما له من الأصول؛ لأنه كان يكونُ حكمك لو فعلتَ ذلك، حُكمَ مَن له دراهمُ فاحتاجَ إلى إنْفاقها فتركها بحالها لم يعرض لها وذهب يَدَّانُ غيرها فيُنفقه، فلمَّا فَنِى ما ادَّانه عاد على ماله بالنفقة، فهذا ليس فى حَزامَة من بدأ بإنْفاق مالِه، فلما فَنى ونَفِدَ دَعتْه الضرورة إلى أن يَدَّان ويَسأل الناس فهو حينئذ أعْذَرُ من الأوَّل.

وإنما مَثَّلْتُ هذا لينكَشِف القياسُ، ولم أتعدَّ فى هذا التمثيل ما جرت به عادةُ النحويين ألا تَرَى أنهم يقولون: إنّ الإمالة إنما دخلت الكلام ليتجانس الصوتان.

قالوا: ولو قلنا عالمٌ فلم نُمِلْ، لكان النطقُ بكسرة اللام بعدَ إشْباع الفتحة بالألف كالنزول فى حُدور من موضع عالٍ، فأملْنا فتحةَ العين لتصيرَ الألِف بين الياء والألف، فتقرب بذلك من كسرة اللام فيكونَ ذلك كالنزول من موضع غير مُفْرِطِ العُلوّ، وهذا أخفّ من الانكسار بعد إشباعِ الفتحة.

فإن قلت: فهلاّ قاسوا الإلحاق فى مثل سَلْقَى وجَعْبَى لأنّ الزيادة بعد انقضاء الحروف الأصلية؟ فالجواب فى ذلك أنهم إنما أرادوا أن يبلغوا بالثلاثة الأربعة، والأربعة

---

(١) القَرْدُ محركةً: ما تَمَعَّطَ من الوَبَر والصوفِ، أو نُفايَتُه. السّودُ، بالضم والسّودَدُ، والسّؤْدُدُ، بالهَمْزِ كقُنْفُذٍ: السّيادَةُ.

كلُّها أصول، فلما لم يكُن بُدّ من الزّيادة، كرّروا الأصل، فقالوا: جَلْبَبَ، فكان تكريرُ الأصل إذا أُريد الإلحاقُ بالأصل أشْبَه.

ألا ترىَ أنّ جَلْبَبْتُ بوزن دَحْرَجْتُ، والجيمُ من الأصل، فكرَّروا الباء فى جَلْبَبْتُ؛ لأنها وإن كانت زيادة، فإنها تكريرٌ أصلىٌّ والأصل أشبهُ بالأصل وإن كان مكرَّرا، والياءُ فى سَلْقَيْتُ، مع أنها زائدة، ليست من أصل القاف فى شىء، فهذا الذى عندى فى هذا.

ومعنى قوله: «**إن بابَ: «مَهْدَدٍ وجَلْبَبَ» مطَّرد، وبابَ: «كوثَر وجَهْوَرَ» غيرُ مُطَّرِدٍ**» يريد أنّك لو احتجت فى شِعْر أو سَجْعٍ أن تَشْتَقَّ من ضَرَبَ اسما أو فِعْلا أو غير ذلك، لجاز وكنت تقول: ضَرْبَبَ زيد عمرًا وأنت تريد ضَرَب، وكنت تقول: هذا ضَرْبَبٌ قد أقْبَلَ: إذا جعلتَه اسما، وكذلك ما أشْبَهَ هذا، ولم يكن يجوز لك أن تقول: ضَوْرَبَ زيدٌ عَمْرًا، ولا: هذا رجلٌ ضَوْرَبٌ؛ لأن هذا الإلحاقَ لم يَطَّرد اطِّرادَ الأول فلا تَقِسْه.

وسألت أبا علىّ عن هذا الموضع فى وقت القراءة بالشام والعراق جميعا، وأنا أُثْبِتُ ما تَحصَّل من قوله فيه، فقال: لو اضْطُرَّ شاعر الآن، لجاز أن يُبنى من ضَرَب اسما وفِعْلا وصفَة وما شاء من ذلك، فيقولُ: «ضَرْبَبَ زيْدٌ عَمْرًا، ومَرَرْتُ برجل ضَرْبَبٍ، وضَرْبَبٌ أفْضَلُ من خَرْجَجٍ»؛ لأنه إلحاق مُطَّرِد، وكذلك كلُّ مطَّرد من الإلحاق، نحو هذا «رجلٌ ضَرَنْبى»، لأن هذا الإلحاق مُطَّرِد، وليس لك أن تقول: هذا رجل «ضَيْرَبٌ، ولا: ضَوْرَبٌ»؛ لأن هذا لم يَطَّرِدْ فى الإلحاق.

فقلتُ له: أترتجل اللُّغة ارتجالا؟ فقال: نعم؛ لأن هذا الإلحاق لَمَّا اطَّرد صار كاطِّراد رَفْع الفاعِل؛ ألا ترى أنك تقول: طابَ الخُشْكَنانُ، فترفعُه وإن لم تكن العربُ لَفَظَتْ بهذه الكلمة؛ لأنها أعجميَّة؟ قال: وإدْخالهُم الأعجمىَّ فى كلامهم كبنائك ما تَبنيه من ضَرَب وغيره فى القياس، وهذا من طريف ما علقتُه من أبى على، وهذا لفظُه أو معنى لفظه.

* * *

[الزيادة للإلحاق المطرد وغير المسموع للتدريب]

قال أبو عثمان: فاذا سُئِلْتَ كيف تَبْنِى مِنْ ضَرَبَ مثلَ جَعْفَرٍ؟ قلتَ: ضَرْبَبٌ، ومن

عَلِمَ، قلتَ: عَلْمَمٌ، ومن ظَرُف، قلتَ: ظَرْفَفٌ، وإن كان فعلا فكذلك، وتُجْريه مُجْرى دحرج فى جميع أحواله.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ معنى قولِ أهل التصريف: ابْنِ لى من كذا مثلَ كذا إنما معناه: فُكِّ صيغَة هذه الكلمة وصُغْ من حروفها مثلَ هذا الذى قد سُئِلْت أن تبنى مثله؛ بأن تضع الأصل بحذاء الأصل، والزائد بإزاء الزائد، والمتحرّك بإزاء المتحرّك، والساكنَ بإزاء الساكن، وتضمّ ما سألك أن تضمَّه، وتفتح ما سألك أن تفتحه، وتكسر ما سألك أن تكسره، فتحتذى المثالَ المطلوب.

وذلك نحو قولك: ابْنِ مِن خَرَجَ مثلَ هِجْرَعٍ؟ فجوابه: «خِرْجَجٌ»، ومثله من دخَل: «دِخْلَلٌ»، وإن كان فى المثال المطلوب زائدٌ جعلتَه فيما تَبْنيه أنت، وذلك قولُه: ابْنِ لى من ضَرَبَ مثلَ خَيْفَقٍ[1]؟ فجوابُه: «ضَيْرَبٌ» لأنه فى هذه المسألة كأنه قال لك: اجعلْ ثانى الحروف ياءً زائدة فلم تَعَدَّ ما سألك، وكأنه فى المسألة الأُولى قال لك: كرّر اللام من خَرَجَ؟ فجوابُهُ: خَرْجَجَ.

فإن كان المبنىُّ منه معتلّ الحروف فأوجب عليك احْتذاؤُكَ المثالَ المقصودَ إعلالا بحركةٍ أو سكونٍ أو قَلْبٍ أو حذْفٍ، ارْتَكَبْتَ ما أدَّاك إليه السؤال، وسيمرّ بك تفصيلُ هذه الجملة فى مواضعه، وإنما قَدَّمْتُ هذا لتجعله قاعدة تبْنِى عليها، وإذا عُرف الأصل قَرُبَ الفرع واللهُ المعين.

وقولُه: «**وتُجْريه مُجْرى دَحْرَجَ فى جميع أحواله**» يُريدُ به أنك تقولُ: ظَرْفَفَ يُظَرْفِفُ ظَرْفَفَةً فهو مُظَرْفِفٌ وذلك مُظَرْفَفٌ وتُظهر ولا تَدْغِمُ؛ لأنه مُلْحَق، فلو أدْغَمتَ لَزَالَ البناء.

قال أبو عثمان: فهذا الذى ذكرتُ لك أنّه يطّرد فى الإلحاق والذى تقدم قَبْلَه من المُلْحقِ بالواو والياءِ ليس بمطّردٍ إلا أن يُسمع، ولكنّك إنْ سُئِلْتَ عن مثاله جعلْتَ فى جوابك زائدا بإزاء الزائد وجعلْتَ البناء كالبناء الذى سُئِلْتَ عنه.

قال أبو الفتح: قد تقدّم قولُنا فى الفصل بين المطّرد وغيره.

(١) الخَيْفَقُ، كصَيْقَلٍ: الفَلاةُ الواسِعَةُ.

وقولُهُ: «**إن سُئِلْتَ عن مثالِه جعلتَ فى جوابك زائدا بإزاء الزائد**»: يريد أنك إذا مثَّلته إمَّا للرياضة وإما لتبيين الأصلِ من الزائد، لزمك أن تنطقَ بالزائد فى المثال ليمتاز الأصل من غيره.

وقولُه: «**وجعلْتَ البناءَ كالبِناء الذى سُئِلْتَ عنه**» يريد به الآن الصِّيغَةَ ونظْمَ الحروف فى التقديم والتأخير والحركة والسكونِ، ولهذا قلت فى «كَوْثَرٍ إنَّه فَوْعَلٌ، وفى صَيْرَفٍ إنَّهُ: فَيْعَلٌ، وفى جَهْوَرٍ إنَّهُ: فَعْوَلٌ».

قال أبو عثمان: فإن قيل لك: ابْنِ من ضَرَبَ مثل جَدْوَلٍ؟ قلتَ: ضَرْوَبٌ، ومثل كَوْثَرٍ: ضَوْرَبٌ، ومثل جَيْئَلٍ: ضَيْرَبٌ، وإن كان فِعْلا فكذلك.

قال أبو الفتح: اعلم أنه ليس يريد أنك تَقيسُ فى الإلحاق على «جَدْوَلٍ وكوثَرٍ وجَيْئَل» قياسا مُطَّردا؛ لأنه قد ذكر بَدِيئا أنه غير مُطَّرد فى بابه، وإنما يريد أنك لو مَثَّلته من الضرب لقُلت: «ضَوْرَبٌ وضَرْوَبٌ وضَيْرَبٌ»، كما أنك لو مثلته من الفعل لقلت: «فَوْعَلٌ وفَعْوَلٌ وفَيْعَلٌ»، فكأنه قال لك: ما مثال «كَوْثَرٍ وجَدْوَلٍ وجَيْئَل» من الضَّرْب، كما يقولُ لك: ما مثالُ هذه الأشياء من الفعل.

وقوله: «**وإن كان فعْلا فكذلك**» يريد به أنك لو مَثَّلتَ: «حَوْقَلَ وجَهْوَرَ وبَيْطَرَ» من ضَرَبَ، لقلتَ: «ضَوْرَبَ وضَرْوَبَ وضَيْرَبَ»، كما فعلت فى الاسم، لأن التمثيل فى القبيلين واحد.

* * *

[إلحاق الرباعى بالخماسى من الأسماء]

قال أبو عثمان: وقد يُبْلَغُ ببنات الأرْبعةِ الخمسة من الأسماء كما بُلغَ بالثلاثة الأربعةُ كما ذكرت لك، وسنُبَيِّنُ كلَّ شىء فى موضعه إن شاء الله، فمِمَّا أُلحِقَ من الأربعةِ بالخمسة: قَفَعْدَد مُلْحق بسَفَرْجَلٍ وهَمَرْجل.

قال أبو الفتح: اعلم أن القياسَ المطَّرِدَ فى إلْحاق بناتِ الأربعة بالخمسة أن تُكَرِّرَ اللام كما فعلتَ ذلك فى الثلاثة نحو: «مَهْدَدٍ وقَرْدَدٍ»؛ لأن محل الخمسة من الأربعة محَلُّ الأرْبعة من الثلاثة؛ فلذلك استويا فى هذا المعنى، ولهذا بدأ أبو عثمان: «بقَفَعْدَدٍ» وترك «فَدَوْكَسا وسَمَيْدَعا» ونحوَهما مما ليس إلحاقُه بتكرير اللام، وسيأتيك إن شاء الله، ومثلُ قَفَعْدَدٍ وسَبَهْلَل وصَمَعْدَد[1].

---

(١) القَفَعْدَدُ، كسَفَرْجَلٍ: القَصيرُ. جاءَ سَبَهْلَلا، أى: سَبَغْلَلا.

قال أبو عثمان: وقد تُلْحَقُ الثلاثة بالخمسة نحو عَفَنْجَجٍ[١] وهو من الثلاثة، فالنون وإحدى الجيمين زائدتان.

قال أبو الفتح: اعلم أنك إذا استَوْفيْتَ ثلاثة أحرُف من الأصول ثم تكرّرتِ اللامُ قَضَيت بزيادتها وذلك نحو: «قَرْدَدٍ وجَلْبَبَ» فالدال والباء الأخيرتان زائدتان لأنهما قد تكرّرتا، ولو كان في موضع الدال الأخيرة حرف غيرُ الدالِ لكانت الكلمةُ رباعيَّةً وذلك نحو: «قَرْدَسَ وقَرْدَح»[٢] لو كان هذا مما يُنْطَقُ به.

وكذلك لو كان في موضع الباء الأخيرة غير الباء، لكانت الكلمة رُباعيَّة نحو: «حَلْبَسَ[٣] وجَلْبَحَ[٤]» لاختلاف الحروف، ولو قالوا: «قَرَّدَ وجَلَّب» لكان ثلاثيا أيضا؛ لأن العين قد تكرَّرت كما تكررت اللام، ومثلُه قطَّع وكَسَّرَ، ولكِنْ لو وجدتَ بعد الرّاءِ من قَرْدَدٍ، واللام من جَلْبَبَ، لفظ الفاءِ لكانت الكلمةُ رُباعيَّة؛ لأن الفاء لم تُكَرَّرْ في كلامِ العرب إلا في حرف واحد وهو: «مَرْمَرِيسٌ[٥]»، فلو قالوا: «قَرْقَرٌ وجَلْجَبٌ» لكان رباعيا ولم تكُنِ الفاءُ مكرّرة.

ونظيرُه من كلامِهم في الأسماء: «قَرْقَلٌ، وفَرْفَخ[٦]»، وفي الأفعال: «زَهْزَقَ، ودَرْدَبَ[٧]» ونظيرهما من ذوات الخمسة: «صَهْصَلَقٌ، ودَرْدبيسٌ».

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فلا محالة أن إحدى الجيمين في عَفَنْجَجٍ زائدة؛ لأنها لامٌ قد تكرّرت بعد حرفين أصليين لا محالة، وهما: العينُ والفاءُ، والنونُ أيضا زائدة؛ لأنها ثالثة ساكنة، والكلمةُ على خمسة أحرف، ومتى جاءتِ النونُ هكذا، فاقضِ عليها بأنها زائدة، وإن جَهِلْتَ الاشتِقاقَ؛ لأنها لم تُوجَد فيما عُرِفَ اشتقاقه على هذا السبيل إلا زائدة.

---

(١) العَفْجُ، وبالكسر، وبالتّحْريكِ وككَتِفٍ: ما يَنْتَقِلُ الطّعامُ إليه بعدَ المَعِدَةِ.

(٢) القُرْدُحُ، بالضم: ضَرْبٌ من البُرودِ.

(٣) الحَلْبَسُ، كجَعْفَرٍ وعُلَبِطٍ وعُلابِطٍ: الشّجاعُ.

(٤) الجِلْبِحُ، بالكسر: الدّاهِيةُ، والعجوزُ الدّميمةُ.

(٥) المَرَسَةُ، محركةً: الحَبْلُ.

(٦) القَرْقَلُ، كجعفرٍ ويُشَدّد لامُه: قَميصٌ للنساء، أو ثَوْبٌ لا كُمّيْ لـه، ج: قَراقِلُ. الفَرْفَخُ: الرّجْلَةُ، مُعَرّبُ: بَرْبَهَنْ، أي: عَريضُ الجَناحِ، والكَعابِرُ من الحِنْطَةِ.

(٧) الزّهْزَقَةُ: شِدّةُ الضّحك، وتَرْقيصُ الأمّ الصّبيّ. والزّهزاقُ: اسمُ ذلك الفِعْلِ.

ويريد أبو عثمان بقوله: «**إن إحدى الجيمين زائدة**»، أنها مكرّرة، لا أنها من حروف الزّيادة العشرةِ فقد صحّ من طريق القياس أن الكلمة ثلاثيَّة، وأما من طريق الاسستقاق فهى أيضا كذلك؛ لأن «العَفَنْجَج» هو الجافى، وقد قالوا: عَفَجَهُ بالعصا: إذا ضَرَبَه، والضربُ بالعصا من الجَفا، قال الراجزُ:

فاحذَرْ فلا تَكتَرْ كَرِيًّا أعْوَجا   عِلْجا إذا ساقَ بنا عَفَنْجَجا(١)

* * *

[زيادة النون والألف]

قال أبو عثمان: ومثلُ ذلك: حَبَنْطًى ودَلَنْظًى وسَرَنْدًى، النونُ والألف زائدتان، لأنك تقول: حَبِطَ بطنُه، ودَلَظَه بيده وسَرَدَه، فهذا من الثلاثة وقد أُلحِقَ بالخمسة كما أُلحِقت الأربعةُ بها، وهذا كثير، ولكن هذا موضع اختصار.

قال أبو الفتح: قد أبان عن هذه الأمثلة بالاشتقاق الذى أورده؛ لأن معنى حَبِط بطنُه: انتفخ، «والحَبَنْطَى» هو الكبيرُ البطنِ، وقالوا: دَلَظَه بمَنكِبه إذا دفعَه، «والدَّلَنْظَى» هو الشديد الدَّفع، «والسَّرَنْدَى» الجرىءُ مِن النُّمور، وقال: سردَه إذا مَضَى قُدُما، وجميع هذه الأمثلة مفُسَّر فى فَصْلٍ فى آخر الكتاب على حِدَتِه إن شاء الله.

قال أبو عثمان: وأكثر ما يَبْلُغُ بَناتُ الثلاثةِ من الأفعال بالزيادات سبعةُ أحرُفٍ نحو: مَصَدرِ اشْهابَّ، واحْمَارَّ، إذا قلتَ فيه: اشْهِيبابٌ واحْمِيرارٌ، وقد تَبْلُغُه مصادرُ الأربعة فى «احْرِنْجَامٍ» وما كان على وزنِه من المصادر، ولا يجىء هذا العَددُ إلا فى مصادر الثّلاثة والأربعة المزيدة على ما ذكرتُ لك.

قال أبو الفتح: اعلم أن مصادر بناتِ الثلاثة إنما احتملت أن تبلُغ سبعة أحرُفٍ لِمَا أذكره لك؛ وذلك أنها أقلُّ الأصولِ وأعْدلُها، فاحتملت كثرة الزيادات لتصرُّفها وتمكُّنِها؛ وأيضا فإن الهمزة فى أوائلها قد تَسْقط فى الوصل فكأنها إنما بُلِّغت لذلك ستة أحرف، وإذا جاز أن يُبْلَغَ بالفِعل على ثِقَلِهِ ستَّة أحْرُف، فالمصدرُ الذى هو اسمٌ جديرٌ لِخفَّته وتمكُّنه، وأن يزاد عليه حرفٌ واحد، وأيضا فإن الزوائد، وإن أطالَتِ الكلمةَ، فعلى

---

(١) والرجز بلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١/٦٧، مادة «خنب»، وشرح شواهد الشافية ٢٢٥، وتهذيب اللغة ٧/٤٤٣، وجمهرة اللغة ١١٨٥).

كلّ حال هى زوائد، والتقديرُ فيها الانفصالُ والانفكاكُ من الكلمة، وقد يُحذَفُ كثيرٌ منها فى التحقير والتكسير، ولاسيما تحقيرُ الترخيم، فكانت لذلك بمنزلة المنفصل من الكلمة فاحتمل كثرتُها فى بنات الثلاثة لِمَا ذكرتُ لك.

ثم حُمِلَتْ بناتُ الأربعة على بنات الثلاثة؛ لأنه قد جاء الفعلُ رُباعِيًّا كما جاء ثلاثيا فلذلك بُلغ بمصادر الرُّباعيَّة سبعة أحرف.

ولما كان جميع ما بَلَغَ السَّبعَة إنما هو مصادرُ ولم يكن لبناتِ الخمسة فِعْل لم يبلغ سبعة أحرف، على أنهم قد بلغوا السبعة بغير المصادر، قالوا: «مَتْيُوساءُ، ومَبْغُولاءُ، ومَعْيُوراءُ، وَمأتوناءُ، ومَشْيوخاءُ، ومَكْبوراءُ، ومَصْغُوراءُ، ومَعْلوجاءُ، ومَشْيوحاءُ وهزَنْبرانٌ، وعُرَيْقُصَانٌ، ومَعْكُوكاءُ، وبَعْكوكاءُ، وقَرَعْبَلانَةٌ، وعُقْرُبان[1]».

وهذا مما لا يُعرَّج عليه لقلته ونزارته، ولذلك لم يذكره أبو عثمان وجميعُه فى آخره زائدان زيدا معا، فجرتا لذلك مَجْرى الزائد الواحدِ، ألا ترى أنهما يُحْذفانِ فى الترخيم جميعًا كما تحذف الهاءُ من طلحة والألف من حُبْلَى.

قال أبو عثمان: وقد تزاد فى بنات الخمسة حتى يكون عددُها ستة بالزيادة ولا يَبْلُغونَ بها السَّبْعَة مع الزيادة؛ لأن الخمسة عندهم غايةُ الأُصول فلا تحتمِلُ غاية الزّيادات، فممَّا زيد عليه من الخمسة: «عَضْرَفُوطٌ، وعَنْدَليبٌ، وحَنْدَقُوقٌ، ومِثلُ قَبَعْثَرَى»، زيدتِ الألفُ فى آخره لغير التأنيث؛ لأنها مُنوَّنة، ولو كانت غير مُنوَّنة لكانت للتأنيث، فعلى هذا تجرى بناتُ الخمسةِ بأُصولها وزوائدها.

قال أبو الفتح: اعلم أنهم إنما اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرفٍ بالزيادة؛ لأن بناتِ الخمسة وإن كانت كُلُّها أُصولا فقد تباعدت من أعْدل الأصولِ وأخفها وهو الثلاثى، فثقُلت لذلك، والزيادةُ فى الكلمة تزيدها ثِقَلا فلم يجمعوا عليها ثِقَلَ الأصل وثِقَلَ الزيادةِ ولم يكن منها فِعلٌ فيبلغَ بمصدره سبعةَ أحرف كما فُعِلَ فى اشْهِيْبابٍ واحْرِنجْامٍ، فُرفِضَ ذلك لذلك.

---

(١) الهزَبْرُ، كسِبَحْلٍ ودِرْهَمٍ وعُلابِطٍ: الأسَدُ، والغليظُ الضَّخْمُ، والشديدُ الصّلْبُ. العُرْقُصَاءُ، بالضم والمَدّ، والعُرَيْقصاء والعُرَيْقصانَةَ والعَرَنْقُصَانُ، بالنون بعد الراء، والعَرَقْصَانُ، بفتح العين والراء: الحَندقُوقَى، أو يَرْبَطُو، وهو نَباتٌ ساقُهُ كسَاق الرّازيانجِ، وجُمّتُهُ وافِرَةٌ مُتكاثِفَةٌ، عظيمُ النَّفْع فى جميع أنواع الوَباء، ولوجَعِ السّنّ المُتأكّلِ. بُعْكوكَةُ الناسِ، بالضمّ: مُجْتَمَعُهُمْ. القرَعْبَلانَةُ: دُوَيْبَّةٌ عَريضَةٌ مُحْبَنْطِئَةٌ بَطيئَةٌ، وأصلُهُ: قَرَعْبَلٌ.

فأمَّا قَبَعْثَرًى: فتنوين ألفه يدلُّ على أنها ليست للتأنيث، ألا ترى أن مثلَ حُبْلَى، وسَكْرَى، لَمَّا كانت أَلِفُه للتأنيث لم تَنوّنْ على وجه.

فإن قُلت: أتقول إن ألفِه للإلحاق؟ فالجواب: أنها ليست للإلحاق؛ لأن بنات الخمسة ليس وراءها شيء من الأصل فيُلْحَقَ به، ولكنّها زيادة لغير التأنيث بل لضربٍ من التوسُّع، ولا تكاد تجدُ بناتِ الخمسة قد لَحِقَتْها الزيادةُ من آخِرها غير هذا الحرف، وما لا حُكمَ له لقلّته، وقد قالوا: «ضَبَغْطَرًى[1]».

فأما قولهم: «قَرَعْبَلانَةٌ» فكأن الذى شجَّعهم على إلحاق الألف والنون فى آخرها وهى خماسية، أن الألِف والنونَ فى أنحاء كثيرة من كلامهم فى تقدير الانفصال عندهم، حتى أنهم يُسْقِطونَ كثيرا من أحكامهما.

ألا ترى أنهم يُصَغِّرون «زَعْفَرانا زُعَيْفِرانا» كما يقولون: «عَقْرَبٌ وعُقَيْرِبٌ» ولو اعتدُّوا بالألف والنون لم يجز هذا.

وقد أجْرَوا الألف والنُّون الزائدتين أيضا مُجْرى الزيادة الواحدة؛ ألا تراهم قالوا فى ترخيم: «عثمان يا عُثْمَ»، كما قالوا فى ترخيم: «طَلْحَةَ يا طَلْحَ»، فلما كانت الألف والنونُ عندهم فى كثير من المواضع بمنزلة المنفصل مِن الكلمة، وبمنزلة الحرفِ الواحد المنفصل من الكلمة، اجترءوا على زيادتهما فى آخر ذوات الخمسة فى هذا الحرفِ الذى لا نظيرَ له، وكذلك ما جاء نحو «مَعْيُوراءَ» وبابه، لأنهم أجْرَوا الألف والهمزة مُجْرَى الحرف الواحد لَمَّا لم يفترقا فأشْبَها الهاء.

وإنما قَلَّتِ الزوائد فى آخر ذوات الخمسة عندى؛ لأنها قد طالت وأفْرَطَ طولهُا فلا يُنْتَهى إلى آخرها إلا وقد مُلَّتْ.

ألا ترى أنهم يقولون فى تحقير «سَفَرْجَلٍ وتكسيره: سَفيرِج وسَفارِج» فيقفون دون الخامسِ لَتراخيه وبُعدِه، فلما كان الأمرُ كذلك لم يزيدوها طُولا من آخرِها.

ألا ترى أن بابَ: «عَنْدَلِيبٍ، وعَضْرَفوطٍ» مما كانت الزيادةُ فيه قبْل لامِه الآخِرة أكثر

---

(١) الضَّبَغْطَرَى، مَقْصورَةً: الرجلُ الشديدُ، والطّويلُ، والأحْمَقُ، وكَلِمَةٌ يُفَزّعُ بها الصّبْيانُ، وما حَمَلْتَه على رأسِكَ، وجعَلْتَ يَدَكَ فَوْقَه لِئلاَ يَقَعَ، واللّعِينُ المَنْصوبُ فى الزَّرْعِ، يُفَزّعُ به الطّيْرُ، والضّبُعُ، أو أنْثاها، وهُما ضَبَغْطَرانِ، ورأيتُ ضَبَغْطَرَيْنِ.

من باب: «قَبَعْثَرًى، وضَبَغْطَرًى»، وكانت الزيادةُ فى باب: «عَنْدَلِيبٍ وعَضْرَفوطٍ» قبل الخامس أسْوَغ منها فى «قَبَعْثَرًى» بعدَ استيفاء حروفِ الكلمة والمَلالِ بطولها، فهذا ما أدّى إليه النظر واللهُ الموفِّق، ولم يكن سبيله أن يذكُرَ حَنْدَقُوقًا معَ بنات الخمسة، لأنه من ذواتِ الأربعة، وكذا قرأته على أبى علىّ ورأيته فى غير نسخة.

* * *

[الأفعال المبدوءة بهمزة وصل]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ الأفعال قد تُسَكّنُ أوائلها ويُلْحِقُونها ألفَ الوصْل، ولتلك الأفعالِ أبْنِيَةٌ كثيرة سأخبِرُكَ عنها إن شاء الله.

قال أبو الفتح: اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق فى أول الكلمة توصُّلا إلى النطق بالساكن وهَرَبا من الابتداء به إذْ كان ذلك غير مُمكنٍ فى الطاقة فضلا عن القياس.

وليس لقول مَنْ جَوَّز الابتداء بالساكن من القَدْر ما يُتشاغل بإفساده، وإنما سبيلُهُ فى هذا سبيل مَن شَكَّ فى المشاهدات من السُّوفَسْطِيَّة ومَن ليس بكامل العَقْل.

وهذه الهمزةُ إنما حُرّكتْ لسُكونها وسُكونِ ما بعدَها، وهى فى الأصل زائدةٌ ساكنة.

فإن قيل: أنت هربت من سكون النون فى «انْفَعَلَ» فكيف زِدْت عليها ساكنا آخرَ وهو الهمزة؟ قيل: هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنها إنما جىء بها قبل الساكن؛ لأنه قد عُلِم أنه إذا اجتمعت معه فلابدّ من حذفِ أحدهما أو حركتِه فالحركةُ والحذفُ لم يَصلحُ واحدٌ منهما فى الحرف الساكن من الفعل لئلا تزول بنيته التى قد أُريدت له من سكون أوله، فلم يبق إلا حذف الهمزة أو حركتُها فلم يَجُز حذفُها؛ لأن ذلك كان يؤَدّى إلى ما منه هُرِب وهو الابتداء بالساكن، فلم يَبْق إلا حركةُ الهمزة فحرّكت فانكسرت على ما يجب فى الساكنين إذا التقيا.

فإن كان الحرف الذى بعد الساكن مفتوحا أو مكسورا فالهمزة مكسورة نحو: «انطَلق» ألا ترى أن الطاء مفتوحة، وكذلك «اضرِبْ» ألا ترى أن الراء مكسورة وكذلك اذهَب واركَب وما أشبه ذلك، فإن كان الحرف الذى بعد الساكن مضموما ضُمّت همزة الوصل كراهية الخروج من الكَسْرِ إلى الضَّمّ اللازم، وليس بينهما حاجزٌ

إلا حرفٌ ساكن، والساكنُ ضعيف فكأن لا حاجز بينهما، وذلك قولهُم: «اُقْتُلْ، اُسْتُخْرِجَ، اُنْطُلِقَ به».

فإن قلتَ: فقد قالوا: «فَخِذٌ وكَبِدٌ» وهو «يَضْرِبُ ويَجْلِسُ» فخرجوا من الكسر إلى الضمّ؟ فليس ذلك بشيء، لأن الضمة فى حرف الإعراب غير لازمة والنصبُ والجرُّ يزيلانها، وإنما يُكْرَه من هذا ما كان لازما.

فأما حكايةُ بعضهم «زِئْبُرٌ(١) وضِئْبُلٌ» بضم الباء فلا أصل لها ولا هى معروفة.

فكذلك حكايةُ بعضهِم «إصْبُعٌ» بكسر الهمزة وضمّ الباء غير مُعَرَّج عليها لأنها لم يَصِحّ بها ثَبْتٌ، ولو صحّت لكانت من الشُّذوذ بحيث لا يقُاس عليها.

وحكى بعضُهم: ما رأيته مِنذُ سِتٌّ ومِذُ يومان، وهذا كلُّه إذا صحّت به الرواية شاذ.

وحكى بعضُهم «اِقْتُلْ» بكسر الهمزة فجاء به على الأصل واعتدّ الساكن حاجزا؛ لأنه وإن كان لا حركة فيه، فهو حرف على كل حال وهذا من الشاذ. وإن كان له وُجَيْهٌ فى القياسِ من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا.

فإن قلت: فقد قالوا: «اُغْزِى يا امرأة» فضمُّوا الهمزة وإن كانت الزاىُ مكسورة. وقالوا: «اِمْشُوا» فكسروا الهمزة والشين مضمومة، وهذان مُطَّرِدانِ فى بابهما، فإنه إنما جاز ذلك؛ لأن أصلَ الزاى أن تكون مضمومة وأصل الشين أن تكون مكسورة.

ألا ترى أنّ أصل «اُغْزِى: اُغْزُوِى» بوزن «اُقْتُلى»، وأصل «اِمْشُوا: اِمْشِيُوا» بوزن اِضْرِبوا، فاستثقِلَت الكسرة على الواو فنُقِلَت إلى الزاى واسْتُثْقِلَت الضمةُ على الياء فنُقِلَت إلى الشين فسَكَنَتا وبعدَ كلّ واحدة منهما حرف ساكن فحذفتا لالتقاء الساكنين، فالكسرة فى الزاى من اُغْزِى عارضة كما أن الضمة فى الشين من امِشُوا عارضة، فجاءت الهمزتان فى أولهما على أصل بنائهما الذى كان يجب لهما.

* * *

(١) الزِّئْبِرُ، كضِئْبِلٍ، وقد تضمّ الباءُ أو هو لَحْنٌ: ما يَظْهَرُ من دَرْزِ الثّوْبِ.

[تسكين أوائل الأفعال]

فإن قلت: ولم سَكّنوا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل: إنما كان ذلك، لأن الأفعال موضوعةٌ للتوهين والإعلال لتصرُّفها، وأنها لا تتقارّ على حال واحدٍ؛ فلذلك كثر فيها الاعتلالُ، ألا تراهم أمالوا مثل «صارَ، وَطابَ»، مع أن فيهما حرفا مُسْتَعْليا؛ لأنهما فعلان، ولم يُجيزوا ذلك فى «صالحٍ، وخالد» لأنهما اسمان.

فإن قلتَ: ما تُنْكرُ أن تكون الإمالةُ إنما حسنت فى مثل صَار وَطِاب، لأن ألفهما مُنقلبةٌ عن ياء، وألفَ «صالح وخالد» ليست منقلبةً عن ياء؟ قيل: يدلّ على أنّ الإمالةَ لم تجب من أجل انقلاب الألف عن الياء، أنهم قد أمالوا «خَافِ» وأصل ألفه من الواو؛ لأنه من الخوف.

فإن قيل: فما تُنكر أن تكون الإمالة فى خَافِ إنما حدثت؛ لأن الواو كانت مكسورة فى الأصل لأنها خَوِفَ؟ قيل: يدُلّ على أنه لم تُمَلْ؛ لأن أصل حركةِ الواو الكسرةُ، أنهم قد أمالوا «طَابَ» وأصله «طَيَبَ» بالفتح فأمالوا ولا كَسْر فيه.

* * *

[انكسار الحرف لا يجيز إمالته]

وأيضا فإنّ انكسار الحرف لا يُجيز إمالته، وليس هذا مذكور فى الأسباب الستة الحادثة عنها الإمالَة، وإنما تحدث الإمالةُ عن الكسرة إذا كانت قبل الحرف المُمالِ أو بعده لا فيه، نحو. «عَمِاد، وهذا حاتِم»، فلما كانت الأفعالُ غير لازمة لموضع واحد ولا مُتقارَّةٍ على سنَن، تسلَّط عليها الإعلالُ والتوهينُ فشجَّعهم ذلك على أن سكّنوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل، وهذا من أغلظ ما جرى على الأفعال.

* * *

[دخول همزة الوصل على فعل الأمر]

فأمَّا دخول هذه الهمزة فى نحو «اضْرِبْ واقْتُلْ» وجميع ما كانت حروفُ المضارعةِ منه مفتوحة وما بعدها ساكن، فإنما وجب؛ لأن حرف المضارعة حُذِف لئلا يلتبس الأمر بالخبر، فلما حُذِفَ الحرفُ لم يَجُز الابتداءُ بالساكنِ، فَجِيء بالهمزة فقالوا: «اقْتُلْ، واسْتَخْرِجْ، وانْطَلِقْ» ونحوُ ذلك.

* * *

[ما بين الأسماء والأفعال من تقارب]

فإن قلت: فإن الإسماء لا تتقارّ على حالة واحدة، وقد يَدخُلُها الحذفُ والتَّحقيرُ والتَّكْسِيرِ والتَّرخيم والنَّسَبُ، وهذا كلُّه مما يغيَّرُ فيه الاسْمُ عما كان عليه؟.

قيل: إن الأسماءَ وإن كانت كما ذكرت، فهى - لقوَّتِها وتمكُّنِها وأنها الأول وهى مستغنيةٌ عن الأفعال - أثبتُ من الأفعال، وهى فى الصّحَّة أقعد، والاعتلالُ منها أبعد، إلا أنه لَمَّا كان فى الأسماءِ ما ذكرته من الحذْف والتَّحقير والتَّكسير ونحوِها. كان بين الأسماء والأفعال تَناسُبٌ وتقارب، ألا ترى أن الفِعْلَ ثانٍ للاسم، وهو وإن كان أضعف منه، فإنه أقوى من الحرفِ، وقد يكون الاسمُ خَبرًا كما يكونُ الفِعْلُ خبرًا نحو قولك: «زَيْدٌ أبوكَ» و«زيدٌ قامَ» وكل واحد منهما يَلحقه الاشتقاقُ والتصريف.

* * *

[الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل]

فلما كان بين الاسم والفِعل هذا التَّقارُبُ، ولَحِقَ الاسمَ ذلك الاعتلالُ، اجْترءُوا على أسماء محصورة فأسكنوا أوئلَها وألحقوها همزة الوصلِ، ولم يُسْتنكر ذلك فيها مع ما ذكرنا، كما لم يُسْتنكرْ إضافةُ أسماء الزَّمان إلى الأفعال نحو قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ**﴾ [النباء: ٤٠] و﴿**يومَ يقولُ نادُوا شركائى**﴾ [الكهف: ٥٢]، ونحو قول الشاعر:

على حين عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا ... وقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ[1]

---

(١) القائل هو النابغة الذبيانى من قصيدة له يعتذر للنعمان بن المنذر، والوازع: الزاجر عن اللهو. والصبا: جهالة الفتوة. ومعنى البيت: عاتبت شيبى على ما كان من جهالتى وقلت لائمًا نفسى: للآن لم أفق من غفلتى.

والبيت من الطويل، وهو للنابغة الذبيانى فى: (ديوان ٣٢، والأضداد ١٥١، وجمهرة اللغة ١٣١٥، وخزانة الأدب ٤٥٦/٢، ٤٠٧/٣، ٥٥٠/٦، ٥٥٣، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢، والدرر ١٤٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢، شرح التصريح ٤٢/٢، وشرح شواهد المغنى ٨١٦/٢، ٨٨٣، والكتاب ٣٣٠/٢، ولسان العرب ٣٩٠/٨ مادة «وزع»، ٧٠/٩ «خشف»، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣، ٣٥٧/٤).

وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١١١/٢، والإنصاف ٢٩٢/١، وأوضح المسالك ١٣٣/٣، ورصف المبانى ٣٤٩، وشرح الأشمونى ٣١٥/٢، ٥٧٨/٣، وشرح شذور الذهب ١٠٢، وشرح ابن عقيل ٣٨٧، وشرح المفصل ١٦/٣، ٥٩١/٤، ١٤٧/٨، ومغنى اللبيب ٥٧١، والمقرب ٢٩٠/١، ٥١٦/٢، وهمع الهوامع ٢١٨/١).

وكما وصفوا بالفعل في قولهم: «مررتُ برجل يأكُلُ» والإضافةُ والوصفُ إنما أصلُهما للأسماء.

وتلك الأسماء «ابنٌ وابنة وامرُؤ وامرأة واثْنانِ واثْنَتانِ واسْمٌ واسْت وأْيمٌ، وقالوا: ابْنُمٌ» يعنون الابنَ.

قال الشاعر:

وهلْ لى أُمٌّ غيرُها إنْ تَركْتُها ... أَبى الله إلا أن أكونَ لها ابْنَما[١]

وقال الآخر:

فقال فريقُ القَوْمِ لَمَّا نشَدتُهُم ... نعم وفريقٌ لايْمُنُ الله ما انَدْرى[٢]

وهذه الأسماء كلُّها معتلّة، أمَّا ابنٌ وابنةٌ وابْنُمٌ واثنانِ واثنَتانِ واسمٌ وأْيمٌ واسْتٌ، فمحذوفاتُ اللامات يدل على ذلك أن «ابنا» من البُنُوّة واللام فيه واو؛ لأن مونَّثة بِنْتٌ، والتاء إنما تُبدلُ من الواو دون الياء في غالب الأمر، وكذلك «ابنَةٌ وابْنُمٌ» مثله والميم زائدة وليست بدَلا من لام الفعل على حدّ ما كانت الميمُ في «فَم» بدلا من عين الفِعْلِ؛

---

(١) القائل هو المتلمس، واسمه جرير بن عبد المسيح، خال طرفة بن العبد، وكان في زمن عمرو بن هند ملك الحيرة، وصاحب يومى البؤس والنعيم المشهورين في الجاهلية، وتوفى قبل البعثة.
وابنما، أصله «ابن» زيدت فيه الميم للمبالغة.
والبيت من الطويل، وهو للمتلمس في: (ديوان ٣٠، والأصمعيات ٢٤٥، وخزانة الأدب ٥٨/١٠، ٥٩، والمقاصد النحوية ٥٦٨/٤، والمقتضب ٩٣/٢). وبلا نسبة في: (الخصائص ١٨٢/٢، وسر صناعة الإعراب ١١٥/١، وشرح الأشمونى ٨١٦/٣، وشرح المفصل ١٣٣/٩).

(٢) القائل هو نصيب الأكبر مولى بنى مروان، ويكنى أبا الحجناء، وفد على عبد العزيز بن مروان في مصر فاشتراه وأعتقه وأكرمه.
والبيت من الطويل، والشاهد فيه قوله: «ليمن الله» حيث حذف ألف أيمن لأنها ألف وصل.
والبيت لنصيب في: (ديوانه ٩٤، وتخليص الشواهد ٢١٩، والدرر ٢١٦/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٨/٢، وشرح شواهد المغنى ٢٩٩/١، والكتاب ٥٠٣/٣، ١٤٨/٤، ولسان العرب ٤٦٢/١٣ «يمن»، ومغنى اللبيب ١٠١/١).
وبلا نسبة في: (الإنصاف ٤٠٧/١، ورصف المبانى ٤٣، وسر صناعة الإعراب ١٠٦/١، ١١٥، ٣٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٩٠/٢، وشرح المفصل ٣٥/٨، ٩٢/٩، والكتاب ٥٠٣/٣، ١٤٨/٤ واللمع في العربية ٢٦٠، ٣١٣، والمقتضب ٢٢٨/١، ٩٠/٢، ٣٣٠، وهمع الهوامع).

لأنها لو كانت بدَلا، لجَرَتْ مجْرى اللامُ، فكانت اللامُ من أجل ذلك كأنها ثابتة، لأن الشيء إذا أبدل منه لم يحذف وإنما جيء بشيء فُوضع موضعه فجرى مَجراه.

ولو كانت الميمُ فى «ابْنِمٍ» بدلا من اللام، لكانت اللامُ فى حكم الثابت، وبَطَل جوازُ دُخول همزة الوصل فى أوّل «ابْنِمٍ»؛ لأن هذه الهمزة تُعاقِبُ اللام ولا تدخلُ من الأسماء إلا على المحذوفاتِ ما خلا «امْرأ» وسنذكره، ألا ترى أنك تقول فى النسَب إلى ابْنٍ: ابْنِىٌّ، فتقِرُّ الهمزة ما دامت اللام محذوفة، فإن رَدَدْتَ اللام حذفت الهمزة؛ لأنها لا تجتمع مع اللام، وذلك قولهم: «بنوِىّ» واثنان واثنتان من ثَنَيْتُ الشىء، فالمحذوف اللامُ وهى ياءٌ لظهورها فى ثَنَيْتُ فأمَّا من قال: «بِنْتٌ وثِنْتانِ» فليست اللام عنده محذوفة، على حدّ قَوْلِ مَنْ قال: «ابْنَةٌ واثْنَتان» بل التاء فى بِنْتٍ وثِنتانِ للإلحاق، بمثل «حِلْسٍ[(١)] وضِرْسٍ» والتاء فيهما بَدَلٌ من لام الفِعْل وليست علامَة للتأنيث كما تكون فى «ابْنَةٍ واثنَتانِ» لكون ما قبلها فى «بِنْتٍ وثِنْتان»، وعلامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا.

وقال سيبويه: لو سمّيت رجلا «ببِنْتٍ وأُخْتٍ لَصرَفْتُه»، ولو كانت التاءُ علامة للتأنيث لما استجازوا صَرْفَه، كما أنَّه لو سَمَّاه بثُبَةٍ لما صرفه؛ قال سيبويه: لأنها بمنزلة التاء فى عفريت وسَنْبَتَة، ولكنّ هذه الصيغة والبدلَ لَمَّا لم يقع إلا فى المُؤَنَّث، جرى مجرى علامة التأنيث، وقد بينتُ هذا فى موضع آخر.

والقولُ فى «أُخْتٍ وهَنْتٍ» كالقول فى «بِنْتٍ» لا فصل بينهما ومن ذهب إلى أن المحذوف من بنت «ياءٌ» لانكسار الباء، وجَبَ عليه أن يقول: إنّ المحذوف من «عِضَةٍ» ياءٌ، ولكان يجب أن تكون السِّينُ من سَنَةٍ مضمومَة؛ لأنه من الواو، وهذا تخليطٌ فاحش، وقد حُكِى عن بعض متقدّمى أهل العلم، أفلم ير إلى قول الراجز:

هذا طريقٌ يَأْزِمُ المآزِمَا ... وعِضَواتٌ تَقْطَعُ اللَّهازِمَا[(٢)]

---

(١) الحِلْسُ، بالكسر: كساءٌ على ظَهْرِ البَعير تحتَ البَرْذَعَةِ، ويُبْسَطُ فى البيتِ تَحْتَ حُرّ الثّياب. الضَّرْسُ، كالضَّرْبِ: العَضّ الشديدُ بالأضْراسِ، واشْتِدادُ الزمانِ.

(٢) العضوات، جمع عضة، والعضة من شجر الطلح، وهى ذات شوك. ويأزم: يعض. واللهازم جمع لهزمة، وهى مضغة فى أصل الحنك. والرجز بلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ٢٨٩، وجواهر الأدب ٩٦، وخزانة الأدب ٤٤٢/٦، والخصائص ١٧٢/١، وشرح المفصل ٣٨/٥، والكتاب ثعلب ٤٤/١، والمخصص ٧/١٤، وتاج العروس «أزم»، «عضه»).

فالساقط واوٌ، وإن كان أوّلها مكسورا وقال الآخر:

قَدْ حَالَ دون دَرِيسَيْـــهِ مُؤَوِّبَـــةٌ   نِسعٌ لها بِعِضَـاهِ الأرض تَهْزِيزُ(١)

فالساقط على هذا القول من عِضَةٍ هـاءٌ، وعلى هـذا قـالوا: «بعيرٌ عاضِـهٌ» إذا أكَـلَ العِضَاهَ، وليس هنا للياء مدخل، وقـالوا فـى جمـع «سنةٍ: سَنَوَاتٌ»، فالسـاقطُ واوٌ كمـا ترَى، وإن كانت السينُ مفتوحة.

واسْـمٌ: محذوف الـلام لقولهـم: «سَمَّيتُ وأسـماء»، فهـذا بمنزلـة «دَمَّيْـتُ ودِمـاءٍ»، والمحذوفُ منه واو؛ لأنه من السُّمُوّ والرِّفْعَة، وفيه لغاتٌ: «اسْمٌ وسِمٌ وسُمٌ».

وحدثنا أبو عليّ عن أحمد بـن يحيى، عـن ابـن الأعرابـىّ أنـه يقـال: «سُمًى» بـوزن «هُدًى»، وقال الراجز:

وعامُنَـــا أعجَبَنَـــا مُقَدَّمُـــهْ   يُدعَى أبا السَّمْح وقِرْضابٌ سِمُهْ(٢)

وقال الآخر:

باسم الذى فى كل سورة سمه(٣)

بكسر السين وضمِّها.

---

(١) الراجز هو المتنخل الهذلى، وهو مالك بن عومير، شاعر من شعراء هذيل. والريس: الثوب الخلق. والمؤوبة: ريح تأتى مع الليـل. النسـع والمسع: ريح الشـمال. والعضـاة: كـلا شـجر لـه شـوك. والتهزيز: التحريك.

والبيت من البسيط، وهو للمتنخل فى: (شرح أشعار الهذليين ١٢٦٤، ولسان العـرب ٢٢١/١، «أوب»، ٤٢٣/٥ «هـزز»، ٧٩/٦ «درس»، ٣٥٣/٨ «نسـع»، ٥٢/١٤ «أوا»، وتـاج العـروس ٣٧/٢ «أوب»، ٣٨٥/١٥ «هزز»، ٦٧/١٦ «جرس»، ١٩٩/٢٢ «مسع»).

وللهذلى فى: (المخصص ٨٥/٩، ٣/١٧، والمذكـر والمؤنـث للأنبـارى ٤٠٤). وبـلا نسـبة فـى: (تهذيب اللغة ١٠٥/٢، ٣٢٧/٧، وجمهرة اللغة ٨٤٣، وتاج العروس ٤٠٥/٩ «خنذ»).

(٢) البيت لروبة فى: (ديوانه ١٥٠، وتهذيب اللغـة ٧٠/٦، ٢٦٧). وبـلا نسـبة فـى: (جمهـرة اللغـة ٤٩٦، ١٣٠٦، ولسان الميزان «قرضب»، «سما»).

(٣) معنى البيت: يقول: باسم الله الذى يذكر اسمه فى كل سورة.

وهو بلا نسبة فى: (لسان العرب ٤٠١/١٤، ٤٠٢ «سما»، وأسرار العربية ٨، والإنصـاف ١٦، وشرح شافية ابـن الحـاجب ٢٥٨/٢، وشـرح شـواهد الشـافية ١٧٦، وشـرح المفصـل ٢٤/١، والمقتضب ٢٢٩/١، ونوادر أبى زيد ١٦٦، وتاج العروس «سما»، وأساس البلاغة «قرم»).

فأما ما أنشَده أبو زيد من قوْلِ الشاعر:

فدَعْ عَنكَ ذِكْرَ اللَّهوِ واعمِـدْ لمدحـةٍ   لخـير مَعَـدّ كلِّهـا حَيْثمـا انْتَمَـى
لأعظمِها قـدرًا وأكْرَمِهـا أبـا   وأحْسَنِهـا وَجْها وأَعْلنهـا سمُا[١]

ويروى سِما بكسر السين، فمَنْ كَسَرَ السين فالألف عنده للوصْل بمنزلـة الألِـف فـى قَوْلِ الرَّاجِزِ:

يا دارَ عَمْـرَةَ من مُحْتَلِّها الجَرَعا[٢]

ولا يجوز أن تكون لامَ الفعل؛ لأنَّا لم نعْلَمْهُم قالوا: هذا «سِما» بوزن «رِضَـا»، وأمـا من ضمَّ السين فقولُه عندى يحتمل أمْرَين: أحدُهما ما عليه الناسُ وهو أن تكـونَ الألـفُ للوصْل بمنزلتها فى قول مَنْ كَسَرَ السين، والوجهُ الآخرُ أن تكونَ لامُ الفعل بمنزلة الألِف فى القافية التى قبلها وهى «انْتَمَى» ويكون هذا التأويلُ على قول مـن قـال: «هـذا سُمًا» بوزن «هُدًى» إلا أنه حَذَفَ اللام لالتقاء الساكنين، «وايْمٌ» محذوفة مـن «أُيمـنٍ»؛ كَثُرتْ فى القَسَم وعُرِف موضعها وحذفت همزتها، وهى جمع يمين. وقال أبو النجم:

يبرى لهـا من أيْمُـنٍ وأشمُلٍ[٣]

ويقولون: «أيْمُنُ اللهِ، وايمُ اللهِ، ومُ اللهِ، ومِ اللهِ» يريدون «أيْمُنُ اللهِ»، وقال قوم: «إن مُ اللهِ، ومِ اللهِ» محذوفة من قولهم: «مُنُ اللهِ» والأوّل هو الوجه.

وكان أبو العباس يُنْكِرُ أن يكـونَ جمعَ يَمـينٍ، قـال: لوَصْلِهـم الألـف، ولا يمتنـع أن تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ومعرفة الموضعِ، وليس ذلك فيها بـأكثر مـن قولهـم: «مُ اللهِ ومِ اللهِ».

(١) البيتان من الطويل، وهما لرجل من كلب فى: (النوادر ١٦٦). وبلا نسـبة فـى: (شـرح شـواهد الشافية ١٧٧، ولسان العرب ٤٠٢/١٤ «سما»، والمقتضب ٢٣٠/١).

(٢) البيت للقيط بن بكر شاعر جاهلى قديم مقل. والشاهد من قصيدة كتبها لقومه يحذرهم كسرى. وهو فى: (تاج العروس ٤٣٣/٢٠ «جرع»). وليس فى ديوانه. والجرع: موضع.

(٣) أيمن: جمع يمين. وأشمل: جمع شمال. والرجز لأبى النجم فـى: (خزانـة الأدب ٥٠٣/٦، ولسـان العرب ٣٦٤/٣ «شمل»، والخصائص ١٣٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢١٥/٢، وشـرح شـواهد المغنى ٤٥٠/١، والطرائف الأدبية ٦٣، والكتاب ٢٢١/١، ٢٩٠/٣، ٦٠٧، والمخصـص ٣/٢، ١٢/١٧، وديوان الأدب ٢٦٧/٢، ومجمـل اللغـة ٤٣٢/١، ٢٤١/٣، ومقـاييس اللغـة ٤٥٤/١، ٢١٦/٣، /٣١٠). وبلا نسـبة فـى: (الإنصـاف ٤٠٦/١، وشـرح المفصـل ٤١/٥، والمخصـص ١٥٩/٧).

وأما اسْتٌ، فمحذوفةُ اللام وهى هاء، ومما يدلُ على ذلك قولهُم فى تحقيرها: سُتَيْهَةٌ وفى جمعها أَسْتاه، وقالوا: «رَجلٌ أستهُ وسُتْهُمٌ»، وقد قالوا: «سَهٌ» فى معناها فحذفوا العين، وهذا من الشاذّ، ولم يأت من الأسماء ما حُذِفَتْ عينه إلا هذا الحرفُ.

وقولهم: «مُذْ» لأنها محذوفة من مُنْذُ، جاء فى الحديث: «العَيْنانِ وكاءُ السَّهِ»، قال الراجز:

أُدْعُ أُحَيْحا باسمَها لا تَنْسَهْ ... إِنَّ أُحَيْحا هى صِئِبانُ السَّهْ(١)

وأنشد أبو زيد:

رِقابٌ كالمَوَاجِنِ خاظِياتٌ ... وأستاهٌ على الأكوارِ كُومُ(٢)

فأما قولهُم: «امْرُؤٌ وامْرَأَةٌ» فإنما أسكنوا أوّلها وإن كانا تامين غيرَ محذوفين؛ لأنك أدخلت الألف واللام فقلتَ: «المَرْءُ والمَرأة» ثم خفَّفت الهمزة بأن حذفتها وألقيت حركَتها على الراء فقلت: «جاءنى المَرُ، ورأيتُ المَرَ، ومرَرْتُ بالمَرِ».

فلما كانت الراءُ التى هى عينُ الفعلِ قد تُحَرَّك بحركة الإعراب وكثرتْ هذه الكلمةُ فى كلامِهم حتى صارتْ عبارة عن كلّ ذَكَرٍ وأنثى مِنَ الناس أعَلُّوها لكثرة استعمالِهم إيَّاها، فشبَّهوا الراء فى قولِهم: «المَرُ، والمَرَ، والمَرِ، بالخاء فى الأخِ والأخُ والأخَ» فأتْبَعوا عينَها حركةَ لامِها فقالوا: هذا «امْرُؤ، ورأيتُ امْرَأً، ومرَرْتُ بامْرِئٍ» كما قالوا: «هذا أخوك، ورأيتُ أخاك، ومررت بأخيك»، وألفه وألفُ ابْنِمٍ مكسورةٌ على كُلّ حالٍ؛ لأن الضَّمَّةَ فيه عارضةٌ للرفع غيرُ لازمةٍ، وليس كذلك «اقْتُلْ».

---

(١) الرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ٤٩٥/١٣ «سته»، وتهذيب اللغة ٣٥٠/٥، وكتاب العين ٣٤٦/٣، والكتاب ٤٥١/٣، والمقتضب ٢٣٣/١، وتاج العروس «سته»).

(٢) اختلفت المراجع فى قائل البيت. والمواجن جمع ميجنة، وهو المدقة التى للقصار. خاظيات: كثيرة اللحم. الأكوار: جمع كور، وهو الرحل بأداته. كومٌ: ضخام الأسنمة، الذكر أكوم، والناقة كوماء.

والبيت من الوافر، وهو لعامر بن عقيل السعدى فى: (لسان العرب ٤٤/١٣ «وجن»، ٤٩٥ «سته»). ولعامر بن الطفيل فى: (ديوانه ١٣٢، وتاج لعروس «حظى»، ولسان العرب ٢٣٢/١٤ «خظا»). ولعلى بن طفيل السعدى فى: (تاج العروس «وجن»). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٥٢٩/١٢ «كوم»، وتهذيب اللغة ٤٨/١٠، ٢٣/١١، والمخصص ٤٩/١٣، وتاج العروس «كوم»).

فلمَّا اعتلّ هذا الاسم بإتباعِ حركةِ عَيْنه حركـةَ لامِـه وكَثُر استعمالُه أسكنوا أوّلـه وألحقوه همزة الوصل، وليس كذلك «ابْنُمٌ»؛ لأنه لم يكثر كثرة امْرِئٍ؛ ولأنـه لا همـزة يُذْهِبُها التخفيفُ فيه، فلامُه محذوفة لا محالةَ.

قال أبو العباس: ولم يُلْحِقوها فى «أبٍ» ولا «أخٍ»؛ لأن فـى أولهمـا همـزة، فكرهـوا اجتماعَ همزتين فتنقلبُ الثانيةُ ياء، وهذا قولٌ كما تـراه؛ لأنـا قـد رأينـاهم قـالوا: «دَمٌ، وغدٌ، ويَدٌ، وهَنٌ» ونحو ذلك فلم يُلْحقوه همزة الوصل مع أنه ليس فى أوّله همزة.

ولكنّ القول عندى فى ذلك: أن همزة الوصل قد عـاقبَتِ الأصْلَ فـى قولهـم «ابْنِىٌّ وبَنَوِىٌّ» فكأنها من الأصل، فمن ألحقَها فى هذه المحذوفـات فأشبَهها بـالفِعل مـن قِبَـلِ الاعتِلال، ومَن لم يُلْحِقْها فله أن يقول: إنها لو جاءَتْ لكانت كالعِوَض من المحـذوف فكأنى عند إتيانى بها أَرَدْتُ الحذفَ ثم أتيتُ بما يَقُومُ مَقام المحذوفِ فكأن لم أحْـذِفْ، وهذا نَقْضُ ما قصدتُ له من الحذفِ.

ألا ترى أنهم قالوا فى النَّسَب إلى يَدٍ «يَدِوِىّ»، فتركوا عينَ الفعل محركـة بعـد الـرَّدّ؛ لأنهم لوحذَفُوا الحركة عند رَدّ الـلام لكـانت الـلامُ كأنهـا لـم تُـرَد؛ لأنهـا قـد عـاقبت الحركة، فإذا حذَفْت الحركة بعد الردّ كُنْتَ لِحَذْفِكْ إيَّاهـا كمـن لـم يـردّ، وصـار ردُّك كَلا رَدّ.

وهذا قول أبى علىّ فيما أخَذْتُه عنه وهو يَشْهَدُ بصحَّة ما ذهَبَ إليه سيبويه فى تَبْقِيَـة الحركة التى حدثت بعد الحذف إذا رد إلى الكلمة ما حُذِفَ منها، وأبـو الحسـن يَذْهَـبُ إلى حَذْف ما وجَبَ بالحذف عند ردّ المحذوف، فيقولُ فى النَّسَبِ إلى يَدٍ: «يَدْيِىٌّ» وفـى غَدٍ «غَدْوِىّ» والقولُ قولُ سيبويه، ألا ترى أن الشـاعر لَمَّـا ردَّ الحـرفَ المحـذوف بَقّـى الحركةَ التى أحْدَثَها الحذفُ بحالها قبلَ الرَّدّ فى قوله:

يَدَيانِ بَيْضَـاوانِ عنـد مُحَلِّـمٍ ... قـد يَمْنَعانِكَ أن تُضَامَ وتُضْهَدَا[١]

---

(١) يديان: مثنى «يدا»، فلما ثنى قلبت ألفه ياء «كفتيان» لأن أصلها ياء. محلم: أحد ملوك اليمن. وضامه: ظلمه. ضهده: قهره.

والبيت من الكامل. وهو بلا نسبة فى: (خزانة الأدب ٤٧٦/٧، ٤٨٥، وشرح الأشمونى ٦٦٨/٣، وشرح شواهد الشافية ١١٣، وشرح المفصل ٨٣/٥، ٥/٦، ٥٦/١٠، ولسان العرب ٤٢٠/١٥ «يدى»، والمقرب ٤٢/٢).

فتحريكه الدال بعدَ ردّ الياء دلالة على صحّة ما ذهَب إليه سيبويه من تَبْقِيَة الحركة بعد الرَّدّ.

قال أبو عليّ:

فإن قيل: فما تصْنَع بقول الراجز:

لا تَقْلُوَاهَا وادْلُوَاهَا دَلْوَا ... إنَّ مع اليَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا(1)

وبقول الآخر:

وما الناسُ إلا كالدّيار وأهْلِها ... بها يومَ حَلُّوها وغَدْوًا بَلاقِعُ(2)

ألا ترى أنه قد ردَّ اللام فى غدٍ وحذف حركة العين، فهذا يشهد بصحَّة قول الأخفش، فالجواب: أن الذى قال: «غَدْوًا» ليس من لُغَته أن يقولَ: «غَدٌ»، فَيحْذف، بل الذى يقول: «غَدٌ» غيرُ الذى يقول: «غَدْوًا».

وإنما شرحتُ لك أحكامَ هذه الأسماء؛ لأن أبا عثمان لم يذكرها فى الكتاب، فأردت أن أبينها لَمَّا اتّصلتْ بهذا الموضع.

* * *

[إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها]

ثم نرجع فنقول: إنّ هذه الأسماء لما أشبهتِ الأفعالَ بهذا الحذف والتغيير أُسكنتْ

---

(1) قلا الناقة يقولها: إذا ساقها وطردها. دلوث الناقة: سقتها سوقا رفيقا. وغَدْوٌ، أصل غدٍ، حذفوا الواو بلا تعويض. يقول: لا تسوقاها بعنف وسوقوها برفق فأمامكما اليوم والغد.

والرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ٦٥١/١٢ «يوم»، ٢٦٧/١٤ «لا»، ١١٧/١٥ «غدا»، وتخليص الشواهد ١٨٠، وجمهرة اللغة ٦٧١، ٦٨٢، ١٠٦١، ١٢٦٦، وخزانة الأدب ٤٧٩/٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٥/٣، ٢١٧، وشرح شذور الذهب ٥٧٥، وشرح شواهد الشافية ٤٤٩، وشرح المفصل ٢٣/١، ٨/٥، والمقتضب ٢٣٨/٢، ١٥٣/٣، والممتع فى التصريف ٦٢٣/٢، والمخصص ٦٠/٩، وتاج العروس «غدا»).

(2) القائل هو لبيد بن أبى ربيعة العامرى من أصحاب المعلقات أدرك الإسلام وأسلم وتنسك.

والبيت من الطويل، وهو للبيد فى: (ديوانه ١٦٩، وأمالى المرتضى ٤٥٣/١، وشرح المفصل ٤/٦، والشعر والشعراء ٢٨٤/١، ولسان العرب ١١٦/١٥ «غدا»). ولذى الرمة فى: (ملحق ديوانه ١٨٨٧). وبلا نسبة فى: (خزانة الأدب ٤٧٩/٧، والكتاب ٣٥٨/٣).

أوائلُها ودخلتها همزةُ الوصل.

* * *

[دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التى فى أوائلها همزة الوصل]

فأما إخادلهم الهمزةَ فى مصادرِ الأفعال التى فى أوائلها همزةُ الوصـل نحـو: «انْطَلَق انْطِلاقا، واسْتَخْرَجَ اسْتِخراجا» فإنه مُطَّرِدٌ فيها؛ لأنهـا ثابتـة فـى الأفعـال، فجـاءتْ فـى المصادر، وهذا نظير قولهـم: «لُـذْتُ لِيـاذًا» فـأعلُّوا المصـدر لاعتـلال لُـذت، ويقولـون: «لاوَذْتُ لِوَاذًا» فيُصَحِّحون المصدرَ لصحَّة الفعل، وهذا لا يـدلّ علـى أن المصـدر مُشْتَقّ من الفعل وإن كان فى الاعتلال محمولا عليه؛ لأنهـم قـد أعَلُّـوا «يَقُـومُ» لاعتـلال «قـامَ» وليس أحدٌ يقول: إنّ «يَقُومُ» مشتقّ من «قامَ» ولكن - لما كـانت هـذه الأمثلـة كالشـىء الواحد، ويقَعُ بعضُها مَوْقِعَ بعضٍ فيُغنى غَناءه ويسُدُّ مَسَدَّه ووجبَ فى بعضها اعتلال - أجْرَوْهُ على الجميع لئلا يختلِف الباب.

قال أبو علىّ: ألا ترى أنهم لَمَّا حذفوا الهمزة من «يُكْرِمُ» أثبتوها فى «إكـرامٍ» فكـان ذلك كالعِوَض مِن حذفها؛ لأنها إذا ثبتت فى بعض هذه الأمثلة كـانت لذلـك كالثابتـةِ فى الباقى.

* * *

[دخول همزة الوصل على الحروف]

فهذا وجهُ دخول همزة الوصل فى الأفعالِ والأسماء، فأما الحروف فلم تدخـل هـذه الهمزة فى شىء منها إلا فى حرفٍ واحد وهو لام التعريف ولكنها فُتحت للفـرق بينهـا وبين هذه الداخلة على الأفعال والأسماء.

وقد ذهب بعضُهم إلى أنّ الألفَ واللام جميعا للتَّعريف بمنزلة «قَدْ» فى الأفعال ولكـن هذه الهمزة لما كثرت فى الكلام وعُرِف موضعُهـا - والهـمزةُ مُسْتَثقَلة - حُذِفـتْ فـى الوصل، لضرب من التخفيف، قالوا: والدليل على ذلـك، أن الشـاعر إذا اضْطُـرّ فصلهـا مِنَ الكلمة كما يفصل «قَدْ» مِنْ ذلك قوله:

عَجِّلْ لَنَا هـذا وألحقنـا بِـذَلْ الشَّحمِ إنَّا قـد مَلِلْنـاهُ بَجَلْ[1]

(١) اختلفت المراجع فى نسبة هذا الرجز. فهو لغيلان بن حريث فـى: (الـدرر ١/٢٤٥، والكتاب=

ففصَلَها فى البيت الأوّل، ثم رَدَّها فى أول الكلمة بعْدُ؛ لأنها مرَّت فى البيت الأوّل، فكأنها لَمّا تباعدَتْ أُنْسِيَها أو لم يعتدّ بها، وهذا أحَدُ ما يدلّ عندى على أنّ ما كان من الرَّجَز على ثلاثة أجزاء فهو بيتٌ كامل وليس بنصف بيت على ما ذهب إليه أبو الحسن، ألا ترى أنه ردَّ «الْ» فى أول البيت الثانى؛ لأنّ الأوّل بيت كامل، وقد قام بنفسه وتَمّتْ أجزاؤه؛ فاحتاج فى ابتداء البيت الثانى إلى أن يَعرّف الكلمة التى فى أوّله فلم يَعْتَدَّ بالحرف الذى قد كان فَصَلَه؛ لأنهما ليسا فى بيتٍ واحد.

ولو كان هذان البيتان بيتا واحدا كما يقول مَن يخالِفُ، لَمَا احتاج إلى ردّ حرْفِ التَّعريف؛ ألا ترى أنّ عبيدا لَمَّا جاء بقصيدةٍ طويلة الأبياتِ وجَعَل آخرَ المصراع الأول «الْ» لم يُعِدْ الحرفَ فى أول المصراع الثانى لَمَّا كانا مصْراعين، ولم يكن كلُّ واحد منهما بيتا قائما برأسه، وذلك قوله:

يا خليلىَّ أرْبَعا واسْتَخْبِرَا الْـ ـمَنْزِلَ الدارس مِنْ أهلِ الحلالِ
مثلَ سَحْقِ الْبرْدِ عَفَّى بعدَكِ الْـ ـقَطْرُ مَغْناهُ وتأويبُ الشَّمالِ
ولقد يَغْنَى به جيرانكِ الْـ ـمُمْسِكُو منْكِ بأسبابِ الوِصَالِ[1]

تطَّرِدُ هذه القصيدة وهى بضْعَةَ عَشَرَ بيتا[*] على هذا الطِّراز إلا بيتا واحدا.

=١٤٧/٤، والمقاصد النحوية ٥١٠/١). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٦/١٥ «طرا»، ورصف المبانى ٤، ٧٠، ١٥٣، وشرح الأشمونى ٨٣/١، والكتاب ٣٢٥/٣، واللامات ٤١، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٢١، والمقتضب ٨٤/١، ٩٤/٢، وهمع الهوامع ٧٩/١، وكتاب العين ١٣٤/٦، وتاج العروس «طرا»).

(١) القائل هو: عبيد بن الأبرص بن عوف من بنى أسد، من فحول شعراء الجاهلية. وفد على النعمان فى يوم بؤسه فقتله.

قال البغدادى فى خزانة الأدب فى شرح الأبيات: ينادى ويخاطب المثنى على عادة العرب فى ذلك ويطلب منهما الوقوف عند المنزل الدارس الذى أصبح كالثوب الخلق محت آثاره الأمطار ورياح الشمال، والسؤال عن خبره وخبر من كانوا فيه. وهذا المنزل قد يعنى به جيرانك المتمسكون بوصالك. والأبيات من الرمل المرفَّل. وهو لعبيد بن الأبرص فى: (ديوانه ١٢٠، وخزانة الأدب ١٩٨/٧، ٢٠٥، ٢٠٨، وسر صناعة الإعراب ٣٣٣/١، وشرح المفصل ١٧/٩، والمقاصد النحوية ٥١١/١). وبلا نسبة فى: (رصف المبانى ٧١، وشرح الأشمونى ٨٣/١).

(*) القصيدة عدتها سبعة عشر بيتا.

وهو قوله:

فانْتَجَعْنا الحارِثَ الأعْرَجَ في جَحْفَلٍ كاللَّيْلِ خطَّارِ العَوال(١)

فهذا ما عندى فى هذا، وقد كان أبو علىّ يحتجّ أيضا على أبى الحسن بشىءٍ غير هذا، وليس هذا موضع ذكره لِئلا يعظُم تشعّب هذا الكتاب.

وقولَه: «المُمسِكو» أراد «الممسكون» ولكن حَذَف النون لطولِ الاسم لا للإضافة، وعلى هذا ما أنشدوه من قول الشاعر:

الحافظو عَوْرَةَ العشيرة لا يأتِيهُم مِن ورائِهِمْ نَطَفُ(٢)

وقرأ بعضُهم: «والمُقِيمى الصَّلاة» بالنَّصب، وإنما شُبِّهَتِ الألف واللام فى أوائل هذه الأسماء «بالذى» فحُذفت النون منها كما حذفت لطولِ الاسم من قَوْلِ الشاعر:

أبَنِى كلَيْبٍ إنَّ عمَّىَّ اللَّذا قَتَلا المُلُوك وفكَّكا الأغْلالا(٣)

---

(١) القائل هو عبيد بن الأبرص. وانتجعنا: أتينا نطلب معروفا. والجحفل: الجيش الكبير. حطّار: الرمح الخطاء، ذو اهتزاز شديد. والعوالى عالية، وهى القناة المستقيمة، وهى هنا الرماح. والبيت من الرمل. وهو لعبيد بن الأبرص فى: (ديوانه ١١٧، وتاج العروس ٢٣٤/٢٢ «نجع». وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٣٤٨/٨ «نجع»).

(٢) البيت من المنسرح. وهو لعمرو بن امرئ القيس فى: (خزانة الأدب ٢٧٢/٤، ٢٧٤، ٢٧٦، والدرر ١٤٦/١، وشرح شواهد الإنصاف ١٢٧). ولقيس بن الخطيم فى ديوانه ١١٥، وملحق ديوانه ٢٣٨). ولعمرو بن امرئ لقيس بن الخطيم فى: (لسان العرب ٣٦٣/٩ «وكف»). ولشريح بن عمران، أو لمالك بن العجلان فى: (شرح أبيات سيبويه ٢٠٥/١). ولرجل من الأنصار فى: (خزانة الأدب ٦/٦، والكتاب ١٨٦/١). وبلا نسبة فى: (أدب الكاتب ٣٢٤، وإصلاح المنطق ٦٣، وجواهر الأدب ١٥٥، وخزانة الأدب ١٢٢/٥، ٤٦٩، ٢٩/٨، ٢٠٩، ورصف المبانى ٣٤١، وسر صناعة الإعراب ٥٣٨/٢، والكتاب ٢٠٢/١، والمقتضب ١٤٥/٤، والمحتسب ٨٠/٢، وهمع الهوامع ٤٩/١). والشاهد فيه قوله: «الحافظو عورة العشيرة» حيث حذف النون من «الحافظون» ونصب «عورة». وقال سيبويه: لم يحذف النون للإضافة - كما يقتضى القياس - ولكن حذفوها كما حذفوها فى «اللذين» و«الذين» حيث طال الكلام، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر. انظر: (الكتاب ١٨٦/١) ويروى «ولف» مكان «نطف».

(٣) البيت من الكامل، وهو من قصيدة للأخطل يهجر جريرا ويفتخر على قيس.
والبيت للأخطل فى: (ديوانه ٣٨٧، والاشتقاق ٣٣٨، وخزانة الأدب ١٨٥/٣، ٦/٦، والدرر=

وقال الأَشْهَبُ بنُ رُمَيْلَة:

فإنَّ الذى حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهم ... هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ
هُمُ ساعدُ الدهرِ الذى يُقْتَدى به ... وما خيرُ كفٍّ لا تَنوءُ بساعِد
أسودُ شَرًى لاقت أسودَ خَفِيَّةٍ ... تساقَوْا على حَرْدٍ دماءَ الأساوِدِ[(١)]

يريد «الذين» كما أراد الأخْطَل «اللّذان»، وفى قوله: «الممسكو» عندى شىء ليس فى قوله:

الحافظُو عَوْرَة العشيرة...

وذلك أن حرف التعريف فى أول «الممسكو» فى المصراع الأول، وبقية الكلمة فى المصراع الثانى، والمصراعُ كثيرا ما يقوم بنفسه حتى يكادَ يكون بيْتا كامِلا، وكثيرا ما تُقطع همزة الوصل فى أوّل المصراع الثانى نحو قولِ الشاعر:

لَتَسْمَعُنَّ وشيكا فى ديارِكُمُ ... الله أكبرُ يا ثاراتِ عثمانا[(٢)]

=١/١٤٥، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٦، وشرح التصريح ١/١٣٢، وشرح المفصل ٣/١٥٤، ١٥٥، والكتاب ١/١٨٦، ولسان العرب ٢/٣٤٩ «فلج»، ١٤/٢٣٣ «حظا» ١٥/٢٤٥، «لذى»، والمقتضب ٤/١٤٦).

وبلا نسبة فى: رصف المبانى ٣٤١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٧٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٨٤، والمحتسب ١/١٨٥).

(١) الأشهب بن رميلة، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم، ورميلة أمه وكان الأشهب يهاجى الفرزدق.

والأبيات قالها الأشهب فى قوم قتلوا بفلج. تنوء بساعد: تنهض به مثقلة. وسرى: موضع تأوى إليه الأسود. والحرد: الغيظ والحقد.

والأبيات من الطويل، للأشهب بن رميلة فى: (خزانة الأدب ٦/٧، ٢٥ - ٢٨، ٣/١٤٦ «حرد»، ١٤/٢٣٧ «حرد»، ١٥/٢٤٦ «لذا»، والمؤتلف والمختلف ٣٣، والمحتسب ١/١٨٥، ومعجم ما استعجم ١٠٢٨، والمقاصد النحوية ١/٤٨٢، ٤٨٣، والمقتضب ٤/١٤٦، وأمالى القالى ١/٨). وللأشهب أو لحريث بن مخفض فى: (الدرر ١/١٤٨). وبلا نسبة فى: (الأزهية ٢٩٩، وخزانة الأدب ٣/٣١٥، ٦/١٣٣، ٨/٢١٠، والدرر ٥/١٣١، ورصف المبانى ٣٤٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٧، وشرح المفصل).

(٢) القائل هو: حسان بن ثابت، وهذا البيت من قصيدة له فى رثاء عثمان بن عفان. وشيكا: سريعا. الثارات جمع ثأر: وهو الطلب بالدم، وقيل: الدم نفسه. والبيت من البسيط. وهو=

وقد أجاز أبو الحسن الخَرْمَ في أول المصراع الثاني بخلاف قولِ الخليل، وجاء ذلك في الشعر، قال الرَّاعي:

وعاشِرَةٍ وهو قدْ خافَها فهو يُبَسْبِسُ أو يَنْقُرُ(١)

وقال امرؤُ القَيْس:

وعينٌ لها حَدْرَة بَدْرَةٌ شُقَّت مآقيها من أُخُرْ(٢)

فلما كانت هذه الأشياء التي من شأنها أن تأتي في أول البيت جائزة في أوّل المصراع، دلّ ذلك على أنّ المصراعَ يكاد يقوم بنفسه.

وإذا كان كذلك أشبه البيت التامّ وتنزّل المصراعان لذلك منزلة البيتين، فلما كان أوّل «المُمْسِكو» في المِصْراعِ الأوّل، وباقيه في المصراع الثاني، وهما كالبيتين المنفصلين، ازدادت الكلمةُ طولا، فازداد حذفُ النون جوازا، وليس «الحافظو» كذلك؛ لأن الكلمة بكمالها في المصراع الأوّل، فلم تطل طول «المُمْسِكو»، وهذا فصلٌ فيه طول، وكلا الاسمين إنما وَجبَ فيه الحذْفُ لطوله.

وأقول: إن اتصال الألف واللام بالاسم أشدّ من اتَصال «قد وسوف» بالفعل.

والدليل على ذلك أنهم يقولون: «مررتُ بالرَّجل» فيُوصِلون عمل الباء إلى الاسم ولا يعتدّون الألف واللام فاصِلا، ولو كانتا فاصلا لم يَجُزْ فصلهما بين الجارّ والمجرور،

=لحسان في: (ديوانه ٢١٦، ولسان العرب ٩٦/٤، ٩٨ «ثور» ٥١٣/١٠ «وشكل»). وبلا نسبة في: (خزانة الأدب ٢١٠/٧، ورصف المباني ٤١).

(١) يبسبس: يبس بها، وذلك عند الحلب بصويت هو بس بس بالضم والتشديد، لتسكن وتدر. وناقة بسوس: تدر عند الإبساس. ويروى البيت:

لعاشرة وهو قد خافها فظل يبسبس أو ينقر

والبيت من المتقارب، وهو للراعي في: (ديوانه ١٠٤، ولسان العرب ٢٧/٦ «بسس»، وتاج العروس ٤٥٧/١٥ «بسس»). وبلا نسبة في: (تهذيب اللغة ٣١٥/٢).

(٢) الحدرة: الضخمة. المآقي جمع مأقي، العين وهو طرفها المؤخر، وقيل المقدم.

والبيت من المتقارب، وهو لامرئ القيس في: (ديوانه ١٦٦، ولسان العرب ١٥/٤، «أخر»، ٤٩ «بدر» ، ١٧٣، «حدر»، والتنبيه والإيضاح ٧٧/٢، وتهذيب اللغة ٢٠٩/٤، وجمهرة اللغة ٥٠٠، والمخصص ٥/٢، ١٨٥/١٦، وديوان الأدب ١٣٨/١، وتاج العروس ٣٧/١٠، «أخر»، ١٤٣/١٠، «بدر»، ٥٥٧/١٠، «حدر»). وبلا نسبة في: (مقاييس اللغة ٢٠٨/١).

«وقد، وسوف» ليسا كذلك؛ لأن «قد، وسوف» يجوز أن يُفصل بينهما وبينَ الفعل للضَّرورة نحو قولهم: «قدْ زَيْدًا رأيتُ» و«سوف زيدا أضْرِبُ» والألف واللام لا يجوز أن يفصل بينهما وبين الاسم المعروف بهما وإنما اشتدَّ اتصالُ حرف التعريف بالاسم، لأنه فى الأصل على حرف واحدٍ وهو اللام، ثم دخلت الألف لسكونها، والحرفُ إذا كان على حرف واحدٍ لم يجز فصله.

* * *

[أداة التعريف والتنوين]

ويدل أيضا عندى على شدة اتصال حرف التَّعريف أنه معُاقِبٌ للتَّنوين، فكما أن التنوين لا يجوز فصله، كذلك لم يجز فصل اللام.

ويدُلُّ أيضا عندى على أنّ حرفَ التَّعريف قياسه أن يكون على حرف واحد أنه نَقِيضُ التنوين، وذلك أن التنوين يدلُّ على التنكير، واللام تدلُّ على التعريف، فلمَّا كان التنوينُ حرفا واحد كانَ قياس حرف التعريف أن يكون حَرْفا واحدا وهم مما يُجْرُون الشيء مُجْرَى نَقيضِه، كما يُجْرُونه مُجْرى نظيره؛ ألا تراهم قالوا: «طويلٌ» فجاءوا به على وزن «قَصِير» وكذلك «قائمٌ وقاعِد، ونَهَضَ وجَلَس، وخَفيفٌ وثَقيل» وجَرُّوا بـ«كَمْ» فى الخبر؛ لأنها نقيضةُ «رُبَّ» ألا ترى أن «رُبَّ» للتقليل و«كَمْ» للتكثير.

وقالوا: «كَثُر ما تقولَنَّ» فألحَقوا النون، لأنه نَقيضُ «قَلَّما تقولَنَّ» وهذا ونحوه مُطَّرِدٌ كثِّير فى كلامِهم.

فمن هنا اقتضى القياسُ أن يكون حرفُ التعريف حرفا واحدًا؛ لأنه نقيضُ التنوين الذى هو على حرف واحد.

فإن قلت: فقد قالوا فى التخفيف «الحْمَرُ» فجاءوا بالهمزة مع تحَرُّكِ اللام، فما تنكر أن تكون الهمزةُ لم تدخل لسكون اللام؟ قيل: إنما جازَ هذا لاجتماع أشياءَ منها: أنَّ اللام أصلها السكون، وإنما تحرّكت لفتحة الهمزة فى التخفيف، والأصلُ التحقيقُ والسكونُ، وإنما الحركةُ عارضةٌ.

ومنها أن هذه الهمزة قبل اللامِ قد اضْطُرُّوا إلى إثباتها فى بعض المواضع فى قولهم آلرجلُ قال ذاك؟ إذا استفهمتَ، لئلا يلتَبِس الخَبَرُ بالاستفهام.

ومنها: أنهم قالوا: «يا الله اغْفِرْ لى» بقطع الهمزة؛ لأن باب النِّداء بابُ تغيير عن الأصول.

ومنها: أنها مفتوحة وسائرُ هَمزاتِ الوصْل غيرها مكسورة أو مضمومة، فأشبَهَتْ مِن هُنا همزة القَطْع نحو «أَحْمَد، وأفْكَل».

فلما اجتمعتْ فيها هذه الأشياءُ شابَهت الأصْلَ فأقرت مع تَحرُّك ما بعدَها فى قولهم: «اَلْحَمَرُ».

وإذا كان أبو الحسن قد أجازَ «إِسَلْ زيدًا» فأقَرَّ الهمزة مع تحرُّك السين للتخفيف؛ لأن الحركة عنده غيرُ لازمة وإن كانت الهمزةُ لم تثبت فى أوَّله فى غير هذا الموضع ثَبات همزةِ حرفِ التَّعْريف، فقولهم «اَلْحَمَرُ» أسْوَغُ لِمَا ذكرنا، فهذا قول، وقد قالوا «اَلَحْمَرُ» أيضا بلا همزة قَبْلَ اللام.

فإن جازَ لِمُحْتجّ أن يحتَجَّ على ثباتِ الهمزة وأنها مِنَ الأصل، لقولهم: «اَلْحَمَرُ» وإقرارِهم الهمزة عند تَحرُّك اللام جاز لآخر أيضا أن يَحْتَجَّ على أنها إنما دَخلَتْ لسُكُون ما بَعْدَها بقولهم: «لَحْمَرُ» وحذفهم الهمزة لتحرُّكِ ما بعدَها.

فقد ثبت أن حرف التعريف إنما هو اللامُ وأن الهمزةَ إنما دخلتْ لسكونِ اللام، ولولا أننى أكرَهُ الإطالةَ وكثرَةَ التَّشعُّبِ لَمَا اقتصرْتُ على ما أوْرَدتُهُ، ولَوَصَلْتُ بعضَ الكلام ببعض، فكان يكونُ أضعافَ هذا وفى بعض ما أذكره مَقْنَعٌ إن شاء الله، فهذه أحكامُ هَمْزةِ الوصْلِ ومواقِعُها من الأفعال والأسماء والحروف، وقد أتى أبو عثمانَ على تمثيل ما تَدخلُ فيه من الماضى، وأنا أذكره مِثالا فمِثالا وأُتْبِعُ كلَّ واحدٍ منها ما عندى.

* * *

[انفعل وزيادة همزة الوصل والنون فى أوله]

قال أبو عثمان: أما النون فَتَلْحَقُ أولا فتلْزَمُها ألف الوَصْلِ فى الابتداء، ويكونُ الحرفُ على انْفَعَلَ نحو: «انْطَلَق، وانْمَحَى الكتابُ، وانْصَرَحَ الحقُّ وما أشْبَهَ ذلك مما هو على انْفَعَل.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ مثالَ انْفَعَل لا يكون متعديا البتّة، وإنما جاء فى كلام العرب للمطاوعة، ومعنى المطاوعة أنْ تريد من الشىء أمرًا ما فتَبْلُغَه إمَّا بأن يفعلَ ما تُريدُه إذا

كان مِمَّا يصحُّ منه الفِعل، وإمَّا أن يصير إلى مِثْلِ حالِ الفاعل الذى يصِحُّ منه الفعل وإن كان مما لا يصحُّ مِن الفعل.

فأمَّا ما يُطاوِعُ بأن يفعَل هو فِعْلا بنفسِه فنحو قولك: «أطْلَقْتُهُ فانْطلقَ، وصرَفْتُه فانصَرَف»؛ ألا ترى أنه هو الذى فَعَل الانطلاق، والانصراف، بنفسه عند إرادتك إيَّاهما منه، أو بعثِكَ إيَّاه عليهما، فأمَّا ما تَبْلُغُ منه مُرَادَكَ بأن يصيرَ إلى مثل حالِ الفاعل الذى يصحُّ منه الفعلُ فنحو قولك: «قطَعتُ الحبلَ فانقطع، وكسَرْتُ الحبَّ فانكسر»؛ ألا ترى أن الحبّ والحبَل لا يصحُّ منهما الفعل؛ لأنه لا قدرة لهما، وإنما أردتَ ذلك منهما فبَلَغْتَه بما أحدَثْتَه أنتَ فيهما، لا أنهما توليَّا الفعلَ؛ لأنّ الفعل لا يصحّ مِن مثلِهما، إلا أنهما قد صارا إلى مثل حالِ الفاعلِ الذى يصحُّ منه الفعل، وذلك أن الفعل صار حادثا فيهما كما كان حادثا فى الفاعلينَ على الحقيقة، فأما قول الشاعر:

ولا يَدِى فى حَمِيتِ السَّمْنِ تَنْدَخِلُ[(١)]

فهو من أدخلْتُه، ونظيرُه أطلَقْتُه فانطلَقَ، وهو من باب انقطَع الحبلُ لأن اليدَ لا تكونُ فاعلة، إنما هى آلة يُفْعَلُ بها، كما يقُال: «سَمِعْتُ بأذُنى ونظرتُ بعينى» وإنما الفاعل هو الجملة لا العضْوُ وَحْدَهُ.

واعلم أن انْفعَلَ إنما أصلُه من الثلاثة ثمَّ تَلْحَقُهُ الزّيادتان من أوّله نحو: «قطَعْتُه فانْقَطعَ، وسَرَحتُه فانْسَرَح» ولا يكادُ يكونُ فَعَلَ منه إلا متعدّيا حتى يُمكِن المطاوعةُ والانفعال، ألا ترى أنّ قَطَعْتُ مُتَعَدّ وكذلك كَسَرْتُ وقَلَعْتُ، وقد جاء فَعَل منه غيرَ متعدّ، وأنشدنى أبو علىّ عن أبى الحسن علىّ بن سليمان الأخفش أُراهُ قال: قرأتُه عليه:

وكم منزِل لولاىَ طِحْت كما هَوَى ... بأجرامِه مِن قُلَّةِ النِّيق مُنْهوِى[(٢)]

---

(١) هذا عجز بيت، وصدره:

لا خطوتى تتعاطى غير موضعها ....

والحميت: الزق الذى لا شعر عليه، وهو للسمن والعسل والزيت. والسكن أهل الدار. والبيت من البسيط، وهو للكميت بن زيد فى: (ديوانه ٢/١٣، وأدب الكاتب ٤٥٦، ولسان العرب ١١/٢٣٩ «دخل»، وتاج العروس «دخل»). وبلا نسبة فى: (الممتع فى التصريف ١/١٩١، والمحتسب ١/٢٩٦).

(٢) طحت: هلكت. جرم الشىء: جسمه. والنيق: أرفع موضع فى الجبل. والبيت من الطويل.=

وإنما هو مُطاوِعُ هَوَى: إذا سَقَط، وهَوَى غيرُ متعَدّ كما ترى، وقد جاء فى هذه القصيدة مُنْغَوٍ.

قال أبو علىّ: إنما بَنَى مِنْ هَوَى وغَوَى مُنْفَعِلا لضرُورةِ الشعر، وعلى هذا قالوا: «شَوَيْتُ اللَّحم فانشَوَى» وقد قالوا: «اشْتَوَى» وليس فى كثرة انْشَوَى.

* * *

[القلب والإدغام فى بعض الكلام دون بعض]

فإن قال قائلٌ: ولِمَ جاز الإدغامُ فى امَّحى الكتابُ وهَلاَّ بُيِّنَتِ النون، فقيل: «انمَحَى» كما قالوا: «شاة زَنْماءُ وزُنْمٌ» وكما قالوا: «أَنْمُلَةٌ وأنمارٌ» ونحو ذلك.

قيل: قد كان القياسُ فى زَنْماء وزُنْم وأنملة وأنمار ونحوها أن تدغم النون فى الميم؛ لأنها ساكنة قبل الميم ولكن لم يجز ذلك لئلا يلتبس الأصول بعضُها ببعض، فلو قالوا: «زَمَّاء وزُمّ» لالتبس بباب زَمَمْتُ الناقةَ، ولو قالوا: «أُمَّلَةٌ» لالتبس بباب وأمَّلت ولو قالوا: «أمَّارٌ» لالتبس بباب أمَّرْتُ كما بيَّنوا فى نحو «منيةٍ وأنْوَكَ وقَنْواءَ وقنوٍ» لئلا يلتبس مُنْيَةٌ بباب مَىّ، وأنْوَكُ بفوْعَل، أو فَعْوَل من باب ما فاؤه همزة وعينه واو، وقَنْوَاء وقَنْوٌ بباب قَوّ وقُوَّةٍ فرُفِض الإدغامُ فى هذا ونحوه مخافة الالتباس ولم يخافوا فى «امَّحى الكتابُ» أن يلتبس بشىء؛ لأنه ليس فى كلام العرب شىء على افَّعل بتشديد الفاء ولهذا ما قال الخليل فى انفعل من «وجلت اوَّجَلَ»، وقالوا من «رأيتُ ارَّأى» ومن «لَحِزَ الَّحزَ»؛ لأنه ليس فى الكلام افَّعَلَ، ولم يأت فى كلامهم نون ساكنة قبل راء ولا لام نحو «قِنْرٍ وعِنْلٍ»؛ لأنه إن أظهره ثَقُل جدا وإن ادَّغَمَه التَبَس بغيره، ومن أجل ذلك امتنعوا أن يَبْنوا مثلَ عَنْسَلٍ وعَنْبَسٍ من شربَ وعَلِمَ وما كان مثلهما مما عينُه راءٌ أو لام؛ لأنه إن بيَّنَ فقال: «شَنْرَبٌ، وعَنْلَم» ثَقُل جدا، وإنِ ادَّغَمَ فقال: «شَرَّبٌ وعَلَّمٌ» التَبس بفعَّل.

فسألتُ أبا علىّ عن هذا، فقلتُ: ألا ترى أنَّا لو بنينا مِن باع «فَيْعَلا، أو فَوْعَلا، أو فَعْوَلا، أو فَعَّلَ» لقلنا: «بيَّع»، فهلاَّ لم يَجُزْ أن تبنى مثلَ هذا لئلا يلتبس مثالٌ بمثالٍ كما امتنعنا أن نقولَ فى مثلِ عَنْسَلٍ مِن ضَرَبَ «ضَرَّبٌ» مخافَة الالْتباس؟.

=وهو ليزيد بن الحكم فى: (الأزهية ١٧١، وخزانة الأدب ٣٣٦/٥، ٣٣٧، ٣٤٢، والدرر ١٧٥/٤، وسر صناعة الإعراب ٣٩٥، وشرح ابن عقيل ٣٥٣، ولسان العرب ٤٧٠/١٥، والممتع فى التصريف ١٩١/١).

فقال: إنّ للياء والواوِ من التّصرُّف وانقِلابِ إحداهُما إلى الأخرى ما ليس للنون. فاحتمل ذلك لذلك، والقولُ عندى كما ذَكَر.

* * *

[افتعل وزياة همزة الوصل والتاء فيه]

قال أبو عثمان: وتَلْحَقُ التاءُ ثانية ويكونُ الفعل على افْتَعَل ويُسَكَّنُ أوّل حرف منه فتلزَمَه أَلِفُ الوصل فى الابتداء وذلك نحو: «اجْتَرَحَ، واكْتَسَبَ، واسْتَبَقَ القَوْمُ» ولا تَلْحَقُ التاء ثانية والتى قبلها من نفْسِ الحَرْف إلا فى هذا المثال وَحْدَهُ فى الأفعال.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ افْتَعَلْتُ قد تأتى فى معنى انْفَعَلْتُ للمطاوعة وذلك قولهم: «شَوَيْتُه فانْشَوَى»، وقالوا فى معناه: «اشْتَوَى»، وقالوا: «غَممتُه فاغْتَمَّ وانغمَّ» وتأتى بمعنى تفاعَل نحو: «اجْتَوَرَ القومُ» أى تجاوزوا، واعْتَوَنوا، أى تَعاوَنوا، وتأتى بمعنى فَعَلْتُ نحو قرأت وتَقرَّأتُ واقترأتُ، وقَرَوْتُ الأرضَ واقْتريْتُها، وتكون «افْتَعَلْتُ» مُتَعدّية وغيرَ متعدية. فأما المتعدّى فنحو «اقْتَطَعْتُ الأرضَ واكتسبتُ المالَ»، وغير المتعدّى نحو قولهم: «اصْطَلَح القومُ، واختصموا»، ولا يكون انْفَعَلَ متعديا أبدا.

* * *

[حكم بناء انفعل وافتعل]

قال أبو علىّ: حُكم افْتَعَل، وانْفَعَلَ ألاّ يُبْنَيا إلا مما كان فَعَلَ منه متعديا، هذا فى الأمر العام، يريد أن اقْتَطَعَ مِن قَطَع وكذلك «حَوَيْتُ، واحْتَوَيْتُ» وقد جاء فى الشعر، قال الراجز:

حتى إذا اشْتالَ سُهَيْلٌ فى السَّحَرْ[(١)]

---

(١) الراجز هو أبو محمد الفقعسى

وفى رواية أخرى:

حتى إذا ما اشتد لوبان النجر ولاح للعين سهيل بسحر

كعشله القابس ترمى بالشرر

اشتال: ارتفع. سهيل: اسم كوكب. الشعلة والقبس: قطعة من الوقود ملتهبة. القابس: طالب القبس. والرجز للفقعسى فى: (لسان العرب ٧٤٥/١ «لوب»، ١٩٤/٥، «نجر»، وتاج العروس ٢٢١/٤ «لوب»، ١٧٧/١٤، ١٧٨ «نجر»).

=

كشُعْلَةِ القابِسِ تَرْمِي بالشَّرَرْ

فهذا مِنْ شالَ يَشُولُ، وهو غير مُتَعَدٍّ بدَلالة قول الراجز:

تَراهُ تَحْتَ الفَنَنِ الوَرِيقِ
يَشُولُ بالمِحْجَنِ كالمَحْرُوقِ[1]

ولو كان متعديًا لقال: «يَشُولُ المِحْجَنَ» وأنشدنا أبو عليّ قال: أنشد أبو عبيدة:

بدا منك غِشٌّ طالما قد كتمتَه   كما اكْتَتَمَتْ داء ابنها أمُّ مُدَّوِى[2]

فمُدَّوٍ مُفْتَعِلٌ، وأصله من الدَّوّ، والأصل مُدْتَوٍ، وهذا يُفسَّر في موْضِعِه، فأجاز أبو عليّ في مُفْتَعِلٍ هذا ثلاثة أوجُهٍ:

أحدُها: أن يكون مِن قولِ المرأةِ التى قام لها ابنُها «أأدَّوِى» أى أآكُلُ الدُّوَايَةَ، وهو ما خَثُرَ من الدَّسَمِ على اللَّبن، فقالت مُجِيبَةً: اللِّجامُ بمكان كذا وكذا، فكَتَمت قولَ ابنِها وأخْفَتْهُ عَمَّن جاء يَخْطُبُه إليها. وكأنَّ الشاعر جاء بهذا على استعارة هذا المَثَلِ الذى للمرأة، وخَبَرُ هذه المرأة مشهورٌ عندهم.

وأجاز أيضا أن يكون مُدَّوٍ هذا مما حكاه أبو زيد من قولهم: «أَدْوأْتَ يا فلان» ومن قولهم: «داءَ الرجلُ يَداءُ من الداء»؛ فبنى مُفْتَعِلا منه للحاجة إلى القافية وقَلَب الهمزة ياء ضُرورة، كما قال الآخر:

=وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٣٧٦/١١ «شول»، ٥٩/١٥ «عشا»، والممتع فى التصريف ١٩٢/١، ومجمل اللغة ٤٨٧/٣، والمخصص ٣١/١١، وتهذيب اللغة ٥٩/٣).

(١) الفنن: الغصن. الوريق: كثير الورق. شال: ارتفع. المحجن: عصا معقفة الرأس كالصولجان. والرجز لأبى محمد الحزلمى فى: (لسان العرب ٢٠٤/١٠ «صفق»، ٢٩٦ "فنن"، ٣٠٧/١١ «زلل»، ومجالس ثعلب ٢٣٢، وتاج العروس ١٥٠/٢٥ «حرق»، «فتق»، «زلل». وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٤٤/١٠ "حرق"، ٢٩٧ "فتق"، وجمهرة اللغة ٥١٩، والممتع فى التصريف ١٩٣/١، وتهذيب اللغة ٤٦/٤، ٣٧٩/٨، ١٦٢/٩، ومقاييس اللغة ٤٤/٢، ومجمل اللغة ٤٧/٢، والمخصص ٤٢/٢، وكتاب الجيم ٣٩/٣).

(٢) البيت من الطويل. وهو ليزيد بن الحكم الثقفى فى: (ديوانه ٣٨٠، ولسان العرب ٢٨٠/١٤ «دوا»، وتاج العروس «دوا»). وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ٢٣٣، ١٠٦٢، ومقاييس اللغة ٣١٠/٢، والمخصص ١٢٨/١٥).

وكنت أذلَّ مــن وَتِـدٍ بقــاعٍ يُشَجِّـجُ رأسَـهُ بالفِهْرِوَاجِ[(١)]

وهو من وَجأْتُ، وكان قياسُه ألا يجْعَلَها كياءِ «قاضى».

وأجاز فيه أيضا أن يكون ممَّا حكاه أبو زيد من قولهم: «رَجُلٌ دَوًّى، ورجلان دَوَيانِ، ورجالٌ أدْواء» وهو بمعنى السَّقيم.

قال أبو علىّ: ويكون بناؤه مُفْتَعِلا منه، مثلُ قوله: «اشْتالَ ومُنْغَوِى».

وقوله: ولا تَلْحَق التاء ثانية والتى قبلها من نفس الحرف إلا هذا المثال وحدَه مِن الأفعال، قد قيَّد به جُزْءًا من كلامهم وأمِنْتَ معَهُ أن ترى التاء ثانية زائدة بعد فاء الفعل أبدا إلا فى هذا المثال وما تَصَرَّف منه.

* * *

[استفعل وزيادة الهمزة والسين والتاء فى أوله]

قال أبو عثمان: وتَلْحَقُ السِّينُ أوَّلا والتَّاءُ ثانية وتكون السين ساكنة فتَلْزَمُها ألفُ الوصل ويكونُ الفِعلُ على اسْتَفْعَلَ، ولا تَلْحَقُ السينُ أولا إلا فى استَفْعَلَ، ولا التاء ثانية وقبلها زائد إلا فى هذا.

قال أبو الفتح: اعلم أن اسْتَفْعَلْتُ يجىء على ضربين: متعدّ وغيرُ متعدّ، فالمتعدّى نحو «اسْتَحْسَنْتُ الشىء واسْتَقبَحتُه»، وغير المتعدى نحو: «اسْتَقدَمْتُ واسْتأخَرْتُ»، ويكون فَعل منهما متعديا وغيرَ مُتَعَدّ فالمتعدّى نحوُ: «عَلِمَ واسْتَعلمَ، وعَصَمَ واسْتَعْصَمَ»، وغير المتعدّى نحو: «حَسُنَ واسْتَحْسَنَ، وقَبُحَ واسْتَقْبَحَ».

ويقع «اسْتَفْعَلَ» فى الكلام لمعان:

---

(١) قائل البيت هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصارى. وهذا البيت من شواهد سيبويه. والواجى من وجأت الوتد: إذا ضربت رأس الوتد ليرسب تحت الأرض. والتشجيج: ضرب رأسه. الفهر، الحجر ملء الكف. والقاع: أرض منخفضة.

والبيت من الوافر، وهو لعبد الرحمن بن حسان فى: (ديوانه ١٨، والخصائص ٣/١٥٢، والدر ٤/١٧٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٠٦، وشرح شواهد الشافية ٣٤١، وشرح المفصل ٩/١١٤، والكتاب ٣/٥٥٥، ولسان العرب ١/١٩١ «وجا»، والمقتضب ١/١٦٦). وبلا نسبة فى: (سر صناعة الإعراب ٣/٧٣٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٤٩، والممتع التصريف ١/٣٨١).

منها: الطَّلَبُ نحو «اسْتَعْتَبته» أى: طَلَبْتُ إليه العُتْبَى، واستَعْفَيْته، أى: طلبت منه الإعفاء.

ويكون استَفْعَلْتُ للشىء تُصِيبُه على هَيْئَةٍ مَّا، نحو: «اسْتَعْظَمتُه» أى: أصَبْتُه عظيما، «واستَكْرَمْتُه»: أى: أصبْتُه كريما.

وقد تأتى اسْتَفْعَلْتُ بمعنى فَعَلْتُ منها، نحو: «مَرَّ واستمرَّ، وقَرَّ، واسْتَقَرَّ».

وقد تأتى للتَّنقُّل من حالٍ إلى حالٍ نحو: «اسْتَنْوَقَ الجملُ، واسْتَتْيَستِ الشَّاة».

وقوله: «**ولا تَلْحَقُ السينُ أوَّلا فى اسْتَفْعَل ولا التاء ثانية وقبلَها زائد إلا فى هذا**»، قد حَصَرَ به أيضا قِطْعَةً من الأمثِلَةِ كَنَحو ما فَعَل فى المثالِ الذى قبلَه.

* * *

[افعاللت وزيادة الهمزة والألف واللام فيه]

قال أبو عثمان: وتَلْحَقُ الألفُ ثالثة وتَلْحَقُ اللاَّمَ الزيادةُ من مَوْضِعِها ويُسَكَّنُ أوَّلُ حرف فيلزَمُه أَلِفُ الوصْل فى الابتداء، ويكونُ الحَرفُ على «افْعالَلْتُ» ويجرى على مثال «اسْتَفْعَلْتُ» إلا أن الإدغام يُدْرِكُهُ فتُسكَّنُ اللامُ الأولى للإدغامِ، ولا تُضاعفُ اللام والألف ثالثةً إلا فى هذا المثالِ، وذلك نحو: «احْمَارَرْتُ واصْفارَرْتُ، وابياضَضْتُ، واسْوادَدْتُ».

قال أبو الفتح: اعلم أن مثال «افْعالَلْتُ» أكثر ما صِيغَ للألوان، وذلك قولهم: «اشْهابَبْتُ، واسْوَادَدْتُ، وادْهامَمْتُ، وابْياضَضْتُ»، وقد قالوا: «امْلاسَّ[١] واضْرابَّ» وليسا من اللَّون، وغير ذلك.

قال سيَبَوَيْه: ولا يكون متعدّيا، ليس فى الكلام «افْعالَلْتُهُ».

وقولُه: «**وتلحَقُ اللامَ الزيادة من موضِعِها**» يريد به أنك إذا قلت: «ابْياضَضْتُ» فإنما كَرَّرْتَ الضَّادَ بعينها ولم تأتِ بلَفْظٍ آخَرَ. ويريد بموضِعِها: مِن لفظِها.

وقوله: «**ويَجْرى على مثال اسْتَفْعَلْتُ**» يريد به أنّ حركاته وسكونه على مثال حركات استفعَلْت وسكونه.

ألا ترى أنك تقولُ: «ابياضَضْتُ ابِيضاضًا» فيكونُ بوزن استخرجتُ استخراجا، وإن

(١) المَلْسُ: السَّوْقُ الشديدُ، واخْتِلاطُ الظَّلامِ، كالإمْلاسِ.

كان ليس على بنائه، كما أنّ انْفَعَل بوزن افْتَعَل فى الحركة والسكون، وإن لم يكُن على بنائه.

وقوله: «**إلا أنّ الإدغامَ يُدْرِكُه فتُسَكَّنُ اللامُ الأولى للإدغام**» يريد به أن اللامين فى ابْياضَضْتُ مِن موضَعٍ واحد، فُيكْرَه اجتماعُ مِثلينِ مُتَحرّكين فيُسَكَّنُ الأول منهما ويُدَّغم فى الذى بعده كما فعلوا فى شدَّ وردَّ، وذلك ابياضَّ واشْهاب، وإنما يلحقه هذا الإدغام إذا تحرّك الآخر، فإن سكن زال المستكره من اجتماع مثلين متحركين، فرجَعَتِ اللامُ الأولى إلى الحركة نحو: «ابياضَضْتُ» وليس كذلك «اسْتَخْرَجتُ»؛ لأنّ فى آخِرِ «استخْرَجتُ» حرفين مُختَلِفين وهما الرّاء والجيم فلم يجب لذلك ادِّغام.

فأما قولهُم: «اقْعَنْسَس» وتحريكُهم المِثْلين، فإنه إنما جاز ذلك؛ لأنه مُلْحَقٌ باحْرَنْجم، وستراه فى موضِعِه إن شاء اللهُ، وقد ضَبَطَ أيضا بقوله: ولا تُضَاعَفُ اللام، والألِفُ ثالثةٌ إلا فى هذا المثال، جُزْءا من الكلام.

فإن قال قائل: فقد قالوا: «إسْحارٌّ» لضَرْب مِن النَّبْت فكرّروا اللام، وهذا يَنْقُضُ ما جاء به؟.

فالجواب أن أبا عثمان إنما أراد أنه لا تُضَاعَفُ اللام، والأولى متحرّكةٌ وفى أوّل الكلمة همزة الوصل لتكون الألفُ لذلك ثالثة، وليس كذلك «إسْحارّ»؛ لأن الراءَ الأولى لا أصل لها فى الحركة وإنما هى ساكنة؛ ألا ترى أنّ سيبوَيْه قال فى ترخيم إسْحارّ: اسم رجل على قوله من قال: يا حارِ: يا إسحارَّ بفتح الراء؛ قال: لأنه لا يُعرف لها حركة فى الأصل ففَتَحها لمجاورَتِها الألِف كما قالوا الآن ففتحوا لمجاورة الألِف، ولم يُجْرِها مُجْرى مُشْهابّ؛ لأن الباء الأولى عنده متحركة فى الأصل، ونظير إسْحارًّ «حَمَارَّةٌ، وزَعارَّةٌ، وعَبالَّةٌ، وزَرَافَّةٌ، وصَبارَّةٌ».

* * *

[افعللت وزيادة الهمزة واللام فيه]

قال أبو عثمان: وتلْحَقُ اللامُ زائدة فُيسَكَّنُ أوّلُ حرفٍ فتلْزَمُه ألفُ الوصل فى الابتداء ويكونُ الفعل على افْعَلَلْت فيَجْرِى مَجْرَى افْتعلْتُ إلا فى الإدِّغام، فإنه يُدْرِكُه كما أدرَك «اشْهابَبْتُ» حين قلتَ: «اشْهابَّ الفرسُ»، وذلك نحو: «احْمَرَرْتُ، واصْفَرَرْتُ، وابْيَضَضْتُ».

قال أبو الفتح: اعلم أن «افْعَلَلْتُ» إنما هى مقصورة مِنِ «افعالَلْتُ» لطولِ الكلِمة، ومعناها كمعناها.

قال سيبويه: وليس شىء يقال فيه: «افعالَلْتُ» إلا يُقال فيه: «افْعَلَلْتُ»، ولا شىء يُقالُ فيه: «افْعَلَلْتُ» إلا يُقال فيه «افعالَلْتُ» إلا أنه قد تَقِلُّ إحدى اللُّغتين فى الشىء، وتكثُر فى الأخرَى، إلا أنّ طَرْحَ الألِف مِن «اخْضَرَّ واحْمَرَّ، واصْفَرَّ، وابْيَضَّ واسودَّ» أكثرُ، وإثباتَ الألف فى «اشْهابَّ، وادْهامَّ، واكماتَّ[1]» أكثر، وقد قالوا: ارْقَدَّ فى العَدْو، وارْعَوَى، وانْتَوَى إذا خدم، وكلُّه افْعَلَّ، ولم أسمعهم قالوا فى شىء من هذا «افْعالَلْتُ».

وقولُه: فَيجرى مَجْرى افْتَعَلْتُ: يريد به أيضا الحركةَ والسكون، ولو قال: فَيجرى مَجْرى انْفَعَلْتُ لكان صوابا، كما أنه لو قال فى «افعالَلْتُ»: إنه يجرى مَجْرى «افْعَوْعَلْتُ» لكان صوابا؛ لأن الوزْنَ واحد، وإنِ اختَلَفَتِ الأمثِلَة.

«وافْعَلَّ» أيضا لا يَتَعدَّى، كما أنَّ «افْعالَّ» كذلك، والإدغام واجبٌ فيه، كما أن «افْعالَّ» كذلك، لا فرق بينهما فى هذه المواضع.

* * *

[تضعيف العين وزيادة واو بين العينين]

قال أبو عثمان: وتُضاعَفُ العينُ وتُزاد واوٌ بين العينين، ويُسَكَّنُ أوّلُ حرفٍ، فيكونُ الفعلُ على مثالِ «افْعَوْعَلْتُ» وتلْزَمُه ألفُ الوصل فى الابتداء، وذلك نحو: «اغْدَوْدَن».

قال أبو الفتح: اعلم أن «افْعَوْعَلَ» معناها المبالَغَةُ نحو: "خَشُنَ واخشَوْشَن وأعْشَبَ واعْشَوْشَبَ» ويجىءُ على ضربين: متعدّيا، وغير متعدّ.

فالمتعدى نحو: «احْلَوْلَيْتُ الشىءَ» قال الشاعر:

فَلَمَّا أتى عامانِ بَعْدَ انْفِصالِه ... عنِ الضَّرْعِ واحْلَوْلَى دِماثا يَرودُها[2]

---

(١) الشَّهَبُ، مُحَرّكَةً: بَياضٌ يَصْدَعُهُ سَوادٌ، كالشُّهْبَة. الدُّهْمَةُ، بالضم: السوادُ. والأدْهَمُ: الأسْوَدُ، والجديدُ من الآثار.

(٢) القائل هو: حميد بن ثور الهلالى، والشاهد فيه نقدية «احلولى»، وهو على وزن افعلولى. الدماث: جمع دمث، وهو السهل من الأرض. يرودها: يجىء بها ويذهب.

والبيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور فى: (ديوانه ٧٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٦٥،=

وقال الآخر:

واعْرَوْرَتِ العُلُطَ العُرْضِيَّ تركُضُه أُمُّ الفَـــوَارِسِ بالدّيداءِ والرَّبَعَةْ[١]

وقرأتُ أو سمعتُ يقرأ على بن مِقْسَم عن ثعْلب:

فلو كُنْتَ تُعْطى حين تُسأَلُ سـامَحَتْ لـكَ النَّفْسُ واحْلَوْلاك كـلُّ خليـلِ

أجلْ لا ولكنْ أنتَ أَلأمُ من مشَـــى وأســـأَلُ من صَمـاءَ ذاتِ صَليلِ[٢]

وغيرُ المتعدّى نحو: «اغْدَوْدَنَ النَّبْتُ» إذا طال، «واغْرَوْرَقَتْ عَيْناهُ بالدَّمْع».

وهذه الواو فى «افْعَوْعَلْتُ» زائـدة فى موضـعِ الألـف المزيـدة مـنِ «افْعـالَلْتُ» إلا أنّ التَّكريرَ فى «افعالَلْت» من موضع اللام وهو فى افْعَوْعَلْتُ مِـن موضـعِ العين، وحَجَـزَتِ الواوُ بين العينين، فلـم يـلْزَمْ إدغـام، واجتَمعـتِ اللامـانِ فـى «افْعـالَلْتُ وافْعَلَلْـتُ» فَـلَزِم الإدغام.

* * *

=وشـرح شـواهد الإيضـاح ٦١٧، والكتـاب ٧٧/٤، ولسـان العـرب ١٩١/١٤، «حلا»، والمحتسب ٣١٩/١). وبلا نسبة فى: (أدب الكاتب ٤٧٠، والممتع فى التصريف ١٩٦).

(١) راوى البيت هو أبو داود الرؤاسى. واعرورى الفرس: صار عُرْيا أى بلا سرج. واعروراه: ركبه عريا. وناقة عُلُطٌ: بلا سمة كعُطُلٍ. وجمل عرضى: لم يذل كل الذل، ويمضى براكبه قدما ولا تصرف لراكبه. وركض الدابة يركضها ركضا: ضرب جنبيها برجليه لتسير. والربقة: أشد عدو الإبل. الدئداء: أشد العدو. وفى اللسان فى مادة ربع: وهذا البيت يضرب مثلا فى شدة الأمر، يقول: ركبت هذه المرأة التى لها بنون فوارس بعيرا من عرض الإبل لا من خيارها.

والبيت من البسيط، وهو لأبى داود الرؤاسى فى: (لسان العرب ٦٩/١، «دأدأ»، ٣٥٤/٧، «علط»، ١١٠/٨، «ربع»، والتنبيه والإيضاح ١٤/١، وتهذيب اللغة ٤٦٥/١، ٣٧٢/٢، ١٥٨/٣، ٢٣٧/١٤، وجمهرة اللغة ٢٢٦، ٣١٨، ٩١٦، ١٢٣٤، ١٢٥٥، وتاج العروس ٢١٨/١ «دأدأ»، ٤٠٦/١٨ «عرض»، ٤٤/٢١ «ربع»).

وبلا نسبة فى: (لسان العرب ١٧٩/٧ «عرض»، ٤٨/١٥ «عرا»، ومقاييس اللغة ٢٩٧/٤، وديوان الأدب ٢٣٨/١، والمخصص ١١٥/٧، وكتاب العين ١٠/٢، ١٣٤).

(٢) البيتان من الطويل، وهما بلا نسبة فى: (الجنى الدانى ٣٦٠، ورصف المبانى ٥٩، ولسان العرب ٤٨٩/٢ «سمع»، ١٩٢/١٤ «حلا»، والمحتسب ٣١٩/١، والممتع فى التصريف ١٩٧/١).

[افعول وزيادة الواو ثالثة مضاعفة]

قال أبو عثمان: وتَلْحَق الواوُ ثالثة مضاعفة فيكون الحرفُ على مثال: «افْعَوَّلْتُ»، وتلْزَم ألف الوصلِ في الابتداء، وذلك نحو: «اعلَوَّطَ المُهْرُ».

قال أبو الفتح: اعلم أن «افْعَوَّلْت» يكونُ أيضا على ضربين «متعدّ، وغير متعدّ» فالمتعدى نحو: «اعْلَوَّطْتُ المُهْرَ»، وغير المتعدى قولهُم: «اخرَوَّط السَّفَرُ» إذا امتدَّ، و«اجْلَوَّذَ» مثله، قال الشاعر:

ألا حَبَّذا حَبَّذا حَبَّذا   حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الأذَى
ويا حَبَّذا بَرْدُ أنْيابِه   إذا أظلَمَ اللَّيْلُ واجْلَوَّذا[(١)]

* * *

[ما ألحق بالأربعة من الفعل]

قال أبو عثمان: ومِمّا لَحِقَتْهُ الزوائد من بنات الثلاثة من الفعل وأُلحقَ ببنات الأربعة حتى جَرَى مَجْراها، وحتى صار بمنزلة ما هو من نفس الحرف «جَلْبَبْتُ وشَمْلَلْتُ».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ هذا الضَّرْبَ يجيء متعدّيا نحو: «جَلْبَبْتُهُ جَلْبَبَةً، وصَعْرَرْتُه صَعْرَرَةً»، قال الراجز:

سُودًا كَحَبِّ الفُلْفُلِ المُصَعْرَرِ[(٢)]

ولم أسمع هذا النحو غيرَ متعدّ، ويريد بقوله: **«جَرَى مَجْراها»** أنّك تقول: «جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً فهو مُجَلْبِبٌ، وَشمْلَل يُشَمْلِلُ شَمْلَلَةً فهو مُشَمْلَلٌ»، فيجْرِى ذلك مَجْرَى «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً فهو مُدَحْرِجٌ»، وتُظْهِر الباءَ واللامَ الأُولَيَيْن ولا تُدْغمهما؛ لأنّ الحرف مُلْحَقٌ بدَحْرَج.

---

(١) برد أنيابه: ريقه. اجلوذ الليل ذهب.
والبيتان من المتقارب، وهما لعمر بن أبى ربيعة فى: (ملحق ديوانه ٤٩٢، والكامل ١٤٣٦). ولإبراهيم بن سفيان الزيادى فى: (المخصص ١٠٥/٧، ومعجم الأدباء ١٦١/١). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٤٨٢/٣ «جلذ»، وتاج العروس ٣٩٠/٩ «جلذ»، والدرر ٢٢٥/٥).

(٢) الرجز لغيلان بن حريث فى: (شرح أبيات سيبويه ٣٨٢/٢).
وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٤٥٧/٤ «صعر»، وأدب الكاتب ٤٧٠، وجمهرة اللغة ٧٣٨، والكتاب ٧٨/٤، وتاج العروس ٣١٩/١٢ «صعر»، وتهذيب اللغة ٢٧/٢، وجمهرة اللغة ٧٣٨، والكتاب العين ٢٩٨/١).

فلو قُلْت: «شَمَلّ أو جَلَبّ» فأدْغَمْتَ وحَوَّلْتَ الحركةَ لكنت قد نقضت ما له قَصَدْت من الإلحاق، ولم تأت بالبناء المقصود، وصارت الباءُ واللام الأخيرتان بمنزلة الجيم من «دَحْرَج» وهذا يعنى بقوله: وصار بمنزلة ما هو من نفس الحرف، والذى هو من نفس الحرف الجيم من «دَحْرَجَ» وهذا الإلحاقُ هو المطَّرد الذى ذكره فى أول الكتاب.

* * *

[ما ألحق بالأربعة بالواو والياء]

قال أبو عثمان: ومثل ذلك مما أُلحق بالأربعة بالواو والياء «حَرْقَلْتُ حَرْقَلَةً وصَوْمَعْتُ صَوْمَعَةً، وبَيْطَرْتُ بَيْطَرَةً».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ «فَوْعَلْتُ» أيضا: متعدّ وغير متعدّ، فالمتعدّى «صَوْمَعْتُهُ صَوْمَعَةً»، وغير المتعدّى «حَوْقلتُ حَوْقَلَة»، و«فَيْعَتْ» مثلُه، فالمتعدّى «بَيْطَرَ الدَّابَّةَ بَيْطَرَةً». وغيرُ المتعدّى «بَيْقَرَ بَيْقَرَةً فهو مُبَيْقِرٌ»: إذا خَرَج من الشَّأمِ إلى العِراق، قال امرُؤ القيس:

ألا هلْ أتاها والحوادِثُ جَمَّةٌ ... بأن امرأ القيس ابن نَمْلِكَ بَيْقَرَا

وبَيْقَرَ أيضا إذا عَدا مُنَكِّسا رأسَه.

وجاءت أحرفٌ على «مُفَيْعِلٍ» وهو «مُبَيْقِرٌ، ومُبيْطِرٌ، ومُسَيْطِرٌ، ومُهَيْنِمٌ، ومُهَيْمِنٌ[١]» وكل هذه جاريةٌ على الفِعْل، يقال: «بَيْقَرَ، وبَيْطَرَ، وسَيْطَرَ، وهَيْنَمَ، وهَيْمَنَ».

وقولُه: «ومثلُ ذلك» يريد أن «فَوْعَلْتُ، وفَيْعَلْت» مُلْحَقٌ بدَحْرَجْتُ؛ لأنك تقول فيه: «صَوْمَعَ[٢] صومَعَةً فهو مُصَوْمِعٌ، وبَيْطَرَ بَيْطَرَةً فهو مُبَيْطِرٌ» فجرى ذلك مجرى «دَحْرَج دَحْرَجة فهو مُدَحْرِجٌ».

قال أبو عثمان: ومثله «فَعْوَلْتُ» نحو: «جَهْوَرْتُ جَهْوَرَةً، وهَرْوَلْتُ هَرْوَلَةً».

قال أبو الفتح: قوله: «ومثلُه»، يريد به أنّ مثل «بَيْطَرْتُ وحَرْقَيْتُ، جَهْوَرْتُ» فى أنّ

---

(١) السّطْرُ: الصّفّ من الشىءِ كالكِتابِ والشّجَرِ وغيرِه. الهَيْنَمَةُ: الصّوْتُ الخَفِىّ. هَيْمَنَ: قال: أمينَ، كأمّنَ.

(٢) الأصْمَعُ: الصّغيرُ الأذُنِ، والسّيْفُ القاطِعُ، والمُترَقّى أشْرَفَ المَواضِعِ، والسادِرُ والكَعبُ اللطيفُ المُسْتَوى، والنّبْتُ خَرَجَ له ثَمرٌ ولم يَنْفَتِقْ، والريشُ القَشِيبُ اللطيفُ، أو أفْضَلُ الرِيش.

هذا إلحاقٌ غيرُ مطَّرِدٍ، كما أن ذلك كذلك، ويجوز أن تكون الهاءُ فى «مثله» راجعة إلى باب «جَلْبَبْتُ وَشَمْلَلْتُ»؛ لأنه على وزنه، والأشبه فى هذا أن تكونَ راجعة إلى باب فَوْعَلْتُ وفَيْعَلْتُ؛ لأنه أوْقَع.

وفَعْوَلْتُ هذه متعدّ وغير متعدّ، فالمتعدى «دَهْوَرْتُ المتاعَ دَهْوَرَةً» وغير المتعدى «هَرْوَلْتُ هَرْوَلَةً».

قال أبو عثمان: ومثلُه «قَلْسَيْتُه قَلْساةً[١]، وجَعْبَيْتُهُ جَعْباةً، وسَلْقَيْتُهُ سَلْقاةً[٢]».

قال أبو الفتح: قوله: ومثلُه، نظير قولِه: ومثلُه فى الفصل قبله، تحتَمِل «الهاء» وجهين من التأويلِ، وهو على ضَرْبين: متعدّ، وغير متعدّ. فالمتعدى نحو: «قَلْسَيْتُه قَلْساةً»، وغيرُ المتعدّى نحو: «عَنْظَيْتُ، وحَنْظَيْتُ، وخَنْظَيْتُ، وخَنْذَيْتُ[٣]».

قال أبو عثمان: وتَلْحَقُ النونُ ثالثة فى هذا، وتكونُ الزيادةُ مِن موضعِ اللام، ويكونُ آخره أيضا ياء زائدة ويُسكَّنُ أوّله فتلْزَمُه ألِفُ الوصل ويكون الحرفُ على «افْعَنْلَلْتُ، وافْعَنْلَيْتُ» نحو: «اقْعَنْسَس، واسْلَنْقَيْتُ[٤]».

قال أبو الفتح: إنما سوَّى بين «اقْعَنْسَسَ، واسْلَنْقَيْتُ» لأجل النون الثالثة فيهما؛ ولأنّ فى آخِرِ كل واحد منهما زيادة وإن كانت فى اقْعَنْسَسَ لاما مكرّرة وفى «اسْلَنْقَيْت» ياءً مزيدة وأنهما قد اشتركا فى زيادتهما وأنهما مُلْحقان.

ولا يكون «افْعَنْلَلْتُ» متعدّيا أبدًا؛ لأنه نظير «انْفَعَلْتُ»؛ ألا ترى أنّ فيه نونا وهمزة وَصْلٍ كما أنّ «انْفَعَلْتُ» كذلك.

---

(١) القَلْسُ: حَبْلٌ ضخمٌ من لِيفٍ أو خُوصٍ أو غيرِهما، من قُلوسِ سُفُنِ البَحْرِ، وما خَرَجَ من الحَلْقِ مِلْءَ الفَمِ أو دونَه، وليس بقَيْءٍ، فإن عادَ، فهو قَيْءٌ، والرّقْصُ فى غِناءٍ، والغِناءُ الجَيِّدُ، والشّرْبُ الكثيرُ، وغَثَيانُ النَفْسِ، وقَذْفُ الكأسِ والبَحْرِ امْتِلاءً.

(٢) الجَعْبَةُ: كِنَانَةُ النّشّابِ. سَلَقَهُ، بالكلام: أذاهُ.

(٣) العُنْظُوانُ، كعُنْفُوان: الشّرّيرُ المُسَمّعُ، والسّاخِرُ المُغْرى، كالعِنْظِيانِ، بالكسر فيهما. رجُلٌ حِنْظِيانٌ، بالكسر: فَحّاشٌ. وهى تُحَنْظِى: تَتَفاحَشُ. خُنْظُوَةُ الجَبَلِ، بالضم: أعلاهُ. الخِنْذيذُ، بالكسر: الطويلُ، ورأسُ الجَبَلِ المُشْرِفُ، كالخُنْذُوَةِ، والفَحْلُ.

(٤) القَعَسُ، محركةً: خُروجُ الصّدْرِ ودُخولُ الظّهْرِ، ضدّ الحَدَبِ.

و«افْعَنْلَيْتُ» على ضَرْبين: متعدّ وغير متعدّ. فالمتعدى نحو قوال الراجز:

قَـدْ جَعَـلَ النُّعَـاسُ يَغْرَنْدِينِـى
أَدْفَعُـهُ عَنِّـى ويَسْرَنْدينِـى[١]

وغير المتعدى نحو قولهم: «احْرَنْبَى الدّيك[٢]، وابْرَنْتَى الرجل[٣]».

قال أبو عثمان: وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ ببنات الأربعة نحو: «احْرَنْجَمَ[٤] واخْرَنْطَمَ[٥]» ولم يزيدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادةُ منه في موضعِ اللام أو كانت الياء فى آخِره زائدة؛ لأنْ النونَ هنا تقعُ بين حرفين من نَفْس الحرف كما تَقَعُ فى «احْرَنْجَمَ» كذلك، فكذلك جميع ما أُلْحِق من بنات الثّلاثة بالأربعة.

قال أبو الفتح: قوله: **«وهذا فُعِل به كما فُعِل ببنات الأربعة نحو: احْرَنْجَمَ»** يريد به أنهم أردوا أن يُلْحِقوا ببنات الثلاثة بِناء بناتِ الأربعة بزيادة هذه النون فى هذا الموضع.

فلمَّا كانت النونُ فى «احْرَنْجَم» ثالثة ساكنة كانت فى اقْعَنْسَس كذلك، ولمَّا كان بعدها فى «احْرَنْجَم» حرفان جعلوا بعدها فى اقْعَنْسَس سينين إحداهما زائدة لِيُلْحَقَ البناءُ بالبناء، وكذلك زادوا فى اسْلَنْقَيْتُ ياء مكان السِّين الأخيرة؛ لأنهما كلتاهما زائدتان.

فهذا معنى قوله: ولم يزيدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادة منه فى موضع اللام أو كانتِ الياءُ أخيرة وزائدة.

---

(١) الرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ٣/٢١٢ «سرد»، ٣٢٥ «غرند»، وجمهرة اللغة ١٢١٥، والخصائص ٢/٢٥٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٢٩٠، وشرح الأشمونى ١/١٩٦، وشرح التصريح ١/٣١١، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١١٣، وشرح شواهد الشافية ٤٧، وشرح شواهد المغنى ٢/٨٨٥، ومغنى اللبيب ٢/٥٢٠، وديوان الأدب ٢/٤٩٢، وتهذيب اللغة ٢/٢٤٠، ١٣/١٥٠، والممتع فى التصريف ١/١٨٥، وكتاب العين ٧/٣٤١، وتاج العروس ٤/٤٧٨ «ثرنت»، ٨/١٨٨ «سرد»، ٤٦٧ «غرد»، ومقاييس اللغة ٤/٤٣٢، ومجمل اللغة ٤/٤٩).

(٢) احْرَنْبَأَ: تَهيَّأَ للغَضَبِ والشّرّ.

(٣) البُرْتُ، بالضم: السّكَرُ الطّبَرْزَذُ، كالمِبْرَتِ، كمِنْبَر، والفأسُ، ويُفتَحُ، والرّجُلُ الدليلُ الماهِرُ، ويُثَلّثُ، وبالفتح: القَطْعُ. والبَرَنْتى، كحَبَنْطَى: السّيّءُ الخُلق.

(٤) حَرْجَمَ الإبلَ: رَدّ بعضَها على بعضٍ واحْرَنْجَمَ: أرادَ الأمْرَ ثم رَجَعَ عنه.

(٥) الخُرْطومُ، كزُنْبورٍ: الأنْفُ، أو مُقَدّمُه، أو ما ضَمَمْتَ عليه الحَنَكيْنِ.

وهذا أحدُ ما يَدُلُّ على أنّ إلحْاقَ بناتِ الثَّلاثة ببناتِ الأربعَة من موضعِ اللامِ فيما لا زيادةَ فيه، نحو: «جَلْبَبْتُ، وصَعْرَرْتُ» هو القياس. ألا ترى أنّ «اقْعَنْسَسَ» كذلك؟.

وكأنّ الياءَ فى باب «افْعَنْلَيْتُ» داخلةٌ على اللام المكرَّرة وأن الموضعَ للام دونَ الياءِ، كما أنّ «سَلْقَيْتُ» داخلٌ على «جَلْبَبْتُ[1]».

وقولُه: «**لأن النون هنا تقع بين حرْفين من نفس الحرف كما تَقَع فى «احْرَنْجَمَ» كذلك**»، يريد به أن يريك لِمَ صارتِ الزّيادة فى «اقْعَنْسَسَ» من موضعِ اللام.

وتفسيرُ هذا: أنّه لَمّا كانت النونُ فى «احْرَنْجَم» واقعة بين الرَّاءِ والجيمِ، وكلتاهما من الأصْل، أرادوا أن يقَعَ فى «اقْعَنْسَس» ثالثةً بين حرفين من الأصْل وهما العين والسين الأولى، فلمَّا مضتِ العينِ واللام، دعت الضرورةُ إلى تكرير اللام أو الزيادة بَعْدَها.

ومِنْ هُنا لم يجئْ فى كلامهم نحو «انْعَنْوَلْتُ» ولا «افْعَنْلَيْتُ» ولا «افْعَيْنَلْتُ» ولا شىء من ذلك كراهةَ أن تقَعَ النونُ بين حرفين أحدُهما أصل والآخر زائدٌ فتُخالِفُ حُكْم «احْرَنْجَمْتُ».

فإن قُلتَ: فهلاَّ جاء فى كلامهم نحو «انْفَنْعَلْتُ» أو «ايْفَنْعَلْتُ» فجعلوا الزيادة قبلَ الفاء وكانتِ النونُ إذاً واقعةً بين حرفين من الأصل كما ذَكَر أبو عثمان أنّه هو الذى اضُطَّر إلى أن كانتِ الزيادة بتكرير اللام أو بالزيادة بعدها؟.

فالجواب: أنهم لم يفعلوا ذلك؛ لأنهم إنما أرادوا إلحاقَ بناتِ الثلاثة ببناتِ الأربعة ولم نرهم فى غير هذا الموضع أَلْحَقُوا الثَّلاثة فى الفِعْلِ بالأربعة من أوَّلها إنما هو من آخِرِها نحو «جَلْبَبْتُ» أو وَسِطِها نحو «جَهْوَرْتُ وبَيْطَرْتُ»، ولا تجِىء الزيادة للإلحاق فى أوَّل بنات الثلاثة.

وأيضا فإنّ الزيادة فى الكلمة توهينٌ لها؛ لأنه قد دخل فيها ما ليس منها، وآخرُ الكلمة بالتوهين أحقُّ من أولَّها ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عطشان، وأنك لا تكاد تجد «لانقحْلٍ» نظيرا إلا «انْزَهْوًا» فيما علمت.

---

(١) جَلَبَهُ يَجْلِبُهُ ويَجْلُبُهُ جَلْبا وجَلَبا، واجْتَلَبَهُ: ساقَهُ من مَوْضِعٍ إلى آخَرَ، فَجَلَبَ هو وانْجَلَبَ. واسْتَجْلَبَهُ: طَلَبَ أنْ يُجْلَبَ له.

وأيضا فإن النون فى «احْرَنْجَم» بين العينِ واللام، ولو قالوا: «انْفَنْعَلْتُ» لكانت النون بين الفاء والعين، وهذا غيرُ ما تصدوا إليه فلمَّا لم يُمكِن إلحاقُ ذواتِ الثلاثة بذواتِ الأربعة من أوَّلها ولا مِنْ أوْسَطِها كانت مِنْ آخرها.

وقولُه: «**فكذلك جميعُ ما أُلْحِق من بنات الثلاثة بالأربعة**»، يريد به أنَّه إنما يأتى الملحقُ بالأربعة على هذه الأنحاء التى أوّلها «جَلْبَبْتُ» وآخرُها «اسْلَنْقَيْتُ» ولم يأتِ شىءٌ من الأفعال أُلْحِقَ بذواتِ الأربعة غير هذه الأمثلة المذكورة، إلا أنهم قد قالوا: «اكْوَأَلَّ[١]» فألْحَقوه بـ«اطْمأنَّ» وقالوا: «رَهْيأ، وتَرَهْيأ[٢]، وتَمَخْرَقَ، وتَمَنْدَلَ، وتَمَنْطَقَ، وتَمَدْرَعَ، وتَمَسْكَنَ[٣]» فألحقوها بالأربعة، وهى شاذة.

* * *

[زيادة همزة الوصل وتضعيف اللام]

قال أبو عثمان: وتلْحَقُ ألفُ الوصلِ فى أوَّلِ الأفعال من بنات الأربعة وتُضاعَفُ اللام فيكون الحرفُ على «افْعَلَلَّ» نحو: «اطْمأنَنْتُ واقْشَعْرَرْتُ» ويُدْرِكُهما الإدغامُ كما أدرك بابَ «احْمَرَرْتُ» وما كان نحوه من الثلاثة.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ أصل «افْعَلَلَّ، افْعَلَّلَ» فعلى هذا ينبغى أن يكون أصل «اطمأنَّ: اطْمأْنَن» فكرهوا اجتماع مثلين متحركين، فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أُدْغمتِ اللامُ الثانية فى اللام الثالثة فصار «اطْمأنَّ» كما ترى.

ويدلُّ على أنّ «اطمأنَّ» أصله «اطْمأنَنَ» وأنهم إنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين أنَّه إذا سُكِّنَ الآخرُ منهما عاد البناء إلى أصله؛ ألا ترى أنَّك تقول: «اطْمأنَنْتُ» فتبينُ النون الأولى لَمَّا سكنتِ النونُ الآخرة، فجرى ذلك مجرى «شَدَّ وضَنَّ» ثم تَسْكُنُ اللامُ فتظهر العين فتقول: «شَدَدْتُ وضَنَنْتُ».

وكذلك «احمرَّ» أصلُه «احْمَرَرَ» بإظهار الراءين، ثم تنكَّبوا الجمْعَ بينَ مِثْلين متحركين

---

(١) الكَأْلُ، كالمَنْعِ: أن تَشْتَرِىَ أو تَبيعَ دَيْنا لكَ على رجُلٍ بدَيْنٍ له على آخَرَ.

(٢) الرَّهْيأةُ: الضَّعْفُ والتّوانِى، وأنْ تَجْعَلَ أحَدَ العِدْلَيْنِ أثْقَلَ من الآخَرِ، وأنْ تَغْرَوْرِقَ العَيْنانِ جَهْدا أو كِبَرا، وأنْ يُفْسِدَ رَأيَهُ ولا يُحْكِمَهُ، وأن يَحْمِلَ حِمْلا فَلا يَشُدَّهُ وهو يَميلُ.

(٣) نَدَلَهُ: نَقَلَهُ.

فأسْكَنوا الراء الأولى وأدْغَموهـا فى التى بعدَهـا فصـارت «احْمَرَّ»؛ ألا تـرى أنّـك إذا أسْكنتَ اللام الآخرة ظهرت الأولى وذلك نحو قولك: «احْمَرَرْتُ واصفرَرْتُ»؟.

فإن قيل: فهلاَّ قالوا: «اطْمأنَنَ واحْمَرَرَ» بالإظهار كمـا قـالوا: «جَلْبَـبَ واقْعَنْسَـسَ»؟ فالجواب: أنهم بيَّنوا جَلْبَبَ ونحوه؛ لأنه مُلْحَقٌ بدحْـرَجَ، وبيَّنـوا اقْعَنْسَـس؛ لأنـه مُلْحَـق باحْرَنْجَمَ، فلمَّا أرادوا مِثالا لا يكون إلا متحرّكا لاخْتِلاف حَرْفَيْهِ بيَّنوا، لِيَدُلُّوا على أنـه مُلْحَق به.

فأما «اطْمأنَّ، واحْمَرَّ» وما كان نحوهمـا؛ فـإنهم إنمـا أدغموهـا؛ لأنهـا غـير مُلْحَقـة بشىء؛ ألا تـرى أنّـه ليـس فـى الكـلام فِعْـلٌ مثـل «اسْفَرْجَلَ» فيُلحَـق اطْمـأنَّ بـه! هـذا مُسْتحيل؛ لأنّه لا يكون فِعلٌ خُماسِىّ أبدًا.

وليس فى الكلام مثلُ «ادْحَرَجَ» فيُلحَقَ احْمَرَّ به فيظهر، فمنْ هُنا وَجَبَ الإدْغامُ، ولا يكونُ «افْعَلَّلَ» متعديا فى كلام العرب البتة.

* * *

[بعض مزيد الثلاثى ومزيد الرباعى]

قال أبو عثمان: وللأفعال أبْنِيَةٌ سوى ما ذكرتُ لـك فى الثلاثة والأربعة فمـن ذلـك «فَعَّلْتُ وتَفعَّلْتُ وفاعَلْتُ وتَفاعَلْنا»، ومن الأربعة: «تَدَحْرَجْتُ وتَدَحْرَجْنا».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ فعَّلت أكثرُ ما يكون لتكرير الفعل نحو قطَّعْتُ وكسَّرْتُ، إنمـا تُخْبِرُ أنّ هذا فِعلٌ وقع منك شيئًا بعد شىء على تَطاوُلِ الزَّمان.

وقد تجىء لا يُرادُ بها ذلك، نحو: «صبَّحْتُ المنزلَ ومَسَّيْتُهُ، وكلَّمتُ زيدا» وهى علـى ضَرْبين: متعدّ، وغيرُ متعدّ، فالمتعدّى نحو «كسَّرْتُ وقطَّعتُ» وغيرُ المتعدّى نحو «سَـبَّحْتُ وهلَّلْتُ» وأما «تَفعَّلْتُ» فهو مطاوع «فَعَّلْتُ» نحو: «كسَّرْتُه فتكسَّر، وقطَّعْته فتقطَّع» وهو نظير «فَعَلْتُه فانفَعَلَ» نحو: «قَطَعْتُه فانقَطع» إلا أنّ هذا يكونُ على ضَرْبـين: متعدّيـا وغـيرَ متعدّ، فالمتعدّى نحـو قولـه عـزَّ وجـلَّ: ﴿**يَتَخَبَّطُـه الشَّـيطانُ مِـنَ المَـسّ**﴾ [البقـرة: ٢٧٥]، و﴿**تَتَلَقَّفُ ما يـأفِكون**﴾ [الأعـراف: ١١٧]. وغـيرُ المتعـدّى نحـو: «تحَـرَّبَ، وتـأثَّمَ[١]»، وانْفَعَلَ: لا يكون متعدّيا أبدًا.

---

(١) الإثْمُ، بالكسر: الذّنْبُ، والخَمْرُ، والقِمَارُ، وأنْ يَعْمَلَ ما لا يَحِلّ، أثِمَ، كعَلِمَ، إثما ومَأْثَمـا، فهـو آثِمٌ وأثيمٌ وأثّامٌ وأثومٌ.

وأما «فاعَلْتُ» فأكثرُ ما يجيءُ من اثْنَيْنِ، نحـو: «ضـاربتُ زيـدًا»، و«شـاَمْتُ عَمْـرًا»، وقد يكونُ من الواحد نحو: «طارقْتُ النَّعْـل، وعـاقبَ الأمـيرُ اللِّـص» ولا تكـاد تـراه إلا متعدّيا.

فأمـا «تفاعَلنـا» فيكـون متعديـا وغـيرَ متعـدّ، فـالمتعدّى نحـو: «تَقاضَيْتُــه، وتجارَيْنــا الحديثَ»، وغيرُ المتعدّى نحو: «تَغافَل وتَعاقَلَ».

والفَصْل بينَ ضَارَبَ وتَضارَبَ ونحوهما، أنَّك إذا قُلتَ: «ضارَبْتُ زَيْـدًا» فقـد وصـل إليك منه مثلُ ما وصل إليه منك وقد نَصَبْتَه فكأنّ الفِعْل لك دونه.

وأنت إذا قلت: تَضارَبَ زيدٌ وعمرو، فإنما تَعْطِفُ بالواو، ولا تقـول: تَضـارَبَ زيـدٌ عمرا، والمعنى فى قولك: «ضاربَ زيدٌ عمرا، وتضارَب زيدٌ وعَمْرو» واحدٌ.

وإنما يجوزُ أن تقول: «تَفاعَلْتُهُ فتُعَدّيه إلى مفعولٍ إذا لم يكن المفعولُ فاعلا فـى المعنـى نحو: «تَقاضَيْتُه الدَّيْنَ، وتنَاسَيْتُ الحديثَ»، فانفعلُ فى نحوِ هذا لكَ وحُدَكَ.

ولا تقول: «تخاصَمْتُ زَيْدا»، لأنَّه منكما جميعا، وقد أنشدوا بيتَ امرئ القيس:

لعوب تناسانى إذا قمت سربـالى[(١)]

فتُعْدّى تفاعَلَ إليـك؛ لأنَّ الفِعْـلَ هُنـا لهَـا دونَـكَ، ومعْنـاه: تُنَسِّينى، فجـرى مجـرى «تَقاضانِى الدَّيْنَ».

وأما «تَفَعْلَلْتُ» فإنها مطاوِعَةُ «فَعْلَلْتُه»، وذلك قولك: «دَحْرَجْتُه فتَدَحْرَجَ» وهى نظـيرُ «فَعَّلْتُه فتَفَعَّل» وقلَّما توجدُ مُتَعدّية.

* * *

---

(١) هذا عجز بيت لامرئ القيس، وصدره:

ومثــــلك بيضــــاء العوارض طفلة ....

الخطـاب لبسباسـة، العـوارض: جمـع عارضـة، وهـى جـانب الوجـه. واللعـوب: الحسـنة الـدل. والسربال: القميص، وطفلة ناعمة البدن. والمعنى: تذهب بفؤادى حتى أنسى قميصى.

والبيت من الطويل. لامرئ القيـس فـى: (ديوانـه ٣٠، والأزهيـة ٢٣٢، وخزانـة الأدب ٦٦/١، ولسـان العـرب ٣٢٤/١٥ «نسـا»، وتـاج العـروس «نسـى»). وبـلا نسـبة فـى: (مغنـى اللبيــب ٤٧٢/٢).

[الفرق فى المضارع بين المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول من المواضى التى تجاوزت ثلاثة أحرف]

قال أبو عثمان: وليس بينَ «يُفْعَلُ» منها و«يَفْعَلُ» بعد ضَمَّة أوَّل حرفٍ وفتحته إلا كسْرَةَ الحرفِ الذى يَلِى آخِرَ الحرف وفَتْحَتُه، وذلك نحوُ: «يَسْتَخْرِجُ، ويُسْتَخْرَجُ، ويَنْطَلِقُ ويُنْطَلَقُ به» إلا ما كان على «يَتَفاعَلُ» فإنَّه لَمَّا كان مفتوحا فى «يَفْعَلُ» تركُوهُ فى «يُفْعَلُ» بحالِه نحوُ: «يتَغافَلُ، ويُتَغافَلُ عَنه» كما فُعِلَ ذلك فى غيرِ الزّائدِ نحو: «يَسْمَعُ، ويُسْمَعُ».

قال أبو الفتح: اعلم أن جميعَ الأفعالِ التى تُجاوِزُ مَواضِيها ثلاثة أحرفٍ، لا يكون الحرفُ الذى قَبْل الطَّرَف من المضارع فيها إلا مكسورا نحو: «أكْرَمَ يُكْرِمُ، وانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، واسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ، واغْدَوْدَنَ يَغْدَوْدِنُ، واحْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ» إلا ما كان ماضِيه على «تَفاعَلَ» وما كان على وزنه نحو: «تَفَعْلَلَ، وتَفَوْعَلَ، وتَفَيْعَلَ، وتَفَعْوَلَ، وتَفَعَّلَ» فإنَّ ما قبلَ طَرَفِه فى المضارع يكونُ مفتوحا نحو: «تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ، وتَصَوْمَعَ، يَتَصَوْمَعُ، وتَفَيْهَقَ يَتَفَيْهَقُ[(١)]، وتَقَطَّعَ يَتَقَطَّعُ، وتَغافَلَ يَتَغافَلُ».

وإنما ذكرَ أبو عثمانَ من هذا كلِّه «تَفاعَلَ» وحْدَها؛ لأنه أرادَ هذا المثالَ وما كان مثلَهُ فى حركَته وسُكونه وزيادة التّاء فى أوَّله.

وقد كان القياسُ أنْ يَكْسِرُوهُ لتُخالِفَ حركةُ العين فى المضارع حركتها فى الماضى كما قالوا: «ضَرَبَ يَضْرِبُ، ورَكِبَ يَرْكَبُ»، وكأنهم إنما هربوا إلى الفتح؛ لأنهم لو قالوا: «يَتَغافِلُ»، لأشبه آخره آخرَ المصادر، نحو: «التَّغافُلِ والتَّعالُمِ»، ولو كَسَرُوهُ لأشْبَهَ آخرَ الجمع نحو: «تَتافِلٍ وتَناضِبٍ» جَمْعِ «تَتْفُلٍ وتَنْضُبٍ[(٢)]»، فأرادوا أن يُباعِدُوا بين الفِعْل وبينَ المصدرِ والجمع.

فأما قولهُم فى اسمِ الفاعلِ: مُتَغافِلٌ، فإنما كسَرُوا الفاء على ما يجِبُ فيها؛ لأنه قد أُمِنَ فيه شَبَهُ الجَمْعِ؛ لأنه مصروف، والجمعُ إذا كان على بناء مفاعِلَ فهو غيرُ مصروفٍ، فقد وقع الفَصْلُ، وأيضا فإنهم لو قالوا: «مُتَغافَلٌ» ففَتَحوا الفاءَ، لالْتَبَس اسمُ الفاعِل باسمِ المفعول.

---

(١) فَهِقَ الإناءُ، كفرحَ، فَهْقا، ويُحرّكُ: امْتَلأ. والفَهْقَةُ: عَظْمٌ عندَ مُرَكّبِ العُنُقِ، وهو أوّلُ الفَقارِ.

(٢) تَفَلَ يَتْفُلُ ويَتْفِلُ: بَصَقَ. والتَّفْلُ والتّفالُ، بضمهما: البُصاقُ. نَضَبَ: سالَ، وجَرى.

وهذا مأمونٌ فى الفعلِ؛ لأنَّك إذا قلت: «يَتغافَلُ» فقد عُلِمَ بفَتْحةِ حَرْفِ المُضارَعَةِ أنَّه للفاعِلِ، وإذَا ضَمَمْتَ فقلْت: «يُتغافَلُ»، فقد عُلِم أنه للمفعول، فالفصلُ واقعٌ، وحمل باقى الأفعالِ التى على وَزْن تَفاعَل عليه.

وكأن أبا عثمان إنما ذكَرَه وحدْه دون غيره لهذا المعنى؛ ألا ترى أنهم لو قالوا: «يَتَدَحْرَجُ» فكَسروا الراء لم يكن يُشْبِهُ مصدرا ولا جمعا، فالباب فى هذا لـ«ـتَفاعَلَ»، وغيرُهُ داخلٌ عليه.

إذا صرْتَ إلى بِناءِ الفعل للمفعول وهو الذى يُسَمَّى «بابَ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه»، انفَتَح ما قَبْلَ الطَّرَفِ فى جميع المُضارع، لأن ما قَبْل الطَّرف لا يكونُ فى الماضى إلا مكسورا، ففُتِحَ فى المضارع؛ لأن هذا لا يختلفُ فى جميع الأفعال التى لم يُسَمَّ فاعلُوها، وذلك قولك: «أُكْرِمَ يُكْرَمُ، وانْطُلِقَ به يُنْطَلَقُ، وتُغُوفل عنه يُتَغَافَلُ»، فجَرَى ذلك مجْرى «شَرِبَ يَشْرَبُ» لَمَّا كُسِرَ الماضى فُتِح المضارعُ.

وإنما جاء أبو عثمان بيَسْمَعُ ويُسْمَعُ لُيرِيَك أن لِباب «يَتَغافَلُ ويُتَغافَل عنه» نظيرا ثُلاثيا بغير زيادة، فأما يَسْمَعُ، فإنما وجَبَتِ الفَتْحَةُ فيه مِنْ قِبَلِ أنَّ ماضيه مكسور العين وهو سمع وليس مِن قِبَلِ حرف الحلق؛ ألا ترى أنَّك تقول: «رَكِب يَرْكَب، وشَرِبَ يَشْرَب» فَتفتحُ العين من المضارع ولا حرف حَلْقٍ فيه؟ وكذلك ما لَمْ يُسَمَّ فاعله وهو «سُمِعَ يُسْمَعُ» فجرى مجْرَى «ضُرِبَ يُضْرَبُ».

قال أبو عثمان: وإنما كتبْتُ لك فى صَدرِ هذا الكتابِ هذه الأمثلة، لِتَعْلم كيف مذاهبُ العَربِ فيما بَنَتْ مِنَ الأسماء والأفعال، فإذا سُئِلْتَ عن مسألة فانظُرْ: هَلْ بَنَتِ العَرَبُ مِثَالَها؟ فإن كانتْ بَنَتْ، فابْنِ مِثل ما بنَتْ، وإن كان الذى سُئِلتَ عنه ليس من أبنِية العَرَبِ فلا تَبْنِهِ؛ لأنَّك إنما تريدُ أمثِلَتهم وعليها تَقِيسُ.

قال أبو الفتح: اعلَم أنَّه لَوَّحَ فى هذا الفَصْلِ بخلاف أبى الحسن وسيأتى به بعدَ هذا وأقولُ فيه بما يَقْتَضِيه ولا قُوَّةَ إلا بالله.

* * *

[مسائل التصريف ذات البال فى المهموز وما فيه الواو والياء]

قال أبو عثمان: واعلم أنَّ الهمزة وبناتِ الواوِ والياء فيهنَّ مسائلُ التَّصريف، فانْظُر

كيف صَنَعَتِ العربُ فى الياءَات والواواتِ والهَمَزَاتِ اللّواتى هُنَّ فاءاتُ الفعلِ وعَيْناتُه ولاماتُه؛ وما أُلحِقَ باللاماتِ من الياءات وكيف أجْرَوْهُنَّ وكيف ألزموهنّ الحذف والتغيير والإبدال حتى يَسْهُل عليك النَّظَرُ إن شاء الله.

وسأضَعُ لكَ مِن كلّ شيء مِن هذا البابِ رَسْما تقِس عليه ما كان مثله، فإنّه ليس شيء من غامض مسائله إلا وفى ظاهره ما يُبين لك مجْرى غامضه ولا قوّة إلا بالله.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّه إنّما أتْبع هذا الفصل الذى قبلَه لُيريَك كيف ينبغى أن تعمل فيما يَرِدُ عليكَ مما يُسألُ عن بِنائه، يقولُ: فلا تَعْدُ ما رأيتهم عَمِلوهُ فى نظير ما تَبْنيهِ ولا تتجاوزه، فهذا قريبٌ من قوله: «فإن كانت بَنَتْ فابْنِ مِثْل ما بَنتْ، وإن كان الذى سُئِلْتَ عنه ليس من أبنيةِ العَرَب فلا تَبْنِهِ».

وقوله: **«واعلم أن الهمزة وبناتِ الواو والياءِ فيهنَّ مسائلُ التصريف»**.

ومسائلُ التصريف فى الهمزة وبناتِ الواوِ والياءِ وغيرِها من الصَّحيح أيضا وإنما أراد أنَّ المسائلَ إذا بُنِيَتْ مِن الهمزة أو الواوِ أو الياء كانت صعبة مُشْكِلَةً لِمَا يَعْرِض فيها من التَّغيير والحَذْف فكأنَّه حَذَّر من السَّهْو فيها، ونَبَّه على صُعوبَتِها وإشكالِها لِيَقَع التَّحَرُّز منها.

* * *

[حروف الزيادة]

قال أبو عثمان:

باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة

قال أبو الفتح: حُكِىَ أنَّ أبا العَبَّاس سأل أبا عثمان عن حُروف الزيادة، فأنشدَهُ:

هَوِيتُ السِمّانَ فَشَيَّبْنَنِى وما كُنتُ قِدْما هَوِيتُ السِمّانا[1]

فقال له: الجوابُ؟ فقال له أبو عثمان: قد أجَبْتك فى الشِّعر دَفْعَتين، يُريد «هَوِيتُ السِمّانَ» ويجمَعُها أيضا فى اللَّفْظِ «اليَوْمَ تَنْساهُ» وقيل أيضا: «سألْتمونِيها» وهى عَشرةُ أحرفٍ: الألِفُ، والياءُ، والواوُ، والهمزة، والميمُ، والنون، والتاءُ، والهاء، والسين، واللام.

---

(١) البيت من المتقارب ونسبه فى تاج العروس لأبى عثمان المازنى ١٦١/٨ «زيد».

وقول أبى عُثمان: «**باب ما تجعَلـه زائـدا مـن حُـرُوف الزيـادة**»، يُريـد بـه أنَّ حُـرُوف الزيادةِ ليستْ فى كل مَوضعٍ تكونُ زائدة، ولو كانت فى كل موضـع تكـونُ زائـدة لَمـا احتاج إلى تَحْديد المواضع، ولحَـدَّدَ الحـروفَ وحْدَهـا، وقـال: إذا رأيـت شيئا مـن هـذه الحروفِ العَشَرة فى كلمة فاقْضِ بزيادتِه ولا تَتَوَقَّف، وهذا خطأ لا يقولُه أحدٌ؛ ألا تـرَى أن «أوى، ووأى» إنما هما مُرَكَّبانِ من هَمْزَةٍ وواو وياء، وليس فيهما حَرْفٌ زائـد البتّـة، وإن كُنَّا نعْلُم أنَّ الهمزة، والواو، والياء، مِن حُروفِ الزّيادة فى غير هذا الموضع.

ولكنْ ينبغى أن تُعْرَفَ مواقعُ الزيادة وكيف تكونُ وكيف وَقَعَتْ فى كلامهم بالأدلّة الواضحة، وسنأتى على ذلك إن شاء الله تعالى.

* * *

[الهمزة التى فى أول الكلمة]

قال أبو عثمان: اعلم أن الهمزة إذا كانت أوّلا وكـان الشـىءُ الـذى هـى فيـه، عَـدَدُهُ أربعَةُ أحْرُفٍ بها فصاعدًا فهى زائدة، إلا أن يجىء أمرٌ يُوضّح أنها من نَفْس الحَرْف، وذلك نحو «أفْكَلٍ وأيْدَعٍ».

قال أبو الفتح: اعلم أنَّهُ قد تَحجَّرَ(١) فى هذا الفصْل قِسْطا كبـيرا مـن اللُّغَـة، عَـرَّفَ أمْرَ الهمزة فيه، فأمِنَ معه أن تكونَ الهمزةُ فى أول ما عِدَّتُه أربعةُ أحرفٍ بها، إلا زائـدة إلا أن يجىء أمرٌ يُوَضِّحُ أنها من نَفْسِ الحرف.

ألا ترى أنَّك لو سمعتَ فى كلامهم مِثلَ «أجْـرَكٍ، وأجْبَـكٍ»؛ لقضيْـتَ بـأنّ الهمـزة زائدة بهذا الذى قد صدَّرَهُ أبو عثمان، ولم يَحْتَجْ فيه إلى الاشْتِقاق؟.

وقولُه: «**وكان الشىءُ الذى هى فيه عَدَدُهُ أربعةُ أحْرُفٍ بها فهى زائدة**»، يريد بـه: أنَّـه إذا جاءتْ ثلاثة أحْرُفٍ لا يُشَكُّ فى أنها منَ الأصُول وفى أولهـا همـزَةٌ قَضَيْـتَ بزيـادة الهمزة.

فأما إن كان فى الكلمة حرفٌ يجوز أن يكون زائدا، أو وقع فيها تكريـر، لـم تَقْـضِ بزيادة الهمزة إلا بدليل، وإذا كان الأمْرُ كذلك، فللسائِل أن يقُولَ: مـا الدليـل علـى أنَّ الياء فى أيْدَعٍ فاءٌ؟ وما تُنْكِرُ أن تكونَ زائدة، وتجعل الهمزة أصلا ويكـونُ وزنُ الكلمـةِ «فَيْعَلا»؟.

---

(١) الحَجْرُ، مثلثةً: المنعُ، كالحُجْرانِ، بالضم والكسر.

فالجوابُ فى ذلك: أنَّ حَمْلَ الهمزةِ على الزيادة أوْلى من حَمْلِ الياء عليها؛ وذلك أن زيادة الهمزة فى أوَّل الكلمة أكثر وأوْسَع مِن زيادة الياء ثانية؛ ألا ترى أنَّ بابَ «أحْمَر وأصْفَر» أكثرُ مِن باب «خَيْفَقٍ وصَيْرَفٍ»؟ فبهذا الدليل ثَبَتَتْ زيادة الهمزة فى أَيْدَعٍ.

وقد حَكى بعضُهم «يَدَّعْتُهُ تَيْديعا» فهذه دَلالة قاطعة على كونِ الياءِ فاء، ومن ذلك قولهم: «أوْلَقٌ وأيْصَرٌ» لا يقضى بزيادة الهمزة فيهما لأجل الواوِ والياء فيهما، فيُحتاجَ إلى الاشتقاق، وسنذكرُهما فى موضِعهما إن شاء الله.

فأما التَّكْرِيرُ، فقال سيبويه: «لو جاء فى الكلام شيء نحو: «أكْسَلٍ، وأيْقَق»، فسَمَّيت به رجلا صرفتَه، لأنَّه لو كان «أفْعَلَ» لم يكن الحرفُ الأوَّلُ إلا ساكِنا مُدْغَما»، يريد بذلك: أنَّه لو كانت الهمزةُ زائدة لوجَبَ أن يقال: «أكَلٌّ وأيَقٌّ» كما قالوا: «أصَمٌّ وأيَلٌّ». يقول: فيجبُ أن تكونَ الهمزةُ من الأصل، ويكون وزن الكلمة «فَعْلَلاً، أو فَيْعَلاً».

* * *

[الياء فى أول الكلمة]

قال أبو عثمان: وكذلك الياءُ تَجْرى مَجْرَى الهمزة أوّلا نحو: «يَرْمَعٍ ويعْمَلٍ للناقة التى يعمل عليها»؟.

قال أبو الفتح: إنَّ حُكْمَ الياء إذا وقَعت هذا الموقع حكمُ الهمزة لا فصل بين الياء والهمزة فيه.

* * *

[لم قضى بزيادة الهمزة والياء فى أول الكلمة؟]

قال أبو عثمان: إنما كان هذا زائدا لم يُشْتَقّ منه ما يذهب فيه لكثرة ما تَبينَ لك من هذا المثال مّما يُشْتَقُّ منه ما يذهب فيه، نحو: «أحْمَرَ، وأسْوَدَ، وأبْيَضَ»، وذاكَ أكثرُ من أن أعُدّهُ لك.

قال أبو الفتح: يقول: إنَّك إنما قضيت بزيادة الهمزة والياء إذا وقعتا فى هذا الموضع وإن لَمْ تعرف الاشتقاق؛ لأنَّك لا تشتقُّ شيئا على هذا المثال وفى أوله همزة أو ياء إلا أصبتهما فيهما زائدتين؛ ألا ترى أن أبْيَض من البياض، وأسْوَدَ منَ السَّوَاد، وأحْمَرَ من

الحُمْرة، وأخْضَرَ من الخُضْرَة، وكذلك جميعُ ما يَرِدُ من هذا النَّحْوِ، فإنما يُحْملُ ما يُجْهَل على ما يُعْرَفُ، ويُقاسُ الغائبُ بالشاهد.

فأما «يَرْمَعٌ» فيجوز عندى أن يكون من قولهم: «تَرَمَّعَ أَنفُ فُلان» إذا اضْطَرَبَ وَتحَرَّكَ، واليَرْمَعُ: حجارةٌ خوَّارةٌ ليس لها ثباتٌ ولا صلابةٌ، وهى هَشَّةٌ، والهَشاشَةُ والخَوَرُ قريبٌ من الاختْلاجِ والاضطراب؛ ألا ترى أنهما جميعا بضدّ الثباتِ والرَّزانَة؟.

وأما اليَعْمَلَةُ: فهى النَّاقةُ التى يُعْمَل عليها فى السَّير، فقد تبين أيضا بالاشتقاق زيادة الياء فيهما، فيكون هذا مُضافا إلى القياس الأوّل.

وقولُه: «**وذلك أكثر من أن أعُدّه لك**»، يريد أنَّه أكثر من أن يُعَدّ فى هذا الكتاب؛ لأن التمثيل لا يحتاج فيه إلى جميع اللُّغة، أو يكونُ أرادَ أنه لا يُحِيطُ بهذا الباب لِسَعَتِهِ؛ والتأويلُ الأوَّلُ عندى أشبهُ؛ لأنه ليس فيه اعترافٌ منه بالتَّقْصير فى اللُّغة.

* * *

[النون والتاء فى أول الكلمة، لا تعدان زائدتين إلا بثبت]

قال أبو عثمان: فأما النُّون والتاء: فإذا كانَتا أوّلا وكانتا على مِثالِ الأسماءِ مع ما هَما فيه، فلا تجعلهما زائدتين إلا بثَبَت؛ نحو: «نَهْشَلٍ ونَهْصَرٍ ونَهْسَرٍ وتَوْءَمٍ[(١)]».

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ النُّون والتاء لم تَكْثُر زيادتُهما فى الكلام كثرَة زيادة الياء؛ والواو، والهمزة، فلذلك احْتَجْتَ إلى أن تَنْظُرَ إلى المِثال الذى هما فيه، فإن كانتا فيه واقعتين مَوقعَ حرفٍ مِنَ الأصل، قَضيتَ بأنهما مِنَ الأصل، وإن لم تكونا واقعتَيْن مَوقع حرفٍ مِنَ الأصل، قَضَيْتَ بزيادتهما.

ألا ترى أن النُّون فى نهشل والتاء فى تَوْءَم، بإزاء الجيم فى جَعْفَرٍ؟ فلهذا قَضَيْتَ بأنهما مِنَ الأصْل، والاشتقاقُ يدُلُّ على أنّ النُّون فى «نَهْشَل» والتاء فى «تَوْءَم» أصلان. وذلك قولهُم: «نَهْشَلَتِ المرأةُ» إذا أسنَّتْ، و«نَهْشَلَتْ: فَعْلَلَتْ»، فالنُّونُ فى نَهْشَلٍ: فاءٌ، بمنزلتَها فى نَهْشَلَتْ وليس فى كلامهم نَفْعَلَتْ.

---

(١) النّهْشَلُ، كجعفرٍ: الذئبُ، والصَّقْرُ، واسمٌ، وقبيلةٌ، والمُسِنّ المُضْطَرِبُ كِبَرا.
النّهْسَرُ، كجعفرٍ: الذِئْبُ، أو وَلَدُهُ من الضّبُعِ، والخفيفُ السريعُ، والحريصُ الآكولُ لِلّحْمِ. ونَهْسَرَ اللحْمَ: قَطَعَهُ.

وأما تَوْءَمٌ، فيدلُّ فيه على زيادة الواو وأن التاء أصل، قولهم فى الجمع: «تُؤَامٌ، وتؤَامٌ: فُعالٌ»، فالتاء فاء، والهمزة عين، وإنما كُتِبَتِ الهمزةُ فى تُؤام واوًا لانضمام ما قبلها، وكذلك إنْ خففتَ فأبدلتها واوًا خالصة؛ فليست هذه الواو هى التى كانت فى تَوْءَمٍ، إنما هى همزة مخففة كما تقول فى تخفيف «جُؤَنٍ: جُوَنٌ[١]».

وشىءٌ آخرُ يدلُّ على أنّ الواو فى تَوْءَمٍ هى الزائدة دونَ التاء، وهو أنَّ فَوْعَلا فى الكلام أكثرُ من تَفْعلٍ؛ ألا ترَى أنَّ بابَ: «كَوْثَرٍ، وجَوْهَرٍ، وقَرْصَوَةٍ، وحَوْقَلٍ وكَوْكَبٍ؛ أكثرُ من باب «تَأْلَبٍ»، فحمله على الأكثرِ هو القياس.

وشىء آخرُ يدلُّ عليه أيضا، وهو قولهم: «أتأمَتِ المرأةُ» إذا ولدت التَّوْءَم.

فأمَّا تَأْلَبٌ، فالتاء فيه زائدة؛ لأنه من «أَلَبَ يَأْلِبُ»: إذا جَمَعَ وهو الحمار، فهذا ثَبت. قال سيبويه: أَلَب الحمارُ يَأْلِبُ وهو طَرْدُه طريدته.

وقوله: «**وكانتا على مثال الأسماء مع ما هما فيه**»، يريد به: كان الاسم الذى هما فيه بهما على مثال الأسماء: أى على أحد أمثلة الرُّباعِىّ الذى لا زيادة فيه، وهى: «فَعْلَلٌ، وفِعْلِلٌ، وفُعْلُلٌ، وفِعْلَلٌ، وفِعَلٌ، وفُعْلَلٌ» على مذهب أبى الحسن وعلى أحد الأمثلة الخُماسية.

* * *

[زيادة النون والتاء فى أول الكلمة]

قال أبو عثمان: وإذا جاءتْك على مثال لا يكون للأسماء، فهما زائدتان لمجيئهما على غير الأُصول، وذلك نحو: «نَرْجسٍ، وتُرْتَبٍ»؛ لأنه ليس فى الكلام مثلُ جَعْفِرٍ ولا جُعْفَرٍ اسمين.

قال أبو الفتح: إنما قضى بزيادة النُّون والتاء فى «نَرْجسٍ، وتُرْتَبٍ»، لأنهما لم يقعا موقع حرف من الأصل؛ كما قُضِىَ بزيادة النُّون من «كَنَهْبُلٍ»[٢] لأنه ليس فى الكلام مثل «سَفَرْجُل»، بضم الجيم.

وشىء آخر يدل على زيادة التاء فى تُرْتَبٍ، وهو أنَّه الشىء الراتب الثابت يُقال:

(١) الجَوْنُ: النّباتُ يَضْربُ إلى السّوادِ من خُضْرَتِهِ، والأَحْمَرُ، والأَبْيَضُ، والأَسْوَدُ.

(٢) الكَنَهْبُلُ، وتُضَمّ باؤُه: شجرٌ عِظامٌ، كالكَهْبَلِ، والشّعيرُ الضَّخْمُ السُّنْبُلَةِ.

«رَتَبَ يَرْتُبُ»، قال طُفَيْل:

وقــد كــان حيَّانا عدوَّين فى الَّذِى   خلا فعلى ما كان فى الدهر فارْتُبى[١]

وكذلك «تَنْضُبٌ وتَتْقُلٌ»؛ لأنه ليس فى الكلام مثل جَعْفُر، وقد قالوا: «تُتْسُلٌ» بضم التاء، ومثاله «تُفْعُلٌ».

والتاء أيضا - وإن كانت بإزاء جيم جُرْهُمٍ؛ لأنها قد ثبتت فى قول من فَتَح التاء فقال: «تَتْقُل» - زائدة فهى أيضا فى قول من ضمَّها زائدة، ومحَالٌ أن تكون ثَمّ زائدة وهنا أصلا؛ لأنّ اللَّفظ واحدٌ والمعنى واحد.

ويدل أيضا على زيادة التاء فى تُتْقُل أنَّه ليس فى الكلام اسم على «فُفْعُلٍ» ولا «فُنْعُلٍ».

وكذلك تُدْرأُ؛ لأنه من دَرَأْتُ[٢]؛ ولأنه ليس فى الكلام أيضا مثل جُعْفَر.

* * *

[الهمزة غير أول لا تجعل زائدة إلا بثبت]

قال أبو عثمان: وإذا وجدت الهمزة غيرَ أوَّل فلاَ تجعلها زائدةً إلا بثَبَتٍ لأنها لم تكن زائدة غيرَ أوَّل.

قال أبو الفتح: قد زِيدت الهمزةُ غيرَ أوَّلٍ فى أحرُفٍ معلومة، وهى شمْألٌ وشأْمَلٌ بمعنى الشَّمال، وإنما هو من شَمَلَتِ الرّيح.

وسألْتُ أبا علىّ عن «شمَأْلٍ وشأْمَلٍ» فقلت: ما تُنْكِرُ أن تكونَ الهمزةُ فيهما غير زائدة وإن كانت من معنى شَمَلَتْ، كما تقول فى «دَمِثٍ ودِمَثْرٍ، وسَبِطٍ وسِبَطْرٍ»، إنَّ أحدهما بمعنى الآخَر وليس من أصله؛ لأن دَمِثا ثُلاثىّ ودِمَثْرًا رباعىّ، فقُلْ كذلك فى شمَأْلٍ وشأْمَلٍ؟.

فقال: إن الهمزة قد زيدت غيرَ أوَّلٍ فى جُرائِضٍ ونِئْدِلانٍ بمعنى نَيْدُلانٍ وأحرف غير هذه، فكأن أبا علىّ رأى حَمْلَه على هذا مع الاشتقاق أوْلى من أن يجعله أصلا رُباعيا. والنَّيْدُلانُ هو الذى يُسمَّى الكابوس عند العامَّة.

---

(١) انظر ديوانه: ٣٨٥/١.

(٢) دَرَأَهُ، كَجَعَلَهُ، دَرْءا ودَرْأَةً: دفَعَهُ.

قال الراجز:

نِفْرِجَةَ القَلْبِ قليلُ النَّيْلْ يُلْقَى عليه النَّيْدُلانُ باللَّيْلْ[1]

والجرائضُ هو الجمل الضَّخم، وقد قالوا فى معناه: جِرْواضٌ، فالهمزة زائدة إذن.

وحُطائِطٌ: فُعائلٌ؛ لأنه من حَطَطْتُ؛ لأنه الصَّغير.

وقالوا فى «تابَلٍ: تَأْبَلٌ»، فالهمزة زائدة.

وحُكِىَ: أن العَجَّاج كان يَهْمِزُ العأْلم والخأْتم، أبدل الألفِ همز، وكذلك «تَأْبَلٌ».

فالهمزة فى هذه الأحرف الثَّلاثة زائدة؛ لأنها بَدَلٌ من زائد ومثالها: فأْعَل، وقد قالوا: رِئْبالٌ للأسد، فهمزوا.

وقرأتُ على أبى علىّ فى كتاب الهَمْز عن أبى زيد: وتقول: «رَهْيَأْتُ أَمْرِى رَهْيَأة» إذا لم تُحْكِمْه، وقد رَهْيَأ الرجل؛ وذلك أن يَحْمل حِمْلا فلا يَشُدُّه بالحبال فهو يَمِيل.

وسألت أبا علىّ عن مثال: رَهْيَأ؟، فقال: «فَعْيَل»؛ لأنّ الهمزة ليست بزائدة، وموضع الياء هو موضع زيادة الياء، والواو فى حِذْيَمٍ وجَدْوَلٍ، فكأنّ أبا علىّ حملَه على فَعْيَلَ، وإن كان هذا البناءُ ليس فى أبنِيَة الأفعال ولا الأسماء هَرَبا من زيادة الهمزة غير أوَّل؛ ولأنه رأى الياء فى رَهْيَأْ فى موضع الواو من جَهْوَرَ وسَرْوَلَ.

ولهذا المثال نظائر فى الشُّذوذ، منها قولهم: قد اكْرَأَلّ الرجل «إذا قَصُر فالواو زائدةٌ، ومثالُه «افْوَعَلّ»، وقد قالوا: «بينهما مُهْوأنّ من الأرض» وهو عندى «مُفْوَعَلّ» وهو فى الأسماء نظيرُ اكْوَأَلّ فى الأفعال.

ونظيرُه فى الشُّذوذ قوُلهم: «تَقَلْنَسَ» فى معنى تَقَلَّس، ومثاله «تَفَعْنَلَ»، ونظير هذا فى الشُّذوذ قولهُم: «تَمَدْرَعَ وتَمَسْكَنَ» إنما هما من الشاذّ ومثالهما «تَمَفْعَلَ»، ألا ترى أن أبا عثمان قال: إنّ اللُّغَةَ الجيِّدة عندهم «تَدَرّع وتَسَكّن»؟.

---

(١) النفرجة والنفراجة من الرجال: الضعيف الجبان. النيدلان: الكابوس أو شبهه، والنئدلان كالنيدلان. والرجز لحريث بن زيد الخيل فى: (شرح شواهد الإيضاح ٦٢٣).
وبلا نسبة فى: (رصف المبانى ٣٣١، وسر صناعة الإعراب ١/١١١، ٢/٤٤٤، ولسان العرب ٢/٣٤٣ «فرج»، ١١/٦٥٥ «ندل» والممتع فى التصريف ١/٢٢٨).

ومن هُنا حَمَلَ أهلُ التَّصريف قولَهم: «مُغْفورٌ» على أنه «فُعْلُولٌ»، ولم يجعلوه «مُفْعولا»؛ لأنهم قد قالوا: خرجوا يَتَمغْفَرُون[١]؛ فيَتَمغْفرُون عندهم يَتَفعْلَلون، ولم يجعلوه يَتَمفعَلون، لقلَّة تَمفْعَل، وكثرة تَفعْمَل.

ومن هُنا أيضا كانت الميم فى «مَعدّ» أصلا، لقولهم: تمعدد، وتمعدد[٢]: تَفعْمَل، ولم يُحْمَل على تَمفْعَل، على أنّ قوما قد جعلوا مُغْفورًا مُفْعُولا كمُغْلوقٍ[٣]، وإنما هذا لقلَّةِ المعرفة بهذا الشَّاذّ، والقياسُ ما أنبأتك به أوّلا.

قال أبو علىّ: إنما قلنا: مُغْلوقا مُفْعُولٌ؛ لأنهم قد قالوا فى معناه: مِغْلاقٌ، فمعلاق مِفْعالٌ ليس غيرُ.

قال: وأمَّا مُغْرُودٌ[٤] فَحملُه على فُعْلُول أوْلى؛ لأنّ فُعْلُولا أكثرُ من مُفْعولٍ.

وقالوا: تَمَنْدَلَ بالمِنْدِيل، وهو تَمَفْعَل، والجيِّدةُ تَندّل.

قالوا: قَلْنَسْتُهُ وهى فَعْنَلْته، وقالوا: قَلْسَيْتُه، وهى القياس.

وقالوا: تَأَبَلْتُ القِدْرَ بالهمز والهمزةُ زائدة؛ لأنها بدلٌ من ألِفِ تأبَلْتُ الزائدة.

وحُكى عنهم: «مَرْحَبَكَ اللهُ ومَسْهَلَك، وكان يسمَّى محمدا ثم تَمَسْلَمَ» أى صار يسمى مُسْلِما، وهذا كُلُّه شاذ.

وقد قال بعضهم: إن «مَذْحِج»[٥] جماعةُ قبائل شتى مَذْحَجَتْ: أى اجْتَمَعَتْ، فإن كان هذا ثَبتا فى اللغة فلا بُد من أن تكون الميم زائدة، وتكون الكلمة مَفْعَلَتْ؛ لأنهم قالوا: «مَذْحِجٌ»، فإن جلعت الميمَ أصلا كان وزْن الكلمة فَعْلِلا، وهذا خطأ؛ لأنه ليس فى الكلام اسمٌ مثلُ جَعْفِرٍ، فثَبَت أنَّه مَفْعِلٌ مثل مَنْبِجٍ[٦].

ولهذا لم يُصْرَف «نَرْجِس» اسم رجل؛ لأنه ليس فى الأُصول مثلُ جَعْفِر، وقُضِىَ أن النُّونَ زائدةٌ مثلها فى نَضْرِب.

---

(١) غَفرَهُ يَغْفِرُهُ: سَتَرَهُ.

(٢) مَعَدَهُ، كمَنَعَه: اختَلَسَه، وجَذَبَهُ بسُرْعَةٍ، كامْتَعَدَ فيهما، وأصابَ مَعِدَتَهُ.

(٣) العَلَقُ، مُحرّكَةً: الدّمُ عامّةً، أو الشّديدُ الحُمْرَةِ، أو الغَليظُ، أو الجامِدُ.

(٤) غَرِدَ الطائرُ، كفَرِحَ، وغَرّدَ تَغْريدا وأغْرَدَ وتَغَرّدَ: رَفَعَ صَوْتَه، وطَرّبَ به، فهو غَرِدٌ، بالكسر.

(٥) ذَحَجَه، كَمَنَعَهُ: سَحَجَهُ.

(٦) النّبّاحُ: الشديدُ الصّوْتِ، والمِجْدَحُ للسّويقِ.

وجاء فى الحديث: «فإذا سحابةٌ تَرَهْيَأُ» فهذا تَفَعْيَل، والياء فيه زائدة؛ لأنها من موضع الواو من تَرَهْوَكَ، وكأنّ «تَرَهْيَأَ مُطاوِعُ رَهْيَأته فتَرَهْيَأَ».

وقد قالوا: تَشَيْطَنَ الرّجل وتَشَيَّط بمعنى واحد؛ فينبغى أن يكونا لُغتين، ولا يجوز أن تجعل تَشَيْطَنَ تَفَعْلَنَ؛ لأنه ليس فى الكلام تَفعْلَنَ، وتَشَيْطَنَ أقْوَى من تَشَيَّط، لقولهم: شاطن وشَطَنٌ، وأرضٌ شَطُون[1]؛ وهذا كله من البُعد، والشَّيْطانُ مُبْعَدٌ مُقْصًى، ومن هنا قيل: لعَنَهُ الله، أى أبْعَدَه اللهُ وأقْصاه.

وفَسَّروا بيت الشّماخ:

ذَعَرْتُ به القَطا ونَفَيْتُ عنه مقامَ الذئبِ كالرَّجُل اللَّعِين[2]

أى: البعيد، فمن هُنا قيل له: شيطانٌ؛ لأنّ الله قد أبْعَدَه، فلهذا كان الوجهُ فى شيطان أن يكونَ فَيْعالا بمنزلةِ الغَيْداق والقَيَّام، ومنْ أخذَه من تشيَّط جعله فَعْلان، ووجه الاشتقاق فيه مِن تَشَيَّط، أنهم قد قالوا: غَضِبَ فاستشاط، أى: احتدّ والْتَهَبَ فى الغضب وتشيَّط بمعناه، وهذا المعنى موجود فى الشَّيْطان؛ لأنّ الالتهاب فى الغضب مُشَبَّهٌ بالجنون والتَّخبُّط؛ قال الله تبارك وتعالى: ﴿**كما يقومُ الذى يتخبَّطُه الشَّيْطانُ من المَسّ**﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وهذا واضح لا خَفاء به.

وإنما ذكرتُ هذه الأمثلة الشاذّة؛ لأُونس بها ما ذهب إليه أبو علىّ من أنّ «رَهْيَأَ: فَعْيَلَ» وإن كان هذا من الشَّواذّ فى أمثلةِ الفِعْل، وقد قالوا: «امرأةٌ ضَهْيَأٌ» مقصور، قال أبو علىّ: فالهمزة زائدة دون الياء لقولهم: ضَهْياءُ فى معناها، وضَهْياءُ: فعلاء مثل حمْراء؛ والألِفان فى آخرهما زائدتان لا محالة.

ووجدتُ بخط أبى العبّاس محمّد بن يزيد رحمه الله: يقال: «امرأةٌ ضَهْياءُ» إذا لم يكن لها ثديان، مثل الجَدّاء «والضَّهْراء» التى لا تحيض ولا ثَدْىَ لها.

---

(١) الشّطَنُ، محرّكةً: الحَبْلُ الطويلُ، أو عامّ، ج أشْطانٌ. وشَطَنَهُ: شَدّه به.

(٢) البيت من قصيدة للشماخ. ولقطا: نوع من الطير. اللعين: الطريد. والشاهد فيه قوله: «ونفيت عنه مقام الذئب» يريد: ونفيت عنه الذئب، فأقحم لفظة «مقام».

والبيت من الوافر، وهو للشماخ بن ضرار فى: (ديوانه ٣٢١، وجمهرة اللغة ٩٤٩، وخزانة الأدب ٣٤٧/٤، ٣٤٨، وشرح المفصل ١٣/٣، ولسان العرب ٣٨٨/١٣ «لعن»، والمعانى الكبير ١٩٤/١). وبلا نسبة فى: (مجالس ثعلب ٥٤٣/٢، والمحتسب ٣٢٧/١).

وحكى أحمد بن يحيى قال: الضَّهْراءُ: الأرضُ التى لا تُنْبِتُ. والضَّهْياءُ: التى لا ثَدْىَ لها، وقال بعضهم: الضهياءُ: التى تحيض وهى حُبْلَى.

فأما قولهم: بَلأَصَ الرجل، فالهمزة فيه ينبغى أن تكون أصلا حتى تقوم دلالةٌ على زيادتها، والذى رآه أبو علىٍّ من أن الياء فى رَهْيَأَ زائدة دون الهمزة مذهبٌ سديد.

فإن قال قائل: هَلاّ جعَل الهمزة زائدةً وجعل الياءَ أصْلا، فكانت الكلمة على هذا فَبَعْلأ فى أمره دون فَعْيَلَ، وإن كان هذانِ بناءَيْن مفقودين فى الأفعال، ولِمَ عدل إلى زيادة الياء دون زيادة الهمزة، وقد زيدت الهمزة فيما ذكره من قولهم: «امرأةٌ ضَهْيَأةٌ»، أو هَلاّ جعل الهمزة والياء جميعا من الأصل؟.

قيل: لا يجوز أن يكونا جميعا من الأصل، لأن الياء لا تكون أصْلا فى ذوات الأربعة إلا فى التضعيف نحو: «صِيْصِيَةٍ وَيَهْيَاهٍ وحاحَيْتُ وعاعَيْتُ»[1]، وستراه فى موضعه إن شاء الله.

فلما لم يكن بدّ من زيادة أحد الحرفين عُدِلَ إلى القضاء بزيادة الياء دون الهمزة؛ لأنَّه لو جعل الهمزة هى الزائدة دون الياء لاجتمع فى قوله هذا شيئان مكروهان: أحدُهما أن يكون فى الأفعال مثال فَعْلأَ بوزن دَحْرَجَ، والآخر زيادة الهمزة غير أوَّل، وإذا ذهب إلى أنَّ الياء من رَهْيَأَ هى الزائد، فإنما فى قوله هذا شيءٌ واحدٌ مكروه، وهو أن الفعل على فَعْيَلَ، فليس فى هذا القول شيء مكروه أكثرَ من أنَّه على فَعْيَلَ، وكلَّما قَلّ المستكرهُ كان أقْيَس.

ومع هذا فإنه يجعل الياء فى رَهْيَأَ زائدةً، مثلها فى حِذْيَمٍ وطِرْيَمٍ وعِثْيَرٍ وغِرْيَلٍ[2]، وفى موضع الواو من جَهْوَرَ، وسَرْوَلَ، وجدْوَلٍ، وخِرْوَعٍ، ونحو ذلك، فالذى ذهب إليه

---

(١) الصِّيصُ، بالكسر: الشِّيصُ، كالصِّيصاء، وهى حَبّ الحَنْظَلِ الذى ما فيه لُبّ. حاحَيْتُ حِيحاءً، مُثّلَ به فى كُتُبِ التّصْريفِ، ولم يُفسّرْ، وقال الأخْفَشُ: لا نَظيرَ له سِوَى عاعَيْتُ وهاهَيْتُ. عَيَّعَ القومُ تَعْيِيعا: عَيُوا عن أمْرٍ قَصَدوهُ. وفى كُتُبِ التّصْريفِ: عاعَيْتُ عِيعاءً، ولم يُفَسّرُوهُ، وقال الأخْفَشُ: لا نَظيرَ لها سِوى حاحَيْتُ وهاهَيْتُ.

(٢) حَذَمَهُ يَحْذِمُه: قَطَعَه أو قَطْعا وحِيًا. الطِرْمُ، بالكسر والفتح: الشّهْدُ، والزّبْدُ، والعَسَلُ إذا امْتَلأت منه البُيوتُ. عَثَرَ، كضَرَبَ ونَصَرَ وعَلِمَ وكَرُمَ، عَثْرا وعَثِيرا وعِثَارا وتَعَثّرَ: كَبَا. الغُرْلَةُ، بالضم: القُلْفَةُ. والأغْرَلُ: الأقْلَفُ.

فى هذا هو القياس، والذى قبله ليس بقياس، فافهم ذلك.

* * *

[مواضع زيادة الياء]

قال أبو عثمان: وأما الياء فإذا وجدتها ثانية وثالثة ورابعة فهى زائدة.

قال أبو الفتح: قد قال أبو عثمان: هذا القول قَوْلا مُرْسلا غير مقيَّد، وليس لأحدٍ أن يطعنَ فيه بقولهم: صِيصية وَيهْيَأةٌ ونحوه مما الياء فيه أصل؛ لأنَّه قد بيَّن هو هذا القول واستثنى به فى هذا الكتاب وستراه، وإنما تسامح فيه؛ لأنَّه معلوم الموضع وليس ممَّا يَذْهَبُ على المبتدئين فضلا عن الأشياخ المتقدمين.

وإنما يريد أبو عثمان أنَّك إذا حصّلت فى الكلمة ثلاثة أحرف من الأصول، ثم رأيْت فيها ياء ثانية أو ثالثة فصاعدا، قضيت بزيادتها حَمْلا على ما عُرِفَ اشتقاقه؛ لأنها لم تُرَ على هذه الصّفة فيما وضَحَ أمره بالاشتقاق إلا زائدة، فعلى هذا القياس: لو جاء فى الكلام مثل «خَيْقَبٍ وقِرْيَجٍ وشَقَيْطَرٍ» لقضيْت بزيادة الياء، ولم تحتج إلى الاشتقاق.

* * *

[مواضع زيادة الواو]

قال أبو عثمان: والواو كذلك، إلا أنّ الواو لا تزاد أوّلا البتّةَ، وتُزاد ثانية وثالثة ورابعة كالياء، إلا فى أوّل الكلمة فإنها تفارق الياء.

قال أبو الفتح: يقول: لا فَصْلَ بين الياء والواو فى هذه القضيَّة إلا فى باب زيادة الياء أوّلا وامتناع زيادة الواو أوّلا، فسألتُ أبا علىّ وقْتَ القراءةِ عليه، فقلتُ له: لِمَ كان ذلك، وما الفَصْلُ بين الياء والواو فى هذا الموضع؟.

فقال: إنما امتنع ذلك فى الواو؛ لأنها لو زيدت أوّلا مضمومة لاطّرَدَ فيها قَلْبُها همزة نحو: «أُقِّتَتْ» وبابه، وستراه فى موضعه.

ولو زيدت مكسورة أيضا لجاز قلبُها جوازًا كالمطَّرِد نحو: «إسادةٍ وإفادةٍ فى وِسادَةٍ ووِفادةٍ»، ولو زيدت مفتوحةً حتى تُحقَّر الكلمة لانضَمّ أوّلها فجاز قلبها همزة، يريد تحقير وزَّةٍ: وُزَيْزَةٌ، ويجوز أُزَيْزَةٌ.

قال: فلما كانت زيادتها أوّلا تَقودُ إلى هذا التّغيير والقلب واللّبس ويكون ذلك فيها أثْقَلَ؛ لأنها زائدة رُفِضَتْ زيادتُها أوّلا فلم يجز لذلك، فهذا معنى قول أبى علىّ وقريب من لفظه والأمر كما ذَكَر.

فإن قُلتَ: فهلاّ زادوا الواوَ فى أوّلِ الفعل مفتوحةً؛ لأنّ الفعل لا يُحَقَّر فينضمّ؟. قيل: لأنّه إذا بُنِىَ للمفعول ولم يُسَمَّ الفاعلُ انضمَّ أوّله فجاز الهمز.

فإن قيل: فكان يجْرِى مَجْرَى «وُعِدَ، وأُعد»؟.

قيل: واو «وُعِدَ» أصْلٌ فاحتُملَ ذلك فيها وليس الزائدُ كالأصل.

* * *

[الهمزة الأصلية فى أول الكلمة]

قال أبو عثمان: «فأمَّا أوْلَقٌ، وأيْصَرٌ، وإمَّعَةٌ»، فإنّ الهمزة فيهنّ غير زائدة؛ لأنهم قد قالوا: «أُلِقَ فهو مَألوقٌ»؛ فقد تَبيّن لك أنّ الهمزة من نفس الحرف، «وأيْصَرٌ» أيضا من نفس الحرف، لقولهم فى جمعه: «إصارٌ» وقال الشاعر:

ويجمـــع ذا بينهـــن الإصارا[1]

وإمَّعَةٌ: لأنّه ليس فى الكلام إفْعَلَةٌ صفة، وإنما هو مثل دِنَّمَةٍ، وهو مثل أرْطى، لأنهم يقولون: أديم مأْروط: إذا دُبغ بالأرطى.

قال أبو الفتح: قد جَمَع فى هذا الفصل أشياءَ تحتاجُ إلى تفصيل وشرح، استدلّ على أنّ الهمزة فى أوْلَقٍ من نفس الكلمة بقولهم: أُلِقَ فهو مأْلوقٌ، يقول: فالهمزة فى أُلق فاء الفعل، فينبغى أن تكون فى أوْلَق كذلك، وهذا استدلالٌ صحيح.

ولمعترض بَعْدُ أن يعترض فيقولَ: ما تُنْكِرُ أنْ يكون أوْلَقٌ أفْعَلاً دون فَوْعَلٍ، وتكون

---

(١) هذا عجز بيت للأعشى أبو بصير ميمون بن قيس. وصدره:

فهـــذا يُعِـــدُّ لَهُـــنَّ الخَـــلا ....

والخلا: الرطب من الحشيش. والإصار: ما حواه المحش من الحشيش.

والبيت من المتقارب، وهو للأعشى فى: (ديوانه ١٠١، ولسان العرب ٢٣/٤ «أصر»، والمقتضب ٣١٧/٣، ٣٤٣). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١٥٦/٥).

الواوُ فيه فاءَ الفعل بمنزلة أوْطَفَ، وأوْجَرَ[1]؟.

فإن قلت: فقد قالوا: أُلِقَ، فقد يجوز أن تكون الهمزة فى أُلِقَ منقلبة عن الواو المضمومة كأنه كان أوّلا: وُلِقَ، ثم قلبت همزة، كما تقول: أُعِدَ وأُزِن، فى وُعِدَ ووُزِن؛ فلا تكون لأبى عثمان حُجَّةٌ فى قولهم: أُلِقَ؟.

فالجوابُ عن هذه الزيادة: أنهم قد قالوا: مأْلُوقٌ، فلو كانت الهمزةُ فى أُلِقَ إنما هى منقلبة عن الواو فى وُلِقَ كما يدَّعى الخصم لزالت فى اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب، وكانوا يقولون: «مولوق» كما يقولون: «أُعِد» فهو «مَوْعُود»، ولم نسمعهم قالوا: «مأْعُود»، لزوال الضمة.

فلمَّا لم نرهم قالوا: «مولوق» استدللنا بذلك على أن الهمزة فى أُلِق ليست بمنزلة الهمزة فى «أُعِدَ» بل هى أصلٌ ثابتةٌ غير منقلبة.

فإن قال: فما تُنْكر أنْ يكون هذا من القَلْب اللازم كما قالوا فى تكسير «عيد» وتحقيره: أعْيادٌ، وعُيَيْدٌ؛ فلم يرْجِعوا الواو وإنْ كانت الكسرة قبلها قد زالت، فكذلك ما تنكر أن يكون مأْلوقٌ من البَدَل اللازم وإنْ زالت الضَّمةُ الموجبة للقلب كما زالت الكسرة من عِيدٍ فى قولهم: عُيَيْدٌ، وأعْيادٌ ولم تُردّ الياءُ إلى الواو، كما قالوا: البرية، فألزموها التَّخفيف وأصلها الهمز وكما قالوا: النَّبِىُّ، فألزموه البَدَل فى الأمر العامّ الشائع؟.

قيل: الحَمْلُ على هذه الأشياء لا يجوز لخروجها عن القياس ودخولها فى الشُّذوذ. فينبغى إذا كان الأمرُ كذلك أن تُسَلَّم كما سمعتْ ولا تُجعل أصلا يُقاسُ عليه.

وأيضا فإنا قد سمعناهم يقولون: تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَةُ وذكَرَ سيبويه: أن جميع العرب تَهْمِزُ هذا فتقول: تنبَّأَ مُسَيْلِمَةُ، وقد قالوا: بَرَأَ اللهُ الخَلْقَ، وقالوا أيضا: عادَ يعُود، فلمَّا سمعناهم يقولون هذا دلّنا ذلك على أن: النَّبِىَّ، والبريَّةَ، وعِيدًا؛ أصلُها الهمزُ والواوُ، فقضينا لها بهذه الأصول لِقيام الدلالة عليها.

ونحنُ لم نسْمعهم لفظوا بالواو فى تصريف أوْلَقٍ فنقضى بأنّه من الواو دونَ الهمز،

---

(١) الوَطَفُ، مُحرّكةً: كثْرَةُ شَعَرِ الحاجبَيْنِ والعَيْنَيْنِ، وانْهِمارُ المَطَرِ. الوَجُورُ: الدّواءُ يُوجَرُ فى الفَمِ، ويُضَمّ، وَجرَهُ وَجْرا. وأوجرَهُ الرّمْحَ: طَعَنَهُ به فى فيه. وتَوَجّرَ الدّواءَ: بَلَعَه.

فنحنُ على الظَّاهر حتى تقوم دلالةٌ لها عنه إلى غيره، فإن ادَّعى ذلك مُدّعٍ لَزِمَـه الدَّليـلُ عليه وكان هو المطالب به دوننَا.

ولو جاز لمدّع أن يقول: إنَّ أصلَ أُلِقَ: وُلِقَ، من غير دلالة، ومع أن الهمزة ثابتـةٌ فـى تصريف الكلمة بحيث لا مُوجبا للقَلْبِ، لجازَ لآخَر أيضا أن يقول: إنّ أصْلَ أُخِذَ: وخِذَ، وإنَّ أصلَ أُمّ: وُمّ، وإنّ أصلَ أُكِلَ: وُكِلَ من غير دلالة و ثَبَتٍ.

ولو جاز ذلك لَخرَجَ هذا الأمْرُ من باب طريق العلم إلى الجهل وارْتكابِ ما لاحقيقة له واعتقادِ ما لا دليلَ عليه، وهذا موقفٌ إذا وَقفَهُ المدّعى سـقطت كُلْفَـة الاشـتغال بـه. والاحتجاجُ عليه، ولا قوّة إلاّ بالله.

وقد قالوا: مَأْلوقٌ، ومُؤْلَقٌ، ومُؤَوْلَقٌ؛ فمـألوق: مفعـول، ومُؤْلَـقٌ: مُفْعَـلٌ، ومُؤَوْلَـقٌ: مُفوْعَلٌ.

وقال أبو عليّ: سألَ مَرْوانُ بن سعيد المهلَّبيُّ الكسائىّ فـى حَلْقَـةِ يونـس عـن أوْلَـقٍ؟ فقال الكسائىُّ: أفْعَلٌ؛ فقال له مَرْوانُ: استحييت لك يا شيخ.

واستدلّ أبو إسحاق الزجاج على أَنه لا يجوز أن يكون أفْعَلَ ولا فَوْعَلاً من وَلَقَ يَلِـق إذا أسرع بقولهم: مألوقٌ، كما ذَهَبْتُ إليه.

واستدلّ أبو عثمان على أنَّ إمَّعةً فِعَّلَةٌ بأنَّه ليـس فـى الكـلام إفْعَلـةٌ صفـة؛ وهـذا هـو استدلالُ سيبويهِ، وهو صحيح، وفيه قولٌ آخر، وهو: أنَّـه لـو كـانت الهمـزة فـى إمَّعَـةٍ زائدةً لوجب أن تكونَ الميمُ الأولى فاء والأُخرى عينا؛ فكـانت الفـاءُ والعيـن - تكونـان على هذا التأويل - من موضعٍ واحد، وهذا لا يُؤْخَذُ به لقلَّته.

وإنما جاءت منه أحْرفٌ محصورة نحو: كوكب ودَدَنٍ[1]، وستراها فى مواضعها، ولا ينبَغى أنْ يُقاس عليها، فهذا وجه ثان.

فأما أيْصَرٌ، فقولهُم فى جَمْعِه: إصَارٌ، يدلُّ على أنّ همزته فاءٌ، لأنها فـاءٌ فـى إصَارٍ، ومثاله: فِعالٌ.

وليس يجوز أن يَعترض مُعترِضٌ فيقول: ما تُنْكِر أن الهمـزة فـى إصَـارٍ بَـدلٌ مـن يـاء أيْصَر، على أنْ تكون الهمزة فى أيْصَرٍ زائدةً؟ ويُشَبِّه هذا بقولهم: إسادةٌ فى وِسادة؛ لأن

---

(١) الددُ: اللّهْوُ، واللّعِبُ.

الياء إذا انكسرت لم يجب قبلها همزة.

وليس فى كلام العرب اسمٌ فى أوّلِهِ ياء مكسورة إلا قولهُم فى اليد اليسرى: يِسار بكسر الياء، والأفْصَحُ: يَسار بفتحها، وقالوا أيضا فى جمع يقظان: يِقاظٌ، وفى جمع يَعْرٍ وهو الجَدْى: يِعَرَةٌ، وفى جمع يابسٍ: يِبَاسٌ.

وإنَّما تنكَّبوا ذلك عندى استثْقالا للكسرة فى الياء وليست كالواو التى إذا انضمَّت هُمِزَتْ هَرَبا من الضّمَّة فيها، فلما لم يُمكن فيها القلبُ لم يستجيزوا كسرَها أوّلا.

وقد كُسِرَت غيرَ أوّلٍ نحو: مُغْيِلٍ[1]، وأسْيِرْ به، وأبْيِعْ به، وأبْيِنْ به؛ وهذا مطّردٌ فى بابه؛ لأن وسط الكلمة مما تجتمعُ فيه الواوان، فاجتماع ياءٍ وكسره أوْلى.

فأما قولهم: يَيْجَلُ، ويِيْجَلُ[2]، ونحو ذلك، فإنّ أصله الفتحُ، وإنما كُسرت الياء لتنقلب الواوُ ياء، فالكسرُ عارض.

فأمَّا أرْطى، فقولهم: مأْروطٌ، يدلُّ على أن همزته فاءٌ؛ وقال لى أبو علىّ: إن أبا الحسن حكى عن بعضهم: أديم مَرْطى، فالهمزة عند هؤلاء زائدةٌ.

فأوْلَقٌ مثل: كوثرٍ؛ وإمَّعَةٌ[3] مثل: دِنّمةٍ؛ وأيْصَرٌ مثل: خَيْفَقٍ؛ وأرطى مثل: عَلْقى، فيمن نوّن هذا، على قول من قال: مأْروطٌ[4]، ومن قال: مَرْطِىٌّ، فأرْطى عنده بمنزلة أفْعًى[5]؛ وينبغى أنْ تكون الألِف فى آخر أرْطى فيمن قال: مَرْطِىٌّ مَنْقلبة عن ياء؛ لأنَّه لو كان من الواو لقالوا: مَرْطُوٌّ، كما قالوا: مَغْزُوٌّ، وإنما مَرْطِىٌّ كمَرْمِىٍ؛ ولا تحمله على قول الشاعر:

---

(١) الغَيْلُ: اللبنُ تُرْضِعُه المرأةُ وَلَدها وهى تُؤْتَى، أو وهى حامِلٌ.
(٢) الوَجَلُ، محرّكةً: الخَوْفُ.
(٣) الإمّعُ، كهِلّعٍ وهِلّعَةٍ، ويُفْتَحان: الرجُلُ يتابعُ كُلّ أحدٍ على رَأيِهِ لا يَثْبُتُ على شىءٍ، ومُتّبعُ الناسِ إلى الطّعامِ من غيرِ أن يُدْعَى، والمُحقِبُ الناسِ دِينَه، والمُتَرَدّدُ فى غيرِ صَنْعَةٍ، ومَن يقولُ أنا مع الناس.
(٤) الأرْطَى: شَجَرٌ نَوْرُه كنَوْرِ الخِلافِ، وثَمَرُه كالعُنّابِ، مُرّةٌ، تأكلُها الإبلُ غَضّةً، وعُروقُه حُمْرٌ، الواحدةُ: أرْطاةٌ.
(٥) الأفْعاءُ: الرّوائِحُ الطّيّبَةُ. والفَاعِى: الغَضْبانُ المُزْبِدُ. والفاعِيَةُ: النّمامَةُ، وزَهْرُ الحِنّاءِ.

وقد عَلِمَتْ عِرْسى مُلَيْكَةُ أَنَنى أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليَه وعاديا[١]

وهو يريد: مَعْدُوًّا عليه؛ ولا على مَسْنِيَّةٍ، وهم يريدون: مَسْنُوّةً لأن هذا شاذ لا يقاس عليه؛ ومأْرُوطٌ أكثر فى اللُّغة من مَرْطِىّ.

* * *

[الألف لا تكون أصلا أبدا]

قال أبو عثمان: والألِفُ لا تكونُ أصْلا أبدا، إنما هى زائدة أو بَدلٌ مما هو مِنْ نفس الحرف، ولا تكون أصلا البتّةَ فى الأسماء ولا فى الأفعال، فأما فى الحروف التى جاءت لمعنى فهى أصْلٌ فيهنّ.

قال أبو الفتح: إنما قال أبو عثمان: إن الألفِ لا تكون أصْلا فى الأسماء، ولا فى الأفعال، وإنما تكون زائدة أو بَدلا لأنه استقرى جميع الأسماء والأفعال أو جمهورها فلم يجد الألِفَ فيها إلا كذلك، فقَضى لها بهذا الحكم.

فأما الحروف فالألِفُ فيهنّ أصل غيرُ زائدةٍ ولا مُنْقَلبةٌ، والدّليلُ على ذلك أنها غيرُ مشتقّةٍ، ولا متصرّفةٍ، ولا يُعرفُ لها أصلٌ غيرُ هذا الذى هى عليه، فيجب أن تُقَرّ على ما هى عليه حتى تقومَ دلالةٌ على أنها زائدة أو منقلبة.

ولا دلالة على ذلك فلا تكون الألِفُ فيهنّ زائدةً لأنهنّ غيرُ مشقاتٍ وبالاشتقاقِ تُعْلَمُ الزّيادةُ من الأصْلِ، ولا تكونُ مُنقلبةً؛ لأنه لو كانت الألِفُ فى «ما» مِنَ الواوِ لقالوا: مَوْ، كما قالوا: لَوْ؛ ولو كانت من الياء لقالوا: مَىْ، كما قالوا: كَىْ؛ فبطَل أن

---

(١) القائل هو عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثى القحطانى. وهو شاعر فارس من بيت شعر معروف فى الجاهلية والإسلام. والبيت من قصيدة له يمدح بها نفسه.

والبيت من الطويل. وهو لعبد يغوث فى: (خزانة الأدب ٢/١٠١، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٩١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٣٣، وشرح اختيارات المفضل ٧٧١، وشرح التصريح ٢/٣٨٢، والكتاب ٤/٣٨٥، ولسان العرب ٥/٢١٩ «نظر»، ١٥/٣٤ «عدا»، والمقاصد النحوية ٤/٥٨٩، وأوضح المسالك ٤/٣٩٠، وشرح الأشمونى ٣/٨٦٧، وشرح شافية ابن الحاجب ١٧٢، وشرح شواهد الشافية ٤٠٠، وشرح المفصل ٥/٣٦، ١٠/٢٢، ١١٠، ولسان العرب ٦/١١٥ «شمس»، ١٤/١٤٨ «جفا»، والمحتسب ٢/٢٠٧، والمقرب ٢/١٨٧، والممتع فى التصريف ٢/٥٥٠).

تكونَ الألِفُ فى الحرف زائدة أوْ منقلبةً.

فإن قال قائلٌ: فَهلاَ حَمَلْتَ الحروفَ فى هذا المعنى على الأسماء والأفعالِ فقضيتَ بأنّ الألِف فيها بمنزلتِها فيهما؟.

قيل: هذا خطأٌ، وذلك أن الحروفَ بائنة من الأسماءِ والأفعالِ، خارجةٌ عن أحْكامِهما من وجوه كثيرة يطولُ بذكرها الكتاب!! فليس لنا أن نحمل الشّىء على الشّىء وبينهما هذا البُعْدُ، وإنما المتجوّز أن تحمل ما لم يُعْرَف اشتقاقُه من الأسماءِ على ما عُرِف اشتقاقُه منها.

فنقول: إنَّا إذا حصّلنا ثلاثةَ أحْرُفٍ من الأصولِ وجاءَت الهمزةُ رابعة فى أوّلها، قضينا بزيادة الهمزة حَمْلا على ما عُرِف، فيحسنُ هذا منَّا لحملنا اسما على اسم، وكذلك الأفعال أيضا.

فأما أن نحملَ الحرفَ على الاسمِ والفعلِ على بُعْدِ ما بينهما، فَخَطأٌ، وَيَمْنَعُ منه أيضا أنهم لمْ يميلوا «حتى» وألِفُها رابعةٌ، ولو كانت منقلبة عن ياء، أو واوٍ، لكانت إمالتُها مستقيمة؟.

وأقول: إنّ الأسماء المبنيَّةَ، والأصواتَ المحكيَّة، والأسماء الأعجميَّة، تجرى مَجْرى الحروف فى أنّ الألِفاتِ فيها أُصُولٌ غير منقلبة؛ لأنا إنما قَضَينا بأنها فى الحروف غيرُ منقلبةٍ؛ لأنه لا يُعْرَفُ لها اشتقاقٌ؛ فيجبُ من ذلك أن يكونَ كلُّ ما كان مما ذكرنا غيرَ مشتقّ أن تكونَ ألِفُهُ غير زائدة ولا منقلبة.

فإن قلت: فَهلاَّ حَمَلْتَ المبنيَّةَ والأعْجَمِيَّةَ على ما عُرِفَ اشتقاقُهُ من العربيَّة لأنها أسماءٌ مثلُها؟.

قيل: أما الأسماء المبْنِيَّة فإنما بُنيَتْ لمشابهتِها الحروفَ نحو: كَمْ، ومَنْ، وأيْنَ ، وَمَتى، وأنَى؛ فلما أشْبهَتِ الحروفَ المتضمنةَ هى معانَيها، وكانت مثلَها فى أنه لا يُعْرفُ لها اشتقاقٌ، ولا يوجدُ لها تصرُّفٌ، كانَ حكمها فى ذلك حكمَ الحروفِ، وكانت الألفاتُ فيها كالألفاتِ فيها، ألا ترى أنك لا تجد لِكَمْ، وأيـنَ، وَمَتى اشتقاقا ولاتصرُّفا؟ وإذا كان الأمرُ كذلك لم يكُن لأحدٍ أن يقول: إنّ الألفَ من «لكن» زائدة ولا أنَّه من اللُّكْنة، ولا يجوزُ لآخَرَ أن يقولَ أيضا: إنّ الألفَ فى «مَتَى» منقلبةٌ عن ياءٍ ولا واو، ولا

أن الألفَ فى «إيَّاك» منقلبةٌ ولا زائدة.

ويدلُّك على أن الأسماءَ المضمرةَ فى حُكم الحروف، أنَّك تجدُ فيها ما هو على حرفٍ واحدٍ نحو الكاف فى «رأيْتُك» و«مررت بكَ» والياءِ فى «مررتَ بى» فجرت هذه الأسماءُ فى أنها على حرفٍ واحدٍ مجرَى همزةِ الاستفهام، وواو العطفِ وفائه؛ ولو كانت كالأسماء الظاهرة المتمكِّنة لما جاز أن يأتى شىءٌ منها على أقلّ من ثلاثة أحْرُفٍ: فاءٍ، وعينٍ، ولامٍ، و«أنا، وأنْتَ، وإيَّاكَ» بمنزلة الكافِ فى «ضَرَبْتُك» والياء فى «مررتَ بى» لأنها مضمرةٌ مثلُها.

وحُكى عن بعضهم: أنَّه سُئِلَ عن قولِ الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ما معنى «إيَّاك»؟ فقال: معناه حقيقتُك؛ قال: واشتقاقُه من «الآية» وهى العلامةُ التى تدلُّ على حقيقة الشىء؛ فيجبُ على هذا القول أن تكون «إيَّا»: فِعْلاً أو فِعِّلاً، أو فِعْلَلاً، من الآية، وأن تكونَ الألِفُ فى آخرِها إنما انقلبت عن الياء إن كانت لاما؛ أو تكون زائدة إنْ كانت فِعْلاً.

وهذا قولٌ ساقِطٌ ليس مما يُتَشاغَلُ بمثله، لأنّ «إيَّاك» بمنزلة الكاف فى «رأيتك» فى أنها اسمٌ مضمَرٌ مثلُه، فيجبُ أن يكون غيرَ مشتق، كما أن: «الكافَ، وأنْتَ» كذلك.

وأرَى أنّ القائل بهذا القول إنما شجَّعه عليه ما حُكى عن الخليل من أنَّه قال: إنّ «إيَّا» اسمٌ ظاهر خُصّ به المضمرُ؛ فلما سمع أنَّه ظاهر جعلَه مشتقا وأخْرَجَه عن باب المضمرات وصرّفه.

وقد دلّ أبو علىّ على أن «إيَّاك» اسم مضمَرٌ، قال: لأنَّه خُصّ بالنَّصب كما خُصّ «أنا، وأنْتَ» بالرفع، فكما أنّ «أنا، وأنْتَ» مُضْمَرَان بلا إشكال، فكذلك «إيَّاك» ولو كان اسما ظاهرًا لَمَا اقْتُصِر به على النصب ولدَخلَه الإعرابُ كُلُّه، وليس ظَرْفا فيلزَمَ النصب كما لَزِمَتْه «سوَى، وبُعَيْداتُ بَيْنٍ» ونحوُهما من الظُّروف التى لم تُسْتعمَل إلا ظروفا، ولا مصدرا فأُلْزِمَ النَّصْبَ نحو: «سُبْحانَ اللهِ، ولَبَّيْكَ، ومَعاذَ اللهِ».

فإذا كان الأمر كذلك بطل أن يكون «إيَّاك» مُشتقًّا أو متصرِّفا.

وكذلك الألف فى «غاقِ» لصوت الغراب، و«جاهِ» لزَجْرِ البعير، و«حاءِ، وماءِ» فى صوت الشَّاء، هى فيهنّ غير منقلبة؛ لأن هذه كلَّها بمنزلة الحروف.

فإن قلت: فقد قالوا: إنّ وَزْنَ «ذَا» منَ الفعل «فَعْلٌ» وإنّه محذوفُ اللام وهو مع ذلك مبنىّ لمشابهته الحروفَ، وألفُه مُنْقَلبةٌ عن العين السَّاكنة، فمَا الفَصْلُ بينه وبين «متى»؟.

قيل: إنما جاز ذلك فيه لمشابهته الأسماءَ المتمكنة، ألا تراه يُوصَفُ ويُوصَفُ به، ويُثَنَّى ويُحَقَّر، ويدْخُلُه كثيرٌ من أحكام الأسماء المتمكِّنة، فلذلك جاز أن يُمَثَّل من الفِعْل.

قال أبو علىّ: أصْلُ بنائِهِ فَعْلٌ كأنّه «ذَىٌّ» ثم حُذِفَتِ اللامُ لِضَرْبٍ من التخفيف، لأنه من مضاعف الياءِ، وكأنه بَقِىَ «ذَىْ» فقلبت ياؤُهُ ألفِا فصار «ذا»، قلت له: ما الدّليل على أن عَيْنَه من الياء، ولِمَ لا يكونُ من باب: «طويتُ، وشويتُ» لأنه أكثر من باب «حييتُ، وعييتُ»؟.

فقال: لأن سيبويه حكى فيه الإمالَة، فهذا يدلُّ على أنّه من الياء، قال: ولم يَقُلْ فيه «ذَىْ» لِئلا يُشْبِهَ «كَىْ» فأُلحِق بمتى.

قلتُ له بعْد ذلك بزمان: هلاَّ قلتَ فى «مَتى»: إنّه فى الأصل «مَتَىْ» ثم قُلِبَتْ ياؤه ألفا كما تقول فى «ذا»؟.

فقال: «ذا» أشْبَهَ الأسماءَ المتمكنة بأنّه يُوصَفُ، ويُوصَفُ به، ولا يجوزُ ذلك فى «مَتَى».

وقال فى موضع آخر: إنما أُميلَتْ «متى» لأنها اسمٌ فدخلها ما يكون أمارةً للأسماءِ وهو الإمالةُ.

قال: فأمَّا «إذا» فإنما امتنعت من الإمالة وإنْ كانت اسما لأنها أقْعَدُ فى شَبَهِ الحرف من «متى»، لأنها محتاجة إلى الإضافة، مفتقرة إلى ما بعدها.

وأمَّا «مَتى» فهى فى كلا موضعيها - الاستفهامُ، والشَّرطُ - غيرُ مضافة، فهى أشْبَهُ بالأسماء القائمة بأنفُسها، ولذلك أُمِيلَتْ «بَلَى» لأنها تقوم بنفسها إذا قال القائل: «أمَا قام زيدٌ؟»، قال له المجيبُ: «بَلَى» فلمَّا حَسُنَ الوقوفُ عليها أُميلت، أمارةً لمشابهة الاسم فيها.

قال أبو علىّ: وكذلك قولهم: «اِفْعَلْ كَذا وكَذا إمَّا لا» فإمالتهم «لاَ» من «إمَّا لاَ» إنما هو لأن معناه: اِفْعَلْ كذا وكذا إنْ كنتَ لا تفعلُ غيره، فلمَّا حُذِفَ الفِعْل وأُقيمتْ «لا» مُقامَه وأغْنَتْ عنه أُميلَتْ لمشابهتها الفِعْلَ.

وكذلك كان يقول فى قولهم: «يَا زيد» إنها إنما أُمِيلت لأنها قامت مقام «أدعو، وأُنادى» ولأجل الياء أيضا.

وحكى قُطرب عن بعضهم: «لاَ أفْعَلُ كذا» مُمَالَةً، وإنما جاز هذا فيها عندى لأنها قد تكون جوابا فتقومُ بنفسها فى نحو قولك جوابا: لهَلْ قامَ زيدٌ؟ «لاَ»، فلما قامت بنفسها أُمِيلت كما قدمنا؛ إلا أن إمالَة «بَلَى» أشْبَهُ مِنْ إمالةِ «لاَ» لأنها على ثلاثة أحرفٍ، فهى بالمتمكِّنة أشْبه، ولهذا كتبوها بالياء.

فإن قلتَ: فقد قالوا: «حتى» فكتبوها بالياء وإن لم تكُن مُمَالَةً؟.

قيل: إنما كُتبت بالياء؛ لأن أَلِفها وقعت رابعة، وهذا من المواضع التى تَغْلِبُ عليها الياءُ.

ولم يكتبوا «إذا» بالياء وإن كانت اسما لَمَّا لم تكن الإمالةُ تحسُنُ فيها، ولو كتبوا «كلاَّ» بالياء قياسا على «حتَّى» لكان وجها، وكتبهم إيَّاها أيضا بالألف صوابٌ لأنه لا موجب للإمالة فيها.

وكذلك أيضا لو كتبت «حتَّى» بالألف قياسا على «كلاَّ» لكان صوابا، ولكلٍّ علَّة قائمة، وأحسبنى رأيت «حتَّى» بالألف بخط أبى العبَّاس.

وأمَّا إمالتُهم «لِلَكِنْ» فلأجلِ كَسْرة الكاف فأشْبَهَ ذلك إمالَة «عَابدٍ، وَحِاتمٍ»، وإن كان ليس مثلَه فى كلّ موضع فقد يُشْبِهُ الشىءُ الشىءَ من وَجْهٍ ولا يُشْبهُهُ من وُجوهٍ. فإنْ أُعْطَى بعضَ أحكامِهِ فللشَّبه الذى بينهما، وإنْ مُنِعه فلِما فاته من تكامل الشَّبه، فتأمَّل هذا الموضع فإنه مُسهِّلٌ عليك كثيرا مما تَسْتَقِر به فى اللُّغة العربيَّة، فإنّ أكثرَ مَنْ يَتَسكع[1] فيها إنما يلحقه ذلك لجهله بهذا الموضع.

وقد كان أبو علىّ يقول فى قول الراجز:

فهى تَنُوشُ الحَوْضَ نَوشا منْ عَلا
نَوشًا به تَقْطعُ أجْوازَ الفَلا[2]

---

(١) سَكَعَ، كمَنَعَ وفرحَ: مَشَى مَشْيا مُتعَسّفا لا يَدْرِى أين يأخُذُ فى بِلادِ الله.

(٢) الراجز هو غيلان بن حريث. وتوش: تتناول. الأجواز: جمع جوز، وهو الوسط. الفلا: جمع فلاة، القفر من الأرض.

والرجز لغيلان بن حريث فى: (خزانة الأدب ٤٣٧/٩، ٤٣٨، ولسان العرب ٣٦٢/٦=

إنّ الألف فى «عَلا» منقلبة عن الواو، لأنَّه من عَلَوْتُ، وإنّ الكلمة فى موضع مبنىّ على الضَّمّ نحو: «قَبْلُ، وبَعْدُ»؛ لأنَّه يريد: نَوْشًا من أعْلاه، فلمَّا اقْتُطعَ المضافُ من المضاف إليه، وجَبَ بناءُ الكلمة على الضَّمّ نحو: «قَبْلُ، وبَعْدُ» فلمَّا وقعت الواوُ مضمومة وقبلها فتحة قُلبت أَلِفًا، وهذا مذهبٌ حَسَنٌ.

وكان أيضا يقول: إن «اللاءِ» ليس محذوفا من «اللائى»، قال: لأن هذه الأسماء فى حكم الحروف غير مشتقةٍ؛ قال: فـ«اللاءِ» مثل «شاءٍ» و«اللائى» بمنزلة «الجائى» وليس أنّ «اللاءِ» من «اللائى» بمنزلة «القاضِ» من «القاضِى»، ولذلك مثّله بِـ«شاء» وهو بمنزلة «باب».

ويدلُّ علىّ أن هذه الأسماء بمنزلة الحروف قولهم فى «ذا» اسم رجُلٍ: «ذاءٌ» كما يقولون فى «لا: لاءٌ».

وسألتُ أبا علىّ عن قولهم: «باءٌ، وتاءٌ» فيمن مَدّ لَمَّا عَطَف، فقلتُ له: أتقول إنّ الألِف منقلبةٌ؟ فقال: نَعَمْ، أحكُمُ عليها بأنها واوٌ فى الأصل لأنها عينٌ والهمزةُ لامٌ بدَلٌ من ياءٍ ليكونَ من باب «طَوَيْتُ».

فقلتُ له: كيفَ تجيزُ ذلك ونحن نَعلمُ أن هذه الألِفَ إنما هى الألِفُ المجهولةُ فى «با، وتا» قبل المَدّ؟، فقال: لَمَّا صارت اسما قضينا لها بأحكام الأسماء.

ألا تَرَى أنّا لو سمَّيْنا بِـ«ضَرَبَ» لأعْرَبناه فقلنا: «جاءنى ضَرَبٌ» فنعربُه وإن كان قبلَ التَّسمية غيرَ مُعْرَبٍ، فكذلك «با، تا» إذا مُدَّتْ قُضِىَ عليها بما يُقْضَى على الأسماء، فقيلَ له فى الوقتِ: أفتَجْمَعُ على الكلمة إعلالين: إعلالَ العين، وإعلالَ اللام؟ فقال: قد جاء من هذا شىء صالح نحو: «ماءٍ، وشاءٍ»، فهذا قولُه.

=«نوش»، والتنبيه والإيضاح ٢/٣٢٧، وتاج العروس ١٧/٤٣١ «نوش»، وديوان الأدب ٤/٢٢).

ولأبى النجم العجلى فى: (لسان العرب ١٥/٨٤ «علا»).

وبلا نسبة فى: (أدب الكاتب ٥٠٣، وأسرار العربية ١٠٣، والأشباه والنظائر ٨/١٢٤، وإصلاح المنطق ٤٣٢، وخزانة الأدب ١٠/١٦٥، ورصف المبانى ٣٧١، وشرح المفصل ٤/٧٣، ٨٩، والكتاب ٣/٤٥٣، ومجالس ثعلب ٢/٦٥٦، وتهذيب اللغة ١١/٤١٧، وأساس البلاغة «جوز»، ومقاييس اللغة ٤/١١٧، والمخصص ١٤/٦٣، وتاج العروس «علا»، «فلا»).

وقد نصّ أبو الحسن على أنّ «الألِفَ» من ذوات الياء، وقول أبى علىّ أجْرَى على القياس، وكذلك لو سميتَ رجُلا بـ«قاف» لقضيتَ بأنه من الواو، وهذا قياسُ قول سيبويه، لأنه كانَ يَرَى أنّ الألفَ إذا جاءت فى موضع العين، فأكْثر ما تكونُ مِنَ الواو.

وهذا هو الصَّحيح، لأنَّك إذا اسْتَقْرَيْت اللُّغةَ وجدتَها فى أكثرِ الأمْرِ هكذا؛ ألا تَرى إلى «بابٍ، ودارٍ، وساقٍ، وغارٍ، وتاجٍ، وصَاعٍ» فهذا كلُّه من الواو، والياءُ فى هذا الموضع قليلَة.

وسألتُ أبا علىّ فقلتُ له: هل يقولُ هذا سيبويه فى الأسماء والأفعال جميعا؟ أو فى الأسماء خاصّةً؟، فقال: لا أعْرِفُ له نَصّا على الأفعال؛ ولهذا ما قال سيبويه: إنك لو نطقت بالفعل من «آتٍ» لقلت: «أُوْتُ» بمنزلة: «قُلْتُ».

فأما «ماءٍ» فلو سمَّيتَ به رجُلا، لقضيت بأنّ ألِفَه من الياء؛ لأجل الإمالة فيه، وقياسُ قول أبى علىّ أن تكون من الواو، قال ذو الرُّمة:

لا يَنْعَشُ الطَّرفَ إلا ما تَخَوَّنَه   داعٍ يُناديه باسم الماء مَبْغُومُ[1]

وأنشدنا أبو علىٍّ للرَّاجز:

يدْعونَنِي بالماء ماءً أسْوَدا[2]

قال: يريد أصَبْتُ ماء أسود، قال: فالألف واللام فى الماء زائدتان، لأنّ الأصوات لا تدخلها الألفُ واللام، وليس هذا موضع هذا.

وقال سيبويه: إنَّك إذا سمّيت رجُلا بـ«عَلَى، ولَدَى، وإلىَ» لقلت: «عَلَوَانِ، وإلَوَانِ، ولَدَوَانِ» فتُثّنيه بالواو، لأن الإمالة لا تَحْسُنُ فيه.

فهذه أحكام الأصوات والحروف فى امتناع اشتقاقها وما يقتضيه القول فى قبيلها. ولم أرَ أحدًا من أصحابنا أشْبَعَ القولَ فيها هكذا، وهذا الموضعُ من لطيف التَّصريف،

---

(١) ينحش الطرف: يرفعه. تخونه: غيَّره أو تعهدَّه. مبغوم: اسم مفعول من بغمت الظبية ولدها تبغمه بغاما: إذا ماء ماء بأرخم ما يكون من صوتها.

والبيت البسيط. وهو لذى الرمة فى: (ديوانه ٣٩٠، وخزانة الأدب ٣٤٤/٤، والخصائص ٢٩/٣، ومراتب النحويين ٣٨).

(٢) الرجز بلا نسبة فى: (شرح المفصل ١٤/٣).

وفيه ما هو أكثرُ مِن هذا، ولكنّ الكتابَ يطول به ولا يأتى على آخِرِه.

فأمَّا الأسماء الأعجمية ففى حكم الحروف فى امتناعها من التَّصريف والاشتقاق لأنها ليست من اللُّغة العربيَّة.

وإذا كان ضَرْبٌ من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق، ولا يسُوغُ فيه التَّصريفُ مع أنَّه عربىٌّ، فالأعجمىُّ بالامْتناع من هذا أوْلى، وهو به أحْرى لبُعد ما بين الأعجميَّة والعربيَّة. ألا ترَى أنك لا تجدُ لإبْراهيم ولا لإسماعيلَ ونحوِهما اشتقاقا ولا تصريفا، كما لا تجدُهما لِـ«قَدْ، وهَلْ، وبَلْ» فالأمر فيهما واحد.

فأمَّا قولُ من يقولُ: إنّ «إبْليسَ» من قول الله تعالى: ﴿يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الروم: ١٢] ومن قول الراجز:

يا صاحِ هل تعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسَا
قالَ نَعَمْ أعْرِفُهُ وأبْلَسَا[١]

فخطأٌ منه لو كان «إبْليسُ» من هذا لكان عربيًّا، لأنه مشتقٌّ، ولوجب صرفُه لأنَّك لو سَمّيت رجُلا بـ«إجْفِيل، وإخْريط[٢]» لصرَفْته، لأنَّه لا مانعَ له من الصرفِ.

وكذلك أيضا لا يجوزُ أن يكون «إدريس» من درست القرآن، ولا من درس المنزل ونحوهما، ولا يكون «يعقوب» من العقبى، ولا من العقاب ونحوهما لأنَّه لو كان كذلك كان مشتقًّا عربيًّا ولوجب صَرْفُه كما تصرف «يربوعا، ويعسوبا»[٣] اسمى رجل، وإنّما هذه ألفاظ أعجمية وافقت ألفاظ العرب، ألا ترّى إلى قول النابغة:

نُبِّئْتُ أنّ أبا قابوسَ أوْعَدَنِى ... ولا قرارَ على زأر من الأسد

---

(١) المكرس: الذى فيه الكرس، وهو الأبوال والأبعار. وأبلس فلان: سكت.

والرجز للعجاج فى: (ديوانه ١/١٨٥، ولسان العرب ٦/٣٠ «بلس»، ١٩٣ «كرس»، والتنبيه والإيضاح ٢/١٦٢، وتهذيب اللغة ١٢/٤٤٢، وتاج العروس ١٥/٤٦٤ «بلس»، ١٦/٢٣٢ «عجنس»، ٤٤٠ «كرس»، ٢٤/٤٧٧ «وكف»، وجمهرة اللغة ٧١٩، وأساس البلاغة «بجس»).

وبلا نسبة فى: (لسان العرب ١/٣٣١ «حلب»، ومقاييس اللغة ٥/١٦٩، والمخصص ١/١٢٦، ٥/١٢٣، وتاج العروس ٢/١٠ «حلب»، وتهذيب اللغة ١٠/٥٣).

(٢) جَفَلَهُ يَجْفِلُهُ: قَشَرَهُ. خَرطَ الشجرَ يَخرِطُهُ ويَخْرُطه: انْتَزَعَ الورَقَ منه اجْتِذابا.

(٣) العَسْبُ: ضِرابُ الفَحْلِ، أو ماؤُه، أو نَسْلُه، والوَلَدُ، وإعْطاءُ الكِراء على الضّرابِ.

فلو كان هذا من قَبَسْتُ النار لانصرف، لأنه كان يكون بمنزلة «جارود»[١] من الجرد، و«عاقول» من العقل.

وإذا كان الأمْر كذلك، فليس لأحدٍ أن يقولَ إن «إبراهيمَ، وإسماعيلَ» لهما مثال من الفعل، كما لا يمكنه ذلك فى «إنَّ، وثُمَّ، وقَدْ، وسَوْفَ» وما أشْبه ذلك.

ولكنْ يقال: إنّ هذه الأسماء لو كانت من كلام العرب لكان مِنْ حكمها كَيْتَ وكَيْتَ، كما أنَّ «سَوْفَ، وحتى» لو سُمّى بهما لكان من أمرهما كَيْتَ وكَيْتَ.

ولم يُرِد أبو عثمان بقوله: «إنّ الألِف لا تكون فى الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة» أنها تكون كذلك فى جميع الأسماء، وإنما أراد الأسماءَ العربيَّة المتصرّفة.

وقد شرحتُ هذا فى أوّل الكتاب، وأراد جميع الأفعال لأنها متصرِّفة مشتقّة من مصادرها.

* * *

[الميم فى أول الكلمة زائدة]

قال أبو عثمان: وأما الميم إذا كانت أوّلا فهى زائدة بمنزلة الهمزة والياء، لأن الميم أوّلا نظيرة الهمزة.

قال أبو الفتح: يقول لا فصل بين الميم والهمزة إذا وقعتا أوّلا، فمتى وجب فى الهمزة أن تكون زائدة ووقعت الميم موقعها فاقض بزيادتها.

* * *

[الميم فى معد أصل وليست زائدة]

قال أبو عثمان: فأمَّا مَعَدّ، فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب: تَمَعْدَدَ، فإن قال قائل: فقد جاء مثل تَمَسْكُن؟ فإن هذا غلط وليس بأصلٍ، وقد قالوا: «تَمَدْرَعَ»، والجيِّدة العربية «تَدَرَّع، وتَسَكَّن» وهو كلام أكثر العرب، وأنشد أبو زيد:

رَبَّيْتُهُ حتّى إذا تَمَعْدَدا

(١) الجَرَدُ، محركةً: فَضَاءٌ لا نباتَ فيه.

كَـانَ جـزائى بالعَصَـا أنْ أُجْلَدَا[٢]

قال أبو الفتح: اعلم أنه إنما كان «مَعَدّ» من معنى «تَمَعْدَد»؛ لأن «تَمْعَدَد» تكلَّم بكلام مَعَدّ: أى: كبر وخطب، هكذا كان أبو على يقول، ومنه قول عُمَر رضى الله عنه: «اخْشَوْشِنُوا وَتَمَعْدَدُوا»، قال أحمدُ بنُ يحيى: «تمعْدَدوا»: أى كونوا على خُلُق مَعَدٍّ، فإذا كانت الميمُ فى تمعدد فاء فهى فى «معَدّ» فاءٌ، قال: ولا تنظر إلى «تَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ» فتقول: أحملُ «تمعدَدَ» على أنَّه تمفعلَ بمنزلة «تَمَدْرَعَ»، وأجعلُ «مَعَدًّا» مَفْعَلاً لأنّ «تمدرَعَ» قليلة، والجيِّدة «تَدرَّعَ، وتَسَكَّن».

فأما قول العامَّة: تَمَخْرَقَ[١]، فينبغى أنْ يكون لا أصل له، وإن كان قد جاءَ عن العرب فهو بمنزلة تمسكَنَ فى الشُّذوذ، والجيِّدة: متخرّق، لأنهم يقولون: «تَخَرّق فلانٌ بالمعروف» ولم نسمعهم يقولون: «مَخْرَقَ» وإنما هو من الخِرْقِ وهو الكريمُ من الرجالِ، إلا أن بعضِ أصحابِنا قد حكى «مَخْرَق» وليس بالقوى، فأما ما أنشدَه من قوله:

كَـان جـزَائى بـالعصَا أنْ أُجْلَدَا

ففيه نظر، وذلك أن معناه: كان جزائى أن أُجْلَدَ بالعصا، فإنْ قدَّمه على هذا التقدير فخطأٌ؛ لأنّ الباء فى صلةِ أنْ، ومحالٌ تقديمُ شيءٍ من الصِّلَةِ على الموصول، ولكنَّه جعل الباءَ تَبْيِينا، ونظيرُهُ قولُ الشاعر، أنشده أبو العباس:

تقول وصكَّت صدرَها بيمِينِها ... أبَعْلِيَ هـذا بالرَّحَى المتقاعسُ[٣]

---

(٢) الرجز للعجاج فى: (ملحق ديوانه ٢/٢٨١، وخزانة الأدب ٨/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، والدرر ١/٢٩٢، ٢/٥٠، والمحتسب ٢/٣١٠).
وبلا نسبة فى: (تاج العروس ٨/٣٥٩ «عدد»، ٩/١٨٠ «معد»، وأساس البلاغة «معد»، والأشباه والنظائر ٨/١٤٢، والدر ٤/٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٣٦، وشرح المفصل ٩/١٥١، واللامات ٥٩، وهمع الهوامع ١/٨٨، ١١٢، ٢/٣، ولسان العرب ٣/٢٨٧ «عدد»، ٤٠٤، ٤٠٧ «معد»، وتهذيب اللغة ٢/٢٦٠، وجمهرة اللغة ٦٦٥، والمخصص ٤/١٧٥).

(١) مَخَرَتِ السفينةُ، كمنَعَ مَخْرا ومُخورا: جَرَتْ، أو اسْتَقْبَلَتِ الريحَ فى جَرْيِها.

(٣) الشاهد فيه، قوله: «المتقاعس». وفيه تأويلان: أحدهما أن تكون الألف واللام فى «المتقاعس» للتعريف، لا بمعنى «الذى» فجاز تقديم «بالرحى» عليه. وثانيهما أن يكونا بتأويل «الذى» ويكون «بالرحى» تبينا له، كأنه قال: أبعلى هذا المتقاعس وتمت صلة الذى فجعل «بالرحى» تبيينا، فجاز تقديمه لذلك.
والبيت من الطويل، وهو لهذيل بن كعب العنبرى فى: (شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٦٩٦).
وبلا نسبة فى: (خزانة الأدب ٨/٤٣٠، والخصائص ١/٣٤٥، والدرر ١/٢٩٣، واللامات ٥٨).

معناه: المتقاعس بالرَّحَى، ولكن الباء إذا قُدِّمت فهى تَبْيِين، ولو كانتْ من الصلة لما جازَ تَقْدِيمُها على الألِف واللامِ من المتقاعس، ولكنَّها تُفيدُ ما تُفيدُ إذا كانت فى الصلة.

وأنْشدَ أبو العباس أيضا:

وإنى أمرؤٌ من عُصبة خِنْدَفيَّة ... أبَتْ للأعادى أنْ تَذِلَّ رِقابها[1]

معناه: أبَتْ أن تَذِلَّ رِقابها للأعادى، فلو كانت اللامُ من الصلةِ لَمَا جاز البيتُ لبُطْلان جواز تَقدُّم الصلة أو شَىء منها على الموصول، وقال الله تعالى: وهو أصدَقُ قِيلا: ﴿وكانوا فيه منَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] معناه: من الزَّاهدين فيه. ﴿إنى لعَمَلِكم مِنَ القالِين﴾ [الشعراء: ١٨٦] معناه من القالين لِعَمَلِكم. و﴿إنى لكما لَمِنَ الناصحين﴾ [الأعراف: ٢١] معناه: مِنَ الناصحين لكما، ولكنَّه لَمَّا قدَّمَه جعلَه تبيينا وأخْرَجَهُ عن الصلة.

ومعنى التبيين: أنْ تُعَلقه بما يدلُّ عليه معنى الكلام ولا تقدِّرُهُ فى الصِّلَة؛ لأنّ معنى: كان جزَائى بالعَصَا أنْ أُجْلَدَا: جَلْدى بالعصا.

ومعنى:

أبَتْ للأعادى أنْ تَذِلَّ رِقابُها

لا تَذِلُّ رِقابها للأعادِى، وكذلك الباقى كلُّه لا يمتنع أنْ تقدّر فيه مثل هذا التقدير، فإذا فعلت هذا، سلِمَ لك اللفظُ والمعنى ولم تُقَدِّم شيئا عن موضعه الذى هو أخصُّ به، ولا يجوزُ زَوَاله عَنْه.

وليس يمتنع أن يكونَ تفسيرُ المعنى مخالفا لتقدير الإعراب؛ ألا ترَى أن معنى قولهم: «أهْلَكَ والليلَ» إلْحَقْ بأهلِكَ قَبْلَ اللَّيْل وإنما تقديرُه فى الإعراب: إلْحَقْ أهْلَك وسابقِ اللَّيلَ، وكذلك أيضا يكونُ معنى الكلام: «كان جزَائى أن أُجْلَدَ بالعصا»، وتقديره فى الإعراب غير ذلك.

وسيبويه كثيرا ما يمثلُ فى كتابه على المعنى فيتخيلُ من لا خِبْرَةَ له أنَّه قد جاءَ بتقدير الإعرابِ فَيحْمِلُهُ فى الإعراب عليه وهو لا يَدْرِى فيكونُ مُخْطئا وعنده أنَّه مصيبٌ، فإذا نُوزِعَ فى ذلك قال: هكذا قال سيبويه وغيره.

وإذا تفطَّنت لهذا فى (الكتاب) وجدته كثيرا، وأكثر ما يستعمِلُه فى المنصوبات فى صدر الكتاب؛ لأنه موضع مشكل وقلَّما يُهْتَدَى له.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمارة فى: (المقتضب ١٩٩/٤). وبلا نسبة فى: (الإنصاف ٥٩٦/٢).

[الميم فى معزى أصل]

قال أبو عثمان: والمِعْزَى أصله أعجميّ ولكن أُعرب وجعلت العرب ميمه من نفس الحرف فقالوا: مَعَزٌ.

قال أبو الفتح: اعلم أن الأسماء الأعجمية النكرات التى دخَل عليها الألِفُ واللامُ قد أعْرَبَتْها العربُ واستعملتها استعمالَ أسمائها العربيَّة، وذلك أنها تمكّنت عندهم؛ لأنها أسماء الأجناسِ وهى الأوّل وتدخل عليها الألِفُ واللام، فَجَرَتْ لذلك مَجْرَى رجُلٍ وفَرَسٍ، ولذلك لم يمْنَعْها من الصَّرْف إلاَّ ما يمْنَعُ العربىَّ؛ لأنها قد جَرَت مَجْراه، نحو: ديباجٍ، وفِرِنْدٍ، وزَنْجَبِيْلٍ، ولجامٍ وما كان مثلَها.

فلو سَمّيت رجلا بديباجٍ أو فِرِنْدٍ لصرفته؛ لأن العجمة فيه غيرُ مُعْتَدٍّ بها فجَرت لذلك مَجْرَى زَيْدٍ وعمرٍو وبكرٍ فى أنها منقولة من أسماءِ الأجناس.

قال أبو عليّ: ويدُلُّ على أنهم قد أجرَوها مُجْرَى العربِىّ، أنهم قد اشتقُّوا منها كما يشتقون من العربِىّ، قال رؤْبة:

هـل يُنْجِيَنِّـى حَلِـفٌ سِـخْتِيتُ
أوْ فضَّـةٌ أوْ ذَهَبٌ كِبْرِيتُ[1]

قال: فسِخْتِيتٌ: من السَّخْتِ وهو الشَّديد بمنزلةِ زِحْلِيلٍ من زَحْل[2]، فأما الأعجميَّةُ التى لا يجُوزُ دخولُ الألِف واللام عليها نحو: إبراهيم وإسماعيل، فإنها تباعدتْ من كلامهم فثَقُلَتْ فمنِعتِ الصرفَ فى المعرفة، «ومِعْزًى» اسمٌ نكرةٌ فلذلك جرَى مُجرَى العربى عندهم حتى قالوا فيه: «مَعَزٌ».

---

(١) الرجز من أرجوزة لرؤبة يمدح مسلمة بن عبدالملك. كذب سختيت: شديد خالص. ذهب كبريت: ذهب أحمر.
والرجز لرؤبة فى: (ديوانه ٢٦، ولسان العرب ٤٢/٢ «سخت»، ٧٦ «كبرت»، ١٣٠/٥ «كبر»، وتهذيب اللغة ١٦١/٧، ٤٣٥/١٠، وتاج العروس ٥٥٦/٤ «سخت»، ٥٤/٥ «كبرت»، وتهذيب اللغة ١٦١/٧، ٤٣٥/١٠، وتاج العروس ٥٥٦/٤ «سخت»، ٥٤/٥ «كبرت»، وجمهرة اللغة ١١٩٠، وكتاب العين ١٩٤/٤، ٤٣٠/٥، وديوان الأدب ٧٥/٢).
وللعجاج فى: (ديوان ١٨٩/٢ - ١٩٠). وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ١١١١، ومجمل اللغة ٢٣٧/٤، والمخصص ٨٨/٣).

(٢) زَحَلَ عن مَقامِهِ، كمنَعَ: زالَ.

فهذا معنى قول أبى عثمان: ولكنْ قد أُغْرِب؛ ألا ترَى إلى اشتقاقِهم منه «مَعَزٌّ» وإدخالِهِم عليه الألِف واللامَ وإلحاقِهم إيَّاهُ بِهِجْرَعٍ؟.

* * *

[زيادة الألف والنون فى آخر الكلمة]

قال أبو عثمان: وكل ما وجدتَ فى آخره ألفا ونونا مما لم يُشْتَقَّ منه ما يذهب فيه فهى زائدة.

قال أبو الفتح: يقول: إذا وجدتَ كلمةً فى صدرها ثلاثةُ أحرُفٍ من الأصْلِ، وفى آخرِها أَلِفٌ ونونٌ فاقضِ بزيادة الألِف والنون وإن لم تعرف الاشتقاق، لكثرةِ ما جاءتا زائدتين فيما عُرِفَ اشتقاقُه نحو: «سِرْحانٍ، وسَعْدانٍ»[1].

وليس يريد أنَّك كُلَّما وجَدْتَ اسما فى آخره أَلِفٌ ونونٌ قضيتَ بزيادتهما، هذا خَطأ؛ ألا ترى أنّ النونَ فى فَدَانٍ، وعِنانٍ، وسِنانٍ[2]: لامٌ وليست زائدة.

وكذلك إن كانت الكلمة مكرّرة، حكمْتَ بأنّ النونَ غيرُ زائدة؛ لأنَّه لو جاء فى كلامهم نحو: «جَنْجانٍ، وقَنْقانٍ»[3] لكان قياسُه أن يكون بمنزلة: «خَضْخاضٍ، وقَمْقامٍ»[4]، ولا تجعل النونَ زائدةً؛ لأنَّك لو فعلت ذلك للزمَك أن تجعل «جَنْجانا» من باب سَلِسٍ وقَلِقٍ من ذوات الثلاثة، كأنه فى التقدير «جَنْجٌ، وقَنْقٌ» ثم زيدت الأِلفُ والنون، وهذا بعيد؛ لأن باب «قَلْقَلْتُ، وصَلْصَلْتُ» أكثرُ من باب «سَلِسَ، وقَلِقَ».

---

(١) السَّرْحُ: المالُ السائِمُ. سَعَدَ يَوْمُنا، كنَفَعَ، سَعْدا وسُعودا: يَمِنَ.

(٢) السّنّ، بالكسر: الضِّرْسُ ج: أَسْنانٌ وأسِنّةٌ وأَسُنّ، والثّوْرُ الوَحْشِيّ، وجَبَلٌ بالمدينةِ. وتَسانَّتِ الفُحولُ: تَكادَمَتْ. وسِنينُ: د بديارِ عَوْفِ بنِ عَبْدٍ. والسِّنان: نَصْلُ الرّمْح ج: أَسِنّةٌ، ط والذِّبّانُ ط وهو أطْوَعُ السّنانِ، أى: يُطاوِعُهُ السّنانُ كيفَ شاءَ.

(٣) القَنّ: تَتَبّعُ الأخبارِ، والتّفَقّدُ بالبَصَرِ، والضّرْبُ بالعَصا، وبالضمّ: الجَبَلُ الصّغيرُ، وبالكسر: عَبْدٌ مُلِكَ هو وأبَواهُ.

(٤) الخَضاضُ، كسَحابٍ: اليَسيرُ من الحُلِيّ، والأحْمَقُ، كالخَضاضَةِ، والمِدادُ، ويكسرُ، ومِخْنَقَةُ السّنّوْرِ أو الغَزالِ، وغُلّ الأسيرِ. والخَضَضُ، محركةً: ألوانُ الطّعامِ، والخَرَزُ البِيضُ الصّغارُ يَلْبَسُها الصّغارُ.

وكذلك لو جاء شىء نحو: «رُمَّانٍ، ومُرَّانٍ»[(١)] لم يقضِ بزيادة النون إلا بثَبَت، لأنّه يجوزُ أن تكون النونُ أصلا، وإن قضيتَ بزيادةِ نونِه بغيرِ ثَبَتٍ فهو وَجْه، ألا ترى أنّ فى الحديث: «أنَّ قوما منَ العرب أتوْا رسولَ الله ﷺ، فقال لهم: مَنْ أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غَيَّان، فقال لهم: بَلْ أنْتم بنو رَشدان» أفلا تراه عليه السلام كيفَ تكرَّه لهم هذا الاسم؛ لأنّه جَعلَه من الغَىّ، يدلُّ على ذلك قوله: «بل أنتم بنو رشدان»؛ لأنّ الرُّشْدَ ضِدُّ الغِىّ.

فقد دلّ هذا من مذاهب العرب على أنّه إذا جاءك مضاعَفٌ فى آخره أَلِفٌ ونونٌ نحو: «رُمَّانٍ، وعِدّانٍ، وإبَّانٍ»[(٢)] فسبيلك أن تحْكُمَ فيه بزيادةِ النون.

فأما مُرّانٌ، فحكى سيبويه فيه عن الخليل أنّ النونَ فيه من الأصل، وذهب إلى أن اشتقاقه من المَرَانةِ وهو اللِّينُ، فجرى عنده مجرى حُمَّاض[(٣)] من الحموضة، فما كان من هذا النحو يُحتاجُ فيه إلى الاشتقاق ولا يُقْضَى عليه بشىءٍ إلاّ بثَبَتٍ.

فأما ما كان من باب «سِرْحانٍ، وسَعْدانٍ» مما تحصّل فى صدره ثلاثةُ أحرفٍ من الأصلِ، فاحكُم بزيادة النون من آخرِه حتى تقوم دلالة على أنها من الأصل.

فأما ما قامت عليه دلالةٌ: فـ«ـدِهْقانٌ»[(٤)] نونُه لامٌ؛ لأنهم قد قالوا: «تَدَهْقَنَ» «وشَيْطانٌ» لأنهم قد قالوا: «تَشَيْطَنَ» وليس فى كلامهم «تَفعْلَنَ» فالنون فيه لام، فأما «تَدَهَّقَ، وتَشَيَّطَ» فليس فى قوّة «تَدَهْقَنَ، وتَشَيْطَنَ»، هكذا قال أبو على، وإنما دفعُه من طريقِ الرّواية، فيُسَلَّم له.

فأما دُكَّانٌ: فله اشتقاقان، قالوا: «دَكَّنْتُ الشَّىءَ أدْكُنه دَكْنًا»: إذا نَضَدتَ بعْضه فوقَ بعضٍ، و«دكَّنْتُهُ تدكينا» حكى ذلك ابنُ دريد. قال: ومنه اشتقاق الدُّكان، قال: وهو عربىّ صحيح، قال: وسمعتُ أبا عثمان الأُشْنانْدانِىّ يقول: قال الأخفش: الدُّكان مشتقّ

---

(١) مَرّ مَرّا ومُرورا: جازَ، وذَهَبَ، كاسْتَمَرّ.

(٢) العَدّ: الإحْصاءُ، والاسمُ: العَدَدُ والعَديدُ، وبالكسر: الماءُ الجارى الذى له مادّةٌ لا تَنْقطعُ، كماءِ العينِ، والكَثْرَةُ فى الشّىءِ، والقَديمُ من الرّكايا. أَبَنَهُ بشىءٍ يَأْبُنُهُ ويَأْبِنُهُ: اتّهمَهُ، فهو مأْبونٌ بِخَيْرٍ أو شَرّ.

(٣) الحَمْضُ: ما مَلُحَ وأَمَرّ من النباتِ، وهى كفاكِهةِ الإبلِ.

(٤) الدّهْقانُ، بالكسر والضم: القَوىّ على التّصرّفِ معَ حِدّةٍ، والتاجِرُ، وزَعيمُ فَلاّحِى العَجَمِ، ورَئِيسُ الإقْلِيمِ، مُعَرّبٌ ج: دَهاقِنَةٌ ودَهاقِينُ، والاسمُ: الدّهْقَنَةُ.

من قولهم: «أكمَةٌ دَكّاءُ» إذا كانت منبسطة، و«ناقةٌ دكّاءُ» إذا افترش سنامُها فى ظهرها، كما اشتقوا عثمانَ من العَثْم[١]، فالنون على هذا القول فى دكّان زائدةٌ وهى فى القول الأوّل أصل.

فهذا تفصيل ما أجْمَلَه أبو عثمان فى هذا الفصل وقد تعجرفَ فيه، ولكنه كان يخاطب به من يثق بفهمه ومعرفته.

* * *

[مواضع زيادة النون حشوا]

قال أبو عثمان: وكلّما وجدتَ النونَ فى مثالٍ لا يكون للأُصولِ، فاجْعلها زائدةً نحو: «كَنَهْبُل» لأنه ليس فى الكلام مثل «سَفَرْجُل»، وكذلك «قَرَنْفُل» النونُ فيه زائدة، ومثل ذلك: «جُنْدَب، وعُنْصَر، وقُنْبَر»[٢] لأنه ليس فى الكلام مثلُ «جُعْفَر»، فهذا ما اشتققت منه ما تذهبُ فيه النون.

قال أبو الفتح: قولُه: «**فاجعلها زائدةً**»؛ يقول: احكُمْ بهذا من طريقِ القياسِ لا مِن قَبيلِ السَّماع، فإن انْضاف إلى القياس السماعُ فما لا نِهاية وراءَه.

فمثالُ «كَنَهْبُلٍ: فَنَعْلُلٍ» لأنه ليس فى الأصول مثلُ: «سَفَرْجُلٍ» فمن ها هنا قُضِى بزيادتها، ولو كانت الباءُ من كَنَهْبُلٍ مفتوحةً لكانت النونُ أصلاً؛ لأنه لـمَّا انفتح رابعُه صار كسفَرْجَل.

وهذا إنما يُقْضَى به على النون إذا كانت مع أرْبعَة أحْرُفٍ ولم تكن ثالثةُ ساكنةً، فإن كانت ثالثةً ساكنةً والكلمة على خمسة أحرُفٍ قُضِىَ بزيادتها، وإن كانت الكلمةُ على مثال الأُصول، وذلك نحو: «جَحَنْفَل» تجعل النونَ فيه زائدة لأنها ثالثةٌ ساكنةٌ، فهذا وجه.

---

(١) عَثَمَ العَظْمُ المَكْسورُ، أو يُخصّ باليَدِ: انْجبَرَ على غيرِ استِواء.

(٢) الجَدْبُ: المَحْلُ، والعَيْبُ، يَجْدُبُهُ ويَجْدِبُهُ. والجادِبُ: الكاذِبُ. العَصْرُ، مُثَلّثةً وبضمتين: الدّهْرُ، ج: أعْصارٌ وعُصُورٌ وأعْصُرٌ وعُصُرٌ. والعَصْرُ: اليومُ، والليلَةُ، والعَشِيّ إلى احْمِرارِ الشمسِ، ويُحرّكُ، والغَداةُ، والحَبْسُ، والرّهْطُ، والعَشِيرَةُ، والمَطَرُ من المُعْصِراتِ، والمَنْعُ، والعَطِيّةُ. القِنْبِيرُ، كزِنْبِيلٍ: نباتٌ، كالقُنَيْبِرِ، كقُنَيْفِذٍ. ودُجاجَةٌ قُنْبُرانِيَّةٌ، بالضم: على رأسِها قُنْبُرَةٌ، وهى فَضْلُ ريشٍ قائِمٍ. والقُنابَرَى، بفتح الراءِ: بَقْلَةُ الغُمْلولِ. وقَنْبَرٌ: اسمٌ.

وفيه وجهٌ آخَرُ: وهو أنَّه الكثير بمعنى الجَحْفَل وهو الجَيْشُ الكثيرُ، ولو لم نعلم أنَّه بمعنى الجَحْفَل لكان القياس أن يكون نونُه زائدةً لِمَا ذكرتُ لك.

فأما قَرَنْفُلٌ: فينْضَمُّ إلى أنه ليس على مثال الأُصول أنّ نونه ثالثةٌ ساكنة فقد وضَح أمره فى زيادةِ نونه من وجهين.

وإذا كان الأمرُ كذلك فقد كان القياس فى «عَنْتَرِيسٍ»: أن تكون نونُه أصلا، لأنها واقعة موقع العين من جَعْفَليقٍ[1]، ولكن القياس أَوْجَبَ زيادتها لأنها عند سيبويه من العَتْرسة وهى الشدَّة؛ والعَنْتَرِيس: هى الناقةُ الشديدةُ، فمِنْ هنا كانت زائدة.

فإن قال قائل: ولِمَ صارت النونُ إذا وقعت ثالثة ساكنة فى كلمة على خمسةِ أحرفٍ استحقتِ الزيادة؟.

قيل: لأنها وقعتْ موقعا تكثرُ فيه الأَلِفُ والواو والياء الزوائد نحو ألف الجمع فى مَفاعل، وياءِ التحقير فى مُفَيْعل، وكذلك «عُذافر[2]، وسَمَيْدَع، وفَدَوْكَس».

فلمَّا وقعت موقعا تكثرُ فيه حروفُ اللين الزائدة وهى فى الأصل من حروف الزيادة قُضِيَ بزيادتها مع كثرة ما يَتَضِحُ منْ أمرها بالاشتقاق أنها زائدة.

ولو جاء شىء مثل «خَزَنْزَنٍ، وفَدَنْدَنٍ» جاز فيه عندى أمران:

أحدهما: أن تكون نونُه الثالثةُ زائدة وتجعلَ الزّايَيْن والدّالين عَيْنَيْن مكرَّرين وتجعله من باب «هَجَنْجَلٍ، وعَقَنْقَلٍ، وسَجَنْجَلٍ»[3] فيكون فَعَنْعَلاً.

والآخَر: أن يكون الحرفان الرّابع والخامس مكرّرَيْن بمنزلة تكرير حاء صَمَحْمَحٍ[4]، وكاف دَمَكْمَكٍ، فتكون النون أصلا لأنها لامٌ بمنزلة حاء صَمَحْمَح، وكافِ

---

(١) الجَعْفَليقُ: العظيمَةُ من النِساءِ.

(٢) العُذَافِرُ، كعُلابطٍ: الأسَدُ، والعظيمُ الشديدُ من الإبلِ.

(٣) السّجْلُ: الدّلْوُ العظيمةُ مملوءَةً، مُذَكّرٌ، ومِلْءُ الدّلْوِ، والرجُلُ الجَوادُ، والضّرْعُ العظيمُ، ج: سِجالٌ وسُجولٌ. وسَجْلٌ سَجيلٌ: مُبالَغَةٌ. وأسْجَلَهُ: أعطاهُ سَجْلا او سَجْلَتين. والحَرْبُ بينهم سِجالٌ، ككِتابٍ، أى: سَجْلٌ منها على هؤلاءِ، وأخرُ على هؤلاءِ.

(٤) صَمَحَه الصّيْفُ، كمَنَعَ وضَرَبَ: أذابَ دِماغَه بحرّه.

دَمَكْمَكٍ[١] الأُولَيَيْنِ، فيكون فَعَلْعَلا، والأمران عندى معتدلان، وإنما اعتدلا؛ لأنّ بإزاء كثرة باب صَمَحْمَح، ودَمَكمَك وزيادته على باب «عَقَنْقَل، وعصنْصَر» أن النون ثالثة ساكنة، والكلمة خمسة أحرف، فقام أحد السببين بإزاء الآخر، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لتغليب أحدهما على الآخر موجب، فإن جاء الاشتقاق بشىء عُمِل عليه وتُرِكَ القياسُ.

وقولُه: «**وكذلك جُنْدَب، وعُنْصَر، وقُنْبَر**»، يقول: إنَّك إنما جعلتَ النونَ فى كَنَهْبُل زائدة؛ لأنه ليس فى الأسماء مثل «سَفَرْجُل» فيلزم من هذا أن تكون النونُ فى «جُنْدَب» زائدة؛ لأنه ليس فى الكلام مثلُ «جُعْفَرٍ» فهذا على مذهب سيبويه؛ لأنه ليس عنده أنّ فى الأُصول مثالَ «فُعْلَلٍ».

فأما أبو الحسن، فقال أبو علىٍّ: إنّ قياس قوله أنْ تكون النونُ فى «جُنْدَب» وبابه مِنَ الأصل حتى تقوم دلالةٌ على زيادتها، لأنه قد حُكى عنهم «جُخْدَب» بفتح الدال وقد ذكرتُ هذا فيما مضى مِن الكتاب.

قال: ولا حجة له فى قولهم: «جُؤْذَر» لأنَّه أعجمىّ، فإنْ كان الجُنْدَبُ من الجَدْب - لأنَّه مما يصحبُهُ - فالنون فيه زائدة غيرُ مُلْحقةٍ على مذهب سيبويه، وهى زائدة مُلْحِقَة على مذهب أبى الحسن.

وأما عُنْصَر: فيجوز عِندى أن يكون من عَصرْتُ الشىءَ؛ لأن العُنْصُر هو أصل الشىء، وإذا عُصِرَ الشىءُ فكأَنَّه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلْحَقُه من شدَّة العصرِ. ومثلُ هذا قولهُم فى التَّهَدُّد بالشَّرّ: «والله لأرُدَّنَّكَ إلى أصْلك»، أو لأن الإنسان من عصارةِ أبيه.

فهذا من طريق الاشتقاق، والقياس أيضا يُوجبُ زيادتها بغير اشتقاق.

وأما قُنْبَر: فيضاف فيه إلى القياس، أنهم قد قالوا فيه: «قُبَّر» والمعنى واحد، قال الراجز:

يا لكِ مِنْ قُبَّرةٍ بمَعْمَرِ

---

(١) دَمَكَتِ الأرْنَبُ دُموكا: أسْرَعَتْ فى عَدْوِها.

خلا لكِ الجوُّ فبيضى واصْفِـــرى[(٢)]

وقوله: «فهذا بمنزلة ما اشتققت منه ما تذهب فيه النـون»، يقـول: إن لـم يوجـد فـى الأصولِ بناءُ «سَفَرْجُلٍ وجُعْفَرٍ» فهذا بمنزلة وجدانك اشتقاق هذا بغير نون.

* * *

[زيادة التاء آخرًا]

قال أبو عثمان: والتاء تُزَادُ فى: مَلَكوتٍ، وجَبرُوتٍ، وعَنْكَبوتٍ، وتَرْنَمُوتٍ.

قال أبو الفتح: «أما مَلَكـوتٌ»: فمـن الملـك، «وجَـبرُوتٌ» مـن التَّجَبُّر، فالتـاء فيهمـا زائدة، ومثالهُما «فَعَلُوت»، ونظيرهما: «رَغَبُـوتٌ، ورَحَمُـوتٌ»، وقـد قـالوا: «رَغَبُوتَـى، ورَحَمُوتَى» ومثالها «فَعَلُوتَى».

فأما قولُ لبيدٍ:

بأحِزَّةِ الثَّلَبـوتِ يَرْبَـأُ فَوْقَهـا   قَفْـرَ المَراقِبِ خوفُهـا آرامُهـا[(٢)]

فقياسُ التاء أن تكون فيه أصلا؛ لأنها فى موضع السين من قَرَبُوسٍ، وقَرَقُوسٍ[(٢)].

فإن قلت: أحْمِلُه على باب «جَبرُوت، ومَلَكوتٍ، ورَغَبوتٍ، ورَحَمـوتٍ» ومـا أشبه

---

(٢) الرجز لطرفة بن العبد فـى: (ديوانـه ٤٦، ولسـان العـرب ٦٠٤/٤، ٦٩/٥ «قبر»، ٢٢٩ «نقر» ١٥٩/١٤ «جوا»، وجمهرة اللغة ٧٩٥، والحيوان ٦٦/٣، ٢٢٧/٥، والشعر والشـعراء ١٩٤/١، وتـاج العـروس ١٣٠/١٣، ٢٧٧/١٤ «نقر» «جـوا»، وتهذيـب اللغـة ٣٨٤/٢، ٢٢٨/١١). ولطيب بن ربيعة فى: (لسـان العـرب ٦٩/٥، ٧٠ «قبر»، ٤٩٣/١٥ «يا»، والتنبيـه والإيضـاح ١٨٤/٢).

وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ٧٧٢، والخصائص ٢٣٠/٣، ورصف المبانى ٢٢١، والعقـد الفريـد ١٢٧/٣، ٣٤/٤، والمخصص ٣٩/١٢).

(٢) الأحزة بالحاء المهملة والزاى المعجمة: جمع حزيز. والحزيز ما ارتفع من الأرض وغلـظ وصلـب. والثلبوت: اسم بين طيئ وذبيان. ربأ القوم يربؤهم كان لهم ربيئا، أى عينا فوق شرف ينظر لهم فلا يدهمهم عدو. المراقب جمع مرقب: وهو الموضع الذى يقوم عليه العين وهـو مرتفـع. والآرام: الأعلام ١٢٦/٧.

(٢) القَرَبُوسُ، كحَلَزون، ولا يُسكَّنُ إلا فى ضَرورَةِ الشِّعْر: حِنْوُ السَّرْجِ. القَرَقُوسُ، كحَلَزُون: القـاعُ الصَّلْبُ الأمْلَسُ الغليظُ الأجْرَدُ، ورُبَّما نَبَعَ فيه ماءٌ مُحْتَرِقٌ خبيثٌ، كأنه قِطْعَةُ نارٍ، ويكونُ مُرْتَفِعا ومُطْمَئِنًا. والقِرْقِسُ، بالكسر: الجِرْجِسُ.

ذلك لكثرتِه؟ فهو قولٌ وليسَ بالقوىّ.

وأما «عنكبوت»: فيدلّ على زيادة تائِه، قولهم فى معناه: العَنْكَب، والعنكباء.

وأما «تَرْنَمُوت»: فيدلُّ على زيادة تائِه أيضا أنَّه بمعنى التَّرَنُّم.

قال الراجز:

تُجـاوِبُ القـوسَ بِتَرْنَمُوتها[1]

أى: بترنمها، ويروى: تجاوب الصوت، ومثال عنكبوتٍ: فَعْلَلُوتٌ، ومثال تَرْنَمُوتٍ: تَفَعْلوتٌ.

قال أبو عثمان: «ويَهْيَرَّى» الألف للتأنيث والياء التى فى أوّله زائدة؛ لأنهم قالوا: «يَهْيَرٌ» فخففوا.

قال أبو الفتح: وجهُ الاستدلالِ فى هذا أنهم قد قالوا: يَهْيَرُ بمعنى يَهْيَرَّى، فيَهْيَرٌ: يَفْعَلٌ، وليس يخلو من أن يكون «يَفْعَلاً، أو فَعْيَلاً أو فَعْلَلاً».

فلا يجوزُ أن يكون فَعْيَلاً؛ لأنه ليس فى الكلام فَعْيَل، إنما هو مكسور الفاء نحو: «حِذْيَم، وعِثْيَر».

ولا يجوز أيضا أن يكون فَعْلَلاً لأنَّ الياءَ لا تكون أصلا فى ذوات الأربعة على هذه الصفة.

فإن قلت: أجعله مكرّرا من باب «يَهْياهٍ» فمحال؛ لأن اللامين فى يَهْياهٍ بلفظ الفاء والعين، بمنزلة «صَلْصَلَ، وقَلْقَلَ»، وكذلك «الوَحْوَحة، والوَزْوَزَة» الحرفان الأوّلان بلفظ الآخرين، وليس كذلك «يَهْيَرٌ» لاختلاف الراء والهاء. ولو كان «يَهْيَهٌ» لكان ذلك كذلك لعمرى! فأمّا على هذا اللفظِ فلا.

ولا يجوز أن يكون «يَهْيَرٌ» فَعْلَلاً أيضا على أنْ تجعلَه من باب «زَهْزَق، ودَهْدَق» وتقول: اختلف الثانى والرابع كما اختلفا فى «زَهْزَقَ، ودَهْدَقَ» لأنّا لم نَر الياءَ ولا الواوَ جاءتا أصلين فيما اتّفق أوّلُه وثالثُه واختلفَ ثانيه ورابعُه نحو باب «زَهْزَقَ» كما جاءتا

---

(١) الرجز بلا نسبة فى: (أساس البلاغة «تبت»، وسر صناعة الإعراب ١٥٨/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٣٤/٢، وشرح شواهد الشافية ٢٨٣، وشرح المفصل ١٥٨/٩، ولسان العرب ٢٥٧/١٢ «رنم» وتاج العروس «رنم»).

أصلين فى باب «صَلْصَلَ، وقَلْقَلَ» نحو «وَحْوَح، ووَزْوَزَ، وَيهيْاهٍ، ويَلْيَلٍ» فإذا لم يجز أن يكون يَهْيَرٌ: فَعْلَلا ولا فَعْيَلا بقى أن يكون يَفْعَلا بمنزلة «يَرْمَعٍ، ويَعْمَلَةٍ»، وإذا كانت الياءُ زائدة فى «يَهْيَرٍ» وهو بمعنى «يَهْيَرَّى» كانت الياء أيضا فى يَهْيَرَّى زائدة؛ لأن اللفظ والمعنى متفقان.

فهذا وجه استدلاله، وفيه غموض ولم يفصح به، وقد قالوا: يَهْيَرٌّ فتثقل الراء، قال الراجز:

أشْبَعْتُ راعىَّ من اليَهْيَرّ
فظلَّ يَبْكى حَبَطًا بِشَرّ
خلفَ اسْتِه مثلُ نَقيقِ الهِرّ(١)

وقد أنشد أيضا:

أشْبَعْتُ راعىَّ من اليَهْيَرّى

بالألف.

* * *

[الميم فى مهدد أصل]

قال أبو عثمان: «ومَهْدَدٌ» الميم فيه أصل، لأنها لو كانت زائدة لكانت مَهَدًّا؛ لأن مَفْعَلاً من المضاعف يجىء مُدغما نحو: «مَرَدٌّ، ومَسَدٌّ».

قال أبو الفتح: يقول: فظهور الدالين يدلُّ على أنه فَعْلَلٌ بمنزلة «قَرْدَد».

فإن قال قائل: فقد قالوا: «مَحْبَبٌ» فبيَّنوا وهو مَفْعَلٌ؛ لأنه من الحُبّ، فما تُنكر أن يكونَ «مَهْدَدٌ» أيضا مَفْعَلاً من الهَدِّ؟.

قيل: «مَحْبَبٌ» شاذٌ لا يُقاس عليه، وقياسُه مَحَبٌّ كمَدّ، ومَسَدّ، ولكن الأسماء الأعلام قد تُغَيَّر كثير عمَّا عليه غيرُها مما ليس علَمًا نحو قولهم: «رجاء بن حَيْوَة، وثُهْلَل

---

(١) اليهير: صمغ الطلح. والحبط: وجع يأخذ البعير فى بطنه من كلأ يستبوله.
والرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ٢/٢٢٥ «حبج»، ٥/٢٧٠ «هير»، ١٠/٣٦٠ «نفق»، وشرح شواهد الشافية ٣٠٩، وتاج العروس ١٤/٤٥١ «هير» «نقق»، وتهذيب اللغة ٤/١٦٤، ٦/٤٠٩).

ومَزْيَدٌ، ومَكْوَزَةُ، ومعد يكَرب، ومَوْهَبٌ، ومَوْظَبٌ، ومَوْرَقٌ» وغير ذلك، وقياس حَيْوَةَ: حيَّةُ، وثُهْلُلٌ: ثَهلّ، ومَزْيَدٌ: مَزادٌ، ومَكْوَزَةُ: مكازةُ، ومَعْد يِكرب: مَعْدَى كرب؛ لأن ما اعتلّ لامُه لم يبن منه مَفْعِل بكسر العين، إنما يجيء مفتوح العين نحو المَشْتَى والمَغْزَى والمَحيْا والمَرْمَى. ولا يقولون: المَشْتِى، ولا المَغْزِى ونحوهما.

وقياس «مَوْهَبٍ، ومَوْرَق، ومَوْظَبٍ: مَوْهِبٌ، ومَوْرِقٌ، ومَوْظِبٌ»؛ لأن ما كانت فاؤه واوا، بابُه أن يجيء على مَفْعِل بكسر العين لا فَتْحها نحو «مَوْضِع، ومَوْعِد»، وحكى الكوفيون «موضَع» بفتح الضاد وأحْرُفا أُخَر وهو شاذٌ.

فلمَّا كانت الأعلام قد تُغَيَّر كثيرا عما عليه أكثر الأسماء، وكان «مَحْبَبٌ» عَلَمًا، جاز فيه إظهار التضعيف كما جاز فى غير ما ذكرنا.

فإن قال قائل: فإنّ «مَهْدَدًا» اسمٌ علمٌ، وهو اسم امرأة، قال الأعشى:

وما ذاك من عشقِ النساء وإنما ... تَناسَيْت قبلَ اليوْمِ خُلَّةَ مَهْدَدَا[1]

فما تنكر أن يكون مَهْدَدٌ، مثل: مَحْبَب، إذ هو عَلَمٌ مثله فيكون حينئذ مَفْعَلا؟. قيل: إنما قلنا فى مَحْبَبٍ إنه مَفْعَلٌ؛ لأنَّه من الحبّ لا غير، وهذا كتسميتهم حبيبا ومحبوبا ونحوهما، وليس فى «مَهْدَدٍ» ما يدلُّ على أنه من الهَدّ دون المَهْد فيُقْضَى بأنه مَفْعَلٌ، ولا يُتْرك الظاهر إلى غيره إلا بدليل، ولا دليلَ هنا، بل إظهارهم الدّالين يدلُّ على أنه فَعْلَلٌ، فيكون اشتقاق هذا الاسم من المِهادِ، ومَهَّدْت الشىء؛ كأنّ المرأةُ سُمِّيت بذلك لأنها مُمَهَّدَةُ المودَّة، وطِيِّبَةُ الأخلاق، فيكون قريبا من تسميتهم إيَّاها بسَعْدَةَ من المساعدة، ومُطيع من الطاعة، ووِصالَ من المَواصلة، فهذا أشبهُ، مع إظهار الدال مِنْ أن يكون من الهدِّ ولا أعْرِفُ فى الكلام تصريف «مَحبّ» فيكون مَحْبَبٌ فَعْلَلا منه.

فإن قلت: ولِمَ جازَ فى الأعلام هذا التغييرُ كلُّه؟. قيل: لأنها كثيرة الاستعمال، معروفةُ المواضع، والشىءُ إذا كثر استعماله، وعُرِف موضعُه، جاز فيه من التغيير ما لا يجوزُ فى غيره، نحو «لا أدْرِ، ولم يكُ، ولا تُبَلْ» وغير ذلك، وليس كذلك ما كان مجهولا قليل الاستعمال.

---

(١) البيت من قصيدة يمدح بها النبى ﷺ. وهو من الطويل. وهو للأعشى فى: (ديوانه ١٨٥، وسر صناعة الإعراب ١/٤٢٧).

ولَمَّا غُيِّرت الأعلامُ فى ذواتها، جاز أن تغير فى إعرابها، فمن هنا جاز فى الحكاية «مَنْ زَيْدا، ومَنْ زَيْدٍ؟» لم يجز ذلك فى الرجل والغلام ونحوهما مِمَّا ليس بعَلَم.

هكذا قال أبو علىّ وهو الصواب.

* * *

[الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة]

قال أبو عثمان: واعلم أنَّ الزوائد لا تلحق أوَّل بنات الأربعة إلا الأسماء من أفعالهن، نحو: «مُدَحْرَج، ومُدَحْرِج».

قال أبو الفتح: إنما لم تَلْحَق الزوائدُ بنات الأربعة من أوائلهنّ إلا ما كان جاريا على «فِعْلٍ» لقلّة الزوائد فى بنات الأربعة أصلا، لأنّه ليس لها تصرُّفُ ذوات الثّلاثة وكثرتُها.

ولـمَّا كانت ذواتُ الثلاثةِ مع تصرُّفها لم يجئْ فيها ما اجتمع فى أوّله زائدان إلا حرفان، وهما «انْقَحْلٌ، وانْزَهْوٌ» لأنّ أوّل الكلمة لا تتمكّنُ فيه الزيادة إلا ما كان جاريا على فعلٍ نحو: «مُنْطَلِق، ومُسْتَخْرِج» رُفِضَت الزّيادة فى أوّل بنات الأربعة أصْلا إلاّ ما كان جاريا على فعْلٍ نحو: «مُدَحْرِج».

وإنما كان ذلك فى الأفعال وما جرَى عليها من الأسماء سائغا؛ لأنها فى الزِّيادة أسوغ، وإليها أقربُ.

ويدلُّ على أنّ أوّل الكلمة لا تليقُ به الزّيادةُ كما تليقُ بوسطهِ وآخره، امتناعُهم من زيادة الواوِ أوّلا، وزيادة الواوَيْن فى نحو: «عَطَوّدٍ، وكَرَوّسٍ، واخْرَوَّط، واعْلَوّط»، وإذا كان الأمر كذلك فيجبُ أن تكون الهمزة فى: «اصْطَبْلٍ» أصلا، وتكون الكلمة خُماسية؛ لأن الكلمة لم تجْرِ على فِعْلٍ، وهذا قولُ سيبويهِ وأبى الحسن.

وكذلك كانَ يقولُ فى همزة «إبراهيمَ، وإسماعيلَ» وما كان نحوهما مِمَّا اجْتمع فيه أربعة أحرفٍ من الأصُولِ سوى الهمزة: إن الهمزةَ فى أوّله أصلٌ، بخلاف ما يذهب إليه الكوفيُّون وهو القياس.

* * *

[الياء فى يستعور أصل]

قال أبو عثمان: فأمَّا مثل: «يَسْتَعُورٍ» فهو بمنزلة «عَضْرَفُوطٍ»؛ لأن الياءَ من نفْس الحرف لِمَا ذكرتُ لك.

قال أبو الفتح: قولُه: «**لِمَا ذكرت لك**» يُريدُ: لأنّ الزّوائد لا تَلْحَقُ بنات الأربعةِ من أوائلها إلا الأسماءَ من أفعالهنَ، وقد مضى هذا.

و«يَسْتَعُورٌ» ليس بجارٍ على فِعْلٍ، وليسَ لقائلٍ أنْ يقول: إنَّ السِّينَ والتَّاءَ هُنا زائدتان ولا إحداهُما؛ لأنّ هذا ليس من مواضع زيادتهما، وستراهُ إن شاءَ اللهُ، فلذلك مَثَّل «يَسْتَعْورًا بعَضْرَفُوطٍ» وجعلَ الياءَ كالعين.

فأمَّا مَنْ قال: إنّ مثالَ «يَسْتَعُورٍ: يَفْتَعُولٌ» فلا يَدْرِى من صنعةِ التصريف شيئا، وإنما هو فيه هاذ!!

* * *

[الميم فى منجنون أصل]

قال أبو عثمان: «ومَنْجَنُونٌ» كذلك.

قال أبو الفتح: يقول: إنّ الميم فى «منجنُونٍ» أصل؛ فهذا معنى قولَه: «ومَنْجَنُونٌ» كذلك، وليس يريدُ أنّ مَنْجَنونا من ذوات الخمسةِ مثل عَضْرَفوطٍ، هذا محال؛ لأجل تكرير النُّون، وإنما هو مثل: «حَنْدَقوق مُلْحَقٌ بعَضْرَفُوطٍ» ولا يجوز أنْ تكونَ الميم زائدةً؛ لأنا لا نعلم فى الكلام مَفْعَلُولا، ولا يجوز أيضا أنْ تكونَ الميمُ والنُّون جميعا زائدتين على أنْ تكون الكلمة ثلاثية من لفظ «الجنّ» من «جهتَين»:

إحداهما: أنَّك كنت تجمعُ فى أوّل الكلمةِ زيادتين، وليست الكلمةُ جاريةً على فِعْلٍ مثل: «مُنْطَلِقٍ، ومُسْتَخْرِجٍ».

والأُخرى: أنّا لانعلمُ فى الكلام «مَنْفَعُولا» فنَحملَ هذا عليه.

ولا يجوزُ أيضا أن تكونَ النُّونُ وحدَها زائدة؛ لأنها قد ثبتتْ فى الجَمْع فى قولهم: «مَناجين» ولو كانت زائدة لقيلَ: «مَجَانِين»، كما قالوا: «مَجَانيق» فى جمع «مَنْجَنِيقٍ» لـمَّا كانتِ النُّونُ زائدة.

وإذا لم يجز أن تكون الميمُ وحدها زائدةً ولا النونُ وحدَها زائدة، ولا أن تكونَا كِلْتاهما زائدتين: لم يَبْقَ إلا أن تكونَا أصلَيْن، وتجعلَ النُّونُ لاما مكرّرةً، وتكونَ الكلمةُ مثال «حَنْدَقُوقٍ» مُلْحَقة بَعَضْرَفوط.

* * *

[الميم فى منجنيق والخلاف فيها]

قال أبو عثمان: وأمَّا «مَنْجَنِيقٌ» فإنها «فَنْعَليلٌ»، يدلُّك على ذلك قولهُم: «مَجَانِيقٌ» فتذهبُ النُّونُ فى التَّكسير كما تذهبُ تاءُ عنكبوت إذا قُلْتَ: عَناكِبُ.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ هذه اللَّفظة قد تنازَعَ الناسُ فيها الخلافَ وأنا أذكرُ ما قيل فيها.

قال ابن دريدٍ: أختلفَ أهلُ اللّغة فيه - يعنى مَنْجَنِيقا - فقال قومٌ: الميم زائدةٌ، وقال آخرون: بل هى أصْليَّة.

قال: وأخبرنا أبو حاتمٍ عن أبى عُبَيْدَةَ - وأحْسَبُ أنّ أبا عُثمانَ أيضا أخبرنَا به عن التَّوَّزى عن أبى عُبَيْدَة - قال: سألْتُ أعْرابيًّا عن حروبٍ كانت بينهم فقال: «كانت بيننا حُروبٌ عُونٌ، تُفْقأُ فيها العيونُ مرة، ثَمّ نُجْنَقُ، وأخرى نُرْشَقُ»، قال: فقوله: «نُجْنَقُ» دالّ على أنّ الميمَ زائدةٌ، ولو كانت أصليةً لقال: «نُمَجْنَقُ» على أن المنجنيق أعجمىّ معرّب، فهذا قولُ ابنِ دُرَيْدٍ كما تَراه.

والقولُ عندى: أنّ الميمّ من نفْس الحرف كما ذهب إليه أبو عثمانَ، والنُّونُ زائدةٌ لقولهم: «مَجَانيقُ» وسقوط النُّون فى الجمع فجرت لذلك مَجْرى الياءِ فى «عَيْضَمُوزٍ» إذا قلت: عَضَاميزُ، فأمَّا قولُه تارة: «نُجْنَقُ» وما حكاه الفَرّاءُ من قولهم: «جَنَقوهم بالمجانيق»، فالقولُ فيه عندى: أنَّه مشتقّ من المَنْجَنيق إلاّ أنّ فيه ضربا من التَّخليط، وكان قياسُه: «مَجْنَقُوهم، وتَمَجْنَقَ»، ولكنهم إذا اشتقُّوا من الأعجمىّ خَلَّطوا فيه؛ لأنه ليسِ من كلامهم فاجترَءوا عليه فغيَّروه، وذلك أن الميم وإنْ كانت هنا أصْلا فإنها قد تكونُ فى غير هذهِ الكلمة زائدةً، فشُبِّهَت بالزّائد فحُذفت عند اشتقاقِهم الفِعْلَ.

ونظيرِ ذلك ما أنشدناه أبو على من قولِ الرّاجز:

هل تَعْرِفُ الدّارَ لأُمِّ الخَزْرَجِ
منها فَظِلْتَ اليومَ كالْمُزَرَّجِ[1]

---

(١) الرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ١٣/١٩٧ «زرجن»، والخصائص ١/٣٥٩، والممتع فى التصريف ١/٢٥٤، وتاج العروس ٦/١٢ «زرج»، ١٠/٣٦٠ «جبر»، ومقاييس اللغة ٤/٩١، ومجمل اللغة ٣/٣٩٣).

أرادَ سكرانَ كالذى قَد شرِب من الزّرَجُون، قال: وكان قياسُه أن يقول: «الْمُزَرْجَن» لأنّ النُّون فى زَرَجونٍ أصل، فقال: «مُزَرَّج» لأنّ الكلمة أعجميَّة، وهم إذا اشتقُّوا من الأعجمى خلطوا فيه.

ونظيرُ ذلك قولهُم فى تحقير «إبراهيمَ: بُرَيْهِمٌ، وبُرَيْهٌ» فحذفُهُمُ الهمزةَ تارةً، والهمزة والميمَ أخرَى، تخليطٌ فى الكلمة لأنها أعجميَّةٌ خارجةٌ عن أُصول كلامهم، وهما مع ذلك وإن كانتا هُنا من الأصل، فقد تكونان فى غير هذا الموضع زائدتين.

ولو ذَهَب ذاهب إلى أنّ «جَنَقُوهم، ونُجْنَقُ» لم يُخلَّط فيه، لقُضِى بأنّ وزنَ «مَنْجَنِيقٍ: مَنْفَعِيلٌ»، وهذا غيرُ موجودٍ فى الكلام.

ولَمَّا كان المنجنيقُ مِمَّا يُنْقَلُ ويُعْمَل به، وكانت ميمُه قد جاءَ فيها الكسر، توهَّموها زائدةً نحو مِطْرقة ومِرْوَحةٍ، فحَذفُوها عِنْدَ اشتقاقِهم الفِعْلَ واجترءُوا على ذلك لذلك.

وهذا عندى مَن الشاذِّ، والقياسُ ما ذهبَ إليه أبو عثمانَ.

فأمَّا قولُه: **«فتذهب النُّونُ فى التَّكسير كما تذهَبُ تاءُ عنكبوتٍ إذا قُلتَ: عَناكبُ»**، ففيه شىءٌ لأنَّه ليْس بقولهم: «عناكِبُ» يُعْلَمُ لاَ محَالَةَ أنّ التَّاءَ فى عنكبوتٍ زائدةٌ، وإنما يُعْلَم ذلك بقولهم: «عَنْكَبٌ» فى معناه، وقالوا أيضا: «عَنْكَباءٌ» فبهذا يُقْطَعُ على زيادةِ التَّاءِ فى عنكبوت لا بما ذهبَ إليه أبوُ عثمانَ، ولكنَّه لَمَّا رآهم يقولونَ فى الجمع: «عَناكِبُ» فيجْترئونَ على حذفِ التَّاءِ من غير استكراه استدلّ به على زيادتها؛ لأنها لو كانت من الأصل لقبُح حذفها، لأنهم لا يكسِّرون ذوات الخمسة إلا على استكراه فقد يمكن قائلا أنْ يقول: ما تُنكر أن تكون التَّاء أصلا ويكون تكسير الكلمة على استكراه، وإذا احتجّ بقولهم فى معناه: «عَنْكَبٌ» سقَط الكلام، فهذه الحُجة القاطعة.

فأمَّا قولهم: «مَجَانِيق» فيدُلُّ على زيادةِ النُّون فى منجنيق، كما ذهب إليه لأن النون ثانية؛ ولو كانت من الأصْل لثبتت.

* * *

[زيادة الهمزة حشوا وهمز العالم والخاتم]

قال أبوُ عثمان: ومَمَّا زِيدت الهمزةُ فيه غيرَ أوّلٍ «شَمْأَلٌ، وشأمَلٌ» وإنما هى من شَمَلَتْ تَشْمَلُ.

قال أبو الفتح: قد تقدم ذكرُ زيادة الهمزة غيرَ أوّل فأغنى عن إعادته، وَشْمألٌ، وشأمَلٌ، مُلْحقانِ بجعفرٍ، وسَلْهَبٍ، ومثالهُما «فَعْألٌ، وفأْعَلٌ».

وحُكى: أنّ العجاج كان يهمزُ العأْلم والخأْتم، وقياسه عندى أنّه لم يَبْتدئْ بزيادةِ الهمزة ثانيةً، ولكنَّه أبْدَل الألف همزةً، كما يقولُ بعضُهم فى الوقت: «رأيْتُ رَجُلأْ»، على أنّ الوقف من مواضع التّغيير.

وكذلك قولُ بعضهم: «تأبْلْتُ القِدْرَ» والتّأْبلُ؛ إنما أبْدَلَ الألِف همزةً على ما ذكَرْتُ. وليس كذلك شأْمَلٌ، لأن الهمز فاشٍ، والمشهورُ من تابلٍ، وخاَتمٍ، وعاَلمٍ ترك الهمز، فأمَّا قول امرئ القيس:

كَدأْبِكَ منْ أُمِّ الحُوَيْرِثِ قَبْلَها وجارتها أُمِّ الرّبابِ بِمَأْسَلِ[1]

فمفعلٌ من لفْظ الأسْلة وليس بفأْعل كشأْمل؛ لأن زيادة الميم فى أوّل بناتِ الثّلاثةِ أكثر من زيادة الهمزة فى حَشْوها، ولا يجوزُ أنْ يكونَ فَعْلَلا؛ لأنّ الميم فى أولِ بنات الثّلاثة نظيرة الهمزة، ولو كانت الهمزة موضع الميم لَقُضِىَ بزيادتها - وإن كانَ هذا الجبلُ الّذى اسمُه مأْسَلٌ سَبِطا مستطيلا، فاشتقاقُهُ عندى من أسَلَةِ الذّراع، ومن قولهم: «خدٌّ أسيلٌ» كما قال أبو علىٍّ فى «قَباء» اسم الجَبَل المعروف: إنّه إنْ كان فى هذا الجبل انضمامٌ واجتماعٌ فهو مِنْ قولهم: حرفٌ مَقْبُوٌّ، أى: مضموم؛ فهذا الذى قُلتُ أنا نظير ما قالَه.

* * *

[زيادة الميم آخرا]

قال أبو عثمان: وزادوا الميمَ غيرَ أوّلٍ فى: «زُرْقُمٍ، وسُتْهُمٍ، ودِلْقِمٍ» ولولا الاشتقاقُ كان من الأصل، ولكن للاشتقاق كان زائدا.

قال أبو الفتح: إنما كان القياسُ عندَه - لولا الاشتقاقُ - أن تكون الهمزةُ والميمُ غير زائدتين فى هذا الموضع؛ لأنّه ليسَ من مواضع زيادتها، إنما ذلك أوّلَ الكلمة.

فقولهُم: «شمَلْتِ الرّيحُ» يدلُّ على زيادة الهمزة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى: (ديوانه ٩، وجمهرة اللغة ٦٨٨، وخزانة الأدب ٢٢٣/٣).

و«زُرْقُمٌ» بمعنى الأزْرق، و«سُتْهُمٌ» بمعنى الأستَهِ.

و«دِلْقِمٌ» هى الناقةُ التى قد تكسَّرت أسنانُها فاندَلَق لسانُها وسالَ لُعابُها، فهذا ما ذكروه.

وقالوا: «ضِرْزِمٌ» وهو من معنى الضِّرزِّ وهو الشَّديدُ البخَيلُ.

وقالوا: «فُسْحُمٌ» للواسع وهو منَ الانْفساحِ.

وقالوا: «الدِّقْعِمُ» وهو الترابُ وهو من الدَّقْعاءِ.

وقالوا: «دِرْدِمٌ» وهو من الأدْرَد، وهو الذى تكسَّرت أسنانُه.

وقالوا: «الحِلْكِم» للشديد السَّوادِ وهو عندى من الحُلْكَة.

وقال الأصمعىّ: «جَلْهَمَةُ» اسم رجلٍ، تُرى أنَّه اشتُقَّ من جَلْهَةِ الوادى، وهو ما استَقبلك منه.

* * *

[الميم فى دلامص]

قال أبو عُثمان: وزَعَمَ الخليلُ أنّ «دُلامِصًا» الميم فيه زائدةٌ، وهو «فُعامِلٌ»، والدليل على ذلك قولهُم: «دِلاصٌ، ودَلِيصٌ» فى معنى «دُلامِص».

ولو قال قائلٌ: إنّ دلامِصًا منَ الأربعة، معناهُ «دَلِيصٌ» وليس بمُشْتَقّ من الثلاثة، قال قَوْلا قويًا، كما أنّ «لآّلاً» مَنسوب إلى اللُّؤْلؤْ وليس منه، وكما أنّ «سِبَطْرًا» معناهُ السَّبِط وليس منه.

قال أبو الفتح: مذهبُ الخليلِ فى هذا أكْشفُ وأوْجَهُ من مذهب أبى عثمان وذلك أنه لما رأى «دُلامصا» بمعنى دَليصٍ ووجدَ الميم قد زِيدت غيرَ أوّل فى زُرْقُمٍ، وسُتْهُمٍ، وبابهما - ذَهَب إلى زيادة الميم فى دُلامص، فهذا قول واضح كما تراه، والذى ذَهَب إليه أبو عُثمان أغْمَضُ من هذا.

وذلك أنَّه لـمَّا لمْ يَرَ الميم قد كُثرَت زيادتُها غيرَ أوّلٍ ووجد فى كلامهم ألْفاظا ثُلاثيَّةً بمعنى ألفاظٍ رباعِيَّةٍ، وليسَ بين هذه وهذه إلا زيادةُ الحرفِ الذى كمَّل أربعة حَمل دُلامصًا عليه هَرَبًا من القضاء بزيادة الميمِ غيرَ أوّل، ألا ترى أن «لآّلاً» ثلاثىّ ولُؤْلُؤًا رباعىّ والمعنى واحدٌ واللَّفظُ قريبٌ بعضُه من بعض.

وكذلك «سَبِطٌ، وسِبَطْرٌ»، وكلا القولين مذهب، وقول الخليل أقيَسُ وأجْرَى على الأصُول.

ونظير هذا فيما ذهبَ إليه أبو عثمان قولهُم: «دَمِثٌ، ودِمَثْرٌ، وثَعْلَبٌ، وثُعالَة».

وقال الأصمعىُّ: إنهم قالوا للأسدِ: «هِرْماسٌ» لأنَّه من الهَرْس، فهِرْماسٌ على هذا القول عنده «فِعْمالٌ»، وهو نظيرُ قول الخليل، ويحتمل أن يكونَ عنده من معنى الهَرْس وإن كانَ رباعيًّا كما ذهب إليه أبو عثمان، والقولُ الأوَلُ أظهرُ، ولهذا نظائر.

* * *

[أمهات الزوائد]

قال أبو عثمان: واعلَم أنّ الياءَ والواوَ والألِفَ هُنَّ من أُمَّهات الزّوائِد، والهمزة والميمُ أوّلا كذلك، وهمزة التأنيثِ فى مِثل حَمراءَ وخُنْفُساءَ، والألِفُ والنُونُ فى مثْل «غضبانَ، وزَعْفَران»، والتاءُ للتأنيثِ فى مثل «تمرة» ومـا أشْبَهَها، وهى التى تُبْدَلُ منها الهاءُ فى الوقف، والتّاءُ التى يُجْمَعُ بها التأنيثُ نحو مُسْلِماتٍ وصالِحاتٍ، وهؤْلاء أُمّهاتُ الزّوائدِ.

قال أبو الفتح: معنى قوله: «**أُمَّهاتُ الزَّوائد**» يريد به أنَّه يَكْثُر تصرُّفُها فى الكلام، وهى فاشيةٌ، وليست كالسِّين واللام اللَّتين لا تكْثر زيادتُهما ولا يكاد الكلامُ يخلو من الألف والواو والياء أو من بعضِهنّ - وبعضُهُنّ الحركاتُ - لأنَّه ليس فى كلامهم لفظةٌ تخلو من الحركات، فلذلك قدّم الألِف والياءَ والواوَ على ما ذكره.

وقولُه: «**والهمزةُ والميم أوّلا كذلك**»، يقول: إنما تكْثر زيادةُ الميم والهمزة أوّلا، لا حَشْوًا ولا آخِرًا، وليس كذلك حروفُ اللِّين؛ لأن تلك تُزادُ فى كل موضع إلا الواو والألِف فإنهما لا تُزادان أوّلا أمَّا الواوُ فقد ذَكَرْنا العِلَّة فى أنْ لم تُزَدْ أوّلا، وأمَّا الألِفُ فإنها إنما امتنعت من أنْ تُزاد أولا؛ لأنها ساكنة والابتداءُ بالساكن ممتنعٌ غيرُ جائزٍ.

وقولُه: «**وهمزة التأنيث**»، اعلَم أنه قد صرّحَ فى هذا الموضع بأنّ علامة التأنيث هى الهمزة فى الحقيقة وهو الصّواب، وليس كما يقولُ مَنْ يزعم أنّ المدَّة علامةُ التأنيثِ؛ لأنّ هذا كلامٌ غير مُحَصّل؛ وذلك أن المَدّة، إنما هى الألفُ التى قَبْلَ الهمزة وعلامةُ التأنيث لا تكونُ فى وَسَطِ الكلمة إنما تكونُ آخِرَها نحو «حَمْدَةَ وحُبْلَى».

فإن قيل: ما تُنْكِرُ أنْ تكُونَ الألِفَ والهمزة جميعا علامةَ التأنيث كما تقولُ: إنَّ

الياءين فى نحو: «زَيْدِىّ وبَكرِىّ»، علامةُ النَّسَب؟.

قيل: هذا مُمْتَنِعٌ؛ لأنّا لم نَرَ علامة تأنِيثٍ غيرَ هذه تكونُ على حرفين، إنما هى حرف واحدٌ نحو الهاءِ فى «طَلْحَةَ» والألِفِ فى حُبْلَى.

فإن قيلَ: فإنّ سيبويه يقولُ فى مواضعَ من الكتاب: فَعَلْتَ بألِفَى التأنيثِ وصَنَعْتَ بهما، يعنى هذه الألِف والهمزة؟.

قيل: إنما قال هذا لأنّ هذه الهمزة لـمَّا كانت لا تنفك من كونِ هذه الألِف قَبْلَها وهى مصاحبةٌ لها وغيرُ مفارقةٍ، أطْلَقَ هذا اللَّفْظَ عليهما تَجَوُّزًا.

ويدلُّ على أنّ الهمزة وحدَها عَلَمُ التأنيثِ، أنَّك إذا جمعتَ مثل «صحراءَ، وخُنْفُساءَ» بالألف والتَّاءِ فإنما تُغَيِّرُ الهمزة وحدَها وتدعُ الألِفَ بحالها، وذلك قولهُم: «صَحْراواتٌ، وخُنْفُساواتٌ» فقلْبُك الهمزة فى هذا الجمع نظيرُ حذْفِ التاء من طَلَحاتٍ؛ لئلا يجتمع فى الكلمة علامتا تأنيث.

ولو كانت الألِفُ قبلَها داخلة معَها فى أنها علامةُ تأنيث لوَجَبَ تغييرُها فى الجمع كما وجَب تغييرُ الهمزة لـمَّا كانت علامةَ تأنيث، فتركُهُم الألفَ بحالها، وتغييرُهُم لهمزةِ، دلالَةٌ على أنّ الهمزة وحدَها علامة التأنيث.

* * *

[انقلاب همزة التأنيث عن ألفه]

وينبغى أن يُعْلَم أنّ هذه الهمزة إنما هى منقلبةٌ عن ألِف التأنيث التى فى نحو: «حُبْلَى، وبُشْرَى»، ولكنها لـمَّا وقعت بعد ألِفٍ قبْلَها زائدةٍ وجَبَ تحريكُها لئلا يلتقى ساكنان فقُلبتْ همزةً، وهذا مذهبُ سيبويه وهو الصحيحُ، ويدلُّ على صحته، وأنّ هذه الهمزة منقلبةٌ عن ألِفِ التأنيث المفردةِ؛ أنَّك إذا أزَلْتَ الألِفَ من قَبِلها بقَلْبِها، خرجت هى عن الهمزة، وذلك قولهمُ فى جمْع «صحَراءَ: صحارِىّ» فهذه الياء الأولى المُدْغَمَة هى الألِف التى كانت قبل الهمزة فى «صحراء» انقلبت ياء فى الجمع لانْكِسارِ ما قَبْلَها كما تنقلب فى جمع مفتاحٍ وغِرْبالٍ إذا قلتَ: مفاتيحُ، وغرابيلُ، فلمَّا انْقلبت الألِفُ إلى الياء انقلبتْ علامةُ التأنيث التى كانت بعدَها فى «صحراء» ياءً لوقوع الياءِ المنقلبةِ عن الألِفَ قبلَها. وذلك قولُك صحارىُّ، وزالت الهمزةُ لزوالِ الألِف الموجبة لها من قبلها.

فلو كانت الهمزةُ فى «صحراءَ» غيرَ منقلبةٍ لم يَلْزم انْقلابُها فى الجمع، كما أنَّك لو جَمَعْتَ «قُرّاءً» لقُلْتَ: «قَرارِىءُ»، وكما قالوا فى جمع كوكب «دُرَىء: دَرَارِىءُ» لمَّا كانتِ الهمزةُ أصلا غيرَ منقلبةٍ، فقولهُمْ: «صحارىُّ» بلا همز، دلالة على أنَّ الهمزةَ فى «صحراءَ» منقلبةٌ، إذْ لو لم تكُن منقلبةً لوجبَ أن تقول: صحارىءُ كما قالوا: دَرَارِىء.

وإذا ثبتَ أنه منقلبةُ فى «صحراءَ». فيجبُ أنْ يكونَ انقلابُها عن الألِفِ التى فى مثل «حُبْلَى».

ولا يجوز أنْ تكون منقلبة عن ياءٍ ولا واوٍ، لأنَّا لا نعلمُ الياءَ والواوَ جاءتا علامَتى تأنيثٍ فى الأسماء، فأمّا الياءُ فى تقومِين، وتقعُدين، فعلامةُ الضَّمير المؤنَّث، وليستْ من جِنْس علامات التأنيث فى الأسماءِ المتمكِّنة.

فتأمَّل ما ذكرْتُه؛ فإنّه لا يجوزُ فى القياسِ غيرهُ، وهو رأىُ أبى علىّ، وعليه قولُ أشياخِنا المتقدمين.

* * *

[الألف والنون فى نحو عثمان وسرحان]

وأما الألِف والنُّون الزّائدتان فى نحو: «عثمان، وسِرحان» فإنهما نَظيرتا الألِف والهمزة فى باب «حَمْراءَ، وصَفراءَ»، وأصْلُ بنائهما لِباب «سَكْرَانَ، وغَضْبانَ» لأنهما وَصْفٌ والزيادةُ بالوصف أحَقُّ منها بالاسم؛ لأنّ الوصفَ مُشابِهٌ للفعل، والزّيادةُ فى الفعل أقعدُ منها فى الاسم، وقد تقدَّم ذكرُ هذا.

ويدلُّ على أن الألِف والنُّون فى باب «سَكْران» ونحوه مضارعتان لألِفَى التأنيثِ فى نحو: «صفراءَ، وحَمْراءَ» أنَّ مُؤَنَّثَ «سكرانَ» على غير بنائه، وإنما هو: «سَكْرَى»، كما أنَّ مذكَّرَ «حمراء» على غير بنائها، إنما هو «أحْمَرُ». فهذا هُنا كذاك ثَمَّةَ.

فأمَّا قولهُم: «سكرانةٌ، وعطشانةٌ» فشاذٌّ، والأكثرُ «سَكْرَى، وعَطْشَىُ» وفيه دليلٌ آخرُ، وهو أنهم قد قالوا فى جمع «ظَرِبان: ظَرابىّ» فشبَّهوه بصَحارِىّ وقياسُه: ظرابينُ كما تقول: سراحِينُ، ولكنهم قلبوا النُّون من ظَرِبانٍ ياءً فى الجمع ليكونَ ذلك تنبيها على أن النُّون فى «سكرانَ» وبابِه مشبَّهةٌ بهمزة التأنيث فى «صحراءَ».

ولهذا قال النَّحويُّون: إنَّ النُّون فى باب «سَكْران» مشبهةٌ بالألِف الثَّابتة فى باب

«حمراءَ، وصفراء»، قالوا: لأنّ الوزن واحدٌ: بالعِدّة والحَركة والسُّكون، قالوا: ولأنّك لا تقولُ: «سكرانة، ولا غضانة» كما لا تقول: «حمراءة، ولا صَفراءة» لأن علامَة التأنيثِ لا تدخُلُ على علامة التأنيث، ولا على ما كان بمنزلتها.

وأيضا فقد قالوا فى جمع «سَكْرانَ: سَكارَى»، كما قالوا فى جمع «صَحْراءَ: صَحَارَى»، وأصْلُه: «سَكارين» كما أنَّ أصلَ هذا: «صحاريٌّ» فحذفوا من «سَكارَى» كما حذفوا من «صحارى».

فأمَّا قولهُم: إنَّ النون فى باب سكرانَ بَدَلٌ مِن الهمزة: فلا يريدون به البَدَلَ الذى هو على حدّ قولهم فى مُفْعِلٍ من «أيْقَنْتُ، وأيْسَرْتُ: مُوقِنٌ. ومُوسِرٌ» وإنما يريدون أنّ هذه الهمزة بمنزلة هذه النُّون: يَتعاقَبان على حدّ ما يقولون: إنّ الألِفَ واللامَ بدلٌ من التّنوين، إنما معناه أنهما يتعاقَبان لأنَّا لم نَرَهُمْ أبْدَلوا النُّون مِنَ الهمزة فى غيرِ هذا الموضع.

فأمَّا قولهم فى النَّسَب إلى صَنْعاءَ وبَهْراءَ: صَنْعانِىّ وبَهْرانِىّ، فقد ذهبوا فيه إلى أنّ النُّون بَدَلٌ من الهمزة، قال أبو علىٍّ: وليس كذلك، إنما قدَّره بَدِيهيًّا: صَنْعاوِىّ، وبَهْراوِىّ؛ ثم أبدلَ النُّون من الواوِ المُبْدَلَة من الهمزة، قال: لأنَّا لم نَرَ النُّون أبدلت من الهمزة فى غير هذا الموضع، قال: وقد رأيناهُم أبدلوا الواوَ من النُّون فى قولهم: «مَوّاقد» وهم يريدون: «من وَاقد»، فلمَّا رأيناهم أبدلوا الواوَ من النُّون قلنا: إنّ النُّون فى بَهْرانِىّ وصنعانِىّ، بدَلٌ من الواوِ، ولم نَرَهُم أبدلوا الهمزةَ من النُّون ولا النُّونَ من الهمزة.

* * *

[النون فى صنعانى وبهرانى]

ثم قال بعدَ ذلك بزمان: لو أجاز مجيزٌ أن تكونَ النُّونُ فى صَنْعانّى وَبهْرانىّ بدَلا من الهمزة لكانَ وَجْها؛ لأنّ الغَرَض أن يَزولَ لَفْظُ الهمزة من ياءى الإضافة، فجائزٌ أنْ تُبدل الهمزةُ نونا لتقارُبِ بَعْضِ هذه الحروف من بعض.

يريدُ بذلك أنهم قد أبدلوا الألِفَ من النُّون فى الوقف نحو: «رأيْتُ زَيْدَا ولَنَسْفَعَا» يقولُ: والألِفُ قريبة من الهمزة، فكما جاز أن يُبْدِلوا الألِفَ من النُّون، جازَ أيضا أنْ يُبدلو النُّون من الهمزة والقولُ الأوّلُ هو الّذى كان يعتمد عليه وهو الأقْوَى.

وإنما ذكر أبو عثمان الألِفَ والنُّونَ بعد همزة التأنيث لقُرب ما بينَهما من الشَّبه، وقدَّم بابَ حمراءَ على باب عُثمان، لأنَّه محمولٌ عليه.

* * *

[التاء فى مثل تمرة]

وقولُه: «**والتَّاءُ فى مِثلِ تَمْرةٍ وما أشْبَهَا وهى التى تُبْدَلُ منها الهاءُ فى الوقف**»، هذا قولٌ كما تَراهُ، وهو صحيح.

ولِمُعْتَرِضٍ أن يقول: ما تُنْكِر أن تكون الهاءُ هى الأصل، وأن التَّاءَ فى الوصل إنما هى بدلٌ من الهاء فى الوقف؟.

فالجوابُ عن ذلك: أنّ الوصل من المواضع التى تُجْرَى فيها الأشياءُ على أصولها، وأنَّ الوقْفَ من مواضع التغيير والبدل؛ ألا تَرى أنّ منهم من يقولُ فى الوصل: «هذه أفْعى يا فَتى» بالألف كما يجب، فإذا وقف قال: «هذه أفْعَىْ» فيُبْدِلُ الألِفَ ياءً، ومنهم من يقولُ: «أفْعَوْ» فيُبْدِلها واوًا.

وأنشدوا:

تَبَشَّرِى بالرِّفْهِ والمَاءِ الرِّوَىْ
وفَرَجٍ منكِ قَريبٍ قد أَتَىْ(١)

وقال الآخرُ:

إنَّ لِطَىٍّ نِسوةً تَحْتَ الغَضَىْ
يَمْنَعُهُنَّ اللهُ مِمَّنْ قد طَغَىْ
بالمَشْرَفِيَّات وطَعْنٍ بالقَنَىْ(٢)

---

(١) الرفة: أقصر الورد وأسرعه. الرويّ: الكثير المروى. والمعنى: يقول افرحى بالماء الكثير المروى تردينه متى شئت. والرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ٣٤٥/٤ «روى»، وتاج العروس «روى»، والمخصص ١٥١/١٥، والمقرب ٣٣/٢).

(٢) الغضا: من بنات الرمل. وأهل الغضا: أهل نجد. المشرفيات: سيوف منسوبة إلى المشارف، والمشارف قرى من اليمن. والقنا: جمع قناة، وهى الرمح.
والرجز بلا نسبة فى: (سر صناعة الإعراب ٧٠٢/٢، والمحتسب ٧٧/١).

فى كلّه بالياء، ويقولون فى الوصل: «رِوًى يا فَتى، وغَضًى، وقنًا» ويقولون فى الوَصْلِ: «هذا بَكْر، ومرَرْت ببَكْرٍ»، فإذا وقفوا فمنهم مَنْ يقول: «هذا بَكُرْ، ومَرَرْتُ بِبَكِرْ»، فيَنْقُلُ الحركة إلى ما قبْلَ حرفِ الإعراب، ويقول بعضُهم فى الوقف: «هذا خالدّ، وهو يَجعلّ» فيشدّد الحرفَ فى الوقف، فإذا وَصَلَ ردّه إلى التّخفيف.

وقرأتُ على أبى بكر محمد بن الحسن أو سمعتُه يُقْرأُ عليه عن ثعلبٍ:

أرَتْنِى حِجْلاً على ساقها فَهشَّ الفُؤادُ لِذاكَ الحِجِلْ

فقلتُ ولم أُخْفِ عن صاحبى ألا بأبِى أصلُ تلكَ الرِّجِلْ

ويُرْوَى «بَينا» بالنُّون، ويريد: الحِجْلَ، والرِّجْلَ، ولكنه كَسَر الجيمَ فى الوقف.

فهذا وأشباهُه ممَّا يكثُر تَعْدادُهُ، يدلُّ على أنّ الوصلَ تجرى فيه الكلمةُ على أصلها، وأنّ الوقفَ من مواضع التَّغيير.

فلما رأينا هاءَ التأنيث فى الوصل «تاءً» علِمْنا أنّ أصلها «التّاءُ» وأنّ الهاءَ فى الوقف بَدَلٌ من التاءِ فى الوصلِ، وإنما أُبدلَت «هاءً» لانفتاح ما قبلها، وأنها من الحروف المهموسة، والهاءُ مهموسة وقريبةٌ من الألِفِ، ولم تُبْدَلْ ألِفا لانْفتاح ما قَبْلَها لِئلا يَلْتَبِسَ بالألف المقصورة فى حُبْلَى وبُشْرَى، والهاء قريبةٌ من الألف فأُبْدِلَتْ هاءً، فأما التَّاءُ فى مُسْلِماتٍ ونحوها فليسَ يُحْتاجُ فيها إلى دَلالة، لأنها تاءٌ على كلّ حال.

وهذا أيضا ممَّا يدُلُّ على أنّ التَّاء هى الأصلُ فى باب «طَلْحة، وَحَمْدَة» وأنّ الهاءَ بدَلٌ منها، ألا تَراها فى هِنْداتٍ تاءً ثابتة ولم تُبْدَلْ فى الهِنْداتِ هاءً لسكون ما قبلَها، وإنما ذَكَر تأنيثَ الجمعِ بعدَ تأنيثِ الواحد، لأنّ تأنيث الجمع ليست له قوّة تأنيث الواحد ألا ترى أنَّه لك فى الجمع التّذكيرُ والتَّأنيثُ، فتقولُ: قام الهنداتُ، وقامتِ الهنداتُ؛ وليس لك أن تقولَ: «قام هِندٌ» لأن تأنيث الواحدِ أشدُّ تمكُّنا؟.

ألا ترى أنك لو سَمَّيْتَ رجلا «سُعادَ» لم تصرفْهُ، ولو سميَّته «نِساءً» لصرفته؛ لأن تأنيثَ الجمع لا حقيقة له، وإنما هو شىْءٌ لا قوّة له كقوةِ تأنيثِ الواحد؛ يدلُّ على ذلك أنك تقول: «هذه رجالُ مُقْبِلَةٌ» تذْهَبُ إلى الجماعة، وإنْ كان كلُّ واحدٍ منها مُذَكّرًا، فلذلك جاء بتأنيث الجمع بعدَ تأنيثِ الواحِد.

فهذه أُمَّهاتُ الزَّوائدِ كما ذكَرَ، وقد بيَّنتُ ما معنى أُمهاتِ الزَوائد فى أوّلِ الفَصْلِ.

* * *

[زيادة العين فى مثل فعل واللام فى مثل محمر]

قال أبو عثمان: وقد تُزاد العينُ فى مثْلِ «فَعَّلَ، ومُفَعَّلٍ» واللام فى مِثْل «مُحَمَّر، ومُطْمئِنٍّ، ومُقْشَعِرٍّ» وقد فسَّرنا بعضَ هذا فيما مضى.

قال أبو الفتح: اعلم أن معنى قوله: «قد تُزادُ العين» ليس يريد به أنّ الطاء المكرّرة فى «قَطَّعَ» من حروف الزّيادة، وإنما يُريد أنها تتكرَّرُ وإن كان المكرَّرُ بلفظ الأصل.

وذكر تكريرَ العين واللام، ولم يذكر تكريرَ الفاء فى «مَرْمَرِيس» لأنَّه حرفٌ شاذٌ لا نظير له فأضْرَبَ عن ذكره لقلَّته.

وهكذا كان يفْعَلُ سيبويه إذا تحجَّر شيئا من اللُّغة وخَرَج عنه الحرفُ أو الحرفانِ لم يستثْنِ بما خرَج عن الجمهور لقلَّته، لا لأنه لم يقع إليه، ألا تراه قال: إنَّ مِثالَ «فَيْعُلٍ» لم يأت فى الكلام؟ وقد قال الأعشى:

ومـا أيْبُلىٌّ على هَيْكَلٍ بناه وصَلَّبَ فيه وصَارَا[1]

فقوله: «أيْبُلىّ» هو فَيْعُلىّ، قال أبو علىّ: واشتقاقُه من أَبَلَ بالمكان إذا أقام به وأبَلَت الإبل بالرُّطَبِ عن المَاء: أى: أقامت عليه، واجتزأت به عن الماء، فكأنّ هذا الرّاهبَ اجتزأ بما فى هَيكله وأقام عليه ولم يتعدّه إلى غيره.

قال: وإنما لم يَذْكُرْ سيبويه هذا الحرفَ لشذوذه وخروجه عن الجمهور فكذلك أبو عثمان لم يَذْكُر «مَرْمَرِيسًا» لأنه لا نظير له، على أنه أيضا لم يَقُل: إن الفاء لم تُضَعَّف.

قال أبو علىٍّ: وقد يأتى مع ياءَىِ الإضافة من الأمثِلة ما لا يأتى مع غيرهما، ألا ترى أنهم قالوا فى الإضافة إلى تحِيَّة: تَحَوِىٌّ؟ قال: فَتَحَوِىّ وزنُه: تَفَلِىّ، وهذا مثالٌ لا يقَع إلا مع ياءَىِ الإضافة من الأمثلة.

قال: وكذلك تاءُ التأنيث، ألا ترى أنه لولا تاءُ التأنيث لم يَأتِ مثلُ «عَرْقُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ، وتَرْقُوَةٍ» مصَحَّحا، فقد يجىءُ مع تاء التأنيث وياءَىِ الإضافة ما لا يأتى مع غيرهما، فكذلك جاء أيْبُلِىّ، وإنْ لم يأتِ فَيْعُلٌ بلا ياءَى إضافة.

---

(١) الأيبل: صاحب أيبل، وهى عصا الناقوس. وصلب فيه: صوَّر الصليب. وصارا: سكن. وقيل الأيبل: الراهب.

وقد اختلف النَّاسُ فى هذه المكـرّرات، فقـال قـومٌ: الأوّلُ هـو الأصـلُ، والثَّانى هـو الزّائد.

وقال آخرون: الأوّل هو الزائد، والثانى هو الأصل، فَمنْ قال: إنَّ الأوّل هو الأصـل، قال: الطَّاء الثَّانية من «قَطَّعَ» بإزاء الواو من «جَهْوَرَ» فهى زائدة كالواو.

ومن قال: إن الأوّل هو الزائد، قال: الطاء الأولى من «قَطَّعَ» فى موضع الـواو واليـاء من «حَوْقَلَ، وبَيْطَر» فهى زائدة مثلُهما.

ومذهبُ الخليلِ أنَّ الزّائد هو الأوّل، قال سيبويه: وأما غيرُه فيجعل الثانى هو الزّائـد، قال: وكلا القولين صواب.

ومذهب أبى بكر: أن الثانى هو الزّائد؛ لأنه تكرّر، قال: فهو أحقُّ بالزّيادة، وهذا هو القياس؛ لأنك إنما تَبْدأ فتستوفى ما هو من أصْلِ الكلمـة، ثـم تزيـدُ بـالتَّكرير حتـى تبْلُـغَ العِدَّةَ؛ والمثال الذى تريدُ.

* * *

[زيادة النون والواو فى نحو حنطأو]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ مِثْلَ «حِنْطأوٍ، وكِنْثأوٍ، وقِنْدأوٍ» النُّـونُ والـواوُ فيهـنّ زوائـدُ، وقد أُلحِقْنَ بباب «جِرْدَحْلٍ».

قال أبو الفتح: اعلم أنَّهُ إنما ذَهَبَ إلى أنّ الـواوَ والنُّون جميعـا زائدتـان، لأنّ الـواوَ لا تكونُ أصْلا فى ذواتِ الخمسة أبدا، ولا فى ذواتِ الأربعة على هذه السَّبيل، فلما ثَبَتَـتْ زيادةُ الواو، قُضِى بزيادة النُّون أيضا، لأنهـا لزِمـت هـذا الموضـعَ، مِـن هـذا المِثـال كمـا لزِمت النُّون باب «جُنْدَب» وعُنْظَبٍ وعُنْصَل» فى ذلك.

قال أبو عليٍّ: ولأنّ الزيادة بذواتِ الثَّلاثة أحقُّ منها بذواتِ الأربعـةِ، لِتصـرّف بنـاتِ الثلاثةِ وكثرتها فى الكلام، فهذا من طريق القياس.

وأمَّا من طريق الاشتقاق، فقد قالوا: «كَشَّأَتْ لحيتُه» إذا عَظُمت، وأنشد الأصمعىُّ:

وأنتَ امْرُؤٌ قد كَشَّأَت لكَ لِحْيَـةٌ كأنَّك منها قاعِــدٌ فى جُوَالِقِ[1]

---

(١) انظر البيت فى: (ديوانه ٥/٢٣١).

وقالوا: «رجلٌ كِنْشَأْوٌ» وهو الوافر اللحية، فهذا قريبٌ من معنى «كَشَّأتْ لحيته» فهذا يدلُّ على أنّ «كِنْشأْوًا: فِنْعَلْوٌ» وكذلك «حِنْطَأْوٌ وقِنْدَأْوٌ».

* * *

[زيادة اللام فى ذلك، وأولالك]

قال أبو عثمان: وقد زادوا اللام فى ذلك، وأُولالِك، وليس زيادتهما بمُتْلَئِبَّةٍ ولا مستقيمة ولا كثيرة.

قال أبو الفتح: إنما كانت اللامُ زائدة فى هذا؛ لأنهم قد قالوا فى معناه: «ذاك، وأُولاك، وأُولئك» ولا لام فيها، وإنما زيدت اللامُ فى ذلك تكثيرا واتِّساعا فى اللُّغة، ولـمَّا زادوها فى الواحد، زادوها فى الجميع، قال الشَّاعر:

أُولالِكَ قومى لم يكونوا أُشابــةً ... وهل يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أُولالِكـا[1]

وقد زيدت اللامُ فى غير هذين.

قالوا: «عَبْدَلٌ» فى معنى عبدالله، فاللام زائدة.

وقالوا: «هُنالِك» فى معنى هُناك.

وقالوا: «زَيْدَلٌ» فى معنى زيْدٍ.

«وفَيْشَلَةٌ» فى معنى فَيْشَة.

وقال بعضهم: اللام فى «حَسْدَلٍ» زائدة، والحَسْدَلُ: القُرادُ.

* * *

[ما تعرف به حروف الزيادة]

قال أبو عثمان: فاذا وَجَدْتَ حرفا من حروف الزّيادة سوى الواو والياء والألِف فى

---

(١) الأشابة: الأخلاط من الناس. والضليل: المبالغ فى الضلال. البيت من الطويل. وهو للأعشى فى: (شرح المفصل ١٠/٦٦).

وبلا نسبة فى: (إصلاح المنطق ٣٨٢، والدرر ١/٢٣٥، وسر صناعة الإعراب ١/٣٢٢، وشرح التصريح ١/١٢٩، فقه اللغة ٤٨، واللامات ١٣٢، ولسان العرب ١٥/٤٣٧، وهمع الهوامع ١/٧٦). والشاهد فيه قوله: «أولالك». يريد: أولئك، فزاد اللام.

شَىْءٍ يُشْتَقُّ من معناه ما يَذهَبُ فيه، فاجعَلْه زائدا، نحو: «رَعْشَنٍ» لأنَّه من الرّعْشَة. يدلُّك علىٰ ذلك قوله:

مِـنْ كُـلِّ رَعْشـاءَ ونـاجٍ رَعْشَـنِ

فهذا ثَبتٌ.

قال أبو الفتح: يقول: إنّ الياء والواوَ والألِفَ وغيرَهُنَّ من حروف الزيادة فى هذا المَعْنى سواء، ولا تَقُلْ: إنى أفصلُ بينهما لأن الاشتقاق يقضي بالزيادة على الحرف سواء كان من الياء والواو والألف أمْ كان من غيرهنَ.

وقوله: رَعْشاءُ فى معنى رَعْشَنٍ، يدلُّ على زيادة النُّون فى «رَعْشَنٍ» ومثالُه «فَعلَنٌ» وهو مُلْحَقٌ بجَعْفَرٍ.

* * *

[زيادة النون فى فرسن]

قال أبو عثمان: وزعمَ الخليلُ أنّ فِرْسِنا، النُّونُ فيه زائدة؛ لأنها عندَه من فَرَسَ يَفْرِسُ.

قال أبو الفتح: إنما كان عندَ الخليل من فَرَسَ يَفْرِسُ؛ لأنَّ الفَرْسَ أصْلُهُ الدقُّ، ومنه قيل للأسد: «فِرْناسٌ». فالنُّون فيه زائدة. والفِرْسِنُ تَدُقُّ الأرْضَ، فهى من الفَرْس، كما أنّ مِفْتاحا من الفَتْح، ومِعْلاقا من يَعْلَقُ، ومثاله «فِعْلِنٌ» وهى ملحقة بصِمْرِد.

* * *

[النون فى ضيفن زائدة]

قال أبو عثمان: وقالَ: «ضَيْفَنٌ» النُّون فيه زائدة؛ لأنَّه من الضّيْف وزعم أبو زيدٍ أنَّه يقال: ضَفَنَ الرّجُلُ يَضْفِنُ إذا جاء ضَيْفا مع الضَّيْف، فَضَيْفَنٌ فى هذا المذهب «فَيْعَلٌ».

قال أبو الفتح: كلا الاشتقاقين مذهبٌ، وقول أبى زيدٍ فى هذا كأنّه أقْوى؛ لأنّ المعنى يُطابقه، ألا ترى إلى قَوْل الشّاعر:

إذا جاء ضَيْفٌ جاء للضّيْفِ ضَيْفَنٌ ... فأوْدَى بما تُقْرَى الضُّيوفُ الضَّيافِنُ[(١)]

فالضّيْفَنُ: هو الذى يجىءُ معَ الضَّيْفِ، وقولهُم: ضَفَنَ يَضْفِنُ، فى هذا المعنى: يشهَدُ بأنّ ضَيْفَنا «فَيْعَلٌ» فهذا قولٌ.

---

(١) البيت من الطويل. وهو بلا نسبة فى: (لسان العرب ٢١٠/٩ «ضيف»، ٢٥٦/١٣ «ضفن»، وتهذيب اللغة ٤٣/١٢، وجمهرة اللغة ١١٧١، وكتاب العين ٦٧/٧، ومجمل اللغة ٢٨٥/٣، والمخصص ٣٠/١٧، ومقاييس اللغة ٣٦٦/٣، وتاج العروس «ضيف»).

وفيه شيءٌ آخر يُقوّى ما قال أبو زيد، وهو أنَّ «فَيْعَلاً» أكثرُ فى الكلام من «فَعْلَنٍ» فهذه بيِّنة أُخرى تَشْهَد لكونِه «فَيْعَلا» والقول الأوّلُ أيضا وَجْهٌ؛ لأنّه وإن كانَ ضَيْفَ ضَيْفٍ، فهو على كلّ حالٍ ضَيْفٌ فينبغى أنْ تَكونَ نونُه زائدة.

وقد جاء على فَعْلَنٍ ما أذكره: قالوا: «امرأةٌ خَلْبَنٌ» وهو من الخِلابة «وناقة عَلْجَنٌ» وهى الغليظة مأخوذة من العِلْج، قال الرّاجز:

وخَلَّطَتْ كُلُّ دِلاثٍ عَلْجَنِ
تَخْليطَ خَرْقاءِ اليَدَيْنِ خَلْبَنِ(١)

وحكى سيبويه: فى خُلُقِ فلان «خِلَفْنَةٌ» وهو مِنَ الاختلاف والنُّون فى هذا كلِّه زائدةٌ، ومثلُه «عِرَضْنَةٌ» وهى منَ الاعتراض.

* * *

[الواو والياء فى الرباعى]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ كلّ ما كان منَ الأربعَة، فالواوُ والياءُ لا يكونان فيه أصْلا البتّةَ، إلا أنْ يُضعَّف، نحو: «ضَوْضَيْتُ، وقَوْقَيْتُ» فإن هذا بمنزلة «صَلْصَلْتُ، وقَلْقَلْتُ» إلا أنّ الطَّرَفَ لزِمه القَلْبُ كما لَزِم واوَ أغْزَيْتُ، فمن ثَمَّ قال فى «عِزْوِيتٍ» هو «فِعْلِيتٌ»؛ لأنّه إن جَعَل التّاءَ أصْلا، كان الحرفُ «فِعْوِيلا» وليس شيءٌ من الأسماء على «فِعْوِيلٍ» وإن جعَلَ الياءَ والواوَ أصلين جعلَ فى بنات الأرْبَعة واوًا أصلا، وهذا لا يكون فجعَلَها بمنزلة «عِفْرِيتٍ»، وعِفْريتٌ «فِعْلِيتٌ» لأنّه من العَفْر، فعلى هذا تجرى الزوائد.

وإنما كَتَبْتُ لك هذا، لتنظر، إذا سُئِلت عن مسألة ما هى؟ وما زيادتُها؟ فتَعْلَمَ ذلك

---

(١) القائل هو رؤبة بن العجاج. والرجز من أرجوزة يمدح فيها بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى. الدلات من الإبل: السريع. العجلن، الشديد الغليظ. الخرقاء من النوق: التى لا تتعهد مواضع قوائمها. الخلبن: الحمقاء أو المهزولة.

والرجز لرؤبة بن العجاج فى: (ديوانه ١٦٢، ولسان العرب ١/٣٦٥ «خلب»، ٢/١٤٨ «دلث»، ٣٢٨ «علج»، ١٣/٢٨٩ «علجن»، والتنبيه والإيضاح ١/٢١٤، وتاج العروس ٢/٣٨١ «دلث»، ٦/١١٠ «علج»).

وبلا نسبة فى: (كتاب العين ٢/٣٢٤، والمخصص ٤/٣٢، ١٦/١٦٦، وديوان الأدب ٢/٣٤، وتهذيب اللغة ٣/٣٢٤، ٧/٤٢١).

فَتَبْنِي على مثالِه وإن كان أصْلا فَعَلْتَ به ما وَصَفْتُ لك إنْ شاءَ اللهُ.

قال أبو الفتح: قوله: «**إن الواو لا تكونُ أصلا في ذواتِ الأربعة إلا أنْ تضعَّف نحو: ضَوْضَيْت**» عليه اعتراضان:

أحدُهما أن يُقال: ما تُنْكِرُ أن يكون «ضَوْضَيْتُ: فَعْلَيْتُ» بمنزلة «سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ»؟.

فالجواب أن يُقال: إنّ حمله على هذا يَبْعُدُ من وجهين:

أحدُهما أنَّك لو قَضَيْت بذلك، للزِمك أنْ تجعل الفاءَ واللام من موضع واحد وهما الضّادان، فتكون الكلمة من باب «سَلِسَ، وقَلِقَ» وهذا ليس في كثرة باب «صَلْصَلْتُ وقَلْقَلْتُ» فحمله على باب «فَعْلَلْتُ» المضاعَفِ أولى.

والوجهُ الآخرُ: أنهم قد قالوا منه «الضَّوْضاءُ»، والضوضاء بمنزلة الزّلزال، فينبغي أن يكون ضَوْضَيْتُ مثل زَلْزَلْتُ ولم نسمَعْهم قالوا من «سَلْقَيْتُ: سَلْقاءً»؛ لأنه ليس في كلامهم فَعَلاءُ مصروفا، ولا تكون الهمزة التي في هذا المثال إلا للتأنيث.

فأمَّا ما حكاه أبو زيد من قولهم: «قَصْباء، وحَلْقاءُ، وطَرْفاءُ» وإدخالهم الهاءَ على هذه الهمزة، فشاذّ لا يُلْتفَت إليه ولا يُعرّج عليه لقلّته، وأنا أرى أن من قال: «حَلْفاءةٌ، وقصباءةُ، وطرفاءَةٌ» فأدخل الهاء على هذه الهمزة ثم حذفَ هذه الهاء، فيلزمه أن يصرف الكلمة، لأنّ الهمزة عندنا ليست للتأنيث، إذْ لو كانت للتّأنيث لَمَا جازَ دخولُ الهاءِ عليها، كما أن حُبْلَى لـمَّا كانت ألفها للتأنيث لم يجز دخول الهاء عليها، كما دخلت على «أرْطاةٍ، وعَلْقاةٍ» فيمن نوّن؛ لأن علامة تأنيث لا تدخلُ عليها علامة تأنيث، هذا هو الأشْهَرُ من أمْر «قَصْباءةٍ، وحَلفاءَةٍ، وطَرْفاءَةٍ».

وقد يجوز أن يكون الذى يقولُ: «قضباءة» فيُخالِفُ الجمهور بإدخال الهاءِ إذا نزَعها رجع إلى الوفاق واعتَقد أنّ الهمزة علامةُ تأنيثٍ فيكون مخالِفا في الهمزة إذا أدْخل الهاء، مُوافِقا إذا نَزَع الهاء، وهذا ليس فى قُوّة القول الذى قَبْلَه؛ لأنَّه لا حاجة به إلى أنْ يقدّر الهمزةَ تقديرين مختلفين فى وقتين.

وإنما جوّزتُ الثاني، وإن لم يكن فى قُوّة الأوّل، لأنَّا لم نرهم صرفوا «قصْباءَ، وطَرْفاءَ، وحَلفاءَ» في نَثْرٍ، فأمَّا النَّظمُ فإن صُرِفَتْ فيه، فلا حُجَّةَ في صرفها؛ لأنَّه يجوز في الشِّعر صرفُ ما لا ينصرفُ للضرورة.

ومن أجازَ القولَ الثانى لزِمه ألا يصرِف «قَصْباءَ، وحَلْفاءَ، وطَرْفاءَ»؛ لأن الهمزة عنده للتأنيث إذًا.

وأمَّا الاعتراض الثانى: فلقائلٍ أن يقول: ما تُنْكر أنْ يكونَ «ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيْتُ» بمنزلة «حَوْقَلْتُ، وصَوْمَعْتُ» فيكون بوزن «فَوْعَلْتُ»؟ وهذا أبْعَدُ من الجواز من الأوّل؛ لأنَّه كان يلزمُك أنْ تجعل فاءَ الفِعْل وعينَه من موضع واحدٍ، وهذا أقلّ من باب سَلِسَ وإذا لم يجز هنا باب سَلِسَ مع أنّه أكثر من باب «كَوْكبٍ، وَددَنٍ» فألاّ يجوز بابُ دَدَنٍ لقلّتِه أجْدَرُ.

وقد جاءتِ الواوُ أصْلا فى ذواتِ الأرْبعة - وإن كانت غيرَ مضعَّفة - قالوا: «ورَنْتَلٌ» وهِيَ الدّاهية، فالنُّون زائدة؛ لأنها ثالثة ساكنة، فالواو إذًا أصْل.

فإن قال قائلٌ: ما تُنْكِرُ أن تكون زائدةً وإن كانت فى أوّل الكلمة كما أجَزْتَ أنت أن تكون أصلا وإن كانت غير مضعفة؟.

قيل: جعلها مِنَ الأصل - وإن كان الحرف شاذّا - أولى؛ لأنّا قد رأيناها أصْلا فى ذواتِ الأرْبَعِ بلا محالة مع التَّضعيفِ، فنحنُ نجعلُها هنا أيضا من الأصلِ - وإن لم يكن تضعيفٌ للضرورة، وهو أسْوغُ من أن نجعلها زائدّة؛ لأنّا لم نرهَم زادوها أوّلا على وجه من الوجوه، وقد رأيناهم جعلوها أصلا فى ذواتِ الأرْبَعَةِ فى بعضِ المواضع وهو التَّضعيف، فجَعْلُها أصلا أولى من الحُكْم بزيادتِها، فتأمَّلْه فإنَّه لا يجوزُ فى القياس غيرهُ.

وقولُه: «**إلا أنّ الطَّرف لزِمه القلبُ كما لزِم واو أَغْزَيْتُ**» إنما وجب القلبُ فى باب «أَغْزَيْتُ» لأنها رابعةٌ، وأصلُها «أغْزَوْتُ» وستراه فى بابه.

فإذا كان ذلك كذلك، فواجبٌ أنْ تُقْلَبَ فى «قَوْقَيْتُ» لأنها رابعة، وأصلُها «قَوْقَوْتُ» فالعِلَّةُ فى «قَوْقَوْتُ، وأغْزَوْتُ» واحدة.

وقوله: «**فَمِنْ ثمَّ قال فى «غِزْوِيتٍ»: إنَّه فِعْلِيتُ**»، ترك الكلام فى انقلاب الواوِ ياءً، وعادَ إلى أن الواو لا تكونُ أصْلا فى ذواتِ الأرْبعة؟.

فيقولُ: لا يمكن أنْ تكونَ الواو فى «غِزْوِيتٍ» أصلا على أن تكونَ التّاءُ من الأصل أيضا؛ لأنَّه كان يلزُمك أن تجعل الواو أصلا فى ذواتِ الأربعة.

قال: ولا يجوز أيضا أنْ تجعلها زائدة؛ لأنه كان يلزم أن يكون وزنُه: «فِعْويلاً»، وهذا مثالٌ لا يُعرفُ فلا يجوز الحمْلُ عليه.

يقول: فإذا لم يَجُزْ أن يكون غِزْوِيتٌ: فِعْلِلا ولا فِعْوِيلا، كان فِعْلِيتا، بمنزلة عِفْرِيتٍ؛ لأنَّه من العِفْر، فمِنْ هاهُنا كانت الواو عنده أصلا.

فإن قال قائل: فأجْعَلُ الواو والتّاء زائداتين؟.

قيل: هذا أبْعَدُ من الجوازِ؛ لأنَّه كان يكونُ وزنُ الكلمة على هذا فِعْويتًا، فيبقى بغير لام، وهذا محالٌ.

وكأن أبا عثمان إنما لم يذكر هذه القسمة لأنها ساقطةٌ لا يُوردُ مثلها أحَدٌ، وإنما ذكرُتها أنا استظهارا؛ لأن هذا الكتاب هو للمبتدئ كما هو للمنتهى.

* * *

قال أبو عثمان:

باب ما قيس من الصحيح
على ما جاء من الصّحيح من كلام العرب

قال أبو الفتح: إنما تَرجم البابَ بهذه الترجمة؛ لأنّ المقيس على الصّحيح على ضربين: صحيحٌ، ومعتلّ، وإنما غرضُه فى هذا الباب ذكرُ الصّحيح؛ فلذلك جاءَ بهذه الترجمة، ألا تراه يقولُ فى أوّل الباب: فمن ذلك بناؤُكَ مثلَ: جَعْفَرٍ من ضَرَبَ، وجَعْفَرٌ وضَرَبَ صحيحان؟.

فأمَّا المعتلُّ المقيسُ فَستراه فيما بعدُ فى مواضعِه إنْ شاءَ الله.

قال أبو عثمان: فمِن ذلك: بناؤُك مثلَ جَعْفَرٍ مِن ضَرَبْتُ، تقول فيه: ضَرْبَبتُ، فتُجريه مُجْرَى جَعْفَر.

وكذلك مثل قِمَطْرٍ من ضَرَبَ: ضِرَبٌّ، فتُسَكّن الباء الأُولى؛ لأنها بإزاء طاء قِمَطر، والطاء ساكنة، فأسكنتَ الباء التى بإزاء الطَّاء ليكونَ على الوزن الذى بنيتَ عليه.

وإنْ بنيتَ غيرَ هذا فانظر إلى المثال الذى سُئِلْتَ عنه، فقِسْهُ على ما ذكرتُ واجعل بإزاء كلّ شيء مثله.

قال أبو الفتح: اعْلَم أنَّه قد بَيَّن فى هذا الفصل كيف طريقُ البناءِ، وأنَّه يجبُ على البانى احتذاءُ المثالِ المطلوب بالحركة والسُّكونِ والزّيادةِ، وقد مضى ذكر هذا.

وقولُه: «**فتُجْرِيه مُجْرَى جعفر**»، يريد أنك تقولُ: «ضَرْبَبٌ» فتُظهر الباءَ الأولى ولا تُدْغِمْها فلا تقول: «ضَرَبٌّ» لئلا يزول الغرض، وهذا البناء يجىء على ضربين:

أحدُهما: أنْ تَبْنِىَ بلا تكرير، وذلك أن تنبى ثلاثيًّا من ثلاثىّ، أو رباعيًّا من رباعىّ، أو خماسيًّا من خماسىّ.

فالثُّلاثىّ: نحو بنائِك من ضَرَبَ مِثْلَ «عَلِمَ»، فتقول: «ضَرِبَ»، ومثل «ظَرُفَ» تقول: «ضَرُبَ».

والرُّباعىُّ: أن تَبْنِىَ من دحرج مِثْلَ «سِبَطْرٍ» فتقول: «دِحَرْجٌ» ومثل «هِجْرَعٍ» فتقول: «دِحْرَجٌ».

والخُماسِيُّ: أن تَبْنِيَ من سَفَرْجَلٍ مِثْلَ: «جِرْدَحْلٍ»، فتقول: «سِفَرْجْلٌ» ومثل: «جَحْمَرِشٍ»، فتقول: «سَفْرَجِلٌ» وما أشبه ذلك.

فهذا كلُّه: إنما غَيَّرت بناءَ المبنيّ منه وأصَرْتَه إلى مثْل حالِ المثالِ المطلوبِ من الحركةِ والسُّكون، فهذا الضَّربُ لا تحْتاجُ فيه إلى تكرير؛ لأنّ أصُول المبنيّ منه فى عِدّةِ أُصول المثالِ المطلوب.

وأمَّا ما يحتاجُ إلى التَّكرير عند بنائه فأنْ تَبْنِيَ رُباعيًّا من ثلاثى نحو: جَعْفَرٍ من ضَرَبَ «ضَرْبَبُ» أوْ أن تَبْنِيَ خماسيًّا من رُباعىّ، فتبنى من دَحْرَجَ مثل: سَفَرْجَلٍ، فتقول: «دَحَرْجَجٌ»، فإنْ بنيتَه من الثَّلاثة قُلَت: على قياس «صَمَحْمَح: ضَرَبْرَبٌ» وعلى قياس «حَبَنْطى: ضَرَنْبًى» ومن كرّر اللامَ قال: «ضَرَبَّبُ».

فهذا كلُّه: إنما وجب فيه التكرير لتحلقَ العِدَّةُ العِدَّةَ، فأمَّا الإلْحاقُ بحروفِ الزّيادة فقد مضى ذكره وسيأتى أيضا.

قال أبو عثمان: وإن بَنَيْتَ مثلَ قِمَطْرٍ من دَحْرَجَ قلتَ: «دِحَرْجٌ»، فإنْ بنيتَ مثل جَعْفَرٍ من قمَطْرٍ، قلت: «قَمْطَرٌ».

وإنْ قيل لك: ابْنِ من قِمَطْرٍ مثل سَفَرْجَلٍ، قلتَ: «قَمَطْرَرٌ»، وكذلك مثله من جَعْفَرٍ: «جَعَفْرَرٌ».

قال أبو الفتح: هذا فَصْلٌ قد تقدَّم شَرْحُه.

قال أبو عُثمان: وإنْ قيل لك: كيف تَبْني منَ الثَّلاثَةِ: ضَرَبَ وأخَواتِه، مِثْلَ: السَّفَرْجَلِ؟ فإنّ النحويين كُلهم مُجمِعُون على تكرير اللام، فيقولون: «ضربَبٌ» ومِنْ عَلِمَ: «عَلَمَّمٌ» ومنْ ظرُفَ: «ظَرَفَّفٌ»، ولم أسمَعْ مِن كلام العرب شيئًا من الثَّلاثة بُلغَ به الخمسة من موضع اللام.

قال أبو الفتح: قد ذكر أبو عثمان العلَّة فى امتناعه من إلحاق الثلاثة بالخمسة بتكريرِ اللامِ؛ وذلك أنَّه لم يَسْمَعْه، فلمَّا لم يسمَعْه لم يَقِسْهُ، وهذا مستقيم. ألا ترى أنهم قد سمعوا نحو: «خَيْفَقٍ، وكَوْثَرٍ، وجَهْوَرٍ» ولم يقيسوه لقِلَّته فإذا كان ما سمُع غير مَقِيسٍ لقلَّته، فما لم يُسمع على وجهٍ من الوجوهِ، أحْرَى ألا يجوزَ بناء مِثْلِه.

ولكنّ هذا جائزٌ على مذهب أبى الحسن؛ لأنّه كان يَبْنِى جميع ما يُسألُ عنه ويقول: مسألتُك ليست بخَطأ، وتمثيلى عليها صوابٌ، قال: فإن أبى صاحبُك فقُلْ له: فلو جاء، كيف كان ينبغى أنْ يكون؟ فإنّه لا يجد بُدًا من الرُّجوعِ إليكَ.

قال أبو عثمان: ولكن قد أَلْحقُوا الثَّلاثة بالخمسة فى «عَفَنْجَج» فالنون ثالثةٌ، وكرّروا للام وألحقوا بغير ذلك فقالوا: «حَبَنْطى، وعَلَنْدَى، وسَرَنْدَى، ودَلَنْظَى، وسَبَنْدَى، وسَبَنْتَى» وهذا صالحٌ قد كَثُر حتّى لو جعله جاعلٌ بابًا كان مُصيبا، فإذا سُئِلتَ عن الثلاثة كيف تُلْحِقُها بالخمسة؟ قلت فيها من ضَرَبَ: «ضَرَنْبَى» ومن علم: «عَلَنْمَى» ومن ظَرُفَ: «ظَرَنْفَى».

وقد أُلحِقت الثَّلاثة بالخمسة، بأن كرّروا العين واللامَ فقالوا: «صَمَحْمَحٌ، وبَرَهْرَهَةٌ، وجُلَعْلَعٌ، ودَمَكْمَكٌ» وأحرفا كثيرةً على هذا المثال تُعادل باب «حَبَنْطًى» فى الكثرة أو أكثر منها، فاجعلهما قياسا فى إلحاق الثَّلاثة بالخمسة، فأمَّا الإلحاقُ من موضع اللام فلم أسمعه فى شىءٍ من كلام العرب، شعرٍ ولا غير ذلك ممَّا نَرْوِيه.

قال أبو الفتح: قد عدّدَ فى هذه الفصول وجُوه إلحاقات الثلاثة بالخمسة إلا أن الذى اعْتَمَد عليه هو بابُ «فَعَنْلى» نحو «دَلَنْظى» وبابُ فَعَلْعَلٍ نحو «صَمَحْمَحٍ، وبَرَهْرَهَةٍ» إلا أن باب صَمَحْمَحٍ أكثر من باب دَلَنْظى فعليه ينبغى أن يكون القياسُ، والآخرُ أيضا مطَّرِدُ القياسِ، وإذا كان الأمرُ كذلك فينبغى أن يكون قول الشاعر:

كأْسٌ رَنَوْناةُ وطِـــــرْفٌ طِمِرْ[1]

رَنَوْناةٌ: منه «فَعَلْعَلَةٌ» وكذلك شَجَوْجًى، وكذلك مَرَوْرَاةٌ، لأن باب «فَعَلْعَلٍ» إذا كان أكثرَ من باب «فَعَنْلى» فهو أكثر من باب «فَعَوْعَلٍ» لا محالة.

فالواو فى رَنَوْناةٍ، وفى مَرَوْرَاةٍ، هى اللام الأولى بمنزلة حاء صَمَحْمَحٍ الأُولى، ولا يجوز أنْ تجعلها كواو «عَثَوْثَلٍ» لقلّته.

قال الأصمَعىُّ: «الرُّنُوُّ»: إدامة النَّظر، والرَّنَوْناةُ: هى الكأس الدّائمة، واشتقاقها من هذا.

---

(١) القائل هو عمرو بن أحمر بن فراص بن محن بن أعصر. والشاهد عجز بيت صدره:

مَدَّت علـيه الملـك أطنـابـها ....

كأس رنوناة: دائمة على الشرب. الطرف من الخيل: الكريم العتيق. والطمر: الفرس الجواد.

وقد أُلحقت الثلاثةُ بالخمسةِ من غير ما ذَكَر أبو عثمان، قالوا: «عَقَنْقَلٌ وعَصَنْصَرٌ، وسَجَنْجَلٌ، وهَجَنْجَلٌ، وعَبَنْبَلٌ» فهذا كلُّه «فَعَنْعَلٌ» فزادوا النُّون وكرّروا العين.

وقالوا: «حَبَوْتَنٌ»، ومثاله: «فَعَوْلَلٌ» فزادوا الواو وكرّروا اللام.

وقالوا: «خَفَيْدَدٌ» ومثاله «فَعَيْلَلٌ» فزادوا الياءَ وكرّروا اللام.

فهذا ونحوه ممَّا لم أذْكُرْه، لا يقاس عليه لقلَّته، ولذلك لم يَذكره أبو عثمان.

فأمَّا «جُلَعْلَعٌ» فليس ملحقا بسَفَرْجَلٍ، لضمّ الجيم. ألا ترى أنَّه ليس فى الكلام مثل: «سُفَرْجَل» بضمّ السين، فيُلْحَقَ هذا بـه، ولكنّ العين واللام كُرِّرتا فيه لغير الإلحاق ونظيره ذُرَحْرَحٌ، فلمَّا كُرِّرَتِ اللامُ وحْدَها تارة فى مثل قَرْدَدٍ، والعينُ وحدها أُخْرَى فى مثل «غَدَوْدَنٍ»، كذلك كُرِّرَت العين واللام جميعا فى باب «صَمَحْمَحٍ، وجُلَعْلَعٍ».

قال أبو عثمان: وأما إلحاقُ الأربعةِ بالخمْسةِ فمن موضع اللام على ما ذكرت لك؛ لأنَّه المطَّرد وما أُلحق بالخمسة من الأربعة بغير موضع اللام فَمخْتَلِف.

قالوا: «فَدَوْكَسٌ» فألحقوه بالواو بالخمسة.

وقالوا: «عَمَيْثَلٌ» فألحقوه بالياء، ونظيره من الثلاثة «عَطَوّدٌ» ألحقوه بالواوين.

فهذا يدلُّك على أنّ الملحق سوى اللام مُختلف واللام غير مُختَلفَة.

قال أبو الفتح: قد تقدّم القولُ فى العلَّة التى من أجْلها كان القياسُ فى الإلحاقِ بتكرير اللام، ولهذا اختلف إلحاقُ بناتِ الأربعة بغير اللام.

ألا ترى أنَّ «فَدَوْكَسًا» مُلحقٌ بالواو، و«عَمَيْثَلاً» ملحقٌ بالياء و«عَطَوَّدًا» ملحقٌ بتكرير الواو؟ فهذا وجه الاختلاف؛ لأنَّه لم يلزم طريقة واحدة.

وأنت إذا كرّرْت اللام لم تكن إلا بلفظ الأُولى فمن هُنا لم يكن مختلفا.

قال أبو عثمان: وقال الخليل فى مصدر بنات الثَّلاثة التى تُعَدّى: إنّ أصلها «فَعْلٌ» نحو: «ضَرَبَ ضَرْبا، وقَتَلَ قَتْلا»، وجعلَ ما خالفَه ليس بأصْلٍ لاختلافه، فهذا الإلحاقُ من الأربعة نظيرُ هذا المصدرِ من الثلاثة، فعليه فقسْ، واجعَل بنات الثَّلاثة المُلْحقة بالخمسة على ما ذكرتُ لك حتى تكونَ قد قست على كلامهم ولم تَعْدُ.

قال أبو الفتح: إنما كان الأصلُ فى مصادر بنات الثلاثةِ المتعدِّيَةِ عند الخليل «فَعْلاً» بعد كثرته فى السمّاعِ لأنّ كلّ فِعْلٍ ثلاثى؛ فالمرّةُ الواحِدة منه «فَعْلَةٌ» نحو: «ضَرَبته ضَرْبَةً، وقتلُه قَتْلَةً، وشَتَمته شَتْمَةً».

فكأن قولك فى المصدر: «شَتْم، وقَتْلٌ، وضَرْبٌ» إنما هو جَمْعُ فَعْلَةٍ، نحو: «تَمْرَةٍ وتَمْرٍ، ونَخْلَةٍ ونَخلٍ» لأنّ المصدرَ يدُلُّ على الجنْس، كما أنّ التَّمْرَ والنَّخْل يَدُلّانِ على الجِنْس «فضَرْبَةٌ» نظيرة «تَمْرَةٍ» و«ضَرْبٌ» نظير «تَمْرٍ».

وقولُه: **«وجعَلَ ما خالَفه ليس بأصل»**، يعنِى بقيَّة مصادر بناتِ الثلاثة نحو: «الرُّكوب، والظُّلْم، والإتيان» فهذه ونحوُها مصادرُ المتعدِّيـة ولا تَطَّرِدُ اطِّرادَ القَتْلِ والضَّرْبِ؛ لأن فَعْلاً لا يمتنع من جميعها فهو الأصْلُ وعليه مَدار الباب.

قال أبو على: وهذا التشبيه من أبى عثمان «عَجَبٌ من العَجَبِ»، وهو كما ذَكَرَ.

وقوله: **«واجْعَلْ بناتِ الثَّلاثةِ المُلْحَقَة بالخمسة على ما ذكرتُ لك»**، يريد أنّ وجه الإلحاق فى بنات الثلاثةِ أنْ يكونَ من باب «صَمَحْمَحٍ، وبَرَهْرَةٍ» أو باب «سَرَنْدَى، وحَبَنْطى» وقد تقدّم ذكرُه.

* * *

[ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم]

قال أبو عثمان: وكان أبو الحسن الأخْفَش يُجيزُ أنْ تَبْنِى على ما بنت العربُ، وعلى أىِّ مثالٍ سألتَهُ، إذا قلت له: ابْنِ لى من كذا مثل كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب، ويقول: إنما سألتنى أنْ أُمَثِّلَ لك، فمسألتُك ليست بخطأ وتمثيلى عليها صواب.

وكانَ الخليلُ وسيبويهِ يأبَيانِ ذلك ويقولان: ما قيسَ على كلام العربِ فهو من كلامهم، وما لم يكنْ كلام العربِ، فليسَ له معَنى فى كلامهم، فكيفَ تجعل مثالا من كلام قوم ليس له فى أمْثِلتهِم معنى؟.

وهذا هو القياس، ألا ترى أنّك إذا سمعت «قامَ زَيْدٌ» أجزتَ أنت «ظَرُفَ خالدٌ، وحَمُقَ بِشْرٌ» وكان ما قِسْته عربيًّا كالذى قِسْتَه عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرُك اسْمَ كلِّ فاعلٍ ومفعولٍ، وإنما سمِعتَ بعضا فجعلْتَه أصْلا وقِسْتَ عليه ما لم تسمع، فهذا أثْبَتُ وأقْيَسُ، إن شاءَ الله.

قال أبو الفتح: القولُ فى هذا الخلاف - ما ذهب إليه سيبويه، قال أبو علـى: ويـلزمُ أبا الحسن أنْ يَبْنِىَ مثل «فِعُلٍ» من «ضَرَبَ: ضِرُبٌ»، قال: وهـذا أفحـشُ مـن بنائـه مثـلَ كابُل؛ لأنَّه أجازَ بناءَ الأعْجميَّات فيلزمه هذا أيضا.

قال: والقياسُ ألاّ يجوز إلا أن تَبْنِىَ على أمْثلة العربِ؛ لأنّ فى بنائِكَ إياه إدخالا له فى كلام العرب، والدليل على ذلك أنك تقولُ: «طاب الخُشْكُنان» فرفعه وإنْ كان أعجميا؛ لأن كلّ فاعلٍ عربى مرفوعٌ، فإنما تقيسُ على ما جاء وصحّ.

هذا لفظ ما وجدت فى تعليقى عن أبى علىٍّ بالشَّام.

فقولُه: **«وهو أفْحَشُ من بنائِه مثلَ: كابُلٍ»** يريد: أن «ضِرُبٌ» فيه خروجٌ من كسـرٍ إلى ضمّ لازم، وهذا غيرُ موجود فى كلام العرب لاستثقال الضمة بعد الكسرة، وليـس فـى كابُل شىءٌ يُسْتَثْقلُ مثل ما فى «ضِرُبٌ» وإنما فيه أنَّه لم يجـىءْ فـى كلامهـم مثـلُ فـاعُلٍ بضمّ العين، كما أنه قد تُتخيَّل أبنِيَةٌ كثيرةٌ متمكنةٌ، ولكنها لم تأت فى كلامهم.

ألا ترى أنه ليس فى كلامهم مثلُ «جَعْفِرٍ» بكسر الفاء ولا مثلُ «جَعْفُرٍ» بضمِّها، ولـم يمْتَنعْ منه لأنَّه مستثقلٌ بل رُفِضَ رفْضًا، وليس لأحدٍ أن يقول: هلاّ جاء فى الأمثِلَة ما لـمَ يجِئْ؟ لأنَّ هذا كانَ يكونُ بابا غير مُدْرَكٍ؛ وإنما سبيلُه أنْ يذكر ما جاء ويُضْرَبَ عمَّا لـمَ يجِئْ فلا يُذْكَرُ إلا أنْ يكون امتناعُهم مِنْه لِعلَّةٍ؛ لأنَّك إنما تُفْسِّر أحكامَ لغتهـم، لا مـا لـم يجِئْ عنُهم؛ ولإنَّك لو ذهبتَ تذكرُ أحكامَ ما لم يجِئْ لكنتَ قد شرعت فى تفسير ما لـم يَنْطِقْ به عربىّ.

وكان ذلك يكونُ تخليطا وهَوَسا؛ لأنّ فيما خرج إلى الوجود شُغلا عمَّا هو باقٍ فـى العَدَم، إلا ما عِلَّته فى الامتناع من النُّطْق به قائمةٌ؛ فإنّ مثلَ ذلك يُسألُ عنه.

* * *

[يجوز أن يبنى من «ضرب» على مثال «جعفر» ويجعل اسما، وصفة، وفعلا]

وهذا الخلاف الذى بين سيبويهِ والأخْفَشِ يدُلُّ على صحةِ ما ذهب إليه أبو علىٍّ مـن أنَّه يجوز أن تَبْنِىَ من ضرب مثل «جَعْفرٍ» فتجعله اسـما، وفِعْـلا، ووصفـا، وغـير ذلـك. فتقول: «ضَرْبَبَ زيدٌ عمرًا، ومررْت برجلٍ ضَرْبَبٍ، وجاءنى ضَرْبَبٌ، ورأيتُ ضَرْبَبا».

ألا ترى أنّ أبا عثمان قال: ما قيسَ على كلام العربِ فهوَ من كلامهم، فيجب أن يكونَ «ضَرْبَبٌ» هذا من كلامهم؛ لأنَّك وإن لم تسمعْه بعينِه، فقد سمعت ما هو نظيره؛ فجرَى ذلك مَجْرى رَفْعِ الفاعلِ الذى لا ينكَسِرُ؛ لأنَّك إذا سمعت «قام زيدٌ» أجَزْتَ أنت «قَعَدَ بِشْرٌ» وإن لم تسمعهم يقولون: «قَعَد بشرٌ» ولكنك سمعتهم يقولون ما هو نظيرُه وفى معناه، فكذلك إذا اطَّرد عندَهم «مَهْدَدٌ، وقَرْدَدٌ» أجَزْتَ أنتَ أيضا «دَخْلَلٌ، وخَرْجَجٌ». فهذا هنا، كذاك ثَمَّةَ.

* * *

[متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب]

ولو كان الغرضُ فى البناءِ تمثيلَ الكلمةِ من المبنىِّ منه لزالَ الخلافُ؛ لأنهم كلَّهم مجمعون على أنَّه لو قيل لهم: ما وزن «غَدَوْدَن» من الفعلِ؟ لقالوا: «فَعَوْعَلٌ».

ولو قيل لهم: أتجيزُون إلحاقَ بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الخمسة على مثال «فَعَوْعَلٍ» حتى يقولوا: «ضَرَوْرَبٌ» لما قاسوه، فلا يقولون: «هذا رجلٌ ضَرَوْرَبٌ» كما يُجيزون «رجلٌ ضَرَنْبَى».

ولو قيل لهم: ما وزن «غَدَوْدَنٍ» من ضَرَبَ؟ لقالوا: «ضَرَوْرَبٌ»؛ يُريدون به المثالَ لا غير، ولا يريدون به أن يجعلوه اسما ولا صفة، كما يقولون: «هذا رجلٌ ضَرْبَبٌ، وهذا رجلٌ ضَرَنْبَى».

ألا ترى أنّ أبا الحسن قد قال فى كتابِهِ: فإن أبى خَصْمُك، فقُلْ له: فلو قيل: كيف كان يقال؟ فإنه لا يجدُ بُدًّا من الرُّجوع إليك.

فهذا يدلُّ على أنَّه يُريد: إن لم يجبك إلى أن تَبْنِىَ على ما لم يَأْتِ، فقل له: فكيف كان يكون حكُمه لو جاء؟ فإنَّه لابدّ له من الرُّجوع إليك، أىْ فلا بُدّ من أنْ يُمَثِّلَ لك جميع ما تسألُه عَنْه على شريطة أنَّه لو جاء لكان على هذه الصِّيغة.

فهذا كلُّه يُقوِّى أن تقول: «ضَرْبَبَ زيدٌ عمرًا»، وألاّ تجيزَ «ضَيْرَبَ زيدٌ عمرًا» ولا «ضَوْرَبَ بكرٌ خالدًا».

* * *

باب الياء والواو اللتين هما فاءات

قال أبو عثمان: اعلم أنّ كلّ ما كان موضعُ الفاء منه واوًا، وكان فِعْلاً، وكان على فَعَلَ، فإنّه يلزمُ «يَفْعِلُ»، وُيحْذَفُ فى الأفعالِ المضارعةِ منه «الواوُ» التى هى فاءٌ، ويكونُ المصدر على «فِعْلَةٍ» محذوف الفاء، وتُلْقَى حركة الفاء على العين، فتصيرُ العينُ مكسورةً، وذلك قولُك: «وَعَدَ، ووزَنَ، ووَثَبَ» تقول فى: «يَفْعِلُ» منه «يَعِدُ، ويزِنُ، ويَثِبُ، وعِدَةٌ، وزِنَةُ، وثِبَةٌ» وكان الأصل فيه: «يَوْعِدُ، ويَوْزِنُ، ووِعْدَةٌ، ووِزْنَةٌ».

ولكنهمُ اتّقَوْا وقوعَ الواو، بين ياءٍ وكسرةٍ، فحذفوها استخفافا، وجعلوا سائرَ المضارع تابعا لِـ«يفعِلُ»، فحذفوه؛ لئلا يختلف المضارع فى البناء، وجعلوا المصدر معتلا، فحذفوا فاءه فقالوا: «عِدَةٌ، وزِنَةٌ» لأنهم استثقلوا «وِعْدَةٌ، ووِزْنَةٌ» فألزموهما الحذف؛ ولأن المصدرَ قد جرى مجرى الفعل.

فكما استثقلوا الواوَ إذا كانت بين ياءٍ وكسرة والواوُ ساكنة، كانوا للواو إذا كانت الكسرةُ فيها، أشدّ استثقالا، فحوّلوا كسرتها على ما بعدَها وألزموها الحذفَ؛ لأنهم لو أثْبَتُوها بعد أن سلبوها حركتها احتاجوا إلى ألِفِ الوصل لئلا يُبْتَدأ بساكنٍ.

فلو جاءُوا بألِف الوصل وهى مكسورةٌ، لزمهم أنْ يبدلوا الواو ياءً؛ لأن قبلها كسرةً، والواوُ السَّاكنةُ إذا كان قبلها كسرة، أبدلوا منها ياءً فكانوا يقولون: «إيْعَدًا». وقال أبو على: «إيْعَدَةٌ» بالهاء فتجتمع كسرتان فى الابتداء بينهما ياء ساكنة، فكان يجتمع ما يستثقلون فحذفوا لذلك.

قال أبو الفتح: قد شَرَح هذا الموضع فى إيجاز، وأنا أذكُر غيرَ ما جاء به.

* * *

[اقتصارهم على «يفعل» كيضرب من «فعل» الذى فاؤه واو]

قال أبو على: إن الأفعال الماضية التى على مثال «فَعَل» قد يأتى مضارعها على «يَفْعِلُ» كما يأتى على «يَفْعُلُ»، وذلك نحو «ضَرَبَ يَضْرِبُ، وقَتَل يَقْتُلُ»، وقد يأتى على «يَفْعَل» بفتح العين إذا كانت اللامُ أو العينُ حرْفا حلقيًّا نحو: «يَقْرأُ، ويَسأَلُ».

قال: فاقتصارهم بما كان ماضيه بوْزن «فعَلَ» وفاؤُه واو على «يَفْعِلُ» ضَرْبٌ من

الإعلال لَحِقَه؛ لأنّ مَنْعَه ما يجوز فى غيره عِلّةٌ لَحِقَتْه.

هذا آخرُ قول أبى على، وهو صواب إن شاء الله.

فإن قال قائلٌ: ولِم أُقْتُصِرَ فى هذا على «يَفْعِلُ»؟ وهلاّ جاز فيه ما يجوز فى غيره مّما ليست فاؤه واوا؟.

قيل: لأنهم أرادوا حذفَ الواو لِثِقَلها فقصروه على كسرِ العين لِيَجِبَ عن ذلك حذفُ الواو.

فإن قيل: فهلاّ اقتصروا به على «يَفْعَلُ»، أو «يَفْعُلُ» دون «يَفْعِلُ»؟.

قِيل: إنَّ «يَفْعَلُ» بفتح العين ليس بابه «فَعَلَ» وإنما بابه «فَعِلَ» نحو: «شَرِب يشرَب، ورَكب يْرَكب» فلم يجُز أنْ يلزم الفتح لأنَّه ليس بابَه؛ ولأنَّه لو فُتِح لم يَجُزْ حذف الواو المستثقلة، وعُدِل به إلى الكسر دون الضمِّ؛ لأنَّه لـمَّا كان باب ما عينه من الْمَاضى مكسورة أن يجىء بفتح عين مضارعه نحو: «شرِبَ يشرَبُ» وجب أنْ يكونَ بابُ ما عينُ ماضيه مفتوحة، أنْ يجىء مضارعُه مكسورَ العين نحو: «ضَرَبَ يضرِبُ».

* * *

[باب «فعل» المفتوح العين «يفعل» بكسرها و«يفعل» بضمها داخل عليه]

وإنما جاز «قَتَلَ يقتُل» ونحوُه؛ لأنَّه لـمَّا كانت حركة عين المضارع أبدًا تخالِفُ حركةَ العين الماضى، إلا بابَ «فَعَلَ يَفْعُلُ» جاز «قَتَلَ يَقْتُلُ»؛ لأنّ الخلافَ فى حركة العين قد وقَع، ولكنَّ البابَ ما بَدأْنا به مِنْ أنّ باب «فَعَلَ» إنما هو «يَفْعِلُ» داخلٌ عليه.

وشىءٌ آخر يدُلُّ على أنَّ «يَقْتُلُ» داخلٌ على «يَضْرِبُ» وأن الباب للكسر دونَ الضّمِّ، وهو أنّ الضم قد لزِم باب ما ماضيه «فَعُلَ» نحو: «ظَرُفَ يَظْرُفُ، وكَرُمَ يَكْرُمُ»، أفلا ترى أنّ الضّمّ قد يستَبَدّ به «فَعُلَ» كما استَبَدّ «فَعِلَ» بـ«يَفْعَلُ» فكذلك كان القياس أن يستبدّ «فَعَلَ» بـ«يَفْعِلُ»، فمن هنا كان «يَفْعُلُ» داخلا على «يَفْعِلُ» كما أنّ «يَحْسِبُ» داخلٌ على يَضْرِبُ، وكما أنّ «يَقْلَى، ويَسْلَى، ويأبى» داخلٌ على «يَرْكَبُ».

فلمّا كان بابُ «فَعَلَ» حُكمه أن يأتى على «يَفْعِلُ» لِما قدّمنا، وكان «يَفْعُل»، إنما هو داخلٌ على «يَفْعِلُ»، وأُريد حذفُ الواو فى مضارع «فَعَلَ»مّما فاؤه واوٌ اقْتَصَرُوا به على

الكسر الذى يجب معه الحذفُ ولم يضمُّوه؛ لأنّ الضّمّ ليس بأصْل فيه، وإنما بابُه الكسر.

* * *

[لم كان باب «فعل يفعل كفرح» وباب «فعل يفعل كضرب»]

فإنْ قال قائل: ولِمَ كان باب «فَعِلَ يَفْعَلُ» وباب «فَعَلَ يَفْعِلُ»؟.

قيل: لأنهم أرادوا أنْ تخالف حركةُ العين فى المضارعِ حركتَها فى الماضى؛ لأنّ كلّ واحد منهما بناءٌ على حياله، فجعلوا مضارع «فَعِلَ يَفْعَلُ» ومضارع «فَعَلَ» فى أكثر الأمر «يَفْعِلُ»، لمقاربة الكسرةِ الفتحةَ، واجتماعِهما فى مواضعَ كثيرة، وإمالة كل واحدة إلى صاحبتها نحو قولك: «مَرَرْتُ بعُمَرَ، وضَرَبْتُ عُمَرَ»، ونحو قولك: «ضَرَبْتُ الهنداتِ، ومَرَرْتُ بالهنداتِ» وغير ذلك ممّا يطول ذكره.

فهذا ونحوُه يدلُّ على مناسبةِ الكسرةِ للفتحة، فلذلك تعاقبتا فى «فَعِلَ يَفْعَلُ وفَعَلَ يَفْعِلُ»؛ ولأن الياء أيضا مقاربةٌ للألِف حتى أنهم قد قالوا: «حاحَيْتُ، وعاعَيْتُ، وهاهَيْتُ، وحارِىٌّ، وطائِىٌّ» وغيرُ ذلك ممَّا لا سبب فيه يوجب القلب، إلا القُرْب، ومات ليس بعلَّةٍ قاطعةٍ.

فأمَّا قول الشاعر:

لو شئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشربةٍ ... تَدَعُ الحوائم لا يَجُدنَ غليلا[1]

فشاذٌ، والضمَّةُ عارضةٌ؛ ولذلك حُذفت الفاء، كما حُذفت فى «يَقَعُ، ويَزَعُ» وإن كانت الفتحةُ هناك؛ لأن الكسر هو الأصْلُ؛ وإنما الفتحُ عارض.

* * *

(١) هذا البيت من قصيدة لجرير فى هجاء الفرزدق. نقع الفؤاد: رِوَىَ. الجوائم من الإبل: العطاش. والبيت ليس فى ديوانه.

والبيت من الكامل، وهو لجرير فى: (الدرر ٥/١٠٣، وشرح الشافية ٥٣، ولسان العرب ٨/٣٦١ «نقع»، ومغنى اللبيب ١/٢٧٢، والمقاصد النحوية ٤/٥٩١). وهو للبيد بن ربيعة فى: (شرح شافية ابن الحاجب ١/٣٢).

وبلا نسبة فى: (سر صناعة الإعراب ٢/٥٩٦، وشرح الأشمونى ٣/٨٨٥، وشرح المفصل ١٠/٦٠، والمقرب ٢/١٨٤، والممتع فى التصريف ١/١٧٧، ٢/٤٢٧، وهمع الهوامع ٢/٦٦).

[رأى الفراء وأبى العباس المبرد فى حذف الواو من «يعد، ويزن»]

وقال الفرّاء: إن الواو إنما حُذفت من «يَعِدُ، ويَزِنُ» لأنهما متعدِّيان، قال: وكذلك كلُّ متعدٍّ، قال: ألا ترى أنهم قالوا: «وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَحِلَ يَوْحَل» فأثْبَتوا الواوَ لـمَّا كان «وَجِلَ، ووَحِلَ» غير متعدّيين.

وتعجَّب أبو العبَّاس من هذا القول واستطرفَه، وقال: إنّ التعدِّى وغيرَ التَّعدِّى لا وجه لذكره فى هذا الموضع، ألا ترى أنهم قد قالوا: «وَقَعَ يَقَعُ، ووَضَعَ فى السَّير يَضَعُ، ووَقَدَتِ النَّارُ تَقِدُ، ووَبَلَ المطرُ يَبِلُ، ووَأَلَ ممَّا كان يحذَرُهُ - أى نجا - يَئِلُ» ونحو ذلك. فحذفوا الواو وإن لم يكن فى هذه الأفعال فِعْلٌ متعدٍّ.

وأمَّا «يَوْجَلُ، ويَوْحَلُ» فلم تَثْبُتْ فيه الواوُ من قِبَل أنَّه غير متعدٍّ؛ إنما ذاك من قِبَل أنَّه لا كسرةَ بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها الحذفُ.

* * *

[باب «كرم، يكرم» وتباعده عن بابى «فعل، وفعل»]

فأما قولهم: «كَرُمَ يَكْرُم» فإنهم إنما أقرُّوا فى عين المضارع حركةَ الماضى؛ لأنّ هذا باب على حدته، لا يكونُ متعدِّيا أبدًا، إنما يكونُ للهَيْئة التى يكون الشّيْءُ عليها، نحو: «ما كان ظريفا ولقد ظَرُفَ، وما كان شريفا ولقد شَرُف» فَتباعَدَ هذا الفِعلُ من باب «فَعِلَ، وفَعَلَ» اللّذين قد يكون كلُّ واحدٍ منهما متعدِّيا وغير متعدٍّ، فأُقِرَّتْ فى عينِ المضارع حركةُ عينِ المَاضى؛ لأنَّه بابُ على حياله.

وأيضا فلم يدخل فى مضارع «فَعُلَ» كسرٌ ولا فتحٌ كما جاء «قَتَلَ يَقْتُلُ، وفَضِلَ يَفْضُلُ» لأن «فَعُلَ» لا يتعدّى، فلم يَقْوَ قُوَّةَ «فَعِلَ، وفَعَلَ» المتعدّين، فدخلا عليه ولم يدخُل عليهما.

وحكى سيبويه: «كُدْتُ أكادُ» وهذا من الشاذِّ، وكأنه إنما جاء «كُدْتُ أكادُ» على «فَعُلَ يَفْعَل» لأحدِ أمْرين:

إمَّا أن يكون اجْتُرِئَ عليه بأن أُخْرج عن بابه لضعفِه باعتلال عينِه.

وإمَّا أن يكون عُوِّضَ من اعْتلالِ عينِه، فقُوِّىَ بضَرْبٍ من التَّصرُّف ليس لنظيره.

ويجوز أنْ يكون لـمَّا أتى الماضى على «فَعُلَ» وعينُه ياءٌ، فخرج عن الأُصول، وأُخرج أيضا مضارعه عمَّا عليه الجمهور، أو لئلا تنقلب الياء فى المضارع واوًا وجعلُهم الفتحـة والكسرة فى عين ماضى المتعدِّى أحَدُ ما يُنبِّه على بُعْـد مـا بـين الكسـرة والفتحـة وبـين الضمة.

ألا ترى أن الضَّمَّة جُعِلَت لعين ضَـرْبٍ مـن الأفعـال مبـاينٍ لبـاب مـا انفتحـت عينُـه وانكسرت.

فإن قيل: ولم جُعِلت الضمَّة فى هذا الباب دونَ الفتحة والكسرة؟.

قيل: لأنّ ما يتعدّى من الأفعال أكثر ممَّا لا يتعدَّى، فجُعِلَـت الضمـة فـى عـين مـا لا يتعدَّى لقلَّتِه، وخصُّوا المتعدِّى بالفَتْح والكسر لكثرتِه وخفَّةِ الفتحَة والكسْرَةِ هَرَبًا من أنْ يكثُرَ مِنْ كلامهم ما يستثقلونه.

وهذا نحوُ قولِ أبى إسحاق: إنهم إنما رفَعُوا الفاعلَ، ونصَبوا المفعـولَ، لقلَّـة الفـاعلين وكثرةِ المفعولين، فجعلوا الفتحَ فيما يكثر، والضمّ فيما يقلُّ؛ لئلا يكـثر فـى كلامهـم مـا يستثقلون، ولهذا: خُصّ ما لا يتعدى «بفَعُلَ».

وقولُه: إنّ الفاءَ فى «وَعَدَ» تُحْذَف فى المضارِعِ لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ، كانت فـى التقدير: «يَوْعِدُ، ويَوْزِنُ».

* * *

[معنى قولهم: الأصل فى «قام وباع: قوم وبيع» ونحو ذلك]

وينْبغى أنْ يُعلَم أنَّه ليس معنى قولنا: إنَّه كان الأصل فى «قام، وباع: قَوَمَ وبَيَعَ» وفـى «أخاف، وأقام: أخْوَفَ، وأَقْوَمَ» وفى «استعان، واستقام: استَعْوَنَ، واستَقْوَمَ» أننا نريدُ بـه أنهم قد كانوا نطقوا مُدّةً من الزمانِ «بقَوَمَ، وبَيَعَ» ونحوهما ممَّا مُغَـيَّرٌ، ثـم إنهـم أضْربـوا عن ذلك فيما بعدُ.

وإنما نريد بذلك أنّ هذا لو نُطِقَ له على ما يُوجِبُه القياسُ بـالحَمْلِ علـى أمثالـه لقِيـلَ: «قَوَمَ، وبَيَعَ، واستَقْوَمَ، واسْتَعْوَنَ».

ألا ترى أن «اسْتَقامَ» بوزن «اسْتَخْرَجَ» فقياسُه أن يكونَ «اسْتَقْوَمَ» إلا أنّ الـواو قُلِبَـتْ

أَلِفا لتحرُّكها الآن وانفتاحِ ما قبلها فى الأصْل، أعْنِى «قَوَمَ» ويدُلُّ على ذلك أيضا ما يَخْرُجُ من المعتلاّت على أصله.

ألا ترى إلى قولهم: «اسْتَرْوَحَ، واسْتَنْوَقَ الجملُ، واسْتَتْيَسَت الشَّاةُ» فدلّ ذلك على أنّ أصْلَ «اسْتَقامَ: اسْتَقْوَمَ» وقال الشاعر:

صدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلَّما وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ[1]

فقوله: «أطْوَلْتِ» يدلُّ على أنّ أصْلَ «أخافَ: أخْوَفَ»، وقد قالوا: «أطال».

وقالوا: «أحْوَجْتُ زيدًا إلى كذا وكذا، وأغْيَلَتِ المرأةُ» وغير ذلك.

فهذه الأشْياءُ الشَّاذّةُ إنما خرجت كالتَّنبيه على أُصولِ ما غُيِّرَ، وأنّه لولا ما لَحِقَه من العِلَل العارضةِ، لكانَ سبيلُه أن يجِيءَ على غير هذه الهيْئَة المستعملة.

وقولُه: وجعلوا سائِرَ المضارع تابعا لـ«يَفْعِلِ» فحذفوه لئلا يختلِفَ المضارعُ فى البناء.

* * *

[حملهم الشىء على حكم نظيره]

يقول: حذَفوه فى قولهم: «أعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ» وإن لم تكن هناك ياءٌ لأنهم لو قالوا: «أنا أوْعِدُ، وهو يَعِدُ» لاختْلَفَ المضارعُ، فكان يكون مرَّةً بواوٍ وأُخرى بلا واوٍ، فحُمِلَ ما لا علَّة فيه على ما فيه علَّةٌ.

فهذا مَذْهَبٌ مُطَّرِدٌ فى كلامهم ولغاتِهم، فاشٍ فى محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشىء على حُكْم نظيرِه، لقُرْب ما بينَهما، وإن لم يكن فى أحدهما ما فى الآخرِ ممّا أوجبَ له الحكمَ.

---

(١) معنى البيت: أن العاشق الوصول إذا أديم هجرانه يئس، فطابت نفسه بالقطيعة.

والبيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسى فى: (ديوانه ٤٨٠، والأزهية ٩١، وخزانة الأدب ٢٢٦/١٠، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، والدرر ١٩٠/٥، وشرح أبيات سيبويه ١٠٥/١، وشرح شواهد المغنى ٧١٧/٢، ومغنى اللبيب ٣٠٧/١ ٥٨٢/٢، ٥٩٠).

وبلا نسبة فى: (الإنصاف ١٤٤/١، وخزانة الأدب ١٤٥/١، والخصائص ١٤٣/١، ٢٥٧، والدرر ٣٢١/٦، وشرح المفصل ١١٦/٧، ١٣٢/٨، ٧٦/١٠، والكتاب ٣١/١، ١١٥/٣، ولسان العرب ٤١٢/١١ «طول»، ٥٦٤ «قلل»، والمقتضب ٨٤/١، والممتع فى التصريف ٤٨٢/٢، وهمع الهوامع ٨٣/٢، ٢٢٤).

ومثلُ «يَعدُ» قولهم: «أنا أُكْرِم» فحذَفوا الهمزة التى كانت فى «أَكْرَمَ» لئلا يلتقى همزتان؛ لأنَّه كان يلزمُ: «أنا أُؤَكْرِم» فحذفوا الثّانية كراهةَ اجتماع همزتين.

ثم قالوا: «نُكْرِم، وتُكْرِم، ويُكْرِم» فحذفوا الهمزة، وإن كانوا لو جاءُوا بها لما اجْتَمعَ همزتان، ولكنّهم أرادوا المماثَلة، وكرِهوا أن يختلفَ المضارعُ فيكونَ مرّةً بهمزة وأُخرى بغير همزة، محافظة على التَّجنيسِ فى كلامهم، وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصْليَّة المُفْرَدَة فى نحو: «خُذْ، وكُلْ» فَهُمْ بأن يحذفوا الزّائدة إذا كانت معَها أُخرى زائدةٌ أجْدرُ وقد جاء فى كلامهم مثلُ «يُؤَفْعَلُ» أنشدوا:

فإنَّــه أهْــلٌ لأنْ يُؤَكْرَمــا

فجاء به على الأصل ضرورةً، وقالت ليلى الأخيليَّة تصف قطًا:

تدلَّت على حُصٍّ ظِمــاءٍ كأنّهــا ... كُرَاتُ غُلامٍ فى كســاءٍ مُؤَرْنَبِ(١)

أى: مُتَّخَذٍ من جلود الأرانبِ، فقولُها: «مُؤَرْنَبٌ» على حدّ قولـه: «يُؤَرْنَبُ» ومثالـه: «مُؤَفْعَلٌ» وهو كـ«يُؤَكْرَمُ».

فأمَّا قولُ الآخر:

وصاليــات ككمــا يُؤَثْفَيْن(٢)

فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون مثل «يُؤَكْرَمُ» ويكون على لغة من قال: «ثَفَّيْتُ القِدرَ»، وعلى قول الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل. وهو لليلى الأخيلية فى: (ديوانها ٥٦، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٧/٢، والكتاب ٢٨٠/٤، ولسان العرب ٤٣٥/١ «رنب»، ٢٢٠/١٥ «كرا»، والمعانى الكبير ٣٢٧).
وبلا نسبة فى: (أدب الكاتب ٦٠٨، ولسان العرب ١١٤/١٤ «ثفا»، والمقتضب ٩٨/٢).

(٢) القائل هو خطام الريح المجاشعى الراجز، واسمه بشر بن نصر بن رباح من بنى مجاشع.
والصاليات: الأثافى التى توضع تحت القِدر.
والرجز لخطام فى: (لسان العرب ٤٣٥/١ «رنب»، ١١٤/١٤ «ثفا»، وتهذيب اللغة ١٤٩/١٥، وتاج العروس «ثفا» «غرا»).
وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ١٠٣٦، وكتاب العين ٢٤٥/٨، ومقاييس اللغة ٥٨/١، والمخصص ٧٦/٨، ٤٩/١٤، ٦٤، ١٠٨/١٦، وديوان الأدب ٣٣٥/٢، ولسان العرب ٣/٩ «أثف»).

وذاكَ صَنِيــعٌ لـم تُثَفّ له قِدْرِى

ومن قال هذا كانت «أُثْفِيَّةٌ» عنـده «أُفْعُولَـةٌ» والـلامُ واوٌ، لمـا سـنذكره فـى موضعـه، ويحتمل أن تكون ياء.

والوجه الآخر: أن يكون «يُؤَثْفَيْنَ: يُفعَلَيْنَ» بمنزلة «يُسَلْقَيْنَ، ويُجَعْبَيْنَ» فتكون «أُثْفِيَّــةٌ» على هذا «فُعْلِيَّةٌ» وتكون على لغة من قال: «آثَفْتُ القِدْرَ» وهذا قول النابغة:

وإنْ تأثَّفَــــكَ الأعداءُ بالرِّفَدِ(١)

أىْ: صاروا حولَك كالأثافِىّ حول الرّماد.

* * *

[بناؤك مثل «دحرج» من «أخذ»]

فأمَّا لو بنيت مثل «دَحْرَجَ» من «أخَذَ» لقُلْتَ: «أخْذَذَ» فإنْ رَدَدْتَه إلى المضارع فقياسُـه عندِى «يُؤَخْذِذُ، وأنا أؤُخْذِذُ» فتُبْدِلُ الهمزةَ مـن «أُوَخْـذِذُ» واوا لانضمـام مـا قبلهـا. ولا تُقِرُّها لِئلا تلتقَى همزتان فى كلمة واحدة، ولا يجوز أنْ تقول «يُخْـذِذُ» بحذف الهمـزة، كما تقولُ: «يُكْرِمُ» لِعلَّتين:

إحداهما: أنّ هذا الفعـل مُلْحَقٌ بــ«ـدحْرَجَ يُدَحْـرِجُ» فلـو حذفـت الهمـزة فقلـت «يُخْذِذُ» لزال الغرض المطلوب من الإلحاق وذهبَ البناءُ.

والعِلَّة الأُخرى: أن هذه الهمزة فى «أخْذَذَ» فاءُ الفِعْـل، وهمـزة «أكْـرَم» زائـدة، فلـو قُلْتَ: «أنا أؤُكْرِم» لاجتمعت فـى أول الكلمـة همزتـان زائدتـان، وأنـت إذا قلـت: «أنـا أُوَخْذِذُ» فالهمزة الثَّانية ألتى أُبدلت منها الواو أصلٌ ليسـت بزائـدةٍ، والأصـل أقـوى مـن الزّائد، فلذلك أبْدَلْتُها ولـم أحْذِفْها.

---

(١) القائل هو النابغة الذبيانى، والشاهد عجز بيت صدره:

لا تقــذفنــى بركـن لا كفـاء لـه ....

وهو من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر، ويعتذر إليه ممـا وشـى بـه عليـه بنـو قريـع فـى أمـر المتجردة. الكفاء: المثل والنظير. وتـأثفك الأعـداء: التقـوا حولـك فصـاروا كالأثـافى. والرفـد: العصب من الناس. والبيت من البسيط، وهـو للنابغـة الذبيـانى فـى: (ديوانـه ٢٦، وسـر صناعـة الإعراب ١٧٣/١). وبلا نسبة فى: (شرح شواهد الإيضاح ٦١٢).

ألا ترى أنّ: «جاء وشاء» ونحوهما من أسماء الفاعلين لـمَّا اجتمع فيها همزتان أبدلوا الثَّانية ولم يحذفوها، فكذلك أقولُ: «أنا أُوخُذِذُ» فأُبدِلُ الثَّانية ولا أحذفها.

ولا أعلم أحدًا من أصحابنا ذكر هذه المسألةَ إلى هذه الغاية.

فإن قلت: فقد قالوا: «أوْعَدَ يُوْعِدُ، وأوْقَدَ يُوْقِدُ» وما أشبه ذلك، فهلا قالوا: «وَعَدَ يَوْعِدُ» على قياس «أوْعَدَ يُوْعِدُ» بل «يُوْعِدُ» أثْقَلُ؛ لأن ياءه مضمومةٌ، وياء «يَوْعِدُ» مفتوحةٌ؟.

فالجواب: أنّ «يُوْعِدُ» أصلُه «يُؤوْعِدُ» مثل «يُؤَكْرِمُ» فلما حذفوا الهمزة، لم يجمعوا على الفعل حذفَ الفاء أيضا. «ويَعِد» لم يُحْذَفْ منه شيءٌ غير الواو، فجاز ذلك، وهذا الفصل بينهما. وقد جَوّدَ أبو عثمان القولَ فى: «عِدَةٍ، وزِنَةٍ».

وقوله: **«ولأنّ المصدر قد يَجْرِى مَجْرَى الفعل»**، يريد أنهم قد قالوا: «لُذْتُ لِياذًا» فقلبوا الواوَ فى المصدر لأنها قد انقلبت فى «لاذ» وَلـمَّا صحَّت فى «لاوذْتُ» صحت فى «لِوَاذٍ». ومثله: «قُمت قِياما، وقاومته قِواما».

أوْ يريد: أنّ المصدر يجرىَ مجرى الفعل فى العمل، والغرضُ الأوّلُ أشْبَهُ، فهذا وغيرهُ مِمَّا يدلُّك على مقاربة المصدر للفعل ومُشابَهتِه إيَّاه.

* * *

[ثبات الواو وهى فاء فى المصدر الذى على «فعل» بفتح فسكون]

قال أبو عثمان: فإنْ كان المصدرُ «فَعْلاً» لم يحذفوا، نحو: «وَعْدًا، ووَزْنا»؛ لأنه لم يجتمع ما يستثقلون، فثبت لذلك.

قال أبو الفتح: يقولُ: ليسَ فى «وَعْدًا» ما كان يكونُ فى «وِعْدَةٍ» لو قيلت، يعنى كسرة الواو وأنَّه مصدرٌ جارٍ على «فِعْلٍ» محذوفِ الفاء، فحُمِلَ المصدرُ على الفعل.

* * *

[ثبات الياء وهى فاء فى «يفعل» من «فعل»]

قال أبو عثمان: فإنْ قلت: «فَعَلَ» مِمَّا فاؤُه ياءٌ لم تَحْذِفُ فى «يَفْعِلُ» ما حُذِفَ منه فى الواو، لأنّ الياء أخَفُّ من الواو، وذلك نحو: «يَعَرَ الجَدْىُ يَيْعِرُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ، ويَنَعَ يَيْنِعُ»

والمصدرُ يتمُّ أيضًا، ويختلف كما تختلف المصادر فى الثّلاثة ولا يلزمه الحذفُ.

قال أبو الفتح: إنما كانت الياءُ أخفّ منَ الواو، لقُرْبها من الألِف، والواوُ ليست كذلك؛ لأنّك تحتاجُ فى إخراجها إلى تحريك شَفَتَيْك.

قال سيبويه: فجَرَى ذلك مَجْرَى تحريكك بعضَ جَسَدِك، والياء: مخرجُها من وسط الفمِ، والعملُ فيها أخْفَى.

وحكى سيبويهِ على وجهِ الشُّذوذ «يَئِسَ، يَئِسُ» بحذف الفاء، مثل «يَعِدُ».

وقولُه: «**ويختَلِفُ كما تختِلفُ المصادرُ فى الثّلاثة**»، يريدُ نحو «يَعَرَ الجَدْيُ يُعارًا، ويَنَعَ الغُصْنُ يُنوعًا» ونحو ذلك.

وإنما ذكر هنا اختلافَ المصادر، ليريكَ أنَّه يَجْرى مَجْرى الصحيح، وأنَّه يخالف باب «وَعَدَ، يَعِدُ»، ألا ترى أنَّه صدّر فى أوّل الباب: أنّ مصدرَ ما فاؤُه واوٌ، إنما يكون على «فِعْلَةٍ» يريد: «عِدَةً، وزِنَةً» ولا يلزمه الحذف.

يريد: أنَّه ليس فيه ما يُوجبُ الحذفَ لخفَّة الياء، وكأنهم إنما ألْزَمُوا مصدرَ بابِ «وَعَدَ: فِعْلَةً» مكسورةَ الفاء، لتُحْذَفَ الواوُ فى المصدر أيضا استثقالا لها.

* * *

[إتمام «وعدة، وولدة»]

قال أبو عثمان: فإن بنيت «فِعْلَةً» اسما لا تريد بها المصدر، أتمَمْتَ فقلتَ: «وِعْدَةٌ، ووِلْدَةٌ».

قال أبو الفتح: يقول إنَّك إنما كنت تحذف فى «عِدَةٍ، وزِنَةٍ» لأنهما مصدرا فعلين محذوفى الفاءَين، فأجْرَيْتَ على المصدر حكمَ الفعل، وأنت إذا بَنَيْتَ اسما لا مصْدرًا صَحّ؛ لأنَّه ليس بجارٍ على فِعْلٍ مُعْتَلٍّ جَرَيانَ المصدرِ فتُعِلَّه لذلك.

ولم تحذف الواو فى «عِدَةٍ، وزِنَةٍ» لأنها مكسورة حَسْبُ، فتحذفها فى: «وِعدَة» إذا بَنيْتَها اسما، بل لأنها مكسورةٌ، والمصدرُ جارٍ على فِعْلٍ محذوف الفاءِ، ألا ترى إلى صحّتها فى «وِعاءٍ، ووِشاحٍ، ووِجاحٍ» وما أشْبَهَ ذلك، لأنها ليست مصادر.

* * *

[الكلام فى «لدتى»]

قال أبو عثمان: فإن قلت: قد قيل: «هُمْ لِدَتى»؟ فإنما هذا مصدرٌ وُصِفَ به فُتركَ على حَذْفِهِ.

قال أبو الفتح: يقول: إنما وجب الحذف فى قولهم: «هم لِدَتى» لأنّه كان قبل الوصف مصدرًا، ثم وصف به، فبقى بحاله لا أن الحذف وجب فيه من غير المصدريَّة، ونظيره قول الخنساء:

فإنما هى إقْبالٌ وإدْبارُ[1]

وقد قالوا فى هذا المعنى «ولْدَةٌ، وإلْدَةٌ» فأبْدلوا الهمزةَ من الواو. وهذان اسمان لا مصدران. و«لِدَتى» مصدرٌ فى الأصل. قال الشنْفَرَى:

فأَيَّمْتُ نِسْوَانًا وأُيْتَمْتُ إلْدَةً ... وعُدْتُ كما أبْدأتُ والليْلُ ألْيَلُ

واللِّدَةُ، والوِلْدَةُ، والإلْدَةُ جميعا: الأقْرانُ والأتْراب.

* * *

[المصدر إذا كان على «فعلة» فالهاء لازمة له]

قال أبو عثمان: وأعلم أنّ المصدر إذا كان «فِعْلَةً» فالهاءُ لازمةٌ له، لأنهم جعلوها عِوَضًا من حذفهم الفاء فصارت لازمةً كما لزمت فى «زنادقة» الهاءُ لأنها صارت عِوَضًا من ياء «زناديق».

---

(١) هذا عجز بيت صدره:

ترتع ما غفلت حتى إذا ادّكرت ....

والبيت فى وصف ناقة فقدت ولدها، فكلما غفلت عنه رتعت فإذا ادكرته حنت إليه فأقبلت وأدبرت تبحث عنه.

والبيت من البسيط، وهو للخنساء فى: (ديوانها ٣٨٣، والأشباه والنظائر ١٩٨/١، وخزانة الأدب ٤٣١/١، ٣٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٢/١، والشعر والشعراء ٣٥٤/١، والكتاب ٣٣٧/١، ولسان العرب ٣٠٥/٧ «رهط»، ٥٣٨/١١ «قبل»، ٤١٠/١٤ «سوا»، والمقتضب ٣٠٥/٤).

وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٣٨٧/٢، ٦٨/٤، وشرح الأشمونى ٢١٣/١، وشرح المفصل ١١٥/١، والمحتسب ٤٣٩/٢).

قال أبو الفتح: لو قال مكان هذا: واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفاؤُه مكسورةٌ، وعينه ساكنة، فالهاءُ لازمةٌ له، لكان أحْسَنَ فى العبـارة، ولكنّـه تسـامح فـى اللفظ، وهو من عادة أهل العربيَّة. ولهـم أشياءُ كثيرة تُحْمَلُ على المسـامحة. ولكنهـم يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة.

* * *

[قولهم: كل اسم على «فعلول» فهو مضموم الأول]

ونظيرُ هذا الذى قاله أبو عثمان فى التَّجوُّز. قولهم: وكل اسـم علـى «فُعْلـول» فهـو مضموم الأولّ.

ونحن نعلم أنَّه لا يكونُ على «فُعْلُول» إلا وأوّله مضمومٌ، لأننا قد لفظنـا بالضمـة فـى أول «فُعْلُول».

والعبارة المستقيمة فى هذا الوضع، أن يقـال: كـل اسـم كـان علـى خمسـة أحْـرُف، وكانت عينُـه سـاكنةً، ولامـه مضمومـةً، وبعدهـا واوٌ، وبعـد الـواو لامٌ أُخـرى، ففـاؤُه مضمومة. وهذا المعنى يريدون، ولكنَّهم يختصرون.

يقولُ: فلا يجوز أن يكون المصدرُ على «فِعْلٍ» بلا هاءٍ، بمنزلة العِلْمِ والحِلْم فـلا يقـال: «وَعَدَ، وِعْدًا» و «وَزَنَ، وِزْنا».

وقولُه: «**لأنهم جعلوها عِوَضًا من حذفهم الفاء**»، يقولُ: لـمَّا وجبَ حذف الفاءِ، بَنَوْا الكلمة على «فِعْلَةٍ» وعَوَّضُوا منها الهاءَ، كما فعلوا فى «زَنادِقةٍ» والهاءُ فى زنادقة، أشـبه بالمحذوف، لأنها زائدة بدَلٌ من ياءٍ زائدةٍ، وهى فى «عِدَةٍ» زائدةٌ بـدَلٌ مـن فـاء الفِعْـل، وكلاهما مستقيم. وأُبْدِلَت الهاءُ من الياءِ هنا، كما أُبدِلَتْ منها فى هذه. وكما أُبدلـت الياءُ من الهاء فى «دَهْدَيْتُ»، والأصل: «دَهْدَهْتُ».

فإنْ قال قائلٌ: فإذا كانت الهاء فى «زنادقة» عوضًا من اليـاء، فهـلاّ منعـتَ «زنادقـةً» الصرف فى النكرة كما تمنعُه «زناديقَ»؟.

قيل: لا يلْزَمُ أن يكونَ البدَلُ كالمُبْدلِ منه فى جميع أحواله.

ألا ترى أن النون فى «تقومان» إنما هى عِوضٌ من الضمة فى «تقوم» وإنْ كانت النُّون تحتمل الحركة، والضمة ليست كذلك.

وكذلك الألِفُ فى الوقفِ فى قولك: «رأيْتُ زيْدًا» إنما هى بَدَلٌ من التَّنوين الذى يكون فى الوصل، ولا يجوز أنْ تُحرِّك الألِفُ على وجهٍ، وقد يمكنك أن تحرِّك التنوين.

وكذلك قولهُم: «مَعَايَا» إنما الألِف بَدَلٌ من الياء، ولا يلزم حذفُ الألِفِ فى الرّفع والجرِّ كما يلزم حذفُها فى «مَعَاى» وإنما يُشَبَّه الشيءُ بالشّيْءِ من حيث يُشْبِهُه، ويفارقُهُ من حيث يُفارِقُه، وليس يلزم أنْ يُشْبِهَه من كل وجْهٍ، وهذا مُحَالٌ.

* * *

[قد تجيء الكلمة على الأصول ومجرى بابها على غيره]

قال أبو عثمان: فإن قال قائل: قد قال تعالى ﴿ولكلٍّ وِجْهَةٌ هو مُوَلِّيها﴾ [البقرة: ١٤٨] فوِجْهَةٌ هاهُنا مقدرٌ، وقد جاءَتْ على الأصْلِ؟.

فإنما قالوا هذا، كما قالوا: «رجاءُ بنُ حَيْوَةَ» وكما قالوا: «ضَيْوَنٌ» وكما قالوا:

قد عَلِمَتْ ذاك بَناتُ أَلْبُبِهْ

وكما قالوا: «لَحِحَتْ عَيْنُه، وقد كان ينبغى أنْ تكون «لَحَّتْ» مثل «ردّتْ، ومسَّتْ».

فُربَّ حرفٍ يجيءُ على الأصل، ويكونُ مجْرَى بابه على غير ذلك.

قال أبو الفتح: قال لى أبو على: الناسُ فى «وِجْهَةٍ» على ضربين: فمنهم من يقول: إنها مصدرٌ شَذّ، كما ذهب إليه أبو عثمان، ومنهم من يقول: إنها اسمٌ لا مصدرٌ، بمنزلة «وِلْدَةٍ، وإلْدَةٍ».

فأمَّا من ذهبَ إلى أنها مصدر، فمذهبُه فيه، أنَّه خرج عن القياس كما خَرَجَ أشْياءُ: منها ما ذكره أبو عثمان، ومنها غيرُه.

وأمَّا من ذهب إلى أنها اسْمٌ، فإنَّه هرب إلى ذلك لِئلا يحمِلَه على الشُّذوذ ما وَجَدَ له مندوحةً عنه.

* * *

[إتمام مضارع فعل كفرح إذا كانت فاؤه «واوًا أو ياء»]

قال أبو عثمان: فإذا قلت: «فَعِل» مِمّا فاؤُه واوٌ، ثم قلت: «يَفْعَلُ» أتْمَمْتَ «يَفْعَلُ» وأخواته؛ لأنه لم يجتمع فى «يَفْعَلُ» ياءٌ وكسرةٌ، فتقول: «وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَحِلَ يَوْحَلُ»

فهذا هو المطَّردُ في كلامهم الذى لا ينكسر، وكذلك إذا كانت الفاءُ ياءً وكان الفِعْلُ «فَعِلَ» فإنَّ «يَفْعَلُ» يتمُّ وهو في هذا أجْدَرُ أن يتمّ، إذ تمَّ في «فَعَلَ» الذى لا يجيء «يَفْعَلُ» منه في الواو تامًّا البتة. وذلك قولهُم: «يَئِسَ، يَيْأسُ، ويَبِسَ، يَيْبَسُ».

قال أبو الفتح: يُريد: أنّ «فَعَلَ» ممَّا فاؤُه ياءٌ، قد تمّ في قولك: «يَسَرَ يَيْسِرُ، ويَعَرَ يَيْعِرُ» ولم نرَهُمْ أتمُّوا مضارعَ «وعَدَ، ووَزَنَ» على وجه.

وإذا كان قد تمّ مضارع «فَعَلَ» في الياء، مع أنّ مضارع «فَعَلَ» من الواو لم يتمّ البَتّةَ يريد «يَعْدُ» فأن يتمّ مضارعُ «فَعِلَ» ممَّا فاؤُه ياءٌ أجْدَرُ، إذْ قد تمّ مضارع «فَعِلَ» ممَّا فاؤُه واوٌ في قولهم: «وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَجِلَ يَوْجَلُ».

فلهذا كان «يَئِسَ يَيْأسُ» أجْدَرُ من «وَجِلَ يَوْجَلُ».

وقوله: «**فهَذا هوَ المطَّرد**»، يعنى أنّ هذا هو الكثير، وفيه لغاتٌ سنذكرها.

* * *

[ما ورد عن العرب في مضارع «وجل»]

قال أبو عثمان: وقد قال قومٌ من العرب «وَجِلَ يَيْجَلُ، ووَجِلَ يَيْحَلُ» وذلك أنهم استثقلوا واوًا ساكنة بعد ياء، فأبدلوا منها ياءً، وشبَّهوا هذا بـ«ـميِّتٍ» حينَ كرِهوا «مَيْوِت» وإن كان ليس مثلَه.

وقد قال قوم: «يِيْحَلُ، ويِيْجَلُ» فكسروا الياءَ لتنقلب الواوُ ياء، لأن الواوَ السَّاكنةَ إذا انكسر ما قبلها أُبْدِلَتْ ياءً، نحو: «مِيزان، ومِيقات، ومِيعاد» وهذا أقيس، وفيه بُعْدٌ لكسْرَةِ الياءِ.

وقد قال قوم: «وَجِلَ ياجَلُ» فجعلوها ألِفًا لانفتِاح ما قبلَها، وكرِهوا الواوَ مع الياء.

قال أبو الفتح: قولُه: «**وإن كان ليس مثلَه**»، يريد: أنَّ «مَيِّتا» إنما انقلبت واوُه لوقوع الياء الساكنة قبلَها، وأصلُه «مَيْوِتٌ»، ويَوْجَلُ» بضد «مَيْوِت» لأنّ الواو من «يَوْجَل» هى السَّاكنة والياءُ قبلَها متحركة.

وهذا لا يُوجب القلبَ، ولكنّ وجهَ الشَّبَه بينَهما اجتماعُ الواو والياء وأنّ إحداهما ساكنة، والأُخرى متحركة. وهذا تشبيهٌ لا يجبُ فيه القلبُ، ولكنّ فيه ضربا من التَّعْلِيل بعد السَّماع.

وقولُه: فى قول مَنْ قال: «يِيجَلُ» وهذا أقْيَسُ، يريد: أنّ وجه القياس فيه أنّ قبل الواو كسرة، وهذا يجب فيه قَلْبُ الواو الساكنة ياء.

وقد ذكرت فيما مضى لِمَ لَمْ يكثر فى كلامهم الابتداءُ بالياءِ المكسورةِ. فأمَّا مَنْ قال «يا جَلُ» فنظير قوله قولهم: «حاحَيْتُ، وعاعَيْتُ» وأصله «حَيْحَيْتُ، وعَيْعَيْتُ» فقلبَ الياء ألفًا للتَّخْفيف وإن لم تكن متحركة.

وقالوا: «دَاوِيَّة» فى «دَوِّيَّة» فقلبوا الواو ألفًا. وإن كانت ساكنة للتخفيف.

وقد أجازَ الخليلُ مثلَ هذا فى «آية» أن تكون الألِفُ منقلبةً عن ياءٍ ساكنة. كأنها كانت «أيْيَةً» وهو أحد قْولى الخليل فيها.

* * *

[قول الخليل فيمن قال: «مررت بأخواك، وضربت أخواك»]

قال أبو عثمان: وأخبرنى أبو زَيْدٍ النحوى قال: سألت الخليل عن الذين قالوا: «مررْتُ بأخَوَاك، وضربت أخواك؟» فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا فى «يَيْأسُ: ياءسُ» أبدلوا الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها.

قال أبو الفتح: ينبغى أن يكون الذى يريدهُ الخليلُ فى هذا الموضع، أن الألف فى «مررت بأخواك، وضربت أخواك» ليست بدلا من الياء فى «ضَرَبْتُ أخَوَيْك، ومَرَرْتُ بأخَوَيْك» لأنّ ألِف التّثنية لا تكونُ مُنقلبةً على وجهٍ.

ولكنّه لـمَّا كان من لغته أنْ يقول فى «يَيْأسُ: ياءسُ» وثبتت الألِف فى قولِه: «قامَ أخوَاك» وجاء الجرُّ والنَّصْبُ تَرَكَ الألِفَ بحالها لا أنّه قلبها ياء، ثم قلب الياء ألِفًا؛ لأنّه لو كان قلبها ياء لأقرّها ياءً؛ لأنّه إنما كان يقلِبُها ياءً لتدُلّ على النَّصْبِ والجرّ، وهو إذا قلبها ألِفا بعد أنْ قلبها ياء، فقد زالَ ما قصد له من إبانة علامة الجرِّ والنَّصب.

فمن هنا كان تَرْكُه إيَّاها ألِفًا وألاّ يقلبها ياءً ثم يقلبها بعد ذلك ألِفًا هو الصّواب عنده.

ومن قال: «ياءَسُ» فينبغى أنْ تكون الألِفُ عندَه منقلبةً عن الياء؛ لأنها قد ثبتت فى «يَئِسَ» فإذا صار إلى المضارع، فكأنّه قدّره «يَيْأسُ» ثم قَلَبَ الياءَ ألِفًا.

فأمَّا ألفُ التَّثنية، فلم تكُنْ قطُّ ياءً قبل الألفِ ثم انقلَبت الألفُ عنها، كما ثبتت فى «يَيْسَ».

فهذا فرق ما بينهما، إلاّ أنهم فى كلا الموضعين، إنما هربوا من الياء إلى الألف لخفة الألف.

وقولهُ: **«على قياس الذين يقولون فى «يَيْأسُ: ياءَسُ» أبدلوا الياء ألفا لانفتاح ما قبلها»**، يريد: أنهم قلبوا الياء من «يَيْأسُ» ألفًا، لا أنهم قلبوا الياء فى «مررت بأخويك» ألفًا لِما ذكرنا.

وإنما الألف فى «ياءَسُ» بدلٌ من الياء المقدّرة فى «يَيأسُ» وإن كان للّذين يبدلون لغتان، حتى أنهم يقولون: «يَيْأسُ، وياءَسُ» جميعا، فالألف فى «ياءَسُ» بدلٌ من الياءِ فِى «يَيْأسُ» فِى لغتهم لا مَحَالة، لأنهم قد نطقوا بالياء.

* * *

[قول الحجازيين: «ياتزن، وياتعد»]

قال أبو عثمان: ومثلُه قولُ العرب من أهْلِ الحجاز: «ياتَزِنُ، وهم ياتَعِدُون» فرُّوا من «يوْتَعِدُون، ويَوْتَزِنُون».

والذى بدأتُ لك به فى صدرِ هذا الكتاب هو القياس، وهذه اللغاتُ دواخلُ عليه، فافهم.

قال أبو الفتح: يقولُ: قولهُم: «ياتَزِنُ» مثل «ياءَسُ» فى أن قلبوا الواو، وإن كانت ساكنة، كما قلبوا الياء وإن كانت ساكنة، وكما قلبوا الواوَ فى «ياجَلُ» وكأنّهم لمَّا رَأوْا هذه الواوَ فِى «يَوْجَلُ» قد تُقْلَبُ ياءً فى قول من يكسِر حرفَ المضارَعَة، وقوْل من قال: «يِيْجَلُ» ففَتَح.

وقد تُقْلَبُ الواوُ فى قولهم: «اتَّزنَ» وفى قول بعض أهل الحجاز: «ايِتَزَن» اجترءوا عليها فقلبوها ألفا فى الموضعين، مع طلب الخفة، قال مُتَمِّمَ:

قَعِيْدَكِ ألاّ تُسْمِعْينِي مَلامَةً ... ولا تَنْكَأِى قَرْحَ الفؤادِ فيِيْجَعا[1]

---

(١) هذا البيت من قصيدة لمتمم يرثى أخاه مالكا، وقعيدك الله أكثر ما يستعمل فى القسم السؤالى، فيكون جوابه ما فيه الطلب كالأمر والنهى. =

وُيْرَوى: فإْيجَعا، ويُرْوَى: فأَوْجَعا.

* * *

[لماذا أعل «يطأ، ويسع» وأمثالهما مما كان على «فعل يفعل»]

قال أبو عثمان: فإنْ قلت: فقد قالوا: «وَلِىَ الأميرُ يلى» و«وَسِعَ الشَىْءُ فهو يَسَعُ» و«وَطِئَ فهو يَطأُ»، فإن الخليل زعم أنّ هذا جاء فى المعتلّ على «فَعِلَ يَفعِلُ»، كما قالوا: «حَسِبَ يَحْسِبُ».

وكان أصلُ «يَسَعُ: يَوْسِعُ» فلَزِمَ الواوَ الحَذْفُ كما لزمها فى «يَعِدُ» فحُذِفَتْ، ثم فُتِحتِ السِّينُ فى «يَسَعُ» والطَّاءُ فى «يطأُ» لأن العينَ والهمزة من حروف الحَلْق.

وحروفُ الحَلْق إذا كُنّ لاماتِ الفِعْل، فُتِح لهنّ مْوضع العينِ، إذا كانَ «يَفْعلُ» فإذا كانت حروفُ الحلق عيناتٍ، فَتَحْنَ أنْفُسَهُنّ أيضًا، وربما جاء الفعْلُ وهُنّ فيه على الأصل.

ولهذا موضعٌ سوى هذا، فذلك الذى مَنَع من تفسيره.

قال أبو الفتح: إنما جاء أبو عثمان بهذه الزيادة على نفسه، لأنّه قد تقدم من قوله: أنّ «فَعِلَ» إذا كانت فاؤه واوًا، وأتَمْتَ «يفْعَلُ» وأخواته.

يقول: فإن قلت: فهَلاّ أتَمُّوا فى «يَسَعُ، ويَطأُ، ويلى» إذ الماضى منها على «فَعِل»؟.

فاحتجّ بما ذكره عن الخليل، من أنّه جاء على «فَعِلَ، يَفْعِلُ» فصار حالُه إلى مثل حال «يَعِدُ» من وقوعِ واوِه بين ياءٍ وكسرة.

وقد جاء ممَّا فاؤُه واوٌ على «فَعِلَ يَفْعِلُ» قولهُم: «وَثِقَ يَثِقُ ووَمِقَ يَمِقُ، ووَرِمَ يَرِمُ، ووَرِثَ يَرِثُ، ووَلِهَ يَلِهُ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووَحِر صَدْرُه يَحِرُ ويَوْحَرُ» جميعا، و«وَغِرَ يَغِرُ ويَوْغَرُ» أيضا، و«وَغِمَ يَغِمُ ويَوْغَم» أيضا و«وَرِيَتِ النارُ تَرِى» والفتح فى «وَرَتْ» أكثر.

وقولهم: «وَثِقَ يَثِقُ، ووَرِمَ يَرِمُ، ووَلِهَ يَلِهُ» وما أشبه ذلك ممّا لا يَتَعدّى دلالةٌ على

=والبيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة فى: (ديوانه ١١٥، وخزانة الأدب ٢/٢٠، ١٠/٥٤، ٥٦، والدرر ٤/٢٦٢، وشرح شواهد المغنى ٢/٥٦٦، ولسان العرب ١/١٧٣ «نطأ»، ٣/٣٦٣، ٣٦٤ «قعد»، ٨/٣٧٩ «وجع»).

وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ٦٦٢، والمقتضب ٢/٣٣٠، وهمع الهوامع ٢/٤٥).

صحة ما نذهَبُ إليه فى أنّ حَذْفَ الواوِ، إنما وجَبَ لوقوعها بينَ ياءٍ وكَسْرَةٍ، لا لِما يذهبُ إليه الفرّاء، من أنها إنّما تُحْذَفُ من الفِعْلِ المتعدِّى وحده نحو: «وَعَدَ يَعِدُ».

فأمَّا قولهُم: «يَطأُ، ويَسَعُ» فإنما حُذِفَت الواوُ؛ لأنّ أصْل حركةِ السينِ والطَّاءِ الكسْرُ؛ وإنّما الفتحةُ عارضةٌ لأجْلِ حرْفِ الحَلْق.

ويدُّل على ذلك أيضا أنّ أصل حركة العينِ الكسرُ، دونَ الفتح، ظُهُور الكسرةِ، بحيث لا حرفَ حلقٍ، نحو:«وَلِىَ يلِى، ووَرِمَ يَرِم».

وكأنّه إنما جاءت ممَّا فاؤُه واوٌ، حروفٌ صالحةٌ على «فَعِلَ يَفْعِلُ» لتُحْذَفَ الواوُ هَرَبًا من استثقالهم لها لأنهم لم يكونوا لِيصِلوا إلى حَذْفِها، وبعدَها فتحةٌ من أصْلِ البناءِ، فجاءوا بها على «فَعِلَ يَفعِلُ» لتُحْذَفَ الواوُ، كما قال الآخرونَ: «يِيْجَلُ، وياجَلُ» هربًا من الواو، وهذا كلُّه يدلُّ على ثِقَلِ الواوِ.

ويؤكِّدُ ذلك شىْءٌ آخرُ، وهو أنّ جميع ما فى كلامهم من «فَعِلَ يَفْعِلُ» فى الصحيح، فيه لغتان: «يَفْعَلُ» وهو الأصل، و«يَفْعِلُ» أيضا، نحو قولهم: «حَسِبَ يَحْسَبُ ويَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعَمُ ويَنْعِمُ، ويَبِسَ يَيْبَسُ ويَيْبِسُ، ويَئِسَ يَيْأَسُ ويَيْئِسُ».

فهذا كلُّه فيه لغتان: إحداهما الأصْلُ وهى الفتح، والأُخْرَى لضربٍ من الاتساع وهى الكسرُ.

فاقتصارُهم بما كانت فاؤُه واوًا، فى أكثر ما ذكرنا على «فَعِلَ يَفْعَلُ» دلالةٌ على أنهم معنيُّون بالكسرة، وإنما عُنُوا بها لتُحْذَفَ الواوُ.

ألا ترى أنّ الياءَ أُختُ الواوِ، وقد أجازوا فى مضارع «يَبِسَ، ويَئِسَ» الفتحَ والكسَر جميعا، ولم نَرهُمْ فعلوا ذلك فى «يَرِمُ ويَرِثُ» بل أَلْزَمُوه الكسر حفاظا على الكسرةِ التى عنها يجب حذفُ الواو المستثقلة.

وقولُه: **«وربما جاء الفعلُ، وهُنّ فيهِ على الأصل»**، يُريدُ بذلك «هَنأَ يَهْنِئُ، وزأرَ الأَسَدُ يَزْئِرُ، وسَعَلَ يَسْعُلُ، ونَخَل ويَنْخُلُ» ونحو ذلك.

* * *

[يجىء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا كان على «فعل يفعل»]

قال أبو عثمان: وإذا كانت الواوُ فاءً، وكان الفِعْلُ على «فَعُلَ يَفْعَلُ» جاء على أصلِه. وذلك قولهُم: «وَضُؤَ يَوْضُؤُ، ووَطُؤَ الدّابَّةُ يَوْطُؤُ» فهذا يجرى مَجْرَى «ظَرُفَ يَظْرُفُ» فأجْرِ هذا على ما ذكرتُ لك إن شاءَ الله.

قال أبو الفتح: سألْتُ أبا على وقتَ القراءةِ عن هذا، فقلتُ: هَلاّ حُذِفَت الواوُ من «يَوْطُؤُ، ويَوْضُؤُ» لوقوعها بين ياء وضمَّة كما حُذِفَت فى «يَعِدُ» لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ على أنّ الضمة أثْقَلُ من الكسرة؟.

فقال: إنما جاء هذا تاما ولم يُحْذَفْ واوُه؛ لأنّ باب «فَعُلَ» لا يأتى مضارعُه إلاّ على بناءٍ واحد وهو «يَفْعُلُ» نحو: «ظَرُفَ يَظْرُفُ، وشَرُفَ يَشْرُفُ».

وما كان على «فَعَلَ» فإنّ مضارعه يختلفُ، نحو: «ضَرَبَ يَضْرِبُ، وقَتَلَ يَقْتُلُ، وسأَلَ يَسْأَلُ». فلما كان مضارع «فَعَلَ» يختلِفُ، جاز حذفُ الواوِ فيه، نحو: «يَعِد».

ولـمَّا كان مضارعُ «فَعُلَ» لا يكون إلا على «يَفْعُلُ» لم تُحْذَفْ فاؤُه لئلا يختلفَ البابُ.

وقد لوّح أبو عثمان إلى هذا المعنى بقوله: فهذا يَجْرى مَجْرَى «ظَرُفَ يَظْرُفُ» أى: لا يختلف كما لا يختلف «ظَرُفَ يَظْرُفُ، وشَرُفَ يَشْرُفُ» ولكنه لم يُلَخِّصْهُ تلخيصَ أبى علىٍّ، ولمثل هذه المواضع يُحْتَاجُ - مع الكُتُبِ - إلى الأُستاذين.

* * *

[يجىء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا بنى للمجهول]

قال أبو عثمان: وكذلك إن كان «يُفْعَلُ» يُتَمُّ أيضًا، وذلك نحو: «وُعِدَ يُوْعَدُ، ووُزِنَ يُوْزَنُ».

قال أبو الفتح: إنما صحّ «يُوعَدُ: ويُوزَنُ» ونحوهما؛ لأنّه جرَى مَجْرَى «يَوْجَلُ» و«يَوْحَلُ» بانفتاح عينه، وكذلك قولُه تعالى: ﴿لم يَلِدْ ولم يُوْلَدْ﴾ الإخلاص: ٣] فحُذِفَت من «يَلِدْ» للكسرة، وثَبَتَتْ فى «يُوْلَدْ» للفتحة.

وفيه علَّة أخرى مع هذه، وهو أن مضارعَ «فُعِلَ» لا يكونُ إلا على «يُفْعَلُ» نحو:

«ضُرِبَ يُضْرَبُ» فجرى ذلك مَجْرَى «شَرُفَ يَشْرُفُ» فــى لـزوم مضارعـه وَزْنًـا واحـدًا فصحَّتْ فى «يُوعَدُ» كما صحّت فى «يَوْطُؤ» لئلا يختلف البابُ، وهذا مُنْتَزَعٌ مـن قـول أبى على فى «وضُؤَ» و«يَوْضُؤُ».

* * *

باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات

قال أبو عثمان: وسأذكر من ذلك ما تَسْتدِلُّ به على ما يَرِدُ عليك إنْ شاء الله، تقول فى «فُعِل» من «وُعِدَ: وعد» وكذلك «فُعِلَ» من «وَزَنَ: وُزِنَ» وكلُّ ما كانت فاؤُهُ واوًا لا تُبالى، أمِن «فَعَلَ» كان، أم من «فَعِل»، أمْ من «فَعُلَ» إذا مَثَّلْتَه، وإنْ كان «فَعُلَ» لا يتعدّى، وإن شئتَ هَمَزْتَ الواو فقُلت: «أُعِدَ، وأُزِنَ» وكلّما انضمَّت الواوُ من غير عِلّةٍ فهَمْزُها جائزٌ فى أىِّ مَوْضع كانت، إلا أن تكونَ لامًا وتكونَ ضَمَّتُها إعْرابا، أو تكونَ واوًا انضمَّت لالتقِاء الساَّكنين نحو: ﴿ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بينكم﴾ و﴿لَتُبْلَوُنَّ فى أموالكم﴾ فإنَّ همزة هذه الواو لا تجوزُ؛ لأن الضَّمّة لعِلّةٍ وليست الضَّمَّةُ أصلا.

* * *

[بناء «فعل» للمجهول]

قال أبو الفتح: اعلم أنّه قد يجوز أن تَبْنِىَ «فَعُلَ» للمفعول، ولكن لا يكون المفعولُ مفعولا صحيحا وذلك نحو قولك: «ظُرِفَ فى هذا المكان؟»، كما تقولُ: «قد انْقُطِعَ بالرجلِ»، وكلُّ فِعْلٍ لا يَتعدّى فهو مُتَعَد إلى الظُّرُوف وبحُروفِ الجِّر، فإذا كانَ كذلك جازَ أن تقيمَ الظروفَ والجارّ والمجرورَ مُقامَ المفعولِ به، وإنما يريد أبو عثمانَ أنّ «فَعُل» لا يَتعدّى إلى مفعول به، نحو «زَيْدٍ وَعْمرٍو».

* * *

[همز الواو المضمومة ضما لازما غير عارض]

وُجملةُ القولِ فى هذه الواوِ متى انضمَّتْ ضَمًّا لازما غيرَ عارضٍ، فهمزُها جائزٌ حَسَنٌ، نحو: «أُعِدَ» فى «وُعِدَ» و«أُزِنَ» فى «وُزِنَ» و«أدْؤُرٍ» فى «أدْوُرٍ» و«سُرْتُ سُؤُورًا» فى «سُوُور» ومنه قولُه تعالى: ﴿**وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ**﴾ [المرسلات: ١١] فى «وُقِّتَتْ» وهى «فُعِّلَتْ» من الوقْت.

وقالوا: «أُجوهٌ» فى «وُجوهٍ» ولم يَجُز مثلُ هذا فى قولك: «هذه دَلْوٌ»؛ لأنّ الضمَّة عارضةٌ يُزيلُها النَّصْبُ والجرُّ وكذلك قولُك: «لوُ انْطُلِقَ بزَيْدٍ لَكان كذا وكذا» فالضَّمَّة فى الواوِ لَيْست لازمة لأنها لالْتِقاءِ السَّاكنين، ولا تَتَوهَّمْها حَركة الهمزة إذ قُلْتَ: «اُنْطُلِقَ»، لأن هذه الهمزة لا تثْبُتُ فى الوَصْل.

وكذلك قولُك: «قامَ أبوكَ أوُمُّكَ»، فيمن حَذَفَ الهمزة من «آمّ»؛ لأنّ الحركةَ عارضةٌ، إنما هِيَ للهمزةِ ويُزيلُها التحقيقُ، فلما لم تكن الحركَة لازمة لم يُعْتَدّ بها وخفّت، ونظيرُ هذا، قولهُم: «رُدّ وارْدُدْ» فإذا صاروا إلى التّثْنيةِ فكُلُّهم يقول: «رُدّا» ولا يُظْهِرُ التّضعيفَ كَرَاهةَ اجتْماعِ متحرّكَين.

وهُم يقولونَ: اردُدِ الرَّجُلَ وامْدُدِ الحَبْلَ؛ لَمّا كانت حركةُ الدّال الثّانية غيرَ لازمةٍ وإنما هى لالْتقاءِ السَّاكنين بمنزلة ضمة واو ﴿**ولا تنسوُا الفضلَ بينكم**﴾ [البقرة:٢٣٧]، ﴿**اشتَروُا الضلالة**﴾ [البقرة:١٧٥] وقد قرِئ هذا على ثلاثة أوجه «اشترَوُا الضلالة» بالضم «واشترَوِا الضلالة» بالكسر «واشترَوَا الضلالة» بالفتح، والحركات كلُّها لالتقاء السَّاكنين، فَمنْ ضَمّ فلئِلا تُشْبِهَ هذه الواوُ الواوَ التى فى نحو قولك: «لو انطَلَقْتَ لَكان كذا وكذا» ومَنْ كَسَرَ فعَلى أصْلِ حركةِ الْتِقاء الساكنين، ومَنْ فَتَحَ فإنَّهُ استراحَ إلى الفتحةِ لخفَّتِها، والهمزُ فى هذه الواوِ لا يجوزُ كما جازَ فى «أُقّتَتْ» لأن الحركةَ غيرُ لازمةٍ إنما هى لالْتقاءِ السَّاكنين.

فإنْ قيل: ولِمَ اطَّرَدَ الهَمْزُ فى الواو المضمومة؟.

قيل: لأنّ الضّمَّة قد تَجرِى مَجْرى الواو وهى واوٌ صغيرةٌ كما أن الكسرةَ ياءٌ صغيرةٌ والفتحة ألف صغيرةٌ، وهذه الحروفُ عن هذه الحركاتِ تَنْشأُ متى كُنَّ مَدّاتٍ، نحو «رِسالةٍ، وصحِيفَةٍ، وعَجوز».

وقد تُحْذَفُ الواوُ للجزْمِ كما تُحْذَفُ الضَّمَّة فى قولك: «لم يَغْزُ، ولم يَدْعُ» فجرى ذلك مَجْرَى «لم يَضْرِبْ» فلمَّا كانت الحركة مضارعةً للحرف هذه المضارعَةَ، صارت الواوُ المضمومةُ بمنزلةِ الواوَيْن، فجاز هَمْزُها منْ حَيْثُ وَجَبَ هَمْزُ جَمْعِ «واصلةٍ» إذا قلتَ: «أَوَاصِل» وأصلُها فى التقدير «وَوَاصِل»، ولم يكن فيها ثِقَلُ الواوَيْنِ، فتَلْزَم الهَمْز لا غير، بل لما كانت الواو المضمومة مشبَّهة للواوين جاز فيها الهمز وتركه ولم يكن فى ثقلِ الواوين فتلزم الهمز، وهذا هو القياس ليكونَ بين المشبه والمُشبَّه به فصلٌ لأنَّه ليْسَ به، ولو كان إيّاه لَمَا كان مُشبَّها به.

ألا ترى أنّ ما لا ينصرف إنما مُنعَ الصَّرفَ لمشابَهتِهِ الفعْلَ، فمُنِع ما لا يكونُ فى الفِعْلِ وهو الجرُّ والتّنوينُ ثم مع ذلك لا يَبْلُغُ أنْ يكونَ كالفِعْل من جميع وجوهه.

ألا ترى أنّ حروفَ الجرِّ تدخُلُ عليه، ويكون فاعلا وغيرَ ذلك ممَّا هو مختصٌّ بالأسماءِ وغيرُ جائزٍ بالأفْعال.

* * *

[جواز همز الواو المضمومة لازما إذا كانت حشوا]

فإن قيل: فإنّ الواوَ المضمومة ضَمًّا لازما إذا وقَعَتْ حَشْوًا غير أوّلٍ، جاز هَمْزُها نحُو: «أدْؤُر، وأسْؤُق» ولا يجوز ذلك فى الواوين إذا وَقَعَتا حَشْوًا.

ألا ترى أنَّك تقولُ فى النَّسَب إلى «نَوًى، وطَوًى: نَوَوِىٌّ، وطَوَوِىٌّ» فلا تَهْمِزُ وإنِ اجتمَعَتْ واوان فقد صار إذًا يجوزُ فى الواوِ المضمومةِ المُشَبَّهَةِ بالواوين ما لا يجوز فى الواوين، فما تُنْكِرُ أنْ تكونَ الواوُ المضمومةُ لم يجب هَمْزُها من حيث كانت مشبَّهَةً بالواوين لِما أرَيْتُكَ.

قيل: لأن الواوين لا تجتمعان أوّلا إلا وإحداهُما زائدةٌ فلمَّا اجتمعتا وإحداهُما زائدةٌ ألْزَمُوها الهَمْزَ، وشُبِّهَتْ المضمومةُ بها فجاز هَمْزُها؛ لأن الضمَّة زائدة، وجازَ إثباتُها؛ لأنه لا تبْلُغ الحركةُ أن يكونَ لها حكْمُ الحرْف التامّ.

* * *

[واو «نووى» ونحوه من الأصل]

فأمَّا «نَوَوِىٌّ» ونحوُه، فوَاوُه من الأصل، وإحداهُما بَدلٌ مِن بَدَلٍ من الأصل، وعلى كُلِّ حال فلَيْستْ زائدة فلم يُكره اجتماع هاتين الواوين ونحوهما؛ لأنَّه ليست إحداهُما؛ زائدة، هذا مع أنّ التغيير إلى الأطراف أسْبَقُ منه إلى الأوْساطِ.

ألا ترى أنهم هَمَزُوا «أوَائِلَ» لقُرْبِ الواو من الطَرَف، ولم يهمزوها فى نحو: «طَواويس» لبُعدها منه.

وقولُ أبى عُثمان: **«ولا تُبالى أمِنْ فَعَلَ كان أم «فَعِلَ» أمْ «فَعُلَ» إذا مثَّلْتَه، وإنْ كانَ «فَعُلَ» لا يَتَعَدّى»**، يَدُلُّ على أنّ التَّمثيل للاِرْتياضِ فى الصّنعة غيرُ مكروهٍ ولا محظورٍ؛ وإنّما المحظورُ من ذلك أنْ تَبْنِىَ مِثالا تُريدُ استعمالَه فى نَثْرٍ أو نَظْمٍ، فحيئنذ لا يجوزُ أن يكون ذلك المثالُ إلاّ مَقِيسا على أحدِ أمثِلَتِهم المُطَّردَةِ المشهورة.

* * *

[لا يهمز نحو «يسر، ويمن»]

قال أبو عثمان: فإذا قُلت: «فُعِلَ» من الياءِ التى هى فاءٌ لم تُهْمِز الياء، وذلك قولهُم: «يُسرَ، ويمنَ». وقال أبو على: «يُسْرٌ، وُيمْنٌ» والأوّل أشْبَهُ؛ لأنّ الضّمة فى الياء أخفُّ منها فى الواو.

قال أبو الفتح: إذا ثَبت أنّ الواو المضمومة بمنزلةِ الواوين فينبغى أن تكوَنَ الياءُ المضمومةُ بمنزلة اجتماعِ الواوِ والياء، وهذا لم نَرَهُمْ هَمَزُوه، ألا تراهُم قالوا: «وَيْلٌ، ووَيْحٌ، ووَيْسٌ، ووَيْبٌ» فلم يَهْمِزُوا شيئا من ذلك؛ لأنَّه لم يجتمع فيه واوانِ.

وقالوا فيما سبقَتْ ياؤُهُ: «يَوْمٌ، ويُوحٌ» فى اسْم الشَّمْس كذا يَرْويه النَّاسُ وكذا رأيتُه بخطْ أبى العباس محمد بن يزيد رحمه الله بالياء.

وحُكى عن ابن الأنبارىّ أنّه قال: هو بالباء؛ وكان يقول فيه: «بوحٌ» فردّ عنه غيرَ دَفْعة فقال: هكذا وجدتُه فى كتابى، والغَلطُ إلى الواحد أسرَعُ منه إلى الجماعة.

فلمَّا كانَت الياءُ والواوُ قد اجْتَمعَتا أوّلا ولم يجبِ الهمزُ بل لم يَجُزْ كانت الياءُ المضمومةُ أبْعَدَ مِنْ جوازِ الهَمْزِ فيها وانضافَ إلى أنّ الياءَ ليست فى ثِقلِ الواوِ اختلاف الحرفين فى: «يَوْمٍ، وويل» وعدمُ التضعيف المكروه فى أوّل الكلمة فلم يَجُز الهمز.

* * *

[إذا اجتمعت واوان فى أول كلمة همزت أولاهما]

قال أبو عثمان: وإذا اجتمعتُ واوان فى أوّل كلمةٍ فلا بُدّ من هَمْز الأُولى منهما، وذلك أنَّك لو بَنَيْت مثلَ «كَوْكَبٍ، أوكَوْثَرٍ» من «وَعَد، ووزَن» كنت تقول: «أوْعَدٌ، وأوْزَنٌ» وأصل هذا «ووعَدٌ، وَوْزَنٌ» ولكنّ التضعيفَ فى أول الكلمة لا يكادُ يكونُ فكَرهوا تَرْك الواوين لذلك.

* * *

[التضعيف فى أول الكلمة قليل]

قال أبو الفتح: اعلَم أنّ التَّضعيف فى أوّل الكلمة عزيزٌ قليلٌ؛ وإنما جاءت منه أحرفٌ معلومةٌ، نحو: «دَدَنٍ وكَوْكَبٍ»، وأكثرُ ما يجىءُ بالفَصْل بينَ الحرفينِ نحوُ: «دَيْدَنٍ، ودَيْدَبون، ودَوْدَرّى» فلمَّا قلّ التضعيفُ بالحروف الصحاح فى أول الكلمة امتنع فى الواو لِثِقَلِها، فمن هُنا وَجَبَ الهَمْزُ فى «أوْعَدٍ، وأوْزَنٍ».

ولو جمعْتَ «واقدًا» لقُلتَ: «أواقد» وأصله: «وواقد» فهمزتَ الأُولى؛ لاجتماع الواوين، ومثْله قَوْلُ الشاعر:

ضَرَبَتْ صَدْرَهــا إلىَّ وقالَـتْ ... يا عَدِيًّا لَقَـدْ وَقَتْـكَ الأواقى[(١)]

فالأواقى جمعُ «واقِيَةٍ»، وأصلها «وواق» فُهمِزَتِ الأُولى، ولو سمّيتَ رجلا «بأوْعَدٍ، وأوْزَنٍ» هذين لصَرَفْته فى المعرفة؛ لأنَّه «فَوْعَل» بمنزلة «كَوْثَرٍ».

* * *

[إن كانت ثانية الواوين فى أول الكلمة مدة جاز همز الأولى وعدم همزها]

قال أبو عثمان: فإنْ كانتِ الواوُ الثانيةُ مَدَّةً كُنت فى الأُولى بالخِيار: إن شِئْتَ همزتَ الأُولى وإنْ شِئْتَ لم تَهْمِزْ، نحو: «فُوعِلَ» من «وعَدَ» تقول: «وُوعِدَ» ومثْلُه قولُه تعالى: ﴿ما وُورِىَ عنهما منْ سَوْءآتِهِما﴾ [الأعراف: ٢٠]، وإن شِئتَ هَمَزْتَ، وليسَ الهمزَ من أجْلِ اجتماعِ الواوين فى أول الكلمةِ، لو كانَ كذلك لم يجُزْ إلا الهمزُ، ولكن لضمَّة الواوِ يجوز الهمزُ، ومثلُ ذلك قولُه جَلّ ثناؤُه: ﴿وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[المرسلات: ١١]، والأصل عندنا «وُقِّتَتْ» لأنها «فُعِّلَتْ» من الوقت، ولكنّها أُلْزِمَتِ الهمزَ لانضمامِها، ولو كانَتْ فى غير القُرآن لكان تَرْكُ الهمز جائزًا.

قال أبو الفتح: معنى قولِه: «**إنْ كانت الثانيةُ مَدَّةً**»، يعنى أن تكون ساكِنَةً قبلها ضمةٌ وتكونَ مع ذلك منقلبةً عَنْ ألف أو بمنزلة المُنْقَلِبة عن ألِف.

فالمنقَلبةُ عن الألِفِ نحوُ قولِك فى «واعَدَ: وُوعِدَ».

والتى هى بمنزلة المنقلبة نحوُ بنائِك من «وَعَدَ» مثلَ «حَوْقَلٍ، وبَيْطَرٍ: أوْعَدٌ وويْعَدٌ» تُهْمِزُ الأُولى فى «أوْعَدٍ» لاجتماع الواوَيْن وتُقِرُّها فى «وَيْعَدٍ» لأنَّه لم تجْتَمعْ واوان.

---

(١) الأواقى جمع واقية، والواقية: ما وقيت به شيئا. ومعنى البيت ضربت صدرها متعجبة من نجاتى مع ما لقيت من الحروب والأسر.

والبيت من الخفيف، وهو للمهلهل بن ربيعة فى: (خزانة الأدب ٢/١٦٥، والدرر ٣/٢٢، وسمط اللآلى ١١١، ولسان العرب ١٥/٤٠١ «وقى»، والمقاصد النحوية ٤/٢١١، والمقتضب ٤/٢١٤).

وبلا نسبة فى: (رصف المبانى ١٧٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٨٠٠، وشرح الأشمونى ٢/٤٤٨، وشرح التصريح ٢/٣٧٠، وشرح شذور الذهب ١٤٦، وشرح ابن عقيل ٥١٧، وشرح المفصل ١٠/١٠، وهمع الهوامع ١/١٧٣).

فإن بَنَيْتَ الفِعْلَ للمفعول قُلْتَ فيهما جميعا: «وُوعِدِ» فجَرَيَا مَجْرَى فُعِلَ من فاعَلَ من «وَعَدْتَ» إذا قُلْتَ: «وُوْعِدَ» كما جرَى «حُوْقلَ وبُوطَر» مجرى «قُوتلَ، وشُوتِمَ»؛ لأنهما محمولان على «فاعَلَ» لانضمام ما قَبْل الواوِ وسُكونِها.

فإذا اجتمعَتِ الواون هكذا لم يجِبْ قلبُ الأُولى لاجتماعِهما؛ لأن الثّانيةَ مَدّةٌ؛ فجرتْ مَجْرَى ألِف واعَدَ؛ فكما لا يجوزُ هَمْزُها؛ فى «واعَدَ» كذلك لم يجبْ همزُها فى «وُوْعِدَ» ولكنْ إن شئتَ همزَتها لأنها مضمومة.

فأمَّا إنْ كانت الواوُ الثّانية من أصلِ الكلمةِ همزتَ الأُولى لا محالةَ.

ألا ترى إلى قولهم: «الأُولى» فى تأنيث «أوّل»، ألزموه الهمز، لأنّ الواوَ الثانية عينُ الفعلِ بمنزلةِ الصّادِ مِنْ «القُصْوَى» والنُّونِ من «الدُّنيا» وليستْ منقلبة عن ألِف.

وتقول: إنّ الواوَ الثانية فى «وورى» إنما هى منقلبة عن ألف «وارى» فلم يجب همز الأُولى؛ لأن الثّانية غيرُ لازمة.

ألا ترى أنَّك إذا بَنَيْتَ الفعل للفاعلِ الذى هو الأصلُ قُلْتَ: «وارى» فزالت الثّانيةُ؛ وإن شئتَ همزتَ لانضِمام الواوِ.

وقولُه فى «أُقّتتْ»: «**ولكنَّها أُلْزِمَتِ الهمزَ لانضِمامِها**»، ليس يعنى به أن الضمّ موجبٌ للهَمْزِ، بلْ يُرِيدُ أَنَّه مُجَوّزٌ للهَمْزِ؛ لأنَّه قد بين هذا فى أوّلِ الفصل، فيقولُ: إنها أُلْزِمَتْ الهمزَ لانضمامها فى أكثرِ الأمرِ وإنْ كان تركُ الهمزِ جائزا كما يجوزُ أشياءُ كثيرةٌ فى القياس وإن يَرِدْ بها الاستعمالُ؛ على أنّ أبا عمرٍو قد قرأ «وُقّتتْ» بلا هَمْز.

* * *

[قلب الياء الساكنة واوا إذا انضم ما قبلها]

قال أبو عثمان: واعلم أن الياء إذا كانت فاءَ فمجْراها مَجْرَى سائرِ الحُروف إلاّ فى أشياءَ سأذْكرُها لك إنْ شاءَ اللهُ؛ تقول فى «مُفْعِلٍ» من «يَئِسَ» «مُوْئِسٌ» فتُبْدَلُ الياءُ واوًا لانضِمامِ ما قبلها، ومثلُ ذلك «مُوْقِنٌ، ومُوْسِرٌ» لأنهما من «أيْسَرَ، وأيْقَنَ» فعَلْتَ ذلك بالياء حين انضمّ ما قبلها كما أُبْدِلَت الواوُ ياءً لانْكِسارِ ما قَبْلَها فى «مِيزانٍ، ومِيقاتٍ» فهذا سَبِيلُ الياءِ هنا، ولها عِلّةٌ خاصةٌ ستُذْكرُ إنْ شاء الله.

قال أبو الفتح: لمّا كان بينَ الياء والواوِ منَ الاشتراك والتّقارُبِ ما لا خفاء بهِ، ثُمَّ

ذكرَ فى هذه الفصولِ التى قبلَ هذا ما يَجْرِى على الواوِ مِن الحذْفِ والتَّغيير، أرادَ أن يذكُرَ حالَ الياء ويميزَها منَ الواوِ فى كثرةِ اعْتلالها أوّلا فأخرجها من حُكمِها، واعلم أنها تجرِى مَجْرَى الصحيح فى أكثرِ الأمر إلا ما استثنى به ممَّا ذكرهُ وممَّا سيأتى به لتَمْتاز الياءُ من الواوِ فى هذا الموضع إلا فيما يُشاركها؛ فيه وتتخلّصُ منها؛ وإنما وجبَ قَلْبُ الياءِ السَّاكنة واوًا إذا انْضَمّ ما قبلها؛ لأنها لمَّا سَكَنَتْ ضَعُفَتْ فقَويَتْ الضَّمَّة قبلها على قَلْبها كما انقلَبت فى «مِيزان» الواوُ ياءً لانكِسار ما قَبْلَها وضَعْفِها بالسكون.

يدلُّك على ذلك أنها إذا تحرّكتْ جَرَتْ على أصلها، وذلك قولُك: «مُيَيْقِنٌ» فتَثْبُتُ ياءً، وكذلك «حِوَلٌ، وطول» صحّت الواوُ وإنْ انْكَسَرَ ما قبلها؛ لأن الحركة فى الحرف تُقَوِّيه والسُّكونَ يُضْعِفُهُ.

ألا ترى أنَّك تقولُ: «عَنْبَرٌ، وشَنباءُ» فتقلِبُ النُّونَ ميمًا فى اللَّفظِ لوقوعِها ساكنة قَبْلَ الباءِ فإذا تحرّكت صحّت، وذلك قولك: «عِنَبٌ، وشَنَبٌ».

* * *

[لو بنيت مثل «يفعول» من وعد «ويئس» لم يغير]

قال أبو عثمان: ولو بنَيْتَ مِثلَ «يَعْسُوبٍ» من «وَعَدَ» لقُلْتَ: «يَوْعودٌ» وكذلك من «يَئِس:َ يَيْئُوس» لا تُغيِّرُ واحدةً منهما؛ لأنّه لم يجِئْ أمْرٌ يُغيِّران له.

قال أبو الفتح: يقولُ: لم تجْتمعْ فى أوّل «يَوْعُودٍ» ولا «يَيْئُوسٍ» واوان فتُهمَز الأُولى كما تُهمزُ الأُولى من الواوَيْن إذا اجتمعَتا أوّلا.

* * *

[ماذا تصنع لو بنيت مثل «فعلول» منهما]

قال أبو عثمان: ولو بنيتَ مِثلَ «عُصْفُور» لقلتَ: «وُعْدُودٍ» إلا أنَّك إنْ شِئْت همزتَ الواو الأُولى لانضِمامها.

ولو بَنَيْتَهَا من «يَئِسَ» لقلت: «يُؤْسُوسٌ» فضممت الياء وأسْكَنْتَ الهمزةَ حتى يكونَ الوزْنُ واحدًا، فما سُئلتَ عَنه فعَلى هذا مجْراه فأجرِهِ على ما أجْرَتْهُ العربُ إنْ شاء اللهُ.

قال أبو الفتح: قد تقدمَ القولُ فى جَوَاز همزة الواوِ المضمومة فلذلك جازَ فى «وَعْدُودٍ: أُعْدُودٌ» ولا يجوزُ أنْ تُهْمَز الياءُ فى «يُؤْسُوس» لأنّ الضّمَّةَ فى الياءِ أخفُّ منها فى الواو.

* * *

[بناء «افتعل» وما تصرف منه مما فاؤه واو أو ياء]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ «افتعَلَ، ومُفْتَعِلاً» وكل ما تصرّف منه إذا بنيته مّما فاؤُهُ واوٌ أو ياء فأكثر العربِ وهي اللُّغةُ المشهورة الشّائعةُ يُبدلِوُنَ مكانَ الواوِ والياءِ تاءً، ثمَّ يُدْغمونَها في التاءِ التي بعْدَها، وذلك قولهُم: «اتّزَن، ويَتّزِن، فهو مُتّزِنٌ».

وكذلك الياءُ، تقولُ: «اتّأس» فهو «مُتّئِسٌ» و«يتّئِس» وكذلك جميعُ هذا لو بنَيْتَه من «وجل، ووَضُؤَ» لقُلْتَ: «اتّجَل، واتّضأ».

وإنما فَعَلوا هذا بالواوِ والياءِ في هذا منْ قِبَل أنهم لو تَرَكُوهما على أُصُولهما تَبِعا ما قَبْلَهما وكُنتَ تقولُ: «ياتَئِس، وياتَزِنُ، ومُوْتَزِنٌ، ومُوْتَئِسٌ».

وتقول إذا أمَرْتَ: «ايْتَئِسْ، وايتَزِنْ» فكانَ ذلك يَثْقُل عليهم؛ لأنّ الواو والياءَ ليْستا عندهم كسائرِ الحروف، والحركاتُ فيهما مستثقلةٌ - وسنبين ذلك إنْ شاءَ اللهُ - فأبدَلوا مكانَهما حرفا أجلَدَ منهما مَخْرَجُهُ منْ مَخْرَجِ الذي بعْدَه ليثْبُتَ على هيئة واحدة في جميعِ ما تصرف منه وكانَ ذلك أخفّ عَليهم مِنْ أن يَتْبَعا ما قَبْلَهُما.

قال أبو الفتح: يقول: لـمَّا كان تركُهم الياءَ والواوَ في «افْتَعَل» غيرَ مُدْغمين يُلزِمُهم قَلْبَهما تارة كذا وتارةُ كذا؛ أرادوا إبدالهما حرفا أقْوَى منهما يُؤْمَن انقلابُه فقَلِبا إلى لفظِ ما بعدها وهو التاءُ فلذلك قالوا: «اتّزَن، واتّأس».

ومعنى قوله: «**إنّ الواو والياءَ ليْسَتا كسائرِ الحروف**»؛ لأنّك لو قلتَ: في قافية «خيرٌ» وفي قافية «شَرٌّ» لم يَجُز لمكان الياءِ في «خير» وذلك أن الواو والياءَ أُخْتان للألِف ومشبَّهتان بها لـمَا فيهما من المدّ؛ ولذلك جعلوهما أرْدافًا قبلَ حرفِ الرَّوِيِّ، نحو قول قَطَرِيِّ بن الفُجاءة:

مِنَ الخَفِرَات[1] البيضِ لم أر مثلها ... شِفاءً لذِي داءٍ ولا لِسَقِيمِ

وكذلك قولُ امْرِئِ القَيْس:

قد أشْهَدُ الغارةَ الشّعْواء تحمِلُني ... جرداءُ معروقةُ اللّحْيَين سُرحوبَ[2]

(١) الخفرات جمع خفرة، وهو شدة الحياء.

(٢) الغارة الشعواء: وصف الغارة إذا انتشرت. فرس جرداء: سبق الخيل. اللحيان: العظمان الذان فيهما الأسنان. معروفة: القليلة لحمها. السرحوب: الخيل الطويل الحسن الجسم. =

فالياءُ فى «سقيمٍ» والواوُ فى «سُرْحوبُ» مشبَّهتان بالألِف فى نحو قولِه:

تَهْوِى كجَنْدلِة المَنْجنيق يُرْ مَى بها السُّورُ يومَ القِتال

وهذا كلُّه أرْدافٌ؛ ومعنى أرداف أن الصَّوْت يمْتدُّ بها قبل حرف الروىِّ؛ لأنهم لمَّا كان من عادتهم أن يترنَّموا فى أواخر الأبياتِ بامْتدادِ الصُّوتِ جاءوا بالألِف والياء والواو أيضا قَبْلَ حرف الروىِّ ليمْتدّ بها الصّوتُ كما وَصَلوا بالألف واليَاءِ والواوِ بَعدَ حرَفِ الرَّوىِّ فى نَحوِ قولِهِ:

قِفا نَبْك من ذكْرَى حبيبٍ ومنزلى

وقوله:

سُقِيتِ الغيْثَ أيَّتُها الخيامُو[1]

وقوله:

أقلِّى اللَّوْم عاذلَ والعِتابَا

وأصلُ الرِّدف: للألفِ، والياءُ والواوُ مشبَّهتان بها.

يَدُلُّك على أنّ الألفَ لا تخرجُ من المَدِّ؛ والواوُ والياءُ تخرجانِ من المَدِّ بأنْ تتحَرَّكا، أو

=والبيت من البسيط، فى: (ديوانه ٢٢٥، وسر صناعة الإعراب ٢١، وشرح شواهد الإيضاح ٤٩٧). ولامرئ القيس أو عمران بن إبراهيم الأنصارى فى: (شرح شواهد المغنى ٤٩٦/٢). ولإبراهيم بن عمران فى: (لسان العرب ٦٨٦/١ «قصب»).

وبلا نسبة فى: (الجنى الدانى ٢٥٨، وخزانة الأدب ١٠٥/٦، ٢٥٣/١١، ولسان العرب ٢٤٥/١٠ «عرق»، ومغنى اللبيب ١٧٤).

(١) عجز لجرير، وهو مطلع قصيدة له، وصدره:

متى كان الخيام بذى طلوح ....

والبيت من الوافر، وهو لجرير فى: (ديوانه ٢٧٨، والأغانى ١٧٩/٢، وجمهرة اللغة ٥٥٠، والجنى الدانى ١٧٤، وخزانة الأدب ١٢١/٩، ٧٨٥/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٦١٧، وشرح المفصل ٧٨/٩، والكتاب ٢٠٦/٤، ومعجم ما استعجم ٨٩٣، والمقاصد النحوية ٤٦٩/٢).

وبلا نسبة فى: (جواهر الأدب ١٦٤، وسر صناعة الإعراب ٤٧٩/١، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠٢،٥٠٣، وشرح الأشمونى ٧٦٢/٣، ولسان العرب ٣٤٩ «روى»، ٢٠٩/١٥ «قوا»، ومغنى اللبيب ٣٦٨/٢).

تكونَ قبل كلٍّ واحدة منهما حركةٌ من غير جِنْسها.

وهذا بابٌ يطُولُ وسأسْتَقصِيه فى شرح كتاب القوافى عن أبى الحسن إنْ شاءَ الله.

فلهذا وغيرِهِ ما قال أبو عثمان: إنّ الياء والواوَ ليْستَا كسائر الحروف.

وقولُه: «**والحركاتُ مستثقلة فيهما**» إنما استُثْقِلت الحركاتُ فيهما لأنهما مُشْبِهان للألِف والألفُ لا تتحرّك أبدًا، فلمَّا أشْبَهتا ما لا يتحرّك أبدًا وجازت فيهما الحركةُ جازتْ على مشقّةٍ ولم تكن فيهما مثلَها فى سائر الحروف التى لا تمتنع فيها الحركةُ ولم تبلغا قُوّةَ الألف فى اللِّين فتمتنعَ الحركةُ فيهما أصلا.

ألا ترى أنَّك تقول فى جمع «قَصْعَةٍ، وجَفْنَةٍ: قَصَعاتٌ، وجَفَنات» فتُحرِّكُ العينَ، ولا تقولُ فى «بَيْضةٍ، وجَوْزة» إلا: «بَيْضاتٌ، وجَوْزاتٌ» بالإسْكان فهذا ممَّا استُثْقِلت فيه الحركةُ فيهما.

* * *

[إبدالهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء]

قال أبو عثمان: ومع هذا إنهم قد أبدلوا التّاء مكان الواوِ، وليس بعدها تاءٌ فقالوا: «أتْلَجَ يُتلِجُ، وأتْكأ، يُتْكِئُ، وهذا أتْقَى من هذا، وتَقِيَّةٌ» وإنما أصْلُه: «أوْلَج، وأوْكأ» لأنهما من «تَوَلَّجْتُ وتَوَكَّأْتُ، وأتْقَى من وَقَيْتُ، وتَقِيَّةٌ من وَقَيْتُ» فهى فعيلةٌ منه ولكنّهم أبدلوا التاء مكانَ الواو فكانَ ذلك أخفَّ عليهم.

قال أبو الفتح: يقولُ: إذا كانوا قد أبْدلوا التّاء مكانَ الواوِ فى هذه المواضع التى لا تاء بعد الواوِ فيها لضَرْبٍ من الاسْتخفاف فيهم - بأنْ يُبْدلوها تاءً فى باب افتعلتُ لتُدْغَمَ التّاءُ المبدلَةُ فى تاء افتعلَ ويؤْمَنَ انقلابُها وإتْباعُ ما قبلها من الحركات - أجْدَرُ.

* * *

[رأى الخليل أن «تولجا فوعل لا تفعل»]

قال أبو عثمان: وزعَم الخليلُ أنّ قوله:

مُتَّخِذًا مِن عِضَوَاتٍ تَوْلَجَا(١)

---

(١) الرجز من أرجوزة لجرير يهجو البعيث المجاشعى. والعضوات: شجر عظام له شوك.

إنما هو «فَوْعَلٌ» من «وَلَجْتُ» وليس بـ«تَفْعَلُ» لأنّ «تفعلاً» فى الأسماء قليلٌ، و«فَوْعَلٌ» كثيرٌ، ولكنّه علم أنّه لو جاء بالواوِ على أصلها لزمَهُ أنْ يُبْدلهَا همزة لئلا تجتمعَ واوان فى أوّل كلمة فأبْدَلَ التاءَ لكثرة دخولها على الواو فى باب «وَلَج» حين قالوا: «أتْلَجَ، ومُتْلِجٌ، وهذا أتْلَجُ من هذا» ولم يُؤْخَذ هذا إلاّ عن الثّقات.

قال أبو الفتح: يقول: إذا كانوا قد أبْدلوا الواو تاءً فى «أتْلَجَ، ومُتْلج، وهذا أتلج من هذا» ولو جاءوا بها لما لزمهم حَذْفٌ ولا قلْبٌ، فأن يُبْدلوها تاءً - فى حرفٍ من هذا الباب الذى قد اطَّرد فيه القلبُ، ولو لم تُبْدَلْ فيه تاءً لوجب إبدالها همزة - أجدرُ، وهو «تَوْلَجٌ» لأنه لو لم يُبدلها تاءً للزِمه أن يقول: «أوْلَج» لاجتمّاع واوَيْن.

وقولُه: **«ولم يُؤْخَذ هذا إلا عن الثّقات»** يريدُ به لم تُؤْخَذْ هذه اللُّغةُ إلا عن الثّقات.

قال أبو على: لأنّ العِلَلَ لا يحْتاجُ فيها إلى ذِكْر الثِّقة كما يُحْتاج إلى ذلك فى الرِّواية.

* * *

[تيقور «فيعول» من الوقار]

قال أبو عثمان: وقال الخليلُ: ومثلُ ذلك قوله:

فإنْ يكنْ أمسى البِلى تَيْقُورِى[١]

إنما هو «فَيْعُولٌ» من الوقار؛ وسألت الأصمعيَّ عن ذلك فقال: كذلك قولُ الأشياخ، وجعلوا التّاء تابعةً للواو فى هذا ليكونَ ذلك عوضا للواو من كثرة دخول التّاء عليها.

قال أبو الفتح: أصلُ «تَيْقُورٍ» على هذا: «وَيْقُورٌ» فأبدل الواو تاء كما قالوا: «تَقِيَّةٌ» والأصْلُ «وَقِيَّةٌ» وتُقاةٌ وأصلُها «وُقاةٌ» وأشباهُ ذلك.

قال أبو على: معناهُ فإن يكن أمسى البِلى وقارى.

ويريد أنهم أدْخلوا «اتأَسَ» على «اتَّزَنَ» فجعلوا الياء محمولةً على حُكم الواو فى هذا الباب لا فى باب «تَقيَّةٍ، وتُجاهٍ، وتَوْلَجٍ»؛ لأنّا لم نرهم أبْدلوا الياءَ المُنْفَرِدَةَ من تاء افتعَل تاءً وهى فاءٌ، إنما فعلوا ذلك وهى لامٌ نحو: «كَيْتَ، وذَيْتَ، وثِنتان».

---

(١) القائل هو العجاج.

وأصلُ قَلْبُ الفاء تاءً؛ إنما هو للواو ثم دخلَتِ الياءُ عليها ألا ترى أنك لا تَجد فى باب «تقيَّةٍ، وتجاهٍ» شيئا من الياء.

يقول: فلما كانت الياءُ تدخل على الواو كثيرا، وتمالُ الواوُ إليها - نحو: «أغْزَيْتُ، ومُغْزيات» وغيرهما - أمالوا الياء إلى حُكم الواو فى باب «اتَّزَنَ واتَّأسَ» لضَرْبٍ من التعادل.

وإنما قُلبَتِ الواوُ تاءً فى هذا كلِّه لقُرْب مخرجها من مخرجها، ثُمْ لَمَا أرادوه من الإدغام المأْمون معه أن يَتْبَع الحرفُ ما قبله.

* * *

[بعضهم لايبدل فاء «افتعل» وما تصرف منه تاء إذا كانت واو أو ياء]

قال أبو عثمان: وبعضُ العرب من أهل الحجاز مِمَّن يُوثَقُ بعربيته لا يُبْدِل الواوَ، والياء تاءً فى هذا الباب ويجعلهما تابعين لما قبلهما كما ذكرتُ لك، يقولون: «مُوتَزِنٌ، ومُوتَئِسٌ، وياتَزِنُ، وياتَئِسُ، واتَّزِنْ، واتزر إذا أمَرْتَ» ولم يتَنَكَّبَ ما تنكب الأولون، والأُولى أكثر وأقْيَسُ.

قال أبو الفتح: أهلُ هذه اللُّغة على قلَّتها جروا على أصل الباب ولم يَبْدلوا الفاء تاءً وذلك أنهم لـمَّا رأوا الواو والياءَ إذا كانتا فاءين فى غير هذا الموقع قدْ تَتْبعان ما قبلهما أتْبعوهما هنا؛ ألا تراهم يقولون: «ايْجَلْ، وايْحَلْ؛ وهو ياجَل، وياحل» فلما فعلوا هذا فى غير هذا الموضع، كذلك فعلوه ها هنا أيضا.

* * *

[إبدال الواو المكسورة فى أول الكلمة همزة]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ الواو إذا كانت أوّلا وكانت مكسورةً، فمن العرب مَنْ يُبْدل مكانَها الهمزةَ ويكونُ ذلك مُطَّرِدًا فيها فيقولون فى «وِسادة: إسادةٌ» وفى «وعاء: إعاءٌ» وفى «الوِفادة: إفادةٌ».

وزعم سيبويه أنَّهُ سمعهم ينشدون:

إلاّ الإفـادةَ فاستَلْـوَتْ ركائبُنـا عنـد الجبابير بالبأسـاء والنّعَم[1]

ويروى:

أمّا الإفـادةُ فاستَلْـوَتْ ركائبُنـا ....

ويقولون: «إشاحٌ في وِشاحٍ، ولا يَهْمزونها مكسورةً إذا كانت غيرَ أوّلٍ؛ لا يقولون في «طويلٍ، وعَوِيلٍ» ونحو ذلك إلا بالواو.

قال أبو الفتح: إذا كان قد صحّ أنّ الواو المضمومة إنما هُمزت؛ لأنها أشْبَهَتِ الواوين وجرَت الضمَّةُ فيها مجرى الواو، فالواوُ المكسورةُ على هذا يجبُ أنْ تكون مشبَّهةً باجتماع واوٍ وياءٍ نحو: «وَيْحٍ، ووَيْلٍ، ويَوْمٍ، ويُوْحٍ».

وإذا كان الأمر كذلك فقد كان القياسُ في الواو المكسورة ألاَّ تُهمَزَ كما لا يجب الهمزُ إذا اجتمعت الواوُ والياء نحو «وَيْحٍ، ووَيْلٍ» ولكنّ المكسورةَ في هذا محمولةٌ على حكم المضمومة؛ لأنّ الكسرةَ مستثقلةٌ في الواو كما أنّ الضّمَّةَ فيها كذلك، فمن هنا لم يَطَّرِدِ الهمزُ في الواو المكسورة اطِّرادَه في المضمومة.

ولم يَجُز الهمزُ في الواو المكسورة إذا وقعت وسَطًا كما جاز في الواو المضمومة نحو: «ادؤرٍ، وأسْؤُقٍ» لأنّ المكسورة ليست في ثِقَل المضمومة والهمزُ في الطَّرَف أسْوَغُ منه في الحَشْو.

ألا ترى إلى كثرة زيادةِ الهمزةِ أوّلا نحو: «أسْوَدَ، وأخْضَرَ، وأحمَر، وأبْيَضَ» وقلّتِها زائدة حَشْوًا في نحو: «شَمْألٍ، وشأْمَلٍ».

وكذلك هي في باب «حمراءَ، وصفراءَ، وعُشَراءَ، ورُحَضاءَ» كثيرةٌ أيضا لأنها طَرَفٌ وإنْ كانَتْ بَدَلا من زائدة فإنها هي أيضًا زائدةٌ، فهذا مما يدُلُّك على أنّ الهمزة أكثر ما تَجيءُ في الأطراف فلذلك لم يَجُزْ همزُها مكسورةً غير أوّل على وجه.

---

(١) قائل البيت ابن مقبل، وهو تميم بن أبي مقبل، من بني عجلان، وكان بعين واحدة. واستلوت: لوت. والوفادة: الوفود على السلطان. والجبابير جمع جبار، ويقصد به الملك. ومعنى البيت: نفد على السلطان فمرة ننال من خيره، ومرة نرجع خائبين.

والبيت من البسيط، وهو لابن مقبل في: (ديوانه ٣٩٨، والأشباه والنظائر ٢٨٣/٣، وتذكرة النحاة ٣٢٩، وشرح أبيات سيبويه ٤٢١/٢، والكتاب ٣٣٢/٤).

وبلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ١٠٢/١، وشرح المفصل ١٤/١٠).

وأجاز أبو إسحاق فى قولهم: «مصائبُ» أنْ تكون الهمزةُ بدلا من الواو المقدرة فى مَصَاوِبَ، وخالف النَّحويين أجمعين فى أنّ «مَصائبَ» منَ الشَّاذّ، وقال: ليس كما ذهبوا إليه، بل الهمزةُ فى «مصائب» بدلٌ من الواو فى «مصاوبَ».

وردّ عليه أبو على ذلك، وقال: إنّ الواو المكسورة لم تُهْمَز غيرَ أوّل فى غير هذا الموضع فيُحْمَل هذا عليه؛ وإذا كان همزُها وهى أوّل غيرَ مطَّردٍ فهمزُها حَشْوًا خطأٌ. والقولُ عندى كما ذهب إليه أبو على.

وقرأ سَعيدُ بن جُبَير: «ثم استخرجها من إعاء أخيه».

وسألتُ أبا علىّ وقتَ القراءة فقلتُ: هلاّ أجَزْتَ أن يكونَ قولهُم: «إشاحٌ، ووِشاحٌ» لغتين؛ لا أنّ الهمزةَ بدلٌ من الواو كما تقول: «أكدتُ العهدَ ووكّدتُه»؟.

فقال: إجماعُهم على «مُوشّحٍ» بلا هَمْز دَلالةٌ على أنّ الواوَ هى الأصلُ ولم نرَهم اجتمعوا فى موضع من «وكّدتُ» على الواو فنحكُمَ بأن الهمزةَ فيها بدلٌ من الواو، وهذا صحيح.

ويدل عليه أنهم قد قالوا: «التّوكيد، والتّأكيد» فهمزُهم «التّأكيد» يدل على أنّ الهمزة أصلٌ غيرُ مُبْدَلةٍ؛ إذْ لم نرهم أبدلوا الواوَ السَّاكنة همزة.

فأمَّا قولهم: «إجاحٌ، ووِجاحٌ» فى السِّتر، فكلٌّ واحد منهما أصلٌ وليست الهمزةُ بدلا من الواو عندى، يدلُّ على ذلك قولهم فى معناه: «أجاحٌ، ووَجاحٌ»، فقولهُم: «أجاحٌ» بالفتح، يدلُّ على أنّ الهمزة أصلٌ غير منقلبة؛ لأنها مفتوحةٌ.

والواو المفتوحةُ لا تُهمز، وليس لك أنْ تقيسَ على «أحَدٍ، وأناةٍ» لقلة ذلك.

* * *

[الواو المفتوحة فى أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شذوذا]

قال أبو عثمان: فإذا كانت الواوُ أوّلا وكانت مفتوحةً فليس فيها إبدال إلا أن يَشِذّ الشيْءُ فيجيء على غير القياس.

قالوا: «امرأة أناةٌ، وهى وَناةٌ من الوُنِىّ».

وقالوا «أحَدٌ؛ فى وَحَدٍ» وهذا شاذٌ نادرٌ ليس ممّا يُتّخذُ أصلا وإنما يُحْفَظُ نادرًا فاعرف ذلك إن شاء الله.

قال أبو الفتح: إذا كانت الواوُ المكسورة مع ثِقَل الكسرة غير مطَّرِدٍ فيها الهمزُ فالمفتوحة لخفة الفتحة يجب ألا تُهمزَ فمن هنا كان شاذًّا.

وحَكَى لى بعضُ أصحابنا، أُراه عن أبى علىّ ولم أسمعه منه: أن الهمزة فى قولك: «ما جاءنى أحَدٌ» غيرُ مُبْدَلةٍ من واوٍ وهى أصلٌ ولست كالتى فى قولك: «أحَدَ عَشرَ» ونحوه.

قال: لأنّ معناه «واحدٌ وعَشَرَةٌ» فالهمزةُ فيه بَدلٌ من واو.

قال: وقولهُم: «ما جاءنى من أحدٍ» ليس معناه «ما جاءنى من واحدٍ فى شىء»؛ إنما هذا لنفى الجنس أجمَعَ، و«أحدُ» هاهنا واقعٌ على الجماعة، وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة، وقد يجوز أن تكونَ الهمزةُ فى قولهم: «ما قام أحدٌ» بدلا من الواو؛ لأنّ معناه «ما قام واحدٌ من ذوى العلم فما فوقه».

* * *

باب ما الياء والواو فيه ثانية
وهما فى موضع العين من الفعل

قال أبو عثمان: اعلم أنّ الأفعال منها مـا تُعَـلُّ ويُسكَّن مْوضعُ العين وتحوّل حركته وتُزال عن أصله؛ كلُّ هذا يُفْعَلُ به، وسأُبيِّن ذلك إنْ شاء الله.

اعلم أنّ «فَعَلْتُ، وفعُلتُ، وفَعِلْتُ» منها معتلاّتٌ كما تَعْتَـل «ياءُ يرمـى، وواو يغزو»، فإذا اعتلَّت هذه الحروفُ جُعِلت الحركةُ التى كانت فى العين محوَّلةً على الفاء ولـم يُقِرُّوا حركة الأصل حيثُ اعتلَّت العينُ كما أنّ «يَفْعَلُ» مِنْ «غـزوتُ» لا تكـونُ حركـةُ عينـه إلا من الواو.

وكما أنّ «يَفْعَلُ» مِنْ «رَمَيْتُ» لا تكون حركةُ عينه إلا من الياء، وهذه الأحـرف حيـث اعتلَّت جعُلت حركتُهنّ على ما قبلَهنّ؛ ألا ترى أنّ «خِفْتُ، وهِبْتُ: فَعِلْتُ» فألقَوا الحركـةَ على الفاء وذهبتْ حركةُ الفاء.

* * *

[تجيء الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب]

قال أبو الفتح: اعلـم أنّ الأفعـال الثلاثيَّـة المعتلَّـة العينـات تـأتى علـى ثلاثـة أضـرب: «فَعَلْتُ، وفَعِلْتُ، وفَعُلْتُ» كما أنّ الصّحيح كذلك، فـ«ـفَعَلْتُ، وفَعِلـتُ» يجيئـان فيمـا عينُه واوٌ وياءٌ جميعا، فـ«ـفَعَلْتُ» من الواو والياء نحو «قُلْـتُ، وبِعْـتُ» و«فَعِلْـتُ» منهمـا: «خِفْتُ، وهِبْتُ».

فأمَّا «فَعُلْتُ» فلا يأتى إلا من الواو دونَ الياء نحُو «طُلْتُ فأنا طويلٌ».

وسأدُلُّ وأُبرهن على كلّ دعوى من هذه فى موضِعِها إنْ شاء الله.

فأصلُ «قُلْتُ، وبِعْتُ: قَوَلْتُ، وبَيَعْتُ»، فنُقِلت «قَوَلْتُ» إلى «قَوُلْـتُ» لأنّ الضّمَّـة مـن الواو، ونُقِلت «بَيَعْتُ إلى بَيِعْتُ» لأنّ الكسرة من الياء، ثم قُلِبَت العينُ لتحرُّكها وانفتـاح ما قبلَها فصارت ألفا فى التقدير، وبعدها لامُ الفعلِ سـاكنةٌ لاتِّصالهـا بـالضّمير، أعنـى التّاء، فسَقَطَتِ العينُ، فنُقِلـتْ حركتهـا المجتلبَـةُ لهـا إلى الفـاء قَبْلَهـا فصـارت «قُلْـتُ، وبِعْتُ».

فإن قيل: ولِمَ نقِلَتْ «قُلْتُ» إلى «فَعُلتُ» و«بِعْتُ» إلى «فَعِلْتُ»؟.

قيل: لأنهم أرادوا أن يُغيِّروا حركةَ الفاء عمَّا كانت عليه ليكون ذلك دلالةً على حذف العين وأمارةً للتَّصرُّف؛ ألا ترى أنّ «ليس» لـمَّا لم يريدوا فيها التَّصرُّفَ لم يغيروا حركة الفاء وذلك قولهُم: «لستُ».

فلما كانت القافُ فى «قُلْتُ» مضمومةً، والباء فى «بعتُ» مكسورةً بعد ما كانتا مفتوحتين فى «قال، وباع» دلَّك ذلك على أنّ الفعل مُتَصَرِّفٌ وأنَّه قد حَدَثَ فيه لأجْلِ التصرُّف حدَثُ مَّا، وأنَّه ليس كالحروف التى تلزَمُ ضربا واحدًا من الحكم كـ«لَيْتَ» ولا كـ«لَيْسَ» الذى ليس مُتصرِّفا.

ألا ترى أنَّك لو قُلتَ: «قَلْتُ، وبَعْتُ» لجرى مجرى «لَسْتُ» ولم تكن ثَمّ حركة غريبةٌ تدلُّ على العين المحذوفة وأنَّ الفعل مُتَصِّرفٌ، ونُقِلَتْ «قُلْتُ» إلى «فَعُلْتُ»؛ لأنّ الضّمَّة من الواو؛ و«بِعْتُ» إلى «فَعِلْتُ» لأنّ الكسرة من الياء.

فأما «خِفْتُ، وهِبْتُ، وطُلْتُ» فلم يحتاجوا إلى أن ينقُلوهما إلى شىء؛ لأن حركة العين فى أصلِ تركيب الفعل جاءت مخالفةً لحركة الفاء؛ لأنّ أصل «خِفْتُ: خَوِفْتُ» وأصلَ «هِبْتُ: هَيِبْتُ»، وأصلَ «طُلْتُ: طَوُلْتَ»، فنُقِلَتِ الضّمَّةُ والكسرةُ الأصليَّتان من العين إلى فاء الفعل.

وتشبيهُ أبى عثمان «قُلْتُ، وبِعْتُ» بـ«يَغْزُو، ويَرْمى» صحيحٌ؛ لأنّ محلّ الفاء من العين محَلُّ العين من اللام؛ فلما اعتلَّت العينُ فى «يَغْزو» بأنْ قصَرْتَها على الضَّمِّ وأعْلَلْتَها فى «يَرْمى» بأن قصرْتَها على الكسر ومَنَعْتَهما ما كان جائزا فى غيرهما من تعاقُب الكسر والضمِّ نحو «يضرِب، ويقتُل، ويعكِفُ، ويعكُف، ويعرِش، ويعرُش»، كذلك أعللتَ الفاء فى «قلتُ، وبِعتُ» بأن غَيَّرْتَ الفتحة التى لهما فى أصلِ البناء وقصَرْتَ «قُلتُ» على الضّمّ، كما قصَرْتَ «يغزُو» على الضمِّ و«بِعتُ» على الكسر، كما قَصَرْتَ «يرمى» على الكسر لمشابهة الفاءِ العينَ فيما أريتُك.

* * *

[أصل قلت: «فعلت»]

قال أبو عثمان: وأما «قُلْتُ» فأصلُها «فَعَلْتُ» محوّلةً إلى «فَعُلتُ» من «فَعَلْتُ» وفعلوا

ذلك ليغيِّروا حركةَ الفاء، ولو جعلوها محوّلةً من «فَعَلْتُ» لكانت الفاءُ إذا أُلقِيَتْ عليها حركةُ العين كهيئَتها لو لم تحوّل عليها، وكانت «فعُلتُ» أولى بها؛ لأن الضمة من الواو.

قال أبو الفتح: يقول: لو لمْ تُغَيِّر حركةَ العين لكنت إذا حذفتها وأَلْقَيْتَ حركتها على الفاء وكلتاهما مفتوحةٌ لم تُغَيِّرْ حركةَ الفاء عمَّا كانت عليه فيكونُ ثَمّ تنبيهٌ على حذف العين، وأنّ الفعل متصرِّفٌ غير جارٍ مجرى «ليس» المشبَّهة بـ«لَيْت».

* * *

[الدليل على أن أصل قلت: فعلت]

قال أبو عثمان: وقال الخليلُ: يَدُلُّك على أنّ أصلَه «فَعَلْتُ» قولهُم: «قُلْتُه» لأنّه ليس فى الكلام «فَعُلْتُ» مُتعدِّيا.

قال أبو الفتح: وجهُ استدلال الخليل على أنّ «قُلْتُ: فَعَلْتُ»: أنّه لا يخلو من أن يكون «فَعَلْتُ» أو «فَعُلْتُ» أو «فَعِلْتُ» وليس قِسم رابع فلا يمكن أن يكون «فَعُلْتُ»؛ لأن «فَعُلْتُ» لا يكون متعدّيا، وقد قالوا: «قُلْتُه».

فإن قال قائِلٌ: فهلاّ جعلتَ «قُلْتُ: فَعِلْتُ»؟.

قيل: لو كان كذلك لقيل: «قِلْتُ» كما قالوا: «خِفْتُ» لما كان «فَعِلتُ».

وشيءٌ آخرُ يدُلُّ على أنّ «قُلْتُ: فَعَلْتُ» دون «فَعِلْتُ» وهو قولهُم فى المضارع «يَقُول» و«يَقُول: يَفْعُلُ»؛ و«يَفْعُلُ» إنما بابه «فَعُلَ، أو فَعَلَ» دون «فَعِلَ» وقد بَطَل أن يكون: «قُلْتُ: فَعُلْتُ» لقولهم: «قُلْتُه» فبقىَ أن يكونَ «فَعَلْتُ» دون «فَعِلْتُ، وفَعُلْتُ».

وشيءٌ آخر يدلُّ على أنّ «قُلْتُ: فَعَلْتُ» دون «فَعُلْتُ» وهو قولهم فى اسم الفاعل «قائلٌ» و «قائلٌ: فاعلٌ»، «وفاعِلٌ» لا يجيء من «فَعُل» إلا شاذا نحو «حَمُضَ فهو حامِضٌ، وفَرُهَ فهو فارهٌ، وخَثُر فهو خاثرٌ»، وقد قالوا: «حَمَضُ، وخَثَر».

فأمَّا قولهُم: «طَهُرَتِ المرأةُ فهى طاهرٌ، وعَقُرَتْ فهى عاقِرٌ، وطَلُقَتْ فهى طالِقٌ» فليستْ هذه الأحرفُ ونحوها جاريةً على الفعل؛ إنما هى بمعنى النَّسَب كما تقولُ فى «حائضٍ وطامِثٍ».

ألا تراهم قالوا: «دارِعٌ، ونابلٌ، وتامِرٌ ولابنٌ» ولا يقولون: «دَرَع، ولا تَمَرَ؛ ولا لَبَنَ» لأنّه ليس بجارٍ على الفعل، إنما هو بمعنى «ذو كذا».

فلما كان «فاعلٌ» لا يجيء من «فَعُلَ» وإنما يجيء من «فَعُل: فعيلٌ» نحو: «ظَرُف فهو ظَرِيف، وشَرُف فهو شريف» وقد بَطَل أنْ يكون «فَعِلَ» لقولهم: «قُلْتُ» بضم الفاء ولقولهم فى «المضارع» يقولُ دونَ «يَقالُ» فلم يَبْقَ إلا أنْ يكون «فَعَلْتُ»، وهذا الاحتجاج هنا يَصْلُح كلُّه أن يُحْتَجّ به فى «صُغْتُ، وزُرْتُ، وعُجْتُ» وما كان نحوَهنّ من المتعدِّى.

فأمَّا «قُمْتُ، وسُرْتُ، وجُعْتُ» وما كان نحوَهنّ من غير المتعدِّى فلا يستمرُّ فيه استدلالُ الخليل؛ لأنَّه لا يقال: «جُعْتُه؛ وقُمْتُه» كما يقال: «صُغْتُه، وزُرْتُه» ولكنْ قولهُم: «جُعْتُ، وقُمْتُ» بضم الفاء وقولهُم فى المُضارِع: «يَجوع، ويَقوم» دون «يجَاعُ، ويُقامُ» يدُلان على أنه ليس بـ«فَعِلْتُ».

وقولهم فى اسم الفاعل: «جائعٌ، وقائمٌ»، دون «جَوِيعٍ، وقَوِيمٍ» يدل على أنَّه ليس بـ«فَعُلْتُ».

فأمَّا «خِفْتُ، وَهِبْتُ» فإنهما «فَعِلْتُ» يدلُّ على ذلك قولهُم فى المضارع: «يخاف، ويهابُ» لأنّ «يَفْعَل» إنما يجيء من فعِل نحو «شرِب» فهو «يشْرَب» وقد مَرّ ذِكْرُ هذا.

ويُدلُّ على أنّ «خِفْتُ» أيضا «فَعِلْتُ» كسرُهم الخاءَ وليس من الياء فتجعله كـ«بِعْتُ» وهو من الواو لقولهم: «الخَوْفُ، وهو أخْوفُ منك» وقولهُم: «خائِفٌ، وهائِبٌ» لا يدُلُّ على أنّه «فَعَلْتُ» دون «فَعِلْتُ»؛ لأنّ «فاعِلاً» قد يجيء من «فَعِلَ» كما يجيء من «فَعَلَ» وذلك قولهُم: «شَرِبِ فهو شاربٌ، ورَكِبَ فهو راكبٌ».

ولكن قولهم: «خائفٌ، وهائِبٌ» يدلُّ على أن «خِفْتُ» ليس بـ«فعُلْتُ» لأنه لا يُقال: «فَعُلْت فأنا فاعلٌ» إنما يجيء على «فَعِيلٍ» وقد مرّ ذكرُه.

فتأمَّل هذه المواضع، فإنى قد استقصَيْتُ القولَ فيما ولم أرَ أحدًا من أصحابنا بَسَطَها هذا البَسْطَ.

* * *

[أصل «طلت: فعلت»]

قال أبو عثمان: وأما «طُلْتُ» فهى «فَعُلْتُ» أصلٌ، فاعتلَّت من «فَعُلْتُ» غيرَ محوّلة. الدّليل على ذلك «طويلٌ: وطُوَالٌ»، لأن «فعُلتُ» يجيء منه الاسمُ على «فَعِيلٍ، وفُعالٍ» نحو «ظَرُف فهو ظريفٌ، وكرُم فهو كريمٌ» وهذا أكثرُ من أن يُؤْتى عليه.

وقالوا: «سريع وسُرَاعٌ، وخفيفٌ وخُفافٌ»، فـ«فَعِيلٌ، وفَعال» أُخْتان فى باب «فَعُلْتُ».

قال أبو الفتح: قولُه: **«فاعتلّت من «فَعُلْتُ» غيرَ محوّلةٍ»**، يريد أنها لم تكن فى الأصل «طَوَلْتُ»، ثمّ نُقِلَتْ إلى «طَوُلْتُ» كما تقول: إنّ أصل «قُمْتُ: قَوَمْتُ»، ثمّ حُوّلَتْ إلى «قَوُمْتُ»، بل أصلُ «طُلْتُ: طَوُلْتُ» قال: لأنهم يقولون: «طويل» فجرى ذلك مجرى «كَرُمَ فهو كريم».

ووجهٌ آخر يُقَوِّى أنّ «طُلْتُ: فَعُلْتُ» وذلك أنها نقيضةُ «قَصُرْتُ» فكما أنّ «قَصُرْتُ: فَعُلْتُ» فكذلك «طُلْتُ» لأنهم ممّا يُجْرون الشىء مُجْرى نقيضه وذلك قولهُم: «فلمّا تقولَنّ» فأدخلوا النون لمكان النَّفْى، ثم قالوا فى نقيضه: «كَثُر ما تقولَنّ» ولا نَفْىَ فى كثر فأُجْرِىَ مُجْرَى قَلّ الذى فيه معنى النَّفْى.

ومِنْ ذلك قولهُم فى الخَبر: «كم رجلٍ قام؟» فجرُّوا رجُلا؛ لأنهم أجْرَوا كم مُجْرَى رُبّ؛ «لأنّ» رُبَّ للتقليل، و«كم» للتّكثير.

وقالوا «طويلٌ» كما قالوا: «قصيرٌ، وحديثٌ، وقديمٌ، وضعيفٌ، وقوِىٌّ» فهذا مُطّرِدٌ فاشٍ فى اللُّغة.

فهذا أيضا يُقَوّى أنّ «طُلْتُ، فَعُلْتُ» لأنها نقيضةُ «قَصُرْتُ».

فأمّا ذِكْرُهُ «خفيفٌ، وخُفافٌ» فى هذا الموضع؛ فإنما أرادَ به أنّ «فَعِيلا، وفُعالا» كثيرا ما يصطحبان، ولم يُرد به أنّ خفيفا فِعْلُه «فَعُل» هذا مُحَالٌ؛ ويدُلُّ على أنّه مُحَالٌ، قولهُم: «خَفَفْتُ على فلانٍ» بفتح العين وقالوا فى المضارع: «يَخِفُّ» هذا «فَعَلَ يَفْعِلُ»، ونظيرُه «خَفّ يَخِفُّ».

ولم يأْت فيما عينُه ولامُه من مَوْضعٍ واحِدٍ «فَعُلْتُ» إلا حرفان فيما علمتُ وهما «لَبُبْتَ فأنت لَبيبٌ» حكاها يُونُس، قال لى أبو على: قال أبو إسحاق: سألْتُ عنها ثَعْلَبا فلم يعرفها، وحَكى قُطربٌ «شَرُرْتُ فى الشَّرِّ».

وإنما تجنّبوا «فَعُلْتُ» بالضمِّ فى المضاعف استثقالا للضّمّة مع التّضعيف.

فأمّا «حبذا» فأصلُها - لعمرى - «حَبُبَ» إلا أنهاَ لَمَّا لزِمتِ الإدغامَ - فلم يظهَرْ تضعيفُها - احتُمِلَتْ لذلك.

وقد قالوا أيضًا: «دَمُمْتَ فأنت تدم دمامَـةً» ولا يجبُ مِنْ حيثُ كـان «خَـفّ فهـو خفيفٌ» نقيضَ «ثَقُلَ فهو ثقيـلٌ» أن يكـونَ «فَعُـلَ» كمـا أن «ثَقُـلَ» كذلـك؛ لأن هـذه مقَايَسَةٌ، وقولهُم: «خَفَفْتُ أخِفُّ» مَسموعٌ، والسَّماعُ يُبْطِلُ القياسَ.

فأمَّا «سريعٌ، وسُراعٌ» فهما لعمرى من «فَعُلَ» لأنهـم قـد قـالوا: «سَرُعَ» وأنشـدوا للأعشى:

واستخبرى قافلَ الرُّكبان وانتظـرى أوْبَ المسافر إنْ رَيْثا وإنْ سَرُعـا

ويُرْوى: سَرِعا.

وقولُه: فـ«فَعِيلٌ، وفُعالٌ» أُخْتانِ فى باب «فَعُلْتُ» همـا لعمرى كذلـك إلا أنّ فعيـلا «هو الأصل» وإنما يُخرَج به إلى «فُعَال» إذا أُريد المبالغةُ «وطُوالٌ وعُراضٌ» أشَدُّ مبالغة مـن «طويلٍ، وعريضٍ»، و«فَعيلٌ، وفُعالٌ» كلاهما مـن أبْنيَـة المبالغـة، فـإذا أرادوا الزِّيـادة فـى المبالغة ضَعَّفُوا العين فقالوا: «كُرَّامٌ، وحُسَّانٌ، ووُضّـاءٌ» وهـم يريـدون «كريمـا، وحَسَـنًا، ووضيئًا».

قال الشَّاعر:

دارُ الفتاةِ التى كُـنَّا نقولُ لهَـا يا ظبية عُـطُلاً حُـسَّانـةَ الجيـد[١]

وربما بَنوْهُ على فُعَّالٍ مضعَّفِ العين وألْحقـوهُ الهـاءَ للمبالغـة، قـالوا: «رَجُـلٌ كُرّامـةٌ، ولُوَّامَةٌ» فى الكريم، واللئيم، كما قالوا «مِجْذامَةٌ» للمقطـوع «ومِطْرابـةٌ» للكثير الطَّرَب «ومِعْزابةٌ» للكثير التعزُّب «ورجلٌ عَذّالَةٌ» إذا أكثر العَذْلَ، قال تأبَّط شرًّا:

يـا مـن لعَـذّالـة خَـذالـة أشِـبٍ حَرَّقَ باللَّوْمِ جِلْدِى أىّ تَحْراقِ[٢]

فوصْفهُم المذكرَ بما فيه هاءُ التَّأنيث إنما هو لشدّة المبالغة، وهم إذا أرادوا شدّة المبالغـة فى الكلمة فممَّا يُخرِجونها عن أصلها.

---

(١) البيت من قصيدة للشماخ يهجو الربيع بن علباء السلمى. ظبية: الفتـاة الشـابة. العطـل الحسـانة: التى لا حلى عليها الكثيرة الحسن.

والبيت من البسيط، وهو للشماخ فى: (ديوانـه ١١٢، وإصلاح المنطق ١٠٨، وشرح شـواهد الإيضاح ٥٨٧، وشرح المفصل ٦٦/٥، ولسان العرب ١٦٠/١٢ «حمم»، ١١٥/١٣ «حسن»). وبلا نسبة فى: (الخصائص ٢٦٩/٣).

(٢) تأبط شرًّا: هو أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان. من اللصـوص الفتـاكين وهـو شـاعر جـاهلى جيد. توفى سنة ٥٣٠.

ألا ترى أن أصلَ الأفعالِ أن تَتصرّف، وقد منعوا «نِعْمَ، وبئْسَ، وحبَّذا، وفِعْلَ التّعجُّب» التّصرُّف لما أرادوا من شدّة التّوكيد فى المعنى الذى أمُّوه والنّحو الذى قصدوه، وهذا الباب واسع.

فلهذا كان «فَعِيلٌ» هو الأصل، و «فُعالٌ» مُدْخَلٌ عليه؛ لأنّه أشَدٌّ مبالغة منه.

* * *

[تعدية «طلته من طاولته، فطلته» يدل على أنه محول]

قال أبو عثمان: وأمَّا «طاولنِى فطُلْتهُ» فهى محوّلة كما حُوِّلت «قُلْتُ» وفاعلُها طائلٌ لا يُقال فيه: «طويلٌ» كما أن «قائلا» لا يُقال فيه: «قَوِيلٌ»، ولم يُؤْخذ هذا إلا عن الثقات.

قال أبو الفتح: يقول: تَعدِّيَه فى قولهم: «طُلْتُه» يدلُّ على أنّه ليس بـ «فَعُلَ» لأن «فَعُلَ» لا يتعدّى، وكذلك قولهُم: «طائِلٌ» فجرى مَجْرَى «قُلْتُه فأنا قائِلٌ».

فإن قيل: فلعلّه «فَعِلَ» فهذا مُحَال؛ لأنّه كان يَلْزَم أن يُقالَ فيه: «طِلْته أطالُهُ» كما قالوا: «خِفْتهُ أخافُه»، قال الشاعر:

إنّ الفرزدق صَخرةٌ عادّيةٌ   طالتْ فقصَّر دونها الأوعالا[1]

ويروى: فليس تنالها الأوعالا: يريد طالت الأوعالَ.

وقوله: «**ولم يُؤْخذ هذا إلا عن الثّقاتِ**»؛ يريد به اللُّغة لا العِلَّةَ وقد مضى تفسير مثل هذا.

* * *

[أصل «بعت: بيعت ثم نقل إلى «بيعت»]

قال أبو عثمان: وقصةُ «بعْتُ» فى التحويل من باب «فَعَلتُ» إلى «فَعِلتُ» كقصّة «قُلْتُ» من «فَعَلْتُ» إلى «فَعُلتُ»، وكانت «فَعِلتُ» أولى بها لأنّ الكسرة من الياء كما كانت «فعُلْتُ» أولى بـ «قُلْتُ» لأن الضمَّة من الواو.

قال أبو الفتح: يقول إنّ أصل «بِعْتُ: بَيَعْتُ»، ثم نُقِلَتْ إلى «بَيِعْتُ» فلمَّا حُذِفَتْ

---

(١) قائل البيت هو: رياح بن سنيج الزنجى مولى بنى ناجية. والبيت من قصيدة له يرد على جرير ويذكر أكثر من ولدته الزنج من أشراف العرب.

العين نُقِلَت حركتُها إلى الفاء، ويدلُّ على أنّ أصلَ «بعْتُ: فَعَلْتُ» قولهم فى المضارع «يَبِيْعُ» و«يَبِيْعُ: يَفْعِلُ» و «يَفْعِلُ» إنما بابه «فَعَلَ» نحو «ضَرَبَ يَضرِب».

ولو كان «بِعْتُ: فَعِلْتُ» فى الأصل كـ «هِبْتُ» لقالوا فى مضارعه: يَبَاع» كما قالوا: «يَهاب»، وسألتُ أبا على وَقْتَ القراءة فقلتُ له: ما تُنْكِرُ أنْ يكون «بِعْتُ أَبِيعُ: فَعِلْتُ أَفْعِل» بمنزلة «حَسِبَ يَحْسِب» فى الصحيح؟.

فقال: جميعُ ما جاء من «فَعِل يَفعِلُ» قد جاء فيه الأمران «يَفْعِلُ، ويَفْعَلُ» نحو «حَسِب يَحْسِب وَيَحْسَب، ويَبِس يَيْبِسُ ويَيْبَس، ونَعِمَ يَنْعِمُ وَيَنْعَمُ، وبَئِسَ يَبْئِس وَيَبْأَس. قال: فاقتصارهم بمضارع «بِعْتُ على أَبِيْعُ» دَلالةٌ على أنّ أصلَه «فَعَلَ» دون «فَعِل».

يريد أنه لو كان «بِعْتُ: فَعِلْتُ» لجاز فى مضارعه «يَبِيْعُ، ويَبَاع» جميعا كما جاء «يَحْسِب، ويحسَب» فمن هنا ثبت أنَّه «فَعَل» لا غير.

وفى قول أبى على: إن جميع باب «فَعِل» يأتى مضارعُهُ على «يَفْعَلُ ويَفعِلُ» جميعا شىء؛ وذلك أنَّه قد جاء مضارع «فَعِل» فى بعض اللغُة على «يَفْعِل» ليس غيرُ، وذلك «وَمِقَ يَمِقُ، ووثِق يَثِقُ، وورِمَ يرِم»، ونحو ذلك ممَّا لزم مضارعُه «يفعِل» وحْدَها، وقد عرّفْتُ العِلَّة فى أنْ لزِمَتْ هذه الأفعال «يَفْعِلُ» فى المضارع فيما مضى، فيجوز أن يكون أبو على استثنى بهذا فى نفسه لَمَّا كان معروفَ الموضِع واضحَ العِلَّة، ولو قال جوابا عما سألتُه عنه: إنّ «فَعِل يَفْعِلُ» لا يُقاس عليه؛ لأنه ليس الباب، لكان أسْلَمَ من الاعتراض.

* * *

[لم يجئ «فعل» فيما عينه أو لامه ياء]

قال أبو عثمان: وليس فى باب الياء التى هى عين «فَعُلتُ» كما أنَّه ليس فى باب «رَمَيْتُ» «فَعُلْتُ»، لأن الياء عندهم أخفُّ من الواو فكرِهوا الخروجَ من الأخفّ إلى الأثقل، ودَخَلَتْ «فَعِلْتُ» على بنات الواو، كما دَخَلَتْ فى باب «غَزَوْتُ» حين قلت: «شَقِيْتُ وغَبِيْتُ»، «لأنك نقلت الأثقلَ إلى الأخفّ ولو قُلْتَ: فَعُلْتُ من الياء كنت قد انتقلت من الأخفِّ إلى الأثقل.

قال أبو الفتح: يقول: لو قلتَ من باب «بِعْتُ: فَعُلْتُ» لـلزمك أن تقلب الياء واوًا وكنت تقول: «بُعْتُ أبوع» فرُفِضَ ذلك كما رُفِض «رَمُوْتُ أرْمُو» لو بنيته على «فَعُل

يفْعُل» لئلا يخرج من الياء وهى الأخف إلى الواو وهى الأثقل.

وقوله: «**ودَخَلتْ «فَعِلْتُ» على بنات الواو**»، يعنى الواو التى هى عين يريد «خِفْتُ أخافُ، ونِمْتُ أنام» كما دخلتْ فيما لامهُ واوٌ نحو: «شَقِيتُ، وغَبِيتُ» لأنهما من الشَّقاوة والغباوة لتنقلب الواو ياءً لانكسارِ ما قبلها.

ووجه الخِفَّةِ فى « خِفْتُ أخافُ» أنَّك إذا بَنَيْتَه على «فَعِل» لزِمه «يَفْعَلُ» فزالت الضمة والواو وصار موضع الضمة كسرة فى «خِفْتُ» وموضع الواو ألف فى «يخاف»؛ كما أنك إذا قُلتَ: «شَقِيتَ تَشْقَى» صار موضع الواو التى هى لام ياء مرةً وألفا أخرى، فهذا هو وَجْهُ الخفَّة.

* * *

[المضارع من قال على «يفعل» ومن باع على «يفعل»]

قال أبو عثمان: وإذا قُلْتَ: «يَفْعَلُ» من «قُلْتُ» لزمه «يَفْعُلُ»؛ وإذا قُلتَ: «يَفْعَلُ» من «بِعْتُ» لزمه «يفْعِل»، وصار «يَفْعِلُ» لهذا لازما إذ كان «فَعِلَ يَفْعِلُ» فى غير المعتل نحو «حَسِبَ يَحْسِب»، وكما وافق «فَعَلْتُ» من الياء «فَعلْتُ» من الواو فى تغيير حركة الفاء، كذلك وافقه فى لزوم «يَفْعِل».

قال أبو الفتح: يقول: لا تُنْكر أن تقول: «بِعْتُ أبيع» فتجىء به على «فَعِلَ يَفْعِلُ» فإن له نظيرًا فى الصحيح وهو «حَسِب يَحْسِبُ».

وفيه عندى وجه آخر وهو أن «بِعْتُ» وإن كان الآن «فَعِلْتُ» فإنّ أصله «فَعَلْتُ»، ثم حُوِّل إلى «فَعِلتُ».

وإذا كان «حَسِبَ» قد جاء على «يحْسِبُ» وإن لم يكن أصل «حَسِبَ: فَعَلَ» بل الكسر فى عينه أصل، فأن يجوز «أفْعِلُ» فى «فَعِلْتُ» التى أصلها «فَعَلْتُ» أجْدَرُ.

وقوله: «**وكما وافق «فَعَلْتُ» من الياء «فَعَلْتُ» من الواو فى تغيير حركة الفاء، كذلك وافقه فى لزوم يَفْعِلُ**».

يقول: لـمَّا أن كَسَرْتَ الباء من «بِعْتُ» كما ضَمَمْتَ القافَ مِنْ «قُلْتُ» - وأصلُ الباء والقاف الفَتْحُ - ثم لزِمَ قُلْتُ أقول: لأنَّه محمولٌ على «يَغْزُو» ومُشَبَّهٌ به لأجل شَبَهِ

العينِ باللام، كذلك لَزِم «بِعْتُ أبيع» فجرى مَجْرَى «قُلْتُ أقُول»، ولأنّ «بِعْتُ» أيضا مُشَبَّهَةٌ بـ «رمَيْتُ» كما شُبِّهَتْ «قُلْتُ بغزوْتُ» فجاء «يَبِيْعُ على يَفعِل»، كما جاء «يرمى» أيضا كذلك، فالعلةُ إنما أَتتْ الفاء من قبَلِ العين، وأتتِ العينَ من قِبَلِ اللام، فاللام هى الأصل فى العلة إذن.

* * *

[اعتل «هبت، وخفت» من أصل بنائهما لا محولين]

قال أبو عثمان: وأمَّا «يفعَلُ» من «خِفْتُ، وهِبْتُ» فإنَّك تقول فيه: «يخاف، ويهاب» لأنّ «فَعِلَ» يلزَمُه «يَفْعَلُ وإنما خالفَتَا «يَبيعُ، ويَزيدُ» لأنهما لم تعتلا مُحَوّلتين؛ إنما اعتلَّتا من بنائهما الذى هو لهما فى الأصل، وكذلك اعْتَلتَّا فى «يَفْعَلُ» من بنائهما الذى هو لهما فى الأصل.

قال أبو الفتح: يقول ليس أصل «خِفْتُ، وهِبْتُ: فَعَلْتُ»، ثم نُقِل إلى «فَعِلْتُ» بل هما مبنيَّان فى أصل تركيبهما على كسر العين، كما أن «طُلْتُ، فأنا طويل» لم تُنْقَلْ من «فَعَلْتُ إلى فَعُلْتُ» بل عَيْنُها فى أصل التركيب مضمومة كعين «قَصُرتُ»، كما أن «خِفْتُ، وهِبْتُ» بمنزلة «حَذِرْتُ، وَفَرِقْتُ» فمن هنا قالوا: «هِبْتُ أهابُ» ولم يقولوا: «بِعْتُ أباعُ» لأن أصل «بِعْتُ: بَيَعْتُ»، ثم نُقِل إلى «بَيِعْتُ».

وهذا القول من أبى عثمان فيه تقوية وشهادة بصحة ما ذهبت إليه من أنّه إنما جاء «بِعْتُ أبيعُ» على «فَعِلْتُ أفْعِلُ»، لأن أصل «بِعْتُ: فَعَلْتُ» مفتوح العين فجرى مَجْرى «ضَربْتُ أضرِبُ»، ثم بعد أن حُوِّل إلى «فَعِلْتُ» جرى مجرى «حسِب يحسِب».

وقوله: «**وكذلك اعتلتَّا فى «يَفْعَلُ» من بنائهما الذى هو لهما فى الأصل**»، يقولُ: لم تَعْتَلا فى المضارع من بناء نُقلتا إليه، بل اعتلتَّا من بنائهما الذى هو لهما فى أصل تركيبهما وهو فَتْحُ عينِ «يَفْعَلُ» لأجل كسر عينِ الفعل من «فَعِلْتُ» فيهما.

ومعنى قوله: اعتلّتا فى «يَفْعَلُ» يحتاج إلى فَسْرٍ، وذلك أن هذه الأفعال المُعْتلاَّتِ أعْيُنًا إنما وجب فيها الإعلال فى المضارع لأجل اعتلال الماضى، ولولا اعتلال الماضى لم يجب الاعتلالُ فى المضارع.

ألا ترى أنّ أصل «يقول، ويَبِيعُ: يَقْوُل، ويَبْيِعُ»، وأصل «يخافُ، ويهابُ: يَخْوَفُ،

وَيهْيَبُ»، وأصل «يَطُولُ: يَطْولُ»، وهذه الصِّيَغُ لا تُوجب إعلالا؛ لأنّ الواو والياء إذا سَكَن ما قبلهما جَرَتا مجرى الصحيح.

ولكنْ لـمَّا كان أصلُ الماضى من هذه ونَظائِرها إنما هو «قَوَمَ، وبَيَعَ، وخَوِفَ، وهَيِبَ، وطَوُلَ» اعتلَّتِ العيناتُ لتحرُّكهن وانفتاح ما قبْلَهُنّ فَسُلِبْنَ ما فيهن من الحركات هربا من جَمعْ المتجانسات فقُلْبن ألفاتٍ لتحرُّكهنّ فى الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن.

فلما جاء المضارع أعلُّوه إتْباعا للماضى لئلا يكونَ أحدهُما صحيحا والآخرُ مُعْتلاًّ، فنقلوا الضَّمَّة من الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنوهما، فصار «يقُولُ، ويَبِيع، ويَطُولُ».

فأما «يخافُ، ويهابُ» فأصلهما، «يَخْوَفُ ويَهْيَبُ» فأرادوا الإعلالَ فَنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء فصاروا فى التقدير «يَخَوْفُ، ويَهَيْبُ»، ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن؛ ولأنهما قد اعتلتا ضرورةً فى «خاف، وهاب»، هذا هو الذى عليه حُذّاق أهل التَّصريف.

فأمَّا مَنْ ذَهَب إلى أنَّ «يَقُولُ، ويَبِيعُ» ونحوهما إنما استُثْقِلَتِ الحركة فيهما فى الواو والياء فنُقِلَتْ إلى ما قبلهما فسُكِّنتا، فغير معبوءٍ بقوله؛ لأن الواو والياء إذا سُكِّن ما قبلهما جَرَتا مَجْرى الصّحيح فلم تُسْتَثْقَلْ فيهما الحركة.

وحدّثنى بعض أصحابنا: أن أبا عُمَرَ الجَرْمّى رحمه الله دخل بغدادَ، فكان بعضُ كبار الكوفيين يَغْشاه ويُكْثِرُ عليه المسائل وهو يُجيبه، فقال له بعض أصحابه: إنّ هذا الرجل قد ألحَّ عليك بكثرة المسائل فلم لا تسأله؟.

فلما جاء قال له: يا أبا فلان، ما الأصل فى «قُمْ»؟ فقال له: «أُقْوُمْ»، فقال له: فما الذى عملوا؟، فقال له: استثقلوا الضَّمَّة على الواو فأسكنوها، فقال له: أخطأت لأن القاف قبلها ساكنة، قال: فلم يعد إليه الرجل بعدها.

* * *

[«فعل» من الأجوف بالواو والياء]

قال أبو عثمان: فإذا قُلْتَ: «فُعِلَ» من هذا كَسرتَ الفاءَ وحَوَّلْتَ عليها حركة العين كما فَعَلْتَ ذلك فى «فعِلْتُ» وذلك قولُك: قد «خِيفَ، وبِيْعَ، وهِيْبَ، وقِيلَ» وهذه هى

اللُّغةُ الجيِّدةُ؛ وبعض العرب يُشِمُّ موضع الفاء الضَّمَّة إرادة أن يُبَين أنها «فُعِلَ»، فيقول: «خُيفَ، وبُيعَ، وقُيلَ» وهذا إشمامٌ وليس بالضمّ الخالص؛ لأنَّه مُمالٌ، وبعضُ العرب يُخْلِصُ الضَّمَّة وَيجْعَلُ العينَ تابعا للفاء، فيقولُ: «بوعَ، وخُوفَ، وقُولَ»، كما قالوا: «مُوقِنٌ، وموسِرٌ» وهذه اللُّغات دواخل على «قِيل، وبِيعَ» والأصلُ الكَسْرُ كما ذكرتُ لك.

قال أبو الفتح: اعلم أن أصل هذا كلِّه «خُوِفَ، وبُيِعَ، وقُوِلَ» لأنَّه بوزن «ضُرِبَ»، فأرادوا أن يُعِلُّوا العينَ كما أعلوها فى «خاف، وباع، وقال» فسلبوها الكسرة ونقلوها إلى الفاء، فانقلبت العينُ فى «خِيفَ وقِيلَ» ياء لانكسار الفاء قبلها وبَقِيت العينُ فى «بِيع» بحالها ياء، فصار كُلُّه «خِيفَ، وبِيعَ، وقِيلَ».

وأمَّا مَنْ أشمّ فإنه أراد البيانَ، وقد كان فى الفاء ضمَّةٌ فأراد أنْ يَنْقُلَ إليها كسرة العين فلم يُمكنه أن يجمع فى الفاء الكسرةَ بمنزلة الحركة فى «كَافِرٍ، وجَابِرٍ» لأنها بين الفتحة والكسرة، ومَنْ أخْلَصَ ولم يُشِمَّها الكسرةَ فإنَّه أحرصُ على البيان ممن أشَمّ، فأخْلَصَ الضَّمَّة كما يُخْلِصُها فى الصحيح نحو «ضُرِب».

وقوله: «**كما قالوا: مُوقِنٌ، ومُوسِرٌ**» يريد أنهم قالوا: «بُوعَ» فقلبوا الياء واوًا لانضمام ما قبلها كما قلبوها فى «مُوسِرٍ، ومُوقِنٍ» لذلك، وقد أجْروا المُدْغَمَ مُجْرىَ المعتلِّ فى هذا الباب لموافقته إياه فى سكون العين؛ قال الله تعالى: ﴿**هذه بضاعتنا رُدَّت إلينا**﴾ [يوسف: ٦٥] و«رِدّت إلينا» و«رُدَت إلينا».

وقال لى أبو على: إنهم يُنْشِدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه:

وما حلّ من جَهْل حُبَى حُلَمائنا ولا قائِلُ المعروفِ فينَا يُعَنَّفُ[1]

«حُلّ، وحِلّ، وحُلّ»، فَمنْ قال: «حُلّ» فضَمّ الحاء فهو فى الكثرة بمنزلة مَنْ قال: «قِيلَ». فكسر، ومَنْ كَسرَ الحاء، فقال: «حِلّ» فهو بمنزلة مَنْ أخْلَص الضمة فقال: «بُوعَ وقُولَ»، ومن أشَمّ فقال: «حُلّ» فهو بمنزلة مَنْ أشَمّ أيضا فقال: «قُيل».

---

(١) الحُبَى: جمع حبوة، وهو أن يضم الرجل فخذيه وساقيه إلى جذعه ويشدها بثوب.

والبيت من الطويل، وهو للفرزدق فى: (ديوانه ٢٩/٢، وجمهرة أشعار العرب ٨٨٧، وشرح أبيات سيبويه ٣٨١/٢، والكتاب ١١٨/٤، ولسان العرب ١٧٣/١١ «حلل»، ١٦١/١٤ «حبا»، والمحتسب ٣٤٦/١).

وقرأ الفرّاء: «وسُيِقَ الذين كفروا» و «غُيِضَ الماءُ»، و «سُيِئتْ وجوهُ»، ونحو ذلك.

وقال الراجز:

وابْتُـذِلَـتْ غَـضْبَى وأُمُّ الـرِّحَـالْ وقَـوْلَ لا أهْـلٌ لـه ولا مَـالْ

وقال الآخر:

نُـوطَ إلى صُلْـبٍ شَـديدِ الحَلِّ وعُنُقٍ كـالـجِذْعِ مُتْـمَـهِّلِ

وقال الآخر:

حُـوكَـتْ عـلى نِـيْرين إذْ تُحـاكُ تَـخـتَـبِطُ الـشَّـوكَ ولا تُـشَـاكُ

يريد «نِيْطَ، وحِيْكَ»، وإنما كان «قِيلَ، وخِيفَ، وبيعَ» بإخلاص الكسرة أقيسَ عنده؛ لأنّ سبيلَ المكسورِ إذا كان قَبْلَه مضمومٌ فأسْكِنَ أن تُنْقَل كسرتُه إلى المضموم.

ألا ترى أنّك تقول للمرأة: «اُغزِى» وأصله «اُغْزُوِى» فأصل الواو الكسرُ وأصل الزاىِ الضَمّ، فلما أُسْكِنَتِ الواوُ اسْتثقالاً للكسرة عليها، نُقلت الكسرة إلى الزاى، فقيل: «اُغْزِى» فكذلك قياسُ «قِيْلَ، وبِيْعَ».

ومَنْ قال: «قُيل» فأشَمّ، قال: «اُغزِى» فأشَمّ، ومن قال: «قُولَ» لم يَقُلْ: «اُغْـزُو» لئـلا يَلْتَبِسَ واحد المونَّث بجماعة المذكّر، فلذلك كان «قِيْلَ، وبِيْعَ» أكثرَ فى اللُّغة، وهو اللُّغة الجَيِّدة.

* * *

[نقل «باع، وقام» إلى «بيع، وقوم»]

قال أبو عثمان: وإذا قُلْتَ: «فَعَلَ» صارتِ العينُ تابعةً للفاء، وذلك «باعَ، وقالَ، وخافَ، وهابَ» وإنما فعلوا ذلك كراهِيَةَ أنْ يَلْتَبِس «فَعَلَ يفعِلُ» وأخواتها حين أتْبَعوا العينَ الفاءَ فقالوا: «قُولَ، وبُوعَ، وخُوفَ».

قال أبو الفتح: هذا القولُ من أبى عثمان يدُلُّ على أنهم يَنْقُلون «باعَ، وقام» إلى «بَيعَ، وقوُمَ» كما ينقلون «بَيَعْتُ، وقوَمْتُ» إلى «بِيعْتُ، وقُوْمْتُ» لا فَصْلَ بين «فَعَلَ، وفعِلْتُ».

وسألْتُ أبا على عن هذا، فقال: نعم ينقُلون «فَعَلَ» كما ينقلون «فَعِلتُ».

يقول أبو عثمان: فإذا كانوا قد نَقَلوا «بَيَعَ» إلى «بيعَ» و «قَوَمَ» إلى «قَوُمَ»، ثـم أسـكنوا العين، فلو نقلوا حركتَها إلى الفاء لانضمَّتْ فى قامَ وانكسرتْ فى «باع» وبعدها العـينُ ساكنةً فكان يَلْزَم أن تقولَ: «قد قُوْمَ زَيْدٌ، وقد بِيْعَ زيدٌ الطَّعامَ» إذا كان زيـدٌ هـو الـذى باع ولـم يُرِدْ به «فُعِلَ».

وكذلك كان يَلْزمُ فى «طال» أن تقول: «طُول»، وكان يلزم أن تقـول: «خِيـفَ زيـدٌ عمرًا» وأنت تريد «خاف» لأنَّك كنت تُسكن العينَ مِنْ «خاف» وتنقُلُ كسرتَها إلى الفاء فتنقَلِب العينُ ياءً لانكسار ما قبلها، فتقول: «خِيفَ فى خافَ».

يقول: فكرهوا أن يلْتَبس «فَعَلَ بفُعِلَ».

* * *

[بعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول: «كيد زيد يفعل وما زيل يفعل»]

قال أبو عثمان: وبعضُ العرب لا يبالى الالتباسَ فيقولُ: «قد كِيدَ زيدٌ يفعلُ كذا وكذا، وما زِيلَ يفعلُ كذا وكذا» يريدون «كادَ، وزالَ». وأخبرنى الأصمعىّ أنه سمع من يُنْشِدُ:

وكِيـدَ ضِبـاعُ القُـفِّ يأكلن جُثّتى وكِيـدَ خِراش يـومَ ذلـك يَـيْتَم

قال أبو الفتح: اعلم أنّ أصل «كِيْدَ، و زِيْلَ: كَيِدَ، وزَيِلَ» علـى «فَعِـلَ» لأن المضـارع على «يَفْعَل»، وذلك قولهُم: «يَكاد، ويَزَالُ»، وقولهُم: «كـاد يكـاد، وزال يـزال» بمنزلـة «هاب يهاب» وكله «فعِل يفْعَل» إلا أن الذين قـالوا: «كِيـدَ، وزِيـلَ» نَقَلُـوا الكسـرةَ مـن العين إلى الفاء، وألْقُوا حركة الفاء فصار «كِيدَ وزيلَ» ولم يخافوا التباسَه «بفُعِـلَ»، لأنَّـك لا تقول: «كِدْتُ زيدا يقوم، وما زِلْتُ زيدا يقوم» فيُخافُ أن يَلْتبِـس «كِيد زيـدٌ يقـوم، وما زِيلَ زيدٌ يَقوم» بـ «ـفُعِلَ» منه كما يلْتَبس «بيعَ زيدٌ الطَّعام» إذا كـان هـو الفـاعلُ بــ «ـبيع زيدٌ الطعامَ» إذا كان هو المفعولَ، فمِنْ هاهنا اجترءوا على «كِيدَ زيـدٌ يَفْعَـل، ومـا زِيل زيدٌ يَفْعَلُ».

* * *

[«كلت طعامى» للفاعل، و «كلت طعامى» للمفعول]

قال أبو عثمان: فإن قلتَ: هلا تنكّبوا فى «كِلْتُ طعامى» ومـا كـان نحوَهـا أن يَسْتَوِين بـ«فُعِلْتُ» فى حالٍ؟.

قيل: فإنهم مما يُلزمون «فُعِلتُ» الإشمام حتى يكونَ فرْقا بين «فَعَلْتُ، وفُعِلْتُ».

قال أبو الفتح: يقول: فإن قال قائل: هلا تنكّبوا في «كِلْتُ طعامى، و أنت الفاعلُ ونحوِه أن يلْتَبِس بـ «كِلْتُ طعامى إذا كان غيرُك كالَك إيَّاه»: أى كاله لك، نحوُ قوله تعالى: ﴿**وإذا كالوهم**﴾ [المطففين:٣] أى كالوا لهم؟.

قال: فالجواب عن هذا أنهم يقولون: «كِلْتُ طعامى» فيُخلِصون الكَسْرَةَ في الكاف إذا كنتَ الفاعلَ، ويقولون: «كِلتُ طعامى» فيُشِمُّون الكاف الضّمْ إذا كنتَ المفعولَ، فرقا بين الفاعل والمفعول.

* * *

[من العرب من لا يشم «بيع الطعام» إذا أمن اللبس]

قال أبو عثمان: ويفْعَلُ هذا من العرب مَن يقول: «بِيْعَ الطعامُ» ولا يُشِمُّ حين أمِنَ الالتباسَ ويوافق غيره – مَّن كان يُشِمُّ في غير الالتباس– في موضع الالتباس ويقول أيضا «خُفنا، وبُعنا».

قال أبو الفتح: قولُهُ: «ويَفْعَلُ هذا»، أى: يُشِمُّ فيَقُول: «بِعْتُ الطعامَ» إذا خاف الالتباس، من يقول: «بِيعَ الطعامُ» فلا يُشِمُّ؛ لأنّه قد أمِنَ الالتباس لأنّ الطعام لا يكونُ إلا المفعولَ فاستُغْنِيَ بمعرفةِ أنّه لا يكون إلا مفعولا عن الإشمام مع «بِيعَ الطَّعامُ».

والتاءُ في «بِعْتُ» قد يجوز أنْ تكونَ فاعلةً، كما يجوز أنْ تكونَ مفعولةً فيُحتاجُ معها إلى الإشمام الذى عنه يَقَعُ الفَصْلُ بين الفاعل والمفعول.

وقوله: «**ويوافق غيره ممَّن كان يُشِمُّ في غير الالتباس في موضع الالتباس**».

يقول مَن كان مِنْ لُغَتِهِ أنْ يقول: «بِيْعَ الطَّعامُ» فيُخلِصُ الكسرةَ إذا أمِنَ الالتباس ويخالفُ لأمْنِهِ الالتباس مَنْ يُشِمُّ على كل حال فإنّه إذا صار إلى موضع الالتباس أشَمّ ضرورةً مخافة الالتباس، فيقولُ: «خُفنا، وبعنا» لئلا يَلْتبس «فَعِلْنا بفُعِلْنا».

* * *

[من العرب من يدع الكسرة في «بعت، خفت» ولا يبالي الالتباس]

قال أبو عثمان: ومنهم مَنْ يَدَعُ الكسرةَ ولا يبالى الالتباس.

قال أبو الفتح: أهلُ هذه اللُّغة جَرَوْا على ضرب من القياس ولم يلتفتوا إلى الالتباس وذلك أنهم أخذوا بأصل هذا الباب؛ لأنّ أصله وأكثرَ ما جاءت به العرب إخلاصُ الكسرة وذلك «بِيْعَ، وخِيْفَ» ثم إنهم أسكنوا اللام لاتصالها بالضمير فالتقى ساكنان: العينُ، واللامُ، فحذفت العينُ وبقيت الكسرة فى الفاء بحالها ولم يَعْبَئُوا بالالتباس؛ لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلامَ ممّا يتقدّ قبلَه أو يتأخّر بعده، وبما تدلُّ عليه الحال.

ألا ترى أنك تقُول فى تحقِير: «عمرٍو: عُمَيْرٌ»، وكذلك تقول فى تحقير: «عُمَر» وكلاهما مصروفٌ فى التَّحقير، وهذا بابٌ واسعٌ وإنّما يُعْتمد فى تحديد الغرض فيه بما يَصْحَبُ الكلامَ من أوّله، أو آخره، أو بِدلالة الحال؛ فإن لها فى إفادة المعنى تأثيرا كبيرا، وأكثرُ ما يعتمدون فى تعريف ما يريدون عليها.

* * *

[من يقلب عين «باع» واوا فإنه يخلص الضمة]

قال أبو عثمان: وأما من قلبها واو فإنه يُلْزمه الضّمة فى هذا كلّه.

قال أبو الفتح: يقول: مَنْ قال: «بُوعَ، وخُوفَ» فأخلص الضَّمَّة فإنّه يقول هنا: «بُعْتُ وخُفْتُ» مخلصًا للضَّمَّة.

* * *

[إعلال «مت تموت، ودمت تدوم»]

قال أبو عثمان: وأمَّا «مِتُ تموتُ» فإنما اعتلَّت من «فَعِل يَفْعُل» ونظيرها من الصّحيح «فَضِلَ يَفْضُل».

وأخبرنى الأصمعىُّ قال: سمعتُ عيسى بن عُمَرَ يُنْشد لأبى الأسود:

ذكرتُ ابن عبَّاسٍ بباب ابنِ عامر ... وما مَرّ من عَيْشِى ذكرت وما فَضِلْ

ومثلُ « مِتَ تموتُ: دِمْتَ تَدُومُ» وهذا شاذٌ، ومثلُه فى الشّذوذ: «كُدْتُ أكاد».

قال أبو الفتح: إنما كان «متَّ تموت، ودِمْتَ تَدومُ» عنده على «فَعِل يَفْعُل لكسرة الفاء فى دِمْتَ تَدومُ، ومتَّ» وهما من الواو فجريا مَجْرَى «خفْتُ» وكان قياسهُ «تَدامُ، وتَماتُ».

وقد حُكى عن بعضهم «تَدامُ وتَماتُ»، فأمَّا من قال: «تَدومُ وتَموتُ» فإنَّه جاء بهما على «فعِل يفعُلُ»، ونظيرهُما «فَضِل يَفْضُل، ونَعِم يَنْعُمُ».

فأمَّا مَنْ قال: «مُتّ تموتُ، ودُمْتَ تدومُ» فهو على القياس، لأنه مثْلُ «قُلْتَ تقولُ».

وقد يجوز أن تكونَ هذه لغاتٍ تَداخلت، فيكون بعضُهم يقول: «مِتّ تَماتُ» وبعضُهم يقولُ: «مُتّ تَمُوْتُ»، ثم سُمِعَ من أهل لغة الماضى، وسُمِعَ من أهل لغةٍ أُخرى المضارعُ فتركَّبتْ من ذلك لغةٌ أخرى.

ويجوز أن يكونَ مَنْ قال: « يَنعُم، ويَفْضُل» يوافق فى المضارع مَنْ يقولُ فى الماضى: «نعُم، وفَضُل» ويخالفه فى الماضى فيقول: «فَضِلَ، ونَعِمَ».

ونظيرُ هذا ما حكاه أبو زيد فيما حُكى عنه، وذلك أنه قال: سألت مَنْ يقول فى الماضى: «أحزَنَنى»، فقال فى المضارع: «يَحْزُننى».

فهذا قد وافق فى المضارع مَنْ قال: «حَزَنَنى» وخالفه فى الماضى، فقال: «أحزَننى» ويجوز أن يكون للقبيلة الواحِدة أو الحىّ الواحد لغتان: «نَعِمَ يَنْعَمُ، ونَعُمَ يَنْعُمُ» فيُسْمَعُ منهم ماضى إحداهما ومضارعُ الأخرى.

وكذلك من قال: «كُدْتُ أكادُ» إنما جاء بأكادُ على كِدْتُ مثلُ «هِبْتَ تهابُ»؛ فإمَّا أن يكونَ مِن لغة من قالَ ذلك: «كُدْتُ، وكِدْتُ» جميعا فيكون «أكاد» على «كُدْتُ»، وإمَّا أن يكون يوافق فى المضارع مَن يقول فى الماضى: «كِدْتُ».

* * *

[من العرب من يقول: «لا أفعل ذاك ولا كودًا ولا هما»]

قال أبو عثمان: وزعم الأصمعىُّ أنَّه سمع من العرب مَن يقول: «لا أفْعَلُ ذاك ولا كَوْدًا ولا همًّا» فجعَلَها من الواو.

قال أبو الفتح: هذه الحكاية تَصْلُح أن تكونَ على اللُّغتين جميعا «كُدْتُ، وكِدْتُ» جميعا، فَمنْ قال: «كُدْتُ» فأمْرُهُ واضحٌ؛ لأنَّه من الواو بمنزلة «قُلْتُ قَوْلا»، وأما من قال: «كُدْتُ أكادُ» فقد يجوز أن يكونَ من الواو «فَعِلْتُ أفْعَلُ» بمنزلة «خِفْتُ أخافُ»، ويجوز

أن يكونَ «كِدتُ أكادُ» من الياء بمنزلة «هِبْتُ أهابُ» لأنهم قد قالوا فى المصدر: «كَيْدًا»، فالواو والياء فيه لغتان.

* * *

[أصل ليس «ليس»]

قال أبو عثمان: وأمَّا «لَيْس» فأصْلُها «لَيِسَ» ولكنَّها أُسْكِنتْ من نحوِ: «صيدَ البعيرُ» ولم يَقْلِبوُها؛ لأنهم لم يُريدوا أن يقولوا فيها: «يَفْعَلُ» ولا شيئا من أمثِلَة الفِعْل فتركوها على حالها بمنزلة «لَيْتَ».

قال أبو الفتح: قد صحّ أنَّ «لَيْسَ» فِعْلٌ لقولهم: «لَسْتُ، ولَسْنا، كقُمْتُ، وقُمْنا» وإذا ثَبتَ أنها فِعْلٌ قد يخلو من أن يكون فى الأصل «فَعِلَ، أو فَعُلَ، أو فَعَلَ» فلا يجوز أن تكونَ كانت «فَعُلَ» لأنَّه ليْسَ فى ذَوَاتِ الياء «فَعُلَ» إنّما ذاك فى الواوِ خاصَّةً نحو: «طَالَ فهو طَويلٌ».

ولا يجوز أن تكونَ كانَتْ «فَعَلَ» لأنّ ما كانَت عينهُ مَفتوحةً لم يَجزْ فيه إسكانُها، ألا ترى أنَّه لا يَسْكَن نحو «ضَرَبَ، وقَتَلَ» كما يُسْكَنُ «كَرُمَ، وعَلِمَ»، فيقال: «كَرْمَ زَيْدٌ، وعَلْمَ بَكْرٌ» وإنما ذاك لخِفَّة الفتحة، وقد تقدّم القولُ فى هذا فلابدّ مِنْ أن يكونَ «فَعِلَ» وأصلُها «لَيِسَ» كما يقولون: «صَيْدَ البعيرُ» وأصلُها «صَيِدَ» ويقولون أيضا: «صَيِدَ» على الأصل.

وألزموا «لَيْسَ» الإسكانَ فى كل قولٍ؛ لأنها لَمَّا لم تتصرف شُبِّهَت بـ «لَيْتَ» فقُصِرَتْ على سكون العين لا غير.

* * *

[مجىء «عور، وصيد» ونحوها على الأصل]

قال أبو عثمان: وأما قولهم: «عَوِرَ يَعْوَرُ، وحَوِلَ يَحْوَلُ، وصَيِدَ يَصْيَدُ» فإنما جاءوُا بهنّ على الأصل، لأنهنّ فى معنى ما لابدّ له من أن يَخْرُجَ على الأصل لسكون ما قبلَه نحو: «ابيضَضْتُ، واسْوَدَدْتُ، واعْوَرَرْتُ، واحْوَلَلْتُ» فلمَّا كُنّ فى معنى ما لابدّ له مِنْ أن يَخرُجَ على الأصل لسُكونِ ما قبلَه تحرّكْنَ، ولَوْ كُنّ على غير هذا المعنى لاعْتَلَلْنَ.

قال أبو الفتح: يقول: فإنْ قال قائلٌ: هلاّ أعلّوا «عَوِرَ، وصَيِدَ» كما أعلُّوا «خافَ، وهابَ» وأصلُهما «خَوِف، وهَيِبَ»؟.

فالجواب: أنّ «عَوِرَ» فى معنى «اعْوَرّ»، فلمَّا كان «اعْوَرّ» لابد له من الصّحَّة لسكون ما قَبْلَ الواوِ صّحت العين فى «عَوِرَ، وحَوِلَ» ونحوهما؛ لأنها قد صحَّت فيما هو بمعناهما فجُعِلَتْ صحة العين فى «فَعِلَ» أمارَةً؛ لأنَّه فى معنى «افْعَلّ».

وحكَى أبو زَيْد: «أوِدَ البَعِيرُ يأوَدُ أوَدًا» وإنما صحّ هذا عندى؛ لأنَّه رَسِيلُ «عَوِجَ يَعْوَجُ عَوَجًا» فأُجْرِى مُجْرَىَ نظيرِه ولم أسْمَعْهُم استعملوا مِنْ «أوِدَ: افْعَلّ» ولو جاء لكان قياسُهُ «إيوَدّ».

فإن قال قائلٌ: هلاّ صحتْ فى «أقامَ، وأمالَ» وأصلَهما «أقْوَمَ، وأمْيَلَ» لسُكون ما قبلَهما كما صحّتْ فى «اعْوَرّ، واحوَلّ» لسكون ما قبلُهما؟.

فلأنّ «أقام، وأمالَ» إنما اعتلاّ وإن كان قبلَ العين منهما ساكنٌ لاعتلالِ «فَعَلَ» منهما قبل النَّقْل.

ألا ترى أنّ الأصل «قامَ، ومالَ»، ثم نَقَلْتَ الفِعْلَ بهمزة النَقْلِ فقُلْتَ: «أقامَ، وأمالَ، و «اعْوَرّ» لم يُنْقَل من «عارَ» فيجبَ إعلاُله لاعتلال «فَعَلَ» منه بغيرِ زيادةٍ، وقد قالوا: «عارَتْ عَيْنَهُ تَعارُ» وهو قليلٌ لا تقولُ مِثْلَه: «حالَتْ فهى تَحالُ» وقال الشاعر:

نُسائِلُ بابنِ أحمَرَ مَنْ رآهُ ... أعارَتْ عَيْنُهُ أمْ لَمْ تَعارَا

فهذا الفصل بينهما.

وقوله: **«ولو كُنّ على غير هذا المعنى اعْتَلَلْنَ»**، يقول: لو لم يكُنّ معنى «عَوِرَ: اعْوَرّ» ومعنى «حَوِلَ: احْوَلّ» لوَجَبَ إعلالُهما كما أُعِلّ «خافَ، وهاب» لمَّا لم يُقَلْ فى معناهما «افْعَلّ» نحو «اخْوَفّ، واهْيَبّ».

* * *

[مجىء «اجتوروا» وبابه على الأصل]

قال أبو عثمان: ومِثْلُ ذلك «اجْتَوروا، واعْتَوَنوا» حيث كان معناهنّ معنى ما الواو فيه متحرِّكة وقبلها ساكنٌ ولا تعتلُّ فيه نحو: «تَعاونوا، وتجاوَرُوا».

قال أبو الفتح: يقول: «اعْتَوَنُوا، واجْتَوَرُوا» فى أنهما صَحّا؛ لأنهما بمعنى ما لابدّ من تصحيحه، وهو «تَعاوَنوا وتجاوَروا» بمنزلة «حَوِلَ، وعَوِرَ».

ألا ترى أنّ قَبْلَ الواوِ فى «تَعاوَنوا، وتجاوَروا» ألفا، فلو قُلبت الواوُ ألفا لالْتَقى ساكنان فحُذفَت إحداهُما فصار اللَّفظ «تعانُوا، وتجارُوا»، وزَالَ بناءُ «تَفاعَلوا» فَترك ذلك لذلك، وكذلك صّحت فى «اجْتَوَرُوا» لأنه بمعنى «تجاورُوا» ولولا ذلك لَوَجَبَ إعلال «اجْتَوَرُوا، واعْتَوَنُوا» لأنهما بوزْنِ «افْتَعَلُوا» بمنزلة «اقْتادُوا، واعْتادُوا» ولو بَنَيْتَ «افْتَعَلوا» من لفظ «ج و ر» وأنت لا تريد به معنى «تفاعَلوا» لَوَجَبَ إعلاله فكُنتَ تقول: «اجتاروا».

* * *

[باب «تاه يتيه، وطاح يطيح»]

قال أبو عثمان: وأمَّا «تاهَ يَتِيهُ، وطاحَ يَطِيحُ» فزعَم الخليلُ أنهما «فَعِلَ يَفْعِلُ» منَ الواو مثل «حَسِبَ يَحْسِبُ» من الصّحيح، ويدُلُّك على ذلك «طَوَّحْتُ، وتوّهتُ، وهو أتْوَهُ منه، وأطْوَحُ منه».

قال أبو الفتح: إنما ذهَب الخليلُ إلى هذا؛ لأنَّه لـمَّا رأى العينَ واوًا فى «تَوَّهَ وطوّح» ورآهم يقولون: «تاهَ يَتِيهُ، وطاحَ يَطِيحُ» ولم يُمْكنه أن يجعلهما من الياء كـ «باعَ يبيعُ» لأنّ الدلالة قد قامَتْ على كَوْن العينِ واوًا، ذهَبَ إلى أنهما «فعِل يفعِل» فكأنهما فى الأصل عندَهُ «طَوِحَ يَطْوِحُ، وتَوِهَ يَتْوِهُ» فجرى «طِحْتُ، و تِهْتُ» مَجْرى «خِفْتُ»، ثم نقل فى المضارع الكسرة من عين الفِعْلِ إلى فائه فسَكَنَتْ وحَصَلَتْ قَبْلَها الكَسْرةُ فانْقَلَبَتْ ياءً كـ «مِيقاتٍ، وميزانٍ».

* * *

[من العرب من يقول «تيه، وطيح»]

قال أبو عثمان: ومِنَ العرب مَن يقول: «تَيَّهَ، وطَيَّحَ» فهو عنْد هؤلاء مِثْلُ «باعَ يَبيعُ» وأخبرنى الأصمَعىُّ قال: حدّثنى عيسَى بن عمر قال: سمعتُ رُؤْبَةَ يُنْشِدُ:

تُيِّهَ فى تِيْهِ المُتَيَّهِين

فجعلها من الياء.

قال أبو الفتح: إنما ذهَب أبو عثمان إلى أنّ «تَيَّهَ، وطَيَّح» من الياء؛ لأنهما لو كانا من الواو لقالوا: «تَوَّهَ، وطَوَّحَ» كما حكى الخليل.

ولـمُعْترضٍ أنْ يقولَ ما تُنْكِرُ أن يكون «تَيَّه، وطَيَّح» من الواو إلا أنَّــه لـم يـأْتِ بهمـا على «فَعَّل» فيلزمه «طَوَّحَ، وتوَّهَ» بل جاء بهما على «فَيْعَلَ» نحو «بَيْطَرَ، وبَيْقَـرَ» فكأنهمـا كانا «طَيْوَحَ، وتَيْوَهَ»، ثم قَلَبَ الواوَ ياءً لوُقوع الياء السَّاكنة قبلَها ويكُونُ كقول الهُـذَلىِّ أنْشَدناهُ أبو على:

فلمَّا جـلاهَـا بـالأُيـام تَـحَيَّـزَتْ ثُبـاتٍ عـليهـا ذُلُّـهـا واكتئـابُـهَـا

وتَحَيَّزَتْ: «تَفَيْعَلَتْ»، من حازَ يَحُوزُ، وأصلُها «تَحَيْوَزَتْ»، ثم قَلَب الواوَ ياءً لوُقـوعِ الياء السَّاكنة قبْلَها.

قيلَ: هذا فاسدٌ مِنْ وُجُوهٍ:

أحدها: أنّ «فَعَّلَ» فى الكلام أكثرُ مِنْ «فَيْعَلَ» فحملُهُ على الأكثرِ أوْلى وأسْوَغُ.

وثان: أن معنى «تَيَّه، وطَيَّحَ» تكرّر ذلك الفعلُ منه جرَى ذلك مَجْرَى «قَطَّع» وكسَّـر فى أنهما لتكرير الفِعْلِ، فمِن هنا حُمِل على «فَعَّلَ».

وثالِثٌ: يدُلُّ على أنّ «تَيَّهَ: فَعَّلَ، دون فَيْعَلَ» وهُو ما أنْشَدهَ عيسَى بن عمر عنْ رُؤْبَـةَ فى هذه الحكاية من قوله:

تُـيِّـهَ فـى تِـيْـهِ الـمُتَيَـهِّـين

فتُيِّهَ بمنزلة «سُيِّرَ، وبُيِّعَ»، ولوكان «تَيَّهَ: فَيْعَلَ» من الواو لوَجـب أن يُقـال فيـه إذا بُنِـىَ للمفعول «تُوْوِه»، كما يُقال: «قُوْوِمَ زَيْدٌ وقُوْوِلَ» ألا ترى إلى قول جرير:

بانَ الخليطُ ولو طُووِعتُ مـا بـانَـا

وقول الراجز:

وفـاحـمٍ دُووِىَ حتى اعْـلَنْـكسَـا

فإنْ قُلتَ: إنّ هذين إنما أصلُهما «فاعَلَ: داوَى، وطاوَعَ» وتَيَّـهَ، علـى قـولْ خَصْمِـك «فَيْعَلَ» فأين «فاعَلَ» من «فَيْعَلَ»؟.

قِيل: لا فَصْلَ فى هذا الموضع بين «فاعَلَ، وفَيْعَلَ»، ألا ترى أنَّك لو بنَيْت «فَيْعَل» مـن

«قُلْت»، لقُلْتَ: «قِيِّلَ»، فلو بنَيْتَه للمفعول لقُلْتَ: «قُوول»، كما تقول إذا بنيتَ: «قاوَل» للمفعول «قُوول»، ومن هُنا قُلت فى «فُعِلَ» من «فَيْعَلَ» مِن «سِرْتُ: سُويِرَ»، ولم تُدْغِمِ الواوَ فى الياء وإنْ كانت ساكنة قبلَها.

كما أنَّك لو بنَيْتَ «فُعِلَ» من «فاعَلَ» من «سِرْتُ» لقُلْتَ: «سُويِر»، ألا ترى أنَّك تقول فى «بَيْطَرَ: بُوْطِرَ»، كما تقولُ فى «قاتَلَ: قُوتِلَ» فلا فَصْلَ إذًا بينَ «فَيْعَلَ، وفاعَلَ» إذا بنَيتهما للمفعول؛ لأن الياء أشْبَهَتِ الألِف لانقلابِهما جميعا إذا بَنَيْتَ الفِعْلَ للمفعول، وسيأتيك هذا فى موضِعِه إن شاء الله.

فمن هُنا قُلْتَ: إنَّه كانَ يجبُ أن لو كانَ «تَيَّهَ: فَيْعَلَ» أن يقال فيه: «تُووِهَ» لو كانت عينهُ منَ الواو كما ذَهَبَ إليه الخَصْمُ.

ووجهٌ رابعٌ: وهو أنَّك إذا جعلَت «تَيَّهَ، وطَيَّحَ» مِنَ الواو وذَهَبْتَ إلى أنْ أصلَهُما «تَيْوَهَ وطَيْوَحَ» لزِمَكَ أن تقُولَ: إنّ «طاحَ يَطِيحُ، وتاهَ يَتِيهُ» على «فَعِلَ يَفْعِلُ» من الواو، و «فَعِلَ يَفْعِلُ» ليس مِمَّا ينبغى أن يقُاسَ عليه ما وجُدِ مَنْدُوحةٌ عنهُ.

وها هُنا وجْهٌ ظاهِرٌ غيرُ هذا.

فلهذه الأدلة ذهب أبو عثمان إلى: أنّ «تَيَّهَ وطَيَّحَ» مِنَ الياء، فالأظهرُ أن يكون «طاحَ يطِيحُ، وتاهَ يَتِيهُ» من الياءِ، ويجوزُ أن يكون من الواوِ كما ذَهَبَ إليه الخليلُ.

* * *

[العرب تقول: «وقع فى التوه، والتيه»]

قال أبو عثمان: وأخبرنى أبو زَيْد أنَّه سمع العربَ تقولُ: «وَقَعَ فى التُّوهِ، والتِّيهِ» فعلى هذا يَجْرِى ما ذكَرْتُ لك.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ قولهَم: «التُّوهُ» لا يجوز أن يكون عند الخليل وسيبويه إلا مِنَ الواوِ دون الياء؛ لأنهما لو بنَيا مِثْلَ «بُرْدٍ» مِنْ «بِعْتُ»، لقَالا: «بِيْعٌ» وهما يُجِيزان فى «دِيْكٍ وفِيْلٍ» أى: يكونا «فِعْلا وفُعْلا» ويُجْرِيان الواحدَ فى هذا المعنى مُجْرَى الجميع نحو «بِيْضٍ» فى جمع «أبْيَضَ»، وإنما هى «فُعْلٌ».

فأمَّا أبو الحسن فيُمكِن أن تكونَ «التُوه» عندهَ مِنَ الياء والواوِ جميعا؛ لأنه كان يقولُ: إنَّه لو بَنَى مِثْل «بُرْدٍ» من «بِعْتُ» لقال: «بُوعٌ».

وكان يقول: إنى إنما أُبْدِلُ من الضمَّة كسْرَةً فى الجمع نحو «بِيضٍ» لا فى الواحد؛ وإذا كانَ منَ الواوِ فلا إشكالَ فيه ولا خِلافَ؛ لأنَّه مِثْلُ «الطُّوْلِ، والجوْلِ».

وأمَّا «التِّيهُ» فيُمكن أن يكون على قول الخليل والأخفش فِعْلا من الواوِ نحو: «عِيدٍ، وقِيلٍ» انْقَلَبَت واوهُ ياء لسكونِها وانْكِسارِ ما قَبْلَها، ويُمكنُ على قولِ الخليل أنْ يكونَ من الياءِ، فيكونَ «فِعْلا، وفُعْلا» جميعا فيكون كـ «دِيْك، وفِيْلٍ» وقد ذكرتُهما.

فأمَّا على قول الأخفش فإنْ كان «تِيهٌ» من الياء فلا يجوز إلا أن يكون «فِعْلا» دون «فُعْلٍ» لأنَّه لو كان «فُعْلا» لقيلَ: «تُوْهٌ» لأنه واحدٌ لا جَمْعٌ كما تقول فى «فُعْلٍ» مِنَ العَيْش «عُوْشٌ» والأظهرُ أن يكون «تِيْهٌ» من الياء للأدلة التى تقدّمت، ولولا ما تقدّم منها لاعتدل أن يكونَ منَ الياء والواو جميعا، وقال رُؤْبَةُ أيضا:

بِهِ تَمَطَّتْ غَوْلَ كُلِّ مِتْيَهِ

فهذا من الياء لا محالَة ولا يَسُوغُ حَمْلُهُ على باب «صِبْيَةٍ، وعِلْيَةٍ» لقلّته.

* * *

باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة

[إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن حرك الصحيح وسكن المعتل وأعل]

قال أبو عثمان: فإذا كانَ الحرْفُ الذى قَبْلَ الحرْفِ المُعْتَل مِن بناتِ الثَّلاثةِ ساكِنا فى الأصْلِ ولم يكن ألِفًا ولا واوًا ولا ياءً فإنك تُسْكِنُ المُعتلَ وتُحوِّلُ حركته على السَّاكن الذى قبلَه وذلك مُطَّرِدٌ فى كلامهم، وسأُبيِّنه إن شاءَ الله، وذلك نحو «أجادَ، وأقالَ، وأبانَ، وأخافَ، واسْتَراثَ، واسْتَعاذَ» وأصلُهُ «أجْوَدَ، وأقْوَلَ، وأبيْنَ، وأخْوَفَ، واسْتَرْيَثَ، واسْتَعْوَذَ» ولكنهم ألْقَوْا حركة الواوِ والياء على السَّاكن الذى قبلَهُما فانفتحَ ثم أُبْدِلَتْ الواوُ والياءُ ألفين لذلك.

قال أبو الفتح: الدلالة على صحة دَعْواه فى أنّ أصْل «أجادَ وأخافَ: أجْودَ وأخْوَفَ، واستراثَ واسْتَعاذ: اسْتَرْيَثَ واسْتَعْوَذَ» ما ظهر من هذه الأمثلة المعتلَّة على أصله وهو قوله تعالى: ﴿**اسْتَحوَذ عليهم الشَّيْطانُ**﴾ [المجادلة: ١٩]، وقولهم:

صَدَدْت فأطْوَلْتِ الصُّدُود

وقولُهم: «اسْتَنْوَقَ الجملُ» ولكنهم أرادوا إعلالَ هذه الأمثلة؛ لأنها كانت مُعْتلَّةً فى الثُّلاثىِّ، فنقلوا حركةَ الواوِ والياء إلى السَّاكنِ قبلَهُما فقلَبوها ألِفًا لتحرُّكهما فى الأصل وانْفِتاح ما قبلَهما، ولولا اعتلالهما فى الثُّلاثىِّ لما وَجَبَ إعلالهما الآن؛ لأنّ الواو والياء إذا سَكَن ما قبلَهُما جَرَيا مجْرَى الصّحيح.

* * *

[المضارع مما تقدم يجرى مجراه إلا أن الساكن يكسر]

قال أبو عثمان: فإذا قُلْتَ: «هُو يَفْعَلُ» من هذا أجْرَيْتَه ذلك المُجْرَى إلا أنك تُحوِّل على السَّاكنِ كَسْرَةً؛ لأنّ المُعْتَلّ كان مكسورا فى الأصل وذلك قولُك: «هو يُخيفُ»، وأصلُه «يُخْوِفُ»، وكذلك «يَستَريثُ»، وأصلُه: «يَسْتَرْيِثُ» فأُلْقِيَتْ حركتُها على ما قبْلَها ثم قُلبت الواوُ ياءً؛ لأنها ساكنةٌ قبلها كسرة وما كان من الياء من هذا فعلى هذا اللَّفظ مَجْراهُ نحوُ: «هو يُبِينُ» وأصلُها «يُبْيِنُ» ففعَلْتَ بها ما فَعَلْتَ بأختِها.

قال أبو الفتح: يقولُ من حيثُ وَجَبَ نَقْل الحركة من عين الفِعْلِ إلى فائِه فى «أقامَ،

واسْتَعاذَ» وجَبَ أيضًا نَقْلُ الحركة من العينِ إلى الفاء فى المضارعِ، إلا أن الـذى تنقُلـه – فى المضارِعِ – كَسْرة؛ لأنّ العينَ كانت مكسورَة.

وقولُه أخيرًا: «**ففعَلْتَ بها ما فَعَلْتَ بأختها**»، وهو يعنى «يُبِيْنُ»، يقول: نَقَلْـتَ الكَسْـرة من الياء إلى ما قبلَها كما نَقَلْتَها من الواو فى «يُخيْفُ» إلى ما قبلَها وبَقِيَتِ اليـاءُ بحالهـا؛ لأنّ الياء لا تُبْدَلُ للكسْرة قبْلَها فهذا الّذى صَحّ ما قَبْلَ عَيْنِه.

فأمَّا ما اعتلّت فاؤُه فإنّك لا تَنْقُلُ إليها حركةَ العين، وذلك قولُك فـى «أفعَلْـتُ» مـن «آمَ، وآلَ: آيمْتُ، وآوَلْتُ» لأنه لـمَّا اعتلَّتْ الفاءُ وهى همزةٌ فقُلِبتْ ألِفًا صحّت العـينُ. وعلى ذلك قولُ الشاعر:

يُنْبِى تجـاليـدى وأقـتـادَهـا ... نـاوٍ كـرأسِ الـفَـدَنِ الْـمُـؤْيَـدِ

فهذا «مُفْعَلٌ» من الأيْدِ وهو القُوّةُ، ولم يَقُل: الـمُؤاد.

وقال طَرَفَةُ:

يقولُ وقد تَرّ الوظيفُ وساقُها ... ألستَ ترى أنْ قد أتَيتَ بمُؤْيَد

وهى الداهية، وهى من الأيْدِ أيضا، ولم يَقُل: الْمُئِيْدِ، وقالوا: «آيدْتُهُ» فى «أَفْعَلْتُه» من الأيْد، و «أَيَّدته» فعَّلْتُه، و «آيدْتُه» قليلـةٌ مكروهـةٌ؛ لأنَّـك إن صححْـتَ فهـو ثقيـلٌ، وإن أعْلَلْتَ جَمعْتَ بين إعلالين، فعُدِل عن «أفعَلْتهُ» إلى «فَعَّلْتهُ» فى غالب الأمْر.

* * *

[جميع الأسماء المبدوءة بميم، الجارية على الأفعال المعتلة العينات، يجب إعلالها]

قال أبو عثمان: والأسماءُ من هذه الأفعال إذا كانت فى أوائِلَها الميمُ فُعِلَ بها مـا فُعِـلَ بالمضارع مِنْ إلْقاء الحركةِ على السَّاكن، وقَلْبِ السَّاكن المُعْتَل إلى ما قبْلَه، وذلك قولُهـم: «مُقِيمٌ، ومُخِيفٌ، ومُبِينٌ» وأصله «مُقْوِمٌ، ومخْـوِفٌ، ومُبـيِنٌ» فـأُلْقِيَتِ الحركَـةُ علـى السَّـاكِنِ وقُلِبَتِ الواوُ ياءً لسُكونِها وانكسارِ ما قبْلَها والياءُ تركْتَها ياءً لأنها ساكنةٌ وقبلها كسرة.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ جميع الأسماء الجاريـةِ علـى الأفعـالِ المُعْتَلَّـة العَيْنـات يجبُ إعلالها، بتَسْكين الواوِ والياءِ منِها، ونَقْلِ حركتِهما إلى ما قبلَهما، لا فَصْلَ بين الأسـماء فى هذا والأفعال.

وأسماءُ الفاعلينَ فى هذا والمفعولين والظُّروف والمصَادرُ سواءٌ؛ لأنها كُلَّها جاريَةٌ على الأفعالِ، فيجبُ إعلالها؛ لاعْتِلال أفْعالها، فاسمُ الفاعِلِ «مُخِيْفٌ، ومُبِيْنٌ» فقد جَرَيا مَجْرى «يُخِيْفُ، ويُقيلُ» والظُّروف قوْلك: «هذا مُقام شأْزٌ» إذا أخذته من «أقام» فجرى «مقامٌ» مجرى «يُقام»، ومن قال: «هذا مقام شأْز» ففتح الميم أخذَهُ من «قامَ يقُومُ» وأصلُه «مُقْوَمٌ»، فجرَى مجرى «يَخاف» لأنّ أصْلَه «يَخْوَفُ»، كما أنّ أصلَ «مُقامٍ: مُقْوَمٌ» فجرَى مجْرَى قولك: «هذا رَجُلٌ مُقامٌ عن موضعه».

وكذلك المصادِرُ لأنّه إذا كان هذا الاعْتِلالُ سائِغا فى الظَّرْف، فالمصدرُ أحَقُّ به وذلك قولُك: «عجِبْتُ من مَقامِك على زيدٍ، وقُمْتُ مَقامًا»، كما تقول: «قُمْتُ قياما».

* * *

[اسم المفعول من هذا الباب يعل كالمضارع المبنى للمفعول]

قال أبو عثمان: وإذا كانَ الاسمُ مفعولاً وفى أوْلِهِ الميمُ كان على مِثْل «يُفْعَلُ» إذا قُلْتَ: «هو يُخافُ، ويُقالُ فى بَيْعِهِ، ويُقامُ للناس»، وذلك قولُك: «هو مُخافٌ، ومُقالٌ فى بَيْعِهِ، ومُقامٌ للناس» والعلّة فى هذا وفى «يُفْعَلُ» واحدة؛ لأن «يُخافُ ويُقام ويُقالُ» أصله «يُخْوَفُ ويُقْوَمُ للنّاس، ويُقْيَلُ فى بَيْعِه»، فألْقَيْتَ حركة المعتلّ على السَّاكن الذى قبله وقلبتَ المُعتلّ ألفًا لانفتاح ما قبله، وكذلك «مُقالٌ، ومُخافٌ» أصله «مُخْوَفٌ، ومُقْيَلٌ فى بَيْعِهِ»، فَفَعلوا به ما فَعَلوا بالفعل الذى هو فى مثالِه ولم يُفرّقوا هاهنا بين الأسماء والأفعال؛ لأنّ الزّيادة التى فى أوائل الأسماء الميمُ، والميمُ مِنْ زوائد الأفْعال فلم يَخافُوا التِباسًا فأُجْريا مُجْرًى واحدًا.

قال أبو الفتح: قوله: «**وإذا كان الاسمُ مفعُولاً وفى أوّلِهِ الميمُ**» كلامٌ فيه تسامُحٌ؛ لأنّ اسمَ المفعولِ لا يكون أبدًا من جميع الأفعال إلا وفى أوّله الميمُ؛ وإنما مَخْرَجُ هذا الكلامِ منهُ على ضَرْبٍ من التّوْكِيدِ، وفيه مِنَ التّسامُح ما ذَكَرْتُه.

وكانَ أجْوَدَ من هذه العبارةِ أن يقولَ: واعلم أنّ اسم المفعولِ من هذا الباب يَجرِى مَجْرى الفعل المضارع الذى لم يُسمّ فاعله من هذا الباب؛ لأنّ «مُخافًا» جرى مجرى «يُخافُ» فى الإعلال، وقد تقدم القَوْلُ فى مُشاركة الأسماء - من هذه الأفعال- الأفعالَ التى جرَتْ عليها.

وقولُه: «**ولم يُفرِّقوا بين الأسماء والأفعال؛ لأنّ الزِّيادة فى أوّلها لَيْسَتْ من زوائد الأفعال**»، يقولُ: فقد أمنوا الالْتِباس لمجىء الميم فى أوّل الاسم، فالميمُ من خَواصِّ الزِّيادةِ فى الأسماءِ، وحُرُوف المضارَعَة نَظيرةُ الميمِ فى الأسماءِ؛ وإنما بابُها الأفعالُ.

* * *

[مجىء حروف المضارعة فى أوائل الأسماء]

فإن قُلْتَ: فَهلا قُصِرَتْ حُرُوفُ المضارَعَة على الأفعال، كما قُصِرَتْ الميمُ على الأسماء، وقد سمِعناهم يقولون: «أَفْكَلٌ، وأَيْدَعٌ، وتَنْضُبٌ، وتَتْفُلٌ» وغيرَ ذلك ممَّا فى أوّله الهمزَةُ والنُّونُ والتَّاءُ والياءُ؟.

قِيل: إنما زِيدَتْ هذه الحرُوفُ التى بابُها الأفعالُ فى أوائل الأسماء لِقُوّة الأسماءِ وتمكُّنها وغَلَبتها للأفعالِ فشاركت الأسماء فى هذا الموضع الأفعالَ لقوَّتِها، ولم تشارك الأفعالُ الأسماءَ فى زيادة الميم أوَّلاً فى الأفعالِ؛ لضَعْف الأفعالِ عنِ الأسماء، وأكثرُ زيادة حرُوفِ المضارعة إنما هى فى الأفعال.

ويدلُّك على أنّ أصل هذه الزِّيادات - أعنى حروف المضارعة - أنْ تكونَ فى أوّلِ الأفعال، أنّ الأسماء التى جاءتْ على «أَفْعَلَ» أكثرُها صِفاتٌ نحو: «أحْمَر، وأصْفَر، وأخْضَرَ، وأسْوَدَ، وأبْيَضَ» والأسماءُ التى فى أوّلها الهمزةُ على هذا البناء من غيرِ الصِّفاتِ قليلةٌ.

ألا ترى أنّ باب «أحمَر، وأصفَرَ، وأسْوَدَ، وأبيْضَ» أكثرُ من باب «أيْدَعٍ، وأزْمَلٍ، وأفْكَلٍ» فلمَّا أرادوا أن يَكْثُرَ هذا المِثالُ الذى فى أوّله الهمزةُ جَعَلوه صفاتٍ لِقُرْبِ ما بين الصِّفةِ والفِعْلِ.

ألا ترى أن كلّ واحدٍ منهما ثانٍ للاسم وأن الصّفة تحتاجُ إلى الموصوف، كما أنّ الفِعْلَ لابدّ له من الفاعل.

* * *

[لو بنى اسم على وزن الفعل صح ولم يعل]

قال أبو عثمان: فإذا كانَت الزَّوائدُ التى فى أوائل الأسماء هى الزّوائد التى تكون فى الفِعْلِ، وكانَ الاسمُ على زِنَةِ الفِعْلِ بالزّوائدِ فإنّ الأسماء تُصَحَّحُ ولا تُعَلُّ، وذلك أنك لو

بَنيتَ مِن «قالَ: يقولُ» اسما على مِثالِ «يَفْعَلُ، أو يَفْعُلُ ، أو يَفعِلُ» أو منْ باب «باعَ يَبيعُ» كُنْتَ قائلا: «يَقْوَلٌ، ويَقوِلٌ، ويَقْوُلٌ، ويَبيِعٌ، ويَبْيُعٌ، ويَبْيَعٌ»، وإنما فعلْت هذا لتُفرِّق بين الأسماء والأفعال وكانت الأسماءُ أخفَّ منَ الأفعالِ ولم يكُن فيها «أفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، ويَفْعَلُ» على معنى ما يكونُ فى الأفعال، فصحَّحوها لذلك حيثُ كانتِ الزِّيادةُ التى فى أوَائلها هىَ الزِّيادة التى تكون للأفعالِ، ولم يَفْعَلوا ذلك بالأسماء التى فى أوائلِها الميمُ حينَ قالوا: «مَقامٌ، ومَباعٌ، ومَقادٌ» وما أشبه ذلك؛ لأن الميمَ لا تكونُ من زَوائد الأفعال.

قال أبو الفتح: سألتُ أبا على وَقْتَ القراءةِ عَنْ هَذا المَوْضِع، فقُلْتُ له: هلاّ أعْلَلْتَ هذه الأسماء التى فى أوائِلها زوائد الأفْعالِ فأجريْتَها مُجْرى الأفعال كما أعللت الثلاثى من الأسماء فأجريته مُجرى الأفْعالِ الثُّلاثيّة وذلك قولُك: «بابٌ، ودارٌ، ونابٌ»، كما قُلْتَ فى الأفعالِ: «قامَ، وباعَ»؟.

فقال: إنما أُعِلّ «بابٌ، ودارٌ» ولم يُصحّ فيُفْرقَ بينَه وبينَ الفِعْل؛ لأنّه ثُلاثيٌّ فهو أصْلٌ؛ ولأنّ التّنوينَ يدخُلُه فيُفرِّق بَيْنَه وبينَ الفِعْل.

وأمَّا غيرُهُ منْ ذواتِ الأربعة فقد يُشْبِهُ الفعْلَ إذا سُمِّىَ به بالزّوائدِ التى فى أوّله فيُفارقهُ التَّنوينُ فيُشْبِهُ الفِعْلَ فصُحِّحَ للفرْق.

يقول: «بابٌ، ودارٌ» ثلاثىّ مثل «قامَ، وباعَ» فليس الفِعْلُ أحقّ فى هذا الموضِع بالإعْلالِ من الاسْمِ، ألا ترى أنّ أصل «بابٍ: بَوَب» كما أن أصل «قامَ قَوَمَ» فالعلّةُ فيهما واحدةٌ، وبابُ ما فى أوّلِه زيادةُ الفعْلِ وهو بها على أربعة أحْرُفٍ؛ إنما هو للفِعْلِ دُون الاسمِ، والاسمُ داخِلٌ عليه فأُعِلّ الفِعْلُ كما يجب فيه، ثمّ دَخَلَ عليه الاسمُ، فأُريدَ الفَرْقُ بينهما فصُحِّح الاسمُ؛ ولأنك لو بَنَيْتَ مِن «قامَ» اسما على «يَفْعُلٍ» فأعْلَلْتَه فقُلْتَ: «يَقُوْمٌ» لالتَبَس بالفِعْلِ.

فإنْ قُلْتَ: إنّ التَّنوين يَفْصِلُ بينهما؛ فالتَّنوينُ لَيْسَ بلازمٍ، ألا ترى أنَّك لو بنيتَ مِن «قامَ» اسما على «يَفْعُل» فأعْلَلْتَه فقُلْتَ: «يقُوْمٌ»، ثم سمَّيتَ به رجلاً أو امرأةً، فجعلته علمًا لزَالَ التَّنوينُ والجرُّ، فأشبَهَ الفِعْلَ بالإعْلال وسُقُوطِ التَّنْوين والجَرّ و «بابٌ، ودارٌ» إذا جعلْتَه عَلَما فالتَّنوين لازمٌ له، فجرَت إبانَةُ التَّنْوين: أن الكلمة اسمٌ لا فِعْلٌ، مَجْرَى إبانَةِ: الميم المَزيدَةِ فى أوّل الاسمِ الجارى على الفِعْلِ: أنّ الكلمة اسمٌ **لا فِعْلٌ: فمِنْ هُنا**

وجَبَ تَصْحيحُ «يَفْعُلٍ» اسما من «قامَ» ونَحْوِهِ، ووجَب إعْلالُ «بابٍ، ودارٍ».

* * *

[مجيء «مزيد، ومحبب، وبنات ألببه» من الأسماء شواذ]

قال أبو عثمان: فإن قُلْتَ: فقد جاءَ «مَزْيَدٌ» فإنما هذا شاذّ كما شَذّ «مَحْبَبٌ»، وبنات أَلْبَبِهْ» فإنما يُحْفَظُ هذا.

قال أبو الفتح: هذه زيادة زادَها على نفسِهِ، يقول: فإذا كانَ الأمرُ كما ذَكَرْتَ فهلا قالوا فى «مَزْيَدٍ: مَزَادٌ» لأنّ فى أوّلِهِ الميم كما قالوا: «مَقامٌ، ومَباعٌ» وأصلهما «مَقْوَمٌ، ومَبْيَعٌ»؟.

قال: فالجوابُ: أنّ هذا اسمٌ شذّ عن القياسِ، كما شذّ «مَحْبَبٌ» وكان قياسُهما عندَهُ «مَزَادٌ، ومَحَبٌّ»، وقد ذكرتُ هذا فيما تقدّم، وأرَيْتُ من أين كثُر التَّغْييرُ فى الأعلامِ.

فأمَّا «بناتُ أَلْبَبِهْ» فذكر أبو عثمان عن أبى العباس: أن الهاءَ عائدة فيه على الحىِّ، أى: بناتُ أَلْبَبِ الحىِّ، وإذا كان كذلك فليس «أَلْبَبٌ» عَلَمًا، ولو كان عَلَمًا لكانَ أقربَ قَلِيلا.

وأخبرنى أبو على: أنّ الكوفيِّين يروُونه «بناتُ أَلْبُبِهِ» يريدون جمعَ «لُبٍّ»، معناه: بناتُ أَلَبِّ الحىِّ، كما يُقال: بناتُ أعْلَمِه.

وذهَب أبو العبَّاس إلى نحوَ: «مَقامٍ، ومبَاعٍ» إنما اعْتَلّ؛ لأنَّه مصدرٌ للفعْل، أوْ مكانٌ، دونَ أن يكون فُعِلَ ذلك به؛ لأنَّه على وَزْن الفعْل.

وأنكر ذلك أبو على وقال: ألا ترى إلىّ إعلالهم نحو: «بابٍ، ودارٍ» ولا نسبْةَ بنيه وبين الفعْل أكثرُ من الوَزْن، فأمَّا اعتِلالُه «بمزْيدٍ، ومَرْيَمٍ» فاسمان علَمَانِ، والأعلامُ تُغيَّرُ كثيرا عن القِياس.

وأمَّا اعتلالُه بَمقْوَدَةٍ فعليه لا لَه؛ لأنها مصدرٌ؛ وإنما هى شاذّة، وحكى أبو زَيْدٍ: «وقعَ الصَّيْدُ فى مَصْيَدِتنا» بفتْح الميم، فهَذا شاذٌ مِثْلُ «مَقْوَدَةٍ».

وحكى: «هذا شَىْءٌ مَطْيَبَةٌ للنَّفس» و «هذا شَرابٌ مَبْوَلَةٌ» وهذا كُلُّه شاذٌّ.

* * *

[مجئ «استحوذ، وأغيلت المرأة» من الأفعال شواذ]

قال أبو عثمان: ونظيرُ هذا من الفعلِ «اسْتَحْوَذَ عليهم الشَّيْطانُ» و «أغْيَلَتِ المرأةُ، وأجْوَدَ، وأطْيَبَ» إلا أنّ هذا يكون فيه الاعتلالُ، ويجرى على قياسِ الباب المطَّرِد، إلا فى «اسْتَحْوَذَ، وأغْيَلَتْ» فإنّا لم نَسْمَعْهُما مُعْتَلَّيْنِ فى اللُّغة، ورُبّ حَرْفٍ هكذا، فاحفظ ما جاء مِنْ هذا ولا تَقِسْهُ؛ فإنّ مَجْرَى بابِهِ على خِلاف ذلك.

قال أبو الفتح: يقول: نظير «مَزْيَدٍ، ومَحْبَبٍ» فى أنهما خَرَجا عن القياس قولُهم فى الفِعْل «اسْتَحْوَذَ، وأغْيَلَتْ، وأجْوَدَ، وأطْيَبَ» وقياسُه: «اسْتحاذ، وأغالَتْ، وأجادَ، وأطاب».

وقد ذكرتُ العلَّة فى أنْ خَرَجَ بعضُ المُعْتَلِّ على أصله، وأنَّه إنما جُعِلَ تنبيها على باقى المُعتَلِّ، واقتصارُهُمْ على تصحيح «اسْتَحْوَذَ، وأغْيَلَتْ» دون الإعلال ممَّا يُؤكِّدُ اهتمامَهم بإخْراجِ ضَرْبٍ من المُعْتَلِّ على أصلِهِ، وأنَّه إنما جُعل تنبيهًا على الباقى ومُحافظةً على إبانَة الأُصُولِ المُغَيَّرةِ، وفى هذا ضَرْبٌ من الحكمة فى هذه اللُّغَة العربيَّة.

وقولهُ: «**فاحفَظْ هذا ولا تِقسْهُ**»؛ أى: لا تَقُلْ فى «اسْتَقامَ: اسْتَقْوَمَ» ولا فى «اسْتَعان: اسْتَعْوَنَ» فإن هذا خارجٌ عن القياسِ والاستعمال جميعا.

وأخبرَنا ابنُ مِقْسَمٍ عن ثَعْلَبٍ قال: يُقال: «اسْتَصْوَبْتُ الشَّىْءَ»، ولم يُقَل: «اسْتَصَبْتُ»، و«اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، و«اسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ» ولم يقولوا: «اسْتَناقَ» ولا «اسْتَاسَتْ» وقد كرّر ذِكْرَ المطَّرِدِ والشَّاذِّ فى غير موضع من هذا الكتاب، وأنا أشرح أحوالَهُما.

اعلم أنّ المُطَّرِد والشاذّ عند أهلِ العربيَّة على أربعة أضْرُبٍ: مُطَّرِدٌ فى القياس والاستعمال جميعا، ومُطَّرِدٌ فى القياسِ شاذٌّ فى الاستعمال، ومُطَّرِدٌ فى الاستعمال شاذٌّ فى القياس، وشاذٌّ فى القياس والاستعمال جميعا.

فالمُطَّرِدُ فى القياسِ والاستعمالِ جميعا، هو الذى لا نهاية وراءه نحو رَفْعِ الفاعِلِ ونَصْبِ المفعول.

والمُطَّرِدُ فى القياسِ الشاذُّ فى الاستعمال، نحو الماضى من «يَذَرُ، ويَدَعُ» لا يُقال فيهما: «وَذَرَ، ولا وَدَعَ»، وليس هُنا شَىْءٌ يدفعهما من طريق القياس، قال سيبويه:

استُغنى عنهما بتَرْكَ؛ وهذه ليست حُجَّةً قاطِعَةً ولكنّ فيها ضَرْبًا مِنَ التَّعَلُّل.

والمُطَّرِد فى الاستعمال الشَّاذُّ فى القياسِ، قولُهم: «اسْتَحْوَذَ، وأَغْيَلَتْ المـرأة» القيـاس يُوجبُ إعلالهما لأنهما بمنزلة «اسْتقام، وأبانتْ»، ولكنّ السَّـماعَ أَبْطَـلَ فيهمـا القيـاسَ؛ وحَكَى ابْنُ السِّكِّيتِ: «أغـالَتِ المـرأةُ، وأَغْيَلَـتْ» إذا سَقَت ولَدَهـا الغَيْـلَ، ولا يعـرِفُ أصحابُنا الاعتلال.

قال أبو على: والشاذُّ فى القياس والاستعمالِ جميعا، ما أجازَهُ أبو العبَّـاس مِـنْ تَتْميـم «مفْعول» من ذَوَاتِ الواو التى هى عينٌ؛ لأنَّه أجاز فى «مَقُول: مَقْوُوْلٌ» وفـى «مَصُـوْغٍ: مَصْوُوْغٌ»، قال: لأنّ ذلك ليس بأثْقَلَ مِنْ «سُرْتُ سوُوْرًا، وغارَتْ عينهُ غُوُوْرًا»، قال أبو علىٍّ: فسبيله فى هذا سبيلُ من قال: «قامَ زَيْدًا» لأنَّـه خـارجٌ عـن القيـاس والاسـتعمال. وكذلك قولُ الآخر:

يا صاحبىَّ فَدَتْ نَفسِى نُفوسَكما   وحيثُمـا كُنتمـا لاقيْتُمـا رَشَـدَا
إنْ تَقْضِيا حاجةً لى خَـفَّ محْمِلُهـا   تَسْتَوْجبا نعمـةً عنـدى بهـا ويَـدَا
أنْ تَـقْـرأانِ على أسمـاءَ ويحَـكُمـا   مِنـى السَّـلامَ وألاَّ تُـعْلِمـا أحَـدَا

فسألْتُ أبا على عن ثباتِ النُّون فى «تقرأان» بعد «أنْ»؟.

فقال: «أنْ» مخففة من الثَّقيلة، وأوْلاها الفِعْلَ بلا فَصْلٍ للضَّرورة؛ فهذا أيضا من الشاذِّ عن القياسِ والاستعمال إذا ورد بشىء أُخِذَ به وتُرِك القياسُ؛ لأنّ السّماع يُبْطل القياس. قال أبو علىٍّ: لأنّ الغرض فيما نُدَوِّنُه من هذه الدّواوين، ونُثْبته من هذه القوانين؛ إنما هو لِيَلْحَقَ من ليس من أهل اللُّغة بأهلها، ويَسْتَوِىَ من ليس بفصيح ومَـن هـو فصيـح، فـإذا وَرَد السّماعُ بشىء لم يَبْق غرضٌ مطلوبٌ، وعُدِل عن القياس إلى السّماع.

* * *

[إذا سميت بالفعل «يزيد» بعد إعلاله بقى على إعلاله]

قال أبو عثمان: فأمَّا «يزيد» اسمُ رجلٍ؛ فإنما اعتلّ مِنْ قِبَلِ أنَّه كان فعلا لزمه الاعتلالُ، ثم نُقِل من الفعل فسُمِّىَ به، فهو فى المعتلّ نظيرُ «يَشْكُرُ» فى الصّحيح فأجْرِ البابَ على ما ذكرْتُ لك.

قال أبو الفتح: يقول: إن «يزيدَ» هـذا منقـولٌ مِـنَ الفعـل؛ وإنمـا هـو مضـارعُ «زادَ»،

فصار كـ «باع، يبيعُ»، ثم نُقِل بعد أنْ لزمه الاعتلالُ، فكذلك لو نقلتَ «يبيعُ» لتركته مُعَلاً كـ«يزيد».

فأمَّا لو ارتجلْت اسمًا على «يَفْعِل» من «باعَ، وزادَ» لقلتَ «يَبْيِعُ، ويَزْيِدُ» فصحَّحتهما ولم تُعِلَّهما.

ونظيرُ «يَزِيُد» فى النقل «يَشْكُرُ، وتَغْلِبُ».

وقد سمّوْا أيضا «تَزِيدُ» بالتَّاء؛ قال أبو ذُؤَيب:

يَعْثُرْنَ فى حَدِّ الظُّباتِ كأنما ... كُسِيَتْ بُرُودَ بنى «تَزِيدَ» الأذْرُعُ

والقول فى «تَزِيدَ، ويَزِيدَ» واحد.

* * *

[إذا بنيت من «يخاف» ونحوه اسما على «يفعل» صححته]

قال أبو عثمان: فإن قلتَ: ابْنِ «يُفْعِلُ» مِنْ «يَخافُ» اسما؟، قلت: «يُخْوِف» وكذلك أخوَاتُه لا تُعلُّ إذا صُغْتَه اسما.

قال أبو الفتح: قد تقدّم مثلُ هذا وشرحُه، ومِنْ أين وَجَب تصحيح هذه الأمثلة إذا بُنِيَتْ أسماءً.

* * *

[إعلال اسم الفاعل من «قام، وباع» ونحوهما]

قال أبو عثمان: وأمَّا فاعلٌ من «قام، وباعَ» فإنَّه يَعْتَل ويُهْمَز موضعُ العين منه، فتقول: «بائع، وقائم» وجميعُ ما أُعِلّ فعلُهُ ففاعل منهُ مُعْتَلٌّ.

قال أبو الفتح: إنما وجَبَ هْمزُ عين اسمِ الفاعل إذا كان على وزنِ فاعلٍ نحوُ: «قائمٍ، وبائعٍ»؛ لأن العينَ كانت قد اعتلَّتْ فانقلَبتْ فى «قام، وباعَ» ألفا، فلما جئتَ إلى اسم الفاعل، وهو على فاعلٍ، صارتْ قَبْلَ عينه ألف فاعلٍ، والعينُ قد كانت انقلبت ألفًا فى الماضى، فالتقت فى اسم الفاعل ألفانِ، وهذه صورتُهما «قَا اْ مٌ» فلم يَجُزْ حَذْفُ إحداهما، فيعودُ إلى لفظ «قامَ» فحرّكتَ الثانيةَ التى هى عينٌ، كما حركّتَ راءَ «ضارِبٍ» فانقلبَتْ همزةً لأنّ الألِفَ إذا حُرِّكت صارَتْ همزةً، فصارت «قائمٌ، وبائعٌ» كما ترىَ.

ويدُلُّ على أنّ الألف إذا تحركتِ انقلبت همزةً، قِراءةُ أيوُّب السِّخْتِيانى: ﴿**غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضَّألّين**﴾ [الفاتحة: ٧] لما حرّكَ الألفَ لسكونها وسكون اللام الأُولى بعدها انقلبتْ همزةً.

وحَكَى أبو العبَّاس، عن أبى عثمان، عن أبى زيدٍ أنَّه قال: سمعتُ عَمْرو بنَ عُبَيْدٍ يَقْرأُ: ﴿**فيوْمَئذٍ لا يُسألُ عن ذنبه إنْسٌ ولا جَأنٌّ**﴾ [الرحمن: ٣٩] فظَننْتُه قد لَحَن، إلى أن سمعتُ العرب تقولُ: «شَأَبَّة، ودَأَبَّةٌ»؟.

قال أبو العباس: فقلتُ لأبى عثمان: أتقيس هذا؟ قال: لا، ولا أقبلُه.

وقال الراجز:

خاطِمُها زَأَمَّها أنْ تَذْهَبا

وجاءتْ فى شعر كُثَيِّر: «احْمأَرّتْ» يريد «احمارّتْ»، كما أراد الأوّلُ «زَأَمَّها».

فهذه الهمزَاتُ فى هذه المواضع؛ إنما وجَبَتْ عن تحريك الألف لسكونِها وسكونِ ما بعدَها.

فكذلك قُلِبَتِ الألفُ المنقلبةُ عَنْ عين الفعل فى اسم الفاعِل مِنْ «قام» همزةً، وذلك قولُهم: «قائمٌ»، وكذلك «خائِفٌ، وبائعٌ، ونائمٌ».

* * *

[إعلال اسم الفاعل من «أفعل واستفعل»]

قال أبو عثمان: و«فاعِلٌ» من «أفْعَلَ» مُعَلٌّ وإعلاله إسكانُ عينه وطَرْحُ حركتها على السَّاكن؛ وأمَّا الفاعل مِن «استقامَ، واستفادَ» فإنّه «مستقيمٌ، ومستفيدٌ»، وقد ذكرتُ لك أصْلَ هذا، وإلقاءَ الحركة على ما قَبْلَ المعتلِّ وإسكانَ المعتلِّ فى هذا فى صدر هذا الباب.

قال أبو الفتح: يريد اسمَ الفاعل من أفْعَلَ «مقيمٌ، ومريدٌ».

وقد تقدم ذكرُ هذا كلِّه وشرحُه، ومن أين وَجَب إعلالُه؟.

* * *

[إعلال اسم المفعول من نحو «قيل، وبيع»]

قال أبو عثمان: و«مفعولٌ» من هذا مُعْتَلٌّ كما اعتَلَّ «فاعِلٌ» إلا أنّ اعتلالَه

بحذفِ حرفٍ منه، فإنْ كان «مفعولٌ» مِنْ «فُعِل» وكان من الواو ظهرتْ فيه الواوُ نحو: «مَقُولٍ، ومَصوغٍ» لأنَّه من «القَوْل، والصَّوْغ» وإنْ كان من «فُعِل» وكان من الياء ظهرتْ فيه الياءُ نحو: «مَعيبٍ، ومَبِيعٍ، ومسيرٍ به».

قال أبو الفتح: إنما وجب إعلالُ «مفعول» مِنْ حيث وجب إعلالُ «فاعلٍ» وكلاهما منْ قِبَلِ الفعل وجَبَ إعلالُه؛ لأنهما جاريان عليه وهو مُعْتَلٌّ فأرادوا أنْ يكونَ العَمَلُ من وجهٍ واحد، فألزَموا تصريفَ الفعل الاعتلال وعلى أن «فاعِلاً» أُجْرىَ على الفعل من «مَفْعولٍ»؛ لأنه بِوَزْنه وليس «مفعولٌ» كذلك.

وقولُه: **«فإن كان مفعولٌ مِنْ فُعِلَ»**، إنما قال هذا؛ لأنَّه قد يكون من «فُعِل» ومن «أُفْعِل» ومن «استُفْعل» وغير ذلك؛ وإنما قصد هنا ذِكْرَ بناء «مَفْعولٍ» و «مفعولٌ» إنما يجِيءُ من «فُعِل» نحو: «ضُرِب فهو مضروبٌ، وقُتِل فهو مقتول»، ولهذا ذَكَرَ «فُعِل» ولم يُهْمِلِ البَيانَ.

وسيذكر أبو عثمان ما عرَضَ فى «مَقُولٍ، ومَبيعٍ» من التّغيير والحذفِ ويذكُرُ الخلافَ بين الخليل وأبى الحسن وأُتْبِعُه ما عندى فيه، إنْ شاء الله.

* * *

[إتمام بنى تميم «مفعولا» من نحو «بيع، وعيب»]

قال أبو عثمان: وبنو تميمٍ فيما زعم علماؤنا يُتِمُّون مفعولا من الياء، فيقولون: «مبيوعٌ، ومَعْيُوبٌ، ومَسْيُورٌ به» فإذا كان من الواو لم يتمُّوه، لا يقولون فى «مَقُولٍ: مَقْوُوْلٌ»: ولا فى «مَصُوغٍ: مَصْوُوْغٌ» البتّةَ.

وإنما أتمُّوا فى الياء؛ لأنّ الياء وفيها الضّمَّة أخفُّ من الواو وفيها الضّمَّة، ألا ترى أنّ الواوَ إذا انضمَّت فرُّوا منها إلى الهمزة فقالوا: «أدْؤُرٌ، وأثْؤُبٌ، وأنْؤُرٌ»، قال الراجز:

لكلِّ دهرٍ قد لِبستُ أثْؤُبا

فالهمزُ فى الواو إذا انضمَّت مُطَّرِدٌ؛ فأمَّا إذا كانت كذلك وبعدها واوٌ كان ذلك أثقَلَ لها، فلذلك ألزموها الحذفَ فى «مفعولٍ»، والياءُ إذا انضمتْ لم تهمز ولم تُغيَّر؛ فهذا يدلُّك ويُبَصِّرُك أنّ الياء أخفُّ.

قال أبو الفتح: قد ذكر أبو عثمان العِلّة فى جواز تتميم بنى تميم لـ «مفعولٍ» من

الياء وأنّ الياءَ خفيفةٌ ليست فى ثِقَلِ الواو، فاحتَمَلَتِ الضّمَّةَ لذلك، ووجهُ حذفِ مَنْ حذَفَ الياء فقال: «مَعِيبٌ»؛ أنها لَمَّا اعتلَّتْ فى «عِيبَ» أراد أن يُعِلَّها فى اسم المفعول.

ومَنْ أتمّ فقال: «مَعْيوبٌ» شجَّعه على ذلك سُكونُ ما قَبْلَ الياء، فجرَتْ لذلك مَجْرى الصّحيح.

ولا تُنْكِرُ أن يُصَحِّحوا اسمَ المفعولِ وإنْ كان الفعلُ مُعْتَلاًّ؛ ألا ترى أنهم قالوا: «غُزِىَ» فقَلَبوا اللامَ، وقالوا: «مَغْزُوٌّ» فصحَّحوها.

وإنما جاز التصحيح فى اسم المفعول؛ لأنَّه وإن كان جاريا على الفعل فإنَّه ليس على وزْن المضارع؛ ألا ترى أنّ قائما لَمَّا كان على وزْن المضارع فى الأصل بالحركة والسُّكون والعِدّةِ لم يكُنْ إلا مُعْتلاً، وقد تحجَّر أنه لا يَتِمُّ مفعولٌ مِنْ ذواتِ الواو، وهذا هو الأشْهَر.

وقد حَكَى غيرهُ أنهم يقولون: «ثَوْبٌ مَصْوُوْنٌ» والأكثرُ «مَصُونٌ»، وأنشَدوا قولَ الراجز:

والمِسْكُ فى عَنْبرِه المَدوُوْفِ

والأشْهَر «مَدُوفٌ»، وقالوا: «رجلٌ مَعْوُوْدٌ، وفرسٌ مَقْوُوْدٌ، وقولٌ مَقْوُوْلٌ».

وأجاز أبو العبَّاس إتمامَ «مفعول» من الواو خلافا لأصحابنا كُلِّهم، وقال: ليس بأثْقَلَ مِنْ «سُرْتُ سُوُوْرًا، وغُرْتُ غُوُوْرًا»؛ لأنّ فى «سُوُوْرٍ، وغُوُوْرٍ» واوين وضمّتين وليس فى «مَصْوُوْنٍ» مَعَ الواوين إلا ضمَّة واحدة.

قال أبو على: وهذا خطأ؛ لأنَّه يُجيزُ شيئا يَنْفيه القياسُ وهو غيرُ مَسْموع، فقياسُه قياسُ مَنْ قال: «ضَرَبْتُ زَيْدٌ»، فأمَّا «سُرْتُ سُوُوْرًا» فلو لم يُسْمَعْ لَمَا قيل.

وأيضا: فلو أعَلُّوا فى «سُوُوْرٍ» لأسكنوا الواو الأُولى وبعدها واوٌ ساكنةٌ فيجبُ حذْفُ إحداهما، فيصير على وزن «فُعْل»؛ فكرهوا التباس مثال: فعول بفُعْل، واسم المفعول من فُعِل وزنُه «مفعولٌ» أبدًا نحو: «ضُرِبَ فهو مضروبٌ» فأُمِنَ الالتباسُ فى «مَصُوغٍ، ومَقُولٍ» فجرى على ما يجبُ فيه من الإعلال، وإنما لم يَتِمّ «مفعولٌ» من الواو

إلا فى الحروف الشَّاذَّة التى ذكرنا؛ لأنَّه اجتمع فيه مَعَ اعتلال فِعْلِه أنه من الواو، وأنَّه تجب ضمَّةُ واوه وبعدَها واوُ «مفعولٍ» فتجتمع واوان وضمَّة.

و «مَعْيُوبٌ» إنما اجتمعَ فيه ياءٌ وواوٌ وضمَّةٌ؛ وإذا كان القياسُ فى «مَعْيُوبٍ» الإعلالُ مع أنّ الياء دون الواو فى الثِّقَل، فمَفْعولٌ مِنَ الواو لثقله أحْرَى ألا يجوزَ فيه التَّصحيحُ.

وهذا طريقٌ مستمرٌّ فى العربيَّة لا ينكسرُ أن يُحْتَمَلَ أمرٌ واحدٌ، فإذا انضمّ إليه سببٌ آخرُ لم يُحْتَملا، وعليه بابُ ما لاينصرف أجمَعُ، وسيأتى فى هذا الكتاب منه ما أُنبِّه عليه بمشيئة الله.

* * *

[ما ورد عن العرب من نحو «مغيوم، ومطيوبة»]

قال أبو عثمان: وسمعتُ الأصمعيّ يقول: سمعتُ أبا عمرو بن العلاء يقول: سمعتُ فى شعر العرب:

وكأنّهـــا تُفاحـــةٌ مطيوبـــةٌ

وقال علقمةُ بنُ عَبَدَةَ:

يــومُ رَذَاذٍ عليــه الدّجْــنُ مغيــومُ

أخبرنى أبو زيد: أنّ تميما تقول ذلك؛ ورواه الخليل، وسيبويه عن العرب.

قال أبو الفتح: هذه شواهد لجواز إتمام «مفعولٍ» من ذواتِ الياء؛ وقد قالوا: «طَعامٌ مَزِيت، ومزْيُوتٌ، ورجلٌ مدِينٌ، ومَدْيُونٌ» وهو واسعٌ فاشٍ.

* * *

[اختلاف الأئمة فى المحذوف من «مفعول» من نحو «بيع، وقيل»]

قال أبو عثمان: وزعم الخليل، وسيبويه: أنّك إذا قلتَ: «مَقُولٌ، ومَبِيعٌ» فالذّاهبُ لالتقاء السَّاكنين واوُ «مفعولٍ».

وقال الخليل: إذا قلتَ: «مَبْيُوْعٌ» «فألقيتَ حركةَ الياء على الباء سكَنَتِ الياء التى هى عينُ الفعل وبعدَها واوُ «مفعولٍ» فاجتمع ساكنان، فحُذِفَتْ واو «مفعولٍ» وكانتْ أوْلَى بالحذف؛ لأنها زائدة، وكان حذفُها أوْلى ولم تُحذَف الياءُ؛ لأنها عينُ الفعل.

وكذلك «مَقُوْلٌ» الواوُ الباقيةُ عينُ الفعل، والواوُ المحذوفة واوُ «مفعولٍ».

وكان أبو الحسن يزعم أنّ المحذوفـةَ عـينُ الفعـل، والباقيـةَ واوُ «مفعـولٍ» فسألته عـن «مبَيعٍ».

فقلتُ: ألا ترى أنّ الباقى فى «مبيعٍ» الياءُ، ولو كانت واوَ «مفعولٍ» لكانت «مَبُوْعٌ»؟.

فقال: إنهم لـمَّا أسكنوا يَاءَ «مَبْيُوعٍ» وألْقَوْا حركتَها على الباء انضمَّت الباءُ، وصارت بعدها ياءٌ ساكنةٌ، فأُبدلَتْ مكانَ الضّمَّة كسرةٌ للياء التى بعدها، ثم حُذفِـت اليـاءُ بعـد أنْ ألْزِمت الباءُ كسرةً للياء التى حَذَفْتها، فوافقت واوُ «مفعولٍ» الباءَ مكسورةً، فـانقلبتْ يـاءً للكسرة التى قبلَها، كما انقلَبَـت واوُ «مـيزان، وميعـادٍ» يـاءً للكسـرة التـى قبْلَهـا؛ وكِـلا الوجهين حَسَنٌ جميلٌ، وقولُ الأخفشِ أقيسُ.

قال أبو الفتح: إنما وجب إسكانُ عينِ الفعل مِنْ «مَبْيُـوْعٍ، ومقـوُوْل» عندهـم جميعـا؛ لأنّ «قِيْلَ، وبِيْعَ» عندَهُمْ معتلان فأرادوا إعلالَ اسمِ المفعول منهما.

ولأنّ الضمَّة مستثقلةٌ فى الياء والواو، كما ذكر أبو عثمانَ قَبْلُ، ثم حَدَثَ من التَّغيير ما ذكره أبو عثمان عن الخليل، وسيبويه، والأخفش، ولكلٍّ واحد من الاعتـلال لصحَّة مذهبه، وما يمكن أن يُحْتجّ به عنه ما أذكُره، فأمَّا الخليلُ فيُقَوِّى مذهبَه فى أنّ المحذوفَ واوُ مفعولٍ فيما ذكره أبو على قول الشاعر:

سيكفيك ضَرْبَ القوم لحمٌ مُعَـرَّضٌ   ومـاء قدورٍ فى القصـــاع مَشِيْـب

فقال: قوله «مشيب» أصله «مَشُـوْبٌ»؛ لأنَّـه مِـنْ «شُبْتُ الشّـىْءَ أشُوبُه» إذا خلطتَـه بغيره؛ فلو كانت الواوُ فى «مَشوبٍ» واوَ «مفعول» لَمَا جاز أنْ تقولَ فيها: «مَشِيبٌ»؛ لأنّ واوَ «مفعول» لا يجوزُ قلْبُها إلا أنْ تكونَ لامُ الفِعْلِ معتلَّةً نحو قولِهم: «رُمِىَ فهـو مَرْمِىٌّ، وقُضِىَ فهو مَقْضِىٌّ» ولكنّ الواوَ فى «مشوبٍ» عينُ الفعل فقلَبها ياءً، كمـا قلَبهـا الآخـر فى قوله:

أزمـانَ عينـاءُ سـرورُ المسـرورْ
عيناءُ حوراءُ مـن العِـين «الحِيـرْ»

وأصلُه «الحُوُر» لأنه جمع حَوْرَاء.

فالواوُ فى «مَشُوبٍ» عينُ الفِعْل بمنزلتها فى «الحُور»؛ ألا ترى أنّه قلَبها فى «مَشوب»، كما قلَبها فى «الحُور».

وقد جاء مِثْلُ «مَشِيبٍ» مما قُلِبَتْ فيه عينُ الفِعْل وهو قولُهم: «أرض مميتٌ عليها» يريدون: مَمُوتٌ عليها، و «غارٌ مَنِيلٌ» وهو من الواو وأصلُهُ «مَنُوْلٌ»، قال أبو عليّ: معناه يَنال ما فيه، وقال الراجز:

دارٌ لأسماء يُعَفِّيها الْمُورْ ... والدَّجْنُ يَوْمًا والسَّحابُ المهْمُورْ

قد دَرَسَتْ غيرَ رمادٍ مكفورْ ... مكتئِبِ اللَّوْنِ مَريحٍ مَمْطور

يريد بـ «مَرِيحٍ: مَرُوحًا» لأنّه من الرَّوْح.

فهذا كلُّه يَشهدُ بصحَّة قول الخليل: إنّ المحذوفَ من «مَقُوْل، ومَبِيْع» واوُ «مفْعول»، وأمّا ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادةُ أبى عثمانَ عليه، وانفصالُه من الزِّيادة فعجبٌ من العجب، وقولُه فى هذا يكاد يَرْجَحُ عندى على مذهب الخليل وسيبويه.

وذلك أنّ له أن يقولَ: إنّ واوَ «مفعول» جاءت لمعنى، وهو المَدُّ والعينُ لم تأتِ لمعنًى فحَذْفُ العينِ التى لم تأْت لمعنًى، وتَبْقِيَةُ ما جاء لمعنى، وهو الواوُ الزائدةُ أولى، كما تقول: «مررتُ بقاضٍ» فتَحذِفُ الياءَ؛ لأنها لم تأت لمعنى، وتُبْقِى التَّنوينَ الذى جاء لمعنى الصَّرف.

وشىءٌ آخرُ يدلُّ على صحّة مذهب أبى الحسن، وهو: أنّ هذه العين قد اعتلَّت فى «قالَ، وباعَ، وقيلَ، وبيعَ» وفى أصلِ «مَبِيْعٍ، و مَقوْلٍ»، فكما أُعِلَّتْ بالإسكان والقلب، كذلك أُعِلَّتْ أيضا بالحذف؛ وواوُ «مفعولٍ» لم تَنْقلب من شىءٍ ولم تَعْتَل فى الفِعْلِ، فكان تركُها وحذفُ المعتلِّ أوْجب.

ألا ترى إلى قولهم: «اتَّقى» وأصله «اوْتَقَى» فلمَّا أُعِلَّتِ الفاءُ بقلْبها تاءً أُعِلَّتْ بالحذف فيما أنْشَدَناه أبو على، وقرأتُه عليه فى النوادر عن أبى زيد:

تَقُوهُ أيُّها الفِتيانُ إنِّى ... رأيتُ الله قد غَلَبَ الجُدُودا

وأنشدنا أيضا عنه:

قصَرْتُ له القبيلةَ إذ تَجِهَنْا ... وما ضاقَتْ بشِدَّته ذراعى

وأصل هذين: «اتَّقوه، واتّجِهْنا».

قال أبو على: ولكنه لـمَّا أعَلّ الفاء بالقَلْب، أعَلَّها بالحذف، فكذلك لَمَّا أُعِلَّت عينُ «مفعولٍ» بالإسكان والقلب، أُعِلَّتْ أيضا بالحذف.

وأيضا: فإنّ العين فى «مَقُولٍ، ومبَيعٍ» قد حُذفت فى قولهم: «قُلْ، وبِعْ» ونحو ذلك؛ فكما حُذفتْ فى غير هذا الموضع، كذلك حُذِفت هنا.

وللخليل أن يقول: إنّ الساكنين إذا التقيا فى كلمة واحدة حُرِّك الآخر منهما، فكذا يُحذَف الآخر منهما.

ولأبى الحسن أن يردّ هذا ويقول: إنهما إذا التقيا فى كلمة واحدة، حُذِف الأوّل نحو «خَفْ، وقلْ، وبِعْ» لاسيما إذا كان الثّانى منهما جاءَ لمعنًى، نحو التّنوين «غازٍ» ونحوه؛ وكما أُعِلَّت العينُ بالقَلْب مع أَلِف «فاعِلٍ» نحو «قائمٍ»، كذلك أُعِلَّت بالَحَذْف مع واو «مفعول».

وللخليل أن يقول: إن الميم فى أوّله يدلُّ على أنّه اسمُ المفعول، فتُحذَفُ الواوُ؛ لأنها زائدةٌ.

ولأبى الحسن أن يقول: إن «مَبِيعًا» يُشْبِه «مَقِيْلاً، ومَسِيْرًا» وهما مصدران، فلهذه العلل المتكافئة قال أبو عثمان: «وكلا الوجهين حَسَنٌ جميلٌ» ولقُوّة قول أبى الحسن قال: «وقولُ الأخفش أقْيَسُ».

وقولُه فى هذا عجيبٌ، وإنْ كان قد ناقضَ فيه فيما يجيءُ، وستراه بُعَيْدُ إن شاء الله.

* * *

[اختلاف الأئمة فى المحذوف من مصدر «أقام، وأخاف» ونحوهما]

قال أبو عثمان: فإذا قُلْتَ من «أفْعَلْتُ» مصدْرًا نحو: «أقامَ إقامَةً، وأخافَ إخافةً» فقد حذفتَ مِنْ «إقامةٍ، وإخافةٍ» ألِفًا، لالتِقاء السَّاكنين.

فالخليل وسيبويه يزعمان: أنّ المحذوفة هى الألِفُ التى تلى آخِرَ الحرف، وهى نظيرةُ واوِ «مفعولٍ» فى «مَقُولٍ، ومَخوفٍ».

وأبو الحسن يَرَى أن موضع العين هو المحذوفُ؛ وقياسُه على ما ذكرتُ لك.

قال أبو الفتح: أصلُ «إقامة، وإخافة، وإبانة: إقْوامةٌ، وإخوافةٌ، وإبيانةٌ» فأرادوا أن يُعلُّوا المصدر، لاعتلالِ «أقام، وأبان» فنقلوا الفتحة من الواو، والياء، إلى ما قبلهما، ثم قلبوهما ألِفين، وبعدهما ألفُ «إفعالةٍ»، فصار كما ترى «إقامةً، وإبانةً».

فذهب أبو الحسن إلى أن المحذوفة هى الألفُ الأُولى؛ وذهب الخليلُ إلى أنّ المحذوفة هى الألِفُ الثّانية؛ وهى الزّائدة - على ما تقدّم من مذهبهما - والكلامُ ثم، والاحتجاج، هو الكلامُ، والاحتجاجُ هنا.

* * *

[ما لا يعتل من محول إليه وهو «اختار، وانقاد» ومضارعهما، وما كان نحوهما]

قال أبو عثمان: وإذا كان الحرفُ الذى قَبْلَ المعتلّ متحركا فى الأصلِ، لم يُغَيِّروه، ولم يُعتَلّ الحرفُ من محوّلٍ إليه كما اعتلّت «قُلْت، وبِعْتُ» من مُحَوّلٍ إليه كراهيةَ أن يُحوّل إلى ما ليس من كلامهم، وذلك قولهم: «اخْتاروا، واعْتادوا، وانْقادوا» وكذلك المضارعة من هذا تجرى هذا المجرى نحو: «يَخْتارون، ويَعْتادون، ويَنْقادون».

قال أبو الفتح: أصل «اختار، واعتادَ، وانقادَ: اخْتَيَر،واعْتَوَدَ، وانْقَوَدَ».

يقول: فلم يُحوّل «افْتَعَل، وانْفَعَل» من الياء إلى «افْتَعِل، وانْفَعِلَ» ولا حُوِّلَ «افْتَعَلَ، وانْفَعَلَ» من الواو إلى «افْتَعُلَ، وانْفَعُلَ»، كما حُوِّل «قُلْتُ، وبِعْتُ» من «فَعَلْتُ» إلى «فَعُلْتُ، وفَعِلْتُ» لأن فى كلامهم «فَعِلْتُ، وفَعُلْتُ» وليس فى كلامهم «افْتَعُلَ، وانفعُلَ» ولا «افتَعِل، وانْفَعِل».

فهذا معنى قولِه: «**كراهيةَ أن يخرج إلى ما ليس فى كلامهم**»، وقد كان القياسُ إذ غَيَّروا «فَعَلْتُ» أن يُغيِّروا «افْتَعَلْتُ، وانْفَعَلْتُ»، ولكنِ امتنعوا من ذلك كراهية أن يخرجوا إلى ما لا نظير له؛ ولو فعلوا ذلك لكان قياسُه أن يقولوا: «اخْتِرْتُ، واعْتُدْتُ، وانْقُدْتُ» ولكن هذا لا يقال لما ذكرنا.

وقولُه: «**وكذلك المضارعةُ مِنْ هذا تجرى هذا المجرى**»، يقول: إنما يقولون: يختارون، وينقادون، ولا يقولون «يخْتَيِرون، ويَنْقَوِدون»، كما قالوا: «يَبِيْعُ، ويَقُوْمُ» لأنّ هذا لم يُحوّلْ كما يُحوَّل «قُمْتُ، وبِعْتُ».

وأصل «يَخْتارُون، وينقادون: يختَيِرون، ويَنْقَوِدون» فأُسْكِنَتِ الياءُ وَالواو، ثم قُلِبتا

لانفتاح ما قبلَهما وتحرُّكِهما فى الأصل كما فُعِل فى الماضى.

* * *

[المبنى للمجهول من «اختار، وانقاد» ونحوهما]

قال أبو عثمان: وإذا قلتَ: «فُعِل من هذا» قلتَ: «اُخْتِيرَ، واُنْقِيدَ» فتُحوِّل الكسرة على التّاء، والقاف، كما فُعِل ذلك بـ «بِيع، وقِيل».

فأمَّا «اعتادَ» فُتركتْ حركةُ الأصل وتَبِعَت العينُ ما قبْلها، كما كان ذلك فى «قال، وباع».

ومَن يقول من العرب: «قُيل» فيُشِمُّ الفاء الضّمة تحقيقا لـ «فُعِل»، فإنه يقول هاهُنا: «اُخْتِيُر، واُنْقِيُدَ» فيُشِمُّ؛ لأن قولك: «تِيُر» من «اُخْتِيُر» و «قِيُدَ» من «اُنْقِيُد» كـ «قُيل، وبِيُع»، ومَنْ أبدَلَ الياءَ واوًا قال هنا: «اُخْتُورَ، واُنْقُود» ولم يُؤْخذْ هذا إلا عن العرب.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ «تادَ» من «اعْتاد» و «تارَ» من «اخْتار» و «قادَ» من «انْقاد» كـ«قامَ، وباعَ» واشتبها من حيث كان ما قبلَ العين مفتوحا وهى محرّكة، كما كان ذلك فى «فَعَلَ» فاشتركا فى العلّة المُوجبةِ للقَلْب، فجميعُ ما يجوزُ فى «قال، وباع» جائزٌ فى «اختار، وانقاد» إلا التّحويل إلى الضّمِّ والكسرِ، وقد مضى ذكره.

فـ «تار» من «اختار» و « قاد» من «انقاد» بمنزلة «قالَ، وباعَ»، و «تِيْرَ» من «اخْتِير»، و «قِيد» من «انْقِيُدْ» كـ «قِيلَ، وبِيعَ» و «تُيرْ» من «اُختُير»، و «قُيْد»، كـ «قُيْل، وبُيُعْ»، و «تُورَ» من «اخْتُور»، و «قُودَ» من «انقُودَ» كـ «قُولَ، وبُوعَ».

وقولُه: «**ومَنْ أبدَلَ الياءَ واوًا**»، معناه: مَنْ كان من لغته أن يقول: «خُوف، وقُول» فيجعل مكان الياء فى «قِيل، وخِيف» واوًا فإنه يقول هنا، «اختور» لأن مَن قال: «قُولَ، وخُوفَ» فليس أصلُ هذه الواو عنده ياءً ثم قلبها واوًا؛ لأنهما عنده من «القَوْلِ، والخوْفِ» ولا تَقُلْ إنّه قَلَب الياءَ فى «قيل، وخِيف» واوًا؛ لأنّه لو كان ممّن يقول: «قِيلَ، وخِيْفَ» لما قال: «قُولَ، وخُوفَ» لأنّ هذه لغاتٌ لقومٍ شَتى.

أو يكونُ أرادَ: مَن قال «بُوْعَ» فأبدلَ الياء واوًا فإنّه يقولُ: «اختُورَ، وانْقودَ» والمذهَبُ الأوّل أعَمُّ؛ لأنّه يَدْخُلُ فيه «قِيْلَ، وبِيْعَ» جميعا.

وقَولُه: **«ولم يؤخذ هذا إلاّ عن العربِ»** يقول: لم يُقْدَمْ عَلى هذه الأقوالِ بالقياس، بل هى مسموعةٌ عن العرب.

* * *

[مجىء «مقودة، ومكوزة، ومزيد» على الأصل]

قال أبو عثمان: ومَثَلٌ من الأمثال: «إنّ الفُكاهَةَ مَقْوَدَةٌ إلى الأذَى» جاءُوا بها على الأصل، كما قالوا: «مَكْوَزَةٌ، ومَزْيَدٌ» فجاءوا بِهنّ على الأصل، وليس هذا بالمطَّرِدِ فى الكلام؛ وقد قَرأ بعضُ القُرّاء: ﴿لَمَثْوَبَةٌ من عند الله خيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣] لا تُقُولُ على هذا «مَقْوَلَةٌ، ولا مَبْيَعَةٌ».

قال أبو الفتح: قد كان القياسُ فى هذا كله أن يُعَلّ؛ لأنّ «مَزْيَدًا، ومَكْوَزَةً، ومَقْوَدَةً، ومَثْوَبَةً» على وزن «يخاف، ويهاب» وأصلهُما «يَخْوَفُ، ويَهْيَبُ»، وهذه الأسماءُ جارية على أفعال معتلّة، وقد كانَ قياسُهما «مَقادَةً، ومكازَةً، ومَزادَةً، ومَثابَةً» كقوله تعالى: **﴿وإذْ جَعَلنا البيت مَثابةً للنّاسِ وأمْنًا﴾** [البقرة: ١٢٥]ولكنّها شذّت.

يقول: لا ينبغى أن يُقاس على هذا؛ ولكنْ يُقالُ: «مقالَةٌ، ومبَاعَةٌ» وقد جاءت مِثْلَ «مَكْوَزَةٍ، ومَزْيَدٍ: مَرْيَمٌ، ومَصْيَدَةٌ، ومَطْيَبَةٌ، ومَبْوَلَةٌ» وهذه شواذٌّ كلُّها.

* * *

[«مفعلة» بضم العين من «عشت، وبعت» كـ «مفعلة» بكسرها فيهما عند الخليل]

قال أبو عثمان: وكانَ الخليلُ يقول فى «مَفْعُلَةٍ» من «عِشْتُ، وبِعْتُ» لفظُها كلفَظْ «مَفْعِلَةٍ»، كما كان «فُعْلٌ» من الياء فى هذا الباب على لفظ «فِعْلٍ» من الواو، فيقول: «مَعِيشَة» تَصْلح أنْ تكونَ «مَفْعُلَة» وتَصْلُح أنْ تكونَ «مَفْعِلَةً».

قال أبو الفتح: أصْلُ «مَعِيشَةٍ» إذا كانت «مَفْعُلَةً» عند الخليل: «مَعْيُشَةٌ» فَنَقَل الضّمَّة إلى العين فانضمت، وبَعْدها ياءٌ ساكنةٌ، فأبْدَلَ الضّمَّة كسرةً، لِتَسْلَمَ بَعدَها الياءُ، فصارت «مَعِيشَةً» وإذا كانت «مَفعِلَةً» فإنما نَقَل الكسرة إلى العين حَسْبُ.

وكذلك «عِيشٌ» يَصْلُحُ أن يكونَ عند الخليل «فِعْلاً، وفُعْلاً» جميعا، فإذا كان أصلُه «فُعْلاً» فكأنّه كان «عُيْشًا»، فأبدل الضّمَّة كسرة لِتَسْلَم الياءُ فصارتْ «عِيشًا» كما تَرى.

كما قالوا: «بِيْضٌ» وأصلُه «بُيْضٌ»، فأبدلوا من الضمَّة كسرة؛ لا يَفْصِلُ الخليل بين الواحد والجمع.

وكذلك كان يُجيزُ فى «دِيْكٍ، وفِيْلٍ» أن يكونا «فِعْلاً، وفُعْلاً» جميعا؛ لأنهما من الياء لقولهم: «فُيُولٌ، ودُيُوكٌ» وكان أبو الحسن يخالفه، وها هو ذا عَقِيبَ هذا.

* * *

[«مفعلة» من العيش، و «فعل» من البيع عند الأخفش]

قال أبو عثمان: وكان أبو الحسن الأخفشُ يخالفه ويقول فى «مَفْعُلَةٍ» من «العَيْش: مَعُوْشَةٌ»، وفى «فُعْلٍ» من «البيع: بُوعٌ»، ويقول فى «بِيضٍ: هو فِعْلٌ» ولكنَّه جَمْعٌ والواحد ليس على مذهب الجمع.

وقولُه فى «مَعِيشَة: مَعُوشَةٌ» تَرْكٌ لقوله فى «مَبِيعٍ، ومَكِيلٍ» وقياسُه على «مَبِيعٍ، ومَكِيلٍ: مَعِيشةٌ» لأنَّه يزعم أنه حين أَلْقَى حركة عينِ «مفعولٍ» على الفاء انضمَّت الفاءُ، ثم أَبْدَل مكان الضمَّة كسرة لأنّ بعدها ياءً ساكنة، وكذلك يلزمه فى «مَعِيشة» هذا، وإلاّ رجع قول الخليل فى «مَبِيْعٍ».

قال أبو الفتح: إنما كان قياسُه عند أبى عثمان «مَعِيشَةً» لأنّ أصْلَها «مَعْيُشَةٌ» فيجبُ نقْلُ الضمَّة إلى العين، ثم تُبْدَل كسرةً لتَسْلَم الياءُ بعدها؛ كما قال أبو الحسن فى «مَبِيْع» إنَّ أصله «مَبْيُوْعٌ»، ثم نَقَل الضمَّة من الياء إلى الباء، ثمّ أبْدَلَ الضمَّة كسرةً لتَسْلَمَ الياءُ بعدها.

وكذلك كان يجب على قياسِهِ فى «مَعِيشَةٌ» أن يُبدِلُ الضمَّة المنقولة من الياء إلى العين كسرة فيقول: «مَعِيشَة»، كما قال الخليل قياسا على «مَبِيعٍ». وكذلك قياسُه على «مَبِيع» فى «فُعْلٍ» من «البَيْع» أن يقول: «بِيْعٌ» كقول الخليلِ، فيُبْدلَ من الضمَّة كسرةً، كما أبدَلها فى «مَبِيع» لأنّ «مَبيعًا»، ومَعِيشَةً، وبِيْعًا» كلُّ واحدٍ منها واحدٌ ليس بجمعٍ، فإن كان يقول: «مَعُوشةٌ، وبُوعٌ» فيلزمه أن يقول فى «مَبِيعٍ: مَبُوعٌ» فيخالفُ العربَ أجمعين.

وإذا قال: «مَبِيعٌ» فقياسُه «مَعيشةٌ، وبِيعٌ» فى «مَفْعُلَةٍ وفُعْلٍ» لا فَصْلَ بينهما؛ لأنّ «مفعولا» واحدٌ، كما أنّ «مَفْعُلة، وفُعْلاً» كُلٌّ واحدٌ لاَ جَمْعٌ، وهذه هى المناقضة التى قدّمتُ ذكرَها.

ولو قال فى «مَفْعُلَةٍ، وفُعْلٍ: مَعيشَةٌ، وبِيْعٌ» كقول الخليل، لكان مذهبُه لا نهاية وراءه، ووافَق قولَه فى «مَبِيعٍ» واستمرّ مذهبُه على الاطّراد.

وحكى الأصمعىُّ: أن الرِّيح الحارّة يُقال لها: «هَيْفٌ، وهُوفٌ» وليس فى «هُوفٍ» حُجَّةٌ لأبى الحسن فى أن يقول فى «فُعْل» من البيع: «بُوعٌ» لأنه يجوز أن يكونا لغتين، فيكون «هَيْفٌ» من الياء و «هُوْفٌ» من الواو، ويجوز أن يكون «هَيْفٌ» محذوفا من «فَيْعِلٍ» كأنّه كانَ «هَيْوِفًا» مثلَ «مَيْوِتٍ»، ثم قُلِبَتِ الواوُ وحُذِفَتْ، كما فُعِل ذلك بـ «سَمَيْتٍ» فعلى هذا يكونان جميعا من الواو؛ فتأمل هذا.

وقولُه: **«وكذلك يَلْزَمُه فى «مَعيشة» هذا وإلاّ رجع إلى قول الخليل فى «مَبيع»،** يقول: يلزمُه أن تكونَ «مَعِيشَةٌ: مَفْعُلَةً، ومَفْعِلَةً» عنده جميعًا، كما قال الخليلُ؛ وإنما يجب عليه من هذا، الرُّجوعُ إلى مذهب الخليل فى «مَبِيعٍ» لأنّه كان يجب على قياسه فى «بُوعٍ، ومَعُوْشَةٍ» أن يقول فى «مَفْعُولٍ: مَبُوعٌ»، وهذا لم يَقُلْهُ أحدٌ من العرب؛ فلو كان الياء فى «مَبِيع» هو الزّائد، كما يقول أبو الحسن، لوجب أن يقول: «مَبوعٌ» كما يقول «مَعُوشَةٌ».

وأمَّا فَصْلُه بين الواحد والجمع فى «فُعْلٍ» مِمَّا عينُه ياءٌ، وأنه يقول فى الواحد: «بُوعٌ» ويقولُ فى جمع «أبيض: بِيْضٌ» فهو قَوْلٌ.

قال أبو علىٍّ: ويُقَوِّيه أنّ الجمعَ أَثْقَلُ من الواحد، والواوَ أثقلُ من الياءِ، فهربَ من الواو فى الجمع وأقرّها فى الواحد؛ فلذلك قالوا: «بِيضٌ»، ولم يقولوا: «بُوضٌ».

ألا ترى أنهم يقولون فى الواحد: «عَتَا، عُتُوًّا، وعُتِيًّا» و «عَسا العُودُ، عُسُوًّا، وعُسِيًّا» فإذا صاروا إلى الجمع فكلُّهم يَقْلِبُ.

ألا تراهم يقولون: «عِصِيٌّ، ودُلِيٌّ» ولا يُجيزون التَّصحيح كما أجازوا فى الواحد!.

ويدُلُّ على صحة ما ذهبوا إليه فى «بِيضٌ» وأنهم لم يقولوا: «بُوضٌ» أنهم قد قالوا فى «الحُوْرِ: الحِيرُ» وأصلُه الواو؛ فإذا كانوا قد هربوا مِمَّا أصلُه الواو إلى الياء، فألا تُقْلَبَ الياءُ واوًا فى الجمع، وأن يُصَحِّحوها ياءً أجْدَرُ.

ووجهٌ آخرُ: وهو أنهم قد قلبوا الواوَ ياءً فى الواحد فقالوا: «مَشِيبٌ» فى «مَشُوبٍ»

و«غارٌ مَنِيلٌ» فى «مَنُـول» و «أرضٌ مَمِيتٌ عليهـا» فـى «مَمُـوتٍ» و «غُصْنٌ مَرِيـحٌ» فـى «مَرُوحٍ»؛ فإذا كانوا قد قلبوا الواوَ ياءً فى الواحد مع أنَّـه أخَـفُّ مـن الجمـع، فهـم بـألاّ يقلبوا الياءَ - التى هى أخَفُّ إلى الواو، التى هى أثقل فـى الجمـع، الـذى هـو أثقـلُ مـن الواحدَ - أجْدَرُ!.

ولولا قولُ العرب: «مَبِيعٌ» باليـاء دونَ «مَبُـوعٍ» لكـان قـولُ أبـى الحسـن فـى «فُعْلٍ، ومَفْعُلَةٍ: بُوعٌ، ومَعُوْشَةٌ» قولاً حسنًا، ولكن قولهم: «مَبِيعٌ» هو الذى أفْسَد هذا المذهـبَ على أبى الحسن.

فأمّا قول الشاعر:

وكنت إذا جارى دَعـا لـمضُوفَـةٍ   أُشَمرٍّ حتى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرى

ففيه تَعَلُّقٌ لأبى الحسن فى قولـه فـى «مَفْعُلَـةٍ» مـن «عِشْـتَ: معوشـة» لأنّ «مَضُوفَـةً: مَفْعُلَةٌ» من «ضِفْتَ الرّجلَ: إذا نزلـتَ بـه» لأنّ معناهـا مـا يَـنْزِل بالإنسـان ويَضيفـه مـن نوائـب الّدهـر؛ وأصلُهـا «مَضْيُفَـةٌ» ثـم نُقِلَـت الضّمَّـة إلى الضّـاد، وانقلبـت اليـاءُ واوًا، لسكونها وانضمام ما قبلَها.

فيُشْبه أن يكونَ أبو الحسن بهذا تَعَلّق عليه عَقَدَ هذا الخلاف؛ إلا أنّ هذا حرفٌ شـاذٌّ لا نَعْلَمُ له نظيرًا، فينبغى ألاّ يُقاسَ عليه، وقولُ الخليل فى «مَعِيشةٍ، ومَبِيعٍ» أقْوَى، لقولهم كلِّهم: «مَبِيْعٌ»، ولم يقولوا: «مَبُوعٌ» كما قالوا: «مَضُوفَةٌ»، ومِنْ «مَبِيـعٍ» يُشْبه أن يكـونَ الخليلُ أخذ قوله فى «مَعِيشةٍ» لأنّ عينَ «مَفْعُولٍ» مضمومة.

فأمَّا «مَؤُوْنَةٌ» فلا حُجَّة فيها لأبـى الحسـن؛ لأنـه يجوز أن يكـون مـن «الأوْن» وهـو «العِدْلُ» لأنها ثقيلةٌ على مُتَكلِّفِها كما أن «العِدْلَ» ثقيلٌ على حامله، وقالوا: إنها «فَعُولَةٌ» من «مُنْتُ»، وأجاز الفرّاء أن تكونَ «مَفْعُلَةً» من «الأين» وهو «التّعبُ» وهـذا كقـول أبـى الحسن فى «مَعُوشَةٌ» والاحتجاج عليه مِثْله على أبى الحسن، لا فَرْقَ بينهما.

وقد شرحتُ هذا الخلافَ فى موضع آخر فى مسألة سُئلتُ عنها مجرّدةً!.

* * *

[تصحيح «فاعلت، وتفاعلنا، وفعلت، وتفعلنا» ومصادرهن وعدم إعلالهن]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ «فاعَلْتُ، وتَفاعَلنا، وفعَّلْتُ، وتَفعَّلنـا» يُصَحّحْنَ ولا يُعْلَلْنَ،

وذلك قولك: «قاوَلْتُ زيدًا وبايعتُه، وتقاوَلنا، وتبايَعْنا» وتَصِحُّ المصادرُ كما صَحَّت الأفعال وذلك «التَّقاوُلُ، والتَّبايُعُ، والقِوالُ، والبِياعُ» و «فَعَّلتُ» مثلُ «حوّلْتُهُ، وحوّلْتُ عليه، وشوّهْتُه، وزيَّنتُ له الأمرَ، وتحوّلْتُه، وتشوّقْتُه، وتزَيَّنْتُ».

وإنما صَحَّت فى «تَفاعَلْتُ» لأنّ التاء دَخَلَتْ على «فاعَلْتُ».

وكذلك «تفعَّلْتُ» دخلَت على «فعَّلتُ» فلم تُغَيَّرْ عن حالها.

قال أبو الفتح: إنما صَحَّتْ هذه الأفعال كُلُّها لسكونِ ما قبلَ الواو والياء المتحركتين، فلو قَلَبْتَ الياءَ والواوَ فى «قاوَلْتُ، وبايَعْتُ» كما قلبتهما فى «قام، وباع» وقبلهما ألفٌ ساكنةٌ، لوجب حذفُ إحداهما ولزال البناء.

وكذلك لو قلبتَ الياءَ والواو الأخيرتين فى «زينّتُ، وشوّقْتُ» ألفين لتَحَرَّك ما قبلَهما وزال بناءُ «فعَّلْتُ» كما كان يزولُ فى الأوّل بناءُ «فاعلتُ» فتجنبوا ذلك لَما يدخل الكلامَ مِنْ كثرة التَّغيير.

وكذلك «تَفَعَّلْتُ، وتفاعَلْنا» لأنّ التاء إنما دَخَلَتْ على «فعَّلتُ، وفاعَلْتُ» بعدما وجب فيهما التَّصحيحُ، فلمَّا صحّتْ هذه الأفعال صحّتْ مصادرُها، فلذلك قالوا: «قاوَلْتُهُ قِوَالا» فصحَّحوا الواوَ ولم يقولوا: «قيالاً»، كما قالوا: «قمتُ قِيامًا» فقلبوها ياءً لمَّا انقلبت فى «قام» ولمَّا صحّت فى «قاومتُ، وقاولتُ» صحّت فى «القِوام، والقِوال» وقال الله تعالى: ﴿**قد يعلم الله الذين يتسلّلون منكم لِوَاذًا**﴾ [النور:٦٣] لأنه مصدرُ «لاوذْتُ» وقالوا فى اللُّغة: «لُذْتُ به، لِياذًا».

فأمَّا قول الراجز:

يَخلِطْن بالتَّأنُس النِّوارا

وهو من نَارَ يَنُور، إذا نَفَر، فيُمكن أن يكون اسما لا مصدرًا فَصَحَّ لذلك، وأمَّا قولُهم فى القطعة من المسك: «صِوَارٌ، وصِيارٌ» فيمكن أن يكونا لغتين، ويمكن أن يكون قَلَبَ الواو ياءً للتَّخفيف والشَّبه بالمصدر أو الجمع؛ وهذا القولُ كأنَّه أمْثَلُ لقولهم فى جمعه: «أصْوِرَةٌ»، ولم نسمعهم يقولون: «أصْيِرَةٌ» قال الأعشى:

إذا تَقُومُ يَضُوعُ المِسْكُ أصْوِرَةً ... والعَنْبَرُ الوَرْدُ من أردانِها شَمِلُ

وكذلك «التَّقاوُلُ، والتَّبايُعُ» صَحّتا فيه لصحَّتهما فى الفعل.

وقد قدّمت القولَ فى أن صحّة المصدر لصحَّة الفعل واعتلالَه لاعتلاله، لا يدُلّ على أنّ المصدرَ مشتقٌّ من الفعل.

* * *

[ومما جاء على أصله «افعللت، وافعاللت»]

قال أبو عثمان: ومما يجِيء على أصله «افْعَلَلْتُ، وافْعالَلْتُ» وذلك «ابْيَضَضْتُ، واسوَدَدْتُ، واحوَلَلْتُ، وابْياضَضْتُ، واسْوَادَدْتُ».

وإنما جاء هذا على أصلِه من قِبَل أنهم لو أسكنوا المعتَلّ هنا ذَهب المعنى وصِرْتَ إلى حَذْفٍ بعد الإسكان، وعلَّةٍ بعد علَّةٍ؛ فتجنَّبوا هذا الحَمْلَ على الفِعْل كلّه، فأقرُّوه على أصله.

قال أبو الفتح: يقول: لو أسكنوا الياءَ والواوَ فى «ابيضَضْتُ، واسوَدَدْتُ» وقبلَ الياءِ الباءُ، وقَبْلَ الواوِ السينُ؛ وهما ساكنتان، لوَجَب حَذْفُ الياءِ والواوِ، ولزال البناءُ وهذا مثلُ ما تقدّم.

وقولُه: «**لو أسكنوا المعتلّ هنا**»، معناه: لو أسكنوا هنا الحرفَ الذى من شأنه أن يَعْتَل لكان كيتَ وكيتَ؛ «فهنا» ظرف لأسْكَنُوا، وهو منصوبٌ به، لا بالمعتلِّ؛ لأنَّه ليس هاهنا بمعتَلٍّ، ولكنّه أطْلَقَ عليه لفظ الاعتلال وإنْ كان صحيحا؛ لأنّ من شأن الواو والياء أن يَعتلاّ فسمَّى الحرفَ: مُعتلاًّ، بما هو فى أكثر أحواله، جارٍ عليه؛ أو بما يَصِيرُ إليه من الاعتلال.

كما تقول: «هذه حَلُوبَتُنا، ورَكوبَتُنا» فتُطلِقُ عليها اسم «الحَلب، والرُّكوبِ» وإن لم يكن فى الوقت «حَلَبٌ، ولا رُكوب» لأنّ من عادتهما أن يكون هذا جاريا عليهما، وكما قال الله تعالى حكايةً عن إبراهيمَ عليه السَّلام: ﴿**فقال إنى سقيم**﴾ [الصافات: ٨٩] ولم يكن فى الوقت سقيما، ولكنّ السُّقْمَ للموت جارٍ عليه لا محالة.

وكما قال الشاعر:

إذا ما مات مَيْتٌ مِنْ تَميمٍ ... فَسرّك أن يَعيشَ فجِئْ بزادِ

فسمَّاه «مَيْتًا»، وإن كان حَيًّا قبل موته؛ لأنَّه سيموت لا محالَة؛ وهذا مطَّرِدٌ في كلامهم فاشٍ.

* * *

[ومما جاء على أصله «اجتوروا، وازدوجوا، واعتوروا، واهتوشوا»]

قال أبو عثمان: ومِمَّا يجيء على أصله؛ لأنّ معناه معنى ما لا يَعْتَلُّ كما جاء «عِورَ، وحوِلَ» لأنَّه في معنى «اعورّ، واحولّ»: «اجْتَورُوا، وازْدَوَجُوا، واعْتَورُوا، واهْتَوَشُوا»؛ لأنّ معناها «تَجاوَرُوا، وتزاوَجوا، وتهاوَشوا»؛ ولولا ذلك لاعتلّ.

ألا تراهم قالوا: «اختاروا، وابتاعوا» حين لم يكن في معنى «تَفاعَلوا».

قال أبو الفتح: يقول لـمَّا وَجَبَ تصحيح «تجاوروا، وتزاوجوا» لسكونِ ما قبلَ الواوِ- كما قدَّمنا شَرحَه - وكان «ازْدَوَجُوا، واجتوُروا» بمعناهما صحّحوهما ليكونَ التَّصحيحُ أمارةً لكونِ كلٍّ واحدٍ منهما بمعنى الآخر، وكذلك ما أشْبَه هذا، وإنما أعَلُّوا «اختاروا، وابتاعوا» لأنهما ليسا بمعنى «تخايَرُوا، وتَبايعوا» فجاءوا على ما ينبغي لهما من الإعلال الذى تقدّم شَرْحُه في فصل «اعتاد، وانقاد».

* * *

[لو بنيت افتعلوا من «ازدوجوا» على غير معنى «تفاعلوا» لأعللت]

قال أبو عثمان: وقال الخليلُ: لو بنيتَ «افتعلوا» من قولك: «ازدوجَوا» على غير معنى «تفاعلوا» لأعْلَلْتَ فقلتَ: «ازدوجوا» كما قُلتَ: «اختاروا، وابتاعوا».

قال أبو الفتح: يقول لـمَّا زال معنى «تفاعلوا» الذى يوجب التَّصحيح خرج إلى باب «اختار، وابتاع» فلم يَجُزْ إلا إعلالُه كما لم يَجُزْ إلا إعْلالُ «اختار، وابتاع».

* * *

[جمع «مقال، ومباع، ومعاش» على «مفاعل» لايعل]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ «مَقالاً، ومَباعًا، ومَعاشًا» إذا جمعته على «مفاعِلَ» لم تُعِلِ الياءِ ولا الواو في الجمع، وذلك قولك: «مقاوِلُ، ومَبايِعُ، ومَعايِشُ».

وإنما أعلُّوا الواحد؛ لأنهم شبَّهوه بـ «يَفْعَلُ» فلمَّا جمعوه ذَهَبَ شَبَهُه مِن «يَفْعَلُ» فردُّوهُ إلى أصله، قال الشاعر:

وإنى لَقَوّامٌ مَقاوِمَ لم يكن جريرٌ ولا مولى جرير يقومُها

فقال: «مَقاوِم».

قال أبو الفتح: وجُه شَبَه «مَقام، ومَباع» بـ «يَفْعَل» أنّ أصلَهما «مَقْوَمٌ، ومَبْيَعٌ» فجريا مجرى «يخاف، ويهاب» اللّذين أصلُهما «يَخْوَفُ، ويهيَبُ» فأعلّوهما؛ لأنهما جاريان على الفِعْل وهما بوزنه، وقد تقدم شرحُ هذا.

وقولُه: «**فلمَّا جمعوه ذهب شَبَهُه من الفعل**»؛ يريد أنّ الفعلَ لا يُجْمع فلمَّا جُمِع «مقامٌ» ونحوه بَعُدَ عن الفِعل وزالَ البِناءُ الذى ضارعَ به الفِعْلَ فصَحَّ، وصِحّتُه أنْ تَظْهر ياؤُه وواوُه، وذلك قولُهم: «مَقاوِمُ، ومَبايِعُ».

* * *

[همز «معايش، ومصاوب» خطأ]

قال أبو عثمان: فأمَّا قراءةُ مَنْ قَرأ مِن أهل المدينة «معائِش» بالهمز فهى خطأٌ، فلا يُلْتَفَتُ إليها؛ وإنما أُخِذتْ عن نافعِ بن أبى نُعَيْمٍ، ولم يكن يدرى ما العربيَّة، وله أحرفٌ يقرؤُها لَحْنًا نحوًا من هذا.

وقد قالت العربُ: «مصائب» فهمزوا، وهو غلط، كما قالوا: «حَلأْتَ السَّوِيقَ» وكأنهم تَوَهَّموا أنّ «مُصيبة: فَعِيلَةٌ» فهَمَزُوها حين جمعوها كما هَمَزُوا جمعَ «سَفينةٍ: سَفائنُ» وإنما «مُصيبَةٌ: مُفْعِلَةٌ» من «أصاب يُصيب»، وأصلها «مُصْوِبَةٌ»، فألْقَوْا حركةَ الواو على الصّاد فانكسرت الصادُ وبعدها واوٌ ساكنةٌ فأُبدِلت ياءً للكَسْرَةِ قَبْلَها - وقد كتبنا تفسيرَ هذا فيما مضى - وأكثرُ العرب يقول: «مَصَاوِبُ» فيجىءُ بها على القياس، وما ينبغى.

قال أبو الفتح: قد اختلفت الرِّواية عن نافعٍ، فأكثرُ أصحابه يَرْوِى عنه: «مَعايِشَ» بلا همزٍ، والذى رَوَى عنه بالهمز خارجةُ بنُ مُصْعَبٍ.

وإنما كان همزُها خطأ عنده؛ لأنها لا تخلو من أن تكونَ جَمعَ «مَعاش، أو مَعيشَةٍ، أو مَعِيشٍ»، فقد قال رُؤْبةُ:

إليك أشكو شِدّةَ المَعِيش

يريد «المعاشَ».

وكلُّ واحدٍ من هذه فعينه متحركةٌ فى الأصل:

فأصلُ «معاشٍ: مَعْيَشٌ»، وأصلُ «مَعِيْشَةٍ: مَعْيشَةٍ، أو مَعْيُشَةٌ» على مذهب الخليل.

وأصلُ «مَعِيشٍ: مَعْيشٌ» مكسورُ العين لَيْسَ غيرُ؛ لأنه ليس فى الآحاد اسم على «مَفْعُلٍ» بضمِّ العين.

فأمَّا قولُ الشَّاعر:

بُثَيْنَ الْزَمِى «لا» إنّ «لا» إنْ لَزِمْتِه ... على كثرة الواشين أىُّ مَعُون

فجَمْعُ «مَعُونةٍ» وليس بواحدٍ، وكذلك قولُ الآخر:

لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فَعالِ مَكْرُم

إنما هو جَمْعُ «مَكْرُمةٍ».

وكذلك قولُ الآخر:

أبْلغ النُّعمانَ عنى مَأْلُكًا ... أنَّه قد طال حبسى وانتظارِى

فقد يجوز أيضا أن يكونَ جَمْعَ «مأْلُكةٍ» وهى الرِّسالة، أو يكونَ حذَفَ الهاء ضرورة وهو يُريدُها.

وإن كان «مَعِيشٌ» جَمْعَ «مَعِيشَةٍ» فجائزٌ فيه «مَفْعُلٌ، ومَفْعِلٌ» جميعا؛ وإذا كان الأمرُ كذلك فحَقُّ «معاشٍ، ومَعِيشٍ، ومَعِيشَةٍ» ألاّ تُهْمَزَ فى الجمع؛ لأنه قد كانت عينُه متحركةً فى الأصل، فإذا احتاج إلى حركتها فى الجمع حَرَّكَها ولم يَقْلِبْها واحْتَملَتِ الحركةَ؛ لأنها قويَّةٌ وهى من الأصل، وقد كانت متحركةً فى الواحد؛ وإنما يُهْمَزُ فى الجمع حروفُ المَدِّ واللِّين التى لا حظّ لها فى الحركة فى الواحد نحوُ أَلِفِ: «رسالة»، وياءِ: «صحيفة»، وواو: «عجوزٍ»، إذا قُلْتَ: «رسائلُ، وصحائفُ، وعجائزُ».

فأمَّا قول العرب: «مصائبُ» فغلطٌ؛ لأن الياءَ فى «مصيبةٍ» عينُ الفعلِ وهى مُنْقَلِبَةٌ عن واوٍ وأصلُها «مُصْوِبَةٌ» وأصلُها الحركةُ، وقياسها «مَصَاوِبُ».

وقد كان أبو إسحاق ذهب إلى أنّ الهمزة فى «مصائبَ» إنما هى بدَلٌ من الواو فى «مَصَاوِبَ»، كما قالوا: «إسادةٌ» فى «وِسادَةٍ» وأنكر ذلك عليه أبو على وقال: إنّ الواو لا تُقْلَبُ همزةً وَسَطًا إذا كانت مكسورةً، وقد بَيَّنتُ هذا.

وذكر أبو الحسن: أنّ الذى شجَّعهم على أنْ شبَّهوا «مُصيبةً» بـ «صحيفةٍ» حتى همزوها فى الجمع، أنها قد اعتلَّت فى الواحد بأنْ قُلبتْ الواوُ ياءً فتوهَّنت العينُ بالقَلْب فأشبهت الياءَ الزّائدة؛ لأنها فى الحقيقة ليست من الأصل؛ وإنما هى بَدَلٌ من العين، فلمَّا لم تكن الأصلَ بعينه أشْبهت الزّائدَ فقُلِبَتْ فى الجمع همزة.

وأنكر ذلك عليه أبو إسحاق وقال: يلزمه فى «مَقامٍ: مَقائم» يريد أبو إسحاق أن أصلَ «مَقامٍ: مَقْوَمٌ» كما أنّ أصلَ «مُصيبةٍ: مُصْوِبَةٌ» وكلاهما قد قُلِبَ، يقول: فلو جاز لذلك أن يُهْمزَ جمع «مُصيبَةٍ» لجاز أيضا أن يُهْمزَ جَمْعُ «مَقامٍ» وهذا يَلزمُ أبا الحسن لو كان يَقْطَعُ بهذه الحجة؛ وإنما تعلَّل بهذا القول وتَأنَّسَ به، وليس عنده بعِلَّة قاطعةٍ فيلزَمه أن يقولَ فى جمع «مَقامٍ: مَقائمُ» ولكنَّه لـمَّا سمع «مصائبَ» احتال بعد السَّماع بما يكونُ فيه بعضُ العُذْرِ، ولا يَقْطَعُ بأن هذا خطأٌ من العرَب ما وَجَدَ له وُجَيْها ما، ألا ترى أن سيبويه قال فى باب ما يُضْطَرُّ إليه الشَّاعرُ: وليس شىءٌ ممَّا يُضْطرُّونَ إليه إلاّ وهم يُحاولون به وَجْها.

وكذلك قولُهم: «حلأْتُ السَّويقَ، ورَثَّأْتُ زَوْجى بأبياتٍ»، إنما هو مُشَبَّهٌ فى اللَّفظ بغيره وإن لم يكن من معناه؛ فكأنّ «حَلأْتُ» من قولهم: «حلأْته»: إذا طردتَه عن الماء.

وقولُهم: «رَثَّأْته: فعَّلته، مِنَ الرّثيئة» وليس مِن معناه.

وقالوا: «اسْتَلأمْتُ الحجَر»: يريدون استَلَمْتُ فهمَزُوا.

وقالوا: «لَبَّأتُ بالحجّ»: يريدون «لَبَّيْتُ».

وقالوا: «الذئْبُ يَسْتَنْشِئ الرّيحَ» يريدون «يَسْتَنْشِى».

قال أبو عُبَيْدَةَ: وكانَ رُؤْبَةُ يهمِزُ «سِيَةَ القوسِ» وسائُر العرب لاَ يهْمِزُها؛ وإنما يجوزُ مِثلُ هذا الغلَط عندهم لِمَا يَسْتَهْوِيهِمْ مِنَ الشَّبَه، لأنهم ليسَتْ لهم قياساتٌ يَسْتَعْصِمونَ بها، وإنما يُخلِدُونَ إلى طبائعهم؛ فمن أجل ذلك قرأ الحَسَنُ البصرىُّ رحمة الله عليه: «وما تنزّلت به الشَّياطُون» لأنّه توهَّمَ أنَّه جمعُ التَّصحيح نحو «الزيدون» وليسَ منه.

وكذلك قراءتُهُ: «ولا أدْرأْتُكم به» جاء به كأنَّه مِنْ «دَرَأْتُه» أى: دَفَعْتُه وليس منه وإنما هو من «دريْتُ بالشّىء» أى: علمت به وكذلك قراءةُ مَنْ قرأ «عادَ لُلُّؤْلى» فهمَز، وهو

خطأٌ منه، وهو بمنزلة قول الشاعر:

لَحَبَّ المُؤْقِدَانِ إلىّ مُؤْسَى

فهمزَ الواوَ السَّاكنة؛ لأنّه توهَّمَ الضمَّة قبْلَها فيها.

ومَنْ ذهَبَ إلى أنّ «أوّل من وَأَلَ» فهو عندَنا مُخْطِئ؛ لأنّه لا حُجَّةَ له عليه - وقد ذكرْتُهُ قبلُ - ولهذا الغلَط نظائرُ فى كلامِهِمْ، فإذا جاءَكَ فاعْرِفْه لتُسَلِّمه كما سمِعْته ولا تَقِس عليه.

* * *

[اختلاف العرب والعلماء فى «مدائن»]

قال أبو عثمان: وأمَّا «مَدائِنُ» فقد اختلفت العربُ فيها والعلماءُ، فجَعَلها بعضُهُم «فعائِلَ» فهمزَ، وقال بعضُهم: هى «مَفاعِلُ» فلم يَهْمزُوا.

فالذين جعَلوها «فَعائلَ» احتجُّوا بـ «مُدْنٍ»، فقالوا: «مُدْنٌ» يدُلُّ على أنّ الميم مِنَ الأصْلِ ولَيْسَتْ بزائِدةٍ.

وقال غيرُ هؤُلاء: هى «مَفاعِلُ» والميم زائدةٌ؛ لأنه مِنْ «دَانَ يدِينُ» وهؤلاء الذينَ لم يَهْمِزُوا، وكِلا الاشتقاقين مَذْهَبٌ.

قال أبو الفتح: أمَّا مَنْ قال: «مُدْنٌ» فاشتقاقُه واضِحٌ و «مَدِينَةٌ» عندهم كسفينَةٍ، و «مَدَائن» كـ «سفائن».

وأمَّا من أخذها مِن «دانَ يدين» فمعناه: أنها أطاعَتْ صاحبَها وتذلَّلَتْ له والدِّينُ: الطَّاعةُ؛ وهكذا أخذتُ عن أبى على وقْتَ القراءة، فأمَّا قولُ الأخْطَل:

رَبَتْ ورَبا فى حِجْرِها ابنُ مدِينَةٍ   يَظَلُّ على مِسْحاتِهِ يَتَركَّلُ

فالمدينةُ فيه: أمَةٌ، يصِفُ الأكَّار الذى يعمل فى الكَرْم يقول: هو ابنُ أمَةٍ، وقال لها: «مَدِينَةٌ» لأنها مِنْ «دِنْتُ» أى: جَزَيْتُ، كأنّ مولاها يجزيها بعَمَلِها؛ فهذا مِثلُ المَذْهَب الثَّانى فى «مدينة» كما حكاه أبو عثمان.

وقوله: «**إنّ العربَ قد اختلفتْ فِيها والعلماءُ**»، معناه: أنّ العرَب منهم مَن يهمزُ، ومنهم مَن لا يَهْمِزُ، فهذا وَجْهُ اختلافِ العربِ.

وأمَّا اختلافُ العلماء فيها، فكأنّ بعضهم سمِعهَا مَهْموزةً، وبعضهم سمِعها غيرَ مَهْمُوزَةً وبعضهم سمِعها مهموزَةً وغيرَ مهموزة.

فالذين سمعوها مهموزَةً خالَفوا تأوُّلَ مَن سمعها غيرَ مهموزة.

والذين سمعوها مهموزَةً وغيرَ مهموزة - وأبو عثمان واحدٌ منهم - قد أخذوا فيها بالقولين.

ولو كان كلُّهم سمِعُوها مهموزَةً وغيرَ مهموزة، كما سمِعها أبو عثمانَ المازنيُّ بالوجهين لَزَال الخلافُ ولم يَقَعْ أصلا.

واختلافُ العلماء إنما كان منْ أجْلِ اختلافِ العرب فيها، فهذا معنى قوله: «إنّ العربَ قد اختَلَفَتْ هى والعلماءُ فيها».

* * *

[رواية «مداين» بلا همز عن بعض العرب]

قال أبو عثمان: وقد رُوِى تَرْكُ الهَمْزِ فى «مَدَاين» عن بعض العرب.

قال أبو الفتح: إنما كرّر هذا القوْل بعد ذكره فى أوّل الفصل الذى قَبْله اختلافَ العربِ، وأنّ بعضَهم يَهْمِزُ، وبعضَهم لا يهمز، فكرّرهُ هُنا توْكِيدا، ولِيُريَكَ أنّ مَن يَهْمِزُ أكثرُ ممَّن لا يَهْمِزُ، ولو اقْتصر على الفصل الأول لَتُوُهِّمَ أنّ مَن لا يَهْمِزُ فى الكثرَة كَمن يَهْمِزُ، فأرَادَ أن يُرِيَكَ أن الهَمْزَ فيها أشْهَرُ وأنّه عن اختلاف العربِ فيها قد اختَلَفت العُلماءُ.

* * *

[ما صح لسكون ما قبله، أو لسكون ما بعده، أو لسكون ما قبله، وما بعده معًا]

قال أبو عثمان: فقد فسَّرتُ لكَ موضعَ الفاء فى الواو والياء، وموضع العينِ فيما لامُهُ صحيحةٌ؛ وسأُبيِّن لكَ موضعَ العين إذا اعتلَّت اللامُ، أوْ كانت هَمْزة فى موضعه - إنْ شاء الله - وأذكرُ الأسماءَ التى جاءت تامَّةً مِنْ هذا مِمّا لامُهُ صحيحةٌ.

فمِمَّا أُتمَّ فيه الاسمُ لسكون ما قبلَه وما بَعْدَه:

«فُعَّلٍ، وفُعَّال» نحو: «حُوَّلٍ، وحُوَّالٍ».

و«فَعَّالٌ» نحو: «صَوّامٍ، و قَوّامٍ».

و«مِفْعالٌ» نحو: «مِشْوَارٍ، ومِقْوَالٍ».

وكذلك «التَّفْعالُ» نحو: «التَّجْوَالِ، والتَّطْوَابِ والتَّقْوالِ، والتَّزْيارِ».

و«أفْعالٌ» نحو: «أقْوَالٍ، وأمْيالٍ، وأعْيانٍ، وأفْوَاجٍ».

و«إفْعالٌ» نحو: «إرْوَاءٍ».

و «فَعُولٌ» نحو: «قَوُولٍ، وكَيُولٍ، وبَيُوعٍ».

و «فُعُولٌ» نحو: «شُيُوخٍ، وحُوُولٍ، وسُوُوْقٍ».

و«فَعالٌ» نحو: «نَوَارٍ، وجَوَابٍ، وهَيامٍ».

و«فَعِيلٌ» نحو: «طَوِيلٍ».

و «فُعالٌ» نحو: «طُوَالٍ، وهُيامٍ».

و«فِعالٌ» نحو: «خِوَانٍ، وعِيانٍ، وخِيارٍ».

و«فاعُولٌ» نحو: «طاوُوسٍ، وناوُوسٍ، وسايُورٍ».

و«أفْعِلاءُ» نحو: «أهْوِناءَ، وأغْيِلاءَ، وأبْيِناءَ».

قال أبو الفتح: اعلم أن هذه الأمثله تنقسم على ثلاثة أضرُبٍ:

منها ما صحّ لسكون ما قَبْلَه نحو: «حُوّلٍ، وأهْوِناءَ».

ومنها ما صحّ لسكون ما بعْدَه نحو: «قُوُوْلٍ، وشُيُوْخٍ، ونَوَارٍ، وطَوِيْلٍ، وطِوَالٍ، وخِوَانٍ».

ومنها ما صحّ لسكون ما قَبْلَه وما بعدَه وهو أبلغُ فى معناه نحو: «صُوّامٍ، وقُوّامٍ، وأمْيالٍ، وأقْوَالٍ» وما أشبَهَ ذلك.

فلو أسكنت هذه الحروف لالْتَقَى ساكِنانِ فوَجَبَ الحذفُ أو الحركةُ وزالَ المثالُ فَتُرِكَ ذلك لذلك.

* * *

[فعل التعجب بصيغتيه بالأسماء فيما تقدم]

قال أبو عثمان: وفِعْلُ التَّعجُّب مُشبَّهٌ بالأسماء نحو: ما أقولَه للحق، وما أبْيَعه، وما أصْوَنَه لنفسه؛ وكذلك «أبْيِعْ به، وأطْوِلْ به، وأجْوِدْ به، وأسْيِرْ به»، لأن هذا فى معنى ما أفْعَلَه؛ وهو مشبَّهٌ بقولهم: «هذا أقْوَلُ منه، وأبْيَعُ منه، وأسْيَرُ منه» لقُرب معناه منه.

ويدُلُّك على إلْحاقِهِمْ فِعْلَ التَّعَجُّب بالأسماء قولُهم: «ما أُمَيْلِحَهُ، وما أُحَيْسِنَه» حَقَّرُوهُ كما تُحقَّرُ الأسماءُ، والأفعالُ لا تُحقَّرُ.

قال أبو الفتح: إنما أشْبَهَ فِعْلُ التَّعجُّب الأسماء؛ لأنَّه لا يتصرّف كما أن الأسماء كذلك فلذلك صُحّح، فقيل: «ما أقومَه»، وأنت لا تقول: «أقْوَمَ زَيْدٌ عَمْرًا» فى معنى «أقامَه» ومن هنا لَحِقَه التَّحقيرُ كما يَلْحَق الأسماء فى قولهم: «ما أُمَيْلِحَهُ، وما أُحَيْسِنَهُ»، والأسماءُ إذا كانت فى أوائلها الزّوائد التى تكون فى أوائل الأفعال صُحِّحت ولم تُعَلّ.

وقد مضى ذكرُ هذا وستراه أيضا.

وإنما صحّ «أفعِلْ به» نحو: «أسْيِرْ به، وأقْوِمْ به» لأنَّك مُخْبِرٌ لا آمِرٌ، ومعناه « ما أفْعَلَه» نحوُ قوله تعالى: ﴿**أسْمِعْ بهم وأبْصِرْ**﴾ [مريم:٣٨] إنما معناه: ما أسمَعَهم، وما أبْصَرَهم، وهو لَفظُ الأمر فى معنى الخبر.

ويدُلّ على أنه ليس أمرًا: كونُه للواحد، والواحدة، والاثنين، والاثنتين، والجماعة، بلفظٍ واحدٍ.

وذلك قولك: «يا زيدُ أكرِم بعمرٍو، ويا هندُ أكرِمْ بعَمْرٍو، ويا رجلان أكرم بزيد ويا امرأتان أكْرِمْ به، ويا رجال أكْرِمْ بزيدٍ، ويا نساءُ أكرِمْ بزيدٍ»، ولا تقول: «يا امرأةُ أكْرِمى بزيدٍ» ولا: «يا رجلانِ أكرِما بزيدٍ» ولا: «يا رجالُ أكرِموا بزيدٍ» ولا: «يا نساءُ أكرِمْن بزيدٍ».

لأنَّك لستَ تأْمُر أحدًا بإيقاع فعلٍ، وإنما تُخبرُ عن إفراطِ كَرَمِ زيدٍ كما تقول: «يا امرأةُ ما أكرَمَ زيدًا، ويا رجالُ ما أكْرَمَ زيدًا».

وذهب بعضُ متأخرى أصحابنا إلى أنّ هذا لفظُ الأمرِ ومعناه، وأنّ المأمورَ هنا هو

المحدّثُ عنه في قولهم: «ما أكرَم زيدًا» يعنى «ما»، فكأنه قال: «يا أمرأةُ أكْرِم يا شَىْءُ بزيدٍ» وهذا تعسُّف وتخليط وعُدولٌ عن الصَّواب؛ لأنّ معنى قولك: «أكْرِم بزيدٍ» إنما هو إخبار عن زيد بالكرم، فكأنّك قلتَ: «لكَرُم زيدٌ» كما تقول: «لَقَضُو الرّجلُ» إذا بالغتَ في الخبر عنه بجَوْدَةِ القضاء، ولستَ تأمُرُ أحدًا بإيقاع فعلٍ عليه؛ وإنما حمله على هذا التّعسُّف لفظُ الأمر في هذه المواضع.

وقد جاءت ألفاظُ الأمر ويُراد بها الخبرُ، كما جاءت ألفاظُ الخبرِ ويُراد بها الأمر.

فمِنْ ألفاظ الأمر المرادِ بها الخبرُ قولُ الله تعالى: ﴿**قلْ من كان في الضّلالة فلْيَمْدُدْ له الرّحمنُ مَدًّا**﴾ [مريم:٧٥] إنما معناه فسيمدٌّ له الرّحمنُ مَدًّا؛ أو فلَيَمُدّنّ له الرّحمنُ مدًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿**أسمْع بهم وأبْصِرْ**﴾.

ومن ألفاظ الخبر المراد بها الأمرُ: قوله تعالى: ﴿**يُؤْمنون بالله ورسوله**﴾ [التوبة: ٢٩] فهذا في معنى قوله: ﴿**آمنوا**﴾ ألا تراه أجابه بقوله عزّ وجلّ: ﴿**يَغْفِرْ لكم ذنوبكم ويُدخلكم جنّاتٍ**﴾ [الصف: ١٢] فهذا معناه: آمِنُوا يَغْفِرْ لكم ذنوبكم، كما تقول: «إنْ تُؤْمِنوا يَغْفِرْ لكم ذنوبكم» ولا يكونُ قولُه: ﴿**يغفِر لكم**﴾ جوابَ: ﴿**هل أدلُّكم على تجارةٍ تنجيكم من عذابٍ أليمٍ**﴾ [الصف:١٠]، وإن كان أبو العباس رحمه الله قد ذهب إليه.

قال أبو على: لأن المغفرة لاَ تجبُ بالدّلالة إنما تجب بالإيمان، ألا ترىَ أنّه ليس كُلُّ مَنْ دُلّ غُفِرَ له؛ إنما يُغْفَرُ لمن آمنَ، فمعنى «أكرِمْ به: ما أكرَمه». قال أبو على: والباء وما عَمِلتْ فيه في قولك: «أكرِم به» في موضع رفع؛ لأنها مع ما عمِلَتْ فيه الفاعلُ، كما تقول: «كفى بالله» أى: كفى الله.

قال أبو على: فكأنّه قال: «أكرَمَ زيدٌ» أى: صار ذا كرم؛ كما تقول: «أجْرَبَ زيدٌ» أى صار ذا إبل جَرْبَى، و «أنحَزَ» أى: صار ذا إبل بها نُحازٌ، و «ألهَجَ» أى: صار ذا فصالٍ قدَ لهِجَتْ بالرّضاع، قال الشّمّاخ:

رعَى بأرضَ الوَسْمِيِّ حتّى كأنما ... يرى بسَفَى البُهْمَى أخِلَّةَ مُلْهِجِ

فلمّا كان «أفْعِل به» في معنى «ما أفْعَله» صَحّ صحّتَه.

وقولُه: «**وهو مُشبَّه بقولهم: هو أقولُ منه، وأبْيَعُ منه**» وجهُ الشَّبه بينهما أنّ «أفْعَل» إذا وصَلْتَ بها «مِنْ» فإنها للمبالغة والتّفاضل نحوُ قولهم: «أنت كريمٌ، وأنا أكرَم منك،

وأنتَ ظريفٌ، وأنا أظرف منك»، فمعناه: أنهما قد اشتركا في الصِّفة وزاد أحدهما على الآخر فيها؛ وعلى هذا لايجوز أن تقول: «العَسَلُ أحلى من الخلِّ» لأنهما لم يشتركا في الحلاوة؛ وإنما ينبغي أن يُقال: «العَسَل أحلى من التَّمر» لاشتراكهما في الحلاوة وزيادة العسل على التّمر فيها؛ وإذا كان «أفعلُ منك» إنما هو للتّفاضل والمبالغة كان قولُهم: «أفْعِلْ به» قريبا منه؛ لأن معنى «أفْعَلْ به» المبالغةُ أيضا إلا أن «أفْعِلْ به» فِعْلٌ، و «أفْعَلُ منك» اسم بدلالة دخول علامات الأسماء عليه نحو قولهم: «مررتُ بأفضلَ منك، وبأعلمَ منك» ونحو ذلك، فصحّ «أفْعَلُ منك» لأنَّه اسمٌ، وصحّ «أفْعِلْ به» لأنَّه في معناه، ولولا إلْحاقُ فِعْلِ التَّعجب بالأسماء ومشابهتُه لها، لقُلْتَ في التعجب: «ما أقام زيدا، وما أطاله، وأقِمْ به، وأطِلْ به».

فإن قال قائل: فهلاَّ قالوا: «ما أشْدَد زيدًا، وما أقْلَلَ مَالَكَ» فأظهروا هنا كما صحّحوا في قولهم: «ما أطوَلَه، وما أقولَه»؟.

قيل: لأنّ «ما أفْعَلَه» محمول على «هو أفْعلُ منك» وأنت قد تَدّغِم: «هو أشدُّ منك» لأنَّه على مثال الفعل؛ يدلُّ على ذلك: أنّ المُدْغَمَ إذا جاء مخالفا لبناء الفعل أُظْهِر تضعيفه نحو قولهم: «سُرُرٌ، وجُدُدٌ، ومِرَرٌ، وخُطَطٌ» لأنَّه ليس في الأفعال «فُعُلَ، ولا فِعَلَ، ولا فُعَلَ».

ثم إنهم قالوا: «رجل صَبٌّ، ويومٌ قَرٌّ» فأصلُهما: «صَبِبٌ، وقَرِرٌ» لأنَّك تقول: «صَبِبْتَ يا رجلُ، وقَرِرْتَ يا يومنَا»، فهذا كقولك: «حَذِرَ فهو حَذِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ»، فأدْغَمَ هذا؛ لأنَّه على بناء الفِعْل نحو: «عَلِمَ، وشَرِبَ» فقد علمنا من هذا أنّ مجيء المضاعَف على مثال الفِعْل يُوجب إدْغامه؛ فمن هنا وَجَب إدغامُ «هو أشدُّ منك» فكان إدغامُ «ما أشدّه» أوجَبَ؛ لأنّ ما فيه من مشابهةِ الاسم لا تُخْرِجُه من أن يكون فِعْلاً، بل أقْصَى أحوالِه أن يكون اسما، ولو كان اسما لوَجَب إدغامُه؛ لأنَّه على وزنِ الفِعل فكيف وهو «فِعْلٌ»! ألا ترى إلى إدغامهم «الأظَلّ، والأمَرّ» وهما اسمان لا فعلان، ولا صفتان أيضا.

وإنما وجب تصحيحُ الاسم الذى في أوّله الزيادةُ التى تكون في أوّل الفعل للفَرْق بينهما نحوُ: «هو أطولُ منك»، ثم أشَبهَهُ «ما أطولَه، وأطوِلْ به» فأُجريا في الصحَّة مُجْرى «هو أطولُ منك».

فأما قولهم: «أشْدِدْ به» فإنما ظهر تضعيفه لسكون لامِه فجرى ذلك مَجْرى «شَدَدْتُ، ومدَدْتُ».

فإن قال قائل: فهلاّ أظهروا «هو أشدُّ منك» ثم ألحقوه «ما أشَدّه»؟.

قيل: لأنَّه على وزن الفِعْل فيجِبُ إدغامُه، وليس ما جاء من المضاعَفِ بوزن الفعل بواجبٍ إظهارُهُ كما يجب تصحيحُ ما فى أوّله زيادة الأفعال من الأسماء، ألا ترى إلى إدغامهم «رجلٌ صَبّ، ويَوْمٌ قَرّ» وهما بوزن الفِعْل فقد علمتَ أنّ مجيء المضاعف على وزن الفِعْل يُوجِبُ إدغامَه، فمن هنا أُدْغِم «هو أشَدُّ منك»، ولم يكن لـ «ما أشَدّه» ما يُشَبَّه به فيُظْهَرَ فبقى مُدْغما كما يجب فيه.

وقولُه: «**والأفعال لا تُحَقَّر**» إنما لم تُحقَّر الأفعال؛ لأنّ التَّحقير فى معنى الوصف؛ ألا ترى أنّ قولك: «هذا رُجَيْلٌ» معناه: هذا رجلٌ صغيرٌ؛ والأفعال لا توصف، فلذلك لم يجز تحقيرها؛ وإنما لم تُوصف لأنّ الصّفة ذكر حال الموصوف، والأفعالُ لا أحوال لها، وكذلك الحروف؛ فلذلك لم يُوصَفا، ولم يُصَغَّرا؛ ولذلك أيضا لم تُصَغَّر الأسماءُ المبنيَّة نحو: «كَمْ، وأيْنَ، وكيفَ» لمضارعتها الحروفَ.

* * *

[ما لا يعل وما يعل من الأسماء التى تبنيها على أمثلة الأفعال]

قال أبو عثمان: وكلّ اسمٍ بَنَيْته من هذا فى أوّله زوائد الفِعْلِ المضارِعِ، وهو بها على مثال المضارع فصحِّحْه ولا تُعِلْه - وقد بيَّنتُ لك هذا فيما مضى - وإن كان فيه أحدُ حروف المضارع، ولم يكن على مثال المضارع، فأعْلِلْه.

ولَوْ بَنَيْتَ مِثْلَ «تِحْلِيء» من «بِعْتَ» لقُلْتَ: «تِبِيْعٌ» فأسْكنتَ الياء وألْقَيْتَ حركتَها على السَّاكن الذى قبلَها؛ وكذلك هو من «قُلْتُ»، تقولُ فيه: «تِقِيلٌ»؛ وكذلك «تُفْعُلٌ» تقول فيه: «تُقُوْلٌ» تُسْكِنُ الواوَ وتُلْقِى حركتَها على ما قبلَها.

قال أبو الفتح: إنما وجبَ إعلالُ هذه الأبنية وإن كانت فى أوّلها التّاءُ وهى من زوائد المضارع؛ لأنَّه قد أُمِنَ الشَّبَهُ بينهما، ألا ترى أنّه ليس فى المضارع «تِفْعِلٌ» ولا «تُفْعُلٌ» فقد وقع الفَصْلُ بالضّم والكسر ولكنّك لو بَنَيْتَ مِثْلَ «تِفْعَلٍ» لصَحَّحْتَ؛ لأنهم يقولون: «أنْتَ تِرْكَبُ، وتِذْهَبُ»، وكُنْتَ تقولُ فيها من «بِعْتُ: تِبْيَعٌ»، ومِنْ «قُلْتُ:

تِقْوَلٌ» فتُصَحِّحُ لئلا يلتبسا بالفِعْل نحوُ قولهم: «تِخالُ، وتِخافُ» فى مضارِع «خِلْتُ، وخِفْتُ»، قال أبو ذُوَيْبٍ:

فَعَبِرْتُ بعدَهُم بعَيْشٍ ناصِبٍ ... وإِخالُ أنّى لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ

وأنشدنى عُقَيْلِيّ فصيح لِنَفْسِه:

فقَوْمى هم تَمِيمٌ يا مُمَارِى ... وجُوثَةُ ما إخافُ لهم كِثارَا

بكسر الهمزة مِنْ «أخافُ».

فأمَّا قولهم: «الأسْوَدُ بنُ يُعْفُرٍ» فإنما ضمُّوا الياء لضمةِ الفاءِ إتْباعا كما قالوا: يُسْرُوعٌ فضمُّوا الياءَ لضمَّة الراء.

و «التِّحْلِىءُ» إنما صار «تِفْعِلا» لأنَّه من «حَلأْتَ» الأديمَ إذا قَشَرْتَه، وما سَقَط منه فاسمُه: «التِّحْلِىءُ».

* * *

[يصحح «مفعل» لأنه منقوص من «مفعال»]

قال أبو عثمان: وُيَتمُّ «مِفْعَلٌ» منهما؛ قال الخليل: إنما تَمّ؛ لأنَّه منقوصٌ من «مِفْعالٍ» قالوا: «مِفْتَحٌ ومِفْتاحٌ، ومِخْيَطٌ ومِخْياطٌ، ومِنْسَجٌ ومِنْساجٌ».

قال أبو الفتح: يقول: لمَّا وجب تصحيحُ «مِخْياطٍ» لسكون ما بَعْدَ الياء، وكان «مِخْيَطٌ» منقوصا منه صُحّحَ؛ لأنّ بناء «مِفْعال» هو المقصودُ هنا، وجُعِل التَّصحيح فى «مِخْيَطٍ» دَلالةً على أنَّه منقوص من مِخياط وأنَّه بمعناه كما جُعل تصحيحُ «عَوِرَ، وحَوِلَ» دَلالةً على أنّ معناهما معنى «اعْوَرَّ، واحوَلَّ» وقد مضى ذكر هذا.

ولم يَعْتَلّ الخليلُ فى تصحيح «مِخْيَطٍ» بسكون ما قَبْلَ الياء كما صحّ نحوُ «حُوّلٍ» لسكون ما قبلَه؛ لأنّ «مِفْعَلا» بوزْن «تِفْعَلٍ» و «حُوّلٌ» ليس على وزن الفِعْل فكان يجب إعلالُ «مِفْعَلٍ» كما أعَلّوا «مَفْعَلا» لولا ما ذكَرَه الخليلُ.

* * *

[إعلال «مفعل، و«مفعل» من قال، «وباع»]

قال أبو عثمان: ويَعْتَلُّ «مَفْعِلٌ» و«مَفْعُلٌ» منهما، فتقولُ فى «مَفْعِلٍ» من الواو: «مَقيلٌ وَمفْعُلٍ: مَقُولٌ»، ومثلُ ذلك: «المَشُورة، والمَثوبَةُ، والمَعُونَة».

قال أبو الفتح: إنما اعتلّ هذان البناءان ولم يُفرَقْ بينهما وبينَ الفعل بالتّصحيح؛ لأنّ الميمَ فى أوائلهما تَختَصُّ بالأسماء فوقع الفصل بذلك؛ وقد تقدم ذكر هذا.

* * *

[رأى الخليل فى أن «مفعلة، ومفعلة» من الياء سواء]

قال أبو عثمان: وزعم الخليل أنّ «مَفْعُلَةً» من الياء من هذا و «مَفْعِلَةً» سواءٌ؛ وقد بيّنا هذا فيما مضى.

قال أبو الفتح: قولُه **«من هذا»** يعنى ممَّا اعتلَّت عينُه وهى ياء؛ يريد به بابَ «معيشةٍ»، وأنها تصلُح أن تكون «مَفْعِلةً، ومَفْعُلَةً» وقد شرحتُ هذا.

قال أبو عثمان: ويُتَمُّ «أفْعِلةٌ» نحو: «أسْوِرَةٍ، وأخوِنَةٍ، وأحْوِرةٍ، وأعْيِنَةٍ».

قال أبو الفتح: إنما صحّ هذا؛ لأنّ الزّيادة فى أوّله همزةٌ وهى من زوائد الأفعال، فأرادوا الفرقَ بين القبيلين فصحَّحوا؛ وقد مضى ذكرُ مثله.

* * *

[مجىء «تدورة» على أصلها]

قال أبو عثمان: ومِمَّا جاء على أصله مِمَّا قد ذكَرْنا عِلَّته قولُ الشَّاعر:

بِتْنا بتَدْوِرَةٍ يُضىءُ وجوهَنا دسَمُ السَّلِيطِ على فَتِيلِ ذُبالِ

وقالوا «التَّتْوِبَةُ» يريدون: «التَّوْبَة».

قال أبو الفتح: قولُه: **«قد ذكرنا عِلَّته؛ فيما مضى»**: يعنى أنَّه صحت الواوُ فى «تَتْوِبَةٍ، وتَدْوِرَةٍ» لأنّ فى أوّل الكلمة التّاء وهى من زوائد المضارع، فلو قال: «تَدْيِرَةٌ، وتَتْيِبَةٌ» فأعَلُّوا لالْتَبس بـ «تَبِيْعُ، وتَعِيْشُ»، فصحَّحوا الواو للفصل بين الاسم والفِعْل.

فإنْ قلتَ: إنّ الهاء فى آخر الكلمة تَفْصلُ بينها وبين الفِعل؛ لأنّ الهاء من زوائد الأسماء خاصّةً فهلاّ أُعِلَّت «التَّتْوِبَة، وتَدْوِرَةُ كما أُعِلّ «مَقامٌ، ومعاشٌ» لاجتماعهما فى أنّ الزوائد فيهما مِمَّا يختصُّ بالأسماء دونَ الأفعال؟.

قيل: إن الهاء فى تقدير الانفصال، فكأنَّك قُلتَ: «تَدْوِرٌ، وتَتْوِبٌ».

فإن قلت: إنّ «تَدْوِرَةً اسمٌ عَامٌ والهاءُ فيها ليستْ مثلهَا فى **«قائمةٍ، وقاعدة» فتقدِّرُ**،

انفصالَها، كما لا يمكنكَ تقديرُ هاء «طلحة» كهـاء «قائمـةٍ» لأنّـه لا يُمْكِنُـك نَـزْعُ هـاءِ «طَلْحَةَ» وهى معرفةٌ؟.

قيل: إنّ التعريف ثان، فَلَمْ يُعْتَدّ به؛ لأنّ التّنكيرَ هو الأصلُ، والهاء على كلّ حـالٍ - لانفتاح ما قبلها - تُشْبِهُ «مَوْتَ» من «حَضْرَمَوْتَ» فهى علـى تَصَرُّف الأمـرِ فـى تقدير الانفصال.

*   *   *

[قلب ألف «رسالة» وياء «صحيفة» وواو «عجوز» فى الجمع همزة]

قال أبو عثمان: وقال الخليلُ فى واو «عجـوزٍ» وألـفِ «رسـالة» ويـاء «صحيفـةٍ»: إنما هُمِزْنَ فى الجمع ولم يكُنّ بمنزلـة «مَعاوِن» و«مَعايِشَ» إذا قلـتَ: «صحـائفُ» و«رسـائلُ» و«عجائزُ» لأنّ حروفَ اللّين فيهنّ ليسَ أصلُهنّ الحركةَ وإنما هى حـروفٌ مَيْتـةٌ، لا تَدْخُلها الحركات، ووقعْن بعدَ ألِفٍ فهُمِزْنَ ولم يُظْهَرْنَ إذ لا أصْلَ لهنّ فى الحركات، ولـو ظَهَـرْنَ فى الجمع متحرّكاتٍ كانت الحركةُ سَتدْخُلُهنّ فى غير الجمع فى بعض المواضع.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ الهمز فى بـاب «فعـائل» إنمـا أصلُـه لبـاب «رسـالة، وكنانـةٍ» وذلك أنّك لّما جمعت «رسالةً» على «فعائلَ» جاءت ألفُ الجمع ثالثةً ووَقَعَتْ بعدها ألـفُ «رسالة» فالتَقَت ألفان فلم يكن بُدّ من حذف إحداهما أو تحركها، فلـو حَذَفْـتَ الألِـف الأولى لبطلت دَلالةُ الجمع، ولو حَذَفْتَ الثّانية لتغيَّر بناءُ الجمع؛ لأنّ هذا الجمع لابُـدّ لـه مـن أن يكـون بعـد ألِفِـه الثّانيـة حـرفٌ مكسـورٌ بينهـا وبـين حـرف الإعـراب فيكـون «كمفَاعل».

ولم يَجُزْ أيضا تحريكُ الألِف الأولى مخافةَ أنْ تزولَ دَلالَتُها على الجمع لأنها إنما تـدلّ عليه ما دامتْ ساكنةً على لفظها؛ ولو حُرّكَتْ أيضًا لانقلَبَتْ همزةً وزالتْ دَلالَةُ الجمع، فلم يَبْقَ إلا تحريك الألِف الثّانية بالكسر ليكونَ كعين «مَفـاعِلَ»، فلمّـا حُرّكَـتِ انْقَلَبَـتْ هَمْزَةً فصارَتْ «رسائلَ وكنائنَ» كما ترى.

ثم شُبِّهَت الياءُ فى «صحيفة» والواوُ فى «عجوز» بألف «رسالة» لأنّ قَبْلَ كلّ واحـدةٍ منهما بعضَهَا وهى ساكنةٌ فجرَتا من هذا مَجْرى الألِف، وأصلُ الباب فى هذا الهَمْزِ إنما هو للألف؛ لأنها أَقْعَدُ فى المدّ منهما وقد مضى شرحُ هذا.

ولـم تكن «الألـفُ، واليـاء، والـواو» فـى هـذه المواضـع مِثْلَهـا فـى «مَقـامٍ، ومَعِيشَـةٍ،

ومَعُونةٍ» فَتُردَّ فى الجمع إلى أصلها فى احتمال الحركة لأنهنّ فى «رسالةٍ، وصحيفةٍ، وعجوز» زوائدُ لم يتحرّكن قَطُّ، فاجْتُنِبَتْ فيهنّ الحركةُ فَهُمِزْنَ.

وقولُه: **«ولو ظَهَرْنَ فى الجمع متحركاتٍ كانت الحركةُ سَتَدْخُلُهُنّ فى غير الجمع فى بعض المواضع»** يريد أنّك لو لم تَهْمِزْ فى الجمع فقلتَ: «عجاوز، وصحايف» بلا هَمْزٍ لوجَبَ أنْ تقول إذا خَفّفْتَ مثلَ: «خطيئةٍ، ومقروءة» - أن تُلْقِىَ الحركةَ على الواو، والياء وتحْذف الهمزةَ كما تفعلُ فى الصّحيح فكنتَ تقولُ: «خَطِيَةٌ، ومَقْرُوَةٌ»، كما تقول فى «مَنْ أبوك: مَن بُوك» وهذا لا يجوز فى شىء من هذه الحروف؛ لأنها زيدت للمدّ، فلو حُرّكت لبطل الغرض فيها، لأنّ الحركةَ تُخرِجها عن المدّ، وقد قرأ بعضُ القُرّاء «خَطِيَةً» فحرّك الياءَ للتّخفيف وهذا خَطأ.

فإنْ قُلْتَ: فقد تَقُولُ فى تخفيف «خطيئةٍ، ومقروءةٍ: خَطِيّةٌ، ومَقْرُوّةٌ» فتدْغِم الياءَ والواوَ، والإدغامُ يُبْطِلُ المَدّ فهلا جاز طَرْحُ الحركة عليها، كما جاز إدْغامُها؟.

قيل: إنّ إدغام الواوِ، والياءِ لا تُخرجهما من المدّ كلّ الإخراج كما تُخْرِجهما الحركةُ، ويدُلّكَ على أنّ الحركةَ فى الياء، والواوِ أشَدُّ إخراجا لهما من إدغامهما أنهما إذا وقعتا مُدغمتَينِ فى حرف الرّوىّ لم يَجُز موضعَ كلّ واحد منهما غيرُهما نحوُ: «وَلِىّ، وعدوّ» لا يجوز مع «وَلِىّ ظَبْىٌ» ولا مع «عَدُوّ عُلْوٌ»، ولو كان إدغامُهما يُخرِجهما من المدّ أصْلا لجاز «ظَبْىٌ» مع «ولىّ» و «عُلْوٌ» مع «عَدُوّ» كما أنّ الحركةَ لمَّا كانت تُخْرِجهما من المدّ أصلا جاز مع كلّ واحدةٍ منهما إذا وقعت قَبْلَ حرف الرّوىّ غيرُها من سائر الحروف الصّحاح.

ألا ترى أنّه يجوز مع «الغِيَرُ: الخَبرُ، والسَّمَرُ» ويجوز مع «الطِّوَل: العمَلُ، والسَّمَلُ، والشَّمَلُ»، فلهذا جاز أن تُدْغِمَ إذا أردتَ تخفيفَ «خطِيئةٍ، ومَقْرُوءةٍ» فتقول: «خَطِيّةٌ، ومَقْرُوّةٌ»، ولم يَجُزْ أنْ تُلْقِىَ حركةَ الهمز عليهما فتقولَ: «خَطِيَةٌ، ومَقْرُوَةٌ».

فإن قُلتَ: فهلاّ قالوا فى تخفيف «خطيئةٍ، ومقروءةٍ: خَطيئةٌ، ومَقرووءةٌ» فجعلوا الهمزة بَعْدَ الواو، والياء بينَ بينَ؛ كما يَقولون فى تخفيف «هباءَةٍ، وألاءَةٍ: هبَاءةٌ وألاءَةٌ» فيجعلون الهمزةَ بعد الألف بينَ بينَ؛ لأنّ الواوَ والياءَ تجريان فى هذا الموضع مجرى الألف كما قَدّمْتَ؟.

قيل: إنّ الياءَ، والواو وإن كانتا مضارعتين للألف بسكونهما وكونِ بعضِ كلّ

واحدةٍ منهما قَبْلَها فليس لهما تَمَكُّنُ الألِف فى المدّ وإنما هما مُشَبَّهتان بها وليس يلْزَمُ إذا أشْبَهَ الشّىْءُ الشَىْءَ من وجهٍ أو وجهين أن يُشْبِهَه من جميع وجوهه؛ لأنّه لو أشبهه من جميع وجوهه لم تَكُنْ بأنْ تَجْعَلَ أحدهما داخِلا على الآخِرِ أوْلَى من أنْ تجعَلَ الآخَر داخلا عليه، ولكنْ لَمَّا أشبهَتِ الياءُ والواوُ الألفَ اجتَنبوا تحريكهما فى تخفيف «خَطِيْئةٍ، ومَقْرُوْءَةٍ» ونحوهما لَما بينهما وبينها من الشَّبه وأدغمُوهما لما بينهما من الخلاف.

فإن قيل: فهلاّ عكسوا هذا الذى فعلوه فأجازوا تحريكهما فى «خَطِيْئَةٍ، ومَقْرُوْءَةٍ» ولم يُجِيزُوا إدغامهما بِضدّ ما فَعَلوا؟.

قيل: الذى فَعَلوه هو القياسُ؛ لأنهم لو حركوهما لخرجتا من المدّ أصلا وهم إذا أدغموهما فى «خَطِيَّةٍ، ومَقْرُوَّةٍ» فالياءُ ساكنةٌ وقَبْلَها كسرةٌ والواوُ ساكنةٌ وقبلَها ضمّةٌ وهذا هو شرْطُهما إذا كانتا مَدّا فليس هاهنا ما يَنْقُص المدَّ أكثرُ من الإدغام، فلمَّا لم يَبْلُغ الواوُ والياءُ فى «خطيئة، ومقروءة» منزلة الألف بكمالها لم يجعلوا الهمزة بعدهما بينَ بين؛ ولـمَّا كانت الحركةُ فيهما تُخْرِجهما من المدّ أصلا وهم قد اعتزموا فيهما على المدّ لم يحرّكوهما ولكنْ طلبوا لهما حالا وسطًا بينَ جَعْلِ الهمزة بعدهما بينَ بينَ، وبينَ تحريكهما وهو الإدغامُ فأدغموهما.

فهذا الذى فعلوه أحْوَطُ وأقْيَسُ مِمَّا عدلوا عنه مِنْ جَعْل الهمزة بعدهما بينَ بينَ أو تحريكهما، فلمَّا كان تركُهم في «عجائزَ، وصحائفَ، ورسائل» يُلْزِمُهم أو يُسَوّغ لهم تحريكَهُنَّ فى غير ذلك همزوهن ولَمْ يحمِّلوهن الحركة، فأما الألف فمعلومٌ أنها لا تتحرّك أبدًا لئلا تصير همزةً؛ فقد كُفِينا بهذا القول فيها.

* * *

[تصحيح اسم الفاعل من «حور، وصيد» لتصحيح الفعل عند الخليل]

قال أبو عثمان: وقال الخليل: من قال: «عَوِرَ وحَوِلَ» قال: «هو عاوِرٌ غدًا وحاوِلٌ» فأجراهن مُجْرى الفعل، وكذلك «فاعلٌ» من «صَيِدْتُ» لا يُهْمَزُ.

قال أبو الفتح: إنما صحّ اسمُ الفاعل فى هذا عند الخليل لصحة الفعل بظهور الواو والياء فيه ولَمَّا اعتلّت العينُ فى «قام، وباع» اعتلّتا فى «قائم وبائع» بالهمز؛ وقد مرّ ذكْرُ هذا. وقولُه: «**فأجراهن مُجْرى الفعل**» يريد فى الصحة.

* * *

[بقاء الواو والياء متحركتين فى «تقاول، وتبايع» جمعين لنقول و «نبيع» اسمين منقولين عن الفعل بعد إعلاله]

قال أبو عثمان: ولو سمّيتَ رجلا «بتَقُولُ، وتَبِيعُ» مفعولا من الفِعْل «كَيزيدَ»، ثم كسَّرْتُه لأظهرتَ الواوَ والياءَ متحرّكتين وكنتَ تقولُ: «تَقاوِلُ، وتَبايِعُ» خلافا لباب «رسالة، وصحيفةٍ، وعجوز».

قال أبو الفتح: قولُه: **«منقولا من الفعل كِيَزيد»** يريد به أنّك تنقُله بعد أن لزمه الاعتلالُ؛ لأنه فِعْلٌ كما أنّ «يزيدَ» كذلك ولو بنيتَه اسما غيرَ منقولٍ لصحّحتَه فكنت تقولُ: «تَقْوُلُ، وتَبْيِعُ» وقد مضى ذكرُ هذا.

وإنّما ظهرت الواوُ، والياء مُتحركتين فى الجمع لأنّ «تقول» أصلُه «تَقْول» و «تَبيعُ» أصله «تَبْيِعُ» فالحركةُ جاريةٌ على العين فى الأصل، فلمّا احتجتَ إليها فى الجمع حَمَّلتها العين فجرى «تقُول، وتَبيعُ» مَجْرَى «مَعُونَةٍ، وَمَعِيشَةٍ» فكما لم تَهْمِزْ فى قولك: «مَعاوِنُ، ومعايِش» كذلك لا تَهمزُ فى «تَقاوِلَ، وتَبَايِعَ» لا فصل بينهما.

* * *

باب ما جاء من الأسماء ليس فى أوله زيادة من الواو والياء، اللّتين هما عينان له مثالٌ فى الفعل الذى ليس فى أوّله زيادة

قال أبو عثمان: اعلم أنَّه يُعَلُّ كما يُعَلُّ الفِعْلُ؛ لأنّ الفعل ليس أولى بهذا البناء من الاسم، فإذا أرَدْتَ «فَعَل» قُلْتَ: «بابٌ، ودارٌ، وساقٌ» وربما جاء على الأصل نحوُ: «القَوَدِ والحَوَكة، والخَوَنَة»، فأمَّا الأكثر ومجرى الباب فالإسكانُ والإعلالُ؛ وإنما هذا بمنزلةِ: «أجْوَدْتُ، واسْتَحْوَذْتُ».

قال أبو الفتح: يقولُ: الاسمُ والفِعلُ فى هذا سواءٌ لأنَّ أصلَ «بابٍ، ودارٍ: بَوَبٌ ودَوَرٌ»، كما أنّ أصل «قالَ قَوَلَ، وقام قَوَمَ» فكلّ واحدٍ منهما كصاحبه فى أن قُلِبَتْ عينُه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبْلَها.

وإذا وَرَدَ اسمٌ على ثلاثة أحرفٍ أوْسَطُه ألفٌ منقلبةٌ عن غير همزة، فاقض بأنها من الواو دون الياء لكثرة الواو فى هذا الموضع - هكذا قال سيبويْهِ وهو الصّواب - إلاَّ أن تَقُوم دَلالةٌ على أنها من الياء، وإذا تأمَّلْتَ أكثر اللُّغة أصبْتَه كذلك.

فأمَّا «القَوَدُ، والحَوَكةُ» ونحوُهما فشاذٌ كما ذكر؛ لأنّ العلَّة التى أوْجَبَت القَلْبَ فى «بابٍ، ودارٍ» فيه، وكان القياسُ قَلْبَه.

وقولهُ: «**وإنما هذا بمنزلة: أجْوَدْتُ، واسْتَحوَذْتُ**» يريد فى الشُّذوذ عن القياس.

* * *

[قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها]

قال أبو عثمان: وكذلك «فَعِلٌ» كقولهم: «خِفْتُ، ورجلٌ خافٌ، ورجلٌ مالٌ، ويومٌ رَاحٌ».

وقال الخليل: هذا كله «فَعِلٌ» وهو كقولهم: فرِقْتُ، ورجلٌ فرِقٌ؛ ونزِقْت، ورجلٌ نزِقٌ».

قال أبو الفتح: العِلّةُ فى قَلْب هذا وما قبْلَه واحدةٌ وهو تحرُّكُ العين وانفتاحُ ما قبلَها.

فأصلُ «خافٍ: خَوِفٌ» لقولهم: «خِفْتَ تخافُ».

وأصلُ «مالٍ: مَوِلٌ» لقولهم: «مِلْتَ يا رَجُلُ تَمالُ».

وأصلُ «راحٍ: رَوِحٌ» لقولهم: «رِحْتَ يا يَوْمَنا تَرَاحُ».

فهذا كلُّه «فَعِلَ يَفْعَلُ».

والاسمُ من «فَعِلَ» يَجِيءُ على «فَعِلٍ» كما ذكر الخليل نحوُ «فَرِقَ فهو فرِقٌ، ونَزِقَ فهو نَزِقٌ».

* * *

[مجىء «روع، وحول» مصححا غير معل]

قال أبو عثمان: وقد جاء شىء منه على الأصل كما جاء «فَعَلٌ» قالوا: «رَجُلٌ رَوِعٌ، ورَجُلٌ حَوِلٌ».

قال أبو الفتح: لما جاء «القَوَدُ، والحَوَكَةُ» صحيحا - وإن كانَ فيه ما يُوجِبُ القَلْبَ- كذلك جاء «رَوِعٌ، وحَوِلٌ» على الأصل إلاَّ أنَّ هذا أبْعَدُ من ذاك قليلا لأن الحركة فى العين فى «رَوِعٍ، وحَوِلٍ» كسرة والحركةُ فى «القَوَدِ، والحَوَكَة» فتحةٌ؛ والكسرةُ ثقيلةٌ والفتحةُ خفيفة.

* * *

[لو بنيت من «قام» مثل «عضد» لقلت «قام»]

قال أبو عثمان: وأمَّا «فَعُل» فلم يَجيئوا بشىءٍ منه على الأصل كراهةَ الضَّمَّةِ فى الواو نحوُ: «رجُلٍ حَدُثٍ، ونَدُسٍ، وخَلُطٍ».

قال أبو الفتح: هذا المثال لا أعْلَمُهُ جاء اسمًا فيما عينُه مُعْتَلَّةٌ - لا صحيحا ولا مُعْتَلا ولكنَّك لو بنَيْتَ من «قامَ» مثلَ «عَضُدٍ، ورَجُلٍ» قُلتَ: «قامٌ» وأصلُه «قَوُمٌ» فقلَبْتَ الواوَ ألفا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلَها كما قالوا: «طالَ» وأصلُه «طَوُلَ» لقولهم: «طويلٌ» - وقد مَر هذا - ولا يجوز تصحيح هذا المثالِ كراهةَ الضَّمَّةِ فى الواو.

فإنْ قُلْتَ: أقُولُ فى «فَعُلٍ» مِنْ «قام: قَؤُمٌ» فأهمِزُ الواوَ لانضمامها؟ فتعَسُّفٌ، وتَرْكٌ للصّواب؛ لأنَّك لو صحَّحْتَ لهربْتَ إلى الهَمْزِ، فكان تَرْكُ ذلك وقلبُه هو القياسُ كما رأيتهم قلبوا فى «طالَ».

فأمَّا «أدْؤُرٌ» فلمَّا لم يجدوا بُدًا من حركةِ الواوِ همزوها؛ وكذلك «نورٌ جمعُ نوَارٍ»لمَّا وجَدُوا لها مِثالاً من الصّحيح يَسْكُنُ أسكنوها نحوُ «رُسْلٍ» فإذا كانوا يُسْكِنُون فى «رُسْلٍ» مع أنّ الضمَّة لا تُستَثْقَلُ فى السِّين كما تُستَثْقَل فى الواو فهُمْ بتسكينِ الواوِ فى «نُوْرٍ» وتَرْكِ الضّمّ أجْدَرُ؛ ولو وَجَدُوا سبيلا فى «أدْؤُرٍ، ونُوْرٍ» إلى قلب الواو ألِفا فَعَلوا ذلك ولكنَّهم لم يجدوا فغيروا بالهَمْزِ والإسكانِ، وإذا وَجدوا سبيلا إلى قَلْب الواوِ ألفا فى «فُعْلٍ» مِنْ «قام» قلبوا فقالوا: «قامٌ» هذا هو القياس.

* * *

[«فعل» و «فعل» لا يعتلان ولا يكونان فى التضعيف مدغمين]

قال أبو عثمان: فأمَّا «فُعَلٌ، وفِعَلٌ» فعَلى الأصلِ ولا يكونُ هذا البناءُ معتلا، كما لا يكونُ فى التّضعيف مُدْغَما نحوُ: «خُزَزٍ، وبِزَزٍ» وذلك قولُهم: «رجُلٌ نُوَمٌ، ورجُلٌ سُوَلَةٌ، ولُوَمَةٌ، وعُيَبَةٌ» و «فِعَلٌ» نحوُ: «صِيَرٍ، وبِيَعٍ، ودِيَمٍ» وكذلك إنْ أرَدْتَ مِثلَ «إبِلٍ» قُلْتَ: «قِوِلٌ، وبِيِعٌ».

قال أبو الفتح: إنما سَلِمَتْ هذه الأمثلة؛ لأنها جاءتْ على غيرِ وزنِ الفِعْلِ فصحَّتْ كما ظَهَر «حُضَضٌ، ومِرَرٌ» لَمَّا لم يَأتِ على مثال الفِعْلِ، وقد سَبَقَ القولُ فى العلَّة التى من أجلها اطِّرَادُ إعلالِ الفِعْلِ وتغييرُهُ، وليس «سُوَلَةٌ» من الهَمْزِ إنما هو من «سِلْتَ تَسالُ» مثل «خِفْت تخافُ» من الواوِ فلذلك ذَكَرَه هنا.

* * *

[«فعل» من الواو تسكن عينها لاجتماع الضمتين والواو]

قال أبو عثمان: وأمَّا «فُعُلٌ» من الواو فإنها تُسَكَّنُ عينُها لاجتماع الضَّمتين والواو فجعلوا الإسكانَ فيها نظيرَ الهمزةِ فى «أدْؤُرٍ، وقَؤُولٍ» وذلك قولُهم: «نَوَارٌ، ونُورٌ، وعَوَارٌ، وعُورٌ، وعَوَانٌ، وعُونٌ، وقَؤُوْلٌ، وقُوْلٌ» وألزموا هذا السُّكون إذْ كانوا يُسْكِنُون غيرَ المعتلّ نحو: «الرُّسل، والعَضْدِ» أشباهِ ذلك.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه الأمثلةِ كلِّها تَحْرِيكُ عَيْنِها بالضّمِ نحوُ: «نُوُرٍ، وعُوُنٍ، وقُوُلٍ» ولكنَّهم هربوا من الضّمة إلى السُّكون استثقالا للضّمة فى الواو؛ ولـمَّا كانوا يقولون فى «الرُّسل، والكُتب: رُسْلٌ، وكُتْبٌ» فيُسْكنون غيرَ الواو كراهيةَ الضمة

ويُجيزُون التّسكين والتّحريك كانت الواوُ حَقِيقَةً بإلزام السُّكون؛ لأنّه قد انضمّ إلى أنّ الحركة مستثقلةٌ؛ أنّ الحرفَ نَفْسه واوٌ، والواوُ ثقيلةٌ، فلذلك اقتصروا فيها على التّسكين وَحْدَه.

ونظيرُ هذا فى كلامهم قولُهم فى تحقير «أسْوَد، وجَدْوَلٍ: أُسَيِّدٌ، وجُدَيِّلٌ» ويُجيزون «أُسَيْوِدٌ، وجُدَيْولٌ» بإظهار الواوِ لقولهم فى الجمع «أساوِدُ، وجَدَاوِلُ» فاذا جاءوا إلى نحو «مَقامٍ، ومَعانٍ» أعَلُّوا لا غيرُ فقالوا: «مُقَيِّمٌ، ومُعَيِّنٌ» لأنهم إذا اختاروا فيما الواو فيه ظاهرةٌ صحيحةُ الإعلال، فهم بأن يُلْزِموا الإعلالَ ما كان قَبْلَ التّحْقير مُعْتَلا جديرون.

* * *

[«آثروا» تسكين عين نحو «عور» على همزها لأن له مثالا من الصحيح يسكن نحو «رسل»]

قال أبو عثمان: وآثروا السُّكون على الهمزة حيث كانَ له مثالٌ من غير المعتَلّ يَسْكُن ولم يكن لـ«أدْؤُرٍ، وقَؤُولٍ» مثالٌ من غير المعتَلّ يَسْكُنُ فَيُشَبَّه به.

قال أبو الفتح: كأنّ هذا القول منه جوابٌ لِمَنْ قال له: فهَلاَّ قالوا: «نُؤْرٌ، وعُؤْنٌ» فهَمَزوا الواوَ كما قالوا: «أدْؤُرٌ: وقَؤُولٌ» فهمزوا؟.

فانفصل من هذا بما قال، وهوأنّه: قد وُجد فى الصّحيح من أمثلة الجمع ما أصلُه «فُعُلٌ»، ثم أُسْكِنَتْ عينُه نحو: «رُسْلٍ، وكُتْبٍ»!.

يقولُ: فلمَّا سَكّنُوا نظيرةَ من الصحيح عدلوا بهذا المعتلّ إلى الإسكان لأنّه أولى من الصّحيح ولم يهمزوه لأنهم قد رأوا له نظيرا من الصّحيح قد أُسكنِ وباب «قَؤُول، وأدؤر» لم يُرَ له نظيرٌ من الصّحيح قد أُسْكِن.

ألا ترى أنّك لا تجد مثل: «ضَرُوبٍ، وأكْلُبٍ» قد أُسْكِنت عينُه فتُسْكِنَ عينَ «قَؤُولٍ، وأدْؤُرٍ» قياسا عليه، كما رأيتهم قالوا: «كُتْبٌ ورُسْلٌ» فأسكنوا؛ وإنما لم يُجْز لهم إسكانُ عينِ «فَعُولٍ، وأفْعُلٍ» لسكونِ الواو فى «فَعُولٍ» والفاء فى «أفْعُل» وأرادوا تصحيح «أفْعُلٍ» لأنّ الزّيادة فى أوّله من زوائد الأفعال.

وقد مضى ذِكْرُ الأفعال.

* * *

[قد يحركون عين نحو «سور، وسوور» فى الشعر كما يفكون المضاعف نحو «ضننوا، والأجلل»]

قال أبو عثمان: وقد يجوز تثقيلــه فى الشعر؛ لأنهم قد يُضاعفون فى الشعر ما لا يضاعف فى الكلام، كما قال الشاعر:

وفى الأكُــفّ اللامِعات سُوُرْ

وأنشدنا أبو زيد قال: أنشدنى الخليلُ بن أحمد:

أغَــرُّ الــثّـنَـايـا أحـمُّ اللّـثـا ت تَـمْـنَـحُــه سُـوُكَ الإسـحـلِ

قال أبو الفتح: يقول تثقيلُ مثل هذا إنما يجىء لضرورة الشّاعر وهو بمنزلة إظهاره التّضعيف نحوُ قولِ قَعْنَب الغَطفانىّ:

مَهْلاً أعاذلَ قد جَرّبتِ من خُلُقى أنىِّ أجُود لأقـوام وإن ضَنِنُـوا

يريد: «ضَنُّوا» فأظهر التّضعيف.

ومثلُه قولُ الآخر:

الحَــمْـدُ لله الـعَـلـىّ الأجـلَـلِ

يريد: «الأجَلّ».

وقال الآخر:

تشكو الـوَجَى مـن أظْـلَلٍ وأظْـلَلِ

وحكى أبو زيد: «رَجُلٌ جَوَادٌ، وقومٌ جُوْدٌ، وجُوُدٌ»، قال: وقالوا: «رَجُلٌ قَؤُوْل وقَـوُمٌ قُوُلٌ»، وقولهم: «سُوُرٌ» جمع «سِوَارٍ» و «سُوُكٌ» جمع «سواكٍ» ولـم أسمع شيئا من هـذا مهموزا، وهمزُه جائزٌ فى القياس؛ لأنّ الضّمةَ فى الواو لازمة، فإنْ كانوا قد أجمعوا على ترك هَمْزه؛ فإنما فعلوا ذلك لئلا يَكْثُر تثقيل هذا الضَّرب فى كلامهم فيحتاجوا إلى همزه هرَبا من الضّمة فى الواو فحَسَموا المادة أصْلاً، بأن ألزموه التّخفيـفَ فى الأمـر العـامّ لا غير.

* * *

[و «فعل» الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح فلا تستثقل الضمة فيه]

قال أبو عثمان: و«فُعُلٌ» من الياء بمنزلة غـير المعتلّ وذلـك فى «غُيُرٍ» جمع «غَيُورٍ» و «دَجاجٍ بُيُضٍ» جمع «بَيُوضٍ».

وأخبرنى أبو زيد أنَّه سأل غيرَ واحدٍ من العرب ممّن يُوثَق به فى عربيتّه فقالوا: «دَجاجَةٌ بَيُوضٌ، ودجاج بُيُضٌ».

قال أبو الفتح: إنما جَرَتِ الياءُ فى هـذا الموضـع مجـرى الصحيـح فـى أن لـم تُسْتَثْقَل الضّمَّة فيها كما استثقلت فى الواو؛ لأنها أخف من الواو.

وقرأتُ على أبى بكرٍ محمدَّ بِن الحسن، عن أبى العباس أحمدَ بن يحيى:

إذا كحَلْنَ عيـونَـا غيـر مُـورِقَـةٍ ... رَيَّشْن نَبْلاً لأصحاب الصبّا صُيُدا

فـ «صُيُدٌ» جمع «صيُودٍ».

* * *

[من قال فى «رسل» الصحيح «رسل» فأسكن، قال فى «بيض» الأجوف بالياء «بيض» فأسكن]

قال أبو عثمان: ومن قال: «رُسْلٌ» فأسْكَن قال: «بِيْضٌ».

وتركنا المسائلَ هنا؛ لأن هذا موضع تفسير الأُصول، والكـلامُ كثير، والأصُـولُ تـدلُّ على الفروع، فإذا عرضت المسائلُ فقِسْها على ما ذكرتُ لك؛ فأعْلِلْ مـا أعَلُّـوا، وصَحِّـحْ ما صَحَّحوا، إن شاء الله.

قال أبو الفتح: إنما لزِمَه أن يقولَ: «بِيْضٌ» لأنَّه لـمَّا أسكنَ العينَ صـار فـى التَّقديـر «بُيْضٌ» فجرى مجرى جمع «أبيض»، ثم أبدل من الضّمَّة كسرة لتصحّ الياء كما فعـل فـى جمع «أبْيَض» فصار «بِيْضٌ» كما ترى؛ وليس الصحيح كما ذكرنا، ولكنّـه إسـكانٌ على حدّ ما يكون فى الصحيح نحو: «كُتْبٍ، ورُسْلٍ» وهو ها هنـا أحْسَنُ منه فـى الصحيـح قليلا.

* * *

باب ما تقلب فيه الواو ياء

قال أبو عثمان المازنيُّ: وذلك قولك: «حالتِ حِيالاً» حين كان قبلها كسرةٌ وكان فعلُها مُعتلاً ألزموها القَلْبَ.

قال أبو الفتح: يقول لـمَّا اعتلَّت الواوُ فى «حالَتْ» فانقلبت ألفا وجاءت فى «حِيال» وقَبْلَها كسرةٌ اجتمع فيها: أنّ فعلها معتلّ، وأنّ قبلها فى المصدر كسرةً؛ فانقلبت ياءً، ولو كانت غيرَ معتلّة فى الفعل لصَحَّتْ فى المصدر، كما قالوا: «قاومتُه قِوَاما، ولاوَذْتُه لِوَذًا»، وقد مضى ذِكْرُ مثل هذا.

* * *

[وقالوا «سياط، ورياض» فأعلوا]

قال أبو عثمان: ومثلُ ذلك «سَوْطٌ وسِياطٌ، وثَوْبٌ وثِيابٌ، ورَوْضةٌ ورِياضٌ» لـمَّا كانت الواوُ فى الواحد ساكنةً، وجاء الجمعُ وقبلَ الواو منه كسرةٌ، قلبوها؛ لأنّ الجمع أثقلُ من الواحد، وما يعرِض فيه أثْقَلُ مِمَّا يَعْرِض فى الواحد، والواوُ مع الكسرة تَثْقُلُ، ومع هذا أنّ حروف المدّ قد مُنِعْن كثيرًا مِمَّا يكون فى غيرهنّ؛ ألا ترى أن الذين يقولون فى جمع «تَمْرة: تَمَراتٌ» فيحرّكون الثَّانِيَ «من تمرات» يقولون: «لَوْزةٌ ولَوْزاتٌ، وجَوْزةٌ وجَوْزَاتٌ، وبَيْضَةٌ وبَيْضَاتٌ» فيُسكِنون الثانى فى الجمع كراهةً للحركات فيهما.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ القَلْبَ إنما وجب فى «سِياطٍ» ونحوِه لأشياء تجمَّعتْ، لا لشىءٍ واحدٍ:

منها: سكونُ الواوِ فى الواحد، والحرفُ السَّاكنُ ضعيفٌ يَقْبَل العلَّةَ.

ومنها: انكسارُ السِّين فى «سِياطٍ».

ومنها: وقوعُ الألف بعد الواو، والألفُ قريبةُ الشَّبَه من الياء.

ومنها: أنّ الكلمة جمعٌ، والجمعُ أَثْقَلُ من الواحد.

فلمَّا تجمَّعت هذه الأشياءُ المستثقلةُ كلُّها هربوا من الواو إلى الياء؛ ويدُلُّك على أن مجموعَ هذه الأشياء هو الذى أوجبَ القَلْبَ، لا الواحدُ منها منفردًا قولُهم: فى جمع

«طويلٍ: طِوَالٌ» والكلمةُ جمعٌ، وبعدَ الواو منها ألِفٌ، وقبلَها كسرةٌ، والواوُ مع ذلك صحيحةٌ؛ لأنها كانت فى الواحد قويَّةً بالحركة فثبتتْ فى الجمع؛ وقد جاء فى الشِّعر «طِيالٌ» فى جمع «طويل»، قال الشاعر:

تبـيَّـين لى أنَّ القـمـاءةَ ذِلَّـةٌ ... وأنَّ أعـزّاء الـرّجـال طِيـالُـهَا

وإنما شَبَّهَهُ بـ «ثيابٍ» وليس مِثْلَه، لَمِا ذكرنا.

فأمَّا تسكينُهم الواوَ والياء فى «جَوْزاتٍ، وبَيْضاتٍ» فإنما كرهوا الحركة فيهما لِئلا يصيروا إلى لفظٍ يجب معه القَلْبُ، وهو قولهم: «بَيَضاتٌ، وجَوَزات» ولو قلبوا فقالوا: «باضاتٌ، وجازاتٌ» لالتبس لفظُه بلفظ ما واحده مقلوبٌ، نحو: «داراتٍ، وقاراتٍ» جمع: «دارةٍ، وقارةٍ»، وقد جاء فى الشِّعر تحريكُ مثل هذا، قال الشاعر:

أبـو بَيَـضـات رائـحٌ مُـتـأَوِّبٌ ... رفيقٌ بـمسح المَنْكَبيْـنِ سبـوحُ

وإنما قلَّت الحركاتُ فى حروف اللِّين، لمضارعة هذه الحروف للحركات، فكرهوا اجتماعَ المتشابهات، ولذلك قلبوا نحوَ «بابٍ، ودارٍ» إلى حرف تُؤْمَنُ معه الحركةُ أصلا - وهو الألفُ - ولذلك كانت الألفُ عندهم بمنزلة حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ؛ لأنها غيرُ قابلةٍ للحركة، كما أنّ الحرف المتحرّك غيرُ قابلٍ حركته ما دامَتْ فيه حركةٌ؛ لأنَّه لا يكون الحرفُ مُحَرَّكا بحركتين فى وقتٍ واحد؛ ولأنّ الألف فى «بابٍ، ودارٍ» دلالةٌ على أنّ الحرف متحرّك فى الأصل؛ فلذلك جعلوها بمنزلة حرف متحرّك.

* * *

[قلب الواو ياء فى الجمع لانقلابها فى الواحد إذا انكسر ما قبلها]

قال أبو عثمان: وما كان واحِدهُ مقلوبا، فهو فى الجمع مقلوبٌ، إذا انكسر ما قبله نحوُ: «دِيْمةٍ ودِيَمٍ، وحِيلةٍ وحِيَلٍ، وقِيمةٍ وقِيَم».

قال أبو الفتح: إنما وجب قَلْبُ هذا الضَّرب فى الجمع؛ لأنّه قد كان فى الواحد مقلوبا، لانكسار ما قَبْلَ عينه؛ فلمَّا جاء الجمعُ تُرك مقلوبا على حاله - وإن كانت الواوُ قد انفتحت - لأنّه رُوعِى فى الجمع حُكْمُ الواحد فَتُرِكَ على ما كان عليه فى الواحد؛ ولهذا فى كلامهم غيرُ نظير.

ألا ترى أنهم قد قالوا فى جمع: «حُبْلَى: حبَالِى» فأمالوا فى الجمع، كما كان فى

الواحد مُمالاً؛ وإنما الألفُ فى الجمع بدَلٌ من ياء «فَعالٍ» وكأنَّه كان «حَبالٍ» بمنزلة: «جَوَارٍ» ثمّ أُبْدِلَ من الكسرة فتحةٌ، فانقلبت الياءُ ألفا فصار «حَبالَى»، ثُمَّ أُمِيل كما كانت «حُبْلَى» ممالة لضربٍ من المحافظة على ما كان فى الواحد.

ونظيرهُ أيضا قولُهم فى جمع: «إِدَاوةٍ، وهِرَاوَةٍ: أَدَاوَى، وهَرَاوَى» فأبدلوا همزة «فَعائِلَ» واوًا؛ لأنّه قد كانت فى الواحد واوًا وقالوا: «خَطايا، ورزايا» فأبدلوا همزة «فعائل» ياءً؛ لأنّه قد كان فى الواحد ياءً؛ فهذا وغيرهُ يدُلُّك على أنهم قد يُراعون فى الجمع ما كان فى الواحد؛ فكذلك قالوا: «دِيَمٌ، وقِيَمٌ، وحِيَلٌ» بالقَلْب لـمَّا كان الواحدُ مقلوبا، فهذا وَجْهٌ؛ وأيضا فإنهم أرادوا أن يكون بين «قِيَمٍ، وحِيَلٍ» وبينَ ما الواوُ ظاهرةٌ فى واحدِهِ نحو: «زَوْجٍ وزِوَجَةٍ، وكُوزٍ وكِوَزَةٍ» فَرْقٌ.

و «دِيْمَةٌ» من: «دام يدوم»، و «قِيْمَةٌ» من: «قام يقوم» و «حِيْلَةٌ» من: «حال يحول»؛ إلى هذا ترجعُ معانى هذه الحروف.

* * *

[ظهور الواو فى الجمع لظهورها فى واحده فى نحو «زوج، وزوجة»]

قال أبو عثمان: فإذا كسَّرتَ الواحد على «فِعَلَةٍ» وقد كانت الواوُ ظاهرةً فى الواحد، فأظْهِرْها فى «فِعَلَةٍ» نحوُ: «زَوْجٍ وزِوَجَةٍ، وكُوزٍ وكِوَزَةٍ، وعُوْد وعِوَدَةٍ».

وقالوا: «ثَوْرٌ وثِيَرَةٌ» وهذا شاذّ ليس بالمطَّرد.

قال أبو الفتح: هذا الفصل مِمَّا يدلُّ على صحّة ما عرّفتك، مِنْ أنّ حُكْمَ الجمع مُراعًى فى الواحد؛ ألا ترى أنّ الواو لـمَّا كانت ظاهرةً فى الواحد أظهروها فى الجمع، وفى هذا الفصل أيضًا دَلالةٌ على صّحة ما عرّفتُك فى باب «سِياطٍ، وثِيابٍ» وأنّ القلبَ إنما وجب لاجتماع الأسباب التى عَدَدْتُها وحَدَدْتُها؛ ألا ترَى أنّ «زِوَجَةً» جمعٌ، كما أنّ «سِياطا» جمعٌ، وقَبْلَ واوِها كسرةٌ؛ كما أنّ السِّينَ من «سِياط» مكسورةٌ والواوُ ساكنةٌ فى «زَوْجٍ»؛ كما أنها ساكنة فى سَوْطٍ، ولكنِ لـمَّا لم يكن فى الجمع بعد الواو من «زِوَجَةٍ» ألفٌ مُشابهةٌ للياء لم تُقْلَبْ لأنَّه قد صار مجموعُ تلك الأسباب هو العلةُ؛ وإذا انفرد بعضُها لم يُوَثِّرْ ولم يكن عِلَّة؛ ألا ترى أنّ ما لا يَنصرف إذا كان فيه سببٌ واحدٌ من شَبَه الفعل لم يُمْنَع الصَّرفَ فإذَا انضمّ إليه سببٌ آخرُ امتنع من الصَّرف وهذا هو القياس ليكون بين السَّبب الأقوى والسَّبب الأضْعَف فَرْقٌ.

فأمّا «ثِيَرَةٌ» فكان قياسُه «ثِوَرَةً» لأنّ «ثَوْرًا كزَوْجٍ» وهو عندهم من الشّاذّ أعنى فى القياس، فأمَّا فى الاستعمال فمطَّردٌ كثيرٌ؛ كما أنّ «استحوذَ» وإن كان شاذًا فى القياس فهو مطَّرِدٌ فى الاستعمال.

وقد بيَّنتُ أقسامَ الشّاذ والمطَّرِد فيما مضى.

وقال أبو العبَّاس: إنما قالوا: «ثِيَرَةٌ» ليَفرقُوا بَيْنَ الثَّوْر من البقر، وبين الثَّور من الأقِط، وقال أيضا: بَنَوْهُ على «فِعْلَة»، ثُمَّ حرّكوه فصار «ثِيَرَة».

يريد: أنّ أصله «ثِيْرَةٌ» فانقلبت الواو لسكونها وانكسارِ ما قبلَها، ثُمَّ حُرّكتِ الياءُ فأُقِرّتْ بحالها؛ لأنّ أصلها هنا السُّكون.

وأخبرنا ابن مِقْسَم عن ثعلب قال: جمع «ثَوْرٍ: ثِوَرَةٌ، وثِيَرَةٌ، وأثوارٌ وثيرانٌ» وإذا كان الأمر هكذا فقد جمعوا «ثورا» من الحيوان على «ثِيَرة» وعلى كلّ حال فهو خارج عن القياس.

وذهب أبو بكر فيما أخبرنى أبو علىّ رحمه الله فى هذا إلى أنَّه مقصور من «فِعالة» كأنَّه فى الأصل «ثِيارَةٌ» فوجب القَلْبُ كما وَجَبَ فى «سِياطٍ»، ثُمَّ قُصِرتِ الكلمة بحذف الألف فبقى القلبُ بحاله، هذا آخِرُ قول أبى بكر.

وكأنهم لـمَّا قَصُروا الكلمةَ بَقَّوُا العينَ مقلوبةً ليكون قلبُها دَلالةً على أنها مقصورةٌ؛ ولِيَكُونَ بينها وبينَ ما أصلُه «فِعَلَةٌ» غيرَ مقصور فَرْقٌ، نحو: «زِوَجَةٍ».

قال أبو علىّ رحمه الله: وقد أوْمأ سيبويه فى «باب أُسْدٍ» إلى أنَّه مقصورٌ من «فُعولٍ» كأنَّه «أُسودٌ»، ثُمَّ حُذف الواوُ فبقى «أُسُدٌ» ثُم أُسْكِنَ السِّينُ كما يُسْكِنُون المضموم فى غير هذا الموضع. فإنْ قُلْتَ: فإنَّا لم نَسمعهُم يقولون: «ثِيارَةٌ»؟.

قيل: لا يُنْكَرُ أن يكون فى كلامهم أُصولٌ غيرُ ملفوظٍ بها - إلا أنها مع ذلك مُقَدَّرَةٌ - وهذا واسعٌ فى كلامهم كثير.

ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أنّ أصلَ «قام: قَوَمَ» وهم مع ذلك لم يقولوا قَطُّ: «قَوَمَ» ويقولون: إنّ أصلَ «يَقُوْمُ: يَقْوُمُ» ولم نرهم قالوا: «يَقْوُمُ» على وجهٍ؛ فلا يُنكَر أن يكون هُنا أُصولٌ مقدرة غير ملفوظ بها.

وكأنّ أبا بكر إنما ذهب إلى ذلك لـمَّا رأى العين مقلوبةً؛ ولأنهم قد قالوا فى جمع «حَجَر، وذَكَرٍ: حِجارَةٌ، وذِكارَةٌ».

و «فَعْلٌ» إذا كانت عينُه واوًا يجرى فى كثيرٍ من أحكامه مَجْرَى «فَعَلٍ» مَّما عينُه سالِمَةٌ، ألا تراهم قالوا: «سَوْطٌ وأسْوَاطٌ، وثَوْبٌ وأثواب»، كما قالوا: «جَمَلٌ وأجمالٌ، وجَبَلٌ وأجْبالٌ»، وقالوا: «سِياط، وثِيابٌ» فى الكثرة، كما قالوا: «جمالٌ، وجبال»؛ فكذلك قدّ روا جَمْع «ثَوْرٍ: ثِيارةٌ»، كما قالوا: «حِجارةٌ، وذِكارةٌ» ثمّ قَصَروا، كما بيَّنتُ لك.

ونظير هذا القَصْر قولُ الأخْطَل:

كَلَمْع أيْدِى مَثاكِيلٍ مُسَلِّبَةٍ   يَنْدُبْنَ فِتيانَ ضَرْسِ الدَّهر والخُطُبِ

ويُرْوَى ضَرْسَ بنات الدَّهْرِ.

قالوا: يريد: الخطوب.

وكقول الرّاجز:

حتى إذا بُلَّتْ حَلاقِيمُ الحُلُقْ

يريد: الحُلُوقَ.

وقال الآخر:

إنّ الفقير بيننا قاضٍ حَكَمْ   أنْ تَرِدَ الماء إذا غابَ النُّجُمْ

يريد: النُّجوم.

وقال الآخر:

وكانَ مِمَّنْ أرْتَجِى وأدَّخِرْ   للدَّهر عند مُصَمْئِلاّتِ الأُمُرْ

يريد: الأُمور.

وقالوا فى جمع «ثَوْر: ثِيَرَةٌ»، أنشدنى أبو علىّ:

صدر النَّهار يُراعِى ثِيَرَةً رُتُعًا

وهذا لا نظر فيه؛ لأنّ العينَ ساكنة فجرى مجرى «حِيْلَةٍ، وقِيْمة» وإليه ذهب أبو

العبَّاس فى أنّ أصْلَها «ثِيَرَةٌ[١]».

* * *

[قلب الواو ياء فى فعل إذا كان جمعًا]

قال أبو عثمان: وتُقْلَبُ الواو ياءً فى «فُعَّلٍ» إذا كان جَمْعا، قالوا: «صائمٌ وَصُيَّم، وَقَائِلٌ وَقُيَّلٌ، وَنائمٌ ونُيَّمٌ»، وإن شئت كسرتَ أولَ هذا، وإثبات الواو فى هذا أجودُ، وهو الأصلُ، ولكن الذين قلبوا شَبَّهُوه «بعاتٍ وعُتِيّ وعَصًا وعُصِيّ»، لَمَّا كانت العين تَلى اللام.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ أصل هذا الجمع ألاَّ يعْتَلَّ؛ لأنَّه ليس فيه ما يُوجب القلبَ، ولكنَّه لما كان الواحد معتلا أعْنى: «صائما وقائما»، وجاءَ الجمعُ وهو أثقلُ من الواحد، وقَرُبت العين من الطَّرَف فأشبهتِ اللام فى «عُتىّ» جمْع «عاتٍ»، قَلبت، والأجود «صُوَّمٌ وقُوَّمٌ».

* * *

[إذا جاور الشىء الشىء دخل فى كثير من أحكامه]

ويدلُّك على أنَّ الشىء إذا جاورَ الشىءَ دخل فى كثير من أحكامه لأجل المجاورةِ: قولهُم: «قِنْية[٢] وصِبْية، وفلان من عِلْيَة الناس، وهو ابنُ عَمِّى دِنْيا، وصِبْيان». وأصْلُ قِنيةٍ من قنَوْت، وصِبية وصِبيان من صَبَوْت، وعلْيةٍ من عَلَوْت، ودِنْيا من دَنَوْت. وقياسه: «قِنْوة، وصِبْوةٌ، وصِبْوانٌ، وعِلْوةٌ، ودِنْوا». ولكن لَمَّا جاورتِ الواوُ الكسرةَ قَبْلَها صارت الكسرةُ كأنها قَبْل الواو، ولم يُعْتدَّ الساكن حاجزًا لضَعْفه.

ونظير هذا قولهُم: «اُقْتُلْ، اُدْخُلْ»، ضمُّوا الهمزة لضمَّة العين، ولم يعتدّوا بالفاء حاجزًا؛ لسكونها، فصارت الهمزةُ لذلك كأنها قَبْلَ العين المضمومة، فضُمَّت كراهَة

---

(١) ثبت فى المخطوطة: تم المجلد الأول من تصريف المازنى. ويتلوه فى الثانى: «قال أبو عثمان وتقلب الواو ياء فى «فعل» إذا كان جمعا، قالوا: «صائم وصيم، وقائل وقيل، ونائم ونيم» إن شاء الله، والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمد النبى وآله أجمعين.

(٢) القُنْيَةُ، بالكسر والضم: ما اكْتُسِبَ، ج: قِنًى. وقَنَى المالَ، كَرَمَى، قَنْيا وقُنْيانا، بالكسر والضم: اكْتَسَبَهُ. والقِنَى، كإلَى: الرِّضا. قَنَاهُ اللّهُ، وأقْنَاهُ: أرْضاهُ. وأقْنَاهُ الصَّيْدُ.

الخروج من كسر إلى ضمّ.

وقد دعاهم قُرْبُ الجوار إلى أنْ قالوا: «هذا جُحْرُ ضَبّ خَـرِبٍ» جرُّوا الخَرِب وهـو صفةٌ للأوّلِ، وأنشدوا:(١)

فإيَّـاكُـمْ وَحَيَّـةَ بَـطْـنِ وَادٍ   هَمُوزِ النَّابِ لَيْس لـكم بسِيّ(٢)

جَرّ الهَموزَ، وهو من صفةِ الحَيَّةِ لمجاورتِه لوادٍ.

ومن ذلك استِقباحُهم اختلاف حركاتِ ما قبلَ حَرْف الرويّ إذا كان مُقَيَّدًا - وهـو المسمَّى: تَوْجيها - نحو قول رؤبة:

وقاتِم الأعماقِ خاوى المختَرَقْ(٣)

ففتح؛ ما قَبْلَ القاف، ثُم قال:

أَلَّفَ شتَّى ليس بالراعى الحَمِقْ(٤)

فكسر ما قبلها، ثمَّ قال:

سِرّا وقد أوَّنَ تَأْوِينَ العُقُقْ(٥)

فَضمَّ ما قَبْلها.

وإنما صار هذا عندَهـم قبيحـا وعيْبـا؛ لأنَّ الحركـة مجاورةٌ للقـاف، فكـأنّ اختـلافَ الحَركاتِ واقـعٌ علـى القـاف، فكمـا أنَّ الإقْـواءَ(٦) عَيْـبٌ فكذَلـك استقبحوا اختـلافَ

---

(١) هو الحطيئة، وهو جرول بن أوس ويكنى أبا مليكة.

(٢) البيت من الوافر، وهو للحطيئة فى: (ديوانه ١٣٩، وجمهرة اللغة ١٣١٠، وخزانة الأدب ٥/٨٦، ٩٦، والخصائص ٣/٢٢٠، شرح شواهد الإيضاح ٤٣٠، شرح المفصل ٣/٨٥، والصاحبى فى فقه اللغة ١٥٥، ولسان العرب (١/٤١١) «سوا». وبلا نسبة فى: (فقه اللغة ١٣٨). الحية الحنش. هموز الناب: أى شديد الغمز. والسيّ: المثل.

(٣) سبق تخريجه. والمخترق: المتسع.

(٤) الحمق هو الأحمق. والمعنى ألف الحمار وجمع ما تفرق من الأتن. وهذا الحمار ليس راعيا قليل العقل.

(٥) أون: أكل وشرب حتى صارت خاصرتيه كالأونين. والعقق: جمع عَقُوق، وهى الحامل.

(٦) القُوَّة بالضم: ضِدّ الضَّعْـفِ، ج: قُوًى، بالضم والكسر. والقُوَى، بالضم: العَقْلُ، وطاقات=

التوجيه. وأنا أُبَيِّن هذا مستقصًى فى شرح القوافى لأبى الحسن إنْ شاء الله.

فلذلك جاز فى صُوَّمٍ: صُيَّمٌ، لمجاورة العين اللامَ. وقال الشاعر(١):

ومُعَـرَّضٍ تَغْلى المراجــلُ تحـتَه ... عَجَّلْـتُ طَبْـخَتَهُ لرَهْـطٍ جُيَّع(٢)

يريد: جُوَّعًا.

وإنما أجازُوا: «صِيَّمٌ». بكسر أوّله؛ لأنه لما شُبِّهَ بعُتِىّ فى القلب، كذلك شَبِّه أيْضًا بعِتِىّ فى كسر أوّله.

فأما قول الشاعر(٣):

وبِـرْذَوْنَةٍ بَلَّ الـبَرَاذِيـنُ ثَـفْرَهـا ... وقد شَرِبَتْ مـنْ آخِرِ الصَّيْفِ أيِّـلا(٤)

فأخبرنى أبو علىّ: أنَّ ابن حبيب(٥) قال: أراد: لَبن أيِّلٍ وهـو يُغْلِمُ، وقـال: ويُـروى أُيَّلاً، يُراد: جَمْعُ لَبنِ آيِلٍ. أى خاثر مثل: «حائِلٍ وحُوَّل»، قال: وهو خَطـأ. وليـس هـذا بخَطإٍ؛ لأنَّ فاعِلا من هذا الباب - أعْنى المُعْتلَّ العينِ بالواو - إذا جُمِـعَ علـى فُعَّـل كـان القلبُ فيه مُطَّرِدًا، وإن كان التصحيحُ فيه أجودُ، فجائزٌ أن يكون: أُيَّلٌ يُراد به: أُوَّلٌ، ثـم يُقْلَبُ، كما يقال فى «صُوَّمٍ: صُيَّمٌ»، وفى «جُوَّعٍ: جُيَّعٌ»، وقال الأعشَى:

=الحِبَالِ، جَمْعُ قُوَةٍ. وحبْلٌ قَوٍ: مُخْتَلِفُ القُوى. وأقْوَى: اسْتَغْنَى. وفى الشّعْرَ: خَالَفَ قَوَافِيَهُ بِرَفْـعِ بَيْتٍ وجَرَ آخَرَ، وقَلَتْ قَصِيدَةٌ لهُم بِلا إقْواءٍ، وأمّا الإقْواءُ بالنّصْبِ، فَقَليلٌ.

(١) الشاعر هو: الحادرة أو الحويدرة. وهو لقبه، واسمه قطبة بن محصن من غطفان وهو شاعر جاهلى مقل.

(٢) والبيت من الكامل: وهو للحادرة فى: (ديوانه ٥٨).
وبلا نسبة فى: (الخصائص ٣/٢١٩، وشرح الأشمونى ٣/٨٧٠، ولسان العرب ٨/٦١ «جموع»، والممتع فى التصريف ٢/٤٩٧).

(٣) الشاعر هو النابغة الجعدى. وهو عبد الله بن قيس بن جعدة بن نادمة النابغة الذبيانى.

(٤) البرذون: هو من الخيل من غير نتاج العرب. والثفر: لجميع ضروب السباع ولكل ذات مخلب، كالحياء للناقة.
والبيت من الطويل. وهو للنابغة الجعدى فى: (ديوانه ١٢٤، والحيوان ٢/٢٨٢، وخزانة الأدب ٦/٢٣٩، وسمط اللآلى ٢٨٢، وشرح شواهد الإيضاح ٤١٨، ولسان العرب ١١/٣٥، ٣٦ «أول» وتاج العروس «ول»).

(٥) ابن حبيب هو: أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو، من علماء بغداد.

فَبَاتَ عَذُوبا للسـمَّـاءِ كـأنَّـهُ ... يُوائِـمُ رَهْـطا للعَزُوبَةِ صُيَّما

فدفْعُ ابن حبيب لهذا التأويل ليس بمستقيم. وهذا رأى أبى على.

* * *

[إذا كان الجمع على فعال لم تقلب فيه الواو ياء]

قال أبو عثمان: فإذا كان هـذا الجمعُ مثال «فُعَّال» لـم تُقْلَبْ فيه الواوُ ياءً؛ لأنها تباعدت من الطَّرَف، وذلك: «صائمٌ وصُوَّامٌ، وقائمٌ وقُوَّامٌ، ونائمٌ ونُوّامٌ»

قال أبو الفتح: تصحيحهم لهذا يدُلُّك على أنَّ صُيَّما مُشَبَّهٌ بعِتِيّ لما قربت العينُ من اللامِ ولم يفصل بينهما شيءٌ، ألا ترَى أنَّ ألـف «فُعَّال» لما حجزَتْ بين العين واللام بعدت العين، فلم يَجُزْ قلبُها، وهذا هو القياس؛ لأنَّه لَمَّا كان «صُوَّمٌ» مع قُرْب واوه من الطَّرَف الوجه فيهِ التصحيحُ، كانَ التصحيحُ - إذا تباعدت الواو من الطرف - لا يجوزُ غيرُه.

وقد جاء حَرْفٌ شاذّ، وهو قولهُم: «فلانٌ فى صُيَّابة قومه».

يريدون: فى صُوّابة: أى فى صميمِهم وخالصِهِمْ، وهو من صَابَ يصُوب: إذا نـزل، كأنَّ عِرْقَه فيهم قد ساخَ وتمكّنَ، وقياسُه التصحيحُ.

ولكنّ هذا ممَّا هُرِبَ فيه من الواو إلى الياءِ لِثِقَلِ الواو، وليس ذلك بعلَّة قاطعةٍ.

وأنشد ابنُ الأعرابىّ لذى الرُّمة:

ألا طَرَقَتْنا مَيَّـةُ ابنَـةُ مُنْـذِرٍ ... فـما أرَّقَ النُّيَّامَ إلاّ سَلامُـهـا[1]

وقال: أنشدنيه أبو الغمر هكذا بالياء، وهو شاذ، وحكى أن له وجها من القياس.

وأقول: إنك لو جمعت مثل: «شاوٍ وجاوٍ على فُعَّـل» لصححت ولـم تُعْلِلْ، وذلك

---

(١) طرقه: جاءه ليلا. أرقه: أسهره.

والبيت من الطويل، وهو لذى الرمة فى: (ديوانه ١٠٠٣، وخزانة الأدب ٣، ٤١٩، ٤٢٠، وشرح شواهد الشافية ٣٨١، وشرح المفصل ٩٣/١٠. ولأبى النجم الكلابى فى: (شرح التصريح ٨٧٠/٢).

وبلا نسبة فى: (أوضح المسالك ٣٩١/٣، وشرح الأشمونى ١٤٣/٣، ١٧٣، وشرح ابن عقيل ٧٠٧، ولسان العرب ٥٩٦/١٢ «نوم»، والممتع فى التصريف ٤٩٨/٢).

قولك: «جُوًّى وشُوًّى» ومن قال فى «جُوَّعٍ: جُيَّعٌ، وفى قُوَّمٌ: قُيَّمٌ» لم يَقُلْ إلا «جُوًّى وشُوًّى» بالتصحيح.

وإنما لم يجز إعلالُ مثلِ هذا لأنك قد أَعْلَلْتَ اللامَ بأنْ قلبتها ألفا، فلم يجز إعلالُ العين؛ لئلا يجتمع على الكلمة إعلال العين واللام جميعا، وهذا مرفوضٌ فى كلامهم، لم يجئ منه إلا أحرفٌ شاذَّةٌ، منها «شاءٌ وماءٌ» وستراها إن شاء الله.

* * *

[مجيء فعلان وفعلى على الأصل]

قال أبو عثمان: ويجيءُ «فَعَلانٌ وفَعَلَى» على الأصْل، نحو: «الجَوَلانِ، والحَيَدان». وفَعَلَى، نحو: «صَوَرَى[1]، وحَيَدَى»، فجعلوه بالزيادة إذْ لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه ممَّا لم يجئ على مثال الفعل، نحو: «الحِوَل، والغِيَر، واللُّوَمَة»، ومع هذا أنهم لم يكونوا لِيَجيئُوا بهما فى المعتل الأضعف على الأصْل، ويُعلُّوهما فى المعتل الأقوى.

والأضعف نحو: «النَّزَوان، والغَلَيان، والعَدَوَان». واللامُ أضعفُ من العين لأنها آخرُ الكلامِ، والعينُ أقوى منها والفاء أقْوَى من العين.

قال أبو الفتح: قولُه: «**فجعلُوه بالزيادة إذ لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه، نحو: الحِوَل**».

يقولُ: إنَّ مثال «الجَوَلان وصَوَرَى»، وما كان مثلَهما قد امتاز من مُشابهة الفعل بما لحقه فِى آخره من الألف والنونِ وألفِ التأنيث، وهذه الزوائد، ممَّا تختصّ به الأسماءُ، دونَ الأفعال، فجرى لذلك مجرى ما خالف الفعل بالبِنْية فصُحِّحَ لمخالفته الفعلَ، نحو: «الحِوَلِ والعِوَضِ» فكما صُحّحَ العِوَضُ لمخالفته الفعل بالبناءِ كذلك صُحّح «الجَولانُ والحَيَدَى» لامتيازهما من الفعل بما زيد فى آخرها من الألِفِ والنُّونِ وألفِ التأنيث، فكل واحد من هذه الأشياء تباعد عن الفعل بمعنًى من المعانِى، فوجب تصحيحُه، وإن اختلفت المعانى فقد اتفقت فى التَّباعد.

وإنما صحَّت اللامُ فى «النَّزَوان والغَلَيَان»؛ لأنها لو قُلبت أَلِفا - وبعدَها ألفُ فَعَلان -

---

(١) الصَّورَةُ، بالضم: الشَّكْلُ، ج: صُوَرٌ وصِوَرٌ، كعِنَب، وصُوْرٌ. والصَّيِّرُ، كالكَيِّس: لحَسَنُها، وقد صَوَّرَه فَتَصَوَّر، وتُسْتَعْمَلُ الصُّورَةُ بمعنى النَّوْعِ والصِّفَةِ، وبالفتح: شِبْهُ الحِكَّةِ فى الرأسِ، حتى يَشْتَهِيَ أن يُفَلّى.

لالْتقَى ساكنانِ فوجبَ حذف إحدى الألِفين، فكان اللفظُ يصير بعد الحذف إلى: «نَزَانٍ، وغَلانٍ» فيلتبسُ، مثالُ فَعَلانٍ بفَعالٍ مما لامه نونٌ، فكُرِهَ ذلك لذلك.

ثم إنَّ اللام لَمَّا صحَّت لمعنى من المعانِي والعينُ أقوى منها، كَرِهوا إعلالَ العين القوية فى هذا المثال الذى قد صحَّتْ فيه اللامُ وهِى ضعيفةٌ، فلذلك لم يقولوا فى «الجَوَلانِ: الجالان»[١].

فهذا تفسيرُ اعتلالِ أبى عُثمان فى تصحيح هذا الباب.

* * *

[مجيء فعلاء على الأصل أيضا]

قال أبو عثمان «وفُعَلاءُ» بتلك المنزلة، نحو: «القُوبَاءُ، والخُيَلاءُ».

قال أبو الفتح: هذا المثالُ أجدرُ بالصحَّة؛ لأنه قد صُحِّح نحو: «سُوَلَة وعُيَبَة»، وإن لم يكن فيه ألِفا التأنيثِ، فإذا جاءت فيه ألِفا التأنيثِ كان أجْدَرَ بالصحَّة لتباعُده بهما من شَبَهِ الفعل، وإذا كانوا يُعلُّون: فَعَلاً، نحو: «دارٍ، وساقٍ»، ثم يصحِّحون إذا جاءت فى آخرِهِ الألفُ والنُّون، نحو: «الجَوَلان»، فهم بأن يصحَّحوا ما لو لم يجئ فى آخره ألفا التأنيث لكان بناؤُه يُوجبُ له التصحيح لبُعدِهِ عن شَبَه الفعل، أعنى: «القُوبَاءُ والخُيَلاء» أجْدرَ.

* * *

[مجيء أحرف على فعلان معتلة]

قال أبو عثمان: وقد جاءت أحْرُفٌ على «فَعَلان»، معتلةً شبَّهوها بفعَلٍ ولا زيادة فيه، وجعلوا هذه الزيادةَ فى آخرِهِ مِثْل الهاء، وذلك قولهُم: «داران، وماهان، وحادان»[٢]، وهذا ليس بالقياس، ولا الأصل وهو شاذّ يُحفظُ حفْظا، ولا يُجعلُ بابا يُقاسُ عليه.

قال أبو الفتح: يقولُ: جعلوا الألِفَ والنونَ فِى: «داران، وماهان» بمنزلة هاء التأنيث

---

(١) جالَ فى الحَرْبِ جَوْلَةً، وفى الطّوافِ جَوْلا، ويُضَمّ، وَجُؤُولا وجَوَلانا، محرّكةً، وجِيلالا، بالكسر، وجَوّلَ تَجْوَالا، واجْتَالَ وانْجَالَ: طافَ. وجالَ القَوْمُ جَوْلَةً: انْكَشَفُوا ثم كَرّوا.

(٢) حَدَثَ حُدوثا وحَداثَةً: نَقيضُ قَدُمَ، وتُضَمّ دالُه إذا ذُكِرَ مع قَدُمَ. وحِدْثانُ الأمْرِ، بالكسر: أوَّلُه وابْتِداؤُه، كحَداثَتِه.

فِي: «دارةٍ، وقارةٍ، ولابةٍ»[١]، فكما أُعِلّت هذه الأسماءُ ونحوُها ولم يمنع من القلب هاء التأنيث، كذلك قُلِبَتْ فى: «داران» ونحوِه.

فإنْ قيل: ومِنْ أيْنَ أشْبَهتِ الألفُ والنونُ هاءَ التأنيث؟ قيلَ: من وُجوهٍ:

منها: أنّك لو رخّمت ما فى آخره ألف ونونٌ زائدتان، لحذَفْتَهُمَا جميعا، كما تَحْذِفُ هاءَ التأنيث. ألا تَرَى أنّك تقولُ فى عُثْمان: «يا عُثْمُ أقْبِلْ»، وفى مَرْوَانَ: «يا مَرْوُ أقْبِلْ»، كما تقول فى طَلْحَةَ: «يا طَلْحُ أقْبِلْ».

ومنها: أنّك تقولُ فى تحقير «زَعْفَرَان: زُعَيْفِرَانٌ» فتحقِّر الصَّدْر ثم تأتى بالألف والنونِ بعْدُ، كما تفعلُ ذلك بالهاء فى نحوِ قولِك: «سِلْسِلَةٌ وَسُلَيْسِلَةٌ».

فمنْ هذا وغيرِه جرت الألف والنونُ مَجْرَى الهاء.

فإنْ قِيلَ: وما الدلالةُ على أنّ «داران، وماهان، وحادان: فَعَلان»؟وهلاّ جعلتها: «فاعالا» نحو: «ساباطٍ وخاتامٍ» ؟ قيل: حَمْلُهُ على «فَعَلان» أوْلى، لكثرة «فَعَلان»، وقلّة «فاعال».

وعلى كلّ حالٍ فتصحيحُ هذا هو القياسُ، ولكنه من الشاذّ، لما تقدّم قَبْلَ هذا الفصلِ من أنّه قد خرَج بهذه الزيادة من شَبَهِ الفِعْلِ، كما يخرُج إذا جاء على «فُعَلٍ، وفَعَلٍ» من شبه الفعل بالبناء.

* * *

[اطراد القلب فى فعل جمعا]

قال أبو عثمان: وقالَ الخليلُ: القَلْبُ فى «فُعَّلٍ» جَمْعا مُطَّرِدٌ، فهذا الذى قلت لك من أنهم يختصون المعتلَّ بالبناءِ لا يكون فى غيره.

---

(١) الدارُ: المحلّ يَجمعُ البِناءَ والعَرْصَةَ، كالدارَةِ، وقد تُذَكّرُ ج: أُدْؤُرٌ وأَدْوُرٌ وآدُرٌ ودِيارَةٌ ودِيرانٌ ودُورانٌ (ودُوراتٌ) ودِياراتٌ وأدوارٌ وأدوِرةٌ، والبلدُ، ومدينةُ النبىّ ﷺ، وبهاء: كلّ أرضٍ واسعةٍ بينَ جبال، وما أحاطَ بالشىء، كالدائرَةِ. قارَ: مَشَى على أطرافِ قدَمَيهِ لِئَلا يُسْمَعَ صَوْتُهُما، وقارَ الصَّيْدَ: خَتَلَهُ، وقارَ الشىءَ: قَطَعَهُ مِنْ وَسَطِهِ خرْقًا مُسْتَديرا، كقَوَّرَهُ. واقْتارَهُ واقْتَورَهُ، وقارَ المرأةَ: خَتَنَها. والقارَةُ: الجُبَيْلُ الصغيرُ المُنْقَطِعُ عن الجبالِ، أوِ الصَّخْرَةُ العظيمةُ، أوِ الأرضُ ذاتُ الحجارةِ السّودِ، أوِ الصَّخْرَةُ السَّوْدَاءُ، ج: قاراتٌ وقارٌ وقورٌ، بالضم، وقِيرانٌ.

قال أبو الفتح: يريد بفُعَّلٍ بابَ «صُيَّمٍ وقُيَّمٍ». وقد تقدم ذكره.

ويريد بمطَّردٍ: أنَّه مُطَّرِدٌ فِي الاستعمال والقياس جميعا. وكسرُهُم الصادَ من صُيَّمٍ مما خَصُّوا به المعتلَّ؛ لأنَّه لا يجوز فى عاذِلٍ: عِذَّلٌ، ولا فى غاسلٍ: غِسَّلٌ، ولابدّ من ضمّ العين.

* * *

[لم يأت مصدر على فيعلولة إلا فيما كان معتلا]

قال أبو عثمان: ومِمَّا اختصوا به المعتلَّ فى المصدر ولا يكون فى غيره من المصادر: «كَيْنُونة، وقَيْدُودَة، وصَيْرُورَة»، وأصلها «فَيْعَلُولة»، نحو: «كَيِّنونة، وقَيِّدودة، وصَيِّرورة»، ولكنَّهم ألزموه الحَذْفَ إذا بلغ الغايةَ فى العدد إلاَّ حرفا واحدًا.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ أصْل هذه المصادر: «فَيْعَلُولة»؛ لأنها كانت فى الأصل: كَيْوَنُونَة، وقَيْوَدُودة وصَيْوَرُورة»، بوزن: «عَيْضَمُوزٍ، وحَيْزَبُونٍ»، فاجتمعت الواوُ والياءُ وسبَقَتِ الأولى بالسكون فقلبوا الواوَ ياءً، وأدّغموا فيها الياءَ الأولى، فصارت فى التقدير: «كَيِّنونة، وقَيِّدودة»، فحذفوا الياء الثانية المُنْقَلبة عن الواو التى هى عينُ الفعلِ، فصارت «قَيْدُودَة، وكَيْنُونَة،» وألزموه الحذفَ؛ لأنهم قد قالوا فى «ميِّت وهيِّن: مَيْتٌ، وهَيْنٌ»، فحذفوا عَينَ الفِعْل مع أنَّ الكلمةَ على أرْبعةِ أحْرُفٍ، وخَيَّرُوا بين الحَذْفِ والإثبات، فلمَّا كانت «قَيدودةٌ، وكينونةٌ» على ستة أحرف طالت، فألزموها الحذفَ، ولم يخيِّروا بين الحَذفِ والإثبات كما فعلوا فى «مَيِّتٍ، وهَيِّنٍ».

ومعنى قوله: «**ومما اختصوا به المعتلَّ فى المصدر ولا يكون فى غيره من المصادر**»، يريد: أنه لم يَأْتِ مصدرٌ على «فيعلولة» إلا فيما كان معتلا.

ويريد بالمعتلّ هنا: ما كان معتلَّ العين دونَ الفاء واللامِ.

وإنما اختصّ المعتلّ ببناء لا يكونُ فى غيره؛ لأنه ضَرْبٌ من الكلام مُباينٌ لغيره من الصحيح، فكما اختلفت أحكامُه فى الاعتلالِ بالانقلابِ والحذفِ وغيره، كذلك أيضًا جاءت فيه أمثلةٌ لا تكونُ فى غيره من الصحيح.

وكما أنَّ الأسمْاءَ الأعْلام لَمَّا جاز فى إعرابها ما لا يجوز فى إعراب غيرها نحو قولهم فى جواب مَنْ قال: «رأيْتُ زَيْدًا ومررت بعَمْرٍو، ومَنْ زيدًا؟ ومَن عمرٍو؟» .

كذلك أيضًا جاءت فيها أمثلةٌ لا تكونُ في غيرها ممَّا ليس عَلَما، نحو: «مَوْهَبٍ، ومَوْرَقٍ، وَثهْلَلٍ، ومَكْوَزَةٍ» وغير ذلك.

ومعنى قوله: «إذْ بلغوا الغايةَ في العدد إلاَّ حرفا واحدا»، يريد: أن «كَيَّنونة، وقيّدودة» على ستة أحرفٍ، وغايةُ العدد سبعةُ أحرفٍ فإنما ينقص حرفا واحدا.

وشبيهٌ بهذه المصادر - مما اعتلَّت عينُه لوقوعِ الياء الساكنة قَبْلَها فأُلْزِم الحذفَ لطوله - قولهُم: «رَيْحان، وريحٌ رَيْدَانَةٌ» وأصْلُهما: «رَيْوحان، ورَيْودانة»، فقلبوا الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قَبْلَها، فصار في التقدير: «رَيِّحان، وَرَيِّدانة»، فحذفوا العينَ كما حذفوها في «كَيِّنونة»، وألزموها الحذفَ لطول الكلمة كما فعلوا ذلك في «كينونة». قال الشاعر[1]:

سلام الإله ورَيْحانُهُ ورحمتُه وسماءٌ دِرَر[2]

وقال ابن ميادة:

أهاجَكَ المنزلُ والمحضرُ أوْدَتْ بهِ رَيْدانَةٌ صَرْصَرُ

ورَيْدَانَةٌ: من راد يرودُ، أي: ذهب وجاء، ورَيْحان: من الرَّوْح.

وذهب الفرّاء إلى أنَّ هذه المصادر إنما جاءت بالياء؛ لأنها جاءت على أمْثِلَةِ مصادر بنات الياء في أكثر الأمْر، نحو: صار صَيْرُورَةً، وسار سَيْرُورةً وطار طَيْرُورَةً، وبان بيْنَونةً»، ونحو ذلك، فأجْرِيَت «كَيْنُونة، وقَيْدودة»، مُجْرَى «سيرورةٍ» فقيلت بالياء حَمْلاً على بنات الياء.

قال: كما قالوا: «شكَوْته شِكاية»، فقلبوا الواوَ ياءً لأنَّهُ جاء على مِثال مصادر بنات الياء، نحو: «الرِّماية، والسِّعاية».

قال: وأصْلُ «فَعلولة» هنا: «فُعلولة» بضَمّ الفاء. قال: ولكنّهم كَرِهوا أنْ تنقلب الياءُ

---

(١) القائل هو: النمر بن تولب من عُكل، وفد على الرسول ﷺ وأسلم وحسن إسلامه.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للنمر بنى تولب في: (ديوانه ٣٤٥، ولسان العرب ٢/٤٥٩، «روح»، ٤/٢٨٠ «درر»، والتنبيه والإيضاح ١/٢٤٣، وتهذيب اللغة ٥/٢٢١، والمخصص ٢/٢٧٥، ١٧/١٦٤، وتاج العروس ٦/٤١٧ «روح»، ١١/٢٨٨ «درر»). وبلا نسبة في: (ديوان الأدب ٣/٤٧، ٣٨٣).

فى «صيرورة، وطيرورة» ونحوهما واوًا؛ لانضمام ما قَبْلها، ففتحوا الفاءَ وأجروا بنات الواو هنا مُجْرَى بنات الياء؛ لأنها داخلةٌ عليها.

وهذا عند أصحابنا مذهبٌ واهٍ جدًا؛ لأنَّه لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصِحَّ العينُ.

ألا ترَى إلى قول الشاعر:

مُظاهِرَةً نِيًّا عَتِيقًا وعُوطَطًا فقد أحْكَما خَلْقا لَها مُتَباينا[1]

فقال: «عُوطَطا»، فقلب الياء واوًا لانضمام ما قَبْلَها، وكانت فى الأصل: «عُيْطَطًا»، فقلبت الياء واوًا؛ لانضمام ما قبلها وسُكُونها، ولم نَرَهُم قالوا: «عَيْطَطًا»، ففتحوا العين لتصحَّ الياء.

وأيضًا: فلو كان أصلُ: «طَيرورة: فُعلولة» بضم الفاء ثم إنهم كرِهوا انقلابَ الياء واوًا لوجبَ أنْ يكسروا الفاء، كما أنَّهم لما كرِهوا أنْ تنْقَلِب الياء واوًا فى جمع أبْيض لانضمام ما قبَلها كسروا الفاء لتصحَّ العينُ، فقالوا: «بِيْضٌ»، ولم نَرَهُمْ فتحوها، فقالوا: «بَيْض».

وكذلك جميعُ ما كان مثلَ هذا. ألا تراهم قالوا: «مَبِيعٌ، وَمَكِيلٌ، وعِصِيٌّ، ودِلِيٌّ، وَمَرْمِيٌّ، وَمَقْضِيٌّ»، فأبْدَلوا الضمَّة فى جميع هذا كسرةً، لتسلم الياء بعدها، فكذلك كان يجب أن يكسر أوّل بينونة، ونحوها على مذهب الفرَّاء، كما رأيناهم فعلوه فى غير هذا مما ذكرته وما لم أذكره مما جرى مجراه، فأن لم يكسروا وفتحوا دلالةٌ على فساد قوله.

فإنْ قال قائلٌ: لو كسروا لوجبَ أن يقولوا: صِيرورة، فيخرجوا من الكسر إلى الضمّ، وليس بينهما إلا حاجزٌ ضعيفٌ، وهو الساكن فرفضوا الكسرَ لذلك، وعدلوا إلى الفتح.

قيل: هذا خَطأٌ غير لازم. ألا تَرَى أنهم قالوا: «شيوخ وبيوت»، فاستقبلوا الضمّ بكسر من غير حاجز، لمَّا كانت الكسرة عارضة، فمِنْ هُنا لا يمتنع أن يقولوا: «صِيرورة» ونحوها بالكسر؛ لأنَّ الأصل الضمُّ، كما أن أصل «بِيوت» الضمّ.

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى: (الكتاب ٣٧٦/٤، ولسان العرب ٣٥٨/٧ «عيط»).

وأيضًا: فإنّه ادّعى أن فى المصادر بناء فُعلولة، وهذا مثال لا أعْلَمُه جاء فى المصادر وإنْ كان قد جاء منه شيءٌ، فما لا يُعبأ به ولا يُلتفتُ إليه لقلّته ونَزَارَتِه. فهذا أيضًا مما يَدفَعُ قولَه ويُوهِنُه، فمنْ هنا كان مذهبُهُ فى هذا مُتَعَسِّفًا غيرَ موافق للصواب.

فإن قال قائل: فإنَّ أصحابك أيضا قد ذهبوا إلى أنَّ أصلَه «فَيْعَلُولة»، وفَيْعَلُولة غير معروفة فى المصادرِ، ولو كانت فَيْعَلُولة، لوَجَبَ أنْ يوجد بعضُ ذلك فى نثر أو نظم أو سجع، ولم نَرَهُمْ نطقوا بذلك.

قِيلَ: لا يُنْكَر أن يكون فى المُعْتَلّ أبنيةٌ مخصوصة به، ألا تَرَاهُم قالوا فى جمع «قاضٍ وغازٍ: قُضاةٌ وغُزاةٌ». فجمعوه على «فُعَلَة» ولم نرَهم فعلوا ذلك فى الصحيح، إنما يجمعونه على «فَعَلة» بفتح الفاء نحو: «كاتبٍ وكَتَبَة، وكافِرٍ وكَفَرة». ولهذا نظائر.

فإن قال: فعَلى هذا لا يُنكر أنْ يكونَ فى المصادر المعتلّة «فُعلُولة» كما ذهب إليه الفرَّاء، وإن كان هذا غيرَ موجود فى الصحيح؟.

قيل: قد تقدَّم القولُ فى فَساد هذا، وأنه لو كان «فُعْلُولَةً»، لقالوا: «بُونُونة، وصُورُورة»، كما قالوا: «عُوطَطٌ»، أو كانوا إذا أرادوا سلامةَ الياءِ أنْ يكسروا ما قَبْلَها، فيقولوا: «صِيرورة»، فلا دلالة له تدلُّ على أنَّه فى الأصْل «فُعْلُولَة».

فإن قِيلَ: ولا لك دلالةٌ تدلُّ على أنَّ أصلَ قَيْدودة: فَيْعَلُولة؟ قيل: بَلى، وهو أنهم قد حذفوا من نظير «فَيْعَلُولة»، وهو قولهم: «مَيْتٌ وَهَيْنٌ». وأصل هذا «فَيْعِلٌ» وفَيْعِلٌ قريبٌ من «فَيْعَلُول».

وأيضًا، فقد قالوا: «رَيْحانٌ وريح رَيدانةٌ»، وهذا «فَيْعَلان»، وهو أقرب إلى «فَيْعَلُول».

على أنَّ أبا العبَّاس قد أنْشَدَ[1]:

قد فارقَتْ قَرينَها القرينهْ ... وشَحَطَتْ عن دارِها الظَّعينه
يا لَيْتَ أنَّا ضمَّنا سفينه ... حتى يعود الوصلُ كَيِّنونه

فهذه دلالةٌ قاطعةٌ على أنها «فَيْعلولة».

---

(١) المنشد له النهشلى: هو نهشل بن حرى بن ضمرة بن حمدة بن جابر بن قطن بن بهشل بن دارم وكان شاعرًا حسن الشعر.

وشىءٌ آخرُ يدلُّ على أنَّه ليس أصْل «بينونة: فُعلولة»، وأنـه لـو كـان كذلـك لقـالوا: «بُونُونة»: أنَّ مَن يقولُ فى «فُعْل» من الياء بيعٌ، فيكسِرُ الأولَ، وهو الخليلُ، إذا تبـاعدت العينُ من الطَّرَفِ قَلَبَها واوًا؛ لانضمام ما قَبْلَها وقُوَّتِها بتباعدهـا عـن الطَّـرَف، فيقولـون فى «فُعْلَلٍ من كِلْتُ: كُوْلَلٌ»، كما قالوا: «عُوطَطٌ». والياء فى بينونـة، لـو كـانت عَيْنـا، وكان المرادُ بالكلمة بناء «فُعْلُولة» لقالوا: «بُوْنُونَةٌ»، فقلبوا الياءَ واوًا؛ لانضمـام مـا قبلهـا وتباعُدها عن الطَّرَف.

وهذا كُلّه يَدْفَعُ أَنْ تكونَ: فُعلُولَةً.

* * *

[اختلاف العلماء فى هين، ولين، وميت]

قال أبو عثمان: فأمَّا قولهم: «هَيْنٌ، وَلَيْنٌ، وَمَيْتٌ»، فإنما حذَفوه وهُم يريـدون: «هَيِّـنٌ، وَلَيِّنٌ، وَمَيِّتٌ» ولكنهم حذفوه استخفافا كما حذفوا من نحو: «كَيْنُونة، وقَيْدُودة».

قال أبو الفتح: اخْتلَف الناسُ أيضا فى «مَيِّت» وما كان نحوَه:

فذهب أصحابُنا إلى أنَّه «فَيْعِلٌ» مكسورُ العين، كأنَّه كان «مَيْوِتٌ»، ثـم قُلِبَـتِ الـواوُ ياءً لسكون الياءِ قَبْلَها، وجرَتِ الياءُ فى فَيْعَلٍ مَجْرَى أَلِفِ فـاعل، فـأعلُّوا العينَ بعْدَهـا، كما هَمَزُوها بعد أَلِف فاعل، نحو: «قائمٍ وبائعٍ»؛ لأنَّ الياءَ ثانيـةٌ سـاكنةٌ، وقبْلَهـا فتحـة، كما أنَّ الألِف كذلك.

ثم إنهم لَّما أعلُّوا العينَ بالقلْبِ أعلُوها أيضا بالحَذْفِ لضربٍ من الاستخفاف.

وأمَّا البغداديون فذهبوا إلى أنَّه «فَيْعَل» بفتح العـين نُقِـلَ إلى «فَيْعِـل». بكسـرها قـالوا: لأنَّـا لـم نَـرَ فـى الصحيـح بنـاءَ «فَيْعِـلٍ» إنمـا هـو بفتْـح العين، نحـو: «ضَيْغَـمٍ، وخَيْفَـقٍ، وصَيْرَفٍ»؛ وقـد تقـدَّم القـولُ فـى أنَّ المعتـلَّ قـد يـأتى فيه مـن الأبْنِيَـةِ مـا لا يـأتى فـى الصحيح؛ لأنه نوعُ على حِياله. ففَيْعِـل فـى المعتـلّ عـاقبَ «فَيْعَـلاً» فـى الصحيـح، كمـا عاقبتْ « فُعَلَةٌ» فى المعتلّ فى جمع فاعل « فَعَلَةً» فـى الصحيـح فـى جَمْعِهِ، نحـو: «قـاضٍ وقُضَاةٍ، و كاتِبٍ و كتَبَةَ».

ويدلّ على أنهم لو أرادُوا بمَيِّـتٍ بنـاءَ «فَيْعَـلٍ» لقـالوا: «مَيَّـتٌ» بـالفتح، ولـما كسـروا قولهُمْ فى بناء «فيعَلان: هَيَّبان وتَيَّحان» بالفتح، ولـم نرَهُم قالوا: «هِيِّـان» بالكسـر. قـال

ابن أحمر:

مُسْتَبْشِرُ الوَجهِ بالأضيْافِ مُقْتَبل لا هِيَّانُ ولا فى رأيِهِ زَلَلُ(١)

وأنشد سيبويه:

ما بالُ عَيْنِى كالشَّعِيبِ العَيَّن(٢)

فمَجىءُ هذا على «فَيْعَل وفَيْعَلان» بفتح العين يدلُ على أنهم لو أرادوا بميِّت ولين ونحوهما بناء «فَيْعَل» لقالوا: «مَيَّتٌ، ولَيَّنٌ»، فالقياس ما عرَّفْتك، وعليه العمل.

ويدُلّ على أنَّ مَنْ يقول: «مَيْتٌ» هو الذى يقول: «مَيِّتٌ» قول الشاعر:

ليسَ مَن ماتَ فاستراحَ بمَيْتٍ إنّما المَيْتُ مَيِّتُ الأحْياءِ

فأمَّا قول الله تعالى: ﴿أوَ مَنْ كان مَيْتا فأحيَيْناهُ﴾ [الأنعام:١٢٢]، ثم قال فى موضع آخر: ﴿إنَّكَ مَيِّتٌ وإنَّهُم مَيِّتون﴾ [الزمر:٣٠]، فلا يدُلُّ على أن الذى يقول: «مَيْتٌ» هو الذى يقول: «مَيِّت»؛ لأنَّ القُرآنَ قد جاء بلغاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وإنْ كان كلُّها فصيحة.

وقالوا فى جمع «مَيِّتٍ: أمْوَاتٌ»، فجمعوا «فَيْعِلا» على «أفْعالٍ» كما قالوا: «شاهدٌ وأشْهادٌ، وصاحبٌ وأصحابٌ».

* * *

[ما قلبوا فيه الواو ياء «ديار وقيام»]

قال أبو عثمان: ومما قلَبوا فيه الواوَ ياءً: «دَيَّارٌ، وقَيَّامٌ» وإنما الأصل «دَيْوَارٌ، وقَيْوَامٌ»، ولكنَّهم قلبوا الواوَ للياءِ السَّاكنة قبْلَها، كما قالوا: «مَيِّتٌ، وَسَيِّدٌ».

قال أبو الفتح: يُريدُ أنَّ أصْل «مَيِّتٍ وَسَيِّدٍ: مَيْوِتٌ وسَيْوِدٌ»، كما أن أصل «دَيارٍ، وقيامٍ: دَيْوَار وقَيْوَار». وأصل «دَيَّار» من الواو لأن قولهم: «ما بها دَيَّارٌ» أى ما بها أحدٌ

---

(١) مقتبل: وصف من اقتبل: إذا كاس بعد حماقة - رجل هيبان: جبان.

(٢) الشُعيب: القربة. والعين: الخلق البالية، شبه عينه لسيلان دمعها بالقربة الخلق فى سيلان مائها من بين حرزها لبلاها وقدمها. والرجز لرؤبة فى: (ديوانه ١٦٠، وأدب الكاتب ٥٩٨، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٦/٢، وشرح شواهد الشافية ٦١).

وبلا نسبة فى: (الإنصاف ٨٠١/٢، والخصائص ٤٨٥/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١٥٠/١، ١٧٦/٢، والكتاب ٣٦٦،٤، ولسان العرب ٣٠٤/١٣ «عين»).

يدورُ بها، كما قيل: ما بها «طُوئيّ»، إنما هو من طاء يطوء» إذا ذهب وجاءَ ودار.

وقرأ عُمَر بنُ الخطّاب، رَحْمَةُ اللهِ عليه ورِضْوانُهُ: «اللـه لا إلـهَ إلاّ هُـوَ الحَـيُّ القَيّـامُ» وأهلُ الحجاز يقولون للصوَّاغِ، الصيَّاغُ، فيبُنونه على «فَيْعال»، وأصله: «صَيْواغ».

* * *

[وبعض العرب قلب الواو ياء فى قيوم وديور]

قال أبو عثمـان: وقـال بعـضُ العَـرَب: «قَيُّـومٌ وديُّـورٌ» فقلبـوا أيضـا، وأصلُهـا: قَيْـوُوْمٌ ودَيْوُوْرٌ» فقلبوه لذلك وبَنوهُ على: «فَيْعولٍ وفَيْعالٍ».

قال أبو الفتح: قولُه: «فقَلَبوه لذلـك»، يقـول: لاجتمـاع اليـاءِ والـواوِ، وَسَبْقِ الأولى بالسكون.

ونظيرُ هذا قولهُم للنَّجْم: «العيُّوقُ»، وأصلُـه: «العَيْـوُوْقُ»؛ قـال سيبويه: وليـس كـل شيء عاق شيئًا عن شيءٍ يقال لَه: «العيُّوق».

فهذا يدلُّك على أنَّه من عاق يعُوق، وأنَّه من الواو.

فأمَّـا أيُّـوب، فقياسُـه - لـو كـان عَربيًّـا - أن يكـون كعيُّـوق «فَيْعـولا» مـن: «آبَ يَؤُوب»، فكأنَّه كان «أيْوُوْب» ثم قُلب كعَيُّوقٍ، والهمزة فيـه فـاءٌ بمنزلـة عـينِ «عَيُّـوقٍ»، هذا هو الأشْبَه به فى بابه ليكون من هَمْزَةٍ وواوٍ وباءٍ.

ويجوز أيضا أن يكونَ من هَمزةٍ وياء وباء، فيكون «فَيْعُولا وفَعُّولا» جميعـا، وإن كـان هذا اللفظُ غيرَ موجود فى كـلام العَـرَب؛ لأنَّـه لا يُنْكَـرُ أن يـأتى فـى الأعجمية مـا لا يكونُ مثلُه من الألفاظ العربية، ولاسيما الأسمْاء الأعـلام نحو: «إسـماعيل، وإبراهيـم»؛ لأنها أبْعَد من كلام العرب.

* * *

[زيلت فعلت]

قال أبو عثمان: وأمَّا «زَيَّلْـتُ» فهـى «فَعَّلْـتُ» مـن «زايلـت»؛ لأن «زايلـتُ: بـارَحْتُ»، وقولك: «ما زِلْتُ: ما بَرِحْتُ»، ويدلُّك على أنها «فعَّلْت» قولهُم فى المصدر: «تَزْييلا» ولـو كانت «فَيْعَلْتُ» كانت «زَيَّلَةً» كما تقول: «بَيْطَرْتُ بَيْطَرةً».

قال أبو الفتح: يقولُ: لفظ «زيَّلتُ» يصلحُ أن يكون «فَيْعَلْتُ»، و«فَعَّلْتُ». فقولهم في المصدر: «تَزْييلا» دلالةٌ على أنه «فعَّلت»؛ لأنه يجرى مجرى: «قطَّعته تقطيعًا، وكسَّرته تكسيرًا» فإذا كانت «زَيَّلْتُ: فَعَّلْتُ» فهى من الياء لا مَحالة؛ لأنها لو كانت من الواو، لكانت «زَوَّلْتُ»، مثل: «حَوَّلْت».

و«زال» فى كلام العرب على ثلاثة أضرُب: يكون فعَل من «الواو» لقولهم: «زال يزول».

ويكون فعل من الياء، بمنزلة «باع» لقولهم: «زِلْتُ الشَّيءَ أزِيلُهُ».

فإن قلتَ: أحْمِلُه على «فَعِلَ يَفْعِل»، إمَّا من الياء، وإمَّا من الواو، فليس وَجْهًا؛ لقلة «فَعِل يفعِل» فيما اعتلت عينه، وإنما جاء منه: «طاحَ يطيح، وتاه يتيهُ» فيما ذهب إليه الخليلُ، وقد خُولِف فيه.

وأيضا: فإنَّ الذى حمَل الخليل على أن قال: إنّ هذا «فعِل يفعِل» أنَّه سَمِعَ: «هو أتْوه منْكَ، وأطْوَحُ منك» فقال: إنَّه من الواو، ثم سَمِع المضارعَ بالياءِ: «يَتِيهُ ويطيحُ» فحمَلَه على «فعِل يفعِل» ضرورةً.

وليس فى «زِلْتُ الشَّيْءَ أزيلُهُ» ما يدُلُّ على أنَّه من الواو، فيَحْتاج فيه إلى أن يَحْمَله على «فعِل يفعِل».

فإن قلت: إنّ قولهُم: «زَالَ يزُولُ» يدلُّ على أنَّه من الواو، فهلاَّ حَمَلْتَهُ على «فَعِل يفعِل»؟

قيل: «زَالَ يزولُ» غير متعدّ، و «زِلْته» مُتعدّ، وإنما يتعدّى «زال يزول» بهمزة النَّقْل فى قولهم: «أزَلْتُه»، «فأزَلْتُهُ: أفْعَلْتُه» من زال «يزول». وقولهُم: «زيَّلته تزييلا» يدلُّ على أن «زِلْتُهُ أزيله» من الياء، وأنَّه ليس «فعِل يفعِل» من الواو؛ لأنَّه كان يكون «زوّلته تَزْويلا» مثل «طوّلته تطويلا»، ويقال: «زِلْ هذَا مِنْ هذَا، وهذا من هذا» و «زَال هذا من هذا» ويقال: «زِلْتُهُ فانْزَالَ، ومِزْتُه فانمازَ» فزِلْتُهُ مثل «مِزْتُه» و «زَيَّلْتُه» مثل «مَيَّزْته» و«التَّزْييلُ» كـ«ـالتمييز» «فزِلْته» رَسِيلُ «مزْتُه» وهو من الياء مثله.

قال أبو النَّجم:

ينـماز عنهُ دُخَّـلٌ عـن دُخَّلِ[1]

والوجْهُ الثَّالثُ قولهُم: «ما زَالَ يفعَلُ» فهذه «فعِل يفعَل»، بمنزلة «هابَ يَهابُ» وهى من الياء؛ لأن معنى «ما زِلْتُ: ما بَرِحْتُ، وما زَايَلْتهُ: ما بارَحْتُهُ» فهـذا مـن اليـاء، كمـا أنّ زايلت كذلك.

فأمَّا قولُ الأعْشَى:

هذا النَّهار بَدا لَهَـا مِـنْ هَمِّـهـا　　　ما بالُهَا بـاللَّيـلِ زَالَ زوالهَـا[2]

فقد اختلف العلماء فى نَصْبِ «زوالهَا».

فأمَّا أبو عمرو فإنَّه كان يَرْوِيهِ زَال زَوالهُا بالرّفع، ويقول: أقْوَى الأعْشَى.

وأمَّا أبو علىّ فأخْبَرنى عن أبى بكر، عن أبى العبَّاس قـال: معنـاه: زَالَ اللـه زوالهُـا، كما تقولُ: أزَالَ اللهُ زوالها؛ فهذا قولُ البصريِّين والكوفيين.

وقال أبو عثمان: ارْتَحلتْ بالنَّهار وأتاهُ طيفُهـا، فقـال: مـا بالهـا بـاللَّيلِ زَالَ خيالهُا زوالهَا.

وقال الأصمعىّ: ما أدرى ما هذا.

قال ثعلب: وقال غيرُه، يعنى غيرَ الأصمعىّ: زَال ذلك الهـم زوالهَـا: دعـا عليهـا أن يزُول الهمُّ معها حيثُ زالتْ.

قال أبو علـىّ: و «زالَ» هـذه فَعَـل، مـن اليـاء مـن «زِلْـتُ الشَّـىْءَ أزيلُـهُ». والـزوالُ: التصرُّفُ والحركَةُ؛ فكأنَّه قال: أذْهَـبَ اللـهُ حركَتَهـا، كمـا قـالوا: أسْكَتَ اللـهُ نَأْمَتـهُ. والصَّوْتُ: ضَرْبٌ من الحَركة.

* * *

(١) رجل دخّل: غليظ دخل بعضه فى بعض ودخل اللحم: ما عاذ بالعظم هو أطيب اللَّحم، والدخَّل من الريش: مـا دخـل بـين الظهـران والبطنـان وهـو أجـوده لأنـه لا تصيبـه الشـمس ولا الأرض والدّخَّل: صغاء الطير أمثال العصافير، يأوى الشجر الملتفّ.

(٢) البيت من الكامل: وهو للأعشى فـى: (ديوانـه ٧٧، ولسـان العـرب ٨/٤٢٥ «دمغ»، وتهذيـب اللغة ٨/٨٠، وتاج العروس ٢٢/٤٦٨ «دمغ»).

[تحيزت على تفيعلت]

قال أبو عثمان: وأمَّا «تحيَّزْت» فهى تَفيْعَلْتُ؛ لأنها من «حازَ يحوزُ»، ولو كانت تَفَعَّل، لكانت «تحوَّزَ» والمصدر «التَّحيُّز» وهو تَفَيْعُلٌ مُلْحَقٌ بتدحرُجٍ.

قال أبو الفتح: أصلُ «تَحيَّزتُ: تَحَيْوَزْتُ» فانقلب الواوُ ياءً؛ لوقوع الياء السَّاكنة قَبْلَها، ولو كانت تَفعَّلَ، لكانت «تحوَّزَ»، كما قال الله تعالى: ﴿**ولو تَقوَّل علينا بعضَ الأقاويل**﴾ [الحاَقة: ٤٤].

وكذلك أصل «التَّحيز: التَّحَيْوُز، والعلة فى قلب الواو واحدة فتحيَّزَ كتفيهَق، مُلحَق بتدحرجَ. والتَّحيز مثل التَّفيهق مُلْحق بتدحرُجٍ.

فأما قول الله تعالى: ﴿**ولَوْ تقوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الأقاويلِ**﴾. فإن سأل سائل فقال: ما نُنْكر أن يكون «تَفَعْوَل» مِثل: «ترهْوَك»، أو «تفوْعَل» مثل «تصوْمَع»؛ لأن لفظَ: تفعَّلَ، وتَفَوْعَل، وتَفعْوَل من الواو التى هى عين، واحد؟.

قيل: حَمْلُه على «تَفعَّل» أوْلى من «تَفوْعَل، وتَفعْوَل» من وجهين:

أحدهما: أنَّه أكثرُ من «تَفَوْعَل، وتَفَعْوَل»، ألا ترى إلى كثرة تقطع وتكسرَ، وقلة تَصَوْمَعَ وتَرَهْوَكَ.

والوجهُ الآخرُ: أنّ «تقوَّل» بمنزلة «تكذب، وتأفَّك» فكما أن هذه: «تَفعَّل» فكذلك: «تَقوَّل»؛ لأنها قريبةٌ من معناه.

* * *

[فيعل من القول والبيع: بيع وقيل]

قال أبو عثمان: وتقول: فى «فَيْعَل» من القول، والبَيْعِ: «بَيَّعَ، وقَيَّلَ» إن كان فعلا أوِ اسمًا. وقد بيَّنا علَّة هذا فيما مضى من الكتاب.

قال أبو الفتح: يقول: لا فصلَ بين الاسمِ والفعلِ فى قلب الواوِ لأجلِ سكون الياء قبلها. وأصلُ «قَيَّلَ: قَيْوَلَ». وقد مضىَ شرح هذا. والياءُ الأُولى من «بيَّع» بمنزلة الياء فى «قَيْولَ»، وليست عَيْنا.

* * *

[فعول من البيع: بيع]

قال أبو عثمان: وإذا بَنَيْت «فَعْوَل» من البَيْـع، قلـت: «بَيَّـعَ» أيضـا، والأصـل «بَيْـوَعَ»، فقَلَبْت الواوَ ياء للياءِ السَّاكنة التى قبْلَها، وهى مـن «قُلْـتُ: قَـوَّل» يسْتوِى لفظُهـا ولفـظُ «فَوْعَل» من البَيْع والقَوْل.

قـال أبـو الفتـح: قـد تقـدّم قولُنـا فـى اتْفـاق الألفـاظ، واختـلاف الأمثلـة المحاوَلـة، وسيأتيك أشباهُ هذا فى باقى الكتاب، فإذا وَرَد فلا تستَنْكِرْهُ، فإنّه من كلام العرب.

* * *

[مثل بيطر من البيع: بيع]

قال أبو عثمان: وقال الخليلُ: لو قُلْـتَ مـن البَيْـع مثـل: «بَيْطَـرَ» لقُلْـتَ: «بَيَّـعَ»، ومـن «قُلْتُ: قَيَّلَ» فإن قلت من هذا: «فُعِلَ» مثل «بوطِرَ» فبنَيْتَـه بنـاء مـا لـم يُسـم فاعلـه، قُلـتَ «بُويِعَ، وَقُووِل» ولا تدغم؛ لأنك جعلت الحرف الأوّل مدّا، فصار بمنزلة فُوعِلَ من فاعلَ.

قال أبو الفتح: يقولُ: جعلْتَ الياء فى «فَيْعَـل» بمنزلـة الألـف فـى «فـاعَل»؛ لأن اليـاء قريبةٌ من الألِف، وهى ثانيةٌ زائدة ساكنة، كما أن الألفَ فى «فاعل» كذلك.

وقد انقلبت فى «بُوطِر» واوًا؛ لسكُونها، وانْضِمام ما قَبْلَهـا، كمـا تنقلِـب إذا نُقلـتْ «فاعَل» إلى «فَوْعَل» فجرت الياءُ مجْرَى الألف.

فكما تقول فى «بايَعَ: بُويِع». ولا تُدْغِمُ؛ لأن الواوَ ليست لازمةً لقولـك فـى الأصـل «بايَعَ»، فكذلك تقول فى «فُعِلَ» مـن «فَيْعـلَ» مـن «بِعْـتُ: بُويِـعَ»، فتُجْـرِى يـاء «فَيْعَـل» مُجْرَى ألف «فاعَلَ»، ولا تقولُ: «بُيِّعَ» فى شىء من ذلك؛ لأنّ الواو ليست فى «بُويِـعَ»، أصلا، إنما هى منقلبَةٌ من ياء أو ألِف، ولئلا يُشْبِهَ «بُيِّعَ» فُعِّلَ من «البيع».

وكذلك لو بنَيْت «فُعِلَ» من «فَوْعَل» من «بِعْتُ» لقلت أيضا: «بُويِعَ» ولم تُدْغِـمْ، وإن كان أصلُ هـذه المـدّة واوًا فـى فُوْعِـلَ؛ لأنهـا لمـا صـارت فـى «فُوْعِـل» مـدةً لسكونِها وانضمام ما قبلها أشبهت الواو فى «فُوعِل» المنقلبة عن الألِف فى «فاعَل». ولئـلا يلتبـس أيضا «فُوعِل بفُعِّل».

وكذلك لو بنيتَ «فَوْعَلا» من «البيع» لقُلْت: «بَيَّعَ» وأصلُها: «بَيْوَعَ»، فإن قُلـت فيهـا «فُعِلَ» قلت: «بُووِع» ولم تُدْغِم؛ لأن الواو الأُولى إنما انقلبـت عـن اليـاء التـى هـى عيـنُ

الفعل؛ فجرَت مجرى واو «بُوطِرَ» المنقلبة عن ياء «بَيْطَرَ» فجرَت مَجْرى المدة فى «قُـوِول» من «قاوَلَ» فلم تدغم، فتفهَّمْ هذه المواضع.

* * *

[تفوعل من البيع والقول على تبويع وتقوول]

قال أبو عثمان: وكذلك «تُفُوعِلَ» تقول فيه: «تُبُويِـعَ وتُقُـووِل» فـلا تُدْغِـمُ؛ لأن الـواو مدّةٌ فـى «تُبُويِـع». وكذلـك هـى فـى «تُقُـووِلَ» وليسـت باللازمـة. ألا تـرى أنـك تقـولُ: «تَبايَعُوا، وتَقاوَلوا» فتكون الألِـفُ فـى مكـانِ الـواوِ، ولا تكـونُ الـواوُ لازمـةً كـلزوم واو مَفْعول.

قال أبو الفتح: لا فَصْلَ بينَ «فَوْعَل، وتَفَوْعَل»؛ لأن التاء إنمـا دخلـت: علـى «فَوْعَـل» بعد أن لزِمَه ما لَزِمَه.

وقولُـه: «**كـلزوم واو مَفْعـول**» يريـد قولَـك: «مَرْمِـيّ، ومَقْضِـيّ» وأصلُـهُ: «مَرْمُـوىٌ، ومَقْضُوىٌ» فقُلبت الواوُ ياءً لسكونِها ووقوع الياء بعدَها، وأدغمت فـى اليـاء التـى هـى لامٌ، وإنما قلبوها وأدغمُوها ولم يقولوا: «مَقْضُوىٌ» مثل: «بُويِـعَ» لأن الـواو فـى «بُويِـعَ» عارضةٌ غير لازمة، ألا ترى أن الأصل «بايَعَ». والواو فى مفعول لـم تنقلـب عـن شـىء، بل هى مزيدة على هذا السَّبيل، فلزِمت وانقلبت ثم أُدْغِمَتْ.

وفى التنزيل: ﴿**نَظَرَ المَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِـنَ المَوْتِ**﴾ [محمـد: ٢٠]، وأصله «المَغْشُوى» ثـم انقلبتِ الواوُ ياء وأُدغمت فى الياء. وللمنفصل حُكْمٌ ليس للمتَّصِل فـى كثير مـن أنحـاء العربيَّة، وسيمرٌّ بك منها ما أذكُرُهُ إن شاء الله.

* * *

[تخفيف همزة: رؤيا ورؤية ونؤى]

قال أبو عثمان: وكذلك «رُؤْيا، ورُؤْيَةٌ، ونُؤْىٌ» إذا خَفَّفْتَ الهمـزةَ؛ لأنهـا إنمـا تكـون واوًا، إذا خُفِّفـت، وإلا فهـى ثابتـةٌ فهـم فـى سُـويرَ أجْـدَرُ أن يدعُوهـا علـى حالهـا، ولا يُدْغموها؛ لأن الواو تفارقُها إذا تُرِكَتْ فُوعِلَ.

قال أبو الفتح: يقول: إذا خَفَّفْتَ نحو: «رُؤْيَا ورُؤْيةٍ» قلتَ: «رُوْيا ورُوْيَـةٌ» بـواو قبـل الياء؛ لأن الهمزة السَّاكنة التى قبلها ضمَّةٌ إذا خُفِّفَتْ جُعِلَتْ وَاوًا نحو قولك فى تخفيـف

«جُؤْنَةٌ وبُؤْسٌ: جُونَةٌ وبُوسٌ» ولم تُدغَم الواوُ فى «رَوْيا ورَوْيةٍ» فى الياء؛ لأن أصلَ هذه الواو همزةٌ؛ فكما لا تُدْغَم الهمزةُ فى الياءِ، كذلك لا يُدْغَمُ فى الياءِ ما هو جارٍ مجْرَى الهمزةِ؛ لأن نيَّة الهمزةِ وتقدِيرَها يمنع من الإدْغام كما تمنع الهمزة لو كانت حاضرة.

وفى «بُويِعَ» معنى آخرُ يمنَعُ من الإدغام ليس فى «رُوْيا»، وذلك أنه لما كان الأصل فيه: «بايَعَ»، وكانت فى «بايَعَ» مدّةٌ، أرادوا أن تكون فى «بُويِعَ» أيضا مَدّةٌ محافظة على الأصل، وليس فى «رُوْيا» مَدّة مُراعاة.

فإذا صحّت «رُوْيا» لأجل أن الواو ليست بلازمةٍ حَسْبُ، فأن تصحّ «بُويِعَ» لأن الواو ليست بلازمةٍ، ولأنهم أرادوا المدة فى «بايَعَ» ولئلا يلتبس بفُعِّل، أحْرَى، فلهذا كان «سُوِيرَ» أجْدَرَ بالصّحَّةِ عندَه من «رُوْيا» فافْهم.

ومما احتمل فيه لأجْل الهمزة ما لولا الهمزة لم يُحْتَمَل: قولهم فى تخفيف: «ضَوْءٍ ونَوْءٍ: ضَوٌّ ونَوٌّ» فاحْتَمَلوا تحريك الواو وإن كانت طرَفا وقَبْلَها فَتْحةٌ؛ لأنّ تقديرَ الهمزة يمنع من قلب الواو وإن كانت طرَفا، فلما كانت الواوُ تصحُّ فى «نَوْءٍ وضَوْءٍ» لسكونها كذلك صحّت فى «ضَوٍّ ونَوٍّ»؛ لأن الهمزةَ فى تقدير الثَّبات بعدها.

* * *

[قولهم فى رويا وروية مخففين: ريا ورية]

قال أبو عثمان: وقد قال بعضهم: «رِيَّا ورِيَّةٌ» جعلها كالواو التى فى «لَيَّةٍ» مصدر «لَوَيْتُ».

قال أبو الفتح: يقولُ: لَمَّا خفَّفُوا الهمزةَ فصارتْ واوًا فى: «رُوْيا وروْية» جَرَتْ مجرى ما أصلُه الواوُ نحو: «لَوَيْتُ وطَوَيْتُ» فكما قالوا: «لَيَّةٌ وطَيَّةٌ» وأصلُهما: «لَوْيَةٌ وطَوْيَةٌ» فأدغموا الواوَ فى الياء بعدَ القلب، كذلك أجْرَوا الواوَ فى «رُوْيا ورُوْيَةٍ» مُجْراها فى: «لَوْيَةٍ وطَوْيَةٍ»، فأدغَموها مثلَها.

وقد أجرت العربُ ما ليس بلازمٍ مُجرى اللازم فى مواضع من كلامها، منها قوله تعالى: ﴿لكِنّا هُوَ اللهُ رَبى﴾ [الكهف:٣٨]، والأصلُ: «لكنْ أنا» فخُفِّفَتِ الهمزة بأن حُذِفَتْ وأُلْقِيَتْ حركتُها على النُّون الساكنة قبلَها، فصارتْ فى التَّقدير: «لكِنَنا» فكرِهُوا اجتماعَ حرفين مِثْلَين متحركَين، فأسكَنوا الأولى منهما وأدغموها فى الثَّانية

فقالوا: «لكِنَّا».

أوَ لا تراهُم قد أجْرَوْا حَركةَ النُّون الأولى مُجْرى الـلازِم حتى أسْكَنوها وأدغموهـا فى التى بَعْدها، وليست فى الحقيقة لازمةً للنُّون، إنما هى فتحةُ الهمزة المحذوفة، فأجْرَوْا ذلك مُجْرَى «شَدَّ ومَدَّ»؛ مِمَّا حركتُهُ لازمةٌ، وقد كان القياسُ أن يقولوا: «لكِنَنـا» لِما ذكرتُ، وقد قُرِئَ به: «لكِنَنا» ووجهُهُ ما عرّفتُك، من أن الحركة ليست بلازمةٍ، ولهذا نظائرُ.

* * *

[لا يقال فى سوير وبويع: سير وبيع]

قال أبو عثمان: ولا يكونُ ذلك فى: «سُويرَ وبُويِعَ» لأنّ الواوَ بدلٌ من الألِـفِ، أو من ياءٍ بمنزلة الألِف، فأرادوا أن يَمُدُّوا كما مدُّوا بالألِف.

ومع هذا أيضا أنهم أرادوا أنْ يكـونُ بينَهـا وبـينَ «فُعِّلَ، وتُفُعِّـل» فـرقٌ فلم يُدْغِمُـوا، فيصير بمنزلة الحرفين يلتقيان من موضع واحد، والأول منهما ساكنٌ لأن الألِفَ والياءَ قد يقعانِ فى فـاعَلَ وتفـاعَلَ وفَيْعَلَ وتَفَيْعَـلَ، وليس بعدهمـا واوٌ ولا يـاءٌ نحو: «ضَـارَبَ، وتَضَارَبَ، وحَوْقَلَ، وبَيْطَرَ».

قال أبو الفتح: يقول: إنّ حروف المدّ المزيدةَ فى هذه الأمثلةِ ليس يلزمُ أن يكونَ بعدها واوٌ ولا ياءٌ فى كلّ موضع، فجرَت فى ذلك مَجْرَى تاء «افتَعلوا؛ إذا بيَّنتَها فى نحوِ: «اقْتَتَلُوا» لأنه لا يلزم أن يكون بعدَها تاءٌ على كل حال، ألا ترَى أنّ «اقتَسموا واعتزَموا» ليس بعد تائهما تاءٌ فلذلك أظْهَرْتَ، فقُلْتَ: «اقْتَتَلُوا»؛ لأن التاءَ الثَّانيةَ غيرُ لازمة.

وكذلك ياءُ «فَيْعَلَ» وواو «فَوْعَلَ» لا يلْزَم أن يكون بعدَهما واوٌ ولا ياءٌ: فلذلك لم تدْغَم وأُظْهِرت، فجرى الإظْهار هنُا مَجْرَى الإظهار فى «اقتَتَلوا».

وقوله فى أوّل الفصل: «**ولا يكونُ ذلك فى سُويرَ وبُويِعَ**»، يقول: ليس لك أن تقول فى «سُويرَ وبُويِعَ: سُيِّرَ وبُيِّعَ»، كما قُلتَ: «رُيَّا» لمراعاتِك المدّ فى «سايَرَ» فهو فى الإظهار أقْعَدُ؛ والأشْهَرُ فى تخفيف «رُؤْيا» أن تقول: «رُوْيا» بلا همزٍ ولا إدغام، وهو أكثرُ.

ومَن أدغَم فإنَّه أجْرَى غيرَ اللازمِ مُجْرَى اللازِمِ، وهو على التَّخفيف القياسيّ، هذا هو المشهور عن أصحابنا، إلا أبا الحسن، فإنه كان يقول: إنّ مَنْ قال: «رُيًّا» فأدغم لم يجئ به على التَّخفيف القياسيّ، بل قَلَبَ الهمزة قَلْبًا على حدّ «أخْطَيْتُ وَقَرَيْتُ وتَوَضَّيْتُ»(١).

واستدلّ على أنه قلب الهمزة قَلْبا على غير التخفيف القياسيّ بقول بعضِهم: «رِيًّا ورِيَّةٌ». قال: فكسَر الأوَّل كما يكْسِرُهُ في قولهم: «قَرْنٌ أَلْوَى، وقُرُونٌ لِيّ». ولو أراد التَّخفِيفَ القياسيّ لترك الرَّاء مضمومةً، ولكنَّه قلَبه قَلْبا على غير حدَ التَّخفيف القياسيّ.

قال أبو عليّ: وقد يُمْكِنُ أن يكون مَن كسر الرَّاء فقال: «رِيًّا وَرِيَّةٌ» على مذهب التَخفِيف القياسِيِّ، ولكنّه لَمّا قلب الواو ياءً لإجرائِهِ إيَّاها مُجْرَى اللازمةِ، شَبَّهَهُ بما لا أصل له في الهمز، فكَسر الراءَ كما كَسَر اللامَ من: «لِيّ» جمْع أَلْوَى.

قال: وقولُ أبي الحسنِ: أقربُ إلى «رِيًّا»، يقولُ: ليس يحتاجُ مَنْ قال: إنَّه قلب الهمزةَ قَلْبا إلى هذا التَّمحُّل البعيدِ.

ففي «رُؤْيا ورُؤْيةٍ» على هذه الصِّفةِ أربَعُ لغاتٍ: «رُؤْيا، ورُؤْيَةٌ» بالتَّحقيق؛ ويتبَعُها: «رُوْيا، ورُوْيَةٌ» بالتَّخفيف؛ ويتبَعها «رُيًّا، ورُيَّة» بالإدغام وضمّ الراء؛ ويتبَعُها «رِيًّا، ورِيَّةٌ» بالإدغام وكَسرِ الرّاء.

* * *

[واو «سوير» مثل ياء «ديوان»]

قال أبو عثمان: وزَعَم الخليل أن مِثْلَ واو «سُوِيرَ»: الياءُ من «ديوان» لأنها بدَلٌ من واوٍ، فلم يُدغموها، فصارت كواو «سُويرَ»، حين كانت بدَلا من ألف «سايَر». والدليلُ على أنها بدَلٌ من واوٍ قولُهم: «دَوَاوِين وُيَوْين».

قال أبو الفتح: يقول: إنما صحّت الواو في: «ديوان» ولم تُقْلَب وإن كانت قبلها ياءٌ ساكنةٌ؛ لأن الياءَ غيرُ لازمةٍ إنما هي بَدَلٌ من واو «دِوَّان»، وهكذا أصْلُه، فجَرَتِ الياءُ

---

(١) قريت: قَرِتَ الدّمُ، كَنَصَرَ وسَمِعَ، قُرُوتا: يَبِسَ بعضُهُ على بعضٍ، أو اخْضَرّ تحتَ الجلدِ من الضَّرْبِ. وقَرِتَ، كفَرِحَ: تَغَيَّرَ وجْهُهُ من حُزْنٍ أو غَيْظٍ. والقارِتُ من المِسْكِ: أجْوَدُهُ، وأجَفُّهُ، والذي يأكُلُ كُلّ شيءٍ وَجَدَه، كالمُقْتَرِتِ.

فى «ديوان» فى أنها غيرُ لازمةٍ مَجْرى الواوِ فى «سُوِيَر» لأنها غيرُ لازمةٍ فلَم تُقْلَبْ هذه كما لم تُقْلَبْ هذه.

ونظيرُ «ديوان» فى أن الياء منقلبةٌ فيه من الحرف المُدْغَم قولهُم: «دينارٌ، وقيراطٌ، وديباجٌ»؛ ألا ترى أن الكسرة إذا زَالت رَجَع الحرفُ المبدلُ [منه]، وذلك قولهم فى الجمع: «دَنانيرُ، وقَراريطُ، ودَبابيجُ» فجرى ذلك مَجْرى «ديوان، ودواوِين»، وقد قالوا: «دَياوِين»، وليس بالكثير. قال الشاعر:

عَدانِىَ أنْ أزُورَكِ أمَّ عَمْرٍو ... دَياوِينٌ تُشَقَّقُ بالمِدَادِ

فهذا أيضًا ممَّا أجرى فيه غيرُ اللازِمِ مُجرَى اللازِم؛ فهذا إنما فعله فى الجمع لا فى الواحد؛ لأنَّه لما هَمَّ بالجَمْع تخيَّل الياء كأنها لازمةٌ بخلافِ ما كان يعتقِدُ فيها قبل إرادتِهِ الجمعَ.

ويجوز أن يكون تخيَّل الياء فى «ديوان» لازمةً ثمّ لم تُقْلَب فجرى مَجْرى «ضَيْوَنٍ» على شذوذه، والقولُ الأوّلُ، وإن كان أغْمَضَ فليسَ فيه حَمْلٌ على الشُّذوذ؛ لأنه لو كان هذا مذهَبه فى الواحد للزمَه أن يقول: «دِيَّان» فيقلب الواو ياء للياء الساكنة قبلَها؛ لأنه كان يُجريها مُجْرى اللازم.

فإن قلت: كيف يكونُ هذا، ونحنُ نعلم أن الجمع لا يكونُ إلا عن الواحد؟.

قيل: لا يُنكَر أن يكونَ فى الجمع ما ليس فى الواحد؛ لأنه قد تَباعد عنه؛ ألا ترَى إلى قولهم: «مَقامٌ ومَقاوِمُ» وتصحيحُ الجمع مع إعلال الواحِد، وإنّما أردتُ بهذا أنْ أُرِيَكَ أنَّه قد يكونُ للجمع نحوٌ ليس للواحد.

وقد قال بعضُهم: «ديابِيجُ» فأجْرَى البَدل مُجْرَى اللازم.

وقالوا: «شيراز وشراريز»[1]، وقال بعضهم: «شياريز»، فهذا كلُّه بمنزلة: «دَياوِين». وقال بعضُهم: «شواريز» فجعله من الواوِ، أو قلب الياء فى قول من قال: «شياريز» واوًا.

---

(١) الشَّرْزُ: الغِلَظُ، والقَطْعُ، والشّدةُ، والصّعوبَةُ، والشديدُ. ورَماهُ اللّهُ تعالى بشَرْزَةٍ: بهُلْكَةٍ. والمُشارَزَة: المُنازَعَةُ، وسُوءُ الخُلُق. والتّشْريزُ: التّعْذيبُ، والسّبّ. والشّرّازُ: مُعَذّبو الناسِ. والشِّيرازُ: اللّبَنُ الرائبُ المُسْتَخْرَجُ ماؤُه ج: شَوارِيزُ وشَرارِيزُ وشَارِيزُ، فيمن يقول شِئْرَازٌ.

ولا يجوز أن يكونَ قلبُ الراءِ فى قول من قال: «شراريز» واوًا؛ لأنّ الراء لم نرَها قُلِبَتْ واوًا فى غير هذا الموضع.

وقالوا: «ديماسٌ وديَاميسُ»(١) فالياء فى «دِيماس» - وإن لم يقولوا إلاّ «دَياميس» دون: «دَماميس» - لابُدّ من أن تكون بدلا من الميم بمنزلة ياءِ «دِينار»؛ لأنك إن لم تقل بذلك لزمكَ أن تجعله «فِيْعالا» غيرَ مُبْدَل؛ وهذا إنما جاءَ على قِلّتِهِ فى المصادر نحو: «قاتَلْتُه قِيتالا» و «دِيماسٌ» ليس بمصدر فتَحْمِلَهُ على باب «قِيتال» فمِنْ هنا لزِم أن يكون كـ«دينارٍ وديوانٍ».

* * *

[مثال أغدودن من البيع: ابييع]

قال أبو عثمان: وتقولُ فى مثْل «اغْدَوْدَنَ» من البَيْع: «ابْيَيَّعَ» والأصل «ابْيَوْيَعَ» ولكنها قُلِبَت للياءِ التى بعدَها كما قُلبت واو «لَيَّةٍ»، وأصلُها «لَوْيَةٌ»، ومِنْ «قُلْتُ: اقوَوَّلَ» تكَرِّرُ عينَ الفعل، وبينهما واوٌ زائدةٌ، فتُدْغِمُ الزّائدةَ فى التى بعدَها.

فإذا بَنَيْت هذا الفعلَ بناءَ ما لم يُسَمّ فاعلُه قلتَ: «ابْيُويعَ، واقْوُوِل»، ولا تُدغم؛ لأنها مدّةٌ كما تقول: «اغْدُودِنَ» فتوافقُ هذه الواوُ الواوَ التى تكونُ بدلا من الألف فى «سُويرَ» لأنها صارت مدّة للضَّمَّة قَبْلَها.

وهذا قولُ الخليلِ وسيبويه وأبى الحسن الأخفش وكلّ مَنْ يُوثَقُ بعلْمه.

قال أبو الفتح: يقولُ: لما جرَتِ الواوُ فى «اغْدُودِن» لسكونها وانْضِمام ما قبلها مَجْرى واو «قُوتِلَ» كذلك جرَت فى: «اقوُوِلَ، وابْيُويعَ» مَجْراها فى «قُوولَ، وبُويعَ» فلم تُدْغَمْ، والواو فى «افْعَوْعَلَ» زائدة، كما أن ألف «فاعَلَ» زائدة أيضا، وإنما الواوُ فى «ابْيُويعَ» بدلٌ من الياء التى هى بدلٌ من الواو الزائدة بين العَيْنين فى «افْعَوْعَلَ».

وبين الخليل وأبى الحسن خِلافٌ فى: «افْعَوْعَلَ»، من القول إذا ذكِر الفاعلُ، يقولُ الخليلُ: «اقوَوَّل»، ويقول أبو الحسن: «اقوَيَّل»، وسأذكرُه فى مَوْضعه بحولِ الله وقُوَّتِهِ.

فأمَّا إذا لم يُسَمّ الفاعلُ فكلُّهم يقول: «اقوُوِل» وأذكُر وَجْهَ الوِفاق فى هذا فى

---

(١) دمَسَ الظّلامُ يَدْمِسُ ويَدْمُسُ دُموسا: اشْتَدّ. وليلٌ دامِسٌ وأُدْمُوسٌ: مُظْلِمٌ. ودَمَسَهُ فى الأرضِ: دَفَنَه حيّا كان أو ميّتا، كدمّسَه، ودمَسَ المَوْضِعُ: دَرَسَ، ودمَسَ بينَهُم: أصْلَحَ.

موضعه إن شاء الله.

* * *

[يوم من: يمت]

قال أبو عثمان: وقال فى «يَوْمٍ» كأنه من «يُمْتُ» وإن لم يُستعمل.

قال أبو الفتح: الفاعِلُ المُضْمَر فى «قال» هوُ الخليلُ، ويُريد بقولِه: كأنَّه من يُمْتُ؛ أى أنَّه لو بُنِىَ منه فِعْلٌ لقالوا فيه: «يُمْتُ أيُوْمُ»؛ ولكنهم رَفَضُوه، لاعتِلال الفاءِ والعين، كما رفضوا استعمالَ الفعلِ فى «وَيْلٍ ووَيْحٍ»؛ لاعتلال الفاء والعين؛ ولأنّ «اليوم» قد أشبهَ المصدَر، ألا تَرَى إلى قول الله سبحانه: **﴿وذكِّرهم بأيَّام الله﴾** أى بنِعَمِهِ، فهذا الذى حَسَّنَ للخليل جَذْبَهُ إلى الفِعْلِ.

* * *

[أفعلت من: اليوم]

قال أبو عثمان: وسألتُ الخليلَ: كيف ينبغى أن يكون فى القياسِ «أفْعَلْتُ» من «اليَوْم» فيمن قال: «أجْوَدْتُ، وأطْوَلْتُ»؟.

فقال: «أيَّمْتُ» تَقلِبُ الواوَ هنا ياء، كما تَقْلِبُها فى «الأيَّام»، فلو قلتَ فى هذا: «أُفْعِلْتُ أو أُفْعِلُ أو مُفْعلٌ» لَقُلْتَ: «أُوْومْتُ وأُووِمُ ومُووِمٌ» كما تقولُ: «أُوقِنْتُ وأُوقِنُ ومُوقِنٌ» فتقلبُ ياءَ «اليَوْم» واوًا كما انقَلَبت ياءُ «أيْقَنْتُ» فيما ذكرتُ لك.

قال أبو الفتح: اعلم أنَ الخليلَ يذهبُ إلى أنّ الفاءَ إذا انقلبتْ فصارتْ مدّةً جُعلت بمنزلةِ المدّة الزائدةِ لا يُفْصَلُ بين الأصْلِ والزائد فى هذا المعنى.

ووَجْهُ قوله فى «أُفعِلَ: أُووِم» أحدُ أمْرين:

إمَّا أن يكونَ قلب الفاءَ من «أُيِّمَ» واوًا، لسكونِها وانْضمامِ ما قبلها فرجعت العين التى هى واو.

وإمَّا أن يكونَ قَلَبَ الفاءَ قبل قَلْب العين، فبقيت العين بحالها.

والوجه الأوّلُ أشبهُ؛ لأنَّه إنما يُقال فى الفعل: «فُعِلَ» بَعْدَ أن يُنْطَقَ فيه بفَعَل، أو يُقدّرُ فيه «فَعَلَ».

فأمَّا إجْراءُ الخليلِ الأصل إذا صارَ مدًا مُجْرَى الزّائدِ فيشهدُ لهُ قولهم فى «آدَمُ وآخَرُ: أو آدم، وأواخر». ألا ترى أنّ الألف المنقلبةَ عن الفاء التى هى همزّة لما صارت مدًّا جَرَتْ مَجْرَى الألف الزّائدة فى: «خالد وحاتمٍ» فلذلك قالوا: «أوادِمُ» كما قالوا: «خوَالِدُ».

وأمَّا قَلْبُهُ الياءَ الأولى من: «أُيِّم»، واوًا، لسكونها وانضمام ما قبلها، مع أنها مدغمة، فيشهدُ له: كسرُهُم اللامَ من: «لِىٌّ»، لتصحّ الياءُ بعدها - وإنْ كانت مُدْغمةً - كما كُسرَت الباءُ من «بِيْضٍ» لتسلَم الياءُ؛ فلولا أنّ الحرفَ المُدْغَمَ ممّا يتسلّطُ عليه القلبُ لَما كَسَرُوا اللامَ من: «لِىٌّ».

ويُقوّى مذهبُه أيضا فى قَلْب المُدْغم: أنهم قد قالوا: «دِيوان»، وأصْلُه: «دِوَّان»؛ أفلا تراهُ قلَب الواوَ المدغمة ياءً لانكِسار ما قَبْلَها؟.

وكذلك أيضا يجوزُ أن تُقْلَب الياءُ الأولى من «أُيم» واوًا؛ لانضمِام ما قبلَها، بل إذا جاز القلب فى «دِيوان» مع أن العَيْنين - أبدًا - بلفظ واحد، فَأَنْ يجوزَ القلبُ فى الفاءِ التى هى أبدًا مخالفةٌ للفظِ العينِ فى أكثرِ الأمْرِ: أجْدَرُ.

فإن قلت: فهلاّ قال إذا أبدلَ «أُوِّم» فأدغم الفاءَ فى العين؟.

قيل: لأن الأصلَ عنده فى هذا يجرى مجرى الزّائدِ لقولهم: «آدم، وأوادم، وآخَر وأواخر كخالدٍ وخَوَالدٍ».

فلما صارت الواوُ الأولى فى «أُووِمَ» مشابهةً لها فى «قُووِلَ» بالانقلاب، وأنها مدّةٌ لم يُدْغِمها، كما لم يدغمها فى «قُووِل»، فلذلك لم يقُلْ: «أُوِّم» فيجعلَها بمنزلة العَيْنين؛ لأن العينين لا يكونان إلا بلفظٍ واحدٍ، والفاءُ أبدًا مخالفةٌ للعينِ إلا فى أحْرُفٍ يسيرةٍ؛ فهذا مذهبُ الخليلِ ومَنْ قال بقوله.

وأمَّا سائر النَّحويِّين فإنهم لا يجُرون الأصلَ إذا صارَ مَدًا مُجْرَى الزائِد للمدّ، ألا تَرَى أنّ ألِف «فاعلٍ» لا تُزادُ إلا للمدّ ولا تُحرّكُ أبَدًا؟ ولَيْسَ كذلك الفاءُ فى: «أيْقَنَ، وأيْسَرَ»، ألا ترى أنها تصِحُّ وتُحرك فى كثير من المواضع؛ فلذلك لم يُجْروها مُجْرى الزائدِ للمدّ.

ولهم أن يقولوا: إنهم قد قالوا: «لُىٌّ» بالضمّ كما قالوا: «لِىٌّ» بالكسر، ولو كان الكسرُ مثلَه فى «بِيضٍ» لكانَ لازما أبدًا، كما أنَّهُ فى «بِيضٍ» لازمٌ لا محالَة.

وإذا كانت العربُ قد قالت: «لُىٌّ» بالضمّ، ولم يقلبوا الياء الأُولى مع أنها عينٌ، فالياءُ فى «أُيِّم» أجدرُ ألا تقلبَ؛ لأنها فاءٌ؛ فهى أجدر بالصحة من العين؛ فلهذا قال النَّحويُّون غيرُه: «أُيِّم»، ولم يقْلِبوا.

* * *

[مفعل من يئست على مذهب الخليل ومخالفته للنحويين]

قال أبو عثمان: ومما ينبغى أن يكونَ على مذهب الخليل والنَّحويُّونَ أجمعون على خلافِه «مُفْعِلٌ» من «يَئِسْتُ مُوئِسٌ»[(١)] إذا خُفِّفَت، فكلُّ النَّحويين يقولون: «مُيِسٌ» يُلْقونَ حَركَةَ الهمْزة عليها فيرْجِعُونها ياءً حين تحرّكت، ومثلُ ذلك: «مِفعَلٌ» من «وَأَلْتُ»[(٢)] «مِيْئَلٌ»، فإذا خفَّفوا قالوا: «مِوَل» فيردُّونها إلى أصلها، ويقيسون هذا أجمع.

وينبغى أن يكون على مذهب الخليل لا تُلْقَى عليها الحركةُ وتكونُ الهمزةُ بعدها بَيْنَ بْينَ، ألا تراه قال فى «فُوعِلَ» من «فَوْعَلَ»، كما قال فيها من «فاعَلَ»، وأجْرَى «يُوْوِم» من «اليَوْم» مُجْرَى المدة، وجعَلَ ياء «يُوقِنُ» إذا أُبْدِلت بمنزلة ما أُبدِل من الألف، وجعَل الأصلَ فى هذا، والملحقَ، والزائدَ يَجْرِين مَجْرَى واحدًا، وهو خلافُ مذهبِ النَّاس.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ الخليل يجرى فى هذا على مذهبه فى ألا يفصلَ بين الزائد، والأصل إذا جُعِلَ مَدًّا، وذلك أنّ أصلَ الواو فى «مُوئِس» الياءُ، وأصلَ الياءِ فى «مِيْئَلٍ» الواوُ؛ لأنهما من: «يَئِستُ، ووأَلْتُ»؛ فلما انقلبتا جرتا مجرى الواو فى «فُوعِل» المنقلبة عن أَلِف «فاعَلَ»، فجرت الهمزة فى «مُوْئِسٍ، ومِيْئَلٍ» مَجْراها بعد الألف فى «هَباءَةٍ»،

---

(١) اليَأسُ واليأسَةُ: القُنوطُ، ضِدّ الرجاء، أو قَطْعُ الأَمَلِ، يَئِسَ يَيْأَسُ، كيَمْنَعُ ويضْرِبُ شاذّ، وهو يَؤُسٌ، كنَدُسٍ وصَبُورٍ: قَنِطَ كاسْتَيْأَسَ واتَّأَسَ. ويَئِسَ أيضا: عَلِمَ، ومنه: ﴿أفلَم يَيْأَسِ الذين آمنوا﴾.

(٢) الوَيْلُ: حُلولُ الشرّ، وبهاء: الفَضِيحَةُ، أو هو تَفْجيعٌ يقالُ: وَيْلَهُ وَوَيْلَكَ ووَيْلى. وفى النّدْبَةِ: وِيْلاه. ووَيَّلَهُ ووَيَّلَ له: أَكْثَرَ له من ذِكْرِ الوَيْلِ. وهُما يَتَوايَلان. وتَوَيَّلَ: دَعا بالوَيْلِ لما نَزَلَ به. ووَيْلٌ وائِلٌ ووَئِلٌ ووَئِيلٌ، مُبالَغَةٌ. وتقولُ: وَيْلُ الشَّيْطانِ، مُثَلَّثَةَ اللامِ مُضافَةً، ووَيْلا له، مُنوّنَةً مُثَلَّثَةً. ووَيْلٌ: كلِمَةُ عَذاب، ووادٍ فى جَهَنَّم، أوْ بِئْرٌ، أو بابٌ لها.

فكما تقول: «هَباءَةٌ»، فتجعَلها بعد الألف بَيْنَ بَيْنَ، فكذلك جعَلْتَها فى «مُوئِسٍ، وَمَيئِلٍ» بينَ بينَ[١]، فقلت: «مُوئِسٌ، وَمِيئَلٌ».

فإن قال قائل: فهلاَّ قالوا: «مُوِّسٌ وَمِيَّلٌ» فأدغموا كما قالوا «مَقْرُوَّةٌ، وَخَطِيَّةٌ»؟

فقد قال أبو علىّ: لأن الياء فى «مِيئَلٍ» والواو فى «مُوئِسٍ» قد جرتا مجرى واو «فُوعِلَ»، وواو «فُوعِلَ» لا تُدْغَمُ أبدًا، كما لا تُدغَمُ أَلِفُ «فاعَلَ»، فلم يبق إلا أن تكون بينَ بينَ؛ فهذا قول الخليل.

وأما النَّحويُّون غيرُه فيجرون على أُصولهم فى ألا يُجروا الأصلىّ مُجْرَى الزائد، بل تحتمل عندهم الحركة، فإذا حرّكوا الواوَ فى «مُوْئِسٍ» والياءَ فى «مِيئَلٍ» بحركة الهمزة بعدهما قويتا بالحركة، فرجعتا إلى أصولهما، ولم تقو الحركة قَبْلهما على قلبهما؛ لأنهما قد قويتا بالحركة التى انتقلت من الهمزة إليهما.

فإن قال قائل: أَلَسْتَ لو خفَّفتَ مثل: «ماءٍ، وشاءٍ» لقلت: «ماؤٌ، وشاؤٌ» فجعلت الهمزة بينَ بينَ؟ ونحن نعلم أن الألف فيهما منقلبة عن واوٍ؛ فهلاَّ قال النَّحويُّون بذلك، فجعلوا الهمزة فى «مِيئَلٍ ومُوْئِسٍ» بينَ بينَ؛ لأنّ الحرفين منقلبان؟.

قيل: لم يَجبْ أن تُجعل الهمزةُ فى «ماءٍ، وشاءٍ» عند التخفيف بينَ بينَ، من قِبَل أنّ قَبْلها حَرْفا منقلبا، وإنما وجب ذلك؛ لأنّ قبلها أَلِفاً لا غير، والألفُ لا يجوز تحريكها، فلذلك جُعِلَتْ بينَ بينَ.

ألا ترى أنهم يقولون فى تخفيف نحو «سلاء: سلاؤٌ» فيجعلونها بينَ بينَ، وإن لم تكن الألفُ قبلها منقلبة، وليس كذلك الواوُ فى «مُوئِسٍ» والياءُ فى «مِيئَلٍ» لأنهما مما يجوز تحريكُه. ولو كان موضع كُلّ واحد منهما أَلِفٌ لَمَا أمكن تحريكُها.

---

(١) البَيْنُ: يكونُ فُرْقَةً ووَصْلا، واسْما، وظَرْفا مُتَمَكّنا، والبُعْدُ، وبالكسر: الناحيةُ، والفَصْلُ بين الأرْضَيْنِ، وارتفاعٌ فى غِلَظٍ، وقَدْرُ مَدّ البَصَر. وبانُوا بَيْنًا بَيْنونةً: فارَقوا. وبَانَتْ المرأةُ عن الرجُلِ، فهى بائِنٌ: انْفَصَلَتْ عنه بطلاق، وتَطْليقَةٌ بائنَةٌ لا غيرُ. وبانَ بيانا: اتّضَحَ، فهو بَيّنٌ، ج: أَبْيِناءُ. وبِنْتُه، بالكسر، وبَيّنْتُه وتَبَيّنْتُه وأَبَنْتُه واسْتَبَنْتُه: أوضَحْتُه، وعَرّفْته، فبانَ وبَيّنَ وتَبَيّنَ وأبانَ واسْتَبانَ، كلّها لازِمَةٌ مُتَعَدّيَةٌ. وهذا بَيْنَ بَيْنَ: أى: بَيْنَ الجَيّدِ والرّدىءِ، اسْمان جُعِلا واحدا، وبُنِيا على الفتح. والهمزة المُخَفّفَةُ تُسَمّى: بَيْنَ بَيْنَ. وبَيْنا نَحْنُ كذا: هى بينَ أَشْبِعَتْ فَتْحتُها، فَحَدَثَتِ الألِفُ. وبَينا وبينما: من حُروفِ الابْتِداءِ.

ويدلُّك على أنّ انقلاب الحرف لا يمنع من تحميله الحركة: أنهم يقولون فى تخفيف «هذا غازِى أبِيْكَ: هذا غازىَ بِيْكَ» فيُحرّكون الياءَ، ونحن نعلم أنها منقلبة عن الواو فى «غزوت».

وإذا جاز أنْ تحمِّل اللامَ الحركةَ مع أنها منقلبةٌ ضعيفةٌ فالفاءُ أجدرُ بتحميلها الحركة لقوتها، فهذا يشهد بصحة قول النحويِّين.

* * *

[ظلموا أباك، وما أشبهه]

قال أبو عثمان: والمسائلُ تكثرُ فى هذا، ولا يَلْزَمُه هذا فى «ظلموا أباكَ» وما أشبهه؛ لأنها لم تنقلب من شىء.

قال أبو الفتح: يقولُ: لا يلزمُه أن يقول فى تخفيف «ظَلَمُوا أباكَ: ظَلَمُوَ باك» فيجعلَ الهمزة بعد الواو بينَ بينَ؛ لأن هذه الواو لم تنقلب من شىء كما انقلبت فى «مُوقِنٍ» من الياء حتى جرت مجرى واوِ «قُوتِلَ» الجارية مجرَى ألِفِ «قاتَلَ»؛ فمن هنا جاز تحريكُها بطَرْح همزة «أباك» عليها فى قولهم: «ظَلَمُوَ بَاكَ» لأنها لم تنقلب من شىء.

فإن قال قائل: فهلاَّ أبدلتَ الهمزةَ بعد الواوِ واوًا، كما تقولُ فى تخفيف «مَقْرُوءَةٍ: مَقْرُوَّةٌ». فهلاَّ قالوا على هذا: «ظلموَّ باك»؟

فالجوابُ: أنّ هذا غيرُ جائز، ألا ترى أنهم لم يدغموها فى الواو فى نحو: «ظلموا واقدًا» مع أن اللفظ واحدٌ، فهم إذا اختلف اللَّفظان، فكان أحدُهما واوًا، والآخرُ همزة أحْرَى ألا يُجيزوا الإدْغام.

وأيضًا: فإنّ واو «فعلوا» بواو «يغزو» أشبه، ألا تراها قد حُرّكت فى نحو قوله تعالى: ﴿**لَتُبْلَوُنّ فى أموالكم**﴾ [آل عمران ١٨٦] و﴿**اشْتَرَوُا الضَّلالَة**﴾ وواو مفعول لم تحركّ على وجهٍ. فقالوا: «ظلمُوَ باك» كما قالوا: «يَغْزُوَ باك» وهذا تفسير أبى علىّ رحمه الله.

ومعنى قوله: فأمَّا ما حُكِيَ عنهُم أنهُم قالوا فى تخفيف «أبُو أَيُّوب: أبُوَّ يوب»، وقَلْبُهُمُ الهمزة واوًا، وإدغامُهم الواوَ من «أبو» فيها، فشاذٌّ لا يُؤْخَذُ به، والقياسُ وما عليه الأكثرُ تحريك الواو فى «أبُو يَّوب».

* * *

[تبدل الياء واوا فى «فعل»، ونظيره «فعلا»]

قال أبو عثمان: وتُبْدَلُ الياءُ واوًا فى «فُعْلُل، وفُعْلَل، وفُعْلِل: فِعْلاً» حين صار على مثال الأربعة، وتباعدَ من الطَّرَفِ، فبعُدَ شبهُهُ من «فُعْلٍ» من الياء نحو: «بِيضٍ» وما أشبه ذلك.

وذلك قولهُم: «كُوْلُل[1]، وكُوْلَل، وكُوْلِل» إذا كان فِعْلاً يُجْرَى مُجْرَى «بُوطِرَ، ويُوقِنُ، وأُوقِنُ».

وقال: سمِعْنا من العرب مَنْ يقول: «تَعيَّطتِ النَّاقةُ».

ثم قال:

مُظاهِرةً نَيًّا عَتيقا وعُوطَطا فقد أحْكما خَلْقا لها متباينا[2]

قال أبو الفتح: اعلم أنّ ما قدّمناه من ذكر الخلاف بين الخليل والأخفش من أنّ الخليل كان يقولُ فى «فُعْلٍ» من «البيع: بِيعٌ» فيُجريه مُجرى «فِعْل»، وأنّ الأخفش كان يقول: «بُوعٌ» - يزول فى «فُعْلُل» ونحوه، لبُعْد العين من الطَّرف، وحَجْز اللام الأولى بينها، وبين اللام الأخيرة، فتنقلبُ الياءُ واوًا هنا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، كما انقلبت، فى «مُوقِنٍ، ومُؤسِرٍ».

ألا ترى أنَّه إنما سُمِعَ إبدالُ الضمة كسرةً لتصحّ الياء فى «بِيْضٍ» جمع «أبْيَض» وما كان على وزنه من الجمع، فإذا زال ذلك البناءُ وجبَ إثباتُ الضَّمَّة، وقلبُ الياء واوًا. هذا من طريق القياس؛ وقد ورد السَّماعُ أيضا بتَقْويته فى قولهم: «عُوْطَطٌ» وهو من «تَعيَّطت النَّاقةَ»، وأصلُه: «عُيطَطٌ» فانقلبت الياء واوًا.

فإن قيل: ما تُنْكِرُ أن يكون «تعيَّطَت» من الواو، ويكونَ مِثْلَ «تحيَّزتُ»، وأصله: «تَحَيْوَزَتُ»، فلا يكونُ لك فى: «تَعَيَّطَتْ» حجَّةٌ فى قلب الياء واوًا.

---

(١) كُوَلُ، كزُفَرَ، والكَوَأْلَلُ: القصيرُ. واكْوَأَلّ اكْوِئْلالا: قَصُرَ، وذِكْرُهُما فى «ك أ ل» وَهَمٌ للجوهريّ. وتكوّلوا: تجمّعوا، وتكوّلوا عليه: أقبلوا بالشّتْمِ والضّرْبِ فلم يُقْلِعوا، كانْكالُوا. وتَكاوَلَ: تَقاصَرَ. والأَكْوَلُ: النّشزُ من الأرضِ شِبْهُ الجَبَلِ.

(٢) سبق تخريجه.

قيل: لأنّ «تَفَعَّلَ» فى الكلام أكثرُ من «تَفَيْعَلَ»، فحَمْلُ: «تَعَيَّطَتْ» على «تَفَعَّلَتْ» أولى من حمله على «تَفَيْعَلَتْ». فهذا من طريق القياس، وقد قالوا: «عاطَتْ تَعِيطُ»، وهو من هذا المعنى؛ لأنّ معنى «عاطَتْ وتَعَيَّطَتْ» واحدٌ، وهو الحيال، فهذه دلالةٌ قاطعةٌ، فاعلم ذلك.

* * *

هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا

قال أبو عثمان: اعلم أنَّـك إذا جمعتَ «فَوْعَلاً» من «قُلْتُ» هَمَزْتَ فقلت: «قَوَائِـلُ» وتُهْمَزُ «فواعلُ» من: «عَورتُ وصَيِدتُ» وكذلك إذا جَمعتَ «سيِّدًا، وعَيِّلاً» على هذا المثال قلت: «عَيائِل، وسَيائِد، ومَيائِت جمع ميِّت» على التكسير، شبَّهوا هذا بـ«أوائِلَ».

و«فُعَّلٌ» من هذا يُهْمَزُ جمعُه أيضًا من الياءِ، والواوِ. وسألتُ الأصمعيّ عن «عَيِّل» كيف تُكسِّرُه العرب؟ فقال: «عَيائِل» يهمزون كما يهمزون فى الواوين.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّه إذا ورد جَمْعٌ على مثال مَفاعل، وقد اكتنف ألفَه: واوان، أو ياءان، أو ياءٌ وواوٌ؛ وليس بين أَلِف الجمع، والطَّرفِ إلا حرف واحد، وهو: ياءٌ، أو واوٌ - كما ذكرنا - فإن الخليل وسيبويه يريان قلب الحرف الذى بعد الألِف همزة، فيقولان فى جمع «فَوْعَلٍ» من «قلتُ، وبعتُ»، و«فَيْعَل» منهما: «قَوائِلُ وبَوائِعُ، وَقَبائِلُ، وبَيائِعُ».

وأصلُ هذا كُلِّه: «قَوَاوِلُ، وبَوَايِعُ، وَقياوِلُ، وَبَيايِعُ » فلمَّا وقعت الألِفُ بين حرفىْ علَّة، وهى شبيهة بهما، والثانى من حَرْفِى العلَّة يلى الطَّرفَ، وذلك مما يُضعِّفه، هَرَبا من ذلك إلى الهمزة، ولا يفصلان بين الواوين، والياءين، وبين الياء والواو.

وأصلُ هذا التَّغيير إنما هو لِمَا اجتمعت فيه واوان نحو: «أوَائِل» وأصلُها «أوَاوِلُ»، فلمَّا اجتمَعَت الواوان وليس بينهما إلاّ الألِف، وهو حرف كالنَّفَس ليس بحاجز حصين، وولت الآخرة من الواوين آخِرَ الكلمة همَزوها كما يَهْمِزُون الأُولى من الواوين إذا وقعتا فى أوّل الكلمة نحو جمع «واصل: أوَاصِل» ثم شبَّهوا الياءين، والياءَ والواوَ: بالواوَيْن؛ لأن فيهما ما فيهما من الاستثقال، فهمزوا لذلك.

وأمَّا أبو الحسن فكانَ لا يرى الهمزَ إلا أنْ يكتنف الألِفَ واوان نحو: «أوائِل»، وأصلُها: «أوَاوِلُ»، وكان يقول فى جمع «فَيْعَلٍ» من «قُلتُ: قَياوِلُ» هكذا يَفْعَل ما لم يجتمع واوان.

ويدُلُّ على صحّة مذهب الخليل، وأنّ الهمزَ هو القياس: ما ذكره أبو عثمان فى هذا الفصل عن الأصمعىّ، مِنْ أنهم يقولون فى جمع «عيِّل: عيائل» بالهمز، ولم يجتمع فيه واوان.

فإن قال قائلٌ منتصرًا لأبى الحسن: إن همزَهم «عيَائِلَ» من الشَّاذّ، فلا ينبغى أن يُقاس عليه؟.

قيل: إنما كان يكون هذا شاذًا لو كنتَ سمعتَهم لم يهمزوا نظيرَه فى كثير من المواضع، ثم رأيتهم قد همَزُوا «عَيائِلَ» فبهذا كان يمكنُ أن يُقال: إنّ همزَهُ شاذٌّ؛ فأمَّا ولم نرهم صحّحوا نظيرَه - وفى الياء ما فى الواو من الاستثقال فى كثير من المواضع - فليس لك أن تحكم بشذُوذه، بَلْ إذا جاء السمّاعُ بشىء، وعَضَدَهُ القياسُ، فذلك ما لا نهاية وراءهُ، وسبيلُ من طَعَن فى رفع الفاعِل، وهذا ما لا يقول به أحدٌ.

نعم، وقد حكى أبو زيد عنهم: «سَيِّقَةٌ، وَسَيَائِقُ، وَسَيِّدَةٌ وَسَيائِدُ» بالهمز أيضًا.

* * *

[تصحيح ضيون، وضياون]

قال أبو عثمان: وأمَّا قولهم: «ضَيْوَنٌ وضياونُ» فلم يهْمِزُوا؛ لأنها صحت فى الواحِد فجاءت على الأصل، فكذلك صحّت فى الجمع.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّه قد كان القياس همزَ «ضَياوِنَ» كما هُمِزَ «عَيائلُ» ولكنّ الذى حَسَّنَ التَّصحيح فيه ما أذْكُرُهُ. وذلك أنَّه قد احتُمِلَ فى واحد «ضَياوِن» أغلظُ مما احتُمِلَ فى جَمْعِهِ؛ لأنّ ثباتَ الواوِ فى «ضَيْوَن» مع أنّ قبلها ياءً ساكنةً أغلظُ من احتمال صحّة الواوِ فى «ضَياوِن».

يدلّك على أنّ ذلك أغلظُ من صحّة الواو فى «ضَياوِن»: أنَّك لو مَدَدْتَ «ضَياوِن» لصحَّتِ الواوُ بلا خلافٍ؛ لبُعدها عن الطَّرَف، فكنتَ تقول: «ضَياوِين» ولو مَدَدْتَ «ضَيْوَنًا» لكان القياسُ أيضًا قَلْبَ الواو وأن تقول: «ضَيَّانٌ»، وأصلُها: «ضَيْوَان» ولو كان اجتماعُ الياء والواو فى «ضياوِن» - فى الاستكْراهِ - على حَدّ اجتماعِ الياء والواو فى «ضَيْوَن» لوجب مع المدّ أيضًا أن تقول: «ضَيائِين»، أو أن تَستَشِذّ «ضَياوِين» وكلُّهم لا يستَنكِرُ «ضَياوِين» إذا مُدّ.

فهذا يدلُّك على أنّ تصحيحَ «ضَيْوَنٍ» أشدُّ من تصحيح «ضَياوِن»[1] فلمَّا كان الأمرُ

---

(١) الضَوْءُ: النّورُ، ويُضمّ، كالضّواء والضّيَاء، بكَسْرِهما، ضَاءَ ضَوْءًا وضُوءا، وأضَاءَ وأضَاْتُهُ وضَوّأْتُهُ واسْتَضَأْتُ به. وضَوّأ عن الأمرِ تَضْوِئَةً: حَادَ. وتَضَوّأ: قامَ فى ظُلْمَةٍ ليَرَى بِضَوْءِ النّارِ أهْلَهَا. وأضَاءَ بِبَوْلِهِ: حَذَفَ.

كذلك احتملوا تصحيحَ الجمع لتصحيح الواحد.

وقد اطَّرَدَ فى كلامهم إجراءُ حكم الواحدِ على الجمعِ، ألا تراهُم قالوا: «حُبلَى وحَبَالِى» فأمالُوا فى الجمع حِرْصًا على الإمالة فى الواحدِ؟.

ونظيرُ تصحيح «ضَياوِن» لتصحيح «ضَيْوَنٍ» قوْلهم فى جمع «دِيمَةٍ، وقِيمَةٍ: دِيَمٌ وقِيَمٌ» فأعلُّوا الجمعَ لعلَّة الواحد، وإن لم يكن فى الجمع ما فى الواحد، من سُكون الواو الذى إذا انضمّ إليه الكسرُ قبله أوْجَبا القلبَ، ولولا قَلبُ الواحد لوجب تصحيح الجمع، كما صحّ «عِوَضٌ، وطِوَلٌ، وحِوَلٌ» لَمَّا لم يكن واحدٌ منهما جَمْعًا لواحد مُعْتَلٍّ، فإعْلالُ «دِيَمٍ» لعلَّة «دِيمَةٍ» بمنزلة تصحيح «ضَياوِن» لصحَّة «ضَيْوَنٍ» أو قريبٌ منه، ولولا صحّةُ «ضَيْونٍ» لَمَا صحّت «ضَياوِنُ».

وشيءٌ آخرُ يدلُّ على أنّ صحة «ضَيْوَنٍ» أشدُّ من صحة «ضَياوِنَ» وهو أنّ أبا الحسن لا يرى همزَ مِثْلِ «ضَياوِنَ» لأنَّه لم تجتمع فيه واوان، وكلُّهم يقولُ: إنّ القياس فى «ضَيْوَنٍ» أن يُعَلّ؛ فليس ما اجتمعوا على شذوذه بمنزلة ما اختلفوا فيه.

* * *

[عدم همز نحو: طواويس، ونواويس]

قال أبو عثمان: وإذا كان فى هذا الجمع بينَ الياء، والواو التى بعد الألِف ياء تَحُولُ بينها، وبين آخرِ الكلمة لم تهمز. وذلك نحو: «طَوَاوِيس ونَوَاوِيس»، والياء نحو: «سايور، وسَوَايِير».

قال أبو الفتح: هذا الفصل يدلُّك على صحّة ما قدّمته، من أن القُرْبَ مِنَ الطَّرف يُوهِن، ويُضْعِفُ، ألا ترى أنها لَمَّا تباعدتْ صحّت.

* * *

[«فيعول» من بعت على «بيوع»]

قال أبو عثمان: وتقول فى «فَيْعُول» من «بِعْتُ: بَيُّوعٌ» وإذا جمعتَ قلتَ: «بَيايِيعُ» فلا تَهْمِزُ؛ لأنها لَمَّا بعُدت من الطَّرَف قَوِيَتْ فلم يهمزوها، وشبَّهُوا هذا «بصُوَّام» حين أثبتها مَن يقول: «صُيَّمٌ».

قال أبو الفتح: بينَ هذا البابِ، وباب «صُيَّم» فَرْقٌ، وذلك أنّ لك أن تقول: «صُوَّمٌ»

وصُيَّمٌ» جميعا، فإذا جاءت الألِف لم يَجز إلا «صُوَّامٌ» بالتَّصحيح، وليس كذلك «عَيـائِل» وبابه؛ لأنه ليس لـك الاختيـارُ فـى تصحيـح «عَيـائِل» وهمـزه، كمـا لـك الاختيـارُ فـى تصحيح «صُوَّم» وقَلْبه.

ولكن غرَض أبى عثمان فى هذا الموضع: أنك إذا مَدَدْت نحو «طَوَاوِيس» صَـحّ للبُعْـد عن الطَّرَف، كما أنَّك إذا مددت نحو «صوام» وجب تصحيحه، للبعـد، أو يكـون يريـد أن الخلاف الذى بين الخليل، وأبى الحسن يزول مع المدّ، ويجتمع الناسُ علـى التَّصحيـح. كما يزول التَّخييرُ فى التَّصحيح، والفك مع مجـىء الألـف فـى «صُـوَّام»، والقـولُ الأوّلُ أشْبَهُ عندى، وعلى أن ابن الأعرابى قد أنشد لذى الرُّمَّة:

ألا طَـرَقَتْنا مَيَّـة ابنـةُ مـنـذر ... فـما أرّقَ النُّيَّامَ إلاَّ سَـلامُـهـا(١)

قال: أنشدنيه أبو الغَمْر بالياء.

* * *

[ترك همز: العواور]

قال أبو عثمان: وأما قولُ الشَّاعر:

وكَحَلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ(٢)

فإنما تركَ الهمزَ؛ لأنه أراد «العواويرَ»، ولكنّه احتاج فحـذف اليـاءَ، وتـرك الـواوَ على حالها.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّه قد كان القياسُ أن يهمز «العَوَاوِر» فى كلّ قول؛ لأنّ الألـف قد اكتنفها واوان، ولكنَّه لَمَّا أراد «العواوير»، واضطُرّ إلى قصر الممدود، تركَ الواو بحالهـا

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) العواوير جمع عوّار، وهو وجع العين وهو أيضًا ما يسقط فيها فيولهما وجعل ذلك كحـلا للعين على الاستعادة. والرجز للعجاج، فـى: (الخصـائص ٣/٣٢٦، وليـس فـى ديوانـه). والجنـدل بـن المثنى الطهوى فى: (شرح أبيـات سيويه ٢/٤٢٩، وشـرح التصريـح ٢/٣٦٩، وشـرح شـواهد الشافية ٣٧٣، والمقاصد النحوية ٤/٥٧١).

وبلا نسبة فـى: (الإنصـاف ٢/٧٨٥) ، أوضـح المسـالك ٤/٣٧٤، والخصـائص ١/١٩٥، ٣/١٦٤، وسر صناعـة الإعـراب ٢/٧٧١، وشـرح الأشـمونى ٣/٨٢٩، وشـرح شـافية ابـن الحاجب ٣/١٣١، وشرح المفصـل ٥/٧٠، ١٠/٩١، ٩٢، والكتـاب ٤/٣٧٠، ولسـان العـرب ٤/٦١٥، «عور» المحتسب ١/١٠٧، ١٢٤، والممتع فى التصريف ١/٣٣٩).

لتكون صحتُها دلالةً على إرادةِ ذلك المعنى وأمارةً للمدّ، وصارت نيَّةُ الياءِ تمنعُ القلْبَ؛ لأنها فى تقدير الملفوظ به، كما كانت نيَّةُ الهمزة كأنها فى تقدير الملفوظ به فى «رُوْيا[1]»، ونوْيٍ» تَمْنع القلبَ.

وكما تقول فى تخفيف «جَيْئَلٍ، ومَوْءَلَةٍ: جَيَلٌ، ومَوَلةٌ» فلا تُقلَبُ الياءُ، والواوُ - وإن تحركتا، وانفتح ما قبلهما - لأنّ الهمزة فى تقدير الملفوظ به، فكما تصحَّان فى «جَيْئَلٍ، ومَوْءَلَةٍ»[2] كذلك تصحَّان فى «جَيَلٍ ومَوَلَةٍ».

ولو اضطُرّ شاعرٌ إلى مدّ مثل «أوائل» لقال: «أوائيل» فتركَ الهمزةَ بحالها، وإن كانت الياءُ المزيدةُ قد حجزت بين العين واللام؛ لأنه إنما أرادَ «أوائلَ» ومدّ مضطرا فترك الهمزة بحالها؛ لأن الأصل القصرُ، كما ترك الواو صحيحة فى عواوِر؛ لأنَّه أرادَ «عواويرَ» هذا هنا كذاك ثمة.

و«العواويرُ» جَمْعُ «عُوَّارٍ»: وهو الرَّمَدُ.

* * *

[تكسير فيعول وفيعال]

قال أبو عثمان: وإذا كسَّرْتَ «فَيْعُولاً، وفَيْعالاً» نحو: «قَيُّومٍ، وقَيَّامٍ» لم تهمز. وذلك نحو: «قَياوِيمَ»، وفى «دَيَّار: دياوير» فيصحُّ هذا، كما يصحُّ «طَوَاويسُ، ونَوَاويسُ»، وسأُبين اعتلالَ هذا الجمع فيما تَعْرِضُ الهمزةُ فيه، ولم تكن فى الواحد مما لامُه معتلّةٌ فى موضِعِهِ إن شاء الله.

قال أبو الفتح: قد تقدّم القولُ فى صحة ما بعدت واوُه، وياوُه من الطَّرَف؛ وإنما ظهرت الواو فى «قَيَاوِيمَ، ودَيَاوِيرَ» لَمّا زالت الياءُ السَّاكنةُ التى كانت قبلها فى «قَيَّام، وديَّار».

* * *

---

(١) الرؤيا: ما يرى فى المنام وحكى رِيًّا على الإدغام بعد التخفيف البدلى وأصل النؤى والنؤى. وفيه لغات: العفير حول الخباء تدفع عنه السيل.

(٢) الجيئل، والجيئلة: الضبع معرّفة بغير ألف ولام. والموءلة: الملجأ وقد وأل إليه يئل، وألا ووءولا: لجأ.

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان

قال أبو عثمان: وذلك نحو: «ساءَ يسوءُ، وناءَ ينوءُ، وجاءَ يجيءُ، وشاء يَشاءُ» فهذه كلها تجرِي مَجْرَى: «قالَ يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف» فى جميع ما تصرّفتْ منه، إلا أنك تُحوِّل اللامَ ياءً إذا همزتَ عينَ فاعل التى همزتَها فى «قائلٍ، وبائعٍ» فتقول: «جاءٍ، وساءٍ، وشاءٍ» لأنك حين همزتَ موضعَ العينِ، وكان موضعُ اللام همزة اجتمعت همزتان فى كلمةٍ، فأبْدلْتَ الثانية ياء، وأجْرَيْتَها مُجْرَى «قاضٍ، وغازٍ» فى جميع ما تصرّفتْ فيه.

قال أبو الفتح: معنى قولِه: «**أنها تَجْرِى مَجْرَى: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف**» يريد أن انقلاب أعْيُنها كانقلاب أعينها، وأنّ الهمزة منها تجرى مجرى اللامِ فى «يقول»، والعينِ فى «يبيع» والفاءِ فى «يخاف».

وأصلُ «ساءَ: سَوَأَ، وجاءَ: جَيَأَ، وشاءَ: شَيِىءَ» بكسر الياء على «فَعِل»؛ لقولهم فى المضارع: «يَشاءُ»، و«يَشاءُ: يَفْعَلُ» فهو بمنزلة «خافَ يخافُ».

وهذه الهمزة متى لم تجتمع معها فى الكلمة همزةٌ أخرى كانت صحيحة يجرى عليها الإعرابُ.

فإن جئتَ باسمِ الفاعلِ وجب همزُ موضع عينه، كما همز فى «قائمٍ، وخائفٍ» فتلتقى حينئذٍ همزتان، فيجب إبدالُ الثّانية لاجتماعهما فى كلمة، فتقول: «جاءٍ، وشاءٍ»، وأصلُه: «جائئٌ، وشائئٌ» بوزنك «جاعِع، وشاعِع» فلابدّ من قلب الثّانية، وإخراجِها من بابِ الهمز أصلاً؛ ولذلك مثَّلها أبو عثمان بـ«قاضٍ، وغازٍ».

ومن العرب مَن يجمع بين الهمزتين فيقول: «جائئٌ»، وهذا قليل، لا يُؤْخَذُ به.

* * *

[إذا التقت همزتان فى كلمة فلابد من إبدال الثانية]

قال أبو عثمان: وكذلك إذا التقت الهمزتان فى كلمة واحدة فلابُدّ من إبدال الثّانيةِ على كلّ حالٍ، وكان الأصلُ: «جائئٌ» على وزن: «جاعِعٍ»؛ ففَعلوا به ما قُلْتُ لك لاستِثقالِهم الهمزتين فى كلمة واحدة.

قال أبو الفتح: قد تقدّم من القول ما فيه شرحٌ لهذا الفصل.

* * *

[اطراد القلب عند الخليل فيما اجتمع فيه همزتان]

قال أبو عثمان: وكان الخليلُ يقول: هو مقلوبٌ، كما قالوا: شاكٍ، و:

لاثٍ به الأشاءُ والعُبرِيُّ[1]

يريدُ: «شائِكا، ولائِثا».

واطّرد القلبُ عندَ الخليـل فـى هـذا لئـلا تلتقى همزَتان، ولا يطّـرِدُ القلـبُ فـى قـولِ الخليل، فى مثل «شاكٍ، ولاثٍ».

وقال غيرُه: ليس هذا مَقْلُوبا، ولكن اللامَ أُلْزِمَـت البـدل لئـلا تلتقى همزتان، وكـلا القولين حسن جميل.

وقال الشاعر فيما جاء مقلوبا:

فتَعَرّفُونِى أنّـنِـــــــى أنــا ذاكــمــو   شاكٍ سلاحـــى فى الحوادث مُعْلِمُ[2]

وقال الآخر:

---

(١) ولاث: وصف من لاث الشجر والنبات فهو لائثا ولاثٌ ولاثٍ: لبس بعضه بعضا وتنعم، فأما لائث فعلى وجهه، وأما لاث فقد يكون فعلا كبطل، وقد يكون فاعلا ذهبت عينه وأما لاث فمقلوب على لائث ووزنه: فالع والأشاء بالفتح والمدّ: الذخل أو صغاره واحدته: أشاءة. والبيت من الرجز لرؤبة فى: (ديوانه ١/٤٩٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤١١، وشرح شواهد الشافية ٣٦٧، والكتاب ٣/٤٦٦، ٤/٣٧٧، ولسان العرب ١٥/٢٤١ «لثى»).

وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١/٣٦٥، والخصائص ٢/١٢٩، ٤٩٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٢٨، والمقتضب ١/١١٥).

(٢) المعلم: الذى أعلم نفسه فى الحرب دلالا بجرأته، وإعلاما بشجاعته ومكانه ورواية سيبويه كرواية ابن جنى هنا أما المعاهد والأصمعيات ففيهما «فتوسَّمونى» بدل «فتعرفونى».

والبيت من الكامل، وهو لطريف بن تميم فى: (الأصمعيات ١٢٨، وشرح شواهد الشافية ٣٧٠، والكتاب ٣/٤٦٦، ٤/٣٧٨، ومعاهد التنصيص ١/٢٠٤).

وبلا نسبة فى: (شرح شافية ابن الحاجب ٣/١٢٨، ولسان العرب ١٢/٤١٩ «علم»، والمقتضب ١/١١٦).

لاثٍ بـه الأشـاءُ والعُبْـرِىُّ

قال أبو الفتح: رأيت أبا علىّ يذهبُ إلى قُوّة قولِ الخليل فى هـذا البـاب، قـال: لأنـه لا يجمعُ على الكلمة إعلالَيْن، إنما هو إعلالٌ واحدٌ، وهو تقديمُ اللام، وتأخيرُ العين.

قال: ومَن قال: إنَّه ليس بمقلوبٍ، فقد جمعَ على الكلمة إعلالَين: قلـب العَـينِ هَـمْـزَةً وقلب اللامِ ياءً.

قال: وإذا كانوا قد قلبوا فى: «شاكٍ، ولاثٍ»[١] مع أنَّه ليـس فيـه اجتمـاع همزتـين، ومع أنهم لو لم يقلبوا لما جمَعوا على الكلمة إعلالَين، فهم بأنْ يقلبوا فيما لـو لـم يقلبـوه للزِمهم إعلالان - وهو بابُ «ساءٍ، وشاءٍ، وجاءٍ» - أولى.

وإنما «شاكٍ» فـاعلٌ مـن الشَّـوْكَة مِـن الـوَاو، يُـرادُ بـه السِّـلاحُ، و «لاثٍ» مـن «لاث يلُوثُ» إذا جمع ولَفَّ، وأصلُهما: «لائثٌ، وشائكٌ» فقلبوا العين إلى موضع اللام، فزالـت الهمزةُ التى إنما وَجَبَتْ لمصاحبة العين ألِفَ فاعل.

ويقال لأبى علىّ: إنّ الذى قال: «شاءٍ» قـد قـدّم الـلام، وقلـبَ العـينَ يـاءً، وأصلُه: «شائِوٌ»، فهذان أيضـا إعـلالان. والقـولان متقاربـان، إلا أنّ هـذا لا يـلزم أبـا علـىّ فـى «جِئْتُ» ونحوِهِ من ذواتِ الياءِ. وفى قول النَّحويِّين غير الخليل على كلّ حال قـد حَصَـل فى الكلمة إعلالانِ، فافهمه.

وقولُ أبى عثمانَ: **«ولا يطَّرِدُ القلبُ فى قول الخليل فى مثـل: شـاكٍ، ولاثٍ»**، يقـول: لأنَّه إذا لم يقلِب فليس يلزمه اجتماع إعلالين، ولابد منه فى «جاءٍ» ونحـوه، لئـلا يجتمـع إعلالان.

ووزن «جاءٍ» عند الخليل: «فالع»، وعند غيره: «فاعل».

وحُكى أنهم يقولون: «شاكٌ، ولاثٌ» بحذف العين أصلاً. وأنشد:

---

(١) اللَّوْثُ: القُـوَّةُ، وعَصْـبُ العِمامَـةِ، والشَّـرّ، واللّوْذُ، والجِراحـاتُ، والمُطالَبـاتُ بالأحْقـادِ، وشِـبْهُ الدّلالَةِ، وتَمْراغُ اللّقْمَةِ فى الإهالَةِ، ولُـزومُ الـدّارِ، ولَـوْكُ الشـىءِ فـى الفَـمِ، والبُـطْءُ فـى الأمْـرِ. واللّوثَةُ، بالضم: الإسْتِرْخاءُ، والبُطْءُ، والحُمْقُ، والهَيْجُ، ومَسّ الجُنُـون، وكَـثْرَةُ اللّحْـمِ والشّـحْمِ، والضّعْفُ، وخِرْقَةٌ تُجْمَـعُ ويُلْعَـبُ بهـا. والإلْتِيـاثُ: الاخْتِـلاطُ، والالْتِفـافُ، والإبْطـاءُ، والقُـوَّةُ، والسّمَنُ، والحَبْسُ، كالتّلْويثِ. والتّلْوِيثُ: التّلْطيخُ، والخَلْطُ، والمَرْسُ.

لاثٌ به الأشاءُ والعُبْرِيُّ

ووَجْهُ هذا أنهم لَمَّا قالوا فى الماضى: «شاكَ، ولاثَ» وسكَنَتِ العينُ بانقلابها أَلِفا، وجاءت أَلِفُ فاعل التقَت أَلِفان، فحَذَفَ الثَّانيةَ حَذْفا، ولم يحرِّكها حتى تنقلب همزةً، كما فَعَلَ مَن يقولُ: «قائِمٌ، وبائِعٌ».

* * *

[جمع خطيئة وزيئة على فعائل]

قال أبو عثمان: وهذه مسائل تعرضُ فى هذا البابِ تُوضِّحُ أمره: اعلم أنك إذا جمعتَ «خَطِيئَةً، ورَزِيئَةً» على فعائل، قلت: «خَطَايا، ورزَايا» وما أشبه هذا مِمَّا لامُهُ همزةٌ فى الأصل، لأَنَّك همزتَ ياء «خطيئة، ورزيئة» فى الجمع كما همزتَ ياءَ «قبيلةٍ، وسفينةٍ» حين قُلْتَ: «قَبائل، وسفائن» وموضع اللامِ من «خَطِيئَةٍ» مهموزٌ، فاجتَمَع همزتانِ، فقَلَبْتَ الثَّانية ياء لاجتماع الهمزتين فصارت «خطائىُ»، ثم أبدلتَ مكان الياء ألفا، كما فعلتَ ذلك فى: «مَدَارَا، ومَعايا» وما أشبَه ذلك، فصارت «خَطَاءَا»، وتقديرُها: «خَطاعَا»، والهمزة قريبة المخرج من الألِف، فكأنَّك جَمعْتَ بين ثلاث ألفاتٍ فلمَّا كان كذلك أبدلوا من الهمزة ياءً فصارت «خَطايا»، فلا تستَنْكِرْ هذا التَّفسيرَ، وتطويلَه، فإنّ هذا البابَ يدورَ على هذا، فاعْلَم ذَاك.

قال أبو الفتح: قد شرحَ أبو عثمانَ هذا الفصلَ كما ترى، ويحتاجُ إلى تَتَبُّع، فإن قال قائلٌ: لِمَ لَمَّا صار التقدير: خطائِى بعد قلب الهمزة الآخرة ياء فُتِحَتِ الهمزةُ حتى انقلبت الياء أَلِفا؟.

قيل: لأنهم قد قالوا فى «مدارٍ: مدارَا» وفى «معاىٍ: مَعايا»، فأبدلوا من الكسرة فتحةً مع أنَّه ليس فى الكلمة همزةٌ عارضةٌ فى الجمع.

فلمَّا عَرَضَتْ فى «خَطائِى» همزة كان ذلك تغييرًا لَحِقَ الكلمةَ، فاجْتُرِئ عليها بعد ذلك، فأُلْزِمَت الفتحَ تخفيفا، ولأنّ الفتح تغييرٌ أيضا، كما أَنَّهم لَمَّا لزمهم حذفُ الهاءِ من «حنيفةَ» فى النَّسب، اجْتَرَءُوا على حَذْفِ الياء أيضًا، فقالوا: «حنفِىّ»، وقد مضى هذا.

ومثل ذلك أيضًا: «مَهارَا، وبَخاتا» جَمْعُ «مَهْرِىّ، وبُخْتِىّ» هَرَبُوا من الكسرِ إلى الفتح،

قال الشَّاعر:

إذا ما المَهارَى بلَّغتنـا بــلادَنـــا فبُعْدَ المهارَى مِن حَسيرٍ ومُتْعَـبِ[(١)]

وأيضًا: فإنهم أرادوا أن يكونَ بين الهمزةِ العارضةِ فى الجمع، والهمـزة التـى كـانت فى الواحد فَصْلٌ، فغيَّروا الهمزةَ فى «خَطايا» وأثبتوها فى: «جواءٍ» جمع «جائيَةٍ».

فإن قيل: فقد قالوا: «قَبائِلُ وَسَفائِنُ» فأقرُّوا الهمزة وإنْ كانت عارضةً فى الجمع؟.

قيل: إنما صحّت الهمزة فى «سَفائِن» لأنّ اللام صحيحـةٌ فلـم يُمكـن تغييرُ الهمـزةِ، فهذا مذهبُ عامة النَّحويِّين فى هذا الباب.

فأمَّا الخليلُ: فإنه يرى أنَّ «خَطايا، ورزَايا» وما كان نحوَهما قد قُلبتَ لامُه التى هـى همزةٌ إلى موضع ياءِ «فَعِيلة» فكأنها فى التقديـر: «خَطـايِئُ»، ثـم قَلَـب الهمـزة فصـارت موضع الياء فصارت «خَطائِى»، فأُبدلت الكسرةُ فتحةً وُعمِـل بهـا كَمـا عُمـل بهـا فـى قول عامة النَّحويِّين.

فسألتُ أبا علىّ عن هذا، فقلتُ: هلا أقرّ الهمزة بحالها فقال: «خَطاءٍ»[(٢)] لأنهـا لامٌ، وهى من الأصل، وليست عارضةً فى جمع، كما يقولُ فـى جمـع «جائِيـةٍ: جـواءٍ» لأنهـا ليست عارضة فى جمع؟.

فقال: إنّ اللام لَمَّا قُدِّمت فجُعِلَتْ فـى موضـع الهمـزةِ العارضـةِ فـى الجمـع أشْبَهَتْها فجَرَى عليها حكمُها، فغيِّرت كما تُغَيَّرُ العارضةُ فى الجمع، كما تقولُ فى جمع «قَـوْسٍ: قسِىٌّ» وأصله: «قُؤُوسٌ» ثم تُقدّمُ السِّينُ، وتُؤخَّرُ الـواوُ، فكـان يجـب أن تُصَحَّـح؛ لأنهـا عين الفعل، فيقال: «قُسُوٌّ» ولكنهم لَمّا أخَّـروا العين إلى موضـع الـلام أُعِلَّـت كمـا تُعَلُّ اللامُ، فجرت «قِسىٌّ» مَجْرَى «عِصِىٍّ»، فهذا هنا كذاك ثمَّةَ. انتهى قولُ أبى علىّ.

وكأنّ الخليلَ إنما ذهبَ إلى القلب فى هـذا؛ لأنـه قـد رآهـم قلبـوا نظيرَه مِمَّـا لامُـهُ صحيحة نحو قول الشَّاعر، أنشده سيبويه:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى: (الدرر ٦٤/٣، وهمع الهوامع ١٨٩/١).

(٢) الخَطْءُ والخَطَأ والخَطَاءُ: ضِدّ الصَّوابِ، وقد أخْطَأَ إخْطَاءً وخاطِئَةً، وتَخَطَّأَ وخَطِـىءَ، وأخْطَيْـتُ: لُغَيّةٌ رَدِيئَةٌ، أو لُثْغَةٌ. والخَطِيئَةُ: الذّنْبُ، أو ما تُعُمّدَ منه، كالخِطْءِ، بالكسر. والخَطأ: ما لـم يُتَعَمّـدْ ج: خَطَايَا وخَطَائِيءُ.

تكادُ أولِيها تَفَرَّى جلُودُها ويكتَحِلُ التَّالى بِمُورٍ وحاصِبِ(١)

يُريد: أوَائِلَها.

وقَوْلِ الآخَر:

وكأنّ أولاها كِعابُ مُقامِر ضُرِبَتْ على شُزنٍ فهنّ شَوَاعى

قالوا: يُريدُ: شَوائِعُ.

وقَوْلِ الآخر:

لقد زوّدَتْنى يوم قَوٍّ حزازة مكان الشَّجا تَجُول حول التراقى

قالوا: أرَاد: التراقىَ. فلهُ أن يقول: إنهم إذا قلبوا فيما اللامُ فيه صحيحةٌ، فهم بأنْ يقلبوا فيما اللامُ فيه معتلّةٌ، أجْدَرُ؛ لأنّ القلب ضربٌ من الإعلالِ، والإعلال إلى المعتلّ أسبقُ منه إلى الصّحيح.

ومذهبُ من لم يقُل بالقلب فى «خَطَايا» عندى أقوى من قَوْلِ الخليل، وذلك أنه قد حُكِىَ عنهم: «غَفَرَ اللهُ له خطائِتَهُ» بوزن خَطاعِعَه.

وحَكى أبو زيد: «دَرِيئَةٌ، ودَرائِئُ - بوزن دراعِع - وخَطِيئَةٌ، وخَطائِئُ»، وذلك فى كتاب الهمز المقيس، قرأْته على أبى علىّ عنه.

أفلا تراهم قد نطقوا بالهمزتين كما ذَهَبَ إليهِ غيرُ الخليل، ثم قلبوا الثَّانية ياءً لانكسار ما قبلها، فصارت «خَطائِى»، ثم اتفق الخليلُ وسائرُ النَّحويِّين فى التغيير من هنا إلى آخِرِ ما جَرَى على الكلمة.

قال أبو علىّ: ولا يلزم النَّحويِّين - غير الخليل - إذا أبدلوا الهمزةَ العارضةَ فى الجمع ياءً فى: «خَطَايا» أن يردُّوا الهمزة التى هى لامٌ لزوال همزة «فَعائِلَ» وقَلْبِها ياءً؛ لأنّ الهمزة التى هى لامٌ قد لزمها الإبدالُ والقلبُ فَتُرِكَتِ الهمزةُ مبدلةً بحالها.

---

(١) يقول تكاد أوالى الخيل أو الإبل تتشقق جلودها لما تلقى من نفح الهاجرة أما تواليها فتكتحل بالمور وهو الغبار بالحصا تثيره أرجل الأوالى بركبها الأرض فى عددها.

البيت من الطويل، وهو لذى الرمة فى: (ملحق ديوانه ١٨٤٨، ولسان العرب ٧١٦/١١ «وأل»).

وبلا نسبة فى: (الدرر ٢١٣/٦، وسر صناعة الإعراب ٧٤٢).

فإن قال قائلٌ، مُنْكِرًا على أبى علىّ هذا القولَ: إنّ هذا فاسدٌ؛ لأنّ اللامَ إذا أُبدلت لم يلزمها البدلُ. ألا ترى أنّ سيبويه يقول فى تحقير «مِنْساةٍ» فيمن أبدلَ من الهمزة ألفا: «مُنَيْسِئةٌ» بالهمز. ويقول فى تحقير: «تَوْلَجٍ: تُوَيْلِجٌ»، فيرَدُّ الهمزة فى «مُنَيْسئةٍ» لأنّ اللام ضعيفةٌ تحتمل التَّغيير، ولا تُغَيَّر التَّاء فى «تَوْلَجٍ» لأنها فاء، والفاءُ قويَّةٌ لا تحتمل كثرة التَّغيير، فكذلك كان يلزم النَّحويِّين غير الخليل إذا أبدلوا همزة «فَعائِلَ» فى «خَطايا» ياءً، أن يردُّوا الهمزةَ التى هى لام، فيقولوا: «خَطاياً»؟.

قيل له: هذا إلزامٌ فاسدٌ من وجهين:

أحدهما: أن هذا الجمع قد اجتُمع على ترك هَمْزِهِ: إمَّا بالقلب كما يقول الخليلُ، وإمَّا بغيره كما يقول النَّحويُّون. واطَّرد تركُ الهمز فيه على كُلّ حالٍ حتى أنّ الذى يجىءُ منه بالهمز على غاية الشُّذوذ والقِلَّةِ، وليس كذلك بابُ «مِنْسأةٍ»، ألا ترى أنَّه ليس كل العربِ يُبدِلُ الهمزة فى «مِنْسَأةٍ» وأنَّه قد جاء فيها التَّحقيقُ كما جاء فيها البدلُ، نحو قول الشَّاعر:

أمن أجل حَبْلٍ لا أباك ضربته   بمنسأةٍ قد جاء حَبْلٌ بأحْبُلِ[1]

ويروى:

قد جرَّ حبلك أحْبُلا

فهذا البيت قد جاء كما جاء قولُ الآخرِ:

إذا دببت على المِنْساة من كِبر   فقد تباعد عنك اللَّهو والغزل

وأيضًا فإنَّه ليس كل ما كان مِثلَ «مِنْسأةٍ» يلزمُ البدل. ألا ترى أنَّك لو بَنيتَ مِثل «مَفْعَلَةٍ» من «هَنأْتُ أو حَطَأْتُ» لقُلْتَ: «مَهْنَأَةٌ وَمحْطَأَةٌ»، ولم تكُن تُجيزُ البَدَلَ، إلا أنْ تسمعه؟ فلمَّا كان القياسُ فى «مِنْسأةٍ» أنْ تُهمَز، وكانت أيضًا ليس مما اجتُمع على همزه وَهْمزِ نظيرِه فارقت «خَطايا» التى القياسُ تركُ همزها، وبذلك ورد السماع إلا فى حرف أو حرفين، فرُدّت الهمزةُ فى التّحقير، ولم تُرَدّ فى «خطايا» لمَّا قلبت همزة «فَعائِلَ» ياءً.

---

(١) البيت من الطويل: وهو لأبى طالب بن عبد المطلب فى: (تاج العروس «حبل»، وليس فى ديوانه).

والوجه الآخرُ، أنَّ «خَطايا» جمعٌ، والذى عَرَضَ فيه إنما عَرَض وهو على ما هو عليه من الجمعيَّة، وليس كذلك «مِنسأَةٌ» لأنّ البدل إنما عرض فيها وهى مُكَبَّرَةٌ، وردُّ الهمزة إنما جاءها وهى مُصَغَّرَةٌ فى قولك: «مُنَيْسِئَةٌ»، وقد يحدث فى التَّحقيرِ من الردّ إلى الأصلِ ما لا يوجد فى التَّكبير فى مواضع ألا ترى أنَّك لو حقَّرت «يدًا ودَما» لرددْتَ لامَ الفعل، فقلت: «يُدَيَّةٌ، ودُمَيٌّ»؛ لأن بناءَ التَّحقير ضَرْبٌ على حياله، وإن كان فيه كثيرٌ مما فى الواحد، فلمَّا زال التَّكبيرُ رجعت الكلمة فى التَّحقير إلى أصلها الذى هو القياس وهو الهمز.

وليس كذلك «خَطايا» لأن الكلمة مُبْقاةٌ على ما هى عليه من الجمعية لم تنتقل إلى غير الجمع كما انتقلت «مِنْسأَةٌ» من التَّكبير إلى التَّحقير، فزالَ القلب الذى ليس بقياسٍ، ورجع التَّحقيقُ الذى هو الأصلُ، أو التَّخفيف القياسيُّ.

فهذا فرق ما بينهُما، والاحتجاجُ فيه تكثير وإسهابٌ، وإن لم نختصره طال به الكتاب.

* * *

[فعيلة من جئت، وسؤت يكسر على جيايا وسوايا]

قال أبو عثمان: ولو بَنَيْتَ مِثْل «فَعِيلَةٍ» من «جِئْتُ، وَسُؤْتُ» كنتَ قائلاً فى تكسيرِهِ: «جَبايا، وَسَوَايا» وما أشبهَ ذلك.

قال أبو الفتح: فى هذا القولِ منهُ شَىْءٌ، وهو أنَّه أجاز أن تبنى «فَعِيلَةً» من «جِئْتُ» و«جِئْتُ» عينُه ياءٌ، ولامُه همزةٌ، والهمزةُ صحيحةٌ، و «فَعِيلٌ» لم يأتِ فى كلام العرب مما عَينُه ياءٌ ولامُهُ صحيحةٌ، وليس فى كلامهم مثل: «بَيِيعٍ، وكَيِيلٍ» إنما يكون ذلك فيما عينُه ولامُه ياءان، نحو: «حَيِيْتُ فأنا حَيِيٌّ، وعَيِيْتُ فأنا عَيِيٌّ».

ووَجْه هذا القولِ من أبى عثمان: أنَّه جاءَ به على طريق الرِّياضة فى المسائلِ، وينْبغى أن يكون جوازُه على مذْهَبِ أبى الحسن، على أنه لو جاء لكانت هذه سبيلَه كما قدّمنا ذكره.

وكان ينْبغى أن يقال فى «فَعِيلة» من «جِئْتُ، وَسُؤْتُ: جَيِيئَةٌ، وَسَوِيْئَةٌ»، فيجريان مَجْرى «خَطِيْئَةٍ، وَرَزِيْئَةٍ» وقد تقدّم القولُ فيهما فى الفصلِ الذى قبل هذا.

* * *

[فعائل وما كان على مثاله من الجمع يستوين فى اللفظ]

قال أبو عثمان: واعْلم أنَّ فَعائِلَ وما كان على هذا المثالِ من الجمع يسْتَوِيْنَ فى اللفظ، وإن كان يحاوَل بهنّ أبْنِيَةٌ مختَلفةٌ، ولكنَّهُنّ يَجْتَمِعْن فى الإعلال لأنّه يعْرِضُ فيه ما يعْرِضُ فى «فَعائِلَ»، وذلك نحو «فَعائِل» من «جِئْتُ، وسؤْتُ» تقول: «جَبايا، وسَوَايا».

قال أبو الفتح: قولُه: «**لأنّه يعرِضُ فيه ما يعْرِضُ فيه ما يعْرِضُ فى فعائِلَ**»، يُريد أنك تَهْمِز «فَعاعِلَ» من «جِئْتُ، وأصلها: «جَبايِئُ» لاكْتِناف الألف ياءان. وكذلك أصلُ «فَعاعِل» من «سُؤْت: سَواوِئُ» فتهمز أيضًا لاكتنافِ الألِفِ واوان، فيصيران: «جَيايِئَ، وَسَوَايِئَ»، فيصيران إلى ما صار إليه «خَطايا» من التَّغيير؛ لأن الهمزةَ عارضةٌ فى الجمع.

* * *

[فيعل من جئت، وسؤت يكسر على جيايا وسيايا]

قال أبو عثمان: وكذلك الواوُ والياءُ نحو «فَيْعِلٍ» من «جِئْتُ، وَسُؤْتُ» إذا قلتُ: «جَيِّئٌ، وَسَيِّئٌ» إذا جمعته كما تجمع «سَيِّدًا» إذا قلتَ: «سيائِدُ» تقول فيه: «جَبايا، وسَيايا».

قال أبو الفتح: يقولُ: اكتنافُ الألِفِ واوٌ وياءٌ كاكْتِنافِها واوانِ أوْ ياءانِ، وأصْلُ «سَيايا: سَياوِئُ»، ثم هُمِزَت الواوُ فصارت: «سيائِئَ» مثل «سَياعع» فلزمها ما لَزِم خَطايا، وكان الصّوابُ أن يقول فى نحو: «فَوْعَلٍ» من «جئْتُ: فَيْعَل» من «سُؤْتُ» حتى تكتنفَ الألِفَ واوٌ وياءٌ كما ذكر؛ لأنّ أصلَ جمع «فَوْعَلٍ» من «جِئْتُ: جَوَائِئُ» ثم تُهْمَزُ الياء فيصير «جوائئ» مثل «جَوَاعع».

وإذا كان «فَيْعَلٌ» من «جِئْتُ» فأصلُ جمعه «جَيائى» مثل «جَيايِع»، وهذا لم يكتنف ألِفَه واوٌ وياءٌ، ولا ياءٌ وواوٌ إنما اكتنفها ياءان، وليس هذا قَصَدَ.

* * *

[إذا اكتنف الألف واوان أو ياءان، أو واو وياء همزت الأخيرة]

قال أبو عثمان: وكُل شيء همزْتَه من باب «سيِّد، وعيِّل» إذا قلت: «سيائِدُ وعَيائِلُ» فهو من باب ما عينُه ياءٌ أو واوٌ ولامُهُ هْمزَةٌ مُغَيَّرَةٌ على تغيير «جَبايا» وأخواتِهِ. هذا أصلُ هذا إذا كانت تعْرِض فى الجمع، وكان موضع اللام مهموزًا، أو كانَ من بَناتِ الياءِ والواوِ اللّواتى هُنَّ لاماتٌ وذلك نحو: «خَطايا، ورزَايا، وَمَطايا، وَرَوَايا»؛ لأنّ «مَطايا»

فَعائِلُ وهمزةُ «فَعائِل» عارضةٌ فى الجمع كما عَرَضَت همزةُ «قَبائِل» فى الجمـع ولـم تكـن فى الواحدِ؛ فإذا كان موضعُ اللامِ ما ذكرتُ لك فالهمزة العارضةُ فى الجمع مُغيَّرة مُبدَلَـةٌ كما ذكرتُ لك.

قال أبو الفتح: يقولُ: يلزمُك إذا اكتنـف الألِـفَ واوان، أو يـاءان، أو واوٌ ويـاءٌ: أن تهمز الآخرة، سواءٌ كانت اللامُ صحيحةً أو معتلَّةً، فإن كـانت صحيحـة ثَبَتَـتِ الهمـزةُ نحو: «أوَائل، وَسَيائِد، وعَيـائل». وإنْ كـانت الـلامُ همـزةً أوْ واوًا، أو يـاءً: لـزِم الهمـزةَ التَّغييرُ لِمَا ذكرْتُ لك فى أوَّلِ هذه الفصول من العلَّةِ الموجِبَةِ لتغيير الهمزة العارضـة فـى الجمع إذا كانت اللامُ معتلَّةً.

فأمَّا «مَطايا» فأصلُها: «مطاءٍ»، والهمزةُ عارضة فى الجمع، والـلام مـن بنـات الـواو؛ لأنها من «مطوت» فجرت مجرى «خطاءٍ» بعد بدل الهمـزة الثانيـة فغُـيِّرت كمـا غُـيِّرت «خَطايا».

فأمَّا «رَوَايا» فأصلُها: «رَوَاءٍ»، فلمـا اكتنـفِ الألِـفَ واوانِ همـزت الآخـرة فصـارت «رَوَاءٍ»؛ فلمَّا عرضت الهمزةُ فى الجمع واللامُ معتلَّةٌ مِن بنات الياءِ؛ لأنهـا مـن «رويـت» عُمِلَ فيها كما عُمِلَ فى «مَطَايا».

* * *

[إذا جمعت «جائية» على فواعل قلت «جواء»]

قال أبو عثمان: وإذا كانت الهمزة ثابتةً فى الواحدِ، ثـم كسَّـرْتَ ذلـك الواحـدَ علـى هذا المثالِ لم تُغَيِّرِ الهمزةَ؛ لأنها لم تعْرضْ فى جمع. وذلك أنَّـك إذا جمعـتَ «جائِيَـةً» علـى «فَوَاعِلَ» قلت: «جَوَاءٍ» مثل «جَوَاعٍ»؛ لأن الهمزة لم تعرِض فى جمـعٍ فيُفعَـل بهـا مـا فُعِـل بـ«خَطَايا، وَمَطَايا، وجَبايا، وَسَوَايا».

قال أبو الفتح: قال لى أبو علىّ: هذا هوَ القياسُ؛ لأنّ الهمزة قد تُجْتَلَبُ فى جمـعِ مـا ليس واحده مهموزًا نحو «قَبيلةٍ وَقَبـائِلَ، وسَفينَةٍ وسَفائِن» فهُـمْ بـأن يجيئـوا فـى الجمـع بالهمزة التى كانت فى الواحد أجْدَرُ.

* * *

[جمع إداوة، وغباوة، وشقاوة]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ اللامَ إذَا كانت واوًا وكانت ظاهرةً فى الواحدِ، فإنّ الهمزةَ تُبْدَلُ مكانَها الواو إذا كُسِّر الواحدُ على هذا الجمع نحو: «إداوةٍ وأدَاوَى، وغَباوَةٍ وغَباوَى، وشَقاوَةٍ وَشَقاوَى» وإنما «إداوةٌ» فِعالَة كـ«رسالةٍ» فإذا قلتَ: «رَسائِل» هَمَزْت، فكأنّ جمع «إدَاوَةٍ» فى الأصلِ: «أداءٍ» ثمُ غُيِّرَتْ على ما ذكرتُ لك، فأُبدلت من هَمْزَتها الواو؛ لأنّ الواوَ كانت ظاهرةً فى الواحِدِ، فأرادوا أن تظهر فى التّكسيرِ فلم يُمكنهم أن يُظهروا الواوَ التى كانت فى الواحدِ ظاهرةً، فأبدلوا من الهمزَة التى عَرَضَت فى الجمع واوًا؛ لأنّ ذلك مَوْضِعٌ تثْبُتُ فى مثله الواوُ.

قال أبو الفتح: قولُهُ: «**فلم يُمكنهم أن يُظهروا الواوَ التى كانت فى الواحد ظاهرةً**» يريد: أنّ أصلها أن تقع بعد الهمزة المكسورة على هذه الصُّورة: «أدائِو» بمنزلة «أداعِو» فانقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فصارت «أدائى» بمنزلة «أداعى» فجرَى عليها ما جَرَى على «خطاءٍ» من تغْيير الحركةِ والقلبِ.

وقوله: «**فأرادوا أن تظهر الواوُ فى التّكسير**»، هذا من ذلك الذى عَرَّفْتُك أنهم يراعون فى الجمع فى كثير من المواضع حُكْمَ الواحدِ، وليست الواوُ فى «أدَاوَى» هى الواوُ فى «إداوَةٍ»، وإنما الواوُ فى «أدَاوَى» بدَلٌ من الهمزة التى هى بَدَلٌ من ألِفِ «إداوَةٍ» وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواوُ لاما لا عَيْنا.

وإنما فعلوا ذلك؛ لأن اللامَ إذا كانت واوًا رابعةً فصاعدًا فقد كثر قَلْبُهُم إيَّاها إلى الياء نحو: «أغْزَيْتُ واسْتَغْزَيْتُ، ومَغْزَيانِ ومَلْهَيانِ، وغازِيَة وَمحْنِيَة»، فأظهروا الواوَ هنا فى «أدَاوَى» ونحوها؛ ليعلموا أنّ اللام فى «إداوة» وإنْ كانت رابعةً فإنها صحيحة غيرَ مُنْقَلِبة. فإذا كانوا قد رَاعَوا الزّائد فى الجمع نحو: ياء «خَطِيْئَةٍ» حتى قالوا: «خَطايا» فهُمْ بمراعاة الأصْلىّ أجْدَرُ.

* * *

[قالوا: شهية وشهاوى]

قال أبو عثمان: وقد قالوا: «شَهِيَّةٌ وَشَهاوَى» فجعلوها بمنزلة ما ظهَرت فى واحده الواو؛ وهذا شاذٌّ.

قال أبو الفتح: يقول: شبّهوا «شَهِيَّة بإِدَاوَةٍ»، فأظهروا الواو فى جمعها كما ظَهَرت فى جمع «إِدَاوَةٍ» وليست كذلك، وكأنَّ الذى حَسَّنَ هذا - على شُذُوذِه - أنّ اللام من «شَهِيَّةٍ» واوٌ فى الأصل، وكانت: «شَهِيْوَة» ثم انقلبت الواو.

فكأنّ هذه الياءَ الأخيرةَ لَمَّا كانت أصلُها الواوَ صارت بمنزلة ما نطقُوا فيه بواوٍ ظاهرة، فَرَاعَوا الأصْلَ المتروكَ واعتدُّوا به، كما أنهم قالوا: «قُلْتُ» فضمُّوا الفاءَ؛ لأنهم راعوا أصْلَ حركة العين قبل الحذف والإسْكان وهى الضَّمَّة الُمجْتَلَبَةُ لها بَدَلَ الفتحة. وقد مضى ذكرُ هذا.

وأيْضًا: فإنّ من قال: «شَهاوَى» ولم يقُل: «شَهايا» مثل «مَطايا»، فإنه كَرِهَ الياءَ بين ألِفَيْن لقُرْبِ مَخرجِ الياء من الألف فجعل مكان الياء واوًا؛ لأنها بعيدةٌ من الألِفَ، وقد قالوا: «هَدِيَّةٌ وهَدَاوَى، ومَطِيَّةٌ ومَطاوَى»، والسبب فى ذلك ما ذكرت لك، وليس بعلّةٍ قاطعةٍ.

والأجْوَدُ فى جَمْع «شَهِيَّةٍ: شَهايا»، وكذلك: «مَطايا، وهَدَايا».

* * *

[يجوز أن يكون شهاوى جمع: شهوى]

قال أبو عثمان: فإن قال قائل: «شَهاوَى» جمع «شَهْوَى» فقد قال قولاً يَجُوز.

قال أبو الفتح: «شَهاوَى» فى هذا القول، فى أنّه جَمْع «شَهْوَى» بمنزلة «حُبْلَى وحَبَالى»، وليست الألِفُ فى «شَهاوَى» هى الألِفُ فى «شَهْوَى»، وإنما هى بَدَلٌ من الياءِ الُمنْقَلبة فى الجمع عن ألِفِ «شَهْوَى»، فكأنه كان «شَهاوٍ» بمنزلة «دَعاوٍ» ثم قُلبت الياء ألِفا؛ لأنهم فتحوا ما قبلها، وأمالُوا فى الجمع محافظةً على إمالةِ الواحدِ الذى هو «شَهْوَى» كما قالوا: «حُبْلَى وحَبَالى» وقد تقدّم شرحُ هذا.

وحَمْلُ «شَهاوَى» على أنّه جَمْع «شَهْوَى» قوِىّ حَسَنٌ؛ لأنه ليس فيه حَمْلٌ على الشُّذُوذِ. قال العَجَّاجُ:

فهى شَهاوَى وَهْوَ شَهْوانِيُّ[(١)]

---

(١) ورجل شهوان: ذو شهوة أى رغبة فى الأكل أو غيره. وامرأة شهوى. والجمع: شهاوى=

يُريد: «شَهْوَان»، وهو مذكر «شَهْوَى».

* * *

[جمع سماء على فعائل فى الشعر بلا إعلال الياء]

قال أبو عثمان: وقد جاء الشَّاعر بجمع «سمَاءٍ» على فَعائِلَ ولم يُعِلّ الياءَ؛ لأنّه احتاجَ إلى حركَتِها فقال:

سمَاءُ الإلهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمائيا

وذلك أنّه لَمّا أجْرَى على ياء «سمَاء» ما أجرَى على غير المعتلّ، لم يُعلّ الهمزةَ الّتِي عرضت في الجمع كما لم يُعلّ هَمْزَةَ «قَبائِل ورسائِل» ألا تراه فتحَ ياء «سمَائِيا» فى موضع الجرّ فأجْراها مُجْرَى لام «قَبائِلَ ورسائِل» وما كان آخرهُ ياءً ما قبلها مكسورة وهى ساكنةٌ فى موضع الجرّ والرّفعِ؛ فالتّنوينُ بدل منها، كذلك مجراها فى أمثاله من غير الياء ينصرف أوْ لا ينصرف، فإذا جاء النّصبُ ظهرت الياءُ، فإن كان مثالهُا من غير المعتلّ ينصرفُ صُرِفَت، وإنْ كان مثالها لا ينصرف لم تُصرف فى حال النّصب.

وذلك قولُك: «هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضيا»؛ لأن «فاعلاً» من غير المعتلّ ينصرفُ نحو: «خالدٍ، وحاتم» وما أشْبَهَه.

وكذلك «جوارٍ» تقول: «هؤلاءِ جوارٍ، ومررت بجوارٍ» فتصرفه فى الجرّ والرفع؛ لأنّ ياءه فى الجرّ والرّفع لا تظهر فهو أنقص من «ضواربَ»، فإذا قلت: «رأيتُ جواريَ يا فتًى» ظهرت ياؤهُ فى النّصب فتمَّ بناؤُه على مثال ما لا ينصرفُ فلم ينصرفْ. فإذا اضْطُرَّ شاعرٌ رفعَ الياءَ فى موضع الرّفع وجرّها فى موضع الجّر، إذا كان ذلك المثالُ ينصرف من غير الياء، فإذا جاءَ مثل «جوارٍ» رفَعَه إذا اضْطُرَّ فقال: «هؤلاءِ جواريُ» فاعْلَم.

فإذا رَفَعَه فى موضع الرّفع فهو عندَه يجرِى آخره مجَرَى آخرِ «ضوارِبَ» فإذا جاء موضعُ الجرّ فتَحَهُ كما يفتح آخِرَ «ضوارِبَ» فى موضع الجرّ؛ لأنه لا ينصرف.

فإن اضطَرّ الشّاعر إلى أن يصرف ما لا ينصرف، صنعَ به ما يصنعُ بغيره من غير المعتلّ، قال الشّاعرُ:

=كسكارى. والبيت الرجز للعجاج فى: (ديوانه ٥٠٦/١، ولسان العرب ٢٥٨/٧ «أمط»، ٥٠٥/١٣ «شبه»، ٢٨٧/١٥ «مطا»، وتاج العروس ١٣٦/١٩ «أمط»، تهذيب اللغة ٩٠/٦).

لا باركَ الله فـــي الغَـوانِـي هَـــلْ ... يُصبِحْنَ إلاَّ لَـهُــــنَّ مُـطَّـلَـبُ[١]

فجرّ ياء «الغَوَانِي»؛ حين احتاج إلى ذلك، شبَّهه بياءِ «الضَّوارب».

وأنشدنا الأصمعيّ:

أَبِيتُ على مَعارِيَ فاخِـــرَاتٍ ... بِهِنَّ مُـلَـوَّبٌ كَـــدَمِ العِباط[٢]

فهذا إنشاد بعضِ العرب، وهو غلط؛ لأنّه لو أنشده: «مَعارٍ فاخراتٍ» لم ينكسر الشّعر، ولكنّ الذين أنشدوه مفتوحا استنكروا قُبحَ الزّحافِ، ونفرت عنه طبائعهم مُسَكنا مخافةَ كسر الوزن. وأمَّا الجُفاةُ الفُصَحاء فلا يبالون كَسْرَ البيت لاستنكارِهم زَيْغَ الإعراب.

وقال الشَّاعر، فأجراه على الأصل:

قد عَجِبَتْ منـــي ومـن يُـعَيْلِيـا ... لَمَّـــا رأتني خَلَـقا مُـقْلَـوْلِيـا

وقال الآخر:

خَـــرِيـعُ دَوَادِيَ فـــي مَلْـــعَـبٍ ... تـــأَزَّرُ طـوْرًا وتُـرْخـــي الإزارا[٣]

ودعانا إلى هذا كله:

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في: (ديوانه ٣، والأزهية ٢٠٩، والدرر ١٦٨/١، وشرح أبيات سيبويه ٥٦٩/١، وشرح شواهد المغنى ٦٢، وشرح المفصل ١٠، ١٠١، والكتاب ٣١٤/٣، ولسان العرب ١٣٨/١٥ «غنا»، والمقتضب ١٤٢/١).
وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٣٣٦/٣، ورصف المحبانى ٢٧٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٥، والمحتسب ١١١/١، والمصنف ٦٧/٢، ٨١، ومغنى اللبيب ٢٤٣، والمقتضب ٣٥٤/٣، وهمع الهوامع ٣٥/١).

(٢) العباط: جماعة، والعبيط ما ذبح أو نحر من غير مرض.
والبيت من الوافر، وهو للمنتقل الهذلى فى: (شرح أشعار الهذليين ١٢٦٨/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٩٩٣، ولسان العرب ٧٤٦/١ «لوب»، ٤٧/١٥ «عرا»، وللهذلى فى الكتاب ٣١٣/٣).
وبلا نسبة فى: (الخصائص ٣٣٤/١، ٦١/٣، ولسان العرب ٣٤٧/٧ «عبط» ٣٩٩/١٤ «سما»).

(٣) الخريع: اللينة المعاطف والدواوى: موضع تسلق الصبيان ولعبهم، واحدها: دوداة وقوله: تأزر طورًا وتلقى الإزارا: أى لا تبالى لصغر سنها كيف تتصرف لاعبة.

سمَاءُ الإله فَوْقَ سَبْعِ سمَائِيا

لئلا يحتجّ به محتجّ على القياس المُنْقادِ، فإنّ من يغلط فى هذا كثيرٌ مِّمن يدّعى العلم.

قال أبو الفتح: فى هذا الفصل أشياءُ أنا أُبيِّنُها بحول الله.

أمَّا قولُ الشَّاعر:

سماءُ الإله فَوْقَ سَبْعِ سمَائِيا

فقد خَرَج فيه عمَّا عليه الاستعمالُ، من ثلاثة أوجُهٍ:

أحدها: أنّه جمع «سمَاءً» على «فَعائِل»، فشبَّهها بـ«شمَالَ وشمَائِل»، والجمعُ المعروفُ فيها إنما هو «سُمِىّ» على «فُعُول».

قال الراجز:

كَنَهْوَرٌ كانت من أعقاب السُّمِى

وأصلها التَّشديد: «سُمِىٌّ» فخُفِّفَت للقافية نحو قول الآخر:

حَيْدَةُ خالى ولقيط وعلى

يريد: علىّ؛ وهذا كثير، ونظير «سماءٍ وُسمِىّ: عَناقٌ وعُنُوقٌ»[1] ألا ترى أنَ «سمَاءً» مؤنّثةٌ كما أنّ «عَناقا» كذلك، فهذا وجهٌ.

والثّانى: أنه أقرّ الهمزة العارضةَ فى الجمع مع أنّ اللام معتلّةٌ، وهذا غيرُ معروف. ألا ترى أنّ ما تعرِضُ الهمزة فى جَمْعِهِ ولامُهُ ياءٌ أو واوٌ أو همزةٌ؛ فالهمزةُ العارضةُ فيه مُغيَّرَةٌ مُبْدَلَةٌ نحو: «خَطِيئَةٍ وخَطايا، ومَطِيَّةٍ وَمَطايا» ولم يقولوا: «خطاءٍ ولا مَطاءٍ» كما قالوا: «سمَاءٌ» فهذا وجهٌ ثانٍ.

والثّالث: أنه أجرَى الياء فى «سماءٍ» مُجْرَى الباءِ فى «ضواربَ» ففتَحها فى موضع الجرّ كما تقول: «مررت بضواربَ» والمعروف عندهم أن تقولَ: «هؤلاء جَوارٍ، ومررتُ بجوارٍ» فتحذف الياءَ، وتُدْخِلُ التَّنْوِينَ؛ وسأذكر العلّة فى ذلك إن شاء الله ومِنْ أيْنَ

---

(١) العُنْقُ، بالضمّ، وبضَمّتَيْنِ، وكأميرٍ وصُرَدٍ: الجِيدُ، ويُؤَنّثُ، ج: أعْناقٌ، والجَماعَةُ مِنَ الناسِ، والرّؤَساءُ.

جاءَ هذا الضَّرْبَ من الجمع الصَّرفُ؟.

وللنَّحويين فى هذه اللَّفظة احتجاجٌ وتقويةٌ لِما يذهبون إليه من أنّ أصل «مَطايا: مطاوى»، ألا ترى أنّ الشَّاعر لما اضطرّ جاء به على أصله فقال: «سمَائِيا» كما أنّه لمَّا اضطُرّ إلى إظهارِ أصل «ضَنّ» قال:

مَهْلاً أعاذِلُ قد جَرَّبت من خُلُقى ... أنى أجود لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا

يريد: ضَنّوا.

وكما قال الآخر:

صددتِ فأطْوَلْتِ الصُّدود وقلَّما ... وصال على طول الصُّدود يدُوم

يريد: أطَلْتِ.

فهذه الأشياءُ الشَّاذّةُ فيها حُجَجٌ للنَّحويِّينَ فى أن يقولوا: إنّ أصل هذا كذا، وإنّ أصلَ هذا كذا.

وكذلك ما حُكىَ عنهم من أنهم يقولون: «غَفَرَ الله خَطائِه» بوزن «خطاعه»، فيه دلالة على أنّ أصلَ «رَزَايا: رزائئ» بوَزْن «رزاعع»، ألا ترى أنّ «رَزِيئَةً كخطيئة» فلابُدّ لهم فى جميع ما يدّعونه من قياسٍ يرجعون إليه، أو مسموعٍ يَحْمِلُون ما غُيِّر عليه.

* * *

[التنوين فى «جوار، وغواش» ونحوهما ليس بدلا من الحركة]

فأما «جوارٍ وغواشٍ» ونحوهما، فللسَّائل أن يقول: لِمَ صُرِفَ هذا الوزنُ وبَعْدَ ألِفِهِ حرفان: الرّاءُ والياءُ والشّينُ والياءُ؟.

وقد قال أبو إسحاق فى هذا ما أذكره لك: وهو أنّه ذهبَ إلى أنّ التّنوين إنما دخلَ فى هذا الوزن؛ لأنّه عوَضٌ من ذهاب حَركةِ الياء، فلمَّا جاء التّنوينُ وهو ساكنٌ والياءُ قبله ساكِنةٌ التقَى ساكنان فحُذفت الياءُ، فقيل: «هؤلاءِ جوارٍ» كما قِيلَ: «هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ» يريد أنّ أصلَه: «هؤلاءِ جواريُ» ثم أُسْكِنَتِ الياءُ استثقالاً للضَّمَّة فبقيت «جوارى» ثم عُوّض من الحركة التّنوين، فالتقى ساكنان فوجَبَ حذفُ الياء كما ذكرنا قَبْلُ.

ألا ترى أنّ الحركةَ لما ثَبَتَتْ فى موضع النّصب فى قولك: «رأيتُ جوارِىَ» لم يُجَأْ بالتّنوين؛ لأنّه إنما كان يجىءُ عِوَضًا من الحركة، فإذا كانت الحركة ثابتةً لم يلزم أن يُعوّض منها شىءٌ.

وأنكَرَ أبو علىّ هذا القولَ على أبى إسحاق، وقال: ليس التّنوينُ عِوَضًا من حركة الياءِ، وقال: لأنّه لو كان كذلك لوجَبَ أن يُعوّض التّنوين من حركة الياء فى «يَرْمِىُ» ألا ترى أن أصله: «يَرْمِىُ» بوزن يضربُ؛ فلما لم نرهم عوّضوا من حركة هذه الياءِ، كذلك لا يجوز أن يكون التّنوين فى «جوارٍ» عِوَضًا من ذهابِ حركة الياءِ.

فإن انتصر منتصرٌ لأبى إسحاق فقال: إلزام أبى علىّ إيَّاه لا يلزمه؛ لأنّ له أن يقول: إن «جوارٍ» ونحوه اسمٌ والتّنوينُ بابُه الأسماءُ، و«يَرْمى ويَغْزُو» فِعْلٌ، والتّنوينُ لا مدخل له فى الفِعل؛ فلذلك لم يلزم أن يُعوّض من حَركة ياء «يرمى» ونحوها.

قيل له: ومثالُ «مفاعلَ» أيضًا لا يدخُله التّنوين؛ فجرى مجرى الفعل.

فإن قال: مفاعل على كل حال اسمٌ، والاسم ممَّا يصحُّ تنوينُه، فلذلك عُوّضَ من حركته تنوينا؟.

قيل له: لو كان الأمرُ كذلك لوَجَبَ أن يعوّض من حركة الألف فى «حُبلَى» ونحوِها تنوينا، ولم نرهم فعلوا ذلك، وإن كانت اسما.

فإن قال: لو عُوّض من حركة «حُبْلَى» ونحوِها لدخلَ التّنوين ما لا ينصرف على وجهٍ من الوجوهِ؟.

قيل: وكذلك مثال «مفاعل» قد لا ينصرف معرفةً ولا نكرةً.

فإن قال: مثالُ «مفاعلَ» قد ينصرفُ فى بعض المواضع، وذلك عند ضرورة الشّعر، و«حُبلَى» وبابُها لم يُصرف قط لضرورة الشعر، فهذا الفصلُ بينهما؟.

قيل: إنما لم يصرفوا نحو «حُبْلَى» للضّرورة؛ لأنّ التّنوين كانَ يُذهب الألفَ من اللفظ، فيحصلُ على ساكن هو التّنوين، وقد كانت الألفُ قبله ساكنة، فلا يزدادون أكثر ممَّا كان قبل الصَّرف فتركوا الصرف فى نحو: «حُبْلَى» لذلك.

ألا ترى أنهم يصرفون نحو «حَمْراءَ» فيقولون: «مررت بحمراءٍ» للضّرورة؛ لأنهم قد

ازْدَادُوا حرفا يقوم به وزن البيت، وهمزة «حمراء» كألف «سَكْرَى وحُبْلَى» فمِن هنا سقط انتصارُ المنتصر لأبى إسحاق. فتفهَّم هذا فإنّه لطيف جدّا.

والقولُ فى هذا ما ذهَب إليه الخليلُ، وسيبويه من أنّ الياء حُذِفَتْ حذفا، لا لالتقاء السَّاكنين؛ فلما حذفت الياء صار فى التَّقدير «جَوَار» بوزن «جناح» فلما نقص عن وزن «فواعل» دخله التَّنوين، كما يدخلُ «جناحا» فقيل: «جوارٍ».

يدُلُّ على أنّ التَّنوين إنما دخله لما نقص عن وزن «ضواربَ»: أنّه إذا تمّ الوزنُ فى النَّصب، وظهرت الياءُ، امتنع التَّنوين أن يدخل؛ لأنَّه قد تمّ فى وزن «ضوارب»، وذلك قولهم: «رأيت جوارىَ» فالتَّنوين على هذا مُعاقِبٌ للياء، لا للحركة، إذ لو كان معاقِبا للحركة لوجبَ أن يدخل فى «يَرْمى» لأنّ الحركةَ قد حذفت من الياء فى موضع الرّفع.

وشىءٌ آخرُ يدُلُّ عندى على أنّ التَّنوين فى «جوارٍ» ونحوِه ليس بَدَلاً من الحركة، وذلك أنّ الياء فى «جوارٍ» قد عاقبت الحركة فى الرّفع، والجرّ فى الغالب من الأمر، وإذا كان الأمر كذلك فقد صارت الياءُ لمعاقبتها الحركةَ تجرى مجراها؛ فكما لا يجوز أن يُعوّض من الحركة وهى ثابتة، كذلك لا يجوز أن يُعوّضَ منها، وفى الكلمة ما هو معاقب لها، وجارٍ مجراها، وقد دللتُ فى هذا الكتاب على أنّ الحركة قد تُعاقِب الحرف، وتقوم مقامه فى كثير من كلام العرب.

فإن قال قائل: فلِمَ ذهبَ الخليل، وسيبويه إلى أن الياء حذفت حذفا حتى أنّه لمَّا نقص وزنُ الكلمة عن بناء فواعل دخلها التَّنوين؟.

قيل: لأنّ الياء قد حُذفت فى مواضع لا تبلغ أن تكون فى الثِّقل مثل هذا نحو قوله تعالى: ﴿الكبير المُتَعال﴾ [الرعد:٩] يريد: المتعالى.

وقال تبارك اسمه: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] يريد: الداعى.

وقال: ﴿يَوْمَ التَّناد﴾ [غافر:٣٢] يريد: التَّنادى.

وقال الشاعر:

وأخو الغوان متى يَشَأْ يَصْرِمْنه ... ويكُنّ أعداءً بُعَيدَ وِداد[1]

---

(١) البيت من الكامل، وهو للأعشى فى: (ديوانه ١٧٩، والدرر ٢٤٢/٦، وشرح أبيات سيبويه=

يريد: الغوانى.

وقال الآخر:

وطـــرت بمنصُلى فـى يَعْـمَـــلاتٍ دوامى الأيد يَخْبطْـن السَّـريحـا[١]

يريد: الأيدى.

وقال الآخر:

لا صلـــح بينـــى فـــاعلَموه ولا بينكـــمُ مـــا حَمَلَـــتْ عـــاتقى
سيـفـــى ومـــا كُنَّـــا بنَـجْـدٍ ومـــا قَـرْقَرَ قُـمْـرُ الـــواد بـــالشَّاهـق[٢]

يريد: الوادى.

فاكتفى فى جميع هذا بالكسرةِ من الياءِ، وهو كثيرٌ جـدًّا؛ فلمَّـا كـان هـذا الاكْتِفـاءُ بالكسرة مـن اليـاءِ جـائزًا مُسْتَحْسـنا فـى هـذه الأسـماء الآحـادِ، والآحـادُ أخـفُّ مـن الجموع كان باب «جوارٍ» جديرا بأن يُلْزَم الحذف لِثِقَلِه.

ألا ترى أنه جمعٌ، وهو مع ذلك الجمعُ الأكبرُ الذى تنتهى إليه الجموعُ؛ فلمَّـا اجتمـع فيه ذلك - وكانوا قد حذفوا الياء ممَّا هو أخفُّ منه - ألزموه الحذف البتةَ حتى لم يَجُـزْ

=٥٩/١، والكتاب ٢٨/١). وبلا نسبة فى: (الإنصاف ٣٨٧/١، وخزانة الأدب ٢٤٤/١، وسر صناعة الإعراب ٥١٩/٢، ٧٧٢، ولسان العرب ١٣٨ «غنا»، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧).

(١) البيت من الوافر، وهو لمغرس بن ربعى فى: (شرح أبيات سيبويه ٦٢/١، وشرح شواهد الشـافية ٤٨١، ولسان العرب ٨١/١٣ «ثمن»، ٤٢٠/١٥ «يدى»). وله أو ليزيد بن الطشرية فى: (شرح شواهد المغنى ٥٩٨، ولسان العرب ٣٢٠/٥ «جزز»، والمقاصد النحوية ٥٩١/٤).
وبلا نسـبة فـى: الأشباه والنظـائر ٦٠/٢، والإنصـاف ٥٤٥/٢، وجمهـرة اللغـة ٥١٢، وخزانـة الأدب ٢٤٢/١، والخصائص ٢٦٩/٢، وسر صناعـة الإعـراب ٥١٩، ٧٧٢، والكتـاب ٢٧/١، ١٩٠/٤، ولسان العرب ٢٨١/٧ «ضبط»، ومغنى اللبيب ٢٢٥/١).

(٢) البيتان من السريع وهما لأبى عامر جد العباس فى: (ذيل سمط الآلى ٣٧، وشرح شواهد المغنـى ٦٠١/٢، ولسان العرب ١١٥/٥ «قمر» ٢٣٨/١٠ «عتق»). وله أو لأنيس بن عباس فى: (الـدرر ١٧٧/٦، والمقاصد النحوية ٣٥١/٢، ولأبى الريس التغلبى فى لسان العرب ٣٨٤/١٥).
وبـلا نسـبة فـى: (الإنصـاف ٣٨٨/١، ولسـان العـرب ٣٨٤/١٥ «درى»، ٤١٠/١٥ «يـدى»، والمقتضب ٧٣/٢).

غيرُه؛ وقد حُذفت الياء أيضًا من الفعل فى موضع الرّفع حذفا كالمطَّرد، نحو قوله تعالى: ﴿ذلكَ ما كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف:٦٤] يريد: نبغى.

﴿واللَّيْلِ إذا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] يريد: يسرى.

وقال زهير:

ولأَنْتَ تَفْرِى ما خلقت وبعـ ـضُ القَوْم يخلُق ثم لا يفر(١)

يُنْشَد هكذا، يراد به: يفرى.

وقال الآخر:

كفَّاك كفّ ما تُلِيقُ درهما جُودًا وأُخرى تُعْطِ بالسَّيف الدَّما(٢)

يريدُ: تُعْطى. وهو كثير.

فهذا يدلُّك على اطِّراد حَذْف الياء؛ فكذلك حُذفت أيضًا فى «جوارٍ» استخفافا، فلمَّا نقص البناء عن زنة «فواعل» عاد التَّنوين.

ومَنْ ذَهَبَ إلى أنّ الياء حُذفت لسكونها وسكون التّنوين بعدها فمخطئٌ، تاركٌ للصَّواب، وما عليه الخليلَ وسيبويه.

فإن قال قائل: نحنُ نعلم أنّ الفعل أثقلُ من الاسم، فكيف جاز أن يُلْزِموا باب «جوارٍ» الحذفَ إلزاما - وهو اسمٌ - ولم نَرَهُم ألزموا نحو «يَرْمى، ويَسْرِى» الحذفَ البتةَ، وهو فعل؟.

قيل: لم يلزم باب «يَرْمى، ويَسْرِى» الحذف؛ لأنّ هذه الياء قد تُحذف فى الجزم حذفا مطَّردًا لا يجوز غيرُه، فلو ألزموها الحذف فى موضع الرّفع أيضًا لالتبس الرّفع بالجزم، ولم ينفصلا فأقرُّوها فى الرّفع للفصل، وأجازوا الحذفَ فيه فى بعض المواضع استخفافا.

* * *

---

(١) البيت من الكامل: وهو لزهير بن أبى سلمى فى: (ديوانه ٩٤، والدرر ٦/٢٩٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٧١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٤٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢٧٠، وشرح المفصل ٩/٧٩، والكتاب ٤/١٨٥، ٢٠٩، ولسان العرب ١٠/٨٧ «خلق»، ٥/١٥٣ «فرا»).

(٢) الرجز بلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١/٥٦، ٢/٦٠، والإنصاف ١/٣٨٧، وتذكرة النحاة ٣٢، والخصائص ٣/٩٠، ١٣٣، وسر صناعة الإعراب ٢/٥١٩، ٧٧٢، لسان العرب ١٠/٣٣٤ «ليق»).

[توافق الجر والرفع فى «جوار، وغواش» ونحوهما]

فإن قيل: هَلا فصلت بين الرّفع والجرّ فى نحو: «جوارٍ» كما فصلت بين الرّفع والجزم فى نحو: «نَبْغِ، وَيَسْرِ»؟.

قيل: الضَّمَّة، والكسرةُ، وإن اختلفتا فى الصَّوت فقد اتّفقتا فى أنّ كُلّ واحدة منهما حركة، وأنهما كلتيهما مستثقلتان فى الياء، فلذلك لم يفصلوا بينهما فى باب «جوارٍ، وغواشٍ»، واعتمدوا على ما يصحب الكلام من أوّله، أو آخِرِه، وليس كذلك الرفعُ والجزم؛ لأنهما لم يتّفقا فى حالٍ، كما اتّفقت الضَّمَّة، والكسرة، فافهم!.

وأمَّا قول أبى عثمان فى قول الشاعر:

أبيتُ على معارىَ فاخِراتٍ بهنّ مُلَوّبٌ كدم العِباط[(١)]

فهذا إنشادُ بعض العرب، وهو غَلَطٌ؛ لأنه لو أنشد: «معارٍ فاخراتٍ» لم ينكسر الشِّعر، ولكنّ الذين أنشدوه مفتوحا استنكروا قُبْحَ الزّحاف، ونفرت عنه طبائعهم مُسكّنا، مخافةَ كسر الوزن، وأمَّا الجُفاةُ الفُصحاءُ فلا يبالون كسرَ البيت لاستنكارهم زَيْغَ الإعراب، فليس يريدُ بالكسر هنا ما يأْلفُه النَّاس؛ لأن الكسر لا يجوز فى الشِّعر.

ألا تَرَاهُ قال: لأنَّه لو أنشد: «معارٍ فاخراتٍ» لم ينكسر الشّعر؛ فقد صرَح بأنَّه لو قيل: «معارٍ بالتنوين» لم ينكسر، وقد قال فيما بعد: مخافةَ كسر الوزن، فإنما يعنى بكسر الوزن فى هذا الموضع: الزّحاف.

ويدل على أنَّه يُريد بالكسر هنا الزّحافَ قولُه قبلُ: ولكنّ الذين أنشدوه مفتوحا استنكروا قُبْحَ الزّحاف. ولم يقلْ: استنكروا كسر الشعر؛ وإذا تأمَّلت وزن هذا البحر من الشِّعر أيضًا علمت أن إنْشاد «معارٍ» زحافٌ لَحِقَ البيت لا كَسْرٌ؛ ألا ترى أنَّه من الوافر. وتقطيعه:

أبِيْ تُعَلاَ مَعارنْفَا خِراتِنْ بهِنْ نمُلَوْ وبُنْ كدَمِلْ عِباطِى

مُفاعَلَتنْ مَفاعِيْلُنْ فَعُولُنْ مُفَاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ فَعُولُنْ

وإنما جُعِلَت «مَفاعِيْلُنْ» موضع «مُفاعَلَتُنْ» وهذا جائز، واسمه: العَصْبُ. ولو قال: «مَعارِىَ فَا» لكان «مُفاعَلَتنْ»، وفى الإجماع أنّ «مَفَاعِيْلُنْ» فى هذا الموضع جائزة فى

---

(١) سبق تخريجه.

«مُفاعَلَتُنْ»، وإنما يمتنع «مُفاعَلَتن» من أن يجوز فيها «مَفاعِيْلُنْ» في الضَّرب الثاني، لئلا يلتبس بالضَّرب الثَّالث لا في هذا الموضع، وهذا مُبَيَّنٌ في العَروض.

* * *

[أصل يرجع إليه في باب وزن الشعر]

وقولُه: **«وأمَّا الجُفاةُ الفصحاء فلا يبالون كسرَ البيت؛ لاستنكارهم زَيْغ الإعراب»**، قد تحصّل لنا منه أصلٌ نرجع إليه في باب وزن الشِّعر؛ وذلك أنه إذا ورد بيت يحتمل أن يكون فيه زِحافٌ، وألا يكون، إلا أنه لا يُوْصَل إلى ألا يكون فيه زحاف إلا باحتمال ما لا يجوز مثلُه إلاَّ في ضرورة الشِّعر؛ فالصَّوابُ أن يُنشَد مُزَاحَفًا، ويُتْرَك ألا يكون فيه زحاف مخافةَ زَيْغ الإعراب، وألا يتجوّز فيه ما لا يجوز مثله إلا في ضرورة شعر. مثال ذلك قول الشَّاعر، أنشدناه أبو عليّ لقَطَرِيِّ بن فُجاءة:

وضارِبةٍ خَدًّا كريمًا على فَتَى ... أغرَّ نجيبِ الأُمَّهات كريم

هكذا أنْشَدَناه «أغرَّ» غيرَ مصروف، ولو صرفه فقال: «أغرٍّ نجيبِ الأُمَّهاتِ» لكان أصحّ في الوزن؛ لأنه كان يكون وزنه في العروض: «فَعُولُنْ» على التمام، وهو إذا قال: «أغر» فلم يصرفه دخله القَبْضُ فصار «فَعُوْلُ».

والوجهُ على ما ذكر أبو عثمان ألا يُصْرف؛ لأن حملَه على الزّحاف أقيس من صرف ما لا ينصرف، وهو مذهب الجُفاة الفُصحاء من العرب كما قال أبو عثمان.

وقد يجوز أن يُحْتَمل ما لا يجوز مثلُه إلا في ضرورة شعر محافظةً على صحة الوزن، وكراهيةً لقُبْح الزّحاف. قال الشَّاعر:

لم تتلفَّع بفَضْل مِئْزرها دعـ ... ـدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَب[1]

فصرف «دَعْدًا» الأُولى، فصار وزن الجزء الذى هي فيه «مُسَتفعِلُنْ» ولو لم يصرف

---

(١) العُلَب: آنية من جلود يحلبون فيها، والغذاء: ما به قوام الجسم ونماؤه والطعام والشراب والفعل: غذاه يغذوه، يرد: أن دعدا غير منعمة لم لم يوفر لها في النبات ولا تخير لها في الغذاء.
والبيت من المنسرح، وهو لجرير في: (ملحق ديوانه ١٠٢١، ولسان العرب ١٦٦/٣ «دعد»، ٣٢١/٩ «لفع»). ولعبيد الله بن قيس الرقيات في: (ملحق ديوانه ٣٩٥، والخصائص ٦١/٣، وشرح الأشموني ٥٢٧/٢، وشرح قطر الندى ٣١٨، وشرح المفصل ٧٠/١، والكتاب ٢٤١/٣، وما يتصرف وما لا يتصرف ٥٠).

فقال «دَعْدُ وَلمْ» لصار وزنه: «مُفْتَعِلُنْ».

و«مُفْتَعِلُنْ» هاهنا جائز؛ ولكنّه استنكره؛ لأنّ فيه زحافا، فصرف، وجعل إرادته «مُسْتَفْعِلُنْ» ضرورة يجب لها احتمالُ صرف ما لا ينصرف وعلى أنّ منهم من يصرف نحو: «دَعْد» وإن لم يكن قويًّا.

وكذلك قول الآخر أنشَدناه أبو عليّ عن أبى زيد:

إذا العجوزُ غضِبَت فطلِّقِ ... ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ[1]

فأثْبت الألف فى «ترضّاها» فى موضع الجزم، ولو قال: «ولا ترضّها، ولا تملَّق» لم ينكسر الشِّعر؛ لأنَّه كان يصير موضع «مُسْتَفْعِلُنْ: مَفاعِلُنْ»، وهو جائز؛ ولكنّه كره الزّحاف.

وقد روى أيضا: «ولا ترضَّها» مزاحَفا، وهذا خلاف مَذْهَب الجُفاةِ من العرب، ومذهبُهم أقْوَى عندى من هذا؛ لأن زحاف البيت أسْهَلُ من احتمال ما لا يجوز مثله إلا فى شعر!.

والدليل على ذلك: أنّك لا تكاد تجد فى القصيدة - وإن طالت - من الأبيات السَّالمة من الزّحاف إلا البيت الشّاذّ، وقد تجد كثيرًا من الشِّعر يَسْلَمُ من أن يكون قد احتُمِل شيءٌ مكروهٌ من أجْله، أو أن يكون قد تُجُوِّز لضرورةٍ ما لا يجوز إلا فى شعر، وهذا أشهر من أنْ أحتاج إلى أن أُورد منه شيئا لكثرته، وفُشُوّه، واشتهاره فى أشعارهم.

فأما لو ورد بيتٌ وفيه من الضَّرورة ما إذا لم يُحتَمل انكسَر البيت انكسارًا، لم يُجْز إلا التزام تلك الضرورة نحو قول النَّابغة:

فلتأْتِيَنْك قصائدٌ وليركبًا ... جيشٌ إليكَ قوَادِمَ الأكْوار[2]

---

(١) الرجز لرؤبة فى: (ملحق ديوانه ١٧٩، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦٠، والدرر ١٦١/١، والمقاصد النحوية ٢٣٦/١).

وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١٢٩/٢، والإنصاف ٢٦، والخصائص ٣٠٧/١١، وسر صناعة الإعراب ٧٨، وشرح التصريح ٨٧/١، وشرح شافية ابن حاجب ١٨٥/٣، وشرح شواهد الشافية ٤٠٩، وشرح المفصل ١٠٦/١٠، ولسان العرب ٣٢٤/١٤ «رضى»، والممتع فى التصريف ٥٣٨/٢، وهمع الهوامع ٥٢/١).

فهذا لابدّ فيه من صرف «قصائد» وإلا انكسر البيت؛ لأنك لو لم تصرفه لصار: «مُتَفاعِلُنْ» إلى «مُتَفاعِلٍ»، وهذا لا يجوز فيه على وجهٍ؛ فإذا كانت الضَّرورة على هذا النَّحو لم يكن بدٌّ من التزامها، وإلا انكسر الشِّعر، والكسرُ لا يجوز، والزّحافُ جائز فى الشِّعر واسع جدًّا.

وأما قول الآخر:

قد عَجِبَتْ منى ومِن يُعَيْلِيَا

فهو تصغير: «يَعْلَى» وقياسُهُ: «يُعَيْلٍ»، كما تقول فى تصغير «يَشْقَى» اسم رجل: «يُشَيْقٍ»، تصرِفه وتحمله على باب «جوارٍ» لأنَّه لا يبلغ أن يكون فى الثِّقل مثل «جوارٍ»، فإذا صرفت «جوارٍ» كان «يُعَيْلٍ»، أحْرَى بالصَّرف؛ لأنّ «يفعل» ينصرف نكرة، ومَفاعلُ، لا ينصرف معرفةً ولا نكِرَةً، إلا أنه أجراه مُجرى الصَّحيح فقال: «يُعَيْليا» كما تقولُ فى تصغير «ثعلب: ثُعَيْلبٌ».

وليس الألفُ فى آخر «يُعَيْليا» مثل التى فى قولك: رأيت زيدًا، إنما هى أَلِفُ الوصلِ مثل التى فى قول الشَّاعر:

أقِلِّى اللَّوْمَ عاذلَ والعتابا

لأنّ: «يُعَيْلِيَ» لَمّا تمَّ فصار فى وزن «يُفَيْعل» لم ينصرف.

فإن قلت: فهلاَّ صرفت «يُعَيْلِيَ» لضرورة الشِّعر، وجعلت الألِف فى «يُعَيْلِيَا» عوَضًا من التَّنوين الذى هو علامة الصَّرف على حدّ قولك: رأيت زيدًا؟.

قيل: لو صرفه لعاد إلى الجرّ، فقال: «ومن يُعَيْلٍ» وإن أجراه مُجْرى الصَّحيح فصَرَفه قال: «ومن يُعَيْليٍ» كما تقول: «مررت بعثمانٍ» عند الضَّرورة، ولا يقول أحدٌ: «مررت بعثمانًا»؛ فكذلك لا يجوزُ أن تكون الألفُ فى «يُعَيْليا» بدلا من التَّنوين.

وأمَّا قوله:

---

(٢) البيت من الكامل وهو للنابغة الذبيانى فى: (ديوانه ٥٥، والإنصاف ٢/٤٩٠، وخزانة الأدب ٦/٣٣٣، وشرح أبيات سبيويه ٢/٢٤٩، والكتاب ٣/٥١١).

وبلا نسبة فى: (الخصائص ٢/٣٤٧. والمقتضب ١/١٤٣، ٣/٣٥٤).

خريـــعٌ دَوَادِىَ فـــى مَلْعَبٍ

فليس بمنزلة «معارِىَ» فى أنه يجوز أن تقول: «دوادٍ فى مَلْعَـبٍ» كمـا يجـوز أن تقـول فى ذلك البيت: «معارٍ» لأنَّك لو قلت:

خريـــعٌ دوادٍ فـــى مَلْعَـــب

لانكسَرَ البيتُ؛ لأنَّك كنتَ تجعل موضع «فَعُولُـنْ» فـى المتقـارب فـى حشـو البيـت «فَعلن»، وهذا لا يجوز؛ فهذا نظير قوله:

فلتأْتِيَنْـــكَ قصـــائـــدٌ

فى أنَّه لابدّ من الصَّرف.

ونظيرُ ما أنشدَه أبو عثمان من هذه الأبيات قول جرير:

فيَوْما يُوَافِين الهوى غـــيرَ مـاضِـــى ويومـــا تـــرى منهنّ غُولاً تَـغَـوّلُ

وحكى أبو علىّ عن أبى العبَّاس أنّ أبا عثمان كان ينشده:

فيوما يُوافين الهوَى ليس ماضيا

فهذا لا ضرورة فيه. وأمَّا قول الآخر:

أَلَـمْ يـأْتيـك والأنْـبـاءُ تَنْـمِـــى بمـــا لاقَـتْ لَبُـونُ بـنـى زِيـادِ(١)

فهـذا إنمـا جـاء علـى لغـة مـن يقـول: «هُـوَ يـأْتِيُكَ، وغيرُ مـاضِيٍ» فيُجريه مُجْـرى

---

(١) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير فى: (الأغانى ١٣١/١٧، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦١، ٣٦٢، والدرر ١٦٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٠/١، وشرح شـواهد الشـافية ٤٠٨، وشـرح شواهد المغنى ٣٢٨، ٨٠٨، والمقاصد النحوية ٢٣٠/١، ولسان العرب ١٤/١٤ «رأى»).
وبلا نسبة فى: (أسرار العربية ١٠٣، والأشـباه والنظـائر ٢٨٠/٥، والإنصـاف ٣٠/١، وأوضـح المسالك ٧٦/١، والجنى الدانى ٥٠، وجواهر الأدب ٥٠، وخزانة الأدب ٥٢٤/٩، والخصـائص ٣٣٣/١، ٣٣٧، ورصـف المبـانى ١٤٩، وسـر صناعـة الإعـراب ٨٧/١، ٦٣١/٢، وشـرح الأشمونى ١٦٨/١، وشرح شافية ابـن الحـاجب ١٨٤/٣، وشـرح المفصـل ٢٤/٨، ١٠٤/١٠، والكتـاب ٣١٦/٣، ولسـان العـرب ٧٥/٥ «قـدر»، ٣٢٤/١٤ «رضـى»، ٤٣٤/١٤ «شـظى» ٤٩٢/١٥ «يا»، والمحتسب ٦٧/١، ٢١٥، ومغنى اللبيب ١٠٨/١، ٣٨٧/٢، والمقـرب ٥٠/١، ٢٠٣، والممتع فى التصريف ٥٣٧/٣، وهمع الهوامع ٥٢/١).

الصّحيح؛ فكأنّه حذف الضَّمَّة للجزم، كما يحذفها له من الصحيح في قوله: «ألَمْ يَبْلُغْك».

وأنشد بعضهم عن أبي عثمان:

تراه وقد فات الرَّماةَ كأنَّه   أمامَ الكلابِ مُصغِيُ الخدِّ أصلم[1]

فحرّكَ الياءَ من «مُصْغِيٍ» بالضَّمّ.

وحكى أبو علي أيضًا عن أبي العباس، عن أبي عثمان في هذا البيت:

ألا هَل أتاكَ والأنْباءُ تَنْمِي

فهذا أيضا لا ضرورة فيه.

وقال أبو إسحاق: كان الأصمعيُّ ينشد:

لا بارَكَ اللهُ في الغوانِ فَهَلْ

والقول يتّسِعُ، وفيما مضَى كفاية.

* * *

[بناء فعائل كحطائط من «جئت، وسؤت»]

قال أبو عثمان: ولو بَنَيْتَ «فُعائِلاً» مثل «حُطائط» من «جِئْت، وسؤْتُ» لقُلْت: «جُيَاءٍ، وسُوَاءٍ» فَعَلْتَ به ما فَعَلْتَ بـ«جاءٍ، وساءٍ» ولم تُغيِّر الهمزةَ؛ لأنها لم تَعرِض في جمع.

قال أبو الفتح: أصلُ هذا: «جُيَائِئُ وسُوَائِئُ» بوزن «جُياعِع، وسُواعِع»؛ فالهمزةُ الأولى هي الزّائدة بمنزلة همزة «حُطائط» لأنّه من الانحطاط، والثّانيةُ لام الفعل بمنزلة الطّاء الثّانية، فلما اجتمعت الهمزتان في كلمة قُلبت الثّانيةُ ياء؛ لانكسار ما قبلها، كما فَعَلْتَ ذلك في «جاءٍ، وساءٍ»، فهذا معنى قوله: فعلتَ به ما فعلت بـ«جاءٍ، وساءٍ».

وقولُه: «**ولم تُغيِّر الهمزة؛ لأنها لم تعرض في جمع**»، يقول: لم تقل «جُبايا وسُوَايا» كما قُلْتَ: «خَطايا» فقلبت الهمزةَ الزّائدة ياءً؛ لأنَّ «جُياءٍ، وسُوَاءٍ» - وإن كان فيهما

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في: (شرح أشعار الهذليين ١٢١٩/٣، والمعاني الكبير ٧٣٠).

وبلا نسبة في: (الخصائص ٢٥٨/١، والممتع في التصريف ٥٥٦/٢).

همزة زائدة - فليسا جمعا؛ إنما هما واحدٌ، والهمزة الزّائدةُ إنما تُغَيَّرُ إذا عَرضتْ في جمعٍ، لا واحدٍ.

* * *

[تكسير «جياء، وسواء»]

قال أبو عثمان: ولو كسَّرْتَ «جُياء، وسُوَاء» لقلتَ: جَياءٍ، وَسَوَاءٍ فلم تُغَيِّرِ الهمزةَ؛ لأنها التي كانت في الواحد، كما لم تُغَيِّر جَمْعَ «فاعِلَةٍ» من «جِئْت» حين قُلتَ: «جَوَائِي» إذْ كانت همزَتُها الهمزةَ التي كانت في الواحد.

قال أبو الفتح: إنما وجب أن تقول في تكسير «جُياءٍ، وسُوَاءٍ: جَياءٍ وسَوَاءٍ»؛ لأن «جُياءٍ، وسُوَاء» على خمسة أحرف، وإذا أُريد تكسير ما هو على خمسة أحرف، ولم يكن رابِعُهُ ياءً ولا واوًا ولا ألِفًا، فلابُدّ من حذف حرف، وفي «جُياء، وسُواء» حرفان زائدان: الألفُ والهمزةُ؛ فيجبُ حذف إحداهما، فحذفت الألفُ؛ لأنها ضعيفةٌ ساكنةٌ، وبُقِّيَت الهمزةُ؛ لأنها قويَّةٌ حيَّةٌ متحرّكةٌ؛ فمن حيث حذفْتَ الألف في تكسير «حُطائط» إذا قُلتَ: «حَطائط» وجب أن تحذفها أيضا في «جَياءٍ، وسَوَاءٍ» فأمَّا الألف فيهما، فهي ألف «فَعائل»؛ ومن حيث وجب تبقية الهمزة في «حَطائط» وجب أن تبقى الهمزة أيضا في جمع «جُياءٍ، وسُواءٍ» فتقول: «جَيَاءٍ، وسَوَاءٍ» ولم تُغَيِّر الهمزة في الجمع؛ لأنها قد كانت ثابتة في الواحد: أعني «جُياءٍ، وسُواءٍ» فأقررتها في الجمع وجرت في ذلك مجرى «جائية، وجواء».

* * *

[تصغير «حطائط: حطيط»]

قال أبو عثمان: وكان يونس يقول في تصغير «حُطائط: حُطَيِّطٌ» فيحذف الهمزة، ويُثبت الألفَ، فهو يلزَمه في تكسير هذا أن يقول: «جَيايا، وَسَوايا» لأنَّه إذا حذف الهمزةَ التي كانت بعد الألف في الواحد بقِيَت الألِفُ ثالثة كألف «رسالة» وواو «عجوز» وياء «خَطِيئَةٍ».

فإذا كان الجمع هَمَزْتَ الألفَ، فصارت الهمزةُ تَعرِض في الجمع، فلزمها البدل، كما يلزمُ جمعَ «مَطِيَّةٍ» إذا قلت: «مَطايا» وإثباتُ الهمزة وحذفُ الألف أقْيَسُ؛ لأنَّ الهمزة حرفٌ حيٌّ متحرّكٌ، والألِفُ ساكِنَةٌ؛ فهي أوْلى بالحذف.

قال أبو الفتح: إذا كان يونس يقول فى تحقير «حُطائط: حُطَيِّطٌ» فيحذف الهمزة ويقر الألف، فقياسه أن يحذف الهمزة من «جُياءٍ وسُواء» فإذا حذفها رَجَعَت الهمزةُ التى هى لامُ الفعلِ التى كانت أُبْدلَت لوقوع همزة «فَعائل» قَبْلَها فتصير فى التَّقدير «جُياءٍ، وسُوَاءٍ» بوزن: «فُعالٍ».

فإذا جُمع «فُعالٌ» على «فَعائِلَ» لزم أن تنقلب الألِف همزةً، كما تنقلب فى جمع «رسالة» إذا قلت: «رَسائل» فيصير التَّقدير: «جيائئ، وسَوائئ».

فتلتقى همزتان، فتُبْدِلُ الثَّانية ياءً، كما فعَلْتَ فى «خَطائئ» لَمَّا أصرْتَها إلى «خَطاءٍ» فيصير فى التَّقدير: «جَيَاءٍ، وَسَوَاءٍ» فيلزمُ تغيير هذه الهمزة؛ لأنها عرضت فى جمع، وإنما هى بدلٌ من ألِف «جُياءٍ، وَسُوَاءٍ» بعد أن قَدَّرْتَهما على «فُعالٍ»، فتنقلهما إلى «جَيَاءَا، وسَوَاءَا»، ثم تُبْدِل الهمزة ياءً كما فعلت فى «خَطايا» فتقول: «جَيَايا، وَسَوَايا».

فإن قال قائل: فهلاَّ كُرِه وقوعُ الألف بين ياءين فى «جَيايا» وبين وَاوٍ، وياءٍ فى «سَوَايا» كما تقدّم من القول فى غير موضع؟.

قيل: إنما هذه الياءُ بعد الألف فى «جَيايا، وَسَوَايا» بدلٌ من الهمزة المقدّرة فى «جَياءَا، وَسَوَاءَا»، فلو ذهَبْتَ تَقْلِبُها لوجب قلبُها همزةً؛ فكُنتَ ترجع إلى ما منه هربتَ، فتقول: «جَياءَا، وَسَوَاءَا» فُترِك تغييرُ ذلك لذلك.

وإنما ذهب يونس إلى حذف همزة «حُطائط» فى التَّحقير؛ لأنها أقْرَبُ إلى الطَّرفِ فضَعُفَت فحذفها، والألفُ وإن كانت ساكنة فهى أسْبَقُ منها فقويَت عنده بالتَّقدُّم فأقرَّها. والقولُ ما رآه أبو عثمان من حذف الألف لضعفها بالسُّكون. وهو قول الخليل وسيبويه.

* * *

[لو سمى رجل «قبائل» لصغر على «قبيل»]

قال أبو عثمان: وكانَ يُونُس يقول فى تحقير «قَبائل» اسم شيءٍ: «قُبَيِّلٌ» فلا يَهْمِزُ، والخليلُ يَهْمِزُ، والقياسُ على ما فسَّرْتُ لك.

قال أبو الفتح: قَوْلُ يُونُس فى «قَبائلَ» وقوله فى «حُطائط» واحدٌ؛ لأنّ من مذهبه

حذفَ الآخِرْ من الزّائدين، ولا ينظر إلى قوّته، وضعف الأوّل؛ فكأنّه لمّا حذف الهمزة من «قبائل» صار الحرفُ إلى «قَبال» بوزن «غَزال»؛ فلمّا حقّر قلب ألِف «فعَال» ياءً لوقوع ياءِ التّحقير قبلَها، فقال: «قُبَيِّلٌ» كما تقول: «غُزَيِّلٌ». والخليل وسيبويهِ يقولان: «قُبَيْئِلٌ» فيحذفان الألِفَ كما قدّمنا، ويُقرّان الهمزة.

وإنما يجوز تحقير «قَبائل» إذا جُعِلَتْ اسمًا لشىء، فأمّا وهى على ما هى عليه من الجمعيَّة فلا يجوز تحقيرُها؛ لأنّ «فعائِلَ» مثالٌ يُراد به الجمع الأكْبر، وتحقير الجموع إنما يُراد به تقليلُ أعْدادِها، ومُحَالٌ أن يجتمع فى الكلمة الواحدة معنيان يتنافيان؛ لأنه من حيث كان هذا المثال على «فَعائِلَ» كان دالاًّ على الكثرة؛ ومن حَيثُ كانت فيه ياءُ التّحقير يجب أن يكون دالاًّ على القِلّة.

ويمتنع أن يكون الشَّىْءُ الواحد قليلا كثيرًا فى حالة واحدة، فإذا صار اسمًا لشىء وخرج عن الجمعيَّة لم يُسْتَنْكَر تحقيرُه؛ لأنّه لا يجتمع مع التحقير معنى ينافيه من دلالة الكلمة على الكثرة.

ولو أردت تحقير «قَبائِل» لقُلْت: «قُبَيِّلاتٌ» فصغّرت «قَبيلة» وجمعتها بالألِف والتّاء، ولم يُمْكِنْ غيرُ هذا؛ لأنّه ليس «لقبيلة» جمع التّقليل فتردّها إليه، ثم تحقِّره، كما تقول فى تحقير كلاب: «أُكيلب» فتردّها إلى جمع القلّة ثم تحقرُها.

وكذلك تقولُ فى تحقير «دراهمَ: دُرَيْهماتٌ» لأنه لا جمعَ قِلّة «لدرهم» ولو سَمَّيْت رَجُلا: «دَرَاهم» ثم حقّرته لحذفت الألِفَ فقُلْت: «دُرَيْهِمٌ» وصرفت الكلمة؛ لأنه قد زال مثال «مَفاعِل» المانع من الصرف.

* * *

[لو سمى رجل «خطايا» لصغر على «خطيئ»]

قال أبو عثمان: ولو سَمَّيتَ رَجُلاً: «خَطايا» ثم صغّرته، قلْتَ فى تصغيره: «خُطَيِّئٌ»، فهمزت موضع اللام؛ لأنها مهموزة فى الأصْل؛ وإنما تَغيَّرتْ فى الجمع لِعلّة قد ذكرناها، فإذا ذهبتْ تلك العِلّة ردت إلى الأصْل؛ وهذا قول جميع من يوثق بعِلْمه.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ هذه المسألةَ يتّفق فيها قول الخليلِ، ويونس، من أصلين مختلفين، وذلك أنّ قياسَ قول الخليل أن يحذف الألف من «خَطايا» فى التّحقير، فيصير – بعدَ رَدّ الهمزة التى هى لامٌ – كأنّه حقّر: «خَطَيأً» فيقول: «خُطَيِّئٌ»، فيُدْغم ياءَ التّحقير فى ياءِ «خطيإٍ».

وأمَّا يُونُسُ، فيقدِّرُ حذف الياء من «خَطايا» لأنها نظيرةُ الهمزة من «قَبائِل»، ويردُّ الهمزة التي هى لام، فيصير كأنَّه حقَّر: «خَطاءً» بوزن «خَطاعٍ»؛ فكما تقول فى «خَطاعٍ: خُطَيِّع»، فكذلك تقول فى تحقير «خَطاءٍ: خُطَيِّئٌ»، فيتَّفق اللَّفظان على هذا من أصلين مختلفين، وتقديرين متضادّين.

ونظيرُ هذا، مما اتَّفق لفظُه، واختلف تقديرُه، أنهم يقولون: «دِرْعٌ دِلاصٌ، وأدْرُعٌ دِلاصٌ»، فيجمعون «فِعالٍ» على «فِعالٍ»، كما جمعوا «فَعِيلاً» على «فِعالٍ» لمشاركة «فَعِيلٍ، فِعالاً» فى العدّة، وزيادة حرف اللين ثالثًا؛ فالألِفُ فى «دِرْعٍ دِلاصٍ» مثل الألف فى «ضِناكٍ، وكِنازٍ»، والألِف فى «أدْرُعٍ دِلاصٍ» بمنزلة الألِف فى «ظِراف، وكِرام»، فهذا أيضًا مما اتَّفق لفظُه، واختلف تقديرُه.

فإن قُلْتَ: فَلِمَ رُدّت الهمزةُ فى «خُطَيِّئ»، وقد كانت ثبتت ألفا فى «خَطايا»؟.

قيل: لأنها صارت فى «خَطايا» ألفا، وزالت عن الهمزة لوقوع همزة «فَعائِل» قَبْلَها، وكراهية اجتماع همزتين، فلما حقَّرتَ تركت الجمع، فزالت الهمزة الأُولى التى كانت فى «خَطائى» فى الجمع، ورجعت الهمزة الثانية إلى أصلها فى التَّحقير فقلت: «خُطَيِّئ» كما أنَّك لو حقَّرت «كِساءً» لتركت همزه؛ لأنك إنما كنتَ تهمزُ الواو فيه؛ لوقوع ألف فِعال قبلها، وكونها حرفَ إعراب، فإذا زالت الألِفُ من قبلها تركت همزها فقلت: «كُسَيٌّ» وأصله: «كُسَيِّئٌ» فحَذَفْتَ الياء الأخيرة؛ لاجتماع الياءات.

فإن قيل: فهلاَّ رَدَدْتَ الهمزة فى قولك: «خَطايا» فقلت: «خَطايَأُ»، لأن الهمزة قبلها قد صارت ياءً؟ فلأنّ لفظ الجمع باقٍ بحاله، فتركتَ الهمزةَ مُبْدَلَةً بحالها، وأنتَ إذا صغَّرت «خَطايا» فقد أخرجتها عن الجمعيَّة البتَّة فرددت الهمز الذى إنما كان زال فى الجمعيَّة دون غيرها. وقد مضى نظير هذا فيما تقدم.

* * *

[التصغير يجرى مجرى جمع التكسير]

قال أبو عثمان: وإنما كَتَبتُ لك شيئا من التَّصغير هاهنا؛ لأنّ هذا التَّصغير يجرى مجرى الجمع.

قال أبو الفتح: إنما صار هذا التحقير يجرى مجرى هذا الجمع؛ لأنّ ثالثه ياءٌ كما أنّ

ثالث الجمع ألفٌ، وهى ساكنة، كما أنّ الألِفَ كذلك، وقَبلَها حرفٌ مفتوحٌ كـالألِف، وبعدها حرفٌ مكسورٌ، كما أنّ ما بعدَ الألف كذلـك؛ فلذلـك جرى «دُرَيْهِـمٌ» مجرى «دراهِمَ».

* * *

[فعلل من «جئت وسؤت: جيئى وسوءى»]

قال أبو عثمـان: وتقـولُ فـى «فَعْلَـلٍ» مـن «جِئـتُ، وَسُؤْتُ: جَيْئَـى، وسَـوْءَى» فتُبـدِلُ الهمزةَ الثّانية ياءً، ثم تَقْلبُها ألِفا؛ لانفتاح ما قبلها.

قال أبو الفتح: أصلُ هذا: «جَيْئَأٌ، وَسَوْءَأٌ» لأنّك كـرَّرْتَ الـلام فـى «فَعْلَـلٍ»، فوجـبَ تكريرُ الهمزة فى المَبْنِيِّ، فلمَّا اجتمعت الهمزتان، قُلبت الآخرة ياءً؛ لاجتمـاع همزتـين، فصارت: «جَيْئَيٌ، وَسَوْءَيٌ» ثم قُلبت الياء ألفا؛ لتحركهـا وانفتـاح مـا قبلهـا؛ فصـارت «جَيْئَى، وسَوْءَى».

فإن قيل: وهلاّ قُلبـت الهمـزة الآخـرة ألِفًـا؛ لانفتـاح مـا قبلهـا فـى أوّل الأمـر دونَ أن تَقْلِبَها ياءً، ثم تَقْلبهـا ألِفـا؟ أو لا تـرى أنَّـك قلبت الهمـزة فـى «آدم» ألفًـا فـى أوّل الأمر؟.

قيل: إنّ الهمزة فى «آدم» الثّانيـة سـاكنةٌ، والهمـزة السَّاكنةُ إذا أُبْدِلَـتْ أو خُفِّفَـتْ وقبلها فتحة، فإلى الألف تُقْلَب، وليس كذلك الهمزةُ الثّانية في: «جَيْئَـأ، وَسَـوْءَإٍ» لأنهـا حرفُ الإعراب، والهمزة المتحرِّكة إذا قُلبت فإلى حرف أصْلىٍّ ينبغى أن تُقلَب، إمَّا يـاء، وإمَّا واوٍ؛ لأنّ الواو، والياءَ يكونان من الأصل، والألـف لا تكـون إلاّ زائـدة، أو مبدلـةً فى الأسماء، والأفعال.

فإن قيل: فهلا قُلبَتْ فى «جَيْئَاء، وَسَـوْءَأ» واوًا، ثـم قُلبـتْ ألِفًـا؟ قيـل: لأنهـا رابعـةٌ، وهذا موضعٌ تغلب عليه الياءُ، دونَ الواو. ألا ترى أنّ الواو إذا وقعـت رابعـة قُلبـتْ يـاء فليس للواو فى هذا الموضع مدخل؛ فلذلك عُدِلَ إلى الياء دونها.

* * *

[فعلل من «جئت: جوء»]

قال أبو عثمان: «و «فُعْلَلٌ»: «جُوءٍ» مثل «جُوعٍ»، تُقْلَب الياءُ واوًا؛ لأنها سـاكنةٌ قبلهـا ضمَّة.

قال أبو الفتح: أصلُ هـذا: «جُيْـؤُؤٌ» بـوزنِ «جُيْعُـعٍ»؛ فـانقلبت اليـاء واوًا، لسـكونها وانضمام ما قبلها؛ فصار التّقديـر: «جُـوْؤُؤٌ»، ثـم قُلِبـتِ الهمـزة الآخـرة يـاء؛ لاجتمـاع همزتين، فصارت فى التّقدير: «جُوْؤُىٌ» ثم أُبدلت الضَّمَّة التى فى الهمـزة الأُولى كسـرةً لتسلَمَ الياءُ بعدها؛ فصار «جُوْءٍ» مثل «قاض، وغاز» تقولُ: «هذا جُـوْءٍ، ومـررت بجُـوْءٍ، ورأيت جُوئِيًا» مثل: «رأيْتُ قاضيًا».

* * *

[فعلل من جئت جيء]

قال أبو عثمان: و«فِعْلِلٌ: جِىْءٌ» مثل «جِيعٍ» والتفسير واحدٌ.

قال أبو الفتح: أصل هذا: «جِيْئِـئٌ» مثـل «جِيعـعٍ»، فقُلبـت الهمـزة الثانيـة يـاء فصـار «جِىْءٍ» مثل «جيعٍ»، وجرى مجرى «قاض، وغاز»؛ لأنّ فى آخره ياءً قبلها كسرة.

* * *

[«جوء، وسوء» يكسران على «جياء، وسواء»]

قال أبو عثمان: فلو كسَّرت هذا لقلت: «جَيَاءٍ، وَسَوَاءٍ» فهمزتَ؛ لأنهـا الهمـزة التى كانت فى الواحد.

قال أبو الفتح: قد تقدّم القول فى نظير هذا فى باب «جائيةٍ، وجـواءٍ» وإنمـا جمعـتَ «جُوْءٍ على جَياءٍ»، وأزلت الواو، لزوال الضَّمَّة التى كانت قبلها، وتحرّكها، كمـا تقـول فى جمع «مُوْقِن، ومُوْسِر: مَياقن، ومَياسر» فتردّ الياء لما تحركت، وزالت الضّمة.

* * *

[تقول فى مثل «احمررت» من «جئت وسؤت: اجيأيت واسوأيت»]

قال أبو عثمـان: وتقـول فـى مثـل «احْمَـرَرْتُ» مـن «جئْـت: اجْيَـأيْتُ» ومـن «سُؤْتُ: اسْوَأيْتُ»، ومثل «مُحَمَرٍّ: مُجْيَأٍّ»، ومن «سُؤْتُ: مُسْوَأٍّ» لأنّ الهمزة الثّانية التـى هـى نظير الرّاء الثانية تُبدلُ ياءً، لئلا تجتمع همزتان، فلا يكون ادّغام.

قال أبو الفتح: أصل هذا أن يقال: «اجْيَأْأَتُ، واسْوَأْأَتُ؛ وَمُجَيْئِئٌ، ومُسَوْئِئٌ» بـوزن: «اجْيَعْعَتُ، واسْوَعْعَتُ؛ وُمجَيْعِعٍ، ومُسْوَعِعٍ»، فوجب قلبُ الثانية ياء، كما تقدّم ذكره.

وقولُه: **«فلا يكون ادّغام»**، يقول: إنمـا يجـب أنْ يُدغـم الشـىء فـى مثلـه، حتـى ينبـو

اللّسانُ عنهما معا نبوةً واحدةً فإذا اختلف الحرفان لم يجز الإدغام.

وتقول إذا أظهرت الفاعل: «اجْيَأَى زَيْدٌ، واسْوأَى» تقلب الياء ألفا.

فإن قيل: فهلاّ قالوا: «اجْيَأَّ واسْوأَّ، وهو مُجْيَأٌّ ومُسْوأٌّ» فادّغموا الهمزة فى الهمزة، كما قالوا: «سأّلٌ ورأّس»؟.

قيل: الهمزتان فى: «سأّل، ورأّس» عينان، فجاز إدغامهما، وهما فى: «مُجْيَأٌّ، ومُسْوأٌّ» لامان، والهمزتان إذا كانتا لامين لم يكن فيهما إدغام، وسنذكر العلّة فى ذلك فى موضعها من هذا الكتاب بحول الله وقوّته.

* * *

[قال الخليل «سؤته: سوائية» مثل «كراهية» وبعض العرب «سواية» مثل «كراهة»]

قال أبو عثمان: وقال الخليل فى «سؤته: سَوَائِيَة» مثل: «كَرَاهِيَة».

وقال بعض العرب: «سَوَايَة» فحذف الهمزة، كما قال بعضهم: «شاكُ السِّلاح ولاثٌ» فحذف الهمزة، والأصل: «لائثٌ وشائكٌ»[(١)].

قال أبو الفتح: وجهُ هذا: أنهم لمّا حذفوا الهمزة من: «شاكٍ، ولاثٍ» وهم يريدون: «شائكٌ، ولائِثٌ» لضرْبٍ من الاستخفاف، إذ الهمزةُ حرف ثقيلٌ، مع أن الهمزة فى: «لائِثٍ، وشائِكٍ» عين، فهم بأن يحذفوها فى «سواية» استخفافا - لأن اللامَ أضعف من العين - أجْدَر.

فإن قيل: إن الهمزة فى «شائِكٍ، ولائِثٍ» مبدلةٌ من الواو، وهم على حذف المعتلِّ أجرأُ منهم على حذف السَّالم؟.

قيل: الهمزة فى «شائِكٍ، ولائِثٍ» وإن كانت مبدلة فهى بدلٌ من حرف أصلى، وهو العين، والعين أقوى من اللام، وإذا أُبدلت العين همزة جرت مجرى الهمزة الأصلية.

---

(١) شائك: الشَّوْكُ: م، الواحدةُ: بهاء. وأرضٌ شاكَةٌ: كثيرَتُهُ. وشَجَرَةٌ شاكَةٌ وشَوِكَةٌ وشائِكَةٌ، وقد شَوَّكَتْ وأشْوَكَتْ. وشاكَتْهُ الشَّوْكَةُ: دَخَلَتْ فى جسْمِهِ. وشُكْتُهُ أنا أشُوكُهُ، وأشَكْتُهُ: أدْخلْتُها فى جِسْمِهِ. وشاكَ يَشاكُ شاكَةً وشِيكَةً، بالكسرِ: وَقَعَ فى الشَّوْكِ.

ألا ترى أنّ سيبويه يقول فى تحقير «قائم، ونائم: قُوَيْئِمٌ، ونُوَيْئِمٌ» كما تقول فى تحقير «سائلٍ سُوَيْئِلٌ» يُجْرَى المبدل فى هذا الموضع مُجرَى الأصل. وخالفه أبو عمر فى ذلك فقال: أقول: «قُوَيِّم، ونُوَيم» فأزيلُ الهمزةَ لزوال أَلِف «فاعل» من قبلها.

ويدلُّ على صحة سيبويه فى إقرار الهمزة مع زوال ألف «فاعل»، وأنها تجرى مجرى الهمزة الأصلية: قولُ العرب فى «أدْؤرٍ: آدُرٌ» على تقديم الهمزة، وكان قياس قول أبى عمر أن يقولوا: «أوْدُر» فيردُّوا الواو، لزوال الضَّمَّة عنها؛ كما قال: إنَّه يزيل الهمزة من «قائم» إذا قال: «قُوَيِّم» لزوال ألف «فاعل» من قبلها، ولم نرهم قالوا: «أوْدُرٌ» ولكن أجْرَوْها مُجْرى الهمزة الأصليَّة، فقالوا: «آدُرٌ»، كما قالوا فى تقديم همزة «أرْؤُس: آرُس» فافهم ذلك! فقد ثبت من هذا أنّ الهمزة المُبْدَلَة إذا كان بدلها عن العين جرت مجْرى الهمزة الأصليَّة؛ فكذلك «شاكٌ» يجرى مجرى «سَوَايَةٍ».

* * *

[قولهم: «ما أبغض إلىّ مساءيتك»]

قال أبو عثمان: وقال الخليل فى قول العرب: «ما أبغض إلىّ مساءيتك»: هو مقلوب، والأصل: «مساوئتك».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ هذه الكلمة إنَّما هى جمع «مَساءَةٍ» و «مَساءَةٌ[1]: مَفْعَلَةٌ»، وأصلُها: «مَسْوَأَةٌ» ثم جمعت «مفعلة» على «مفاعِلة»، وأصلها: «مفاعل»؛ ولكن الهاء دخلت لتأنيث الجمع، كما دخلت فى «صياقلة» وحدُّها: «صياقل» فالهاء قد تدخل فى الجمع لتأنيثه.

ونظيره: «حَجَرٌ وحِجارَةٌ، وذَكَرٌ وذِكارَةٌ، وفَحْلٌ وفُحُولَةٌ» إنما أصل هذا: «فِعال وفُعُول» ثم دخلت الهاءُ لتأنيث الجمع.

وكان قياسُه «مساوئة» تردُّ الواو، كما تردّها فى «مقاوم، ومقاول» جمع «مقام،

(١) مَسَوْتُ على الناقةِ: إذا أدْخلْتَ يَدَكَ فى حيائِها فنَقّيْتَه. ومَسا الحِمارُ: حَرَنَ. والمَساءُ والإمْساءُ: ضِدّ الصّباحِ والإصْباحِ. والمُمْسَى: الإمْساءُ، والاسْمُ: المِسْى، بالضم والكسر. وأتَيْتُهُ مَساءَ أمْسٍ، ومِسْيَهُ، بالضم والكسر، وأمْسِيَتَهُ، بالضم. وجاءَ مُسَيّاناتٍ، أى: مُغَيْربانات. وأتَى صَباحَ مَساءَ، ومَساء، بالإضافَةِ. وإذا تَطَيّرُوا من أحدٍ، قالوا: مَساءُ اللّهِ لا مَساؤُكَ. ومَسّيْتُه تَمْسِيَةً: قُلْتُ له: كيفَ أمْسَيْتَ، أو مَسّاكَ اللّهُ بالخَيْرِ. وامْتَسَى ما عِنْدَهُ: أخذَهُ كُلّه.

ومقال»، ثم إن اللام قُلبت، فجُعلت قبل العين، فتأخَّرت الواو، وقبلها كسرة الهمزة، فانقَلبت ياء؛ لانكسار ما قبلَها، ومثالها بعد القلب: «مفالعة»؛ كما أن مثال «سَوَاية: فعاية» واللام محذوفة.

وهذا القلب كثيرٌ فى كلام العرب، وسيمرُّ بك، وأُتْبِعُهُ كثيرًا مما ليس فى هذا الكتاب؛ لتَتأنَّس به إن شاء الله.

* * *

[اختلاف العلماء فى ميزان «أشياء»]

قال أبو عثمان: وقال: «أشياء فعلاء مقلوبة، وكان أصلها: «شَيْئاء» مثل: «حَمْرَاء»، فقلب، فجعل الهمزة التى هى لام أوَّلاً فقال: «أشياء» كأنها «لَفْعاء»، ثم جمع فقال: «أشاوَى» مثل: «صَحَارَى» فأبدل الياء واوًا، كما قالوا: «جبيت الخراج جباوة» وهذا شاذٌّ. وإنما احتلنا لـ «أشاوَى» حيثُ جاءت هكذا ليُعلم أنها مقلوبة عن وجهها.

وأخبرنى الأصمعيُّ، قال: سمعت رجلا من أفصح العرب يقول لخلف الأحمر: «إنّ عندك لأشاوَى».

ولو جاءت الهمزة فى «أشياء» فى موضعها لجاءت مؤخرة بعد الياء، فكنت تقول: «شيئاء» فاعرف هذا.

وكان أبو الحسن يقول: «أشياء: أفْعِلاء»، وُجِمعَ «شىءٌ» عليه، كما جُمِعَ «شاعر» على: «شُعراء» ولكّنهم حذفوا الهمزة التى هى لام الفعل استخفافا وكان الأصل: «أشيِئاء» ثقل هذا فحذفوا.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّه إنما ذهب الخليل، وأبو الحسن فى «أشياء» إلى ما ذهبنا إليه، وتركا أن يحملاها على ظاهر لفظها، فيقولا: إنها «أفعال» لأنهما رأياها نكرة غير مصروفة نحو قوله تعالى: ﴿**لا تَسألُوا عن أشياءَ إنْ تُبْدَ لَكمْ تَسُؤْكُمْ**﴾ [المائدة: ١٠١].

فلمّا رأياها نكرة غير مصروفة فى حال التّنكير ذهبا إلى أنّ الهمزة فيها للتأنيث، فقال الخليل: هى «فَعْلاءُ» منقولة إلى «لَفْعاء». وقال أبو الحسن: هى «أفْعِلا» وقول الخليل فيها أقوى، لما يأتى إن شاء الله.

وذلك أنّ حملها على هذا الظّاهر، وأنها مقلوبة أولى وأقوى من حَمْلها على أنها محذوفة اللام. ألا ترى أنّ القلب قد كثر فى كلامهم حتى أنّ ابن السِّكِّيت قد صنَّف فيه كتابا، ولم نر الهمزة حذفت وهى لام إلا فى «سَوَاية» وما لعلّه إن جاء فقليل نزر، فحملُه على الأكثر هو القياس.

وأما قول أبى الحسن: إنها «أفْعِلاء» فلأنّه هرب من القلب، فلم يجعلها «لَفْعاء»؛ ورآها غير مصروفة، فلم يجعلها «أفْعالاً»، فذهب إلى أنها «أفْعلاء» محذوفة اللام.

فأمَّا تشبيهه لها «بشاعر وشعراء» فمِن قِبَل أن «شَيْئًا: فَعْلٌ» وليس حكم «فَعْل» أن يجمع على «أفْعلاء»؛ كما أنَّه ليس حكم «فاعل» أن يجمع على «فُعَلاء»؛ وكما قالوا: «سمْح وسمحاء» فجمعوا «فَعْلا» على «فُعَلاء».

وعلى أنَّه قد حكى «سَمْحٌ وَسَمِيحٌ» فيكون على هذا «سُمَحاء» جمع «سميح»، والمشهور عنهم: «سَمْحٌ».

وذهب الكسائىُّ إلى أنّ «أشْياء: أفْعالٌ» بمنزلة: «أبْياتٍ، وأشْياخٍ» إلا أنها لّما جمعت على: «أشياوات» أشبهت ما واحده على «فَعْلاء»؛ فلم تصرف لأنّها جرت مجرى «صحراء وصحراوات»، وهذا إنّما حمله عليه، وسوّغه له ارتكابه اللَّفظ؛ لأن «أشْياء» أشْبهت «أحياء» جمع «حىٍّ».

فكما أن «أحياء: أفعال» لا محالة؛ فكذلك «أشياء» عنده «أفعال».

ثم احتال لامتناعها من الصَّرف فشبَّهَها «بفعلاء». وهذا الاعتلال فى امتناعها من الصَّرف على ضعفه إنّما كان يكون فيه بعض العذر لترك الصَّرف لو صحّ أنها «أفْعال».

وإذا جاز أن تكون «فَعْلاء» استُغنى عن هذا الاحتجاج، وجرت مجرى «طَرَفَة وطَرْفاء، وقَصَبَة وقَصْباء» فى أنَّه اسم للجمع لم يُكسَّر عليه الواحدُ، إلا أنّه من لفظ الواحد نحو: «جَمَل وجامِل، وبَقَرة وباقِر»، وقرأ بعضهم: «إنّ الباقر تَشابَهَ عَلَيْنا».

وأمَّا الفرّاء: فذهب إلى أنّ «أشْياء: أفْعلاء» محذوفة اللام – كما رأى أبو الحسن – إلا أنَّه ادّعى أنّ «شَيْئا» محذوفٌ من: «شَيِّئٍ» كما قالوا فى «هَيِّن: هَيْن» فكما جمعوا «هيِّنًا» على «أفعلاء»، فقالوا: «أهوناء» كذلك جمعوا «شَيْئا» على «أفعِلاء» لأنّ أصله: «شَيِّئٌ» عنده.

والذى ادّعاه من أن «شيئًا» محذوف من «شيِّئٍ» لا أعلم له دلالة تـدُلُّ عليـه؛ لأنّـا لـم نسمعهم قالوا: «شَيِّئٌ» كما قالوا: «هَيِّنٌ»، ولو كان أصله: «شَيِّئًا» لنطقوا به، كما قـالوا: «هَيْن، وهَيِّن».

وكأن أبا الحسن رغِب عن قول الفرّاء: إنّ أصله: «فَيْعِل» لأنّه معلوم أنّ «فَيْعِلا» ليـس حكمه أن يجمع على «أفْعِلاء» - وإن كانت قد جاءت عليه أحرُفٌ يسيرةٌ نَزْرَةٌ - كمـا أنّ «فَعْلاَ» ليس حكمه أن يجمع على «أفْعِلاء».

فإن قال: إنّ «فَيْعِلاً» إنما أصلُه: «فَعِيلٌ»، وإلى هـذا ذهـب، كأنّـه كـان: «شَـيِيئا»، ثـم عدل إلى: «شَيِّئٍ»، ثم حذف، فصار: «شيء» وكذلك قوله فى جميع ما هو على «فَيْعِـل» نحو: «ميِّت، وسيِّد»، فإذا كان أصله «فَعيلاً» جاز أن يجمع على «أفْعـلاء»، نحـو: «صديـق وأصدقاء»؟ فإن هذا أيضا باطل؛ لأنه قد ادّعى ما لا دلالة عليه.

وأيضا فإنّ ما عينه ياء لا يجيء منه «فعيل» نحو: «ببيع»، إلا أن تكـون لامـه يـاء نحـو: «حيِيٌّ، وشَيِّئ» - و «لَيِّن» مما عينه ياء ولامه صحيحة، ولم تدلّ دلالة علـى أنّ «أشياء: أفعلاء» فيضطرّ إلى هذا كله.

فلما كان «فَعْل، وفيعِل» جميعا مما ليـس بابـه أن يُجمـع علـى «أفْعِـلاء»، ولـم يُسـمع «شيئ» حَمَل «شَيْئًا» على أنّه «فَعْلٌ»، فارتكب الظاهر وعدل عن ادّعائه ما لا دلالة عليه، من أنّ أصله «فَيْعِل» إذ كان «فَيْعِل» أيضا مما ليس حكمه أن يُجمع على «أفعلاء».

فقوله: إنّ أصله «فَيْعِلٍ» بعيد من الصواب؛ لما ذكرتُ لك.

وأنكر الفرّاء قول الخليل وقال: إنّ فيه حملا على الكلمة إذا جعلها «لفعاء» لِمَا دخلها من القَلب؛ لأنهم جمعوه جمع ما واحده محرّك العين، مونّث بالهاء نحو: «طَرَفَـةٍ وطَرْفـاء، وقَصَبَةٍ وقصْباء».

وهذا غير لازم له؛ لأنّه ليس عندهُ أنّ «أشياء» جمع كسِّر عليه «شَىْءٌ» بمنزلـة: «كَلْـبٍ وكِلابٍ، وكَعْبٍ وكِعابٍ»، وإنما «أشـياء» عنـده اسـم للجمـع فيـه لفـظ الواحـد بمنزلـة «الجامل والباقر» فهذان لم يكسَّر عليهما «جمل ولا بقر»، وإنما هما اسمان للجمع بمنزلـة «نفر، ورهط، وقوم، ونسوة، وإبل، وجماعة»، فمن هنا لم يلزم الخليـل مـا ألزمـه الفـرّاء إيّاه.

وهذا الذى أنكره الفرّاء على الخليل، لا يلزمه، لما ذكرتُ: قد أتى هو بمثله أو أشنع منه فى هذه المسألة؛ لأنّه ذهب إلى أنّ أصل «شىء: فَيْعِل»، وأنه جمع على «أفعلاء»، وحُذفت لامه، فليس تقديم اللام بأشنع من حذفها.

ولو صحّ أيضا أن أصل «شيء فيعِل» لما كان له فيه حجَّة؛ لأنّه ليس حكم «فيعِل» أن يجمع على « أفعلاء» فهو مدّع أن أصل «شيء: فيعِل» ولا دلالة له عليه، وقد ذهب إلى أنه كُسِّر على «أفعلاء» وليس بابه، وادّعى أنه فى الأصل «فعيل»، وهو محال.

والخليل لم يقل: إن «شَيْئًا» كُسِّر على «فعلاء». فالّذى ذهب إليه الفرّاء فى هذا بعيدٌ ممّا عليه الجمهور والأكثر، وقولُ الخليل لا دَخل فيه.

فأما قولهم فى جمعها: «أشاوى» فقياسه: «أشايا»؛ لأنّ الياء ظاهرة فى «أشياء»، ولكن الياء قُلبت واوًا، كما قالوا: «جبيت الخراج جباوة»، وكما قالوا: «رجاء بن حيوة» يريدون: «حيَّة».

وحكى أبو زيد: «باد الشَّىء يبيد بَوَادًا» بالواو؛ وكأنهم إنّما فعلوا ذلك كراهية للياء بين الألفين فى «أشايا» لو قالوها لقرب الألِف من الياء؛ وليكون قَلبُ الياء واوًا هنا عوضًا للواو من كثرة دخول الياء عليها؛ وكأنّ من قال فى «مطيَّة، وهديَّة: مطاوى، وهداوى» إلى هذا ذهب؛ على أنّه ليس بعلّة قاطعة، ولكنّ فيه ضربا من التّعلل.

وأخبرنى أبو علىّ أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ «أشاوى» ليس بجمع «أشياء» من لفظها، وأنّه من لفظ قول الشّاعر:

يا حبَّذا حين تمسى الرِّيحُ باردةً ... وادِى أُشَىٍّ وفتيانٌ به هُضُم[1]

فـ«أشاوى» على هذا «فَعَالى» بمنزلة «عذارى»؛ لأن الهمزة فى «أشىٍّ»: فاء، فينبغى أن

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزياد بن منقذ وهو لمرار العدوى فى: (جمهرة اللغة ٢٤١، وخزانة الأدب ٢٥٠/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٣٨٩، والشعر والشعراء ٧٠١/٢، ولسان العرب ٦١٤/١٢، ومعجم البلدان ٢٠٣/١ «أشىّ»، ٤٢٧/٣، ومعجم ما استعجم ١٦١، والمقاصد النحوية ٢٥٧/١). ولوليد بن سعد فى: (الأغانى ٣٣٠/١٠، ولأحدهما (أو لأحدهم)، فى: (شرح شواهد المغنى ١٣٤/١). وبلا نسبة فى الممتع فى التصريف.

تكون فى «أشاوى»: فاء؛ كأنّ واحدتها: «إشاوة»، وتكون «إشاوة» كإداوة، وتكون «أشاوى»: فَعائل - فى الأصل - كأداوى.

ووزن «أشاوى» على قول الخليل «لَفاعَى»؛ لأن الهمزة عنده لام مقدّمة.

فقلت لأبى على: فهلا كانت «أشياء» على هذا «فَعْلاء» من غير لفظ «شىء»، وتكون الهمزة فيها: فاء، دون أن تكون «لَفْعاء»؟.

فقال: إنَّه إنما ذهب فى «أشاوى» إلى أنها من غير لفظ «أشياء» لأن فى «أشياء» ياءً، وفى «أشاوى» واوًا، فأما «أشياء» فلا إبدال فيها يُسوِّغ أن يقال فيها: إنها من غير لفظ «شىء».

فأمّا التّقديم: فجائز كثير فى كلام العرب. وحكى الفرّاء عنهم: «بُرَاءُ» غير مصروف، وقال: يريدون به: «بُرَاءَاء» وحذفوا اللام، فهذا يؤنِّس بقول الأخفش فى حذف الهمزة من «أشيئاء».

* * *

[تصغير «أشياء»]

قال أبو عثمان: فسألته - يعنى أبا الحسن - عن تصغيرها، فقال: العرب تقول «أُشَيَّاء» فاعلم؛ فيدعونها على لفظها. فقلت: فلِمَ لا رُدَّت إلى واحدها، كما رُدَّ شُعَراء إلى واحده؟ فلم يأْت بمقنع.

قال أبو الفتح: يقول: يلزم أبا الحسن إذا كانت «أشياء» عنده «أفعلاء»؛ فأراد تحقيرها، وهى من أبنية الكثرة، أن يردها إلى واحدها، فيُحقِّرها ويجمعها بالألف والتّاء فيقول: «شُيَيْئات»، كما أنه إذا أراد تحقير «شعراء» قال: «شُوَيعرون»، فصغّر الواحد وجمعه بالواو والنّون؛ لأنّ الواو والنون للقلّة؛ وكذلك الألف والتّاء.

و إنما لزم تحقير الواحد من هذا، وجمعه بالواو والنون؛ لأنه لا جمعَ قِلّةٍ له.

وقد تقدّم القول فى هذا.

يقول: فقولهم: «أُشَيَّاء» وتركهم لها على بنائها يدلّ على أنها لو كانت «أفعلاء» لَما جاز تحقيرها على بنائها؛ لأنّه دال على الكثرة، وللَزِم أن يقال: «شييئات» كما يقال: «شُوَيعرون».

فلهذا كان قول الخليل هو الصواب دون قول أبى الحسن. ألا ترى أنَّه لا يلزمه أن يقول: «شييئات» لأنها ليست بجمع كُسِّر عليه «شىء»، وإنما هى اسمٌ للجمع، بمنزلة: «نفر، ورهط» فكما تقول: «نُفَير، ورُهَيط» كذلك جاز أن تقول: «أُشَيَاء»، فمن هنا قوى قولُ الخليل، وضعف قول أبى الحسن! وهذا الذى يلزم أبا الحسن لازم للفرّاء؛ لأنهما جميعا يقولان: إنها «أفعلاء».

ولا يلزم ذلك الكسائى؛ لأنها عنده «أفعال»، و«أفعال» تحقَّر على لفظها.

وكذلك جميع ما كان اسمًا للجمع تحقِّره على لفظه.

أخبرنا أبو علىّ أنّ أبا عثمان أنشد:

بنيته بعُصبة من ماليا   أخشى رُكَيْبا أو رُجَيْلا عاديا(١)

فهذان تحقير: «ركْب، ورجْل»، وهما اسمان للجمع بمنزلة: «رُكَّاب، ورَجَّالة». وكان أبو الحسن يقول فى تحقير «ركْب: رُويكبون»، لأنه عنده جمع كُسِّر عليه «راكب»، وقوله: «ركيب» يدلُّ على خلاف مذهبه، وهو قول سيبويه، وهو الصّواب.

* * *

[قال الخليل: «أشياء» مقلوبة]

قال أبو عثمان: وقال الخليل: «أشياء» مقلوبة، كما قلبوا «قِسىّ»، وكان أصلها «قُؤُوس» لأن ثانى «قوس» واو، فقدّم السِّين فى الجمع، وهم ممَّا يغيِّرون الأكثر فى كلامهم، وقال الشاعر:

مَرْوَان مروان أخو اليوم اليَمِى

يريد: «اليومَ» فأخَّر الواو، وقدّم الميم، ثم قلب الواو حيث صارت طرفًا، كما قلب حين قال: «أدلٍ» فى جمع «دلو».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ أصل «قسىّ: قووس» كما ذكَر، وكان ينبغى لما قدّم السِّين

---

(١) الرجز لأحيحة بن الجلاح فى: (الأغانى ١٥/٤٠، وشرح شواهد الشافية ١٥٠، وشرح المفصل ٥/٧٧). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ١/٤٣ «حبأ»، ١١/٢٦٨، «رجل»، وخزانة الأدب ٦/٢٥٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٠٢، والمقرب ٢/١٢٧، والمخصص ٢/٥٥، ١٤/١٢٢).

أن يقول: «قُسوّ» فيصحِّح الواو؛ لأنها ليست لاما فيعلّها كما يعل «عصىّ» ولكنّه لمّا أخّر العين فجعلها في موضع اللام أشبهت اللام فقُلبت كما تُقلب اللام.

فإذا كانت العين قد قُلِبتْ لشبهها باللام وهى فى موضعها غير مؤخّرة نحو: «صُيَّم ونُيَّم» فهى بالقلب - إذا صارت فى موضع اللام - أحرى.

وأما تشبيهه «اليَمى بأدْل» فمن قِبَل أنّ أصل «اليمى: اليَمِوُ» فانقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، وكذلك أصل «أدل: أدلُو» لأنها «أفعُل»، فقُلبت الواو ياء لوقوعها طرفا مضموما ما قبلها، فصارت فى التَّقدير: «أدْلُيُ» ثم أبدلت من الضَّمَّة فى اللام كسرة لتصحّ اللام، فصارت: «أدْلِيٌ»، ثم عمل بها ما عمل بـ«غازٍ» ونحوه؛ فإنما جَمَعَ بين «اليمى، وأدل» بانقلاب لاميهما.

* * *

[أصل «ملك: ملأك» وألزم حذف الهمزة لكثرة استعماله]

قال أبو عثمان: ومِمَّا أُلزم حذف الهمزة لكثرة استعماله: «مَلَكَ»، وإنما هو: «مَلأك»، فلمَّا جمعوه ردُّوه إلى أصله، فقالوا: «ملائكة وملائك» وقال الشَّاعر، فردّ الواحد إلى أصله حين احتاج إليه فى الشِّعر:

فلَسْتَ لإنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلأكٍ ... تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّماءِ يُصوِّبُ[1]

فردّ «مَلَكًا» إلى الهمز. وقال الآخر:

أبا خالد صلّت عليك الملائك

قال أبو الفتح: اعلم أنَّه يريد بالحذف هنا: التَّخفيف. ألا ترى أنهم يحركون اللام

---

(١) البيت من الطويل: وهو لعلقمة الفحل فى: (صلة ديوانه ١١٨). ولمتمم بن نويرة فى: (ديوانه ٨٧، وشرح أشعار الهذليين ٢٢٢/١). ولرجل من عبد القيس، أو لأبى وجرة، أو لعلقمة فى: (المقاصد النحوية ٥٣٢/٤). ولرجل من عبد القيس يقال إنه النعمان، أو لأبى وجرة فى: (لسان العرب ٤٩٦/١٠ «ملك»).

وبلا نسبة فى: (الأزهية ٢٥٢، والأشباه والنظائر ٦٩/٨، والاشتقاق ٥٦، وإصلاح المنطق ٧١، وأمالى ابن الحاجب ٨٤٣، وجمهرة اللغة ٩٨٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٤٦/٢، وشرح شواهد الشافية ٢٨٧، والكتاب ٣٨٠/٤، ولسان العرب ٥٣٤/١ «صوب»، ٣٩٤/١٠ «ألك»، ٤٨٢ «لأك»، ٤٩٦ «ملك»).

من «مَلَك» بفتحة الهمزة من «مَلأك» كما تقول فى «مسألة: مَسَلَة»، وفى «حوأبة: حَوَبَة»، وهذا هو التّخفيف؛ إلا أنهم قد ألزموه التّخفيف؛ فى الأمر الشّائع فى الواحد، وصارت ميم «مَفعَل» كأنها بدل من إلزامهم إيَّاه التّخفيف، كما أنّ حرف المضارعة فى: «ترى، ونرى، ويرى، وأرى» كأنّه بدل من إلزامهم إيَّاه التّخفيف فى الأمر الشّائع، حتى إنّ التّحقيق - وإن كان هو الأصل - قد صار مستقبحًا، لقلّة استعماله.

وينبغى أن يُعلم أنّ أصل تركيب «مَلَك» على أنّ: الفاء لام، والعين همزة، واللام كاف؛ لأن هذا هو الأكثر، وعليه تصرُّف الفعل. قال الشّاعر:

أَلِكْنِى إلى قَوْمِى السّلام رسالةً ... بآية ما كانوا ضِعافا ولا عُزْلا[1]

ولا سيِّئ زِىٍّ إذا ما تلبَّسوا ... إلى حاجة يومًا مُخيِّسةً بُزْلا

فأصل «أَلِكْنِى: أَلْئِكْنِى» فخفَّف الهمزة بأن طَرَح كسرتها على اللام.

وقال الآخر:

أَلِكْنِى إِلَيْهَا وخَيْرُ الرَّسُو ... لِ أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِى الخَبَرْ[2]

وقال النابغة:

أَلِكْنِى يا عيينُ إليك قولاً ... ستحمله الرُّواة إليك عنّى

وعلى هذه اللُّغة جاء «مَلَكْ»، وأصله: «ملأك»، وعلى هذا جمعوه فقالوا: «ملائك وملائكة»؛ لأن جمع «مفعَل: مفاعل»، ودخلت الهاء فى «ملائكة» لتأنيث الجمع.

---

(١) العذل: الذين لا سلاح لهم، ومعنى تلبسوا: ركبوا وغشوا، والخيسة: المذللة للركوب، والبزل: المسنة، واحدها: بازل، نصب يلبسوا، وكلمة إلى بمعنى: لأجل حاجة. والبيتان من الطويل وهما لعمرو بن شاس فى: (الدرر ٣٦/٥، وشرح أبيات سيبويه ٧٩، وشرح شواهد المغنى ٨٣٥/٢، والكتاب ١٩٧/١، والمقاصد النحوية ٥٩٦/٣).

وبلا نسبة والبيت الأول منهما لعمرو بن شاس فى: (لسان العرب ٣٩٣/١٠ «ألك»).

وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٧٠/٨، والخصائص٢٧٤/٣، ومغنى اللبيب ٤٢٠/٢). والثانى منهما بلا نسبة فى المقتضب ١٠٣/٢).

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى: (شرح أشعار الهذليين ١١٣، ولسان العرب ٤٨٥/١٠ «لوك»، ٢٨٣/١١ «رسل»، والمخصص ٢٢٥/١٢).

وبلا نسبة فى لسان العرب ٣٩٤/١٠ «ألك» ٣١٣/١٥ «نما»، وتاج العروس «ألك»).

وقد قدّموا الهمزة على اللام فقالوا: «مأْلُكة ومأْلَكة» للرّسالة، قال عدى بن زيد:

أبلغ النعمان عنّى مألُكا ... أنه قد طالَ حبسى وانتظارْ

وقال لبيد:

وغُلامٍ أَرْسَلَتْهُ أُمُّهُ ... بألُوكٍ فبذَلْنا ما سأَلْ(١)

ولم نرهم استعملوا الفعل بتقديم الهمزة؛ فهذا يدلُّ على أن الفاء لام، والعين همزة.

* * *

[طأمن واطمأن]

قال أبو عثمان: ومن القلب «طَأْمَنَ واطْمَأنّ».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ أبا عُمَر الجَرمى خالف سيبويه فى هذه اللّفظة، فذهب إلى أنّ «اطمأنّ» غير مقلوب، وأن «طَأْمَن» هو المقلوب.

كأنّ أصل هذا الفعل عنده أن يكون الميم قبل الهمزة، وهو بخلاف مذهب سيبويه؛ لأنّ عند سيبويه أنّ «طَأْمَنَ» هو الأصل، و«اطمأنّ» مقلوب منه.

والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن الفعل إذا لم تكن فيه زوائد فهو أجدَرُ أن يكون على أصله.

وإذا دخلته الزّوائد تعرّض للتّغيير؛ لأنّ دخول الزّوائد فيه ضرب من التّغيير لحقه، والتّغيير إلى التّغيير أسبق. ألا ترى أنّ أحدًا لا يقول فى «طأْمَنَ» الذى هو الأصل: «طمْأَنَ»؟ فهذا هو الصحيح، وينبغى أن يُحْتَجّ به لسيبويه، وعن أبى علىّ أخذتُه.

* * *

[جبذ وجذب]

قال أبو عثمان: وأمّا «جبذ وجذَب» فليس واحد منهما مقلوبا عن صاحبه؛ لأنهما جميعا يتصرّفان، ولا يختصُّ واحد منهما بشىء دون الآخر.

ألا ترى أنك تقول: «جذب يجذب، وجبذ يجبذ، وهو جاذب وجابذ، ومجبوذ

---

(١) البيت من الرمل، وهو للنابغة الجعدى فى: (ديوانه ٩٢/٩٨، لسان العرب ٥٥٧/١ «طرب»، وتاج العروس «ألك»، «جمل»).

ومجذوب»؟ فليس واحد منهما أولى بأن يكون مقلوبا إلى صاحبه من الآخر.

وأما «طَأْمَنَ» فليس أحد يقول فيه: «طَمْأَنَ».

قال أبو الفتح: الأمر كما ذكر؛ لأنَّه إذا كان كل واحد منهما يتصرّف في وجوه التّصرُّف، ويُستعمل مصدرُ هذا الذى هو أصله، كما يُستعمل مصدرُ هذا، لم يكن أحدهما أولى بأن يكون أصلا لصاحبه من أن يكون الآخر أصلا له.

ألا ترى أنّ «أيس» لمَّا كان لا مصدر له، حكم عليه بأنَّه مقلوب عن «يَئِس»؟ وذلك أنَّه يقال: «يَئِس ييأس يَأسًا، وأيِس يَأْيَسُ يَأْسًا»، فـ «ـاليأْس» مستعمل فى الفعلين جميعا، ولا يقول أحد: «أَيْسًا».

فأمَّا تسميتهم الرّجل «إياسًا»، فلا يدلُّ على أنهم قد استعملوا مصدرَ «أيِسْتُ» وليس «إياسٌ» مصدرَ «أيِسْتُ» إنما هو مصدر «أُسْتُ»: أى أعطَيْتُ؛ فسمُّوا «إياسًا» من «أُسْتُ»، كما سمُّوه «عطاء» من «أَعْطَيْتُ» والياء من «إياس» إنما هى بدل من الواو انقلبت كما انقلبت فى «قيام» مصدر «قمت».

وأخبرنى أبو سهل أحمد بن محمد عن أبى سعيد الحسن بن الحسين السُّكَّرِيّ أنه يُقال: «يَئِسْتُ أَيْأَسُ يَأْسًا، وأَيِسْتُ آيَسُ إياسًا» فجعل «إياسًا» مصدرَ «أَيِسْتُ»، وأحْسَبُ أنّ هذا وهم من أبى سعيد؛ لأنه لو كان «لأَيِسْتُ» مصدرٌ لما قال النَّحويُّون: إنَّه مقلوبٌ عن «يَئِسْتُ» وما أعلم بينهم خلافًا فى ذلك.

ويقوّى أن يكون مقلوبًا من «يَئِسْتُ» عندى صحّةُ الياء فيه، ولو لم يكن مقلوبًا من «يَئِسْت» لوجب أن يُقال؛ «إسْت أَوَاسُ» كما قالوا: «هبتُ أهابُ».

وليس لك أن تحمله على باب «عَوِر، وحَوِل، وصَيِدَ»[1] لأن ذلك منقوص من

(١) عور: العَوَرُ: ذَهابُ حِسّ إحْدَى العَيْنَيْنِ، عَوِرَ، كَفَرِحَ، وعارَ يَعارُ، واعْوَرّ واعْوارّ، فهو أعْوَرُ، ج: عُورٌ وعِيرانٌ وعُورانٌ. وعارَهُ وأعْوَرَهُ وعَوَّرَهُ: صَيَّرَهُ أعْوَرَ. والأعْوَرُ: الغُرابُ، كالعُوَيْرِ، والرديءُ من كلّ شيءٍ، والضعيف الجَبانُ البَليدُ الذى لا يَدُلّ ولا يَنْدَلّ، ولا خَيرَ فيه، والدّليلُ السّيّئ الدّلالَةِ. حول: الحَوْلُ: السَّنَةُ، ج: أحْوالٌ وحُؤولٌ وحُوُولٌ. وحالَ الحَوْلُ: تَمّ، وأحالَهُ اللّهُ تعالى. وحالَ عليه الحَوْلُ حَوْلاً وحُؤولاً: أتَى. وأحالَ: أسْلَمَ، وصارتْ إبِلُهُ حائِلاً فلم تَحْمِلْ، وحال الشيءُ: أتَى عليه حَوْلٌ، كاحْتالَ، وحال بالمكانِ: أقامَ به حَوْلاً، كأحْوَلَ به.=

«افْعَلَّ» كما تقدم، وليس «أَيِسَ» محذوفًا من «افْعَلّ»، ولكن لَمّا كانت العين فى «يَئِسْتُ» مكسورةً تركوها ظاهرةً مكسورةً فى «أَيِسْتُ» ليكونَ ذلك دلالةً على القلب الواقع فى الكلمة.

فإن قلتَ: أحمله - فى تصحيح عينه - على الشُّذوذ؟.

قيل: إنما يُحمل على الشُّذوذ إذا لم يوجد له وَجهٌ غيره؛ فأمَّا إذا كانت علَّتهُ فى الصِّحَّة قائمة فحملُه على الشذوذ خطأٌ.

فأمَّا ما حُكى عن أبى سعيد فلم أسمعه إلاَّ من هذه الجهة، والذى ذهبتُ إليه من أنَّه لا مصدر «لأَيِسْتُ» هو رأى أبى علىّ. قال: ونظيرُ هذا فى أنَّه مقلوب قولهم: «آن يَئِين» إنما هو مقلوب عن «أنى يَأنِى» لأنَّه لا مصدر «لآن يئين» إنما المصدر لـ «أَنى» يقال: «أَنى يَأْنِى إِنًى وإنْيًا».

* * *

[إنى، ومعى، وحسى]

وأخبرنى عن أبى العبَّاس أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابى أنه قال: يُقال: «إِنْىٌ وإِنًى، ومِعْىٌ ومِعًى، وحِسْىٌ وحِسًى».

وحُكَى عن أبى الحسن أنَّه قال: يُقال: «إِنْوٌ» فى مَعنى «إِنيٍ»، قال: وهو شاذٌّ نحو: «جَبَيْتُ الخراج جباوَةً»، قال الشَّاعر:

حُلْوٌ ومُرٌّ كعَطْفِ القِدْحِ مِرَّتُهُ بكُلِّ إِنًّيٍ قضاهُ اللَّيل يَنْتَعِلُ

ويُروى: حذاه اللَّيل.

وقولهم: «مِعْىٌ» يدلُّ على أنّ الألِف فى «مِعًى» منقلبة عن ياء، لا عن واو.

* * *

=صيد: صَادَه يَصيدُه ويَصادُه: اصْطادَه، وخَرَجَ يَتَصَيَّدُ. والصَّيْدُ: المَصيدُ، أو ما كان مُمْتَنِعا ولا مالِكَ له، وجبلٌ عالٍ باليَمن، ومنه: نَقيلُ صَيْدٍ. والصَّيْدانُ: النّحاسُ، والذّهَبُ، وبِرامُ الحِجارةِ. والصَّيْدانَةُ: الغُولُ، والسَّيِّئةُ الخُلُقِ، والكثيرةُ الكَلامِ. والصَّيْداءُ: الأرضُ الغليظةُ.

[كل وكلا]

قال أبو عثمان: وأمَّا «كُلٌّ وكِلا» فليس واحد منهما مبدلا ولا مقلوبا؛ لأن كلّ واحد منهما له أصل سوى أصل صاحبه.

قال أبو الفتح: يريد: أن «كُلاًّ» مِمَّا عينه ولامه من موضع واحد، بمنزلة: «جُلٍّ وقُلٍّ، وكِلَى» معتلّ اللام من باب «رِضًى وعِدًى».

وإنما جمع بين «كُلٍّ وكِلَى» فى هذا الموضع، ثم فصل بينهما؛ لأن «كُلاًّ» لتأكيد الجمع، و«كِلاَ» لتأكيد الاثنين، ولما كانت التَّثنية ضربًا من الجمع ومقاربة له، وتقارب لفظ «كلٍّ وكِلاَ» أوقع الفصل بينهما؛ لئلا يُظنّ أن هذا من أصل هذا.

وينبغى أن يُعلم أنّ الألِف فى «كِلاَ» بدل من الواو، لا من الياء، لقولهم فى المؤنَّث: «كِلتا»، فـ «كلتا» من الفعل «فِعْلى»، والتَّاء فيها بدل من لام الفعل، والتَّاء إنما تبدل من الواو فى الأمر الشَّائع نحو: «تُجاهٍ، وتُراثٍ، وتَوْرَاةٍ»[1]، وكأنها كانت «كِلْوَى» ثم أُبدلت الواو تاءً فصارت «كِلْتا».

قال أبو علىّ: ولذلك مثّلها سيبويه بـ«شَرْوَى»، يريد أنّ أصل «شَرْوَى: شَرْيَا» كما أنّ أصل «كِلْتا: كِلْوَى» فأُبدلت اللّامان.

ويدلُّ على أنّ «شَرْوَى» فى الأصل من الياء: أنها من «شَرَيت»، و «شَرْوَى الشَّىءِ: مقداره ومثله»، وهذا المعنى موجود فى «شَرَيْتُ»؛ لأن العُرف والعادة أن الشّىءَ، إنما يُشْتَرَى بقيمته وبمقداره؛ ولكنّ الياءَ قُلبت واوًا لما أذكره فى موضعه إن شاء الله.

* * *

[المطرد وغير المطرد فى المقلوب والمغير]

وقد مرّ فى هذا الباب من المقلوب والمغَيَّر ما أذكره لك أصلا تقيس تمثيله من الفعل عليه إن شاء الله.

اعلم أن هذه الأشياء المغَيَّرة والمقلوبة على ضربين: أحدهما: ما يطَّرِدُ تغييرُه، والآخرُ: ما هو مطَّرد فى بابه.

---

(١) التّرْبُ والتّرَابُ والتّرْبَةُ والتّرْبَاءُ والتّرَباءُ والتَيْرَبُ والتّيْرَابُ والتّوْرَبُ والتّوْرَابُ والتّرْيَبُ والتّرِيبُ: م، جَمْعُ التراب: أَتْرِبَةٌ وتِرْبَانٌ، ولم يُسْمَعْ لِسائِرِها بجَمْعٍ. والتّرْباءُ: الأرض. وتَرِبَ، كَفرِحَ: كَثُرَ تُرَابُهُ، وصارَ فى يَده التّرَابُ، ولَزِقَ بالتّرابِ، وخَسِرَ، وافْتَقَرَ تَرَباً ومَتْرَباً.

فالمطَّرد فى بابه نحو قولك إذا أمرتَ مِن قام، وخاف، وباع: «قُمْ، وخَفْ، وبِعْ»، فهذا لا ينكسرُ فى بابه، وأصله: «اقْوُمْ، اخْوَفْ، ابْيِعْ»، فنُقلت الحركة من العين إلى الفاء وحُذفت همزة الوصل لتحرُّك ما بعدها، وسقطت العين، لسكونها وسكون اللام.

فإذا قيل لك: مثِّل هذه الأشياء من الفعل، مثَّلتَ أصولَها؛ لأنّ هذا التَّغيير الذى فيها مطَّرد لا ينكسر، فتقول فى «قُمْ: افْعُلْ»، وفى «خَفْ: افْعَلْ»، وفى «بِعْ: افْعِلْ»، ويجوز أن تمثّل اللَّفظ فتقول فى «قُمْ: فُلْ»، وفى «خَفْ: فَلْ»، وفى «بِعْ: فِلْ».

وغير المطَّرد فى بابه: نحو «قِسىٍّ وأشْياء» تمثّله من الفعل على لفظه؛ لأنّه ليس بمُطَّرِدٍ فى بابه.

ألا ترى أنَّك لو جمعت «ثَوْبا» على «فُعُول» لم تقل: «ثُبىٌّ»، ولا كنت تقول فى جمع «زوج» على «فُعُول: زُجِىٌّ». وكذلك لا تقول فى «طَرْفاءَ وقَصْباءَ: فَطْراء وبَقْصَاء»، كما قلت فى «شَيْئاء: أشْياء».

فهذا لو مثَّلته لوَجَب تمثيله على اللَّفظ دون الأصل؛ فتقول فى «أشْياء: لَفْعاء»، وفى «قِسِىّ: فِلِيع» وفى «اليَمِى: فَلِع»، وفى «مَأْلَكَة: مَفْعَلَة»، وفى «يدٍ ودمٍ: فَعٌ»، وفى «سَهٍ: فَلٌ»؛ لأن هذا كلّه غير مطَّرد فى بابه.

وإن أردت تمثيل ما كان عليه قلتَ فى «أشياء: فَعْلاءَ»، وفى «قِسِىّ: فُعُولٌ»، وفى «اليَمِى: فعِلٌ»، وفى «مَأْلُكَةٍ: مَفْعَلَةٌ»، وفى «يدٍ: فَعَلٌ» بإجماع، وفى «دمٍ» على قول سيبويه: «فَعْلٌ» ساكن العين، وفى قول غيره «فَعَلٌ»، وفى «سَهٍ: فَعَلٌ».

فأمَّا «أيْنُقٌ» فأصلها: «أنْوُقٌ»؛ لأنها جمع ناقة، وهى من الواو لقولهم فيها: «نُوقٌ»، وفيها قولان:

أحدهما: أن العين قُدِّمت على الفاء، وقلبت ياء.

والآخرُ: أنّ العين حُذفت، وعوِّضت الياء منها. والتَّغييران كلاهما غيرُ مطَّرد.

ألا ترى أنك لا تقول فى «أدْؤُرٍ: أيْدُرٌ» كما لا تقول فى «ظَبْيٍ: ظَبٌّ»؟.

فمثال «أيْنُقٍ» فيمن جعلها عينًا مُقدَّمةً: «اعْفُلٌ»، ومن جعل الياء عوضًا من العين قال: «أيْفُلٌ». ومن حكى الأصل قال: «أفْعَلَ»، وهو أقلُّ الثَّلاثة.

والوجهُ: أن تكون الياءُ فى «أيْنُقٍ» عينًا مُقدّمةً مُبْدَلَةً؛ لأنّه كما أُعِلَّت الكلمة بـالقلب كذلك أُعِلَّت بالإبدال.

فهذا قياس ما قدّمت ذكره فافْهَمْ، واعمَلْ عليه تُصِبْ إن شاء الله.

* * *

هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان
وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وغَزَوْتُ»

قال أبو عثمان: اعلم أنّ «يفعل» من «رَمَيْتُ وغَزَوْتُ»: تكون حركة عينه منه؛ فيكون «يَفْعِلُ» من «رَمَيْتُ»، و«يَفْعُلُ» من «غَزَوْتُ»، ولم يلزمهما «يفعِل ويَفعُل» كما كان ذلك في غير المعتلّ نحو: «يضْرِب ويَعْبُد» لاعتلالهما، وذلك نحو قولك: «يَرْمِي ويَغْزُو».

قال أبو الفتح: يقول: «إن رميتُ وغزوتُ: فَعَلتُ»، وقد تقدّم القولُ في أنّ «فَعَلتُ» يَجيء مضارعها بكسر العين وضمِّها. فلو قالوا في «رميت: أَفْعُل» بضمِّ العين لقالُوا: «أرْمُوُ»، فخرجوا من الأخفِّ إلى الأثقل، ولو قالوا في «غَزَوْتُ: أَفعِلُ» لقالُوا: «أغْزِيُ»، فالتبس ذوات الواو بذوات الياء؛ ووقع هناك تخليطٌ شديدٌ، فعدلوا عن هذا كلِّه، وألْزموا عَيْنَ « يفعُل» من «غَزَوت» الضَّمة؛ لأنها من الواو، وألْزموا «يَفْعِلُ» من «رَمَيْتُ» الكسرةَ؛ لأنها من الياء؛ لتمتاز ذوات الياء من ذوات الواو، فأُعِلّتْ العين، بأن رُفِض ما كان فيها جائزًا من الضَّمِّ والكسر، واقتصر فيها على الضَّمة مع الواو، وعلى الكسرة مع الياء، وقَبلَتْ الاعتلالَ لمجاورتها الّلامَ التي هي معتلّةٌ كما اعتلَّت الفاء في «قُلْتُ وبِعْتُ» بتغيير حركتها، لاعتلال العين، فـ«قُلْتُ وبِعْتُ» مُشَبَّهان بباب «غَزَوْتُ ورَمَيْتُ» وليس «غَزَوْت ورَمَيْت» محمولا على باب «قُلْتُ وبِعْتُ» لأن أصل الاعتلال إنما هو للاّم، ثم وَلِيَتْها العينُ فاعتلَّت لِقُرْبها منها، ثم وَلِيَت الفاءُ العينَ فاعتلَّت لاعتلالها، فالآخِرُ أبدًا أَدْخَلُ في الاعتلال من الأوّل، والأوّلُ أَقْرَبُ إلى الصَّحَّة؛ فإنْ دخله ضربٌ من الاعتلال لقربه من الطَّرف، أو لقُرْبه ممَّا يقرُب من الطَّرف فغيرُ مُسْتَنكَر.

* * *

[دخول « فعلت» بكسر العين على الناقص بالياء والواو]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ «فَعِلْتُ» تدخل عليهما وهما لامان، كما تدخل عليهما وهما عينانِ، وذلك نحو: «شَقيتُ وغَنِيتُ» لأنّ «شَقِيتُ من الشِّقْوة، وغَنيت من الغُنْية».

قال أبو الفتح: يقول: إنّ «فَعِلت» تدخُل على ما لامُه واوٌ أو ياءٌ، كما تدخل على

ما عينه واوٌ أو ياءٌ لقُرْب ما بين العين واللام، فـ «شَقِيتُ» نظيره: «خِفْتُ»، و «غَنِيتُ» نظيرُه: «هِبْتُ».

* * *

[«فعلت» بضم العين تكون فى الناقص بالواو ولا تكون فى الناقص بالياء إلا فى فعل التعجب]

قال أبو عثمان: وأمَّا «فعُلت» فتكون فى الواو نحو: «سَرُوَ يسْرُو»، ولا تكون فى الياء؛ لأنهم يفرُّون من الواو إلى الياء، ولا يفرُّون من الياء إلى الواو.

قال أبو الفتح: يقول: لم يقولوا فى نحو: «رَمَيْتُ وسَعَيْتُ: فعُل».

فيلزمهم: «رَمُوَ يرمُوُ ويسعُوُ» فتنقلب الياء واوًا.

فإن قلت: فقد قالوا: «لَقَضُوَ الرجلُ» فأبْدَلوا الياء واوًا، وقد قلت: إنّ هذا غير موجود.

قيل: هذا غيرُ لازم لنا؛ لأنّ هذا فعْلُ التّعجُّب وهو ملحقٌ بالأسماء؛ لأنَّه لا يتصرّفُ؛ كما أنّ الأسماءَ كذلك، وكما قالوا: «ما أطولَه» فصحَّحوا الفعل لما كان قريبا فى المعنى من قولك: «هو أطْوَلُ منك»، فجرى ذلك مجرى «فَعُلَة» من «رميت» إذا بنيتها على التَّأنيث فقلت: «رَمُوَةٌ»، فقلبتَ الياء واوًا، فهذا غير مستنكر؛ لأنه لا يتصرّف، وكذلك: «لَقَضُوَ الرجلُ» لَمَّا لم يُقَلْ فيه: «يَفْعُلُ» فيلزمك أن تقول: «يقضُو» جاز أن يبنى على «فَعُلَ» لأنَّه لَمَّا لزم موضعا واحدًا أشبهَ الأسماء.

فإن قلت: فقد قالوا فى الواو: «سَرُوَ وَسَخُوَ: يسرُوُ ويسخُوُ»، فجمعوا بين الضمَّة والواو فى الماضى والمضارع؛ فهلاّ قالوا على هذا: «رمُوَ، يرمُوُ»؟.

قيل: إنّ «سَرُوَ وسَخُوَ» إنما احتُملَ؛ لأنَّه لم تقلب فيه واو عن ياء، إنما هو من الواو فى الأصل، فلم تأْت بثقيل بعد خفيف، وأنْتَ لو قلتَ: «رَمُوَ يَرْمُوُ» لكنت قد جمعت بين الضمة والواو بعد أن أبْدلْتَ الثّقيل من الخفيف، فرُفض ذلك لذلك، وكان اطِّراحُ هذا البناء أصلاً أخف عليهم من أن يخرُجوا من الخفَّة إلى الثِّقل.

* * *

[سكون الياء والواو إذا كانتا فى موضع الرفع]

قال أبو عثمان: وتكونُ الواوُ والياءُ فى موضع الرفع ساكنتين كقولك: «هو يَرْمِيْ ويَغْزُوْ».

قال أبو الفتح: إنما وجب تسكين هذه الواو والياء فى موضع الرّفع استثقالا للضّمة عليهما لو قالوا: «هو يَرْمِيُ ويَغْزُوُ» على أنّ هذا هو الأصل.

ألا ترى أنّ الشّاعر إذا اضطُر أخرجهما على الأصل؟ قال الشاعر:

أَلَمْ يَأتيك والأنْباءُ تَنْمِي ... بما لاقَت لَبُون بنى زِيادِ[1]

فهذا مِن لغته أن يقول: «يأْتِيُك» كما تقول: «هو يضربُك»، فسكون الياء فى «يأْتيك» علامة للجزم، كما أنّ سكون الباء فى: «ألم نضربْك» علامة للجزم.

وعلى هذا قول جرير:

فيوما يُجارين الهوى غير ماضِيٍ ... ويوما تُرى منهنّ غُولٌ تَغوّلُ

فهذا على لغة من يقول: «هذا ماضِيٌ، وهو يَمْضِيُ».

ويدلُّ على أنّ الضّمة والكسرة مستثقلة فى الواو والياء، وأنهم إنما أسكنوهما فى الضّمّ والكسر لذلك، تحريكُهم إيَّاهما بالفتح لخفّته، نحو قولك: «لن يَرْمِيَ، ولن يغزُوَ».

ومن العرب مَن يشبِّه الياء بالألف لقُربها منها فيقول: «لن يَرْمِيْ» بإسكان الياء، ويقول على هذا: «رأيت قاضٍ» فيجعل الاسمَ فى الأحوال الثلاث على صورة واحدة، كما تقول: «هذه عصًا، ورأيت عصًا، ومررت بعصًا»، بلفظ واحد.

قال الشّاعر أنشدناه أبو علىّ:

أُكاشِرُ أقْوَامًا حَياءً وقد أرَى ... صدورَهُم بادٍ علىَّ مِراضُها[2]

يريد: باديا. وقال رؤْبة، أنشدناه أبو على:

سَوَّى مَساحِيهنَّ تقطيطَ الحُقَقْ ... تَفْلِيلُ ما قارَعْنَ من سُمْر الطُّرَقْ[3]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) مريض بكسر الميم: أى تغلى صدروهم المريضة وعلى رواية ضم الميم: المراض كغراب: داء يعترى الثمار فيهلكها، وأكاشر: أضاحك.

يريد: مساحيَهنّ. وأنشدنا أيضًا:

كَفَى بالنَّأْيِ مِن أسمْاءَ كافِى ... ولَيْسَ لِحُبِّها ما عِشْتُ شافِى[1]

يريد: كافيا، وقد شُبِّهت الواو بالياء فى هذا المعنى فسُكِّنت فى موضع النَّصب، قال الشَّاعر:

وأن يَّعْرَيْنَ إنْ كُسِىَ الجَوَارِى ... فتَنْبُو العينُ عن كَرَمٍ عِجافِ[2]

وقال الأخطل:

إذا شئْتَ أنْ تَلْهُو ببَعْضِ حديثها ... رَفَعْنَ وأنزَلْنَ القَطِينَ المُوَلَّدا[3]

إلا أن الموضع للياء، لقُربها من الألف، والواو داخلة على الياء فى هذا، ولهذا كان السُّكون فى موضع النَّصب فى الياء أكثر منه فى الواو؛ كما شُبِّهت الياء بالألف حتى سُكِّنت فى موضع النَّصب، مع أن الفتحة فيها غير ممتنعة فى الجواز والاستعمال جميعا، كذلك شُبِّهت الألف بالياء فى أن ثبتت فى موضع الجزم، أنشدنا أبو على عن أبى زيد:

---

(٣) المساحى: جمع مسحاة وهى المجرفة من حديد تسحى بها. الأرض: أى تقشر، واستعارها رؤبة هنا لحوافر الأتن والعمر لأنها تسحى بها الأرض والتقطيط: التقطيع والتسوية. والحقق جمع حقة وهى المنحوتة من خشب أو عاج أو نحوهما. والثلم: هو فاعل سوى والطرق: جمع طرقة وهى حجارة بعضها فوق بعض، أى سوى مساحيهن تكسير ما فارعت من سمر الطرق.

(١) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبى حازم فى: (ديوانه ١٤٢، وخزانة الأدب ٤٣٩/٤، ٤٧٧/١، ٤٨٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٢٩٤، ولأبى حية المزى فى لسان العرب ١٥/ ١٩٥ «قفا»).

وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٤٨/٨، ١١٢، وتلخيص الشواهد ٢٩٩، وخزانة الأدب ٤٤٣/٣، ٣٩٧/٦، والخصائص ٢٦٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٩٧٠، وشرح المفصل ٥١/٦، ١٠٣/١٠، فقه اللغة ٣٥، والمقتضب ٢٢/٤).

(٢) البيت فى الوافر، وهو لعمران بن حطان أو لعين بن الحبطى فى: (الأغانى ٤٩/١٨). ولأبى خالد فى: (شرح شواهد المغنى ٨٨٦/٢، ولسان العرب ٥١١/١٢ «كرم»). ولسعيد بن مسحوج الشيبانى فى: (لسان العرب ٢٢٤/١٥ «كسا»). ولمرادس بن أذنة فى: (لسان العرب ٢٣٤/٩ «عجن»).

وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٢٧٠/١، وإصلاح المنطق ٦٠، ومغنى اللبيب ٥٢٧/٢، والممتع فى التصريف ٥٣٦/٢).

(٣) القطين هنا الخدم، ورفعن: سرن سيْرا دون العدو.

إذا العجوز غضبت فطلِّقِ ولا ترضّاها ولا تملّقِ

فكأنَّه قدّر الحركة فيها فى موضع الرّفع والنَّصب، فحذفها للجزم، وهذا بعيد؛ لأن الألف لا يمكن حركتها أبدًا، ولكنه شبَّهها بالياء فى قولهم:

أَلَمْ يأْتيك والأنباء تَنْمِى[1]

وقد جاء هذا فى الواو أيضًا، قال الشاعر:

هجوْتَ زَبَّان ثم جِئْتَ مُعْتَذِرًا من هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ[2]

قدره أن يكون فى الرَّفع: «هو يَهْجُو»، فأسكن الواو فى: «لم تهجو» كما أسكن الياء فى: «ألم يأْتيك» للجزم، وهذا فى الياء أسهل منه فى الواو؛ لأن الواو، وفيها الضمة، أثقل من الياء، وفيها الضمة، فتفهم هذه الأصول، فإنها غريبة.

* * *

[يبدل كل من الياء والواو ألفا إذا تحرك وانفتح ما قبله]

قال أبو عثمان: وإذا كانت الياء والواو قبلهما فتحة وأصلهما الحركة أُبدلتا ألفين، ولم يجعلوهما وقبلهما الفتحة على الأصل، إذْ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضَّمة، وذلك قولك: «رمى وغزا، ويُرْمَى ويُغزَى».

قال أبو الفتح: قد بيَّنت فى أوّلِ هذا الكتاب العِلَّةَ التى وجب لها تغِيير الواو والياء إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما، وأنهم استثقلوا من ذلك اجتماعَ الأشباه؛ لأنّ هذه الحروف مضارعة للحركات.

واعلم أن الحركة فى الواو والياء المفتوح ما قبلهما، لا يفصل فيها بين حركة الإعراب وغيرها، ألا ترى أنَّك تقول: «عَصًا» فتقلب الواو، وإن كانت الحركة فيها حركةَ إعراب، وتقول: «غَزَا» فتقلب الواو، وإن كانت الحركة فيها حركة بناء؟.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) البيت من البسيط: وهو بلا نسبة فى: (الإنصاف ١/ ٢٤، وخزانة الأدب ٨:٣٥٩، والدرر ١/ ١٦٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٠، وشرح التصريح ١/ ٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤، وشرح شواهد الشافية ٤٠٦، وشرح المفصل ١٠/ ١٠٤، ولسان العرب ١٥/ ٤٩٢ «يا»، والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٤، والمتمتع فى التصريف ٢/ ٥٣٧، وهمع الهوامع ١/ ٥٢).

وقوله: **«ولم يجعلوهما وقبلهما الفتحة على الأصل؛ إذْ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضَّمة»**، كلامٌ مجملٌ، غير مفصّل، وتلخيصه: لم تصحّ الواو والياء المتحرّكتان وقبلهما فتحة، كما لم تصحّ الياء الساكنة وقبلها الضمة في نحو: «موقن، وموسر»، وكما لم تصحّ الواو السَّاكنة وقبلها الكسرة في نحو: «ميقات ومِيزان» فاختَصَر وأوجز.

ألا ترى أنه لا يريد: أنّ الياء لا تصحّ وقبلها الكسرة؛ ولا أن الواو لا تصحُّ وقبلها الضَّمة؟ هذا محالٌ لوضوحه وانكشافه، وإنما معناه ما ذكرت لك.

ومثل هذا - من المجمل الذى يُفَصّله العلم به - قولُ الله تعالى: **﴿ومن رحمته جعل لكم اللَّيل والنَّهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله﴾**، وإنما تقديره، والله أعلم: «ومن رحمته جعل لكم اللَّيل لتسكنوا فيه، والنَّهار لتبتغوا من فضله»، فترك التَّفصيل لعلم المخاطبين بوقت الابتغاء من وقت السُّكون. ومثله قول امرئ القيس:

كأنّ قُلوبَ الطَّير رَطبا ويابسا ... لدى وكرها العناب والحشف البالى[1]

وإنما تقديره: كأن قلوب الطَّير رطبا: العنَّابُ، ويابسا: الحشفُ، إلا أنه جمع بين الرّطْبِ واليابس؛ لأنّ المعنى مفهوم. وهذا فى القرآن والشِّعر كثير، إذا تفطنت له وجدته.

* * *

[مجيء «رميت، وغزوت، ورمين، وغزون» على الأصل]

قال أبو عثمان: وأمَّا قولهم: «رَمَيْتُ وغَزَوْتُ، وَرَمَيْنَ وغَزَوْنَ»، فإنما جِئْنَ على الأصل؛ لأنه موضع لا تتحرّك فيه اللام، وإنما أصلهما فى هذا الباب السُّكون، وإنما يُقلبان ألفا إذا كان أصلهما الحركة.

---

(١) العناب: ثمر أحمر والحشف: ما يبس من الثمر ولم يكن له طعم ونوى وقال: هذا أحسن بيت جاء بإجماع الرواة.

والبيت من الطويل لامرئ القيس فى: (ديوانه ٣٨، وشرح التصريح ٣٨٢/١، وشرح شواهد المغنى ٣٤٢/١، ٥٩٥/٢، ٨١٩، وفى فقه اللغة ٢٤٤، ولسان العرب ٢٠٦/١ «أدب»، والمقاصد النحوية ٢١٦/٣).

وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٦٤/٧، وأوضح المسالك ٣٢٩/٢، ومغنى اللبيب ٢١٨/١، ٣٩٢/٢، ٤٣٩).

قال أبو الفتح: يقول: إنما قُلبت الياء والواو ألفا فى «رَمى وغَزَا» لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كأنهما كانا: «رَمَيَ وغزوَ»، فلمَّا سُكِّنَتْ فى: «غَزَوْتُ وغَزَوْنَ، ورَمَيْتُ ورَمَيْنَ» لم يجتمع فى الكلمة ما تُقْلَب له اللام؛ فصحَّت.

* * *

[إبدال الواو ياء إذا كانت آخرا فى اسم وقبلها ضمة]

قال أبو عثمان: واعْلم أنّ الواو إذا كانت فى اسم، وكانت حرفَ الإعراب، وقبلها ضمَّة أُبْدِلت ياءً، وجُعِلَ مكانَ الضَّمة كسرةٌ، وذلك مثل: «أحْقٍ وأدْلٍ» وقلبوا لتكونَ أواخرُ الأسماء مخالفةً لأواخر الأفعال، نحو: «يَغْزُو ويَسْرُو».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ أصل «أحْقٍ وأدْلٍ: احْقُوٌ وَأَدْلُو» فكُرِهت الواو - لما أذْكُرُهُ لك - فأُبْدِلت ياءً، وأُبْدِل من الضَّمة التى كانت قبلها كسرةٌ لتصحّ الياءُ فصارت: «أحْقِيٌ وأدْلِيٌ»، ثم جرى عليها ما جَرَى على «غاز» ونحوه.

فإن قيل: وهلاّ تُرِكَت الواو بحالها فلم تُغَيَّرْ؟ وما الحاجة إلى تغييرها؟ قيل: لأن الأسماءَ يلحقها الجر وياءُ النسب، فلو قالوا: «مررت بأدْلُوٍ» لاجتمع فى آخر الكلمة: ضمَّة وواو وكسرةٌ، وبعضُ هذا مكروهٌ.

وكان يلزم أن يقال فى النَّسب: «هذا أدلُوِيّ»، فتجتمع أيضا: ضمَّةٌ وواوٌ وكسرةٌ وياءان. وكذلك إن قلت: «هذه أدْلُوِيَ» فى الإضافة إليك، فاستُثْقِلَ اجتماع هذا كلِّه؛ فلمَّا كان إقرارُ الواو يدعو إلى هذا كلِّه قُلِبَت ياء؛ لأنّ الواو على كلّ حال أثقل من الياء.

وأمَّا الفعلُ فقد أُمِنَ أن يلحقه الجرُّ، أو أن تقع بعده ياء إضافةٍ، أو ياء نسب؛ فصحَّت الواو فى آخره نحو: «يَغْزُوُ».

* * *

[لو سميت رجلا بـ«يغزو» ولا ضمير فيه]

ولكن لو سمّيت رجلا بـ «يغزو» ولا ضمير فيه لقلبت واوُه ياءً كما فعلت بـ«أدْلٍ» فكنت تقول: «هذا يَغْزٍ، ومررت بيَغْزٍ، ورَأَيْتُ يَغزِيَ» فتصرفه فى الرّفع والجرّ، ولا تصرفه فى النَّصب كما فعلت بـ«جَوَارٍ».

ولو سمّيت به وفيه ضمير الفاعل لقلت: «جاءنى يغزو، ورأيت يغزو، ومررت بيغزو» فلا تُغيِّره على وجهٍ؛ لأنه إذا كان فيه ضميرٌ، فهو والضَّمير جملة.

* * *

[التسمية بالجملة]

والجملة إذا سُمِّىَ بها بقِيت على ما كانت عليه قبل التَّسمية.

ألا تراهم قالوا فى اسم رجل: «تَأَبَّطَ شَرًّا، وبَرَقَ نحرُه، وذَرَّى حَبًّا، وأنا ابن جَلا، وبَنِى شابَ قَرْناها» ونحو ذلك مما أُقرّت الجمل فيه بعد التسمية على ما كانت عليه قَبْلَها.

وقولُه: **«وقلَبُوا ليكونَ أواخرُ الأسماءِ مخالفا لأوَاخر الأفعالِ»** فيه تسامحٌ؛ لأنَّه لا يجب أن يكون آخرُ الاسم أبدًا مخالفا لآخر الفعل. ألا ترى أنّ آخر «ضاربٍ» كآخر «يضربُ»؟.

فإن قيل: إنَّه إنما عَنى هنا المعتلّ دون الصّحيح؟.

قيل: فقد رأينا آخرَ «يَرْمِى» كآخر «رامِى»، ألا ترى أن فى آخر كلّ واحد منهما ياءً قبلها كسرةٌ؟ والعلّةُ فى ذلك ما بدأْتُ به، وهو أنَّ الاسم يلحقه الجرُّ وياءُ الإضافة والنَّسَبُ، فكُرِهَت الواوُ فى آخره لذلك، والفعل لا يلحقُه شيءٌ من ذلك، فجرَى على أصله.

وإنما يريد أنهم أرادوا أن يخالفوا بين أواخرِ الأسماءِ وأواخر الأفعالِ فى هذا؛ لما يلحق الأسماء من التّغيير، لا لأنَّ الفعل يجب أن يكون آخره مخالفا لآخر الاسم. ألا ترى أنّ «ينطلقُ» فى وزن «مُنْطَلِقٍ» لا فصلَ بينهما فى التَّركيب إلا اختلاف الميم والياء.

* * *

[تصح الواو إذا كانت «حشوًا» فى نحو «عنفوان»]

قال أبو عثمان: فإن كانت قبل الواوِ ضمةٌ، ولم تكن حرف الإعراب ثبتت، وذلك نحوُ: «عُنْفُوان، وأُفْعُوان، وقَمَحْدُوة، وتَرْقُوة»؛ لأن الإعراب وقع على ما بعد الواو.

قال أبو الفتح: هذا الفصل يُؤكِّدُ ما ذكرتُ لك - من أنهم إنما غيَّروا الواو فى

«أدْلٍ» لما يلزم حرفَ الإعراب - ألا تراها لَمّا صارت حشوًا فى «عُنْفُوان، وقَمَحْدُوَةٍ»، وصار الإعرابُ جاريا على غيرها صحّت؛ لأنه قد أُمِن فيها أنْ تُكسَر، أَو تَأْتِىَ بعدها الهاء؟.

* * *

[قولهم فى جمع «قلنسوة وعرقوة: قلنس وعرق»]

قال أبو عثمان: وقالوا: «قَلَنْسُوةٌ وقَلَنسٍ».

وأنشدنى الأصمعىّ، قال: أنشدنى عيسى بن عمر:

لا مَهْلَ حتى تَلْحَقى بعَنْسِ أهْلِ الرِّياطِ البيضِ والقَلَنْسِى[1]

فقلب الواو ياءً حيث صارت حرفَ الإعراب. وقال الآخر:

حتى تَفُضّى عَرْقِىَ الدُّلِىّ[2]

قال أبو الفتح: أصل «قلنسٍ: قَلَنْسُوٌ» لأنه لما حُذفت الهاء وقعت الواو حرفَ الإعراب، فجَرى عليها ما جرى على واو «أدْلٍ» وكذلك «عَرْقِى الدُّلىّ» أصله - بعد حذف الهاء - : «عرقُوٌ» فغُيِّرَت الواو كما تقدّم.

وقولُهم فى جمع «قَلَنْسُوَةٍ وعَرْقُوَةٍ: قَلَنْسٍ وعَرْقٍ» قليلُ النَّظير؛ لأن هذا الجمع الذى يَجِىءُ بحذف الهاء من الواحد إنّما بابُه لِما كان معه من صنعة البارى تعالى، لا لِمَا تولّى صنعتَه المخلوقون نحو: «نَخْلَةٍ ونَخْلٍ، وشَعيرَةٍ وشعيرٍ، وقَصَبَةٍ وقَصَبٍ»، وقد قالوا: «سَفِينٌ» فى جمع «سفينةٍ» وهى من صنعة المخلوقين، قال طَرَفَة:

---

(١) الرياط: جمع ريطة وهو ضرب من الثياب.

والرجز بلا نسبة فى: (الخصائص ١/٢٣٥، وشرح المفصل ١٠/١٠٧، والكتاب ٣/٣١٧، ولسان العرب ٦/١٥٠ «عنس»، ١٨١ «فلس»، ٧/٣٠٧ «ريط»، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٦، والمقتضب ١/١٨٨).

(٢) العرقة: الخشبة التى على فم الدلو. ومعنى تقضى: تكسرى: أى لا تزالى ساقية للإبل حتى تكسرى عراقى الدلاء والدلى: جمع دلو.

الرجز بلا نسبة فى: (تخليص الشواهد ١٤٧، والخصائص ١/٢٣٥، وشرح المفصل ١٠/١٠٨، والكتاب ٣/٣٠٩، ولسان العرب ١٠/٢٤٨ «عرق»، والمقتضب ١/١٨٨).

عَدَوْلِيَّةٌ أو من سفين ابن يامنٍ يجور بها الملاّح طورًا ويهتدى

وقد قالوا فى جمع «قلنسوة: قَلَوْنَسٌ» فقدّموا الواو.

قرأْتُ على أبى علىّ فى كتاب القلب عن يعقوب:

يَمْضِينَ تحتَ البَيْضِ والقَلَوْنَس[1]

بفتح النُّون.

فإن قال قائل: فهلاّ ضمُّوا النون لأنها واقعة موقع السِّين فى «قَلَنْسُوَةٍ» أو كسروها؛ لأنها واقعة موقع السِّين أيضًا فى «قَلَنْسٍ»؟.

قيل: لأنها لَمَّا قُدِّمت الواو أشبهت واوَ «فَدَوْكسٍ وسَرَوْمَطٍ»[2] ففتحت النون لوقوعها موقع الكاف من «فَدَوْكَسٍ» والميم من «سَرَوْمَطٍ»، وقد فعلوا نظير هذا. ألا ترى أنهم لَمَّا قلبوا الواو من وَجْهٍ فجعلوها بعد الجيم فى «جاهٍ» لم يقروها على سكونها، بل حَرَّكوها حتى انقلبت ألفا؟ فهذا هناك كذاك ثَمَّةَ؛ وهذا نظيرُ ما قلتُ لك فى «أيْنُقٍ» إنّ الياء هى عين الفعل قُدّمت، فلمَّا قُدِّمت اجْتُرِئَ عليها فقُلِبَتْ ياءً.

* * *

[إذا سكن ما قبل الواو والياء جرتا مجرى الصحيح]

قال أبو عثمان: وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرى عليهما من الإعراب – إذا كانا حرفى إعراب – ما يجرى على سائر الحروف، وذلك نحو: «ظَبْيٍ ورَمْيٍ وغَزْوٍ»، ومِن ثم قالوا: «مغزوٌّ ومعدوٌّ وعُتوٌّ».

قال أبو الفتح: إنَّما جَرَتِ الواو والياء لَمَّا سكن ما قبلهما مَجْرَى الصَّحيح؛ لأنّ أصل الاعتلال فيهما إنما هو لشبههما بالألف، وإنَّما يكونان كذلك إذا سكنتا، وكان قبل الياءِ كسرةٌ وقبل الواو ضمَّةٌ، فإذا سكن ما قبلهما خرجتا عن شبه الألف؛ لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا.

---

(١) القلونس: أغطية الرءوس فى الحرب. البيض بفتح الباء: جمع بيضة، وهى ما يقى الرأس من السلاح.

(٢) تَسَرْمَطَ الشَّعَرُ: قَلّ، وخَفّ. والسَّرَوْمَطُ، كصَنَوْبَر: الجَمَلُ الطويلُ، كالسَّرْمَطِ والسَّرامِطِ والمُسَرْمَطِ والسَّرْمَطيطِ، وجِلْدُ ضائِنَةٍ يُجْعَلُ فيه زِقّ الخَمرِ، وكلّ خِفاءٍ يُلَفّ فيه شيءٌ.

وقولُه: «ومِن ثَمّ قالوا: مغزوٌّ» يقول: لأنّ فى «مغزو» حَرْفا مشدّدًا، والحرفُ المشدّد أبدًا حرفان من جنس واحد، الأوّلُ منهما ساكن، فالواو الأولى من «مَغْزُوٌّ ومَعْدُوٌّ وعُتُوٌّ» ساكنةٌ بمنزلة الزاى من «غَزْوٍ» كما أنّ الياء فى «كُرْسِيٌّ وصَبِيٌّ» ساكنةٌ بمنزلة الباء من «ظَبْيٍ».

* * *

[إذا كان مثال «عتو» واحدا، فالوجه فيه إثبات الواو والقلب جائز]

قال أبو عثمان: وإذا كان مثال «عُتوّ» واحدًا، فالوجه فيه إثبات الواو، والقلبُ جائزٌ نحو: «مَعْدِيّ وعُتِيّ» إذا أردت مصدر «عتا يعتو عُتُوًّا».

وبعضُ العرب يُنشد هذا البيت:

وقد علمتْ عِرْسِى مُلَيْكَةُ أنّنِى ... أنا اللّيث مَعْدِيًّا عليه وعاديا[1]

قال أبو الفتح: اعلم أنه إنما جاز القلب فى «عُتِى» ونحوه على قلّته؛ لأنّه اجتمع فى الطّرَفِ واوان، والأُولى مُدغَمةٌ فخفيت، فكأنه ليس بين الدَّال فى «مَعْدُوٌّ» وبين الواو الآخرة حاجز لضعف الواو بالإدغام، فغُيِّرت تشبيها بـ«أَدْلٍ»، وليس مثله، وإنما هذا تطلُّب وجه بعد السَّماع؛ ويُقوِّى قلبه أيضًا أنّ الفعل قد قلبَ فيه نحو: «غُزِىَ، وعُدِىَ عليه».

* * *

[إذا كانت الواو ثقيلة كواو «عتو» وكانت فى جمع كواو «عصى» قلبت ولم يجز ثباتها]

قال أبو عثمان: فإذا جاءت الواو ثقيلة مثل هذه الواو، وكان الذى هى فيه جمعًا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارث فى: (خزانة الأدب ٢/١٠١، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٩١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٣٣، وشرح اختيارات المفضل ٧٧١، وشرح التصريح ٢/٣٨٢، والكتاب ٤/٣٨٥، ولسان العرب ٥/٢١٩ «نظر» ١٥/٣٤ «عدا»، والمقاصد النحوية ٤/٥٨٩).

وبلا نسبة فى: (أدب الكاتب ٥٦٩، ٦٠٠، وأمالى ابن الحاجب ٣٣١، وأوضح المسالك ٤/٣٩٠، وشرح الأشمونى ٣/٨٧٦، وشرح شافية ابن الحاجب ١٧٢، وشرح شواهد الشافية ٤٠٠، وشرح المفصل ٥/٣٦، ١٠/٢٢، ١١٠، ولسان العرب ٦/١١٥ «شمس»، ٤/١٤٨ «جفا»، والمحتسب ٢/٢٠٧، والمقرب ٢/١٨٧، والممتع فى التصريف ٢/٥٥٠).

قُلِبَت الواو ولم يجز ثباتها، وذلك نحو: «عَصًا وعِصِيٌّ، وعات وعُتِيٌّ» وإن شئتَ كَسرت أوّل الكلمة، وإن شئت ضممته، ولا يجوز بالواو إلاّ أن يَشِذّ الحرف فيُحكى ولا يُجْعَلُ أصلا.

وقال بعض العرب: «إنّكم لتنظرون فى نُحُوٍّ كثيرة» يريد: جمع «نَحْوٍ»، وهذا شاذٌّ مشبَّه بما ليس مثله نحو: «صُوّم» كما شَبَّه الّذين قالوا: «صُيَّمٌ» بباب «عِصِيٍّ» إلا أنّ «صُيَّمًا» وما كان مثله مُطّرِدٌ، و «نُحُوٌّ» لا يَطّرِدُ.

قال أبو الفتح: إنما كسروا فاء «عِصِىٍّ» إتباعا لكسرة العين ليكون العمل من وجه واحد، وكأنهم إنما أخرجوا «نُحُوًّا» على أصْله ليُعْلَم بذاك أنّ أصل «عِصِىٍّ: عُصُوٌّ» فجاء «نُحُوٌّ» كالتّنبيه على أصل هذا الباب كلِّه، وقد ذكرت نظير هذا فيما تقدّم.

* * *

[لزم باب «عصى» القلب؛ لأن الجمع أثقل من الواحد]

قال أبو عثمان: وإنما لزم باب «عَصِيٍّ» القلبُ؛ لأنّ الجمع أثقلُ من الواحد، فإذا كان الواحد يقلب فى نحو: «مَرْضِيٍّ ومَسْنِيٍّ»، وإنما هو من «سنوت»، ومن «الرّضوان» ألزموا الجمع الإبدالَ، وشبَّهوا «عِصِيًّا ودُلِيًّا» حين ألزمت الواو فيه البدل بـ«أَدْلٍ وأحْقٍ» حيث لم يكن بين الضمَّة والواو إلاّ حرفٌ ساكنٌ، وكسروا موضع العين كما كسروا عين «أدْلٍ».

قال أبو الفتح: يقول: إذا كان الواحد - على خفَّتِهِ وتمكّنه - قد جاز فيه القلبُ نحو: «مَعْدِى ومَسْنِى ومَرْضِىٍّ» لم يكن من الإعلال فى الجمع لِثقَلِهِ بُدٌّ، وقد تقدّم نظير هذا فى موضعه.

ويعنى بقوله: «إلاّ حرفٌ ساكنٌ» الواوَ الأُولى المدغمةَ التى انقلبت ياءًا فى «عِصِىٍّ»، وهى فى الأصل واوُ «فُعُول».

* * *

[إذا أسكنت عين «غزى وشقى» بقيا معلين]

قال أبو عثمان: فإذا قلت: «غُزِىَ وشَقِىَ» ثم أسكنتَ موضع العين على قول من قال:

لو عُصْرَ منها البان يوما لانعَصَرْ

لم تقل: إلا «غُزْىَ وشقْىَ» ولم تَرْدُدْهما إلى الأصل؛ لأنَّك لم تبنهما على السُّكون، ولو رددت هذا إلى الأصل لقلت فى «قَضُوَ الرّجل» إذا أسكنت – فيمن قال «ظَرْفَ» فِى «ظَرُفَ» – بالياء؛ وذا لا يقوله أحد لما ذكرتُ لك.

قال أبو الفتح: يقول: إنَّك إنما قلبت الواو فى «غُزِىَ وشَقِىَ» ياءً لانكسار ما قبلها، كما أنك إنما قلبتَ الياء فى «قَضُوَ» لانضمام ما قبلها، فإذا أسكنتَ العين استخفافا، فإنَّك تنوى الكسرَ والضَّمَّ كما تقول فى: «فَخِذٍ وعَضُدٍ: فَخْذٌ وعَضْدٌ» فكما يجب القلب فى «شَقِىَ وقَضُوَ» للكسرة والضَّمة فكذلك إذا حذفتهما استخفافا وأنت تريدهما، تُبْقِى القلبَ بحاله؛ لأنَّك تريد الحركة الموجبَةَ له، ولو لم تردّها لكان الكلام محالاً؛ لأنه ليس فى الكلام فعل ماض أصل بنائه: «فَعْلَ» بإسكان العين.

يقول: فلو قلت فى «شَقِىَ وغُزِىَ» إذا أسكنْت: «شَقْوَ وغُزْو» لزوال الكسرة لوجب أن تقول فى «قَضُوَ: قَضْىَ» لزوال الضَّمَّة، وهذا لا يقوله عربىٌّ، بل الذى جاء عنهم خلافه، قال الرّاجز:

تَهْزأُ مِنِّى أُخْتُ آلِ طَيْسَلَهْ قالت أُراه دالفًا قد دُنْىَ لَهْ

يريد: «دُنِىَ لَهُ» وهو من «دَنَوْتُ» فأسكن النُّونَ، وأقرّ الياءَ بحالها.

ونظير هذا قولهُم فى تخفيف «نُؤْى: نُوىٌ» فإقرارُهم الواوَ – وإن كانت ساكنة قبل ياء – إنما هو لما فيها من نيَّة الهمزة؛ فكذلك تُقَرُّ الياء فى «شَقْى» لما فى القاف من نيّة الحركة.

* * *

[بعض العرب يقول: «رضيوا» فيسكن الضاد ويثبت الياء ولا يردها واوًا]

قال أبو عثمان: وبعض العرب يقول: «رَضْيُوا» فيسكن الضاد، ويثبت الياء؛ لأنه لم يلتق ساكنان.

قال أبو الفتح: يقول: إنما كان يجب أن يُقال: «رَضُوا» كما قال تعالى: ﴿عَمُوا وصَمُّوا﴾ [المائد:٧١] ، وأصلهما: «رَضِيُوا وعَمِيُوا» فحُذفت الضَّمة من الياءِ، ونُقلت إلى ما قبلها، فالتقت الياء والواو وكلاهما ساكن فحُذفت الياءُ، لالتقاء السَّاكنين، وكانت أَحَقّ بالحذف لأنها كما أُعلّت بالإسكان كذا أُعلّت بالحَذف.

وأيضًا فإنّ الواوَ علامةُ الجمع، والضَّمير، والياءُ ليست علامة فكانت أحقّ بالحذف؛ فلمَّا سكنت الضّاد فى «رَضْيُوا للاستخفاف جرَت الياء لسكون ما قبلها مجرى الصَّحيح فأُقرّت، ولم تردّ إلى الواو - وإن كانت الكسرة قد زالت من قبلها - لما تقدّم ذكره.

* * *

[فعل من «جئت: جيء» فإذا خَفَّفْتَ قيل: «جي»]

قال أبو عثمان: وقال: أقول فى «فُعْل» من «جِئْتُ: جِيءٌ» فإذا خفَّفْتُ الهمزة قلتُ: «جُيٌ» فرددت الجيم إلى الضَّم.

قال أبو الفتح: الفاعل المضمر فى «قال» هو الخليل، وإنما كَسَرَ الجيم فى «جِيءٍ» - وإن كان يريد «فُعْلا» - لما تقدّم ذكره من مذهبه، وأنه يقول فى «فُعْل» من «البيع: بيعٌ»، كما قالوا: «بِيْضٌ» فى جمع «أبْيَضَ» ولا يَفْصِلُ بين الواحد والجمع فى هذا الموضع.

وقياسُ قول أبى الحسن أن يَقلبَ الياءَ فيقول فى «فُعْل: جُوءٌ»، فإذا خَفَّفْتَ قُلْتَ: «جُيٌّ» على المذهبين جميعا.

أمَّا الخليلُ فإنَّه رَدّ ضمَّة الجيم لَمَّا تحرّكت الياء بحركة الهمزة المنقولة عليها للتَّخفيف فأُمِنَ انقلاب الياء لتحرُّكها، وأنها عين.

وأمَّا أبو الحسن فإنَّه ردّ الياء إلى أصلها وترك الواو؛ لأنَّه إنما كان يقلبها واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فلمَّا تحرّكت بحركة الهمزة المُلقاة عليها رجعت ياءً لقوّتها بالحركة، كما تقول فى تحقير «مُوْسِرٍ: مُيَيْسرٌ» فتردّ الياء لتحركها وبقيت الجيم مضمومة كما كانت، فتأمَّل هذا!

* * *

[لولا التاء فى نحو: «الشقاوة والنكاية» لانقلبت الواو والياء فيهما همزتين]

قال أبو عثمان: ومِمَّا يخرج من هذا الباب على الأصل إذا لم يكن حرف الإعراب «الشِّقاوة، والإداوَة، والنّقاوَةُ، والنّهايةُ، والنّكايَةُ»، قويت هذه الحروف حيث لم تكن حُروف الإعراب كما قويت الواو فى «قَمَحْدُوَةٍ».

قال أبو الفتح: يقول: كما أنَّه لولا الهاء فى «قَمَحْدُوةٍ» وأنّ الإعراب صار جاريا عليها لوجَبَ قلبُ الواو ياءً، وأن يقول: «قَمَحْدٍ» كما قالوا فى جمع «قَلَنْسُوَةٍ: قَلَنْسٍ» فكذلك لولا الهاءُ فى «النِّكايَةِ والإدَاوَةِ» لوجب قلبُ الياء والواو همزتين كما انقلبتا فى «رِداءٍ وكِساءٍ»، وسنذكر هذا الوجه فى موضعه إن شاء الله.

* * *

[من يقول: «مسنى وعتى» لا يقلب «أبوة، وأخوة»]

قال أبو عثمان: ومن ذلك: «أُبُوّةٌ وأُخُوّةٌ» لا يقلبهما من يقول «مسنىّ وعُتىّ»؛ لأنه لَزِمَ الإعرابُ غيرَهما.

قال أبو الفتح: إنما لم يَقْلِبْ هذا مَن يقول: «مَسْنِىٌّ»؛ لأنَّه لما كان حكم «مَسْنِى» ألاّ يقلب مع أنه لا هاء فيه لأنّه واحد، فهو إذًا جاءت فيه الهاء لا يجوز فيه غير التصحيح؛ لأن الإعراب يجرى عليها.

فإن قلت: فقد قالوا: «أرض مَسْنِيَّةٌ، وعيشةٌ مرضيَّةٌ»، فقلبوا الواو ياء مع أن بعدها هاء، فهلا قيل على هذا فى: «أُبوّةٌ وأُخوّةٌ: أُبيَّةٌ وأُخِيَّةٌ» كما قالوا فى «مَسْنُوَّةٍ ومَرْضُوَّةٍ: مَسْنِيَّةٌ ومَرْضِيَّةٌ»؟.

قيل: إن الهاء فى «مَسْنِيةٍ ومَرْضِيَّةٍ» إنما دخلت على «مَسنِىٍّ ومَرْضِىٍّ» للتأنيث بعد أن لزم المذكَّرَ القلبُ، فبقى بعد مجيء الهاء بحاله. و«أُبُوَّةٌ وأُخُوَّةٌ» لم تلحقهما الهاء بعد أن كان يقال فى المذكَّر: «أُبِىٌّ وأُخِىٌّ» فيلزم أن يُقال: «أُبيّةٌ وأُخيَّةٌ» بل «أُبُوَّةٌ وأُخُوَّةٌ» مصدران أصلان جاءا على «فُعُولَةٍ» بمنزلة «الحُكُومَةِ والخُصُومَةِ»، فالهاء لازمةٌ لهما فى أوّل أحوال بنائهما على هذه الصيغة، والهاء فى «مفعولة» داخلةٌ على «مَفْعُولٍ» فهى مُفارِقَةٌ، فهذا الفصلُ بينهما!.

* * *

[همز «عظاءة، وصلاءة، وعباءة»]

قال أبو عثمان: قال – يعنى سيبويه – : وسألت الخليل عن «عَظاءَةٍ وصَلاءَةٍ وعَباءةٍ» فقال: جاءُوا بهنَّ على «العَظاءِ والصَّلاءِ والعَباءِ» كما قالوا: «مَسْنِيَّةٌ ومَرْضِيَّةٌ» فجاءوا بهما على «مَسْنِىٍّ ومَرْضِىٍّ»، وإنما لحِقت الهاء حرفا يَعْرى منها، فلم يقو قُوّة ما الهاء فيه على ألا تفارقه.

قال أبو الفتح: يقول: إنما هُمِزَت «العباءة، والصَّلاءة، والعظاءة» - وإن كانت الهاء حرف الإعراب، ولم يجرين مجرى «النِّهاية والإداوة» - لأنّ الهاء لحقت «العَباءَ والصَّلاءَ والعَظاءَ» بعد أن وجب فيهنّ الهمز؛ لأنّ الإعراب جرى على الياء التى الهمزة بدلٌ منها، فجرت الهاء فى ذلك مجرى الهاء فى «مسنيَّة ومرضيَّة» التى لحقت ما جاز قلبه قبل دخول الهاء؛ فلمَّا دخلت بقى بحاله من القلب.

وقوله: **«ولم تجر مجرى ما الهاء فيه على ألاّ تفارقه»** يريد باب: «عَرْقُوَةٍ وتَرْقُوَةٍ»، ألا ترى أنّ الهاء لازمة فيهما، ولم يُؤت بها فيهما بعد أن قُدّرا منفصلين منها لأنّه لو قدّر دخولها بعد انفصالهما منها لوجب أن تقلب الواو فيقال: «تَرْقِيَةٌ وعَرْقِيَةٌ»؛ لأنك كنت تقدّرهما أوّلا: «تَرْقٍ وعَرْقٍ»، ثم تُدْخل الهاء على ذلك.

وقد لاذ الفرّاء بقول الخليل هذا، وذلك أنه قال فى بناء الفعل الماضى على الفتح: إنّه كان حكمه أن يكون وقفا، إذ كان لا رافع له ولا ناصب؛ ولكن لمّا كانت ألف التثنية تفتحه، وواو الجمع تضمُّه اختاروا له الفتحة؛ لأنها أخفّ الحركات ففتحوه؛ أفلا ترى أنّه بنى الواحد على التثنية كما بنى الخليل الواحد على الجمع فى قوله: «إنَّ العَظاءَةَ» جاءت على «العظاء»، فكما ذهب الخليل إلى هذا كذلك قفاه الفرّاء.

ويدُلُّكَ على أنّ «العَظاءَ» جمع «عَظايَةٍ» قولُ الشّاعر:

سِــوَى عَضْرَفُوطٍ حَطّ بى فأقَمْتُهُ   يُبادِرُ سِرْبًا من عَـظـاءٍ قَـوَارِب(١)

إلا أن لقول الخليل مَزِيَّةً على قول الفرّاء؛ لأنّه وإن بنى الواحد على الجمع فإن هذا الواحد فيه هاء التأنيث، وهذا الجمع - أعنى «عَظاء» - لا هاءَ فيه، وإنما بنى المؤنث على المذكّر، وهذا هو القياس، أعنى أن يُبنى المؤنّث على المذكّر.

وقولُ الفرّاء ليس فيه ما يُقوّيه كالّذى يُقوّى قول الخليل؛ لأنه لم يَضُمَّ إلى أنّه بنى الواحد على التّثنية شيئا آخر كما ضمّ إليه الخليل: أنه بنى مؤنّثا على مذكّر.

وشيء آخر يقوّى قول الخليل، وهو أنّ بين الواحد والجمع تناسبا فى كثير من المواضع شديدًا. ألا ترى أنّ جموع التكسير إعرابها جارٍ على آخرها كإعراب الواحد

(١) العضر فوط: ذكر العظاء - والعظاء والعظايا: ج، عظاية، وعظاءة لغة والعظاية على خلقة سام أبرص: القوارب الطالبة الماء ليلا.

نحو قولك: «رجلٌ ورجالٌ، وقصرٌ وقُصورٌ»، والتَّثنية لا يكون إعرابها كإعراب الواحد، إنَّما هي بألف فى الرَّفع، وياء فى الجرّ والنَّصب أبدًا.

وشيء آخر، وهو أنّ فى الجموع ما لم يكسّر عليه الواحد، فجرت فى ذلك مجرى الواحد الذى لم يُكسَّر على وجهٍ، وذلك نحو: «أشياء» فى قول الخليل «والجامِل والباقِر».

ومنها أيضا ما يأتى من غير لفظ الواحد نحو: «إبل، وبقر، وقوم، ورهط» فكأنها آحاد، ليست بجموع؛ لأنها من غير لفظ الواحد.

والتثنية لا يكون فيها شيء من ذلك؛ إنما هى فرع على الواحد من لفظه لابدّ من ذلك، وبناء الأصل على الفرع مع وجود المندوحة عن ذلك قبيح؛ فإذا كان بين الجمع والواحد هذه المقاربة لم يمتنع أن يحمل الواحد عليه مع ما ذكرناه من قوة بناء المؤنَّث على المذكَّر. فأما التَّثنية فبعيدة من الواحد وهى لضرب واحدٍ من العدد، والجمع قد يختلف ما تحته من الأعداد، كما يختلف ما تحت الواحد من المعانى، فهو به أشبه.

وأقوى من ذلك كلِّه أنّ «العظاء والعباء» ونحوهما ليست جموعا - على الحقيقة - نكرة، بل هى آحاد بمنزلة «تمرٍ» من «تمرة». وهذا هو المعتمد فى الجواب، وإنما هى جموع فى المعنى لا فى اللَّفظ، فافهم ذلك.

* * *

[تصحيح «الصلاية والعباية»]

قال أبو عثمان: فأمَّا «الصلايةُ والعَباية» فلم يجيئوا بهما على «الصَّلاء والعباء» كما أنهم حين قالوا: «خُصيان» لم يجئ على الواحد، ولو جاء على الواحد لقالوا: «خُصْيَتان».

قال أبو الفتح: يقول: «العَباية والصَّلاية» بنيت فى أوّل أحوالها على التأنيث، ولم تجئ على المذكَّر، ولو جاءت عليه لقالوا: «عبَاءة وصَلاءة» كما تقدّم، كما أن «خُصيان» لو جاء على «خُصية» لقيل: «خُصيتان»، ولكنَّه بُنى على التَّثنية فى أوّل أحواله، وإن كانت فرعا، كما بُنيت «العباية» على التأنيث فى أوّل أحوالها وإن كانت فرعا.

وقال أبو العباس: يقال: «خُصية وخُصْىٌ» فمن قال: «خُصْية» قال: «خُصيتان»، ومن قال: «خُصْىٌ» قال: «خُصيان».

ومثله: «ألْية وألىّ» فمن قال: «ألْية» قال: «ألْيتان»، ومن قال: «ألىّ» قال: «ألْيان». قال الراجز:

يرتجُّ ألْياه ارتجاجَ الوَطْبِ

وقال الآخر:

كأنَّ خُصييه مِنَ التَّدَلْدُل ظرف عجوزٍ فيه ثِنْتا حنظل[1]

فهذا على قول الآخر:

أخُصْيَيْ حِمارٍ بات يَكْدُمُ نَجْمَةً أتوخذ جاراتى وجارُك سالم

فأمَّا قول الراجز:

لستُ أُبالى أن أكون مُحْمقَهْ إذا رأيتُ خُصْيَة مُعَلَّقَهْ

فهو فى التَّثنية: «خُصيتان».

وقال الآخر:

يا بأبى خصياك من خُصْيٍ وزُبّ[2]

فَثَنَّى «الخُصْىَ على خُصْيَيْن».

* * *

(١) الرجز لخطام المجاشعى أو لجندل بن المثنى أو لسمى الهذلية أو للشماء الهذلية فى: (خزانة الأدب ٧/٤٠٠، ٤٠٤). ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية فى: (المقاصد النحوية ٤/٤٨٥). ولخطام المجاشعى أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية فى: (الدرر ٤/٣٨). ولجندل بن المثنى فى: (شرح التصريح ٢/٢٧٠). وللشماء الهذلية فى: (خزانة الأدب ٧/٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١).

وبلا نسبة فى: (لسان العرب ١١/٢٤٩ «دلل»، ٦٩٢ «هدل» ١٤/١١٧ «ثنى» ١، ٢٣٠ «خصا»، وإصلاح المنطق ١٨٩، وخزانة الأدب ٧/٥٠٨ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٦١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٨٤٧، وشرح المفصل ٤/١٤٣، ١٤٤، ٦/١٦، ١٨، والكتاب ٣/٥٦٩، ٦٢٤، والمقتضب ٢/١٥٦، وهمع الهوامع ١/٢٥٣، وتهذيب اللغة ٦/١٩٩، ٧/٤٧٨، وكتاب العين ٤/٢٥، ٢٨٧، والمخصص ١٢/١١٠، ١٦/٩٨، ١٧/١٠٠، ديوان الأدب ٤/١١، وتاج العروس «دلل»، «هدل»، «ثنى»، «خص»).

(٢) الرجز لآدم مولى بلعنبر فى: (لسان العرب ١٤/١٠ «أبى»). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٢٥ «بأبأ»، ١٤/٢٢٩ «خصا»، وتابج العروس «أبى»، «خص»).

[«عقلته بثنايين»]

قال أبو عثمان: ومثل هذا قول العرب: «عقلته بثنايَيْن» لا يهمز، وهو بمنزلة «النهاية»؛ لأنَّه بُنى على التَّثنية كما بُنيت «النِّهاية» على الهاء.

قال أبو الفتح: يقول: لولا أن «ثنايَيْن» بُنِى على التَّثنية لوجب أن يهمز فيقال: «عقلته بثناءين» كما تقول: «الْتحفت بكساءَين»، لأنك كنت تقدّره أوّلا: «ثِناءٌ» كما تقول: «كساءٌ»، ولكنّه بُنِى فى أوّل أحواله على التّثنية، كما بُنيت «النِّهاية» فى أوّل أحوالها على التَّأنيث، فجرت الياء التى هى حرف الإعراب فى «ثنايَيْن» مجرى هاء التَّأْنيث في منع الهمز؛ لأنّ الياء قد وقعت حشوًا لا طَرَفا، فصحَّت، كما صحّت الواو فى «قَمَحْدُوَةٍ» لوقوعها حشوًا لا طرفًا.

* * *

[مذروان]

قال أبو عثمان: ومثل ذلك: «مِذْرَوَان»؛ لأنَّه لا يُفرد له واحدٌ.

قال أبو الفتح: يقول: لو أُفرد «لمذروين» واحدٌ لوجب أن يقال «مِذْرَيان» لأنَّك كنت تقدِّره قبل التَّثنية: «مِذْرًى» مثل «مِعْزًى»، ثم تُثَنِّى فتقول: «مِذْريان» كما تقول: «مِعْزَيان»، ولكن لمَّا لم يفرَد له واحد، جرت الألف فيه للزومها مجرى الألف فى «عُنْفُوَان» فى منعها انقلابَ الواو.

ونظير هذا من الجمع الذى على حدِّ التَّثنية مما لم يُنْطَق له بواحد: قولُ عمرو بن كلثوم:

تَهَدَّدْنا وأوعِدْنا رُوَيدًا ... متى كُنَّا لأُمِّك مَقْتَوِيْنا[1]

فـ«مَقتوين» مثاله: «مَفْعَلِين»، ولولا أنَّه بناه على الجمع فى أوّل أحواله لوجب أن

---

(١) ومقتوينا: وصف من اقتوى الشيء: إذا اختصه لنفسه ويقال: اقتويت منه الغلام الذى كان بيننا: أى اشتريت منه نصيبه فيه.

البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم فى: (ديوانه ٧٩، وجمهرة اللغة ٤٠٨، وخزانة الأدب ٤٢٧/٧، ٨٠/٨، ٨١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٩٢، ولسان العرب ٣٥٦/١ «خصب»، ١٦٩/١٠ «قتا»، ٢١٢/١٥ «قوا»، ونوادر أبى زيد ١٨٨).

وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٢٨٩/١، ولسان العرب ٣٩١/١ «ذنب»).

يقول: «مَقْتَينَ»، كما تجمع «مغزًى» اسمَ رجل فى الجرِّ والنَّصب: «مَغْزَينَ» لأنه بمنزلة «مُصْطَفَيْنَ» وواحد «مَقْتَوِينَ» فى القياس: «مَقْتى: مَفْعَلٌ» من «القَتْو» وهو الخدمة؛ فكما لا يجوز أن تقول فى جمع «مَغْزًى: مَغْزَوِينَ» فتُصَحِّح الواو لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وإنَّما يقال: مَغْزَيْن، فكذلك كان يجب أن تقول: «مَقْتَيْنَ» فتحذف اللام لسكونها وسكون حرف الإعراب بعدها؛ ولكنه لمَّا بناه على الجمع صحّت الواو كما صحّت فى «مِذْرَوَان».

وفيه وجه آخر، قال سيبويه: وإن شئت قلت: جاءوا به على الأصل كما قالوا: «مَقاتِوَة» حدثنا بذلك أبو الخطَّاب، يريد: إن شئت قلت: صحّت فى جمع السَّلامة كما صحّت فى جمع التَّكسير.

قال أبو علىّ: ويحتمل عندى وجهًا ثالثًا، وهو أن يكون صحّح الواو ليكون ذلك أمارة لإرادة النَّسب كما صحّت الواو فى «عَوِرَ» ليكون ذلك أمارة لإرادة: «اعوَرّ».

قال: وقال أبو عثمان: **«لم يَجِئْ فى كلامهم مِثْلُ «مَقاتِوَة» إلاّ قولهُم: قومٌ سَوَاسِوَة»** سمعته من أبى عُبَيْدَةَ، وهذا من الشَّاذّ لصحَّةِ الواو طرفًا مكسورًا ما قبْلها.

* * *

[حكم الياء والواو إذا كان ما قبلهما مفتوحا والهاء لازمة لهما]

قال أبو عثمان: وإذا كانت الياء والواو ما قبلهما مفتوح، وكانت الهاء لازمة لهما لم يكونا إلاّ بمنزلتهما لولم تكن فيهما الهاء، وذلك نحو: «العَلاةُ والمَناةُ»[1].

وليس هذا مثل «قَمَحْدُوَةٍ» لأنها حين فُتحت وقبلها الضَّمَّة بمنزلتها إذا انتصبت فى الفعل نحو: «يريد أن يغزو» فاعلم.

وإذا كانت قبلهما فتحة قُلبتا ألفا إذا كان أصلهما التَّحريك ولم يدخلهما تغيير البتَّةَ.

قال أبو الفتح: يقول: الهاء إذا كانت على هذا السَّبيل لم تمنع انقلاب الياء والواو قبلها إذا كان ما قبلهما مفتوحا، ولم يراعَ لها حكمٌ فـ«عَلاةٌ ومَناةٌ» بمنزلة «العصا

---

(١) المَنا و والمَنَاةُ: كَيْلٌ، أو مِيزانٌ، ويُثَنّى مَنَوَان ومَنَيَان، ج: أمْناءٌ وأمْنٍ ومُنِىّ ومِنِىّ. ومَنَاهُ يَمْنُوه: ابْتَلاهُ، واخْتَبَرَهُ. المُنُوَّةُ: الأمْنِيَّة. ودارى مَنَا دارِهِ: حِذاءَها. ومَناةُ ع بالحِجازِ، وصَنَمٌ، ويُمَدّ. والمَمْناةُ: الأرضُ السَّوْداءُ. والمُمانِى: الدّيُّوثُ.

والرَّحَى»، وإنما كانت الهاء هنا كذلك؛ لأنها ليست تكون فى الاتِّصال بما قبلها إلاّ على دون اتِّصال اللام بالعين.

وإذا كانوا قد قلبوا العين فى «باب وناب» لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها - وإن كانت أقوى من اللام، واللام بعدها - فأن تُقْلَبَ لامُ «عَلاةٍ ومَنَاةٍ» لأنها أضعف من العين، وأنه ليس بعدها شيء من الأصل، أوْلى وأحْرَى؛ فكأنها فى الأصل: «عَلَوَةٌ ومَنَيَةٌ»؛ لأن العَلاَةَ هى السِّنْدَانُ، والمِطْرَقَةُ تعلوه أبَدًا».

و «مَنَاةَ: اسمُ صنمٍ كانوا يعبدونه» فهى من منيتُ الشَّىء: أى قدّرْته؛ لأنهم كانوا يعتقدون أنّ تلك الأصنام ترزُقهم، وتقدِّرُ الأشياء لهم؛ أو هىَ سببٌ لرزقهم، وتقدير الأشياء لهم!.

وقوله: **«وليس هذا مثل قَمَحْدُوَةٍ»** يقول: ليس مثله فى ألاّ تُقَلَبَ واوُه؛ لأنّ قبل الواو فى «قَمَحْدُوَةٍ» ضمَّة، والواوُ إذا كانت قبلها ضمَّةٌ لم تمتنع أن تُفتح، وإن وقعت طرفا.

ألا تراها مفتوحة فى: «لن يغزُوَ»، فإذا فُتحت فى «لن يغزوَ» ولا هاء بعدها - وصحّت - فأنْ يجوز تصحيحها فى «قَمَحْدُوَةٍ» لوقوع الهاء بعدها - أجْدَرُ.

وقوله: **«ولم يدخلهما تغيير البتَّةَ»** يقول: لا يتغيَّر هذا الحكم فيهما، أى لابدّ من قلبهما متى وقعتا على هذه الصِّفة، وهذا يعنى. ألا ترى أن التَّغيير قد لحقهما بقلبهما ألفين؟ فمعناه ما عرّفتك!.

* * *

[تصحيح الياء والواو فى «النفيان والنزوان» وما كان نحوهما]

قال أبو عثمان: فأما قولهم: «النَّفيان والغَثَيان والنَّزَوَان والكَرَوَان»، فإنما دعاهم إلى التَّحريك أنّ ما بعدها ساكنٌ فحركوا كما قالوا: «رَمَيَا وغَزَوَا» وكرهوا الحذفَ مخافةَ الالْتباس، فيصير كأنّه «فَعالٌ» من غير الياء والواو، وكرهوا فى «رَمَيَا وغَزَوَا» الحذف مخافةَ أن يلتبس بالواحد.

قال أبو الفتح: يقول: فإن قال قائل: فهلا قُلِبَتِ الواوُ والياءُ فى «النَّفَيان والكَرَوَان» وهما متحرِّكتان وقبل كل واحدة منهما فتحة؟.

قيل: لأنهما لو قُلبَتا ألفين وبعدهما ألفُ «فَعَلان» لوَجَبَ حذف إحدى الألفين فيقال: «نَفانٌ وكَرَانٌ» فيصير كأنَّه «فعال» ممَّا لامه نون؛ فتركوا ذلك مخافة الالْتباس.

كما أنهم لو قلبوا الياء والواو فى «رَمَيَا وغَزَوا» ألفين وبعدهما أَلِفُ التَّثْنية، لوجب حذفُ إحداهما لالْتِقاء السَّاكنين، وأن يُقال: «رَمى وغَزَا» بلفظ الواحد فكرهوا الْتباس الواحد بالتثنية، فتحمَّلوا ما فى ذلك لذلك!.

* * *

[قلب الواو وهى لام ياء لانكسار ما قبلها أولى من قلبها وهى عين]

قال أبو عثمان: وإذا كان قبل هذه الواو كسرةٌ، ولم تكن حرفَ الإعراب، وكان مَا بعدها لازما فهى مُبْدَلَةٌ مكانَها الياء؛ لأنهم قد قلبوا الواو للكسرة فى المعتلِّ الأقوى نحو: «ثِيَرَة، والقِيام والسِّياط والحِياض» فألزموا الواوَ فى هذا البدل نحو: «مَحْنِيَةٍ»؛ لأنها من «حَنَوْتُ» و «عادية».

قال أبو الفتح: قوله: «**المعتل الأقْوى**» يريد: أنّ الواو قد انقلبت وهى عين فى «ثِيَرَةٍ» و «القِيام» و «الحِياض» لانْكِسار ما قبلها، مع أنّ العين أقوى من اللام، فالواو التى كانت فى «محنِيَة» أوْلى بالقَلْب، لانْكسار ما قبلها؛ لأن الهاء بعدها لا تبلُغُ أن تكون فى قوّة الرّاء فى «ثِيَرَة»، والضّاد فى «حياض» وقد قُلبت فى الأقوى وهو العين، فوجب قلبُها فى الأضعف، وهو اللام لا محالة.

* * *

[قلب الواو والياء همزة بعد الألف الزائدة]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ الياء والواو إذا وقعت قبلَهما أَلِف زائدة ثالثة فصاعدا وكانتا حَرْفِى الإعراب أُبدلتا همزة، وجرى على الهمزة الإعرابُ، كما جرى على سائر الحروف، وذلك نحو: «كِساءٍ وعَطاءٍ وسِقَاءٍ وسَقَّاءٍ وغزَّاءٍ وعَدَّاءٍ» لأنهما ينقلبان أَلِفا إذا كانت قبلهما الفتحة.

والفتحةُ من الألف؛ فإذا جاءت الألف لم يكن من قَلْبهما بد فقُلبتا ألفين وقبلهما ألف، فهمزوا الثَّانية؛ لِئَلا يجتمع ساكنان، ولم يحذفوا فيكون الممدود مقصورًا، وتذهب الياءُ ويلتبس.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّه إنما شَرط أن تكون الألف التى تُهْمَزُ بعدها الياء والواو ثالثةً فصاعدًا؛ لئلا يدخل عليه هَمْزُ مثل: «غايَةٍ وطايَةٍ»، وسنذكرهما ونذكر ما فيهما بحول الله وقوّته.

فأمّا «كِساءٌ ورِداءٌ»، فأصلهما: «كساوٌ ورداىٌ»، لأن «كِساءً من كسوت» و «رداءً من الرِّدْيَة؛ يُراد بها التَّردِّى» وليس فى قولهم: «تَرَدَّيْتُ» دلالةٌ على أنّ «الرِّداء» من ذوات الياء دون الواو؛ لأنّ «تردّيت» فِعْلٌ قد جاوز الثّلاثة؛ وإذا جاوزَ الفعلُ الثّلاثة كان بالياء، وإن كان أصلُه من الواو.

ألا تراهم يقولون: «تقصَّيتُ وتعدّيتُ» وهما من «قصا يقصو، وعدا يعدو»؟ ولكنّ «الرِّدْيَة» دلالة على أنّه من الياء؛ لأنّه لو كان من الواو لقيل فيها: «الرِّدْوَة» كما قالوا: «الجِلْوَة والقِدْوَة». ولا يجرز أن تُحمل على باب «قِنية وصِبية وعِذْىٍ»[1]؛ لأن ذلك شاذٌّ لا يُقاس عليه، وقد تقدّم ذكره.

فيقول أبو عثمان: لَمّا كُنتَ تقلب الياء والواو فى «عَلاةٍ ومَناةٍ» لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما – مع أنّ الفتحة بعض الألف – فأنت إذا وقعتا بعد الألف التى هى أكثر من الفتحة وأشْبَعُ: أحْرَى بقلبها؛ لأنّ الكلّ أشَدُّ تأثيرًا من البَعْض فصارا فى التّقدير كما ترى: «كِسَاا، ورِداا» فالتقت ألفان فحُرِّكَتِ الآخرةُ فانْقَلَبَتْ همزةً؛ لأنّ ذلك من شأن الألف؛ فكأنّ قائِلاً قال له: فهلاّ حذفتَ إحداهما؟ فقال مُجيبا له: لأنهم كرهوا اللَّبْسَ؛ لئلاّ يصير الممدودُ مقصورًا.

وسألتُ أبا علىّ فقلت له: فإذا كان الأمر كذلك فهلاّ قلَبوا الياء والواو فى: «النِّهاية والإداوة» ألِفا لوقوع الألِفِ قبلهما؛ كما قلبوهما ألِفَيْن فى: «العَلاةِ، ومَناةَ» إذ الألفُ عندك أشدّ إيجابا للقَلْب من الفتحة؛ لأنها أكثر منها؟ فقال: إنما المعنى أنّ الألف مثل الفتحة إذا وقع حرف اللين بعد الألف طَرَفًا حرفَ إعراب.

وهذا القول منه ليس بمرضىٍّ عندى؛ لأنهم قد قلبوا الياء والواو فى: «حَصَاة وقَناةٍ» لأجْل الفتحة، وإن لم يكونا حَرفَىْ إعرابٍ، وكانت الهاءُ بعدهما؛ فكان قلبُ الياء

(١) العِذْى، بالكسر ويُفْتَح: الزَّرْعُ لا يَسْقِيه إلاّ المَطرُ، وكلّ مكانٍ لا حَمْضَ فيه. واسْتَعْذَيْتُ المكانَ: وافَقَنِى، واسْتَطَبْتُه. وإبلٌ عَوَاذٍ وعاذِيَةٌ وعَذَوِيَّةٌ: إذا كانت فى مَرْعًى لا حَمْضَ فيه.

والواو فى «نِهايةٍ، وإداوةٍ» لوقوع الألف التى هى أكثرُ من الفتحة همزة أولى، على ما تقدّم.

ووجدت فى بعض تعليقات أصحابنا عن أبى علىّ أنه إنما قُلبت الواو والياء فى «قَناة وحَصَاة» لوقوع الفتحة قبلهما، وتحرُّكهما؛ وأنّ الكلمة التى هى فيهما على مثال الفِعْل نحو: «غزَا ورَمى»، فأمّا «النِّهايةُ، والإداوةُ» فليستا على مثال الفِعْل فهذا الفرقُ بينهما، وهذا عندى أشْبَهُ من الأوّل.

فإن قال قائل: فكان يجب من هذا ألاّ تقلب الياء والواو فى «رِداءٍ وكِساءٍ» همزةً؛ لأنّ الكلمة ليست على مِثال الفِعْل أيضًا، وقد رأيْناهم همزوهما؟.

قيل: هذا لا يلزم؛ لأنّ الإعرابَ كان على ذلك يجرى عليهما، و«النِّهايةُ والإداوةُ» اجتمع فيهما: أنّ الإعراب جارٍ على الهاء، وأنهما ليستا على مثال الفِعْل؛ فهذا فَرْقُ ما بينهما. وهذا أقربُ قليلا ممّا حكيته أنا عنه، على أنَّ فيه شيئا.

وذلك أنّك لو بنيت مثل «سَفَرْجَلَةٍ من قَوْقَيْتُ» لقلتَ: «قَوْقَياةٌ»، فقَلَبْتَ الآخرة، وإن لم تكن الكلمة على مثال الفِعْل!.

ولكنّ القولَ عندى فى هذا أنّ الألف لمَّا كانت حرفًا - فى الحقيقة من وجهٍ، ومشابهةً للحركة من وجهٍ آخر - أُجْرِيتْ مع الهاء فى «النِّهاية، والإداوة» مُجْرَى الباء من «ظَبْيٍ»، والدال من «عَدْوٍ» وأُجْرِيَت فى نحو: «الرِّداء، والكِساء» مجرى الفتحة ليتعاقب عليها الأمْران، ولا تجرى مَجْرَى الحركة البتّةَ؛ فتفهَّم هذا فإنَّه أشبهُ بمقاييس كلام العرب!.

* * *

[إذا كانت الألف ثانية وبعدها ياء لا تهمز الياء]

قال أبو عثمان: وإذا كانت الألف ثانية وبعدها الياء لم تهمز الياء، وذلك نحو: «ثَايةٍ[1]، وطَايةٍ، ورَايةٍ» لأنهم لو همزوها جمعوا على الحرف إعلالَ العين وإعلالَ اللام؛

---

(١) ثَوَى، يَثْوِى ثِواءً وثُوِيًا، بالضم، وأثْوَى به: أطالَ الإقامَةَ به، أو نَزَلَ. وأثْوَيْتُه: ألْزَمْتُه الثَّواءَ فيه، كثَوَّيْتُهُ، وأضَفْتُه. والمَثْوَى: المَنْزِلُ: المَثاوى. وأبو المَثْوَى: رَبُّ المَنْزِلِ، والضَّيْفُ. والثَّوِىّ، كغَنِىّ: البَيْتُ المُهَيَّأ له، والضَّيْفُ، والأسِيرُ، والمُجاوِرُ بأحدِ الحَرَمَيْنِ.

ففرُّوا من ذلك؛ لأنهم رأوْهُ إجْحافا مُفْرِطا.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ هذه الأسماء خارجةٌ عن القياس، وذلك أنَّه كان سبيلُها أن تُعَلّ اللام وتصحّ العين فيقولوا: «ثَـوَاةٌ وطَـوَاةٌ ورَوَاةٌ»، كما قالوا: «نَـوَاةٌ، وشَـوَاةٌ» وإن كان من الياء أنْ تظهر الياء؛ لأنّ اللام أحقّ بالإعلال من العين، إلا أنها خرجت عن القياس، فلا تُجعل بابًا يُقاس عليه.

يقول: فلو همزوا الياء فقالوا: «ثاءة وراءة» لجمعوا على الكلمة إعلالَ العين واللام؛ وهذا قليل فى بابه؛ وقد جاء منه: «شاءٌ وماءٌ» وحروف المعجم فيمن مدَّ فقال: «باءٌ وتاءٌ وحاءٌ وخاءٌ».

وسأذكُر هذا كلَّه فى موضعه مُستقصًى بمشيئة الله عزّ وجلّ.

وإنَّما قلت: إنَّه كان حُكم هذه الحروف أن يقال فيها: «ثَـوَاةٌ، وطَـوَاةٌ، ورَوَاةٌ» من جهات:

إحداها: أنّ الألف إذا وقعت عينا فينبغى أن يحكم بأنها من الواو حتى تقوم دلالة على كونها من الياء، وذلك مما وصّى به سيبويه؛ وقد مضى ذكره.

والأُخرى: ظهور اللام ياء، وسبيل اللام إذا كانت ياء، وكانت العين معْتلّة أن تكون واوًا. هذا هو الأمر العامُّ الشَّائع عنهم. ألا ترى إلى كثرة باب «طَوَيْتُ، وَشَوَيْتُ، وَرَوَيْتُ، وحَوَيْتُ، وَزَوَيْتُ» وقلَّةِ باب «حَيِيتُ، وعَيِيتُ»؟

فعلى هذا ينبغى أن تكون الألِفُ فى «ثايةٍ، وطايةٍ» منقلبةً عن الواو؛ لأنّ اللام قد ثبتت ياء. فهذا طريق القياس بلا اشتقاق.

وأمَّا الاشتقاق فشاهدٌ لما قدّمته، وسأذكره لك: حدثنى أبو علىّ، قال: حكى أبو زيد أن «الثَّاية» حجارةٌ تكون للراعى حولَ الغنم تَأْوِى إليها. قال أبو علىّ: فالألفُ فى «الثاية» على هذا من الواو؛ لأنها من «ثويتُ».

وحكى أبو زيد أيضًا: أنّ هذه الحجارة يقال لها: «الثُّوِيَّة» فهذه دلالة قاطعة على كون العين واوا؛ لظهورها فى «الثويَّة».

وأما «الطَّاية» وهى سَقْفُ البيت فينبغى عندى أن تكون من «طَوَيْتُ»؛ لأنّ السقفَ

يُطْوَى على البيت وُيْثنى بِناؤُه عليه؛ فهذه حجَّةٌ أيضًا.

وأمَّا قولُ عنترة:

رَبِذٍ يداه بالقِداح إذا شَتا ... هَتَّاكِ غاياتِ التِّجارِ مُلَوَّمِ[1]

فجمع «غاية»، وينبغى عندى أن يكون اشتقاقها من «غَوَى، يَغْوِى» وذلك لأن «الغاية» إنما جُعِلَت لِتُرشِدَ الضَّالّ وتهديَه، وتُزيلَ عنه الغىّ؛ كما أنّ «أعجمتُ الكتاب» أزَلْتُ عنه الإعجام، و «أشْكَيْتُ الرَّجُل»: أزَلْتُ عنه ما يشكوه؛ فهذه أيضًا دلالةٌ على أن العين منها واو.

وأمَّا «رايةٌ» فاشتقاقها عندى من «رَوَيْتُ» الحديث، أى أشَعْتُه وأظهرته؛ ومنه قيل: رجُل راوية للشِّعر والحديث: أى مظهرٌ لهما ومُشِيدٌ بهما.

وكذلك «الرّاية» فى الجيش إنَّما يراد بها إظهارُ السُّلْطانِ والعِزّة والإشادَةُ به؛ وقالوا: «راية» كما قالوا: «عَلَمٌ» لأنّ إظهار الشىْءِ وإشاعَتَه سببٌ لعلمه؛ والعَلَمُ من العِلْمِ: أى يُعْلِمُ من رآهُ قُوّة أمْرِ صاحِبِهِ، وعلوِّ يدِه، ونَفاذَ أمرِه، فتأمَّل هذا، فإنه واقعٌ صحيحٌ لمتأمِّلِهِ!.

ويجوز أيضًا أن تكون «الرّاية من الرِّواءِ» وهو الحَبْلُ الذى يُشَدُّ به الحِمْلُ؛ لأنّ الجيش يجتمع إلى الرّاية، وينضمُّ إليها كاجتماع المتاع بالحَبْلِ وانضمامِهِ؛ فهذه أيضًا دلالةٌ على أن العين فيها واوٌ.

وأمَّا «آيةٌ» فعينها ياءٌ، وهى من مضاعف الياء نحو: «حَيِيتُ، وعَيِيتُ» ويدُلُّ على ذلك: أنّ «الآيةَ هى العلامة» وقد قال الشّاعر:

قِفْ بالدِّيار وقوفَ زائِرْ ... وتَأىّ إنَّك غيرُ صاغِرْ[2]

فمعنى قوله: تَأىّ: تَثَبَّتْ وتنظَّرْ وتأمَّلْ آياتِها وعلاماتِها؛ ولو كانت من الواو لقال: «تَأوَّ» كما تقول فى «تَلَوَّى وتَسَوَّى: تَلَوَّ وتَسَوَّ».

---

(١) زبد: سريع. وغايات التجار: رايات ينصبها الخمارون ليعرف مكانهم. ملوم: ليم مرة بعد مرة.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو للكميت فى: (ديوانه ٢٢٣، وإصلاح المنطق ٣٠٤، ولسان العرب ٦٣/١٤ «أيا»). وبلا نسبة فى: (الممتع فى التصريف ٥٨٤/٢).

وقولهم: «إِيَا الشَّمس» لضوئها يدل على أنّ «الآية» أيضًا من الياء؛ وذلك أنّ «إيا الشَّمس: ضوْءُها، وضوْءُها: علامةُ طلوع القرص».

ألا ترى أنكَ إذا كنت بحيث لا ترى القُرْص نَفْسَه، ورأيْتَ الضَّوءَ: دلَّك ذلك على طلوع القرص؛ فالضّوءُ على هذا علامةُ طلوعه؛ ولو كان من الواو لصحَّتِ الواوُ، ولقالوا: «إوًى» كما يصحُّ نحو: «عِوَضٍ وحِوَلٍ».

ويمنع أن يكون «إيًا» من نحو: «ثِيَرَةَ» فى الشُّذوذ قوْلُهم: «إيَاءُ الشَّمس» بمعنى إياها؛ ولو كان من الواو لقالوا: «إوَاءٌ» كما قالوا: «الطِّوَاء، والرِّوَاء». قال ذو الرُّمَّة، أنشده أبو عليّ:

تنازَعها لوْنان ورد وجُؤْوَةٌ ... ترى لإيَاء الشَّمس فيها تحدُّرا[1]

وقد يقال: «إيَاةٌ» بالهاء، قال طَرَفة:

سَقَتْهُ إيَاهُ الشَّمس إلاَّ لِثاتِهِ ... أُسِفَّ ولم تَكْدُمْ عليه بإثْمِدِ[2]

وقال الراجز:

لم يُبْقِ هذا الدَّهْر من آيائِه ... غيْرَ أثافِيهِ وأرْمِدَائِه[3]

«فالآياء» وزنها: «أفعالٌ» وهى جمع آيٍ، وآيٌ جمع آيةٍ؛ وظهورُ العين ياءً فى «الآياء» يدُلُّ على أن «الآيةَ» من الياء.

وقد يجوز أنْ تكون «رَايةٌ، وطايَةٌ، وغايَةٌ»[4] من الياء بمنزلة أُختهن: «آيةٍ».

---

(١) البيت من الطويل: (وهو لذى الرمة فى: (ملحق ديوانه ١٨٧٠). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٥١/١ «جوأ»، ٤٥٦/٣ «ورد»).

(٢) إياه الشمس كإياها: شعاعها واللثة: اللحم المحيط بالأسنان وأسف بإثمد: ذر الإثمد على اللثة وتكدم : تعض.

والبيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد فى: (ديوانه ٢١، ولسان العرب ٥٠٩/١٢ «كدم»، ٤٤١/١٥ «أيا»، وتاج العروس «كدم»، «أيا»). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٦٣/١٤ «أيا»، ومقاييس اللغة ١٦٩/١، وتهذيب اللغة ٦٥١/١٥).

(٣) الرجز بلا نسبة فى: (سر صناعة الإعراب ٦٦٠/٢، ولسان العرب ١٨٥/٣ «رمد»، ٦١/١٤ «رأيا»، ١١١/١٤ «ثر»).

(٤) الغَيايَةُ: ضَوْءُ شُعاعِ الشَّمْسِ، وقَعْرُ البِئرِ، وكُلّ ما أظَلّ الإنْسانَ من فَوْقِ رأسِه كالسَّحابَةِ=

وقال الخليل: كأنهم قد تكلَّموا فى «الغاية: بغَيَّيْتُ»، ويقوِّى قولَه أنّ أبا عمرو الشيبانى حَكى فى نوادره فيما سمعته عنه: أنهم يقولون: «غايَيْتُ إليه بالشىْء»: أى أشرت إليه؛ فهذا يَقَوِّى أن تكون «غاية» من الياء؛ لأنه إنما يُشارُ بها لِترشد الطَّالب وتهدِيَه.

والقولُ الأوّل من الاحتجاج ما ذكرتُ لك.

وحكى أبو عبيدة أيضًا: «أغْيَيْتُ الغايَةَ وغَيَّيْتُها» إذا نصَبْتَها؛ فهذه دلالةٌ - على كون العين ياءً - قاطعةٌ، ولولا السَّماعُ لكانت من الواو.

* * *

[إذا حذفت الهاء من: «ثاية، وطاية، وراية» لا تهمز كوجودها]

قال أبو عثمان: وكذلك إن حذفتَ الهاء فقلتَ: «ثاىٌ، وراىٌ، وطاىٌ».

وقال الراجز:

رَاىٌ إذا أوْرَدَه الطَّعْن صَدَرْ(١)

قال أبو الفتح: يقول: لا فَصْل بين كون الهاء فى هذا وألاّ تكونَ؛ لأنك متى همزتَ الياءَ أعْلَلْتَ العين واللام - وهذا قبيح - كانت الهاء أو لم تكن!.

* * *

[«شاء» معلة شذوذًا]

قال أبو عثمان: فإنْ قلت: فقد قالوا: «شاءٌ» فأعَلُّوا العين واللام؟ فهذا من الشَّاذّ الذى يُحْفَظُ حِفْظًا، ولا يُجعل أصلاً.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ «شاءً» فى ظاهر الأمر ينبغى أن يكون شاذًّا لا يُقاس عليه؛ وذلك أنَّه جمْع «شاة» كما أنّ «بَقَرًا جمع بَقَرَةٍ»، فالهاء فى «شاةٍ» للتأنيث والألِف قبلها

=ونَحْوِها، وغايَا القَوْمُ فَوْقَ رَأسِه بالسّيْفِ: أظَلّوا. والغايَةُ: المَدَى، والرّايَةُ ج: غاى. وغَيّيْتُها: نَصَبْتُها. وأغْيا السّحابُ: أقامَ.

(١) الراى: جمع راية، وهى العلم.

والرجز للعجاج فى: (ديوانه ١/٥٧، والخصائص ١/٢٦٨، والكتاب ٣/٥٩٦ والمقتضب ١/١٥٣).

منقلبة عن الواو التى هى عين الفعل، واللام محذوفة، وهى هاء - وسأدُلَّ على ذلك - فلمَّا أردْتَ جمع «شاةٍ» على حدِّ قولك: «بقرةٌ وبقرٌ» وَجَب حذفُ هاء التأنيث؛ فلزم أن يبقى الاسم على شينٍ وألِفٍ، وهما الفاء والعين فلم يَجُز تركه على ذلك كراهية أن يُذهِبَ التَّنوين - لسكونِه - الألفَ، كما يُذهِبُها من قولك: «هذه عصًا» فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد؛ وهذا محال؛ فوجب أن يُضَمّ إلى الكلمة ما يؤمَنُ معه حذف الألف، فكان ردُّ الهاء الأصلية التى هى لام الفعل أولى؛ لأنها أحقُّ من الأجنبىِّ الغريبِ، فرُدّت؛ فصار التقدير «شاهٌ» فى وزن «جاهٍ» فكان سبيله أن يُقَرّ على ذلك! إلا أنّ العرب أبدلَتِ الهاء همزة، كما أبدلتِ الهمزةَ هاءً فى قراءة من قرأ: «هِيَّاكَ نَعْبُدُ».

وكما قال الشاعر:

فهِيَّاك والأمر الذى إن توسَّعَتْ ... مواردُهُ ضاقت عليك مصادره

وبعضهم يقول: «هِنْ تَفْعَل أفْعَلْ» يريدون «إنْ».

وكما قالوا: «هَرَقْتُ المَاءَ» فى «أرَقْتُ» و «هَنرْتُ الثَّوْبَ» فى «أنَرْتُ» و «هَرَحْت» الدابة فى «أرَحْتُ» و «هَرَدْتُ أفْعَلُ ذا» فى «أرَدْتُ».

فكما أُبدِلت الهمزة فى هذه المواضع كلِّها هاءً؛ لأنهما من مخرج واحد، كذلك أُبْدِلت الهاءُ فى «شاة» همزةً، فصارت «شاءً» كما ترى؛ فجمعوا على الكلمة: قلْبَ العين ألفا، وقَلْبَ اللامِ همزةً؛ وهذا مكروهٌ، وعليه أكثرُ الأقاويل؟.

وفيه غيرُ هذا، قال لى أبو علىّ، وقت القراءة: «شاءُ جمع شاة من غير لفظها» لئلا يجتمع فيها قلبُ الواو ألفا وقَلْبُ الهاء همزةً، وتكون الهمزةُ على هذا أصلا؟.

يريد بهذا: أنّ «شاءُ جمع شاةٍ من غير لفظها»، ولكنّ فيها بعضَ حروف «شاةٍ» كما أنّ «سواسِيَةَ جمع سَواءٍ من غير لفظه»، وإن كان فيه بعضُ حروفه لأنّ تركيب «سواءٍ» من سين وواوٍ وياءٍ؛ و «سواسية» من مضاعف الواو؛ وأصلُه: «س، و، س».

ويدلُّ على ذلك، وأنّه ليس من باب «كوكب» ولا باب «سلس» قول بعضهم فى «سواسِيَةٍ: سَواسوَة» وإخراج الواو على أصلها، وقد تقدم ذكرها.

فقلتُ لأبى علىّ مُعترضًا عليه: ما تصنع بقولهم: «شَوِىّ» ألا تراه بغير همز، ولو

كانت الهمزة فى «شاءٍ» أصليَّة لوجب أن يقول: «شَوِىء»؟.

فقال: قد يمكن أن يكون «شاء» من غير لفظ «شوىّ»؟ أيضًا!. ويجوز أيضًا أن يكون التَّخفيف فيه مجتمعا عليه، يقول: أجعله مثل: «النَّبىّ، والبريَّة».

وقال سيبويه: إجماعهم على «شاوىّ» فى النَّسب إلى «الشاء» دلالة على أن اللام ليست بهمزة، كأنّ سيبويه لما رآهم يقولون: «شاوىّ وشوىّ» حمل الكلمة على أن لامها ياء، ولم يحملها على أنها واو؛ لأنّ باب «طويت، وشويت» أكثر من باب «جوّ وقوّ». قال الراجز:

لا ينفع الشاوىّ فيها شاتُهُ ولا حماراه ولا عَلاتُهُ[1]

وقد يجوز أن يكون «شاوىّ» اجتُمع فيه على إبدال همزته واوًا. حكى الكوفيُّون على جهة الشُذوذ «شَرِبْتُ مًا يا فتى» بلفظ «مَنْ» فى الإدراج، ويحذفون الألف؛ أخبرنى بذلك ابن مِقْسم، عن ثعلب عن أشياخه.

وليس أحدٌ من الفريقين يَقِيس ذلك ولا يراه؛ فذلك لم يَجُزْ أن يقولوا فى «جمع شاةٍ: شًا، يا فَتى».

فأمَّا «شاةٌ» فوزنها «فعْلَةٌ» ساكنة العين؛ هذا هو الصواب!.

وكلَّمت بعض الشُّيوخ من أصحابنا بمدينة السَّلام فى العين منها، هل هى ساكنة أو متحرّكة؟ فادّعى أنها متحرّكة.

فسألته عن الدلالة على ذلك؟ فقال: انقلابُها أِلفا يدلُّ على أنها متحرّكة؛ لأنها لو كانت ساكنة؛ لوجب إثباتُها، لما تثبت فى «ثَوْبٍ وحَوْضٍ».

فقلت له: أنا وأنت مُجمعان على أنّ سكون العين هو الأصلُ، وأنّ الحركة زيادة، وحكم الزِّيادة ألاّ تثبت إلا بدليل.

فأمَّا قولك: انقلابُها دليلٌ على الحركة فغير لازم؛ لأنّ الحركة التى فيها إنما دخلتها لمجاورتها تاءَ التَّأنيث وقد أجمعنا: أنّ تاء التأنيث يُفتح ما قبلها نحو: زاى «حَمْزَة» وحاء

---

(١) الشاوى: صاحب الشاء. والرجز لمبشر بن هذيل الشمخى فى: (لسان العرب ١٤/٤٤٨ «شوا»). وبلا نسبة فى: (شرح المفصل ٥/١٥٦).

«طَلْحَة»، وأن سكون العين هو الأصل حتى تقوم دلالةٌ على الحركة. فأمَّا انقلابُ العين فإنما هو لما حدث فيها من الفتح عند مجاورتها تاء التأنيث التى قد أجمعنا على أنَّه لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، فلا دليل لك على تحرّك العين؟ فوقف الكلام هناك.

وكأنها كانت: «شَوْهَة» فلمَّا حذفت الهاء بقيت «شَوْةٌ» ففتحت الواو.

فإن قيل: ما تُنكر أن تكون «فَعَلَةً» لأن اللام لما رُدّت وأُبْدِلَتْ فى «شاةٍ» همزةً بقيت الألف بحالها؛ ولو كانت إنما انفتحت العين لمجاورتها التاء؛ لوجب إذا رجعت اللامُ وزالت التّاءُ أن تعود إلى سكونها، فيقال: «شَوْةٌ» أو «شَوْءٌ» إذا أُبدلت الهمزة؟.

قيل: هذا لا يلزم؛ لأن العين لما تحرّكت لمجاورتها التاء ثم ردّت اللام بعد ذلك تركت الفتحة فى العين بحالها قبل الرّدّ، وهذا مذهب سيبويه.

ألا ترى أنه لم يكن عنده فى قول الشاعر:

فلوْ أنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا ... جرَى الدَّمَيانِ بالخَبرِ اليَقِينِ(1)

دليل على تحرُّك العين من «دم» لأنها لما جرى عليها الإعراب فى قولهم: «دمٌ، ودمًا، ودمٍ» ثم ردّ اللام فى التّثنية بَقّى الحركة فى العين على ما كانت عليه قبل الرّدّ، كما قال الآخر:

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ ... قد تمنعانِكَ أن تُضامَ وتُضْهَدا

وقد أجمعوا على سكون العين من «يد» وقد تراه قال: «يديان» فحرّكها عند الرّدّ؛ لأنها قد جرت متحرّكة قبل الرّدّ. والقولُ فيه مثلُه فى «الدَّمَيانِ».

---

(1) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدى فى: (ملحق ديوانه ص ٢٨٣، والأزهية ص ١٤١، والمقاصد النحوية ١/٩٢). ولعلى بن يدالى فى: (أمالى الزجاجى ص ٢٠، وخزانة الأدب ١/٢٦٧، وشرح شواهد الشافية ص ١١٢). وللمثقب أو لعلى بن يدال فى: (خزانة الأدب ٧/٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨). وبلا نسبة فى: (الإنصاف ١/٣٥٧، وجمهرة اللغة ص ٢٨٦، ١٣٠٧، وصف المبانى ص ٢٤٢، وسر صناعة الإعراب ١/٣٩٥، وشرح الأشمونى ٣/٦٦٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٦٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨١، وشرح المفصل ٤/١٥١، ١٥٢، ٥/٨٤، ٦/٥، ٩/٢٤، ولسان العرب ١٤/٢١ ٢٦٨ ١/٢٣١، ٢/٢٣٨، ٣/١٥٣ المقرب ٢/٤٤، والممتع فى التصريف ٢/٦٢٤).

وغيرُه من أصحابنا - وهو أبو العبَّاس - يذهب إلى تحرُّك العين من «دمٍ» لأنه مصدر «دَمِيتُ دَمًى» مثل: «هَوِيتُ هَوًى».

قال أبو بكر: وليس ذلك بشيء؛ لأن «دَمًا» جوهر، والمصدر حدث، فهذا غير ذاك؛ قال: فقولهم: «دَمِيَ دَمًى» إنما هو فِعْل ومصدر، اشْتُقَّا من «الدَّمِ» كما اشْتقّ «تَرِبَ من التُّرابِ»، فأمَّا قول الشَّاعر:

كأطُومٍ فَقَدَتْ بُرْغُزَها أعقَبَتْها الغُبْسُ منه عدما(١)

غَفَلَتْ ثم أتَتْ تَرْقُبُهُ فإذا هي بعِظامٍ ودَمَى

فإنَّه أوقع المصدرَ موقعَ الجوهرِ، وتأويله عندى على حذف المضاف، كأنَّه قال: فإذا هى بعظام وذى «دمًى».

وعلى هذا قول الآخر، أنشدنيه أبو علىّ:

فلَسنْا على الأعْقابِ تَدْمَى كُلُومُنا ولكنْ على أقْدامِنا يَقْطُرُ الدَّما(٢)

فـ «الدّمَى» فى موضع رفع، وهو اسم مقصور على «فَعَل»، وتقديره - أيضًا - على حذف المضاف.

ويحتمل عندى أيضًا وجها ثانيا، وهو أن يكون ردّ المحذوف فى الجوهر لا الحدث؛ فلما ردّه بَقّى الحركة فى العين على حدّ قوله: يديانِ بيضاوانِ...

فإن قلت: فقد قالوا: «غُدٌ يا فتى» ثم ردّوا اللام فقالوا:

لا تَقْلُوَاها وادْلُواها دَلْوَا إنّ مع اليوم أخاه غَدْوَا(٣)

---

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة فى: (لسان العرب ٣١١/٥ «يزغز»، وجمهرة اللغة ٣٠٦، وتاج العروس ٢٧/١٥ «يزغز»، «أطم»).

(٢) البيت من الطويل، وهو للحصن بن الحمام المرى فى: (جمهرة اللغة ١٣٠٦، وديوان المعانى ١١٥/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٩٨، والشعر الشعراء ٦٥٣/٢، ولسان العرب ٢٦٨/١٤ «دمى»). وله أو لخالد بن الأعلم فى: (خزانة الأدب ٤٩٠/٧، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥).

وبلا نسبة فى: (تخليص الشواهد ٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢٧٩، وشرح شواهد الشافية ١١٤، وشرح المفصل ١٥٣/٤، ٨٤/٥، ٨٥، ولسان العرب ٣١١/٥).

(٣) الرجز بلانسبة فى: (لسان العرب ٦٥١/١٢ «يوم» ٢٦٧/١٤، ١١٧/١٥ «غدا»، وتخليص=

وقال الآخر:

وما الناسُ إلاّ كالدِّيار وأهلِها ... بها يوم خلوُّها وغَدْوًا بلاقِعُ

فقد كان يجب من هذا إذا ردّت اللام من «دَمٍ» أن يقال: «دَمْىٌ» فيمن قال: «دَمَيانِ» و«دمْوٌ» فيمن قال: «دَمَوَانِ» وما تُنْكِرُ أن يكون هذا كاسرًا لقول سيبويه فى تبقية الحركة عند ردِّ المحذوف؟.

قيل: قد قال أبو علىّ فى هذا: إنّ الذى يقول: «غَدٌ» غيرُ الذى يقول: «غَدْوٌ» وإنّ الذى يقول: «غَدْوٌ» لم يحذف اللام قَطُّ؛ فعلى هذا قُلبت الواو من «شاء» ألفا لتبقية الحركة فيها عند ردِّ المحذوف وهو اللام المبدلة همزة؛ فتأَمَّلْ هذا، فإنّه موضع لطيف!.

فأمَّا الدلالة على كون اللام من «شاةٍ» هاءً، فقولهم فى تحقيرها: «شُوَيْهةٌ» وفى تكسيرها: «شياهٌ».

وحكى أبو زيد أنهم قالوا: «هذا شاء كثير، وهذه شَوِىٌّ كثيرة» و «الشِّيْهُ» بإسكان العين: وقالوا: «هذه شَوَاهٍ كثيرةٌ، وهذه أشاوهك»، وقالوا: «تَشَوَّهْتُ شاةً» قيل: إذا اصطدتها؛ فظهور اللام هاءً فى هذا التصريف يدُلُّ على ما قدّمتُه.

ومثل «شاءٍ» فى إعلال عَيْنِه ولامِهِ قولهم: «ماءٌ» وأصله: «مَوَهٌ» فانقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار التَّقدير: «ماهٌ» ثم قُلبت الهاء همزة كما قُلبت فى «شاء» ويدل على أن العين واوٌ، وأنّ اللام هاء: ظهورهما فى تصريف الكلمة، وذلك قولهم فى تحقيره: «مُوَيْهٌ» وفى جمعه: «أمواه»، وأنشد سيبويه:

سَقَى الله أمْوَاها عَرَفْتُ مكَانها ... جُرابًا ومَلْكُومًا وبَذّرَ والغَمْرَا[1]

وقالوا: «ماهت الرَّكِيَّة، تَموه، وَتَماه، وأماهَها الله».

=الشواهد ١٨٠، وجمهرة اللغة ٦٧١، ٦٨٢، ١٠٦١، ١٢٦٦، وخزانة الأدب ٤٧٩/٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٥/٣، ٢١٧، وشرح شذور الذهب ٥٧٥، وشرح شواهد الشافية ٤٤٩، وشرح المفصل ٢٣/١، ٨/٥، والمقتضب ٢٣٨/٢، ١٥٣/٣، والممتع فى التصريف ٦٢٣/٢، والمخصص ٦٠/٩، وتاج العروس «غدا»).

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة فى: (ديوانه ٥٠٣، وخزانة الأدب ٣٥٥/٢، وشرح المفصل ٦١/١، ولسان العرب ٥١/٤ «بذر»).

وبلا نسبة فى: (ما ينصرف وما لاينصرف ٢١).

فأما ما حكاه أبو زيدٍ من قولهم: «ماهَتِ الرَّكِيَّةُ تَمِيهُ» بالياء، فلا يدُلّ على أنَّه من الياء؛ لأنَّه سبيله أن يُحمل على «فَعِل يفعَل» كمذهب الخليل فى «طاح يطيح، وتاه يتيه».

وقد حكى غيره: «طِعتُ له أطيع، ورَحتُ الدّابة أريحها، وحاج الرّجل يحيج، من الحاجة»، وهذا كلُّه من الواو. وقد قيل: جميعُه بالواو: «يَحُوج ويطوع» إلا «يروح» فلم أسمعه هنا بالواو. وأما قول امرئ القيس:

راشَه مِن رِيش ناهِضَةٍ ... ثمَّ أمْهاهُ على حَجَرِهْ[1]

فإنما هو مقلوب من «أماهه» أى كسَّبه ماء، لِسَنِّه إيَّاه على الحَجَر؛ فقدّم اللامَ وأخَّر العين.

ومثال لفظ «أمْهاه» على هذا القول: «أفْلَعَهُ». وقولهم: «مَوَّهتُ عليه» أى جعلت للحديث ماءً ونقاءً حتى قَبِلَه؛ وهو فعَّلت من الماء.

وكذلك قولهم للبلُّورة: «مَهاةٌ» إنما هى مقلوبة وأصلها: «ماهة» وسُمِّيت بذلك للماء الذى عليها، والبريق الذى فيها.

وقد قالوا: «ماهٌ» وهو قريب المعنى من «ماء». أنشدنا أبو علىّ:

إنك يا جَهْضَمُ ماهُ القَلْبِ ... ضَخْمٌ عرِيضٌ مُجْرَئِش الجَنْبِ[2]

فمعنى قوله: «ماهُ القَلْب»: أى رقيق القلب كرِقّة الماء؛ يهجوه بضعف القلب وخَوَرِه.

---

(١) الناهض: فرخ العقاب الذى وفر جناحه ونهض للطيران، والتاء للمبالغة، أو لأنه أراد الأنثى، وخص الناهض، لأنه ألين وأطول وأربى، وأمهى النعل على السنان: أرقه كرقة الماء وأحده، وأسقاه الماء، وأصله أموهه فقدم وأخر.
والبيت من المديد، وهو لامرئ القيس فى: (ديوانه ١٢٥، وشرح شواهد الإيضاح ٦٠٤، وشرح شواهد الشافية ٤٦٧، ولسان العرب ١/٣٥٢ «حشب»).

(٢) ماه القلب: رجل ماء القلب جبان كأن قلبه فى ماء - والمجرئش: المنتفع الحنين - والماه: الماء، والأصل: والماه، بدليل جمعه على أسواه وأماهت: دخل فيها الماء.
والرجز للأزرق الباهلى فى: (تاج العروس «موه»). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٦/٢٧٣ «جرش»، ١٣/٥٤٤ «موه»، وتاج العروس ١٧/١٠٣ «جرش»، ومقاييس اللغة ٥/٢٨٧، والمخصص ١٥/١٠٦).

وقد قالوا فى جمع «ماءٍ: أمْواءٌ» فأقرّوا الهمزة فى الجمع. أنشدنا أبو علىّ:

وبلْـدةٍ قالصـةٍ أمْـواؤُهـا مـاصِحَـةٍ رأْدَ الضُّحـى أفْياؤُهـا

فهذه الهمزة فى الجمع إمَّا أن تكون الهمزةَ التى كانت فى الواحد، وإمَّا أن تكون بدلاً من الهاء التى تظهر فى «أمواه»، فكأنه لفظ بالهاء فى الجمع، ثم أبدل منها الهمزة كما فعل فى الواحد، وهمز اللام فى «أمواءٍ» ليس يجتمع فيه إعلان العين واللام، ألا ترى إلى صحة العين فى «أمواه»؟.

ويدلُّ على تحرُّك العين من «ماء» وشاء انقلابها، وليس كـ «شاء» فى سكون عينه؛ لأن اللام من «ماء» لم تحذف، فتلزم العينَ الحركةُ فتُبَقَّى عند ردِّ اللام كما قدّمنا!.

فإن قلت: فقد قالوا: «شَرِبت ما» مقصورًا، فحذفوا اللام، فهلاّ جرى مَجرى «شاةٍ»؟.

فقد تقدّم القول فى أنّ هذا شاذّ عند الفريقين، فينبغى ألا يُلتفت إليه.

فإن قلتَ: فهلاّ استدللت بجمع «ماء» على أفعالٍ فى قولهم: «أمواه» على تحرُّك عينه، وأجريته مجرى «جمَل وأجمال، وقَتَب وأقْتاب»؟.

قيل: هذا غير مستقيم؛ لأنّ عين «ماءٍ»: واو؛ والعين إذا كانت واوًا، وكانت ساكنة فى هذا المثال كان بابه أن يُكسَّر فى القلّة على أفعال نحو: «زوْجٍ وأزواجٍ، وثوْبٍ وأثوَابٍ»، فمن هُنا لم أقْضِ بتحرُّك العين من «ماء» لجمعه على أفعال؛ بل حكمتُ بذلك لانْقلابِ عينِهِ، فجرى ذلك مجرى «باب وأبْواب، ومال وأمْوال» و «شاءٌ، وماءٌ» من الشَّاذِّ؛ فلذلك قال أبو عثمان: إنّه لا يجوز حَمْل «رَاىٍ، وغاىٍ» عليه.

فأما قولهم: «الباءَةُ والباهَةُ» فى النكاح فقد يمكن أن يكونا أصلين، وقد يجوز أن تكون الهاءُ بدلاً من الهمزة؛ لأنّه من المباءة والبَوَاء، وهو الرجوع والتّكافؤ؛ لأنّ الإنسان كأنه يرجع إلى أبيه، ويقوم مَقامه؛ فيكون على هذا معتلّ العين واللام؛ وإن كانت الهاء فيه أصلاً فهو من لفظ «بُوهة» والألف فيه منقلبة عن الواو؛ و«البُوْهة» الأحمق العاجز؛ فيكون من هذا، لأنّ النّكاح مؤَدّ إلى العجز والهَرَم والخَرَف؛ ولأن «البُوهة» لم يكمل ولم يتوفّر عقله؛ فكأنه نِيءٌ لم ينضج؛ فهو كالموات على حاله الأُولى وقت حصوله فى الرّحم.

* * *

[الألف فى: «باء، وتاء، وثاء» ونحوها من حروف الهجاء لا أصل لها]

قال أبو عثمان: وأما قولهم: «باءٌ وتاءٌ» فإنما أصل هذا التَّهجِّى، أن يكون: «بَا، تَا، ثَا» فيكون على حرفين، ليس له أصل فى الثلاثة، مثل: «لا»، ثم سَمَّوْا به الحرف فزادوا أَلِفا أُخرى، ثم همزوا، وليس أنّ الألف «ياء، أو واو» ثم أُعلّت؛ فافهم ذا، إن شاء الله!.

وإنما كتبت لك هذا، لئلا يطعن طاعن بالحروف الشَّاذَّة فترى أن ذلك كسرٌ للباب.

قال أبو الفتح: يقول: لا تتوهَّم أنّ: «باءً وتاءً» مثلُ «شاءٍ»؛ لأنَّا نعلم أنّ الألف فى «شاءٍ» من واوٍ لا محالة والألِفَ فى «باء، وتاء» لا أصل لها فى «ياء» ولا «واو»، وإنما هى بمنزلة ألف «لا، ومَا»، ولو كان لها أصلٌ فى «ياءٍ، أو واوٍ» لظهرتا؛ لأنّه كان ينبغى أن تكونا ساكنتين كدال «قدْ» ولام «هلْ»، وكان يجب أن يقال: «بَىْ، تَىْ» أو: «بَوْ، تَوْ» كما قلنا فى أوّل الكتاب: إنه لو كان أَلِف «مَا، ولاَ»، من واو، أو ياء، لوجب أن يُقال: «مَوْ، لَوْ» كما قالوا «لَوْ، أَوْ» أو: «مَىْ، لَىْ» كما قالوا: «كَىْ، أىْ»، فلما أخرجوا «بَا، تَا، ثَا» من التَّهجِّى، وعطفوها؛ أشبهت الأسماء بالعطف؛ لأنّ العطف نظيرُ التَّثنية فدخلها الإعرابُ فلم يمكن أن تكون على حرفين - الآخِرُ منهما حرفُ لين - لئلا يُذهبه التَّنوين فوجب أن يُزاد على الحرف مثله؛ كما قال:

لَيْتَ شعرى وأينَ مِنِّى ليْتُ ... إنّ لَيْتًا وإنّ لَوًّا عناءُ(١)

وكما قال الآخر، أنشدنيه أبو علىّ:

أَفَلا سَبيلَ لأنْ يُصَادِفَ رَوْغُنا ... لَوًّا ولَوٌّ كاسمها لا توجدُ(٢)

فكما زادوا على «لَوْ» واوا أُخرى حين جعل اسمًا؛ لأنّه لا أصل له فى الثّلاثة، فَتُرَدُّ اللام بعينها، كذلك زادوا على «با، تا، ثا» أَلِفًا أُخرى، فالتقى ساكنان فلم يجز حذف أحدهما؛ لئلا يعودوا إلى ما منه هربوا وهو القصر، فحركوا الثّانية فانقلبت همزة!.

قال أبو علىّ: إلا أنّك الآن بعد الهمز والمدّ تُدخلُ هذه الحروفَ فى أحكام

---

(١) البيت من الخفيف وهو لأبى زبيد الطائى فى: (ديوانه ٢٤، وخزانة الأدب ١/١١١، ٦، ٢٧٥، ٣٨٨، ٧/٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢١١، وشرح المفصل ٦/٣٠، ١٠/٥٧، والشعر والشعراء ١/٣١٠، والكتاب ٣/٢٦١، ولسان العرب ١١/٧٠٨ «هلل»، «هلل»، ١٤/٥٤ «أوا»). وبلا نسبة فى: (جمهرة ٦٥، والمقتضب ١/٢٣٥، ٣٢، ٤٣).

(٢) الرجز بلا نسبة فى: (سر صناعة الإعراب ٢/٧٦٨).

الأسماء، وتقضى لها بحكم ما انقلبت عينه - وإن كنّا نعلم أنها غير منقلبة - ولكنه قد صار إلى لفظ المُنقلبة عينه.

* * *

[اشتقاقهم أفعالا من أسماء الحروف]

ويدل على صحّة ما ذهب إليه: أن الألف فى: «قاف، كاف، دال» ونحوها لا يعلم لها أصل فى الياء ولا فى الواو؛ لأنها غير متصرّفة؛ إلا أنهم لمّا أعربوها وعطفوها فقالوا: «قاف، وكاف، ودال» اشتقُّوا منها أفعالاً كما يشتق من الأسماء الصَّريحة فقالوا: «قَوَّفْتُ قافًا، وكَوَّفْتُ كافًا، ودوّلت دالاً»؛ وقالوا: «لوّيت لاءً حسنةً» فجعلوها من الواو؛ لأنّ الإمالة لم تسمع فيها.

وقال بعضهم: «بَيّيتُ ياء» فجعلها من الياء؛ لأنهم قد سمعوا الإمالة فى «ياء».

أفلا ترى أنهم أجروا ذلك مُجْرَى: «بوَّبت الحساب بابًا بابًا، وموّلتُهُ مالاً».

قال أبو علىّ: ونظير ذلك قولهم فى رجل اسمه «ضَرَبٌ» مُعَرًّى من الضَّمير «هذا ضَرَبٌ» كما أعْرَبَ الماضى وأدخله الجرّ والتّنوين؛ لأنه قد خرج إلى حُكم الأسماء بالتّسمية؛ كذلك قَضَى بأنّ الألف فى: «قافٍ، وكافٍ» إذا جُعلا اسمًا منقلبةً، أو فى حُكم المنقلبة؛ لخروجهما إلى مذهب الأسماء؛ فكذلك نقضى بأنّ ألفَ «باءٍ، وتاءٍ» فى حُكم المنقلبة ممَّا اجتمع فيه إعلالان.

قال: والصواب أن تُقدّر الألف منقلبة عن واو، ليكون من باب «طويت وشويتُ».

* * *

[مثال «جحمرش» من الياء]

وقال أبو الحسن: لو بنيت من «الياء» مثل «جَحْمَرِشٍ» لقلت: «يَيوٍ» فجعل العين ياءً؛ لأنّه سمع الإمالة فيها، وهو وجهٌ!.

وحجَّةُ أبى علىّ ما ذكرتُ لك، وإنما جاء أبو عثمان بهذا؛ لأنّه قد عَلِم أنّه لا أصل له فى «ياءٍ» ولا «واوٍ» وإن كان بعد ذلك فى حكم المنقلب؛ ولأنّه لا يجرى مجرى «شاءٍ» الذى أصل ألفه الواو لا محالة!.

وقوله: «لئلا يطعن طاعن بالحرف الشَّاذّ» يريد به «شاءً» ونحوه، مما اعتلّت عينه ولامه؛ لأنّ «باء، وتاء» ليس بشاذّ.

* * *

[تشبيه الألف في «العظايا» بهاء التأنيث في «عظاية»]

قال أبو عثمان: وأمّا قول الشّاعر:

ولاعَبَ بالعشِيّ بَنِي بَنِيه ... كفعل الهرّ يلتمس العَظَايَا
فأبعَده الإلـه ولا يُؤَبَّى ... ولا يُشْفَى من المرَض الشِّفَايَا

ويُروى: ولا يُشْقى.

فإنّ الشّاعر شبَّه ألف النّصب بهاء التأنيث حين قال: «عَظايَةٌ، وصَلايَةٌ» وما أشبهه. وهذا مّما يحفظ أيضًا؛ ولولا أنّه أخبرنا به من نثق بروايته وضبطه لما أجزناه، ولجعلناه همزًا!.

قال أبو الفتح: وجه الشَّبه بينهما أن الهاء ينفتح ما قبلها، كما أنّ الألف كذلك؛ وأنّ الهاء تجيء لمعنى كما أنّ الألف كذلك؛ وأن الألف زائدة كالهاء، فمِن حيث قالوا: «النِّهاية والعَظاية» كذلك قالوا: « العَظايا، والشِّفايا» وهذا تشبيه بعيد؛ وهو كالخطأ منهم!.

قال أبو عليّ: والفرق بين الهاء والألف: لزوم الهاء، وزوال الألف.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون الشّاعر أراد «العَظاية» فأبدلَ الهاء ألفا للضرورة والتّقارب الذي بينهما، كما أبدل الآخر الهاء من الألف في قوله:

قد وردت من أمْكِنَهْ ... مِن هَاهُنا ومِنْ هُنَهْ
إنْ لم أُرَوِّها فَمَهْ[1]

يريد: من هنا، و: فَما؛ فتكون الفتحة في «العَظايا» فتحةَ الهاء مثلَها في «طلحَة»،

---

(١) الرجز بلا نسبة في: (الدرر ١/٢٤٢، ٢١٤، ورصف المباني ١٦٣، وسر صناعة الإعراب ١/١٦٣، وشرح الأشموني ٢/٨٧٦، وشرح شواهد الشافية ٤٧٦، وشرح المفصل ٣/١٣٨، ٤/٦، ٩/٨١، ١٠/٤٢، ٤٣، والمحتسب ١/٢٧٧، والمقرب ٢/٣٢، والممتع في التصريف ١/٤٠٠، وهمع الهوامع ١/٧٨، ٢/١٥٧).

ولا يكون مثلها فى «رأيت زيدًا»؟.

قيل: هذا محال، وذلك أنّ أوّل هذا الشِّعر:

إذا ما الشَّيْخ صَمَّ فلم يُكَلَّم وأوْدَى سمعُه إلاّ نِدَايَا

وفيه: «الشِّفايا» ولم نسمعهم قالوا: «ندايةٍ، وشفاية» فنُجوّزَ أن تكون الألف بدلاً من هاء التأنْيث، فالألف إذًا للنَّصب لا محالة.

وشيءُ آخر يدلُّ على بُطلان قوله، وهو: أنّ جميع ما جاء من هذا الضَّرب إنما جاء فى موضع النَّصب نحو قول الآخر:

أَهْبَى التُّرابَ فَوْقَهُ إِهْبايا[١]

ونحو قول الآخر:

عشِيَّةَ أَقْبَلَتْ مِنْ كلّ أَوْبٍ كنانةُ عاقِدِينَ لهُم لِوَايا

وكذلك جميع ما جاء منه؛ فهذا يقوّى أنّ الألف للنَّصب بمنزلتها فى قولهم: «رأيت زيدًا»، وهذا واضح جلىّ.

وقد يمكن أن يكون «العظايا» جمع «عظاية» مُكَسَّرًا كـ «دجاجة ودجائج»، ويؤكده ذكره لِـ «بنيه»، فهذا دليل الجمع، فاعرفه إن شاء الله.

* * *

(١) الهباء: هو التراب الدقيق.

هذا باب تقلب فيه الياء واوا
لِيُفْرَقَ بين الاسم والصفة

قال أبو عثمان: وذلك «فَعْلَى» إذا كانت اسمًا أبدلوا من الياء واوًا، وذلك نحو: «الشَّرْوَى والتَّقوَى والفَتْوَى والرَّعْوَى والعَدْوَى»، والصّفةُ تُتْرك على حالها نحو: «خَزْيَا، وصَدْيَا، ورِيًّا».

قال أبو الفتح: يريد أنهم يبدلون الواو من الياء إذا كانت لامًا، ولم يذكر ذلك؛ لأنَّه قد مثَّل بعدُ فعُلم ما الغرض.

وقد استطرف أبو عثمان هذا الباب، واعتمد فيه على أنَّه محكيٌّ عن العرب، وليست فيه حجَّةٌ قاطعةٌ، وأنا أذكر ما فيه من العلَّة.

وذلك أن الياء أخفُّ من الواو، وقد غلبت الواوَ فى أكثر المواضع حتى أبرّت عليها؛ فأرادوا أن يعوِّضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها فقلبوا الياء واوًا؛ وإنما خَصُّوا به اللام دون الفاء والعين؛ لأنها أَقْبَل للتّغيير لتأخُّرها وضعفها.

فإن قيل: فهلاّ كان هذا القلب فى الصِّفة دون الاسم؟.

قيل: لأنّ الواو أثقل من الياء؛ فلمَّا اعتزموا على قلب الأخفّ - إلى الأثقل لضربٍ من التَّوسُّع فى اللُّغة - جعلوا ذلك فى الأخفِّ؛ لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقلَ فى الأثقل؛ والأخفُّ هو الاسم، والأثقل هو الصّفة لمقاربتها الفعل، فتأمَّل هذا فهو أقرب ما يُقال فى هذا!.

وقيل: إنما جاءت الصّفة على الأصل نحو: «خَزْيا» كما قالوا فى جمع «صعبة: صعبات» ولم يحرّكوا كما حرّكوا «جَفَنات»؛ لأنّ الصفة تُشبه الفعل، والفعل لا يُكَسّر، فلم تحرك العين من «صَعْبات»، فلذلك جرت «خَزْيا» على الأصل لأنها صفة؛ كذا قال أبو علىّ، وهو صوابٌ إن شاء الله.

و«الشَّرْوَى» من «شَرَيْتُ»، و «التَّقْوَى» من «وَقَيْتُ»؛ و «الفَتْوَى» من الياء لقولهم فيها: «الفُتْيا» بالياء، و «الرّعْوَى من رَعَيْتُ»، ولا تحمل «الفُتْيا» على «القُصْيا» لأنَّا لا

نعلم لها أصلا فى الواو، ومع هذا فإنّ فى «الفُتْيا» تَقْوِيَةً لنفس المُسْتَفْتِى، فهو من معنى الفتاءِ والفَتى.

* * *

[لو كانت «ريا» اسما، لكانت «روى»]

قال أبو عثمان: ولو كانت «رَيًّا» اسما، لكانت: «رَوًّى» لأنك كنتَ تُبدل اللام واوًا، كما قَلَبتها فى «شَرْوَى» وتَبْقى الواو التى هى عين «فَعْلَى»، فأما «فَعْلَى» من الواو فعَلى الأصلِ لأنها إن كانت صفة تُركت على الأصل كما تُركت الياء، وإن كانت اسما لم تُغيَّر؛ لأنّ الواو تغلب على الياء فى هذا الباب، وهى فيما هى فيه أثبت، وذلك: «شَهْوَى، ودَعْوَى»، فـ «شَهْوَى صفة، ودَعْوَى اسم؛ وعَدْوَى كدَعْوَى».

قال أبو الفتح: إنما ذَكَر «شَهْوَى وعَدْوَى» لِيُرِيَك أنّ لام «فَعْلَى» إذا كانت واوًا لم تُغَيَّر، بل تترك فى الصّفة بحالها كما تركت الياء فى «خزيا» وإذا كانوا قد قلبوا الياء واوًا فى «شَرْوَى» لأنها اسم؛ فهم بأن يقروا الواو فيما هى فيه أصليَّة - أعنى «دعوى» - أجْدَر؛ فكأنّ «روّى» كان أصلها: «رَوْيا»، ثم قلبت اللام واوًا، وأُدغمت فيها العين، فصارت «رَوًّى».

ومثل ذلك من كلامهم: «العَوَّى» لهذا النجم، قال لى أبو علىّ وقت القراءة: إنها فى الأصل: «عَوْيا» لأنها كواكب مُلْتَوِية؛ قال: واشتقاقها من: «عَوَيْتُ يده»: أى لويتها، فقلبوا الياء واوًا، وأدغموا فيها الواو الأولى، فصارت «عَوًّى» مثل «رَوًّى» والعلّة واحدة.

وقد مدّ بعضهم «العَوَّى» فقال: «العَوّاء» وذلك قليل.

فإن كانت «فعلاء» فقياسها عندى: «عَيَّاء»، وكان أصلها: «عَوْياء»، فاجتمعت الياء والواو، وسبقت الأُولى بالسكون، فقُلبت الواو ياء، وأُدغمت فى الياء بعدها، كما قالوا: «شويت شيًّا، وطويت طيًّا»، وقد تقدّم القول فى هذا، ونظيره قولهم: «امرأة لَيَّاءُ العنق»، وأصله: «لَوْياءُ».

فإن قيل: فهلاّ قلتَ: إنهم قلبوا اللام واوًا، وأدغموا فيها العين، كما قالوا: «غَوًّى» مقصورة؟.

قيل: هذا إنما فعلوه فى «فَعْلَى» المقصورة لا غير فنحن نتَّبعه، ولا نقيسه فى الممدودة. ولكن القول عندى فيه إن كان «فَعْلاء»: أن يكون مدَّهُ من «فَعْلَى» المقصورة بعد أن وجب قلب لامها واوًا؛ وكأنَّه أقرّ اللام واوًا ليدلّ أنها ممدودة من المقصورة، فجعل ذلك أمارة لهذا المعنى.

على أنه قد أخبرنى ابن مِقْسَم عن ثعلب أنّ بعضهم قال: «عَوَى الكلب عَوَّةً»، وأصلها: «عَوْيَةً»، وكان قياسه: «عَيَّة» مثل: «طوَيْتُ طَيَّةً» ولكنه شاذٌّ فى بابه؛ فيكون «العوّاء» - فيمن مدّ وجعله «فَعلاء» - مثلَه فى الشُّذوذ.

ومثلُه فى الشُّذوذ قولُهم فى العَلَم: «رجاء بن حَيْوَة»، وأصله: «حَيَّة»، وإن اختلفت العينان.

وقالوا أيضا: «عَوَى الكلب عَوْيَةً»، وهو شاذٌّ وإن كان «العوّاء» فيمن مَدّهُ «فَعَّالاً» كأنه ذهب بالتذكير فيه إلى المنزل، فلا نَظَر فيه؛ لأنّ الواو المشَدّدة تكون عينا مدْغمة، وتكون الهمزة مُنقلبة عن الياء التى هى لام الفعل، بمنزلة همزة «شوّاء».

وأقول: إنّ الهمزة فى «العَوّاء» فيمن جَعلَه «فَعْلاء» منقلبة عن ألف التأنيث التى فى «عَوّى» المقصورة؛ لأنها وقعت بعد ألف المدِّ فانقلبت بعدها همزة كما تقول فى «حمراء وصفراء» إن الهمزة فيها مُنقلبة عن أَلِف التَّأنِيث؛ وهو مذهب سيبويه، ولا أعرف لأحد من أصحابنا فيه خلافا إلا أبا الحسن؛ فإنَّه كان يرى أنّ الهمزة هنا زائدة غير منقلبة.

فإن قلت: فهلاّ جعلت الألف التى قبل الهمزة فى «عوّاء» فيمن جعلها «فَعْلاء» هى الألف التى كانت فى «فَعْلَى» المقصورة، وجعلت الهمزة التى بعدها منقلبة عن ألف مزيدةٍ بعد ألف التأنيث؟

قيل: هذا محال؛ لأنّ علامة التأنيث لا تكون حَشْوًا، إنما تكون آخرًا فافهم ذلك إن شاء الله!

* * *

[إذا كانت «فعلى» اسما من الواو، أبدلت الياء مكان الواو]

قال أبو عثمان: وأمَّا «فُعْلَى» فإذا كانت اسما أُبدلت الياء مكان الواو، وذلك: «العُليا

والدُّنيا والقُصيا»، وقالوا: «القُصْوى»، فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: «حَيْوَة، وضَيْوَن، وبَناتُ ألْببه، وَلَحَحَتْ عينُه.

قال أبو الفتح: إنما ذكر «العُلْيا والدُّنْيا والقُصْيا» فى موضع الأسماء؛ لأنها وإن كان أصلها الصّفة، فإنها الآن قد أُخرجت إلى مذاهب الأسماء بتركهم إجراءَها وصفا فى أكثر الأمر، واستعمالهم إيَّاها استعمال الأسماء، كما تقول فى «الأجْرع، والأبْطح، والأبْرق»: إنها الآن أسماء؛ لأنهم قد استعملوها استعمال الأسماء، وإن كانت فى الأصل صفات؛ ألا تراهم قالوا: «أبْرَقٌ وأبارِقُ، وأجْرَعٌ وأجارِعُ» فصرفوا «أبْرَقًا وأجْرَعًا»[1] وجمعوهما على مثال: «أحمد وأحامد» وأبدلوا اللام فى «فُعْلَى» كما أبدلوها فى «فَعْلَى» لضرب من التّعادل وكانت الأسماء أحمل لهذا من الصّفات لخفّة الأسماء.

ألا ترى أنهم قالوا: «شَرْبَةٌ وشَرَبات» فحرّكوا العين؛ وقالوا: «صَعْبَةٌ وصَعْبات» فأسكنوها؛ لأنّ الفعل لا يحتمل التّغيير من هذا الوجه؟.

فأمَّا «القُصْوى» فشاذٌّ.

* * *

[إجراء «فعلى» من الياء اسما وصفة على الأصل]

قال أبو عثمان: وتجرى «فُعْلَى» من هذا الباب من الياء على الأصل اسما وصفة، كما جرت «فَعْلَى» من الواو على الأصل اسما وصفة.

قال أبو الفتح: قوله: **«من هذا الباب»** يريد به من باب ما لامه معتلّة يقول: فكما قلت فى الاسم: «عَدْوى»، وفى الصّفة: «شَهْوَى» فأجريتهما على الأصل فى الاسم، والصّفة من باب «فَعْلَى» كذلك تجرى «فُعْلَى» من الياء على الأصل اسما وصفة؛ لأنّ

---

(١) البَرْقُ: فرسُ ابنِ العَرِقَةِ، وواحدُ بُروقِ السحابِ، أو ضَرْبُ مَلَكِ السحابِ وتَحْريكُه إياهُ لِيَنْسَاقَ فَتُرَى النيرانُ. وبَرَقَت السماءُ بُروقا وبَرَقانا: لَمَعَتْ، أو جاءَتْ بِبَرْقٍ. الجَرْعَةُ، ويحركُ: الرّملةُ الطَّيِّبَةُ المَنْبِتِ لا وُعُوثَةَ فيها، أو الأرضُ ذاتُ الحُزونةِ تُشاكِلُ الرَّمْلَ، أو الدّعْصُ لا يُنْبِتُ، أو الكَثِيبُ جانِبٌ منه رَمْلٌ وجانِبٌ حجارةٌ، كالأجْرَعِ والجَرْعاءِ، (فى الكلّ). والجَرَعُ، محركةً: الجمعُ، والْتِواءٌ فى قُوَّةٍ من قُوَى الحبلِ أو الوَتَرِ ظاهرةٍ على سائرِ القُوَى، وذلك الحبلُ مُجَرَّعٌ، كمعظمٍ وككتِفٍ. وذو جَرَعٍ، محركةً: من ألْهانَ بنِ مالكٍ.

«فُعْلَى» فى هذه الجهة نظيرة «فَعْلَى» فى تلك الجهة.

فإذا كانوا قد قلبوا الواو إلى الياء فى «الدُّنْيا، والعُلْيا»، فهم بأن يقرُّوها فيما هى فيه أصل، أجدر.

هذا مع أن القياس ألاّ يُقلَب الأخفّ إلى الأثقل؛ فإذا جاء الشّىء على ما ينبغى فلا مسألة فيه، ولا اعتراض عليه!.

* * *

[مجىء «فعلى» صفة على الأصل]

قال أبو عثمان: فإذا قلت: «فُعْلَى» من هذا صفةً جرت على الأصل وإن جاء «القُصْوى».

قال أبو الفتح: قوله: «**وإن جاء القُصْوى**» يقول: لا تُنكر أن تأتى «فُعْلَى» اسما أيضًا على الأصل، فإنها شاذة، وأصلها أيضًا: الوصف؛ فيجوز أن تكون خرجت على الأصل، لأنها فى الأصل صفة؛ فجعل ذلك تنبيها على أنها فى الأصل صفة.

وجرت «فُعْلَى» من هذا على الأصل إذ كانت صفة كما جرت «خَزْيا، وصَدْيا» على الأصل.

فأما قولهم فى الاسم العَلَم: «حُزْوَى» فنظير: «مَكْوَزَةٍ، وَمحْبَبٍ» لأنّ الأعلام كثيرًا ما تخرج الأصل، وقالوا: «خُذِ الحُلْوَى وأعْطهِ المُرَّى»، فيجوز أن يكون صفة أُقيمت مقام الموصوف؛ لأنهم يريدون: الحَلاوة والمَرَارة؛ فمعنى الفعل فيهما.

* * *

[«فعلى» من هذا على الأصل]

قال أبو عثمان: وأمَّا «فِعْلَى» من هذا فهى على الأصل ما لم نعلم أنهم غيَّروه، وهذا الباب حكاية عن العرب وهو طريف فافهمه!.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ ما جاء من هذا على أصله فلا كلام فيه؛ وإنما سبيلُ ما خرج عن أصله أن يُنظر إلى علَّته: ما هى؟.

وقوله: «**إنَّ هذا الباب حكاية عن العرب، وهو طريف**» يدلُّك على أنَّه ليس له عنده علَّة قويَّة توجب التَّغيير أكثر مِمَّا ذكرته لك!.

* * *

هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء
إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف فصاعدا
[إعلال الماضى لإعلال المضارع]

قال أبو عثمان: وذلك قولك: «أغزيتُ، وغازيت، واستغزيتُ» قال سيبويه: سألت الخليل عن ذلك فقال: إنّما قُلِبت ياء من قبل أنّك إذا قلت: «يُفْعِلُ» لم تثبت الواو للكسرة قبلها؛ وذلك: «يُغْزِى ويُغازِى». فلم يكن لتكون « فَعَلْتُ» على الأصل وقد خرجت «يَفْعَل» وجميع المضارعة إلى الياء.

قال أبو الفتح: كرهوا أن يقولوا: «أغزوت» فلا يقلبوا الواو إلى الياء، وهم يقولون: «يُغزِى» فيقلبونها ياءً للكسرة قبلها، فأرادوا المماثلة، وأن يكون اللفظ واحدًا؛ فأعلُّوا الماضى لإعلال المضارع، كما أعلُّوا المضارع نحو: «يقولُ، ويبيعُ» لإعلال الماضى، وقد مضى ذكر هذا.

ومن هنا وجبت تثنية ما وقعت واوه رابعة فصاعدًا بالياء نحو: «مَغْزَيَانِ، ومَلْهَيانِ» لأنك لو بنيت فِعْلا فى أوله الميم على وزن «مَفْعَل» لقلت: «مَغْزَيْتُ، ومَلْهَيْتُ» فقلبت الواو كما قلت: «أغزيت»، فحمل الاسم فى هذا الموضع على الفعل؛ كما حمل المصدر على الفعل حتى أُعل فى نحو قولك: «قُمت قِياما، وصُمت صِياما».

* * *

[إعلال «تغازينا وترجينا» فى الماضى لإعلالهما فى المضارع]

قال أبو عثمان: فقلت: ما بالُ «تَغازَينا، وتَرَجَّيْنا» وأنت إذا قلت «يفْعَلُ» منهما كان بمنزلة «يَفْعَلُ» من غزوتُ؟ فقال: الألف هنا بدلٌ من الياء التى أبدلت من الواو فى «نُرَجِّى» وإنما أدخلت التاء على «غازَيْنا ورَجَّيْنا».

قال أبو الفتح: يقول: قال سيبويه للخليل: فإذا كان الماضى إنما قُلب لأنّ الكسرة تقع قبل اللام فى المضارع فتقلبها ياءً، فهلا قالوا: «تَغازَوْنا، وتَرَجَّوْنا» فصحَّحوا الواو؛ لأنّ اللام لا ينكسر ما قبلها فى المضارع إذا قلت: «نتغازَى، ونَترَجَّى»؟ فهلا جرت «تغازينا» مجرى «غزونا» فى صحة لامه؛ لأنه لا كسرة قبل اللام فى المضارع؟.

فقوله: «**الألف هنا بدل من الياء**» يقول: الألف فى «نتغازى، ونَتَرَجَّى» بدل من الياء التى فى «نُرَجَّى ونُغازِى، ورجَّيْنا وغازَيْنا»، وإنما التاء فى «تَغازَيْنا وترجَّينا» داخلة بعد أن لم تكن، فلما كانت الكلمة قبل دخول التاء واجبًا القلب فيها، ثم دخلت التاء بعد ذلك بَقِىَ القلب بحاله؛ لأنه فى المرتبة قبل دخول التاء.

* * *

[إعلال المضارع لإعلال الماضى]

قال أبو عثمان: ومثل هذا: «رَضِيتَ ترضَى، وشَقِيتَ تَشْقَى»، ثم تقول: «هما يَرْضَيان ويَشْقَيان» لما كانت فى «فَعَلْتُ» علّة تقلب الواو كرهوا أن يجرى «يَفْعَل» على غير «فَعَل» فيختلفَ الباب.

قال أبو الفتح: يقول: فهلا قيل فى «يشقَيان: يشْقَوَان» لأنه لا كسرة قبل الواو؟ فلأنه لما وجب قلب اللام فى «شَقِيتُ» لانكسار ما قبلها قلبوها أيضا فى المضارع - وإن كان لا كسرة قبلها - لئلا يختلف الباب؛ فهذا نظير: «أغزيتَ تُغزِى» إلا أنّ «أغزيتَ تُغزِى» قُلِب ماضيه لمضارعه، و «شَقِىَ يَشْقَى» قُلِبَ مضارعُه لماضيه.

فهذا يدلُّك على تقارُب هذه الأمثلة وتناسبها. فإذا كانوا قد أعلُّوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل، فإعلال الماضى للمضارع، والمضارع للماضى، أجدر.

* * *

[«شأوتما تشأيان»: شاذ]

قال أبو عثمان: ومثل ذلك: «شأوْتَ تَشْأَى» وهذا أشدُّ؛ لأنّ «شَأوْتُ» على أصله، ولكنهم فتحوا «يفْعَلُ» للهمزة، فإذا قلت: «يَشْأيانِ» جعلتها ياء.

قال أبو الفتح: إنما صار هذا عنده شاذًا؛ لأنه كان ينبغى أن يقال: «يَشْأوَانِ» فتصحّ الواو؛ لأنه لا كَسْرة قبلها فى المضارع، ولم ينقلب فى الماضى، فيجرى فى المضارع على ذلك كما فُعل فى «شَقِىَ يَشْقَى»، فلذلك كان عنده شاذًا.

* * *

[«شأوتما تشأيان: كرضيتما ترضيان»]

قال أبو عثمان: فسألت أبا الحسن الأخفش عن ذلك فقال: جاءوا بـ «ـتَشْأَى» وكأن

 .... **هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف الماضى منه على «فَعِلَ» فلمَّا ألحقوه علامةَ التَّثنية، جعلوه ياءً.**

قال أبو الفتح: يقول أبو الحسن: لَمَّا قالوا: «تَشْأَى» فجاءُوا به على «يَفْعَلُ» أشْبَه ما ماضيه «فَعِلَ» نحو: «شَقِيَ يَشْقَى، وَرَضِيَ يَرْضَى»؛ لأنّ حكم «يفعَل» أن يأتىَ من «فَعِل» فكما قالوا: «يَشْقَيان» كذلك قالوا: «يَشْأَيان».

وأخذ أبو الحسن هذا القول من سيبويه فى قوله: إنهم كسروا أوّل «تِئْبَى» فى المضارع؛ لأنه لما جاء على «يَفْعَل» أشبه ما ماضيه «فَعِل» فكُسِر أوّل المضارع؛ لأنه جرى مجرى «عَلِمْتَ تِعْلَم»، ووقع أبو الحسن دون سيبويه، وعدل عن الصواب، وسترى ذلك. وهكذا قال قُطْرُبٌ إنهم كسروا أوّل «تِذْهَب»؛ لأنه لما جاء على «يَفْعَل» أشبه ما ماضيه «فَعِلَ».

* * *

[أصل «تشأى: تشؤو»]

قال أبو عثمان: وهذا ليس على القياس؛ لأنّ الألف بدلٌ من الواو؛ وهو عندى غلط منهم، ألا تراهم حين قالوا: «يَطَأُ ويَسَعُ» فتحوا للهمزةِ والعينِ وتركوا الفاء محذوفة؟ لأن الأصل عندهم كسْرُ الطَّاء والسِّين، والفتحُ عارضٌ فلم يجعلوه بمنزلة ما أصله الفتح نحو: «يَوْجَل، ويَوْحَل»، وهذا أجدر حين قالوا «وَطِئَ، ووسع» ثم فتحوا «يفعَل».

وأصل «فَعِل» أن يجىء «يَفْعَل» منه مفتوحَ العين؛ ولكنهم بنوا هذا على «فَعِل يفعِل» ثم عرض الفتح فتركوه محذوفا؛ فكذلك ينبغى أن يكون «تَشأْى».

أصله «تَشْؤُوُ» ثم عرض عارضٌ انفتحت الهمزة له؛ فأبْدِلَتِ الألفُ من الواو؛ لأنه لم يعرض لها ما يخْرِجُها عن أصلها؛ وكلامُ العربِ على ما ذكرتُ لك فيما رواه لنا أبو زيد وأبو الحسن الأخفش.

قال أبو الفتح: قوله: «**لأنّ الألف بدلٌ من الواو**» يقول: الألف فى «تَشْأَى» بدلٌ من الواو؛ كأنه كان فى القياس «تَشْؤُوُ» بمنزلة «تَغْزُوُ» ثم انفتحت العين للهمزة فانقلبت الواو ألفا؛ فصارت «تَشْأَى»، فليس ينبغى أن تجرى مجرى «يَشْقَى» لأنّ الألف فى «يَشْقَى» بدل من الياء التى انقلبت عن الواو فى «شَقِيت».

يقول: فالقياسُ «يَشْأَوَانِ»؛ لأنهم قد قالوا: «يَسَعُ، ويَطَأُ» فحذفوا الفاء وتوهموها

على «يَفْعِل» - وإن كان الماضى على «فَعِلَ»، وباب «فَعِلَ» أن يأتى على «يفْعَل» - فإذا كانوا قد توهموا ما ليس بمطَّرد فى بابه حتى حذفوا الفاء من «يَسَعُ، وَيطَأُ» فأن يقولوا: «يَشْأَوَان» بالواو - لأن فى الماضى همزةً؛ والهمزةُ إذا كانت فى الماضى عينا أو لاما - فكثيرًا ما يأتى المضارعُ مفتوحَ العين، نحو: «سَأَلَ يَسْأَلُ، وَسَعَى يَسْعَى، وَمَحَا يَمْحَى».

فلم يكن القياسُ أن يتوهموا الماضى على «فَعِلَ»؛ إذِ الفتحُ فى عين المضارع إذا كانت اللام أو العين حرفا حَلْقيا مُطَّردٌ غير ضيِّق، فمن هنا كان عنده غلطا منهم كما غلطوا فى همز «مصائب» ونحوه.

وليس كذلك قول سيبويه فى كسر أوّل «تِئْبى» لأنّ «أَبَى» ليست الهمزة فيه عينا ولا لاما؛ وإنما هى فاءٌ، والفاء إذا كانت همزة لا توجب فتح عين المُضارع، فتوهَّمهم لماضى «تَأْبَى» على «فَعِلَ» توهُّمٌ صحيح.

وكذلك قول قُطْرب فى كسر أوّل «تِذْهَبُ» لتوهُّمهم أنّ ماضيَه على «فَعِلَ» ليس بمرضىّ؛ لأنَّه لا ينكر أيضًا أن يأتى ما عينه هاء مفتوح العين فى المضارع والماضى نحو: «ذَهَلَ يَذْهَلُ، وصَهَلَ يَصْهَلُ».

فأبو الحسن، وقُطْرُب - جميعا - سَرَقا قوليهما من سيبويه ووقعا - دونه - لما ذكرت لك!.

والقول فى كَسْرِ أوّل «تِذْهَبُ» عندى كالقول فى قلبهم: «يَشْأَيانِ»، وهو غلَطٌ منهم، والعلَّةُ فى قُبح «تِذْهَبُ» هى العلَّة فى قُبْح «يَشأيان»!.

* * *

[ضوضيت ونحوه: فعللت]

قال أبو عثمان: وأمَّا: «ضَوْضَيْتُ، وقَوْقَيْتُ»[1] فهو من الأربعة. وهذا فى الأربعة نظيرُ «رددتُ» فى الثّلاثة؛ جعلوا اللامين فى الأربعة على لفظ الفاء والعين كما جعلوا لام «رددتُ» على لفظ عينها؛ فهذا فى الأربعة نظير «رددت» فى الثلاثة، وهذا قول

(١) الضَّوَّةُ: و الجَلَبَةُ، كالضَّوْضاةِ. والضَّواضِى، بالضم: الضّخْمُ. والضَّوَيْضِيَةُ: الداهِيَةُ، كالضّواضِيَةِ، والفَحْلُ الهائِجُ. القُوقُ، بالضم، والقاقُ والقيقُ من الرجال: الفاحِشُ الطول. والقوقُ، بالضمّ: طائِرٌ مائِىّ طَويلُ العُنقِ، وفَرْجُ المَرْأةِ، وبهاءٍ: الصَّلَعَةُ، والمُقَوَّقُ، كمعَظَّمٍ: العَظيمُها.

الخليل وجميع من يُوثَقُ بعلْمهِ وقياسه.

قال أبو الفتح: قد تقدّم القول فى أنّ «ضَوْضَيْتُ» ونحوه: «فَعْلَلْتُ» دون: «فَوْعَلْتُ، وفَعْلَيْتُ» وإنما انقلبت لامه ياء كما انقلبت لامُ «أغْزَيْتُ».

* * *

[الألف فى «حاحيت» وأخواتها من الياء]

قال أبو عثمان: وكذلك «حاحَيْتُ، وعاعَيْتُ، وهاهَيْتُ»، ولكنهم أبدلوا الألف؛ لشبهها بالياء، وكان الخليل يقول: الألف بدل من الياء؛ لأنها لو كانت من الواو جاءت على أصلها، كما جاءت: «ضَوْضَيْتُ، وقَوْقَيْتُ».

ألا ترَى أنّ أحدًا لا يقول: «قاقَيْتُ» ولا «ضاضَيْتُ»، فلما جاءت «حاحَيْتُ» وأخواتها على غير أصلها جعلها بدلا من الياء؛ لأنّه لم يسمع شىء من الياء فى هذا الباب جاء على أصله.

والقول عندى على خلاف ذلك؛ لأنّ «ضَوْضَيْتُ، وقَوْقَيْتُ» على أصلهما، وعلى ما ينبغى أن يكونا عليه، وهذا ليس على أصله، أعنى «حاحَيْتُ» وأخواتها.

ألا ترى أنّ الذى يجىء على أصله يُقاس عليه ما لم يجئ على أصله؟ وقول الخليل مذهبٌ؛ لأنّ الشىء ربما جاء مخالفا للفرق.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ «حاحَيْتُ، وعاعَيْتُ، وَهاهَيْتُ» أصلها: «حَيْحَيْت، وعَيْعَيْت، وهَيْهَيْت»، وهى من مُضَاعف الياء، ونظيره: «قَوْقَيْتُ، وضَوْضَيْتُ» من مُضاعَف الواو، وإنما قلبوا الياء ألفا لشبهها بها كما قال أبو عثمان؛ ولأنهم أيضًا كرهوا تكرُّر الياءين وليس بينهما إلا حرف واحد، فقلبوا الياء ألفا، ولم يقولوا فى «قَوْقَيْت: قاقَيْت»؛ لأنّ الواو التى هى لامٌ قد انقلبت ياء، كما انقلبت فى «أغْزَيْتُ» فلم تتكرّر الواوان كما تكرّرت الياءان.

ولم يجئ من هذا القبيل فيما ذكروا إلا هذه الثلاثة الأحرف، ووزنها: «فَعْلَلْتُ» بمنزلة «قَلْقَلت وصَلْصَلت»، ولا يجوز أن يكون: «فاعَلت» لما سيذكره أبو عثمان.

وكأنّ أبا عثمان لمّا رآهم قد قالوا: «قَوْقَيْتُ وضَوْضَيْتُ» على أصلها، ولم يَجِئْ

«حاحَيْتُ» وبابه على أصله حمل ما لم يجئ على أصله على ما جاء على أصله؛ فكأنه يقول: الألف فى «حاحَيْتُ» ونحوه بدل من الواو استدلالا «بقَوْقَيْتُ» وبابه.

وقولُ الخليلِ فى هذا أَقْيَسُ؛ لأنّ الياء أقرب إلى الألف من الواو، وقد أُبدلت منها فى نحو: «طائىٍّ، وحارِىٍّ»، يريدون: «طَيِّئِىٌّ، وحَيْرِىٌّ».

وقالوا: «آية»، فأبدلوا الألِف من الياء السَّاكنة فى غير قول الخليل، وليس هنا ما يوجبُ القلب لولا القربُ؛ ولأنه لم نسمع شيئا من ذوات الياء جاء على أصله؛ ولأنهم كرهوا تكرُّر الياءين، فجعَلَها من ذوات الياء لذلك.

وأيضًا فإنّا لم نر مثالا من أمثلة الفعل استُعْمِلَت فيه الواو دون الياء فنَحْمِلَ هذا عليه إلاَّ باب «فَعُلَ» نحو: «سَرُوَ» وليس منه.

وقولُه **«وقولُ الخليل مذهبٌ؛ لأنّ الشىء رُبَّمَا جاء مخالفا للفرق»**، رجوعٌ إلى تقوية قول الخليل، يقول: فجاءت ذوات الواو مخالفة لذوات الياء فى هذا الموضع؛ فلم ينطق بذوات الياء على الأصل للفرق بين الياء والواو.

وقوله: **«رُبَّمَا»** لأنه ليس بلازم، فافهم ذلك!.

* * *

[حاحيت وأخواتها: فعللت]

قال أبو عثمان: فإنْ قال قائل: لعلَّ «حاحَيْت» وأخواتها: «فاعَلْتُ» مثل «غازَيْتُ»؟.

فإنّ الدليل على خلاف ذلك: المصدرُ، ألا تراهم يقولون: «الحِيْحاءُ، والعِيْعاءُ» فيجىءُ بمنزلة: «الزِّلزال والقِلْقال».

قال أبو الفتح: يقول: فمجيئهم بالمصدر على «فِعْلال» يدل على أن الفعل: «فَعْلَل» كما أن «القَلْقالَ والزَّلْزَالَ» كذلك، والياءُ فى «حِيحاءٍ، وعِيعاء» عينُ الفعل، وهى الألفُ التى كانت فى «حاحَيْتُ، وعاعَيْتُ»، والهمزة فيهما انقلبتْ عن الياء التى هى اللام الأخيرة.

* * *

[فيعال ليس مصدرا قياسيا لفاعلت]

قال أبو عثمان: فإنْ قال قائل: فإنّ مصدر «فاعلتُ» أصله: «الفِيْعال» وقد جاء: «قاتلته قِيتالا»؟. فإنّ هذا ليس بالقياس!.

قال أبو الفتح: معنى هذه الزِّيادة أن يقال: ما تنكر أن يكون «حاحَيْتُ، وعاعَيْتُ: فاعَلْتُ» وتكون «الحِيحاء والعِيعاء: فيعالا» بمنزلة «قاتلته قيتالا».

فجوابه: أنّ «فِيعالا» ليس يكثر مصدرا «لفاعلتُ» - وإن كان الأصل - لأنّ هنا أُصولا كثيرة مختزلة غير مستعملة إلا عند الشُّذوذ، وهذا المصدر مثلها فى الشُّذوذ؛ فينبغى ألا يُحمل «الحِيحاءُ والعِيعاءُ» عليه لقلّته!.

وقولُ أبى عثمان جوابا عن هذه الزّيادة: «فإنّ هذا ليس بالقياس»، إنّما أشار بهذا إلى ما سامه المُلزِم من جعل «الحِيحاء والعِيعاء: فِيعالا» فيقول: هذا المذهب منك ليس بالقياس، وإنّما لم يكن عنده بقياس لقلّة «فِيعال» فى مصادر «فاعَلْت»!.

وليس يريد بقوله: **«فإنّ هذا ليس بالقياس»** أنّ مَصدر «فاعَلْت» ليس فى القياس أنْ يجيء على «فيعال» لأنّ هذا هو الأصل والقياس - وإن كان أصلا مرفوضًا - وإنّما كان هو القياس؛ لأنّ «فاعَلْتُ» فى العِدّة والحركة والسُّكون، مثل «أفعلتُ»، فمن حيث قلت: «أكْرَمْت إكرامًا» كان القياس أن تقول: «قاتلت قِيتالا»، ليكون على وزن «أكرمت إكرامًا»، ولكنهم استخفُّوا طرح الياء واكتفوا بالكسرة منها، فيقول أبو عثمان: سَوْمُك إيّاىَ أنْ أحمل «الحِيحاء والعيعاء» على ما هو غير مُطَّرد فى بابه ليس بقياس منك فافهمه إن شاء الله!.

* * *

[الدليل على أن «حاحيت» وأخواته من الرباعى]

قال أبو عثمان: فإن قال: فإنّ هذا ألزمَ الياء كراهيةَ اجتماع الحرفين من جنس واحد؟.

فإنّ الدليل على أنه ليس كما قال؛ وأنّه من بنات الأربعة قولهم فى المصدر: «الحاحاةُ، والعاعاةُ، والهَاهاةُ» بمنزلة: «الدّحْرَجَة، والقَلْقَلَة، والزّلْزَلَة»، وهذا لا ينكسر فى مصادر بنات الأربعة.

ومع هذا أنّه لو كان كما قال قد جعل الفاء والعين من موضع واحد، وهذا ليس مما يكْثُرُ ولا يُتّخذُ أصلا إنما جاء في أحْرُف ثلاثة أو أربعة، والكلام كله على خلافه، فلا تجعلْ ذلك أصلا.

قال أبو الفتح: يقول: فإن قال قائل: ما تنكر أن يكون «الحِيحاء والِعيعاء: فيعالا»، ولكنهم كرهوا أن يحذفوا الياء على حدّ حذفهم إياها في: «القتال والسِّباب» لأنّه كان يلزمهم أن يقولوا: «حِحاء وعِعاء» فيلزمهم اجتماع حرفين من جنس واحد في أوّل الكلمة؟ إلا أنه ترك الانفصال من هذه الزّيادة، وعدل إلى الاستدلال على أنّ «حاحيت» وأخواتها «فَعْلَلْت» بقولهم في المصدر: «الحاحاة، والعاعاة، والهاهاة»، وعلّق الزّيادة فلم يجب عنها، وهذا يسمّيه أهل النّظر انقطاعا لأنّه خروج عن دلالة إلى أُخرى.

ولو ابتدأ في الدّلالة على أنّ «حاحَيْت» وأخواتها: «فَعْللت» دون «فاعَلْت» بقولهم في المصدر: «الحاحاة، والعاعاة، والهاهاة»، وأنّ «الفَعْلَلَة» لا تكون مصدر غير «فعللت» لَمَا احتاج إلى هذا التّطويل!.

وكذلك لو قدّم ما أخّره من الاستدلال على أنَ «حاحَيت: فَعْللت» بقوله: إنك لو جعلته «فاعلت» للزمك أن تكون الفاء والعين من موضع واحد، وهذا قليل لا يُقاس عليه، لكان أيضًا كافيا!.

وكان سبيله – لما أورد على نفسه الزيادة التي هي قوله: «إنّ هذا أُلزم الياء كراهية اجتماع الحرفين من جنس واحد» – أن ينفصل فيقول لمُورد الزّيادة: يلزمك من هذا أن تجعل الفاء والعين في «الحِحاء، والعِعاء» الذي كرهته حتى ألزمته الياء من جنس واحد.

على أنه قد أورد في آخر كلامه هذا المعنى، ولكنه جاء به بعد أن عدل عن دلالة – ابتدأها – إلى أُخرى، وكما أنّ للعلم طريقا ينبغي أن يُسْلَك كذلك للجدل أَدَبٌ يجب أن يُسْتَعمَل.

وأقولُ أنا: إنّ العين في «الحاحاة والعاعاة والهاهاة» إنما انقلبت بعد أن كانت في التّقدير: «حَيْحاة وهَيْهاة وعَيْعاة»؛ لأنها قد انقلبت في «حاحَيْت وعاعَيْت وهاهَيْت»، كما اعتلّ «القيامُ» لاعتلالِ «قام»، فالمصدر في هذا محمولٌ على الفعل.

ألا ترى أنهم لو قالوا: «حَيْحاةٌ وعَيْعاةٌ وهَيْهاةٌ» لَما لزم اجتماع ياءين كما يلزمهم

.... هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف في الفعل لو قالوا: «حَيْحَيْت وعَيْعَيْت وهَيْهَيْت»؟.

وكذلك أيضا لو قالوا: «حَيْحَى زيد وعَيْعَى» لَمَا اجتمع ياءان، ولكنهم أجْروا الباب كلَّه على «عاعَيْت وحاحَيْت» فأصلُ التَّغيير فى هذا إنما جاء من قِبَل الفعل؛ فتأمَّلْه!.

* * *

[«دهديت، ودهدهت»]

قال أبو عثمان: وقالوا: «دَهْدَيْتُ»، فزعم الخليل أنّ أصلها: «دَهْدَهْت»، ولكنهم أبدلوا منها الياء كما أبدلوها من الياء فى قولهم: «هذه»، والدليل على ذلك قولُهم: «دُهْدُوهَة الجُعَل» كما قالوا: «دُحْرُوجَة الجُعَلِ» وقال بعضهم: «دَهْدَهْتُ»، فجاء بها على الأصل.

قال أبو الفتح: قولُ بعضهم: «دَهْدَهْتُ» يدُلُّ على صحة ما ذهب إليه الخليلُ، وأصلُ «هذه: هذى» فأبدلوا الهاء من الياء، وكذلك أبدلوا الياء من الهاء فى: «دَهْدَيْتُ».

واستدلاله بـ «دُهْدُوهة الجُعَلِ» وجْهُهُ: أنّ «الدُّهْدُوهة» هى «الدُحْرُوجَة» و «دَهْدَهْتُ» بمعنى «دَحْرَجْتُ» فينبغى أن يكون أصله: «دَهْدَهْتُ».

على أنه قد جاء «دَهْدَهْتُ» كما جاء «دَهْدَيْتُ» قال أبو النَّجم:

كأنّ صَوْتَ جَرْعِها المُسْتَعْجَل   جَنْدَلَةٌ دَهْدَيْتُها فِى جَنْدَلِ

يريد: صَوْتَ جَنْدَلَة، فحذف المضاف.

وأيضًا فإنَّك إذا جعلت «دهْدَيْتُ: فَعْلَيْتُ» جعلته من باب: «سَلِسَ، وقَلِقَ»، وإذا جعلت أصله «دَهْدَهْتُ» كان من باب «قَلْقَلْتُ»، وهو أوسع من باب «سَلِسَ وقَلِقَ».

* * *

[اختلاف العرب فى «غوغاء»]

قال أبو عثمان: وأما «غَوْغاءُ» فقد اختلف فيها العرب، فذكّر بعضُهم وصَرَف، وجعله مكرّرًا كـ «القَمْقام» ونحوه، وأنّث بعضهم ولم يصرف، وجعلها كـ«عَوْراء».

قال أبو الفتح: الوجه أن يكون مذكّرًا كـ «القَمْقام، والخَضْخاض، والجَرْجار»،

ويدلُّ على ذلك قول بعضهم: «غوغاءة»، فلو كانت الهمزة للتأنيث بمنزلة همزة «عوراء» لَمَا جاز أن تدخل عليها هاء التأنيث، فهذا وجه.

وشيء آخر يدلّ على ذلك: وهو أنّك إذا جعلتها «فعلالاً» حملتها على باب «قَلْقَلْتُ وَزَلْزَلْتُ»، من المكرّر الرّباعى، وإذا جعلتها «فَعْلاء» حملتها على باب «سَلِسَ وقَلِقَ» مما فاؤه ولامه من موضع واحد، وهذا أقلُّ من باب «قَلْقَلْتُ وَزَلْزَلْتَ» فحملها على الأكثر أولى.

ومع هذا إن حروف الحَلق قد قلّ فيها التّضعيف حيث يكثر التّضعيف. ألا ترى إلى قلّة باب «ضَغيغَةٍ وبَعاعٍ وبُحَّةٍ ومَهَهٍ»؟[1].

فإذا قلَّ التّضعيف فى باب «رددت» وهو أكثر من باب «سَلِسَ» وَجب أن يكون فى باب «سَلِسَ» أقلّ وأعزّ، فيجب من هذا ألاّ يجعل الغينين فى «غوغاء» بمنزلة سِينَىْ «سَلِسَ» وقافىْ «قَلِقَ»، بل الوجه أن يُجعَلا بمنزلة زايَىْ «زَلْزَلْتُ» وقافىْ «قَلْقَلْتُ» فإذا حملت «غَوغاء» على «فَعْلال» كان أحسن، وتجعله من باب «غَبْغَبٍ وغَرْغَرَةٍ وغَزْغَزَةٍ وغَضْغَضَةٍ، وغَطْغَطَةٍ وتَغَلْغَلَ وغَمْغَمَةٍ»[2].

---

(١) مَهّ الإبلَ: رفق بها. ومَهِهَ، كفَرِحَ: لانَ. والمَهاهُ: الطّراوَةُ، والحُسْنُ، والحَسَنُ، والرّفيقُ من السَّيْر، كالمَهَهِ، محرّكةً. ولو كانَ فى هذا الأمْرِ مَهَهٌ ومَهاهٌ، لَطَلَبْتُهُ. و«كلّ شىءٍ مَهَهٌ، محرّكةً، ومَهاهٌ ومَهاهَةٌ ما خَلاَ النساءَ وذِكْرَهُنّ»، أى: يَسيرٌ سَهْلٌ يَحْتَمِلُهُ الرّجُلُ حتى يأتِيَ ذِكْرُ حُرَمِهِ، فَيَمْتَعِضُ، أو كُلّ شىءٍ باطِلٌ إلا النساءَ، أو كُلّ شىءٍ قَصْدٌ. والمَهَهُ، محرّكةً: الرّجاءُ، والمَهَلُ. والمَهْمَهُ والمَهْمَهَةُ: المَفازَةُ البعيدةُ، والبَلَدُ المُقْفِرُ، ج: مَهامِهُ. ومَهْمَهَهُ: قال له مَهْ مَهْ، أى: اكْفُفْ.

(٢) الغِبّ، بالكسر: عاقِبَةُ الشّىء، كالمَغَبّةِ، بالفَتحِ، ووِرْدُ يَوْمٍ وظِمْءُ أخَرَ. وإبِلٌ غابّةٌ وغَوابّ، وبالضمّ: الضّارِبُ مِنَ البَحْرِ حَتّى يُمْعِنَ فى البَرّ، والغامضُ مِنَ الأرْضِ، ج: أغْبابٌ وغُبوبٌ. وأغَبّ القَوْمَ: جاءَهُمْ يَوْما وتَرَكَ يَوْما، كَغَبّ (عَنْهُم). والمُغِبّ: الأسَدُ. والغَبْغَبُ: صَنَمٌ، واللّحْمُ المُتدَلّى تَحْتَ الحَنَكِ، كالغَبَبِ، وجُبَيْلٌ بِمِنًى. غَرّهُ غَرّا وغُرُورا وغِرّةً، بالكسر، فهو مَغْرُورٌ وغَريرٌ، كأميرٍ: خَدَعَهُ، وأطْمَعَهُ بالباطِلِ، فاغْتَرّ هو. والغَرُورُ: الدُّنْيا، وما يُتَغَرْغَرُ به من الأدْوِيَةِ، وما غَرّكَ، أو ما يُخَصّ بالشّيْطان، وبالضم: الأباطِيلُ، جمعُ غارّ. وأنا غَريرُكَ منه، أى: أُحَذِّرُكَهُ. وغَرّرَ بنفسه تَغْريرا وتَغِرّةً، كتَحِلّةٍ: عَرّضَها لِلهَلَكَةِ، والاسمُ: الغَرَرُ. غَزّ فلانٌ بفلان غَزًّا واغْتَزّ به: اخْتَصّهُ من بين أصْحابِهِ. وغَزّ الإبلَ والصّبىّ: عَلّقَ عليهما العُهونَ من العين. والغُزّ، بالضم: الشّدْقُ، كالغُزْغُزِ، وجِنْسٌ مِن التّرْكِ. وأغَزّتِ الشّجَرَةُ: كَثُرَ شَوْكُها واشْتَدّ. غَضّ طَرْفَهُ=

وهذا كله الغينان فيه بمنزلة زَايَىْ «زَلْزَلْتُ» وجاز هذا فى المضعَّف؛ لأنَّه يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره من التَّأليف.

ألا ترى أنّ فيه نحو: «حأْحأْتُ بالتَّيْس وهأْهأْتُه»(١)؟ فلولا أن التضعيف من هذا القبيل يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره لما تسمَّحوا بجمع حروف الحلق هكذا، فتبين هذا، فإنه لطيف!.

ومن ذهب إلى أنّ «غَوْغاء: فَعْلاء» على ضعفه جعَلَها بمنزلة: «الدّهماء» وهما حشو النَّاس وخُشارُهم.

* * *

[«الصيصية والدوداة، والشوشاة» من مضاعف الرباعى]

قال أبو عثمان: وكذلك: « الصيصِيَة والدَّوْدَاةُ والشَّوْشاةُ»(٢) ضاعفوا هذا كما

=غِضاضا، بالكسر، وغَضّا وغَضاضا وغَضاضةً، بفَتْحِهِنّ: خَفَضَهُ، واحْتَمَلَ المَكْرُوهَ، وغَضّ منه: نَقَصَ، ووَضَعَ من قَدْرِهِ. غَطّهُ فى الماء يَغُطّهُ ويَغِطّه: غَطَّسَه، وغَطّ البعيرُ يَغِطّ غَطِيطا: هَدَرَ، وغَطّ النائمُ: صاتَ، وكذا المَذْبوحُ، والمَخنوقُ. والغَطاطُ، كسَحابٍ: القَطا، أو ضَرْبٌ منه غُبْرُ الظّهُورِ والبُطُون، سُودُ بُطُون الأجْنِحَةِ، الواحدَةُ: بهاء، وبالضم: أوّلُ الصّبْحِ، أو بَقِيّةٌ من سَوادِ الليلِ، والسّحَرُ، ويُفتَحُ. والغَطاغِطُ: السّخالُ الإناثُ، الواحدُ: كهُدْهُدٍ. والأغَطّ: الغَنِيّ. وغَطْغَطَ البَحْرُ: عَلَتْ أمْواجُه، كتَغَطْغَطَ، وغَطّ القِدْرُ: صَوّتَتْ، أو اشْتَدّ غَلَيانُها.
الغُلّ والغُلّةُ، بضمهما، والغَلَلُ، محرّكةً، وكأمير: العَطَشُ، أو شِدّتُه، أو حَرارةُ الجَوْفِ، وقد غُلّ، بالضم، فهو غَليلٌ ومَغْلولٌ ومُغْتَلّ. وبعيرٌ غالّ وغَلاّنُ، وقد غَلّ يَغَلّ، بفتحهما، واغْتَلّ. والغَليلُ: الحِقْدُ، كالغِلّ، بالكسر، والضِغْنُ، وقد غَلّ صدْرُه يَغِلّ، والنّوَى يُخْلَطُ بالقَتّ للناقةِ، وحَرارةُ الحُبّ والحُزْنِ. وأغَلّ: خانَ.
الغَمّ: الكَرْبُ، كالغَمّاءِ والغُمّةِ، بالضم، ج: غُمومٌ. غَمّهُ فاغْتَمّ وانْغَمّ: أحْزَنَهُ. وما أغَمّكَ لى وإلَيّ وعَلَيّ، من الغَمّ، للحُزْنِ، وانغمّ الحِمارَ وغيرَهُ: ألْقَمَ فَمَهُ ومَنْخِرَيْهِ الغمامَةَ، بالكسر، وهى كالفِدام.

(١) حَأحَأ بالتّيْسِ: دَعَاهُ. وحِيءْ حِيءْ: دُعاءُ الحِمَارِ إلى الماءِ.
هَأهَأ بالإبلِ هِئْهاءً وهَأْهاءً: دَعاها للعَلَفِ فقال: هِىءْ هِىءْ، أو زَجَرَها فقال: هَأهَأْ، والاسمُ: الهِىءُ، بالكسرِ، وهأهأ الرّجُلُ: قَهْقَهَ، فَهْوَ هَأهَأٌ وهَأْهَاءٌ.

(٢) الصّيصُ، بالكسر: الشّيصُ، كالصّيصاء، وهى حَبّ الحَنْظَلِ الذى ما فيه لُبّ. وقد صاصَتِ النّخْلَةُ وصَيّصَتْ وأصاصَتْ. والصِيصَةُ، بالكسر: شَوْكَةُ الحائِكِ يُسَوّى بها السّدَى واللّحْمَةَ،=

ضاعفوا «الحيا وحييتُ، والغصَص وقد غَصِصْت» كما تُجعَل القُوَّة بمنزلة «الغُصَّة»، فهؤلاء في الأربعة مثلُ هؤلاء في الثّلاثة.

قال أبو الفتح: إنْ قال قائل: لِمَ ذهب إلى أنّ «الصّيصِيَة» من الياء؟ بل ما تنكر أن تكون في الأصل: «صُوصِوة»، فانقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها؟.

قيل: الذي يدلّ على صحّة ما ذهب إليه من أنّ «صِيصِيَة» من الياء قولُ الله تعالى: ﴿**وأنْزَلَ الّذينَ ظاهَرُوهُمْ مِنْ أهْلِ الكِتابِ مِنْ صَياصِيهِمْ**﴾ [الأحزاب: ٢٦]، ولو كانت من الواو لقال: «صَوَاصِيهم»، لزوال كسرة الصّاد، كما ترجع الواو في جميع ميزان إذا قلت: «موازين». وقال سحيم:

فأصْبَحَتِ الثيرانُ غَرْقى وأصْبَحَتْ ... نِساءُ تَميمٍ يَلْتَقِطْنَ الصَّياصِيا[1]

فأما قول الرّاجز:

خالي عُوَيْف وأبو عَلِجٍّ ... المُطعِمان اللَّحمَ بالعَشِجّ

وبالغداة فِلَق البَرْنِجّ ... يُقْلَعُ بالوَدّ وبالصِّيصِجّ[2]

=وشَوْكَةُ الدّيكِ، وقَرْنُ البَقَرِ والظّباءِ، والحِصْنُ، وكُلّ ما امْتُنِعَ به ج: صَياصٍ، والراعي الحَسَنُ القِيامِ على مالِهِ، والوَدُ يُقْلَعُ به التّمْرُ.

الدّاءُ: المَرَضُ، ج: أدْواءٌ، داءَ يَداءُ دَوْءا ودَاءً، وأدْوَاَ، وهو دَاء ومُدِيءٌ، وهِي: بهاء. وقد دِئْتَ يا رَجُلُ، وأدَاتَ، وأدَاْتُهُ: أصَبْتُهُ بداء. وداءُ الذّئبِ: الجُوعُ. ورَجُلٌ دَيِّىءٌ، كَخَيِّر: دَاء، وهى: بهاء. ودَاءَةُ: جَبَلٌ قُرْبَ مَكّةَ. والأدواءُ: ع. والدّوْدَاةُ: الجَلَبَةُ. وإذا اتّهَمْتَ الرّجُلَ، قُلْتَ له: أدَاْتَ إداءَةً، وأدْوَاْتَ إدْواءً. شاشٌ: بلد بما وراءَ النّهْرِ، وقد يُمْنَعُ. وناقَةٌ شَوْشاءُ وشَوْشاةٌ، بالهاءِ: خَفيفَةٌ.

(١) صياص بقر: أي قرونها واحدها صيصية بالتخفيف، شبه الفتنة بها لشدتها وصعوبة الأمر.

(٢) البرني: نوع من أجود التمر، وفلقة: ما قطع منه بعد تكتله، وهي قفاف تعبئة، والصيصة بكسر الصادين وتخفيف الياء: القرن من قرون البقر، وكان التمر المرصوص يقلع بالوتد وبالقرن. والعشي: ما بين الزوال إلى الغروب والغداة: الضحوة.

والرجز بلا نسبة في: (أوضح المسالك ٤/٣٧٢، وجمهرة اللغة ٤٢/٢٤٢، وسر صناعة الإعراب ١/١٧٥، وشرح الأشموني ٣/٨٢١، وشرح التصريح ٢/٣٦٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٨٧، وشرح شواهد الشافية ٢١٢، وشرح المفصل ٩/٧٤، ١٠/٥٥، والصاحبي في فقة اللغة ٥٥، والكتاب ٤/١٨٢، ولسان العرب ٢/٣٢٠ «عجج»، ٣٩٥ «شجر»، والمحتسب ١/٧٥، والمقرب ٢/٢٩، والممتع في التصريف ١/٣٥٣).

فمعناه: بالصّيصِيَة، والذى عندى فيه: أنَّه لما اضْطُرَّ قَلَبَ إلى جيمٍ مشدّدة عُدل به إلى لفظ النَّسب وإن لم يكن منسوبا فى المعنى، كما تقول: «أحمَرُ وأحمَرِىّ، وأشْقَرُ وأشقرِىّ، وحَدّاءٌ قُراقِرٌ وقُراقِرىّ» وأنشدنا أبو علىّ:

كــأنّ حَدَّاءً قُرَاقِرِيًّا(١)

فلم تُحْدِثْ ياء الإضافة هنا مَعنًى زائدًا لم يكن فى «قُراقِرٍ».

وكذلك قولُ العجَّاج أنشدناه أيضًا:

والدَّهْرُ بالإنْسانِ دَوَّارِىَ

وإنما معناه: «دوَّارٌ» فألْحَقَه ياءى الإضافة.

وأنشدنا أبو علىّ أيضًا:

فَظَــلَّ لِنِسْـوَةِ النُّعْمــانِ مِنَّــا علــى سَفَــوان يَــوْمٌ أرْوَنانِــى(٢)

يريد: أرْوَنانِىّ؛ ومعناه: أرْوَنانٌ يا فتى؛ وهو الشديد.

قال أبو على: وهذا كثير فى كلامهم!.

فإذا كان الأمرُ كذلك جاز أن يُراد بـ « ـالصِّيصجّ» لفظ النَّسب كما تقدّم، فلمَّا اعتزمتَ على ذلك حذفتَ تاء التأنيث؛ لأنها لا تجتمع مع ياءى الإضافة، فلمَّا حُذفت الهاءُ بَقيت الكلمة فى التَّقدير: «صِيصِيٍ» بمنزلة «قاضيٍ»، فلما ألحَقتَها ياءى الإضافة، حَذَفْتَ الياء لياءى الإضافة، كما تقول فى الإضافة إلى «قاض: قاضىٌّ» فصارت فى التَّقدير: «صِيصِىّ»، ثم إنها أُبدلت من الياء المشددة الجيمُ كما فَعَلْتَ فى القوافى التى

---

(١) القراقر والقراقرى: الحسن الصوت. والرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ٥/٩٠ «قرر»، ١٤/١٦٨ «حدا» وتهذيب اللغة ٨/٢٨٤، وتاج العروس ١٣/٤٠٠، ٤٠٩ «قرر»، «حدا»، والمخصص ٧/١١١، وجمهرة اللغة ١٩٨، ١٢٥٦).

(٢) وسفوان: ماء على مرحلة من باب المربد بالبصرة وبه ماء كثير وواد من ناحية بدر، وهو هنا سفوان البصرة.

والبيت من الوافر، وهو للنابغة الجعدى فى: (ديوانه ١٦٣، وخزانة الأدب ١٠/٢٧٩، والكتاب ٤/٢٤٨، ولسان العرب ١٣/١٩١، ١٩٢ «رون»، والمقاصد النحوية ١/٥٠٥، ونوادر أبى زيد ٢٠٥).

قبلها، فصارت «صِيصِجّ» كما ترى!.

فهذا الذى عندى فى هذا، وما علمتُ أحدًا من أصحابنا عَرَض لتفسيره إلا أن يكون أبا علىّ فيما أظن!.

* * *

[ألف «فيفاء» زائدة]

قال أبو عثمان: وأمَّا «الفَيْفاء» فالألف زائدةٌ؛ لأنهم يقولون: «الفَيْفُ» فيحذفون الألف.

قال أبو الفتح: هذه دلالةٌ قاطعةٌ، قال كُثَيِّر:

أُناديكِ ما حَجَّ الحجيجُ وكبَّرت ... بفَيْفا غَزالٍ رُفْقَةٌ وأهَلَّتِ[1]

وقال ذو الرُّمَّة، فحذف الألف:

والرَّكبُ تعلو بهم صُهْبٌ يمانِيةٌ ... فَيْفًا عليه لذَيْلِ الرِّيح نِمْنيمُ[2]

والفَيْفُ، والفَيْفاء: الأرض القفر.

* * *

[«القيقاء والزيزاء: فعلاء» بمنزلة «العلباء»]

قال أبو عثمان: وأمَّا «القِيقاء والزِّيزاء» فبمنزلة «العِلْباء»[3]؛ لأنه ليس فى الكلام

---

(١) كبرت: أى قالت الله أكبر وفيفاء غزال: موضع بمكة حيث ينزل الناس منها إلى الأبطح. أهلت: رفعت صوتها عند رؤية الهلال: أورفعت صوتها بالتلبية، وأصل الإهلال: رفع الصوت.
والبيت من الطويل وهو لكثير عزة فى: (ديوانه ٩٦، وتاج العروس ٢٣٥/٢٤ «فيف»، «غزل»، ومعجم البلدان ٢٨٥/٤ «فيفاء»).

(٢) صهب: إبل ألوانها تميل إلى الحمرة يمانية من إبل اليمن، نمنيم: أثر منمم كالنقط.
والبيت من البسيط وهو لذى الرمة فى: (ديوانه ٤١٥، ولسان العرب ٢٧٤/٩ «فيف»، ٥٩٣/١٢ «نمم»، وتهذيب اللغة ٥٨١/١٥، تاج العروس «نمم»، والكتاب العين ٤٠٨/٨). وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ٢٢٤، وتاج العروس ٢٣٣/٢٤ «فيف»).

(٣) عُلْوُ الشىء، مثلثةً، وعُلاوَتُه، بالضم، وعالِيَتُه: أرْفَعُه. عَلا عُلُوّا، فهو عَلِىّ، وعَلِىَ، كَرَضِىَ، وتَعَلّى وعَلاهُ. وعَلا النهارُ: ارْتَفَعَ، كاعْتَلَى واسْتَعْلَى. وعَلا الدّابّةَ: رَكِبَها. وأعْلَى عنه: نَزَلَ. وعَلِىَ فى المَكارِمِ، كَرَضِىَ، عَلاءً، وعَلاَ علُوّا. ورجلٌ عالِى الكَعبِ: شريفٌ. والمَعْلاةُ: كَسْبُ=

 هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف «فِعْلالٌ» مما لامُه من موضع عينه إلا مصدرًا.

قال أبو الفتح: اعلم أن «القِيقاء والزّيزاء» لا يخلوان من أن يكونا «فِعلاءً» مثل «عِلْياء»، أو «فِيعالاً» مثل «قِيتالٍ»، أو «فِعْلالاً» مثل «قِرْطاسٍ»، فلا يجوز أن يكون «فِيعالاً» لئلا يجعل الفاء والعين من موضع واحد؛ ولأنه ليس مصدرًا أيضًا فتحملَه على «قِيتال».

فإن قلتَ: فأجْعَلُهُ مِثْلَ «ديباجٍ ودِيوانٍ»؟.

قيل: هذا خطأ؛ لأن أصْلَ «ديباجٍ وديوانٍ: دِبَّاجٌ ودِوَّانٌ» وقد تقدمت الدلالةُ على ذلك.

ولو قدّرت أن أصل هذا: «فِقَّاء، وزِزَّاء» لـلَزِمَك أيضًا أن تجعل الفاء والعين من موضع واحد، مع أنّه لا دلالة تدُلُّ عليه.

ويمتنع أيضًا أن يكون «فِعْلالاً»، لأنّك لا تجد «فِعْلالاً» مضاعفا إلا مصدرًا نحو: «الزِّلْزالِ والقِلْقالِ» وإنما يكونُ في الأسماء غير مضاعف نحو: «قِرْطاسٍ وجِرهاسٍ وفِسْطاطٍ».

فإذا بَطَلَ أن يكون «فيعالاً، أو فِعْلالاً» وَجَب أن يكون «فِعْلاءً» بمنزلة «عِلباءٍ، وحِرْباءٍ».

وقولُ أبي عثمان: **«لأنّه ليس في الكلام «فِعْلالٌ» إلا مصدرا»** يريد: «فِعلالاً» المضعَّف، ولو لم يُردّ المضعّفَ لكان خطأً منه، لوجودك أسماءً كثيرةً على «فِعلال».

وحكى أبو بكرٍ محمَّد بن الحسن أنّ العرب تقول:

«صاصت النَّخلةُ، تُصاصِي صِيصَاءً»، وأنشد:

=الشّرَفِ، ومَقْبَرَةُ مكةَ بالحَجون. وعَلاَ به وأعْلاهُ وعَلاّهُ: جَعَلَهُ عاليا، والعالِيَةُ: أعْلَى القَناةِ، أو رأسُهُ، أو النّصْفُ الذى يَلِى السّنانَ، وما فَوْقَ نَجْدٍ إلى أرضِ تِهامَةَ إلى ما وَراءَ مكةَ، وقُرًى بظاهِرِ المدينةِ، وهى: العَوالِى، والنّسْبَةُ: عالِيّ وعُلْوِىّ، بالضم نادِرَةٌ. وعالَى وأعْلَى: أتاها. والعِلاوَةُ، بالكسر: أعْلَى الرّأسِ أو العُنُقِ، وما وُضِعَ بين العِدْلَيْنِ. والعَلْياءُ: السّماءُ، ورَأسُ الجَبَلِ، والمكانُ العالِى، وكلّ ما عَلاَ من شىءٍ، والفَعْلَةُ العالِيَةُ. وعُلْيا مُضَرَ، بالضم والقَصْرِ: أعْلاها. وعَلّى المَتاعَ عنِ الدّابّةِ تَعْلِيَةً: نزّلَه.

يَستَمْسِكُـونَ مِـنْ حِـذارِ الإلْقـاءِ بتَلَعـاتٍ كجُـذُوع الصَيصَـاء[(١)]

وأنشدناه أبو على:

... كرءُوس الصيصاء.

قال أبو بكر: «والصّيصاءُ» الذى تسمِّيه العامَّة: الشِّيص.

فقوله: صاصَتِ النَّخلة، لا يخلو من أن تكون «فـاعَلْتُ» بمنزلـة دَاوَمْـتُ وعـاوَدْتُ أو تكون «فَعْلَلْتُ» من مضاعَف الياء بمنزلة «حاحَيْتُ وعاعَيْتُ»، وتكون الألف منقلبـةً عـن الياءِ بمنزلتها فى «حاحَيْتُ وعاعَيْتُ».

وحملُه على كلا الوجهين عندى شاذّ؛ لأنّك إن جعلته فـاعلتُ كـانت الفـاء والعـين من موضع واحد.

وإن جعلته «فَعْلَلْتُ» بمنزلة حاحَيْت، فقد ذكروا أنَّه لم يأْت من هـذا البـاب إلا تلـك الثَّلاثةُ الأحرفِ، وهى: «حاحَيْتُ، وعاعَيْتُ، وهاهَيْتُ»، وإنما جاء هذا فـى الأصوات، و«صاصت النَّخلة» ليس من الصّوت فى شىء!.

وحملُه على «فَعْلَلْتُ» كأنَّه أشْبَهُ؛ لئلا تجعل الفاء والعين من موضع واحد.

فإن قلت: فقد جاء مما فاؤه وعينـه مـن مكـان واحـد أحـرفٌ صالحـة، وهـى: «أوّلُ وكَوْكَبٌ» و «واوٌ» عند بعضهم و «دَوْدَرَّى»، وأنشدنا أبو علىّ:

لَمَّـا رأت شَيْخـا لهَـــا دَوْدَرَّى ظَلَّـتْ علـى فِرَاشِهـا تَكَـرَّى[(٢)]

قال تكرّى: تَفعَّلُ، من الكرّة؛ وكأنها تتقبّض وتجتمع منه كتقبُّض الكرة واجتماعها.

وحكى سيبويه «أبَنْبَمُ» فى اسم بلد، وحَمَله على هذا البـاب، وجعلَـه «أفَنْعَـل» بمنزلـة «ألَنْدَدٍ».

وقالوا: «الدَّدَنُ»[(٣)].

---

(١) التلعات: سكانات السفن. جذوع الصيصـاء: أى أن قلـوع هـذه السفينة طويلـة حتـى كأنهـا جذوع الصيصاء، وهو حزب من التمر.

(٢) دودرى: طويل الخصيتين.

(٣) الدّدُ: اللّهْوُ، واللّعِبُ، هذا دَدٌ ودَدا، كقَفا، ودَدَنٌ.

وقالوا: «بَبَّةُ»: اسمٌ عَلَمٌ، أنشدنى أبو علىّ:

لأُنْكِحَـــــنَّ بَبَّـــــهْ   جـاريـــــةً خِـدَبـــــَّهْ
مُكْـرَمَـــــةً مُحَبَّـــــهْ   تَجُـــبُّ أهــلَ الكَعْبَـــهْ[1]

على أنّ «بَبَّةَ» أصلُه حكايةُ الصّوت، ثم سمّى به.

وقالوا: «دَدِدٌ»، وهذا و «بَبَّةُ» أغربُ؛ لأنّ الفاء، والعين، واللام من موضع واحد.

وحُكىَ عن عمر رَحمه الله أنه قال: لأجعَلَنَّ الناس ببَانا واحدًا. وهو من باب «دَدَنٍ».

وحُكِىَ «بَيْن» فى اسم موضع أو بَلَدٍ.

فإن حملته على هذا فليس بقِياسٍ قوىٍّ؛ لأنى لا أعلمهم استعملوا من هذا «فِعْلاً»، فإن كان «صَاصَتْ: فاعَلَتْ» فـ « ـالصّيصاء: فِيعال».

وإن كان «صاصت: فَعْلَلْتُ» فـ « ـالصّيصاء: فِعْلال» بمنزلة «الحِيحاءِ والعِيعاءِ»، إلا أنه فى الوجهين مصدر جُعِل عبارة عن الجوهر، كما تقول: «خَلق الله الخَلق» تريد: المخلوق، و«هذا ضرْبُ الأمير» تريد: مضربه، و«هذا نَسج اليمَن» تريد: مَنْسوجه.

وعلى هذا قولُ النبىَ ﷺ: «الراجعُ فى هبته ....». يريد عليه السلام بالهِبَة: الموهوب؛ لأن الفعل نفسَه لا يمكن الرُّجوعُ فيه.

وقرأتُ على ابن مِقسَمٍ بإسناده عن أبى عمرو الشَّيْبانى فى نوادره: ويقال: إذا صار التمر شِيصًا: قد أصاص النخل وصَيَّص، وهو الصّيصاء، ونخلة مُصَيِّص ومِصْياص.

فقوله: «أصاصَ، وصَيَّصَ» قد علمنا منه أنَّه ثلاثى فى باب «قَلِقَ، وَسَلِسَ» وأنه من الياء؛ لقولهم: «مِصْياصٌ».

---

(١) الببة: السمين وقيل الغلام الممتلئ نعمة. وتيب: إذا سمن، وببة: صوت من الأصوات وبه سمى عبد الله وجارية خدبة: ضخمة. وتجب أهل الكعبة: أى تغلب نساء قريش فى حسنها.

والرجز لهند بنت أبى سفيان والدة عبد الله بن الحارث فى: (سر صناعة الإعراب ٢/٥٩٩، والدرر ١/٢٢٦، وشرح المفصل ١/٣٢، ولسان العرب ١/٢٢١، «بيب» ١/٣٤٦ «خدب»، والمقاصد النحوية ١/٤٠٣). ولامرأة من قريش فى: (جمهرة اللغة ٦٣). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٢/٤٠٥، والخصائص ٢/٢١٧).

فيحتمل أن يكون قول ابن دريد: «صاصَى النَّخل: فَعْلَى» بمنزلة: «سَلْقَيْتُ، وجَعْبَيْتُ» وأصله: «صَيْصَيْتِ يا نخلةُ»، ثم قلبت الياء ألفا تشبيها بباب «حاحَيْتُ» وتكون «الصِّيصَاءُ» على هذا بمنزلة «العِلْباء، والحِرْباء» اسما صريحا، لا مصدرًا، وهذا أشبه بالتَّصريف من حكاية ابن دريد.

* * *

[أثفية: فعلية أو أفعولة]

قال أبو عثمان: وأما «أُثْفِيَّةٌ»، فإنّ بعض العرب يجعلها «فُعْلِيَّةً»، فيقول: «أَثَّفْتُ القِدْرَ» فيجعلها «فَعَّلْتُ» ويجعل الهمزةَ موضع الفاء، قال الشَّاعر:

وصالياتٍ كَكما يؤَثْفَيْن

فقوله: «يُؤَثْفَيْن» بمنزلة «يُسَلْقَيْن».

وقال بعضهم: ثَفَّيْتُ القِدْرَ، فجعل الهمزة زائدة، فهي عند هؤلاء «أُفْعُولَةٌ» مثل «أُكْرُومَةٍ» وسمعت الأصمعي ينشد:

وذاكَ صنيعٌ لم يُثْفَّ له قِدْرِي

قال أبو الفتح: قد تقدّم القولُ فى أن «يُؤَثْفَيْن» قد قيل فيه: إنَّهُ يُؤَفْعَلْنَ بمنزلة قوله:

وإنَّه أهْلٌ لأن يُؤَكْرَما[1]

وإنه «يُفَعْلَينَ» بمنزلة «يُسَلْقَينَ» و «يُفَعْلَيْنَ» أولى من «يُؤَفْعَلْنَ» لأنه لا ضرورة فيه.

وأمَّا قول النابغة:

لا تَقْذِفَنِّي برُكنٍ لا كِفاءَ لَه وإن تَأَثَّفَكَ الأعْداءُ بالرِّفَدِ[2]

(١) الرجز بلا نسبة فى: (الإنصاف ١١، وأوضح المسالك ٤/٤٠٦، وخزانة الأدب ٢/٣١٦، والخصائص ١/١٤٤، والدرر ٦/٣١٩، وشرح الأشمونى ٣/٨٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٣٩، وشرح شواهد الشافية ٥٨، ولسان العرب ١/٤٣٥ «رنب»، ١٢/٥١٢ «كرم»، والمقاصد النحوية ٤/٥٧٨، والمقتضب ٢/٩٨، وهمع الهوامع ٢/٢١٨).

(٢) الكفاء: النظير والمثل، وتأثفك الأعداء: صاروا حولك كالأثافى. والرفد العصب من الناس. يريد: لا ترمنى بما لا أطيق. =

=والبيت من البسيط، وهو للنابغة الذبيانى فى: (ديوانه ٢٦، وسر صناعة الإعراب ١/١٧٣).

فقوله: «تَأَثَّفَكَ» أى صار أعدائى حولك كالأثافِىّ تضافرًا علىّ وتمالُؤًا.

فـ «أُثْفِيَّة» على هذه اللغة أيضًا: «فُعْلِيَّة» لأن الهمزة فاء فى «تأثَّفك».

وأمَّا من جعلها «أُفعولَة» فلامُها عندَه واوٌ، وكان قياسُها «أُثْفُوَّة»، إلا أنَّه قلب الواو إلى الياء تخفيفا، كما قالوا: «أُدْحِيٌّ»، وقياسه: «أُدْحُوٌّ»؛ لأنه من «دَحَوْتُ» كأنّ النعامة تدْحُوه بصدْرها، أى تدفَعُه وتعتمد عليه.

ويدُلّ على أنها من الواو: أنّ أبا علىّ أخبرنى، عن أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابىّ أنَّه يُقال: «جاء يَثْفُوه، ويَثْفِيه، ويَثِفُه، ويذنُبُه، ويدبُرُه، ويَكْسَؤُه، إذا جاء بعده»، وهذا المعنى موجود فى «الأُثْفِيَّة»؛ لأنها تتخلَّف بعد أهْلها فى الدار، ولهذا ما يَصِفُها الشُّعراء كثيرًا بالإقامة والثّواء والتَّخلُّف بعد أهل الدّيار، نحو قوله:

يا دَار هِنْدِ عَفَتْ إلا أثافِيْها[١]

وأنشدنا أبو علىّ:

أَتنْسَى لا هَداكَ اللهُ سَلْمَى ... وعَهْد شَبابِها الحَسَنُ الجَميلُ
كأنّ وقد أتى حَوْلٌ جديدٌ ... أثافِيها حمَاماتٌ مُثُولُ

وهذا واسعٌ جدًّا، قال أبو علىّ: فقولُهم: «يَثِفُه» لا يكون إلا من الواو، يريد: أنه بمنزلة «يَعِدُه»، إلا أن اللام قُدِّمت إلى موضع الفاء؛ كأنَّه كان «ثَفَوْتُ» ثم صار «وَثَفْتُ»، ويجوز أن يكونا أصلين؛ فلهذا ما كانَ الوجه أن تكون «أُثْفِيَّة» فى قول مَنْ جَعَلها «أُفعولَةً» من الواو.

وحدثنا أبو علىّ أن أبا الحسن ذكر أنَّه لم يسمع جمْع «أُثْفِيَّة» إلا مخفَّفا: «أثافٍ يا فتى» فهذا أُلزم حذفَ الياء من «أفاعيل» أو الياء الأُولى من «فَعالِىّ».

ونظير «أُثْفِيَّة» فى أنها تحتمل أن تكون «أُفعولة، وفُعْليّة» جميعا: قولهُم لأصل الفخذ: «أُرْبِيَّةٌ»، فمَن أخذها من «ربا يربو» - لارتفاع ذلك الموضع - فهى عنده «أُفْعُولَةٌ»، ومَن أخذها من «الإرْب» - وهو التوفُّر؛ ومنه: «رَجُلٌ أرِيبٌ»، كأنه ليس بناقص، ومنه

وبلا نسبة فى: (شرح شواهد الإيضاح ٦١٢).

(١) الأثفية: ما يوضع عليه القدر.

سمّى العضو «إرْبا»؛ لأن به يتوفَّر البدنُ - فهى «فُعْلِيَّةٌ» عنده.

فأمَّا «أُثْبِيّةٌ» للجماعة، فإنها «أُفْعُولَةٌ» لا غير؛ لأنها بمعنى «ثُبَةٍ، وثُبَةٌ» محذوفة اللام؛ وينبغى أن تكون واوًا؛ هذا الأكثر.

* * *

هذا باب التضعيف فى بنات الياء
نحو: «حَييتُ وعَييتُ، وأحْيَيْتُ وأعْيَيْتُ»

قال أبو عثمان: اعلم أنّ المضاعَف من هذا تجرى لامُه مَجْرَى لام «رَمَيْتُ» وتكون عينُه تَصِحُّ ولا تَعْتَلُّ، ولا تجرى مجرى عين «بِعْتُ وَسِرْتُ»؛ لأن اللام من هذا مُعتلّةٌ، فلو أعلُّوا العين جمعوا عليه علّتَين، فأخرجوا العين على الأصل لذلك، فإذا جاء موضع تلزم ياء «رَميتُ» فيه الحركةُ لزِمَ لامَ «حَيِيتُ» وكذلك «أحيَيْتُ» إذا جاءت لامُ «أعْطَيْتُ» فى موضع لزِمَها الحركةُ لزِمت لامَ «أحيَيْتُ» الحركة، وإن كانت ياء «رَمَيْتُ، وأعْطَيْتُ» يُقْلَبانِ ويُسَكَّنانِ لزم ذلك «حَيِيتُ، وأحْيَيْتُ».

قال أبو الفتح: إنما شبَّه «حَيِيتُ، وأحْيَيْتُ» - وإن كانت العينُ مُعتلَّةً - بـ «رَمَيْتُ، وأعْطَيْتُ» والعين صحيحة؛ لأن عين «حَيِيتُ، وأحْيَيْتُ» لَمّا صحّت كراهية إعلالها، وإعلال اللام، جرَتْ مَجْرَى عين «رَمَيْتُ، وأعْطَيْتُ» فى الصحَّة؛ إلا أنها تفارِقُها فى مواضع سترِد عليك إن شاء الله.

* * *

[الإدغام والإظهار فى «حيى وأحيى» مبنيين للمجهول]

قال أبو عثمان: فأمَّا ما تَلْزَمُه فيه الحركةُ فنحو: «رُمِيَ زَيدٌ، وأُعْطِيَ خالدٌ»، فإذا قلت: «قد حُيِيَ فى هذا المكان، وأُحْيِيَ زيدٌ»، فالإدغام فى هذا جائز نحو قولك: «حُيَّ فى هذا المكان، وقد أُحِيَّ زيدٌ» تُلقى حركة الياء المدغمة على الحاء، وتُجريه مُجْرَى غير المعتلّ، وإن شئت أظْهرتَ، وقد قرأ بعض الناس: «وَيَحْيَى من حَيِيَ عن بيِّنَةٍ، وحَيَّ عن بيِّنةٍ».

قال أبو الفتح: إنما حَسُن الإظهار فى «حُيِيَ وأُحْيِيَ» ولم يجر مَجْرى «شُدَّ وأُجِنَّ» لأن اللام من «حُيِيَ وأُحْيِيَ» لا تلزمها الحركةُ.

ألا تراها تسكن فى موضع الرّفع نحو قولك: «هو يَحْيا» ويحذف فى الجزم نحو قولك: «لم يُحْيِ»، فلما لم تلزمها الحركة، ولم تلزم هى أيضًا الكلمة انفصلت من دال «شُدّ» ونون «أُجِنَّ»؛ لأنهما متحركان فى الرّفع، ولا يحذفان على وجه، فلم يستثقل الإظهار لَمَّا لم تلزم الحركة، ولم يلزم الحرف.

ومن أدغم فقال: «حُىّ وأُحِىّ» أجراه مجْرى الصَّحيح حين تحرّك بالفتح كما تقول: «رأيت قاضيا»، فجرى مجرى: «رأيت راكبًا».

* * *

[ما يجوز فى حاء «حيى» المضمومة إذا أدغم ما بعدها]

قال أبو عثمان: «إلا» أنّ حاء «حُيِّى» إذا كانت مضمومة ثمَّ أدْغَمْتَ، فإنْ شئتَ كسرتَها، وإن شئْت ضممتها، والكسر أكثر فى اللّغة؛ لأنّه أخفُّ، ومن كلام العرب: «قَرْنٌ ألْوَى، وقرون لُىٌّ ولِىٌّ» بالضّم والكسر.

قال أبو الفتح: يريد بقوله: **«ثم أدْغمْتَ»**، أى أَدْغَمْتَ العينَ فى اللام، وإنما كان كسر «لِىٌّ» أخفّ عليهم؛ لأنّ الحرف المشدّدَ قد يتنزّل فى بعض المواضع منزلة الحرف نحو: «دابَّة وشابَّة»؛ لأنّ اللّسان ينبو عنه نبوةً واحدةً، فكما امتنع أن تقَعَ ياءٌ فى الطَّرف وقبلها ضمَّة كذلك قلّ الضمُّ فى «لُىٍّ»، وليس يمتنع، وإنما هو قليل؛ لأنّ قلّة «لُىٍّ» بالضَّم كامتناع تصحيح «أظْبٍ».

[لم جاز الإظهار فى «حيى»؟]

قال أبو عثمان: وإنما جازَ الإظهارُ فى هذا؛ لأنّ لامه قد تعتلُّ فتسكن فى موضع الرّفع، فلا يكون إدغام.

قال أبو الفتح: يريد: إظهار باب «حَيِىَ» وقد تقدّم ذكره.

* * *

[تسكين لام يحيى ويخشى]

قال أبو عثمان: وإذا كانت لامُ «رَمَيْتُ وأعْطَيْتُ» يسكنان سكنت هاتان الياءان وما أشبههما، تقول: «هو يَحْيا» كما تقول: «هُوَ يَخْشَى»، وتقول: «هو يُحْيى» كما تقول: «هو يُعْطِى».

قال أبو الفتح: يقول: لا فَصْلَ بينهما، ومن قال: قد «حُىّ وأُحِىّ» فأدغم لم يقل هنا: «يُحىّ»؛ لأن هذه الأفعال لا يدخلها الضَّمُّ على حالٍ؛ لأنّ اللامات فيها تعاقب الضمة فلا تجتمع معها.

* * *

[إظهار «أحيية» وإدغامها سواء]

قال أبو عثمان: ومن هذا «حَياء وأحْيِيَةٌ» إن شئْتَ أدْغَمْتَ، وإن شئْتَ أظْهرْتَ.

قال أبو الفتح: إنما جاز إظهارُ «أحْيِيَةٍ»؛ لأن الجمع فرعٌ على الواحد، واللام فى الواحد غير ثابتة، بل هى مبدلة، فحُمِل الجمعُ على الواحد، فلم يلتفت إلى إظهاره؛ لأنّ الواحد لا تظهر فيه اللام.

ومَنْ أدْغَمَ فأمْرُهُ وَاضحٌ، لتحرُّك المثلين.

* * *

[«حيى» كعمى للواحد «وحيوا» كعموا للجماعة]

قال أبو عثمان: فإذا قلتَ: «قد حَيِيَ فُلانٌ» قلتَ: «قد حَيُوا»، كما تقول: «قد عَمِيَ» ثم تقول: «عمُوا»، وقال الشّاعر:

وكُنّا حَسِبْناهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيْوا بعدما ماتوا من الدّهر أعْصُرَا[(١)]

قال أبو الفتح: قال لى أبو على: أى حسنت حالهم بعد سوء.

* * *

قال أبو عثمان: ومن قال: «حيَّ فلانٌ» فأدغم ثم جمع، قال: «حيُّوا»؛ لأن الياء إذا سكن ما قبلها فى مثل هذا جرت على الأصل، أنشدنى الأصمعىّ:

عَيُّوا بأمْرِهُمو كمَا عَيَّتْ ببَيْضَتِها النَّعَامَهْ

فأدغم: «عيُّوا، وعيَّت».

قال أبو الفتح: اعْلم أنّ العين من «حَيِى» لَمّا جرت مجرى الميم من «عَمِيَ» احتملت الضّمةَ فى «حيُوا» كما تُضمُّ الميم فى «عمُوا»، ومن أدْغم فقال: «عيُّوا وعيَّت» أجراهُ مجْرى: «ضنُّوا، وضنَّت».

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمودود العنبرى فى: (شرح أبيات سيبويه ٤٣٤/٢). ولأبى خرابة الوليد ابن حنيفة فى: (شرح شواهد الإيضاح ٦٣٤، وشرح شواهد الشافية ٣٦٣، ولسان العرب ٢١٨/١٤ «حيا»). ولمودود أو لأبى خرابة فى: (لسان العرب ١٩٩/٦ «كعمس»). وبلا نسبة فى: (شرح شافية ابن الحاجب ١١٦/٣، وشرح المفصل ١٦٦/١٠، والكتاب ٣٩٦/٤، ولسان العرب ١١٤/١٠ «عيا»، والمقتضب ١٨٢/١، والممتع فى التصريف ٥٧٩/٢).

[الإظهار والإدغام والإخفاء فى «أعيياء، وأعيية»]

قال أبو عثمان: قال: سمعنا مِنَ العرب مَنْ يقول: «أعيياء، وأعيِيَةٌ» فَيُبَيِّن ويُدغم، وأكثرُ العرب يُخْفى ولا يُدْغمُ، وهذا لا يضبط إلا بالمشافَهَة، ولكنَّك تعلم أنه ليس الإخفاءُ كالإعلان، وهو كالاختلاس يقرب من الإدغام، وهو بزِنَتِهِ مُعْلَنا.

قال أبو الفتح: إنما كثُر الإخفاءُ؛ لأنَّه وسيطة بين الإظهار والإدغام فارتكبوه لاعتداله، وهو عندى أبْيَنُ من الإشمْام وأظْهَرُ إلى الحسّ

ألا ترى أنّ سيبويه قد حكى الإشمام فى قول الرّاجز:

مَتى أنامُ لا يُؤَرِّقْنِى الكِرى   لَيْلاً ولا أسمَع أجْراس المَطِى[1]

يريد: الإشمْام فى القاف من «يُؤَرّقْنِى»، ولو كان الإشمامُ كالإخفاء لكانت القاف فى زنة مُتحرّكٍ، كما قال أبو عثمان، ولو كانت كذلك لانْكَسَرَ الشِّعرُ؛ لأنَّك كنت تجعل الجزء الذى هى فيه: «مُتفاعِلُن»، فتخرج من الرّجز إلى الكامل، وهذا مُحال.

فلولا أنّ الإشمام فى تقدير السُّكون لما جاز الإشمام فى القاف؛ ولكنّ الإخفاء بمنزلة تخفيف الهمزة؛ لأنَّه مُتحرك، والهمزة إذا جُعلت بَيْنَ بَيْنَ كانت فى وزن المُتحرّك، ألا ترى إلى قول الشاعر:

أأنْ زُمَّ أجْمالٌ وفارق جيرَةٌ   وصاح غُرابُ البَيْنِ أنْتَ حَزينُ[2]

أفلا تراه قد قابل بالهمزة المخفَّفة من «أأن» عين «فعولن» وهى متحرّكة كما ترى؛ لأنها ثانية الوتد المجموع، فهذا ثبت.

وأقول: إنّ الإدغام فى «أعْيِاءٍ وأعْيِيَةٍ» أقوى منه فى «أحْيِيَة»؛ لأنه إنما حسن الإظهار فى «أحْيِيَة»؛ لأنك إذ رددتَها إلى الواحد أبْدَلْتَ اللامَ، ولم تقرّها فى قولك: «حياءٌ»،

---

(١) الرجز بلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ٨٠١، وجواهر الأدب ٨٦، وخزانة الأدب ٣٢٣/١٠، والخصائص ٧٣/١، والدرر ١٨٥/٣، والكتاب ٩٥/٣، ولسان العرب ٣٢٦/١٢ «شمم»، ٢٨٥/١٥ «مطا»).

(٢) زم: شد بالزمام وهو حبل يجعل فى برة البعير يريد: أأنت حزين لشد الرجال ومفارقة الجيرة؟.
والبيت من الطويل: وهو لكثير عزة فى: (ديوانه ١٧٠). وبلا نسبة فى: (الخصائص ١٤٤/٢، وشرح المفصل ١٣٣/٩، ولسان العرب ٢٥٨/١٢ «روم»).

فلم يلزم اللام نفسها التّحريك، وإنما لزم الهمزة التى هى بدلٌ منها.

وأنت إذا رَدَدْتَ «أعْيياءً وأعيِيَةً» إلى الواحد كانت اللامُ فيه ثانية متحركة فى قولك «عَيِيٌّ» فلما تحركت اللام فى الواحد والجمع جميعا قويت فيها الحركة فقوى الإدغام، فتأمَّل هذا!.

* * *

[لا يدغم «لن يحيى، ورأيت محييا» فى النصب]

قال أبو عثمان: فإذا قُلْتَ: «يُحْيِى ومُحْيٍ» ثم أدركه النصبُ قلتَ: «لن يُحْيِىَ، ورأيتُ مُحْيِيًا» ولم يجز الإدغامُ؛ لأنّ الحركة ليست بلازمة، وإنما هى حركة النّصب، فإذا فارقت لزم الياء السُّكون.

وأمَّا «حَيِىَ وأُحْيِىَ» فليس لهذا اللفظ مُغيِّر عن الفتح فالحركةُ لازمةٌ له، فلذلك لم يجز الإدغام فى الأوّل وجاز فى هذا.

قال أبو الفتح: إنما لم يجُز الإدغام فى نحو: «لن يُحيِىَ، ورأيتُ مُحْيِيا» لأنك قد كنتَ تُظهِر نحو: «حَيِىَ وأُحْيِىَ» وهذا الفعل مفتوحٌ أبدًا، والحركةُ فيه لازمةٌ له، فإذا جئْتَ إلى ما لا تلزمه الحركةُ وهو على مثال واحد، لم يجز إدغامه.

ألا ترى أن «يُحْيِى ومُحْيٍ» قد يُدْرِكُهما السُّكونُ وهما على ما هما عليه من مثالهما، و «حَيِىَ» إنما يسكن إذا تركت مثاله وعدت إلى المضارع وغيره، فافهم إن شاء الله.

* * *

[لا يدغم «معيية ومحيية، وحيا الغيث، وحييان»]

قال أبو عثمان: ومثل ترك الإدغام «مُعْيِيَة ومُحْيِيَة وحيا الغيثِ» و «حَيَيان» كذلك؛ لأنّ الواحد هو الذى يُثنّى، ولا تكون التّثنية لازمةً، لأنّك تُفْرِدُ فيسكن موضعُ اللام ويَنْقَلِبُ، فعلى هذا يَحْسُنُ الإدغام ويقبُح.

قال أبو الفتح: إنما لم يجُز فى هذا إلا الإظهار؛ لأنك قد كنت تُظهِر «أحْيِيَةً، وأعْيِياءً» لمراعاتِك أمرَ الواحدِ، مع أنَّا نعلم أنّ الجمع يَجِيءُ على غير الواحد كثيرًا، نحو: «حاجةٍ وحوائجٍ، وليلةٍ وليالٍ، وشِبْهٍ ومشابهٍ» فإذا كنت تراعى أمْرَ الواحد فى جمع

التكسير الَّذى يَبْعُدُ ما بينه وبين التَّثنية الجارى عليها الواحد كالمثنى؛ لأنَّه لا يكون إلا جاريا على الواحد، ولا يكونُ إلا من لفظهِ لا يجوز فيه لما ذكرت إلا الإظهار؛ لأنه على صَدَدِ الإفراد والانفصال فكذلك أيضًا أظْهَرْتَ «مُعْيِيَة»؛ لأن الأصل التَّذكير، والتأنيث فَرْعٌ عليه.

وأنت إذا قلت: «مُعْيٍ» لم يجز الإدغام، فلذلك ظهرت «مُعْيِيَة»، ولم يجز الإدغام فيها.

* * *

[الإظهار فى «حييان ومحييان» بفتح الياء فيهما أحسن منه فى مكسورها]

قال أبو عثمان: والبيان فى «حَيَيان ومُحْيَيان» أحْسَنُ منه مِمَّا فى يائه كسرةٌ؛ لأنّ الكسرة كالياء، وذلك نحو: «مُحْيِيان» البيان فيه أثْقَلُ، والإخفاء فيه أخفُّ، والمُخْفَى بوزنه محقَّقا.

قال أبو الفتح: يقول: إنما كان إظهار «مُحْيَيان» أحسن من إظهار «مُحْيِيان» لأنك إذا قلت: «مُحْيِيان» فكسرت الياء وبعدها أُخرى؛ فكذلك قد جَمَعْتَ بين ثلاث ياءات، فلذلك لم يكن فى خِفَّة «مُحْيَيان» فلهذا اختير فيه الإخفاء.

* * *

[لزوم الإدغام فى «تحية»]

قال أبو عثمان: وأما قولُهم: «حَيَّيْته تحِيَّةً» فإن مصدر «فعَّلتُ» فى غير المعتلّ يجيءُ على «تفعيل» نحو: «كسَّرْتُه تكْسيرًا، وعطَّلْتُه تَعْطيلاً» فالهاءُ فى المعتلّ لازمةٌ؛ لأنها صارت عِوَضًا من الياء التى تَلْحَقُ قبل آخر «تفعيل»، فلذلك لزِمَها الإدْغامُ.

قال أبو الفتح: إنما أراد بهذا القول أن يُرِيَك وجهَ قوّة الإدغام، يقول: فلما كانت الهاءُ فى «تَفْعِلَةٍ» عِوَضًا من ياء «تفعيل» وباءُ «تفعيلٍ» فى حشو الكلمة وليست فى تقدير الانْفِصَال كهاء «مُعْيِيَةٍ» التى دخلت على «مُعْيٍ»، فلذلك كانت الهاء فى «تحِيَّة» أثْبَت منها فى «مُعْيِيَةٍ» لأنها بدلٌ مما لا يُقدَّر فيه الانفصال والانفكاك وهى ياء «تفعيل» فلذلك لم يجز غيرُ الإدغام.

وكان أصلُ هذا المصدر أن يقال فيه: «حَيَّيْته تَحْيِيًّا» ولكنَّه كُرِه فيه الياءاتُ والكسرةُ

فعُدِل إلى «تَفْعِلَةٍ»، وإذا كانت «تَفْعِلَةٌ» قد جاءت فيما لو جاء على «تَفْعِيلٍ» لم تجتمع فيه الياءات، فأن يلزم – ما لو جاء مصدرُه على أصلِهِ لاجتمعَتْ – فيه الياءاتُ أجْدرُ، وذلك قولهم: «قدَّمته تَقْدِمَةً، وجرَّبْته تَجْرِبَةً».

قال سيبويه: وقد أجروا المهموزَ مُجْرَى بنات الياءِ والواوِ، وذلك قولهم: «جَزّأْتُهُ تجزِئةً، وعبَّأْته تعْبِئَةً»، وقد جاء تفعيلٌ فيما اعتلَّت لامُهُ على الأصل وهو قليل، وجاء على أصله ليريك كيف كان سبيل غيره من المعتلّ أن يكون لو جاء على أصله. قال الرّاجز:

فهي تُنَزِّى دَلْوَها تَنْزِيَّا ... كما تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيَّا[1]

وقياسُه: «تَنْزِيَةً».

* * *

[الإظهار فى «تحية» جائز على ضعف، والإدغام كثير]

قال أبو عثمان: والإظهارُ عندى جائزٌ، والإدغامُ أكثرُ، وجازَ الإظهارُ كما جازَ فى جمع «حَيَاء» حينَ قُلتَ: «أحْيِيَةٌ»؛ لأن الهاءَ لـ «أفْعِلَةٍ» – إذا كانت جمعا – لازمةٌ، لا تُفارِقُ؛ فلذلك كانت كـ «تحيَّةٍ» حيث كانت الهاءُ فيها لا تُفارِقُ.

قال أبو الفتح: يقول: فإذا جاز أن تُظْهِرَ «أحْيِيَةً» مع أنّ الهاء فى «أفْعِلَةٍ» لازمةٌ، وليست كهاء «مُعْيِيَةٍ»؛ لأنّه لم يكن فى الأصل «أحْيِيٌ» ثم دخلت الهاءُ، بل الهاءُ لازمةٌ لـ «أفْعِلَةٍ» – إذا كانت جَمْعا – كلزومها لـ «تَحِيَّة» ورأيتُهم قد أظهروا «أحْيِيَةً» جاز أيضًا أن أُظهر «تَحِيَّةً».

وهذا الذى ذهب إليه ضعيفٌ؛ وأنا أذكر الفصلَ بين «تَحِيَّةٍ وأحْيِيَةٍ»: وذلك أنّ

---

(١) تنزى من التنزية: وهى رفع الشىء إلى فوق، والشهلة بالقنع: العجوز، شبه يديها، إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر بيدى امرأة ترفص صبيًا وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة).

والرجز بلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١/٢٨٨، وأوضح المسالك ٣/٢٤٠، والخصائص ٢/٣٠٢، وشرح الأشمونى ٢/٣٤٩، وتهذيب اللغة ٦/٨٣، والمخصص ٣/١٠٤، ١٤/١٨٩، وشرح شواهد الشافية ٦٧، وشرح ابن عقيل ٤٣٣، ٤٣٥، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٦٥، وشرح المفصل ٦/٥٨، ولسان العرب ١١/٣٧٣ «شهل»، ١٥/٢٣٠ «نزا»، والمقاصد النحوية ٣/٥٧١، والمقرب ٢/١٣٤، وديوان الأدب ٢/٣٨٠، وتاج العروس «شهل»، «نزا»).

«أحْيِيَة» جمعٌ، والجمع فرع على الواحد؛ فأنت إذا جئت بالواحد فقلت: «حَياءٌ» زَالَ ما كرهته من اجتماع الياءَين، وليس كذلك «تحِيَّةٌ» لأنها مصدر، والمصدر أصل لا فرعٌ، وليس يُمْكِنُكَ فيها ما يُمْكِنُكَ في الجمع الذى هو فرعٌ على الواحد.

ألا ترى أنّ «تَحِيَّةً» ليس ثانيا عن أوّل؛ كما أنّ الجمع ثانٍ عن الواحد؟ فالإدغام فيها لا يجوز غيرُه؛ فهذا فرقُ ما بينهما.

وحكى بعض أصحابنا، عن أبى علىّ - ولم أسمعه منه - أنه قال: إنّما لم يجُزْ إظهارُ «تَحِيَّةٌ» كما جاز إظهار «أحْيِيَةٍ» لأن «تَحِيَّةً» موضع قد هَرَبُوا فيه من كثرة الياءات والكسرة؛ لأنّ أصلَه: «تَحْيِيًا» فلو أظهرتَ فقلت: «تَحْيِيَةٌ» لكنت قد رجعت إلى ما هربت منه من إظهار الياءات، فكرهوا العودة إلى ما هربوا منه، فأدغموا ليس غيرُ، وهذا قولٌ سديدٌ، كما تراه!.

وأيضًا فليست الهاءُ فى «أحيِيَةٍ» بدلاً من شيءٍ فى حَشْو الكلمة؛ وإنما هى زائدةٌ للتأنيث، والهاءُ فى «تحِيَّةٍ» بدلٌ من ياء «تَفْعِيلٍ» فهى ألزمُ، فقوِيت الحركةُ فوجبَ الإدغامُ فى «تَحِيَّةٍ».

على أن أبا زيد قد حكى فى مصادره: «تَعِيَّةً وتَعْيِيَةً»[1] بالإظهار؛ فهذا يُؤْنِس بتَرْك إدغام «تَحِيّة».

* * *

[لِمَ لم يشتقوا من «غاية» وأخواتها «أفعالا»]

قال أبو عثمان: وأما «غايَةٌ، وطايَةٌ، وثايَةٌ، ورَايَةٌ» فإنهنّ جئْنَ على ما لا يُستعْمَلُ فى الكلام «فِعْلاً»؛ لأنهم قد أعلُّوا عَيْنها؛ فلو قالوا فيها: «فَعَلْتُ» لأعَلُّوا لامَها وقد كانت عينُها مُعْتَلةً، فكرهوا أن يشتقُّوا لها فِعْلاً، لما يلزمهم من الإعلال؛ فرفضوا ذلك.

(١) وعَيِيَ، كرَضِيَ، وتَعايا واستَعْيا وتَعَيّا: لم يَهْتَدِ لِوَجْهِ مُرادِهِ، أو عَجَزَ عنه، ولم يُطِقْ إحْكامَه، وهو عَيّانُ وعاياءُ وعَيّ وعَيِيّ، وجَمْعُه: أعْياءٌ وأعْيِياءُ. وعَيِيَ فى المَنْطِقِ، كَرَضِيَ، عِيًا، بالكسر: حَصِرَ، وأعْيا الماشى: كَلّ، وإبِلٌ مَعايَا ومَعاى: مُعَيِيَةٌ. وفَحْلٌ عَياءٌ وعَيايـاءُ: لا يَهْتَدِى للضِراب، أو لم يَضْرِب قَطّ، وكذا الرجلُ ج: أعْياءٌ، على حذفِ الزائِـدِ. وداءٌ عَيـاءٌ: لا يُبْرَأ منه، وأعْيـاهُ الداءُ. والمُعاياةُ: أنْ تَأتِيَ بكلامٍ لا يُهْتَدَى له، كالتّعْيِيَةِ. والأعْيِيَّة، كأثْفِيّةٍ: ما عايَيْتَ به.

قال أبو الفتح: يقول: لم يكن القياسُ إعلالَ العين وتصحيحَ اللام، بل كان تصحيحُ العين وإعلالُ اللام هو القياس، كما قالوا: «نَواةٌ، وشَوَاةٌ» ولكنّ الأسماء احتملت العدول عن القياس لقوّتها وتمكُّنِها، والأفعال ليست فى قوّة الأسماء، فكرهوا استعمال الفعل من «غايةٍ، وطايَةٍ» ونحوهما؛ لأنَّه لم يكن بدّ من إعلال اللام كما تعتَلُّ فى «يقضى» والعين معتلّةٌ كما ترى، فرفضوا الفعل فيها البَتَّةَ.

وكان ذلك أسهلَ عليهم من أن يُعِلُّوا العينَ واللام جميعا، ولو استعملوا إعلال العين لقالوا للواحد: «ثاىَ، وطاىَ» وللواحدة: «ثايَتْ، وطايَتْ»، وللاثنين: «ثَايَا، وطايَا» وللجمع «ثايُوا، وطايُوا».

وكان يلزم أن يقول فى المستقبل: «يَثِىُّ، ويَطِىُّ» فتَقلِبُ الواوَ الَّتى هى عينٌ ياءً، وتدغمها فى الياء، وتُدخِلُ اللامَ الضَّمَّ؛ لأنها تجرى مجرى الصحيح، فكان يلزم هناك من التَّغيير والتَّبديل ما بعضُهُ مكروهٌ، فرُفِضَ ذلك لذلك.

* * *

[لِمَ لم يشتقوا من «ويل» وأخواتها أفعالا؟]

قال أبو عثمان: ومثلُ ذلك: «وَيْلٌ، وَوَيْحٌ، وَوَيْسٌ» هذه كلُّها مصادرُ؛ لأنّ معناها الدعاءُ، كـ «سقْيًا» من «سقَيْتُ»، فلو صَاغُوا منها فِعْلاً لزِمهم ما يستثقلون.

قال أبو الفتح: إنما يعنى بما يستثقلون: أنه كان يلزم حذفُ الفاء فى المضارع؛ لأنها كواو «وَعَدَ، ووَزَنَ»، وكذلك يلزم الياء الإعلالُ وحذفُها وسكونُ اللام كما كان ذلك فى «باع، وقال» فكان يجب من هذا إعلال الفاء والعين جميعا، وهذا إجحاف.

فأمَّا قولهم: «عِ كلامًا، وشِ ثوبًا، ولِ أمْرًا، وفِ بعهدِك»، فإنما جاز حذفُ الفاء واللام جميعا؛ لأنهما فى الطَّرفين، ولم يجتمع الإعلالان فى جهة واحدة، وقد تقدّم الكلام فى هذا.

وقد أنشدوا بيْتا فى استعمال أفْعال هذه المصادر وهو قولُ الشَّاعر:

فمَا وَالَ وَلا وَاحَ ولا وَاسَ أبو هِنْد[1]

(١) واس: من الويل، والويس، والويل: كلمة تقال لكل من وقع فى هلكة وعذاب لا يرجم، وويح تقال لكل من وقع فى هلكة وعذاب يرجم ويدعى له بالتخلص منها، وويس: كلمة فى موضع=

وهذا من الشَّاذّ، وأظُنُّهُ مُوَلَّدا.

وأنشدوا بَيْتا آخَر، وهو قولُه:

تُـوَيِّلُ إذْ مَـلأْتُ يَـدِى وكَفِّــى وكانَــتْ لا تُعَـلَّلُ بالقَليــل[1]

وهذا ليس كالأوّل؛ لأنّه جاء بـالفعل على «فعَّل»، وإذا كـان هكـذا فقـد أُمِنَ فيـه الحذفُ والقلبُ اللذان كانا يخافان فى «فَعِل».

ألا ترى أنك تقول: «وكّدَ يُوكِّدُ» فتصحُّ الفاء، وتقول: «سـيَّر وبيَّـع» فتصـحّ العيـن؟ وعلى هذا جاء: «تُوَيِّلُ» لأنّه مضارعُ: «وَيَّلَ»، ومعناه: دَعَتْ بالوَيْل.

فأمَّا قول رُؤْبة:

عَوْلَةُ ثَكْلَى وَلْوَلَتْ بَعْدَ المَأقْ[2]

فمعناه أيضًا: دَعَتْ بالوَيل؛ وليـس مـن لفـظ «الوَيْـل»؛ لأنّ «ولْوَلَـتْ: فَعْلَلَـتْ» ولـو بَنَيْتَ من «الوَيْــلِ: فَعْلَلَتْ» لقُلْـتَ: «وَيْلَلَـتْ» ولكنّـه مقـاربٌ للفـظ «الوَيْـل» وهـو مـن مضاعف الواو.

ونظيرُه: «وَحْوَحَ، ووَزْوَزَ، ووَسْوَس».

ونظيره - فى قُرْبِهِ من لفظ الوَيْل، وإن كان رباعيًّا - قولُ العجَّاج:

ولو أَنَخْنا جَمْعَهُمْ تَنَخْنَخُوا[3]

وهو من معنى «أناخَ»، وقريبٌ من لفظه.

=رأفه واستملاح. البيت من الهزة، وهو بلا نسبة فـى: (شـرح التصريـح ١/٣٣٠، والممتـع فـى التصريف ٢/٥٦٧).

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة فـى: (لسـان العـرب ١١/٧٣٩ «ويـل»، والممتـع فـى التصريـف ٢/٥٦٨).

(٢) الرجز لرؤبة فى: (ديوانه ١٠٧، ولسان العرب ١٠/٣٢ «تأق»، ٣٣٥ «مأق»، ١١/٧٣٩ «ويل»، وتهذيب اللغة ٩/٢٥٩، ٣٦٥، ١٥/٤٥٥، وتـاج العـروس ٢٥/١١٢ «تـأق»، «مـأق»، «ويـل»، وأساس البلاغة «مأق»). وبلا نسبة فى: (كتاب العين ٨/٣٦٦).

(٣) أناخ الإبل: أبركها فبركت.

وكذلك قول عنترة:

جادَتْ عليهِ كُلُّ عينٍ ثَرَّةٍ ... فتركْنَ كُلّ قرارةٍ كالدِّرْهَمِ[1]

فالثَّرَّةُ قريبٌ من لفظ قول النبىّ ﷺ: «إنَّ أبغضَكُمْ إلىَّ الثَّرْثارون المُتفَيْهِقون»، والمعنى واحد؛ إلا أن «الثَّرثارَ» رُباعىّ، والثَّرَّةُ ثلاثىّ، وهذا واسع فى كلامهم جدًّا.

ونظيرُه قولهم: «حَثَثْتُ وحَثْحَثْتُ، وَتَمَلَّل وَتَمَلْمَلَ، وجفَّ الثَّوبُ وَتَجَفْجَفَ، ورقَّقْتُ ورقْرَقْتُ».

وقد حَمَل قربُ اللَّفظِ قوما على أنْ قالوا: إن أصل «حَثْحَثْتُ ورَقْرقْتُ: حَثَّثْتُ وَرَقَّقْتُ»، فأبدلوا من الحرف الأوسط حرفا من لفظ أوّل الكلمة، وهذا عند حُذّاق أهلِ التَّصريف مُحالٌ، على أنّ أبا بَكْر قد ذهب إليه، واتَّبَعَ فيه البغداديِّين، وإنما هى ألفاظ متقاربةٌ، وأُصولٌ مختلفةٌ لمَعانٍ مُتَّفِقةٍ.

وسألْتُ أبا علىّ عن «حَثْحَثْتُ» هل يجوز أن يكون أصلُها «حَثَّثْتُ»؟.

فقال: ذلك لا يجوزُ؛ لأنّ الحاءَ الثَّانيةَ لا تخلو من أن تكونَ فاءً مُكَرَّرَةً أو بَدَلا من الثَّاء، فلا يجوز أن تكون فاءً؛ لأنّ الفاء لم تكرّر إلا شاذّة، يريد: «مَرْمَرِيس» ولا يجوز أن تكون بدلا؛ لأنّ أصل البدل لتقارب الحروف، و«حَثْحَثْت» بمنزلة «رَدّ».

يريد أن الثاء لا تقرب من الحاء، وأنّ هذا مضاعف فى الأربعة، كما أنّ «ردَّ» مضاعف فى الثَّلاثة.

* * *

[لِمَ رفضوا أن يشتقوا فعلا من «آءة»]

قال أبو عثمان: وكذلك «آءة» لم يجعلوا منها فِعلاً؛ لأنّ الفاء همزة، واللامَ همزة، والعينَ معتلّة، إمَّا من ياء وإمَّا من واو، والهمزة تستثقل، والواو والياء يستثقلان،

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعنترة فى: (ديوانه ١٩٦، وجمهرة اللغة ٨٢، ٩٧، والحيوان ٣/٣١٢، والدرر ٥/١٣٦، وسر صناعة الإعراب ١/١٨١، وشرح شواهد المغنى ١/٤٨٠، ٢/٥٤١، ولسان العرب ٤/١٠١ «ثرر» ١٨٢ «حرر» ١٠/٣٩ «حدق»، ومغنى اللبيب ١/١٩٨، والمقاصد النحوية ٣/٣٨٠). وبلا نسبة فى: جمهرة اللغة ٤٢٥، وشرح الأشمونى ٢/٣١٠، وهمع الهوامع ٢/٧٤).

والأسماء أخفّ من الأفعال، فاحتملوا هذا فى الأسماء ورفضوه فى الأفعال لما ذكرت لك!

قال أبو الفتح: قوله: **«والعين إمَّا من ياء، وإما من واو»**، يقول: إن حملتها على الياء أو على الواو فكلتاهما مستثقلة؛ ليس أنه يشُكُّ أن العين إذا جُهِل أمرها فى الاشتقاق، وكانت ألفا؛ فسبيلها أن تُحْمَل على الواو.

ولذلك قال الخليل: إنهم لو نطقوا بالفعل من «آءة» لقالوا: «أوَأْتُ»، ولكنهم كان يلزمهم حذف العين، كما تحذفها من «قلت»، ويجب بعد ذلك إبدال الهمزة الثانية من «أُؤْتُ» واوًا، لانضمام ما قبلها واجتماع همزتين فى كلمة واحدة، فيقال: «أُوتُ» مثل «عُوتُ»، وأن تقول فى الأمر: «أُوْ» مثلَ «عُوْ»، وأصله: «أُؤْ» مثل «عُعْ» فتبدل الثانية واوًا، وبعض هذا مستكره، فرفضوا الفعل البتَّة.

* * *

[لِمَ رفضوا كذلك أن يشتقوا فعلا من «أول»]

قال أبو عثمان: ومِمَّا رفضوا أيضًا الفعلَ منه: «أوّل» وهو «أفْعَل»، يدلُّك على ذلك: تركُ الصَّرف، ولزوم «مِنْ» له، وقصّته كقصّة «أقْصَر، وأطوَل، وأفضَل» فقف حيث وقفوا، وقس حيث مضوا!.

قال أبو الفتح: يقول: قولهم: «هو أوّلُ منك» بمنزلة قولهم «هو أطولُ منك» فكما أنّ «أطول: أفعل» فكذلك «أوّلُ»، ولزوم «مِنْ» لهذا كلزوم «مِنْ» لذاك، وإنما لم يستعملوا الفِعْل «من أوّل» لأنّ فاءه وعينه واوان، فلو قالوا فيه: «فَعَل يفعَل» لحدث هناك شيئان يتدافعان، وذلك أنّ «فَعَل» إذا كانت فاؤه واوًا، فالمضارع منه إنما يجىءُ على «يفعِل» نحو: «وعَد يعِد» وعين الفعل إذا كانت واوًا فالمضارع من «فَعَلَ» أبدًا مضمومُ العين نحو: «قال يقول»، فكان يجب أن تكون العين من «يفعَل» مضمومة مكسورة فى حال، وهذا متنافٍ، معَ ما ينضاف إليه من ثقل الواوين.

وإذا كانت الواو تأْت فاءً ولاما حتى إنه ليس فى الكلام مثل «وَعَوْتُ» مع أن باب «سلِس، وقلِق» أكثر من باب «دَدَن وكوْكَب» فألاّ يجوز اجتماع الواوين فاء وعينا أجدرُ، لقلّة باب «دَدَن».

وأيضًا فإذا كانوا قد رفضوا الفعل فيما فاؤه وعينه من موضع واحد فى الصحيح، فهم بأن يرفضوه فى المعتلّ أولى.

فإن قيل: فهلاّ استعملوا الفعل من «أوّل»، وبنوا الماضى على «فعُل» حتى يجىء المضارع على «يفعُل» فلا يلزم كسر العين وضمها جميعا فقالوا: «وال يوُوْل»، كما قالوا: «طال يطُوْل»؟.

فقد تقدّم من القول فى ثقل ذلك ما هو جواب عن هذا، فما لم يَسُغْ فيه «فَعَل» ولا «فَعُل» رفضوه فى «فَعِل» أيضًا.

وحكى ثعلب عن الفرّاء أنّ «أوّل» يجوز أن يكون من «وأَلْتُ»، ويجوز أن يكون من: «أُلْتُ»، فإذا كان من «وأَلْتُ»[1] فهو فى الأصل: «أوْأَلُ»، وإذا كان من «أُلْتُ» فهو فى الأصل: «أأْوَلُ»، والقياس يُحظر أن يجوز فيه شىء من هذين المذهبين؛ لأنّه لو كان فى الأصل «أوْأَل» لجاز أن يجىء على أصله، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا!.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون أُلزم التّخفيف، كما تقول فى: «النبىّ والبريَّة»؟.

قيل: لو خُفِّف لقيل: «أوَلٌ»، كما تقول فى تخفيف «مَوْءَلَةٍ وحَوْءَبَةٍ: مَوَلَةٌ وحَوَبَةٌ» ولم تكن تقول: «مَوَّلةٌ، ولا حوَّبةٌ»[2].

---

(١) وَأَلَ إليه يَئِلَ وَأَلا ووؤولا ووَئِيلا وواءَلَ مُواءَلَةً ووِالا: لَجَأَ وخَلَصَ. والوَأْلُ: المَوْئِلُ. ووَأَلَ وواءَلَ: طَلَبَ النّجاةَ، ووأل إلى المكان: بادَرَ. والوَأْلَةُ: أبعارُ الغنمِ والإبلِ جميعا تَجْتمِعُ وتَتَلَبّدُ، أو أبوالُ الإبلِ وأبعارُها فقطْ. وأَلَ المكانُ وأوْأَلَهُ هو. والمَوْئِلُ: مُسْتَقَرّ السَّيْلِ. والأوّلُ: ضِدّ الأخِرِ، أصلُهُ أوْأَلٌ أو وَوْأَلُ، ج: الأوائِلُ والأوالى على القَلْبِ والأوّلُونَ، وهى الأولى، ج: كصُرَدٍ ورُكّعٍ. وإذا جَعَلْتَ أوّلا صِفَةً، مَنَعْتَهُ، وإلاّ صَرَفْتَهُ. تقولُ: لَقِيْتُهُ عاما أوّلَ، وعاما أوّلا، وعامَ الأوّلِ قليلٌ. وتقولُ: ما رأيْتُهُ مُذْ عامٌ أوّلُ، تَرْفَعُهُ على الوصفِ، وتَنْصِبُه على الظّرْفِ، وابْدَأْ به أولُ، تَضُمّ على الغايةِ، كفَعَلْتُهُ قَبْلُ، وفعَلْتُهُ أوّلَ كُلّ شىء، بالنّصْبِ، وتقولُ: ما رأيْتُه مُذْ أوّلُ من أوّلَ من أمْسِ ولا تُجاوِزُ ذلك. وهذا أوّلُ، بَيّنُ الأوّلِيّةِ. والمُوَئّلُ، كمُحَدّثٍ: صاحِبُ الماشِيَةِ.

(٢) الحَوْبُ والحَوْبَةُ: الأبَوانِ، والأخْتُ، والبِنْتُ. ولى فيهم حَوْبَةٌ وحُوبَةٌ وحِيبَةٌ: قَرابَةٌ من الأمّ. والحَوْبَةُ: رِقّةُ فُؤادِ الأمّ، والهَمّ، والحاجَةُ، والحالَةُ كالحِيبَةِ، بالكسر فيهما، والرجُلُ الضعيفُ، ويُضَمّ، والأمّ، وامرأتُكَ، وسُرّيّتُكَ، والدابّةُ، وَوَسَطُ الدّارِ، والإثْمُ كالحابَةِ والحابِ والحَوْبِ، ويُضَمّ. وحابَ بكذا: أثِمَ حَوْبا، ويُضَمّ، وحَوْبَةً وحِيابَةً. والحَوْبُ: الحُزْنُ، والوَحْشَةُ ويُضَمّ فيهما، والفَنّ، والجَهْدُ، والمَسْكَنَةُ، والنّوْعُ، والوَجَعُ.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون مثل قولهم فى «سوءةٍ: سوّةٌ، وفى شىء: شىٌّ»؟ فإنّ مثل هذا لا يقاس، وإنما القياس: «سَوَةٌ، وشَىٌ» كما قالوا: «ضَوٌ، ونَوٌّ» فى تخفيف «ضَوءٍ، ونَوءٍ».

وأيضا فإنَّنا نحن إنما قلنا: إن « النبىّ والبريَّة» مما أُلزم التَّخفيف البتَّة، لَمَّا قامت الدلالة على أنَّه من «النَّبأ» ومن «بَرَأ الله الخلق»، فلذلك قلنا: إنَّه أُلزم التَّخفيف، ولم تقم دلالة فى «أوّل» أنَّه من «وأل» فتزعم أنَّه أُلزم البدل.

فإن قيل: ما تنكر أن تكون العين من « أوّل» همزةً فى الأصل، لقراءة بعضهم: «وأنَّه أَهْلَكَ عادً لُّؤْلَى» فيكون همزُ العين دلالةً على أنّ الأصل الهمز، كما استدللت أنت بـ «ـالنَّبأ» و «برأ الله الخلق»، على أنّ «النبىّ والبريَّة» من الهمز؟.

قيل: هذا غير لازم؛ لأنّ هذه القراءة شاذّة، فإذا ثبت بها رواية فقياسها عندى قياس قول الشَّاعر:

أحبُّ المُؤْقدين إلىّ مؤْسى

لأنّ من العرب من يُبدل الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة، فيقول: «مؤْقِن ومؤْقِد»، وليس هكذا «أنبأْت، وبَرَأ الله الخَلْق»؛ لأنّ الهمزة فيهما من الكثرة بحيث لا خفاء به، فلذلك لم أقس «عاد لُّؤْلَى» على هذا؛ لشُذوذه.

وكذلك لو كان من «أُلتُ» لقيل «أأْوَل».

فأمَّا أن تبدل الهمزة، أو الألف - المنقلبة عن الهمزة - واوًا، فهذا غير معروف، والقول الأوّل كأنّ فيه بعضَ الشُّبهة، وكلاهما ساقط، والقول ما يقوله أصحابنا: أنّ «أوّلَ» ليس بمشتقّ من «فعل»، وفاؤه وعينه واوان.

فأمَّا همز «أوائل» فقد ذكرنا العلَّة فيه، ولا حجَّة له فيه.

* * *

[اختلافهم فى سبب حذف عين: «استحييت»]

قال أبو عثمان: وكذلك «استَحَيْتُ» حذفوا الياءَ التى هى عينُ الفعل، وألْقَوْا حركتَها على الحاءِ، ولم تُحذَفْ لالتقاء السَّاكنين؛ لأنَّه لو كان حذفُها له لَرَدَّها إذا قال: «هو يَفْعل» فيقول: «هو يستحىٌّ» فاعْلَم؟.

وقد قال قومٌ: حذفوا لالْتقاءِ السَّاكنين، ولم يردُّوا فى «يَفْعَل» لأنهم لو ردُّوا لرفعوا ما لا يُرفع مثله فى كلامهم، وذلك أنّ الأفعال المضارعةَ إذا كان آخرها معتَلاً لم يدخلها الرّفع فى شىءٍ من الكلام.

ويُقَوِّى أنه ليس لالْتقاءِ السَّاكنين: قولُهم فى الاثنين: «استَحْيا»؛ لأنّ اللام لا ضمّة فيها، ولكنّ هذا حُذِف لكثرة الاستعمال كما قالوا فى أشياء كثيرةٍ بالحذف مثل: «أحَسْتُ، وظِلْتُ، ومَسِتُ»، ولم يستعملوا الفِعل من «استحييت» إلا بالزّيادة، كراهية أن يلزمهم فيه ما يلزمهم فى «آية» وأخواتها.

فقد بيّنتُ لك أصل هذا البناءِ لِتَناوَلَ القياس من قُرب.

قال أبو الفتح: الذى يقول: إن عين «استحى» حذفت لالتقاء السَّاكنين: الخليلُ، وذلك أنهم لَمّا جاءوا بالفعل على اعتلال «آية» سكنت، واللام بعدها ساكنة، فحُذفت العين لسكونها وسكون اللام.

قال أبو علىّ: وصار ما دخل الكلمة من الزّيادة عوضًا ممَّا حُذف منها.

يقول أبو عثمان: فيلزم من قال إنها حُذفت لالتقاء السَّاكنين أن يقول: «هو يَسْتَحِيٌّ»، فيردّها لَمّا تحرّكت اللام بالضَّمة وزال سكونها.

وذِكْرُه الحجَّة للقائل أنها حُذفت لالتقاء السَّاكنين معناه: أنَّه كان يجب - إن لم تحذف - أن تدخل الضَّمة اللام، وهذا محال.

قال أبو علىّ: لأن هذه الحروف تضارع الحركات؛ لأنها تحذف للجزم، كما تحذف لغير ذلك مما قد ذكرناه، فلا يجوز اجتماعهما.

قال: وأمَّا حركة النَّصب، فغير معتدٌّ بها؛ لأنها غير لازمة، فمن هنا لم يجز أن يقال: «يستحىٌّ».

ثم ترك أبو عثمان الاحتجاج من جهة المضارع، وعَدَلَ إلى الاحتجاج بالماضى كما اقتضى القول، فقال: لو كانت حُذفت لالتقاء السَّاكنين لقالوا: «استحايا» لأن الثانية قبل الألف، ولابدّ من حركتها، والفتحة لا تُستثقل فيها.

يقول: فأنْ قالوا: «استَحيا»، ولم يقولوا: «استحايا» دلالةٌ على أنّ العين إنما حُذفت لكثرة الاستعمال.

وقد يُمكن الانفصال من هذه الزّيادة بأن «استحى» لما اطّرد حذفُ عينه وشاع أشبه «افتعل» فصُرّف عليه؛ ولأنّ هذا الفعل قد طال بالزيادة فى أوّله فكُرِه التّضعيف فى آخره، لاسيما والمضعَّف من الحروف المعتلّة، والتّضعيف مكروهٌ فى الصَّحيح فى مواضع.

وقوله: «**ولم يستعملوا الفعل إلا بالزّيادة كراهة أن يدخله ما دخل: آية**» يقول: كان يلزم أن يُقال: «حايَ يَحِيُّ» وهذا مكروه.

فأمَّا قول الشاعر:

وكأنها بينَ النِّساءِ سَبِيكَةٌ ... تَمْشِي بسُدَّةِ بَيْتِها فَتُعِيُّ[1]

فبيْتٌ شاذّ، وقد طُعن فى قائله، والقياس ينفيه ويُسقطه.

* * *

[ما كانت لامه واوا أو ياء وضوعفت صححت الأولى وأعلت الثانية]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ ما كانت لامه معتلّة من بنات الياء والواو، فضوعفت فيه اللام؛ فإنّك تُصَحِّحُ اللام الأُولى، فتجريها مجرى عين «حييتُ» وعين «قويتُ» ويقع الاعتلال على اللام الثّانية كما وقع الاعتلال على لام «حييتُ وقويتُ» وسلمت العين؛ فكذلك تسلم اللام الأُولى؛ لأنها نظيرة العين فى هذا، وكرهوا أن يعلُّوا اللامين جميعا فيحملوا على الحرف هذا الحَمْل كلّه؛ فيكون ذلك إخلالا مُفرطا، وسأكتب لك مسائل تستدلُّ بها إن شاء الله.

قال أبو الفتح: يقول: لا فصل بين العين واللام فى وجوب تصحيحها إذا كان ما بعدها معتلاّ؛ لأنّ إعلال اللامين جميعا مكروه؛ كما أنّ إعلال العين واللام جميعا إخلال مُفرط، وإجحاف بالكلمة.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة فى: (الدرر ١٧٢/١، وشرح الأشمونى ٨٩٣/٣، ولسان العرب ١١٢/١٥ «عيا»، والمحتسب ٢٦٩/٢، والممتع فى التصريف ٥٨٥/٢، ٥٨٧، وهمع الهوامع ٥٣/١).

[تقول فى الماضى فى مثل «احمرّ» من «قضيت: اقضيا»]

قال أبو عثمان: وتقول فى مثل «احمرّ» من «قضيت: اقضيا»؛ لأنّ «احمرّ» أصله: «احْمَرَرَ»، فاللام الأُولى أصلها التّحريك إلا أنها أُدغمت فى التى بعدها، واللام الثانية من هذا يلزمها الاعتلال إذا كان أصلها التّحريك؛ كما يلزم لام «رميت» من الانقلاب والإسكان فى موضع الرفع.

قال أبو الفتح: أصل هذه المسألة: «اقْضَيَيَ» بوزن «احْمَرَرَ» فانقلبت الياء الآخرة ألفا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فلما اختلف الحرفان لم يجز الإدغام، وصحّت الياء التى هى اللام الأُولى، لاعتلال الثانية.

ويدلُّ على أنّ أصل «افعلّ: افعَلَلَ»، وأنّه إنما أدغم الأوّل لتحرُّك الثانى: أنّه متى سكن الثانى، فزال المستكره، من تحرُّك المثلين، لم يكن بدٌّ من الإظهار، وذلك قولُك: «احمررت، واصفررت».

ونظير «اقضيا» من كلام العرب قولُهم: «ارْعَوَى»، ووزنه فى الأصل: «افعلّ»، وكان تقديره قبل القلب: «ارْعَوَوَ» بمنزلة «اقْضَيَيَ» فانقلبت اللام الآخرة ياء؛ لأنها وقعت خامسة؛ ثم انقلبت ألفا؛ لانفتاح ما قبلها، ووقوعها متحرّكة، فجميع ما يلزم «ارْعَوَى» فى كلامهم هو لازمٌ «لاقْضَيا»، وجميع ما بُنى بناءه.

وكأنّ النّحويِّين على «ارْعوَى» قاسوا هذه المسائل وبنوها.

* * *

[المضارع فى مثل «يحمر» من «قضيت: يقضيى»، والماضى فى مثل «احمار: اقضايا»]

قال أبو عثمان: فإذا قلت: «هو يفعَل» من هذا، قلت: «هو يَقْضَيِيُ، ويرْمَيِيُ».

وكذلك إن قلت مثل: «احمارّ» قلت: «اقْضَايَا، وَارْمايَا»؛ لأنّ «احمارّ» أصله: «احمارَرَ» والراء الأُولى متحرِّكة، فيلزمك أن تحرّك الياء الأُولى، ثم تجىء بالثّانية وقبلها الفتحة وأصلها الحركة – وهى طرف – فتنقلب ألفا، كما تقول: «يُرْمَى، ويُعْطَى» حين كانت الياء الأُولى يجرى عليها ما يجرى على الصّحيح، لما ذكرت لك من ألاّ يُعَلّ الحرفان جميعا.

وسنزيد من المسائل فى غير هذا الموضع، إذا فرغنا من تفسير الأُصول إن شاء الله.

هذا باب التضعيف فى بنات الياء نحو: «حَييتُ وعَييتُ، وأحْيَيْتُ وأعْيَيْتُ» ٤٥٣

قال أبو الفتح: قد تقدّم من القول فى باب «ارعوى، واقضيا» ما هو مُغْنٍ عن تفسير هذا الفصل. على أنه مشروحٌ أيضًا.

* * *

باب التضعيف فى بنات الواو

[لِمَ كسروا عين الماضى من «القوة» ونحوها]

قال أبو عثمان: اعلم أنك إذا قلت: «فَعَلت» من هذا عدلته إلى «فَعِلت» لينقلب موضع اللام ياء استثقالا لبنات الواوين فى الفعل، كما استثقلوا أن تجىء الهمزة مضاعفة، وما قَرُب من الهمزة فى المخرج، فلم يتكلّموا به إلا قليلا كراهة ما يستثقلون، والواو مما تُسْتَثْقَل، فكرهوا التضعيف فيها، وذلك نحو: «قَويتُ، وحَويتُ».

قال أبو الفتح: قوله: **«اعلم أنّك إذا قلت: «فَعَلْتُ» من هذا عدلتَه إلى: فَعِلْت»**، يريد: إذا لفظت بالماضى؛ فإنما يريد بـ « ـفعَلتُ»: الماضى؛ ولا يريد أن يَحُدَ فى «فَعَلتُ» بعينها حركة العين.

وقوله: **«وما قَرُبَ من الهمزة»**، يريد به حروف الحلق؛ لأنها قسم برأسه، متباعد من الفم الذى أكثر الحروف منه، ولهذا قلّ نحو: «ضَغيغة، ومَهَهٍ، وبَعاعٍ» حتى يضاعف نحو: «المعمعة، والغمغمة، والدّعدعة، والوحْوَحة»، وقد تقدّم القول فى استحسانهم مع التَّضعيف ما لا يُستَحْسن مع غيره.

فأصل «قوِيتُ، وحوِيتُ: قَوِوْتُ، وحَوِوْتُ» فانقلبت اللام التى هى واو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، ولم يستعملوا فيه «فَعلتُ» ولا «فَعُلت»، فيقولوا: «قَوَوْتَ تَقْوُوُ وقَوُوْتُ»؛ لأنهم إذا استثقلوا الواو الواحدة؛ فبنوا الماضى على «فَعِلت» لتنقلب ياءً نحو: «شقيتُ، ورضيتُ»، فهم باستثقال الواوين والضمَّة أجدرُ؛ وصحّت العين فى «حَوِيتُ، وقَوِيتُ»؛ لاعتلال اللام كما تقدّم ذكره.

* * *

[جرت «قويت، وحويت» مما لامه واو مجرى «لويت، ورويت» مما لامه ياء]

قال أبو عثمان: فإذا قلت فيها «فَعِلت» جرى مجرى «لَوِيت، ورَوِيت»، كما أجرَيتَ «أغْزيت» مجرى بنات الياء.

قال أبو الفتح: يقول: تجرى «قَوِيتُ، وحَوِيتُ»، وإن كانا من الواو مجرى ما لامه ياء نحو: «لَوِيتُ، ورَوِيتُ» لأن الكسرة قبل اللام أصارتها إلى هذه الحال.

* * *

[انقلاب اللام ياء فى «قوى، وحوى»]

قال أبو عثمان: وكذلك «قَوِيَ، وحَوِيَ» فهذا إذا كان أصل العين التَّحريك، فُعِل بها هذا!.

قال أبو الفتح: يقول: تنقلب اللام وإن كانت متحرِّكة لانكسار ما قبلها كما انقلبت فى «غازِية، ومحنِية».

وقوله: «**فهذا إذا كان أصل العين التَّحريك**»، يريد: فى الفعل، وأنّ اللام تنقلب ياء فى الماضى، لا محالة.

فأما الاسم فقد تكون العين فيه مفتوحة، فلا يلزم قلب اللام ياء نحو: «التَّوى»، وهو الهلاك، وهو مصدر «تَوِيَ يَتْوَى، كقَوِيَ يَقْوَى»، وهو من مضعَّف الواو، ويدلّ على ذلك قولُهم: «التَّوُّ» للفرد، فالمعنى واحد؛ لأنّ الهلاك أكثر ما يكون مع التَّوحُّد والانفراد؛ هكذا قال لى أبو علىّ - وقد قرأت عليه من المسائل الحلبيَّة - بمدينة السَّلام.

* * *

[صحة الواوين فى أمثال «قو، وبو»]

قال أبو عثمان: وإن كان أصلها السُّكون ثَبَتتْ فى نحو «القُوّة، والحُوّة، والصُّوَّة»، ومثل: «بَوٍّ، وقَوٍّ»، وجعلوا هذا حين سكَن ما قبله بمنزلة «غَزْوٍ، وعَدْوٍ».

قال أبو الفتح: إنما صحّتِ الواوان فى هذه المواضع؛ لأنها أسماء، والأسماء يُؤْمَن معها ثِقَلُ التَّصرُّف؛ ولأنّ اللِّسان أيضًا ينبو عن المدغم نبوةً واحدةً.

وقوله: «**إنهم جعلوه بمنزلة: غَزْوٍ، وعَدْوٍ**»، يريد به أنَّه لَمَّا سكن ما قبل الواو الآخرة صحّت، كما صحت فى «غَزْوٍ، وعَدْوٍ».

* * *

[اعتلال الواو فى نحو «قوى: تقوى»]

قال أبو عثمان: فإن قُلْتَ: هلاَّ قُلتَ: «قَوَوْتَ تقْوُو»، مثل: «غَزَوْتَ تَغْزُو»، فإنما ذاك لأنّه مضاعف، وحروفُ الاعتلال تُكرهُ وحدَها، فإذا ضوعِفَت كانوا لها أشدّ كراهة؛ إذ كانوا يكرهون مضاعفة غير المعتلِّ حتى يلزموه الإدغام؛ ولكنها لَمّا سَكنَ ما قبلها احْتَمَلتْ ذلك، كما احتملوا «سَئَّآل» مثل: «فَعَّال، ورَءَّآس»؛ لأنّ اللِّسان إنما ينبو عنه

نبوةً واحدة.

قال أبو الفتح: يقول: لَّما كُنْتَ تُدْغِم نحو: «يـردُّ» وإن لـم يكـن فيـه حـرفٌ مستثقل كان قولُك: «قَوَوْتَ تَقْوُوُ»، لِمَا يجْتمِـعُ فـى «تَقـوُوُ» مـن الواويـن والضَّمَّـة والتّضعيـف، أثْقَلَ، فَرُفِض لذلك.

يقول: وصحّت الواوان فى «حُوَّةٍ، وقُوَّةٍ» كما صحّت الهمـزة فـى «سَئَّآل ورَءَّآس» لارتفاع اللِّسان عنهما ارتفاعةً واحدةً.

* * *

[استفعل من «قويت» مثله من «شويت»]

قـال أبـو عثمـان: واعلـم أنّ «اسـتفعَل» مـن «قَوِيـت» مثلـه مــن «شَـوَيت»، وذلـك: «اسْتَقْوَى، فهو مُسْتَقْوٍ» مثل: «اسْتَشْوَى، فهو مُسْتَشْوٍ» فجميع ما تصرّفـت فيـه «شَـوَيْتُ» تصرّفت فيه «قَوِيتُ» إلا فى الموضع الذى تسْكُن فيه العين.

قال أبو الفتح: إنّما استوى «استفعل» منهما؛ لأنّ اللام من «القُوّة» وقعت سادسة فـى «استفعل» فوجب قلبها ياء؛ كما انقلبت فى «استقْصَيت، واستدْنيت»، ولم يكـن ذلـك، لئلا تجتمع واوان، وإنما ذلك لأنّ الواو إذا وقعت رابعةً فصاعدًا قُلبت ياءً.

ألا ترى أن «استدْعيت» ونحوَه قد قُلبت واوُه وإن لم يكن مضعَّفا؟.

وقوله: «**إلا فى الموضع الذى تَسْكُنُ فيه العينُ**»، يريد: بـاب «قُـوّةٍ، وحُـوّةٍ» ونحوهمـا مِمَّا لامُهُ ملاصقةٌ لعينه؛ فإن حجز بينهما حاجزٌ حتى تصير اللام رابعـة فصـاعدًا، وجـب قلبها إلى الياء.

ألا ترى أنّك لو بنيتَ مثل «فَعْوَلٍ» مـن «القُـوّةِ» لقُلْـتَ: «قَـوًّى»، فقلبـت الـلام يـاء؛ لأنها رابعة؛ ثم قلبْتَ الياء ألفا!.

وكذلك لو بنَيتَ مثلَ «فَوْعَلٍ» من «القُوّة» لقُلْـتَ: «قَـوًّى» لأنّ الـلام وإن كـانت إلى جنب العين؛ فإنهـا قـد وقعـت رابعـة، والعيـنُ قبلهـا مفتوحـةٌ، وليـس كذلـك «الحُـوّةُ، والصُّوّةُ، والقُوَّةُ»؛ لأن اللام ثالثةٌ، والعين ساكنة. وإلى هذا قصد أبو عثمان!.

* * *

[لا تكون فاء الفعل ولامه واوين]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ الفعل لا يكون موْضعُ الفاء منه واوًا، واللام واو، ليس فى الكلام مثْلَ: «وَعَوْتُ» ولا نحوه. وذلك أنّ مثل «القُوَّة» ونحوها يقِلُّ فى باب «رَدَدْتُ»، وباب «رَدَدْتُ» أكثر من باب «سلس» وما كان مثله؛ فلما قلّت فى الباب الأكثر رُفِضَتْ فى الباب الأقلّ.

قال أبو الفتح: يقول: «**إنّ «القوّة» من باب «رَدَدْتُ» لأن العين واللام من موضع واحد؛ وباب «رَدَدْتُ» أكثر من باب سَلِس**»، يريد: أنّ ما عينه ولامه من موضع واحدٍ أكثرُ مِمَّا فاؤُه ولامُه من موضع واحد؟.

ألا ترى إلى كثرة «شَدَدْت، ومَدَدْت، وعَدَدْت» وقلّة باب «قَلِقَ، وسَلِس»؟ و«القُوَّةُ» ونحوها قليلٌ فى باب «رَدَدْتُ»، فلمَّا قلّ باب «رَدَدْتُ» - على كثرته - أن تكون العين واللام واوين؛ لِثِقَل الواو رُفِض ذلك فى باب «قَلِقَ» البتّة، لقِلّتِهِ.

وقد جاء اسمٌ واحدٌ فاؤُه واو، ولامه واو، وهو قولهم فى حروف التَّهجِّى: «واو».

فأمَّا الألف فيها فلا تخلو من أن تكون ياءً، أو واوًا؛ وقد ذُهِبَ فيها هذان المذهبان، فقال قوم: إنها من الواو، وقال آخرون: هى من الياء.

فأمَّا مَنْ ذَهَبَ إلى أنها من الواو فلَه أن يقول: لَمَّا لم تُمَلْ كما أُمِيلَتِ الياء والتاء دلّ ذلك على أنها من الواو؛ ولأنا لو جعلناها من الياء لما أخرجنا ذلك من أن تكون الكلمة بلا نظير؛ لأنَّه ليس فى الكلام مثل: «وَعَوْتُ»، فلمَّا كان الأمرُ كذلك حملناها على الواو؛ لأنّ الإمالة لم تُسْمَع فيها؛ ولأنّ العينَ أيضًا إذا كانت ألفا مجهولةً فحَمْلُها على الواو أولى، كما تقدّم من قولنا فى هذا.

ورأيتُ أبا علىّ يذهب إلى أنها من الياء، ويعتمد فى ذلك على أنه لا ينبغى أن يكون من الواو، لئلا تُجعل حروفُ الكلمة كلّها من موضع واحد.

قال: وأما قولهم: «بَبَّةُ» فإنها تجرى مجرى حكاية الأصوات؛ ولم يذكر «دَدٍ»، وكذلك قياس قوله فيه؛ لأنَّه يستعمل فى ضرب من اللَّعِب؛ فهو حكاية صوت عندهم.

ولأبى علىّ أن يقول أيضًا: إن الياء قد جاءت فاءً، ولامًا فى قولهم «يَدَيْتُ»، والياءُ أُخْتُ الواوِ؛ فأنا أحْمِلُ الواوَ على هذا أيضًا، لمضارعة الياء الواوَ، باللِّين والامتداد.

ولو بنيت من الواو على القول الأوّل مثل «صحفـة» لقلـت: «أوّةٌ تَهْمِزُ، لاجتماع الواوين فى أوّل الكلمة، وعلى قول مَن جعل العينَ ياء: «وَيَّة» وأصلها: «وَيْوَة» فتقلب اللامَ ياءً لوقوع الياء السَّاكنة قبلها.

وهذا القول كلُّه إنما يكون فى الواو إذا جُعِلَت اسما، فقِيلَ: «هذه واوٌ حسنةٌ»، أو نحو ذلك، فأمَّا فى التهجِّى فلا تُمَثَّل، ولا يقال فى ألفها: إنها منقلبة؛ لأنّ الحروف لا يَسوغُ فيها شىءٌ من ذلك، وقد سبق القولُ فيها فى هذا المعنى!.

* * *

[جاءت الفاء واللام ياءين]

قال أبو عثمان: وقد جاءت الفاءُ واللامُ ياءين فى «يَدَيْتُ إليه يدًا» وهو قليل، و «حييت» أكثرُ منه؛ لأنّ باب «رَدَدْتُ» أكثر من باب «قَلِقَ، وسَلِسَ»، فلذلك قلّ فى مثل: «يَدَيْتُ».

قال أبو الفتح: قوله: **«فلذلك قلّ فى مثل يَدَيْتُ»**، يريد به: أنّ باب «رَدَدْتُ» أكثر من باب «سلس» ولم يكثر مع ذلك مجىء العين واللام ياءين، بل هو أقلُّ من باب «طَوَيْتُ، ورَوَيْتُ» فلما قلَّت الياءُ فى الباب الأكثرِ ازدادت قِلَّةً فى الباب الأقلّ، وهو «يَدَيْتُ».

وإنما استجازوا مَجِىءَ الياءِ فى «يَدَيْتُ» فاءً ولامًا؛ لأنّ الفاءَ إذا كانت ياءً جرَت مجرى الصّحيح.

ألا ترى إلى ثباتها حيث تحذف الواو نحو: «يَسَر يَيْسِر، ويَنَع يَيْنِع»؟ فلخفّة الياءِ ما جاز فيها هذا، ولثِقَلِ الواو ما امتنع هذا فيها.

فأمَّا قولهم: «وقَيْتُ، ووَعَيْتُ، ووشَيْتُ» واتّساع ذلك مع اعْتلال الفاءِ واللام؛ فإنما ذلك لاختلاف الحرفين - أعْنِى الواوَ والياءَ - ولفُشُوِّ باب «طَوَيْتُ، ولَوَيْتُ، وشَوَيْتُ»، فلما كثُر، وشاع، واطّرَد كان باب «وَقَيْت، ووَعَيْتُ» وإن كان كثيرًا فهو دونَه، كما كان باب «حَيِيت» لَّما قلّ، وكان دون «شَوَيْتُ» لم يستعمل من باب «سَلِسَ» إلا «يَدَيْتُ» وحدها.

وكذلك لَمّا كانت الواو لم تستعمل فى باب «رَدَدْتُ» مُحَرّكَةَ العين على الأصل البتّة إلا مقلوبةَ اللام نحو: «قَوِيتُ، وحَوِيتُ» لم تستعمل فى باب «سَلِسَ، وقَلِقَ» البتّة فى الفعل إلا ما جاء فى اسمٍ واحد وهو «وَاوٌ».

فهذه الأبواب موازين العربيَّة وقوانينُها، يُقابلُ بعضُها ببعض، وتُرَتَّب مواضعُها، وتُوزَنُ وَزْنًا.

* * *

[تكرر الواو فى «الوزوزة، والوحوحة»]

قال أبو عثمان: ولكنّ الواوَ قد تكْثُرُ فى الأربعة نحو: «الوَزْوَزَةِ[1]، والوَحْوَحَة»[2]؛ لأنه قد يكثر مثل «القَلْقَلَةِ، والصَّلْصَلَةِ»، ولم يُغيِّروا الواوَ فى «الوَحْوَحَةِ، والوَزْوَزَةِ» لأن بينهُما حاجزًا.

قال أبو الفتح: يقول: لما كثُر باب «القَلْقَلة، والصَّلْصَلة، والزَّلْزلة، والحَلْحَلَة» واتّسع وفَشا جاءت فيه الواوُ مكرّرة؛ ولأنّ التّكرير أيضًا يُحْتَملُ فيه ما لا يُحْتَمل لولاه.

ولم يجب تغييرُ الواو الأُولى؛ لأنّ بينها وبين الثانية حاجزًا، وإنّما يجب التّغيير إذا اجتمعتا فى أوّل الكلمة، كما تقدّم، ولم تغيَّر الثّانية؛ لأنها لم تقع رابعةً، كَلامِ «ضَوْضَيْتُ، وقَوْقَيْتُ».

فإن قيل: فهلاّ غيَّروا إحدى الواوين فى «الوَحْوَحَةِ» كما غَيَّروا الياء فى «حَيْحَيْتُ» ونحوه؟.

قيل: لأنك لو قلت فى «الوَحْوحَة، أحْوَحَةٌ» لم يُعلم أنّه رباعىٌّ؛ وكذلك لو قالوا: «يَحْوَحَةٌ».

---

(١) الوَزّ: الإوَزّ، كالوَزّين، وأرضٌ مَوَزّةٌ: كثيرَتُهُ. والوَزْواز: طائرٌ، والرجلُ الطَّيّاشُ الخفيفُ، كالوُزاوِزة، بالضم، والذى يُوَزْوِزُ اسْتَهُ إذا مَشَى، أى: يُلَوّيها، والقصيرُ. والوَزْوَزُ: المَوْتُ، وخَشَبَةٌ عريضةٌ يُجَرّ بها تُرابُ الأرضِ المُرْتفِعَةِ إلى المُنْخَفِضَةِ. والوَزْوَزَةُ: الخِفّةُ، وسُرْعَةُ الوَثْبِ، ومُقارَبَةُ الخَطْوِ مع تَحْريكِ الجَسَدِ. ورجلٌ مُوَزْوِزٌ: مُغَرّدٌ.

(٢) الوَحْوَحَةُ: صَوْتٌ معه بَحَحٌ، والنّفْخُ فى اليَدِ من شِدّةِ البَرْدِ. والوَحْوَحُ: المُنْكَمِشُ الحَديدُ النّفْسِ، والقَوِىّ، والكَلْبُ المُصَوّتُ، كالوَحْواحِ فيهما، والخفيفُ، وطائرٌ. وتَوَحْوَحَ الظليمُ فَوْقَ البَيْضِ: رَئِمَها، وأظْهَرَ وُلُوعَه بها. ووَحْ: زَجْرٌ للبَقَرِ. والوَحّ: الوَتِدُ.

وأنت إذا قلت: «حَاحَيْت» ونحوه علم أنَّه «فَعْلَلْت» لقولهم: «الحاحاة، والعاعاة» ولئلا تكون الفاء والعين من موضع واحد.

وكذلك لو غيَّرت الثَّانية فقُلتَ: «الوَحِيحةُ» لم يُعلم أنَّهُ رباعىّ.

ولو قلبتها ألفا فقلت: «الوَحاحَةُ» لم يعلم أيضًا أنَّهُ رباعىّ؛ ولتغيَّر المثال لِتحَرُّك الحاء!.

وأيضًا فإنّ الواوين فى «الوَحْوَحَة» ليستا فى موضع الياءين من «حَيْحَيتُ» لتقدُّم الواوين وتأخُّر الياءين، والمتأخِّرُ ضعيفٌ فقَبِل الاعتلالَ؛ لأنّ الفاء أقوى من العين.

وأيضًا: فإنّ الياءَ فى «حَيْحَيتُ» ونحوه ساكنةٌ، والياء السَّاكنةُ قد تُقلب ألفا فى غير موضع، والواوان فى «الوَحْوَحَة» متحركتان، والسَّاكنُ أقبلُ للقَلْب من أَجل ضَعْفه!.

وأيضًا: فإنّ «حاحَيْتُ» وبابه شاذٌّ عن القياس، فليس لنا أن نقول: هلاّ حملوا غيرَه علَيه.

* * *

[تكون الهمزة ثانية ورابعة]

قال أبو عثمان: وتكون الهمزةُ ثانيةً ورابعةً فى نحو: «الرَّأْرَأةُ، والدَّأْدَأةُ»[1].

قال أبو الفتح: إنما ذكر الهمزةَ مع الواو؛ لأنهما كلتيهما مُسْتثقلتان، ولم أعلمهم جعلوا الهمزة فاءً ولامًا فى هذا المكرّر، حتى إنه ليس عندى فى كلامهم نحو: «أصْأَصَ» ولا «أبْأَبَ» وإن جاء فقليل، وذلك عندى لكراهة الابتداء بالهمزة مع تكريرها؛ والهمزةُ إذا ابتدئت لم يُمْكن تخفيفها البتّة.

* * *

(١) رَأرَأ: حرّكَ الحَدَقَةَ، أو قَلَبهَا وحَدّدَ النظَر. دَأدَأ دَأدَأةً ودِئْدَاءً: عَدَا أشَدّ العَدْوِ، أو أسْرَعَ وأحْضَرَ، ودَأدَأ فى أثَرِهِ: تَبعَهُ مُقْتَفِيا له، ودَأدَأ الشَىءَ: حَرّكَهُ وسَكّنَهُ، وغَطّاهُ فَتَدَأدَأ. والدّأدَاءُ والدّئْدَاءُ والدّؤْدُؤُ: آخِرُ الشّهْرِ، أو لَيْلَةُ خَمْسٍ وسِتّ وسَبْعٍ وعِشْرِينَ، أو ثَمَان وتِسْعٍ وعِشْرينَ، أو ثَلاثُ لَيالٍ من آخِرِهِ، ج: الدّآدِىءُ. ولَيْلَةٌ دَأْدَأٌ ودَأْدَاةٌ، ويُمَدّانِ: شَدِيدَةُ الظُّلْمَةِ. وتَدَأدَأ: تَدَحْرَجَ، و— الإبِلُ: رَجّعَتِ الحَنِينَ فى أجْوَافِها.

[«افعللت وافعاللت» من «غزوت، وحييت»]

قال أبو عثمان: وأمَّا «افعَلَلْت» من «غَزَوْت» فتقول فيه: «اغْزَوَيْتُ» و «افْعالَلْتُ» فيه: «اغْزاوَيْتُ»، و «افْعَلَلْتُ» من «حَيِيتُ»، و «افْعالَلْت» مثلهما من «رَمَيْتُ» تقول: «احْيَيْتُ، واحْيايَيْتُ، وهو يَحْيَيِي، ويَحْيايِيُ» مثل: «ارْمَيَيْتُ، وهو يَرْمَيِي، وارْمايَيْتُ، وهو يَرْمايِيُ» فتصحُّ العينُ واللامُ الأُولى من «احْيَيْتُ، وهم يَحْيَيُوْنَ» مثل «يَرْمَيُوْنَ».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ جميع هذه الأمثلة إنما يعتلُّ منها الحرفُ الأخيرُ، ويصحُّ جميعُ ما قبلَه عَيْنًا كان أوْ لامًا؛ لئلا يجتمع إعلالان، وهذه جملةٌ مُغْنِيَةٌ!.

وأصلُ «يَحْيَيُوْن: يَحْيَيِيُون» فأُسكنت اللامُ الأخيرةُ ونُقِلَتْ حركتُها إلى الأُولى، وحُذفت لسكونها وسكون واو الجمع كما فُعِل فى «يَرْمَيُون»، وأصله: «يَرْمَيِيُون».

* * *

[بناء «افعللت، وافعاللت» من «حييت» للمجهول]

قال أبو عثمان: وإذا بنيتَ الفعل بناءَ ما لم يُسَمّ فاعلُه قلت: «قد احْيُيِيَ فى هذا المكان، وقد أحْيُوِيَ فيه» كما تقول: «قد ارمُيِيَ فى هذا المكان، وارْمُوِيَ فيه» والإدغامُ فى هذا كلّه عربيٌّ جيِّدٌ.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ الواو فى «احيُوْيِـى فيه» هى الألف فى «احْيايَيْت» قُلِبَت، لانضمام ما قبلها؛ كما فُعِلَ فى «سُويِرَ» من «سايَرَ»، ولم تدغم واو «اُحْيُوْيِـى» فى الياء بعدها، كما لم تدغم واو «سُوِيرَ».

والقولُ فى الإظهار والإدغام فى «احْيُيِـيَ واحْيُوِيَ» هو القول فى إظهار «حَيِيَ» وإدغامه ومن أدغم قال: «قد اُحْيُيَّ واحْيُوِيّ فيه» كما تقول: «قد اُحْمُرّ واُحْمورّ فيه» فتُشبِعُ مدة الواوِ، لوقوع المدغم بعدها، كما تقول: «وقد تُمُودّ الثَّوْبُ» فى «فُعِل» من «تفاعَل» من «مدَدْتُ».

* * *

[«افعللت وافعاللت» من «قويت، وحويت» وبناؤهما للمجهول]

قال أبو عثمان: وتقول فى مثل «احمَرَرْتُ من قويت وحَويت: اقْوَوَيْتُ واحْوَوَيْتُ» ومثل «احمارَرْتُ: اقْوَاوَيْتُ وهو يَقْوَاوِيُ» ومن بَنى الفعلَ بناء ما لم يُسمّ فاعلُه قال: «قد

اقْوُوْوِىَ فى هذا المكان» إذا أرادوا «افْعُوعِلَ» ومن أدغم فى باب «احْيايِيْتُ» لم يُدغم فى هذا؛ لأنّ الحرفين ليسا من مَخْرَجٍ واحد.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ مَنْ قال فى «افْعَوْعَلَ من قُلتُ: اقْوَيَّلَ» كراهة اجتماع الواوات - وهو أبو الحسن - يقول هنا إذا بنى الفعلَ للمفعول: «اقْوُوْوِىَ» كما يقول غيره، ولا يكرَهُ اجتماع ثلاثِ واواتٍ؛ لأنّ الوُسْطَى مدّةٌ؛ وإنما هى بدلٌ بمنزلة ألِفِ «اقْوَاوَيْتُ» فكأنّ الألِف هناك، وإذا كان الأمرُ هكذا؛ فكأنّه قد فَصَل بين الواوين بالألف.

وقوله: **«لم يُدْغَمْ فى هذا؛ لأنّ الحرفين ليسا من مَخْرَج واحد»**، يقول: من قال: «احيَّوىَّ» فأدغم؛ فلأنّ بعد الواو حرفين من جنس واحد وهما الياءان، وقولهم: «اقْوُوْوِىَ» إنما بعد الواو الوُسْطَى منه واوٌ وياءٌ، فلم يجب الإدغام لأنّ الحرفين مختلفان، ولم يجز إبدال الواو ياءً وإدغامُها فى الياء بعدَها كما عُمِلَ فى «لَوَيْتُ لَيًّا، وشَوَيْتُ شَيًّا» لأن ذلك إنما يجوز إذا كانت الأُولى ساكنة والواوُ التى قبل الياء فى «اقْوُوْوِىَ» متحرّكةٌ؛ فمِنْ هنا لم يجُز القلبُ أيضًا.

* * *

[المصدر من «احوويت»]

قال أبو عثمان: وإذا أردت المصدرَ من «احْوَوَيْتُ» قلت: «احْوِوَاءٌ» كما تقول: «اقْتِتالا»، ومن أدغم فقال: «قِتَّالا» قال: «حِوَّاء»، ومن أخفى ولم يُدْغم، أخفى هنا ولم يُدغم فقال: «احْوِوَاءٌ».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ من أدغم فى «اقْتِتال» فقال: «قِتَّالا» فإنما كَره إظهار حرفين متحركين من جنس واحد وهما التاءان، فنقَل حركة التّاء الأُولى إلى القاف، فتحرّكت بالكسر؛ فلما تحركت استُغْنِى عن همزة الوصل؛ لأنها إنما جاءت لسكون ما بعدها؛ ثم أُدغمت التاء الأُولى فى الآخرة، فقيل: «قِتَّالا»، فكذلك عُمِل فى «احْوِوَاءٍ» لأنه كُرِه اجتماعُ الواوين متحركتين؛ فنُقلت حركة الأُولى إلى الحاء، وحذفت همزة الوصل لتحرُّك ما بعدها، وأُدغمت الواو الأُولى فى الثّانية فقيل: «حِوَّاءٌ»، ومن أخْفَى فقال: «اقْتِتالا» قال هنا: «احْوَوَاءٌ»، والمخفَى بزنته مُعْلَنا؛ فمن هنا وجب تسكين الحاء فى

«احْوِوَاءٍ» لأنّ الواو لم تسكن فتنقل حركتها إلى الحاء مع الإخفاء، والإخفاء أبْيَنُ من الإشمام، وقد تقدّمت حجّةُ ذلك!.

* * *

[مصدر «افعاللت» من «الحوة»]

قال أبو عثمان: ومَصْدرُ «افْعالَلْتُ» من «الحُوَّةِ: احْوِيَّاءٌ» تَقْلِبُ الواو التى هى بدلٌ من الألِف ياءً؛ لأنّ قبلها كسرة وهى ساكنةٌ؛ ثم تَقلبُ لها اللام ياء من أجل الياء السَّاكنة؛ لأن الياء السَّاكنة إذا كانت بعدَها واوٌ متحرّكةٌ حُوِّلَت الواوُ ياء، ثم أُدغمت السَّاكنةُ فيها، وذلك نحو: «سَيِّد، ومَيِّت» وقد بيَّنا ذلك فيما مضى!.

قال أبو الفتح: قوله: «**تَقلبُ الواوَ التى هى بدل من الألِف ياءً**»، ليس يتّجه، إلا على أنّه يريد: أنّك تَقلِبُ الواو الوُسْطَى فى «احْوُوْوَى» التى انقلبت عن الألف فى «احوَاوَيْت» ياءً؛ لانكسار العين قبلها فى «احْوِيَّاء» فكأنه كان فى التقدير قبل القلب: «احْوِوْوَاءً» فقلبت الواو الوسْطى ياء لانكسار الأُولى؛ فصار فى التّقدير: «احْوِيْوَاءً» ثم قلبت الواو الآخرة؛ لوقوع الياء المُبدلة من الوُسطى قبلها، فصار: «احْوِيَّاءً».

وقد قال بعضهم: «احْوِيْوَاءٌ»، ولم يقلب الواو - وإن كان قبلها ياءٌ ساكنةٌ - لأنّ هذه الياء لا تلزم؛ لأنها غيرُ موجودة فى الفعل، فجرت عنده مجرى واو «سُوِير»؛ لأن المصدر قد يجرى مجرى الفعل فى مواضع.

ويُقَوِّى هذا القولَ عندى قليلاً، وأنّ لمن صَحّحَ، وجها يتعلّقُ به، أنّ مَن قال: «احْوِيَّاءٌ» فأدغم، فقد أعلّ الكلمة من موضعين:

أحدُهما: قلبُ اللام الأُولى ياءً.

والآخر: قَلْبُ اللام الآخرةِ همزةً.

ومن أبدل اللامَ الأُولى ياءً - وهو الأكثرُ - فإنما ذلك عنده؛ لأن المصدر اسم، والاسم لا يتصرّف كتصرُّف الفعل؛ فلما حصلت الياءُ فيه قبل الواو كانت لازمةً موجبةً للقلب؛ لأن المصدرَ يجرى مجرى اسم المفعول فى هذا.

ألا تراهم قالوا: «غُزِىَ، فهو مَغْزُوٌّ» فصحّحوا اسم المفعول، وإن كان الفعل معتلاًّ!.

* * *

[من قال: «قتل القوم» فى «اقتتلوا» قال: «حوى القوم» فى «احووى»]

قال أبوعثمان: وتقول فيمن قال: «قَتّلَ القوم» فى «اقْتَتلوا»: «حوّى القوم» فى «احْوَوَى»، ومن قال: «قِتّل» قال: «حِوِيَّ القوم» فأجْرَى فاء «حَوَّى» مُجْرَى فاء «قَتّل» فى كلِّ ذا!.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ من قال: «قَتّل» فإنما كره التّاءين فى «اقتتل» فسكّن الأُولى ونَقَل حركتها إلى القاف، فحذفَ همزة الوصل لتحرُّك ما بعدَها، ثم أدغم التّاء الأُولى فى الثّانية فقال: «قَتّلَ»، وقياسُ هذا «حَوَّى» لأنه يَكرهُ ظهورَ الواوين متحرِّكتين فى «احْوَوَى» فينقلُ الحركةَ ويحذفُ همزة الوصل ويُدغم الأُولى فى الثانية.

ومن قال: «قِتّلَ» فإنه كَسَر القافَ لالتقاء الساكنين ولم ينقل إليها فتحةَ التّاءِ، وقياسُه فى «احْوَوَى: حِوَّى القومُ».

والقياسُ إذا أدغمت التاء الأُولى، أن تُحَوِّل حركتها على الفاء فتقول «قَتّل، وحَوَّى» لأنّ عامَّة كلامهم على هذا.

ألا ترى قولهم: «يَرُدُّ، ويَضَنُّ، ويخِفُّ» كله على تحويل الحركة؟.

ومن قال: «قَتّلَ» فى «اقْتَتَلَ» قال فى اسم المفعول: «مُقَتّلٌ»، وقياسُه: «مُحَوًّى».

ومن قال: «قِتّلَ» قال: «مُقِتّلٌ»، وقياسُه: «مُحِوًّى».

ومنهم من يُتبعُ الضَّمَّ الضَّمَّ فيقول: «مُقُتّل»، وقياسُه فى «مُحْوَوًى: مُحُوًّى».

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَجاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠] إنما هو: المُفْتَعِلون من العُذْر.

وأصْلُهُ: «المُعْتَذِرُون»، فأرادوا أنْ يُقَرِّبوا التّاء من الذّال؛ ليزولَ هَمْسُ التّاءِ ويكونَ العملُ من وَجْهٍ واحدٍ، وهو الجهر بالذال؛ ولأنّ المهموس إذا أُدغم فى المجهور فهو وإن أُخفِيَ بالإدغام فقد قُوِّيَ بأن قُلِبَ إلى المجهور؛ لأنّ الإدغام لا يكون إلاّ بأن يُسَوّى بين لفظى الحرفين، فقلبوا التاء ذالا وأدغموها فى الذال، ونقلوا فتحة التاء إلى العين فقال: «المُعَذّرون».

وقرأ بعضهم: «وجاء المُعُذِّرُون» أتبع الضّمَّة الضّمَّة ولم ينقُل حركة التاء.

وقرأ بعضهم أيضًا: «وجاءَ المُعِذِّرون» فكسر العين لالْتقاء السَّاكنين، وهذا كلُّه قد تقدّم ذكرُ نظيره فى: «مُحَوًّى، ومُحِوًّى، ومُحُوًّى».

ومن العرب من يقول فى «اقْتَتَلُوا: قِتِّلوا»، فيَطْرَحُ فتحةَ التَّاء الثَّانية ويُتْبِع كسرة القافِ كسرةَ التَّاء.

وقالوا فى «افتتحوا: فِتِّحوا» فمَنْ قال هذا فقياسُهُ أن يقول فى «احْوَوَى: حِوِّى زيدٌ»، وفى الجمع: «حِوُّوا»، وأصله: «حِوِّيوا» مثل: «قِتِّلوا، وفِتِّحوا» فكره الضّمَّة على الياء، فأسْكَنَها ونَقَلها إلى الواو المشدّدة، كما تقول فى «عَمِيَ: عَمُوا»، وفى «شَقِيَ: شَقُوا»، إلا أنّ هذا لا يُقاس.

ألا ترى أنّ من قال فى «مُنْتِنٍ: مِنْتِنٌ» لا يقول فى «مُكْرِمٍ: مِكْرِمٌ»، ومنهم من يقول: «مُنْتُنٌ»، فيضمُّ التاءَ لضمَّةِ الميم، ولا يجوزُ على هذا «مُكْرُمٌ».

وكذلك «مِغِبْرة» إنَّما هو بمنزلة «مِنْتِنٍ» ولم تكسر ميمه على حدِّ قولهم فى «شَعير: شِعير»، وفى «رَغِيف: رِغِيف»، وفى «بَعِير: بِعِير» لأنّ هذا مُطَّرِدٌ فى بابه لحرف الحلق، ولا يقول على هذا فى «ظَرِيف: ظِرِيف»، ولا فى «قَتِيلٍ: قِتِيلٌ» لأنَّه لا حرف حلْق فيه.

وقالوا فى الإتباع: «أنا أُجُوْؤُك وأُنْبُؤُك»، يريد: «أنا أُجِيئُكَ وأُنْبِئُكَ» فقلب الياءَ من «أُجيْئُكَ» واوًا؛ لأنَّه ضمّ الجيمَ لضمَّةِ الهمزة، والياءُ بعدها ساكنةٌ، فانقلَبَتْ واوًا، لانضمام ما قَبْلَها.

وكذلك ضمّ الباء فى «أُنْبُؤُك» لضمَّةِ الهمزة، ولا يقول على هذا فى «أبِيعُك: أُبُوْعُك»، ولا فى «أُكْرِمُك: أُكْرُمُك».

فإن قلت: فإنّ فيه حرفَ الحلق؟ فإنه ليس على هذا الحدّ يَقعُ الإتباعُ.

ألا ترى أنَّه لا يجوز فى «شِعار: شَعار» بفتح الشين، لفتحة العَين، ولا «مُعار: مَعار».

إنما يُقال ذلك فى الأمثلة التى سُمِع بعضُها، واطّردَ السَّماعُ فيها.

وإنما جاز هذا فى «فَعِيل وفَعِل» نحو: «شَعِير، وَمحِك»، وشجَّعهم على ذلك: أنَّه ليس فى الكلام «فُعِيل» ولا «فِعِيل» بضمّ الفاءِ ولا كَسْرِها، فهم إذا كسروها، فمعلوم أنّ أصلَها الفتحُ.

وقالوا: «مِحِكٌّ» فكسروا؛ لأنّه ليس فى الأسماء «فُعِل» بضمّ الفاء؟.

فإن قلت: فهلاّ خَشُوا أن يلتبسَ بباب «إبلٍ، وإطِلٍ»؟.

قيل: هذا قليلٌ فى بابه، فلا يُعرّج عليه.

وحُكىَ عنهم: «السُّلُطان» بضمّ اللام فى «السُّلْطان»، ولهذا نظائر، ومِثْله قَولُ أبى النَّجم:

تَدافُعَ الشِّيْب ولم تِقِتِّل[1]

فالقول فيه عندى: أنه أراد: «ولم تَقْتَتِل»، فأسْكَن التَّاءَ الأُولى كما تَقَدَّم، وكَسَر القافَ لالْتِقاء السَّاكِنَين، فصار التَّقدير: «تَقِتِّل»، ثم أنَّه كَسَر حرف المضارعة إتْباعا لكسرةِ التَّاء بعدها، أوْ لأنّ ماضيَه: «افتعل» كما تقول: «تِقْتِطِع» ونحوه، فصار «تِقِتِّل»، وقياس هذا فى «تَحْوَى: تِحِوّى».

وقرأ بعضهم فيما حكاه سيبويه عن الخليل وهارون القارئ: «مِنَ المَلائِكَةِ مُرُدِّفِين»، وأصله: «مُرْتَدِفِين: مفتعلين» من «الرِّدف»، ثم عُمِل فيه كما عمل فى «المُعِذّرُون» فتفهَّم هذه المواضع؛ فإنّ فيها بعض الإشكال.

* * *

[«فعل» من: «شويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى «فُعْل» من «شَوَيْتُ: شُيٌّ»، وإن شئت كَسَرت فقلتَ: «شِيٌّ»، وكان أصْلُها: «شِوْىٌ» فقلَبتَ الواو ياء وأدغمتها فى الياء التى بعدها، وكذلك هى من «حَيِيتُ»، إن شِئتَ كَسَرْت أوّلها، وإن شئتَ ضَمَمْتَ، والكسرُ أكثرُ، وقد مضى تفسير هذا.

قال أبو الفتح: أصل هذه المسألةِ من «شَوَيْتُ: شُوْىٌ» فقلبت الواو ياءً، لوقوعها ساكنةً قبل الياء ثم أُدغمت الياء فى الياء فصار: «شُىٌّ»، وإنما كان الكسرُ أكثر؛ لأجلِ الياء السَّاكنة، وإن كانت قد قويت بالإدغام؛ لأن الحرف المشدّد قد يجرَى فى بعض المواضع مجْرَى الحرف الواحد، وقد سبق القول فى نظير هذا.

---

(١) الرجز لأبى تميم فى: (جمهرة اللغة ٤٠٧، والطريق الدبية ٦٦، والممتع فى التصريف ٢/٦٤٠).

ويجوز على هذا أن يكون قولهم: «الْقِيُّ - للفلاة - : فِعْلاً، وفُعْلاً» جميعا، وعَيْنه واوٌ؛ لأنَّه من «القَوَاءِ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ﴾ [الواقعة: ٧٣] قيل فيه: إنهم السَّالكون فى «الْقِيِّ»: وهو الفَلاةُ القَفْرُ.

* * *

[الحذف فى «لم أبل، ولا أدر، ولم يك» لكثرة الاستعمال]

قال أبو عثمان: وأمَّا قوْلهم: «لم أُبَلْ، ولا أدْرِ، ولم يَكُ» فإنما حُذفَ هذا لكثرة استعمالهم إيَّاه فى كلامهم، وهم ممَّا يحذفون ما يكثُرُ فى كلامهم، ويُغيِّرونه عن حال نظائرِه؛ وقد كتبتُ بعض ذلك فيما مضى، وهذه الأحرف من الشَّوَاذِّ، وممَّا لا يُقاس عليه.

قال أبو الفتح: إنما كانت هذه الحروفُ عنده شاذَّةً؛ لأنَّه كان القياسُ أن يقال: «لم أُبالِ» بمنزلة: «لم أُرَامِ، ولم أُعاطِ» لأنَّه مضارع «بالَيْتُ، ولا أدْرِى»؛ لأنَّهُ فى موضع رفع، ونظير: «لا أرْمى، ولم يكُنْ» لأنَّه نظير: «لم يَصِرْ» ولكنَّه لَمَّا كَثُر استعمالُ هذه الحروف فصارت: «لم أُبَلْ»، تقال عند كلِّ شىء محتقر، خُفِّفَت بتسكين اللام من «لم أُبالِ»، وشُبِّهت اللامُ بالفاء من: «أخافُ»، فكما تُسكَّنُ تلك للجَزْم؛ كذلك سَكَّنوا هذه اللام من لَمْ أُبالِ تشبيها بالفاء، لكثرةِ الاستعمال؛ فلمَّا سَكَنَت اللامُ حُذفت الألف لالْتقاء السَّاكنين كما تُحذفُ من: «لم أُخَفْ»، وكذلك من: «لم يَكُ»؛ لأن «كانَ» كثُر استعمالُهم إيَّاها، وصارت عبارةً عن الأفعال.

يقول القائل: «هَلْ قامَ زَيْدٌ»؟.

فيقولُ المجيبُ: «نَعَمْ قد كانَ ذاكَ، وما كان ذاكَ».

و «هَلْ يقوم زيدٌ»؟.

فيقولُ المجيبُ: «نَعمْ قد يكونُ ذَاك».

ولا يمتنع فى شىءٍ من ذلك.

فلمَّا حذفوا الواوَ للجزم فى: «لم يَكُنْ»، ووقعت النُّون آخرًا ساكنةً، وهى مضارعةٌ لحروف المدّ واللين بالغُنَّة التى فيها؛ وأنها ساكنةٌ، حذفوا النُّون أيضًا، كما يحذفون حروفَ المدّ إذا وَقَعْنَ لاماتٍ للجزم نحو: «لم يَغْزُ، ولم يرمِ، ولم يَخْشَ» فكذلك قالوا: «لم يَكُ».

ويدُلُّك علـى أنّ النُّون أشْبهَتْ حروفَ اللِّين - لسكونها - حتى حُذفت كما حُذِفْنَ: أنها إذا تحرّكت لم تُحْذَفْ؛ لأن الحركةَ قد أخرجتها من شَبَه حروف اللّين، وذلك قولُهم: «لم يَكُنِ الرَّجلُ مُنْطلقا»، ولا يجوزُ: «لم يَكُ الرّجل»، لتحرُّك النُّون.

وقد جاء شَىْءٌ من هذا فى ضرورة الشِّعر.

قال الشاعر، أنشدنيه بعض أصحابنا عن قُطرب:

لـم يَـكُ الحَـقُّ علـى أنْ هاجَـهُ رَسْـمُ دَارٍ قَـدْ تَعَفَّـى بالسَّـرَرْ
غَـيَّرَ الجِـدَّةَ مِـنْ عِرْفانِـهِ خُـرُقُ الرّيـحِ وطُوْفـانُ المَطَـرْ[1]

وأحسنُ ما يُقال فيه عندى: أنَّه قَدّره: «لم يَكُ» على حدّ قولك: «لـم يَـكُ زَيْـدٌ» ثـم جاء بالألف واللام بعد أن حصـل فيـه الحـذفُ، فتركَـهُ علـى حالـه؛ لأنّ مـن عادتـه أن يقول فى غير هذا الموضع: «لم يَكُ زَيْدٌ».

ونظيرُ هذا قولهُم فى قول الشّاعر، أنشده سيبويه:

كَنَـوَاحِ رِيـشِ حَمامَـةٍ نَجْدِيَّـةٍ وَمَسَحْتُ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثمِدِ[2]

لأنهم يحتجُّون فى حذف الياء بأنَّه قدَّرَ الكلمة: «نَواحٍ» قبل الإضافة؛ ثم أضاف بعـد أن استقرّ الحذفُ فى الكلمة؛ وإذا جاز هذا التأوُّلُ فـى المضـاف - مـع شدّة اتصالـه - بالمضاف إليه كان فى الفعل أحسنَ؛ لأنّ اتّصالَه بالفاعل دون اتّصال المضـاف بالمضـاف إليه.

---

(١) السرر بالتحريك: واد يدفع من اليمامة إلى أرض حضرموت. والخرق: القطع من الريح، وطوفان المطر: كثرته.

والبيت من الرمل، وهو لحسيل بن عرافطة فى: (نوادر أبـى زيـد ٧٧). وبـلا نسـبة فـى: (لسـان العـرب ٢٢٧/٩ «طـوق»، ٤٧/١٠ «حـزق»، وتهذيـب اللغـة ٣٣/١٤، ومجمـل اللغـة ١٧٨/٢، وتاج العروس ١٠٥/٢٤ «طوف»، ١٦١/٢٥ «خزق»).

(٢) عصف الإثمد: ما سحق منه، وهو من عصف الريح: إذا هبـت بشـدة. والنجـد: مـا ارتفـع مـن الأرض.

والبيت من الكـامل وهـو لخفـاف بـن ندبـة فـى: (ديوانـه ٥١٤، والإنصـاف «تيز»، ٤٢٠/١٥ «يدى»). وبلا نسبة فى: سر صناعة الإعراب ٧٧٢/٢، وشرح أبيـات سـيبويه ٤١٦/١، وشـرح المفصل ١٤٠/٣، ومغنى اللبيب ١٠٥/١).

ألا ترى أنه يجوز الفصلُ بين الفعل والفاعل بالمفعول والظَّرف وغيرِهما - مما ليس أجْنَبِيًّا من الفعل، جوازًا حسنا؟ ولا يجوزُ شَىْءٌ من ذلك فى المضاف والمضاف إليه، إلا فى ضرورةِ شعرٍ، وعلى قُبْحٍ من الكلام.

ومع هذا فقولهُم: «لم يَكُ الحقُّ» مُشَبَّهةٌ بقولهم: «مِلْغُلام، ومِلآنَ»: يُريدون: مِنَ الغُلامِ، ومِنَ الآن. قال أبو صخْر:

كأنَّهُما مِلآنَ لم يَتَغَيَّرا وقد مرّ للدّارين من بعدنا عَصرُ[1]

فكما حُذِفَتِ النُّونُ من هذا لالتقاء السَّاكنين، كذلك حُذِفت مِن: «لم يَكُ الحقُّ» إلا أنّ «مِلآن» أحسنُ وأكثرُ فى اللُّغة؛ لأنَّهُ لم يُحْذَفْ مِن «مِنْ» شىءٌ قبل حذف النُّون، كما حذف مِنْ: «لم يكن» عين الفعل، فحذف النُّون من: «لم يَكُ الحقُّ» إجْحافٌ؛ لأنَّك تَحْذِفُ العينَ واللامَ جميعا.

* * *

[حذف نون: «لكن»]

ولكن نظير «لم يَكُ الحقُّ» ما أنشده سيبويه من قول النَّجاشِىّ:

فَلَسْتُ بآتيهِ ولا أسْتَطِيعُهُ ولاكِ اسْقِنى إن كان ماؤُك ذا فَضلِ[2]

---

(١) البيت من الطويل وهو لعمر بن أبى ربيعة فى: (ديوانه ١٠٠، والأشباه والنظائر ٤٨/٥، وخزانة الأدب ٣٢٠/٥، ٣٢١، ٣٩٤/٧، ٣٩٦، ٣٩٨، والخصائص ٤١٧/٢، شرح أبيات سيبويه ٣٦٦/٢، وشرح التصريح ٢٧١/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٣١٣، والكتاب ٥٦٦/٣، ولسان العرب ٤٥/٧، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٤). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١٠٤/٢، وأوضح المسالك ٢٥١/٤، وشرح الأشمونى ٦٢٠/٣، وشرح التصريح ٢٧٥/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥١٩، وعيون الأخبار ١٧٤/٢، والمقتضب ١٤٨/٢، والمقرب ١٠٧/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو للغباش الحارثى فى: (ديوانه ١١١، والأزهية ٢٩٦، وخزانة الأدب ٤١٨/١٠، ٤١٩، وشرح أبيات سيبويه ١٩٥/١، وشرح التصريح ١٩٦/١، وشرح شواهد المغنى ٧٠١/٢، والكتاب ٢٧/١). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١٣٣/٢، ٣٦١، والإنصاف ٦٨٤/٢، وأوضح المسالك ٦٧١/١، وتخليص الشواهد ٢٦٩، والجنى الدانى ٥٩٢، وخزانة الأدب ٢٦٥/٥، ورصف المبانى ٢٧٧، ٣٦٠، وسر صناعة الإعراب ٤٤٠/٢، وشرح الأشمونى ١٣٦/١، وشرح المفصل ١٤٢/٩، واللامات ١٥٩، ولسان العرب ٣٩١/١٣ «لكنى»، ومغنى اللبيب ٢٩١/١، وهمع الهوامع ١٥٦/٢).

يريد: «ولَكِنِ اسْقِنى»، فحذف النُّون لالتْقاء السّاكنين.

وهذه «لَكِنْ» إنَّما هى مُخففَّةٌ مِن: «لَكِنّ»، فقد حذفت منها نونٌ واحدةٌ، ثم حُذِفت الأُخرى، فهذا إجحاف بالكلمة.

فإن قلت: إنّ بين «لَكِنْ، ولم يَكُنْ» فرقا، وهو أنّ «لَكِنْ» لَّما كانت مُشدّدةً كانت ناصبةً للاسم ورافعةً الخبر نحو: «لكنّ زيدًا مُنْطَلِقٌ»، فلمَّا خفَّفتها خرجت عن ذلك الباب، وصارت تُحْسَبُ فى حروف العطف، فحصلت - لَمَّا زال عملها - كأنها حرفٌ آخَرُ، فأَشْبَهَت «مِنْ» فى أَنَّها لم يُحْذَفَ منها شىءٌ.

وقولُهم: «يكون، ولم يكن» لا فرق بينهما - فى العمل والمعنى - فحذفُك من «يكن» هو حذفُك من «يكون» فما تُنْكِرُ أن يكونَ الحذفُ فى «لم يكن» أقبح منه فى «لَكِنْ».

قيل: هذا وجهٌ فى الكلام.

ولآخَرَ أيضًا أن يقول: إنّ «لَكِنّ» حرفٌ؛ والحروف لا يليق بها الحذفُ إنما أكثرُ ما يكونُ ذلك فى الأفعالِ؛ ثم الأسماءِ.

فأمَّا الحروفُ فالحذفُ فيها قليلٌ جدًا، لا تكادُ تَراهُ إلا فى المضعَّف نحو: «رُبَّ، وإنّ» فإذا خُفِّفَ المشدّدُ من الحروف، فقليلٌ فى بابه.

فإنْ جئتَ تَحْذِفُ المخفَّفَ فذلك إجحاف مُفْرِطٌ.

ومع هذا فإنّ فى الأفعال ما قدْ حُذِفَ منه حرفان، نحو: «عِ كلاما، وشِ ثوبا»، ولا نَرَى حرفا حذف منه حرفان.

فهذا أوْكَدُ مما أورده، وأقْصَى أحوالِ: «لم يَكُ الحقُّ» أن يكون مثل:

ولاكِ اسْقِنى .....

فأمَّا قراءةُ من قرأ: «قُلْ هُوَ اللهُ أحَدُ اللهُ الصَّمَدُ» فحذفَ التَّنوينَ لالتْقاء السَّاكنين.

فليست فى بُعْدِ هذه الأشياء؛ لأنّ التَّنوينَ زائدٌ يأْتى بعد الحركات، التى تأتى بَعْدَ حروف الإعراب، فهو ضعيف جدًا، وليس من حَقِّه أن يُحرّك، ولا يقومُ بنفسه، وهو محذوف فى الوقف.

ومشابهةُ الاسمِ للفعل - من وجهين - تمنع منه.

وهو مُبْدَلٌ فى الوَقْف على المنصوب ألفا.

ولم يكن قطٌّ مُضَعَّفا، ثم خُفِّفَ مثل «لَكِنّ».

ولا كانت الحركة تُدخله فى وقت مثل «يكونُ، ولنْ يكونَ» فضَعُفَ جدًّا، وقَوِىَ شَبَهُه بحروف المدّ واللِّين، فحُذِفَ لالْتقاء السَّاكنين.

ومثله قول الشَّاعر:

عَمْرُو الذى هَشَمَ الثَّرِيد لقَوْمِهِ ورجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجافُ[1]

ومَنْ روى: «عَمْرُو العُلا ...» فلا حُجَّة، فى إنشاده؛ لأنَّه مضافٌ.

وقال الآخرُ، وهو أبو الأسود:

فألْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهَ إلاَّ قَلِيلاَ[2]

يريد: «ذاكرٍ اللهَ».

وقال ابنُ قيس الرُّقيَّات:

كيْفَ نَوْمى على الفِراشِ ولَمَّا تشْمَلِ الشَّامَ غارَةٌ شَعْوَاءُ

---

(١) وهشم: كسر. والثريد: الفت، ثرد الخبز يثرده ثردا فهو ثريد. مسنتون: من أسنتوا: إذا أصابتهم سنة وقحط وأجدبوا، أسنى القوم: إذا أقاموا سنة فى موضع وأسنت: أجدب عجاف: جمع أعجف وعجفاء من الهزال.

البيت من الكامل، وهو لمطرود بن كعب الخزاعى فى: (الاشتقاق ١٣، وأمالى المرتضى ٢٦٨/٢، ومعجم الشعراء ٢٠٠). ولعبد الله بن الزبعرى فى: (أمالى المرتضى ٢٦٩/٢، ولسان العرب ٤٧/٢ «سنت»، ٦١١/١٢ «هشم»، والمقاصد النحوية ١٤٠/٤). وبلا نسبة فى: (الإنصاف ٦٦٣/٢، وخزانة الأدب ٣٦٧/١١، ورصف المبانى ٣٥٨، وسر صناعة الإعراب ٥٣٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٩، وشرح المفصل ٣٦/٩، والمقتضب ٣١٢/٢، ونوادر أبى زيد ١٦٧).

(٢) البيت من المتقارب وهو لأبى الأسود الدؤلى فى: (ديوانه ٥٤، والأغانى ٣١٥/١٢، والأشباه والنظائر ٢٠٦/٦، وخزانة الأدب ٣٧٤/١١، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩، والدرر ٢٨٩/٦، وشرح أبيات سيبويه ١٩٠/١، وشرح شواهد المغنى ٩٣٣/٢، والكتاب ١٦٩/١، ولسان العرب ٥٧٨/١ «عتب»، ٤٤٧/١١ «عسل» والمقتضب ٣١٣/٢). وبلا نسبة فى: (الإنصاف ٦٥٩/٢، ورصف المبانى ١٤٩، ومغنى اللبيب ٥٥٥/٢، وهمع الهوامع ١٩٩/٢).

تُذهِلُ الشَّيْخَ عَن بَنيـــهِ وتُلْـوِى ... بِخُــدامِ العقيلـــةُ العَـــذْرَاءُ[٣]

يريد: «وتُلْوِى بخدامٍ العقيلةُ».

وقال الآخر:

واللهِ لَـوْ كُنْـتَ لهَـــذَا خالِصــًا ... لَكُنْـت عَبْـدًا آكـلَ الأبارِصَــا[٢]

يريد: «آكلاً الأبارِصَا».

فهذا ما اقتضاه القول فى: «لم يَكُ»، ومن أينَ جاءه الحذف.

فأمَّا «لا أدْرِ» فإنَّه عبارةٌ عن كلِّ مَنْكورٍ، وكثُر فى كلامهم؛ فحذفوا الياءَ على حدّ قوله تعالى: ﴿**ذلكَ ما كُنَّا نَبْغِ**﴾ [الكهف:٦٤]، وقوله: ﴿**واللَّيْلِ إذَا يَسْرِ**﴾ [الفجر:٤].

ونحو قول زهير:

ولأنْـتَ تَفْـرِى ما خَلَـقْتَ وبَعْـ ... ـضُ القَـوْمِ يَخْلُـق ثُـمَّ لا يَفْـرِ

والجَيِّدُ: «لم أُبالِ، ولا أدْرِى».

فأمَّا «لم يَكُنْ، وَلَمْ يَكُ» فقد كَثُرَا فى القرآن والشِّعر، نحـو قولـه تعـالى: ﴿**وَلَـمْ تَـكُ شَيْئًا**﴾ [مريم:٩].

وقال الراجز:

فكُنْـــتَ إذْ كُنْـتَ إلهِـى وَحْدَكَـا ... لَمْ يَكُ شَـىْءٌ يـا إلهِـى قَبْلَكـا[٣]

---

(٣) شعيت الغارة تشعى شعى إذا انتشرت فهى شعواء، والخدمة: الخلخال والجمع خدام. براها: برى: جمع برة. والبرة: الخلخال جمع البرة والخدام. العقلية: المرأة الكريمة النفيسة. عقائل البحر: درره جمع عقيلة والدررة الكبيرة الصافية.

والبيت من الخفيف وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات فى: (ديوانه ٩٦، والأغانى ٦٩/٥، وخزانة الأدب ٢٨٧/٧، ٣٧٧/١١، وسر صناعة الأعراب ٥٣٥، وشرح المفصل ٣٧١/٩، ولسان العرب ٤٣٥/١٤ «شعا» ، ولعمر بن الجهم بن هارون فى: (معجم الشعراء ٤٥٠). وبلا نسبة فى: (الإنصاف ٦٦١، وتذكرة النحاة ٤٤٤، ولسان العرب ١٦٧/١٢، «جذم» ومجالس ثعلب ١٥٠).

(٢) الرجز بلا نسبة فى: (أدب الكتاب ١٩٥، ورصف المبانى ٢٤١، وشرح المفصل ٢٣١، ٣٦).

(٣) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشى فى: (الدرر ٢٣/٥، وشرح أبيات سيبويه ٢٩/٢،=

وهو واسعٌ جدًا؛ وإنما المكروهُ نحو قوله: «لَمْ يَكُ الحقُّ» فافْهَم.

* * *

[بعض العرب يقول: «لم أبله»]

قال أبو عثمان: وزعمَ الخليلُ أنّ ناسا مِن العرب يقولون: «لم أُبَلِه»، ولا يَزيدون على حذف الألف؛ كما حذفوا من «عُلَبِطٍ».

قال أبو الفتح: الظَّاهرُ من هذا القول أنهم يقولون: «لَمْ أُبالِ» على ما ينبغى ثم أدخلوا الهاء لبيان الحركة فى الوقف، فصار فى التقدير: «لم أُبالِهْ»، ثم إنهم حذفوا الألف لضرب من التَّخفيف، كما حذفوها من «عُلَبِطٍ، وَهُدَبِدٍ».

والذى تحصّل لى عن أبى علىّ وَقْت القراءةِ، ما أذكُره لك، قال: أصلُه: «لَمْ أُبالِ» ثم حُذِفَت الحركةُ تخفيفا، فسقطت الألفُ لالتْقاء السَّاكنين، فبقىَ «لَمْ أُبَلْ» ثم دخلت الهاء وهى ساكنةٌ، فانكسرت اللام لالتْقاء السَّاكنين.

قال: ولم تُرَدّ الألفُ - وإن كانت اللامُ قد انكسرت - لأنّ حركة التْقاء السَّاكنين غيرُ معتدّ بها؛ لأنها غيرُ لازمة. يريد: نحو قوله تعالى: ﴿**قُمِ اللَّيلَ**﴾ [المزمل:٩] و ﴿**قُلِ اللَّهُمَّ**﴾.

فقلتُ له: إنّ هذه الهاءَ إنما تدخُلُ لبيانِ الحركةِ، واللامُ كانت قبل دخول الهاءِ ساكنةً على قولك.

فقال: إنها وإن كانت ساكنة فأصلُها الحركةُ.

قال: وإذا كانت قد دخلت فى نحو: «ارْمِهْ، واغْزُهْ» ولم يُحذف من الكلمة إلا حرفٌ واحدٌ: فأنتَ بإدخالها - فيما قد حُذف منه حرفان - أجدرُ، فالكسرةُ فى اللام - على هذا القول - إنما هى لالتْقاء السَّاكنين، وهى فى قول الخليل الحركةُ الأصليَّةُ فى: «هو يُبالى».

=وشرح شواهد المغنى ٢/٦٨١، وشرح المفصل ٢/١١، والكتاب ٢/٢١٠، والمقاصد النحوية ٣/٣٩٧). وبلا نسبة فى: (أوضح المسالك ٢/١١٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤١، ومغنى اللبيب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/٣٤٧، وهمع الهوامع ٢/٥٠).

ألا ترى أنه قال: إنّ الألفَ حُذفت مِن: «لَمْ أُبَلِه» كما حُذفت من «عُلَبِطٍ»، والألفُ فى «عُلَبِطٍ» ونحوه إنما حُذفَتْ للتَّخفيف، لا لالْتِقاء السَّاكنين.

ونظيرُ ما ذهب إليه أبو علىّ فى هذا، ما حكاه سيبويه عن أبى الخطَّاب: أنهم يقولون: «اغزِه»، فيكسرون الزّاىَ. والقولُ فى هذا عندى: أنَّه أسكنَ الزّاى فبقى: «اغْزْ» ثم أدخلَ الهاءَ للوقفِ على الزّاى - وهى ساكنةٌ - فالْتقَى ساكِنان، فكسرَ الزّاى لالْتِقائهما؛ فكما لا يُشَكُّ فى أنّ الكسرة فى «اغزِه» هى غير ضمَّةِ الزاى الأصليَّة فى «هو يَغْزُوْ»، فكذلك ينبغى، على تفسير أبى علىّ، أن تكون الكسرةُ فى: «لَمْ أُبَلِهْ» غير الكسرة الأصليَّة فى: «هو يُبالى». وإنما مثَّلتُ بالمضموم؛ لأنّ الأشياءَ تُعرَف بأضدادها.

وحَكى أبو زيد: «لَمْ يَأْلِ عن ذاك» بكسر اللام.

يريد: «لَمْ يَأْلُ»، فكأنه أسْكَن اللام بعد الحذف، ثم كسَرَها لسكونها وسكون الهمزة قبلها؛ فكذلك كسَر اللام مِن: «لَمْ أُبَلِهْ»، والزّاىَ من: «اُغْزِهْ» لسكونهما وسكون الهاء.

وحَكى أبو زيد أيضًا عنهم: «اِغْزِهْ»، وهذا القولُ يَحْتَملُ عندى وجْهَين:

إمَّا أن يكون كسَر الهمزةَ لِكسر الزّاىِ إتباعا.

وإمَّا أن يكون كسَر الهمزة على ما كان يجب فيها؛ لأنّ حركتها لالْتقاء السَّاكنين.

وحُكِى عنهم: «اِقتُل» بكسر الهمزة، جاء بها على الأصلِ، واعتدّ بالقاف حاجزًا وإن كانت ساكنة.

ويجوز فى كسرةِ الزاى أيضًا أن تكون إتباعا لكسرة الهمزةِ، كأنَّهُ كسَر الهمزةَ على ما يجب فيها فى الأصل، ثمّ أبدلَ من ضمَّة الزّاى كسرةً كراهية الضَّمَّة بعد الكسرة.

فإن قال قائلٌ: فإنّ أبا علىّ ذكر أنه لم يُردّ الألف من: «لَمْ أُبَلِهْ» - وإن كانت اللام مكسورةً - لأنها حركةٌ غيرُ لازمة، والحذف فى تقدير السُّكون، وقد قال مع ذلك أيضًا: إنَّه إنما أدخَلَ الهاء - وإن كانت اللام ساكنة - لأنّ أصلَها الحركةُ، أى فهى فى

تقدير الحركة، فقد قضى بما ذكر أنّ الحرف فى تقدير السُّكون والحركةِ جميعا، وهذه مناقضة لتضادّ الحركة والسُّكون وتنافيهما على الحرف الواحد؟.

قيل: لا يمتنع أن يُقدّر الشّىءُ تقديرين مختلفين من وجهين مختلفين؛ لأنّ اللامَ من حيث سَكَنَتْ حتى حُذِفت الألف عنده، قال: إنها فى تقدير السُّكون، ومن حيث كان أصلُها الكسر فى: «هو يُبالى» قال: هى فى تقدير الحركة، وليست اللام حرفَ الإعراب، فتمتنع إذا سَكَنَتْ من دخول الهاء، كما يمتنع: «لَمْ يَضْرِبْ» من دخول الهاء فى الوقف؛ بل القياسُ فيها أن يُقال قبل الحذف: «لم أُبالِهْ» كما تقول فى الوَقْفِ: «لم أُرَامِهْ»، فلمَّا كان دخولُ الهاء قبل حذف الألف سائغا حسنا، كذلك دخلت الهاءُ بعد حذف الألف وسكون اللام؛ لأنّ من عادة هذه الهاء أن تدخل فى مثل هذا قبل حذف الألِف.

فإن قيل: فإنّ اللام من: «لم أُبَلِهْ» مكسورة فى اللّفظ كما ترى، فهى مكسورة أيضًا فى الأصل؛ فهلاّ لم يجز حذف الألف لتحرُّك اللام فى اللّفظ والأصلِ جميعا؟.

قيل: هى وإن كانت مكسورة فليست الكسرةُ فيها هى الكسرة الأصليَّة فى البناء إنما هى كسرة الْتقاء السَّاكنين، بمنزلة كسرة: ﴿قُمِ اللّيلَ﴾، و ﴿قُلِ اللّهُمّ﴾ فلم تُرد الألف هناك، كما لم تردّ الواو هنا.

فهذا ممَّا ينبغى أن تحتجّ به على أبى علىّ.

وقوله: «**فلا يزيدون على حذف الألف**» معناه: فيحذفون الألف، وقول الخليل فى هذا أشدُّ انْكشافا من قولِ أبى علىّ.

* * *

[حذف لام «بالة» مصدر «باليت»]

قال أبو عثمان: وكذلك «بالَةٌ» مصدر «بالَيْتُ» كأنها «بالِيَة» بمنزلة «العافِيَة».

قال أبو الفتح: قولُه: «**وكذلك بالَةٌ مصدر: بالَيْتُ**»، يقول: فحذفت اللام من المصدر كما حُذفت الألف من الفعل، وإنما حملَهَا على الحذف؛ لأنّه لو لم تكن محذوفة لكانت «فَعَلَة» ممَّا عينُه معتلّة؛ وإنما هى من معنى «بالَيْتُ»، ولام «بالَيْتُ» هى المعتلَّة لا عينُها، وحملَها على «فاعلة»؛ لأنّ «باليتُ» بوزن «عافَيتُ»، فحَمَلَه على نظيره فى

الوزن، واعتلال اللام.

* * *

[لما ثبتت الياء فى «أبالى» ثبتت الألف]

قال أبو عثمان: ولم يقولوا: «لا أُبَلْ»، لأنّ هذا موضع رَفْعٍ، وليس بموضعِ حَذْفٍ، كما لم يحذفوا حين قالوا: «لم يكُنِ الرّجُل»؛ لأنّ هذا موضعٌ تُحرّكُ فيه النُّون.

قال أبو الفتح: فى هذا القول تَقْوِيَةٌ لمذهب أبى على.

ألا ترى أنّ الياء لما ثبتت فى «أبالى» لم يمكن تسكين اللام، فلما لم يمكن ذلك ثبتت الألف؛ لأنها لم يلقها ساكن بعدها، فهذا يدلُّك على أنّ الألف إنما حذفت لالْتقاء السَّاكنين.

ولو كانت الألفُ حذفت كما حذفت من «عُلَبِطٍ» لحذفت فى «أُبالى» لأنّ «أُبالى» فى العِدّة والحركات والسُّكون بوزن «عُلابِطٍ» قبل الحذف، فيجب على قوله أن يُقال أيضًا: «هو يُبَلِى» فيكون بوزن «عُلَبِط».

وللمنتصر للخليل أن يقول: إن الرفع لا يليق به الحذف كما يليق بالجزم، فإنما اسْتُجيزَ حذف الألف فى الجزم دون الرّفع، وقد جاء عنهم من الأفعال المعتلّة اللامات ما حذفت لامُه للجزم أو الوقف؛ ثم حذفت الحركةُ معها نظير قولهم: «لم أُبَلْ».

قرأْت على أبى علىّ فى النّوادر عن أبى زيد:

قالتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لنَا سَوِيْقا[1]

فحذف الياء والكسرة جميعا.

وأنشد أبو زيد أيضًا:

فاحْذر ولا تَكْتَرْ كَرِيًّا أعْوَجا[2]

---

(١) الرجز للغذافر الكندى فى: (شرح شواهد الإيضاح ٢٥٨، شرح شواهد الشافية ٢٠٤، ٢٠٥، وملحق نوادر أبى زيد ٣٠٦). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١/٦٦، وجمهرة اللغة ١٣٢٧، والخصائص ٢/٣٤٠، ٣/٩٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٩٨، والمحتسب ١/٣٦١).

(٢) الرجز بلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١/٦٧، والخصائص ٢/٣٤٠، ٣/٩٦، وشرح شواهد

فحذف الياء والكسرة أيضًا.

وقال الآخر:

ومَنْ يَتَّقْ فإنّ اللهَ مَعْهُ ... ورِزْقُ اللهِ مُؤْتابٌ وغادِى

يريد: ومن يتّقِ.

فهذا نظير «لم أُبَلِ»، إلا أنه لم يلزم فى هذه المواضع حذف شىء لتسكين المتحرّك، كما لزم فى: «لَمْ أُبَلْ».

وقول أبى عثمان: **«كما لم يحذفوا حين قالوا: لم يكن الرّجل»** قد تقدّم القول فيه.

* * *

[حكم ما فاؤه واو ولامه ياء من الأفعال]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ ما كانت فاؤه واوًا، ولامُهُ ياءً، فإنّ أوّله يجرى على أوّل «وَعَدْتُ»، وآخرُه يجرى على آخِرِ «رَمَيْتُ»، وذلك نحو: «وأيْتُ، ووَعَيْتُ» تحذف من «يَفْعِلُ» منه كما تحذف من «يَفْعِلُ» من «وَعَدْتُ»، وتُجرى على لامِهِ ما تُجرى على لام «رَمَيْتُ»، وذلك قولك: «يَئِى ويَعِى، ولم يَإِ، ولم يَعِ» فاعْلَمْ؛ فإذا أمَرْتَ قُلْتَ: «إِهْ» كما تقول: «عِهْ» وإذا وصلتَ قُلْتَ: «إِيا فَتى» كما تقول: «عِ يا فَتى»، وللمرأة: «إِىْ» كما تقول: «عِىْ»، وللجماعة: «أُوْا» كما تقول: «عُوْا» وللنّساء: «إِينَ» كما تقولُ: «عِينَ».

قال أبو الفتح: قد تقدّم القولُ فى استجازتهم إعلالَ الفاء واللام جميعا، وأنّ ذلك لتباعُد إحداهما عن الأُخرى، وأنهم إنما امتنعوا عن إعلال العين واللام جميعا؛ لتجاوُرِهما، كما قال أبو علىّ وهذا كما احتملَ الاسمُ الألفَ واللامَ فى أوّله، والنُّونَ فى آخره؛ لأنّه اعتدال بينهما فى نحو قولك: «الزّيدان، والعُمَران» ولم يحتمل النُّونَ مع الإضافة؛ لأنهما زائدان من وجهٍ واحد، فزال الاعتدالُ؛ فمِنْ هنا حذفت النُّونُ مع الإضافة فى نحو: «غُلاما زيدٍ» ولم يقولوا: «غُلامانِ زيدٍ» وقالوا: «الغلامان» لتباعُد إحدى الزّيادتين مِن الأُخرى.

وأنا أُفَسِّرُ من هذه الألفاظ ما يقتضى التّفسير:

الشافية ٢٢٥).

قولُك للمرأة: «إِىْ» هذه الياء هى للضَّمير والتأنيث، وأصلُـه: «إِيِـىَ» بـوزن «عِـدى»، فاستُثْقِلتْ الكسرةُ علـى الأُولى التـى هـى لام الفعـل، فأسكنوها وحذفوهـا، لسكونها وسكون التى هى علامة التأنيث والضَّمير بعدها.

وقولك للجماعة: «أُوا» أصله: «إِيُـوا» مثـل: «عِـدُوا» فاستثقلت الضَّمَّـة علـى اليـاء، فنُقلت إلى الهمزة، وحُذفت الياء التى هـى لامُ الفعـل؛ لسـكونها وسـكون واو الجميع بعدها.

فأمَّا الياءُ فـى قولـك لجماعـة النِّسـاء: «إِيْـنَ» فهـى لام الفعـل، بمنزلـة دال: «عِـدْنَ»، والنُّونُ بعدها علامةُ الإضمار والجمع والتأنيث بمنزلة نون: «اضربْن».

* * *

[أويت كشويت]

قال أبو عثمان: وأجْرِ أوَّلَ «أويْتُ» كأوّل «شَوَيْتُ»، وعينَه ولامَه كعَينه ولامِه، تقولُ إذا أمرتَ منه: «إِيْوِ» كما تقول: «اِشْوِ»، وللاثنين: «إِيْوِيا» كما تقول: «اشْوِيا» وللجمع: «إِيْوُوْا» كما تقولُ: «اشْوُوْا»، وللنِّساء: «إِيْوِينَ» كما تقول: «اشْوِينَ».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ أصل: «إِيُووا: ايْوِيُوا» بوزن «اضْرِبُوا»؛ لأنّ «أَوَى يَـأْوِى» فـى المثال كـ « ـضَرَب يضْرِبُ» فقلبت الهمزة الثانية ياءً، لانكسار الأُولى قبلهـا، واستثقلت الضمَّة على الياء، فنُقلت إلى الواو قبلها، ثم سقطت الياء لالْتقاء السَّاكنين.

وأمَّا الياءُ فى «إيوِينَ» التى قبل النُّـون فـلامُ الفعـل، بمنزلـة بـاء «اضْرِبْـنَ» وبمنزلـة يـاءِ «ارْمينَ»، والنُّونُ علامةُ الجمع والضَّميرِ والمؤَنَّثِ.

فإن قال قائلٌ: فَلِمَ صَحّتِ الواو فى «إيـوِ، وإيويـا» ونحـو ذلـك وقبلهـا يـاءٌ سـاكنة؟ وهلاّ قلبت كما قلبت فى «سيِّد، وميِّت»؟.

فالجواب: أنْ هذه الياء ليست لازمةً، وإنما هى بَدَلٌ من همزة «أوَى»، أُبْدِلت لوقـوع همزة الوصل قبلها، فهى غير لازمة.

ألا ترى أنَّه متى زالت همزة الوصل صحّت الهمزةُ! وذلك نحـو قولـك: «قـم فَـأْوِ»، وكذلك «اذهب وأْوِ».

فلمَّا كانت الياءُ غيرَ لازمةٍ جرَت مجرى ياء «دِيوان»، التى إنما هى بدل من الواو التى كانت مدغمة، فإذا كانوا صحّحوا الواوَ فى «دِيْوَان» مع أنَّه اسمٌ متقارٌ على حالةٍ واحدةٍ، فهم بتصحيح الواو فى «إيْوِ» - لأنّ الفعل لا يستقرُّ على حالةٍ واحدةٍ - أجْدَرُ.

ولو بَنَيْتَ من «أوَيْتُ» مثل «إجْرِدٍ» لقُلْتَ: «إيِّىٌ» وأصلُها: «إئْوِىٌ» فقلبتَ الهمزة الثَّانية ياء، ثم قلبتَ الواو التى بعدَها أيضًا ياءً لوقوع الياء المُبْدَلَةِ من الهمزة قبلها ساكنةً؛ لأنّ الاسمَ يلزمُ طريقا واحدًا، فإذا حصل فيه مؤثرٌ ما رُوعى حكمه.

* * *

[كيف تبنى على مثال «فوعل» من «وأيت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى «فَوْعَلٍ» من «وَأَيْتُ» كما تقولُها من: «وَعَدْتُ: أوْأًى» كما تقول: «أوْعَدٌ» تُبْدِلُ الواوَ الأولى همزةً كما تقول ذلك فيما اجتمعت فى أوّله واوان.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه المسألَةِ: «وَوْأَىٌ» الواو الثَّانية زائدة؛ لأنها واو «فَوْعَلٍ» فهمزتَ الأولى، لِماَ تقدّم ذكرُه؛ فإن خفَّفتَ الهمزة ألْقَيْتَ حركتَها على الواو وحذفْتَها فقُلتَ: «أوًى» ولم تقْلِبْها؛ لأنّ أقصى أحوال هذه الواو المتحرّكة أن تكون كواوِ «نَوًى، وطُوًى» لأنّ الحركة فى الواو غيرُ لازمة.

* * *

[كيف تبنى على مثال «فوعل» من «أويت»]

قال أبو عثمان: وتقولُ فى «فَوْعَلٍ» من «أوَيْتُ: أوًّى» كما تقول فيها من «عويتُ: عَوًّى»، فهذا مجرى «أويتُ: ووَأيْتُ»، وسأكتب منهما ومن غيرهما مسائل تؤكّد ما ذكرتُ إن شاء الله.

قال أبو الفتح: إنما جاء بهاتين المسألتين ليؤكد عندك أن «أوَى كعَوَى، ووَأَى كوَعَى».

* * *

هذا باب ما قيس من المعتل
ولم يَجِئْ مثاله إلا من الصَّحيح

قال أبو عثمان: وإنما قِسْناه على الصَّحيح؛ لأنّ المعتلّ للعرب فى إعلالـه مذاهـبُ، قـد أحَطنا بها، وبِمَذْهَبِهم فيهـا؛ فـإذا قيـل لـك: ابْـنِ كـذا؟ فـانظُر مـا يـلزم اليـاء والـواو فـى مواضعهما؛ فلا يخرُج ذلك من أن يكون له نظيرٌ مـن اليـاء والـواوِ قـد لزمـه مـن كـلام العرب.

إمَّا سكونٌ، وإمَّا إتمامٌ، وإمَّا قَلْبٌ وتغييرٌ؛ فلم تَعْـدُ أن صَنَعْـتَ بـالواوات واليـاءاتِ مـا صَنعوا، وسأُفسِّر ذلك شيئا فشيئا إن شاء الله.

قال أبو الفتح: يقولُ لك: إنما تقيس مـا لـم يـأْت علـى مـا أتـى مـن كـلام العـرب؛ والغَرَضُ فى صناعةِ الإعرابِ والتَّصريفِ: إنما هو أن يُقاس ما لم يجئْ على ما جاء؛ فقـد وجبَ من هذا أن يُتَّبع ما عملوه، ولا يُعْـدَل عنـه؛ لأنـه هـو المعنـيُّ المقصـود، والسَّبب الذى له وُضع هذا العلم واختُرِع.

* * *

[مثال «اغدودن» من «رميت»]

قال أبو عثمان: إذا قيل لك: كيفَ تصوغُ مثل «اغْدَوْدَنَ»[1] من «رَمَيْتُ».

قلت: «ارْمَوْمَى»، فكرَّرْتَ العَين، ثم قلبت الياءَ ألفا؛ لأنهـا لام الفعـلِ، وقلبهـا فتحـةٌ، وأصلُها الحركةُ، فقَلَبْتَها كما قَلَبْتَهـا فـى «رَمَـى» وعلّتُهـا كعِلَّتهـا؛ فـإذا أضفْـت الفعـلَ إلى نفسك أو إلى مخاطب قلت: «ارْمَوْمَيْتُ» فلـم تقلـب اليـاء ألفـا – لأنّ أصلَهـا السُّـكونُ – كما فعلتَ ذلك فى «رَمَيْتَ» حيثُ كان أصْلُها السُّكون.

قال أبو الفتح: قد أفدْنا من قوله هذا: أنَّه لم يأْت فى كلامهم شَىْءٌ علـى «افْعَوْعَـل» من المعتلّ؛ لأنَّه قد قال فى أوّل الباب: «إنَّه لم يجئْ مثالُه إلا من الصّحيح»، فهذه فـائدةٌ،

(١) الغَـدَنُ، محركـةً: النّعْمَـةُ، واللّينُ، كالغُدْنَـة، بـالضم وكحُزُقّـةٍ، والنّـوْمُ، والنّعـاس، والاسْـتِرْخَاءُ، والفَتْرَةُ. والمُغْدَوْدِنُ من الشّـجَرِ: النّـاعِمُ المُتَثَنّـى، والشـابّ النّـاعِمُ، كـالغُدانِيّ، بـالضم. وتَغَدّنَ: تمايَلَ، وتَعَطّفَ. والغُدُنّة، كحُزُقّة: لَحْمَةٌ غَليظـةٌ فـى اللّهـازِمِ. وككتـابٍ: القَضيـبُ تُعَلّقُ عليـه الثِيابُ. وغُدانَةُ وبَنو غُدْنٍ، بضمهِما: حَيّانِ. والغَدَوْدَنِيّ: السريعُ.

وباقى الفصل مفهـوم، إلا أنهـم قـد قـالوا: «احْمَوْمَـى، وادْلَوْلَـى، واقْلَوْلَـى، واحْلَوْلَـى، وانْطَوْطَى»(١)، وكله مُعتَلُّ اللام وهو «افْعَوْعَل».

* * *

[مثال «اغدودن» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: وتقولُ فيها من «غَزَوْت: اغزَوْزَيْتُ» فتُبْدِلُ الـواوَ التـى هـى لامٌ، يـاءً؛ كما فعلت ذلك فى «أغْزَيْتُ، وغازَيْتُ»؛ لأنها صارت رابعةً وقد كتبنا عِلَّـة هـذا؛ فتركنـا تفسيرَه لذلك.

قال أبو الفتح: العِلَّـةُ فـى ذلـك انْكِسـارُ مـا قبـلَ الـلامِ مـن المضـارع، نحـو قولـك: «يَغْزَوْزِى»، فهذا هو الذى أشارَ إليه؟.

* * *

[مثال «اغدودن» من «بعت»]

قال أبو عثمان: وتقولُ فيها من «بِعتُ: ابْيَيَّعَ» فقلبُ الواوَ ياءَ؛ لأنها ساكنةٌ وبعدَها ياءٌ متحرِّكةٌ.

---

(١) حَمَى الشىءَ يَحْمِيهِ حَمْيا وحِمايَةً، بالكسر، ومَحْمِيَةً: مَنَعَهُ. وكَلأٌ حِمِىٌ، كرضىً: مَحْمِىّ. وقد حَماهُ حَمْيا وحَمْيَةً وحِمايَةً، بالكسر، وحَمْوَةً. وحَمَـى المريـضَ مـا يَضُـرّهُ: مَنَعَـهُ إيّـاهُ، فـاحْتَمَى وتَحَمَّى: امْتَنَعَ. والحَمِىّ، كغَنِىّ: المريضُ المَمْنوعُ ممـا يَضُـرّهُ، وكـلّ مَحْمِـىّ، ومـن لا يَحْتَمِـلُ الضَّيْمَ. والحِمَى كإلَى ويُمَدّ، والحِمْيَةُ، بالكسر: مـا حُمِـىَ مـن شـىء. والحامِيَـةُ: الرجُـلُ يَحْمِـى أصحابَهُ، والجماعةُ أيضا: حامِيَةٌ. وهو على حامِيةِ القـومِ، أى: آخِـرُ مَـنْ يَحْمِيهِـمْ فـى مُضِيّهِـمْ. وأحْمَى المكانَ: جَعَلَهُ حِمىً لا يُقْرَبُ، أو وجَدَهُ حِمىً.

الدَّلْوُ: ومُفْرَدٌ وقد تُذَكَّرُ، ج: أدْلٍ ودِلاءٌ ودُلِىٌ ودِلِىٌ ودَلَى، كعَلَـى، وبُـرْجٌ فـى السـماء، وسِـمَةٌ للإبلِ، والداهِيَةُ. والـدّلاةُ: دَلْـوٌ صَغيرٌ. ودَلَـوْتُ وأدْلَيْـتُ: أرْسَـلْتُها فـى البِـئْرِ. ودَلاهـا: جَبَذَهـا لِيُخرِجَها. والدّالِيَةُ: المَنْجَنونُ، والنّاعُورَةُ، وشىءٌ يُتّخذُ من خُوص، يُشَدّ فـى رأسِ جـذْعٍ طَويـلٍ، والأرضُ تُسْقَى بدَلْوٍ أو مَنْجَنون. والدّوَالى: عِنَبٌ أسْوَدُ غيرُ حالِكٍ، وبُسْـرٌ يُعَلّـقُ، فـإذا أرْطَـبَ، أكِلَ. وأدْلَى الفَرَسُ وغيرُهُ: أخْرَجَ جُرْدانَه لِيَبُولَ أو يَضْرِبَ.

القِلْوُ بالكسر: الخَفيفُ من كلّ شىءٍ، والحِمارُ الفَتِىّ، وبهاء: الدابّةُ تَتَقَدّمُ بصاحِبِها. والقُلَةُ والقِلاَ والمِقْلَى، مكسورتَيْن: عُودان يَلْعَبُ بهما الصّبْيانُ ج: قِلاتٌ وقُلُونَ وقِلُونَ. وقَلاها.

النّطْوُ: والمَدّ، والبُعْدُ، والسّكوتُ، وتَسْدِيَةُ الغزْلِ. والنّطاةُ: قِمَعُ البُسْرَةِ، أو الشّمْروخ ج: أنْطـاءٌ، وبِلا لامٍ: خَيْبَرُ، أو عَيْنٌ بها، أو حِصْنٌ بها، أو حُمّاها. وأنْطَى: أعْطَى. وتَنَاطَى: تَسابَقَ.

ومن «قُلْتُ: اقْوَوَّلَ»، تُكَرِّرُ العينَ وهى واوٌ، وتُعِلُّ واوَ «افْعَوْعَل» الزّائدة بينهما – وهى ساكنةٌ – فتدغمها فى الواو التى بعدها.

قال أبو الفتح: يقول: أصلها: «ابْيَوْيَعَ» فالياءان هما: العينانِ تكتنفانِ واوَ «افْعَوْعَلَ» فوجَبَ قَلْبُها لما ذكر.

* * *

[اقوول، واقويل]

قال أبو عثمان: وكان أبو الحسن يقول: «اقْوَيَّل» فيَقْلبُ الواوَ الآخِرَةَ ياءً، ثم يَقْلبُ الواوَ التى تَلِيها؛ لأنها ساكنةٌ وبعدَها ياءٌ متحركة. ويقول: أكْرَهُ الجمعَ بين ثلاث واوات؟.

قال أبو الفتح: الأصلُ: «اقْوَوّلَ» كما يقول سيبويه، فاجتمعت ثلاثُ واوات؛ فَقَلَبَ أبو الحسن الآخِرَةَ لضعفها، فصارت فى التّقدير: «اقْوَوْيَلَ» ثم قَلَبَ الواو، لوقوعها ساكنةً قبلَ الياءِ، فصار: «اقْوَيَّلَ»؟.

وأبو بكر يَذْهَبُ إلى صحّةِ مذهب أبى الحسن، قال: لأنهم إذْ كرهوا الواوين والضَّمَّة حتى يُغَيِّروه.

يريد: إنهم لا يُتِمُّونَ مَفْعولا مّمَّا عينُهُ واوٌ نحو: «مَصُوغٍ».

قال: فَهُمْ بألاَّ يجمعوا ثلاثَ واواتٍ أجدرُ.

قال أبو عليّ: ولسيبويه أن يقول: إنّ الواو الوُسْطَى زائدة، وليست من الكلمة، فلم يُعتدّ بها، وهذا يجبُ معه أو يجوزُ ألاَّ يُهْمَزَ «فَوْعَلٌ» من «وَعَدَ» ونحوه، وأن يقال: «وَوْعَدٌ» لأنّ الواوَ الثّانية زائدة، ليست من الكلمة، وهذا لا يُجيزه أحَد.

والظّاهر من المذهبين قَوْلُ الأخْفَش.

* * *

[مثال «اغدودن» مبنيا للمجهول من «بعت وقلت»]

قال أبو عثمان: وإذا قلتَ: «فُعِلَ» من هذا، قلتَ: «ابْيُوْيِعَ» فلم تُدْغِم؛ لأنّ الواو مدّةٌ، فهى بمنزلة الألِف.

وفى قول أبى الحسن: «اقْوُوْوِلَ» فلا يَقْلِبُ، ويقول: صارت الوُسْطَى مدّة بمنزلة الأَلِف، فلا يلْزَمُهُ تغييرٌ لذلك، ويُشَبِّهُهُ بـ « فُوعِلَ» من «وَعَد» إذا قال فيها: «وُوْعِدَ» فلا يَلْزَمُهُ الهمزُ، كما يلزمه إذا اجتمَعَت واوان فى أوّل كَلِمة؛ لأنّ الثّانية مدّةٌ، ومثله قولُ الله عزّ وجلّ: ﴿ما وُورِىَ عنهُما مِن سَوْءَاتِهما﴾.

قال أبو الفتح: اعلم أنّه إنما شبَّه واو «افْعُوعِلَ» بالألف، كما شبَّهوا واو «فَوْعَلَ» وياء «فَيْعَلَ» فى «حَوْقَلَ، وبَيْطَرَ» بألف «فاعَلَ» فلم يُدْغِمْ «أُبْيُويِعَ» كما لم يُدْغِمْ «سُويِرَ» لأن الواوَ صارت مدّةً، لسكونِها وانضمام ما قبلها، فجرَتْ مجْرَى ألف «فاعَلَ».

وكذلك قول أبى الحسن «اقْوُوْوِلَ»؛ لأنّ الواو الوُسطى شابهتِ الألفَ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها.

وإنما كان يَكرهُ أن يقول: «اقْوَوّلَ» لئلا تجتمع ثلاثُ واواتٍ صِحاحٍ وهو إذا قال: «اقْوُوْوِلَ»، فكأنّه لم يجمع إلا وَاوَيْن، وصارت الوُسطَى لمدّها غيرَ معتدّ بها، كما أنه لم يَعْتَدّ بها فى «سُويِرَ»، وشبَّهَ «افْعُوعِلَ بفُوعِلَ» من «وَعَدَ».

ألا ترى أنَّه يقال: «وُوْعِدَ»، ولا يلزم همزُ الأُولى - وإنِ اجْتَمَعَتْ فى أوّل الكَلِمة واوان - لأنّ الثّانية مَدّةٌ بمنزلة أَلِف «واعَدَ»، فمن هنا لم يجب أن يُقال: «أوْعَدَ»، كما يقال فى «فَوْعَلَ: أوْعَدَ» وتصديقه: ﴿ما وُورِى عنهما﴾، وإنما هى «فُعِلَ» من «وَارَيْتُ» وهمز الواو من «وُورِىَ» فى غير القرآن جائزٌ، وليس ذلك لأجل اجتماع واوين، لو كان لذلك لم يجز إلا الهمزُ؛ وإنما جاز ذلك لأجْلِ انضمام الواوِ نحو قوله: «أُقِّتَتْ».

وإنما ذكر «اُقْوُوْوِلَ» فى قول أبى الحسن؛ لأنه ليس من مذهبه أن يجمع ثلاث واوات، فلما جمعها فى هذا الموضع ذَكَر العلّة فى ذلك.

فأمَّا سيبويه فلا يُشَكُّ فى أنّه يقول: «اُقْوُوْوِلَ» أيضًا؛ لأنه إذا صحّح «اقْوَوَّلَ» فهو بتصحيح «اقْوُوْوِل» أجدرُ.

وأجاز أبو الحسن أيضًا: «اقْوُوِيلَ» كأنه قَلَبَ الياء الأُولى من «اقْوَيِّلَ» وهى واو «افْعَوْعَلَ» فى الأصلِ؛ لانضمام ما قبلها، وتَركَ الياءَ التى بعدَها، وهى العين الثانية بحالها، وصحّتِ الواو قبلها، كما صحّت فى «سُوْيِرَ».

والقولُ الأوّلُ هو المشهور عنه، وهو أقوَى قليلاً؛ لأنَّه إنما يكره اجتماع ثلاث واوات، فإذا قال: «اقْوُوْوِلَ» فكأنَّه لم يجمع إلا واوين؛ لأنّ الوُسطَى مدّةٌ؛ وكلّما أمكَنَهُ تقليلُ القلب كان أقيَس.

* * *

[مثال «اغدودن» من «وأيت»]

قال أبو عثمان: وتقولُ فى مثل «اِغْدَوْدَنَ» من «وَأَيْتُ»: «اِيْأَوْأَى» كما تقول من «وَعَيْتُ»: اِيْعَوْعَى» فتُكرِّرُ الهمزةَ؛ لأنها عَينُ الفِعْل، كما كَرّرتَ الدّالَ فى «اغْدَوْدَنَ».

فإن خفَّفتَ الهمزةَ الثّانيةَ قلت: «ايأَوَى» ألْقيتَ حَركتَها على الواو فحرّكْتَ الواوَ، وحذفْتَ الهمزة.

وإن خفَّفتَ الأُولى وتركْتَ الثّانيةَ قلتَ: «أَوْأَى»[1]، وكان الأصل: «وَوْأَى»؛ لأنّك ألْقَيتَ حركة الهمزةِ التى هى العينُ الأُولى على الفاء، وكانت واوًا فى الأصل، فانْقلبتْ ياءً لكسرةَ همزة الوصل، فحَذفتَ ألِفَ الوصل، لتحرُّك ما بعدها، فرجعَتْ واوًا، وبعدها الواو الزّائدة فهمزتَ موضع الفاء، لئلا تجتمع واوان فى أوّل الكلمة؟.

فإن خفَّفْتَهما جميعا قلت: «أوَى» والعلّة واحدة، وقد ذكرتُها لك فى صدر الكتاب.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه المسألةِ: «اِوْأَوْأَى» بوزن: «عِوْعَوْعَى»، فانقلبت الواو الأُولى ياءً، لانكسار همزة الوصل قَبْلَها، وقلبت الياءُ ألفا، لتحرّكها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصارت: «اِيْأَوْأَى» بوزن: «عِيْعَوْعَى».

فلمَّا خفَّفت الهمزة الآخرة وقبلها واو «افْعَوْعَلَ» ساكنةٌ حذفتَها، وطَرَحْتَ حَرَكتها على الواو، كما تفعلُ فى تخفيف ما سَكَنَ ما قبلَه، فصار: «اِيْأَوَى» بوزن: «عِيْعَوَى».

ولَمَّا خفَّفتَ الأُولى ألْقيتَ حركتها على الياءِ المُبدلةِ من الواو، فرجعَتْ واوًا، لقوّتها بالحركة، فاستغنيْت عن همزة الوصلِ؛ لتحرّك ما بعدَها، فصارت فى التّقدير: «وَوْأَى»

---

(١) وَأى ى كَوَعَى: وعَدَ، وضَمِنَ. والوَأى: العَدَدُ من النّاسِ، والوَهْمُ، والظّنّ، وبِتَحْرِيكِ الهَمْزَةِ: السّريعُ الشّديدُ من الدّوابّ، والحِمارُ الوَحْشِيّ، وهى: وَأَةٌ. والوَئِيَةُ، كَغَنِيّةٍ: الدّرّةُ، والقِدْرَةُ والقَصْعَةُ الواسِعَتَان، كالوَأْيَةِ، والجُوَالِقُ الضّخْمُ، والناقَةُ الضّخْمَةُ البَطْنِ، والمرأةُ الحافِظَةُ لِبَيْتِها. واتّأى واسْتَوْأى: اتّعَدَ واسْتَوْعَدَ. والتّوائِي: الاجْتِماعُ.

فهَمَزْتَ الـوَاوَ الأولى؛ لاجتمـاع الواويـن فـى أوّل الكلمـة، فصـارت: «أوْأَى» بـوزن: «عَوْعَى».

ثم لَمَّا خفَّفتهما جميعا أَلْقيت حركةَ الهمزة التى هـى عـين الفعـل علـى الـواو الزّائـدة التى هى واوُ «افْعَوْعَلَ» فى الأصلِ قبلها، فصـارت فـى التّقديـر: «ووَى» فهمـزت الـواو الأولى، كما تقدّم.

وقد أجاز أبو علىّ أن يقال: «وَوَى» وأن يقال: «وَوْأَى» فلا يَقْلِبُ الواو همزة.

قال: لأنّ نِيَّة الهمزِ فاصلـةٌ بـين الواويـن؛ لأنّ الأصـل: «اوْأَوْأى» كمـا تقـدّم، فَتَرْكُ الهمزِ هنا نظيرُ تصحيحِ الواوِ فى تخفيف «رُوْيـا ونُـوْى» إذا قُلـتَ: «رُؤْيـا ونـؤْىٌ»، فلـم تَقلِب الواو، وإن كانت ساكنةُ قبل الياء؛ لأنّ نِيَّة الهمزِ تمْنَعُ مـن القلـب، كمـا يمنـع لـو كان حاضرًا ملفوظا به.

فإن جئتَ بالمضارع قلتَ: «يوْأَوْأى» بوزن: «يَوْعَوْعِـى»، فـإن خفَّفـت الأولى قلـتَ: «يَـوَوْأى» بـوزن: «يَوَوْعِـى» وإن خفّفـت الثانيـة قلت: «يَـوْأَوى» بـوزن «يَوْعَـوى» فـإن خففتهما جميعا قلتَ: «يَوَوِى».

وكذلك القولُ فى اسم الفاعل فى التَّحقيق والتَّخفيف، إلا أنَّك تجعلُ موضعَ حـرفِ المضارعةِ ميما مضمومة.

* * *

[مثال «اغدودن» من «أويت»]

قال أبو عثمـان: وتقـولُ فيهـا مـن «أوَيْـتُ: اِيْـوَوَّى» لأنّ «أَوَيْـتُ» عينُهـا واوٌ، فتُكـرّرُ الواو، وتكونُ الواو الزّائدة بين الواوين اللّتين هما عَيْنان، فتُدْغِمُ الزّائـدة فـى الـواو التـى بعدها، فتصيرُ فيها ثلاثُ واواتٍ، كمـا كـان ذلـك فـى «اقْـوَوَّلَ»، ومـن رأى التَّغيير فـى «اقْوَوَّلَ» رآه فى هذا.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه المسألةِ: «اأْوَوَّى» بوزن: «اِعْوَوَّى»، فقلبـتَ الهمـزة الثَّانيـةَ ياءً، لانْكِسارِ ما قبلها، وقلبتَ الياء التى هى لام أَلِفـا لتحـرُّك مـا قبلهـا، ووقوعِهـا فـى موضعِ حركةٍ، فصارت: «ايْوَوَّى»، ولم تقلب الواوَ الأولى وإن كانت قبلَها ياءٌ سـاكنةٌ؛ لأنّ همزة الوصل إذا زالت رجعتِ الهمزةُ، والفعلُ لا يلزم طريقةً واحدةً كالاسم.

ألا ترى أنَّك تقول: «قام فَأْوَوَّى» فتردّ الهمزة؛ لـزوال همـزة الوصـل؟ فصـارت نِيَّـةُ الهمزةِ مانعةً من القلب، وقد تقدّم القولُ فى نظير هذا.

وقولُه: **«ومَن رأى التَّغيير فى اقْوَوَّلَ رأى فى هذا»** يعنـى قـولَ أبـى الحسـن «اقْوَيَّـلَ»، فيلزمه أن يقول هنا: «ايْوَيَّا» ويقول فى المضارع: «يأْوَوِّى» وفى اسـم الفـاعل: «مُـؤْوَوّ»، فإن خَفَّفت الهمزةَ قلَبْتَها واوًا وأدْغمْتها فى الواو بعدها فقلت: «مُوَوّ».

ويدُلُّ على صحّة الإدغام بعد القلب قراءةُ من قرأ: «أَحْسَنُ أثاثـا وريًّـا»، وكـان فـى الأصل: «رِئْيا» مِثل «رِعْيا» فلمَّا خَفَّفْت الهمزة قَلبتهـا يـاء، وأدغمتهـا فـى اليـاء بعدهـا، فكذلك تقول: «مُوَوّ».

فإن قلتَ: فكيفَ تجمعُ أربَعَ واواتٍ؟.

قيل: إنّ الواو الأولى إنما هى همزة مُخَفَّفةٌ؛ فكأنَّك لم تـزِد علـى ثَـلاث واوات، وقـد تقدَّمَ نظير هذا.

وتقول فى المصدر: «إيِّيَاءً، بوزن: عِيِّيَّـاءٍ»، وأصلـه: «إأْوِوَّاءٌ»، فقلبـتَ الهمـزةَ الثَّانيـة ياءً؛ لانكسار همزة الوصل قبلها، فصارت فى التقدير: «ايْوِوَّاءً» ثـم قلبتَ الواو التى بعـد الياء، لسكون الياء قبلها ياءً، فصارت فى التَّقدير: «ايِّوَّاءً».

ولـم تَصِحّ الواوُ هنا، كما صحّت فى الفعل فى قولك: «ايـوَوَّى»؛ لأن المصـدر اسـمٌ على حياله والذى يعرض فيه لازمٌ، والفعلُ لا يستقرُّ على حال، فقَلْبُ الواو هنا كقَلْبِهـا فى مصدر «احوَاويْت» إذا قلت: «احْوِيَّاءٌ» وأصلُها: «احْوِيْوَاء» كما تقدّم.

فلمَّا حصلـت الكلمـة: «اِيِّـوَّاء» قلبـت الـواو الأولى يـاءً، لانكسـار مـا قبلهـا فصـار التَّقدير: «اِيِّيْواء»، ثم قلبت الواو الآخرة، لوقوع الياء قَبْلها ساكنة؛ فقلت: «اِيِّيَاء».

ومن قال: «احْويوَاء» أجاز هنا: «ايْويوَاء»، فلا يُدْغِمُ الياءَ الأولى، كما لم يُدْغِم اليـاء الثَّانية، ولم يقُلْ: «ايِّوَّاء»، فيُصحِّح الواو المدغمـة، كمـا صحّـت فـى «اجْلـوَّاذٍ» مصـدر «اجْلَوَّذَ» لأنّ الواوين فى «اجْلوَّذَ» زيدَتا – على أنّ إحداهما لا تفارقُ الأُخرى – فجريَـا مَجْرَى العَينين اللَّتين كلُّ واحدةٍ منهما لازمـةٌ للأخـرى وبلفظهـا؛ فصحَّتـا؛ كمـا يصـحُّ «فِعَّلٌ» من القول إذا قلت: «قِوَّلٌ».

وليس كذلك الواوُ المُشدّدةُ فى: «إيْووَّى» إنما هى واو «افْعَوْعَلَ» فهى منفصلةٌ غريبة من الواوِ التى بعدها.

فأمَّا من قال: «ايْويَّا» فقد كُفِينا أمرهُ؛ لأنّ القلب قد حصَل فى نفس الفعل، فجرى فى مصدره على حدّ ما كان فى الفعل، وليست تبلغ هذه الياءاتُ الأربعُ فى: «ايِّيَّاء» ثقلَ الياءات فى «عَيِىٍّ، وأُمَيِّىّ» لأن هذه الياءات فى «اِيِّيَّا» إنما هى فاءٌ وعينان، وواوُ «افْعَوْعَلَ» وليس فيها لامٌ، فهى أقْوَى من «عَدِيِّىّ».

قال أبو عثمان: واعلم أنّ الهمزة أُختُ الحروفِ المُعتلّات؛ فإذا كانت لاما مكرّرةً أُبْدِلت الثّانيةُ ياءً، وجرَى عليها ما كان يجرى على ياءِ «رَمَيْتُ».

ولو بَنَيْتَ مثل: «دَحْرَجْتُ» من «قَرأتُ» لقُلْتَ: «قَرْأَيتُ»، ومثلُهُ من كلام العرب: «جاء» وما أشبَهَهُ، وقد فُسِّرَ أمْرُهُ فيما مضى من الكتاب؛ وهذا موضع مسائل؛ فأمَّا الأُصولُ فقد فُرِغَ منها ومن تفسيرها.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه المسألة: «قَرْأَأْتُ» بوزن: «قَرْعَعْتُ» لأنَّك تكرّرُ اللامَ التى هى همزة، كما تُكرّرُ الباءَ من «ضربتُ» فتقول: «ضَرْبَبْتُ»، إلا أن الثّانية لزمها البدلُ؛ لئلا تجتمع همزتان فى كلمة.

وكانت الثّانية أحقّ بالتّغْيير؛ لأنها مُتأخِّرةٌ وطَرَفٌ.

وإنما شَبَّه هذا «بِجاء» لأنّه كان أصلَهُ: «جائِئٌ» بوزن: «جاعِعٍ»، كما أنّ أصل «قَرْأَيْتُ: قَرْأَأْتُ»، ثم لزِمها التّغييرُ.

وتقولُ: «هذه مُقَرْءٍ، ومررتُ بمُقَرْءٍ، ورأيتُ مُقَرْئيا».

فمن هنا جرت هذه الياء مَجْرَى ياء «رَمَيْتُ» فى قولك: «هذا رامٍ، ومررت برام، ورأيت رَامِيا».

* * *

[مثال «قمطر» من «قرأت»]

قال أبو عثمان: وتقولُ فى مثل «قِمَطْرٍ» من «قرأْتُ: قِرَأْىٌ» كما تَرَى، ومثل «مَعَدّ: قَرَأْىٌ» فتُغيِّر الهمزة.

فسألتُ أبا الحسن – وهو الذى بَدأ بهذه المقالةِ – فقلْتُ: ما بالُ الهمزةِ الأولى إذا كان أصلُها السكون لا تكونُ مثل همزة «سأَّال ورَءَّاس»؟.

فقال: من قِبَل أنّ العين لا تجىءُ أبدًا إلا وبعدها مثلها، واللام قد يجىءُ بعدها لامٌ ليست من لفظها.

ألا ترى أنّ «قِمَطْرًا، وهِدَمْلة، وَسِبَطْرًا[1]» قد جاءت بلامين مختلفين؟ وكذلك جميع الأربعة والخمسة، والعينان لا يكونان كذلك؛ فلذلك فرّقت بينهما!.

والقولُ عندى كما قال.

قال أبو الفتح: كأنّ أبا الحسن لَمّا اعتبرَ الكلام، فوجد العين لا تكون إلا من لفظ العين نحو طاء «قطَّع» ولام «سلَّم» ووجد اللامين قد يختلفان نحو: «هِدَمْلَة» وبابها، وكان اجتماعُ الهمزتين فى كلمة واحدة مكروها عنده، قال فى «قِمَطْرٍ» من «قَرأْتُ: قِرَأْىٌ»، وأصلُها: «قِرَأٌّ» بوزن: «قِرَعٌّ» يَقْلِبُ الآخرةَ ياءً ويَقلِبُها ياءً دون الواو؛ لأنّ هذا موضع تَغلِبُ الياء فيه الواوَ؛ لأنها رابعةٌ.

ولولا أنّه لا يوجد فى كلامهم عينان بلفظين مختلفين، لقيل فى «سَئَّال» ونحوه: «سَأْيال» بقلب الثّانية؛ ولكن هذا غير موجود فى كلامهم، فأُقرّت العينان بلفظ واحد، وقُلبتِ الثّانية من «قِرَأْيٍ» كما قلبت فى «جاءٍ» ونحوه، ولولا ثِقَلُ الهمزة لَما وَجَبَ تغييرُ «قِرَأْيٍ».

ألا ترى أنَّك تقولُ فى مثل «قِمَطْرٍ» من «غَزَوْتُ: غِزَوّ»، ولا تُغَيِّرُ الواو؛ لأنّ من كلامهم إدغامَ الواو فى الواوِ وهما غير عَيْنَين، ولا يوجد ذلك فى الهمزة فى الكلمة الواحدة؟.

* * *

---

(١) الهِدَمِلُ، كزِبْرِجٍ: الثّوبُ الخَلَقُ، كالهِدَمْلِ، كسِبَحْلٍ، والقديمُ المُزْمِنُ، والكثيرُ الشّعَرِ الأشْعَثُ. وكسِبَحْلٍ: الثقيلُ، والتّلّ المجتمِعُ العالى، وبهاءٍ: الرّمْلَةُ الكثيرةُ الشجرِ، والدّهْرُ القديمُ.
السّبَطْرُ، كهِزَبْرٍ: الماضِى الشّهْمُ. والسّبْطُ الطويلُ، والأسَدُ يَمْتَدّ عندَ الوَثْبَةِ. وجمالٌ سِبَطْراتٌ، وتاؤُهُ كرجالاتٍ: طِوالٌ على وجهِ الأرضِ. والسّبَيْطَرُ: طائِرٌ طَويلُ العُنُقِ جِدًّا، والطويلُ، كالسّباطِرِ. والسّبَطْرَى، كعِرَضْنَى: مِشْيَةٌ فيها تَبَختُرٌ. واسْبَطَرّ: اضْطَجَعَ وامْتَدّ.

[مثال «قمطر» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: ولو قلت مثل «قِمَطْرٍ» من «غَـزَوْتُ، ورَمَيْـتُ» قلـت: «غِـزَوٌّ، ورِمَـىٌّ» ولم تغيِّرْهُ؛ لأنّ الواوَ والياء إذا سَكنَ ما قبلهما جَرَيَا مجرى الصّحيح غيرِ المعتلّ.

ألا ترى أنّ مثل «دلْوِ، وَظَبْيٍ» يجرى مَجْرى «فَلْسٍ، وكَلْبٍ».

قال أبو الفتح: اعلم أنّه إنّما كان ذلك فى الياء والواو؛ لأنهمـا إنمـا اعْتَلّتـا، لشَـبههما بالألف؛ وإنما يُشبهانها إذا كانتا ساكنتين، وقبلَ الياء كسرةٌ، وقبل الواو ضمّةٌ، كمـا أن الألِفَ لا تكون إلا ساكنة وقبلها فتحةٌ، فإذا سَـكَن مـا قبلهـا بَعُدتـا مـن الألـف فجرتـا مجرى الصّحيح.

وأقولُ: إنّ الياء والواو إذا سكن ما قبلهما كان ذلك أشدّ إخراجا لهما من المـدّ مـن كونهما ساكنتين، وقبل كُلّ واحدة منهما حركةٌ من غـير جنسـهما؛ لأنهمـا إذا سـكن ما قبلهما فلابدّ من تحريكهما؛ لئلا يجتمع ساكنان أو إدغامهما نحو: «هَبَـاىّ، وغـزاوّ - جمعَ: هَبىّ[1]، وغَزَوّ» فيجتمع عليهما سكونُ ما قبلهما وتحريكُهما وإدغامُهما.

وهذه أشياءُ لا يجوزُ شىءٌ منها فى الألف، وهما إذا سكنتا وكان ما قبلَهما من غير جنسهما؛ فإنما خَرَجا عن شَبَه الألف، بأنه ليس قبلهما حركةٌ من جنسهما ليس غير.

ألا ترى إلى قول الرّاجز:

يُدْنِى مِن الجَدْوَلِ مِثْلُ الجَدْوَلِ[2]

أنّ الواو يجوزُ فى موضعها غيرُها من سائر الحروف؛ لأنها متحرّكةٌ وقبلهـا سـاكنٌ؟ فلو كانت ساكنة وقبلَها فتحةٌ مـا جـاز معهـا مـن حـروف المعجـم غـيرُ اليـاء السَّـاكنة

---

(١) الهَبْوَةُ: الغَبَرَةُ. والهَبَاءُ: الغُبَـارُ، أو يُشْبِـهُ الدّخَـانَ، ودُقَـاقُ التّراب سـاطِعَةً ومَنْثُورَةً على وجْـهِ الأرضِ، والقَلِيلُو العُقولِ من الناسِ، ج: أهْباءٌ. وهَبا هُبُوّا: سَطَعَ، وفَـرّ، ومـاتَ. وأهْبَـى الفَـرَسُ: أثارَ الهَباءَ. والهابِى: تُرابُ القَبْرِ. وجاءَ يَتَهَبّى، أى: يَنْفُضُ يَدَيْـهِ. ونُجـومٌ هُبّـى، كرُبّـى: هابيَـةٌ اسْتَتَرتْ بالهَباءِ. والمُتَهَبّى: الضّعيفُ البَصَرِ. والهَبْـوُ: حَـىّ. والهَبـاءَةُ: أرضٌ لِغَطَفـانَ، ولهـا يَـوْمٌ. وهَبِى: زَجْرٌ للفَرَسِ، أى: تَباعَدى. والهَبَـىّ، بفتـحِ الهـاءِ والبـاءِ: الصبـىّ الصغيرُ، وهـى: هَبَيَّـةٌ. وهُبايَةُ الشّجَرِ، بالضم: قِشْرُها.

(٢) الجدول: النهر الصغير.

المفتوحِ ما قبلها، فلا يجوزُ مع «قَوْمٍ وصَوْمٍ: كَـرْمٌ وجَـرْمٌ»، فهـذا يدلُّـك علـى أنّ الـواوَ والياء إذا انفتَح ما قبلهما - وكانتا ساكنتين - فإنهما لم يخرجا من اللِّين كُـلّ الخـروج، بل فيهما بقيَّةٌ منه، ويُؤَكِّد ذلك عندى وقوعُ المدغم بعدهما فى نحـو: «أُصَيْـمٌّ، وُمخَيْفَـة، ودُوَيّبَّة».

وقالوا: «هذا ثَوبّكر، وجَيّبّكرٍ»، وهم يريدون: «هذا ثَوْبُ بَكْرٍ، وجَيْبُ بَكْـرٍ» فجرَيـا مَجْرَى ألفِ «دابَّةٍ وشابَّةٍ».

* * *

[مثال «هدملة» من «وأيت»، ومثال «قوصرة» من «بعت»]

قال أبو عثمان: ولو بَنَيْتَ مثل «هِدَمْلَـةٍ» مـن «وأيْـتُ» لقلـت: «وِأيَّـةٌ»، ومـن «أوَيْـتُ: إوَيَّةٌ»، ومن «بِعْتُ: بِيَعَّةٌ»، ومن «قُلْتُ: قِوَلَّةٌ».

ولو بَنَيْتَ مثل «قَوْصَرَّةٍ» مـن «بِعْـتُ» لقلـت: «بَيَّعَّـةٌ»، وكـان أصلهـا: «بَوْيَعَّـةٌ» فـالواو ساكنة، وبعدها ياءٌ متحرّكة؛ فلذلك قُلِبَت كما قُلْتَ فى «لَوَيْتُ يَدَه: لَيَّـة»، ومـن «أوَيْـتُ أوَيَّةٌ» لأن العين واو.

قال أبو الفتح: هذا كله جليّ مفهوم.

قال أبو عثمان: ولو جمعتها كما تجمع «قَوَاصر» لقلت: «بوائع» فهمـزْتَ كمـا همـزت «أوائـل» لاجتمـاع الـواو واليـاء فـى هـذا البـاب ليـس بينهمـا إلا الألـفُ، كمـا همـزت «فَوَاعِلَ» من «سرت».

وقد ذكرت عِلّة هذا الباب.

قال أبو الفتح: إنما جاء بالهمز على مذهب سيبويه، فأمـا أبـو الحسـن فإنّـه لا يهمـز نحو «بوايع» لأنه لم يجتمع فيه واوان، وقد مضى ذكر هذا.

* * *

[جمع مثال «قوصرة» من «أويت»]

قـال أبـو عثمـان: ولـو جمعتهمـا مـن «أوَيْـتُ» لقلـت: «أوَايـا»، وكـان الأصـلُ «أوَاوٍ» فصارت كـ «ـأوائل»، ثم غُيِّرت؛ لأنها عَرَضَتْ فى جمع؛ ولأنها مُعْتَلَّةٌ، وقد مضى تفسير هذا!.

ولو عوّضت لقلتَ: «أوَاوِىّ» فلم تهمز ولم تُغَيِّر؛ كما لم تهمز «طواويس» وما أشْبَهها.

قال أبو الفتح: قوله: **«ولأنها مُعْتَلّةٌ»** يريد أنّ الكلمة مُعتلّةُ اللامِ؛ فلذلك غيَّرتَ الهمزة العارضة فى الجمع، وكانت: «أواوٍ» ثم صارت «أوَاءٍ» ثم صارت: «أوَاءَا» ثم أبدلتَ الهمزة ياءً، فصارت: «أوَايا».

ولم تُبدل الهمزة واوا وإن كانت الواوُ ظاهرةً فى الواحد كما قلت: «أدَاوَى»؛ لأنّ هذا إنما يُفْعَل إذا كانت الواو لاما، لا عينا.

* * *

[مثال «قوصرة» من «وأيت»، وجمعه]

قال أبو عثمان: ولو بَنَيْتها من «وَأَيْتُ» لقلت: «أوْأَيَّة» لأنه اجتمع فى أوله واوان، فهمزتَ الأُولى، فإن جمعته قلت: «أَوَاءٍ»؛ لأن الهمزة لم تعرِض فى جمع، وإن عَوَّضْتَ قلتَ: «أوَائىُّ» كما ترى.

قال أبو الفتح: نظيرُ هذه المسألة - فى أنْ أُقِرَّت الهمزة فى الجمع؛ لأنها ثابتة فى الواحد -: «جائِيَةٌ، وجَوَاءٍ» ونحوها، وقد تقدّم ذكر هذا، وكانت فى التَّقدير: «وَوْأَيَّة» فهمزت.

* * *

[مثال «عنكبوت» من «رميت»]

قال أبو عثمان: وتقولُ فى مثل «عَنْكُبوتٍ» من «رَمَيْتُ»: رَمَيَوْتٌ» فتُكَرِّرُ اللامَ، فتنقلب الثَّانية ألفا لانفتاح ما قبلها؛ ولأنّ أصلها الحركةُ وبعدَها واوٌ ساكنةٌ فتحذفها لالْتقاء السَّاكنين، وتَدَعُ الياءَ الباقية مفتوحةً، فيصير بمنزلة «مُصْطَفَوْنَ».

قال أبو الفتح: أصلُ هذه المسألة أن يُقال فيها: «رَمْيَيُوتٌ» بوزن: «ضَرْبَبُوتٍ» ثُم لَحِقَ الكلمة ما ذكر.

* * *

[مثال «عنكبوت» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: وتقولُ فيها من «غَزَوْتُ: غَزْوَوْتٌ»، فتقلبُ الثَّانية ألفا كما فعلت ذلك فى «رَمَيْتُ»، ثم تحذفها؛ لالْتقاء السَّاكنين.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه: «غَزْوَوُوْتٌ» فانقلبت الواو الوسْطَى كما انقلبت الياءُ الثَّانية من «رَمْيُوت» وحذفت كما حذفت، فجرَتا فى هذا مَجْرًى واحدًا، ولم تحذف واو «فَعْلَلُوتٍ» لأنها زِيدتْ مع التَّاء، فلم يجز انفراد التَّاء دونَها.

ولأنها أيضًا زِيدت للمدّ، وهذا يُقوّى قولَ أبى الحسن فى «مَقُول ومَبِيع» أنّ المحذوفَ العينُ، والباقى واو مفعول.

ألا ترَى أنّ أبا عثمان حذف اللام هنا، وبقّى واوَ «فَعْلَلُوت».

* * *

[مثال «عنكبوت» من «أويت»]

قال أبو عثمان: وتقولُ فيها من «أوَيتُ: أيَّوْتٌ»، وكان الأصلُ: «أوْيَوْتٌ» فأبْدَلْتَ الواوَ الأُولى للياء التى بعدها ياءً، وحَذفت الياء التى أبدلْتها أِلفا؛ لئلا يجتمع ساكنان.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه: «أوْيَيُوْت»، فحذفتَ الياء الثَّانيةَ بعد القَلْب، وقَلَبْتَ الواوَ ياءً، لوقوع الياء بعدها.

* * *

[مثال «عنكبوت» من «وأيت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيها من «وَأيْتُ: وَأْيَوتٌ»، والعلَّة فى الحذف واحدةٌ.

قال أبو الفتح: أصل هذه: «وَأْيَيُوتٌ»، وجَرت الواو فى هذه المسائل مَجْرَى واو الجمع فى «مُصْطَفَوْنَ».

* * *

[مثال «عنكبوت» من «بعت، وقلت»]

قال أبو عثمان: ومن «بِعْتُ، وَقُلْتُ: بَيْعَعُوْتٌ، وقَولَلُوْتٌ»، فإذا جمعتَ قلتَ: «بَياعِعُ، وقَوَالِلُ»، وإن عوَّضْتَ قُلتَ: «بَياعِيع، وقَوَالِيل»، ولم تُدغِم قبل العِوَض؛ لأنه مُلحقٌ ببنات الأربعة، ولم يَعْرِض فيه ما يهمز من أجله، فذهب الإدغام لذلك.

قال أبو الفتح: يقول: «عَنْكَبُوتٌ» رُباعىّ، وقد ألحقتَ به بناتِ الثلاثة، فلما قلتَ فى الواحد: «بَيْعَعُوْتٌ، وقَوْلَلُوْتٌ» فأظهرت الحرفين، لِيُلحَقَ بمثال «عَنْكَبُوتٍ»، فكذلك

يجب أن تقول فى الجمع: «بَياعِعُ، وقَوَالِلُ» ليكون على مثال «عَناكِبَ، وبَياعِيعُ، وقَوَاليلُ - بوزن: عَناكِيبَ».

وكذلك لو بَنيتَ من «ضَرَبَ» مثل «جَعْفَرٍ» لقلت: «ضَرْبَبٌ»، فإن جمعته قلت: «ضَرَابب»، ليكون بوزن «جَعْفَر، وجَعافِر».

* * *

[جمع ما كان مثال «عنكبوت» من «وأيت»]

قال أبو عثمان: ولو جَمَعْتَهُ من «وَأَيْتُ» لقلت: «وَأَاىٍ، كرَماىٍ» لا تُهمزُ؛ لأنه مُلحق، ولم يَعْرِض له ما يُهمزُ من أجله.

قال أبو الفتح: يقول: إنما يجبُ الهمز إذا اكتنف الألف حَرْفا لينٍ كما تقدّم، وقولكَ: «وَأَاىٍ» لم يكتنف الألف فيه حَرْفا لين.

وقولُه: **«لأنه مُلحق»**، وإنما هو حُجةٌ لإظهار الياءين كظُهور الكاف والباء فى «عَناكب»، ولم يقُل: «وَأَاىٍّ» بالإدغام، لذلك.

* * *

[جمع ما كان على مثال «عنكبوت» من «أويت»]

قال أبو عثمان: ولو جمعته من «أَوَيْتُ» لقلتَ: «أوَايا» فغيرتَ؛ لأنك لو جئتَ به على أصله لقلت: «أوَاءٍ» فصار كـ «جَدْوَل» من «أَوَيْتُ»، فهمزت فى الجمع ثم غيرتَ؛ لأنها عَرَضَتْ فى الجمع.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه المسألة: «أواىٍ» فاكتنف الألفَ واوٌ وياءٌ، فلزم همزُ الياء على قول سيبويه، فصارت فى التَّقدير: «أوَاءٍ»، ثم غَيَّرتَ الهمزة؛ لأنها عَرَضتْ فى الجمع واللامُ معتَلَّةٌ، فصارت بعد أن فتحتَها: «أوَاءَا، بوزن: خَطَاءَا»، فقلبتَ الهمزة ياءً، فقلتَ: «أوَايا».

وقوله: **«لأنّ أصلها: أواءٍ»** يريد أنّ أصلَ هذه الياء فى «أوَايا» هو الهمزة فى «أوَاءٍ»، ونحن نعلم أنّ تلك الهمزة إنما قُلبتْ عن الياء الأُولى من «أواىٍ»، والأمرُ كما ذَكرَ؛ لأنّ الياء فى «أوَايا» ليست الياء فى «أوَاىٍ»، إنما هى بدلٌ من الهمزة فى «أوَاءٍ»، والهمزة بدل من الياء فى «أوَاىٍ»، فإنما الياء فى «أوَايا» بدل من الهمزة المُبدلة من الياء فى **«أوَاىٍ»**.

وأمَّا تشبيهه ذلك بـ «جَدْول» من «أوَيْتُ»، فلأنك لو بنيتَ «جدوَلا» من «أوَيْتُ» لقلتَ: «أوًّى»، ولو جمعته لقلتَ: «أوَايا»، وكان أصله: «أوَاوٍ»، فهمزت الواو الثَّانية لوقوع الألِف بينها وبين الواو الأُولى، فصارت «أوَاءٍ» وعرَضت الهمزةَ فى الجمع - واللام معتلَّة - فأبدلتَ من الكسرة فتحة، فصارت: «أوَاءا» ثم أبدلتَ الهمزة ياءً، فصارت: «أوَايا». يقول: فلا فصل بين الواوين، والواو والياء.

فأمَّا أبو الحسن فلا يهمز جمعَ مثالِ «عنكبُوت» من «أوَيْتُ»؛ لأنَّه يصير إلى «أوَائىَ»، وهو لا يهمز ما بعد الألِف حتى يكتنف الألف واوان، وهنا إنما اكتنفها واو وياء، وكلُّهم مجمعون على همز جمع مثل «جَدْوَلٍ» من «أوَيْتُ» لأن الألف يكتنفها واوان، فالهمز فيها واجب بلا خلاف.

* * *

[جمع ما كان على مثال «عنكبوت» من «وأيت» مع التعويض]

قال أبو عثمان: ولو عَوَّضْتَ لقلتَ: «أوَايىٌّ» كما ترَى كما تقول «طَوَاويس، وعَوَاوِير» فلم تهمز، فقد كتبتُ لك مسائل فيها دليل على ما يَرِدُ إن شاء الله.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّك تُجرِى «أوايِىٌّ» فى هذا مجرَى «فَعاليل» من «رَمَيْتُ» إذا قلتَ: «رَمايِىّ».

ويجوز عندى على قول من قال: «رَمائِىّ» فهمز لاجتماع الياءات أن يقول هنا: «أوَائِىّ» فيهمز؛ وليس الهمز من أجل ما اكتنف الألِفَ، إنما هو لكثرة الياءات بعد الألِف.

ألا ترى أنّ «رَمائِىّ» قد أجازوا همزه، وليس قبل الألف ما يُكْرَهُ فيهمزَ من أجله، إنما هى ميم؟.

وقد أجازوا أن تُبدلَ الأُولى واوًا فيقولوا: «رَماوِىّ»، وقياسه فى هذا: «أوَاوِى» فاعلم!.

وعَلى هذا أجازوا فى النَّسب إلى مثل «رَاية، وطاية: رَايِىّ وطَائِىّ، ورَائِىّ، وَراوِىّ».

* * *

[مثال «اطمأننت» من «قرأت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى مثل: «اطمأْنَنْتُ» من «قرأتُ: اقْرَأْيأْتُ»، فتبدلُ من الهمزة الوُسطى ياء، لئلا تجتمع همزتان، وتدع باقى الهمز على حاله.

قال أبو الفتح: أصل هذه المسألة: «اقْرَأْأَأْ»، بوزن: اقْرَعَعَّ»، فإذا كانوا يكرهون اجتماع الهمزتين، فهم لاجتماع ثلاث أشدّ كراهية؛ فلو أبدلوا الأُولى منها لبقيت بعدها همزتان ملتقيتان، وكذلك لو أبدَلوا الآخرَة لبقيَتْ قبلها همزتان ملتقيتان، فكان يلزم تغييرٌ بعد تغيير؛ فلما كان الأمر كذلك أبدلوا الوُسطى ففصل البدل بين الهمزتين الباقيتين فلم يلتقيا.

وكلّما وجدت السَّبيل إلى قلّة الإعلال، فلا تعدلن عنه إلى ما يُلزمك كثرة الإعلال.

وكذلك لو بنيتَ مثل «فَرَزْدَق» من «قرأْت» لقلتَ: «قَرَأْيأٌ»، فأبدلتَ الوُسطى ليفصل البدل بين الهمزتين وأبدلت ياء؛ لأنّ هذا موضع تغلب عليه الياء، وهذه الهمزة المبدلة هى التى كانت فى «قرأت»، والهمزتان قبلها وبعدها هما الزائدتان للإلحاق بـ«ـفَرَزْدَقٍ».

وكذلك الهمزة المُبدلة فى «اقْرَأْيأت» هى همزة «قرأْت»، والأُولى قبلها مُلحقة، والتى بعدها زائدة لغير الإلحاق.

* * *

[مثال «اطمأننت» من «رميت، وغزوت وبعت، وقلت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيها من «رَمَيْتُ: ارْمَيَّيْتُ، وارْمِيًّا»، ومن «غَزَوْتُ: اغْزَوَّيْت، واغزُوًّا» فتُبدل الطَّرف ياءً، ومن «أوَيْتُ، وَوَأَيْتُ» كذلك، وتقول فيها من «البَيْع، والقَوْل: ابْيَعَّعَ، واقْوَلَّلَ».

وإنما فعلت هذا بالياء والواو؛ لأنّ هذا موضعٌ لا يعتلان فيه، ويَجْرِيان مجرَى غيرهما.

قال أبو الفتح: إنما لم يعتلاَّ فى هذا الموضع؛ لسكون ما قبلهما، فجَرَيا فى الصّحّة فى هذا الموضع مجْراهما فى: «ابْيَضّ، واسْوَدّ» وقد تقدّم ذكر هذا.

* * *

[مثال «اطمأننت» من «ضرب»]

قال أبو عثمان: وكان أبو الحسن الأخْفَش يقول فيها من «ضَرَبَ»، وأخواته: اضْرَبَبَّ» فاعلم.

والنَّحويُون يقولون: «اضربَّبَ» بسكون اللام الأُولى، ويقولون: «اطْمأنّ» أصلُهُ: «اطْمَأْنَنَ»، وهو كما قالوا؛ إلا أنَّك تعلم أنّ الهمزة فى «اطْمَأنّ» أصلٌ، وإحدى النُّونين أصلٌ، ولا يجتمعُ فى أواخر الأسماء والأفعال لامانِ زائدتانِ، فإذا بنيتها من «ضَرَبَ» فجعلت اللام الأُولى أصلا جمعت فى آخرها لامين زائدتين، وإن جعلت الطَّرف أصلاً جمعت أيضًا لامين زائدتين؛ فيكون جمعك بين ما لا يجتمع مثله خطأ؟.

ولكنَّك إذا جعلتَ اللام الأُولى مُلْحِقَةً وجعلتَ الوُسطى أصلاً، وجعلت الطَّرف زائدة لم تجمع بين لامين زائدتين، فهذا أقيس وأحسن؛ فتفهَّمه فإنه لا يجوز فى القياس غيره.

فإذا جعلت الأُولى مُلْحِقة لم يجز أن تُلقى عليها حركة الثانية؛ لأنّ الهمزة التى فى «اطْمَأنّ» ليست بنون، والباء الوُسطى باء ليست مخالفة للتى قبلها؛ فإذا أَلْقَيْتَ عليها حركة الباء الوُسطى لم يجز أن تجِىء بثلاث باءات، فأقْرَرتَهنّ على أصولهنّ لذلك.

قال أبو عثمان: والقولُ فى هذا خلاف قولِ أبى الحسن الأخفش؛ فإذا جعلت الأُولى مُلْحقة جرى عليها ما يجرى على ما هو من نفس الحرف؛ فألقيت حركة اللام الثَّانية على اللام الأُولى، كما فعلت ذلك بهمزة «اطْمأنّ» حين ألقيت عليها حركة النُّون، وأجريتها ذلك المجرى. وهذا قول الأخفش.

قال أبو الفتح: القول فى هذا: أنّ أبا الحسن لَمَّا هرب من جمع لامين زائدتين فجعل الباءَ الأُولى مُلحقة، والوُسطى أصلا، والآخرة زائدة ليفصل بالأصل - الوُسطى - بين الزّائدتين، وهما: الأُولى المُلحقة، والأُخرى التى هى غير مُلحقة.

وكانت العرب قد أجرت المُلحَق مجْرَى المُلحق به فى نحو: «مَهْدَدٍ، وَقَرْدَدٍ، وَاقْعَنْسَسَ، وَاحْلَنْكَكَ» فأظهروا التَّضعيف فى هذا ونحوه، وتحمَّلوا الكلفة بإظهاره؛ ليكون ذلك بوزن «جَعْفَرٍ، وَسَلْهَبٍ،وَاحْرَنْجَمَ، وَاخرَنْطَمَ» أجْرَوا أيضًا الباءَ الأُولى من الثَّلاث مُجرى الهمزة فى «اطْمأنَّ» فكما أنّ الهمزة قد أُلْقِيَتْ عليها فتحةُ النُّون الأُولى وأدغمت النُّون المسلوبة الحركة فى التى بعدها، كذلك أيضًا ألقى أبو الحسن فتحة الباء

الثَّانية على الباء الأُولى، فحرّكها، وأدغم الثَّانية في الثَّالثة، فقال: «اضْرَبَبّ».

* * *

[مثال «اطمأن» من «رمى»]

قال أبو عثمان: ولا يلزم هذا في باب «رَمَيْتُ» لأنّ اللام التي هي طرف مُتحرّكة فيلزمها القلب؛ كما يلزم لام «رَمى» والسُّكون في موضع الرّفع؛ فلا يجوزُ لكَ أن تُلقي حركة اللام الوُسطى على اللام الأولى؛ فتسكن؛ فتجمع بين ساكنين؛ فيلزمُك الحذف؛ فيذهب البناء، ويخرج من بناء بنات الأربعة؛ فتركت الأشياء على أُصولها لذلك!.

ولم يكن ذلك في غير المعتلّ لأنّه لا يلزمه ما يلزم المعتلّ.

قال أبو الفتح: يقول: لا يمكنك أن تقول إلا: «ارْمَيَّا»، بوزن: اطْمأْنَنَ» على الأصل؛ لأنَّك لو أسكنت الوُسطى والآخرةُ ساكنةٌ للزمك حذف إحداهما، ولو قلت: «ارْمَيَيَّ» فأدغمت الوُسطى في الآخرة لوجب أن تقول في المضارع: «يَرْمَيِيُّ» فترفع الفعل المعتلّ - وهذا لا يكون - فقلبتَ الآخرة؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها قبل أن تصير إلى الإدغام فقلت: «ارْمَيَّا يَرْمَيِّي» فأسكنته في الرفع.

وقوله: «**ولم يكن ذلك في غير المعتلّ**» يقول: لأنّ غير المعتلّ لا تنقلب لامه الآخرة ألفا وإن كان قبلها فتحة، ولا يُمنع من الرّفع ودخول الضَّمَّة فيه نحو: «اضْرَبَبّ، يضربِب» فهذا فرقٌ بينهما.

* * *

[خطأ أبي الحسن الأخفش في قوله: «اضربب على مثال: اطمأن»]

قال أبو عثمان: وما أُرَى قول أبي الحسن؛ إلا غلطا لأنّه إنما يفعل هذا إذا اختلفت اللامات.

ألا ترى أنّ «اطْمأنَّ» لامُه الأُولى همزة، والأُخْرَيان من جِنْس واحد؛ فلم يصل إلى الإدغام، حتى ألقى حركة الأُولى على الهمزة؟.

ولَيْسَ ذلك في باب «ضَرَبَ» لأنّ اللامات من جنس واحد؛ فأنتَ إذا غيَّرت لم يُخرجك ذلك من أن يكون الاستثقال على حاله كما قال سيبويه في «فَعَّل» من «رَدَدْتُ» لا أُغيِّرُه؛ لأنّه لو فعلتُ ذلك لصِرْتُ من كثرة الدّالات إلى مثل ما فَرَرْتُ منه؛ فأقررتُ

البناء على أصله؛ فكذلك هذا إذا بنيته على مثل «اطمأنّ» تركته على أصله؛ فكان ذلك أثبت وأقيس من التَّغيير.

قال أبو الفتح: يقول: لَمَّا كان أصلُ «اطْمأنّ: اطْمأْنَن» كرِهوا تحرُّك حرفين من جنس واحد؛ كما كرِهوا ذلك فى «أحْمَرّ» فأسْكنوا الأوّل وطرحوا حركته على الهمزة، ثم أدغموه؛ فزال ما يستثقلون.

وأبو الحسن إذا قال: «اضْرَبَبّ»، فهناك من الاستثقال مثل ما فى «اضْرَبَّبَ» لاجتماع اللامات.

ألا ترى أنّ العرب لم تقُلْ فى «رَدَّدَ: رَدَدّ» ولا فى «قَلّلَ: قَلَلَّ»؟ لأنهم لو فعلوا ذلك لوقعوا فى مثل ما منه هربوا من اجتماع اللامات!.

فإن قال قائلٌ: فأنتَ إذا قلتَ: «اضْرَبَبَّ» فأدغمت الوسطى فى الآخرة لم نجمع بين حرفين من جنس واحد متحرّكين، وإذا قلت: «اضْرَبَّبَ» فأسكنتَ الباء الأُولى فقد جمعْت بين الأُخريين مُتحركتين، ورأيت اجتماعهما أيْسر من التَّغيير الذى يصيِّرُك من كثرة الدّالات إلى مثل ما هربْتَ منه.

فهذا على مذهب النَّحويِّين الذى صوّبه أبو عثمان.

وأُرَى أبو عثمان فى هذا قد غَصَبَ أبا الحسن حقَّه؛ وذلك أنّ لأبى الحسن أن يقول: إن «رَدّدَ» إنما لم يغيَّر بناؤُه؟ من قِبَل أنّ العينين لم تباشر إحداهما صاحبتَها - فى كلام العرب قاطبةً - إلا والأُولى مسكَّنة مُدغَمة فى الثّانية؛ وذلك نحو: «قطَّع، وكسَّر، وسُكَّرٍ، وتُمَّرٍ، وعُلَّف، وقِنَّب، وكِذّاب، وقُرّاصٍ، وكَلاّب» فلو غيروا «رَدَّدَ» لجمعوا بين العينين، غيرَ مُدغمةٍ الأُولى منهما فى الأُخْرَى! ولا تجدُ هذا إلا مع الفصل بينهما بالحرف نحو: «غَدَوْدَن، وعَثَوْثَلٍ، وهَجَنْجَلٍ»(١).

---

(١) العَثِلُ، ككتِفٍ ويُحرّكُ: الكثيرُ من كلّ شيء، والغليظ الفَخْمُ. عَثِلَ، كفرِحَ فيهما، وبالتحريكِ: ثَرْبُ الشاةِ. والعِثْولّ، كقِرْشَبّ: الفَدْمُ المُسْتَرخِى، كالعَثَوْثَلِ، والكثيرُ شَعَرِ الرأسِ والجَسَدِ. وكصَبورٍ: الأحمقُ، ج: ككُتبٍ، والنّخلَةُ الجافِيَةُ الغليظَةُ. ولِحْيَةٌ عَثْوَلِيّةٌ، كجَعْفَرِيّةٍ: كبيرةٌ كَثّةٌ. وككِتابٍ: ثَنِيّةٌ، أو وادٍ بأرضِ جُذام. وهو عِثْلُ مال، بالكسر: إزاؤُه. والعُثْلولُ بالضم: عَصَبُ المَعْرِفَةِ يَنْبُتُ عليه الشَّعَرُ. وأمّ عِثْيَل، كحِذْيَم: الضَّبُعُ. والعِثْيَلُ: الذّكَرُ من الضّباع، ومن لاَ يَدّهِنُ ولا يَتزَيّنُ. وعَثَلَتْ يَدُه: جَرَتْ على غير اسْتواءٍ، كعَثَمَتْ. =

وأمَّا اللامان فيلتقيان غير مدغمة، أُولاهما فى الأُخرى وذلك نحو «قَـرْدَدٍ، وجَلْبَـبٍ، وعُوطَطٍ».

فقياسُ أبى عثمان اللامين فى هذا على العينين ظُلْمٌ منه لأبى الحسن؟.

والصوابُ عندى فى هذا: ما ذهب إليه أبو الحسن، لِمَا ذكَرْتُ لك فاعْرِفْه.

* * *

[المضارع من «قرأ» على مثال «اطمأن»]

قال أبو عثمان: وإذا قلتَ: «هو يفعَلُ» من «اقْرَأْيأْتُ» قلتَ: «هو يَقْرَأْيِـىُ يـا فتـى» فلـم تُغَيِّرْه، ولم نُلْقِ حركةَ الياء على الهمزة؛ لأن هذا ليس موضع تغْيير.

قال أبو الفتح: يقول: لم تستثقل الكسرةَ على الياء كما من عادتهم أن يفعلـوه؛ لأنّ ما قبلها ساكن، وهذا لم يُغَيَّر فى «اقْرَأْيأْتُ».

* * *

[المضارع من «رمى» على مثال «اطمأن»]

قال أبو عثمان: وتقولُ: «هُوَ يَرْمَيِىُّ، ولم يَرْمَىّ، ولن يَرْمَىّ» فاعلم.

قال أبو الفتح: إعرابُ هذا الفعلِ كإعراب «يَرْمى» لانْكسار ما قبلَ الياء.

* * *

[مثال «اطمأن» من «وأيت»]

قال أبو عثمان: وتقول من «وأيْتُ» مثـل «اطْمـأنّ: ايْأَيّـا» فـإن خفَّفـت الهمـزة قلـتَ: «وَيَّا»، وهذا مثل ما قد مضى.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه المسألة: «اوْأَيَىَ» فـانقلبت الـواو يـاء؛ لانكسـار مـا قبلهـا؛ وانقلبت الياء ألفا؛ لانفتاح ما قبلها.

=الهَجْلُ: المُطْمَئِنّ من الأرضِ، كالهَجيلِ، ج: أهجالٌ وهِجـالٌ وهُجـولٌ وهَجَـلاتٌ. والهَوْجَـلُ: المَفازةُ البعيدةُ لا عَلَمَ بها، والناقةُ بها هَوَجٌ مـن سُرْعَتِها، والدليـلُ، والبطـىءُ الثقيـلُ، والأحمـقُ، والمرأةُ الواسِعةُ، كالهَجُولِ، والفاجرةُ، ومِشْيَةٌ فى اسْترخاء، والليلُ الطويلُ، وبقايا النّعاسِ، وأَنْجَرُ السّفينةِ، والرجُلُ الأَهْوَجُ. والهاجِلُ: النائِمُ، والكثيرُ السّفَرِ. وهَوْجَـلَ: نـامَ، وسـارَ فـى الهَجْـلِ، كهاجَلَ. وأَهْجَلَ الإبلَ: أهْمَلَها.

وإنما قلت في التّخفيف: «وِيًّا» لأنَّك طَرَحْتَ حركة الهمزة على الياء فانفتحتْ؛ فرجعتْ واوًا لتحرُّكها، وحذفت همزة الوصل قبلها لتحرُّك ما بعدها.

* * *

[المضارع على مثال «اطمأن» من «وأيت»]

قال أبو عثمان: وإذا قلت: «هو يفعل» قلت: «يَوْأَيِّي»، فإن خَفَّفت الهمزة قلت: «يَوَيِّي»، وقياس المصدر على هذا.

قال أبو الفتح: إنما رجعت الواو في المضارع؛ لزوال كسرة همزة الوصل من قبلها.

وتقول في المصدر على التّحقيق: «إيأيّاء»، بوزن: «عِيعِيَّاء»، فإن خفَّفت الهمزة ألقيت كسرتها على الياء قبلها؛ فرجعت واوًا لتحرُّكها، وحذفتَ همزة الوصل من قَبْلها؛ لاستغنائك عنها بحركة ما بعدها، فقلت: «وِيَّاءٌ».

* * *

[مثال «اغدودن» من «رددت»]

قال أبو عثمان: وتقول في مثل «اغْدَوْدَنَ من رَدَدْتُ: ارْدَوَدَّ»، فتدغم؛ لأنّ «اغْدَوْدَنَ» ليس بمُلحق بالأربعة؛ لأنه ليس في الأربعة مثل «احْرَوْجَمَ» فيكون هذا مُلحقا به.

قال أبو الفتح: يقول: ليس في الكلام مثل: «احْرَوْجَمَ» فتلحق «ارْدَوَدّ» به، فتقول: «ارْدَوْدَدَ»، كما ألحقت «اقْعَنْسَسَ باحْرَنْجَمَ» فجرى «ارْدَوَدَّ» في الإدغام مَجْرَى «احْمَرَّ» لأنَّه ليس في الكلام شيءٌ من ذوات الأربعة على مثال «افْعَلَّلَ» نحو: «احْرَجَّمَ» فلزمه الإدغام لَمَّا لم يكن مُلحقا؛ كما لزم «أصمّ» الإدغام لَمَّا لم يكن مُلحقا؛ وكما ظهر: «قَرْدَدٌ، ورِمْدِدٌ، وشُرْبُبٌ» لَمَّا كانت مُلحقة بـ «جَعْفَرٍ، وعِظْلِمٍ، وبُرْثُنٍ»؟.

وأصل «ارْدَوَدَّ: ارْدَوْدَدَ»، كما أنّ أصل «احْمَرّ: احْمَرَرَ» يدلُّ على ذلك ظهور التَّضعيف عند سكون اللام.

* * *

[مثال «اغدودن» من «وددت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيه من «وَدِدْتُ: اِيدَوَدَّ» فاعلم، مثلُه من «رَدَدْتُ».

قال أبو الفتح: لا فصل بين هذه والتى قبلها إلا بانقلابِ الفاءِ من «ودِدت» ياءً؛ لانكسار ما قبلها.

وتقول فى المضارع: «يَوْدَوِدُّ» فرَدَدْتَ الواو؛ لزوال الكسرة من قبلها.

وتقول فى المصدر: «ايدِيدَادًا» فتقلب الفاء؛ لانكسار الهمزة قبلها، وتقلب واو «افْعَوعل» لانكسار الدّال الأُولى قبلها، وتُظْهر الدّالين الآخِرتين لحجز ألف «افْعِيلالٍ» بينهما.

* * *

[مثال «إوزة» من «وأيت، وشويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى مثل «إوَزّة من وَأيْتُ: إيْأَاةٌ» ومثلها من «أوَيْتُ: إيَّاةٌ» لأن «إوَزّة: إفْعَلّةٌ»، والدّليل على ذلك قولهم: «وَزّةٌ» ومثلها من «شويتُ: إشواةٌ» تَقلب الهمزة - التى هى فاءُ «أوَيْتُ» - ياء، للهمزة التى قبلها؛ لئلا تجمع بين همزتين فى كلمة واحدة، وتقلب العين - التى هى واوٌ - ياءً؛ لأنّ قبلها ياء ساكنة؛ فصارت بمنزلة «مَيِّتٍ» وأخواته.

قال أبو الفتح: أصل هذه المسألة من «وَأيْتُ: اوْأَيَةٌ - بوزن: عِوْعَيَةٍ» فانقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، وانقلبت الياءُ ألِفا، لانفتاح ما قَبْلَها؛ فصارت: «إيأَاةً» كما ترى.

وأصلها من «أوَيْتُ: إأْوَيَةٌ» فقلبت الهمزة ياءً؛ لانكسار الهمزة قبلها؛ فصارت فى التقدير: «إيْوَيَة» ثم قلبتَ الواو ياءً؛ لوقوع الياء المبدلة من الهمزة قبلها، ووجب القلب فيها ولم تصحّ الواو كما صحّت فى بنائك مثل «اطْمأنّ» من «أوَى» إذا قلت: «ايويَّا»، فأقررتَ الواو، ولم تقلبها؛ لأنّ الفعل لا يستقرُّ على حالة واحدة؛ لتصرُّفه؛ و «إوَزّةٌ» اسم، والاسم ثابت غير مُتصرّف؛ فالبدل فيه قوىّ؛ فلذلك جرَت الياء فى «إيْوَيَةٌ» مجْرَى الياء فى «مَيْوِتٍ» لأنّ القلب فيها قَوِىّ - وقد مضى نظيرُ هذا - فصارت فى التقدير: «إيِّيَةً» ثم انقلبت الياءُ الأخيرة ألفا؛ لانفتاح ما قبلها، ووقوعها موضع حركة؛ فصارت «إيَّاةً».

وأصلها من «شَوَيْتُ: إشْوَيَةٌ» فانقلبت الياء ألفا.

وأصل «إوَزّة: إوْزَزَةٌ» فاسْتَثْقلوا اجتماع الزّايين مُتحرّكتين؛ فنقلوا فتحة الأُولى إلى

الواو؛ فلما تحركت قويت، فلم يكن للكسرة قبلها سبيلٌ على قلبها.

وإن شئْت فقل: كان أصلها: «إوْزَزَةٌ» فانقلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها؛ فصارت: «إيزَزَةٌ»، فلما تحرّكت الياء بفتحة الزّاى رجعت واوًا.

* * *

[مثال «حمصيصة» من «رميت»]

قال أبو عثمان: وتقول في مثل «حَمَصِيصةٍ من رَمَيْتُ: رَمَوِيّة»، وكانت قبل أن تغيرها: «رَمَيِيّة»، فاجتمع فيها من الياءات ما كان يجتمع في «رَحَيِيّة» إذا نَسبتَ إلى «رَحًى» فغيرتَ كما غيرتَ «رَحًى» في النسب؛ فقلبتَ اللام الأُولى ألِفا، ثم أبدلتها واوًا؛ لأنّ بعدها ياءً ثقيلة كياء النسب.

قال أبو الفتح: إنما قُلِبَت اللام الأُولى ألِفا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها؛ لأنها بإزاء الصَّاد الأُولى من «حَمَصِيصَة»، فصارت في التقدير: «رَمايِّة»، وياء النَّسَب لابُدّ لها من أن يُكسر ما قبلها، ولم يمكن تحريك الألف؛ لئلا تنقلب همزة، ولا إقرارها؛ لأنّ من شرط ياء الإضافة كسر ما قبلها؛ فأُبدلت واوًا؛ فصارت: «رَمَوِيَّةٌ» ولم تُبْدَل ياء؛ لأنَّك من الياء هربتَ.

* * *

[كراهتهم اجتماع ثلاث ياءات في المتصل، أشد منها في المنفصل]

قال أبو عثمان: فإن قلتَ: إنّ ياء النَّسب منفصلة من الاسم، فلِمَ شبَّهتَ هذا بها؟ فإنهم إذا كرِهوا اجتماع الياءات في المنفصل، فهم لغير المنفصل أكره.

ألا ترى أنّ الهمزتين إذا الْتَقَتا منفصلتين لم يكن فيهما التَّحقيق، ولم يكن بُدٌّ من تخفيف إحداهما؟ كما يفعل هذا بها أهل التّحقيق الذين إذا كانت واحدة حقّقوها؛ فإذا جاءت إلى جانبها أُخرى لم يكن عندهم من تخفيف إحداهما بُدٌّ؛ فإذا اجتمعتا في كلمة واحدة فكلهم يبدل الثّانية ويخرجها من باب الهمز؛ لأنهما في كلمة واحدة.

قال أبو الفتح: فَصْلُه بين المُتَّصِل والمُنْفَصِل في هذا صحيحٌ؛ لأنّ لكلّ واحد منهما نحوًا ليس لصاحبه.

ونظيرُ ما مثّل به قولهم: «مُسْتَعِد»، وأصله: «مُسْتَعْدِدٌ»، فنقلوا الكسرة إلى العين،

ولا يقولون فى «هذا كَرْمُ مُحمَّدٍ: هذا كَرُمُّحمَّـدٍ»، ولا ينقلون حركة الميم الأُولى إلى الرّاء؛ كما نقلوها فى «مُسْتَعِدّ» إلى العين؛ لانفصال «كَرْمٍ» من «مُحمَّدٍ» فلم يجريا مجرى «مُسْتَعِدّ».

ومن ذلك قولهم: «عَدُوٌّ، ووَلِىٌّ» فيدغمون واو «فعول» وياء «فعيل».

ولا يقولون فى نحو: «هو يغزُو واقدًا، ويقضى ياسرًا» بالإدغام؛ لانفصالهما فهذا يؤكد ما قال.

* * *

[من أجاز اجتماع أربع ياءات فى النسب لم يجز ذلك فى «حمصيصة» من «رميت»]

قال أبو عثمان: ومَن قال فى «حَيَّة، وأُمَيَّة – فى النَّسَب –: حَيِّىٌّ، وأُمَيِّىٌّ» فجمع بين أربَع ياءاتٍ، لم يقُلْ مثلَ ذلك فى «حَمَصيصَةٍ» من «رَمَيْتُ»، ولم يكن فيها إلا التَّغيير؛ وهذا أقيسُ، وكان الخليل وسيبويه والأخْفَشُ يروْنه؛ ولا أراه – كما قالوا – لما ذكرتُ لك من العِلّة.

قال أبو الفتح: قد تحصلَ من مذهب أبى عثمان – على هذا القول – أنّ الذى حسَّنَ لهم جَمْعَ أربعِ ياءاتٍ فى «حَيِّىٍّ، وأُمَيِّىٍّ» إنما هو لأنّ ياءَىِ الإضافة منفصلتان مّما قبلهما، وليس كذلك الياءان الآخرتان فى «رَمَوِيَّةٍ» لأنهما ليستا منفصلتين؛ لأنهما بإزاء الياء والصّاد الآخرة من: «حَمَصِيْصَةٍ» فلما لَزِمتا كانتا أثقلَ من يَاءَىِ الإضافة؛ فلهذا امتنع مّمَا أجازَه الأوّلُون.

قال أبو علىّ: يقال لأبى عثمان: إنّ العلّة فى قلب الياء ألفا ثمّ واوًا، إنما هو اجتماع الياءات، لا فرقَ بين اللازم والمنفصل.

وأيضًا فإنّ فى آخر «حَمَصِيْصَةٍ» من «رَمَيْتُ» ياءين زائدتين يُشْبِهانِ ياءَى النسب.

يقول: لأنّ ياء «حَمَصِيصَةٍ» زائدة، والصّاد مكرّرة، فهى أيضًا زائدة فجرَتا مجرى ياءِى النَّسب؛ والعلّة واحدة.

* * *

[مثال: «حلكوك» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى مثل «حَلَكُوك» من «غزوت: غَـزَوِىٌّ» وكـانت قبـل التَّغيـير فيها ثلاث واوات؛ فلابُدّ من قلب الطَّرف؛ لئلا تجتمع الواوات؛ ثمّ تقلب التى تليها لهـا؛ ثم تبدل من الواو الأُولى ألفا، ثمّ تبدل الألف واوًا؛ لأنّ بعدها ياءً ثقيلـة؛ فهـذا قيـاس مـا قلت لك.

قال أبو الفتح: الأصل أنها كـانت: «غَـزَوُوْوًا» فقلبـت الآخـرة لمـا ذَكَـرَ؛ فصـارت: «غزوُوْيًا»، ثم أبدلت الـواو التـى قبـل اليـاء؛ لأجـل اليـاء بعدهـا فصـارت فـى التقديـر: «غَزَوُيًّا» ثم أبدل من الضّمَّة فى الواو كسرة لتصحّ الياء بعدهـا؛ فصـارت: «غَزَوِيًّـا» ثـمّ أبدلت من الواو ألفا؛ لتحرُّكها وانفتـاح مـا قبلهـا؛ كمـا فُعِـل فـى اليـاء، فصـارت فـى التَّقدير: «غَزَايًّا»، وأرادوا كسر ما قبل الياء، كما يكسـر مـا قبـل يـاء النَّسـب، فـأبدلوا الألِف واوًا كما فُعِل فيما تقدّم، فصارت: «غَزَوِيًّا»، فالواو فـى «غَـزَوِىٌّ» إنمـا هـى بـدل من الألف، التى كانت فى التقدير بدلا من الواو.

* * *

[من جمع بين الياءات لم يجمع بين الواوات لثقلها]

قال أبو عثمان: ومن جَمَعَ بين الياءات لم يجمع بين الواوات لِثِقَلِ الواوات؛ فعلـى هـذا فأجْرِ ما جاءك من هذا.

قال أبو الفتح: يريد الياءات فى «حَيِّىٍّ، وأُمَيِّىٍّ» والتغيير فى : «غَزوِىٍّ» بلا خلاف.

* * *

[مثال «فعلول» من «رميت»]

قال أبو عثمان: وتقولُ فى «فُعْلول من رمَيْت: رُمْيِىٌّ» لا تُغيِّر؛ لأنّ الحـرفَ الـذى قبـلَ الياء الأُولى ساكنٌ؛ فصارت بمنزلة النِّسبة إلى «ظَبْىٍ».

قال أبو الفتح: أصلُ هذه «رُمْيُوىٌّ» فقلبت الواوُ يـاءً؛ لوقـوع اليـاء بعدَهـا، وأُبدلـت من ضمَّة الياء قبلها كَسرة؛ لتصحّ الياءُ المنقلبةُ، وصحّتِ الياءُ الأُولى، ولم تُقْلَـب، كمـا قُلِبَتْ فى «رَحَوِىٌّ» لسكون الميم قَبْلَها، فصارت «رُمْيِيًّا».

* * *

[مثال «فعلول» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: وكذلك «فُعْلُولٌ من غَزَوْت» إلا أنَّك تُبدلُ الواوَ الآخرة ياءً، ثم تُبدلُ لها الواوَ التى تَليها، فيصيرُ: «غُزْوِيٌّ» فصار هذا بمنزلة النَّسب إلى «غَزْوٍ، وعَدْوٍ» وما أشبه ذلك.

قال أبو الفتح: يُريد بقولهِ: **«وكذلك فُعْلُولٌ من غَزَوْتُ»** أنَّك تُصحِّح الواوَ الأُولى من «غُزْوِىٍّ» لسكون ما قبلها، كما صحّت الياءُ الأُولى فى «رُمْيِىٍّ» لسكون ما قبلها، ولذلك شبَّهَه «بغُزْوِىٍّ» كما شَبَّهَ «رُمْيِيًّا بظَبْيِىٍّ».

وأصلُ «غُزْوِىٍّ: غُزْوُوٌّ» فقلبت الآخرة ياءً؛ لاجتماع ثلاث واوات، فصارت: «غزوُوْيًا»، ثم أبْدَلْتَ لها الواوَ التى قبلها، وأبدلت من الضّمَّة قبلها كسرة، فصارت: «غُزْوِيًّا» فالواو فى «غُزْوِىٍّ» هى الواو الأُولى التى كانت فى: «غُزْوُوٌّ» وليست كالواو فى «غَزَوِىٍّ» إذا أردت بناء «حَلَكُوك» من «غزوت» لأن تلك بدل من الألف المبدلة من الواو التى هى اللام الأولى.

* * *

[مثال «فعليل» من «رميت، وغزوت»]

قال أبو عثمان: وكذلك «فِعْلِيلٌ» بهذه المنزلة.

قال أبو الفتح: يريد صحّة اللام، لسكون العين، فتقول فيها من «رميتُ: رِمْيِىٌّ» ومن «غزوت: غِزْوِىٌّ» وأصلها: «غِزْوِيوٌ» فقلبتَ الواو، لوقوع الياء قبلها.

* * *

[مثال «مفعول» من «قويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى «مفعول من قَوِيتُ: مكانٌ مَقْوِىٌّ فيه» فتُغَيِّر، لاجتماع الواوات.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه: «مَقْوُوٌّ» ثم صارت: «مَقْوُوْيًا» ثم «مَقْوُى» ثم «مَقْوِىٌّ» على ما تقدّم.

ومن قال: «مَغْزُوٌّ» لم يقل هنا إلا بالقلب، كراهة اجتماع ثلاث واوات، وإذا أجازوا القَلب فى «مَغْزِىٍّ» فهم بالقلب فى «مَقْوِىٍّ» أجدر، ولا يجوز غيره.

* * *

[مثال «مفعول» من «الشقاوة»]

قال أبو عثمان: وتقول فيه من «الشَّقاوة: مكانٌ مشقُوٌّ فيه» فلا تُغيِّر كما لا تُغيِّر «مغزوًّا» إلا أن تقول: «مشقيٌّ»، كما تقول: «مَسْنِيَّةٌ، ومَرْضِيَّةٌ».

قال أبو الفتح: يقول: فتُجيز القلب على ضعف لأنه ليس في قوّة الإثبات؛ لأنّ القياس: «مَسْنُوّةٌ، ومَرْضُوّةٌ».

* * *

[مثال «فعلول» من «شويت، وطويت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «فُعْلُول من شَوَيت، وطوَيت: شُوَوِيٌّ، وطُوَوِيٌّ» وكان الأصل: «شُوْيُويٌ، وطُوْيُويٌ» فقلبتَ الأُولى ياءً؛ لأن بعدها ياءً متحرِّكة، وقلبتَ الواو الأخرى ياءً للياء التي بعدها أيضًا؛ فاجتمعت أربع ياءات؛ فصار بمنزلة «أُمَيِّيٌّ» فكأنها: «شُيِّيٌّ، وطُيِّيٌّ» ففعلتَ بها ما فعلت بـ «أُمَيَّة» حين نسبتَ إليها.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه: «شُويُويٌ، وطُويُويٌ»؛ لأنّ واو «فُعلول» تقع بين الياءين وهما اللامان، ثم صارت: «شُوْيُيٌّ» ثم «شُوِيِيٌّ» ثم «شُيِّيٌّ» وكذلك «طُيِّيٌّ» فصارت بمنزلة النَّسب إلى «حَيَّة» فحرّكتَ عين الفعل لتنقلبَ اللام ألفا، كما فعلتَ ذلك حين قلتَ: «حَيَوِيٌّ» فلمَّا تحرّكت العينُ رجعت واوًا؛ لقوّتها بالحركة؛ فصارت في التقدير: «شُوَيِيٌّ» ثم قلبتَ الياء ألفا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها؛ فصارت في التقدير: «شَوَاىٌّ» ثم قلبتَ الألف واوًا، كما فعلت في «رَحَوِيٌّ».

فالواو الأُولى في «شُوَوِيٌّ» هي الواو الأصليَّة، لَمَّا تحرّكت رجعت، والواو الثَّانية بعدها إنما هي بدل من الألف، التي كانت بدلاً من الياء، التي هي اللام الأُولى.

* * *

[مثال «فيعول» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «فَيْعُول من غزوتُ: غَيْزُوٌّ» فتصير بمنزلة «مَغْزُوٌّ».

قال أبو الفتح: إنما صار بمنزلة «مَغْزُوٌّ» لأن قبل لامه واو «فَيْعول» فهي نظيرةُ واو «مفعول» وإذا كان قد صحّ «مَغْزُوٌّ» وهو على «غُزِيَ» فـ «فيعولٌ» أوْلَى بالصحَّة لبُعده من الاعتلال؛ إذْ ليس بجارٍ على «غُزِيَ» ولا يَعْمَلُ عملَ الفعل.

* * *

[مثال «فيعول» من «قويت»]

قال أبو عثمان: وتقولُ فيها من «قَوِيتُ»: قَيُّوٌّ» فتَقْلِبُ العينَ التى هى واو ياءً للياء الأُولى قبلها، وتدَعُ واوَيِ الطَّرَف على حالهما؛ لأنّ الواو الأُولى تلى الياء المُبدلة من الواو ساكنة، والياء التى قبلها متحرِّكة؛ فليس هذا موضع تغيير.

قال أبو الفتح: يقول: إنَّه إنما تقلب الواو لأجْلِ الياء إذا سكنت الأُولى نحو: «مَيْوتٍ»، فأمَّا إذا تحرّكت الأُولى فلا سبيل إلى القلب.

ألا ترى إلى صحة «طَوَيْتُ، وشَوَيْتُ» ونحوهما؟.

وأصل هذه المسألة: «قَيْوُوٌّ» فقلبت الواوُ للياءِ قبلها.

* * *

[مثال «فيعول» من «حييت»]

قال أبو عثمان: وتقولُ فيها من «حَيِيتُ: حَيَوِىٌّ»؛ لأنك لو جئْت بها غير مُغَيَّرةٍ صارت بمنزلة النَّسب إلى «حَيَّةٍ».

قال أبو الفتح: أصلُ هذه «حَيُّوْىٌ» فقُلبت الواو، لوقوعها ساكنة قبل الياء، وأُبْدل من ضمَّة ما قبلها كسرة؛ فصارت فى التَّقدير: «حَيِّيًّا» بمنزلة قول بعضهم فى النَّسب إلى «حَيَّةٍ: حَيِّيٌّ» فاجْتَمعَت أربعُ ياءات؛ فحُرِّكتِ الأُولى منهنّ لتنقَلِبَ الثَّانية ألفا؛ فصارت فى التَّقدير: «حَيايًّا» ثم أُبدِلت الألفُ واوًا؛ فصارت: «حَيَوِيًّا» بمنزلة «رَحَوِىٌّ».

* * *

[مثال «فيعل» من «حويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى «فَيْعَلٍ من حَوِيت، وقَوِيتُ: حَيًّا، وقَيًّا» تقلبُ العينَ ياءً؛ لأنّ قبلها ياءً ساكنة، وتقلِبُ اللامَ ألفا؛ لأنّ أصلها التَّحريك وقبلها فتحةٌ.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه: «حَيْوِوٌ، وقَيْوِوٌ» لأنهما من مضاعف الواو، لقولك: «الحُوّة، والقُوّة» ثم غُيِّرَا لما ذكَر.

والوجهُ أن تَبنى هذا على «فَيْعِل» مكسور العين؛ لأنّ ما عينُه معتلّةٌ إنما يجىء فيه «فَيْعَل» قليلا، وقد قالوا: «هَيَّبَانٌ، وتَيَّحَانٌ» فبنوهما على «فَيْعَلانٍ» مفتوح العين.

والألفُ فى «حيًّا، وقيًّا»؛ إنما هى بَدَلٌ من الياء المنقلبة عن الواو الآخرة.

* * *

[مثال «فيعل» من «حويت، وقويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى «فَيْعِل» منهما: «حَىٌّ، وقَىٌّ» وكذلك من «شَوَيْتُ، ولَوَيْتُ» تحذف من هاهنا ياءً، كما حذفت من تصغير «أحْوَى» حين قلت: «أُحَىٌّ» كما ترى؛ وكذلك ما أشبه هذا.

قال أبو الفتح: أصلُ هذا: «حَيْوِوٌ، وقَيْوِوٌ»[1] فقلبْتَ الواو الأُولى ياءً لوقوع الياء قبلها ساكنة، وقلبتَ الآخرة لانكسار ما قبلها، فصار فى التّقدير: «حَيِّيًا، وقَيِّيًا» فكرهوا اجتماع ثلاث ياءات - والوُسطى مكسورة - فحذفوا الآخرة، لضعفها، فصار: «حَيًّا، وَقَيًّا».

وأصله من «شَوَيتُ، وَلَوَيتُ: شَيْوٌ، ولَيْوٌ» فقُلبت الواو، وفُعل بها ما فعل بما قبلها.

(١) الحِيّ بكسر الحاء، والحَيَوانُ، محرّكةً، والحَياةُ والحَيَوْةُ، بسكون الواو: نَقِيضُ المَوْتِ. حَيِيَ، كَرَضِيَ، حَيَاةً، وحَىّ يَحَىّ ويَحْيا. والحَياة الطَّيِّبَةُ: الرِّزْقُ الحَلالُ، أو الجَنَّةُ. والحَىّ: ضِدّ المَيِّتِ، ج: أحْياءٌ، وفَرْجُ المرأةِ. وضَرِبَ ضَرْبَةً ليس بحاء منها، أى: ليس يَحْيَا، كقولك: لا تَأكُلْ كذا فإنّكَ مارِضٌ، أى: تَمْرَضُ إن أكَلْتَهُ. وأحْياهُ: جَعَلَهُ حَيّا. واسْتَحْياهُ: اسْتَبْقاهُ، قيل: ومنهُ: ﴿إنّ اللّهَ لا يَسْتَحْيِي أن يَضْرِبَ مَثَلا﴾. وطَرِيقٌ حَىّ: بَيِّنٌ. وحَيِيَ: اسْتَبَان. وأرضٌ حَيّةٌ: مُخْصِبَةٌ. وأحْيَيْنَا الأرضَ: وجَدْناها حَيّةَ غَضّةِ النَّباتِ. والحَيَوانُ، محرّكةً: جنسُ الحَىّ، أصْلُهُ حَيَيانٌ. والمُحاياةُ: الغِذاءُ للصبىّ. والْحَىّ: البَطْنُ من بُطُونِهِمْ ج: أحْياءٌ. والحَيَا: الخِصْبُ، والمَطَرُ، ويُمَدّ، واسْمُ امْرَأةٍ، وبالمَدّ: التَّوْبَةُ، والحِشْمَةُ، حَيِيَ منه حَياءً، واسْتَحْيا منه، واسْتَحَى منه، واسْتَحْيَاهُ، وهو حَيِىّ، كغَنِىّ: ذُو حَياء، والفَرْجُ من ذَواتِ الخُفّ والظِّلْفِ والسِّباعِ، وقد يُقْصَرُ ج: أحْياءٌ وأحْيِيَةٌ وحَىّ، ويكسرُ. والتَّحِيَّةُ: السلامُ، وحَيّاهُ تَحِيّةً: والبَقاءُ، والمُلْكُ. وحَيّاكَ الله: أبقاكَ، أو مَلّكَكَ. وحَيّا الخَمْسِينَ: دَنا منها. والمُحَيّا، كالحُمَيّا: جماعةُ الوَجْهِ، أو حُرُّهُ. والحَيّةُ: م، يقالُ: لا تَمُوتُ إلا بعَرَضٍ ج: حَيّاتٌ وحَيْواتٌ. والحَيّوتُ، كتَنّورٍ: ذَكَرُ الحَيّاتِ. ورجلٌ حَوّاءٌ وحاوٍ: يَجْمَعُ الحَيّاتِ. والحَيّةُ: كَواكِبُ ما بَيْنَ الفَرْقَدَيْنِ وبَناتِ نَعْشٍ: وحَىّ: قَبِيلَةٌ، والنّسْبَةُ: حَيَوِيّ وحَيَيِىّ.

قاءَ يَقِيءُ قَيْئًا، واسْتَقاءَ وتَقَيّأ وقَيّأهُ الدّواءُ، وأقاءَه، والاسمُ: القُياءُ، كغُرابٍ. والقَيُوءُ: الكثيرُ القَيْءِ، كالقَيُوّ، كَعَدُوّ، ودَواؤُه المُقَيِّىءُ. وتَقَيّأتْ: تَعَرّضَتْ لِبَعْلِها، وألْقَتْ نَفْسَها عليه. وثوبٌ يَقِيءُ الصِّبْغَ، أى: مُشْبَعٌ.

وكذلك «أُحَيٌّ» إنما هو تصغير «أحْوَى» وأصلُه: «أُحَيْوٌ» فقلبت الواو للياء قبلها، فصار: «أُحَيِّيا» فاجتمعت ثلاث ياءات - والوُسطى مكسورة - فحذفوا الآخرة لضعفها.

وهذا إنما هو على حدِّ قولهم فى «أسود: أُسيِّد» فأمَّا من قال: «أُسَيْوِد» فلم يقلب وأجْرَى ياء التَّحقير مجْرَى ألف التَّكسير فى «أساوِد» فإنَّه يقول: «أُحَيْوٍ» ولا يحذف شيئا؛ لأنه لم يجتمع ما يحذف من أجله.

والقولُ الأوّل هو الوجهُ؛ لوقوع الياء الساكنة قبل الواو.

ومنهم من لا يحذف فى تحقير «أحْوَى» فيقول: «أُحَيٌّ» - وهو أبو عمرو - فقياس قوله ثَمّ أن يقول هنا: «حَيٌّ، وَقيٌّ، وشَيٌّ، وَلِيٌّ».

والحذف قولُ الخليل وسيبويه وهو الوجهُ، يدلُّ على صحّته قولُهم فى تصغير «عطاء: عُطَيٌّ» وأصله: «عُطَيِّيٌّ» فحذفهم الياءَ إنما هو لاجتماع ثلاثِ ياءاتٍ، وكسرةُ الوسطى منها.

وكذلك قالوا فى تحقير «سمَاءٍ: سُميَّةٌ» وأصلُه: «سُمَيِّيةٌ» فحذفوا الياء لذلك؛ وإذا حذفوها - مع أنّ بعدها الهاء - فحذفهم إيَّاها - إذا وقعت حرفَ إعراب - أصْوَبُ.

* * *

[مثال «فعلان» من «قويت»]

قال أبو عثمان: وتقولُ فى «فَعُلانٍ من قَوِيتُ: قَوُوَان» وإن شئْتَ أدغَمْتَ وأسْكَنْتَ الواوَ الأُولى.

قال أبو الفتح: هذا الذى قاله قد قالَه سيبويه من قَبْلُ؛ أعنى إظْهار «قَوُوَانٍ».

وقال أبو العباس: «قَوُوان» غَلَطٌ ينبغى لمن لم يُدْغِمْ أن يقول: «قَوِيان» فيكسر الأولى ويقلب الثَّانية ياءً لأنّه لا تجتمع واوان فى إحداهما ضمَّة والأُخرى متحرِّكة؛ قال: وهذا قول أبى عُمَر الجرمىِّ وجميع أهل العلم.

والوجهُ عندى إدغامه ليسلَم من ظهور الواوين، إحداهما مضمومة، فإذا قال: «قَوِيان» التبس «فَعُلان بفعِلان» فمن هنا قوى الإدغام.

فإن قيل: فإنه إذا أُدغم لم يُعْلَم «أَفْعُلانٌ» هو أم «فَعِلانٌ»؟.

قيل: هذا محالٌ؛ لأنّك لو أردتَ بناء «فَعِلان» من «قويت» لقلبت اللام؛ لانكسار ما قبلها فقلت: «قَوِيان» ولم تدغم؛ لاختلاف الحرفين، وإذا وصلت إلى إظهار ما فى نفسك من البناء المراد، فلا وجه لعُدُولك عنه، فلهذا تقول فى «فَعِلان: قَوِيان» فتجمع فيه قلب الأثقل إلى الأخفّ وبيانَ ما تريد من حركة العين فتأمَّلْه.

* * *

[مثال «فعلان» من «قويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى «فَعَلان: قَوَوَان» فتصِحُّ اللامُ كما صحّت فى «النَّزَوَان» وتصحُّ العينُ كما صحّت فى «جَوَلان».

قال أبو الفتح: قد تقدّمت العلّة فى صحّة نحو «النَّزَوَان، والغَلَيَان» حتى حُمِل عليه «الجَوَلانُ، والسَّيَلانُ» ولم يُكْرَه اجتماعُ الواوَيْن هنا؛ لانفتاح الأُولى منهما.

* * *

[مثال «فعلان» من «حييت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى «فَعُلان من حَيِيتُ: حَيُوَانٌ» فتقلب الياء التى هى لام واوًا؛ لانضمام ما قبلها، ومن أسكن قال: «حَيْوَانٌ» كما يقول إذا أسكن «لَقَضْوَ الرّجل» ولا تُغَيِّر؛ لأنّ الإسكان ليس بأصْلٍ.

قال أبو الفتح: أصلُ هذا: «حَيُيان» فقَوِيت الضّمَّة على قلب الياء - وإن كانت متحرِّكة - لأنها لام، واللام ضعيفة؛ ولو كانت عينا لما قلبت لقوّة العين، ألا ترى إلى نحو قولهم: «رجل عُيَبَةٌ» لم تقلب الياء لتحرُّكها وكونها عينا.

وقولُه: «**ومن أسْكَن قال: حَيْوان**»، يريد: من أسكن العين تخفيفا وهو يريد بناء «فعُلان» لا أنّه يرتجل بناء «فَعْلان» لأنّه لو أراد ذلك لقال: «حَيَّان» لا محالة؛ فإقرارُه للواو - وإن زالت الضَّمَّةُ التى أوجبت القلبَ - كإقرارِه الواوَ فى: «لَقَضْوَ الرّجلُ» وإن زالت الضَّمَّة من الضاد التى عنها وجب القلبُ، إلا أنّ لفظ «حَيْوان» أخفى من لفظ «لَقَضْوَ» لأن هذا فيه سكون الياء قبل الواو وليس فى «لَقَضْوَ الرّجل» شيء من شأنه إذا سكن ما قبل الواو أن تُقلبَ الواوُ له، وإنما هو الضّاد، والضّاد لا يمتنع سكونُها قبل

الواو، وهما وإن اختلفا من هذا الوجه فإنهما مُتَّفقان فى أنّ الواو إنما وجبت عن الضمة المقدّرة فيهما.

* * *

[مثال «فيعلان» من «حويت، وقويت، وشويت، ولويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى «فَيْعلانٍ من حَوِيتُ، وقَوِيتُ، وشَوَيْتُ، ولَوَيْتُ: حَيَّانٌ، وقَيَّانٌ، وشَيَّانٌ، ولَيَّانٌ» تحذفُ الياءَ التى هى آخر الياءات، ولم تَعْدُ هذه الألف أن تكون كهاء التَّأنيث وألف النّصب؛ فهكذا فأجْر هذا.

قال أبو الفتح: أصلُ هذا: «حَيْوِوَان، وقَيْوِوَان، وشَيْوِيان» فقلبت الواو الأولى، لوقوع الياء قبلها ساكنة، وقلبت الثّانية؛ لانكسار ما قبلها، فصار فى التّقدير: «حَيِّيانًا، وَقَيِّيانًا، وشَيِّيانًا» ثم حذفت الياء الآخرة كما حُذِفت من آخِرِ «فيعل» ولم يُعْتَدَد بالألف والنون من آخره؛ لأنهما يجريان مجْرَى هاء التأنيث من قِبَل أنَّكَ لو رخّمت مِثْل «عثمان» لقُلْتَ: «يا عُثْم» كما تقول فى «طَلْحَةَ: يا طَلْح» وشَبَهُ هذه الألفِ والنُّونِ بهاء التأنيث أقوَى من شبهها بألفِ النّصب فى قولك: «رأيْتُ زَيْدًا»؛ لأنّ هاء التأنيث لازمةٌ كلزوم الألف والنُّون، وألفُ النّصبِ يزيلُها الرفعُ والجرُّ، ولكن أبا عثمان شبّهها بها؛ لاجتماعهما فى الزِّيادة فى آخر الكلمة، والوجهُ ما عرّفتك.

يقول: فكما كنتَ تقول لو بنيتَ مثل «فَيْعِلة من حييت: حَيَّة» وأصلها: «حَيِّيَة» كذلك تقول فى «فَيْعِلان: حَيَّان» وأصله: «حَيِّيان».

* * *

[قولهم: «حيوان» بثلاث فتحات متوالية]

قال أبو عثمان: وأمَّا قولهم: «حَيَوَانٌ» فإنّه جاء على ما لا يستعمل، ليس فى الكلام فعل مستعملٌ مَوْضِعُ عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك لم يشتقُّوا منه فعلا، وعلى ذلك جاء «حَيْوَة» اسم رجل فافهمه.

وكان الخليل يقول: «حَيَوَان» قلبوا فيه الياء واوًا لئلا يجتمع ياءان استثقالا للحرفين من جنس واحد يلتقيان، ولا أرى هذا شيئا؛ ولكن هذا كقولهم «فاظَ - المَيِّت - يفيظ، فيظا، وفَوْظا» فلا يشتقُّون من «فَوْظٍ» فعلا.

قال أبو الفتح: القول فى هذا ما قاله الخليل، وتشبيه أبى عثمان «الحيوان» - فى أنه لم يشتقّ منه فعل - «بفَوْظٍ» ليس بمستقيم، و «فَيْظٌ، وفوْظ» لغتان كما ترى.

قال أبو علىّ: لأنه لا ينكر فى كلامهم أن يكون فيه ما عينه ياءٌ، وواوٌ - يعتقبان عليه - نحو قولهم: «تاه يَتِيه، وطاح يَطِيح» وقالوا: «هو أتْوَهُ منه، وأطْوَحُ منه».

فهذا ونظيره كثير فى كلامهم، وليس فى كلامهم مما عينه ياء ولامه واو شىء نعلمه فنقيس «الحيوان» عليه.

فأما قولهم فى العَلَم: «حَيْوة» فالواو فيه بدل من الياء، وأصله: «حَيَّة» وجاز ذلك فيه لِمَا كنتُ عَرّفتك، من أنه قد يجىء فى الأعلام ما لا يجىء فى غيرها، وذلك نحو: «مَوْرَقٍ، وَتهْلَلٍ، ومَعْدِيكَرِب».

وإنما حمل الخليلُ «الحيوان» على أنه من مضاعف الياء، وأنّ الواو فيه بدل من الياء؛ لأنَّه من «الحياة»، ومعنى «الحياة» موجود فى قولهم: «الحَيا - للمطر».

ألا ترى أنَّه يُحْيِى الأرضَ والنَّباتَ؟ كما قال تعالى: ﴿**وأحْيَيْنا به بلدةً مَيْتا**﴾ [الفرقان: ٤٩] و ﴿**فأحْيَيْنا به الأرضَ بعدَ مَوْتها**﴾ [فاطر: ٩]، وهذا كثيرٌ فى القرآن والشِّعْر، وهم يقولون فى تثنيته: «حَيَيَانٍ» بالياء لا غير.

فلهذا - عندى - ذهب الخليل إلى أنّ «الحَيوان» من مضاعَف الياء لَمَّا وجَد معناه كمعنى «الحَيَا - للغَيْث» فلمَّا لم يجد فى الكلام ما عينُه ياءٌ، ولامُهُ واوٌ نحو: «حيوت» ورأى معنى «الحيوان» من معنى «الحَيا - للمَطَر» حَمَلَهُ عليه لهذين السَّببين.

وبقى أبو عثمان بلا دَلالةٍ تدُلُّ على قوله، فمذهب الخليل فى هذا الوجهُ الذى لاَ مَحيدَ عنه، ولا مصرف إلى غيره.

* * *

[المصادر التى ليس لها أفعال]

قال أبو عثمان: وكذلك «وَيْلٌ، وَوَيْحٌ، وَوَيْسٌ» هنّ مصادرُ ليس لهُنّ فِعْلٌ، كراهةَ أن يكثُر فى كلامهم ما يستثقلون، ولاستغنائهم بالشّىء عن الشَّىء حتى يكون المستغنَى عنه مُسْقَطا.

قال أبو الفتح: قد تقدّمَ القولُ فى امتناعهم من استعمال أفعالِ هذه المصادر لما كان يلزمهم من إعلال الفاء والعين جميعا.

وأمَّا ما اسْتغْنَوْا به عن غيره فقولهُم: «ترَكَ» استغنوا به عن «وَدَعَ، ووَذَرَ» وبقولهم: «تاركٌ» عن «وَادع، ووَاذرٍ» ولهذا نظائر.

يقول: فكذلك استغْنَوا عن استعمال الفعل من لفظ «الحَيَوَان» باستعمال الفعل من «حيِيتُ» ممَّا لامُهُ ياءٌ كعَيْنِه، والقول فى هذا قول الخليل.

* * *

[قول الخليل فى مثل «فعلان» بكسر العين من «حييت، ومن قويت»]

قال أبو عثمان: وقال الخليل: أقول فى مثل «فَعِلان من حَيِيْتُ: حَيِيَان» وتُسَكِّنُ وتُدغمُ إن شئْتَ، ومن «قويتُ: قَوِيانٌ» ولم تُدْغِم؛ لأنّ الحرفين مختلفان.

قال أبو الفتح: الإدغامُ فى «حَيِيان» هو الوجهُ؛ لأنّه قد اجتمع فى الكلمة حرْفان من جنْسٍ واحدٍ مُتحرِّكان والأوّلُ مكسور فجرى مجرى إدغام «فَعِلان من رَدَدْتُ» إذا قلتَ: «رَدّان».

فأمَّا الإظهارُ فإنما جاز لأنّ الألف والنُّون لَّما زيدتَا من آخر الكلمة خرج بهما من شَبَهِ الفعل كما يَخرجُ لو بنيْتَهُ على «فُعَلٍ» أو «فِعَلٍ» وسترى ذلك، فظهور «حيِيان» لمفارقته بناءَ الفِعْل بالزِّيادة كظهور «حُضَضٍ، ومِرَرٍ» لمفارقته بناء الفعل؛ ولأنّ هذه الياء أيضًا قد ظَهَرت فى نحو: «حَيِيَ، يَحْيَا» ولو كان موضعُها صحيحا لادّغم نحو: «ضَنّ، يَضَنُّ». فقد علمت بهذا أنّ للمعتلّ فى الإظهار نحوًا ليس للصّحيح.

وقولُهُ فى «قَوِيان»: لا تُدْغم؛ لأنّ الحرفين مختلفان.

يقول: قد انقلبت الواوُ الآخرة؛ لانكسارِ ما قبلها؛ فصارت ياء، وفارقت لفظَ الواو، والواوُ قبلَها متحرِّكَةٌ، فلا سبيلَ إلى الإدغام.

* * *

[«فعلان» بسكون العين من «حويت، وقويت»]

قال أبو عثمان: ومن أسْكَنَ قال: «حَوْيان، وقَوْيان» من «حَوِيتُ، وقَوِيتُ» ولم يغيِّر؛ لأنّ أصلَه الحركة.

قال أبو الفتح: يقولُ: من أسْكَنَه وهو يريدُ بناءَ «فَعِلان» استثقالا للكسرةِ، كما يقولُ فى تخفيف «فَخِذٍ: فَخْذٌ» قال فى «فَعِلان من حَوِيتُ، وقَوِيتُ: حَوْيان، وقَوْيان» كما يقولُ فى تخفيف «فَعُلان من حَيِيْت: حَيْوَان» لأنَّه ينوى هنا الضَّمة كما كان يَنْوى ثم الكسرة.

* * *

[مثال «مفعلة» بضم العين من «رميت»]

قال أبو عثمان: وتقولُ فى «مَفْعُلَةٍ من رَمَيْتُ: مَرْمُوَةٌ» إذا بَنَيْتَها على التأنيث، و«مَرْمِيَةٌ» إذا بنيتها على التّذكير.

قال أبو الفتح: معنى قوله: «**إذا بنيتها على التأنيث**»لآ أن تُقَدِّرَ الكلمةَ غيرَ منفكَّة من الهاء، ولكنَّها بُنِيَتْ فى أوّل أحوالها على الهاء، كما بُنِيَتْ «غُرْفَةٌ، وشُرْفَةٌ» فى أوّل أحْوالهما على الهاء، ولم يُقَدَّرَا: «غُرْفًا، وشُرْفًا» ثم دَخَلَتِ الهاءُ عليهما، فكذلك تجعلُ الهاء فى «مَرْمُوَة» غيرَ مُقَدَّر دخولها على الكلمة بعدْ أن لم تكن.

ومعنى قوله: «**على التّذكير**»، أن تُقَدِّر الهاء على مُذَكَّرٍ قد نُطِقَ به بغير هاء، كما تقولُ فى «قائمةٍ، وقاعدةٍ» أن الهاء داخلةٌ فيهما بعد أن كانتا: «قائما، وقاعدًا» وأصلُها «مَرْمُيَة» فقلبت الياء واوًا؛ لانضمام ما قبلها، وصحّت؛ لأنّ الهاءَ غيرُ مفارقةٍ؛ فصارت الواوُ بمنزلةِ الواوِ فى: «قَلَنْسُوَةٍ، وقَمَحْدُوَةٍ»، وجرَتِ الهاءُ فى هذا مَجْرَى الألف والنُّون اللّتين لَم يَدْخُلا بعد أن قُدّرَت الكلمةُ عاريةً منهما نحو: «عُثْمان، وعِمْرانَ».

ألا ترى أنَّه لم يكن أصلُها: «عُثْمٌ، وعِمْرٌ» ثم دخلت الألفُ والنُّونُ عليهما؛ فكذلك الهاءُ فى «مَرْمُوَةٍ، وقَلَنْسُوَةٍ» وإن كان ما بعد الواو زائدًا إلا أنَّه زائدٌ زِيد مع ابتداءِ بِناءِ ذلك المثال، وقلتَ فى المذكر: «مَرْمِيَةٌ»، إلا أنَّك قدّرْت الهاءَ غير مُلازمةٍ للكلمة فى أوّل البناء فصار كأنه «مَرْمُىٌّ» فقَلَبْتَ الضَّمّة كسرةً لتصِحّ الياءُ، فصار: «مَرْمٍ» ثم أدخلتَ الهاءَ بعد أن قَلَبْتَ الضّمة كسرَة فصحتِ الياءُ فقلتَ: «مَرْمِيَةٌ» كما قلت قبل الهاء: «مَرْمٍ»، فتبين هذا.

* * *

[مثال «قمحدوة» من «رميت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى مثل «قَمَحْدُوَةٍ من رَمَيْتُ: رَمَيُوَةٌ».

قال أبو الفتح: إنما صحّتِ اللامُ الآخِرَةُ لسكون الأولى قبلها، والواوُ في: «رَمَيُوَةٍ» هي نظيرةُ الواو في «قَمَحْدُوَةٍ» وهذا على التأنيث؛ فإن بَنَيْتَها على التذكير قلتَ: «رَمَيَّةٌ»، وأصلُها: «رَمَيِيَةٌ» لأنك قلبتَ الواو ياء؛ لأنَّك قدّرتها «رَمَيُوٌ» فجرت مجرى «أَدْلٍ وأجْرٍ»، وعلى هذا قالوا في ترخيم اسم رجل يقال له «عَرْقُوَة» على من قال: «يا حارُ»: «يا عَرْقِي» لأنّه قدّر الواو حرفَ إعرابٍ فقلبها.

* * *

[مثال «قمحدوة» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: فإن قلتها من «غَزَوْتُ» قلت: «غَزَوِيَّةٌ» تقلب الطَّرَفَ ياءً؛ لئلا تجتمعَ الواوات.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه: «غَزَوُّوَةٌ» فاجتمعت ثلاثُ واواتٍ - الوُسطى مضمومةٌ - فصار ذلك كأرْبَع واواتٍ؛ فقلبتَ الطَّرف ياءً، وأبدلت من الضمة قبلها كسرةً لتصحّ الياءُ، والتَّذكيرُ والتأنيثُ في هذا سواءٌ، لئلا يجتمع ما يستثقلون.

* * *

[مثال «ترقوة» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: ومن قوله في مثل «تَرْقُوَةٍ من غزوت: غَزْوِيةٌ»، وتذكيرها وتأنيثها سواءٌ؛ لأنَّك لو لم تقلب اجتمع في الطَّرَف واوانِ في إحداهما ضمَّةٌ، فصار هذا كاجتماع ثلاث واواتٍ؛ فلم تجد من التَّغيير بُدًّا.

قال أبو الفتح: الهاء في قوله راجعة إلى الخليل. وأصل المسألة: «غَزْوُوَةٌ» فغُيِّرت لما ذَكَرَ.

وكأنّ أبا الحسن من هذا الموضع ونحوه انتزع قوله، أنّه يقول في مثل «افعوعل من القول: اقْوَيَّلَ» ولا يجمع ثلاث واوات؛ كما لم يجمع الخليل في «غَزْوُوَةٍ» بين واوين وضمَّة، وقد احتجّ بهذا القول أبو بكر لأبي الحسن وحسَّن مذهبه، واعْتَمد عليه في «اقْوَيَّلَ».

ويجوز لمحتجٍّ فيما بعد أن ينتصر للخليل فيقولَ: إنّ الواو قد ثبتَتْ في الفعل في الموضع الذي لا تثبت في مثله في الاسم.

ألا ترى إلى صحتها فى نحو: «يَغْزُوْ، وَيَدْعُوْ»، وليس فى الأسماء اسمٌ فى آخره واوٌ قبلَها ضمَّةٌ؟ فقلَب الواوَ ففى «غَزْوُوَةٍ» لأنها اسمٌ، وأقرّها فى «اقْوَوَّلَ» لأنه فِعْلٌ.

وإنَّما وجب القَلبُ فى التَّذكير والتأنيث جميعا؛ لأنّ اجتماع واوين وضمَّةٍ مكروهٌ وسَطًا؛ كما أنّ ذلك مكروهٌ طَرفا.

ويُقَوِّى قول الخليل أيضًا أنّ بعد الواوات فى «اقْوَوَّلَ» حَرْفا أصْليًّا، وهو اللام؛ ولو قلتَ: «غَزْوُوَةٌ» لم يقع بعد الواوين حرفٌ أصلىّ فضَعُفت الواوُ فقلبت؟.

* * *

[مثال «ترقوة» من «رميت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيها من «رَمَيْتُ: رَمْيُوَةٌ» وعلى التّذكير: «رَمْيِيَةٌ» لأنّك تقلبُ الطَّرَفَ ياءً، كما فعلتَ ذلك بـ «أدْلٍ، وعَرْقٍ» لأنّك جئتَ بالهاء بعدما لزِم الواوَ القلبُ؛ فصار هذا كـ «عَظاءَةٍ، وصَلاءَةٍ» وما أشبهه.

قال أبو الفتح: يقول: كأنَّك قدّرْتَها: «رَمْيُوٌ» ثم وجبَ إبدالُ الضَّمَّة فى الياء كسرةً؛ لتَنْقَلبَ الواو التى بعدها ياءً؛ لوقوعها طَرَفًا؛ فصارَتْ: «رَمْيٍ: كقاضٍ» ثم جئْتَ بالهاء بعد القلْب فقلتَ: «رَمْيِيَةٌ» كما تُقَدِّرُ «العَظاءَ» بلا هاء، فيلزمُ همزُه؛ ثم تجِيءُ بالهاء بعدَما وَجَبَ الهمزُ فتقولُ: «عظاءَةٌ» وقد تقدّم شرحُ جميعِ هذا.

* * *

[صحت الواو فى «خطوات»، كما صحت فى «عنفوان»]

قال أبو عثمان: والدليلُ على أنّ الذى يُبْنَى على التأنيث لا تُقْلَبُ فيه الواوُ قراءةُ النَّاسِ «خُطُوات»؛ لأنه إنما عرض التّثقيل فى الجمع ولم تكن الواحدة مُثَقَّلةً.

قال أبو الفتح: يقولُ: إنما ضُمَّت الطَّاءُ فى الجميع كما تقول فى جمع «غُرْفَةٍ»، «وهم فى الغُرُفاتِ آمِنون»، والواحدة: «خُطْوَةٌ، كغُرْفَةٍ» ولو قدّرْتَ الطَّاءَ مضمومةً فى الواحدِ للزِمك أن تقولَ فيها إذا بنَيتها على التّذكير: «خُطَيَةٌ» فتُبْدِلَ الضَّمَّةَ كسرةً، فتصير الواوُ ياءً؛ لأنَّك كنت تُقدّره: «خُطُوًا» فيلزمُه ما يلزمُ «أدْلٍ» ولكنَّك لَّما جئْتَ بعلامة التأنيث فى الجمع وهى الألفُ والتَّاءُ، وبنَيْتَ الكلمة عليها صارت الواوُ حشوًا لا طَرَفًا، فصحَّت كما صحّت فى «عُنْفُوان، وأُرْجُوَانٍ» لأن الكلمة مبنيَّةٌ على الألفِ والنّونِ،

وكذلك «عَرْقُوَةٌ، ورَمْيُوَة» لَّما بُنِيَتا على الهاءِ صارت الواوُ حشوًا، فصحَّت، كما ذكرتُ لك، ولذلك، قال سيبويه: إنَّك لو سمَّيْت رجلاً بـ «ـذَيْتَ» ثم جمعته لقلت «ذَيات» بتخفيف الياء، فتحذف التاء، كما تحذف علم التأنيث؛ لأنها تجرى مجرى علامة التأنيث، كما حذفتها من بناتٍ، ولم يلزم من هذا أن يكون الاسمُ قد بقى على حرفين، أحدهما حرفُ لين؛ لأنَّك بنيتَه على علَمِ التأنيث فى الجمع، كما بنيْتَ «عَرْقُوَةً» على علَم التأنيث فى الواحد، فصارت الياءُ فى «ذَياتٍ» فى حشْوِ الكلمة، وصارت التَّاءُ حرفَ الإعرابِ، بمنزلة النون فى «عُنْفُوَانٍ».

ونظير ذلك قولهُم: «شاةٌ»، ولولا الهاءُ لَمَا جاز أن يكون اسمٌ مُتمكِّنٌ على حرفين آخرُهما حرفُ لين، فافهم.

* * *

[لم يضموا لام «كليات» كراهية انقلاب الياء واوا]

قال أبو عثمان: ومن ثقَّل «خُطُوَاتٍ» لزمه أن يقول فى «كُلْيةٍ: كُلُوَاتٌ» لأنّ الياءَ انضمّ ما قبلها؛ ولكنّ العربَ لا تقولُه؛ لأنّ له نظيرًا من غير المعتلّ، لا يُحَرَّك فى أكثر كلامِ العرب نحو: «ظُلْماتٌ، ورُسْلٌ»، فأُلزِمَ هذا الإسكانُ، إذْ كان غير المعتلّ يُسَكّن.

قال أبو الفتح: يقولُ: إذا كانوا قد قالوا فى «ظُلُماتٍ: ظُلْماتٌ» فأسْكنوا الصَّحيح، ولو حرّكوه لما وجب انقلابُ شيءٍ؛ فأنْ يُلْزِمُوا نحو «كُلْيات» الإسكان - كراهيةَ انقلابِ الياءِ واوًا - أجْدرُ.

ولكنّ من قال فى «حُجْرة: حُجَراتٌ» وفى «رُكْبة: رُكَباتٌ» ففتح عين الفعل هَرَبا من الضَّمَّة، فقياسه عندى فى «كُلْية: كُلَياتٌ»؛ لأنه لا قَلْبَ يجبُ هنا؛ لزوال الضَّمَّةِ من قبْل اللام.

* * *

[جمع «مدية» بكسر فسكون]

قال أبو عثمان: ولكنّ من قال: «مِدْيةٌ» فلا بأس أن يقول: «مِدِياتٌ» لأنَّه لا يلزُمه قَلْبُ شيءٍ إلى شيء، والإسكان أكثرُ فى الياءِ والواوِ؛ لاستثقالهم الحركةَ فيهما.

قال أبو الفتح: إنما كان الإسكانُ أكثر؛ لأنهم قد قالوا فى جمع «سِدْرَةٍ: سِدْرَاتٌ»

فأسْكَنُوا الدَّالَ هَرَبا من اجتماع كسرتين، والقياسُ كسرُها، ولو لم يُسكنوها لما وجبَ انقلابُ شيءٍ، وإذا كان الأمرُ كذلك فتسكينُ الدّالِ من «مِدْيات» أَوْلى؛ لأنّ بعدَها ياءً، وكِلْتاهما ثقيلةٌ، ومَن فتح الدّال فى «سِدَرَاتٍ» كانَ فتحه فى «مِدَيَاتٍ» أَحسن، لتزول الكسرةُ.

قال أبو عليّ: وقولهُم: «سِدِراتٌ، وكِسِراتٌ»، واطِّرادُ الكسرَتين مع قلّة ذلك فى الآحاد، إنما جاز؛ لأنّ للبناء على التأنيث نحوًا ليس لغيره، فهذا أيضًا مما يُؤَكِّدُ باب «رَمْيُوَةٍ، وعَرْقُوَةٍ»، وأنّ الواو إنما صحّت فيهما لبنائهما على التأنيث.

وقوله: «والإسكانُ فى الياء والواو أكثرُ» يريد به هنا الإسكان معهما، وفى الكلمة التى هما فيها.

* * *

[جمع «رشوة» بالألف والتاء]

قال أبو عثمان: ومن قال: «رِشْوَةٌ» ثم جمع بالتاء فحرّك، فقياسه: «رِشِياتٌ» يَقلِبُ الواوَ ياءً للكسرةِ، كما كان قائلا فى «كُلْيَة: كُلُوَات» ولكن هذا مُتَنكَّب؛ كما كان تثقيل «كُلْيَة» مُتَنَكَّبا لما ذكرت لك.

قال أبو الفتح: قوله: «**كما كان قائلا فى كُلْيَةٍ: كُلُوَاتٌ**» لا يريدُ به أنّ هذا قد قيل؛ ولكنّه يريد أنّه لو قيل لكانت هذه سبيلَه، وتركهم لأن يقولوا فى «رِشْوَةٍ: رِشِياتٌ» مع أنّ فيه قلبَ الأثْقل إلى الأخفّ يدلُّك على أنّ القلب عندهم مكروهٌ على كلّ حال، وأنهم مَتى وجدوا سبيلا إلى ترك القلب، فالقياس يوجب ألا يقلبوا، وأنه متى وقع قلبٌ مع حُسن تركه، فليس فى قوّة التصحيح، وعلى كلّ حال، فلو قالوا: «رِشِياتٌ» فقلبوا لكان أسْهَلَ عليهم من «كُلُوَاتٍ» لأنّك كنت تقْلِبُ الأثْقَلَ إلى الأخَفّ، ولكنهم تجنّبوه لِما ذَكَر.

* * *

[مثال إصبع من «وأيت، وأويت، وددت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى مثل «إصبَعٍ مِن وَأيتُ: إيْأَى، ومِن أَوَيتُ: إيَّى، ومن ودِدْتُ: إوَدٌّ» كما تقول: «أصَمُّ» ومثل ذلك «إوَزَّةٌ».

قال أبو الفتح: أصلُها من «وَأيتُ: إوْأَىٌ» فانقلبت الواو ياءً، لانكسارِ ما قبلها، وانقلبت الياء الآخرة ألفا، لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها؛ فصارت: «إيْأَى».

وأصلها من «أويتُ: إأْوَىٌ» فانقلبت الهمزة الثَّانيةُ ياءً لانكسار الأُولى قَبْلها؛ فصارت: «إيْوَىٌ» ثم انقلبت الواو ياء، لوقوع الياء السَّاكنة قبلها فصارت: «إيَّيًا»، ثم انقلبت الياء الآخرة ألفا، فصارت: «إيَّى» وإن شئتَ قُلتَ: فانقلبت الياءُ الآخرة - التى هى لامٌ - ألفا، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت: «إأْوًا» وانقلبت الهمزة الثانية التى بعد الأولى ياءً؛ لانكسارِ ما قبلها؛ فصارت «إيوًا»، ثم انقلبت الواو ياء؛ لوقوع الياء السَّاكنة قبلها؛ فصارت «إيًّا».

وأصلُها من «وَدِدْتُ: إوْدَدٌ» ثم عُمِل بها ما عُمِل بـ «إوَزّة» وتشبيهه إيَّاها بـ «أصَمّ» من قِبَل أنّ أصلَ «أصَمّ: أصْمَم» ثم نُقِلت الحركةُ وأُدغم.

* * *

[مثال «أبلم» من «وأيت، وأويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى مثل «أُبْلُمٍ[1] مِن وَأَيْتُ: أُوْءٍ، ومِن أَوَيْتُ: أُوٍّ» كما ترى. تُبْدِلُ همزةَ «أَوَيْتُ» واوًا؛ لأنها ساكنة وقبلها ضمّةٌ؛ ثم تُدْغمها فى الواو التى بعدها وهى عَين «أوَيت» وتُجْرى على لام «أويتُ» هنا ما تُجْرى على لام «قاضٍ» لأنّ قبلها كسرةً بدلا من الضَّمة.

وقد فسَّرنا هذا فيما مضى من الكتاب.

قال أبو الفتح: أصلها مِن «وأيت: أُوْأُيٌ»، بوزن: عُوْعُيٍ» فأبْدَلْتَ من الضمَّة قبل الياء كسرة، لتصحّ فقلت: «أوْءٍ». وأصلها مِن «أويتُ: أُوْوُيٌ»، فأبدلتَ من الهمزة واوًا، وأدغمتها فى الواو كما ذَكَر فصارت: «أُوُّيٌ» ثم أبدَلت من الضَّمَّة قبل الياء كسرةً،

(١) البَلَمُ، محرّكةً: صِغارُ السّمَكِ. وبَلَمَتِ الناقةُ وأبْلَمَتْ: اشْتَهتِ الفحْلَ. والبَلَمَةُ، محرّكةً: الضَبْعَةُ، أو وَرَمُ الحَياء من شِدّةِ الضَبْعَةِ، كالبَلَمِ، ووَرَمُ الشّفَةِ والأبْلَمُ: الغليظُ الشّفتَيْن، وبَقْلَةٌ لها قُرونٌ كالباقِلّى، وخُوصُ المُقْلِ، ويُثَلّثُ أوّله، كالإبْلَمَةِ، مُثَلّثَةَ الهَمْزَةِ واللامِ، والمالُ بيننا شِقّ الأبْلُمَةِ، أى: نصفَيْنِ. والبَيْلَمُ، كحَيْدَرٍ: قُطْنُ البَرْدِيّ، وبَيْرَمُ النّجّارِ، وجَوْزُ القُطْنِ، وقُطْنُ القَصَبِ. وكمُحْسِنٍ: الناقةُ لا تَرْغُو من شِدّةِ الضَبْعَةِ، كالمِبْلامِ، والبِكْرُ التى لم تُنْتَجْ، ولا ضَرَبَها الفَحْلُ. والتّبْليمُ: التّقْبيحُ، كالإبْلامِ.

لتصحّ الياء فقلتَ: «أُوَّىٌ» ثم أجرَيتَ على الياء ما أجرَيتَ على ياء «قاضٍ» كما ذكر؛ فصار: «أُوٍّ».

فإن قيل: فهلاً لم تُدغَم الواو فى الواو؛ لأنّ أصلَ الأُولى الهمز، كما قالوا: «رُويا» فلم يقلبوا.

قيل: إنما يجب تركُ الإدغام إذا اختلف الحرفان، فأمَّا إذا اتَّفقا والأوّلُ مُبْدَلٌ من الهمزة فليس غير الإدغام.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أحْسَنُ أثاثا ورِيًّا﴾ [مريم:٤٧] وأصله عندهم: «وَرِئْيًا من رأيتُ» ثم خفّف الهمزةَ وأبدلها وأدْغَمها فى الياء؛ فكذلك قال: «أُوٍّ»، فأدغم بعد القَلب، بل إذا كانوا قد فعلوا هذا فى التّخفيف - مع أنّ التّخفيف فى لفظ الهمز - فهم بأن يفعلوه مع البدل الذى ليس الهمزُ فيه فى تقدير الملفوظ به - بل قد أخرجه البدلُ عن الهمز، وأصَارَه كأنَّه من الواو - أجْدَرُ.

فأمَّا «رويا» ونحوُها، فلو كان فى موضع الياء واوٌ لوجب الإدغامُ مع التَّخفيف قياسا على قوله: «وَرِيًّا».

* * *

[مثال «إجرد» من «وأيت، وأويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى مثل «إجْرِدٍ من وأيت: إيأٍ، ومِن أوَيتُ: إىٍّ»، وكان الأصل: «إئوِىٌ» فأبدلتَ الواو ياءً، ثم أدغمت الياء التى قبلها فيها، فصارت: «إيّىٌ» فحذفت منها الياء التى هى طرف، كما حذفتها من تصغير «أحْوَى» وما أشبهه، مما حُذِفَتْ ياؤه فبقى: «إىٍّ».

قال أبو الفتح: أصلها من «وأيتُ: إوْإىٌ»، ثم أُبْدِلَتِ الواوُ ياءً للكسرة التى قبلها؛ فصارت: «إيإىٌ» ثمّ خفَّفتَ الهمزةَ فأبدلْتَها ياءً، وأدغمتَ الياء التى قبلها فيها؛ فصارت «إيِّىٌ» فحذفت منها الياء التى هى طرف، كما ذكر، فبقى: «إىّ».

وأصلها مِن «أويتُ: إأْوٍ» ثم صارت: «إيوٍ» ثم صارت: «إىٍّ» ثم صارت «إىٍّ» كما ذكر. وإن شئْتَ قلتَ: أصلُها: «إأْوِىٌ» ثم أبدَلْتَ من الهمزةِ الثّانية ياءً لانكسار ما قبلها؛ فصارت «إيْوِىٌ»، ثم قلبتَ الواو ياءً؛ لوقوع الياء السَّاكنة قبلها، وأدْغمْتَ

السَّاكنَة فيها؛ فصارت: «إِيِيٌ» فحذفتَ منها الياءَ التى هى طرَفٌ كما ذكر؛ فبقى: «إِيٌّ» كما ترى، وأدغَمْتَ الياءَ المنقلبةَ عن الهمزة فى الياء التى أبدَلْتها من الواوِ، من قِبَلِ أنّ الكلمة اسمٌ، وقد تقدّم هذا، وتقدّم أيضًا القولُ فى وجوب حذف الياء من آخر: «أُحَىٍّ».

ومن قال: «أُحَيٌّ» فأثبتَ الياءَ قال هنا: «إِيٌّ» وهو أبو عمرو.

* * *

[مثال «إجرد» من «وأيت» مخففا]

قال أبو عثمان: وتقول فى تخفيف مثل «إِجْرِدٍ من وأيت: إِوٍ» فتردّ الواو إلى الأصل، وتلقى عليها حركة الهمزة، وتحذف الهمزة؛ كما تفعل ذلك إذا خفَّفت الهمزة وقبلها ساكن مما تُلْقَى عليه الحركاتُ.

قال أبو الفتح: إنما وجب فيها: «إِوٍ» لأنها كانت قبلَ التّخفيف: «إِىْءٍ» ثم نُقِلَتِ الكسرةُ إلى الياء فقويت بالحركة، فرجعت إلى أصلها، وهو الواو فقلتَ: «إِوٍ».

وقوله: «**وقبلها ساكنٌ مِمَّا تُلْقَى عليه الحركاتُ**» إنما ضبط هذا الموضع؛ لأنّه ليس كل ساكنٍ يجوز أن تُلْقَى عليه الحركاتُ. وذلك نحو واو «مفعول» وياء «فعيل» نحو تخفيف «مقروءةٌ، وخَطِيئَةٌ» وقد تقدّم هذا يقولُ: فليستْ هذه الياءُ فى «إِياءٍ» بمنزلة ياء «خَطِيئَةٍ» وواو «مَقْرُوءَةٍ» ولا كألف «كساءٍ» ونحو ذلك مِمَّا زيد للمدّ، بل هى محتملة للحركة؛ لأنها فاءُ الفعل.

* * *

[العرب يحذفون الشيء أو يستثقلونه وفى كلامهم ما هو أثقل منه]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ العربَ يحذفون الشَّىْءَ وفى كلامهم ما هو أثْقَلُ منه، ويستثقلون الشيءَ وفى كلامهم ما هو أثْقَلُ منه مِمَّا يتكلّمون به، فَعَلُوا هذا لئلا يكثر فى كلامهم ما يستثقلون، وكُلُّ ما فَعَلُوا فلهُ مذهبٌ وحِكمةٌ؛ فضعِ الأشياءَ حيثُ وضَعُوا، واتّقِ ما اتّقوْا، وقِسْ على ما أجْرَوْا تُصِبِ الحقّ إن شاء اللهُ تعالى.

قال أبو الفتح: هذه جملةٌ كما ترى، وأنا أذكر البعضَ منها، ليدُلّ على الكلِّ إن شاء الله.

فممَّا حذفوه من كلامهم وغيرُه أثقلُ منه، قولهم فى جمع «عَوَان، ونَوَارٍ ونحوهما: عُوْنٌ، ونُوْرٌ» فألزموا العَينَ التَّسكين، وإنما فعلوا ذلك هربا من الضَّمَّة فى الواو.

وقالوا مع ذلك: «سرْتُ سُوُوْرًا، وغارت عَيْنهُ غُوُوْرا»، فجمعوا بين واوين وضمَّتين. وقد كان القياسُ إذْ هربوا من واوٍ واحدةٍ وضمَّةٍ أن يكونوا من واوَيْن وضمَّتين أشدّ هَرَبا، إلا أنهم أَلْزَموا الواوَ فى «عُوْنٍ، ونُوْرٍ» السَّكونَ بعد أن كانت الضَّمَّة أحقّ بها؛ لئلا يكثر فى كلامهم ما يستثقلون، هذا مع ما ذكرناه، من أنّ له نظيرًا من الصَّحيح يُسَكَّنُ نحو: «رُسْلٍ، وكُتْبٍ».

ألا ترى أنهم لو قالوا: «نُوُرٌ، وعُوُنٌ، وسُوُوْرًا، وغُوُوْرًا» لكثُر ما يثْقُلُ عَليهم، فحذفوا بَعْضًا، وأقرُّوا بَعْضًا؛ لضَرْبٍ من التَّعادُل، ولم يجيئوا به كُلِّه على التَّمام؛ لئلا يكثرَ ما يستثقلون، ولم يحذفوه كُلَّه؛ لكثرة المُعْتلّ فى كلامهم وقد كان أصلُه أن يجيءَ على مثال الصَّحيح ممَّا هو فى وزنه، فأقرُّوا البعض؛ لأنَّه نظيرُ الصَّحيح فى الأصل، وحذفوا البعضَ لما فيه من الثِّقَلِ الذى هو غير موجود فى الصَّحيح؛ فعدّلوا الأمر بذلك.

فهذا وجهُ الحكمةِ التى عَناها أبو عثمان.

* * *

[ما يقع من المضاعف غير مدغم]

قال أبو عثمان: وتقولُ فيما كان من المضاعف على مثال «فَعَلٍ» بغير إدغام، وذلك نحو: «قَصَصٍ من قَصَّ يقصُّ – وَمَشَشٍ وعَسَسٍ – ومن رَدَدْت: رَدَدٌ».

قال أبو الفتح: إنما أظهروا ما كانت عينُه مفتوحةً، وقد كان سبيلُه أن يُدغم من حيث جاء على مثال الفِعْل نحو: «ضَرَبَ، وَقَتَلَ» لخفَّة الفتحة. وإذا كانوا قد قالوا فى المعتلّ: «القوَدُ، والحَوَكَةُ، والخَوَنَةُ» فأخرَجُوا بعضَه على الأصلِ، لخفَّة الفتحة عليهم، فالمضاعَفُ الذى لا حرفَ علَّة فيه، يطَّرِدُ فيه الإظهار.

* * *

[ما لا يقع من المضاعف إلا مدغما]

قال أبو عثمان: فإن كان المضاعَفُ على مثال «فَعِلٍ» أو «فَعُلٍ» لم يقع إلا مدغما، وذلك نحو: «رجل ضَفُّ الحال» وهو «فَعِلٌ»، والدليلُ على ذلك قولهُم: «الضَّفَفُ» فى

المصدر، فهذا نظيرُه من غير المضاعَف: «الحَذَرُ، والرّجلُ حَذِرٌ - والوَجَلُ، ورَجُلٌ وَجِلٌ».

قال أبو الفتح: إنما وجب إدغامُ هذين المثالين لأنهما على مثال الفِعْلِ، نحو: «عَلِمَ، وظرُفَ» فثقلا لمجيئهما عليه لثِقَلِه فى نفسه.

وقد كان القياسُ فى «فَعَلٍ» أن يُدْغَمَ لمجيئه على وزن «ضَرَبَ»، ولكنَّ الفتحة مُستَخفَّةٌ.

ألا ترى أنّ مَنْ قال فى «عَلِمَ: عَلْمَ؛ وفى ظَرُفَ: ظَرْفَ» لم يقل فى «ضَرَبَ: ضَرْبَ» لخفَّة الفتحة؟.

* * *

[قالوا: قوم ضففو الحال]

قال أبو عثمان: وقد جاء حرفٌ منه على أصله، كما جاء: «الخَوَنَةُ، والحَوَكَةُ» على أُصُولهما ومَجْراهُما فى الكلامِ وأشباههما التَّغييرُ والإعلالُ.

قالوا: «قَوْمٌ ضَفِفُو الحالِ» فشذّ هذا كما شذّ غيرُه.

و«فَعُلٌ» لم نسْمَعْ منه شيئا جاء على أصله.

قال أبو الفتح: لو شبَّه «ضَفِفُو الحالِ» بـ «رَوِعٍ» لكان أوْقَعَ؛ لأنَّه على وزنه إلا أنه فى شذوذه، كـ «الحُوَكَةِ، والخَوَنَةِ» فى شُذوذهما.

وأخبرنى أبو علىّ أنّ أبا زيدٍ حكى عنهم: «طَعامٌ قَضِضٌ» - إذا كان فيه الحَصَا - وقد جاء عن العرب أحرفٌ فى الفعل على «فَعِلَ» من المضاعف مُظْهَرَةً.

قالوا: «لَحِحَتْ عينُه: أى التْصقت، وصَكِكَت الدّابَّةُ، وضَبِبَ البلدُ: إذا كثر ضبابُهُ، وأَلِلَ السِّقاءُ: إذا تغيرت ريحُهُ، ومَشِشَت الدّابةُ، وقَطِط شعره».

وإذا جاء هذا فى الفِعْل على ثِقَلِه فمجيئُه فى الاسم أسْوَغُ قليلا لخفَّتِهِ، وهو فى كلا الوجهين شاذٌّ، لا يُقاس عليه.

وأما «فَعُلٌ» فلا يجىء إلا مُدغما؛ لأنَّه أثْقَلُ من «فَعِلٍ» للضَّمَّة فيه، فلو بَنَيْتَ مِثل «عَضُدٍ» من «شددت» لقلتَ: «شَدّ»، ولذلك لم يجئ فى الكلام «فَعُلت» من المضعَّف

نحو: «رِدُدْت، وشَدُدت» بل قد حكى يونس: «لَبُبْتَ، فأنتَ تَلُبُّ».

وأخبرنى أبو علىّ عن أبى إسحاق أنَّه سألَ ثَعْلبًا عنه فلم يعرفه، وحكى قُطْرُبٌ: «شَرُرْتَ» فى الشَّرّ، وهذان نادران. ومن أجْلِ هذا ما قالوا: «سَرِيرٌ وسُرَرٌ، وجَديدٌ وجُدَدٌ، وقليلٌ وقُلَلٌ، ودَرُورٌ ودُرَرٌ، وذَلُولٌ وذُلَلٌ، وجَرُوْرٌ وجُرَرٌ» ففتحوا عين الفعل، وحقُّها الضَّمُّ، طَلَبًا للخفَّة.

فأمَّا قولهم: «رجُلٌ صَبّ، ويَوْمٌ قَرّ» فأصلهما: «فَعِلٌ»؛ لأن الفعل «صَبِبتَ[1] يا رجُل، وقَرِرْتَ يا يومُ» وهو نظير «حَذِرْتَ، ورجلٌ حَذِرٌ، وفَرِقْتَ، ورجلٌ فَرِقٌ» ولكنَّهما أُدْغِما، وكذلك ما كان مثلَهما. وقد جاء فى ضرورةِ الشِّعرِ مثل «ضَبِبَ البلد» قال قَعْنَبٌ الغَطَفانى:

مَهْلاً أعاذِلُ قد جرّبت من خُلُقى أنّى أجودُ لأقْوَامٍ وإنْ ضَنِنُوا

* * *

[ما لا يدغم وما يدغم من المضاعف]

قال أبو عثمان: فإن كان المضاعَفُ «فُعَلاً، أو فَعِلا، أو فُعُلاً» ممَّا لا يكون مثالُه «فِعْلا» فهو على الأصل نحو: «خُرَزٍ، وبِزَزٍ، وحُضَضٍ، وحُضُضٍ، وسَرِيرٍ وسُرُر، وجرير، وجُرُر» فعلى هذا يجرى هذا الضَّرب.

قال أبو الفتح: إنما ظهرت هذه الأمثلةُ لخفَّتِها بمفارقة بناء الفِعل فجرت فى الخفَّة لذلك مَجْرَى «صَدَدٍ، ومَدَدٍ، وطَلَلٍ، ومَلَلٍ».

وجملةُ هذا الباب أنَّه كُلُّ ما اجتمع فيه حرفان مثلان مُتحرِّكان وَجَبَ إسكان الأوّل

---

(١) صَبَّهُ: أراقَهُ فَصَبَّ وانْصَبَّ واصْطَبَّ وتَصَبَّبَ، وصَبَّ فى الوادى: انْحَدَرَ. والصُّبَّةُ، بالضم: ما صُبَّ من طَعامٍ وغيرِه، كالصَّبّ، والسُّفْرَةُ أو شِبْهُها، والسُّرْبَةُ من الخَيْلِ والإبلِ والغَنَمِ، أو ما بينَ العَشَرَةِ إلى الأرْبَعينَ، أو هى من الإبلِ ما دونَ المائةِ، والجَمَاعةُ من النَاسِ، والقليلُ من المَال، والبَقِيَّةُ من الماءِ واللَّبَنِ، كالصُّبابَةِ. وتَصابَبْتُ الماءَ: شَرِبْتُ صُبابَتَه. والصَّبَبُ، مُحَرَّكَةً: تَصَبُّبُ نَهْرٍ أو طَرِيقٍ يكونُ فى حُدورٍ، وما انْصَبَّ من الرَّمْلِ، وما انْحَدَرَ من الأرضِ. وأصبُّوا: أخَذوا فيه، ج: أصْبابٌ. والصَّبيبُ: العُصْفُرُ، والجَليدُ، والدَّمُ، والعَرَقُ، وشَجَرٌ كالسَّذابِ، والسَّناءُ، وماءُ شَجَرِ السِّمْسِمِ، وشيءٌ كالوَسْمَةِ، وعُصارَةُ العَنْدَمِ، وصِبْغٌ أحْمَرُ، والماءُ المَصْبُوبُ، والعَسَلُ الجَيِّدُ، وطَرَفُ السَّيْفِ.

وإدغامه فى الثانى، إلا ما اسْتَثْنِيه لك من ذلك، فإنه يَظْهَرُ ولا يُدغم. وذلك أن تكون الكلمة مُلْحقةً نحو: «مَهْدَدٍ، وقَرْدَدٍ، وجَلْبَبَ، وشَمْلَلَ» فإنّ هذا ونحوَه لا يلحقه إدغام، لئلا يزول المثال المُحْتَذَى والغرضُ المطلوبُ.

ألا ترى أنَّك لو قلت فى «مَهْدَدٍ: مَهَدّ» لزال بناءُ «جَعْفَرٍ» الذى قصدتَه، وصِرْتَ إلى مثال «جَعْفٍّ» وأنت لم ترد هذا؟ أو يكونَ الاسم على «فَعَلٍ» مفتوح العين فيظهر لخفَّة الفتحة نحو: «طَلَلٍ، وفَنَنٍ» فإن كان هذا المثال «فِعْلاً» لم يظهر إلا فى الشُّذوذ، وذلك نحو: «شَدّ، ومَدّ» وأصْلُهما «فَعَلَ» لقولك: «شَدَدْتُ، ومَدَدْتُ». ولم يقولوا: «شَدَدَ، ومَدَدَ» كما قالوا: «طَلَلٌ، وفَنَنٌ» لأنّ الأسماء أخَفُّ من الأفعال؛ فالأسماء أحمل من الأفعال.

أو يكونَ الاسمُ مخالفا بناؤه لبناءِ الفِعْلِ نحو ما تقدّمَ من «حُضَضٍ، وحُضُض، وبِزَزٍ».

أو تكونَ حركةُ الحرف الآخِرِ غيرَ لازمةٍ، نحو: «امْدُدِ الحَبْلَ، واسْدُدِ البابَ»، فاحتمل ذلك؛ لأنّ حركةَ الدّال الآخرةِ لالتقاء السَّاكنين، فإذا زال السَّاكن الثَّانى زالت معه، وذلك قولك: «اسْدُدْ بابك، وامْدُدْ حَبْلَكَ» فلم يُعتدّ بها لذلك.

أو يلحقَ الكلمةَ من الزّيادة ما تخرُج به عن أمثلة الأفعال، وذلك نحو قولك فى مثل «فَعِلان، وفَعُلان من رَدَدْتُ: رَدِدان، ورَدُدَان» فتظهر التَّضعيف؛ لأنّ الألف والنُّونَ ليستا من زوائد الأفعال؛ فصارت الكلمةُ فى مباينتها بناءَ الفعلِ بهما بمنزلة «حُضَضٍ، وسُرَرٍ» فى مباينتهما بناءَ الأفعالِ. وهذا قولُ أبى الحسن؛ وستراه فى موضعه إن شاء الله.

أو يكونَ الحرفُ الثانى غيرَ لازمٍ نحو: «اقتتلوا» لأنَّه لا يلزم أن يكون بعدَ تاءِ «افتعَلَ» تاءٌ على كلّ حال.

فكلُّ ما لم يكن فيه أحدُ هذه الأسباب التى استثنيتها لك فأدْغمه؛ فقد ضبطت لك بهذا ما يُدغم مما يُظْهَر؟.

* * *

[«قصص، وقص» كل واحد منهما أصل]

قال أبو عثمان: وأمَّا قولهم: «قَصَصٌ، وقَصٌّ» وهم يعنون المصدر، فإنَّما هما اسمان أحدُهما مُحرَّكُ العين، والآخر مسكَّنُ العين، فجاءوا بهما على أُصولهما.

قال أبو الفتح: يقولُ: لا تتوهَّم أنّ أصلَ «قَصٍّ: قَصَصٌ» ثم أسكنوا الأُولى، وأدغموها فى الثَّانية؛ لأنه لو كان كذلك لَمَا اطَّردَ عنهم إظهارُ «فَعَلٍ» وهو من السَّعة على ما لا خفاء به؛ وإنما هما لُغتان بمنزلة غيرهما من غير المضاعف، نحو قولهم: «نَشْزٌ، ونَشَزٌ، وشَبْحٌ، وشَبَحٌ» فكما لا يقال: إنّ «نَشْزًا» مُسكَّنٌ من «نَشَزٍ»، فكذلك لا ينبغى أن يقال: «إنَّ قَصًّا» مُسَكَّنٌ من «قَصَصٍ» ولكن كلُّ واحد منهما أصلٌ.

* * *

[مثال «قصص، وقص» من غير المضاعف]

قال أبو عثمان: ومثْلُه من غير المضاعَف: «مَعْزٌ، ومَعَزٌ؛ وشَعْرٌ؛ وشَعَرٌ؛ وشَمْعٌ، وشَمَع» وهذا كثير وليس أنّ «قصًّا» مُسَكَّنٌ من «قَصَصٍ» ولكنّ كل واحد منهما أصلٌ.

قال أبو الفتح: أمَّا قوله: «شَمْعٌ، وشَمَعٌ» فلُغتان بلا خلافٍ. وأمَّا «مَعَزٌ، وشَعَرٌ» ونحوهما مِّما ثانيه حرفٌ من حروف الحلْقِ ففيه اختلاف:

فأمَّا أصحابنا فلا فَصْلَ عندهم بينه وبين ما ثانيه حرفٌ غيرُ حَلْقىٍّ، فى أنه ينبغى أن يؤدَّى كلُّ واحد على ما يُسْمَعُ ولا يُقاسُ شَىْءٌ منهما؛ فلا فصْل بين «نَشْزٍ، ونَشَزٍ، وشَعْرٍ، وشَعَرٍ» فهذان لغتان، كما أن هذين لغتان.

وأمَّا الكوفيون فيفصِّلون، فيُسَلِّمون ما جاء وليس ثانيه حرفا حلقيًّا كما سمِع، ولا يقيسون فيه شيئا نحو: «نَشْزٍ ونَشَزٍ». فأمَّا ما كان ثانيه حرفا من حروف الحلْق، فإنهم يقيسونه، ويقولون: إن شئْت فحرِّك، وإن شئت فسكِّن، ويجعلون الأمر فى ذلك مردودا إلى المتكلِّم. وأنشدوا فى ذلك:

له نَعَلٌ لا يطَّبى الكلْبَ ريحُها ... وإن وُضِعَتْ بين المجالس شُمَّتِ[1]

فحرّك وهو يريد: «نَعْلا». وقال أبو النَّجم:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة فى: (ديوانه ٣٢٤، ولسان العرب ٦٦٨/١١ «نعل»، والمذكر والمؤنث ٤١٠، والبيان والتبيين ١١٢/٣، وتاج العروس «شمت»).

إنَّ لِبَكْـــرٍ عَــدَدًا لا يُحْتَقَـــرْ وَجَبَـــلاً طَــالَ مَعَـــدًّا فاشْمَخَـرّ
أشَـــمّ لا يسطيعُـــهُ النَّاس الدّهَـــرْ

يريد: «الدّهْر» فحرّك الهاء.

وقالوا للرئة: «سَحْرٌ وسَـحَرٌ، ونَهْـرٌ ونَهَـرٌ، وصَخْـرٌ وصَخَـرٌ، وفَحْـمٌ وفَحَـمٌ، وبَعْـرٌ وبَعَرٌ» وهذه كلُّها لغاتٌ عند أصحابنا. كذلك قال أبو عمر، والقياس يوجـب مـا قـال؛ لأنها قد سُمِعَت ساكنةً ومتحرِّكـةً كمـا سُمِعَ غيرُهـا ممَّـا لا حـرفَ حَلْـقٍ فيـه سـاكنا ومتحرِّكا، ويحتاج مَنْ فَصَل بينهما إلى دليل.

فإن قال قائل: ما تُنْكِر أن يكون ذلك كقولهم: «ذهَـب يَذهـب، وسـأَلَ يَسـأَلُ» ألا ترى أنه لولا حرفُ الحَلْقِ ما جاز فتحُ عين المضارع مع فتح عين الماضى؟.

قيل له: إنّ هذا تمثيل فاسدٌ؛ لأن الهـاءَ فـى «يذهَـب» لـم يكـن أصلُهـا السُّكونَ ثـم حُرِّكت؛ لأجلِ حرف الحَلْق، بل الحركةُ لها فى الأصل، فلو لـم تُحَـرّك بـالفتح؛ لأجـل حرف الحلق، لم يكن لها بدٌّ من الحركة، إما ضَمَّـةٌ وإمَّـا كَسْرَةٌ كمـا يَجِـىءُ مضـارعُ «فَعَلَ» وليس كذلك «فَعْلٌ وفَعَلٌ»؛ لأن العينَ لم تكن متحرِّكة بغير الفتح ثم فتحـت مـن أجل العين وتركت حركتها الأصليَّة لها.

فحروفُ الحلق لا تُحَرِّك ساكنا ولا تُسَكِّنُ مُتحرّكا؛ بل لعمرى إنَّه يُراد فيها الإتبـاعُ وتجانسُ الصوت. فأمَّا تسكينُ مُتَحرّك، أو تحريكُ ساكنٍ فلا يجب لها. ألا تـرى أنّ مـن قال: «شِعِيرٌ، وبِعِيرٌ، ورِغِيفٌ» فإنما أبدل فتحة فاء «فَعِيلٍ» كسرة لكسـرةِ حـرف الحلْق، ولم يُسكِّن مُتحرّكا، ولا حرّك ساكنا. وكذلك من قـال: «مِحِكٌ، ونِغِرٌ فـى مَحِكٍ، ونَغِرٍ». فلهذا ما كان قولهم عاريا من الدلالة عليه.

* * *

[تحريك الساكن فى الشعر]

قال أبو عثمان: وأمَّا قول الشاعر:

هـــاجَـــكَ من أرْوَى كَمُنْهَاضِ الفَكَكْ[١]

---

(١) أروى: اسم امرأة، وأروى: ماء بقرب العقيق عند الحاجر، هو لفزارة. منهـاض: وصـف انهـاض مطاوع هاض العظم يهيضه هيضا. الفكك: مصدر فلا يده فكا: إذا أزال المفصل. والرجز لرؤبـة فى: (ديوانه ١١٧، وشرح شواهد المغنى ١/٥٣).

فإنما احتاج إلى تحريكه فَبناهُ على «فَعَلٍ» كما قال:

ولـم يُضِعْهـا بين فِـرْكٍ وعَشَـقْ[1]

وإنما هو «عِشْقٌ» فاحتاج فبناه على «فَعَلٍ».

قال أبو الفتح: إنما كان أصْلُ «فَكَكٍ» عنده: «الفَـكُّ» لأنـه لـم يسـمع فـى غـير هـذا الموضع «الفَكَكُ» ولأنه فى شِعْرٍ، والشِّعْرُ قد يُحرّكُ له السَّاكن فى كثير من المواضع.

ألا ترى إلى قول رُؤْبَة:

وقاتِم الأعمـاق خـاوِى المُخْتَـرقْ مُشْتَبِهِ الأعـلام لَمَّـاعِ الخَفَـقْ[2]

فحرّك «الخَفَق» - وهو يريد: الخَفْق - للضَّرورة.

وقد يُمكن أن يكون قولُه:

---

(١) الفرك بالكسر: الغضة عامة، وقيل الفرك: بغض الرجل امرأته.

والرجز لرؤبة فى: (ديوانه ١٠٤، ولسان العرب ٣٥٨/٤ «سرد»، ١٧١/١٠ «شبق»، ٢٥١ «عشق»، ٤٧٤ «فرك»، وتهذيب اللغة ٢٠٣/١٠، وتاج العروس ٦/١٢ «سرر»، ٤٩٠/٢٥ «شبق»، «عسف»، «فرك»، وكتاب العين ١٣٠/١، ٤٦/٥، ٣٥٦، ومقاييس اللغة ٣١٢/٤، ٣٢١، ومجمل اللغة ٤٨٦/٣). وبلا نسبة فى: (مقاييس اللغة ٤٩٥/٤، ومجمل اللغة ٩٣/٤، والمخصص ٦٠/٤، ١١١/٥، ٨٢/١٥، وديوان الأدب ٢٤٥/٢).

(٢) الأعماق: النواحى القاصية وعمق كل شىء: قعره منتهاه والمخترق: المتسع، والمخترق: مكان لاختراق من الخرق. والاعلام: الجبال اللماع، الذى يلمع سرابها.

والرجز لرؤبة فى: (ديوانه ١٠٤، والأغانى ١٥٨/١٠، وجمهرة اللغة ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١، وخزانة الأدب ٢٥/١٠، والخصائص ٢٢٨/٢، والدرر ١٩٥/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٣، وشرح شواهد ٨٠/١٠ «خفق»، ٢٧١ «عمق»، ١٣٣/١٥ «غلا»، ومغنى اللبيب ٣٤٢/١، والمقاصد النحوية ٣٨/١، وهمع الهوامع ٣٦/٢، وتهذيب اللغة ٢٩٠/١، ٦٦/٩، وتاج العروس ٣٩٢/٤ «هرجب»، ٢٤٣/٢٥ «ففق»، «عمق»، وجمهرة اللغة ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١). وبلا نسبة فى: (الخصائص ٢٦٠/٢، ٣٢٠، ورصف المبانى ٣٥٥، وسر صناعة الإعراب ٤١٣/٢، ٥٠٢، ٦٣٩، وشرح الأشمونى ١٢/١، وشرح ابن عقيل ٣٧٢، وشرح المفصل ١١٨/٢، والعقد الفريد ٥٠٦/٥، والكتاب ١١٠/٤، ولسان العرب ٧٨٤/١ «هرجب»، ٣٧٣/٣ «قيد»، ٤٦١/١٢ «قتم»، ٥٥٩/١٣ «وجه»، وهمع ٨٠/٢، وكتاب العين ١٨٨/١، وتاج العروس «وجه»).

له نَعَلٌ لا يطَّبى الكَلْبَ ريحُها

من هذا الباب أيضا، حرّكه للضَّرورة؛ لا لأجْل حَرْف الحَلْق، كما حرّك الفاء في «الخَفَق»، ويجوز أن تكونَ لغة كما ذهبَ أصحابنا إليه، وهو أشبهُ من أن يُحمل على الضَّرورة.

ولأنّ «الفكّ» أيضًا مصدرُ فعلٍ ماضٍ متعدٍّ ثلاثيٍّ، وأصلُ مصادر الأفعال الثُّلاثيَّة المتعديَّة: «فَعْلٌ» ساكن كما تقدّم، هذا هو الأكثر؛ فقد علمت أنّ السَّماعَ والقياسَ جميعا يشهدان بصحَّة ما قال في «الفَكَكِ» من أنَّه محرّكٌ للضرورة.

فأمَّا «العَشَقُ» فقال لي أبو عليّ وقتَ القراءة: كان قياسُه إذا اضْطُرّ إلى حركة العين في «عِشْقٍ» أن يكسرها إتْباعا لحركة الفاء فيقول: «عِشِقٌ».

قال: ولكنَّه شبهه بغيره من الأسماء نحو: «بِدْلٍ وبَدَلٍ، ومِثْلٍ، ومَثَلٍ، وَشِبْهٍ وشَبَهٍ».

ونظير قول أبي عليّ – في أنَّه كان قياسه أن يُتْبع فيقول: «عِشِقٌ» – قولُ الشَّاعر:

ضَرْبًا أليمًا بسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدَا[1]

يريد: الجِلْد؛ فكسر العين إتباعا لحركة الفاء ضرورةً.

فإن قلت: هلاّ قال أبو عثمان إن «العَشَقَ» فيما أنشده مصدر «عَشِقْتُ»؛ لأنّ «فَعِلْتُ» فِي أكثر الأمر مصدره «فَعَلٌ» نحو: «حَذِرَ حَذَرًا، وبَطِرَ بَطَرًا»، ولم يحمله على الضَّرورة؟ فلأنه لم يسمعه في غير هذا الموضع جاء على «فَعَل» فحمله على الضرورة لذلك.

ونظير «عَشِقْتُ عِشْقًا؛ عَلمْتُ عِلْمًا»، فلو قال آخر: «عَلِمْتُ عَلَمًا» لحُمِلَ على الضَّرورة، كما حُمِلَ «العَشَقُ» عليه؛ لأنهما لم يُسْمَعا في غير هذا الموضع، وهو موضع ضرورة.

* * *

(١) يلعج: يحرق الجلد ويقال: وجدت لاعج الحزن: أي حرقته.

والبيت من البسيط وهو لعبد مناف بن ربع الهذلي في: (جمهرة اللغة ٤٨٣، والدرر ٦/٢٣٢، وشرح أشعار الهذليين ٢/٦٧٢، ولسان العرب ٢/٢٣٢ «لعج» ٣/١٢٤ «جلد»، ١١/٤٣٠ «عجل»، ونوادر أبي زيد ٣٠). وبلا نسبة في: (الخصائص ٢/٣٣٣).

[«ركك» فى قول زهير]

قال أبو عثمان: وزعم الأصمعىّ قال: قلت لأعرابىٍّ - ونحن بالموضع الذى ذكره زهيرٌ فقال:

ثُمَّ استمرُّوا وقالوا إنَّ مَوْعِدَكُمْ ... ماءٌ بِشَرْقِيِّ سَلْمَى فَيْدُ أوْ رَكَكُ(١)

هل تعرِفُ «رَكَكًا»؟

فقال: قد كانَ هُنا ماءٌ يُسَمَّى «رَكًّا». فهذا مثل «فَكَكٍ» حين احتاج إلى تحريكه بناه على «فَعَلٍ».

قال أبو الفتح: يجوزُ أن تكون مسألةُ الأصمعىّ عن ذلك ليعلمَ أىّ موضع «رَكٌّ».

ويجوز أن يكون أيضًا أرادَ أن يعلم هل «رَكَكٌ» لغة فى «رَكٍّ» إن كان قد سَمِع «رَكًّا» قبل ذلك؛ أو أن يعلم هل هذه ضرورة من زهير أو لا، أو أىّ ذلك أرادَ؛ فقد استبان أنَّه إنما حرّكه ضرورةً.

فإن قيل: ما تُنْكِرُ أن تكون فيه لغتان: «فَعْلٌ وفَعَلٌ» جميعا دون أن يكون ذلك ضرورة؟.

قيل: لو كان «رَكَكٌ» لغةً فى «رَكٍّ» مثل «نَشَزٍ من نَشْزٍ» لجاء فى غير هذا الموضع كما جاء «نَشْزٌ، ونَشَزٌ» جميعا، ولو جاء لما خَفِىَ على أبى عثمان. هذا هو الأظْهرُ من أمره، وإن كان قد يخفى على بعض النَّاس كثيرٌ ممَّا جاء، فإنَّ أبا عثمان قدوةٌ وحُجَّةٌ، وقد أخذ عن جِلَّة أهْل العلم كأبى زيد، وأبى عُبيدة والأصمعىّ وأبى عُمَر الجرمىّ، وأبى الحسن الأخفش، وغيرهم ممَّن هو فى هذه الطَّبقة.

فلو كان لـ «رَكَكٍ» أصلٌ فى كلامهم لما خَفِىَ عنه، ولَوَصَلَ إليه؛ ولم يكن لِيُطْلِقَ هذا القول فى مثل هذا الموضع - الذى قد سُطِّرَ عنه، وحُفِظَ عليه مع ما كان فيه من

---

(١) استمروا: استقام أمرهم واتفقوا. فيد: قلعة بطريق مكة، ورك: ماء شرقى سلمى.

والبيت من البسيط وهو لزهير بن أبى سلمى فى: (ديوانه ١٦٧، والعقد الفريد ٣٥٥/٥، ولسان العرب ٣٤١/٣ «فيد»، ٤٣٤/١٠ «ركك»، والمحتسب ٨٧/١، ٢٧/٢، ومعجم البلدان ٦٤/٣، «ركك»). وبلا نسبة فى: (معجم ما استعجم ١٠٣٣، والمقتضب ٢٠٠/١، والمقرب ١٥٦/٢، والممتع فى التصريف ٦٤٣/٢).

التَّوقُّف والتَّحرِّى والعفافِ - إلا بعدَ أن قد سأل عنه وفتَّشه.

والأظهرُ من حكايته هذه عن الأصمعىّ أن يكون قد قال بقوله فيها، وَحسْبُكَ بالأصمعىّ فى هذه المواقف.

* * *

[الفك والإدغام فى «فعلان» مثلث العين]

قال أبو عثمان: فإذا أَلْحقْتَ هذه الأشياء التى ذكرتُ لك الألفَ والنُّونَ فى آخرها، تركْتَ الصُّدُورَ على ما كانت عليه قبلَ أن تُلْحِق ذلك، وذلك نحو: «رَدَدَانٍ» فإن أردتَ «فَعُلانا أو فَعِلانا» أدغمْتَ فقلتَ: «رَدَّانٌ» فيهما، وهو أوْثَقُ من أن تُظْهِر.

وكان أبو الحسن يُظهر فيقولُ: «رَدُدَانٌ، ورَدِدَانٌ»[1]، ويقولُ: هو مُلْحَقٌ بالألف والنُّون، فلذلك يظهر ليَسلم البناء.

والقولُ عندى على خلاف ذلك؛ لأنّ الألف والنُّونَ يجيئان كالشّىء المنفصل. ألا ترى أنّ التَّصغير لا يُحتسب بهما فيه، كما لا يُحتسب بياءَى النَّسب، ولا بألفى التأنيث، فيصغّرون «زَعْفَرَانا: زُعَيْفِرَانًا؛ وخُنْفُساءَ: خُنَيْفِساءَ» فلو احتسبوا بهما لحذفوهما كما يحذفون ما جاوزَ الأربعةَ؛ فيقولون فى «سَفَرْجَلٍ: سُفَيْرِجٌ» وفى «فرَزْدَقٍ: فُرَيْزِدٌ» وهذا قول الخليل وسيبويه، وهو الصواب.

قال أبو الفتح: إنما ذهب الخليلُ وسيبويه إلى إدغام مثل «فَعِلان وفَعُلان» من المضعَّف؛ لأنّ الألف والنُّون جرَتا مجرى هاء التأنيث - وقد تقدّمت الدّلالة على ذلك-

---

(١) رَدَّهُ رَدًّا ومَرَدًّا ومَرْدودا ورِدّيدَى: صَرَفَهُ، والاسمُ: كسحابٍ وكِتابٍ، وردَّه عليه: لم يَقْبَلْهُ، وخَطَّأهُ. والمَرْدودةُ: المُوسَى لِرَدّها فى نِصابها، والمُطَلَّقَةُ، كالرَّدّى، كالحُمّى. والرَّدّ: الرّدِىءُ، وردّ فى اللّسان: الحُبْسَةُ، وبالكسر: عِماد الشىء. والرَّدَّةُ: القُبْحُ، وبالكسر، الاسمُ من الارْتِدادِ، وامْتِلاءُ الضَّرْعِ من اللّبَنِ قَبْلَ النّتاجِ، وتَقاعُسٌ فى الذّقَنِ، وصَدَى الجَبَلِ، وأن تَشْرَبَ الإبلُ عَلَلا. والتَّرْدادُ: التَّرْديدُ. والمُرَدَّدُ: الحائِرُ البائِرُ. والارْتِدادُ: الرّجوعُ. ورادّهُ الشىءَ: رَدّهُ عليه. وهذا أرَدّ: أنْفَعُ. ولا رادّةَ فيه: لا فائِدَةَ، كلاَ مَرَدّةَ. والمُرِدّ: الشّبِقُ، والمَوّاجُ، والغَضْبانُ، والطويلُ العُزوبَةِ أو الغُرْبَةِ، كالمَرْدودِ، وناقةٌ انْتفخَ ضَرْعُها وحَياؤُها لُبروكِها على نَدًى، وشاةٌ أضْرَعَتْ، وجَمَلٌ أكْثَرَ من شُرْبِ الماء فَثَقُلَ، ج: مَرادّ. والرُّدُدُ، كعُنُقٍ: القِباحُ من الناسِ. وكَامِيرٍ: السّحابُ هُرِيقَ ماؤُهُ. واسْتَرَدّهُ: طَلَبَهُ، وسَأَلَهُ رَدّهُ. ورَدّادٌ: اسمُ مُجَبِّرٍ.

فكما أنَّه لو بُنِى مثل «فَعِلَةٍ، أو فَعُلَةٍ من رَدَدْتُ، لقالوا: ردّة»، فأدغموا ولم يعتدُّوا بالهاء؛ بل يدغمون كما يُدْغَمُ ما لا هاءَ فيه؛ فكذلك يجب إدغام ما فيه ألف ونون، فإذا كانت الألف والنون فى «فَعِلانٍ، وفَعُلانٍ» بمنزلة هاء التأنيث، وجَب ألا يُعتَدّ بهما، وأن يُجرَى على الصّدر ما كان يجرى عليه قبل لحاقهما.

واحتجاجه بتحقير «زَعْفَران، وخُنْفَساءَ» يريد به أنّ الألفَ والنُّونَ فى «زَعْفَرَانٍ»، والألف والهمزةَ فى «خُنْفُساءَ» لو جَرَيْنَ مجرى الأصُول لما جاز تحقيرُ شَىْءٍ ممَّا فى آخِره زائدانِ من بابهما؛ لأنَّك إذا كنت تَحْذِفُ من الخمسة حرفا وجب أن تحذف من السِّتَّة حرفين فتقول: «خُنَيْفِسٌ، وزُعَيْفِرٌ» كما تحذِفُ لام «سفرجل» حتى تبقى أربعةُ أحرفٍ؛ ولكنّ هذين الزّائدين لَمَّا جرَيا مجرى هاء التأنيث حقَّرْتَ ما قبلهما، ثم جئْتَ بهما كما تقول فى تحقير «سلسلةٍ: سُلَيْسِلةٌ» فتجىءُ بالهاء بعد أن وفَّيت التَّحقير حقَّهُ. فهذه حجَّة الخليل.

قال أبو علىّ: ولأبى الحسن أن يقول: إنّ الألفَ والنُّون قد يجريان فى بعض المواضع مجرى الأُصول كما أجريتا مجرى الزّوائد.

ألا ترى أنّ الكلمة تكسَّر عليهما كما تكسَّر على ما هو من نفس الكلمة؟ وذلك نحو قولهم: «سِرْحانٌ، وَسَرَاحِين، وضِبْعانٌ، وضَباعِين»، فجرَت النُّون مجرى سين «قِرْطاسٍ، وقَراطِيسَ» وقاف «حِمْلاقٍ، وحَماليقَ».

وكذلك همزة التأنيث قد كُسِّر عليها الاسم كما كُسِّر على ما هو من الكلمة، وذلك قولهم: «صحراء وصحارىّ، وصلفاء وصلافىّ» فجرت الهمزة مجرى سين «قِرطاس وقَراطيس» والهاءُ لا يكسَّر عليها الاسم أبدًا، فقد فارقت الهاءَ من هنا كما شابَهتها من ثَمّ.

وكلا القَوْلين لِمَا أرَيْتُك مذْهبٌ.

وأيضًا فقد قال سيبويه فى «فَعُلانٍ من قَويتُ: قوُوَانٌ» فأظهر مع أنّ فى الكلمة واوين، وإحداهما مضمومة، والأُخرى مُتحرّكة. فإذا جاز هذا مع الواو المستثقلة فهو مَع الحروف الصّحاح التى ليس فيها أكثر من التّضعيف أحْرى بالجوازِ؛ إذ قد أجاز تضعيف حروف العلّة للأثقل.

وإنما وثّق أبو عثمان القولَ الأوَّلَ؛ لأنّ الألِف والنُّون وإن كانتا تجريان مجرى الأصل فيما أريتُك فقد جرَتا مجرى الهاءِ أيضًا - فيما تقدّم - فشَبَهٌ بشَبَهٍ، ويبقى بعدَ ذلك اجتماعُهما فى أنّ كلّ واحدة منهما زائدة كصاحبتها، فتفهَّم.

وشيْءٌ آخر يُقوِّى قولَ الخليل، وهو قولهم لما يبقى فى أسفل الحَوْض من الطِّين والماء: «إمدّانٌ»، وأصله: «إمدِدَانٌ»؛ لأنه «إفْعِلانٌ» من «مَدَدْتُ» فأدغم لشبَهِهِ الفعل؛ لأنَّه بوزن: «اضْرِبْ» ولم يعتدّ بالألِف والنُّون؛ فتفهَّمه، فإنه حجَّةٌ قاطعة.

* * *

[«أفعل» مما فاؤه همزة]

قال أبو عثمان: وتقولُ فيما فاؤه همزةٌ إذا ألحقتها همزةً قبلها نحو: «أكَلَ، وأخَذَ، وأبَقَ» لو قلتَ: «هذا أفْعَلُ من ذَا» قُلْتَ: «هذا آكَلُ من ذا» تُبْدِلُ الهمزة التى هى فاءٌ ألفا ساكنة كألف «خالد»، فإذا أردت تكسيَره أو تصغيَره جعلتْهَا واوًا، فتقول فى تصغير «آدَم: أُوَيْدِمٌ»، وفى تصغير «آخر: أُوَيْخِرٌ».

وزعم الخليل أنهم حين أبْدَلوا الهمزة ألفا جعلوها كالألف الزّائدة التى فى «خالد، وحاتم»، فحين احتاجوا إلى تحريكها فعلوا بها ما فعلوا بألِف «خالد» حين قالوا: «خَوَالِد، وحَوَاتِم» قال الشّاعر:

أخالِدُ قد عَلِقتُكِ بَعْدَ هِنْدٍ ... فَشَيَّبَنِى الخَوَالِدُ والهُنُودُ[1]

فكذلك فعلوا بألف «آدَم» حين قالوا: «أوَادِمُ».

قال أبو الفتح: إنما صارتْ هذه الألفُ كالألف الزّائدةِ فى نحو: «حاتمٍ، وخالدٍ»؛ لأنك أبدلتَ الهمزة ألِفا إبدالاً ولم تُخَفِّفها؛ لأنّ التّخفيف أنتَ فيه مُخَيَّر: إن شئْتَ خفَّفت، وإن شئْتَ حَقَّقْتَ. ألا ترى أنَّك تقولُ فى «ذِئْبٍ: ذِئْبٌ» على التحقيق، و «ذِيبٌ» على التَّخفيف، وما التقت فيه همزتان فلابُدّ له من البدَل، فإذا أُبْدِلَ جرى مجرى ما لا حظّ له فى الهمز، فلذلك أجْرَوا «جاءٍ» مُجْرى «قاضٍ»؛ لأنّه قد اجتمعت فيه همزتان.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن سعد بن عبادة فى: (خزانة الأدب ٨/٥١٤، ولسان العرب ١١/٣٣٤ «سرل»). وبلا نسبة فى: (رصف المبانى ٢١٥).

ولو خفَّفت مثل «رَأْس» لقلت: «رَاسٌ» فإن جمعته لم تقُل فيه: «أرْوَاسٌ» وتُجريه مُجرى «أموال» لأنَّك إنما خفَّفتَ، ولم تُبدل كما أبدلت فى «آخَرَ، وآدَمَ» فإنما يجب أن تقول: «أرْؤُسٌ» فإن خفّفت قلت: «أرُسٌ» تحذفُ الهمزة، وتُلقى حركتها على الرّاء قبلها؛ لأنها ساكنة.

فالواوُ فى «أوَادمَ، وأُوَيْدِمٍ» إنما هى مُبْدَلَةٌ من الألف المُبْدلة من الهمزة كما تُبدل من ألِف «خالد، وحاتم» فى: «خوَالِد، وَحَوَاتِم».

وإنما يجوز أن تقول فى جمع «آدمَ: أوَادمَ» إذا جعلته اسما، كما تقول: «أحْمدُ وأحامِدُ، وأفْكَلُ وأفاكلُ» فإن كان صفةً لم يجز أن تجمعه على «أفاعِلَ» كما لا تقول فى الصّفة: «أحْمرُ وأحامِرُ»، ولكن تجمعُهُ على «فُعْلٍ وفُعْلانٍ» كما تقول: «حُمْرٌ وحُمْرانٌ» فتقول على ذلك: «أُدْمٌ وأُدْمانٌ». قال العجّاج:

وَاجْتَافَ أُدْمَــــانُ الفَــــلاةِ التَّوْلَجَــا[1]

وقال الآخر:

ظبــــاء تبالــــةَ الأُدْمِ العَواطِــــى[2]

* * *

[رأى أبى الحسن الأخفش فى «أفعل» من «أممت»]

قال أبو عثمان: وسألْتُ أبا الحسن عن: «هذا أفْعَلُ من هذا، من أمَمْتُ: أىْ قصدتُ»؟

فقال: أقول: «هذا أوَمُّ من هذا»، فجعلها واوًا حين تحرّكت بالفتحة كما فعلوا ذلك فى «أُوَيْدِمٍ».

فقلت له: كيف تصْنَعُ بـ «أيمَّة»، ألا تراها «أفْعِلَةً» والفاء منها همزة؟.

فقال: لَمّا حرّكوها بالكسرة جعلوها ياءً.

وقال: لو بَنيتُ مثل «أُبْلُمٍ» من «أمَمْتُ» لقلت: «أُوَمُّ» أجعلُها واوًا، فسألْته: كيف تُصغّر «أيمَّة»؟.

---

(١) أجافه: دخل جوفه، «التولج»: كناس الوحش، أدمان كأدوم: جمع آدم وهو الأسمر.

(٢) تبالة: بلدة مشهورة من أرض تهامة. العواطى: اللواتى يتناولن أطراف الشجر، والواحدة: عاطيته ومن هذا قولهم هو يتعاطى كذا وكذا: أى يتناول.

فقال: «أُوَيِمَّةٌ»؛ لأنها قد تحركت بالفتح.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ جملة أمْرِ هذه المُبْدَلَةِ عند أبى الحسن أنَّه متى حرّكها بالفتح أو الضّمّ جعلها واوًا، كما قالوا: «أوادم»، ومتى تحرّكت بالكسر جعلها ياء، كما قالوا: «أيِمَّةٌ».

وأصلُ بناء «أُفْعُلٍ من أمَمْتُ: أُأْمُمٌ» فنقلت الضّمةُ من الميمِ إلى الهمزةِ فصارت فى التَّقدير: «أُأُمٌّ»، فلمّا تحرّكت الفاء بالضمّ جعلها واوًا. فهذا قوله.

* * *

[رأى أبى عثمان المازنى فى «أفعل» من «أممت»]

قال أبو عثمان: وليس القول عندى كما قال؛ لأنها حين أُبْدِلَتْ فى «آدَم» وأخَواته أِلفًا ثبتَتْ فى اللّفظ أِلفًا كالألف التى لا أصل لها فى الياء ولا فى الواو، فحين احتاجوا إلى حركتها فعلوا بها ما فعلوا بالألف.

فأمّا ما كان مُضَاعَفًا، فإنّه تُلْقَى حركته على الفاء ولا تُبْدَلُ همزته ألفا، ولو أُبْدِلتْ ألِفا لَمَا حرّكوا الألِف؛ لأنّ الألف قد يقع بعدها المدغم ولا تُغَيَّر فتغييرهم «أيِمَّةٌ» يدلُّ على أنّها لا تجرى مجرى ما تُبدل منه الألِف.

قال أبو الفتح: معنى هذا القول منه: أنَّك إذا بنَيتَ «أفْعَلَ» من «أمَمْتُ» فأصلُه: «أأْمَمٌ»، فنقلتَ فتحة الميم إلى الهمزة فصارت فى التَّقدير: «أَأَمًّا» مثل «عَعَمٌّ» ثم أُبْدِلَتِ الهمزة، إمَّا واوًا كما يقول أبو الحسن، وإمَّا ياءً كما سيقوله هو، ولم يُقدِّرْه: «أَأَمًا» على أن تُبْدل الهمزة ألفًا كما فعلْتَ ذلك فى «آدَمَ»؛ لأنك لو قدّرت ذلك للزمك إذًا أن تُدغم الميم الأُولى فى الثّانية، بعدما لزم الهمزة بدَلُ الألف، فتقول: «آم» كما تقول: «هذه شَجَّة آمَّةٌ» وهى «فاعلة» من «أمَمْتُ».

قال: فإن لم يقولوا فى «أفْعَلَ: آمّ» دلالة على أنهم لم يقلبوا الألِفَ مع التَّضعيف كما قلبوها فى غير التَّضعيف نحو: «آدَمَ، وآخَرَ».

والقول فى هذا لأبى الحسن، وليس ما جاء به أبو عثمان بلازمٍ له؛ لأن هذه الألف التى تبدل من فاء «أفْعَلَ» ليست ألفًا زائدة على الحقيقة، وإنما هى بَدَلٌ من همزة هى فاء «أفْعَل» فلولا أنّ الهمزة قبلها لظهرت.

وليست كذلك ألفُ «خالدٍ» لأنها لم تنقلب من شيء، وهي زائدة؛ فلذلك لَمَّا بَنَيْتَ «فاعلةً» من «أَمَمْتُ» قلت: «آمَّةٌ» ولم تحرّك الألفَ بحركةِ الميم المدغمة؛ لأنها لا حظّ لها في الحركة، فاحتملت السَّاكنَ بعدها لذلك. وصار امتدادُ الصّوتِ بها عِوَضًا من تحريك الميم، وأنت إذا قدَّرْتَ: «هذا أفْعَلُ من هذا، من أَمَمْتَ؛ قلت: هذا آمَمُ من هذا» ثم أدغمت، جاز أن تلقى حركة الميم على الهمزة المبدلة؛ لأنها بدل من فاء الفعل. فهذا فرق بينهما، فإذا تحرّكت بفتحة الميم أُبدلت واوًا كما قالوا: «أوادمُ» فافهم ذلك.

فإن قيل: فإنك قد زعمت أنّ ألِف «آدم» قد جرت مجرى ألِف «خالد» فيما تقدّم، فكيف فصلتَ الآن بينهما وقد كنتَ قدّمْتَ الجمع بينهما؟.

قيل: هي وإن أشبهتها فليست تجرى مجراها في كلّ حال. ألا ترى أنه لا يمكننا أن نقضى بزيادة ألف «آدم» كما نقضى بذلك في «خالد»، ولا يمكننا أن نقضى بانقلاب ألف «خالد» كما نقضى بانقلاب ألف «آدمَ» فقد يشبهُ الشيءُ الشّيءَ من وجهِ، ويخالفه من آخر.

ولو كان مثله من جميع الوجوه لم يكن بأن يُحمل هذا على هذا أولى من أن يُحمل هذا على هذا، فلهذا إذا اضطررت إلى تحريك هذه الفاء المُبدلة بإلْقاء حركة المُدغم بعدها عليها جاز، وإن لم يجز في الألف الزّائدة، لما تقدّم من الفصل بينهما.

* * *

[القياس عند أبي عثمان المازني في «هذا أفعل من هذا، من أممت»]

قال أبو عثمان: والقياس عندى أن أقول في: «هذا أفعل من هذا، من أممت» وأخواتها: «هذا أَيَمُّ من هذا» وأُصغّر «أيِمَّةٌ: أيَيِّمَةٌ». ولا أبدل الهمزة واوًا؛ لأنها قد ثبتت ياءً بدلا من الهمزة، إلا أنّ هذه الهمزة إذا لم يلزم تحريكٌ تَبِعت ما قبلها فبنيت من «الأدمة» مثل «أُبْلُمٍ»، فقلت: «أُوْدُمٌ»، ومثل «إصبَعٍ: إيْدَمٌ»، ومثل «أفْكَلٍ: آدَمُ» فأجعلها ألفًا إذا انفتح ما قبلها، وياءً ساكنة إذا انكسر ما قبلها، وواوًا ساكنةً إذا انضمّ ما قبلها. فإذا احتجتُ إلى تحريكها في تكسير أو تصغير، جعلتُ كُلّ واحدة منهنّ على لفظها الذى قد بُنِيَتْ عليه، فأتْرُكُ الياءَ ياءً، والواو واوًا، وأقْلِبُ الألِفَ واوًا كما فعَلتُ ذلك

العربُ فى تصغير «آدَمَ» وتكسيرِه. فهذا هو القياسُ عندى.

وأبو الحسن يَرَى أنها إذا تحركت بفتحةٍ أبْدَلهَا واوًا كما ذكرتُ لك. وإذا قال العـالِمُ قولاً مُتَقدِّما فللمتعلم الاقتداءُ بـه والاحتجـاجُ لقولـه، والاختبـارُ لخلافه إذا وَجَـدَ لذلـك قياسًا، والله الموفِّق.

قال أبو الفتح: يقولُ أبو عثمان: لَمَّا ثَبَتَتِ الياءُ فى «أيِمَّةٍ» بَـدَلاً مـن الهمـزة، فسبيلُها أن تجرى مجرى الياء التى لا حظّ لها فى الهمز؛ كما أنّ أَلـف «آدم» لَمَّـا ثبتت بـدلاً مـن الهمزة جرت مجرى ما لا حظّ له فى الهمز، وهو ألف «خالد»، وإذا كان الأمـر كذلـك وجب أن أقول فى تحقير «أيِمَّـةٍ: أُيَيِمَّـةٌ»؛ لأنّ اليـاء فـى «أيِمَّةٍ» تجرى مجرى اليـاء غـير المنقلبة، كما جرت أَلِف «آدَمَ» مجرى أَلِف «خالدٍ».

وهذا القول ليس بمرضىّ من أبى عثمان؛ لأن الياء فى «أيِمَّةٍ» إنما انقلبت عن الهمـزة، لانكسارها؛ فإذا زالت الكسرةُ زالت الياءُ التى وجبت عنها؛ كما أنّ اليـاء فـى «مـيزان» لَمَّا وجب انقلابها عن الواو؛ لانكسار ما قبلها، زالـت عنـد زوال الكسـرة فـى قولهـم: «موازيَن، ومويزين».

فإن قال: إنّ الياءَ فـى «مـيزان» إذا فـارقت هـذا الموضـع رجعت إلى الـواو فـى نحـو قولهم: «مُوَيْزِين، ومَوَازِين» وألفُ «آدم» لا ترجع إلى الهمز وإن زالت عن هذا الموضع.

ألا تراهم يقولـون: «أَوَادِمُ وأُوَيْـدِمٌ» فـلا يـردُّون الهمـزة كمـا يردُّونهـا فـى قولهـم: «مَوَازِين ومُوَيْزِين»، فما تُنْكِرُ أن يكون البَدَلُ فى «أيِمَّةٍ» أقوى منه فى «ميزانٍ» فلا تـزولُ الياءُ، وإن زالت الكسرة؟.

قيل: هـذا إلزامٌ فاسدٌ؛ لأنَّـك لـو جمعـت «آدم» علـى «فَعْلٍ وفُعْلانٍ» لَقُلْـتَ: «أُدْمٌ وأُدْمانٌ»، فرجعت الهمزة لَمَّا زالت الأُولى، كما رجعـت الـواو فـى «موازيـن» لَمَّـا زالـت الكسرة. وإنّما لم تُرَدّ فاءُ الفعل فى «أَوَادِمَ وأُوَيْدِمٍ» إلى الهمز؛ لأنـه كـان يـلزم منـه مـا هربوا، وهو اجتماع همزتين.

ألا ترى أنهم إذا قالوا: «أآدِمُ، وأُأَيدْم» لزمهم اجتماعُ الهمزتـين، كمـا كـان يـلزمهم قبلَ التكسير والتَّحقير فى «آدَم». فلمَّا كان يجبُ فى التَّحقير والتَّكسير اجتماعُ همزتـين لم يمكن إقرارُ الهمزة فى الجمع والتَّحقير كما لم يمكن ذلك فى الواحد؛ فالعِلَّةُ الموجِبـة

للقَلب فى الواحدِ هى موجودةٌ فى الجمع والتَّحقير، وهى اجتماع الهمزتين.

وليس كذلك «ميزانٌ» لأنّ الياءَ إنما وجبَ انقلابُ الواو إليها؛ لانكسارِ ما قبلها؛ فإذا جمعتَ أو حقَّرت زالت الكسرة فرجَعت الواو.

فهذا الفصل بين ردّ الواو فى تحقير «ميزانٍ» وتكسيره وترك الهمز فى تحقير «آدمَ» وتكسيره.

فإن قال قائلٌ: فإذا كان القياسُ عند سيبويه أن يقول فى تحقير مثل «قائمٍ: قُوَيئِمٌ» فيُقِرَّ الهمزة ولا يحذفُها، وإن كانت الألف التى عنها وجبت الهمزةُ قد زالت، ويحتجُّ فى لزوم الهمزة بأنها قويَّةٌ؛ لكونها عَيْنا، والعينُ أقوى من الّلامِ. فما تُنْكِرُ أن يكون البدلُ فى «أيِمَّةٍ» لازمًا أيضًا، وإن زال ما يُوجب البدل من الكسرة فيقرّها ياءً فيقول: «أُيَيِمَّةٌ» بل يكون هذا أحْرَى؛ لأنّ الفاء أقوى من العين.

قيل: هذه المسألة لم ينظر فيها سيبويه؛ لأنها مُحْدَثَةٌ بعدَه. على أنه لو كان لسيبويه فيها قولٌ كقول أبى الحسن لم يلزمُه ما أوردتَه يأيُّها السَّائل. وذلك أنّ سيبويه شبَّه ياءَ التَّحقير بألف التَّكسير فجرت الياءُ فى «قُوَيْئِمٍ» مجرى الألف فى «قوائِمَ»، فكما كان يقول: «قوائم» فيهمز، كذا قال: «قُوَيْئِمٌ» فهمز.

ونظيرُ هذا تصحيحهم لتحقير «أسْوَد، وقَسْوَر» فى قولهم: «أُسَيْوِدٌ، وقُسَيْوِرٌ»، وإنما ذلك لتَشبيههم ياءَ التَّحقير بألِف التَّكْسير فى قولهم: «أساوِد، وقَساوِرُ» وقد تقدّم القولُ فى مشابهة ياءِ التَّحقير ألف التَّكسير.

وأيضًا فإنّ الياءَ قريبةٌ من الألف، ولذلك قالوا فى «طَيِّئٍ: طائىٌّ» وفى «الحِيرَة: حارِىٌّ» فأبدلوا الياء ألفا.

فلمَّا كان بين ياء التَّحقير وألف التَّكسير هذا الاشتباك وهذه المناسبة، أقرّ سيبويه الهمزة فى «قُوَيْئِمٍ»، وإن زالت ألفُ «فاعل» هذا مع ما احتجّ به من أنّ العين قويَّةٌ، وليس كذلك الياءُ فى «أيِمَّةٍ»؛ لأنها إنما وجبت عن الكسرة كما وجبت ياء «مِيزان» عن الكسرة، فمتى زالت الكسرةُ زالت الياءُ من «أيِمَّةٍ» كما كان ذلك فى «مِيزان».

وأنت إذا حقَّرت فقلت: «أُوَيِمَّةٌ» فقد أزلتَ الكسرةَ، ولم يكن موضِعها ما يجرى

مجراها فتقرّ الياء كما شبِّهت ياء التّحقير بألف التّكسير فأقررت الهمزة، وإنما قبلها في «أُوَيمَّةٍ ضمَّةٌ، والضَّمَّةُ إنما تجب عنها الواو لا الياء.

ولو جاز لقائل أن يقول: لا أُزيلُ الياء في «أيمَّةٍ» إذا زالت الكسرةُ؛ لجاز لآخر أن يقول: لا أرُدُّ الواو في «ميزانٍ» إذا زالت الكسرة بتحقير أو تكسير. وهذا لا يقوله أحدٌ؛ لوضوح سقوطه.

وقياسُ قول أبي عثمان أن يقول في جمع «إيدَمٍ: أيادمَ»، فيُقِرّ الياءَ ولا يقلبها؛ لأنها قد ثبتت ياءً في «إيدَمٍ» كالياء التي لا حظّ لها في الهمز؛ فكما يقول في جمع «فِعْلل» من «بعت: بياعع» كذلك يلزمه أن يقول في جمع «إيدمٍ: أيادمَ»، والحجَّة التي مضت قُبَيْل؛ لأنّ الكسرة التي أوجبت الياء قد زالت، فينبغي أن تزول الياء بزوالها.

وقياسُ قول أبي الحسن: «أوَادمَ» لأنها قد تحرّكت بالفتح. وفي التّحقير: «أُوَيْدِمٌ» وأبو عثمان يلزمه أن يقول: «أُيَيْدِمٌ» ولا يردّ الياء؛ كما شرط فيما كتبناه عنه.

ولا يلزم أبا الحسن أن يَرُدّ الهمزة عند زوال الكسرة كما يَرُدُّ واو «ميزان» عند زوال الكسرة؛ لأنّه لم يكن قَلَبها - لأن قبلها كسرة - وإنما استحقّت القلب في الجملة لئلا تجتمع همزتان ووجب انقلابُها ياءً دون الواو والألف لانكسار ما قبلها؛ فإذا زالت الكسرة لم يجب رَدُّ الهمزة؛ وإنما يجب زوال الياء التي عدل إليها عن أُخْتَيْها الواوِ والألِف بعدَ وجوب القَلْب فإذا زالت الكسرةُ وتحرّكت الفاءُ بالفتح جُعِلَت واوًا كما قالوا: «أوَادِمُ، وأُوَيْدِمٌ» ولو لم يقلبوا لقالوا: «أاادمِ، وأُأَيْدِمٌ»، وهذا لا يجوز؛ فلم يكن من القلب بُدٌّ لذلك.

وأصلُ الاحتجاج على أبي عثمان بـ «ميزانٍ، ومُوَيْزينٍ» لأبي بكرٍ، وإنما زدت أنا بعده هذه الزّيادات؛ لأنّ الكلامَ اقتضاها وأكثر منها، فاقتصرت عليها. والقياس أن تقول: «هذا «أوَمُّ من هذا» لأنّ الفاء قد انفتحت.

ويوكّدُ قلبَ الهمزة واوًا هنا قولُهم في جمع «ذؤابة: ذَوائب» فالواو في «ذوائب» بدلٌ من الهمزة؛ كأنها كانت: «ذَأائِب»، فكرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف؛ فأبدلوا الأُولى واوًا؛ كما أنهم لمّا كرهوا «أوَاوِلَ: جمعَ أوّل» أبدلوا الواو همزة.

وكما أنهم لمّا أردوا البدل في تثنية مثل «حَمْراء» وجمْعه والنّسبِ إليه، قالوا

«حَمْراوَان، وحَمْراوَاتٌ، وحَمْراوِىٌّ»، وقالوا فى «عِلْباء: عِلْباوَانِ»، وقالوا أيضًا «رِداوانِ»، وقالوا أيضًا فى تثنية «قُرّاء: قُرّاوَانِ».

فهذا يدلُّك على كثرة انقلاب إحداهما إلى الأُخْرى.

قال أبو العبَّاس: إنما كان ذلك فيهما؛ لأن الهمزة فى مخرجها نظيرةُ الواو فى مخرجها، يريد: أنهما طَرَفان، هذه أسفلُ الحروف، وهذه أعْلاها.

* * *

هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل البتة كما لم يتكلم بالفعل من «قال، وباع» وما كان نحوهن على الأصل

قال أبو عثمان: وذلك أنّك إذا قُلْت: «افْتَعَلَ» وما تصرّف منه، وكانت الفاءُ: صادًا، أو ضادًا، أو طاءً، أو ظاءً؛ فالتاء فيه مُبْدَلَةٌ. وذلك قولك: «اصْطَبرَ، ويَصْطَبرُ وَمُصْطَبرٌ، واضْطَرَبَ، يَضْطَرِبُ فَهُوَ مُضْطَرِبٌ، واطَّلَعَ فهو مطَّلِعٌ، واصْطَهَر فهو مُصْطَهِرٌ» فهذا الكلام الصّحيح.

قال أبو الفتح: يقولُ: لا يُقال في «اصْطَبر: اصْتَبر»، ولا في «اضْطَرَب: اضْتَرَب» ونحو ذلك، وإن كان هذا هو الأصل ؛ كما لا يقال في «قام: قَوَم»، ولا في «باع: بَيَعَ»، وإن كُنَّا نعْلم أنّ هذا هو الأصل. وفي كلامهم من الأُصول المرفوضة الاستعمال ما لا يُحْصَى كثرةً.

والعلّة في أن لم يُنْطَقْ بتاءِ «افْتَعل» على الأصل إذا كانت الفاءُ أحدَ الحروف التي ذكرها - وهي حروف الإطباق -: أنهم أردوا تَجْنِيسَ الصّوْت، وأن يكون العمل من وجهٍ، بتقريب حَرْفٍ من حَرْفٍ.

كما قالوا في «مَصْدق: مَزْدَقٌ»، وفي «مصدر: مَزْدَرٌ»، فأبدلوا من الصّاد - وهي مهموسةٌ - حرفا من مخرجها يَقْرُبُ من الدّال، وهو الزّاي، لِتُوَافِقَها في الجهر.

وكما قالوا في «سُقْتُ: صُقْتُ» وفي «سَوِيقٍ: صَوِيقٌ» وفي «سَمْلَقٍ: صَمْلَقٌ» فأبدلوا من السِّين صادًا؛ ليوافق بالاستعلاء الذي فيها استعلاءَ القاف.

وكما قالوا في «عالِم: عِـالِم»؛ وفي حاتِم: حِـاتِم» فأمالوا فتحة الحاء والعين فقرّبوها من الكسرة، لتوافق الكسرةَ في اللام والتاء.

كلُّ ذلك ليكونَ العملُ من وجهٍ واحد؛ فهذا يدلُّك من مذهبهم على أنّ للتّجنيس عندَهم تأثيرًا قويًّا.

ولهذا وقع الإتباعُ في كلامهم نحو قولهم: «شَيْطانٌ لَيْطانٌ»؛ لأنهم أرادوا أن يُوكّدوا الكلامَ؛ فكرهوا إعادة اللفظة بعينها، فغيّروا بعض حروفها، وتركوا الأكثرَ؛ ليُعْلِموا أنهم في توكيد الأوّل.

كما قَالوا: «قام القَومُ أجمَعون أكتعُون أبْصعُون» فغَيَّروا بعضَ الحروف وتركوا بعضًا، ليكون فيه ضرب من التّكرير؛ وليُخالِفَ الأوّلَ بعضَ الخلاف.

وإذا كانوا قد قالوا: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ، وضَرَبْتُ زَيْدًا زَيْدًا» فيما حكاه سيبويه، فتغييرُهم بعض اللّفظ أسْوغُ وأحْسَنُ.

وأخبرنى أبو بكر محمدُ بن الحسن، عن أبى العبَّاس أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابى أنَّه سأل بعضهم عن قولهم: «شَيْطانٌ لَيْطانٌ» ما معنى «لَيْطانٍ»؟. فقال: شىء نَتِدُ به كلامَنا؛ فهذا تصريح منهم بالغرض المطلوب.

وعلى هذا قالوا: «حَسَنٌ بَسَنٌ، وجائِعٌ نائِعٌ» وقد قيل: «نائعٌ: عَطْشانٌ» وأنشدوا فيه:

لعَمْرُ بنى شهاب ما أقامُوا ... صدورَ الخيل والأسَل النِّياعا[1]

قالوا: معناه: «العِطاش».

وقد حملهم ذلك على أن قالوا: «إنّه ليأتينا بالغدايا والعشايا» فجمعوا «غَداةً» على «غَدايا» لمكان «العشايا».

وقالوا: «ارْجعْنَ مأزوراتٍ غيرَ مأْجوراتٍ» فهمزوا «مَأزْورات» وهو من «الوزر» إتْبَاعًا لهمزة «مأجورات» وقياسُهُ: «موزورات» ويجوز أن يكون «مازورات» قلبت واوه ألفا، كما قالوا فى «دوِّيَةٍ: داوِيَّةٌ»، وكما قالوا فى «يَوْجَلُ: ياجَلُ» فيكون غيرَ مهموز.

إلى هذا رأيتُ أبا علىّ يذْهَبُ.

وأنشدوا:

هتَّاك أخبيةٍ ولاّج أبْوِبةٍ ... يخلط بالجدّ منه البرّ واللّينا

فجمع «بابا» على «أبْوِبَةٍ» إتْباعا «لأخْبيةٍ».

وقالوا فيما هو أغلظُ من هذا: «هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ» فجرُّوا «الخَرِبَ» وهو من صفة المرفوع؛ ولكن لمَّا وَلِيَ المجرورَ جُرّ إتباعا، وهو غَلَطٌ منهم، وهذا بابٌ واسعٌ لا يُضبط.

---

(١) النياع: العطاش. والأسل: أطراف الأسنة.

فلهذا غيَّروا نحو «اصْطَبر» ليكونَ العملِ من وجه واحد، وأنا أُبيِّن كلّ حرف منها:

أما «اصْطَبَر» فأصله: «اصْتَبَر»، فكرهوا استعلاء الصَّاد وبعدَها حرفٌ غيرُ مُسْتَعْلٍ وهو التاء إلا أنَّه من حَيِّز حرفٍ مُسْتَعْلٍ وهو الطاء، فأبدلوا من التّاء ما هو مُسْتَعْلٍ من حَيِّزها، وهو الطاء، فقالوا: «مصْطبرٌ» فاتّفقت الصَّادُ والطَّاءُ فى الاستعلاء؛ ثـمّ صرّفوه على ذلك فقالوا: «يصْطَبرُ ومُصْطَبِرٌ» لأن العِلَّة قائمة.

وأمَّا «اضْطَرب» فأصلُهُ: «اضْتَرَب» فقرّبوا التاء من الضَّاد، بأن قلبوها طاءً لتوافقها فى الاستعلاء، فقالوا: «اضْطَرَب» وصرّفوه على ذلك، فقالوا: «يضْطَرِبُ ومُضْطَرِبٌ».

وأصلُ «اطَّلَعَ: اطْتَلَعَ» فإذا كانوا قد قالوا: «اصْطَبَر واضْطَرَب» فأبدلوا التاء طاء، لتوافِقَ ما يقرُب من الطَّاء وهو الصَّادُ والضَّادُ؛ فهم بأن يقلبوها طاءً إذا كانت الفاء طاءً أجدرُ، وصرّفوه على ذلك.

وأصلُ «اصْطَهَرَ: اصْتَهَرَ» فقلبت التَّاءُ طاءً، لتوافقَ الصَّاد فى الاستعلاء والجَهْرِ فصار: «اصْطَهَر» وصُرِّف على ذلك. فهذا هو الكثير المشهور عنهم.

* * *

[تاء الافتعال وقبلها صاد أو ضاد أو طاء]

قال أبو عثمان: ومن العرب مَن يُبْدِل التَّاءَ على ما قبلها فيقولُ: «اصَّبَر ومُصَّبِر». وقرأ بعض القرّاء: «أن يصّلحا» يريد: «يفْتَعِلا» من الصُّلح. وكذلك: «اضَّرب، واظَّهر بحاجتى» والأوّلُ أجودُ وأكثرُ.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه كلِّها: «اصتبر، واصتلح، واصترب، واظتهر» فكرهوا ظهور التّاء، وهى مهموسة غيرُ مُستعْليةٍ مع الضّاد والظّاء، وهما مجهورتان مستعليتان؛ فأرادوا الإدغام؛ فأبدلوا الزّائد، وهو تاءُ «افْتَعل» للأصلىّ الذى قبله.

وأما «اصْتَبر» فإنها وإن كانت الصّادُ مهموسةً كالتّاءِ فإنّ فيها استعلاءً ليس فى التّاء؛ فأرادوا أن يكون عملُهم من وجهٍ واحدٍ. فأبدلوا الزّائد للأصلىّ فقالوا: «اصّبر»، ولا يجوز فى «اصْطَبرَ: اطّبر» على أن تُدغم الصّادُ فى الطّاءِ؛ لأنّ فى الصاد صفيرًا وتمامَ صوت، فلو أدغمتها لسلبتها ذلك؛ ومتى كان الإدغام ينقص الأوّلَ شيئا لم يجز.

وإنما قال أبو عثمان: **«والأوّل أجود»**؛ لأنَّه إذا أراد الإدغام فحكمُه أن يبدل الأوّل للثانى أبدًا، هذا هو المطَّرد، فما كان فى «اصّبر، واظّهر» قد أبدل الثانى للأوّل ضَعُفَ عندَه، وكان أن يقرّب الثّانى من الأوّل؛ لأنَّه زائد فيقول: «اصْطَبر، واضْطَرَب» أحسن.

ولا يجوز فى «اضطرب: اطَّرب» لأنّ الضّاد لا تُدغم فى الطاء؛ لأنَّك لو فعلت ذلك لسلبت الضّاد تفشّيها بإدغامك إيَّاها فى الطَّاء. وإنما المذهبُ أن تُدغم الأضعفَ فى الأقوَى؛ فلذلك أدغم السَّاكن فى المتحرّك لضعفه وقوّة المتحرّك؛ أو الشَّىء فى نظيره.

فأمَّا ما حُكِيَ عنهم من قولهم: «اطَّجع» فى «اضطجع» فشاذّ. وقال الرّاجز:

يا رُبَّ أبَّاز من العُفْر صَدَعْ ... تقبَّض الذئب إليه واجتمعْ[١]

لما رأى ألاَّ دعه ولا شبعْ ... مال إلى أرْطاة حِقْف فالْطَجَعْ

فأبدل الضّاد لاما، وهذا شاذّ؛ وذلك أنه كَرِه الْتقاء الْمُطْبقين فأبدل مكان الضّاد أقرب الحروف إليها.

ونظيرُ هذا فى الشذوذِ قولهُم «اسْتَخَذَ فلان أرْضًا» يريدون: «اتّخذ» فأبدلوا مكان التَّاء سينا؛ كما أبدلت السِّين تاء فى: «سِتٌّ».

ويجوز أن تكون «استخذ» محذوفةً من «استفعل» كأنَّه كان: «استُخذ» فحذفوا التَّاء الثَّانية؛ كما قالوا: «اسْتاعَ يَسْتيع» فى «اسْتَطاع».

وأمَّا قولُ زهير:

---

(١) أباز: هو الذى يقفز. العفر من الظباء، التى تعلو ألوانها الحمرة. تقبض: جمع قوائمة ليثب على الظبى لمار أى: أى الذئب. أرطاة: شجرة من شجر الرمل، والجمع أرطى. والحقف من الرمل: المعوج والجمع حقاف وأحقاف.

والرجز لمنظور بن حية الأسدى فى: (شرح التصريح ٣٦٧/٢، والمقاصد النحوية، وأوضح المسالك ٣٧١/٤، والخصائص ٦٣/١، ٢٦٣، ٣٥٠/٢، ١٦٣/٣، ٣٢٦، وسر صناعة الإعراب ٣٢١/١، وشرح الأشمونى ٨٢١/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٢٤/٣، ٢٢٦/٣، وشرح شواهد الشافية ٢٧٤، وشرح المفصل ٨٢/٩، ٤٦/١٠، ولسان العرب ٣٠٤/٥ «أبز»، ٢٥٥/٧ «أرط»، ٢١٩/٨ «ضجع»، ٣٢٥/١٤ «رطا»، والمحتسب ١٠٧/١، والممتع فى التصرف ٤٠٣/١).

هـو الجـواد الـذى يُعطيك نائِلَه عَفْوًا ويُظْلَـم أحيانـًا فيظَّلم[(١)]

فُيروى على ثلاثة أوجه: «فيظَّلم، وفيضْطَّلم، وفيطَّلـم» وأصلـهُ: «يظتلـم» فمـن قـال: «يظَّلم» أبدل الزّائد للأصلىّ، كما قال تعالى: ﴿أن يصَّلِحا﴾[النساء: ١٢٨].

ومن قال: «فَيَضْطَلَم» - وهو الوجـه - أبـدل التّـاء طـاءً؛ لأجـل الظّـاء قبلهـا، كمـا قالوا: «اظْطَهَرَ بحاجته».

ومن قال: «فيطَّلم» أبدل الظّاء طاءً، وأدغمها فى الطّاء لقُرْبها منها، وموافقتها إيَّاهـا فى الاستعلاء والإطباق.

قال أبو علىّ: وهو قول سيبويه؛ وإذا كانوا قد قالوا فى «احفظ طلحة: احْفَطَّلحـة»، فأدغموا المنفصل فهو فى المتّصل أجدر.

ويروى: «فينظلم: ينفعل» وهو روايةٌ رابعـةٌ. ويجـوز فـى «اضطـرب: اضَّـرب» تُبـدل الزائـدَ للأصلـىّ، كمـا فعلـت فـى: «اصَّبَر». ولا يجوز فى «اصْطَلَـحَ: اتَّلـحَ» ولا فـى «اضطَرَب: اتَّرَب»؛ لأنّ الصَّادَ والضَّادَ لا يُدغمان فى التّاء.

* * *

[تاء الافتعال وقبلها زاى]

قال أبـو عثمـان: فـإذا كـان قبـلَ هـذه التّـاء زَاىٌ أبدَلْـتَ التّـاء دالاً، مثـل: «ازْدَجَـرَ، ومُزْدَجر» ومَن أتبع التّاءَ الحرفَ الذى قبلها أبدلَ منها الزّاىَ فقال: «ازّجَرَ، وهو مُزّجِرٌ».

قال أبو الفتح: أصلُ هذا: «ازْتَجَـرَ» والـزّاى مجهورةٌ، والتّـاءُ مهموسـةٌ؛ فقلبـوا التّـاءَ دالاً، لتُوافِقَ الزّاىَ فى الجهر.

ومن قال: «ازّجَر» أبدل الزّائد للأصلىّ، مثل: «اصّبر».

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبى سلمى فى: (ديوانه ١٥٢، وسر صناعة الإعراب ١/٢١٩، وسمط اللآلى ٤٦٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٠٣، وشرح التصريح ٢/٣٩١، وشـرح شـواهد الشافية ٤٩٣، وشرح المفصـل ١٠/٤٧، ١٤٩، والكتـاب ٤/٤٦٨، ولسـان العـرب ١٢/٣٧٧ «ظلم»، والمقاصد النحويـة ٤/٥٨٢). وبـلا نسبة فـى: (أوضـح المسـالك ٤/٣٩٩، والخصـائص ٢/١٤١، وشـرح الأشـمونى ٣/٨٧٣، وشـرح شـافية ابـن الحـاجب ٣/١٨٩، ولسـان العـرب ١٣/٢٧٣ «ظنن»).

ولا يجوز: «ادّجَر، ولا اتّجر» في «ازْدَجــر»؛ لأن الزّاى لا تُدغـم فـى التـاء، ولا فـى الدّال؛ لئلا يذهب منها الصَّفير وطول الصّوت؛ لما فيها من الانسلال.

* * *

[تاء الافتعال وقبلها ذال]

قال أبو عثمان: فإن كان قبل هذه التّاء ذالٌ أبدلت التّاءُ دالاً؛ ثمَّ أُدغمت الذال فيهـا؛ وذلك «افتعل» من «ذكر يذكر» تقـول فيـه: «ادّكـر، ويدّكـر» ومَـن أتبعهـا الحـرفَ الأوّل قال: «اذّكر، ومُذّكِرٌ» والأوّل أجودُ على ما أخْبَرْتك.

قال أبو الفتح: أصلُهُ: «اذْتكَرَ» والذّال مجهـورة، والتّـاء مهموسـة، فـأبدلُوا التّـاءَ دالاً، لتُوافِقَ الذّال في الجَهْر كما قرّبوا التّاءَ من الزّاى في «ازْدَجَرَ» بأن قلبت دالاً.

ومن قلب الزّائد للأصليّ، قال: «اذّكر»، كما قال: «ازّجر».

قال لي أبو عليّ: وأجاز بعضُهم، وهو أبو عُمَر الجرميّ، «اذْدكـر»؛ لأنّ تـاء «افْتَعـل» لا يلزم أن يجيء قبلها ذالٌ أبدًا، فأشبهت «اقتتلوا» في البيان.

يقول: كما أظهروا «اقتتلـوا» مـع تحـرك التّـاءَيْن – لأنّـه لا يـلزم أن يكـون بعـد تـاء «افتعـل» تـاءٌ أبـدًا نحـو: «احْتَلَـم واغْتَلَـم» – كذلـك قـالوا: «اذْدَكَـرَ» فقلبـوا التّـاء دالاً للتّقريـب، ولـم يدغمـوا؛ لأنّـه لا يـلزم أن يكـون قبـل التّـاء ذالٌ نحو قولهـم: «اسـتلم، وابتسم».

وقوله: «**والأوّلُ أجود علـى مـا أخـبرْتُك**» يريـد أنّ «ادّكـر» هـو الوجـهُ، تبـدل الأوّل للثاني.

* * *

[التاء فى أول كلمة تالية للصاد وأخواتها فى كلمة سابقة]

قال أبو عثمان: فإن كانت التّاءُ منفصلةً لم يُفْعَلْ بها ذلك نحـو: «قَبَـض تلـك، وغلّـظ تلك».

قال أبو الفتح: قال أبو عليّ: يُريـد أنّـه لا يجوزُ: «قبّـض طلـك»، ولا «قبّضْلْـك» ولا

«غلط طِلك» كما جاز «اضْطَرب، واضَّرب، واطَّلَع»؛ لأنّ للمنفصل نحوًا ليس للمتَّصل؛ وقد مضى ذكر ذلك.

* * *

[تاء الفاعل بعد الصاد أو إحدى أخواتها]

قال أبو عثمان: وإن كانت التاءُ التى تجيءُ فاعلةً؛ فالجيِّد إظهارها نحو «فَحَصْتُ عنهُ، وفحَصْتُ برِجْلى».

قال أبو الفتح: إنما كان الوجهُ إظهارَها؛ لأنها زائدة وهى اسمُ الفاعل، والفاعلُ منفصلٌ من الفعلِ؛ فجرَى ذلك مَجْرَى «قبِّض تلك» فى انفصاله من الأوّل.

* * *

[من العرب من يشبه تاء الفاعل بتاء افتعل]

قال أبو عثمان: ومن العرب مَن يُشَبِّهُ هذه التَّاء بتاءِ «افتعَل» فيقول: «فحصطُ برِجْلِى»، وزعم أنّه أنشد بعض العرب:

وفى كلّ حىّ قد خَبَطّ بنعمة فحُقّ لشاسٍ من نَداك ذَنُوبُ[1]

قال أبو الفتح: وجهُ الشَّبَه بين تاء «فعلتُ» وتاءِ «افتعلَ» أنها اسم الفاعلِ، والفاعلُ وإن كان منفصلا من الفعل فإنَّه قد أُجرِى فى مواضع مُجْرى بعض حروفه.

منها: أنهم قالوا: «ضَرَبْتُ»، فسكّنوا الباءَ لاتّصالها بالتّاء؛ فلولا أن التّاء عندهم قد أجريت مُجرى اللازم، ونُزّلت منزلة الجزءِ من الكلمة لَمَا سُكِّنت الباء.

ألا ترى أنَّك تقول: «ضَرَبَنا» - إذا كنتمُ المفعولينَ - فلا تُسكّن الباء وإن كانت النُّون متحرّكَةً؛ كما تقولُ: «ضَرَبْنا» - إذا كنتم الفاعِلينَ - لأن المفعول منفصل من الفعل فى «ضَرَبَنا»، فلذلك لم يُعْتَدَدْ فيه باجتماع أربع متحرّكات، والفاعل متّصل فى «ضرَبْنا» فلم يقولوا فيه: «ضَرَبنا»؛ لأنّ النُّون والألفَ اسم الفاعلين؛ كما لم يجمعوا فى

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعلقمة الفحل فى: (ديوانه ٤٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٠٠، وشرح المفصل ٤٨/٥، ١٥١/١٠، والكتاب ٤٧١/٤، ولسان العرب ٢٧٧/١ «جنب»، ١١٠ «شأس»، ٢٨٣/٧ «حبط»، ومجالس ثعلب ٦٧). وبلا نسبة فى: (سر صناعة الإعراب ٢١٩، شرح المفصل ٤٨/١٠، والممتع فى التصريف ٣٦١).

كلمة واحدة أربعَ متحرّكات إلاّ ما كان محذوفا منه نحو: «عُلَبِطٍ وهُدَبِدٍ».

ومنها: استقباحُهم العطف على هذه التَّاء ونحوها في قولهم: «قمتُ وزيدٌ» لأنها تنزّلت منزلة الباء من «ضَرَب»، فكما يقبحُ أن يعطف على بعض حروف الفعل، كذلك استقبحوا العطفَ على ما هو جارٍ مجرى بعضها.

ومنها: أنهم قالوا: «هما يقومان» فجاءوا بالنون التى هى عَلَم الرّفع بعد الألف التى هى علامة تثنية الضَّمير كما تجرى الضَّمَّة على حرف الإعراب فى الواحد فصارت، علامة تثنية الفاعلين بمنزلة الميم مِن «يقوم»؛ لأنّ عَلَم الرفع جاء بعدها كما تجيء بعد الميم مِن «يقوم».

ومنها: أنّ الفاعل لا يجوزُ تقديمه على الفعل، كما لا يجوز تقديم الباء من «ضَرَبَ» على الضَّاد، وليس كذلك خبرُ الابتداء؛ لأنّه يجوز تقديمُه على المبتدأ.

ومنها: أنَّك تقولُ: «قامت هند»، فتأتى بعلامة التأنيث فى الفعل، والمُؤنَّث فى الحقيقة هو الفاعل؛ لأنّ الأفعال لا يصحُّ فيها التأنيث؛ فصار مجيئُك بعلامة التأنيث فى الفعل كمجيئك به فى الفاعل لامتزاجهما، ومصيرهما بمنزلة الكلمة الواحدة.

ومنها: أنهم قد بنوا بعض الأفعال مع فاعله بناء الجزء الواحد، حتى احتاجا إلى ما يحتاج إليه الجزء الفرد، وذلك قولهم: «حَبَّذَا زيد»، فتنزّل «زيدٌ» من «حَبَّذَا» – وإن كان فِعْلاً وفاعلا – تنزُّلَه من المبتدأ الذى هو جزء واحد.

ومنها: أنّ أبا عثمان قال فى قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[ق:٢٤]: إنه أراد: «أَلْقِ أَلْقِ» مُكَرَّرًا للتَّوكيد، فاستغنى بتثنية الفاعل عن تكرير الفعل، فلولا أنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد لما أغْنَتْ تثنية الفاعل عن تكرير الفعل.

فهذه سبعة أدِلَّةٍ تدُل على شدّة اتّصال الفعل بالفاعل. وفيه غيرُ هذا فتركته؛ لأنّ فى بعض هذا مَقْنَعا. فلمَّا اتَّصل الفاعل بالفعل، وتنزّلَ منزلةَ الجزء منه شُبِّهَتِ التَّاءُ فى «فَحَصْتُ» بتاءِ «افْتَعَل» فقالوا: «فَحَصْطُ برِجْلِى»، كما قالوا: «اصْطَلَحوا، واصْطَبَحوا».

وإنّما كان الوجهُ الإظهارَ؛ لأنه وإن دلَّت هذه الأدِلَّة على شدّة الاتِّصال؛ فليست بمخرجتهما من أن يكونا جُزأين يستقلان بأنْفُسهما، ويستغنِيان عن غيرهما؛ فجرى

«قمتُ، وبعتُ» فى الاستقلالِ مَجْرَى «زيدٌ قائمٌ، وبكرٌ منطلقٌ».

وأيضا فإن هذه التاء إنما هى إضمارُ المظهر، والإظهارُ قبلَ الإضمْار؛ وإنما هى فى موضع «زَيْدٍ» من قولك: «قامَ زيدٌ» و «قامَ» منفصل من «زيدٌ» لفظا ومعنى.

* * *

[لِمَ لم يجز القلب فى نحو «خبط تلك»]

قال أبو عثمان: فإذا تحرَّكت هذه الحروفُ لم يكُن ذلك، نحو: «خَبَطَ تِلْكَ» وإنما يُفْعَلُ هذِا بهذه التَّاءِ؛ لأنها بُنِيَتْ مع الفعلِ؛ فصارت كبَعْض حروفه، فأشْبَهَتْ تاء «افْتَعَلَ» التى فى بناءِ الفعل.

قال أبو الفتح: إنما لم يجز القلبُ فى نحو: «خَبطَ تِلْكَ، وقَبَضَ تِلْكَ» لأنَّه قد كان الوجهُ إذا سَكَنَ الأوّلُ فى نحوها ألاّ يُبدل نحو: «قَبِّضْ تِلْكَ وغَلِّظْ تِلْكَ» فلمَّا تحرّك الحرفُ فصَلَتِ الحركةُ بينهما؛ فصار اختلافُ الحرفين وحجزُ الحركةِ بينهما - فى مَنْع البَدَل - بمنزلة الحرف الحاجز بين المِثْلَيْن؛ فكما لا يُدغم نحو: «تسلَّما مالَكُما» لحجز الألفِ بين الميمين كذلك لا يجوز أن تُغَيّر التّاءُ فى: «قَبَضَ تِلْكَ، وخَبَطَ تِلْكَ» والحركةُ بين المختلفين تجرى مجرى الحرف بين المثلين. وقد تقدّمت الدّلالةُ على مشابهة تاءِ «فعلتُ» لتاء «افْتَعَلَ».

* * *

[جواز الإظهار والإدغام فى «اقتتلوا ويقتتلون»]

قال أبو عثمان: فأمّا قولهم: «اقْتَتَلُوا، ويَقْتَتِلُون» فإنّه يجوز فى هذا البيانُ والإدغام.

فإن قلت: ما بالُ البيان يجوز هنا وهما فى كلمة واحدةٍ، لِمَ لا يكونُ هذا بمنزلة «رَدَّ ويَرُدُّ» إذا تحرك الحرفُ الأخير؟.

فإنما ذاك؛ لأنّ تاء «افتَعَل» لا يلزمها أن يكون بعدها تاءٌ أبدًا.

ألا تراها فى أكثر الكلام تجىء وحدَها ليس بعدها مثلُها، وذلك مثل «اغْتَلَمَ واحْتَلَمَ، واجْتابَ، واكْتالَ»، وذلك أكثرُ من أن يُحصَى؟ فلذلك جازَ فى «اقْتَتل القوْمُ» الإظهارُ.

قال أبو الفتح: يقولُ: لِمَ أظْهَرْتَ «اقْتَتَلُوا» وقد اجْتمع فيه حرفانِ من جنسٍ واحدٍ

متحرّكان، وهلاّ أجريْتَهما مُجْرَى دَالَىْ «ردّ، وشَدّ»، وليس التّاءانِ فى كلمتين فتُجرِيهما مُجْرَى: «فَعَلَ لَبيدٌ وقَعَدَ داودُ»؟.

قال: فالفَصْلُ بينهما أنّ دالَىْ «رَدَدْتُ» لابُدّ لإحداهما من الأُخرى فى كلّ موضع، وتاءُ «افتعِل» لا يلزمُ أن يكون بعدها أبدًا تاءٌ نحو: «احْتَلَمَ، واغْتَلَمَ» فلم تلزم الأولى الثّانية؛ فجرى ذلك مجرى تصحيح نحو: «رُؤْيا» لأن الواو غيرُ لازمة.

وفى الإدغام وجوه:

منهم من يقول: «قَتَّلوا».

ومنهم من يقول: «قِتَّلوا».

ومنهم من يقول: «قِتِّلوا».

وفى المصدر: «قِتَّالاً».

وفى اسم الفاعل: «مُقَتِّل، ومُقِتِّل، ومُقُتِّل».

قال سيبويه: وأخبرنى الخليلُ وهارون أنّ ناسا يقرَءون: «من الملائكة مُرُدِّفين» يريد: مُرْتَدِفين.

وقد استقصيت هذا الباب فيما مضى.

* * *

[الإظهار والإدغام فى «هم يضربوننى» ونحوه]

قال أبو عثمان: ومثل ذلك: «هُم يضربوننى ويشتموننى» يجوز فيهما الإظهار والإدغام. ومثلُه: «هو يَدْفِنُنِى» لأن هذه النُّون لا يلزمها أن يكون بعدها نونٌ، وإنما تكون إذا عَنى المتكلمُ نفسه. وهذا كثيرٌ؛ وقد مضى تفسيره.

قال أبو الفتح: يقول: إنما جاز الإظهار فى نحو: «يضربونَنِى، ويضربانِنى ويمكنُنِى، ويدْفِنُنى» وإن كان المثلانِ مُتحرّكين فى كلمةٍ واحدةٍ؛ لأنّه لا يلزم الأُولى أن يكون بعدها مثلها.

ألا ترى أنهم يقولون: «يضرِبونَ زيدًا؛ ويضربانِك، ويمكنُكَ»؟ فلما لم تلزم الثانية لم

يُعْتَدّ بها، وَجرَى ذلك مجرى «اقْتَتلوا» فى الإظهار.

ومن يدغمُ يُجْرِيه مَجرَى اللازم فيقولُ: «يضربُونّا، وهو يُمكنّى» قال الله تعالى: ﴿قالَ أتُحاجُونّى فِى اللهِ وَقَدْ هَدانِ﴾ [الأنعام: ٨٠].

ومنهم من يحذف النُّون الآخرة إذا كانت قبلها النُّون التى ليست حرفَ الإعراب، فيقولُ: «أنْتما تضربانِى، وهم يقتلونِى»، قال الشَّاعر:

أبالمَوْتِ الَّذِى لابُدَّ أنّى ملاقٍ لا أباكِ تُخَوّفِينى(١)

يريد: «تخوّفِيننى»، فحذف الآخِرَة.

وقال الآخر:

انظرا قبل تلومانِى إلى طَلَل بين النَّقا فالمُنْحَنَى

يريد: «تلومانني»، فيجوز أن يكون حَذَف «أن» وهو يريدها كأنه قال: «قبل أن تلوماني»، فحذف النون للنَّصب؛ لأنَّه قد أضاف «قَبْل» وحُكْمُ الإضافة أن تكون إلى الأسماء؛ فإذا أضْمَر «أن» فكأن قال: «قَبلَ لَوْمِكُما».

ويجوز أن يكون أضافَ «قَبْل» إلى الفعل؛ لأنها ظرفٌ، فجرت مجرى: «أقُومُ يومَ يقوم زَيدٌ» ثمّ حذفَ النُّونَ الثَّانية تخفيفا.

وقال الآخر:

تَراهُ كالثغام يُعَلُّ مِسْكا يَسُوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْنِى(٢)

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبى حية النميرى فى: (خزانة الأدب ٤/١٠٠، ١٠٥، ١٠٧، والدرر ٢/٢٢٩، وشرح شواهد الإيضاح ٢١١، ولسان العرب ١١/٢١٠ «خعل»، ١٤/١٢ «أبى»، ١٥/١٦٣ «فلا»). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٣/١٣٢، والخصائص ١/٣٤٥، وشرح التصريح ٢/٢٦١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٥٠١، وشرح شذور الذهب ٤٢٤، وشرح المفصل ٢/١٠٥، والمقتضب ٤/٣٧٥، والمقرب ١/١٩٧، وهمع الهوامع ١/٣٣٧).

(٢) الثغام: نبت له نور أبيض يشبه به الشيب. يعل: شيئا بعد شيء، وأصل العلل: الشرب بعد الشرب.

والبيت من الوافر وهو لعمرو بن معد يكرب فى: (ديوانه ١٨٠، وخزانة الأدب ٥/٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، والدرر ١/٢١٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٠٤، وشرح شواهد الإيضاح=

يريد: «فَلَيْنَنِي» فحذف النُّونَ الآخرةَ، كما حذفها من: «تُخوِّفينِي» وكانت الآخرةُ أولى بذلك في «تخوفيني»؛ لأنّ الأُولى عَلَمُ الرّفع، والثانيةُ إنما كانت جيء بها في الواحد ليسلمَ حرفُ الإعراب من الكسر، ويقعَ الكسرُ عليها، فتُرِكتْ في الجمع على حدّ ما كانت عليه في الواحد، فلمَّا اضْطُرّ في الجمع حَرّك النُّون التي هي عَلَمُ الرّفع بالكسرِ، ولم يمتنع من ذلك؛ لأنها ليست حرف الإعراب فيكره فيها الكسر.

وأمَّا «قَلَيْني» فحَذْفُ الأولى منه أبعَدُ في الجواز؛ لأنها علامةُ الأسماء المضمرة.

وقرأ بعضهم: «قال أتحاجُّوني فِي اللهِ» فحذَفَ النُّون الأولى التي هي عَلَمُ الرّفع، كما يقول: «هو يُمكنِّي» فيحذف الضّمَّة للتّخفيف؛ كذلك يحذف النُّون للتّخفيف، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الثانية؛ لأنها من الاسم المضمر ولا يمكن حذفها.

ومن قال: «أتُحاجُونّي» فأدغم النون لم يمكنه أن يفعل ذلك نحو: «هُنَّ يَضْرِبْنَنِي»؛ لأنّ الباءَ ساكنةٌ، فلا يجتمعُ ساكنان؛ ولكنّ الإخفاءَ عندي جائز، وهو مُخفى بزنته معلنا، ولكن من قال: «رَضَيْنَنِي، وَهَوَيْنَني» جاز له الإدغام - وإن اجتمع ساكنان - لأن قبل الأوّل منهما ياء مكسورًا ما قبلها؛ فجرت مجرى الواو في «أتُحاجُونِي».

ومن قال هذا قال أيضا في «قَلَيْنَنِي، ورَمَيْنَنِي: قَلَيَنِّي، وَرَمَيَنِّي» فأدغم كما قال: «هوَيَنِّي ورَضيَنِّي»؛ لأنّ الياء الساكنة التي قبلها فتحة قد يقع بعدها المدغم؛ لما فيها من بقية المدّ؛ كما قالوا في «جَيْبِ بَكْرٍ: جَيَبَّكر». وكذلك يجوز في «غَزَوْنَنِي: غزونّي»، كما تقول في «ثَوْبِ بَكْر: ثَوَبّكر» والعلّة واحدة.

والإظهار عندي في «فَعَلْنَنِي» ونحوه ممَّا لامه ياء أو واو أحسن منه في «يفعلانني، وتفعلونني»؛ لأنّ النُّون في «قلينني» اسم قد قُوِّيَ بالحركة؛ لأنه على أقلّ ما تكون عليه الكلم؛ فإذا سكّنته للإدغام زالت قوّته، وليس كذلك «فعل لبيد»؛ لأن «فَعَل» على ثلاثة أحرف؛ ولأنّ اللام ليست اسما كالنُّون، فاعتدل إدغام «فعل لبيد» وإظهاره.

وإدغام نون «قلينني» جائز أيضًا حسن - وإن كانت النُّون اسما - كما تقول:

=٢١٣، والكتاب ٥٢٠/٣، ولسان العرب ١٦٣/١٥، «فلا»، والمقاصد النحوية ٤٥٩، وشرح المفصل ٩١/٣، ولسان العرب ٢٤٦/٢ «حيج»، ومعنى اللبيب ٦٢١/٢، وهمع الهوامع ٦٥/١).

«ضربك كَّلَدَة»، فتدغم الكاف فى الكاف، وإن كانت اسما.

* * *

[افتعل من الضوء]

قال أبو عثمان: ومَّما يُسأل عنه مَّما قد مضى بيان أصله: «افتعل من الضَّوء» تقول فيه: «اضْطاء» فاعلم كقولك: «اكتال» إلا أنّ التَّاء تبدل طاءً؛ لأن قبلها ضادًا، وتقلب الواو ألفا كما فعلت ذلك «باكْتالَ»، وفى «مُقْتال». والياء كالواو فى هذا.

قال أبو الفتح: أصل هذا: «اضْتَوَأ» فقلبت التَّاء طاءً، كما قالوا: «اضْطَرب»، وقلبت الواو ألفا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها؛ فصار: «اضْطاء».

وتقول فى تصريفه: «اضطاء يضْطاء اضْطياء»، كما تقول: «اقْتاد يقْتاد اقْتِيادًا». وأصل «اكْتال: اكْتَيل» فقلبت الياء كما قلبت الواو.

* * *

[مفتعل من التصوير]

قال أبو عثمان: وتقول فى «مفتعل من التَّصوير: مُصْطارٌ»، وكذلك جميع مسائل هذا فقِسها كما ذكرتُ لك، وإن كثرت المسائل فقد خُبِّرْتَ بأصلها، فقسها عليها، إن شاء الله.

قال أبو الفتح: أصل هذا: «مُصْتَوِر» فأبدلت التَّاء طاءً كما قالوا: «اصطَبر» وأبدلت الواو أَلِفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

* * *

[الجدير بالنظر فى التصريف]

قال أبو عثمان: والتَّصريف إنما ينبغى أن يَنْظر فيه من قد نَقَّبَ فى العربيَّة، فإنّ فيه إشكالا وصُعُوبةً على من ركبه غير ناظر فى غيره من النَّحو. وإنما هو والإدغام والإمالة فضْلٌ من فضُول العربيَّة. وأكثر من يسأل عن الإدغام والإمالة القُرّاء للقُرآن؛ فيصعب عليهم؛ لأنهم لم يُعْمِلوا أنفسهم فيما هو دونه من العربية، فربما سأل الرجل منهم عن المَسألة قد سأل عنها بعض العلماء فكتب لفظه، فإن أجابه غير ذلك العالم بمعناه وخالف لفظه كان عنده مخطئا، فلا يلتفت إلى قوله: أخطأت؛ فإنما يحمله على ذلك جهله بالمعانى،

٥٥٤.................. هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل وتعلّقه بالألفاظ، وهذا آخر الكتاب عن أبى عثمان.

قال أبو الفتح: هذا الذى حكاه أبو عثمان عن هؤلاء القوم مُستفيض مشهور. وقد مرّ بى منه مع كثير منهم أشياء كثيرة، لا تساوى حكايتها، وهم عندى كالمعذورين فيه؛ لصعوبة هذا الشأن.

وحكى لى عن بعض مشايخهم ممَّن كان له اسم فيهم وصيت، أنه قال: الأصل فى «قوّة: قُوَية»، كأنه لمّا رأى أنّ اللام فى «قويت» ياءً، توهمها أصلا فى الكلمة، ولم يعلم أنها انقلبت عن الواو لانكسار ما قبلها؛ ولا أنّ «القوّة» من مضاعف الواو. ولو توقّف عن الفتيا - بما لا يعلم - لكان أشبه به وأليق. فهذا ما اقتضاه القول عندى فى شرح هذا الكتاب، على أننى قد اختصرت مواضع فيه، وقضيت القول فيها، بعد أن وفّيتها حقوقها مما يحتمله الكتاب. وأنا أُتبع هذا التفسير ما فيه من اللُّغة بشواهده وحججه، ثم أذكر بعد ذلك المسائل المُشكلة.

والله الموفّق، وبه الاستعانة، وهو حسبى ونعم الوكيل.

* * *

هذا تفسير اللغة من كتاب أبى عثمان

بشواهده وحججه، وإنما ذلك فى الغريب منها

فمِمَّا ذُكِرَ فى أوّل باب من ذلك:

قِمَطْرٌ: وهو الشَّديد ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان ١٠]: أى: شديدا، وكذلك قولهم: اقْمَطَرَّ الأمرُ، أى: اشتدَّ، قال الراجز:

ثم رأيْت صُنْتُعا قِمَطْرا ... ذَا صَهَوات يَتَوقّى الصَّخْرا(١)

صُنْتُعٌ: صَغِير الرأس، قال العُجَير السلولىّ:

سمينُ المَطايا يشرَبُ السُّوْرَ والحِسَا ... قِمَطْرٌ كحُوَّازِ الدَّحارِيجِ أبتَرُ(٢)

سِبَطْرٌ: طويلٌ مُمْتَدّ، وهو من معنى السَّبِط، وقريب من لفظه، قال الراجز:

لا تَعْدِلى بالشَّيْظَم السِّبَطْرِ ... الباسِطِ الباعِ الشَّديدِ الأسْرِ

كلَّ لئيم حَمِق قِنْصَعْرِ(٣)

دِرَفْسٌ: جمل غليظ شديد، قال ذو الرُّمَّة:

دِرَفْسٌ رَمى رَوْضُ القِذافَين ظهرَه ... بأعرف يَنْبو بالحَنِيَّيْنِ تامِكُ(٤)

وأنشد الأصعمىّ:

أرسلَ فيها مُجْفَرًا دِرَفْسَا ... أدْهَمَ أحْوَى شاغريًّا حَمْسَا(٥)

سلْهَبٌ: طويل، ويقال: «صَلْهَبٌ» بالصاد، قالت الراجزة:

---

(١) الصنتع: حمار الوحش، والشاب القوىّ. والقمطر: القصير الضخم، الصهوات: أوساط المتنين. يتوقى: يحذر.

(٢) الأبتر: المقطوع الذنب من أى موضع كان من جميع الدواب الحسا بضم الحاء جمع حسوة، وهو ما يحتسى فى المرة الواحدة.

(٣) الشيظم: الجسيم الطويل الفتى من الناس والخيل والأبل. السبطر الطويل الممتد. الأسْر: شدة الحلق. والقنصعر من الرجال: القصير العنق والظهر المكتّل.

(٤) روض القذافين: موضع بنجد. تامك: مشرف عالٍ.

(٥) المجفر: العظيم الجنبين من كل شيء. الدرفس: الشديد العصب الغليظ الخلق. الأدهم: الأسود من الخيل الأبل وغيرهما الأحوى: الأسود، الحوة: لون مثل صدأ الحديد توصف به الشفة. الشاغرى: المنسوب إلى بعير يقال له شاغر. والعمس: الظلال والهلكة والشر.

أنتَ وَهَبتَ الغِلْمَـةَ السَّـلاهِبْ   وهَجْمَـةً مثـلَ النَّعـامِ السَّـارِبْ
وغنَمـا يَحـارُ فيهـا الْحالِبْ   متاعَ أيَّـامٍ وكـلٌّ ذاهِـبْ(١)

سَرْهَفَ: يقال: سَرْهَفَهُ وسَرْعَفَهُ وسَرْهَدَهُ وسَرْهَجَهُ وعَذْلَجَهُ وخَرْفَجَهُ: إذا نعَّمه وأحْسَن غذاءهُ، قال الراجز:

سَرْهَفْتُه ما شئت من سِرْهاف(٢)

وقال طرفة بن العبد:

فظَـلَّ الإمـاءُ يمْتللـن حُوَارهـا   ويُسْعَى علَينا بالسَّديف المُسَرْهَـد(٣)

السَّديف: شحم السَّنام، وقال العجَّاج:

غَـرَّاء سـوَّى خَلْقَهـا الخَبرْنجا   مَأْدُ الشبَّابِ عَيْشَهـا المُخَرْفَجا(٤)

وأنشدنا ابن مِقْسم، قال: أنشد ثعلب للعجَّاج:

بجِيـدِ أدْمـاءَ تَنُـوشُ العُلَّفـا   وقَصَبٍ لو سُرْعِفَتْ تَسَرَعَفـا(٥)

قال: سُرْعِفَت: أُحْسِنَ غذاؤها

هَمَرْجَلٌ: واسع الخَطْو، قال أبو النَّجم:

يَسُفْنَ عطفَىْ سَنِـمٍ هَمَرْجَـل(٦)

---

(١) الهجمة: القطيع الضخم من الإبل قيل من ثلاثين إلى مائة. والسارب الذاهب إلى المرعى، والذاهب على وجه الأرض.

(٢) الرجز للعجاج فى: (ديوانه ١٦٩/٢، والأشباه والنظائر ٢٨٩/١، وسمط اللآلى ص ٧٧٨، وشرح المفصل ٥٠/٦). ولرؤبة فى: (خزانة الأدب ٤٥/٢، ٤٧، وشرح شواهد المغنى ٩٥٧/٢، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ص ١١٥١، والخصائص ٢٢٢/١، ٣٠٢/٢).

(٣) يمتللن: يضعن من الملة وهى الحمرة والرماد الحار. وحوارها: ولدها الذى خرج من بطنها. والمسرهد: المنتهى فى السمن.

(٤) خبرنج: ناعم بض. وعيش مخرنج: واسع.

(٥) الأدماء: الظبية. تنوش: تتناول. العُلَّفا: لتمر سجر ويريد بالقصير عظامها لو سرعفت: لو غذيت ظهرت عليها النعمة وبانت فيها، بتصرف.

يسُفْن، أى: يَشْمِمْن.

جِرْدَحْلٌ: جملٌ غليط.

حُنزَقْرٌ: قصير.

جَحْمَرِشٌ: عجوز كبيرة، قال الراجز:

قد قَرَنُونى بعَجوزٍ جَحْمَرِشْ كأنما دَلالُها على الفُرُشْ

من آخر الليل كِلابٌ تَهْتَرِشْ[١]

وأخبرنا ابن مقسم يرفعه إلى ابن الأعرابىّ، أنّه أنشد:

إنى لأهْوَى القهبليس الجَحْمَرِش منهنّ حقًّا والعَجوز الهمَّرِش[٢]

وقال: الجَحْمرِش: العظيمة من النِّساء، وقال أبوخَيْرَة: الجَحْمَرِش:الأرنب الضخمة. يقال: صدنا أرنبا جحمَرِشا.

قُذَعْمِلَةٌ: يقال: ما أعطانى قُذَعْمِلَةً وقُذَعْمِلاً: أى لم يعطنى شيئا، ويقال: القُذَعمِلة: الضخم من الإبل.

كَوْثَرٌ: الرجل الكثير العطاء، قال الشاعر:

وأنت كثيرٌ يابْنَ مروانَ طَيِّبٌ وكان أبوكَ ابنُ العَقائِلِ كوثَرَا

والكوثر أيضا: نهرٌ فى الجنة.

الجَدْوَلُ: النهر الصغير، قال أبو النَّجم:

تُدْنِى من الجدوَل مثل الجدول

جَيْئَلُ: الضبعُ، غير مصروف ؛ لأنه اسم لها، عَلَمٌ بمنزلة: جَعارِ، قال الشَّنْفَرَى:

ولى دونكم أهلون سِيدٌ عَمَلَّسٌ وأرْقَط زُهْلولٌ وعَرْفاء جَيْئَلُ[٣]

---

(٦) العطف: لجانب. السنم: العظيم السنام. والهمرجل: السريع.

(١) اهتراش الكلاب: تقاتلها.

(٢) القهبليس الجحمرش: الفخمة من النساء. والهمرش: العجوز المضطربة الخلق.

وقال الكُمَيت:

لَنــا رَاعِيــا سَوْءٍ مُضيعـان منهما أبو جَعْدَة العاوى وعَرفاء جَيْئَـل(١)

ويقال أيضا: جَيْئلة، بالهاء، قرأتُ على أبى بكر محمد بن الحسـن، عـن أبـى العباس أحمد بن يحيى لخالد بن قَيْس بن مُنْقِذ بن طريف، يقـول لمـالك بـن بُجْـرَة، ورُهِنَتْـهُ بنـو مَوْءَلة بن مالك فى دية، ورجوا أن يقتلوه، فلم يفعلوا، وكان يُحَمَّق، فقال خالد:

ليتـك إذ رُهِنْـتَ آلَ مَوْءَلَـهْ حَزُّوا بنصْل السَّيف عند السَّبَلهْ

وحلَّقَتْ بـك العُقـابُ القَيْعَلَـهْ مُدْبِـرَةً بشَـرَطٍ لا مُقْبِلَـهْ

وشاركـتْ منـك بشِلْوٍ جَيْئَلـهْ أيـا ضَياع المائـةِ المُجَلْجَلَـهْ(٢)

قالوا: المُجَلْجَلة: المختارة، وكان مالك يقال له: شَـرَطٌ، وقـد قـالوا للأنثى: جَيْئَلـةٌ، وللذّكر: جَيْئَلٌ، قال رؤبة:

يجترّهـن الجَيْئَـل الشُّرَابِـثُ(٣)

وقد يكون الهاء فى «جَيْئَله» ضمير الشلو، فأضافها إليه، لأكلها إيَّاه.

أرْطى: نبْتٌ يُدبغ به الأديم، وهو القَرَظ، قال الشُّماخ:

إذا الأرْطَـى تَوَسَّـد أبْرَدَيْـه خُدودُ جوَازِئٍ بالرمـل عِيـنِ(٤)

ويقال: أديم مأروط ومَرْطِيّ: إذا دبغ بالأرْطى.

---

(٣) السير: الذئب. والعملس: الذئب الخبيث. الأرقـط: مـا فيـه نقـط بيـاض وسـواد كـالنمر والحية الزهلول: الأملس وهو من أوصاف النمر. العرفاء: الضبع لطول عرفها، وكثرة شـعرها. وجيئـل: الضبع بدل من عرفاء.

(١) أبو جعدة: كنية الذئب، ويعنى به هشام بن عبد الملك، وعرفاء: الضبع.

(٢) رهنت آل مؤلة: أخذتك رهنا، والرهن: ما يوضع عند إنسان لينوب مناب ما يؤخذ منه. السبلة: المنحر. والعقاب القيعلة: التى تأوى إلى القواعل والقواعل: الطوال من الجبـال. الشـلو: مـا يبقـى من المسلوخة بعد أن يؤكل منها شىء.

(٣) الشرابث: القبيح الشرير، وقيل: الغليظ الكفين والقدمين الخشنهما.

(٤) الأرطى مفعول به، والأبردين: الظل والفىء، وخدود فـاعل، والجـوازى الظبـاء، وبقـر الوحـش، والعين: الواسعات العيون.

مِعْزًى: يقال: مِعْزًى ومَعِزٌ ومَعْزٌ ومَعِيزٌ، قال الشاعر:

ومِعــزًا هَدِبـا يعْلُـو قِـرانَ الأرْضِ سُودانـا

هِجْرَعٌ: قال الأصمعىّ: هو الطويل، وقال أبو عُبيدة: هو الأحمق، وقال غيره: الجبان.

حَوْقَلٌ: هو الشَّيخ الضعيف، إذا أدبر عن النِّساء، وقد يُستعمل فى كلّ مُدْبِر، قال أبو بكر: حدثنى أبو العبَّاس محمد بن يزيد، قال: أنشدنى مسعود بن بشر المازنى، وقد أتيته أعوده فى مَرَضِه الذى مَرِضه بفارس، قال: أنشدنى الأصمعى فى مرضه الذى مات فيه:

يا قَوْم قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ وشرّ حيقال الرّجال المَوْتُ[١]

وأخبرنا ابن مقسم، عن ثعلب قال أنشد:

وحَوْقَلٍ ذَبْذَبَهُ الوَجيفُ ظَلَّ لأعْلى رأسِهِ رَجيفُ
يقول والعِيسُ لها حَفِيفُ أكلُّ مَنْ ساقَ بكم عَنيفُ[٢]

جَهْوَرٌ: يقال: جَهْوَرَ فى كلامه جَهْوَرَةً: إذا أعلاه وهو من الجَهارة ومنه سمّى النحويون الحروف المجهورة، ويقال: رجلٌ جَهْوَرِىّ.

بَيْطَرٌ: بَيْطَر البَيْطار الدّابة، إذا شقّ جلدها ليداويها، ويقال أيضا: بَطَرَ الجُرْحَ يَبْطُرُه ويَبْطِره بَطْرًا، ورجل بَيْطَرٌ وبِيَطْرٌ ومُبَيْطِر، قال النّابغة:

شكَّ الفريصةَ بالمِدْرَى فأنفذَها شكَّ المُبَيْطِرِ إذْ يشفِى من العَضَدِ[٣]

سَلْقَيْتُه: يقال: سَلْقاه: إذا ألقاه على قفاه، وكذلك أيضًا: سَلَقَه، قال الشاعر:

---

(١) الرجز لرؤية فى: (ملحق ديوانه ص ١٧٠، والمقاصد النحوية ٥٧٣/٣). وبلا نسبة فى: (شرح ابن عقيل ص ٤٣٥، وشرح المفصل ١٥٥/٧، ولسان العرب ١٦٢/١١ (حقل)، والمحتسب ٣٥٨/٢، والمقتضب ٩٦/٢).

(٢) رجل حوقل: مُعْيٍ. ذبذبه: حرّكه. الوجيف: ضرب من سير الإبل والخيل. الرجيف: الاضطراب السديد. العيس بالكسر: الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة الواحد أعيس والواحدة عيساء. والحفيف: صوت مشى العيس.

(٣) الفريضة: بضعة لحم فى مرجع الكتف أو منه إلى الخاصرة. والمدرى: القرن. والمبيطر: البيطار. والعضد: داء فى العضد.

حتـــى إذا قُلنــــا: تَيَفَّـع مالــك   سَلَقَتْ رُقَيَّـــــةُ مالِكــا لقفائـه

مد القفا وهو مقصور، وليس ذلك عندنا من الضرورة كما يقول البغداديون، ولكـن المدّ فيه لغة، وعلى هذا تقون فى جمعه: أقْفِية، واللُّغة الجيدة: أقْفاء.

جَعْبَيْتُه: يقال: جَعْباه جَعْباةً: إذا صرَعه.

مَهْدَدُ: اسم امرأة، قال الأعشى:

ألـم تغْتَمـض عيْنـاكَ ليلــة أرْمَــدا   وبِتّ كمــا بـات السَّـليمُ مُسَـهَّدَا

وما ذاك مِـن عِشـقِ النِّسـاء وإنمـا   تَناسَيْتَ قَبلَ اليوْم خُلَّـة مَهْـدَدا[١]

قُرْدَدٌ: أرض صُلبة، قال طرفة:

كـأنّ عُلُـوبَ النِّسْـع فـى دَأياتِهـا   مَوَارِدُ من خَلْقاء فى ظهر قَرْدَدِ[٢]

سُرْدُدٌ: اسم وادٍ، قال أبو دَهْبَل:

سقَـى اللهُ جازانًا ومن حلّ ولْيَـه   وكلّ مَسيلٍ مِن سهام وسُرْدُد[٣]

عُنْدَدٌ: قال أبو زَيد: ما لى عن ذاك عُنْدَدٌ وعُنْدُدٌ، أى: بدّ، ومثلـه: مـا لى عنـه وعـىٌ ولا مُعْلَنْدَد، ولا حُنْتَأْل، ولا مُحْتَدّ، ولا مُلْتَدّ، ولا حَمّ، ولا رَمّ.

جَلْبَبَ: يقال: جَلْبَبَه يُجَلْبِبُه جَلْبَبَةً: إذا ألبسه الجلباب، وهى المِلحفة، قالت الخنساء:

يَغْـدُو بــه سابـح نَهْـدٌ مراكلـه   مُجَلْبَبٌ من سَوادِ اللَّيـل جِلْبابا[٤]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعمش فى: (ديوانـه ص ١٨٥، وخزانـة الأدب ٦/١٦٣، والخصـائص ٣/٣٢٢، والـدرر ٣/٦١، وشـرح المفصـل ١٠/ ١٠٢، وشـرح شـواهد المغنـــى ٢/٥٧٦، والمحتسب ٢/١٢١، ومغنى اللبيب ٢/٦٢٤، والمقاصد النحوية ٣/٥٧). وبلا نسبة فى: (شـرح الأشمونى ١/٢١١، وهمع الهوامع ١/١٨٨).

(٢) العلوب: جمع علب بفتح فسكون وهو الأثر. والنسع: سير تشد بـه الأحمـال. الدأيـات: أضـلاع الكتف وهى ثلاث أضلاع من هنا وثلاث من هنا، واحدته دأية. الموارد: جمع المورد وهو طريــق الوارد. الخلقاء: الملساء صفة للصخرة. القردد: الأرض الغليظة المستوية الصلبة.

(٣) سهام: موضع باليمامة كانت به وقعة أيام أبى بكـر. وسـردد: ولايـة قصبتهـا المهجـم مـن أرض زبيد. والولى: القرب والدنو.

قَفَعْدَدٌ: اسم موضع، وقالوا: هو الرجل القصير.

عَفَنْجَجٌ: الجافى الأخرق، وأنشد أبو زيد:

قَالَتْ لَه كُلَيْمَةً تَلَجْلَجَا   مِنَ الكلامِ لَيِّنا سَمَلَّجَا
لو طُبِخ النىءُ به لأنْضَجا   يا شَيخُ لا بدّ لَنا أن نَحْجُجَا
قد حجّ فى ذا العام من تحَرَّجا   فاكْثرْ لنا كَرِىّ صدق فالنَّجا
واحذَرْ ولا تكْتر كَرِيًّا أعوَجا   عِلْجا إذا ساقَ بنا عَفَنْجَجا[(١)]

حَبَنْطًى: قال أبو زيد: الحَبنْطى غير مهموز: العظيم البطن، وأنشد أبو العبَّاس:

إنى إذا استُنْشِدتُ لا أحْبَنْطِى   ولا أُحِبُّ كَثرَةَ التَّمَطِّى[(٢)]

قال أبو عُبيدة: المُحبَنطى بغير همز: المتَغَضِّب: المستبطئ الشىء، والمحبنطئ بالهمز: العظيم البطن المنتفخ، وقال النبى ﷺ فى السِّقط: «يظَلُّ مُحْبَنطئا على باب الجنة»، قال ابن الأعرابىّ: هو الممتنع امتناع طَلِبةٍ، لا امتناع إباء، وقال أبو زيد أيضا: رجل محبنطئ، مهموز وغير مهموز: المتلىء غضبا، ويقال: العظيم البطن، وقال غير سيبويه: رجلٌ حبنطأٌ مقصور مهموز.

وزعم الكسائىّ أن احْبَنْطَيت واحْبَنْطأت لغتان، قال: والحَبَنْطأ مهموز: العظيم البطن، وأنشد ابن الأعرابىّ فى المتنفخ:

يأيُّها الكاسِر نحوى العَيْنَا   كأنَّما يطلُب عندى دَيْنَا
مالَكَ تَرْمى بالخنَا إلَيْنا   مُحْبَنْطِئا مُنتقما علَيْنا

مِن خَلْفِنا وتَخْتَتِى لدَنيا

---

(٤) السابح: الفرس المنبسط السريع كأنه يسبح فى سيره. والمركل: جنب الفرس الذى يركله الفارس أى يضربه بعقبه.

(١) السملج: الخفيف، والنجا مقصور: النجاء وهو الخلاص. والعلج: الرجل الشديد الغليظ، والعفنجج: الأحمق.

والرجز بلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١/٦٧، الخصائص ٢/٣٤٠، ٣/٩٦، شرح شواهد الشافية ص ٢٢٥).

(٢) واحبنطأ الرجل، واحبنطى يهمز ولا يهمز: انتفخ بطنه.

الاختتاء: الإطراق والاستخذاء.

وأخبرنى أبو علىّ، عن أبى بكر، عن أبى سعيد، عن أبى زيد فى كتاب النوادر، وقالوا: احبَنْطَيت احبِنْطاء وهو مُحْبَنطٍ، غير مهموز فى كلامهم، وقال أبو السَّفْر: مُحْبَنطئ فهمز، وهو العظيم البطن، فإذا امتلأ غيظا وغضبا فهو محبنطئ مهموز.

وقرأت على أبى علىّ، عن أبى الحسن علىّ بن سليمان، عن أبى العبَّاس، عن الفضل، عن أبى زيد فى كتاب الهمز، وتقول: احبنطأت احبنطاءً: إذا انتفخ جوفك.

دَلَنْظًى: الشَّديد الدفع، يقال: دَلَظَه بمنكبه، إذا دفعه.

سَرَنْدى: الجرىء، يقال: اسرنداه، إذا ركبه، قال الراجز:

قد جعل النُّعاس يَسْرَنْديني ... أدْفَعه عنى ويغْرَنْدِيني

وأنشد أبو إسحاق:

أَلَظَّ بها عَباقِيَةٌ سَرَنْدًى ... جرِىءُ الصَّدر مُنبسط القَرين[1]

حَبط: يقال: حبط بطنه إذا انتفخ، وقال النبىّ ﷺ: «إن مما ينبت الربيع لَما يقتل حَبَطا أو يُلمّ»، فالحَبَطُ: أن تأكل الماشيةُ الكَلأ حتى تنتفخ بطونها، وهو الحُباط: إذا أصابها ذلك.

دَلَظَهُ: يقال: دلظه، إذا دفعه.

سَرَدَه: يقال: سَرَده، إذا دفعه فذهب قُدُما، ومنه: المِسْرَدُ الذى يثقب به، قال طرفة ابن العبد:

كأنّ جَناحَىْ مضر حِىٍّ تَكَنّفا ... حفافيه شُكّا فى العَسيب بِمِسْرَدِ[2]

عَضْرَفُوطٌ: ذكرُ العَظاء، قرأت بخطّ أبى علىّ، عن الفراء:

---

(١) ألظ به: لازمه فلم يفارقه، والعاقبة: من معاتيها. والقرين: الصاحب والقرين النفس. والسرندى: الشديد، والجرىء على أمره لا يفرق من شىء.

(٢) المضرحى: الأبيض أو الأحمر يضرب إلى البياض أو العتيق من النسور وحفافيه: جانبيه. والعسيب: عظم الذنب.

سِوَى عَضْرَفُوطٍ حطّ بى فأقمْته   يُبادر سِرْبا من عَظاءٍ قَوارِب[1]

وقال الآخر:

فأَحْجَرَهُمْ كَرُّهَا فيهِم   كما تُحْجِر الحيَّةُ العَضْرفوطا[2]

والعضرَفوط: العظاية الضخمة العريضة.

عَنْدَلِيبٌ: طُوَيْئِرٌ صغير، يقال: هو يصيد ما بين الكُرْكيّ والعندليب.

خَنْدَقُوقٌ: قال أبو العبَّاس: الخَنْدقوق: النَّاعم، يقال: خَنْدَقْتُ الشيء، والخَنْدَقوق أيضا: الرجل الطويل، والخندقوق أيضا: نَبْتٌ، يقال له: الذُّرَّق.

قَبَعْثَرى: جمل غليظ شديد، أخبرنى ابن مقسم، عن ثعلب، قال: القَبَعثَرى: الجمل الضَّخم، والأنثى القَبعثراة. ومثله: جَلَعْبَى وجَلَعْباة، وعَبَنَّى وعَبَنَّاة، وصَلَخْدًى وصَلَخْداة: وهو الشَّديد.

انْضَرَجَ: انشَقّ، ويقال: انضرجت العُقاب انضِرَاجا: إذا انحطَّت من الجوّ كاسرة. قال امرؤ القَيْس:

كتَيْسِ الظبّاء الأعفر انضجت له   عقاب تدلّت من شماريخِ ثَهْلانِ[3]

ويقال: انضرجت له الطريق، إذا اتّسعت، وفرس إضريجٌ، مُشبَّه بانضراج العُقاب.

اجْتَرَحَ: اكتسب، يقال: فلان جارحة أهله، أى: كاسبهم، ومنه سمّيت الكِلاب: جوارح، لكسبها؛ ومنه جوارح البَدَن، للاكتساب بها.

اغْدَوْدَن: يقال: اغدَوْدن النَّبْت: إذا طال واسترْخى، أنشدنا أبو علىّ لحسَّان:

وقامَتْ تُرائيكَ مُغْدَوْدِنا   إذا ما تَنُوءُ بِهِ آدَها[4]

اعْلَوَّطَ: يقال: اعلوَّط المُهْرَ: إذا ركبه عُرْيا، هذا قول أبى عُبيدة.

---

(١) العضر فوط: دويبة بيضاء ناعمة، وقيل هى ذكر العظاء. والعظاء: من مجموع العظاية وهى على خلقة سام أبرص.

(٢) وأحجره: ألجأه أن يدخل جحره والجحر: كل شيء تحتفره فى الأرض الهوام والسباع لأنفسها.

(٣) العقاب: النسر الكبير. والشماريخ: الأعالى، وهى القمم. وثهلان جبل بنجد.

(٤) ومغدودن: يريد شَعرا مغدودنا، أى كثير السواد ناعما، وقيل كثير ملتف طويل. وآدها: أى أثقلها. تنوء به: تنهض وتقوم.

وقال الأصمعىّ: اعتنقه، قال الراجز:

اعْلَوَّطا عَمْرًا لِيُشْبِيَاه ... فى كلّ شىءٍ ويُدَرْبِيَاهُ[١]

شَمْلَلْتُ: يقال: شَمْلَلْتُ الرجل: ألبسته شَمْلَة.

صَوْمَعْتُهُ: يقال: صَوْمَعْت الشىء صومَعةً، إذا دحْرَجته.

هَرْوَلْتُ: يقال: هَرْوَلَ الرجل هَرْولة، وهو بين المَشى والعدو، قال ضابئ بن الحارث البرجمىّ:

تقطِّع جُونّى القَطا دونَ مائها ... إذا الألُّ بالبيد البَسابس هَرْوَلا[٢]

قَلْسَيْتُه: يقال: قَلْسَيته بالقلنسوة أُقَلْسيه قَلساةً، وقال بعضهم: قَلْنَسْته أُقَلْنِسه قَلْنسة، وقالوا: قَلْسيْته فتقلّسى تقليسا.

اقْعَنْسَس: يقال: اقْعَنسس: إذا اجتمع، قال أبو عَمرو: سألت الأصمعىّ: ما الإقعاس؟ فقال: هكذا، وقَدَّم بطنه وأخَّر صدره، ويقال: قَعِس الرجل فى هذا المعنى، قرأت على محمد بن الحسن، عن أبى العباس:

فما نَفى عنكَ قَوْما أنتَ خائِفُهُمْ ... بمِثْلِ وَقْمِكَ جُهَّالاً بجُهَّالِ

فاقْعَسْ إذا حَدِبوا واحدَبْ إذا قَعِسُوا ... ووَازِن الشَّرَّ مِثْقالاً بِمِثْقَالِ[٣]

وقال الآخر:

---

(١) ويدربياه: يلقباه.

(٢) الجونى: ضرب من القطا، والقطا ضربان: جونى وكدرى، وقيل ثلاث أضرب، والثالث: الغطاط. وقيل الجونية والكدرية: قصار الأرجل صفر الأعناق، سود القوادم، صهب الخوافى، والغطاط: طوال الأرجل، بيض البطون، غبر الظهور، واسعة العيون.
الأل: صفاء اللون، والأل: السرعة، الآل: السراب يكون بين السماء والأرض، أما السراب فيكون نصف النهار لاطئا بالأرض. البيد: جميع بيداء وهى: المفازة لا شىء فيها البسابس: جمع بسبس وهو البر المقفر الواسع.

(٣) الوقم: الكف ماء البرد، والقهر والإذلال. واقعس: ارجع وتأخر واحدب: الطف وأحسن.

بئـس مَقـامُ الشَّيخِ أمْـرِس أمْرِسْ إمَّـا علـى قَعْوٍ وإمَّا اقْعَنْسِسْ[١]

اسْلَنْقَيتُ: يقال: سَلقيته: إذا رميت به على قَفاه، فاسْلَنقى هو اسلنقاءً واستلقى أيضًا استلقاءً.

احْرَنْبَى: يقال: احْرَنبى الديك، إذا نفش ريشه وتهيَّأ للقتال.

احْرَنْجَمَ: يقال: احْرَنجم، إذا اجتمع، قال الراجز:

لِقَصْفَـةِ النَّـاس من المحْرنجـم[٢]

وقال الراجز:

عايَـنَ حَيًّـا كالحِـرَاج نَعَمُـهْ يكونُ أقْصَى شَلِّـه مُحْرَنْجِمهْ[٣]

يقول: أقصَى طرْده وسوقه خشية الغارة أن يُبرّك ويجمع ويقاتل عنه لعزّة أهله.

احْرَنْطَم: يقال: احْرَنطم، إذا غضب.

اطْمأنَنْتُ: من الطمأنينة، ويقال: اطمأنّ وأطبأنّ بمعنى واحد، والباء بدل من الميم.

اقْشَعْرَرْت: من القشعريرة، أخبرنى ابن مقسم، عن ثعلب يقول الشاعر:

لهَـا وَفْضَـةٌ فِيهـا ثَلاثـونَ سَيْفَحًـا إذا آنَسَت أُولى العَدِيّ اقْشَعَرَّتِ[٤]

أفْكَلٌ: هو الرّعدة، قال الشاعر:

---

(١) الإمراس: إخراج الحبل إذا نشب فى الممرس وهو معبراه فى البكرة، والقعو: البكرة، وقيل المعور من الحديد خاصة وقيل حشيتان فيهما المعور.
والرجز بلا نسبة فى: (إصلاح المنطق ص ٨٢، ١٩٧، والإنصاف ١/١١٦، والدرر ٥/٢١٩، وسر صناعة الإعراب ١/٣٨٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٩٦، ومجالس ثعلب ١/٢٥٦، وهمع الهوامع ٢/٨٧).

(٢) قصفة الناس: تدافعهم وازدحامهم. والمحرنجم: المجتمع.

(٣) العراج: غياض من شعر السلم ملتفة لا يقدر أحد أن ينفذ منها. والشل والشلل: الطرد. والمحرنجم: مكان الاحرنجام وهو الاجتماع أى مباركها.

(٤) الوفضة: جعبة السهام. السيفح: السهم العريض النعل. آست: أحست. العدى: الجماعة يعدون راجلين للقتال ونحوه. اقشعرت: تهيأت للقتال.

بعيشِــكِ هاتــى فغَنِّــى لَنــا ... فــإنّ ندامــاكِ لــم يَنْهَلُــوا[١]
وغَنِّــى بصَوْتِــكِ للْمُنْتَشيــ ... ـنَ فيا طُولَ ليلهــم الأَلْيَــلُ
فبــاتَتْ تغَنِّــى بغِرْبالــهَا ... غنــاء رُوَيــدًا لهــا أفْكَــلُ

وقرأت على أبى على للشنفرى:

دَعَسْتُ على غَطْش وبَغْشٍ وصُحْبتى ... سُعــارٌ وإرْزِيزٌ وَوَجْــرٌ وأفْكَلُ[٢]

وقال الأخطل:

وصَــارَتْ بَقَاياهــا إلى كـلّ حُرّةٍ ... لها بعـد إسـآدٍ مـراحٌ وأفْكَـلُ

* * *

(١) الغربال: ما يغربل به البر وغيره. انتشى: سكر.

(٢) الغطش: الظلمة. والبغش: المطر الخفيف. والسعار بـالضم: حرّ المـاء، الإرزيـز: الـبرد. والوجـر: الخوف.

ما فى الباب الثانى

أَيْدَعُ: هو الزَّعفران، ويقال: صبغ أحمر قال أبو ذُؤَيب:

فحَنَا لَهَا بِمُذَلَّقَيْنِ كأنَّمَا بهما من الصِّبْغ المُخَصَّب أَيْدَعُ[١]

وحُكى عنهم: يَدَّعْتُه، فأنا أُيَدِّعه تَيْدِيعا.

يَرْمَعٌ: حجر رِخو أبيض، ومن أمثالهم:

كَفًّا مُطَلَّقة تفتّ اليَرْمَع[٢]

يَعْمَلُ: اليَعْمَلُ واليَعْمَلَة: الناقة التى يُعمل عليها. قال الراجز:

يا زَيدَ اليَعْمَلات الذُّبَّلِ تَطاوَلَ اللَّيلُ عَليكَ فانْزِلِ[٣]

نَهْشَلٌ: النهشل: الشيخ الكبير والأنثى نهشلة وخَنْشَل وخَنْشَلة، ومنه قيل للدّاهية: الخَنْشَلِيل، لأنهم يصفونها بطول العمر، كقول الراجز:

داهيَةٌ قد صَغُرَت من الكِبَر[٤]

والنَّهشل أيضا: الذئب.

نَهْسَرٌ: قال أبو العبَّاس: هو الذئب، قال النابغة الجعدىّ:

رأى حَيثُ أمْسىَ أطْلَسَ اللَّوْنِ شاحِبا أزَلَّ تُسَمِّيهِ الشَّياطِينُ نَهْسَرَا[٥]

ونَهْصَرٌ مثله.

---

(١) حنا: عطف. والمذلقان: المحدّدان.

(٢) اليرمع: الحصا البيض تتلألأ فى الشمس. وفى اللسان: يضرب مثلا للنادم على الشىء.

(٣) وناقة يعملة: فارهة سريعة، والجمع يعملات. والذبل: الغامرات.

(٤) الداهيةُ: المصيبة من مصائب الدهر، وأصل اشتقاقها من الدهر بفتح فسكون.
والرجز لخلف الأحمر فى: (الحيوان ٤/٢٨٦). وللنابغة الذبيانى فى: (ديوان المعانى ٢/١٤٥، وليس فى ديوانه). وبلا نسبة فى: (خزانة الأدب ٢/٤٥٧، وشرح شافية الحاجب ١/١٩١).

(٥) النهسر: الذئب أو ولده من الضبع وقيل غير ذلك. الأطلس: الأسود وقيل الأطلس: اللص شبه بالذئب. الأزل: الخفيف الوركين.

تَوْءَمٌ: هو الذى يُولد معه آخر، قال عنترة:

بَطَلٍ كأنَّ ثيابَه فى سَرْحة ... يُحْذَى نعال السِّبْتِ ليس بتَوْءمِ[(١)]

يقول: لم يُولد معه آخر فيضعف ويقال فى جمعه: تُؤَام، وهو أحد ما جاء من الجمع على «فُعال»، نحو: ظِئر وظُؤَار، وعِرق وعُراق، وشاة رُبَّى وشِياه رُباب، ورَخِل ورُخال. ويُقال: أتأَمَت المرأة: إذا جاءت بتوءمين، فهى، مُتْئِم، فإن كان ذلك من عادتها قيل: امرأة مِتْئام، على مثال مفعال.

تُرْتَبٌ: هو الشىء الثَّابت. وكلّ شىء، ثابت فهو تُرْتَب وأنشد أبو عُبيدة للبيد يمدح هَرِما:

يا هَرِمَ ابن الأكْرَمينَ مَنْصِبا ... إنَّكَ قَدْ أُوتِيتَ حُكْما مُعْجِبا
فَطَبِّق المَفْصِل واغنمْ طَيِّبا ... واحْكم وصَوِّب رأس من تَصَوَّبا
إنَّ الَّذى يَعْلو علَيْنا تُرْتَبا ... خَيْرُهما خالاً وأُمًّا وأبا[(٢)]

وقال طُفيل الغنوىّ:

وقد كانَ حَيَّانا عَدُوَّيْنِ فى الَّذِى ... خَلا فعلى ما كان فى الدَّهْرِ فارْتُبى

وقال ابن الحُرّ:

ولا تَحْسَبنَّ الخَيرَ لا شَرَّ بَعْدَهُ ... ولا الشَّرَّ سُرْجُوجا على المَرءِ تُرْتَبا

أوْلَقٌ: هو الجنون. قرأت على أبى علىّ، عن أبى الحسن، عن أبى العباس، عن أبى الفضل، عن أبى زَيد:

تُراقِبُ عَيْناها القَطيعُ كأنَّما ... يُخالِطها مِن مَسِّهِ مَسٌّ أوْلَقِ

وقال الآخر:

---

(١) السرحة: الشجرة العظيمة. يحذى: يجعل له حذاء.

(٢) طبق المفصل: أصاب الحجة. وصوب: اخفض. تصوب: انحدر.

كـأنَّ مـا بـى مـن إرانـى أوْلَـقُ   وللشَّـبابِ شِـرّة وغَيْهَـقُ
ومنهـل طـام علَيـهِ الغَلْفَـق   يُنـبر أو يُسْدى بـه الخَدَرْنَـقُ[١]

أَيْصَرٌ: هو الحشيش. ويقال فى جمعه: أياصر. قال مقّاس العائذىّ:

تذكَّرَتِ الخيـلُ الشَّعِيرَ عَشِيَّـةً   وكُنّـا أُناسـا يعلفـون الأياصِرَا

ويجمع أيضا على: إصارٍ. قال الأعشى:

دُفِعْـنَ إلى اثنَـينِ عنـد الخصُوص   وقد خيَّسـا عندهـنّ الإصَارَا[٢]

خيَّسا، أى حبسا؛ ويُروى:

فهـذا يُعِـدُّ لهُـنَّ الخـلا   ويجمـع ذا بينهـنّ الإصارَا

والأَيْصَر أيضا: الصَّداقة والرّحم، وجمعه: أياصر.

إمَّعَةٌ: هو العاجز الذى لا رأى له، إنما ينظر إلى غيره. ويُروى عن علىّ عليه السلام أنه قال: الإمَّعة: الذى يقول: من يذهب حتى أذهب معه؟ قال الراجز:

رأيْـتُ شَيْخًـا إمَّعَـهْ   سألْتُـهُ عَمَّـا مَعَـهْ

فقـال: ذَوْدٌ أرْبَعَـهْ

قال أبو عمر: وسمعت يونس سأل أعرابيا عنها، فقال الأعرابىّ: كان أبى يقول: إنى لأبغض الإمَّعة من الرجال، فقالوا له: ما الإمَّعة؟ فقال: الذى يقول: من يذهب حتى أذهب معه؟ وأنشد ابن الأعرابىّ:

معـى صاحـب غـير هِلْوَاعَـةٍ   ولا إمَّعِـىّ الهَوَى مُـودَنْ[٣]

يقال: رجل مُودَنُ اليدين: إذا كان قصيرهما.

---

(١) الإران: النشاط. الأولق، والغيهق: الجنون. والغلفق: الطحلب والخدرنق، والخدرنق بالدال والذال المعجمة: ذكر العناكب.

(٢) الخصوص: البيوت واحدها خُص، والخصوص موضع قريب من الكوفة.

(٣) رجل إمَّع وإمعة يكون لضعف رأيه فى كل أحد. والذود: القطيع من الإبل الثلاث إلى التسع وقيل غير ذلك. رجل هلوع وهلواعة: جزوع حريص. والمودن: الناقص الخلق.

مأْلوقٌ: هو المجنون، يقال: ألق فهو مألوق إذا جن. ويقال أيضا: مُؤْلَق ومُؤَوْلَق، كله من الأوْلَق.

إصَارٌ: جمع أيصر، وهو الحشيش، وقد تقدمَ ذكره.

دِنِّمَةٌ: القصير، يقال: رجل دنّمة ودنّبةٌ ودِنّامة ودنّابة، كله القصير.

مَعَدّ: قال الأصمعىّ: هو موضع رجل الراكب. ويقال: هو اللحم الذى تحت الكتف أو أسفل منه. وقيل: المَعَدّان من الفَرَس: ما بين رءوس كتفيه إلى مؤَخّر مَتْنَيْه، قال ابن أحمر:

وإمّا زَال سرح عن مَعَدّ   فأجدر بالحوادثِ أن تَكونا

وقال الآخر فى أنه موضع العقب، وهو حميد الأرقط:

نائى المعدَّيْنِ وأى نَظّارُ   مُحَجَّلٌ لاحَ لهُ خُمَارُ[1]

وقال أبو علىّ فى قول الراجز:

أخشَى عليها طَيِّئًا أو أسَدا   وخارِبَيْنِ خَرَبا ومَعَدَا

لايحْسِبانِ الله إلا رَقَدَا

خَرَبا: سَرَقا الإبل خاصة. ومَعَدَا: أبْعَدَا، ومنه اشتقّ مَعَدّ. وقال بعضهم: المَعَدان: ما بين أسفل الكتف إلى منقطع الأضلاع. قال الشاعر:

رأتْ رَجُلا قد غَيَّرَتْهُ مجاوِعٌ   فطافَتْ بريَّانِ المَعَدَّيْنِ ذى شَحْمِ[2]

ومنه سُمّى «مَعَدٌّ» أبو نزار.

تَمَسْكَنَ: من المسكنة والذلّ. أى صار مسكينا. وتَسكّن بمعناه، وهو أفصح من تمسكن.

---

(١) المعَّدان: الجنبان من الإنسان وغيره. الوأى من الدواب السريع المشدد الخلق. وفرس نظار: شهم طامع الطرف حديد القلب. محجل: فى قوائمه بياض. لاح: برز وظهر.

(٢) المجاوع: أعوام الجوع، واحدها مجاعة أو مجوعة أو مجوعة. والمعدَّان: الجنبان من الإنسان وغيره. ريان المعدين: غليظهما فى شدة.

تَمَدْرَعَ: لبس المِدَرعة، وقال بعضهم: لا تكون إلا من صوف. وتدَرّع بمعناه، وهو أفصح من تَمَدْرَع.

تَمَعْدَدَ: خطَب وكبَّر وتكلَّم بكلام مَعَدّ. قال الراجز:

رَبَّيْتُهُ حتى إذَا تَمَعْدَدَا وصار نَهْدًا كالحِصانِ أجْرَدَا

كان جزائى بالعَصَا أنْ أُجْلَدا(١)

ويقال: مَعْدَد الغلام: إذا صَلُبَ واشتدّ، وتَمَعْدد. وقال عمر بن الخطَّاب رضى الله عنه: اخشَوْشِنوا وتَمَعْددوا، أى كونوا على خُلُق مَعَدٍّ.

كَنَهْبُلٌ: شجر عظام. قال امرؤ القَيْس:

فأضْحى يَسُحُّ الماءَ حوْلَ كُتَيْفَةَ يَكبُّ على الأذقانِ دَوْحَ الكَنَهْبُلِ(٢)

قَرَنْفُلٌ: هو هذا الطِّيِّب الرائحة. قال امرؤ القَيْس:

إذا قامَتا تَضَوَّعَ المِسْكُ منهُما نسيمَ الصَّبا جاءتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ(٣)

وقال الآخر:

---

(١) فرس نهد: كثير اللحم حسن الجسم مع ارتفاع. والأجرد: الذى يسبق الخيل وينجرد عنها لسرعته.

والرجز للعجاج فى: ملحق ديوانه ٢/٢٨١، وخزانة الأدب ٨/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، والدرر ١/٢٩٢، ٥٠٢، والمحتسب ٢/٣١٠). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٨/١٤٢، والدرر ٤/٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٣٦، وشرح المفصل ٩/١٥١، واللامات ص ٥٩، وهمع الهوامع ١/٨٨، ١١٢، ٢/٣).

(٢) كتيفة: موضع ببلاد باهلة. يكبه: بلقيه على وجهه. الدوح: الشجر العظام. والكنهبل: شجر ضخم.

(٣) تضوع المسك: انتشرت رائحته. النسيم: تحرك الريح بلين وضعف. الريا: الرائحة. والقرنفل: شجر هندى له زهر عبق الرائحة.

والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى: (ديوانه ص ١٥، وخزانة الأدب ٣/١٦٠، ورصف المبانى ص ٣١٢، ولسان العرب ١١/٥٥٦ «قرنفل»، ١٤/٣٥٠ «روى»). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١/٣٤٣، ولسان العرب ٨/٢٢٩ «ضوع»، ومغنى اللبيب ٢/٦١٧، والممتع فى التصريف ٢/٥٧٢).

بدِينِك هل ضَمَمْتَ إليك سُعْدَى ... قُبَيْلَ الصُّبح أو قَبَّلْتَ فاها
وَهل رفَّت عليكَ قُرُون سُعْدَى ... رَفيف الأُقْحُوانة فى نَدَاها
كأنّ قَرَنْفُلاً وسَحِيقَ مِسْكٍ ... وصَوْبَ الغَادِياتِ شَمِلْنَ فاها[1]

جُنْدَبٌ: ويقال: جِنْدَب بكسر الجيم، وكلاهما الجراد الذَّكر، وبه سُمّى الرجل جُنْدَبا. قال قَيْس بن الخطيم:

مُضَاعَفَةً يغشَى الأنامِلَ رَيْعُها ... كأنّ قَتِيرَيْها عُيُونُ الجَنادبِ[2]

وهذا كقول الآخر:

ولكنّما أغْدُو علَىَّ مُفاضَةٌ ... دِلاصٌ كأعْيانِ الجَرادِ المُنَظَّمِ[3]

عُنْصُرٌ: العنصُرُ والعُنْصَر جميعا: الأصل، يقال: فلان طَيِّب العنصُر والعنصَر، أى طيب الأصل. قال الراجز:

عَبْدٌ لئيمُ المُنْتَمَى والعُنْصُرِ[4]

قُنْبَرٌ: يقال: قُنْبَر وقُبَّر، وقُنْبَرَةٌ، وقُبَّرَة، وكلُّه طائر صغير معروف. قال الراجز:

يا لكِ مِن قُبَّرة بِمَعْمَر ... خلا لكِ الجوُّ فبيضى واصفرى
ونَقِّرى ما شئتِ أن تُنَقِّرى

ويُروى من قُنْبَرة.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمجنون فى: (ديوانه ص ٢٢٢، والأغانى ٢/٣٢، وخزانة الأدب ١/٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤، وشرح شواهد المغنى ٢/٩١٣). وبلا نسبة فى: (شرح المفصل ٩/١٠٢، ومغنى اللبيب ٢/٥٨٤).

(٢) ريع الدرع: فضل كميها على أطراف الأنامل، والقتير: رءوس المسامير فى الدرع.

(٣) المفاضة: الدرع السابغة كأنها أفيضت على صاحبها.
والبيت من الطويل، وهو ليزيد بن عبد المدان فى: (شرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٨، ولسان العرب ١٣/٣٠١ «عين»). وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ص ٩٥٥، والكتاب ٣/٥٨٩، ولسان العرب ٦/٣٣٥ «قرش» والمقتضب ١/١٣٢، ٢/١٩٩).

(٤) المنتمى: النسب من انتمى إليه إذا انتسب إليه. والعنصر: الأصل والحسب.

مَلَكُوتٌ: هو المُلْكُ. قال الله تعالى: ﴿**وكذلكَ نُرِى إبراهيمَ ملَكوت السَّموات والأرْضِ**﴾ [الأنعام ٧٥].

جَبرُوتٌ: هو التَّجبُّر، يقال: فيه تَجبُّرٌ وجَبرُوت وجَبْرُوَة وجَبَورَة وجُبُّورَة وجَبَرِيَّة. وجَبْرِيّة أيضا.

عَنْكَبُوتٌ: حكى أبو العبَّاس، عن أبى عثمان، عن أبى زيد، أنه سمع بعضهم يقول: العنكبوت والعَنْكب والعَنْكَباء بمعنى واحد، ويقال فى جمعه: عناكب وعناكيب. وحكى بعض أصحابنا عن قطرب أنهم جمعوه: عناكِبيب، وهذا من الشَّاذّ الذى سبيله أن يُطَّرَح ولا يستعمل هو نفسه، فضلا عن أن يُقاس عليه، لأنه قد اجتمع بعد ألف جمعه أربعة أحرف، وحكى ذلك عن الأصمعىّ أيضا، وفى تحقيره: عُنَيْكِبيت.

تَرَنْمُوتٌ: هو صوت ترنم القوس، أنشد أبو العبَّاس أحمد بن يحيى للراجز:

شِرْيانة تُرْزِمُ مِنْ عُنُوتِها   تجاوب الصَّوت بتَرْنَمُوتها
تسْتَخْرج الحبَّةَ من تابُوتها   قبلَ القُشَعْريرة أو قَرُّوتها[(١)]

يقال: عَنَتُّ القَوْس وحَضْرَبْتُها: إذا شَدَدْتَ تَوْتيرَها، والحَبَّةُ: حَبَّةُ النَّفسِ، وتابوتُها: القَلْبُ. والقَرُّوت: من القِرّة. وقال الشَّماخ:

إذا أنْبَضَ الرَّامونَ عنها ترنَّمَتْ   تَرَنُّمَ ثَكْلى أوْجَعَتْها الجنائزُ[(٢)]

يَهْيَرّى: الباطل. قال الراجز:

يا إبلى ذَهبْتِ فى اليَهْيَرَّى[(٣)]

وقال أبو عمر: زعم أبو عُبيدة أن أعرابيًّا قال لقُتيبة الأحمر: يا يَحْمَرًّا، ذَهَبْتَ فى

---

(١) الشريانة بكسر السين المعجمة وفتحها: شجرة تتخذ منها القسى الجيدة. وترزم بتقديم المهملة على المعجمة: تئن وتصوت. والعُنُوت: جمع عنت وهو الوقوع فى أمر شاق. وقوله تجاوب الصوت أى صوت الصيد يعنى إذا أحسست بصوت حيوان أصابته يترنم وترها، والتابوت هنا القلب.

(٢) أنبضها: جذب وترها لترن، والرامون: جمع رام. وترنمت: صوتت. الثكلى: فاقدة الولد. وأوجعتها: آلمتها. الجنائز: جمع جنازة، وهى الميت أو لميت والنعش.

(٣) اليهير: اللجاجة، والتمادى فى الأسر، وفيه: واستهير: ذهب عقله، واستهيرت العمر: إذا قرعت.

اليَهْيَرّى. قال: يريد يا أحمر، ذهَبْتَ فى الباطل. قال أبو عُبيدة: قُتَيْبة: رجل من خُراسان.

وحدثنى أبو علىّ، قال حَكى الأصمعىّ: القَهْقَرّ واليَهْيَرّ للكتلة من الصَّمغ. ويُقال: اليهيرّ: حجارة أمثال الكفّ ويقال: دُوَيْبَّة تكون فى الصَّحارى أعظم من الجُرَذ. وأنشد أبو الحسن الأخفش:

أشبعتُ راعىّ من اليَهْيَرّ ... فظَلّ يَبكى حَبطا بشرّ

خلف استه مثلُ نقيق الهِرّ

ويَهْيَرُ: خفيف الراء، بمعنى اليَهَيَرّ أيضا ويقال: يهيرٌّ مشدّد.

مَرَدّ: مصدر: رددته ردّا ومَردّا.

مَسَدّ: مصدر: سددته سدّا ومَسَدّا.

يَسْتَعُورٌ: قال أبو عثمان: يَسْتَعُور: بلد بالحجاز، وقال أيضا: اليَسْتَعُور: الباطل. ويقال للكساء الذى يُجْعَل على ظهر البعير: يسْتَعُور. وقال أبو عمر: هو شجر. قال عُروة الصَّعاليك:

أطَعْتُ الآمِرينَ بُصَرْمِ لَيْلَى ... فطارُوا فى الطَّريق اليَسْتَعُور

ويُرْوَى: فطاروا.

مَنْجَنُونٌ: هو الدولاب، أنشد الباهلىّ عن الأصمعىّ:

أفرغْ لجَوْفٍ ثارَ مِن رَيْعانها ... ومِن تَوَالِيها وعُنْفُوَانِها

باتت تهدّ الجال باستنانها ... كالمَنْجَنون أو رَحَى طحَّانها

أو غارة العسكر فى جولانها ... قد بَلَّتِ الأرْجاءَ من أرْدانِها

بعاتِك كالزَّيْت مِن دِهانها ... أطْيَبَ مِنْ عَطَّارَةٍ وَبانها[1]

---

(١) أفرغ: احبب، الجوف: المطمئن من الأرض. ثار: هاج. ريعانها: أولها وأفضلها. عنفوان النبات والشباب: أول بهجته. الجال: جدار البئر. استنانها: سيرها. الطحان: الذى يطحن الحب. الأردان: جمع ردن، وهو أصل الكم. العاتك: الخالص من كل شىء وأحمر عاتك: شديد العمرة. عطارة: بائعة عطر. البان: ضرب من الشجر واحدته بأنة ومنه دهنى البان.

وأنشد عنه أيضا، عن أبى مهدى لعُمارةَ بنِ طارِقٍ الضَّبِّىّ:

ومَنْجَنُون كالأتان الفارِق ... من أَثْلِ بين العِرْض والمضائق[١]

وأنشد أبو علىّ، عن أبى زيد:

كأنَّ عَيْنَىَّ وقدْ بانونى ... غَرْبانِ فى جَدْوَلِ مَنْجَنون[٢]

مَنْجَنيقٌ: هو الذى يرمى عنه. ويُقال: مِنجنيق أيضا بكسر الميم، والفتح أشهر. قال الشَّاعر:

تهوِى كَجَنْدَلةِ المَنْجنيق يرمى بها السُّور يوم القِتال

شأْمَلٌ وشَمأَلٌ: كلاهما الشمال. ويقال: شَمَلٌ وشَمْلٌ كله بمعنى واحد. ويُرْوَى بيت امرئ القَيْس:

فَتُوضِحَ فالمِقراةُ لم يعفُ رسمُها ... لما نسجتها من جَنُوبٍ وَشْمأل[٣]

ويُرْوَى: شأْمَل.

زُرْقُمٌ: بمعنى الأزرق.

سُتْهُمٌ: بمعنى الأسْتَهِ، وهو الكبير العجز.

أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد قال: أنشدنا أبو العبَّاس ثعلب:

ليست بكحلاءَ ولكن زُرْقُمِ ... ولا برسْحاء ولكن سُتْهُمِ[٤]

---

(١) الفارق: من النوق والأتن التى أخذها المخاض فذهبت نادرة. العرض بكسر العين المهملة وادى اليمامة، وكل واد عرض.

(٢) الجدول: النهر الصغير. والمنجنون الدولاب، والدولاب قيل على شكل الناعورة يستقى به الماء فارسى معرب.

(٣) توضح والمقراة: موضعان. لم يعف: لم يمح. والرسم: ما بقى بالأرض من آثار الديار فإذا كان بارزا فهو الطلل.

البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى: (ديوانه ص ٨، والأضداد ص٩٣، وخزانة الأدب ٦/١١، والدرر ٢٨٥/١، وشرح شواهد المغنى ٤٦٣/١، ٧٤٣/٢). وبلا نسبة فى: (خزانة الأدب ٤٧/٩ ، ومغنى اللبيب ٣٣١/١، وهمع الهوامع ٨٨/١).

(٤) رجل زرقم، وامرأة زرقم أيضا أزرق شديد الزرقة. ورجل ستهم وامرأة ستهم أيضًا! عظيم الإست أى كبير العجز.

دِلْقَمٌ: النَّاقة إذا كبرت وتحاتّت أسنانها يُقال لها: دِلْقم. قال الراجز:

لا قَــرَّبَ اللـــهُ مَحَــلَّ الغَيْلــمِ   والدِّلْقِمِ النَّـابِ الكَزُومِ الضِّـرْزِمِ
والجَلْفَزِيـــزِ أُمّ ذَا القَلَهْـــــزَمِ   نَمْشِــى بوَجْــهٍ باسِــرٍ مُحَمَّــمِ
مِثلِ عِجانِ الحَبْلَقِيّ الأزْنَمِ[١]

دُلامِصٌ: هو البرّاق. يقال: دُلامِصٌ ودِلاصٌ ودَلاّص ودَليص بمَعْنًى، قال الأعشى:

إذا جُرِّدَتْ يوْما حَسِــبْتَ خَمِيصــةً   علَيــها وجِرْيالَ النُّضَارِ الدُّلامِصا[٢]

أبو عُبَيد، ويقال: امرأة دُمَلِصة ودُلَمِصَة: ملْساء بَرَّاقة.

لآلٌ: بَيِّعُ اللُّؤلؤ. قال ابن قيس الرُّقيّات:

دُرَّةٌ مِــنْ عَقائِــلِ البحْــرِ بِكْــرٌ   لــم تَشِنْهــا مَثاقِــبُ الّلآلِ[٣]

سَبِطٌ: هو الطويل الممتدّ. قال أبو دَهْبَل:

سَبِــطِ البَنــان مــن الحَيــاء تخالــه   ضَمِنـا وليــس بجسمِــه سُقْــمُ

خُنْفَساء: يقال: الخُنْفَساء والخُنْفَسَة والخُنْفُس.

حِنْظَأْوٌ: هو الوافرُ اللِّحْية. ويقال: العظيم البَطن.

كِنْتَأْوٌ: مثله. وأنشد الأصمعيّ:

وأنــتَ امْرُؤٌ قد كَتَّأَتْ لكَ لِحْيــة   كأنك مِنهـا قاعـدٌ فى جُوَالـق

---

(١) الغليم المعجمة: منبع الماء فى البئر. وناقة دلقم: سقطت أضراسها من الكبر، والناب: الناقة المسنة. الكزوم من النوق: المسنة أيضا، وناقة ضررم: شديدة العض، والجلفريز: الصلبة الغليظة. والقلهزم: القصير. ياسر: عابس. معمم: مسجم بالحمم.

(٢) الخميصة: كساء أسود مربع له علماء. الجريال: الذهب أو الزعفران أو لونه. النضار والنضير: اسم الذهب والفضة. والبيت من الطويل، وهو للأعشى فى: (ديوانه ص ١٩٩، وجمهرة اللغة ص ٦٠٥، ١٢١٠، وسر صناعة الإعراب ٤٢٩/١، وشرح المفصل ١٥٣/٩، ولسان العرب ٢١٣/٥ «نظر»، ٣١/٧ «خمص»، ١٠٩/١١ «جرل»، والممتع فى التصريف ٢٣٩/١). وبلا نسبة فى: (رصف المبانى ص ٣٠٤).

(٣) اللآل: الذى يثقب اللؤلؤ.

سِنْدأْوٌ: هو الحديد الشَّديد. قال:

وقـد كُنـتُ ممَّـا أُسَلّـى الهُمُـو   م بسِنْـداْوَةٍ جَسْـرَةٍ شَوْدَخِ(١)

وقال الكسائىّ: رجل سِنْدأْوَة وقِنْدأْوَة، وهو الخفيف. ويقـال: قِنْدأْوٌ: وهـو الغليـظ القصير ويقال عظيم الرأس.

أُولالِكَ: بمعنى: أولئك. قال الشاعر:

أولالِـك قوْمى لم يكونوا أُشابَـةً   وهل يعِظُ الضِّلّيـل إلا أُولالِكا(٢)

وقال الآخر:

أولالِـكَ لو جَزِعْـتُ لهم لكانوا   أعـزّ على مـن أهلـى ومالى

مُتْلَئِبَّةٌ: مستقيمة. قال الحُطَيئة:

ألا طَرَقَتْنـا بَعْدَمـا هَجَعُوا هِنْـدُ   وقـد سِرْنَ خَمْسا وَاتْلأَبَّ بنا نجْدُ(٣)

رَعْشَنٌ: من الرعْشَة. قال رُؤْبة:

من كلّ رَعْشاءَ ونـاجٍ رَعْشَنِ(٤)

قال أبو عُمر: ويقال للرجل المُسْتَرْخى: رَعْشَنٌ.

فِرْسِنٌ: هو الخُفُّ نفسه، للإبل.

ضَيْفَنٌ: هو ضيف الضيف، قال الشَّاعر:

---

(١) ناقة سندأدة: جريئة. جسرة: عظيمة.

(٢) البيت من الطويل وهو للأعشى فى: (شرح المفصل ٦/١٠). ولأخى الكلحبة فى: (خزانة الأدب ٣٩٤/١، ونوادر أبى زيد ص ١٥٤). وبلا نسبة فى: (إصلاح المنطق ص ٣٨٢، والدرر ٢٣٥/١، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢/١، وشرح التصريح ١٢٩/١، والصاحبى فى فقه اللغة ص ٤٨، واللامات ص ١٣٢، ولسان العرب ٤٣٧/١٥، وهمع الهوامع ٧٦/١).

(٣) اتلأب الشىء والطريق: امتد واستوى.

(٤) ناقة رعشاء: سريعة لاهتزازها فى السير وبعير رعشن كذلك.

والرجز لرؤبة فى: (ديوانه ص ١٦٢). وبلا نسبة فى: (المقتضب ٣٣٧/٣).

إذا جاءَ ضَيْفٌ جاء للضَّيــف ضَيْفَـنٌ   فأوْدَى بما تُقْرَى الضُّيوفُ الضّـــيَافِنُ

ضَوْضَيْتُ: من الجلبة والضَّوضاء: الصياح والجَلَبة. قال الحارث بن حِلِّزة:

أجْمَعــــوا أمْرَهُـــم عِشـــاءً فلمَّا   أصبَحوا أصبحَتْ لهم ضَوْضَــــاءُ

قَوْقَيْتُ: يقال: قَوْقَتِ الدّجاجة قَوْقاءً وقِيقاءً: إذا صاحت. وقالوا أيضا: قاقت، وهـو غريب. ويقال: قَوْقَأتْ، بالهمز.

صَلْصَلْتُ: هو من صلصلة اللجام والحديد ونحوه، قال الراجز:

كأنّ صوت الصَّنْج فـــى مُصَلْصَلِه

وقال الآخر:

لصَلْصَلَــةُ اللّجــامِ بــرأس طِرْفٍ   أحــبّ إلىّ مـــن أن تُنْكِحينى[١]

قَلْقَلْتُ: هو من القلقلة، وهو تحريك الشىء وزعزعتك إياه.

أغْزَيْتُ: يقال: أغزيتُ القوم: إذا أنفذتهم للغزو.

وأما قول رُؤبة:

والحربُ عَسْراءُ اللّقــاح مُغْزِى[٢]

فمعناه: أنها عسير اللقاح.

عِزْوِيتٌ: هى الداهية. وقال أبو عمر: غِزْوِيتٌ بالغين معجمة.

عِفْرِيتٌ: واحد الشّياطين، ويقال: عِفْرِيَةٌ نِفْرِيَةٌ، للدَّاهِيةَ الُمْنكَرَة.

* * *

---

(١) الطرف بالكسر من الخيل: الكريم العتيق، وصلصلة اللجام: صوته إذا ضوعف.

(٢) المغزى من النوق: التى عسر لقاحها.

ما فى الباب الثالث

عَلَنْدًى: هو شجر، ويقال: إنه طوالٌ من العَضَاهِ لا شَوْكَ له. قال عنترة:

سيأتيكُم عَنِّى وإن كُنْتُ نائِيًا دخانُ العَلَنْدى دون بيتى مِذْوَدُ[1]

ويقال: جَمَلٌ عَلَنْدًى وناقة عَلَنْداة. وأنشد الأصمعىّ:

كلّ عَلَنْداةٍ جَرُوزٍ للشجرْ حَرْفٍ كُمَيْتٍ مثل إجَّارِ المَدَرْ[2]

وقال الآخر:

إنّ على حَوْضِكَ نَهْبَلاتِ مِن نَعَم الأجْفَرِ حامِضَاتِ

صُهْبَ العَثانِين عَلَنْدَياتِ[3]

والعَلْدُ: الصلب الشَّديد وإذا لزم الشىء مكانه فقد اعْلَوَّد. قال رُؤْبة:

وعزُّنا عِزّ إذا تَوَحَّدَا تَثاقَلَتْ أركانُهُ وَاعْلَوَّدا[4]

سَبَنْدًى وسَبَنْتَى: هما الجريئات الصدور، وقال ابن الأعرابىّ: السَّبَنْداةُ الشَّديد الجريئة الكثيرة الحركة. ومنه سمّى النمر: سَبَنْدًى وسَبَنْتَى للجرأة، وأنشد للراعى:

فداءٌ لسُعْدَى كلّ ذات حَشِيَّة وأخرى سَبَنْتاةِ القيامِ خَرُوج[5]

ذاتِ حَشِيَّة: أى قد اتَّزَرت بالثِّياب لتعظم عَجيزتها.

---

(١) العلندى: جبل لم ير قط إلاّ والدخان يخرج من رأسه أو شجر كثير الدخان إذا حرق. المذود: اللسان، لأنه يذاد به عن العرض.

(٢) العلنداة من النوق: الضخمة الطويلة، والضخمة الشديدة. الجروز: الأكول، والسريع الأكل. والحرف: الضامرة. الكميت: لون ليس بأشقر، ولا أدهم. الإجّار: السطح الذى ليس حوله ما يرد الساقط عنه. المدر: قطع الطين اليابس وقيل الطين العلك الذى لا رمل فيه.

(٣) النهبلة: الناقة الضخمة. والأجفر بضم الفاء موضع. والعثانين جمع عثنون وهو شعيرات طوال تحت حنك البعير. العلندى: البعير الضخم الطويل.

(٤) اعلود: لزم مكانه، فلم يقدر على تحريكه.

(٥) الحشية: مصدغة أو نحوها تضعها المرأة على عجيزها تعظمها بها. السبنتاة: الجرىء والجريئة. الخروج من الإبل العتاق المتقدمة.

وقرأت على أبى بكر محمد بن الحسن، عن أبى العباس أحمد بن يحيى للكُمَيت بن زيد بن معروف الفقعسى:

بكلّ سَبَنْتاة إذا الخِمس ضَمَّها   يُقطِّع أضغان النَّواجى هِبابُها[١]

عَثَوْثَلٌ: هو الشيخ الثقيل، ومثله العِثْوَلُّ. قال الأصمعىّ: أنشدنى مُنْتَجِع:

هاجَ بعِرْسٍ حَوْقَلٍ عِثْوَلّ   قالتْ له ويحك خَلّ خَلّ[٢]

ومثله القِثْوَلُّ، أنشد أبو زيد:

وشَمَّرَ الضّبْعانَ واشْمَعَلاّ   وكانَ شَيْخا حَمِقا قِثْوَلاّ
لا يُنْضِجُ اللَّحْم إذَا ما امْتَلاّ   ويأكُلُ الجِلْدَ إذا ما ابْتَلاّ[٣]

قال: القِثْوَلّ: الثَّقيل الضخم. ويُرْوى: القِتْوَلّ بالتاء.

غَدَوْدَنٌ: هو المسترخى، أنشد اليزيدىّ، عن عبدالرحمن، عن عمِّه:

ترْعى من الدهنا نَصِيًّا بَشَمُهْ   مُغْدَوْدِنَ النَّبْته ميلاً قمَمُهْ[٤]

وزعم الأصمعىّ أنه من الغَدَنِ، وهو الاسترخاء، وأنشد:

أحمر لم يُعْرَفْ ببُؤْسٍ مُذْمَهَنْ   ولم تُصِبْهُ نَعْسَةٌ على غَدَنْ[٥]

وأنشدنا أبو علِىّ لحسَّان:

وقامَتْ تُرائِيكَ مُغْدَوْدِنا   إذا ما تَنُوءُ بهِ آدَها[٦]

صَمَحْمَحٌ: هو الغليظ، وأنشد:

---

(١) الخمس من أظمأ الإبل: هو أن ترد الماء اليوم الخامس والجمع أخماس. أضغان جمع ضغن. نواج: مسرعات تقطّع الأرض سرعة. هبابها: نشاطها.

(٢) رجل حوقل: شيخ مسن. ورجل عثول: ثقيل مسترخ.

(٣) الضبعان: ذكر الضباع. واشمعل: أسرع. وامتل: شوى فى الملة وهى الرماد الحار.

(٤) النّصى: نبت سبط أبيض ناعم من أفضل المراعى والبشم: التخمة على الدسم. مغدودن: نبت ناعم متثن أو معفر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريه. الميل: العدول إلى الشىء والإقبال عليه. والقمم: جمع وقمة كل شىء أعلاه.

(٥) مهن الإبل: حلبها عند الصدر.

(٦) الشعر المغدودن: الشديد السواد الناعم، والكثير الملتف الطويل. ناء بالعمل: نهض به بجهد ومشقة. أدها: أثقلها حتى بلغ منها الجهد والمشقة.

صَمَحْمَحةٌ لا تشتكى الدَّهرَ رأسَها ولو نكزتها حَيَّةٌ لأَبَلَّتِ[(١)]

بَرَهْرَهَةٌ: هو الصَّافى اللَّون. قال امرؤُ القَيْس:

بَرَهْرَهَةٌ رخصةٌ رُؤْدَةٌ كخرْعُوبةِ البانةِ المُنْفَطِرْ[(٢)]

جُلَعْلَعٌ: هو الجُعَل، وقال أبو العبَّاس: هو المنكشف الأمر. ويقال للمرأة إذا كشفت سوْءتها: جَلَعَتَ. وقال بعض أصحابنا: الجَلَعُ: ترْك الحياء، امرأة جالع ومجالع: إذا قلّ حياؤها. قال خالد بن صفوان: إن ابن النّصرانية قد خَلَع وجَلَع، يعنى خالدَ بن عبد الله القَسْرِى. ويقال: جَلَعَت المرأة خمارها، فى معنى خَلَعَت. قال الراجز:

يا قوم إنى قد أرَى نَوَارَا جالِعةً عن رأسِها الخِمارَا[(٣)]

ويقال: الجُلَعْلَعُ من الإبل: الحديد النفس. وحدثنى بعض أصحابنا؛ قال: الجُلَعلع: الخنفساء نصْفُها طِين، يريد: النَّاقصة الخلق. وذكر الأصمعىّ أن رجلا كان يأكل الطين، قال: فعَطس فخرَجت من أنفه خُنْفَسَاء نصفها من طين، فقال رجل من العرب: خرجت من أنفه جُلَعْلَعة. قال الأصمعىّ: فما أنسى قوله: جُلَعْلَعة.

الدَّمَكْمَك: هو الشَّديد، أنشدنا أبو علىّ عن أبى العباس أحمد بن يحيى:

رأيتكِ لا تغنين عَنِّى بقرة إذا اختلف فىّ الهَرَاوى الدَّمامِكُ[(٤)]

وهو جمع دَمَكْمَك، والهراوى: جمع هراوة.

فَدَوْكَسٌ: قال أبو عمرو: هو الشَّديد.

عَمَيْثَلٌ: قال أبو عُبيدة: هو الطَّويل الشاب. قال: والقَمَيْثَل بالقاف: القبيح المِشْية.

---

(١) الصمحمحة: مؤنث الصمحمح وهى الشديدة المجتمعة الألواح. نكزتها: نهشتها. لأبلت: لبرأت.

(٢) البرهرهة: الرقيقة الجلد كأن الماء يجرى فيها من النعمة. الرؤدة: الرخصة الناعمة الشابة. والخرعوبة: القضيب الغض شبهت به المرأة الرقيقة العظيمة الكثيرة اللحم الناعمة والبان: ضرب من الشجر واحدته بانة والمنفطر: الذى يتفطر بالورق.

(٣) وجالعة: من جعلت المرأة عن رأسها خمارها: خلعته.

(٤) القرة: ما لزق بأسفل القدر من دسم، أو تابل محترق أو غيره، والهراوة: العصا الفخمة.

قال أبو النَّجم:

ليس بمُلْتَاثٍ ولا عَمَيْثَل[١]

وقال أبو بكر محمد بن السَّرِىّ: هو الجَلْدُ النَّشيط، وهو من صفة الأسد.

عَطَوّدٌ: هو الطَّويل. ويُقال: سَفَرٌ عَطَوّدٌ قال أبو عُبيدة: العَطَوّدُ: الانطلاق السَّريع، وأنشد:

إليكَ أشْكو عَنَقا عَطَوَّدَا[٢]

ويقال: العَطَوّدُ: الشَّديد الشَّاقُّ فى كلّ شىء. قال الراجز:

فقد لَقينا سَفَرًا عَطَوَّدَا ... يتُرك ذا اللَّوْن النَّضير أسوَدَا

وقال الآخر:

تسرى على أُم الطَّريق الأفْصَدِ ... بسَلِبٍ فى سَيرِها عَطَوَّدِ[٣]

* * *

(١) ملتاث: به لوثه أى حمق. العميثل: المتوانى.

(٢) العنق: ضرب من سير الدواب والإبل. مسطر ممتد، أو سريع.

(٣) السلب: بكسر اللام: الطويل.

ما فى الباب الرابع

وَثَبَ: إذا طَفَر، وقَفَز. وثِبْ فى لغة حِمْير بمعنى: اقعد. قال الأصمعىّ: دخل رجل من العرب على ملك من ملوك حِمْير، فقال له الملك: ثِبْ، أى اقعد. فوثب الرجل فتكسَّر فقال الحِميرىّ: ليس عندنا عَرَبِيَّتْ من دخل ظَفار حَمَّرَ. وقال: ظفار: مدينة، وإليها يُنْسَب الجَزْعُ الظفارىّ.

وحَمَّرَ: تكلَّم بكلام حِمْير.

يَعَرَ: يقال: يَعَرَ الجَدْىُ يَيْعَرُ يعارا: إذا صاح.

يَسَرَ: يقال: يَسَرَ النَّاقة يَيْسِرُها: إذا جَزَّأ الجزور أجزار. قال الأخطل:

ولم يزَل بكَ واشيهِمْ ومَكْرُهُمْ   حتى أشاطوا بغَيْبٍ لَحَمَ مَنَ يَسَرُوا[1]

يَنَعَ: يقال: يَنعَتَ الثمرة تَيْنَعُ يَنْعا ويُنْعا ويُنُوعا: إذا بلغَتَ وأدركت. وأيْنَعَت تُونِع إيناعا، والاسم يانع ومُونع. قال الشاعر:

فى قِبابٍ حولَ دَسْكَرةٍ   وَسْطَها الزَّيتونُ قد يَنَعا

لِدَةٌ: يقال: فلان لدِتى: أى مثلى فى السِّنّ، ومثله: التِّرْب والقِرْنُ والرَّئْد. قال:

لم تَلْتَفِتْ للداتِها   ومَضَتْ على غُلَوائِها

زَنادِقَةٌ: جمع زنديق. ويقال: زناديق. وقال بعضهم: لا يقال: زنديق، وإنما هو زَنْدَقِىٌّ.

وِجْهَةٌ: هى الجهة، قال الله تعالى: ﴿ولكُلٍّ وجهة هو مُوَلِّيها﴾. وأنشد أبو زيد:

ألم تَرَ أنَّنى ولِكُلِّ شَىْءٍ   إذا لم تُؤْتَ وِجْهَتُهُ تَعادِى[2]

عَصَيتُ الآمرِينَ بصُرْم سَلْمَى   ولم أسْمَعْ بها قَوْلَ الأعادِى

ضَيْوَنٌ: هو السِّنَّور، ويقال له: القِطُّ والِهرُّ والخَيْطَل.

---

(١) أشاط الحزور: قطعها وأشاطها، قسمها بعد التقطيع. يسروا: نحروا، والياسر: الجزار.

(٢) التعادى: مصدر تعادى ما بينهم تباعد، وتعادى القوم تباروا فى العدو.

أَلْبَبُ: هو أفعل من اللُّبّ، كما يقال: هو أَلَبُّ من غيره، قال الراجز:

قد عِلِمَـــتْ ذاكَ بنــاتُ أَلْبَبِـــهِ

قال أبو العبَّاس: الهاء عائدة على الحىّ، كأنه قال: علمتْ ذاك بنات أَلْبَبِ الحىّ، أى بنات أَعْقَلِه.

وحدثنى أبو علىّ أن رواية الكوفيين:

قـــد علمـــت ذاك بنـــات أَلْبُبِـــهْ

بضم الباء، وقيل: أراد جماعة اللُّبّ.

لَحِحَتْ: يقال: لححت عينه: إذا التصقت. ومنه قولهم: هو ابن عمى لَحًّا، أى لاصق النسب.

وَحِلَ: يقال: وَحِلَ يوحل إذا وقع فى الوحَل والوَحْل. قال لبيد:

فَتَوَلَّـــوْا فاتِـــرًا مَشْيُهُـــمُ   كَرَوَايـــا الطِّبْع هَمَّتْ بالوَحَـلِ(١)

وَجِلَ: أى فَزِعَ، يقال: وجِل يَوْجَل وَجَلاً، وهو وجِلٌ وأَوْجَل. قال الله عزّ وجلّ: ﴿إنّا مِنكم وَجِلُون﴾. وقالوا: «لا تَوْجل». وقال الشاعر:

لعَمْـــرُكَ مـــا أدْرِى وإنـــى لأَوجَلُ   على أَيِّنـــا تَعْـــدُو المَنِيَّـــةُ أوّلُ

ويُرْوَى: على «أَيِّنا تغْدو» بالغين معجمة. وقال الراعى:

فخِفْـــنَ الجَنَـــــانَ فَقَدَّمْنَـــه   فجاء بهـــا وَجِـــلٌ أَوْجَـــرُ(٢)

ويُقال: وَجِل يَوْجَل وياجَلُ ويَيْجَل. وكذلك فى وَحِل وما كان نحوهما.

يِئس: يُقال: يئس يَيأسُ ويَئِسُ وياءسُ يأسا فهو يائس. وأَيِسَ يايَسُ فهو آيِسٌ، ولا مصدر له، وزعم بعضهم أن مصدره الإياسُ. والوجه هو القول الأوّل. وتقول: أيأسْته من كذا وكذا أُويسُه إياسا، فأنا مُوئس وهو مُوءَس، وقول العامة: أنا مُوِيس من كذا وكذا خَطأٌ، وإنما الصواب: يائس أو آيِس. قال طرفة بن العبد:

---

(١) الطبع هنا: النهر.

(٢) جنان الليل: شدة ظلمته وادلهمامه. الوحل والوجر: الفزع، ويقال رجل أو جل وأوجر.

وأيأسَنِي من كلّ خَير طلَبْتهُ كأنّا وَضَعْناه إلى رَمْسِ مُلْحَدِ

وحكى سيبويَه فى مضارعه: يَئِسُ بوزن يَعِسُ، وهذا من الشُّذوذ بحيث لا يقُاس عليه.

وَضُؤَ: هو من الوضاءة، وهى الحسن، يقال: وَضُؤَ وجْهه يَوْضُؤُ وضاءة فهو وضىء، ورجلٌ وُضّاء، بمعنى: وضىء.

وَطُؤَ: يقُال: وطُؤَ الدابة يوطُؤُ وَطْأَةً فهو وَطِيءٌ.

* * *

ما في الباب الخامس

يُسِرَ: يقال: يَسَرت الجزور، أى قطَّعتها أجزاءً. قال الشاعر:

ولـم يَـزَلْ بكَ وَاشِيهـــم ومَكْرُهُـمُ حتـــى أشاطُوا بغَيْبٍ لَحْمَ مَـن يَسَـرُوا

يُمِنَ: يُقال: يِمن الرجل يُومَن يمْنا، وهو ميمون. قال الشاعر:

وبالسَّهــب مَيْمــونُ النَّقيبـة قولُـه لُمْلْتَمِـــس المعروفِ أهلٌ ومَرْحَبُ

وَيَمَنَهم يَيْمُنهم فهو يامن على أصحابه بمعنى ميمون.

وُورِىَ: أى سِتر، ومنه: توارت بالحجاب أى استترت.

أيْقَنْتُ: بمعنى علمت، يقال: أيقنت أوقن إيقانا، وتيقَّنْـت أتيقَّـن تيَقُّنـا، ويقِنـت أيقـن يقَنا ويَقينا.

يَعْسُوبٌ: هو الجرادة. قال أبو عُبيدة: اليَعْسُوبُ: خَطٌّ بياضٍ فى غُرَّة الفرَس إلى قصَبة أنفه لا يعدوها، أعلى من الرَّثم منقطعٌ فوقه. واليعسوب أيضا: السَّيِّد، ولذلك قيل لعلـىّ عليه السلام: يعسوب المؤمنين. قال سلامة بن جندل:

زرقًـا أسِنّتُهـــا، حُمْـرًا مُثَقَّفَـةً أطْرافُهُـــنَّ مَقِيـلٌ للْيَعاسِيـــبِ[١]

قيل: يريد أنهم يقتلون الرُّؤساء، فيرفعون رءوسهم على أسنَّتها.

ويُقال أيضا: إن اليَعسوب هذا المعروف يقع على الأسنَّة، لأنه لا يجد أرفع منها.

وأخبرنا ابن مقسم عن ثعلب، قال: يُرْوَى عن على عليه السلام أنه قال: أنا يعسوب المؤمنين. وقال: اليعسوب: السَّيِّد.

أتْلَجَ: بمعنى أولج، أى أدخل. قال الراعى:

أولجـتُ حانوتـــه صُفْـرًا مُقَطَّعـــة مـن مال سَمْح على الحانوت ولّاجِ[٢]

---

(١) اليعاسيب: الرؤساء.

(٢) الحانوت: محل الخمار. والصفر النحاس الجيد، وجمع صفراء والصفراء الذهب. المقطع من الذهب اليسير كالحلقة، والقرط، والشنف.

أَتْكأَ: يُقال: ضرَبه حتى أتكأه. وقرأت على أبى علىّ، عن أبى الحسن، عن أبى العبَّاس، عن أبى الفضل، عن أبى زيد، يقال: أَتْكأْتُ الرجل إتْكاءً: إذا أوْسَدْته حتى يتكئَ ووسدتُه.

عِضْوَاتٌ: جمع عِضَه، وهو شجر له شوك. قال الراجز:

هذا طريقٌ يأزم المآزما وعِضْوَاتٌ تقطَع اللّهازِما[1]

وقال آخر:

متّخِذا من عِضَوَاتٍ تَوْلَجا

ويُرْوَى: ضَعَوَات، وهو جمع ضعة، وهو نَبت.

تَوْلَجٌ: هو الكناس يستظلُّ به الوحش فى شدّة الحرّ. قال العَجَّاج:

واجتاف أدمانُ الفلاة التَّوْلَجا

أَتْلَجُ: يقال: هذا أَتْلَجُ من هذا، أى أدخل منه.

تَيْقُورٌ: هو من الوقار. قال الشاعر:

فإنْ يكُن أمسَى البِلى تَيْقُورِى

إعاءٌ: هو الوِعاء. قرأ سعيد بن جُبَيرٍ: «ثم استخرجها من إعاء أخِيهِ».

الإفادة: من وَفَدْتُ على القوم.

اسْتَلْوَتْ: لوتْ وعَطَفَت وثَنَت.

الجَبابير: جمع جبَّار قال الله تعالى: ﴿وإذا بَطَشتمْ بَطَشتم جَبَّارينَ﴾ [الشعراء:١٣٠] وقال عزّ وجل: ﴿إن فيها قوما جَبَّارين﴾ [المائدة:٢٢]. ويُقال أيضا فى معناه جِبِّير. قال الشاعر:

---

(١) الرجز لأبى مهدية فى: (لسان العرب ١٧/١٢ «أزم»). وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ص ٢٨٩، وجواهر الأدب ص ٩٦، وخزانة الأدب ٤٤٢/٦، والخصائص ١٧٢/١، وشرح المفصل ٣٨/٥، والكتاب ٣٦٦٠/٣، ولسان العرب ٥١٦/١٣ «عضه»، ومجالس ثعلب ٤٤/١، والممتع فى التصريف ٦٢٥/٢).

حتـى إذا جـازَ المَنـازِل واسْتَوَى قَـدَعَ الزّمـام كأنـه جبِّـيرُ[(١)]

البأْساء: البُؤس، قال الله تعالى: ﴿بالبأْساءِ والضَّرّاءِ﴾ [الأنعام:٤٢].

الإشاحُ: هو الوشاح، وما يتوشَّح به. قال الراجز:

مْمكـورَةٌ غَرْثَـى الوِشاحِ السَّالِـس تضْحـكُ عن ذى أُشُرٍ عُضَارس[(٢)]

ويقال: الوِشاح: شيء من حلى النِّساء خاصة، منظوم من جوهر ولؤلؤ.

عَوِيلٌ: العويل: صوت الباكى. قال الشاعر:

بكَتْ عَيْنى وحُـقّ لهـا بُكاهـا وما يُغنى البُكـاءُ ولا العَويـلُ[(٣)]

وأما قول امرئ القيس:

وإنّ شِفائـى عَـبرَةٌ مُهْرَاقَـةٌ فهـل عند رَسْمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ[(٤)]

ففيه قولان: أحدهما: أن يكون من عوّلت عليك: أى اتّكلت، أى فهل عند رسم دارس مَن توكُّل عليه.

والآخر أنه يُراد به العويل، أى فهل عند رسم دارس من بكاءٍ؟! أى لا تبك عنده –

---

(١) قدع: كف ومنع. الجبير مثال الفسيق: الشديد التجبر.

(٢) عن ذى أشر عضارس: عن ثغر عذب. والسلاسة: السهولة واللين. وامرأة غرثى الوشاح: خميصة البطن دقيقة الخصر. وشاح غرثان: لا يملؤه الخصر.

(٣) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت فى: جمهرة اللغة ص ١٠٢٧، وليس فى ديوانه). ولعبد الله بن رواحة فى: (ديوانه ص ٩٨). ولكعب بن مالك فى: (ديوانه ص ٢٥٢، لسان العرب ٨٢/١٤ «بكا»). ولحسان أو لكعب أو لعبد الله فى: (شرح شواهد الشافية ص ٦٦). وبلا نسبة فى: (أدب الكاتب ص ٣٠٤، ومجالس ثعلب ص ١٠٩).

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى: (ديوانه ص ٩، وخزانة الأدب ٤٤٨/٣، ٢٧٧/٥، ٢٨٠، ٢٩٢/١١، والدرر ١٣٩/٥، وسر صناعة الإعراب ٢٥٧/١، ٢٦٠، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٩/١، وشرح شواهد المغنى ٧٧٢/٢، والكتاب ١٤٢/٢، ولسان العرب ٤٨٥/١١ «عول»، ٧٠٩ «هلل»). وبلا نسبة فى: (خزانة الأدب ٢٧٤/٩، ٢٩/١١، والدرر ١٥٤/٦، وشرح الأشمونى ٤٣٤/٢، شرح شواهد المغنى ٨٧٢/٢، ومغنى اللبيب ٣٥٠/٢، وهمع الهوامع ٧٧/٢، ١٤٠).

وإن كان ذلك شافيا لك - كراهة أن يظهر الجَزَعُ منه.

أناةٌ: هى المرأة القليلة الحركة.

طُوَالٌ: هو الطَّويل. قال أبو النَّجم:

كأنَّــهُ حِـينَ تَدَمَّــى مِسْحَلُــهْ   وابْتَــلَّ مــاءً نَحْــرُهُ وكَفَلُــهْ

جَعْدٌ طُوَالٌ ظَلَّ دَجْن يغسِلُهْ(١)

وقال:

عارضتُهُــنّ بطُــوَال سامــى

لــو أنَّ مــن بالأُدَمَــى والــدَّام   عِنْــدى ومَــنْ بالعَقِــدِ الرُّكــام

لم أخش خِيطانا من النعام(٢)

سُرَاعٌ: هو السريع. قال الراجز:

أيــن دُرَيْــد وهــو ذو بَرَاعَــةْ   تَعْــدُو بِــهِ سَلْهَبَــةٌ سُرَاعَهْ(٣)

خُفافٌ: هو الخفيف، وبه سُمّى خُفاف بن نُدْبة الشاعر، قال:

أقــول لــه والرُّمحُ يأطِرُ مَتْنَــهُ   تأمَّلْ خُفافا إنَّــى أنــا ذَالِكــا(٤)

وقال أبو النَّجم:

---

(١) تدمى: مطاوع دماه: إذا ضربه فأخرج منه دما. مسحله: صدغه. الدجن: المطر الكثير.

(٢) عارض الشيء بالشيء: قابله به، وعارضه: باراه. والأدمى والدام بالدال المهملة فيهما: من بلاد بنى سعد. والعقد كجبل وكتف: ما تعقد من الرمل وتراكم، والعقد كصرد وكتف موضع بين البصرة.

(٣) براعة: أى حسن الحركة والتيقظ. سلهبة: عظيمة طويلة. سراعة: سريعة.

(٤) البيت من الطويل، وهو لخفاف بن ندبة فى: (ديوانه ص ٦٤، والاشتقاق ص ٣٠٩). الأغانى ٢٩٠/٢، ٧١/١٥، ٢٣/١٨، والإنصاف ٧٢٠/٢، وخزانة الأدب ٤٣٨/٥. ٤٤٠، والخصائص ١٨٦/٢، والدرر ٢٤١/١، والشعر والشعراء ٣٤٨/١). وبلا نسبة فى: همع الهوامع ٧٧/١).

جَـــوْزَ خُفـاف قَلْبُـــهُ مُثْقَّـل[١]

طاوَلَنِى: أى رام أن يطول علىّ، ورمت مثل ذلك وطُلْتُــه أى غلبتـه فـى ذلـك. قـال الشاعر:

إنَّ الفَـــرَزْدق صَخْــرَةٌ عادِيَّــة   طالت فقــصَّر دونَهـــا الأوْعالا

غَبِيتُ: هو من الغباوة، وهى ضدّ الفطنة. يقال: غبيت أغبى غباوة، فأنـا غبـى. قـال الراجز:

أحْدَثْـت أمـرًا لسـت عنـه بالغبـىّ   درع أحُيْح بن الجُـــلاح اليَثربى

القُفُّ: الغليظ من الأرض. قال امرؤ لقيس:

فلمَّــا أجَزْنـا ساحةَ الحَىّ وانْتَـــحَى   بنا بَطْنُ خَبْتٍ ذى قِفافٍ عقَنْقَـلِ[٢]

ويُروى: ذى حقاف، وهو جمع حِقْف، وهو: ما اعْوَجّ من الرمل.

كَوْدٌ: مصدر كدت أكاد، بمنزلة الخوف، من خفـت أخـاف. ويقـال: كـدت أكـاد كَيْدًا بالياء بمعناه.

صَيِدَ: يقال: صَيِد البعير: إذا لوى عنقه من علَّة به، والمصـدر: الصَّيَـد، وهـو أصيـد. ومنه قيل للمُتكِّبر: أصيد، كأنه يلوى عنقه تكبُّرًا. قال:

إلـــى هاجِـــراتٍ صِعــاب الــرء   وس قساور للقَسْـوَر الأصيـد[٣]

عَوِرَ: بمعنى اعْوَرّ، يقال: عارَت عينه تَعار، عَـوَرًا، وعَـوِرَت تَعْـوَرّ عَـوَرًا. واعْـوَرّت

---

(١) الجوز: وسط البعير. وخفاف ضعيف قلبه. وثقل يعنى بدنه.

(٢) أجزنا: قطعنا. الساحة: الفناء. الخبت: أرض مطمئنة. وقفاف: جمـع قـف والقـف مـا غلـظ مـن الأرض وارتفع. والعقنقل المنعقد المتداخل بعضه فى بعض.

والبيـت مـن الطويـل، وهـو لامـرئ القيـس فـى: (ديوانــه ص ١٥، وأدب الكــاتب ص ٣٥٣، والأزهية ص ٢٣٤، وخزانة الأدب ٤٣/١١، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ولسان العرب ٣٢٦/٥ «جوز»). وبلا نسبة فى: (رصف المبانى ص ٤٢٥).

(٣) القسور: الشديد. الأصيد: الرافع رأسه عزة وكبرًا.

والبيت من المتقارب، وهو للفرزدق فى: (ديوانه ١٧٤/١، والكتاب ٤٧٠/٣).

تَعْوَرُّ اعْوِرَارًا. قال الشاعر:

وربَّـت سائـل عنِّـى حَفِـىّ أعارَتْ عينه أم لـم تعـارا[(١)]

حَوِلَ: بمعنى احْوَلَّ. يقال: حَوِل يَحْوَل حَوَلاً واحْوَلّ يَحْوَلّ احْوِلالاً: إذا صار أحـد سواد عينيه فى مؤقه، والآخر فى لحاظه. وأنشد أبو زيد:

وحتـى كـأنَّ العَـينَ ممَّـا يَنُوبُها بهـا لَقْـوَة تَقْلِيبُهـا واحْوِلالها

تاهَ: يقال: تاه يَتيه تَيْها وتَيَهانا: إذا ضلّ. قال الله عزَ وجـلّ: ﴿يَتِيهُونَ فِى الأَرْضِ﴾ [المائدة:٢٦]، وتاه يَتيه تِيها فهو تائه وتيَّاه، من الصَّلَف. ويُقال: تاه يتوه، بمعنى يتيـه: إذا ضَلّ.

طاحَ: يقال: طاح يطيح طَيْحا: إذا ذَهَب وتلف. قال رؤبة:

وطاحت الألبـانُ والعَبائِـثُ[(٢)]

وفى بعض أمثالهم: طاح عَلْقَمَة، فقال المجيب: وأنت لم تَلْقَمَه.

طَوَّحْت: يقال: طوّحت بالشىء: إذا أهلكته.

وقال ذو الرُّمة:

ونَشْـوَانَ مِـن كـأسِ النِّعـاسِ كأَنَّهُ بحَبْلَينِ فـى مَشْطـونة يَتَطَـوَّحُ

أى يذهب ويجىء فى الهواء.

---

(١) اللقوة: مرض يعرض للوجه فيميله إلى أحد جانبيه.
والبيت من الوافر، وهو لابن أحمر فى: (ديوانه ص ٧٦، وأدب الكاتب ص ٥٠٨، والأزهيـة ص ٢٦٢، وجمهرة اللغة ص ٦٨، وشرح شواهد الشافية ص ٣٥٣، لسان العـرب ٦١٣/٤ «عـور»، ٣٤/٥ «غـور»). وبـلا نسبة فـى: (تذكـرة النحـاة ص ٣٨٢، وجمهـرة اللغـة ص ٧٧، ١٠٦٦، وخزانة الأدب ١٩٨/٥، وشرح شـافية ابـن الحـاجب ٩٩/٣، شـرح المفصـل ٧٥/١٠، ولسـان العرب ٦١٢/٤ «عور»).

(٢) الألبان: جمع لبن وهو ما يخرج من الثدى، والضرع ونحوهما لتغذية الصغار. العبائث: جمع عبيثة، والعبيثة الأقط يدق مع التمر فيؤكل ويشرب، والبر والشعير يخلطان معا، وطعام يطبخ ويجعل فيه جراد.

التِّيهُ: الأرض التى يَتيه النَّاس فيها، قال الراجز:

تُيِّهَ فـــى تِيـــهِ المُتَيَّهِـــينَ

ويجوز أن يكون التِّيه جمع تَيْهاء، مثل بيض وبيضاء. التُّوهُ: بمعنى التِّيه.

* * *

ما فى الباب السادس

أقالَ: يُقال: أَقَلْتُ الرجل فى البيع إقالة. وقِلْت من القائلة قيلولة. وحدثنى أبــو علىّ أن أبا زيدٍ قال: يُقال: قلْته فى البيع وأقلته جميعــا. قــال: ومعنــاه: أنــك رددت عليــه مــا أخذت منه، وردّ عليك ما أخذ منك.

أبانَ: يقال: أبنتُ الشىء: إذا قطعته، وأبنتُــه بمعنــى كشــفتُه وأوضحتــه، وأبنتــه أيضــا بمعنى: بيَّنته. ويقال: بان الشىء وأبان وأَبَنْته فاسْتَبان واسْتَبنْته وتَبَيَّــن وتبيَّنْتــه. أنشــد أبــو زيد للأسود بن يَعْفُر:

يُبَيِّنهــم ذو اللُّــبُ حتى يراَهُــمُ بسِيماهُمُ بيضا لحِاهــمْ وأصْلُعــا[1]

وقال الأخطل:

وكاشــحٍ مُعْـرِضٍ عنـى غَفَرْتُ له وقـد أُبَـيِّن منه الضّغـن والمَيَــلا[2]

وقال الآخر:

ظهرَتْ مُرُوءتُهــا وبَــيَّن مَجْـدُها والوالدانِ نَجِيَبَـــةٌ وَنجِيـــبُ[3]

وقال الآخر:

قــد عَشَّـــرَتْ وعَظْــمُ البُطُــون لِنصْفِ حَــوْلٍ فهــى تَسْتَبِـــين

اسْتَراثَ: استفعل من الرّيث، وهو البطء، قرأت على أبى علىّ للشنفرى:

ولكــنّ نفســا حــرّة لا تقيم بــى على الخسف إلا ريثمــا أتحـــوّلُ

مَقامٌ: مصدر قمت مقاما، وهو أيضا الموضع الذى قمت فيه.

مَباعٌ: مثله.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفرفى: (ديوانه ص ٤٧، وشرح شواهد الإيضــاح ص ٣٣، ونوادر أبى زيد ص ١٦٢). وبلا نسبة فى: المحتسب ١/١٨٤).

(٢) الكاشح: المنصرف بوده المعادى. وأبين بمعنى أتبين. والميل: الاعوجاج.

(٣) بين بمعنى بان وتبين. المجد: كرم الفعال. والنجيب: الفاضل النفيس من كل حيوان وهى نجيبة.

مَغارٌ: هو الغار فى الجبل كالسَّرَب، ويجوز أن يكون جمع مغارة، وهى الغار، وجمعه: مغاور، ويجوز أن تكون مصدر غار يغور. ويجوز أن تكون ظرفا له.

مَزْيَدٌ: اسم رجل، وبه سُمّىَ خالد بن يزيد بن مَزْيَد. وأصله من زاد يزيد، فَنُقِل إلى العلم.

مَحْبَبٌ: اسم رجل أيضا.

اسْتَحْوَذَ: يقال: استحوز عليه: إذا غلب عليه، قال الله تعالى: ﴿**استحوز عليهم الشيطان**﴾. وحكى فى بعض اللغات: اسْتُحاذَ.

أغْيَلَتْ: يقال: أغْيَلَت المرأة، وأغالت: إذا أرضعت ولدها وهى حامل وذلك مكروه، واسمه الغَيْلُ. وقالت أمّ تأبّط شرّا تُؤَبِّنه: والله ما حملته تُضْعا، ولا وضعته يَتْنا، ولا أرضعتُه غَيْلاً، ولا أَبَتُّهُ مئِقا. يُقال: حملَتْه وُضْعا وتُضْعا: إذا حملته فى آخر طهرها فى مُقبل الحيضة. قال الراجز:

تقول والجُرْدان فيها مكتنعْ أما تخاف حَبَلاً على تُضُعْ[1]

ووضعته يَتْنا: إذا خرجت رجلاه قبل رأسه والمَئِق: البالى.

وقال أبو كبير:

ومُبَرَّإٍ من كلّ غُبَّرِ حَيْضَةٍ وفَساد مُرضعة وداء مغْيِلِ[2]

وقرأت على أبى بكر محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى المرزوى، عن محمد بن عمرو الشَّيبانىّ، عن جَدّه أنه قال: أغْيَلَت الغنم: إذا نُتجت فى السنة مرّتين، والبقر. وهو قول الأعشى:

وسِيقَ إليه الباقِر الغُيُل[3]

---

(١) الجُرْدان بالضم: القضيب. مكتنع: حاضر. تضع: التُضْعُ والتُضُع والوضع أن تحمل المرأة فى آخر طهرها فى مقبل الحيضة.

(٢) الغبر: البقية. والحيضة: المرة من الحيض. والمغيل بضم الميم وكسر الياء من الغيل وهو أن تعشى المرأة وهى توضع فذلك اللبن الغيل.

(٣) الباقر: البقر. وإبل وبقر غيل بضمتين كثيرة أو سمان.

قال: الواحد: غَيُول.

أَجْوَدَ: بمعنى أجادَ.

أطْيَبَ: بمعنى أطاب. يقال: أطبتَ وأطْيَبْتَ وأيْطَبْتَ بمعنى واحد، إذا جاء بالطِّيْبْ. وحكى بعضهم أطاب: إذا جاء بطعام طيِّب.

وأطاب: إذا استَجْمَرَ وأطاب: إذا جاءه بنونَ طَيِّبونَ. وأطاب: إذا حَسُنَ خُلُقُه. وأطاب: إذا تيمَّمَ. كلُّه بلفظ واحد. وأنشد بن الأعرابىّ، عن المفضل:

يُعْجِلُ كَفَّ الخارِئِ المُطِيبِ[١]

يَشْكُرُ: اسم رجل، وهو منقول من الفعل.

اسْتَقادَ: إذا أخذ بحقِّه، واستقاد بمعنى: انقاد. قال الأعشى:

ففى ذاكَ ما يَسْتَقِيدُ الفَتَى ... وأىُّ امْرِئٍ لا يُلاقى الشُّرورَا

أى ما ينقاد.

أدْؤُرٌ: جمع دار، يهمز ولاُ يهمز. وقالوا: آدُر فى معناه.

أثْوُبٌ: جمع ثَوْبٍ. قرأت على أبى بكر محمد بن الحسن، عن ثعلب. وأنشد عن الفراء:

إمَّا تَرَيْنِى اليومَ شَيْخا أشْيَبَا ... إذا نَهَضْتُ أتَشَكَّى الأصْلُبا

تأذَّى العَوْدِ اشتكى أن يُرْكَبا ... تحسب أطْمارى علىّ جُلَبَا

مثل المَناديل تُعاطى الأشْرُبا ... يطِرْنَ عن مَتْنِى وظَهرِى خبَبَا

لكلّ دهْرٍ قد لَبِست أثْؤُبا ... حتى اكتسىَ الرأس قِناعا أشْهَبا

أملَحَ لا لَذّاً ولا محبَّبا ... أكره جلْباب لَمَنْ تَجَلْبَبا

فقد أُناجى الرشأ المُرَبَّبا ... ذا الرعثات البادن المُخَضَّبا

خوْءًا ضنَاكا لاَ تَمُدُّ العَقَبا ... يهتزُّ متناها إذا اضطربا

كهزّ نَشوانَ قضيب السَّبْسَبا[٢]

---

(١) الخارئ: السالع. والمطيب: المستنجى.

(٢) أملح الذى بياضه غالب لسواده. الرعثات: جمع رعثة وهى القرط الضناك بكسر الضاد: الثقيلة العجيزة الفخمة. السيسبى والسيسبان: شجر وقيل: أراد السيسبان فحذف النون للضرورة.

أراد: السَّبسبان، فحذف النون للضرورة.

مَطْيُوبةٌ: مُطَيِّبَة. قال:

وكأنهـــا تُفَّاحـــةٌ مَطْيوبـــةٌ

وهذا كقول علقمة بن عَبَدة:

يَتْبَعْـنَ أَتْرجَّـة نَضْحُ العبيرِ بهـا ... كـأَنَّ تَطْيَابها فى الأنْفِ مَشْمومُ(١)

رَذاذٌ: هو أوّل المطر وصغاره، قال علمة:

يـوم رَذاذٍ عليـه الدَّجْن مَغْيُـوم(٢)

الدّجْن: هو إلباس الغَيم أقطار السماء، وجمعه: دجـون وأدجـان. ويُقـال: هـو الغَيم نفسه. قال طرفة:

وتقصير يوم الدَّجْن والدَّجنُ مُعْجَـبٌ ... ببهكَنَةٍ تَحْتَ الطِّرَافِ الْمُمَـــدَّدِ(٣)

مغيـوم: عليـه الغيـم. يُقـال: غـامت السـماء وأغـامت وأغْيَمَـتْ وغَيَّمَـت وتغيَّمـت وغِيمَت، فهى مَغيمة، كله بمعنى واحد. ويُقال: هو الغيـم والغـين بمعنـى واحـد. قـرأت على أبى علىّ، عن أبى بكر، عن ابن رستم، عن ابن السِّكِّيت:

فِـدَاءٌ خـالَتِى وفِـدًى صَديقـى ... وأهْلِـى كُلُّهـم لبَنـى قُعَيْـنِ

فأنْـتَ حَبَوْتَنِـى بعِنـان طِـرْفٍ ... جَمُـومِ الشدّ ذى بَذْلٍ وصَـوْنِ

كأنِّـى بَـينَ خافِيَتَـىْ عُقَـابٍ ... تريـد حَمامَـةً فى يـوْمِ غَـيْنِ(٤)

---

(١) العبير: بلل الطيب بها، والعبير: الزعفران.

(٢) الدجن: ظل الغيم فى اليوم المطير. يوم رذاذ: يوم فيه مطر ضعيف وفيه ريح وغيوم.

(٣) امرأة بهكنة: تارة غضة. والطراف فيه من أدم لا تكون إلا للأغنياء والملوك.

(٤) بنو قعين: حىّ، وهما قعينان، قعين فى بنى أسد، وقعين من قيس بن عيلان. والطرف من الخيل: الكريم العتيق. جموم: كثير. ذى بذل وصون: يعنى يبذل من جريه، ويبقى يدخر منه لوقت الحاجة.

والبيت من الوافر، وهو بلا نسبة فى: (أمالى القالى ٨٧/٢، ورصف المبانى ص ٢٨٧، ولسان العرب ٣١٦/٣ «غين»، والمحتسب ٨٨/١).

ومنهم من يفصل بينهما، فيقول: الغين: إلباس الغَيم السماء، كأنه عنده من غِينَ على قلبه، أى غُطِّىَ عليه. قال رؤبة:

أُمْطِـرَ فـى أكنـاف غَيْـمٍ مُغِيـنِ

مَقْوَدَةٌ: هى مفعلة من قُدت الشىء أقوده، كما تقول: مدعاةٌ ومَجْلَبَةٌ.

مَثْوَبَةٌ: مفعَلة من الثَّواب، وهى بمعناه.

اهْتَوَشوا: بمعنى تهاوشوا، وهو الاختلاط يقع بين القوم: وهوّشت الشىء خلّطته، وتهَوَّش القوم: اختلطوا، وجاء فى الحديث: من جمع مالا من تَهاوُش أذهبه الله فى نَهابِر. من تهاوش: من غير حِلِّه، كأنه خلَّط فيه. والنهابر هى المهالك. ويُقال للرمل الصعب المشرف: نُهْبُورَة، كأنه يضلُّ، كما يضل الإنسان فى الرمل.

حَـلأْتُ: تقول العرب: حَـلأْت السويق. وهم يزيدون حَلَّيْتُ فيخطئون، وإنما حلأْت بالهمز: طردت عن الماء.

قرأت على أبى علىّ، عن أبى بكر، عن أبى العباس، عن أبى الفضل، عن أبى زيد: وتقول: حَـلأت الإبل عن الماء تَحْلِئَةً وَتَحْلِيئًا: إذا أخَّرْتها عنه وحبستها، قال الراجز:

لطالَمـا حَلأْتُماهـا لا تَـرِدْ فخَلِّياهـا والسِّجـال تَبْـتَرِدْ

من حَرّ أيّامٍ ومن لَيْلٍ وَمِدْ[1]

قال الرّياشى: لم أسمع هذا البيت، يعنى الثالث: من حَرّ.

حُوَّلٌ: يقال: رجل حُوَّل قُلَّب، إذا كان مُجَرّبا ذا حُنكة. قال معاوية رحمه الله لابنته هند وهى تمرّضه: إنّكِ لتُقَلِّبين حُوَّلاً قُلَّبا إن نجا من هول المطلع.

عُوَّارٌ: هو الرمد فى العَين، قالت الخنساء:

أقـذًى بعَيْنِـك أمْ بالعَين عُـوَّارُ أمْ ذَرَفَتْ أنْ خَلَتْ من أهلِها الدارُ[2]

---

(١) مد: ذوندى يجىء فى صميم الحر من قبل البحر مع سكون ربع وأكثر ما يقال فى الليل.

(٢) القذى: ما يقع على العين. العوَّار: ما اعترض العين من القذى أو الرمد فأوجعها. ذرفت العين ومعها: حبته حبا متتابعا.

وقالت أيضا:

كـأنّ العَـينَ خالَطهـا قَذاهـا بعُـوّار فمـا تقضِـى كَرَاهـا

وقالت أيضا:

إنـى أرِقْتُ فَبِتُّ اللّيـلَ ساهِـرَةً كأنما كُحِلَـتْ عَيِنـى بعُـوَّارِ

وجمع: عواوير. قال رؤبة:

وما بعَيْنيـه عوَاويـر البَخَـق[1]

ويقال أيضا: عَوَاوِر. قال الراجز:

وكَحَّلَ العَيْنَـيـنِ بالعَـوَاوِر

وقال أبو عُبيدة: عُوَّار: طائر بعينه. ويقال: العواوير: ضعفاء الرجال، واحدهم عُوّار، قال:

ضَرْبًا إذا عَـرَّدَ العُـزْلُ العَوَاويـرُ[2]

وقال بعضُهم: العُوّار: ضرب من الخطاطيف أسود، طويل الجناحين.

مِشْوَارٌ: أخبرنى ابن مقسم عن ثعلب قال: يقال: فلانٌ حسن المِشْـوار وليس لفـلان مِشوار، أى منظر. قال: وقال الأصمعىّ: حسن المِشْوار، أى مُجَرّبه حسن حـين تجرّبـه. والمشوار أيضا: المِحْجَن الذى يجـذب بـه العسـل. والمِشْوار: الموضـع الـذى يكـون فيـه العسل، ويُشْتار منه.

مِقْوَالٌ: هو الكثير القول الجيِّدُهُ، رجل مقوال وقُوَلَـة وتِقْوالـة وتِقْوَلّـة وقَـؤُول بمعنـى واحد.

التَّجْوَال: تفعال من جوّلت بمنزلة التسيار والتعزاء والترماء.

تَقْوَالٌ: تفعال من قُلت، مثل الأوّل.

---

(١) العواوير: جمع عوار وهو فى العين. البخق: أقبح ما يكون من العور وأكثره عمًّا.

(٢) عرد الرجل عن قرنه: إذا أحجم ونكل. والعواوير: جمع عوار وهو الجبان. العزل: جمع أعزل وهو الذى لا سلاح معه.

التَّزْيار: تفعال من زرته.

أعْيان: جمع عَين. أنشد أبو عليّ:

إمَّا ترَى شمْطا فِى الرأس لاحَ بـه   من بعد أسود داجى اللَّـوْن فَيْنـان
فقـد أروع قلُوب الغانيـاتِ بـه   حتـى يمِلْنَ بأجيادٍ وأعْيـان(١)

وقال الآخر:

ولكنَّمـا أعْـدو علـىَّ مُفاضَـةٌ   دِلاصٌ كأعْيانِ الجـرادِ المُنظّمِ(٢)

أفْوَاجٌ: جمع فَوْج، وهو الجماعة من الناس. قال الله تعالى: ﴿ورأيْتَ النَّاسَ يَدْخُلونَ فِي دينِ اللهِ أفْوَاجا﴾ [النصر:٢]. وقال الراجز:

فهـمُ رَجـاج وعلـى رَجـاج   يمْشـونَ أفواجـا إلى أفْـوَاج

أقْوَالٌ: جمعَ قول، ويكون جمع قَيْل، وهو دون الملِك، ويقال أيضا فيه: أقْيال.

أمْيالٌ: جمع مِيل، قال الهُذَلىّ:

مطاربٌ زَقَـبٌ أمْيالهـا فِيـح(٣)

إرْواءٌ: مصدر أرْوَيته. أنشدنا أبو عليّ، قال: أنشد الأصمعيّ:

إن سـرّك الإرْواء غـيرَ سـابِق   فأعجل بغَـرْب مثـل دَلْوٍ طـارِقِ
يبـذل للجِـيرانِ والأصَـادِق   مُوَقَّـرٍ مـن إبِـلِ الرَّسـاتق

(١) داجى اللون: شديد السواد. والفينان: الشعر الكثير الأصول. والشمط فى الشعر: اختلافه بلونين من سواد وبياض.
والبيت من البسيط، وهو لرومى بن شريك الضبى فى: (نوادر أبى زيد ص ٢٢). وبلا نسبة فى: (المقتضب ٢/١٩٩).

(٢) البيت من الطويل وهو ليزيد بن عبد المدان فى: (شرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٨، ولسان العرب ١٣/٣٠١ «عين»). وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ص ٩٥٥، والكتاب ٣/٥٨٩، ولسان العرب ٦/٣٣٥ «قرش»، والمقتضب ١/١٣٢، ٢/١٩٩).

(٣) المطارب: الطرق الضيقة أو المتفرقة جمع مطرب ومطربة. الزقب: الضيقة. أميالها: جمع ميل وهى المسافة من العلم إلى العلم. فيح: واسع.

أخضــر لم يُنهـك بمُوسَـى الحْالِـقِ   مُغْتَفِرٍ للأَعْـــيُنِ الخَــــوَارِقِ(٤)

قَؤُولٌ: كثير القوْل، أنشد سيبويه:

وَما أنا للشَّيْءِ الّذِى لَيْسَ نافِعِـــى   ويَغْضَبُ منهُ صَاحِبِى بقَـؤُوْلِ(٢)

بَيُوعٌ: كثير البيع.

حُؤُول: مصدر حلتُ عن العهد حُؤُولاً.

سُؤُوقٌ: جمع ساق، قرأ ابن كثير: «فاستَوَى على سؤوقه».

نَوَارٌ: مصدر نرتُ نَوَارًا إذا نَفَرْتَ. قال العجَّاج:

يخلِطْــنَ بالتأنُـس النَّـــوَارَا(٣)

وبه سميت المرأة نَوار. قال الفرزدق:

ندمــت ندامــــة الكُسَعِــيّ لَمَّــا   غدَتْ منــى مُطلَّقــة نَـــوَارُ

هَيامٌ: هو من الرمل ما كان دُقاقا يابسا، قال لبيد:

يجْتَــاف أصْـــلا قالِصًـــا مُتَنَبِّـذَا   بعُجُوب أنقَــاءٍ يَمِيـلُ هَيامُهــا(٤)

طُوَالٌ: بمعنى طويل، وهو أشدّ طولا من الطويل، فأما الجماعة فطِوَال بكسر الطاء لا غير. قال أبو النَّجم:

كأنَّـــهُ حِــينَ تَدَمَّـــى مِسْحَلُهْ   وابتَـلَّ مَــاءً نحــرُه وكَفَلُــهْ

---

(٤) أصادق: جمع صديق على غير قياس أو جمع جمع. وقر الدابة: سكنها ووقرها: صلبها ومرنها. الرساتق: القرى، واحدها رستاق أخضر: وصف من الخضرة وهى فى شبات الخيل والإبل غبرة تخالط وحمة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوى فى: (الأصمعيات ص ٧٦، والرد على النحاة ص ١٢٩، وخزانة الأدب ٥٧٣/٨، شرح المفصل ٣٦/٧، الكتاب ٤٦/٣، لسان العرب ٥٧٣/١١ «قول»). وبلا نسبة فى: (أمالى ابن الحاجب ٣٠٤/١، والمقتضب ١٩/٢).

(٣) التأنس: الطمأنينة وهو خلاف التوحش. النوار: النفور من الريبة، نارت المرأة تنور نورًا ونوارًا.

(٤) القالص: المرتفع. والمنتبذ: المنتحى ناحية. والهيام، الرمل الذى ينهار.

جَعْدٌ طُوالٌ ظَلَّ دَجْن يغسِلهْ

هُيام: هو كالجنون من شدّة العشق، يقال: هام بها يهيم هَيَمانا وهُياما فهو هائم وهيمانٌ. قال الشاعر:

ومَا زِلتُ من لَيلى لدُن طَرَّ شارِبى   لكالهائمِ المُقْصَى بكُلّ مَكانِ(١)

والهيام أيضا: العطش.

عِيانٌ: هى حديدة تكون فى أداة الفدّان، وجمعها عُيُنٌ وأعْيِنَة.

خِيارٌ: الخيار هى الناقة الفارهة، ورجل خِيران من قوم أخبار خِيار.

ناوُوسٌ: هو هذا المعروف.

سايُورٌ: فاعولٌ من سِرْتُ.

أهْوِناءُ: جمع هَيِّن.

أعْيِلاءُ: جمع عَيِّل. يقال: عنده كذا وكذا عيِّلا.

أبْيِناءُ: جمع بيِّن، ويقال: أبيناء.

تَحلِيءُ: قرأت على أبى علىّ، عن أبى الحسن علىّ بن سليمان عن أبى العباس محمد ابن يزيد، عن أبى الفضل الرّياشى، عن أبى زيد: حَلأْتُ الأديم حَلْئًا إذا أخرجتَ تحْليئه، والتَّحْلِيء: القِشر الذى عليه الشَّعر فوق الجلد. فأما التَّخليء بالخاء مُعجمة فهو الدنيا والسعة.

أخْوِنَةٌ: جمع خِوَان.

أحْوِرَةٌ: جمع حُوار، وهو ولد الناقة، ومن أمثالهم: لا يضُرُّ الحُوَارَ وطْءُ أُمِّه. قال الشاعر:

سَليخٌ مَليخٌ كلحم الحُوار   فلا أنت حلوٌ ولا أنتَ مُرّ(٢)

---

(١) طرّ الشارب، الشعر، والوبر، والذرع: نبت. المقصى: المبعد.

(٢) السليخ: المسلوخ الذى كشط عنه جلده. مليخ: لا طعم له. وفى المثل: هو أن مسخ من لحم الحوار.

ويجمع أيضا حِيرَانا.

أعْيِنَةٌ: جمع عيان، وهى حديدة تكون فى متاع الفدّان.

تَدْوِرَةٌ: اسم موضع. قال الشاعر:

بِتنا بتَدْوِرَة يضىء وجُوهَنا دسم السَّليط على فَتيل ذَبالِ[1]

ويقال: هو من الدوران.

مَعاوِنُ: جمع مَعُونة.

مَعايِشُ: جمع مَعيشة.

* * *

---

(١) البيت من الكامل، وهو لابن مقبل فى: (ديوانه ص ٢٥٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤١٩، ولسان العرب ٤/٢٩٦ «دور»). وبلا نسبة فى: (الكتاب ٤/٣٥٢، ولسان العرب ٤/٢٩٧ «دور»، ١١/٢٥٦ «ذبل»، والممتنع فى التصريف ٢/٤٨٦).

ما فى الباب السابع

القَوَدُ: هو أن يُقْتَلَ القاتل. قال النبىّ ﷺ: «لا قَوَد إلا بحديدة». وقال الشاعر، قرأته على أبى علىّ، عن أبى بكر محمد بن الحسن، عن أحمد بن يحيى:

يا مِسْكَ رُدّى فؤاد الهائم الكَمِدِ   من قبل أن تُطلَبى بالعقل والقَوَدِ

الحَوَكةُ: جمع حائك، ويقال: حاك الحائك الثوب يحوكه حَوْكا وهو حَوّاك. ويقال أيضا: حاك النسج يحيكه حَيْكا. فأما المشى فلا يقال فيه: إلا حاك يَحيك بالياء حَيَكانًا، ومِشْيَةٌ حِيكَى، وذلك أن يحرّك الماشى أليتيه. قرأت على بعض أصحابنا يُسنده إلى ابن السِّكِّيت. قال الراجز:

جاريةٌ من شَعْبِ ذى رُعَيْنِ   حَيَّاكةٌ تمْشى بعُلْطَتينِ

قد خَلَجَتْ بحاجِبٍ وعَيْنِ   يا قومِ خَلُّوا بينها وبينى

أشدَّ ما خُلِّىَ بين اثْنَين[1]

العُلْطتان: النّعْلان.

الخَوَنة: جمع خائن ، يقال: خان يخون خَوْنا وخيانة. قال الأعشى:

وخانَ النَّعِيمُ أبا مالِكٍ   وأىُّ امْرِئٍ لم يَخُنْهُ الزَّمنْ

ويقال فى جمع خائن: خانةٌ. أنشد الأصمعىّ لسَعْنَة بن غريض اليهودى:

وإذا تصاحِبُهم تصاحب خانة   وإذا تفارِقهم تفارق عن قِلا

رَجُلٌ خافٌ: هو الخائف. يقال: خاف يخاف خَوْفا فهو خائف وخافٌ.

رجلٌ مالٌ: هو كثير المال. يقال: مال الرجلُ يَمالُ، فهو مال ومَيِّل.

يوْمٌ رَاحٌ: هو الطَّيِّب الرّيح.

---

(١) الشعب: القبيلة. ذو رعين: ملك من ملوك اليمن، رعين: مخلاف من مخاليف اليمن سمى بالقبيلة وهو ذو رعين. وحياكة: تحيك فى مسيتها وهى أن تحرك أعطافها. خلجت: جذبت، يريد أنها أومأت إليه بحاجبها وعينها.

رجلٌ رَوْعٌ: هو المرتاع الفَزِع.

حَوِلَ: بمعنى احْوَلّ.

رجل حَدَثٌ: هو الرجل الحسن الحديث. وقول العامة: حِدِّيثٌ، فى هذا المعنى خطأ. ويقال: الحَدَث: الكثير الحديث. ويقال: حَدِثٌ فى معنى حَدْثٍ.

نَدُسٌ: يقال: رجل نَدُسٌ ونَدِسٌ: إذا كان عالما بالأخبار. قال ذو الرُّمَّة:

وقـد توَجَّـس رِكْزًا مُقْفِرٌ نَـدُسٌ بِنبأةِ الصَّوْتِ ما فى سَمْعِهِ كَذِبُ[1]

خَلُطٌ: هو بمعنى مِخْلط إذا كان يخالط الأمور، عارفا بها. قال الشّاعر:

يَجذْنى ابنَ عَمّ مِخْلَطَ الأمْرِ مزيَـلا

خُزَزٌ: هو الذكر من الأرانب. قال الشَّمرْدل اليَرْبوعى:

وإن تَلَقَّـى خُـزَزًا طَحـا بـه مُكَدَّحا مَنْخِـرُه ممَّـا بـه[2]

ويجمع خِزّانا. قال امرؤ القَيْس:

تَخَطَّـف خِزّان الأُنَيْعـم بالضُّحى وقد حَجَرَتْ منه ثعالب أورال[3]

بِزَزٌ: جمع بِزّة وهى الهيئة. يقال: رجل حسن البِزّة.

نُوَمَة: هو الرّجل الكثير النَّوم.

سُؤَلَةٌ: هو الرجل الكثير المسألة.

لُوَمَةٌ: هو الكثير اللَّوْم.

عُيَبَة: هو الكثير العيب للناس، وهو العَيَّاب، والعَيَّابة أيضا. قال الشَّاعر:

أنـا الرَّجـلُ الـذى قـد عِبْتُموهُ وما فيـه لعَيَّـابٍ مَعـابُ

---

(١) توجس: تسمع. ركزا: صوتا خفيا، يعنى بذلك الثور. والقفر: الأرض الخالية. نـدس: أى فطن. النبأة: الصوت الخفى.

(٢) الخزز: ولد الأرنب وقيل الذكر من الأرانب. طحا به: ذهب. كدحه: خدشه. المنخر: الأنف.

(٣) الأنيعم: موضع بنجد. حجرت: تخلفت فلا تخرج سارحة. وأروال: موضع.

صِيَرٌ: جمع صِيرة، والصِّيرَة: الحَظيرة. قال الأخطل:

واذْكُـرْ غُدانَــةَ عِدَّانــا مُزَنَّمَــةً مِـنَ الحَبَلَّـقِ تُبْنى حوْلها الصِّيَرُ(١)

دِيَمٌ: جمع ديمة، قال أبو زيد: هو المطر الدائم الذى ليس فيه رعد ولا برق أقلُّه ثُلُث النَّهار، أو ثلُث الليل. وأخبرنى أبو علىّ، عن أبى بكر، عن أبى سعيد السُّكَّرىّ، عن أبى الفضل الرياشى، قال: أنشد أبو زيد:

خُـبِّرْتُ أحْمــاءَ سُلَيْمَــى إنمــا باتُـوا غِضابــا يعلُكـون الأُرَّمــا
أن قُلْــت أسقـى عاقِـلا فأظْلَمــا جَوْدًا وأسْقَـى الحَرّتَــين دِيَمـا(٢)

وقال آخر:

يا مَــىُّ أسْقــاكِ البُرَيْـقُ الوَامِـضُ والدّيـمُ الغادِيَـــةُ الفُضَافِـضُ(٣)

عَوَانٌ: هى النَّصَف، وجمعها عُونٌ. قال الشَّاعر:

نَوَاعم بــينَ أبْكــارٍ وعُــونِ(٤)

وقال الآخر، أنشدناه أبو علىّ:

---

(١) وغدانة: حىّ من يربوع ابن حنظلة. وعدان: جمع عتود أصله عتدان، والعتود من أولاد المعز: ما رعى وقوى وأتى عليه حول. المزنم: الذى قطعت أذنه وتركت له زنمة، وإنما يفعل ذلك بالكرم. والحبلق: غنم لطاف الأجسام لا تكبر. والصير: جمع وهى حظيرة للغنم والبقر تبنى من خشب وأغصان الشجر وحجارة.
والبيت من البسيط، وهو للأخطل فى: (ديوانه ص ١٧٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٦٨/٣، وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٢، ولسان العرب ٣٨/١٠ «حبلق»، ٣١٢/١٣ «غدن»). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٢٨٠/٣ «عتد»، ٤٧٨/٤ «صير»).

(٢) أحماؤها: إخوة زوجها. يعلك الأرم: إذا جعل يعض أطراف أصابعه من الغيظ. علك اللجام: لاكه وحركه. والأرم: الأضراس، وقيل أطراف الأصابع.

(٣) أسقاك: جعل لك سقيا. البرق: مصغر البرق. الوامض: البراق والديم: جمع ديمة وهو مطر يدوم يوم وليلة. والعادية: السحابة التى مطرت غدوة. والفضافض الواسع.

(٤) الأبكار: جمع بكر وهى الجارية التى لم تفتض، والعون: جمع عوان والعوان: النصف فى سنها من كل شىء وهى التى بين الصغيرة والكبيرة

سمين الضَّواحى لم تُوَرِّقه لَيْلَةٌ فأنْعَم أبكارُ الهُموم وعُونُها[١]

والحرب العوان التى قد كانت قبلها حرب، فالأولى بِكر، والثانية عَوَانٌ. وقال بعض المحدثين:

أمَّا المعانى فهى أبكار إذا نُصَّت ولكنّ القَوافىَ عُونُ

يقول: معانى هذه القصيدة مخترعة مبتدعة، وإن كانت ألفاظها مطروقة مُكَرّرة.

أحَمُّ: هو الأسود. قال الشاعر:

كأنى كَسَوْت الرحل أخنس ناشطا أحمّ الشوى فرْدًا بأجمادِ حَوْمَلا[٢]

سُوُكٌ: جمع سواك، وهو المسواك.

إسْحِلٌ: شجر تُتخذ منه المساويك. قال امرؤ القيس:

وتعطو برَخْصٍ غير شثن كأنّه أساريع ظَبْىٍ أو مساوِيكُ إسْحِلِ[٣]

بيُوض: هو الدجاجة الكثيرة البَيْض.

* * *

(١) الضواحى: ما بدا من جسده. لم تورقه ليلة أبكار الهموم، وعونها. وأنعم: أى زاد على على هذه الصفة. أبكار الهموم: ما فجأك. عونها: ما كان همّا بعدهم.

(٢) الأخنس: الأسد. الأحم: الأسود من كل شىء. الشوى: الأطراف، وقحف الرأس. الأجماد: جمع جمد أو جمد: وهو ما ارتفع من الأرض. حومل: مكان.

(٣) تعطو: تتناول. والرخص: اللين. والسثن: الغليظ الجافى. الأساريع: دود أحمر، وقيل أبيض يكون فى ظبى. والإسحل من شجر المساويك.

البيت من الطويل وهو لامرئ القيس فى: (ديوانه ص ١٧، وجمهرة اللغة ص ٣٦٣، ٤٥٣، وشرح المفصل ٩٢/٦، ١٤٤/٧، ولسان العرب ١٥٣/٨ «سرع»، ٣٣١/١١ «سحل»، ٢٣٢/١٣ «شنن»، ٢٤/١٥ «ظبا»).

ما فى الباب الثامن

حالَتْ: يقال: حالتِ النّاقةُ والنّخلة، إذا لم تحمِلا حِيالاً وحُوَالاً. قال الشاعر:

قَرّبا مَـرْبطَ النّـعـامَـةِ مِنّـــى لَقِحَتْ حرْبُ وَائلٍ عـن حِيـال[1]

والنّاقة حائل. وجمها حُوْلٌ وحُوَال. قال الراعى:

طَرَقـا فتلـكَ هَمَاهِمِى أقْرِيهما قُلُصًا لوَاقـح كالقِسِىّ وحُوْلاء[2]

عَوْدٌ: هو البعير المُسِنُّ. وجمعه عِوَدة. قال الشاعر:

عَـوْدًا أحَـمَّ القَـرا إزْمُولـةً وَقَـلاً على تراثِ أبيـه يَتبـع القُذُفـا[3]

الجَوَلانُ: مصدر جال يجول جَوْلاً وجَوَلانا.

الحَيَدَانُ: مصدر حاد عن الشىء يحيد حَيْدًا وَمحِيدًا وحَيْدُودة وحَيْدُانا. قال الشاعر:

يَحَيـدُ حِذارَ الموْتِ عن كـلّ رَوْعَةٍ فـلابـدّ من موْتٍ إذا كان أوَ قَتْل

صَوَرَى: اسم ماءٍ عن الجرْمىّ.

الحَيَدَى: هو الكثير المحيد عن الشىء. قال أُميَّة بن أبى عائذ الهذلى:

كـأنى ورحلـى إذا هَجّـرَتْ على جَمَزى جـازئٍ بالرّمـال[4]

---

(١) النعامة: اسم فرسه، وكان لستة آخرين ست أفراس كل منها يسمى نعامة. لقحت الناقة: حملت من اللقاح وهو اسم ماء الفحل من الإبل والخيل.

(٢) القلص: جمع قلوص وهى القتنة من الإبل بمنزلة الجارية الفتاة من النساء.

(٣) الإزمول: الخفيف ويقال: الشديد الصوت، والأزمل الصوت. الأحم: الأسود. القرا: الظهر. الوقل بتثليث القاف: الصاعد فى الجبل. القذف جمع قذفة: وهى ما علا وبعد من نواحى الجبل فى أعاليه وجمعه قذفات وقذف، وردى بفتح القاف ولا وجه له هنا، لأن القذف إنما يوصف به الفلاة، وليست من مواطن الوعول.

(٤) جمزى: شبه ناقته بحمار وحش، وقيل عنى ثورًا. جازئ: يجتزئ بالرطب عن الماء. وهجرت: سارت فى الهاجرة. أصحم: حمار يضرب إلى الصفرة. جراميز: بدنه. حزابية: مجتمع الخلق حيدى: يحيد. وهو بالدحال جمع دحل، والدحل: هوة من الأرض فيها ضيق.

أو اصْحَمَ حامٍ جراميزه حزابية حَيَدَى بالدّحال

الحِوَلُ: التحوُّل، قال الله عزّ وجلّ: ﴿لا يبغون عنها حِوَلاً﴾ [الكهف:١٠٨].

الغِيَرُ: جمع الغيرة، وهى الميرة التى يمتارها الرجل لأهله.

والغِيَرَ: حوادث الدهر وما يتغير من أموره. قال الشاعر:

لقد مضَتْ حِقَبٌ صرُوفها عَجَبٌ فأحْدَثَت غِيَرًا وأعْقَبَتْ دُوَلا

النزَوَانُ: هو الارتفاع، يقال: نزا، ينزو، نَزْوًا، ونُزَاءً ونزَوَانا: إذا علا وارتفع. وقال الشاعر:

وقد حِيل بين العَيْرِ والنَّزَوَان

الغَلَيانُ: مصدر، يقال: غلت القدر تغلى غَلْيا وغَلَيانا. قال أبو الأسود:

ولا أقولُ لِقدْرِ القوْم قد غَلِيتْ ولا أقولُ لبابِ الدّار مَغْلُوق

العَدَوَان: يقال: فرس عَدَوَانٌ: إذا كان كثير العَدْو، وذئب عَدَوَان: إذا كان يعدو على الناس كلَّ ساعة. قال أعرابىّ لذئب كان قد آذاه، ثم قتله بعد ذلك:

تَذْكُرُ إذْ أنتَ شَديدُ القَفْزِ نَهْدُ القُصَيْرَى عَدَوَانُ الجَمْزِ

وأنتَ تَعْدُو بخرُوفٍ مُبْزِى[1]

مُبْزٍ: مرتفع الرأس.

القُوَباءُ: هو بَثْرٌ يظهر فى الجَسدَ. قال الراجز:

يا عَجَبا لهذه الفَلِيقَهْ هل تُذْهِبَنَّ القُوَباء الرِّيقَهْ[3]

ويقال: قُوْباءٌ ساكن الواو مصروف.

---

(١) النهد: كل مرتفع. القصيرى: أعلى الأضلاع، وأعلى العنق. وذئب عدوان: يعدو على الناس والشاء. العجز: عدو دون الخصر الشديد وفوق العنق.

والرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ٣٢/١٥ (عدا) ، وتهذيب اللغة ١١٣/٣، وكتاب العين ٢١٦/٢، ومقاييس اللغة ٢٤٩/٤).

(٣) القوباء: داء فى الجلد يتقشر ويتسع وتزعم العرب أنه يداوى بالريق.

الخُيَلاء: هو الاختيال فى المَشْى. ويقال: الخِيَلاء، بكسر الخاء.

دَارَانُ: اسم رجل. ماهان: مثلُه. حادان: مثلُه.

كَيْنُونَةٌ: مصدر كان الشىء يكون كونا وكَيْنُونةً.

قَيْدُودَةٌ: مصدر قاد يقود قوْدا وقَيْدودة، والقَيْدود: الفرَس الطويل. قال ذو الرُّمَّة:

باتَــتْ يُقَحِّمهـا ذو أزْمَلٍ وسقَتْ ... له الفرائشُ والسَلْبُ القَياديــدُ[1]

صَيْرُورَةٌ: مصدر صار يصير مصيرا وصيرُورة.

هَيْنٌ: بمعنى هَـيِّن. قال رسول الله ﷺ: «المُؤمنُ هَيْنٌ لَيْنٌ» أى هَـيِّن لَـيِّن. قال الشاعر:

هَيْنُــونَ لَيْنُونَ أيْسار ذَوُو يَسَــرٍ ... سُوَّاسُ مَكْرُمَــة أبْنــاء أيْســار[2]

وأخبرنى أبو علىّ، عن أبى بكر، عن أبى سعيد، عن أبى الفضل أن أبا زيد أنشد:

بُنَــــىّ إنَّ الــــبِرَّ شَــىءٌ هَــيِّن ... المَنْطـق اللّـــين والطُّعَيِّـــمُ[3]

مَيْتٌ: بمعنى مَيِّتٌ. قال الله عزّ وجلّ: **﴿إنّـك مَيِّـتٌ وإنهـم مَيِّتون﴾**. قـال الشـاعر، فجمع بين اللُّغتين فى بيت أنشده أبو الحسن:

ليـسَ مَــن مــاتَ فاستراحَ بِمَيْتٍ ... إنّمــا المَيْتُ مَيِّـــتُ الأحيْــاءِ

وقال الآخر:

إذا مـــا مـــات مَيْتٌ مِن تميم ... فسرّك أن يعيش فجـىء بزَاد

وقال النابغة:

---

(١) يفحمها: يحملها على كل أمر صعب. ذو أزمل: الأزمل الصوت يعنى الحمـار. وسقت: حملت القرائـش: صغـار النوق، لأنهـا لا تطيق العمـل، والحديثـات النتاج، والسـلب: اللواتى فقـدن أولادهن. القياديد: الطوال.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١/٢٦٥، والخصائص ٢/٢٨٩).

(٣) الرجز لامرأة قالته لابنها فى: (نـوادر أبـى زيـد ص ١٣٤). وبـلا نسـبة فـى: (الأشـباه والنظـائر ٢/١٩٠، وخزانه الأدب ١١/٣٢٥، وسمط اللآلى ص ٧٢، وشرح شـواهد الشافية ص ٣٤٢، ولسان العرب ١١/٣٩٤ «لبن»، والمقتضب ١/٢١٧).

ألا يــــا لَيْتَنِــى والمـــرْءُ مَيْتُ ‏ ‏ ‏ ‏ وما يُغْنِــى مِـن الحَدثــان لَيْتُ[(١)]

وقال قَيس بن ذَرِيح:

فقامــتْ ولــم تُضْرَرْ هُناكَ سَوِيَّةٌ ‏ ‏ ‏ ‏ وصاحِبُها بــين السَّنابك مَيِّــت

دَيَّارٌ: بمعنى أحد، يقال: ما بالدار أحد ولا ديَّار، ولا ديُّور، ولا كَتِيعٌ، ولا عَرِيبٌ، ولا صَافِرٌ، ولا نافخُ صَرْمَةٍ، ولا دِبِّيجٌ - ويقال: دِبِّيجٌ بالحاء - ولا أرِمٌ، ولا آرِمٌ، ولا طُؤْوِىّ، ولا طوءَىّ، ولا لاعى قَرْوٍ، ولا طُوْرِىّ، ولا دُورِىّ، ولا وابِرٌ، ولا شَفْرٌ، ولا تامُورٌ، ولا عائنٌ، ولا عَينٌ، ولا دُعْوِىّ، ولا دُبِّىٌّ. وأنشد أبو زيد:

وبَلْــدة ليــسَ بهــا طُــورِىُّ ‏ ‏ ‏ ‏ ولا خَلا الجــنَّ بهــا إنْسِــىُّ[(٢)]

وقرأت على أبى علىّ، عن أبى بكر، عن أبى العباس، عن أبى عثمان:

ليــت هــذا اللَّيــلَ شَــهْرٌ ‏ ‏ ‏ ‏ لا نَــرَى فيــهِ عَرِيبــا

لَيْــسَ إيَّــاى وإيَّـــا ‏ ‏ ‏ ‏ كَ ولا نخشَــى رَقِيبــا[(٣)]

قَيَّامٌ: هو بمعنى القيُّوم، وهو القائم على كلّ شىء أى المتكفّل به. وقرأ عمر الخطَّاب رضى الله عنه: «الله لا إله إلا هو الحىّ القَيَّام»، وأهل الحجاز يقولون للصَّوّاغ: الصيَّاغ.

قَيُّومٌ: بمعنى القَيَّام.

دَيُّورٌ: بمعنى دَيَّار.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للنابغة الجعدى فى: (ملحق ديوانه ص ٢١٥). ولعمرو بن قعاس «أو قنعاس» المرادى فى: (خزانة الأدب ٥٣٠/٦). وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ص ٤١٠، والمقتضب ٣٣/٤).

(٢) الرجز للعجاج فى: (خزانة الأدب ٣١١/٣، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٨، والدرر ١٦٥/٣، وسمط اللآلى ص ٥٥٦، ولسان العرب ١٤/٦ «أنس»، وليس فى ديوانه). وبلا نسبة فى: (الإنصاف ٢٧٤/١، وجمهرة اللغة ص ١١٤٥، والدرر ١٧٥/٣، ولسان العرب ١٣/٥ «طآ»، ونوادر أبى زيد ٢٢٦، وهمع الهوامع ٢٢٦/١، ٢٣٢).

(٣) البيتان من مجزوء الرمل، وهما لعمر بن أبى ربيعة فى: (ديوانه ص ٦٧، وخزانة الأدب ٣٢٢/٥، والدرر برقم ١٦٥). وبلا نسبة فى: (شرح المفصل ٧٥/٣، ١٠٧ والكتاب ٣٥٨/٢، ولسان العرب ٢١٢/٦ «ليس»، المقتضب ٩٨/٣).

زَيَّلْتُ: يقال: زَيَّلت الأمر: أى فرّقته فتزَيَّل، قال الله سبحانه: ﴿لو تزيلوا﴾ [الفتح:٢٥]: أى لو تفرَّقوا.

تَحيَّزْتُ: بمعنى انحزت، أنشدنا أبو علىّ لأبى ذُؤَيب:

فَلَمَّا جلاها بالإِيَامِ تَحيَّزَتْ ثُباتٍ عَليها ذُلُّها واكْتِئابُها

قال: يقال: آم العسَّال الوقبة يؤومها إياما: إذا دخّنها لتخرجَ النّحل فيشتار، فالإيام فى هذا الموضع مصدر آم يؤوم.

وأخبرنى أبو بكر محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى المروزى، عن أبى بكر محمد ابن عمرو بن أبى عمرو الشيّبانى عن جده أبى عمرو قال: الإيَام: عود يجعل فى رأسه نار يُدخله العسَّال على النّحل إذا اشْتار، والأُوام: الدخان.

تَعَيَّطَتِ النّاقة: إذا لم تحمل، وكذلك اعتاطت، قال الحارث بن حلزة:

..... فيها تعيط وإباء

والعُوطَطُ: هو الاعتياط مثله.

* * *

ما فى الباب التاسع

عَيِّلٌ: هو الواحد من العيال، يقال: عنده كذا وكذا عَيِّلاً، أى كذا وكذا نفسا من العيال.

والعَيْلَة: الحاجة، عالى الرجل يعيل: إذا احتاج. قال الله تعالى: ﴿**وإن خِفتم عَيْلَةً فسوْفَ يُغنيكم اللهُ من فضْله إن شاء**﴾ [التوبة ٢٨]. وفى الحديث عن النبىّ، ﷺ: «ما عال مقتصد ولا يَعِيلُ». قال الراجز:

مَن عالَ منهُم بعْدَها فلا انجَبَرْ ولا سَقَى الماءَ ولا رَعَى الشَّجَرْ

العَوَاوِرُ: جمع عُوَّار، وهو الرمد. وأصله: عواوير ولكنّه قَصَره.

* * *

ما فى الباب العاشر

ناء: يقال: ناء الرجل بحمله ينوء به، إذا نَهض به. وقرأت على أبى علىّ، عن أبى الحسن، عن أبى العبَّاس، عن أبى الفضل، عن أبى زيد، يُقال: نُؤْتُ بالحمل أنوء به نَوْءًا: إذا نهَضت به. وناءَ بىَ الحمل: إذا ثقل علىّ وعجزت عنه. وناء النَّجم فهو ينوء نَوْءًا: إذا سقط. وقال الأعشى:

إذا هَى نـاءَتْ تُريـدُ القيـامَ تَهـادَى كما قَد رأيْتُ البَهِيرَا[(١)]

فأما قولُ طُفَيل الغنوىّ:

وكنتَ إذا ناءَتْ بها غَرْبَـةُ النَّـوَى شديدَ القُوَى لم تَدْرِ مـا قوْل مُشْغِبِ[(٢)]

فليس من هذا، ولكنه - فيما قيل - أراد نأت: بَعُدَت، فقلَب العين فجعلها موضع اللام، وقدّم اللام إلى موضع العين. ويجوز عندى أن يكون غير مقلوب، ولكنه أراد: إذا استقلَّت بها النَّوَى وحملتها، فيكون ناءت تنوء مثل الأوّل.

فأما قولهم فى المَثَل: ما يسوءُك وينوءُك، فمعناه: يُثْقِلك؛ وكان القياس: نيئُك، ولكنه أتبعه: يسوءُك.

شاكٍ: هو ذو الشوكة. وأصله: شائك، وهى السلاح. قال الشاعر:

أوَ كلَّمـا وَرَدتْ عُكـاظ قَبيـلة بعَثـوا إلَىّ عريفَهـم يتوَسَّـمُ

فَتَعَرَّفونـى أنَّنِـى أنـا ذاكـمُ شاكٍ سلاحى فى الحوَادث مُعْلَمُ[(٣)]

---

(١) تهادى: تمايل فى مشيتها أصله تتهادى. والبهير: المنقطع النفس من الإعياء، ومن فعله: بهر فهو بهور وبهير.

(٢) غربة النوى: بعد النوى. وقوله: شديد القوى: أى شديد النفس عنها فى حبها.

(٣) التوسم: التثبت فى النظر ليتبين الشخص.

والبيت من الكامل، وهو لطريف بن تميم العنبرى فى: (الأصمعيات ص ١٢٧، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٩/٢، شرح شواهد الشافية ص ٣٧٠، والكتاب ٧/٤، ولسان العرب ٥٨٤/١ «ضرب»، ٣٣٦/٩ «عرف»، ومعاهد التنصيص ٢٠٤/١). وبلا نسبة فى: (أدب الكاتب ص ٥٦١، والأشباه والنظائر ٢٥٠/٧، وجمهرة اللغة ص ٣٧٢، ٧٦٦، ٣٩٠).

لاثٍ: هو الذى قد لاث الشىء، أى أداره، ولاث بالشىء، أى أحاط به. قال الراجز:

لاثٍ بـهِ الأَشـاءُ والعُـبرِىّ

الأَشاءُ: صِغار النَّخْل. قال طفيل الغنوىّ:

وأذْنابُهـا وَحْـفٌ كـأنَّ ذُيُولَهَا   مَجَرُ أشاءٍ مـن سُمَيْحَة مُرْطِبِ[1]

والعُبْرِىّ: ما كان من السِّدْر ينبُت على الأنهار. يقال: عُبْرِىّ وعُمْرى.

والضّالُ: هو السِّدر البَرّىّ. وأصله: لائِثٌ.

مَدَارَى: جمع مَدْرًى.

مَعايا: يقال: إبل مَعايا، وهى جمع مُعْيٍ وناقة مُعْيِيَة.

إداوَةٌ: وجمعها: أداوَى، وهى التى يحمل فيها الماء فى الأسفار. قال الشاعر:

حَمَلْـنَ لـهُ مِياهـا فـى الأَداوَى   كما يَحْمِلْنَ فى البَيْظِ الفَظِيـظا

البيظ: رحم المرأة. والفَظيظ: ماء الرجل.

غَباوَةٌ: وجمعها: غَباوَى، وهى مصدر غبيت غباوَة.

شَقاوَةٌ: وجمعها: شَقاوَى، وهى مصدر شقَيت شَقاوَة.

شَهِيَّة: وجمعها: شَهاوَى، وهو من الشَّهوة.

شَهْوَى: رجل شَهْوَان، وامرأة شَهْوَى. قال العجَّاج:

فهـى شَهـاوَى وهو شَهْوانِـىٌّ[2]

مَعارٍ: جمع مُعَرًّى، وهو الجسم إذا تعرّى صاحبه.

مُلَوَّبٌ: وهو من المَلاب، وهو ضرب من الطِّيب. قال الشاعر:

---

(١) شعر وحف: كثير حسن. الأشاء: الفسيل والواحدة أشاءة. سميحة: بئر بالمدينة.

(٢) شهى الشىء وشهاه شهوة: أحبه ورغب فيه، ورجل شهى وشهوان وشهوانى والجمع شهاوى.

حبسْنا عليه الحمد تحسب جلــده وأقرابَه بالزَّعفــران المُلَــوَّب[١]

وقال القَتَّال:

مُتَوَسِّــدًا بُــرْد الكِنــاسِ كأنَّمَـا طُلِيَتْ مَغابِنُــهُ بدُهْــنِ مَـــلابِ

العِباط: جمع عَبِيط، وهو اللَّحم الطَّرِىّ. قال الشاعر:

من لــم يَمُــتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَما لِلْمَوْتِ كـأسٌ فالمـرْء ذائِقُهـــا

قال الهُذَلِىّ:

أَبِيــتُ علــى مَعـارِىَ فاخِـرَاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَــدَمِ العِبــاط[٢]

مُقْلَوْلٍ: هو المنتصب. قال الراجز:

قــد عَجِبــت منــى ومِــن يُعَيْلِيـا لَمَّا رأتْنِــى خَلَقًـا مُقْلَوْلِيـــا[٣]

يُعَيْلٍ: تصغير يَعْلَى، اسم رجل. وقال الآخر:

يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأقْرَدَتْ[٤]

خَرِيعٌ: هى الناعمة من النِّساء، اللَّيِّنة المفاصل. ويقال: امرأة خرِيعة بالهاء، وهى التى لا تَرُدُّ لامسٍ فجورًا. قال الشَّاعر:

---

(١) ملوب: ملطخ بالملاب، وهو ضرب من الطيب الفارسى.

(٢) العباط: جماعة العبيط والعبيطُ: ما ذبح أو نحر من غير مرض فدمه صاف.

والبيت من الوافر، وهو للمتنخل الهذلى فى: (شرح أشعار الهذليين ١٢٦٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٩٩٣، ولسان العرب ٧٤٦/١ «لدب»، ٤٧/١٥ «عرا»). وللهذلى فى: (الكتاب ٣١٣/٣). وبلا نسبة فى: (الخصائص ٣٣٤/١، ٦١/٣، ولسان العرب ٣٤٧/٧ «عيط»، ٣٩٩/١٤ «سما»).

(٣) الرجز للفرزدق فى: (الدرر ١٠٢/١، وشرح التصريح ٢٢٨/٢). وبلا نسبة فى: (أوضح المسالك ١٣٩/٤، والخصائص ٦/١، وشرح الأشمونى ٥٤١/٢، الكتاب ٣١٥/٣، ولسان العرب ٩٤/١٥ «علا»، ٢٠٠/١٥ «قلا»، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤، والمقتضب ١٤٢/١، والممتع فى التصريف ٥٥٧/٢، وهمع الهوامع ٣٦/١).

(٤) أقرد: زل وخضع.

خرِيـع دَوَادِىَ فــى مَلْعَـــبٍ تأزَّرُ طَــوْرًا وتُلْقِــى الإزَارَا[١]

حُطائِط: هو الشَّىءُ الصَّغيرُ المحطوط.

سَوَائيةٌ: هى مصدر سؤته مساءة وسَوَائية وسَوَايةً بلا همز.

مَسائِيَةٌ: جمع مَساءة على القلْب، والأصل: مَساوِئَة.

أشاوَى: جمع أشياء. وأصلها: أشايا. فقُلبت الياء واوا.

اليَمِى: قال الراجز:

مَرْوان مَرْوانُ أخو اليـــوْم اليَمِى

قال أبو العَبَّاس: قال أبو عثمان: أراده أخو اليومِ اليَومِ، أى إذا قيل: اليوم اليوم: عنـد البأس.

وقال كلٌّ من سواه: إنما أراد اليَومِ. أى الشدَّيد.

قال أبو العبَّاس: وفى قول المازنىّ يصير فَعْلٌ على فَعِل حين قُلِبَ وغُيِّرَ.

* * *

---

(١) الخريع: اللينة المعاطف. والدوادى: موضع تسلق الصبيان ولعبهم واحدها دوداة.

والبيت من المتقارب: هو للكميت بن زيد فى: (ديوانه ١/١٩٠، ولسان العرب ٢٧٨/١٤ «دوا» والمقتضب ١/١٤٤). وبلا نسبة فـى: (الخصـائص ١/٣٣٤، ومـا ينصـرف ومـا لا ينصـرف ص ١١٤، الممتع فى التصريف ٢/٥٥٦).

ما فى الباب الحادى عشر

الغُنْيَةُ: هى الغِنَى. قال أبو زَيد: يقال: أدام الله لك الغُنْيَة، بمعنى الغِنَى. وقال بعضهم: الغُنْوَة بالواو.

أحْقٍ: جمع حَقْو، وهو الخصر وما تحته. وقال قوم: بل الحَقْو: مَشَدُّ الإزار. ويقال فى جمعه: حُقِيّ، وحِقِيّ، وحِقاءٌ. وربما سمَّوا الإزار: حَقوًا.

قال الراجز:

رَفَّعْنَ أذْيالَ الحِقِيّ وارْتَعَنْ مَشْىَ حَيِيَّاتٍ كأن لم يَفْزَعَنْ

إنْ تُمْنع اليوْمَ نِساءٌ تُمْنَعَنْ[1]

وأنشد سيبويه:

سَماعَ اللهِ والعُلماءِ أنِّى أعُوذُ بِحَقْوِ خالكَ يابنَ عَمْرِو

عُنْفُوَانٌ: هو أوّل الشىء وصدره. قال الراجز:

أفْرِغْ لجُوفٍ ثارَ من رَيْعانِها ومِنْ تَوَاليها وعُنْفُوَانِها

أُفْعُوَانٌ: هو ذكر الأفاعى. أنشد سيبويه:

قد سالَم الحَيَّاتُ منهُ القَدَما الأُفْعُوَانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما

وذَاتَ قَرْنَينِ ضَموزًا ضِرْزِما

قَمَحْدُوَةٌ: هى فأس الرأس المُشرِفة على النُّقرة.

تَرْقُوَةٌ: أحد العظمتين المُشْرِفَين على ثُغْرة النَّحر من عن يمين وشمال.

عَنْسٌ: قبيلة. قال الراجز:

لا مَهْلَ حتى تَلْحَقِى بعَنْسِ أهلِ الرّياطِ البِيضِ والقَلَنْسِى[2]

---

(١) الحقى: من جموع الحقو، وهو الكشح، وقيل معقد الإزار، وسمى الإزار حقوا، لأنه يشد على الحقو كما تسمى المزادة رواية، لأنها على الراوية وهو الجمل.

وأنشد الفرّاء:

بيضٍ بهاليلَ طِـوَالِ القَلْسـىِ[(١)]

والرياط: جمع رَيْطَة: وهى كل ملاءةٍ لم تكن لفقَين. والعنس أيضا: النّاقة التى تمت وتوفّرت واشتدّت.

أنشدنا أبو علىّ:

ومُفْرِهَـةٍ عَنْـسٍ قَـدَرْتُ لِساقِهـا   فخَرّتْ كما تَتّايَعُ الرّيحُ بالقَفْلِ[(٢)]

عَرْقٍ: جمع عَرْقُوَة. وهى الخشبة المُعترضة على رأس الدّلو. قال الراجز:

حتـى تَفُضِّى عَرْقِـىَ الدِّلِـــــىِ

ومن كلامهم: مُطِرْنا بعراقى الدّلاء وهى مِلاء.

مَسْنِىّ: هى الأرض المسقيَّة بالسانية، والسانية: الناقة أو البعير يُسْقَى عليه الماء من البئر. قال بعض الرّجّاز يصف كمْأة:

جَنَيْتُهـا تَمْـلأُ كَـفَّ الجـانِى   سَوْداءَ مِمَّـا قـد سَقَى السَّـوَانِى
كأنَّهَـا مَدْهُونَـةٌ بِبَـانِ   لِنِعْم حَشْـوُ مِعـدةِ السَّغْبانِ[(٣)]

وبعض الناس يعيب هذه الأبيات. قال: لأن الكمْأة لاتنبت بحيث تسقى السَّانية، إنما

---

(٢) البهاليل: جمع بهلول والبهلول: العزيز الجامع لكن خير، والحى الكريم.

(١) مفرهة: يعنى ناقة تأتى بأولادها فواره. عنس: شديد. قدرت لساقها: أى هيأت. القفل: النبت اليابس.

(٢) العرقوة: الخشبة التى على فم الدلو. تقض: تكسرى.
والرجز بلا نسبة فى: (تخليص الشواهد ص ١٤٧، الخصائص ٢٣٥/١، شرح المفصل ١٠٨/١٠، والكتاب ٣٠٩/٣، لسان العرب ٢٤٨/١٠ «عرق»، المقتضب ١٨٨/١).

(٣) السانية: جمعها السوانى: ما يسقى عليه من بعير. البان: ضرب من الشجر، السغبان: الجوعان.
والبيت من المتقارب وهو بلا نسبة فى: (أوضح المسالك ٢٠٨/٣، وخزانة الأدب ١٢٧/٨، الدرر ٢٥٢/٥، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٤/١، شرح الأشمونى ٣٣٣/١، شرح التصريح ٦٣/٢، شرح شذور الذهب ص ٤٩٦، شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦، شرح ابن عقيل ص ٤١١، شرح المفصل ٥٩/٦، ٦٤، الكتاب ١٩٢/١، المقرب ١٣١/١، همع الهوامع ٩٣/٢).

تكون فى الفَلَوات، وقد يجوز أن يُراد بالسَّوانى السَّحائب هنا؛ لأنها تسقيها من البحر.

النُّقاوَةُ: هو الجيِّد من كلّ شىء. والنقاية: مثله.

النِّكاية: مصدر نكيت فى العدو أنكي نِكاية، أنشد سيبويه:

ضَعِيفُ النِّكايَةِ أعْداءَهُ ... يَخَالُ الفِرارَ يُراخِى الأَجَلْ

ثِنايانِ: تقول العرب: عَقَلْت البعيرَ بثِنايَين، وذلك أن تعقل يديه جميعا بحَبْلٍ أو بطَرَفى حبْل، كذا قال أبو زَيْد. وقال أيضا: ويقال: عَقَلته بثِنْيَين. إذا عقلت يدا واحدة بعُقْدَتين.

العَلاة: هى السَّنْدانُ، قال طَرَفَةُ:

وجُمْجُمَةٌ مِثْلُ العَلاةِ كأنَّمَا ... وَعَى المُلْتَقَى مِنْها إلى حَرْفِ مِبرَدِ[(١)]

والعَلاةُ أيضًا: حَجَرٌ يجَفَّفُ عليه الأَقِط، قال الراجز:

لا ينْفَعُ الشَّاوِىَّ فيها شاتُهْ ... ولا حِمارَاهُ ولا عَلاتُهْ[(٢)]

مَناة: اسمُ صنم، قال الله تعالى: ﴿ومَناةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾، وبه سمّى عبد مناة، كما قيل: تيم اللاتِ، فلمَّا جاء الإسلام قيل: تيم الله، وذلك من أحد الألفاظ التى أزال الإسلام استعمالها.

النَّفَيانُ: ما نفاه السّيل من الماء. قال امرؤ القَيس:

ومَرَّ على القَنانِ مِنْ نَفَيانِهِ ... فأنزَلَ منهُ العُصْمَ مِن كلّ مَنزِلِ[(٣)]

والنَّفِىُّ: مثله، قال الراجز:

كأنّ متْنَيْهِ مِنَ النَّفِىِّ ... مَوَاقِعُ الطَّيْرِ على الصُّفِىِّ[(٤)]

---

(١) العلاة: الصخرة العظيمة أو السندان وهو الحديد التى يضرب عليها الحداد، وعى: اجتمع: أى لها جمجمة تشبه العلاة فى الصلابة.

(٢) الشاوى: صاحب الشاء. العلاة: الناقة تشبيها لها فى صلابتها بالعلاة وهى الحجر الذى يجفف عليه الأقط.

(٣) القنان: جبل فى ديار بنى فقعس، وقنان آخر فى ديار بنى هذيل.

الغَثَيان: مصدر غثت نفسه تَغْثَى غَثْيا وغَثَيان.

الكَرَوَانُ: طائر معروف، وجمعه: كِرْوانٌ وكَراوين.

أنشدنا أبو علىّ لذى الرُّمَّة:

مِنْ آل أبى مُوسَى تَـرَى النَّاسَ حَوْلَهُ　　كأَنَّهُمُ الكِـرْوانُ أَبْصَـــرْنَ بازيـا[1]

وقال الآخر:

داهِيَـــةً صِـلَّ صَفًـا دُرَخْمِــيْن　　عَلى الحُبارِيـاتِ والكَرَاوِيـــن[2]

مَحْنِيَة: هى مُنْعَطَف الوادى حيث ينعرج، قال النَّابغة:

رَعَى الرَّوْضَ حتى نَشَّتِ الغُدْرُ كُلُّها　　بِثْنِي المَحـانِى كلِّهُـا والمَدَاهـــنُ

وأخبرنى أبو علىّ - قرأته بخطه - أن الفرّاء حكى فى محنيةٍ: مَحْنُوَة.

وأخبرنا أبو بكر محمد بن علىّ بن القاسم، عن أبى بكر محمد بن الحسـن بـن دريـد، عن أبى حاتم، عن الأصمعىّ، قال: المحانى الواحدة مَحْنِيَة، وهى مُنثنى الوادى.

ثايَة: قال أبو زَيْد: هى حجارة تكون حـول الغنـم لـلراعى يثوى إليهـا. ويقـال لهـا أيضا: ثَوِيَّة، وقال الراجز:

---

(٤) الصفى: جمع الصفاة وهى الحجر الضخم الصلد.

والرجز لرؤبة فى: (ملحق ديوانه ص ١٨٨). وللأحيـل الطـائى فـى: (لسـان العـرب ٤٦٤/١٤ «صفا»، ٣٣٧/١٥ «نفى»). وله أو للعجاج فى: (لسان العرب ١٠٤/٧ «رهيص»). وليس ديوان العجـاج، وبـلا نسـبة فـى: (جمهـرة اللغـة ص ٩٤٥، ٩٧٢، الخصـائص ١١٢/٢، سـر صناعـة الإعـراب ٢٥٠/١، شـرح شـواهد الإيضـاح ص ٥١٤، شرح المفصـل ٢٢/٥، لسـان العـرب ٢٤٩/٧ «هيض»، ٤٠٤/٨ «وقع»).

(١) الحربان: ذكور الحبارى الواحد حرب. الكروان: جمع كَرَوَانٍ: وهو طائر له صوت حسـن وهـو كثير فى مصر. البازى: ضرب من الصقور يصيد.

والبيت من الطويل وهو لذى الرمة فى: (ديوانه ص ١٣١٣، والأشباه والنظـائر ٤١٢/٢، خزانـة الأدب ٣٧٧/٢، والخصائص ٢٢٢/٢، ١١٨/٣، شرح شواهد الايضاح ص ٥٥٣).

(٢) الحباريات: جمع حبارى وهو طائر كالأوزة أغـبر الـرأس والبطـن ولـون ظهـره وجناحيـه كلـون السمانى. والكراوين: جمع كروان.

أصْبَحْـتَ بَـيْنَ سِمْعَـةٍ وسِمْعِ   صَرَعْنَ ثاياتِـى أشَـدَّ الصَّـرْعِ[١]

طايَة: هى السَّطح، وقد سمى الدكان طاية.

راية: كل عَلَمٍ نُصب فهو راية، نحو: راية الحرب، وراية البَيْطار، وراية الخَمَّـار، قـال الشَّاعر:

وإذا رايَـةُ مَجْـدٍ رُفِعَـتْ   نَهَضَ الصَّلْتُ إلَيْهـا فحَوَاهـا

ثايٌ: جمع ثاية.

رَايٌ: جمع راية، قال العَجَّاج:

وخَطَرتْ أيْدِى الكُماةِ وخَطَرْ   رَايٌ إذا أوْرَدَهُ الطَّعْنُ صَـدَرْ[٢]

شاءٌ: الشاءُ: اسم يقع على الضأن والمعز، قال:

وكانَـتْ لا يَـزَالُ بهـا أنِيـسٌ   خِلالَ مُرُوجِهـا نَعَـمٌ وشاءُ[٣]

* * *

---

(١) صرعن: طرحن أرضا. الثايات: جمع ثاية وهى حجارة ترفع بالليل فتكون علامة للراعى إذا رجع إلى الغنم ليلا يهتدى بها، والثاية: مأوى الغنم والبقر.

(٢) خطر: اهتز. وراى: جمع راية وهى العلم.

والرجز للعجاج فى: (ديوانه ١/٥٧، والخصائص ١/٢٦٨، والكتاب ٣/٥٩٦، والمقتضب ١/١٥٣).

(٣) المروج: جمع مرج، وأرض ذات كلأ ترعى فيها الدواب. النعم: الإبل.

ما فى الباب الثانى عشر

الشَّرْوَى: هى المثل، يقال: هذا شَرْوَى هذا، أى مثله. وحكى أن بعض بنى أميَّة قال لنُصَب: لِمَ لا تقول فينا كما قال أبو دَهْبل؟ فقال له: وما قال؟ فقال:

نَزْر الكلامِ مِنَ الحَيْاءِ تَخَالُهُ ... ضَمِنا وليسَ بجِسْمِهِ سُقْمُ
مُتَهَلِّلٌ بنَعَمْ بلا مُتَباعِدٌ ... سِيَّان مِنْهُ الوَفْرُ والعُدْمُ
عُقِمَ النِّساءُ فلا يَلِدْنَ شَبيهَهُ ... إنَّ النِّساءَ بمِثْلِهِ عُقْمُ[(١)]

فقال: إنما يقال فى الرجال على شَرْوَى ثوابها، أى على قدر ثوابها، ومثل ثوابها. وقال بعضهم: لك شَرْوَاه وشَرْوُه، وهو غَرِيب.

التَّقْوَى: هى التقيَّة والوَرَع. يقال: اتَّقاه يتَّقه اتِّقاءً. وتَقاهُ يتْقيه تَقْوًى وتقيَّة وتُقاةً وتُقًى.

الفَتْوَى: هى الفُتْيا، ومعناها: الجواب عن المسألة، يقال: استفتيته عن كذا وكذا، فأفتانى بكذا وكذا. أى استعلمته فأعلمنى.

الرَّعْوَى: قال أبو عُبيدة: الرَّعْوَى والرُّعْيا، من الرّعاية والحِفاظ.

خَزْيا: يقال: رجل خزْيانُ، وامرأة خزيا. يقال: خَزِىَ يخْزَى خِزْيا من الهوَان. وخَزِىَ يخزَى خزَاية من الاستحياء، قال ذو الرُّمَّة:

خَزَايةً أدْركَتْهُ عندَ جَوْلَتِه

صَدْيا: يقال: رجل صَدْيانُ، وامرأة صَدْيا، والصَّدَى: العطش، والصَّدِى: العطشان؛ قال النابغة:

زعَم الهمامُ ولم أذْقه بأنَّها ... تَشْفِى بريقَتِها من العَطَشِ الصَّدِى[(٢)]

وقال طرفة:

---

(١) العقم بفتح وضما هزمة تقع الرحم فلا تقبل الولد.
والبيت من الكامل، وهو لأبى دعبل الجمحى فى: (لسان العرب ١٢/٤١٢ (عقم)، تاج العروس (عدم)، (عقم)).

(٢) الهمام: السيد. ولم أذقة: جملة اعتراضية. الريا: الريح والصدى: الشديد العطش.

كَرِيـمٌ يُـرَوِّى نَفْسَهُ فـى حَيَاتِـهِ ستَعْلَمُ إنْ مِتْـنا غَدًا أَيُّنا الصدىْ

ويُرْوَى «صَدَى أيُّنا الصَّدِى».

ويقال: رجل صاد. وامرأة صادية فى معناه. وقال القطامىّ:

فَهُن يَنْبِـذْنَ مِـنْ قَـوْلٍ يُصِبْنَ بِـــهِ مَوَاقِعَ المَاءِ مِنْ ذى الغُلَّةِ الصَّـادِى(١)

رَيَّا: يقال: رجل ريان، وامرأة رَيِّى، وقوم رِوَاءٌ، ورَيَّا كل شىء: رائحته، قـال امـرؤ القَيْس:

إذا قامَتـا تَضَـوَّعَ المِسْـكُ مِنْهُمـا نَسِيمَ الصَّبا جاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ(٢)

العُلْيا: بمعنى العالية، قال زُهَير:

عَظِيمَـيْنِ فـى عُلْيـا معَـــدّ هُدِيُتما ومَن يستَبِحْ كنزًا مـن المجْدِ يعْظُم(٣)

الدُّنْيا الدَّانية: القريبة.

القُصْيا القاصية: البعيدة.

القُصْوَى: بمعنى القُصْيا، قال امرؤ القَيْس:

كـأنَّ السِّبـاعَ فيـه غَرْقَى عَشِيَّـةً بأرْجائِهِ القُصْوَى أنابِيشُ عُنْصُلِ(٤)

* * *

(١) الغلة: حرارة العطش. والصادى: العطشان. ينبذن: يرمين به أى يتكلمن.

(٢) تضوعت الريح: انتشرت وتحركت. النسيم: تحرك الريح بلين وضعف. الريا: الرائحة. القرنفل: شجر هندى له زهر عبق الرائحة.

والبيت فى الطويل وهو لامرئ القيس فى: (ديوانه ص ١٥، خزانة الأدب ٣/١٦٠، ورصف المبانى ص ٣١٢، لسان العرب ١١/٥٥٦ «قرنفل»، ١٤/٣٥٠ «ردى») وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١/٣٤٣، لسان العرب ٨/٢٢٩ «ضرع»، ومغنى اللبيب ٢/٦١٧، والممتع فى: (التصريف ٢/٥٧٢).

(٣) عليا معد: رؤساؤهم، والاستباحة: وجود الشىء مباحا.

(٤) العشية: آخر النهار. الأنابيش: أصول النبت جمع أنبوش وهو نبشة المطر. والعنصل: البصل البرى.

ما فى الباب الثالث عشر

غَازَيْتُ: إذا كان بين القوم حُرُوبٌ فغزَا بعضهم بعضا، قبل: هم يتغازون وغازَيتُ العدوّ: إذا كان يغزوك، وكنت تغزوه.

اسْتَغْزَيتُ: يقال: استغزيت فلانا: إذا سألته أن يُغزِيَك، أى يجهِّزك للعدّو، ويعينك عليه.

شأَوْتُ: بمعنى سبقت، أخبرنى أبو علىّ، عن أبى الحسن، عن أبى العباس عن أبى الفضل، عن أبى زيد، قال: يقال: شأَوْت القوم شأوًا: إذا سبقتهم، وشأَوْت من البئر شأوًا: إذا نزعت منها التراب. والشَّأْو: ملء الزبيل من التراب. والشَّأو: السَّبق. قال زُهَير:

هَو الجَوَادُ فإنْ يلْحَقْ بشأْوِهَما ... علی تَكالِيفِهِ فَمِثْلُهُ لَحِقا
أوْ يسْبِقاهُ على ما كان مِن مَهَلٍ ... فمثْلُ ما قدَّما مِن صَالحٍ سَبَقا(١)

وأخبرنى أبو علىّ، عن أبى بكر، عن ابن رستم، عن ابن السكّيت قال: يقال: شآنى الأمر وشاءنى: أى شاقنى؛ قال ساعدة بن جُؤَيَّة:

حتى شآها كَلِيل مَوْهِنا عَمِلٌ ... باتتْ طِرابا وباتَ اللّيلَ لم يَنَمِ(٢)

قوله: «كليل»: أى برق ضعيف. «وبات البرق لم يَنمْ»: أى باتت طرابا للبرق. ويقال: شآنى الأمر وشاءنى: إذا حزَنَك.

وأنشد لحارث بن خالد المخزومى:

مرّ الحُمُولُ وما شأَوْنَكَ نَقْرَةً ... ولقد أرَاكَ تُشاءُ بالأَظْعانِ(٣)

فجمع بين اللغتين جميعا فى بيت واحد، انقضت الحكاية.

---

(١) المهل: التقدم.

(٢) موهنا: أى بعل وهن من الليل. وباتت طرابا: يعنى البقر. وبات الليل لم ينم: أى بات البرق يبرق ليلته.

(٣) الأظعان: الهوادج وفيها النساء.

حاحَيْتُ: يقال: حاحَيت حِيحاءً وحاحاةً، وهو التَّصويت بالغنم إذا قلت: حاىْ، أنشد أبو زَيد:

لَمِعزَى أبيكَ الوُرْقُ أهْوَنُ شَوكَةً ... عَلَيْكَ وحِيحاءٌ بها ونَعِيقُ[1]

عاعَيْتُ: صوتٌ مثله، وهو العِيعاء والعاعاة، إذا قلت: عاىْ.

هاهَيْتُ: صوتٌ مثله، وهو الهِيهاء والهاهاة، إذا قلت: هاىْ.

دَهْدَيْتُ: دحْرَجت، بمعنى دهْدَهت، قال أبو النَّجم:

كأن صوْتَ جَرْعها المُسْتعجِلِ ... جَنْدَلَةٌ دَهْدَيْتَها فى جَنْدَلِ[2]

أى صوت جندلة. قال الشاعر يصف السيوف:

يُدَهْدِهْنَ الرُّءوسَ كما تُدَهْدِى ... حَزاوِرةٌ بأيْدِيها الكُرِينا[3]

دُهْدُوهَة: هى دُحْروجة الجُعَل، وهو ما يجمعه ويدحرجه من الخُرْء.

غَوْغاءُ: أخبرنى أبو بكر محمد بن علىّ بن القاسم المكى، قال: قرأنا على أبى محمد ابن الحسن بن دُرَيد، عن أبى حاتم، عن الأصمعىّ ببغداد فى شهر ربيع الأوّل من سنة أربعَ عَشرة وثلاثمائة؛ وقال أيضا: قرأنا على أبى علىّ هارون بن زكرياء الهَجَرى، عن أبى ذكوان عن الأصمعىّ وصححناه قال: إذا ظهرَت أجنحة الجراد وصار أحمر إلى الغُبْرة فهو الغوغاء، الواحدة غَوْغاة، وذلك حين يخرج فيستقل فيموج بعضه فى بعض، فلا يتوجَّه جهة. ومن ذلك قيل لرَعاع الناس: غَوْغاء الناس، والرّعاع: سَفِلة النَّاس.

القَمْقام: هو البحر، سمى بذلك لأنه مجتمع الماء، ومنه قولهم: قَمْقَم الله عَصَبَه، أى

---

(١) المعزى: اسم لجمع ماعز وهو ذو الشعر من الغنم. الورق: جمع أورق وورقاء، والورقة من السواد والغبرة. النعيق: دعاء الراعى الشاء.

(٢) الجزع: البلع. المستعجل: الذى أسرع فيه. الجندلة: حجر كرأس الإنسان.
والرجز لأبى النجم فى: (سر صناعة الإعراب ٢٣٣/١، والطرائف الأدبية ص ٦٥). وبلا نسبة فى: (شرح المفصل ٢٦/١٠).

(٣) الحزور: بتشديد الواو، الغلام الذى قد شب وقوى. والجمع حزاورة. الكرينا: الكران التى تضرب بالصولجان.

جمعه وقبَّضه، ويقال للسيِّد أيضا: قمقام، لأن إليه مجتمع الأمور والتَّدبير، أو يكون شُبِّه بالبحر فى عطائه وسعة ما عنده، وقالوا فى معناه: رجل قُماقِم.

الصّيصِيَة: كل شىء احتمَيت به فهو صيصية. ومنه صيصية الديك وصيصية الثّور: قرْنه. ومن أجل ذلك سميت الحصون: الصياصى. وكذلك شوكة الحائك التى يَمُدها على الثّوب تسمى صيصية. قال الشاعر:

نَظَرْتُ إلَيْهِ والرِّماحُ تَنُوشُهُ ... كَوَقْعِ الصَّياصِى فى النَّسيجِ المُمَدَّد[1]

النسيج، بمعنى المنسوج.

وقرأت على أبى علىّ، عن أبى بكر، عن ابن رستم، عن ابن السِّكِّيت، عن الأصمعىّ قال: حدثنى خلف الأحمر، قال: أنشدنى رجل من أهل البادية:

خالى عُوَيفٌ وأبو عَلِجّ ... المطعِمان اللَّحم بالعَشِجّ

وبالغداةِ فِلَق البَرْنِجّ ... يُقْلَع بالوَدّ وبالصّيصِجّ[2]

أنشده ابن دريد:

خالى لقيطٌ وأبوعَلِجّ

قال أبو علىّ: يُريد الصّيصية، وهو قرن البقرة.

الدَّوْداةُ: جمعها الدّوادى. وهى الأراجيح أو آثار الأراجيح فى ملاعب الصبيان.

قرأت على أبى علىّ، عن أبى بكر، عن أبى العباس، عن أبى عثمان:

خَرِيعُ دَوَادِىَ فى مَلْعبٍ ... تأزَّرُ طوْرا وتُلقى الإزَارا

وأنشد أبو زَيد:

---

(١) الصياص: جمع صيصية وهى شوكة الحائك التى يسوى بها السداة واللحمة. وتنوشه: تتناوله.

(٢) الرجز بلا نسبة فى: (أوضح المسالك ٣٧٢/٤، وجمهرة اللغة ص ٤٢، ٢٤٢ وسر صناعة الإعراب ١٧٥/١، وشرح الأشمونى ٨٢١/٣، وشريح التصريح ٣٦٧/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢، شرح شواهد الشافية ص ٢١٢، شرح المفصل ٧٤/٩، ٥٥/١٠، الصاحبى فى فقه اللغة ص ٥٥، الكتاب ١٨٢/٤، لسان العرب ٣٢٠/٢ «عجج»، ٣٩٥/٤ «شجر»، والمحتسب ٧٥/١، والمقرب ٢٩/٢، الممتع فى التصريف ٣٥٣/١).

ألا حَــــىِّ المَنــازِلَ مِــنْ سُعـادَا ... عَفَـتْ إلا الدَّوَادِىَ والــرَّمادَا[(١)]

وقال القتّال:

تذكّر ذِكَرى مـن قطـاة فأنصبَـا ... وأبّنَ دَوْداةً خَــلاءً ومَلْعَبــــا[(٢)]

وأخبرنى أبو بكر محمد بن علىّ بن القاسم، عن أبى بكر محمد بن الحسن، عن الأصمعىّ. وأخبرنا أيضا عن أبى علىّ الهجرىّ، عن أبى ذكوان، عن الأصمعىّ، قال: الدَّوَادى: آثار أراجيح الصّبيان على العيدان. الواحدة: دَوْداة.

الشَّوْشاةُ: المرأة الكثيرة الحديث. قال ابن أحمر:

ليسَـتْ بشَوْشَـاة الحديــث ولا ... فُتُق مُغالبَـــةٌ علـــى الأمــــر[(٣)]

فتق: متفتّقة بالكلام، ورواها أبو عمرو: ولا فِلْق، والفِلق: الدَّاهية.

الفَيْفَاة والفَيْفاء: قال ابن دُرَيد: الفَيْفُ والفَيْفـاءُ: القفـر مـن الأرض، وجمع الفَيْفـاء: فَيافِىُّ. قال ذو الرُّمَّة:

فَيْــفٌ عليــه لذَيْلِ الرّيح نِمْنِيمُ[(٤)]

وأخبرنى أبو بكر محمد بن علىّ بن القاسم، عن أبى بكر محمد بن الحسن، عن أبى حاتم، عن الأصمعىّ. وأخبرنا أيضا عن أبى علىّ الهَجَرىّ، عن أبى ذكوان عن الأصمعى قال: الفَيْف: المُستوِى من الأرض. ومنه اشْتُقَّت الفَيافى. قال الحُطَيْئة:

تَـرَى بـينَ مجْـرَى مِرْفَقَيْـهِ وثِيلِـهِ ... هواءً كفَيْفاةٍ بَدَا أهْلُهـا قَفْـــرِ[(٥)]

القِيقاءُ: أخبرنا أبو بكر محمد بن علىّ بن القاسم، عن ابن دُرَيد، عن أبى حاتم، عن

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للكميت بن زيد فى: (ديوانه ١/١٩٠، ولسان العرب ١٤/٢٧٨ «دوا»، والمقتضب ١/١٤٤). وبلا نسبة فى: (الخصائص ١/٣٣٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤، والممتع فى التصريف ٢/٥٥٦).

(٢) القطاة: واحدة القطا، وهو ضرب من الحمام. أنصبه – أتعبه – أنبه: اقتفاه وتتبعه.

(٣) شوشاة: سريعة وتعاب بذلك. فتق: تفتق فى الأمور أى متفقة بالكلام.

(٤) الفيف: ما استوى من الأرض. نمنيم: أثر منمنم كالنقط.

(٥) المرفق بكسر الميم وفتحها: موصل الذراع فى العضد. والثيل بكسر الثاء وفتحها: وعاء قضيب البعير والتيس والثور، والقضيب نفسه. والفيفاة: الفلاة يريد أنه مفرج الأبطين ضخم الحنين لاصق البطن.

الأصمعىّ. وأخبرنا أيضا عن أبى علىّ الهَجَرىّ، عن أبى ذكوان عن الأصمعىّ، قال: القِيقاء: المكان المرتفع المنقاد المحدودب، والجمع: قى، خفيف. وقال التّوّزىّ: قياقىٌّ بالتشديد، وقِيَقٌ أيضا، وأنشد:

واستنَّ أعرافَ السَّفا على القِيَقِ[1]

ولم يُنكر قَياق. وقال الآخر:

إذا تَبارَيْنَ على القَياقى لاقَيْنَ منهُ أُذُنَىْ عَناقِ

ويروى:

إذا تَمَطَّيْنَ على القَياقى

وقد قالوا فى جمعها: قَوَاقى بالواو.

وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن مِقْسَمَ، عن أبى بكر محمد بن يحيى المروزىّ، قال: قرأ علينا محمد بن عمرو بن أبى عمرو الشَّيبانىّ، عن جده، قال: القِيقاةُ: غِلاف الكافور. والكافور والكُفَرِىّ جميعا: الطَّلْعُ.

الزِّيزاةُ: هو الغليظ من الأرض.

وأخبرنا أبو بكر محمد بن علىّ بن القاسم بإسناده عن الأصمعىّ قال: القيقاة والزيزاة إذا انقطعا فمنقطع أنفهما يسمى: الخَزْماء. وقال رؤبة:

ناجٍ وقد زَوْزَى بنا زِيزَاؤُهُ[2]

فهذا مصدر «زَوْزَى» إذا ارتفع فى سَيره. قال الأصمعىّ: أنشدنى أبو محمد بن عُلَّفَة هذه الأبيات لأبيه بين القبر والمنبر، فلمَّا بَلَغ مُزَوْزِيا حرّك يده ورجله كما تفعل النعام، فما فارقته حتى كتبتها:

---

(١) السفا: شوك البهمى. وأعرافه: أعاليه. واستن: مضى ستا على وجهه. أى الريح: تذهب به.

(٢) الناجى: السريع الذى ينجو أهله ويجدون. وزوزنى: انتصب أيضا وقيل بمعنى رقص.

قد أنْكَرَتْ عَصْماءُ شَيْبَ لِمَّتِى وهَدَجانًا لم يكُنْ مِنْ مِشْيَتِى

كَهَدَجانِ الرأْلِ إثْرَ الهَيْقَتِ مُزَوْزِيًا لَمَّا رآها زَوْزَتِ[١]

عِلْباء: عرق فى العُنق، ويقال: عَصَبَة. قال الشَّاعر:

منهُ وُلدْتُ ولم يُؤْشَب به نَسَبِى لَيًّا كما عُصِبَ العِلباءُ بالعُودِ[٢]

أُثْفِيَّة: إحدى أثافىّ القِدر، وهى الحجارة التى تُنْصَب تحتها، ولم يسمع فى جمعها إلا التَّخفيف، اجتمعت العرب على ذلك، قال:

يا دارَ هِنْد عَفَتْ إلا أثافِيها بينَ الطَّوِىّ فصاراتٍ فَوَادِيها[٣]

وقال زُهَير:

أثافىَّ سُفْعا فى مُعَرَّسِ مِرْجَلِ ونُؤْيًا كَحَوْضِ الجُدّ لم يَتَثَلَّمِ[٤]

وقال الآخر:

حتى يَخُون الدَّهرُ ثالِثَةَ الأثافى

وأنشد أبو علىّ:

---

(١) الهدجان: مشى رويد فى ضعف. الرأل: ولد النعامة، وقيل هى الحولى منها. الهيقة: النعامة هنا، يريد نعامة ورألها يقول: إذا رآها أسرعت أسرع معها، وزوزى: نصب ظهره وقارب خطوه فى سرعة وأصلها الهيقة.

(٢) أشب يأشب: إذا لصق بالشىء واختلط به. لَيًّا: عطفا. عصب: ربط بالعصب.
البيت من البسيط وهو للشماخ بن ضرار فى: (ديوانه ص ١٢٠، والأزهية ص ١٩٨). بلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ص ٣٦٧).

(٣) الأثافى: الحجارة تنصب عليها القدر- الطوى: البئر الطوية بالحجارة. والطوى: بئر حفرها عبد شمس بن عبد مناف بأعلى مكة عند البيضاء.
والبيت من البسيط وهو للخطيئة فى: (ديوانه ص ٢٤٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١٩). ولبعض السعديين فى: (شرح شواهد الشافية ١٠/١٠٠، ١٠٢، والكتاب ٣/٣٠٦). بلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١/١/٢٦٨، ٦/١٠٨، ٨/٤٩، وخزانة الأدب ٦/٣٩٧، ٨/٣٤٧، والخصائص ١/٣٠٧، ٢/٣٤١، ٢/٣٤١، ٣٦٤، وشرح المفصل ١٠/١٠٠، ١٠٢، ولسان العرب ١٤/١١٣، والمحتسب ١/١٢٦، ٣٤٣).

(٤) السفع: السود. النؤى: حاجز من تراب يرفع حول البيت لئلا يدخله الماء. التثلم: التهدم.

أَتَنْسَى لا هَدَاكَ اللهُ سَلْمَى   وعَهْدُ شبابها الحسنُ الجميلُ
كأن وقد أتى حَوْل جديد   أثافيها حمامات مُثُول[1]

أثَّفْتُ: يقال: أثَّفت القدر: إذا أصلحتَ تحتها الأثافى: ويقال أيضا: أثْفَيتها وثفَّيتها. قال الراجز:

وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنْ

وقال الآخر:

وذاكَ صَنيعٌ لم تثفّ له قِدْرِى

* * *

(١) البيت من الوافر وهو لأبى الغول الطهوى فى: (الدرر ٤/٢٧، وشرح شواهد المغنى ٢/٨١٨، ونوادر أبى زيد ص ١٥١). بلا نسبة فى: (الخصائص ١/٣٣٧، ولسان العرب ١٤، ١١٣ «ثفا»، ومغنى اللبيب ٢/٣٩٢، وهمع الهوامع ١/٢٤٨).

ما فى الباب الرابع عشر

أَلْوَى: يقال: قَرْنٌ أَلْـوَى، وهـو المُلتـوى المعـوجّ، وجمعـه: لُـىّ ولِىّ. والألْـوَى أيضـا: الشَّديد من الرجال وغيرهم، قال:

لا يضغمـــنّ مُخْدِرٍ دَلَهمـــسُ ضِرْغامـة فـى مَشْـيه تَخيُّـسُ
وفـى حُمَيَّـا بغيـة تفَجُّـسُ ولا يـزال وهـو ألْـوَى ألْيَس
يأكُلُ أوْ يَحْسُو دَما أوْ يَلْحَسُ(١)

وقال امرؤُ القَيْس:

ألا رُبّ خَصْمٍ فيـك ألْوَى رَدَدْتـه نَصِيحٍ على تَعذاله غـير مُؤْتَـلِ(٢)

حَياءٌ: حياء النّاقة: فرجها، والحياء من الاستحياء ممدودان. والحَيا: الغَيْث، مقصور.

أعْيِياء: جمع عَيِىّ، ويقال فى جمعه: أعْيِيَة.

مَحْيَيان: تثنية مَحْيًا، وهو مصدر حييت، قال الله سبحانه: **﴿قُلْ إنّ صَلاتـى ونُسُكى ومَحْيايَ ومماتى لله ربّ العالمين﴾** [الأنعام:١٦٢]: أى حياتى وموتى.

غايَة: هى العلامة، وغاية الخمَّار: رايتُه، وغايـة كـلّ شـىء مُنْتهـاه. قـال ابـن دُرَيـد: وكان بعض أهل اللّغة يقول: كلّ غاية راية، قال عنترة:

رَبِـذٍ يَـداهُ بالقِـداحِ إذَا شَتَـا هَتّـاكِ غايـاتِ التِّجـارِ مُلَـوَّمِ

وَيْلٌ: قال الأصمعىّ: وَيْلٌ: قُبُوحٌ، ووَيْحٌ: تَرَحُّم، ويس: تصغير. وقال غـيره: كلهـا بمعنى واحد، ويحٌ ويسٌ واحد. والقول قول الأصمعىّ.

آءَةٌ: شجرة، قال زُهَير:

أصَـكُّ مُصَلَّـمُ الأذُنَـين أجْنَـى لـه بالسّـى تَنُّـوم وآءُ(٣)

أَحَسْتُ: بمعنى أحْسَسْت. قال أبو زُبَيد:

---

(١) يضغم: يعض عضا دون النهش. الدلهمس: الماضى الجرىء على الليـل وهـو مـن أسمـاء الأسـد. الصرغامة: الأسد. التخيس: مطاوع خيسه ذلله. التفجس: العظمة والتكبر والتطاول.

(٢) رددته: أى عن نصيحتى. المؤتلى: المقصر.

(٣) الأصك: المتقارب العرقوبين. المصلّم: المقطوع الأذنين من أصولهما. التنوم والآء: نبتان. والسى: اسم أرض أحن: أدرك وحان أن يجنى.

خَـلا أنّ العِتـاقَ مِـنَ المَطايـا أحَسْنَ بـه فهـنّ إليـه شُوسُ[١]

ويُرْوَى: حَسَسْنَ به، يقال: حَسَسْتُ بالشَّىءِ، وأحْسَسْتُهُ وأحْسَسْتُ به وحسيتُ بـه فى معنى واحد.

ظِلْتُ: يقال: ظِلتُ وظَلْتُ بمعنى: ظَلِلْت. قال الله تعالى: ﴿**الّذى ظَلْت عليه عاكِفا**﴾ [طه:٩٧] وظِلتَ، وقال الشّاعر:

فَظِلْـتُ لَـدَى البَيتِ العَتيـقِ أُخِيلُـهُ ومِطْـوَاىَ مُشْتاقـانْ لهْ أرِقـان[٢]

مِسْتُ: بمعنى مَسِسْتُ.

* * *

(١) العتاق: النجائب أو المسنة. الشوس: جمع أشوس وشوساء وهو الذى ينظر بمؤخر عينه.

(٢) مطواى: صاحباى.

ما فى الباب الخامس عشر

حَوِيتُ: أى صِرْتُ أحْوَى، والحوّة فى الأصل: من شيات الخَيل، وهى بين الدُّهْمَة والكُمْتة، ثم كَثر هذا حتى سَمَّوْا كل أسود: أحْوَى وليل أحْوَى، ونَبت أحوَى، قال زُهَير:

وغَيْثٍ مِنَ الوَسمِىّ حُوّ تِلاعُهُ أجابَتْ رَوَابيه النِّجاءَ هوَاطِلُهْ(١)

وقال آخر:

فهى أحْوَى من الرِّبعىّ خاذلَةٌ والعَينُ بالإثْمِدِ الحارِىّ مَكْحُول(٢)

ويُقال: احْوَاوَتِ الشّاة واحْوَوَت بمعنى حَوِيَتْ.

الصُّوَّة: علامة تجعل فى الفلاة ليُهتَدى بها، وجمعها صُوًى، قال الطِّرِمَّاح:

كأنّ الصُّوَى فيها إذا ما اسْتَحَلْتَها عَقيرٌ بمُسْتَنّ السَّراب يَكُوعُ(٣)

بَوٌّ: البوُّ: جلد الحُوَارُ يُحشَى ثُمامًا أو تِبْنا لِترْأمَهُ النّاقة فتدُرّ عليه لبنا، قال الرّاجز:

حَنِينَ أُمِّ البَوَ فى رِبابِها(٤)

وأخبرنا ابن مِقْسَم، عن ثَعلب قراءةً عليه أُرَاه:

فمَا أُمُّ بَوٍّ هالِكٍ بِتَنُوفَةٍ إذا ذكَرَتْهُ آخرَ اللَّيلِ حَنَّتِ(٥)

قَوٌّ: موضع معروف، قال العجّاج:

أو حيثُ كان بطن قَوٍّ عَوْسَجا(٦)

---

(١) الوسمى: أول المطر. والحوّ: الشديد الخضرة. التلاع: مجارى الماء من أعلى الأرض إلى الوادى. النجا مقصور جمع نجوة وهى المرتفع من الأرض وقصره للشعر.

(٢) الحوة: السواد. وقوله: من الربعى: أى المولود فى الربيع. الحارى المنسوب إلى الحيرة.

(٣) استحال الشيء: نظر إليه. العقير: المجروح، والمذبوح. استن السراب: اضطرب. كاع يكوع: عقر فمشى على كوعه، لأنه لا يقدر على القيام.

(٤) الرباب بالكسر: قرب العهد بالولادة.

(٥) التنوفة: المفازة.

رَأَّاسٌ: هو الذى يبيع الرُّءوس.

يَدَيْتُ: يقال: يَدَيت إليه يدا، وأيْدَيْتُ عنده يدا، أى اتخذت عنده نعمة، ويَديت الرميَّة إذا أصبت يدها، وتقول العرب إذا رمت الصيد: انظر: أمَيْدِىٌّ هو أم مَرْجُولٌ.

الوَزْوَزَةُ: هى الخِفَّة، ورجُلٌ وَزْوَازٌ للخفيف، وقد وَزْوَز يُوَزْوِزُ وَزْوزَةً، وهو مُوَزْوِزٌ.

الوَحْوَحَةُ: هى تَرْديد النفس فى الحلْق من شِدّةِ البرد، يقال: وَحْوَحَ الرَّجُلُ يُوَحْوِح وَحْوَحَةً، وهو مُوَحْوِحٌ.

القَلْقَلَة: مصدر قَلْقَلْتُ الشىء قَلْقَلة وقلقالا: إذا زَعْزَعْته.

الصَّلْصَلَةُ: مصدر صَلصَل اللجام صَلصَلَةً: إذا جاء صوته.

الرَّأْرَأَةُ: حدَّة النَّظر بإدارة العين.

أخبرنا أبو علىّ، عن أبى الحسن، عن أبى العباس، عن أبى الفضل، عن أبى زيد، قال: تقول: رأرَأتْ عَينا الرَّجل رأرَأةً: إذا كان يديرهما، وهو رجل رأرَأُ العَين.

الدَّأْدَأةُ: شدَّة السَّير، وهو من أرفع عدو الإبل يُقال: دأدأتِ الإبلُ دأدأة وديداءً قال:

واعْرَوت العُلُطُ العُرْضِىّ تركُضُه ... أمُّ الفَوارِس بالديداء والربعه[1]

العُرْضى: الذى رُكِب ولم يُرَض. والعُلُط: الذى لا خطام عليه. ومثله العُطُل.

وأَيْتُ: بمعنى وعدت، والوأى: الوعد.

وعَيْتُ: بمعنى فهمت.

أوَيْت: بمعنى نزلت واستَقرَرت، قال الله تعالى: ﴿آوَى إليه أبَوَيه﴾ [يوسف:٩٩].

وأوَيْتُ له: بمعنى رحمته وأشفَقت عليه.

عَوَيْتُ: بمعنى لويت يقال: عَوَى يده ولواها بمعنى واحد. وعَوَى الكلب عواء: إذا صاح.

* * *

---

(٦) قو بالفتح والتشديد: منزل للقاصد إلى المدينة من البصرة وهو واد يقطع الطريق تدخله المياه ولا تخرج وعليه قطر. العوسج: شجر من شجر الشوك له ثمر أحمر مدور كأنه خرز العقيق.

(١) العلط. والربعة: من حصون ذمار باليمن للعبيد، وزمار بفتح أوله وكسره: قرية باليمن على مرحلتين من صنعاء ينسب إليها نفر من أهل العلم.

ما فى الباب السادس عشر

هَدَمْلَة: هى الرملة المُستوية، قال ذو الرّمة:

أوْ دِمْنــة هَيَّجت شَوقى مَعالمهـا　　　كأنها بالهِدِمْـلاتِ الرَّوَاسيــم[١]

قَوْصَرَّة: هى هذه المعروفة، وتخفَّف فيقال: قَوْصَرَة. قال الرَّاجز:

أفْلَـــحَ مَــن كانَــتْ لـه قَوْصَرّه　　　يأكُـل منهــا كلّ يـوْمٍ مَـرّه[٢]

إوَزّةٌ: هى ضَرْب من البط معـروف، ويقـال فـى جمعهـا إوَزّ. وحكـى سيبَوَيه أنهـم يقولون فى جمعها: إوَزُّون، كما قالوا: حَرّة وإحَرّون، كأنـه قـال جمع إحَـرة، وإن لـم يتكلم بها، ويقال أيضا: وزّة ووَزّ.

حَمَصِيصَة: أخبرنى أبو علىّ، عن أبى بكر، عن أبى سعيد، عن أبى حاتم قـال: قـال الأصمعىّ: هى بَقْلة حامضة تجعل فى الأقِطِ، قال الراجز:

يــا رُبّ مُهْــرٍ شــاصِ　　　فــى رَبْــرَبٍ خِمــاصِ
يَنْظُــرْنَ مِــن خَصَــاصِ　　　بِــأعْيُنٍ شَــوَاصِ
كَفِلَــقِ الرَّصَــاصِ　　　مِــن عــارِضٍ قَنّــاصِ
بكَلْبَتَــىْ مِــلاصِ　　　إذْ أنــا أهلــى عــاصِ
يأكُلْــنَ مِــنْ قُــرّاصِ　　　وحَمَصِيــصٍ وَاصِ[٣]

واصٍ: أى متّصِل.

---

(١) الهدملات: رمال مشرفات، ومستطيلات. الرواسيم: الطوابع، الطابع: الخاتم.

(٢) القوصرة والقوصرة مخفف ومثقل: وعاء من قصب يرفع فيه التمر من البوادى قـال: وينسب إلى على كرم الله وجه.

(٣) شاص: منتصب. الربرب: القطيع من الظباء، ومن بقر الوحش لا واحد له. خماص: جمع خمصان وخمصانة للجائع الضامر البطن. الخصاص من الباب والبرقع وغيرهما: خلله واحدته خصاصة. شواص: جمع شاصية: أى شاخصة كأنها تنظر إليك. الفلق: جمع فلقة وهى الكسرة من كل شىء.
قناص: صائد. الملاص: الصفا الأبيض. القراص: نبت ينبت فى السهول والقيعان كالجرجير. واصٍ: متصل مثل آصٍ.

حَلَكُوكٌ: هو الشَّديد السَّواد. يُقال: أسوَد حالك وحانك ومحلولك ومسْحَنْكِك وحَلَكوك وحُلْكوك وفاحم ودَجُوجىّ وخُدَارِىّ ودَيْجُوج وحلبوب، ودَيْجُور و سُحْكوك، قال الرّاجز:

تَضْحَكُ مِنّى شَيْخَةٌ ضَحُوكُ واسْتَنْوكَتْ وللشَّبابِ نُوكُ

وقد يَشِيبُ الشَّعرُ السُّحْكوكُ(١)

لَقضْوَ الرجل: يُقال: لقضو الرجل: إذا أجاد القضاء وأحكمه، وفيه معنى التعجُّب، كما يقال: ما أقضاه.

فاظَ: يُقال: فاظ الميت يفيظ فَيظا ويفوظ فوظا: إذا خَرجت نفسه، كذا قال الأصمعىّ، ولا يقال: فاظَت ولا فاضت. ويقال: فاظ الرجل وفاض وفاضت نفسه وفاظت. وقال الأصمعىّ، عن أبى عمرو: لا يقال فاظت نفسه، إنما يقال: فاظ فلان، قال الراجز:

لا يدفنون منهم مَن فاظا(٢)

وأنشد أبو علىّ:

عوم السَّفين تفيضُ منه الأنفس

وقال الرّاجز:

ففُقِئَت عَينٌ وفاضَت نَفْس

قال الأصمعىّ: إنما هو: وَطَنّ الضِّرس.

مُدْيَةٌ: هى السكين، ويُقال لها: مُدية ومِدية وسِكِّينة بالهاء، والخَيْفة، والسِّخينة، والشِّلْقاء، والصّلت، والرَّميض، والفالية، وآكلة اللّحم، كله بمعنى واحد.

أُبْلُم: جمع أبلمة، وهى خُوصة المُقل، يقال: المال بيننا شَقُّ الأُبلمة، ويقال: أُبْلُمَة، وإبلِمة، وأَبْلَمَة.

---

(١) شعر سحكوك: شديد السواد.

(٢) الرجز لرؤبة فى: (أدب الكاتب ص ٤٠٥، وإصلاح المنطق ص ٢٨٦ وجمهرة اللغة ص ٩٣٣، لسان العرب ٤٥٣/٧ «فيظ»، وليس فى ديوانه).

إجْرِدٌ: أخبرنا أبو علىّ: عن أبى بكر، عن أبى سعيد السُّكّرىّ قال: أخبرنى أبو حاتم عن الأصمعىّ قال: القَصِيص والإجْرِدُ هما شجرَتا الكمأة اللّتان تعرف بهما. قال: وأنشد أبو سعيد:

جَنَيْتُها مِنْ مُجْتَنىً عَوِيصِ ... مِنْ مَنْبَتِ الإجْرِدِ والقَصِيصِ[1]

مَشَشٌ: داء يعرض للخَيل، يقال: مَشِشَ الفرس مَشَشًا.

عَسَسٌ: هم الذين يطوفون باللّيل من قِبَل السُّلطان. وأصل العَسّ: طلبُ الشّىء، يقال منه: عسّ يعُسُّ عَسًّا.

ضَفِفٌ: يقال: قوم ضففو الحال. والضفف: شدَّة المعيشة.

حُضَضٌ: يقال: حُضَضٌ وحُضُض : لهذا الدواء المعروف.

وحكى بعضهم أنه يقال فى معناه: حُضَظ وحُضُظ بالضاد والظاء، ولا أدرى ما صحته؟.

سُرُرٌ: جمع سرير، ويُقال أيضا: سُرَرٌ بفتح الراء.

جَرِيرٌ: سَيرٌ من أدم مضفور يلوى عليه وترٌ، ويجعل على أنف البعير ليذلّه، وبه سُمّى الشّاعر.

مُنْهاضٌ: يقال: هضت العظم: إذا كسرته بعد أن كان جُبِر، وكاد يلتئم فانهاض انهياضا ومنهاضا، وهو منهاض، قال رُؤْبة:

هاجَكَ مِنْ أرْوَى كَمُنْهاضِ الفَكَكْ[2]

يريد: الفك، والكسر بعد الجبر بطىء الرُّجوع.

فِرْكٌ: الفِرْك: البغض، يقال: فَرِكت المرأة زوجها تَفْرَكه فِرْكا: إذا أبغضَته، قال رُؤْبة:

ولم يُضِعها بينَ فِرْكٍ وعَشَقْ[3]

---

(١) القصيص: شجر ينبت فى أصول الكمأة واحدتها قصيصة ويتخذ منه العسل.

(٢) الرجز لرؤبة فى: (ديوانه ص ١١٧، وشرح شواهد المغنى ٥٣/١).

(٣) الفرك: البغض. والعشق: فرط الحب.

والرجز لرؤبة فى: (ديوانه ص ١٠٤، لسان العرب ٣٥٨/٤ (سرر) ، ١٧١/١٠ (شبق) ٢٥١=

يريد: العِشق. يقول: بين بغَض ومحبة.

فَرَزْدَقٌ: جمع فرزدقة، وهى قطع العجين، وبه سُمّى الشاعر.

آدم: هو الأسمر الشَّديد السُّمرة، والأدمة: السمرة. قال العَجَّاج.

واجتـــاف أدمانُ الفَلاة التّولَجـا

ويُقال فى جمعه: أدم وأُدمان.

* * *

=(عسق) ، (عشق) ، ٤٧٤ (فرك) ، وتهذيب اللغة ٢٠٣/١٠، وتاج العـروس ٦/١٢ (سـرر) ، ٤٩٠/٢٥ (شيق) ، (عسف) ، (عشـق) ، (فـرك) ، كتـاب العـين ١٣٠/١، ٥٤٦، ٣٥٩، ومقاييس اللغة ٣١٢/٤، ٣٢١، ومجمل اللغة ٤٨٦/٣). وبلا نسبة فى: (مقاييس اللغة ٤٩٥/٤، ومجمل اللغة ٩٣/٤، والمخصص ٦٠/٤، ١١١/٥، ٨٢/١٥، وديوان الأدب ٢٤٥/٢).

ما فى الباب السابع عشر

اصْطَهَرَ: افتعَل من صهرَتْه الشَّمس: إذا أذابته وحَمِيَتْ عليه، يُقال: صَهَرَتْه وصَقَرَتْه وصَخَدَتْه: إذا حَمِيَتْ على دماغه، قال الشَّاعر:

إذا ذابَت الشَّمْسُ اتَّقَى صَقَراتِهـا بأَفْنانِ مَرْبُـوعِ الصَّرِيمَـةِ مُعْبِـلِ

وقال ابن أحمر:

تَصْهَـرُه الشَّمس فمَـا يَنْصَهِـر

اظَّهَرَ: يُقال: اظَّهَرَ بحاجتى: إذا كان قويا عليها، وعُنِىَ بها.

اجْتابَ: أى قَطَع ودخل، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَثَمُودَ الَّذِيـنَ جَـابُوا الصَّخْرَ بِـالْوَادِ**﴾: [الفجر:٩] أى قطعوا وخرَقوا.

مُقْتالٌ: مُفتَعِل من القوْل، يُقال: اقْتال الرجل على صاحبه: إذا احتكم عليه، قال:

ومنزِلـة فـى دارِ صِـدْقٍ وغِبْطَـةٍ وَمَـا اقْتالَ من حكم علىّ طبيب

ثَقَّبَ فى العربيَّة، أى حوّل فيها وتصرّف.

تمّ تفسير اللُّغة والحمد لله على أفضاله، وصلواته على نبينا محمد رسوله وآله.

* * *

مسائل فى عويص التصريف

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه «مسائل من عويص التصريف»، وهى التى تقدَّم ذكرها فى أول الكتاب. فمن لم يستطرق إليها بقراءته وتأمُّله، قلَّت فائدته منها.

* * *

مسألة

تقول فى مثل «تُرْتُمٍ» من «آءَةٍ: أُوْءٍ»، مثل عُوعٍ، وأصلها: «أُوْؤُؤٌ»، مثل عُوعُعٍ، فأبدلتَ الثانية ياءً، وأبدلتَ من الضمة كسرةً، لِئلا تنقلب واوا، فقلت: أُوْءٍ، وأجريتها مُجرى قاضٍ.

فإن خفَّفت الهمزة ألقيت على حركتها الواو وحذفتها فقلت: «أُوٍ»، مثل عُوٍ.

فإن قيل: فهلا رددت الهمزة الآخرة لزوال الأولى من قبلها؟. فغير لازم؛ لأنَّ الأُولى مخففة، والمخفَّفة فى تقدير الملفوظ به، فكأنها هناك لم تَزُل، وقد تقدّم ذكر مثل هذا، فلذلك لم تردّ الآخرة.

فإن جمعت «أُوْءٍ» قلت: «أَوَاء» فلم تغيِّر الهمزة، لأنها التى كانت فى الواحد، ولم تعرض فى جمع، فجرت مجرى جواء جمع جائية.

فإن خفَّفت الهمزة جعلتها بَين بَين، أى بين الهمزة والياء، لأنها مكسورة فقلت: «أواىءٍ»، ولم تُلْق حركتها على ما قبلها؛ لأن الألف لا يجوز تحريكها.

فإن حقَّرْت «أُوْءٍ» قلت: «أُوَىْءٍ»، فإن خفَّفته قلت: «أُوَىّ»، تبدل الهمزة ياء، وتدغم ياء التَّحقير فيها كما تقول فى تخفيف «خَطِيئةٍ: خَطِيَّةٌ»، ولا يجوز تحريك ياء التَّصغير بحركة الهمزة وطرح الهمزة؛ لأن ياء التَّحقير تجرى مجرى ألف التكسير فلا تحرَّك، كما تقول فى تخفيف «أُفَيْئِسٍ أُفَيِّسٌ»، ولا تَرُدُّ الهمزة فى «أُوَىًّ» وإن كنت قد أبْدلتَ الهمزة ياء، لأن هذا تخفيفٌ قياسىّ، وليس بدلا، فجرى مجرى **﴿قد أفْلَحَ المُؤْمِنُونَ﴾** [المؤمنون:١].

ومن حذف ياءً من تحقير «أحْوَى» فقال: «أُحَىّ» كراهة اجتماع ثلاث ياءات، لم يُحْذف هنا شيئا؛ لأن الوُسْطى فى تقدير الهمز.

فإن قلبت اللام فجعلتها قبل العين حتى يصير وزن الكلمة «فُلْعُل» قلت: «أُوُوٌّ» بوزن عُوُّع، وأصلها «أُوُوْءٌ»، بوزن عُعُوْع، فقلبت الهمزة الثانية واوًا لانضمام الأولى قبلها، ثم أدغمتها فى الواو التى بعدها، فصارت: «أُوُّءٌ» كما ترى.

فإن كسَّرْت الكلمة وهى مقلوبة قلت: «أوَايا»، وأصلها: «أوَاوِئُ»، ومثالها: فلاعل، فالواو الأولى هى الهمزة المُبدلة المتقدمة، والواو الثانية هى عين الفعل.

فلما اكتف الألف واوان وجب همز الثَّانية كما همزت «أوائل» فصارت: «أوَائئ»، فجرت مجرى «خَطائئ»، ثم صارت: «أوَاءٍ»، ثم صارت: «أوَاءَا»، ثم صارت: «أوَايا» على ما تقدّم من الشّرح فى باب خطايا.

فإن حقّرْت بعد القلبِ قلت: «أُوَيِّئٌ» بوزن عُوَيِّعٌ، وأصله بعد قلب الهزة: «أوَيْوئٌ»، بوزن عُوَيْوِعٌ، ومثاله: فليعل، فقلبت الواو ياء لوقوعٌ التّحقير قبلها.

* * *

مسألة

لو بنَيت من «الآءة» مثل «مطمئنّ»، على تمثيل أنه لو جاء كيف كان يكون سبيله لقلت: «مُؤْوَأْيِئ»، مثل مُعْوَعْيِعٌ، تنبيه على الأصل؛ لأن أصله: «مُطْمأْنِنٌ»، وأصل هذا: «مُؤْوَئِئٌ»، بوزن مُعْوَعِّع، فقلبت الهمزة الوُسطى ياء، لتفصل بين الهمزات، كما قلت فى مثل «اطْمأن» من قَرأتُ: «اقْرأْيأَ».

فإن خفَّفت الهمزة الأولى فقياسه أن تُبدلها واوا، ثم تدغمها فى الواو التى بعدها، فتقول: «مُوَّ أْيِئٌ» مثل مُوَّعْيِع، كما تقول فى تخفيف «رئْيا: ريًّا».

فإن خفَّفت الثانية أيضا قلت: «مُوَّايِئٌ»، ولم تَردّ الوُسطى، لأن التى قبلها مخفَّفة لا مُبدلة، فكأنها ثابتة.

فإن خففت الآخرة أيضا فى الرّفع قلت: «مُوَّايِئ» تجعلها بين الهمزة والواو لأنها مضمومة، كما تقول فى تخفيف يُبرئُ: «يُبرؤ»، تجعلها بين الهمزة والواو، فهذا مذهب سيبويه والخليل.

وقياس قول أبى الحسن أن تقول فى تخفيفه: «مُوَّايِىٌّ»، فتجعلها ياء؛ لأن الواو لا تصحّ وقبلها كسرة فى هذا الموضع؛ لأن التخفيف فيها تقريب لها من الساكن، والواو الساكنة لا تصحّ بعد الكسرة، وعلى هذا قال فى تخفيف «يَسْتَهْزِءُونَ: يَسْتَهْزِيُونَ»، وأخلصها ياء لما ذكرت لك.

وكذلك كان يقول فى تخفيف الهمزة المكسورة التى قبلها ضمة يقلبها واوا لانضمام ما قبلها، لأنها قد صارت مع التخفيف إلى حكم الساكن، والياء الساكنة تقلب للضمة قبلها واوا، فكان يقول فى تخفيف «لم يَبْرُؤ الرجُل: لم يَبَروِ الرجل»، فيجعلها واوا خالصة.

وحجَّتُه فى ذلك: أنه رآهم يقولون فى تخفيف «جُؤَن: جُوَن»، فيقلبونها واوا لا غير؛ لأنه لا يصحّ الألف بعد الضمة. قال: فكذلك أقبلها ياء إذا كانت مضمومة مكسورا ما قبلها، وواوًا إذا كانت مكسورة مضموما ما قبلها.

قال أبو عثمان: فقلت فى ذلك لأبى عمر الجرمىّ فقال: نحن إنما أخلصناها فى «جُوَن، ومِيَد» واوًا وياءً، لأنه لا يمكن أن يكون قبل الألف ضمة ولا كسرة، لا للاستخفاف، ونحن يمكننا أن نلفظ بالواو الساكنة وقبلها كسرة، وبالياء الساكنة وقبلها ضمة، ولسنا ندفع أن ذلك ثقيل، ولكنّا نقول: إنه غير ممتنع فى الطّاقة كما نقول: إنه لا يمكننا أن نلفظ بالألف وقبلها ضمة ولا كسرة.

والقول فى هذا قول الجماعة، لما ذكر أبو عمر الجرمىّ.

وكذلك تقول فى تخفيف: «مُوّايِى: مُوّايُؤ»، تجعلها بين الواو والهمزة، فإن نصبت أخلصتها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها، وإن جرَرت جعلتها بين بين بالإجماع أيضا.

فإن قلبت اللام فجعلتها قبل العَين حتى يصير مثاله: «مُفْلَعْلِل» قلت: «مُؤَيْوٍ» بوزن «مُعَيْوٍعٍ»، وأصله: «مُؤَوْئِئٌ» مثل «مُعَوْعِعٌ»، لأنك قلبت اللام فجعلتها قبل العَين فالتقت هى والفاء، وكلاهما همزة، فالتَقت همزتان فوجب قلبُ الثانية.

قلت لأبى علىّ: لِمَ قلبتها ياء دون الواو؟ فقال: لأنها لام فى الأصل، واللام إذا كانت همزة ثم أُبدلت، فإلى الياء تُقلَب، نحو ياء قِمَطْ من قرأت: قِرَأْىٌ»، فقلبت الهمزة

الآخرة لاجتماع همزتين فى آخر الكلمة فصارت «مُؤْيَوْءٍ فإن خفَّفت الأولى، قلبتها واوًا فقلت: «مُوْيَوْء» ولم تدغمها فى الياء؛ لأن أصلها الهمز، فجئت مجرى «رُوْيا، ورُوْية، ونُوْى» وقد تقدّم القول فى ذلك.

قال أبو علىّ: ومن أبدل فقال: «رَيًّا ورِيَّة» لم يقل هنا: «مُيَّوْءٍ»، فيبدل. قال: لأن الواو فى «رُوْيا» عين، وهى فى «مُويَوْءٍ» فاء، فهى أقرب إلى الصحة.

فإن خفَّفت الهمزة التى بعد الواو قلت: «مُوْيَوٍ» فألقيت حركتها على الواو؛ لأنها كانت ساكنة، ولم تردّ الهمزة الآخرة؛ لأن التى قبلها فى تقدير الملفوظ به.

فإن قدّمت لاما ثانية فجعلت قبل العَين لامين حتى يصير مثاله: «مُفْلَلْعِلٌ» قلت: «مُؤْيأْوِئٌ» بوزن «مُعْيَعْوِع»، وأصلها: «مؤَّأْوِئ» بوزن «معَّعْوِع» ففصلت اللام الأولى المُبدلة ياء بين الفاء واللام الثانية فسلمتا، وصحَّت الهمزة الآخرة لانفرادها.

فإن خفَّفت الأولى قلت: «مُوَيأْوِئٌ».

وإن خفَّفت الثانية أيضا قلت: «مُوَياوِئٌ» فجعلتها ألفا.

وإن خفَّفت الآخرة أيضا قلت: «مُوياوِو» تجعلها بين الهمزة والواو فى الرفع، وبين الهمزة والياء فى الجرّ، وتخلصها ياء فى النصب كما تقول فى التّخفيف: «رأيت قاريا»، فيجرى مجرى تخفيف «مِئَر» فى قولك: «مِيَر»؛ لأن الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها خَلَصَت ياءً؛ لامتناع الألف أن يكون قبلها كسرة وخلاف أبى الحسن قائم هنا.

فإن قدَّمت اللامات الثّلاث فجعلتها قبل العين حتى يكون مثاله: «مُفْلَلِّعٌ» قلت: «مُؤْيأْىٍ»، وأصله: «مُؤَّئوٌ» بوزن «مُعَّعْوٌ» فاجتمعت أربع همزات: الفاء وثلاث لامات، فقلبت الثانية لتفصل بين الأولى والثالثة، وقلبت الرابعة لئلا تجتمع مع الثالثة، وقلبت الواو التى هى عين مؤخّرة ياء لانكسار الياء قبلها كما فعلت فى «غاز».

فإن خفَّفت الأولى قلت: «مُوَيأْىٍ».

وإن خفَّفت الثالثة قلت: «مُوياى».

فإن حقرته غير مقلوب قلت: «مُؤَيئٌ» بوزن «مُعَيِّع»، وأصله: «مُؤَيْوِئٌ»، فقلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها، وحذفت اللامين الزائدتين، كما تقول فى تحقير «مُقْعَنسس: مُقَيْعِس» فتحذف النون وإحدى السِّينين.

ومن قال فى «مُقْعَنْسِس: قُعَيْسِس»، فحذف الميم قال هنا: «أُوَىْء» وأصله: «أُوَيْئِـئٌ»، مثل «أُوَيْعع»، كتحقير مثال الُثرْتُم من الآءة، وقد تقدم ذلك فى المسألة الأولى.

فإن قلت: أىّ الهمزات حذفت فى هذا القول؟.

فإنها الآخرة؛ لأن الأولى مُلحقة، والثانية أصل.

فإن كسَّرته على القول الأوّل قلت: «مَآوِئُ» مِثل «معـاوع». وعلـى القـول الثـانى: «أواءٍ» وأصله: «أوَائئ»، مثل «عَواعع».

وإن عوَّضت قلت فى التَّحقـير علـى القـول الأوّل: «مُؤَيـىءٌ» مثـل «مُعَيِّـع» وأصلـه: «مُؤَيْوِىءٌ»، فقلبت الواو ياء. وفى القول الثانى: «أُوَيْئِىءٌ» بوزن «عُوَيْعِيعٌ».

وفى التَّكسير علـى القـول الأوّل: «مـآوِىء» مثـل «مَعـاوِيع». وعلـى القـول الآخـر: «أوَائِىء» مثل «عَواعيع».

وإن قلَبت اللامات فعلى حدّ ما تقدم، وقد بيَّنته لك.

واعلم أنه لا يُبنى من الآءة فعل لما تقدّم ذكره، وإذا لم يجُز بنـاء الفعـل لـم يجـز بنـاء اسم الفاعل منه؛ لأنه جارٍ عليه، ففى القياس لا يجوز أن يبنى مثل مطمئنّ من الآءة؛ لأنه اسم الفاعل، وقد نصّ أبو الحسن على أنه لا يجوز فبناء الفعل أولى ألا يجوز.

وإنما عملت هذه المسألة لأريك كيف كانت سبيله لو جاء على مذهب أبى الحسن.

* * *

مسألة

قال الرَّاجز - أنشدنيه بعض أشياخنا:

تسمـع للجـنّ بــه زِيزَيْزَمـا

ومثاله: «فيعَيْعَل» فالفاء والعين منه من موضع واحد، ومعناه: الزَّمزمـة، وهـو ثلاثـى، والزّمزمة رباعية، ولا أعرف اسما جاء على «فيعَيعل» غيره.

فإن بنَيت مثله من «ردد» قلت فيه: «ريدَيَدٌّ»، وأصله: «رِيدَيْدَدٌ»، فنقلت حركـة الـدال الأولى إلى الياء، وأدغمتها فى التى بعدها، كما قلت فى افعوعل، مـن «رددت: اردَوَدَّ»؛

لأنه ليس بملحق فتظهره كما تُظهر «جَلْبب».

وكذلك «زِيْزَيزم» هو ثلاثىّ، و«رددت» ثلاثىّ، فكما تقول: شدَّ ومدَّ فتدغم؛ لأن الثلاثى لا يلحق بالثلاثىّ، كذلك تقول: «رِيدَيَدٌّ». أفلا ترى أنه ليس فى الكلام مثل «جيِعَيْفَر»، فيكون بوزن «زيزيزم» ملحقا به؟.

فإن حقرته قلت: «رُدَيدٌّ»، فأجريته مجرى «مُحَيْفَّة ومُخَيدة» تحقير مَحَفَّة ومَخَدَّة».

فإن عوّضت قلت: «رُدَيْدِيدٌّ»، فأظهرت لأن الياء حجزت بين الحرفين.

فإن كسرت على ذلك قلت: «رَدَادٌّ، ورداديد».

* * *

مسألة

لو تخيَّلنا كلمةً جميع حروفها همزات، فبنَيت منها مثل «أُتْرُجّة» لقلت: «أُوأُوأَة» بوزن «عُوعُوعَة»، وأصلها: «أُأْأُأَّة» بوزن «عُعُعَّة»، فاجتمعت خمس همزات، فقلت الثانية واوا، لسكونها وانضمام ما قبلها، فحجزت بين الأولى والثالثة، وقلبت الرابعة أيضا واوًا لذلك، فحجزت بين الثالثة والخامسة.

فإن خفَّفت الهمزة الثانية قلت: «أُوُوءَة» بوزن «عُوُوعَة»، فألقيت ضمتها على الواو قبلها وحذفتها.

فإن خفَّفت الثالثة أيضا قلت: «أوُوَةٌ» بوزن «عُوُوَة»، ألقيت فتحتها على الواو وحذفتها.

فإن قلت: فهلا أبدلت الهمزتين واوين وأدغمت الواوين اللّتين قبلهما فيهما، كما تقول فى «مَقروءة: مَقْرُوّة».

قيل له: الفصل بينهما أن الواو فى «مقروءة» إنما زِيدت للمدّ، وليست منقلبة من حرف أصلى ولا غير أصلى، فلم يمكن حركتها؛ لئلا يخرج من المدّ الذى جىء بها من أجله.

والواوان فى «أُوأُوأَة» لم تزادا للمد، وإنما هما بدل من حرفين أصليين وهما الهمزتان، فلمُ يجريا مُجرى ما زيد للمدّ فاحتملتا الحركة لذلك، كما تحركت الفاء فى:

«هذا أوَمُّ منك»، ولم يُقَل: «هذا أامُّ منك»، فيُجْرَى مجرى ألف فاعل بل حمِّلت الحركة؛ لأنها بدل من حرف أصلى.

فإن قدّمت شيئا من حروف هذه الكلمة على شىء كان الكلام واحدا؛ لأنها كلها همزات واللَّفظ بها واحد، فلذلك كان الحكم واحدا.

فإن كسَّرت لم تجد بدّا من حذف همزة لتبّقى أربعة أحرف، فينبغى أن تُحذف التى تقابل إحدى الجيمين؛ لأنها زائدة، وكانت بالحذف أحقّ من الهمزة الأولى – وإن كانت زائدة أيضا – لتأخُّرها وضعفها فتقول: «أوَاءٍ» بوزن «عَوَاعٍ»، وكانت فى الأصل: «أَأَائِئُ» مثل «عَعاعِعُ»، ليكون على مثال «أفاعل» فقلبت الثانية واوًا؛ لأنها قد تحركت بالفتح، كما قلت: «هذا أوَمّ من هذا»، وقلبت الآخرة ياء، إذ كان ما قبلها مكسورا، لئلا تجتمع همزتان، فقلت: «أوَاءٍ»، فجرت مجرى «جوارٍ».

فإن عوّضت قلت: «أَوَاءِىْء» بوزن «عُوَاعِيع» فرَددت الهمزة الآخرة لحجز ياء التعويض بينهما.

فإن خفَّفت الهمزة الآخرة قلبتها ياء، وأدغمت ياء العوض فيها فقلت: «أوَائىٌّ»، ولم يجز أن تحرّك الياء بحركة الهمزة وتحذفها؛ لأن هذه الياء ليست مُنقلبة عن شىء، وإنما زِيدَت للمدّ، ولكون امتداد الصَّوت بها عوضا من الهمزة المحذوفة، فجرت مجرى ياء «خطيئة ورزيئة».

فإن خفَّفت التى بعد الألف جعلتها بين بين كما تقول فى «ألاءة: ألائ ة»، ولا تلقى حركتها على الألف؛ لأن الألف لا تتحرّك أبدا.

فإن حقرت قلت: «أُوَىْءِءٌ»، وأصلها: «أُأَىْءِءٌ» بوزن «عُعَيْعِع»، فقلبت الثانية واوًا؛ لانضمام ما قبلها، ولأنها قد كانت فى الواحد واوا، وإذا كنت تقلبها واوا وقبلها فتحة، كنت تقلبها واوا وقبلها ضمة أجدر. وقلبت الآخرة ياء كما فعلت فى التَّكسير.

فإن عوضت قلت: «أُوَىْءِىْء» بوزن «عُوَيْعِيع».

فإن خفَّفت الهمزة التى بعد ياء التحقير قلت: بلا تعويض «أُوَىّ» قلبتها ياء وأدغمت ياء التَّحقير فيها، ولم ترد الآخرة؛ لأن الأولى مخفَّفة، وقد مضى تفسير هذا.

فإن عوّضت قلت: «أُوَيِّىْء» بوزن «عُوَيِّع».

فإن خفَّفت الآخرة وحدها قلت: «أُوَيئىّ».

فإن خفَّفتهما جميعا قلت: «أويىٌّ»، كما تقول: «أُمِّيىّ» ومن قال: «أُمَوِىّ» فحذف، لم يقل فى «أويىّ» إلا بالإتمام؛ لأن فى قولك: «أويىٌّ» تقدير همزتين مخفَّفتين تخفيفا قياسيا، فكأنك قد لفظت بهما، فلم يثقل هنا اجتماع أربع ياءات، إذ كانت ثنتان منهما فى تقدير الهمز، كما لم يقلبوا الواو ياءً فى نحو: «رويا، ونوى» - وإن كانت ساكنة قبل الياء - لَمَّا كانت النيَّة فيها أن تكون مهموزة، بل إذا كانوا قد قالوا: «أُمَيِّىٌّ، وعديىٌّ» - وإن كان لا تقدير همز هناك - فقولهم: «أويىٌّ» مع أن ياءين منهما فى تقدير الهمز الذى لو ظهر لما وجب معه حذف، أقْيَس.

ومن قال: «قَرَيْتُ، وتَوَضَّيْتُ» فأبدل وجب عليه أن يُغير هنا فيقول: «أُوَوِىّ»، وذلك أنه حذف ياء التَّحقير هنا كما حذفها من «أموىَ» فبقى «أُوَيىٌّ» كما بقى من ذاك «أُمَيِىٌّ» فانقلبت الياء الأولى ألفا، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، كما انقلبت هناك، فبقى فى التقدير: «أُوَاىٌّ»، كما بقى ذاك «أُماىٌّ»، ثم انقلبت الألف واوا لوقوع الياء المشدَّدة بعدها، كما انقلبت فى «أُمَوِىَ» لوقوع ياء النَّسب بعدها، فقلت: «أُوَوِىّ» كما قلت: «أُمَوِىّ»، فالواو الثانية فى «أُوَوِىّ» إنما هى بدل من الألف التى كانت بدلا من الياء التى كانت بدلا من الهمزة المخفَّفة المُدغمة فيها ياء التَّحقير، والواو فى «أموىّ» إنما هى بدل من الألف التى كانت بدلا من الياء، التى كانت بدلا من الواو، التى هى لام الفعل فى «إموان».

فمثال «أُوَوِىّ» من الفعل على هذا اللَّفظ: «أُفَعِيلٌ»، وقيل هذا: «أُفَيْعيلٌ». وقبل التَّعويض: «أُفَيْعِل» فافهم، فإن هذا مُشْكِل.

* * *

مسألة

أنشدنا أبو علىّ قول الشاعر:

فما أطعمونا الأوْتَكَى من سَماحة ... وعندهم البَرنِىّ إلا من البخل[1]

---

(١) الأوتك والأوتكى: التمر الشهريز، وهو القطيعاء، والقطيعاء نوع من التمر وقيل هو البسر قبل أن يدرك، والجلل النجل: العظيمة، والبرنى: ضرب من التمر أصفر مدور وهو أجود التمر

وأنشد غيره:

بـــاتوا يُعَشُّـــون القُطَيْعـــاء ... وعندهـم البَرْنِىُّ فـى جُلَـل ثُجـل
فما أطْعموه الأوْتَكى من سَماحـة ... ولا منعـوا البَرْنّى إلا من البُخل

فالأوْتكىَ: ضرب من التمر ردىء، ومثله القُطَيعاء، ولا يخلو الأوتكى مـن أن يكـون «أفْعَلىَ» أو «فَوْعَلى».

فإن حملته على «أفْعَلىَ» كان بمنزلة «الأجْفَلى» قال الشاعر:

نحـن فـى المشتـاة ندعو الأجْفَلىَ ... لا ترى الآدب فينـــا ينتَقـــر

ورواه بعضهم: «الأحْفَلى» بالحاء، وهو مـن المجلس الحـافل، والضَّـرع الحـافل، أى المجتمع فيه الناس، والمجتمع فيه اللبن، وهو قريـب مـن معنـى «الأجْفَلـى» بـالجيم، لأنـه بالجيم من قولهم: «أجْفَل القوم»: إذا انكشفوا بأجمعهم، أى يجفل الناس إلى دعوته، كما أن المعنى الآخر يجمعهم ولا ينتقر قوما بأعيانهم. فالمعنيان متقاربان.

وإن حملته على «فَوْعَلىَ» كان بمنزلة «الخَوْزَلى» وضَوْطَرَى.

وحمْلُه على «الأفْعَلى» أقْيَس، لأن زيادة الهمزة أوّلا أكـثر مـن زيـادة الـواو ثانيـة. ألا تَرَى إلى كثرة «أفْعَلْ»، وقلّة «فَوْعَل»؟.

ولو بنَيت مثل «الأوْتُكَى» من «أَأَة» قلت: «أَاوَأَا» بوزن «عاوعا» فـإن خفَّفـت الهمـزة بعد الواو جعلتها بين بين فقلت: «أَاوَأَا» فإن كسَّرت قلـت: «أَوَايـا»، وأصلهـا: «أَأَاوِئُ»، مثل «ععاوع» بوزن «أفاعل»، فقلبت الهمزة الثانية واوا، لأنها قد تحرّكت بالفتح.

وإن شئت فقل: قلبـت الألـف واوا كمـا فعلـت فـى «أوادم» فصـارت فـى التقديـر: «أوَاوِئ» فاكتنفت الألف واوان فهمـزت الآخـرة فصـارت: «أوَائـِئُ» فـالتقت همزتـان، فقلبت الثانية ياء، فصارت: «أوَاءٍ» ثم صارت: «أواءَا» لأنهــا همـزة عرضـت فـى جمـع، فوجب تغييرها، ثم صارت: «أوايا»، كما قلت فى «خطاءَا»: خطايا.

فإن عوّضت قلت: أواوىْء، فصحَّت الواو لبُعدهـا مـن الطَّـرف، كمـا صحَّـت فـى «طوَاويس».

واحدته برنية.

فإن حقَّرت قلت: «أويئٌ»، وأصلها بعد قلب الهمزة الثانية واوا لاجتماع الهمزتين وانضمام الأولى منهما: «أُوَيْوِئٌ»، فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها الأولى.

حاشية: قلت أنا: ويجوز أيضا على قول من قال «أُسَيْوِد» أن تصحَّح الواو التى هى عين فتقول: «أُوَيْوِئٌ» ولا تقلبها وتدغم.

فإن عوّضت قلت: «أُوَيىءْ» بوزن «عُوَيِّع».

فإن خففّت قلت: «أُوَيىٌّ» ومن قال فى المسألة التى قبل هذه: «أُوَوِىّ» قال هنا أيضا كذلك، وكان هذا أقوى من ذلك قليلا، لأن الثانية من الياءات إنما هى بدل من الواو التى هى عين «آءة»، وليست فيها نيَّة الهمز كما كان قبل، فجرت هذه الياء لانقلابها عن الواو مجرى الياء الثانية من «أُمَيِّىّ»، لأنها منقلبة عن الواو التى هى لام الفعل فى «إموان».

وإن قلبت اللام فجعلتها قبل العَين، فهو على ما تقدّم ذكره.

* * *

مسألة

لو بنَيت من الدال فى «قد» مثل «عصفور»، وهى على ما هى عليه من كونها حرف هجاء لم يجز؛ لأن بناءك من الكلمة ضرب من التّصريف والاشتقاق يدخلها، وحروف المُعجم لا يمكن تصريفها ولا اشتقاقها.

فإن سمَّيت من «قد» فتخيَّلْته: «إدٌ»، كما قال سيبويه فى تسميته بالباء من «اضرب: إبٌ» جاز أن تبنى منه؛ لأنه قد صار اسما، والأسماء تُشتقّ وتصرف، فتقول فى مثل «عصفور» من الدال فى «قد» بعد التسمية بها: «دُيَوِىّ». وذلك أن الدال منفردة ساكنة، ولا أصل فى ذوات الثّلاثة، ولا فى الياء، ولا فى الواو، فيجب إذا أريد البناء منها أن تقوى، لتلحق بما يمكن أن يصرف ويشتقّ منه فيه عين وفاء ولام، فينبغى أن يضم إلى الدال دال أخرى مثلها، لأنها لا حظّ لها فى واو ولا ياء، فتردّ إليه عند الحاجة، فجرت - لأنها مجهولة الأصل - مجرى لوْ وأوْ، فمن حيث زدت على لو واوا أخرى لمّا جعلتها اسما فقلت:

إنَّ ليْتــــا وإنَّ لَــــوّا عَنــــاءُ

كذلك يجب أن تضم إلى الدال من قد دالاً أخرى لمشاركتها لو وأو وأى فى أنها مجهولة الأصل، فتدل الدال الثانية على الدال الأولى، وكلتاهما ساكنة لأن الدال الأولى قد علمناها ساكنة فى قدْ، ولذلك دخلت همزة الوصل فى آبٍّ، وينبغى أن تكون الثانية أيضا ساكنة لتكون كالأولى فى الحكم، كما كانت مثلها فى الجنس، ولأنك تقدّرها عين الفعل، وأصل العين السكون حتى تقوم الدلالة على حركتها، فالأصل فى العين هو السكون، فينبغى أن تبنى على الأصل.

فإذا قدّرت الدالين ساكنتين امتنع النطق بالحرف لسكون أوّله، ولم يمكن أن تدخل هنا همزة الوصل ليقع الابتداء بها، لأنك إنما تريد أن تكمِّل اسما قائما بنفسه يشتقّ منه، فلا وجه لدخول الزيادة عليه، إذ البناء إنما هو من الأصول لا من الزوائد، فلما التقى ساكنان حركت الدال الأولى بالكسر لالتقائهما، فصار التقدير: «دِدْ» فلما التقى حرفان مثلان وقدرتهما فاء وعينا، كره اتفاق الفاء والعين وكونهما من موضع واحد، وهذا قليل نادر فى بابه، وقد ذكرته فيما مضى فلا ينبغى أن يقاس عليه لشذوذه.

وإذا كنت تستقلُّ هذا وإن كانوا قد نطقوا به، فأنت بألا ترتجله وتبتدعه وتدخله فى كلامهم أحْرَى، لأنك إنما تقيس على المطرد لا على الشاذّ، فيجب لذلك أن تحذف الدال الثانية، وتبقى الكسرة التى وجبت عن اجتماعها مع الأولى بحالها، لما يحتاج إليه بعد، ولأنك لو حذفت الكسرة لعدت إلى ما منه هربت، وهو سكون الدال، ثم كان يلزمك أن تأتى بالدال ثانية، ثم تحذفها أيضا، فكان هذا لا يتناهى فرفض ذلك أصلا، وأُقِرّت الكسرة فى الدال فصارت فى التقدير: «دِهْ» مثل «عِهْ وشِهْ»، فجرت الدال المكسورة مجرى ياء الإضافة فى قولك: «مررت بزيدىْ»، فزدت على الكسرة ياء، كما قال سيبَوَيه: لو سميت بالضاد من ضرب لقلت: «ضاء»، فأشبعت الفتحة، فتنشَّأت ألف، وزدت على الألف ألفا أخرى كما فعلت فى لوّ، ثم حركت الثانية فانقلبت همزة، فعلى هذا ينبغى أن تزيد على كسرة الدال ياء، فيصير كأنه «دِى»، فجرت مجرى فى.

وقد قال سيبوَيه: لو سمّيته بفى لثقّلت، لئلا يبقى الاسم علىَ حرفين، أحدهما

حرف لين، فقلت: «هذا فىٌّ قد أقبل»، فكذلك ينبغى أن تزيد على ياء «دى» ياء أخرى فتقول: «هذا دىٌّ»، كما تقول: «هذا فىٌّ»، فيصير دىّ كأنه من مضاعف الياء، فجرى مجرى «عِىٍّ» من عَيِيت، و«حِىّ من حييت»، فكأنه لما قال لك: ابن لى من الدال فى قد مثل عصفور، فقد قال: ابن لى من دىّ مثل عصفور، فكما تقول فى فُعلول من حَيِيت وَعَيِتُ: حُيَوِىٌّ وعُيَوِىٌّ كذلك تقول فى مثل عصفور من دِىٍّ: دُيَوِىٌّ، وأصله: دُيُّوىٌّ، فأبدلت الواو ياء، والضمة قبلها كسرة، كما تقول: أمر مقضىٌّ، فصار فى التقدير: دُيِىٌّ، فجرى مجرى النَّسب إلى حية، ففتحت الياء الأولى لتنقلب الثانية لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ألفا، فصارت فى التقدير: دُيَاىٌّ، ثم انقلبت الألف واوا، لوقوع الياء المشددة بعدها، كما تقول فى النسب إلى هُدًى: هُدَوِىٌّ، فكذلك قلت: دُيَوِىٌّ.

وهذا الذى أنبأتك به، من إدخالك على الدال دالا أخرى، وكسرك الأولى منهما، أخذته عن أبى علىّ جوابا عن شىء سألته عنه بالشام، وهو رأيه، وعليه كلامه، وهو الصواب، فتفهَّم هذه المسألة، فإنها لطيفة جدًا.

* * *

مسألة

إن قيل لك: كيف تبنى من «ضرب» مثل «إمَّا» من قوله تعالى ﴿**فإما مَنًّا بعدُ وإما فداء**﴾ [محمد:٤] بعد أن تجعلها اسما؟

فقل: هذا خطأ، وذلك أن «إما» هذه مركبة، وأصلها: «إن ما». ألا ترى أن سيبويه قال فى قول الشَّاعر:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِن صَيِّفٍ وإنْ مِن خريفٍ فلن يَعْدَمَا[1]

كأنه قال: إمَّا من صَيِّف وإما من خريف، فحذف ما لضرورة الشعر، وحَذَف إمَّا الأولى لدلالة الثانية عليها.

---

(١) الرواعد: السحب الماطرة. والصيف، بالتشديد: المطر الذى يجىء فى الصيف.

البيت من المتقارب وهو للتمر بن تولب فى: (ديوانه ص ٣٨١، والأزهية ص ٥٦، وخزانة الأدب ١١/٩٣-٩٥،١٠١، ١١٠، ١١٢، وشرح شواهد المغنى ص ١٨٠، والكتاب ١/٢٦٧، والمعانى الكبير ص ١٠٥٤، والمقاصد النحوية ٤/١٥١). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١/٢٢٧، ٢٣٦، وخزانة الأدب ٩/٢٥، والخصائص ٢/٤٤١، والدرر ٦/١٢٨، وشرح المفصل ٨/١٠٢، والكتاب ٣/١٤١، ومغنى اللبيب ١/٥٩).

قال أبو علىّ: وقد وجدت أنا فى الشعر للفرزدق بيتا محذوفة منه «إمَّا»، وهو قوله:

تهـاض بـدار قــد تقـاد عهدها وإما بأمـوات ألــمّ خيالهــا

كأنه قال: إمَّا بدار وإمَّا بأموات.

فإذا كانت مركبة لم يجز بنـاء مثلهـا مـن ضـرب، ولا مـن غـيره لأنـه كأنـه يقـول: احذف من الكلمة بعض حروفها، وضم إليها شيئا ليـس مـن حروفهـا، فيكـون المثال المبنى على هذا مفردا مركبا فى حال، وهذا محال.

وكذلك «إمَّا» فى قوله تعالى: ﴿**فإمَّا ترَينَّ من البَشرِ أحَدًا**﴾ [مريم:٢٦] هى مركبـة، وأصلها: «إنْ ما، دخلت ما للتوكيد، وأنت فى إدخالها وحذفها مخيَّر، فأما فى «إمَّا منَّـا بعدُ» فلا يجوز حذفها إلا فى ضرورة شعر.

وكذلك أمَّا من قول الشَّاعر:

أبـا خَراشــة أمـا أنـت ذا نفـر فـإن قومى لـم تأكلهـم الضّـبع

ألا ترى أن سيبوَيه حمله على أن معناه: أبا خراشة لأن كنت ذا نفر، فحذف كنـت، وجعل ما عوضا منها، فما مزيدة على أنْ، ومركبة معها.

وكذلك قولهم: افعل كذا وكذا إمَّا لا، فإمَّا هذه مركبة أيضـا. ألا تـرى أن سيبويه قال: معناه: افعل كذا وكذا إن كنت لا تفعل غَيْرَهُ، فحـذف كنـت وجعـل مـا عوضـا منها، وأُميلت لا، لمشابهتها الفعل بقيامها مقامه، وسدّها مَسدّه.

وكذلك «أمَا» فى قولهم: «أمَا تأتينى، أمَا تُحسن إلىّ؟» لأنها همزة الاستفهام دخلت على حرف النفى، فهذه مثلُ الأولى فى أنها حرفان، وتخالفها فى أنها لم تجعل كالحرف الواحد، وإنما هى بمنزلة قوله تعالى: ﴿**ألم تر إلى ربك**﴾ [الفرقان:٥٤] و ﴿**ألـم تـر كيفَ فعل ربك**﴾ [إبراهيم:٢٤] ، ونحو قول الفرزدق:

ألـم تـر أنـى يوم جَـوِّ سُوَيْقَـة بكَيْـتُ فنادتنـى هُنَيْدةُ ماليـا[1]

ومثل ذلك: ألا تأتينا فتحدثنا، إنما هى همزة الاستفهام دخلت على حرف النفى.

---

(١) جو سويقة: موضع من أجوية الصمَّان، والصمَّان أرض فيها معشبة وهى متاخمة للدهناء.

فأما قول الشَّاعر:

ألا ياصَبا نجدٍ متى هجتَ من نجد   لقد زادنى مسراك وَجدًا على وَجد[(١)]

فألا فيه معناه: افتتاح الكلام والتنبيه، ويمكن أن يكون مركبا من الهمزة ولا، فيكون بمنزلة: لَوْما ولولا فى التركيب، ويمكن أن يكون غير مركب بمنزلة إلىّ، ولدىّ.

فإن قلت: فإذا كان معناه: افتتاح الكلام والتنبيه فكيف جاز أن تدخل على يا، وهى للتنبيه؟.

قيل له: جاز اجتماعهما لأن «ألا» وإن كانت للتنبيه كيا، فإن فيها معنى آخر وهو افتتاح الكلام، وليس ذلك فى يا، فلما اختلفا من هذا الوجه جاز اجتماعهما.

فأمَّا قول أبى ذُوَيب، أنشده أبو علىّ:

فأجبتهـا أمَّـا بجسمـى أنـه   أوْدَى بنـىّ مـن البلاد فوَدّعـوا

فيحتمل أن تكون مفردة وأن تكون مركبة:

فإذا كانت مفردة كانت كالتى فى قولك: أمَّا زيد فقائم، «وأمَّا ثمود فهديناهم»، والفاء على هذا محذوفة لضرورة الشِّعر. ومثله قول الشاعر، أنشدناه أبو علىّ نصفه الأوّل:

فأمَّـا القتـالُ لا قتـالَ لديكـم   ولكنَّ سيرًا فى عراض المواكب[(٢)]

وقول الآخر:

---

(١) البيت من الكامل، وهو لابن الدمنية فى: (ديوانه ص ٥٨). وبلا نسبة فى: (بغية الوعاة ١/٢٥٥، وشرح المفصل ٨/١١٩).

(٢) البيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومى فى: (ديوانه ص ٤٥، وخزانة الأدب ١/٤٥٢، والدرر ٥/١١٠). وبلا نسبة فى: (أسرار العربية ص ١٠٦، والأشباه والنظائر ٢/١٥٣، وأوضح المسالك ٤/٢٣٤، وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧، وشرح شواهد المغنى ص ١٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧ وشرح المفصل ٧/١٣٤، ٩/١٢، ٤١٢، ومغنى اللبيب ص ٥٦، والمقاصد النحوية ١/٥٧٧، ٤/٤٧٤، والمقتضب ٢/٧١، وهمع الهوامع ٢/٦٧).

مَن يَفْعَلِ الحسناتِ الله يشْكُرُهـا والشَّرُّ بالشرّ عنـد اللهِ مِثْـلانِ

يريد: فلا قتال لديكم، وفالله يشكرها.

وإذا كانت مركبة لم يخل الحرف الأوّل من أن يكون ميما أو نونا، وكلاهما جائز غير ممتنع.

فإذا كانت ميما فكأنه قال: فأجبتها أم ما بجسمى أنه، فأم هذه لا تخلو من أن تكون زائدة أو غير زائدة، فلا يجوز أن تكون غير زائدة، لأنها إذا كانت كذلك فهى فى كلا وجهيها - مقابلتها الهمزة وانقطاعها منها - استفهامٌ، وقبلها: «فأجبتها»، والجواب لا يكون استفهاما فلابدّ من أن تكون زائدة، وحكى أبو زيد أنهم قد زادوا «أم»، وقال الراجز:

يا دهر أم ما كان مَشْى رَقَصَا بل قد تكون مَشْيَتِى تَوَقُّصَا

وقد أُناغى الرَّشَأَ المُقَصَّصَا[1]

يريد: ما كان مشيى، وأم زائدة، فتكون أم على هذا زائدة، ويكون ما بعدها بمنزلة الذى، كأنه قال: فأجبتها الذى بجسمى أثر فقدهم، وأسف هلاكهم.

وإن كانت الأولى نونا، فكأنه قال: أنْ ما بجسمى أنه وإذا كان التقدير هذا جاز فى «أنْ» وجهان، وفى ما وجهان:

أما أحد وجهى «أنْ» فأن تكون مخففة من الثقيلة، فكأنه قال: فأجبتها أَنْ ما بجسمى أنه أودى بنىّ، فَأَنْ على هذا فى موضع نصب، لأن التقدير: فأجبتها بأنه، فلما حذف الباء عمل الفعل قبله فوصل بنفسه.

وقد يجوز أن تكون مجرورة بحرف محذوف، فقد أجاز سيبويه نحو ذلك. و«ما» فى تقدير الذى، كأنه قال: فأجبتها بأن الذى بجسمى أسف هلاكهم، فالعائد على الذى

---

(١) الرقص بفتحتين: ضرب من السير، قيل الخبب. التوقص: تقارب الخطو، وقيل شدة الوطء وكلاهما من الهرم.

والرجز بلا نسبة فى: (الأزهية ١٣٢، وخزانة الأدب ٦٢/١١، ٦٣، شرح عمدة الحافظ ص ٦٥٦، لسان العرب ٣٦/١٢ «أمم»، المقتضب ٢٩٧/٣).

الضمير الذى فى الطرف وأنّ الثانية مع ما عملت فيه مرفوعة، لأنها خبر أنّ الأولى.

والوجه الآخر: أن تكون بمعنى أى التى تجىء للعبارة، مثل التى فى قوله سبحانه ﴿**وانطلَق الملأُ منهم أن امشوا**﴾ [ص: ٦] معناه: أى امشوا، ولا تأتى إلا بعد كلام تامّ. وقوله «فأجبتها» كلام تامّ، كما أن قوله: ﴿**وانطلق الملأ منهم**﴾ كلام تامّ، فكأنه قال: فأجبتها أى الذى بجسمى فقدهم وأسف تذكُّرهم.

وقد يحتمل وجها ثالثا: وهو أن تكون زائدة كقوله سبحانه: ﴿**فلما أن جاءَ البشير**﴾ [يوسف:٩٦] معناه: فلما جاء، وكقول الشّاعر:

فلمَّا أن مضَت سنتان عنها ... وصارَت حُقَّة تعلو الجِذَاعا[1]

وفى جعلك أن زائدة ضعف، لأنها لم تقع زائدة فى غير هذا الموضع مبتدأة، إنما تقع فى حشو الكلام وتضاعيفه.

وأحد وَجْهَى «ما»: أن تكون بمعنى الذى كما تقدم.

والوجه الآخر: أن تكون زائدة.

فإذا كانت زائدة صلحت أَنْ قبلها أن تكون خفيفة من الثّقيلة، وأن تكون بمعنى أى. فإذا كانت زائدة كانت اللام فى لجسمى رافعة، لأن التى بعدها كقولهم: فى غالب ظنى أنك منطلق.

ولا يجوز أن يكون الحرفان زائدين ميما كان الأوّل أو نونا، لئلا يجتمع زائدان.

فإن بنيت من «ضرب» مثل «أمَّا» فى قول من جعلها بمنزلة قوله تعالى: ﴿**وأمَّا ثَمودُ فهدَيناهم**﴾ [فصلت: ١٧] قلت: «ضربَّى»، فجعلت الهمزة فاء، والميمين عينا ولاما، وجعلت الألف فى آخره مُلحقة كألف أرطى وعلقى فيمن نوّن.

فإن قلت: فهلا حكمت بزيادة الهمزة فى أوّل الكلمة فجعلتها أفعلاً، كما تقول: إن الهمزة إذا وقعت أوّل بنات الثلاثة قضى بزيادتها؟

قيل: هذا محال، لئلا تجعل الفاء والعين من موضع واحد.

---

(١) الجذاع: الجبل الصغير.

فإن قيل: أنت قد زعمت أن الألفات فى أواخر الحروف لا تكون إلا أصولا غير زوائد، فلم حكمت بزيادة الألف هنا، حتى جعلتها كألف أرطى؟.

قِيلَ له: إنما حكمنا بذلك لما نقلناها إلى الاسم فقضينا على الكلمة بما نقضى به على الأسماء، لأنه لا يصحّ أن نبنى مثلها إلا بعد أن تجعل اسما، لأن الحروف لا يجوز أن تمثل من شىء، لأنها لا تتصرّف، وقد تقدّم هذا.

فإن قيل: هلا جعلت الميمين عينين وجعلتَ الألف لاما؟.

قيل: لأنه كان يكون مثاله: «فَعَّل»، وفعَّل فى الأسماء قليل، لا يُقاس عليه. إنما جاء منه «عنر» اسم موضع، و«بذّر» اسم موضع أيضا. وقال فى الأعجمىّ: «بَقَّم». فأما تسميتهم العنبر بن عمرو بن تميم: «خَضّم»، فإنه إنما سُمّى بالفعل، لكثرة أكله، أنشد سيبويه:

سَقَى اللهُ أمْوَاهـا عرفتُ مكانها ... جُرَابًا ومَلْكُوما وبذّر والغَمْرَا[1]

وقال زُهَير:

لَيْثٌ بِعَثَّر يصْطادُ الرّجال إذا ... ما اللّيثُ كذّبَ عن أقْرانِهِ صَدَقَا

وهذا لا يُقاس عليه.

وكل ما كان من هذا الضرب من الحروف غير مركّب فجائز أن تَبْنِىَ مثله بعد أن تجعله اسما، فتقول فى مثل «كلاّ» من ضرب: ضَرَّبَى، ومن قتل: قَتْلَى. ومثل «إلا» فى الاستثناء: «ضِرْبى» ومن عَلم: عِلْمّى».

وأخبرنى أبو علىّ أن أبا العباس ذكر عن الكوفيين أنهم يقولون: إنّ «إلا» فى الاستثناء مركَّبة من «إنْ ولا»، فمن ذهب إلى هذا لم يُجز بناء مثلها، لئلا تكون الكلمة مفردة مركَّبة.

---

(١) بذَّر: وهو اسم ماء. الغمرا: اسم ماء أو بئر بمكة.

والبيت من الطويل وهو لكثير عزة فى: (ديوانه ص ٥٠٣، وخزانة الأدب ٢/٣٥٥ وشرح المفصل ١/٦١، لسان العرب ٤/٥١ «بذر»). وبلا نسبة فى: (ما يتصرف وما لا يتصرف ص ٢١).

فأمَّا قوله تعالى ﴿إلا تنصروه فقد نصره الله﴾ [التوبة: ٤٠] فإنما هى «إنْ» التى للشَّرط، ضُمَّت إلى «لا» التى للنفى، ولا يجوز تمثيلها للانفصال الذى فيها.

وحتى مثل كلا غير مركَّبة. وأنَّى فى الظرف كحتى. وألاّ وهلاّ فى التَّحضيض مركَّبتان بمنزلة لولا ولوما، والهمزة فى ألا عندهم بدل من هاء هلا، وقال أبو الحسن: ليست بدلا، وأصلها عنده: «أن لا» وأصلها عند الجماعة غيره: «هل لا».

ويجمع هذا أن كلّ مركب فلا يجوز تمثيله، وما لم يكن مركبا فنقلته إلى التسمية فتمثيله جائز، فتفهَّمه وقس عليه.

* * *

مسألة

لو بنيت من «وأيت» مثل «اطمأنّ» لقلت: «ايأيّا» كما تقدم.

فإن قلت منه: يا فاعل افعل افعل، قلت: ياموءَيِّى ايأىّ ايأىّ، فسقطت الياء فى اللَّفظ من آخر: مُوءَيِّى، لسكونها وسكون فاء الفعل من ايأىّ، وانقلبت من «ايأىّ» ياء فى اللفظ بعد أن كانت واوا لمَّا وصلتَ الكلام فوقعت الواو بعد الياء المكسورة التى حُذفت بعدها اللام الأخيرة من اللقط، لسكونها وسكون فاء الفعل وحذفت اللام التى هى الياء من «ايأىّ» للوقف، وقلبت الفاء من المثال المأمور به الثانى، لانكسار الياء التى حذفت بعدها الياء الأخيرة للوقف.

فإن خاطبت اثنين قلت: «يا موءييان ايأييا ايأييا» فقلبت الواو من مثال الأمر الأوّل لانكسار النون قبلها، وأقررت الواو التى هى فاء من مثال الأمر الثانى، لأنها صحت لما وقعت قبلها الفتحة التى قبل الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وهى فى النطق واو إذا اتصلت بمثال الأمر الأوّل، وإنما كتبت ياء لأنها منفصلة من المثال الأوّل، فيلزمك أن تبتدئ بها فتقول: «ايأيِّيا، فيجب قلبها، لكسرة همزة الوصل قبلها، فكتبت على ذلك لانفصال المثال، وقيامه بنفسه، كما تقول: قُمْ ثم ائت زيدا، فهو فى الخط: ائِت، وفى اللفظ: ثم أتْ، ولم تُكتب كذا لانفصال ثم، ولو كان موضع ثمّ حرف لا يقوم لقلت: قُمْ فأْت زيدا، فحذفت همزة الوصل وكتبت الهمزة فى الخط كما هى فى اللفظ.

وكذلك لو كتبت المسألة على اللفظ قلت: «يامُوءَيِّيا يِيأَيِّيَوْ أَيِّيا»، فصححت الواو، لفتحه الياء قبلها.

وتقول فى الجمع: «يامُوءَيُّون ايأَيُّوا ايأيوا»، وأصلها «ياموءَيِّيُون ايأَيِّيُوا ايأَيِّيُوا»، فحذفت الضمة من الياء الأخيرة، ونقلت إلى الياء المشددة وحذفت المحذوفة الحركة، لسكونها وسكون الواو بعدها، وحذفت الواو من «ايأَيُّوا» الأولى من اللفظ، لسكونها وسكون فاء الفعل من مثال الأمر الآخر. ولو كتبتها على اللفظ لقلت: «يا مُوأَيُّونَوْ أَيُّوأَيُّوا».

وتقول للواحدة: «يا مُوءَيِّيَةُ ايأَىّ ايأَىّ»، وأصله؛ ايأَيِّى، فأسكنت الياء التى هى اللاَّم الأخيرة، وحذفت لسكونها وسكون ياء إضمار التأنيث بعدها. فلو كتبته على اللفظ لقلت: «يا مُوأَيِّيَتُو أَيِّيأَيِّى»، فحذفت الياء التى هى علم تأنيث الضمير من المثال الأول، لسكونها وسكون فاء الفعل من المثال الآخر، وقلبت الواو من المثال الآخر ياء، لانكسار ما قبل ياء الضمير قبلها.

وتقول للاثنتين كما تقول للاثنين، إلا أنك تلحق فى اسم الفاعل علم التأنيث.

وتقول لجماعة النساء: «يا مُوءَيِّياتُ ايأَيِين ايايين». ولو كتبته على اللفظ لقلت: «يامُوءَ يِّياتُو أَيِّينيَّأَيِّين.

فإن خففت الهمزة قلت: «يا مُوَيِّى وَىِّ وَىِّ»، فلما تحركت الواو بفتحة الهمزة حذفت همزة الوصل.

وللواحدة: «يا مُوَيِّيَة وَيِّى وَيِّى». والأصل: «وَيِّيِى وَيِّيِى».

وللاثنين: «يا مُوَيِّيان ويِّيا ويِّيا».

وللاثنتين كذلك.

ولجماعة الرجال: «يا مُوَيُّون ويُّوا ويُّوا»، وأصله: «يا مُوَيِّيُون ويِّيُوا ويِّيُوا».

وللنساء: «يا مُوَيِّيات ويِّينَ ويِّينَ».

فإن أمرت بالنون الثقيلة على التحقيق قلت للواحد: «يا موءِّيى ايأَيِّيَنَّ ايايِّيَنَّ»، تنبيه على الفتح لأجل النون، كما تقول: «رمَيَنَّ زيدا».

وللواحدة: «يامُوءَيِّيَة ايأَيِّنَّ ايأين، فحذفت اللام الآخرة لسكونها وسكون ياء

الضمير، وحذفت ياء الضمير لسكونها وسكون النون الأولى، كما قال تأبّط شرّا:

لَتَقْرِعَــنّ علــىّ السِّــنّ مــن نَـدَمٍ إذا تذكَّرتِ يوما بعــض أخلاقــى

وللاثنين: «يا موءِيّيان ايأَيّيانِّ ايأَيّيانِّ»، فتحذف النـون التـى هـى علـم الرفـع، لبنـائِكِ الفعل على الفتح، كما تقدّم. وللمرأتين كذلك.

وتقول لجماعة الرجال: «يا مُوءِيُّـون ايْـأَيُّنَّ ايـأَيُّنَّ» فحُذفـت الـلام الأخـير لسـكونها وسكون الواو التى هى علم الضمير المجموع بعد أن نقلت ضمتها إلى اللام الوسطى، وحذفت النون التى هى علم الرفع للبنائك الفعل على الفتح، وحذفـت الـواو التـى هـى علم الضمير لسكونها وسكون النون الأولى، كما قـال اللـه تعـالى: ﴿**لـتركُبنَّ طبقـا عـن طبق**﴾ [الإنشقاق:١٩].

ولجماعة النساء: «يا موءِيّياتُ ايأَيّينانِّ ايأينات، فالياء التى قبل النون هى اللام الآخـرة سكنت لما وليت النون التى هى علم جماعة الضمير المؤنث، بمنزلة الباء فى اضرَبْـنّ، ولـو كانت إنما سكنت للوقف لوجب حذفها؛ لأن حروف اللِّين إذا وقعـن موقـع الجـزم أو الوقـف الجـارى مجرى الجـزم حذفـن كمـا يسـكن الصحيـح، ودخلـت الألـف فـى: «ايأيينانِّ» حاجزة بين النونات، كما تدخل فى: «اضربنانِّ زيدًا».

ومتى زالت الكسرة قبل فاء الفعل من أمثلة الأمر فـى جميـع هـذه المسألة، بـأن تلـى مفتوحا أو مضموما، كانت واوا فى اللفظ، وإن كتبت ياء فى الخط. وقد تقـدم القـول فى هذا.

وإن خففت الهمزة مع هذه النون قلت للواحد: «يا مُوَيّى وِيِّنَّ وِيِّنَّ».

وللواحدة: «يا مُوِيّة ويِنّ وِيِنّ»، تحذف اللام الأخيرة والياء التى هى علم الضمـير لمـا تقدم ذكره.

وتقول للاثنين: «يا مُوَيّيانِّ وِيّانِّ وِيّانِّ». وللمرأتين كذلك.

وتقول لجماعة الرجال: «يا مُوِيُّون وِيُّنَّ وِيُّنَّ»، تحذف اللام الأخيرة وواو الجمـع، لمـا تقدم ذكره.

ولجماعة النساء: «يا مُوِيّياتُ وِيّينانِّ وِيّينانِّ».

والأمر بالخفيفة كالأمر بالثقيلة إلا ما بينهما من الخلاف وهو مشروح فى باب النونين.

* * *

مسألة

اعلم أنك لو سمّيت بإن التى للجزاء، ثم صغرتها لقلت: «أُنَىٌّ» فزدت حرفا من حروف اللِّين حملا على الأكثر، لأن الأشهر من أمر هذه الناقصة أن يكون المحذوف حرف لين، وإنْ هذه لا أصل لها فى الثلاثة فتردّ إليه.

فإن بنيت من «أُنَىٍّ» مثل جحمرش قلت: «أَنْوَوٍ» فأظهرت النون، وإن كانت ساكنة قبل الواو؛ لئلا تلتبس بباب: «آوّتاه» فيمن جعل العين واللام واوين، وأنشد:

فأوّ لذِكْراها إذا ما ذكَرْتُها ومن بُعدِ أرضٍ دُوننَا وسَماءِ(١)

ومن قال: «فأَوْهِ»، فجعل اللام هاء، قال فى مثل جحمرش من «أُنَىٍّ» تحقير «إنْ»: «أوَّوٍ»، فأدغم النون لأنها ساكنة فى الواو، ولم يَخَف التباسا، لأنه ليس فى الكلام ما فاؤه همزة وعينه ولامه واوان عنده، كما قالوا: «هَمّرش»، وهو من ذوات الخمسة، وأصلها: «هَنْمَرِش»، فأدغموا النون فى الميم، ولم يخافوا التباسا؛ إذ ليس فى كلامهم مثال «فُعَلِلٍ». وكما قال الخليل فى مثال «انفعل» من «وجِل: اوّجَلَ» فأدغم لأنه ليس فى الكلام «افّعَلَ»، فصار التقدير: «أوَّوِوٌ»، ثم قلبت الواو الأخيرة ياء، لانكسار ما قبلها، فصار: «أوَّوِىَ».

ومَن كره اجتماع ثلاث واوات فى غير هذا الموضع لم يكرهه هنا، بل يقول: «أوَّوٍ»، ويحتجُّ بأن الواو الأولى أصلها نون، فهى أخفّ من واوات «اقْوَوَّل»، لأن تلك ليس فيها شىء منقلب. ألا ترى أن من يكره «اقوَوَّل»، لاجتماع الواوات فيقول: «اقويَّل» يقول إذا بنى الفعل للمفعول: «اقْوووِل»، ويحتجُّ بأن الواو الوسطى مدة، فجرت مجرى باب «سُوِير»؟.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى: (الخصائص ٨٩/٢، ٣٩/٣، والدرر ١٩٤/١، وسر صناعة الإعراب ٤١٩/١، ٦٥٦/٢، وشرح المفصل ٣٨/٤، ولسان العرب ٤٧٣/١٣ (أوه) ، ٥٤/١٤ (أوا) ، والمحتسب ٣٩/١، وهمع الهوامع ٦١/١).

وكذلك يقول: «أوًّ»، لأن النون لو ظهرت لقلت: «أنْوَوٍ» بلا خلاف، وإن كان الذى يقول «فأوٍّ» هو الذى يقول: «فأوْهِ» على أنهما لغتان له لم يجز إدغام النون فى «أنْوَوٍ».

فإن قلت: ولم جعلت اللام من «أُنَىٍّ» واوًا حتى صار «أنَّوَوٍ»؟.

قيل: لأنه حمل على الأكثر. ألا ترى أن اللام أكثر ما حذفت وهى واو، نحو «أبٍ وأخٍ وهنٍ وغدٍ»، و«دم» فى قول من قال: «دموان»، ومما فيه الهاء نحو سنة، فى قول من قال: «سَنَوات ومُساناة»، فإنما الألف فى مساناة بدل من الياء المنقلبة عن الواو التى هى لام فى سنوات. وقالوا: «قُلَةٌ» وهى من «قلوت»، و«كُرَةٌ» من «كروت»، وقالوا: عِضَةٌ، ثم جمعوها فقالوا: «عِضَوَات»، قال الراجز:

هــذا طريــقٌ يــأزم المأزِمــا وعِضَواتٌ تقطَــعُ اللَّهازِمــا(١)

وقالوا: «حِظَةٌ» فى معنى «حِظْوة»، قال الراجز:

هــلْ هــى إلا حِظَــةٌ أوْ تَطليــقْ قد وَجبَ المَهْرُ إذا غاب الحُوق(٢)

وهذا مذهب أبى الحسن وهو الصواب، فكذلك حملت «أنىٌّ» على الواو، فكأنه كان «أُنيوٌ»، فجرى مجرى: «جُرَىّ وهنىّ».

ولو حقَّرت «أن» التى فى قول الشاعر:

شَلَّــتْ يمينُــك أن قتلــت لمسلمــا وجَبَتْ عليـك عقوبــة المُتنــدِّم

لقلت: «أُنَيْنٌ»، لأنها مخففة من الثقيلة كالتى فى قوله تعالى: **﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾** [الأعراف: ١٠٢] معناه: إنا وجدنا أكثرهم فاسقين، فلما خُفِّفت إنّ جاءت اللام فى الخبر لئلا تشبه التى فى قوله تعالى: **﴿إنِ الكافرون إلا فى غرور﴾** [الملك: ٢٠]،

---

(١) اللهازم: أصول الحنكين الواحدة لهزمة.

والرجز لأبى مهدية فى: (لسان العرب ١٧/١٢ «أزم»). وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ص ٢٨٩، وجواهر الأدب ص ٩٦، وخزانة الأدب ٤٤٢/٦، والخصائص ١٧٢/١، وشرح المفصل ٣٨/٥، الكتاب ٣٦٠/٣، لسان العرب ٥١٦/١٣ «عضه»، ومجالس ثعلب ٤٤/١، الممتع فى التصريف ٦٢٥/٢).

(٢) الحظة والحظوة: المكافة. والحوق والحَدْق: ما استدار بالكمرة من حروفها.

وفى قول الشاعر:

ومـا إن طِبُّنـا جُـبن ولكـن   منايانـا ودولـة آخرينـا

فأمَّا «إن» التى فى قوله: وما إن طبنا، فبمنزلة «إن» التى للجزاء، وليست مخففة، فتقول فيها: «أُنىٌّ».

وكذلك «أن» من قوله تعالى: ﴿وحَسِبوا ألاَّ تكون فتنة﴾ [المائدة:٧١] فيمن نصب «تكون»، لأنها «أن» التى تنصب الأفعال، فتقول فيها: «أُنَىٌّ»، لأنها ليست مخففة. فأما من رَفَع فقال: «ألا تكونُ»، فإنه يقول فى تحقيره: «أُنَيْنٌ» لأنها مخففة من الثقيلة.

وأن من قوله عزّ وجلّ: ﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا﴾ [ص:٦] بمنزلة أن الناصبة، وليست مخففة من الثقيلة. وكذلك أن من قول الشاعر:

فَيوْمـا تُوافينـا بوَجـه مقسـمً   كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم[1]

فيمن جرّ الظبية، وجعل أن زائدة. فأما من نصب الظبية أو رفعها فأن عنده مخففة من الثقيلة، فمن نصب فبأن وأعملها مخففة، كما قال الشاعر:

وصَـدرٍ مُشـرق النَّحْـرِ   كـأن ثَدْيَيْـهِ حُقَّـان

وكذلك قول الآخر:

فلو أنْكِ فى يوم الرّجاءِ سألتِنى   فـراقَك لم أبخل وأنتِ صديق

خففها وأعملها فى المضمر، وهذا بعيد، لأن الإضمار يردُّ الأشياء إلى أصولها، وكان حكمه إذا أعملها فى المضمر أن يثقلّها، ولكنه حمل المضمر على المظهر، وهو شاذّ.

ومن رفع الظبية جعلها خبر كأنّ، لأنه يريد: كأنها ظبية، كما قال الآخر:

فلـو كُنْـتَ ضَبِّيـا عرفـتَ قَرَابتى   ولكنّ زنجىٌّ عَظيـمُ المَشافِـرِ[2]

---

(١) قسيم: جميل. عطا الشىء وإليه يعطو: تناوله.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق فى: (ديوانه ص ٤٨١، وجمهرة اللغة ص ١٣١٢، وخزانة الأدب ٤٤٤/١٠، والدرر ١٧٦/٢، وشرح شواهد المغنى ٧٠١/٢، وشرح المفصل ٨١/٨، ٨٢، الكتاب ١٣٦/٢، لسان العرب ٤١٩/٤ «شفر»، والمحتسب ١٨٢/٢). وبلا نسبة فى: (الإنصاف ١٨٢/١، والجنى الدانى ص ٥٩٠، وخزانة الأدب ٢٣٠/١١، والدرر ١٦٠/٣،=

يريد: ولكنك زنجيّ، فأضمر الكاف وهو قبيح، قال سيبوَيه: والنصب أكثر فى كلام العرب، كأنه قال: ولكن زنجيا عظيمَ المشافر لا يعرف قرابتى، فحذف الخبر للعلم به. وليس كذا قول الأعشى:

أنْ هـــالكٌ كلُّ مَن يَحفىَ وينْتَعلُ

لأن معناه: أنه هالك كلّ من يحفى وينتعل.

فإنما أضمر الحديث، ولم يحتج إلى عوض، لأنه ليس بعده فعل، وكأنه ظبية إنما أضمر فيه الاسم الأوّل، وهو قبيح.

ولو حَقَّرت بَخّ لقلت: بُخَيْخٌ كقول الشاعر:

فى حَسَبٍ بَخّ وعِـزّ أقْعَســا[1]

وتقول فى مذ: مُنَيْذٌ، لأنها محذوفة من منذ. وقال الشاعر:

فَسُمَـىٌّ مـا أدرك أن رُبّ فِتيــة   باكرْتُ لذّتهم بأدْكَـنَ مُـتْرَعِ[2]

فتقول فى ربّ هذه: رُبَيْبٌ، لأنها مخففة من الثقيلة.

وتقول فى كمْ ومَنْ ومِنْ: كُمَىٌّ ومُنَىٌّ، لأنه لا أصل لها فى الثلاثة.

وتقول فى أَىْ وكَىْ: أُيَىٌّ وكُيَىٌّ، لأنك زدت على الياء ياء أخرى، ليتكمل الاسم ويجرى مجرى مضاعف الياء، فقلت: أُيَىٌّ وكُيَىٌّ، كما تقول فى حَىٍّ: حُيَىٌّ.

وتقول فى أىّ المشدّدة: أُوَىٌّ، لأن أيّا ينبغى أن تحمل على باب «طَوَيْتُ ولوَيْت»، لأنه أكثر من باب «حَيِيت وعَيِيت»، وقد تقدّم هذا، فكأنه كان فى التقدير: أوْىٌ، فقلبت الواو ياء، وكأنه من معنى أويت إلى الشىء، أى استندت نحوه وانضممت إليه، لأن أيّا فى جميع أحوالها بعضٌ من كلٍّ، والبعض معلوم أنه يستند إلى الكل فافهم.

=ورصف المبانى ص ٢٧٩، ٢٨٩، ومجالس ثعلب ١٢٧/١، مغنى اللبيب ص ٢٩١، وهمع الهوامع ٣٦/١، ٢٢٣).

(١) الرجز للعجاج فى: (ديوانه ٢٠٣/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٠/٢، ٢٧٦، الكتاب ٤٥٢/٣، الممتع فى التصريف ٦٢٧/٢). بلا نسبة فى: (شرح المفصل ٧٨/٤، ١١٩/٥، المقتضب ٢٣٤/١).

(٢) الأدكن: لون يضرب إلى الغبرة بين الحمرة والسواد. ترع: امتلأ فهو ترع وكذلك مترع.

وكذلك كلّ ما جهل اشتقاقه من هذا الضَّرب.

وإنما قلت فى أَىْ وكَىْ: أُيَىٌّ وكُيَىٌّ، فجعلته من مضاعف الياء، لأنه مجهول الاشتقاق، ولا أصل له الثلاثة. فلما احتجت إلى تكميله زدت على الياء مثلها كما قالوا فى لوْ: لوٌّ، فزادوا على الحرف مثله، أىٌّ المشـدّدة أصلها ثلاثية، فحملتها على قياس نظيرها من ذوات الثلاثة.

وكذلك «ميَّةُ» فى اسم المرأة تقول فيها: مُوَيَّةُ، فتحملها على باب «طَوَيْتُ» وشَوَيْتُ».

ولو نسبت إلى كُيَّىٍّ وأُيَىٍّ ، لقلت: كُيَوِىٌّ وأُيَوِىٌّ، كما تقول فى أُميَّة: أُمَوِىٌّ.

ولو نسبت إلى أىّ وميَّة لقلت: أوَوِىٌّ ومَوَوِىٌّ، هذا هو القياس عندى، وعليه مدار هذا الباب.

* * *

مسألة

لو جاز أن تبنى من الواو مثل «محمرّ» لقلت على قول من جعل الألف منقلبة عن واو: «مُوّوٍ»، وأصله «مُوْوَوٌ»، لأن أصل «محمرّ: مُحمَرِرٌ»، فبنيت على الأصل، ولم تدغم اللام الأولى فى الثانية كما قلت: «مُحْمَرّ»، لأن اللام الآخرة تنقلب ياء، فيخالف لفظها لفظ الواو فلا يجب إدغام، ولأنه كان يلزمك أن تقول: «مُوَّوٌ»، فلا يخرجك ذلك من الاستثقال، بل كان يجب فيه اجتماع أربع واوات فيلزم التغيير، وأنت إذا بنيت على الأصل فإنما يجتمع فيه ثلاث واوات فكان البناء على الأصل هو الصواب، محافظة على الأصل، وهربا مما يلزم فى تركه إلى الفرع، فلما كان الأصل: «مُوْوَوٌ» أدغمت الفاء فى العين، وقلبت اللام الأخيرة ياء، لانكسار ما قبلها، فصار: «مُوّوٍ».

ومن كره اجتماع ثلاث واوات أبدل اللام الأولى أيضا، فقال: مُوَّىٍ.

فإن جعلت العين ياء قلت فيه من الواو: «مُيَّوٍ»، وأصله: «مُويَوٌ»، فقلبت الواو ياء لوقوع الياء بعدها وهى ساكنة، وقلبت اللام الأخيرة ياء.

* * *

مسألة

إن قيل: ما مثال اللات من قوله تعالى: ﴿**أفرأيتمُ اللاَّتَ والعُزَّى**﴾؟.

فقل : مثاله الآن: «فَعَةٌ»، ومثاله فى الأصل: «فعْلةٌ»، ساكنة العين، وكان فى الأصل: «لَوْيَةٌ»، فحذفت الياء فبقيت «لَوْةٌ»، فانفتحت الواو، لمجاورتها الهاء فانقلبت ألفا، فصارت «لات» كما ترى. والتاء فيها للتأنيث.

وسألت أبا علىّ عن اشتقاقها فقال: هى من لويت على الشىء: إذا أقمت عليه، وهى من قوله تعالى: ﴿**يعكفون على أصنام لهم**﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وقال تعالى: ﴿**أن امشوا واصبروا على آلهتكم**﴾، فكأنها سمّيت بذلك لإقامتهم على عبادتها وصبرهم عليها، قال الشاعر:

عَمَّرْتُكِ اللهَ الجَلِيلَ فَإنَّنِى ... أَلْوِى عَلَيْكِ لَوَ انَّ لُبَّكِ يَهْتَدِى[1]

أى أصبر عليك وأعطف قلبى إليك.

ويدلّ على أن العَين ساكنة: أن السكون أصل، والحركة زيادة، ولا تثبت الزيادة إلا بدليل.

فإن قلت: إن انقلابها ألفا يدلّ على تحركها.

قيل: ليس فى انقلابها دليل على الحركة، لأنها إنما انقلبت لّما تحركت لمجاورتها تاء التأنيث، وهى نظيرة شاة، فى سكون عينها، وكونها واوا، إلا أنّ لام شاة هاء، ولام اللات ياء، والقول فيها مثله فى شاة، وقد تقدم ذكر ذلك.

وذكر سيبويه هذه الكلمة فى باب النّسب فقال: تقول فى الإضافة إليها: «لائىٌّ»، كما تقول فى الإضافة إلى «لا»: «لائىٌّ». وإنما فعل ذلك لأنه لم يبن له وجه اشتقاقها، فأجراها مجرى ما لا أصل له فى الثلاثة، وهو نحو ما، ولا.

---

(١) ألوى: أعطف وأعرج. واللب: العقل.

والبيت من الكامل، وهو لعمرو بن أحمر فى: (ديوانه ص ٦٠، وخزانة الأدب ٢/١٥، شرح أبيات سيبويه ١/١٥٦، الكتاب ١/٣٢٣). بلا نسبة فى: (لسان العرب ٤/٦٠٢ (عمر)، المقتضب ٢/٣٢٩).

والذى ذهب إليه أبو علىّ، من اشتقاقها، وجهٌ مستقيم، لا خفاء به، وإذا صح لإنسان قول يقتضيه محض القياس، فليس ينبغى أن يحجم عن القول به، لأنه لم يقله مَن قبله من الشيوخ، ولو كان هذا مذهبا صحيحا لما كان للثانى أن يزيد على الأوّل، ولا أن يأتى بما لم يأت به، ولكان هذا مدعاة إلى العىّ ومجلبة للحصر.

فسألته عن جمعها، فقال: القياس أن تقول فيها: «لِوَاء»، كما قالوا: «شِياهٌ». قال: إلا أنك تصحح العين من «لواءٍ»، لأن اللام قد انقلبت همزة، فلا تجمع على الكلمة إعلالين. وقلبت العين فى شِياهٍ لصحة اللام منها، وهى الهاء.

ونظير ما قاله من تصحيح العين لعلة اللام: قولهم فى جمع «ريَّان: رِواء»، فصححوا العين فى الجمع، وإن كانت قبلها كسرة كعين ثِياب، وهى فى الواحد معتلة لأن اللام قد انقلبت فى رِواء همزة، ولهذا نظائر، قد تقدّم ذكرها.

ولو بنيت من اللات مثل «فُعلول» لقلت: «لُوَوِىٌّ»، كما تقول فيه من «طويت: طُوَوِىّ»، لأن اللات من لويت وهى بمنزلة طويت.

فأما الألف واللام فى اللات والعزّى؛ فقال أبو الحسن: هما زائدتان. وحكى لنا أبو علىّ عنه: أخذت الخمسة العشر درهما، فالألف واللام فى العشر لا يخلو من أن تكون زائدة أو غير زائدة، فلا يجوز أن تكون غير زائدة، لأن الاسم قد تعرّف باللام التى فى أوّله، والاسمان جميعا بمنزلة اسم واحد، ومحال أن يتعرّف الاسم من أوّله ووسطه.

وإنما ذهب إلى أن الألف واللام فى اللاَّتِ والعُزَّى زائدتان، لأنهما معرّفتان بمنزلة «وَدٍّ، وسُواعٍ، ويغوثَ، ويعوقَ، ونسرًا»، وهذه كلها أسماء أصنام وحجارة كانوا يعبدونها، وهى معارف بالوضع، فلا حاجة بها إلى الألف واللام. وأنشدنا أبو علىّ:

أما ودماءٍ لا تزال كأنَّها ... على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْر عَندمَا[1]

---

(١) قنة العزى: أعلاها. والعندم: دم الأخوين، وهو صبغ أحمر.

والبيت من الطويل، وهو لعمر بن عبد الحسن فى: (خزانة الأدب ٢١٤/٧، ٢١٨، لسان العرب ٦/١١). وله أو لرجل جاهلى فى: (المقاصد النحوية ٥٠٠/١، لسان العرب ٢٠٦/٥ «نسر» وبلا نسبة فى: (الإنصاف ٣١٨/١، وتخليص الشواهد ص ٣٦٧، وسر صناعة الإعراب ٣٦٠/١، لسان العرب ٣٧٨/٥، ٤٣٠/١٢ «عندم»، ٣٤٩/١٣ «فنن»، ٢٦٨/١٥ «لوى»).

فالألف واللام فى «النّسر» بمنزلتها فى اللاّتِ والعُزّى.

وأنشدنا أبو علىّ:

باعَـدَ أُمَّ العَمْـرِ مِـن أسِيرهـا

وأنشد أيضا، ولم أسمعه منه:

يالَيْـتَ أُمَّ العَمْـر كانـت صاحبى مَكانَ مَن أنْشا علـى الرّكائـب[1]

يريد: أم عمرو.

وأخبرنا أبو علىّ أن أبا عثمان قال: سألت الأصمعىّ عن قوله:

ولقـد جنيتـك أكمـؤا وعَساقــلا ولقد نهَيتُكَ عـن بنـاتِ الأوْبرِ[2]

فقال: الألف واللام فى الأوبر زائدة.

وقال ذو الرمة:

لا يُنْعِـش الطـرفَ إلاّ مـا تخوّنـه داعٍ يناديه باسـم المـاءِ مَبغـوم[3]

فأدخل الألف واللام فى الماء، وهو صوت، والأصوات بمنزلة الحروف، وليس حكم

---

(١) أنشى: أشم من نشى الرائحة: شمها. وأم عمرو وأم عامر: الضبع.

(٢) الأكمؤ: جمع كمء: نوع كبير من النبات يسمى شحمة الأرض والعساقل: جمع عسقول كعصفور واحد عساقيل حذف ياؤه للوزن. نبات أوبر: نوع ردىء منها أسود ذو زعب كأنه عليه وبرا أوبر: جمع ابن أوبر.

والبيت من الكامل وهو بلا نسبة فى: (الاشقاق ص ٤٠٢، الإنصاف ٣١٩/١، وأوضح المسالك ١٨٠/١، وتخليص الشواهد ص ١٦٧، وجمهرة اللغة ص ٣٣١، الخصائص ٥٨/٣، ورصف المبانى ص ٧٨، وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٦، وشرح الأشمونى ٨٥/١، شرح التصريح ١٥١/١، شرح شواهد المغنى ١٦٦/١، شرح ابن عقيل ص ٩٦، لسان العرب ٢١/٢، ١٧٠/٤ «حجر»، ٣٨٥/٤ «سور» ٦٢٢/٤ «عبر»، ٢٧١/٥ «دبر»، ٢٧١/٦ «جحش»، ٧/١١ «أبل»، ١٥٩/١١ «حفل» ٤٤٨/١١ «عقل»، ١٨/١٢ «اسم»، ١٥٥/١٤ «جس»، ٣٠٩/١٥ «نجا» المحتسب ٢٢٤/٢، مغنى اللبيب ٥٢/١، ٢٢٠، والمقاصد النحوية ٤٩٨/١، المقتضب ٤٨/٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو لذى الرمة فى: (ديوانه ص ٣٩٠، وخزانة الأدب ٣٤٤/٤، والخصائص ٢٩/٣، ومراتب النحويين ص ٣٨).

الألف واللام أن تدخل عليها.

وأنشدنا أبو علىّ فى مثله:

يدعوننى بالماء مـــاءً أســـوَدا[1]

فأدخل الألف واللام على الماء وهو صوت وقال: يريد: أصبت ماء أسودا، وقال: يجوز فى قوله: يناديه باسم الماء، أن تكون الألف واللام غير زائدة، ويكون الماء هذا المشروب، ولا يراد به الصوت، وقال: باسم الماء، وهو يريد: باسم معنى الماء، واسم معنى الماء هو الماء. ونظيره قول لبيد:

إلى الحَوْل ثم اسم السَّلام عليكمـــا ومن يبك حولا كاملا فقـــد اعتذر

يريد: ثم اسم معنى السلام عليكما، واسم معنى السلام هو السلام، فحذف المضاف. وقال قوم: معناه: ثم السلام عليكما، فزاد الاسم، ولعمرى إن هذا هو المعنى، إلا أن إعرابه على ما ذكرت، من حذف المضاف، وحذفك المضاف أحسن من أن تزيد اسما.

ألا ترى أن اسم معنى زيد هو زيد، واسم معنى بكر هو بكر، لأن الاسم غير المسمى، وإنما الاسم ألفاظ مؤلفة تدلّ على المعنى المقصود بها.

ويدلّ على أن الاسم غير المسمى: وجودك الاسم مع عدمك المسمى، فلو كان الاسم هو المسمى لوجب من هذا أن يكون الشيء موجودا معدوما فى حال، وهذا محال.

ومثل زيادة الألف واللام قولهم: الذى والتى والأولى، لأن هذه كلها معارف بالصلة، فجرت مجرى «من وما»، مما لاألف ولا لام فيه.

قال أبو علىّ: والألف واللام فى «الآن» زائدة؛ لأنها لو كانت كالتى فى الرجل والغلام لجاز أن يتنكر فيقال: «آن»، كما يقال: رجل وغلام، فلما لزِمت كانت على غير ذلك الحدّ. ولم يمتنع وإن كانت زائدة أن تلزم لأن من الزوائد ما يلزم نحو آثـرًا ما، فما زائدة، وهى لازمة، وهذا شىء ليس من التصريف، وإنما انشعب الكلام إليه.

* * *

(١) الرجز بلا نسبة فى: (شرح المفصل ١٤/٣).

مسألة

لو بنيت من «الآءة» مثل «عنكبوت» لقلت: «أوْأَوْتٌ» مثل «عَوْعَوْتٍ»، وكان الأصل: «أَوْأَ أُوْتٌ» بمنزلة: «عَوْعَعُوتٍ»، فقلبت الهمزة الآخرة ياء، فصارت: «أوْأَيُوتٌ»، فأسكنت الياء استثقالا للضمة عليها وحذفتها لسكونها وسكون الواو بعدها كما تقول فى مثله من رميت رَمْيَوْتٌ.

فإن قيل: إن الياء فى «أَوْيُوتٍ» أصلها الهمز، فهلا استخففتَ الحركة عليها، كما تستخفّ على الهمزة؟.

قيل: لأن هذا قَلْبٌ، وليس على جهة التخفيف القياسىّ الذى أنت فيه مخَيّر، إن شئت خفَّفْت، وإن شئت حقَّقْت. ولو كان هذا الذى ذكرته لازما لقالوا فى «جاءٍ: جائىٌ وجائىٍ» ولم يستثقلوا الضمة والكسرة على الياء، لأن أصلها الهمزة، وليس الأمر كذلك، بل «جاءٍ» يجرى مجرى «قاضٍ» فكذلك جرت لام «فَعْلَلُوت» الثانية مجرى ما أصله الياء.

فإن قدّمت اللام فجعلتها قبل العين حتى يصير المثال: «فلعلوت» قلت: «أَاوَءُوت» بوزن: «عاوَعُوت»، وكان الأصل: «أَأْوَأُوت» بوزن: «عَعْوَعُوت»، فقلبت الثانية ألفا كما فعلت فى آدم.

فإن قدّمت اللامين جميعا على العين حتى يصير الوزن «فَلَّعُوت» قلت: «أَاءُوت» بوزن «عاعوت»، وأصله: «أَأَّوُوت» بوزن «عَعَّوُوت»، فقلبت الهمزة الوسطى ألفا، فحجزت بين الأولى والثالثة، وأسكنت الواو الأولى التى هى عين مؤخرة، استثقالا للضمة عليها فالتقت هى وواو «فعللوت» ساكنتين، فحذفت الأولى لالتقائهما، كما أنك لو بنيت من «غزوت» مثل «عنكبوت» لقلت: «غَزْوَوْتٌ» وأصله: «غَزْوَوُوتٌ» فأسكنت الوسطى وحذفتها.

فإن قدّمت العين على الفاء حتى يصير الوزن: «عَفْلَلُوت» قلت: «وَأْيَأُوتٌ» بوزن «وَعْيَعُوت»، وأصله: «وأَأُوتٌ» بوزن «وَعَّعُوت»، فقلبت الوسطى ياء، كما تقول فى مثل «فرزدق» من «قرأت»: قَرأْيَأ»، فتبدل الوسطى ياء.

فإن جمعته غير مقلوب قلت: «أَوَاءٍ». فإن عوّضت قلت: «أَوَائِىءُ».

فإن قدّمت اللام على العين، حتى يصير الوزن «فلاعل» قلت: «أَوَايَا»، وأصله: «أَأَاوِئ»، فقلبت المفتوحة واوا، فصار: «أَوَاوِئ»، ثم همزت الواو الأخيرة فصارت: «أوائىء»، فجرى عليها ما جرى على «خطائىء». وقد تقدم شرحه.

فإن عوّضت قلت: «أَوَاوِىءُ»، لما بعدت عن الطرف.

فإن قدّمت اللامين على العين حتى يصير مثاله «فلالع» قلت: «أواءٍ»، وأصله: «أأايو» بوزن «عَعاعِو»، فقلبت المفتوحة واوا، وأبدلت الواو التى هى عين مؤخرة ياء، لانكسار ما قبلها.

وإن قدّمت العين على الفاء حتى يصير المثال عفالل قلت: «أواءٍ» وأصلها: «وأائئُ» بوزن «وعاعع»، فاكتنفت الألِف همزتان، فقلبت الأولى واوا، كما قالت العرب فى جمع «ذُؤَابة: ذَوَائب»، وأصلها: «ذأائب» بوزن «ذعاعب». وإن شئت فلأن الهمزة مفتوحة، وقبلها همزة، فجرت مجرى هذا أَوَمُّ من هذا، فلما قلبت الهمزة واوا صارت «ووائِئ»، فاجتمعت فى أوّل الكلمة واوان، فهمزت الأولى منهما كما تقول فى «فوعل» من «وعدت» أوعد فصارت: «أوائىء»، ثم قلبت الهمزة الأخيرة ياء، فصارت: «أواءٍ»، ولم تغير الهمزة لأنها هى التى كانت فى الواحد. فإن عوّضت زدت قبل الطرف ياء كما تقدم.

والتحقّير على هذا المنهاج لأنه والتكسير من وادٍ واحد.

* * *

مسألة

لو بنيت من هناه فى قول الشاعر:

وقد رابنى قولها يا هناه ... ويَحك ألحقت شرّا بشرّ[1]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لامرئ القيس فى: (ديوانه ص ١٦٠، وخزانة الأدب ٣٧٥/١، ٢٧٥/٧، سر صناعة الإعراب ٦٦/١، ٥٦٠/٢، وشرح المفصل ٤٣/١٠، لسان العرب ٤٨/١٣ «هنن»، ٣٦٦/١٥، ٣٦٧ «هنا»، والمقاصد النحوية ٢٦٤/٤). وبلا نسبة فى: (رصف المبانى ص ٤٠٠، وشرح الأشمونى ٨٧٧/٣، وشرح المفصل ٤٨/١، لسان العرب ٣٦٩/١٥ «هنا»).

مثل «جِرْدَحْل» لقلت: «هِنْوَوّ»، لأن الهاء الآخرة فى «هِناه» بدل من واو. يدلك على ذلك قول الشاعر:

أرى ابن نـزار قـد جفانـى ومَلّنِى عَلى هَنَـوَاتٍ شأنُهـا مُتَتَابـع[1]

فإن قيل: ما تنكر أن تكون الهـاء والـواو جميعـا والـواو جميعـا تعتقبـان لامـين على الكلمة الواحدة نحـو: «سـنة وعضـة». ألا تراهـم قـالوا: «سـنوات وعضـوات»، وقـالوا: «سنيهة وعضاه»، فكذلك ما تنكر أن تكون الهاء فى «هناه» غير بـدل، بـل تكـون لامـا تعاقب الواو؟!.

قيل له: لأنا لم نرهم استعملوا الهاء لاما فى هذه الكلمة فى غير هذا الموضع، فعلمنا أنها بدل، كما أننا لما لم نرهم استعملوا الهاء فى اسم الإشارة إلا فى قَوْلهـم: «ذه»، علمنا أن الهاء بدل من الياء، ولا يقول أحد إن الهاء فى «ذه» أصل غير مبدلة، فكذلـك ينبغى أن تكون الهاء فى «هناه».

ولا يجوز أيضا أن تكون الهاء فـى «هنـاه» مثلهـا فـى «شـفاه» غـير بـدل، بـل لازمـة للكلمة لقولهم: «هَنُوكَ وهنوات» والتاء فى «هنت» أيضا بدل من الواو. فقد علمـت أن الهاء فى هناه ليست لازمة كالتى فى «شفاه» جمع «شفة».

قال أبو علىّ: وإذا كانت الهاء قد قلّت فى الموضع الذى يكثر فيه التضعيـف فينبغـى أن يرفض فى الموضع الذى يقل فيه التضعيف. والموضع الذى يكـثر فيـه التضعيـف بـاب «ردَدتَ».

ألا ترى أن الذى جاء فيه شىء نزر هو: «مَهَهٌ وفَهَهٌ»، ومـا يقـلُّ إن جـاء غـير هـذا، وباب رددت أكثر من باب «قلق وسلس» فينبغى أن ترفـض الهـاء فيـه لقلّتهـا فـى بـاب «رددت». ولو جعلت الهاء فى «هناه» أصلا كالتى فى «شفاه» لحملتـه علـى بـاب «قلق وسلس».

---

(١) الهنوات: الأفعال القبيحة.

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى: (سر صناعة الإعراب ١/١٥١، ٢/٥٥٩، وشرح شـواهد الإيضـاح ص ٥٣٥، شرح المفصل ١/١٥٣، ٥/٥٣٨، ٦/٣، ١٠/٤٠، الكتـاب ١٣/٣٦١، لسان العرب ١٥/٣٦٦، ٣٦٩ «هنا» والمقتضب ٢/٢٧٠).

فإن قلت: فقد قالوا فى تحقير «هنة: هُنَيْهَةٌ»، فما تنكر أن تكون الهاء فى «هناه» أصلا؟.

قيل له: اللُّغة الجيِّدة فيها: «هنيَّة» فيجوز أن يكون الهاء فى هُنيهة بدلا من الواو أو الياء التى أبدلت من الواو لوقوع ياء التحقير قبلها، فكأنها كانت «هنيوة» فإما أن يكون أبدلها من الواو كما أبدلها فى «هناه»، وإما أن يكون أبدل الواو ياء فصارت «هنيَّة»، ثم أبدل الياء المبدلة هاء، كما قالوا: «ذه» فى ذى، وكأنه لما قُلِبت اللام فى «هناه» قلبت أيضا فى «هنيهة» هاء، كما أن الذال لما أبدلت فى «ادّكر» دالا أبدلت أيضا فى غير تاء افتعل دالا، لأنها قد أبدلت فى «افتعل»، أنشدنا أبو علىّ لابن مقبل:

يا ليتَ لى سَلْوَة تُشْفَى القلوب بها ... من بعض ما يعترى قلبى من الدّكر[1]

بالدال. وكما أن الواو لما حذفت فى ضِعة، حذفت أيضا فى ضَعَة. ومن قال: إن أصل «ضَعة: فِعلة» بكسر الفاء، ثم فتحت لأجل العين رادّا على سيبويه فليس قوله بشىء.

قال أبو علىّ: ولكنها لما حذفت فى «ضَعَة وأَضع وتَضع ونَضع ويَضع» حذفت فى «ضِعة»، وإنما يُفتح الحرف لأجل حرف الحلق فى الفعل، لا فى الاسم.

وكذلك قالوا: «اتقيت»، فقلبوا الواو تاءً، لأجل تاء افتعل، ثم قالوا: تَقَيَّةٌ وهو أتقى منك وتقاة وتقوى، فقلبوا الواو تاء، ولا تاء بعدها. وإذا كانوا قد قضوا بأن التاء فى هذا كله بدل من واو وإن كانت الواو فى هذه الكلمة أقلّ تصرُّفا من التاء لأجل الدلالة، فما قامت الدلالة على علّته وكثرة تصرُّفه وظهوره أولى بأن يكون أصلا. وأكثر تصرف باب «هناه» اللام فيه واو، فينبغى أن تحمل الهاء على أنها بدل من واو. أيضا لو جعلتها غير بدل لجعلت الهاء فاءً ولاما، وهذا غير معروف، كما تقدّم ذكره.

فأما قولهم للضعيف القلب: «هُوهٌ»، فحرف نادر لا أحسب له نظيرا.

فكما أن الفاء من «اتقيت» واو، وإن كنا قد سمعناهم يقولون: «تقاة وتقية» وهو أتقى منك، فكذلك اللام فى «هناه» واو، وإن كنا قد سمعناهم يقولون «هُنيهة»، وكأنه

(١) البيت من البسيط، وهو لتميم من مقبل فى: (ديوانه ص ٨١، والخصائص ١/٣٥١، وسر صناعة الإعراب ١/١٨٨، والمقرب ٢/١٦٧، والممتع فى التصريف ١/٣٥٩).

استحسن البدل فى «هناه»، لأنه قد علم أنه لو لم يبدلها هاء للزمه إبدالها همزة مثل همزة سماء. وكذلك لو لم يبدل الواو فى «هنيوة» هاء للزمه إبدالها ياء.

فلما رأى أنه لابدّ من القلب قلبها هاء، لأنها مقاربة الهمزة. وإذا كانوا قد قلبوا الياء هاء بحيث لو لم يقلبوها لم يلزمها بدل، وهو قولهم: «ذه» فى ذى، فهم بأن يقلبوا الواو هاء فى الموضع الذى لو لم يقلبوها فيه هاء للزم قلبها إمّا همزة وإما ياء، أعذر.

فإن قلت هل يجوز أن تكون الهاء فى «هناه» بدلا من همزة أبدلت من الواو التى هى لام لوقوعها بعد الألِف الزائدة، كأنه كان هناء، ثم أبدل الهمزة هاء؟ فهو قول، وليس بقوىّ؛ لأنها قد أبدلت فى «هُنيهة» ولم تكن ثَمّ همزة، لأنه لا موجب لها هناك. فلهذا قلنا: إن الهاء بدل من الواو.

قال أبو علىّ: وقد ذهب بعض علمائنا فى «هناه» إلى أن الهاء لحقت لبيان الألف، ثم شُبِّهت بالهاء الأصلية، فألحقت الضمة. قال: وليس ذلك بشىء؛ لأن هذه الهاء إنما تلحق فى الوقف، فإذا وصلتَ سقطت، فجرى لذلك مجرى همزة الوصل التى إذا اتصل ما قبلها بما بعدها سقطت. وهذا القول قول أبى زيد. والذى رآه أبو علىّ هو الوجه.

وقد روى البغداديون للراجز:

يا مرحباه بحمار عَفْرَا ... إذا أتى قرّبته لَمَا شَا

مِنَ الشَّعِيرُ والحَشِيش والما

وقال الآخر أنشدوه:

يا مَرْحباهُ بِحمار ناجِيه ... إذا أتى قرّبتُه للسَّانِيَه[1]

يروونه بضم الهاء وكسرها، فمن ضم قالوا: شبه الهاء بحرف الإعراب. ومن كسر قالوا: فلالتقاء الساكنين.

---

(١) السانية: الدلو العظيمة. والساقية: يسقى عليها من البئر.

والرجز بلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٢/٣٨٠، وخزانة الأدب ٢/٣٨٨، ١١/٤٦٠، والخصائص ٢/٣٥٨، والدرر ٦/٢٤٨، ورصف المبانى ص ٤٠٠، وهمع الهوامع ٢/١٥٧، وتهذيب اللغة ١٣/٧٦، وتاج العروس (سنى) ، لسان العرب ١٤/٤٤٠ (سنا)).

وأرى أن أبا زيد لهذين الحرفين ذهب فى «هناه» إلى ما ذهب. وليس «هناه» مثلهما، لأنه لو كان مثلهما لجاز فيه يا هناهِ، كما قالوا: يا مرحباهِ فإن لم يسمع هذا يا هناهِ بالكسر بل ألزم الضم، دلالة على أن الضمة فيه كالتى فى قولك: «يا زيد». وأما مرحباه فشاذّ، لا ينبغى أن يعرّج عليه ما وجدت مندوحة عنه.

وليس قوله: «يا مرحباه» بمنزلة قراءة من قرأ: ﴿**يا ليتنى لم أوتَ كتابيهَ ولم أدرِ ما حِسابيَه ما أغنى عنىَّ ماليَه هَلك عنىَّ سُلطانِيَه**﴾ [الحاقة: ٢٥] لأنه وإن كان قد وصل آية بآية. فإنه قد وقف على الهاء، ولم يُحَرّكها كما حرّكها من قال: «يا مرحباه».

ثم نرجع إلى أوّل المسألة، وإنما أظهرت النون فى «هِنْوَوٌّ»، ولم تدغمها فى الواو، وإن كانت ساكنة قبلها؛ لأنك لو أدغمتها لالتبس بباب «هُوه»، فأظهرت النون كما أظهرتها فى «قنواء» لئلا يلتبس بباب «قَوّ». ومن كره اجتماع ثلاث واوات قلب الآخرة ياء، ثم قلب لها التى تليها لوقوعها ساكنة قبلها فقال: «هِنْوِىّ» فافهم ذلك.

* * *

مسألة من الأعجمية

إن قيل لك: كيف تبنى من إبراهيم مثل جالينوس؟ فقل: هذا خطأ، لأن إبراهيم خماسى، وجالينوس رباعى، ولا يجوز بناء الرباعى من الخماسى؛ لأن هذا كان يكون هدما، لا بناء، فهذا يجرى مجرى بنائك من «سفرجل» مثل «جعفر»، وكلاهما خطأ.

فإن بنيت من «جالِينوس» مثل «إبراهيم» قلت: «جِلْناسِيس»، لأن إبراهيم: «فعلاليل»، وقد تقدمت الدلالة على ذلك، فكررت السين لتقابل بها الميم من إبراهيم.

ولو بنيت من «أيوب» مثل «جالينوس» لقلت: «آويُوب»، فأظهرت العين، وهى فى القياس واو، لأن أيوب إذا حملته على كلام العرب أشبه منه العيُّوق والقيُّوم، فمثاله على هذا «فَيْعول»، والهمزة فيه أصل، وهو من لفظ آب يؤوب.

قال أبو علىّ: ويجوز أن تكون ياء، كأنه «أيْبٌ»، وإن لم يكن فى كلام العرب كلمة من همزة وياء وباء، لأنه لا ينكر أن يأتى فى كلام العرب لفظ ليس مثله فى اللغة العربية نحو «إسماعيل وإبراهيم».

فإذا جاز أن تكون العين من «أيوب» ياء احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون «فعولا».

والآخر: أن يكون «فيعولا». وتقول منه مثل «جالينوس» على هذا القول «آيِيبوب».

ولو أردت بناء «أيوب» من «جالينوس» لم يجز، لأن أيوب ثلاثى، وجالينوس، رباعى، فجرى مجرى بنائك من «جعفر» مثل «بكر» فى الامتناع.

ولو بنيت من «جالينوس» مثل «إبرَيْسَم» لقلت: «جِلَنْيَسَس»، لأن إبريسما خماسى كإبراهيم، فكرّرت السين، ليكون بحذاء الميم، ولم تدغمه لأنه ملحق، فجرى مجرى خفيدد.

فإن بنيت منه مثل «جالينوس» لم يجز.

فإن بنيت من «إسحاق» مثل «جالينوس» قلت: «ساحيقوق». ومثل «إبراهيم: سحقاقيق»، مثل «إبريسم: سِحْقَيْقق».

ولو بنيت مثل «اسفندياذ» من «جالينوس» لقلت: «جِلَنْنسِياس»؛ لأن «اسفندياذ خماسى، والهمزة فى أوّله ينبغى أن تكون أصلا بمنزلة همزة إبراهيم، لأن الياء والألف لا شكّ فى زيادتهما، والسين والفاء والدال والذال أصول غير ذى شكّ، فبقى النظر من ذلك فى الهمزة والنون.

ولا يجوز أن تجعلهما زائدتين على أن تكون الكلمة من ذوات الأربعة، لأن الزيادة لا تلحق ذوات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء من أفعالهن، وقد مضى ذكر هذا. فلابدّ من أن يكون خماسيا.

فإن قلت: فأجعل النون أصلا، والهمزة زائدة؟ فخطأ؛ لأن الزيادة لا تلحق بنات الخمسة من أوائلها أيضا، وإنما تلحقها من وسطها أو آخرها، نحو: «عَضْرَفوط وَقَبعْثَرَى» وقد مضى ذلك. فلم يبق إلا أن تجعل النون زائدة، والهمزة أصلا، فصار وزن «اسفندياذ: فِعْلَنْلَيال»، و«جالينوس: فاعليول»، وهو رباعى، فكرّرت السين لتكون بإزاء الذال.

ولو بنيت من «اسفندياذ» مثل «إبراهيم» لقلت: «اسفاذيذ».

ولو بنيت من «إبراهيم» مثل «اسفندياذ» لقلت: «ابرنهيام». ومثال «إبراهيم: فعلاليل».

وهذا قياس هذه المسائل فأجر عليها ما أشبهها.

وإنما يجوز تمثيل الأعجمى من هذا القبيل على أنه لو كان من كلام العرب لكانت هذه سبيله. فأما وهو على ما هو عليه من العجمة فلا يجوز تمثيله ولا تصريفه، ولا الاشتقاق منه إذا كان معرفة.

* * *

مسألة

تقول من «بلأز» مثل «صُفُرّق: بُلُؤْيز»، واصلها: «بُلُؤّز». فكرهت اجتماع الهمزتين محققتين، فأبدلت الثانية ياء كما قال أبو عثمان فى مثل «فِعَلٍّ» من «قرأت: قِرَأْىٌ».

فإن خففت الهمزة الباقية قلبتها واوًا، لسكونها وانضمام ما قبلها فقلت: «بُلُويْز».

فإن قيل: هلا قلبتها ياء، لسكونها قبل الياء، فقلت: «بُلُيّز»، كما تقول فى «لويت ليًّا، وطويت طيًّا»؟.

فقل: هذا لا يلزم، لأن الواو إنما هى همزة مخففة، فتقدير الهمز فيها يمنع قلبها، ويوجب صحتها، كما صحت فى «رويا وروية» لنيَّة الهمز فيها.

فإن قلت: فكيف قياسها على قول من أجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال «رُيًّا»؟.

فالقول: إن قياس ذلك أن تقول هنا: «بلُيز» فتقلبها ياء للياء بعدها، وتدغمها فيها.

فإن قيل: ألا تعلم أن الياء إنما أصلها الهمز، فهلا لم تُجرها مجرى ياء «رويا» التى لا حظ فيها للهمز فلا تدغم الواو بعد قلبها فيها؟.

قيل: هذه الياء وإن كان أصلها الهمز فإنها مُبدلة لاجتماع الهمزتين، وليست بدلا واجبا، وليست مخففة فتراعَى كما روعيت الهمزة فى جَيَل ومَوَلة وضَوٍ ونَوٍ وشَيٍ وَفيٍ، وعروض ذلك قولهم: «خطايا». ألا ترى أنهم لمَّا اجتمع معهم همزتان أبدلوا الأولى أيضا لم يعتدوا الآخرة؟.

فأما ما حكى عن بعضهم من قوله: «خَطَايأ»، فشاذّ بحيث لا اعتبار به.

فإن قيل: فهلا لما أبدلتَ من الواو فى «بلوُيز» ياء أبدلت من الضمة قبلها كسرة، فقلت: «بُلِيُّز، كما أبدلت منها كسرة فى نحو عُتِىّ وحُلِىّ ومْرِمّى، ومَقْضِىّ»؟.

قيل: لا يمنع من جواز بدل الضمة هنا كسرة، فتقول: «بُلِيُّز» قياسا على «رُيَّا ورُيَّة، ولُىّ ولِىّ». فأما على «مَقْضِىٌّ ومَرْمِىٌّ» فلا؛ وذلك أن واو «مَقْضُوىٍ ومَرْمُوىٍ» زائدة، فكأن الضمة لا حاجز بينها وبين اللام فوجب إبدال الضمة كسرة كما وجب ذلك فيها فى «أدلٍ وأظبٍ» مما لا فاصل فيه بين الضمة ولام الفعل.

فأما «رُيَّا ولُىٌّ» فإن البدل والكسرة فيهما إنما هو جائز لا واجب؛ وذلك أن بعدها حرفا أصليا وهو العين، فاعتدت حاجزا لكونها أصلا معتدًا، وكذلك لام «صُفُرُّق» الأولى إنما هى راء، وليست من حروف الزيادة، ولا هى من ضعيف، فيجرى مجرى واو مفعول التى هى زائدة ضعيفة؛ لكونها مدّا، وواو «بلُويُز» إنما هى بدل من حرف أصلى ولم تزد للمدّ. ألا ترى أن حرف المد المزيد له لا يكون إلا مجاورا للطرف البتّة نحو: «سعيد وعمود وشملال وجعفليق وعضرفوط»، ولا نجده أيضا بدلا، إنما زيد فى أوّل حاله للمدّ.

فإن قلت: ما أنكرت أن يكون هذا الذى أجزته من إبدال الضمة كسرة فى «بُلُيَّز» فاسدا، لمخالفته لريًّا ولىّ من وجه آخر. وذلك أنك إذا كسرت ما قبل الياء فصرت إلى «بُلِيُّز» دعا ذلك إلى خروجك من كسر إلى ضم وليس بينهما إلا حرف ساكن، وهذا مرفوض فى كلامهم. ألا تراهم قالوا: «اُقتل اُخرج»، فضموا همزة الوصل ولم يكسروها كالعادة فيها، لما ذكرنا؟.

قيل: هذا يَسقط عنا من قبل أن هذا إنما كان يلزمنا لو كنا كسرناه على حدّ كسر باب «مقضىّ ومرْمىّ» لأن ذلك كسر لازم، فهو لعمرى لو كان على هذا لكان خطأ، فأمّا وإنما كسرناه على حدّ الكسر فى «رِيا ولِىّ» فلا يلزمنا فيه شىء؛ وذلك أن هذه الكسرة فى «لِىّ ورِيًّا» هى عارضة غير لازمة.

ألا ترى أنك فيها وفى الضمة بدلا منها مخير فتقول: «لِىّ ورِيًّا»، وإن شئت «لُىّ ورُيا»، فلما لم تكن الكسرة لازمة لم تنكر الخروج منها إلى الضمّ فى «بُلِيُّز»، كما لم ينكر الخروج منها إلى الضمّ فى نحو «فَخِذٍ وكَتِف»، لما لم يكن المثال لازما، فهذا فرق.

فإن قلت: فمن جعل الأوّل من المضعَّف زائدا - وهو الخليل - وقال فى «سُلَّم وذُنَّب:» إنّ الأوّل من ذلك ونحوه هو الزائد، فقياسه أيضا أن يقول: إن الراء الأولى فى التقدير من «صُفُرُّق» زائدة، وإذا كانت كذلك فالهمزة الأولى، من «بُلُؤُّز» زائدة، كما أن ما هى مقابلته كذلك.

وإذا كانت الهمزة الأولى من «بُلُؤُّز» زائدة ثم أبدلتها واوا فصارت فى التقدير إلى: «بُلُويُز»، فهى واو زائدة، كما أن واو «زُرْنُوق وعُصفور» زائدة، وإذا كانت مثلها فى اللفظ والزيادة، وأنت لو بنيت مثل «عصفور» من «رميت» لقلت: «رُمْيِىٌّ» فكسرت ما قبل الياء المُبدلة من الواو البتَّة، فهلا أيضا لَمَّا أبدلت واو «بُلُويُز»، وهى كما علمت زائدة ألزمت ما قبلها الكسر البتَّة، فقلت: «بُلِيُّز» لا غير، كما قلت: «رُمِيىّ» لا غير.

وإذا كان كذلك فقد خرجت من كسر إلى ضمّ بناء لازما لا حاجز بينهما إلا حرف ساكن، بل كان يكون ذلك أغلظ من الذى رفضوه من «اقتل» ونحوه من موضعين:

أحدهما: أن كسرة همزة اقتل غير لازمة، إذ كان الحرف الذى هى فيه غير لازم. ألا ترى أن الوصل يُسقطه أصلا، فإذا سقط وجب سقوط حركته، إذ كانت تابعة له، وموجودة بوجوده. وذلك قولك: «قم فاقتل زيدا، ويا غلام اعبد ربك» ونحو ذلك.

والآخر: أن الحاجز فى نحو «اقتل، لو قيل أقوى من . الحاجز فى بُلِيُّز»؛ وذلك أنه فى «اقتل» حرف ظاهر معتدّ به، وهو فى «بُلِيُّز» حرف مدغم قد أخفاه الإدغام، وأجراه وما بعده مما أدغم فيه مجرى الحرف الواحد، لنُبُوّ اللِّسان عنهما معا نَبوة واحدة.

فالجواب: أن هذا كله يدفعه عنا علمنا بأن هذه الواو فى «بُلُويُز» إنما هى بدل من همزة، ولم تزد فى أول أحوالها للمدّ، فلم تجر مجرى واو «فُعُول، ومفعول، وفعلول» ونحو ذلك.

ويزيد فى بُعْد هذه الواو من المدّ وإن كانت ساكنة زائدة أنه ليس كل واو كانت زائدة ساكنة مضموما ما قبلها فهى للمدّ. ألا ترى أن واو الجمع فى «فَعَلُوا» زائدة ساكنة مضموم ما قبلها، وليست مع ذلك للمدّ؟! يدلّ على ذلك: أنك لو خفَّفت نحو: «ظلموا أخاك» لقلت: «ظَلَمُوَخاك»، فحمَّلت الواو حركة الهمزة لَمَا خفَّفتها، ولو كانت للمدّ قلت: «ظَلَمُوَّ خاكَ».

وأما «أُبَوَّيُّوب» فليس الإدغام فيه من قِبل المدّ، لأنه فصل قائم برأسه.

وأوكد من هذا: أنك لو بنيت مثل «طُومَار» من «سأَلت لقلت: «سُوْءَال» فإن خففت الهمزة حذفتها وألقيت حركتها على الواو قبلها فقلت: «سُوَال»، بوزن «قُوَال»، ولا يجوز أن تقلبها إلى لفظ الواو قبلها، ثم تدغمها؛ لأنها لم تزد للمدّ. ألا ترى أنها لا تُجاوز آخر الحرف؟! وكذلك قالوا فى «طُومار»: إنه ملحق بقرطاس، ولو كانت للمدّ لما كانت مُلحقة.

وسألت أبا علىّ عن تخفيف «سِيئَال» مصدر «فاعلت» على التمام، فقال: «سِيَال»، فألقى فتحة الهمزة على الياء من «فَيْعال» ولم يدغم فيقول: «سِيَّال» كما يقول فى تخفيف «خطيئة: خطيَّة»، فكذلك يقول فى مثل «طُومار» من «سألت: سُوَءال»، فإن خففت حركت الواو فقلت: «سُوَءال»، فهذه أيضا واو ساكنة زائدة قبلها ضمة وليست للمدّ، فكيف بالواو إذا كان أصلها الهمزة هى من أن تجرى مجرى الواو الزائدة للمدّ أبعد.

فهذا كله يشهد بأن واو «بُلُويُز» لا تجرى مجرى واو فعول الزائدة للمدّ. وإذا لم تجر فى المدّ مجراها لم يلزم أن تُبدل الضمة قبلها كسرة البتَّة، كما أبدلت منها الكسرة البتّة فى «مُضِىّ وعُتِىّ ومَقْضِىّ وَمرْمِىّ»، بل القياس أن تجرى مجرى «لِىّ» فى جواز ضمّ ما قبل الياء وكسرها على التَّخيير والبدل.

يزيد فى بيان ذلك وقوّته: أن أبا الحسن قال فى مثل «عَضْرَفُوطٍ» من «الآءة: أَوْأَيُوء»، قال: وأصله: «أَوْ أَأُوءٌ» بوزن «عَوْعَعُوع»، قال: فأبدلت من الهمزة الثانية ياء لاجتماع همزتين فصارت: «أَوْ أَيُوءٌ»، بوزن «عَوْعَيُوع».

أفلا تراه كيف أقرّ الياء مضمومة وقبلها فتحة، ولم يقلبها ألفا ثم يحذفها لسكونها وسكون الواو بعدها، كما فعل ذلك فى مثال «عَنْكَبُوتٍ» من «رميت» فقال: «رَمْيَوْتٌ»، وشبَّهه بمصطفون.

أفلا تراه كيف فصل بين الياء المنقلبة عن الهمزة وبين الياء الخالصة التى لا نية لهمز فيها، فكذلك يجب الفصل بين واو «بُلُويُز» إذا أبدلتها من الهمزة بدلا على حدّ «أخطيت» لا حدّ «أخطأت»، وبين واو «مَقضوى ومرْموى»، بل إذا كانت عين «لىّ» - ولا حظّ فيها للهمز - يفصل بينها وبين واو فعول ومفعول ونحو ذلك مما زيد للمدّ بأن

يجاز فيها «لُىّ ولِىّ» جميعا، ولا يقتصر فيهما على الكسر البتّة، كما اقتصر عليه فى «مقضِىّ» ونحوه -، فأن تكون واو «بُلويز» المُبدلة عن الهمزة أذهب فى باب حسن جواز الضمة قبلها إذا صارت للإدغام ياء فى «بليز» أولى وأجدر.

وهذا كله ما دام القول مصروفا إلى رأى الخليل فى اعتقاده زيادة الأوّل من المُضعّف.

فأما على قول من رأى أن الثانى منهما هو الزائد فالأُولى من همزتى «بلؤُّز» هى الأصل، وإذا كانت أصلا لا زائدة فلا نظر فى قوّة الضمّ فى «بُلُيِّز»، لأنها ليست زائدة فيقوى شبهها بواو المد فى «فُعُول ومفعول» ونحوهما الزائدة. وهذا مفهوم واضح.

فإن قيل: كيف تكسير «بُلُؤيْز»؟.

فالجواب: «بلائيز» بوزن «بلاعيز»، والياء لازمة فى آخره لزوم ياء «قناديل ودهاليز».

فإن قيل: ولم زعمت أنها لازمة فى آخره وهلا كانت عوضا، فكنت فى إلحاقها وحذفها مخَيَّرًا، كما كنت فيها فى تحقير «فَدَوْكَس» وتكسيره مخيرا؟!.

قيل: الياء فى «بلائيز» ليست عوضا، وإنما هى بدل من ياء «بُلُؤيْز»، كما كانت فى «قناديل» بدلا من ياء «قنديل» بدلا من ياء «قنديل».

فإن قيل: ألا تعلم أن ياء «قنديل» إنما هى للمدّ، وياء «بلؤيز» ليست للمدّ، وإنما هى بدل من همزة «بلْؤّز» الثانية للإلحاق بصُفُرُّق؟.

قيل: كونها للإلحاق لا يمنع قلبها فى التكسير ياء. ألا ترى أنه قال فى تحقير «مُسَرْوَل: مُسَيرِيل» فأبدل من الواو - وإن كانت للإلحاق بمدحرج - ياءً؟ فكذلك «بلائيز» لا فرق.

فإن قلت: فقد علمنا أن واو «مُسَرْوَل» وإن لم تكن للمدّ فإنها ليست منقلبة عن همزة، وياء «بلؤيز» منقلبة عن الهمزة؟.

قيل: هى وإن كانت منقلبة عنها فإنها بعد قلب لازم فجرت مجرى الياء اللازمة.

ألا ترى إلى «جاءٍ وشاءٍ» فاعل من «جئت وشئت» لما أبدلت لامها الاجتماع الهمزتين ياءً، أجريت مجرى ياء «قاض وداع» فى أن حذفت عنها الضمة والكسرة استثقالا لهما، ثم حذفناهما لالتقاء الساكنين وهو التنوين معهما؟.

فكذلك تجرى ياء «بُلُؤْيْز» مجرى واو «مُسَرْوَل»، لأنهـا ليسـت مخففـة فـيراعَى حكـم الهمز فيها، إنما هى مبدلة البتّة، فكما أُجْرِى «مُسَـرْوَل» - وإن كـانت واوه للإلحـاق - مجرى «بهلول وعصفور»، مما واوه للمدّ، فكذلك تجرى ياء «بُلُؤْيْـز» - وإن كـانت بـدلا من الهمز المُلحق - مجرى ياء «قنديل» وإن كانت للمدّ.

وهذا الجواب على قول من قال: إن الثانيـة مـن همزتـى «بُلُؤُّز» هـى الزائـدة، لأنهـا حينئذ يقوى شبهها بواو «مُسَرْوَلٍ» المجراة مجرى واو «زُنبور وعُصفور».

فأما من ذهب إلى أن الهمزة الأولى من «بُلُؤُّز» هـى الزائـدة فقيـاس قولـه أن يحذفهـا فيقول: «بلائز» كصفارق. فإن عوض منها قال: «بلائـيز» كبلاعـيز؛ وصفـاريق، وذلـك لأنها ثالثة، فأقضي أحوالها أن تكون بعد إبدالها - إن أُبدلت - كألف «عذافـر»، ويـاء «سَمَيْدَعٍ» وواو «فَدَوْكس»، وأنت فى جميع ذلك متى حقّرته أو كسّرته مخير فـى إلحـاق العوض، ولست إليه مضطرّا.

فإن قيل: ألا تعلم أنك إذا كسّرت الاسم نقضت صيغتـه، وراجعـت أصـول حروفـه كقولك: «ريح وأرواح، وموسر ومياسير، وميزان وموازين» لما زالت الكسرة والضمـة. رجع الحرفان إلى أصلهما: الياء إلى الواو إلى الياء. فهـلاً لـما كسّـرت «بُلُؤْيـزا» راجعـت أصوله وهى الياء واللام وإحدى الهمزتين والزاى، وذلك أربعة أحرف، فقلت: «بلائز»، فحذفت الهمزة الأولى فى قول الخليل وعوّضت منها إن شئت فقلت: «بلائيز».

ألا ترى أنك إذا نقضت الصيغة رجعت الياء فى «بلويز» همزة لزوال الأولى قبلهـا أن تُجامعها؟ وكذلك من اعتقد أن الهمزة الثانية هى الزائدة إذا هـو نقـض الصيغـة حصـل أيضا على الأصول وهى أربعة، فقال: «بلائز»؟.

قيل: أما من اعتقد أن الثانية زائدة فقد تقدّم القول على وجوب الإبدال من الياء التى هى بدل منها فيما ذكرناه آنفا.

وأما من اعتقد أن الأولى هى الزائدة، فإنه إذا حذفها لزمه إقرار الثانية بحالها يـاء وإن زالت الأولى التى أوجبت قلبها من قبلها. ألا ترى أن أبـا عثمـان قـال: لـو بنيـت مثـل: «إصبع» من الأدمة لقلت: «أيدم»، فإن كسّرته قلت: «أيادم»، فأقررت اليـاء بحالهـا، وإن زالت الكسرة التى أوجبت فى الواحد قلبها مع اجتماع الهمزة قبلها، فكذلك تقرّ اليـاء

فى «بلؤيز» وإن زالت الأولى من قبلها، وليس كذلك ريح وميزان وموسر وموقن، لأن ذلك بدل إتباع، وبدل الإتباع لا يلزم، ولا يجرى مجرى الهمزة.

ألا ترى أنه يقول فى تحقير «قائم: قُوَيئم»، وفى تحقير «صائغ: صويئغ» فيقرّ الهمزة وإن زالت أَلِف فاعل من قبلها. فقد ترى أن حديث الهمز غير حديث الإتباع، فكذلك تقرّ الياء فى «بلؤيز» إذا حذفت الهمزة الأولى، لأن ما يُحدثه الهمز أو يحدث الهمز قسمٌ ممتاز برأسه ليس من الإتباع فى قبيل ولا دبير.

فإن قيل: ألا تعلم أن الهمزة فى هذه الكلمة لام، وهى فى قائم وبابه عين، وقد صحّ أن تغيير اللام لا يعتدّ به، بدلالة كساءٍ وكُسِىٌّ «وَعَطاءٍ وعُطِىٌّ»، والعين بخلاف ذلك، لقوله فى «قائم: قويئم»، فهلا لم تحفل بالياء فى «بلؤيز» لأنها لام، كما لم تحفل بهمزة «كساء» لأنها لام؟.

قيل: هذه الهمزة وإن كانت لاما، فإنّ بعدها لاما أخرى وهى الزاى، وقد ثبت أن الكلمة إذا كانت فيها لامان صحّت الأولى، وجرت مجرى العين نحو: «ارعويت واقتويت» فكذلك تجرى الياء فى بلؤيز مجرى العين، فإذا لحقها بدل لزمها لزومه للعين إذا لم يكن إتباعها.

قال أبو الفتح: واعلم أن هذه المسألة ليست فى جميع النسخ، وإنما عنّت لنا الآن بعد أن سار الكتاب، وذلك أنا وجدنا فى آخر الكراسة بياضا فأثبتناها فيه(١).

* * *

(١) فى ص: بلغت مقابلته بالأصل فصحّ جهد الطاقة. قوبل به فصحّ والحمد لله شكرا على نعمه. تمّ الكتاب المترجم «بالمنصف» فى شرح تصريف أبى عثمان المازنى رحمه الله. بحمد الله وعونه، وتأييده ونصره، والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد نبيه، وعلى آله الطاهرين وسلامه.

وفرغ من نسخه لنفسه أحمد بن محمد بن محرز الأنصارى المقرىء الأندلسىّ بثغر طرابلس الشام فى مدة آخرها سلخ شوال من شهور سنة سبع وتسعين وأربعمائة، رحم الله من نظر فيه ودعا له بالتوبة والمغفرة، والرحمة والنجاة من النار، والفوز بالجنة، آمين آمين ربّ العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلىّ العظيم. قوبلت ثانية والحمد لله شكرا على نعمه.

المحتويات

مقدمة التحقيق ٣
علم التصريف والحاجة إليه ٣١
ما لا يؤخذ من اللغة إلا بالسماع ٣٢
تخليط أهل اللغة فيما سبيله القياس ٣٢
ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة ٣٣
قيمة كتاب التصريف للمازنى ٣٤
ما يجب على من يطلع على كتاب ذى قيمة ٣٥
رواة كتاب المازنى ٣٦
باب الأسماء والأفعال ٣٦
الألفات فى أواخر حروف المعانى أصول ٣٦
ما فى حكم الحروف من الأسماء المبنية ٣٧
ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية ٣٧
الألف فى «أنا» فى الوقف، والهاء التى تلحق فى الوقف لبيان الحركة ٣٨
إجراء العرب كثيرا من ألفاظها فى الوصل مجراها فى الوقف ٣٨
الأصلى والزائد ٤١
الزيادة للإلحاق ولغيره ٤٢
الزيادة للإلحاق ٤٢
الزيادة للمد ٤٣
الزيادة للمعنى ٤٤
الزيادة من أصل الوضع ٤٤
أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التى لا زيادة فيها ٤٥
أبنية الأسماء والأفعال الرباعية لا زيادة فيها ٥٣
الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها ٥٧
الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال ٥٩

أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لا زيادة فيها ٥٩
الإلحاق غير المطرد بزيادة الواو والياء والألف فى الأسماء والأفعال ٦٣
فى الأسماء ٦٣
فى الأفعال ٦٧
الإلحاق المطرد فى الأسماء والأفعال ٧٠
الزيادة للإلحاق المطرد وغير المسموع للتدريب ٧١
إلحاق الرباعى بالخماسى من الأسماء ٧٣
زيادة النون والألف ٧٥
الأفعال المبدوءة بهمزة وصل ٧٨
تسكين أوائل الأفعال ٨٠
انكسار الحرف لا يجيز إمالته ٨٠
دخول همزة الوصل على فعل الأمر ٨٠
ما بين الأسماء والأفعال من تقارب ٨١
الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل ٨١
إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها ٨٨
دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التى فى أوائلها همزة الوصل ٨٩
دخول همزة الوصل على الحروف ٨٩
أداة التعريف والتنوين ٩٤
انفعل وزيادة همزة الوصل والنون فى أوله ٩٥
القلب والإدغام فى بعض الكلام دون بعض ٩٧
افتعل وزياة همزة الوصل والتاء فيه ٩٨
حكم بناء انفعل وافتعل ٩٨
استفعل وزيادة الهمزة والسين والتاء فى أوله ١٠٠
افعاللت وزيادة الهمزة والألف واللام فيه ١٠١
افعللت وزيادة الهمزة واللام فيه ١٠٢
تضعيف العين وزيادة واو بين العينين ١٠٣
افعول وزيادة الواو ثالثة مضاعفة ١٠٥
ما ألحق بالأربعة من الفعل ١٠٥
ما ألحق بالأربعة بالواو والياء ١٠٦
زيادة همزة الوصل وتضعيف اللام ١١٠
بعض مزيد الثلاثى ومزيد الرباعى ١١١
الفرق فى المضارع بين المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول ١١٣
من المواضى التى تجاوزت ثلاثة أحرف ١١٣

مسائل التصريف ذات البال فى المهموز وما فيه الواو والياء........ ١١٤
حروف الزيادة ١١٥
باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة ١١٥
الهمزة التى فى أول الكلمة........ ١١٦
الياء فى أول الكلمة ١١٧
لم قضى بزيادة الهمزة والياء فى أول الكلمة؟........ ١١٧
النون والتاء فى أول الكلمة، لا تعدان زائدتين إلا بثبت........ ١١٨
زيادة النون والتاء فى أول الكلمة ١١٩
الهمزة غير أول لا تجعل زائدة إلا بثبت ١٢٠
مواضع زيادة الياء........ ١٢٥
مواضع زيادة الواو ١٢٥
الهمزة الأصلية فى أول الكلمة ١٢٦
الألف لا تكون أصلا أبدا........ ١٣٠
الميم فى أول الكلمة زائدة ١٣٨
الميم فى معد أصل وليست زائدة ١٣٨
الميم فى معزى أصل ١٤١
زيادة الألف والنون فى آخر الكلمة ١٤٢
مواضع زيادة النون حشوا........ ١٤٤
زيادة التاء آخرًا ١٤٧
الميم فى مهدد أصل........ ١٤٩
الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة........ ١٥١
الياء فى يستعور أصل........ ١٥١
الميم فى منجنون أصل........ ١٥٢
الميم فى منجنيق والخلاف فيها ١٥٣
زيادة الهمزة حشوا وهمز العالم والخاتم ١٥٤
زيادة الميم آخرا ١٥٥
الميم فى دلامص........ ١٥٦
أمهات الزوائد........ ١٥٧
انقلاب همزة التأنيث عن ألفه........ ١٥٨
الألف والنون فى نحو عثمان وسرحان........ ١٥٩
النون فى صنعانى وبهرانى........ ١٦٠
التاء فى مثل تمرة........ ١٦١
زيادة العين فى مثل فعل واللام فى مثل محمر ١٦٣

زيادة النون والواو فى نحو حنطأو ١٦٤

زيادة اللام فى ذلك، وأولالك ١٦٥

ما تعرف به حروف الزيادة ١٦٥

زيادة النون فى فرسن ١٦٦

النون فى ضيفن زائدة ١٦٦

الواو والباء فى الرباعى ١٦٧

باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصّحيح من كلام العرب ١٧١

ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ١٧٥

يجوز أن يبنى من «ضرب» وصفة، وفعلا ١٧٦

متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب ١٧٧

باب الياء والواو اللتين هما فاءات ١٧٨

اقتصارهم على «يفعل» كيضرب من «فعل» الذى فاؤه واو ١٧٨

باب «فعل» المفتوح العين «يفعل» بكسرها و«يفعل» بضمها داخل عليه ١٧٩

لم كان باب «فعل يفعل كفرح» وباب «فعل يفعل كضرب» ١٨٠

رأى الفراء وأبى العباس المبرد فى حذف الواو من «يعد، ويزن» ١٨١

باب «كرم، يكرم» وتباعده عن بابى «فعل، وفعل» ١٨١

معنى قولهم: الأصل فى «قام وباع: قوم وبيع» ونحو ذلك ١٨٢

حملهم الشىء على حكم نظيره ١٨٣

بناؤك مثل «دحرج» من «أخذ» ١٨٥

ثبات الياء وهى فاء فى «يفعل» من «فعل» ١٨٦

إتمام «وعدة، وولدة» ١٨٧

الكلام فى «لدتى» ١٨٨

المصدر إذا كان على «فعلة» فالهاء لازمة له ١٨٨

قولهم: كل اسم على «فعلول» فهو مضموم الأول ١٨٩

قد تجىء الكلمة على الأصول ويجرى بابها على غيره ١٩٠

إتمام مضارع فعل كفرح إذا كانت فاؤه «واوًا أو ياء» ١٩٠

ما ورد عن العرب فى مضارع «وجل» ١٩١

قول الخليل فيمن قال: «مررت بأخواك، وضربت أخواك» ١٩٢

قول الحجازيين: «ياتزن، وياتعد» ١٩٣

لماذا أعل «يطأ، ويسع» وأمثالهما مما كان على «فعل يفعل» ١٩٤

يجىء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا كان على «فعل يفعل» ١٩٦

يجىء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا بنى للمجهول ١٩٦

باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات ١٩٨

بناء «فعل» للمجهول ١٩٨
همز الواو المضمومة ضما لازما غير عارض ١٩٨
جواز همز الواو المضمومة لازما إذا كانت حشوا ٢٠٠
واو «نووى» ونحوه من الأصل ٢٠٠
لا يهمز نحو «يسر، ويمن» ٢٠١
إذا اجتمعت واوان فى أول كلمة همزت أولاهما ٢٠١
التضعيف فى أول الكلمة قليل ٢٠١
إن كانت ثانية الواوين فى أول الكلمة مدة جاز همز الأولى وعدم همزها ٢٠٢
قلب الياء الساكنة واوا إذا انضم ما قبلها ٢٠٣
لو بنيت مثل «يفعول» من وعد «وييس» لم يغير ٢٠٤
ماذا تصنع لو بنيت مثل «فعلول» منهما ٢٠٤
بناء «افتعل» وما تصرف منه مما فاؤه واو أو ياء ٢٠٥
إبدالهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء ٢٠٧
رأى الخليل أن «تولجا فوعل لا تفعل» ٢٠٧
تيقور «فيعول» من الوقار ٢٠٨
بعضهم لايبدل فاء «افتعل» وما تصرف منه تاء إذا كانت واو أو ياء ٢٠٩
إبدال الواو المكسورة فى أول الكلمة همزة ٢٠٩
الواو المفتوحة فى أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شذوذا ٢١١
باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما فى موضع العين من الفعل ٢١٣
تجىء الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب ٢١٣
أصل قلت: «فعلت» ٢١٤
الدليل على أن أصل قلت: فعلت ٢١٥
أصل «طلت: فعلت» ٢١٦
تعدية «طلته من طاولته، فطلته» يدل على أنه محول ٢١٩
أصل «بعت: بيعت ثم نقل إلى «بيعت» ٢١٩
لم يجئ «فعل» فيما عينه أو لامه ياء ٢٢٠
المضارع من قال على «يفعل» ومن باع على «يفعل» ٢٢١
اعتل «هبت، وخفت» من أصل بنائهما لا محولين ٢٢٢
«فعل» من الأجوف بالواو والياء ٢٢٣
نقل «باع، وقام» إلى «بيع، وقوم» ٢٢٥
بعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول: «كيد زيد يفعل وما زيل يفعل» ٢٢٦
«كلت طعامى» للفاعل، و «كلت طعامى» للمفعول ٢٢٦
من العرب من لا يشم «بيع الطعام» إذا أمن اللبس ٢٢٧

من العرب من يدع الكسرة فى «بعت، خفت» ولا يبالى الالتباس ٢٢٧
من يقلب عين «باع» واوا فإنه يخلص الضمة ٢٢٨
إعلال «مت تموت، ودمت تدوم» ٢٢٨
من العرب من يقول: «لا أفعل ذاك ولا كودًا ولا هما» ٢٢٩
أصل ليس «ليس» ٢٣٠
مجىء «عور، وصيد» ونحوها على الأصل ٢٣٠
مجىء «احتوروا» وبابه على الأصل ٢٣١
باب «تاه يتيه، وطاح يطيح» ٢٣٢
من العرب من يقول «تيه، وطيح» ٢٣٢
العرب تقول: «وقع فى التوه، والتيه» ٢٣٤
باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة ٢٣٦
إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن حرك الصحيح وسكن المعتل وأعل ٢٣٦
المضارع مما تقدم يجرى مجراه إلا أن الساكن يكسر ٢٣٦
جميع الأسماء المبدوءة بميم، الجارية على الأفعال المعتلة العينات، يجب إعلالها ٢٣٧
اسم المفعول من هذا الباب يعل كالمضارع المبنى للمفعول ٢٣٨
مجىء حروف المضارعة فى أوائل الأسماء ٢٣٩
لو بنى اسم على وزن الفعل صح ولم يعل ٢٣٩
مجىء «مزيد، ومحبب، وبنات ألببه» من الأسماء شواذ ٢٤١
مجئ «استحوذ، وأغيلت المرأة» من الأفعال شواذ ٢٤٢
إذا سميت بالفعل «يزيد» بعد إعلاله بقى على إعلاله ٢٤٣
إذا بنيت من «يخاف» ونحوه اسما على «يفعل» صححته ٢٤٤
إذا بنيت من «يخاف» ونحوه اسما على «يفعل» صححته ٢٤٤
إعلال اسم الفاعل من «قام، وباع» ونحوهما ٢٤٤
إعلال اسم الفاعل من «أفعل واستفعل» ٢٤٥
إعلال اسم المفعول من نحو «قيل، وبيع» ٢٤٥
إتمام بنى تميم «مفعولا» من نحو «بيع، وعيب» ٢٤٦
ما ورد عن العرب من نحو «مغيوم، ومطيوبة» ٢٤٨
اختلاف الأئمة فى المحذوف من «مفعول» من نحو «بيع، وقيل» ٢٤٨
اختلاف الأئمة فى المحذوف من مصدر «أقام، وأخاف» ونحوهما ٢٥١
ما لا يعتل من محول إليه وهو «اختار، وانقاد» ومضارعهما، وما كان نحوهما ٢٥٢
المبنى للمجهول من «اختار، وانقاد» ونحوهما ٢٥٣
مجىء «مقودة، ومكوزة، ومزيد» على الأصل ٢٥٤
«مفعلة» بضم العين من «عشت وبعت» كـ «مفعلة» بكسرها فيهما عند الخليل ٢٥٤

«مفعلة» من العيش، و «فعل» من البيع عند الأخفش ٢٥٥
تصحيح «فاعلت، وتفاعلنا، وفعلت، وتفعلنا» ومصادرهن وعدم إعلالهن ٢٥٧
ومما جاء على أصله «افعللت، وافعاللت» ٢٥٩
ومما جاء على أصله «اجتوروا، وازدوجوا، واعتوروا، واهتوشوا» ٢٦٠
لو بنيت افتعلوا من «ازدوجوا» على غير معنى «تفاعلوا» لأعللت ٢٦٠
جمع «مقال، ومباع، ومعاش» على «مفاعل» لايعل ٢٦٠
همز «معايش، ومصاوب» خطأ ٢٦١
اختلاف العرب والعلماء فى «مدائن» ٢٦٤
رواية «مداين» بلا همز عن بعض العرب ٢٦٥
ما صح لسكون ما قبله، أو لسكون ما بعده، أو لسكون ما قبله، وما بعده معًا ٢٦٥
فعل التعجب بصيغتيه بالأسماء فيما تقدم ٢٦٧
ما لا يعل وما يعل من الأسماء التى تبنيها على أمثلة الأفعال ٢٧٠
يصحح «مفعل» لأنه منقوص من «مفعال» ٢٧١
إعلال «مفعل، و«مفعل» من قال، «وباع» ٢٧١
رأى الخليل فى أن «مفعلة، ومفعلة» من الياء سواء ٢٧٢
مجىء «تدورة» على أصلها ٢٧٢
قلب ألف «رسالة» وياء «صحيفة» وواو «عجوز» فى الجمع همزة ٢٧٣
تصحيح اسم الفاعل من «حور، وصيد» لتصحيح الفعل عند الخليل ٢٧٥
بقاء الواو والياء متحركتين فى «تقاول، وتبايع» جمعين لنقول و «نبيع» ٢٧٦
باب ما جاء من الأسماء ليس فى أوله زيادة من الواو والياء، اللّتين هما عينان ... ٢٧٧
قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ٢٧٧
مجىء «روع، وحول» مصححا غير معل ٢٧٨
لو بنيت من «قام» مثل «عضد» لقلت «قام» ٢٧٨
«فعل» و «فعل» لا يعتلان ولا يكونان فى التضعيف مدغمين ٢٧٩
«فعل» من الواو تسكن عينها لاجتماع الضمتين والواو ٢٧٩
«آثروا» تسكين عين نحو «عور» على همزها لأن له مثالا من ٢٨٠
الصحيح يسكن نحو «رسل» ٢٨٠
قد يحركون عين نحو «سور، وسوور» فى الشعر كما يفكون المضاعف نحو «ضننوا» ٢٨١
و «فعل» الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح فلا تستثقل الضمة فيه ٢٨١
من قال فى «رسل» الصحيح «رسل» فأسكن، قال فى «بيض» ٢٨٢
باب ما تقلب فيه الواو ياء ٢٨٣
وقالوا «سياط، ورياض» فأعلوا ٢٨٣
قلب الواو ياء فى الجمع لانقلابها فى الواحد إذا انكسر ما قبلها ٢٨٤

ظهور الواو في الجمع لظهورها في واحده في نحو «زوج، وزوجة» ٢٨٥
قلب الواو ياء في فعل إذا كان جمعًا ٢٨٨
إذا جاور الشيء الشيء دخل في كثير من أحكامه ٢٨٨
إذا كان الجمع على فعال لم تقلب فيه الواو ياء ٢٩١
مجيء فعلان وفعلى على الأصل ٢٩٢
مجيء فعلاء على الأصل أيضا ٢٩٣
مجيء أحرف على فعلان معتلة ٢٩٣
اطراد القلب في فعل جمعا ٢٩٤
لم يأت مصدر على فيعلولة إلا فيما كان معتلا ٢٩٥
اختلاف العلماء في هين، ولين، وميت ٢٩٩
ما قلبوا فيه الواو ياء «ديار وقيام» ٣٠٠
وبعض العرب قلب الواو ياء في قيوم وديور ٣٠١
زيلت فعلت ٣٠١
تحيزت على تفيعلت ٣٠٤
فيعل من القول والبيع: بيع وقيل ٣٠٤
فعول من البيع: بيع ٣٠٥
مثل بيطر من البيع: بيع ٣٠٥
تفوعل من البيع والقول على تبويع وتقوول ٣٠٦
تخفيف همزة: رؤيا ورؤية ونؤى ٣٠٦
قولهم في رويا وروية مخففين: ريا ورية ٣٠٧
لا يقال في سوير وبويع: سير وبيع ٣٠٨
واو «سوير» مثل ياء «ديوان» ٣٠٩
مثال أغدودن من البيع: ابييع ٣١١
يوم من: يمت ٣١٢
أفعلت من: اليوم ٣١٢
مفعل من يئست على مذهب الخليل ومخالفته للنحويين ٣١٤
ظلموا أباك، وما أشبهه ٣١٦
تبدل الياء واوا في «فعل»، ونظيره «فعلا» ٣١٧
هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا ٣١٩
تصحيح ضيون، وضياون ٣٢٠
عدم همز نحو: طواويس، ونواويس ٣٢١
«فيعول» من بعت على «بيوع» ٣٢١
ترك همز: العواور ٣٢٢

وكَحَلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ........................ ٣٢٢
تكسير فيعول وفيعال........................ ٣٢٣
هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٢٤
إذا التقت همزتان فى كلمة فلابد من إبدال الثانية........................ ٣٢٤
اطراد القلب عند الخليل فيما اجتمع فيه همزتان........................ ٣٢٥
جمع خطيئة وزيئة على فعائل........................ ٣٢٧
فعيلة من جئت، وسؤت يكسر على جيايا وسوايا........................ ٣٣١
فعائل وما كان على مثاله من الجمع يستوين فى اللفظ........................ ٣٣٢
فيعل من جئت، وسؤت يكسر على جيايا وسيايا........................ ٣٣٢
إذا اكتنف الألف واوان أو ياءان، أو واو وياء همزت الأخيرة........................ ٣٣٢
إذا جمعت «جائية» على فواعل قلت «جواء»........................ ٣٣٣
جمع إداوة، وغباوة، وشقاوة........................ ٣٣٤
قالوا: شهية وشهاوى........................ ٣٣٤
يجوز أن يكون شهاوى جمع: شهوى........................ ٣٣٥
جمع سماء على فعائل فى الشعر بلا إعلال الياء........................ ٣٣٦
التنوين فى «جوار، وغواش» ونحوهما ليس بدلا من الحركة........................ ٣٣٩
توافق الجر والرفع فى «جوار، وغواش» ونحوهما........................ ٣٤٤
أصل يرجع إليه فى باب وزن الشعر........................ ٣٤٥
تكسير «جياء، وسواء»........................ ٣٥٠
تصغير «حطائط: حطيط»........................ ٣٥٠
لو سمى رجل «قبائل» لصغر على «قبيل»........................ ٣٥١
لو سمى رجل «خطايا» لصغر على «خطيئ»........................ ٣٥٢
التصغير يجرى مجرى جمع التكسير........................ ٣٥٣
فعلل من «جئت وسؤت: جيئى وسوءى»........................ ٣٥٤
فعلل من «جئت: جوء»........................ ٣٥٤
فعلل من جئت جىء........................ ٣٥٥
«جوء، وسوء» يكسران على «جياء، وسواء»........................ ٣٥٥
تقول فى مثل «احمررت» من «جئت وسؤت: احيأيت واسوأيت»........................ ٣٥٥
قال الخليل «سؤته: سوائية» مثل «كراهية» وبعض........................ ٣٥٦
العرب «سواية» مثل «كراهة»........................ ٣٥٦
قولهم: «ما أبغض إلىّ مساءيتك»........................ ٣٥٧
اختلاف العلماء فى ميزان «أشياء»........................ ٣٥٨
تصغير «أشياء»........................ ٣٦٢

قال الخليل: «أشياء» مقلوبة ٣٦٣
أصل «ملك: ملأك» وألزم حذف الهمزة لكثرة استعماله ٣٦٤
طأمن واطمأن ٣٦٦
جبذ وجذب ٣٦٦
إنى، ومعى، وحسى ٣٦٨
كل وكلا ٣٦٩
المطرد وغير المطرد فى المقلوب والمغير ٣٦٩
هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وغَزَوْتُ» ٣٧٢
دخول « فعلت» بكسر العين على الناقص بالياء والواو ٣٧٢
«فعلت» بضم العين تكون فى الناقص بالواو ولا تكون فى الناقص بالياء إلا فى فعل التعجب ٣٧٣
سكون الياء والواو إذا كانتا فى موضع الرفع ٣٧٤
يبدل كل من الياء والواو ألفا إذا تحرك وانفتح ما قبله ٣٧٦
مجىء «رميت، وغزوت، ورمين، وغزون» على الأصل ٣٧٧
إبدال الواو ياء إذا كانت آخرا فى اسم وقبلها ضمة ٣٧٨
لو سميت رجلا بـ «يغزو» ولا ضمير فيه ٣٧٨
التسمية بالجملة ٣٧٩
تصح الواو إذا كانت «حشوًا» فى نحو «عنفوان» ٣٧٩
قولهم فى جمع «قلنسوة وعرقوة: قلنس وعرق» ٣٨٠
إذا سكن ما قبل الواو والياء جرتا مجرى الصحيح ٣٨١
إذا كان مثال «عتو» واحدا، فالوجه فيه إثبات الواو والقلب جائز ٣٨٢
إذا كانت الواو ثقيلة كواو «عتو» وكانت فى جمع كواو «عصى» قلبت ولم يجز ثباتها ٣٨٢
لزم باب «عصى» القلب؛ لأن الجمع أثقل من الواحد ٣٨٣
إذا أسكنت عين «غزى وشقى» بقيا معلين ٣٨٣
بعض العرب يقول: «رضيوا» فيسكن الضاد ويثبت الياء ولا يردها واوًا ٣٨٤
فعل من «جئت: جىء» فإذا خَفَّفْتَ قيل: «جى» ٣٨٥
لولا التاء فى نحو: «الشقاوة والنكاية» لانقلبت الواو والياء فيهما همزتين ٣٨٥
من يقول: «مسنى وعتى» لا يقلب «أبوة، وأخوة» ٣٨٦
همز «عظاءة، وصلاءة، وعباءة» ٣٨٦
تصحيح «الصلاية والعباية» ٣٨٨
«عقلته بثنايين» ٣٩٠
مذروان ٣٩٠
حكم الياء والواو إذا كان ما قبلهما مفتوحا والهاء لازمة لهما ٣٩١
تصحيح الياء والواو فى «النفيان والنزوان» وما كان نحوهما ٣٩٢

قلب الواو وهى لام ياء لانكسار ما قبلها أولى من قلبها وهى عين........................ ٣٩٣
قلب الواو والياء همزة بعد الألف الزائدة........................ ٣٩٣
إذا كانت الألف ثانية وبعدها ياء لا تهمز الياء........................ ٣٩٥
إذا حذفت الهاء من: «ثاية، وطاية، وراية» لا تهمز كوجودها ٣٩٩
«شاء» معلة شذوذًا ٣٩٩
الألف فى: «باء، وتاء، وثاء» ونحوها من حروف الهجاء لا أصل لها........................ ٤٠٧
اشتقاقهم أفعالا من أسماء الحروف ٤٠٨
مثال «جحمرش» من الياء........................ ٤٠٨
تشبيه الألف فى «العظايا» بهاء التأنيث فى «عظاية» ٤٠٩
هذا باب تقلب فيه الياء واوا لِيُفْرَقَ بين الاسم والصفة........................ ٤١١
لو كانت «ريا» اسما، لكانت «روى»........................ ٤١٢
إذا كانت «فعلى» اسما من الواو، أبدلت الياء مكان الواو........................ ٤١٣
إجراء «فعلى» من الياء اسما وصفة على الأصل........................ ٤١٤
مجىء «فعلى» صفة على الأصل ٤١٥
«فعلى» من هذا على الأصل........................ ٤١٥
هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياءإذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف فصاعدا. ٤١٦
إعلال الماضى لإعلال المضارع........................ ٤١٦
إعلال «تغازينا وترجينا» فى الماضى لإعلالهما فى المضارع........................ ٤١٦
إعلال المضارع لإعلال الماضى ٤١٧
«شأوتما تشأيان»: شاذ........................ ٤١٧
«شأوتما تشأيان: كرضيتما ترضيان» ٤١٧
أصل «تشأى: تشؤو»........................ ٤١٨
ضوضيت ونحوه: فعللت........................ ٤١٩
الألف فى «حاحيت» وأخواتها من الياء........................ ٤٢٠
حاحيت وأخواتها: فعللت........................ ٤٢١
فيعال ليس مصدرا قياسيا لفاعلت........................ ٤٢٢
الدليل على أن «حاحيت» وأخواته من الرباعى........................ ٤٢٢
«دهديت، ودهدهت» ٤٢٤
اختلاف العرب فى «غوغاء»........................ ٤٢٤
«الصيصية والدوداة، والشوشاة» من مضاعف الرباعى ٤٢٦
ألف «فيفاء» زائدة........................ ٤٢٩
«القيقاء والزيزاء: فعلاء» بمنزلة «العلباء» ٤٢٩
أثفية: فعلية أو أفعولة........................ ٤٣٣

هذا باب التضعيف فى بنات الياء نحو: «حَيِيتُ وعَيِيتُ، وأحْيَيْتُ وأعْيَيْتُ» ٤٣٦
الإدغام والإظهار فى «حيى وأحيى» مبنيين للمجهول ٤٣٦
ما يجوز فى حاء «حيى» المضمومة إذا أدغم ما بعدها ٤٣٧
لم جاز الإظهار فى «حيى»؟ ٤٣٧
تسكين لام يحيى ويخشى ٤٣٧
إظهار «أحيية» وإدغامها سواء ٤٣٨
«حيى» كعمى للواحد «وحيوا» كعموا للجماعة ٤٣٨
الإظهار والإدغام والإخفاء فى «أعيياء، وأعيية» ٤٣٩
لا يدغم «لن يحيى، ورأيت محييا» فى النصب ٤٤٠
لا يدغم «معيية ومحيية، وحيا الغيث، وحييان» ٤٤٠
الإظهار فى «حييان ومحييان» بفتح الياء فيهما أحسن منه فى مكسورها ٤٤١
لزوم الإدغام فى «تحية» ٤٤١
الإظهار فى «تحية» جائز على ضعف، والإدغام كثير ٤٤٢
لِمَ لم يشتقوا من «غاية» وأخواتها «أفعالا» ٤٤٣
لِمَ لم يشتقوا من «ويل» وأخواتها أفعالا؟ ٤٤٤
لِمَ رفضوا أن يشتقوا فعلا من «آءة» ٤٤٦
لِمَ رفضوا كذلك أن يشتقوا فعلا من «أول» ٤٤٧
اختلافهم فى سبب حذف عين: «استحييت» ٤٤٩
ما كانت لامه واوا أو ياء وضوعفت صححت الأولى وأعلت الثانية ٤٥١
تقول فى الماضى فى مثل «احمرّ» من «قضيت: اقضيا» ٤٥٢
المضارع فى مثل «يحمر» من «قضيت: يقضيى»، والماضى فى مثل «احمار: اقضايا» ٤٥٢
باب التضعيف فى بنات الواو ٤٥٤
لِمَ كسروا عين الماضى من «القوة» ونحوها ٤٥٤
جرت «قويت، وحويت» مما لامه واو مجرى «لويت، ورويت» مما لامه ياء ٤٥٤
انقلاب اللام ياء فى «قوى، وحوى» ٤٥٥
صحة الواوين فى أمثال «قو، وبو» ٤٥٥
اعتلال الواو فى نحو «قوى: تقوى» ٤٥٥
استفعل من «قويت» مثله من «شويت» ٤٥٦
لا تكون فاء الفعل ولامه واوين ٤٥٦
جاءت الفاء واللام ياءين ٤٥٨
تكرر الواو فى «الوزوزة، والوحوحة» ٤٥٩
تكون الهمزة ثانية ورابعة ٤٦٠
«افعللت وافعاللت» من «غزوت، وحييت» ٤٦١

بناء «افعللت، وافعاللت» من «حييت» للمجهول ٤٦١
«افعللت وافعاللت» من «قويت، وحويت» وبناؤهما للمجهول ٤٦١
المصدر من «احوويت» ٤٦٢
مصدر «افعاللت» من «الحوة» ٤٦٣
من قال: «قتل القوم» في «اقتتلوا» قال: «حوى القوم» في «احووى» ٤٦٤
«فعل» من: «شويت» ٤٦٦
الحذف في «لم أبل، ولا أدر، ولم يك» لكثرة الاستعمال ٤٦٧
حذف نون: «لكن» ٤٦٩
بعض العرب يقول: «لم أبله» ٤٧٣
حذف لام «بالة» مصدر «باليت» ٤٧٥
لما ثبتت الياء في «أبالي» ثبتت الألف ٤٧٦
حكم ما فاؤه واو ولامه ياء من الأفعال ٤٧٧
أويت كشويت ٤٧٨
كيف تبني على مثال «فوعل» من «وأيت» ٤٧٩
كيف تبني على مثال «فوعل» من «أويت» ٤٧٩
هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَجئْ مثاله إلا من الصَّحيح ٤٨٠
مثال «اغدودن» من «رميت» ٤٨٠
مثال «اغدودن» من «غزوت» ٤٨١
مثال «اغدودن» من «بعت» ٤٨١
اقوول، واقويل ٤٨٢
مثال «اغدودن» مبنيا للمجهول من «بعت وقلت» ٤٨٢
مثال «اغدودن» من «وأيت» ٤٨٤
مثال «اغدودن» من «أويت» ٤٨٥
مثال «قمطر» من «قرأت» ٤٨٧
مثال «قمطر» من «غزوت» ٤٨٩
مثال «هدملة» من «وأيت»، ومثال «قوصرة» من «بعت» ٤٩٠
جمع مثال «قوصرة» من «أويت» ٤٩٠
مثال «قوصرة» من «وأيت»، وجمعه ٤٩١
مثال «عنكبوت» من «رميت» ٤٩١
مثال «عنكبوت» من «غزوت» ٤٩١
مثال «عنكبوت» من «أويت» ٤٩٢
مثال «عنكبوت» من «وأيت» ٤٩٢
مثال «عنكبوت» من «بعت، وقلت» ٤٩٢

جمع ما كان مثال «عنكبوت» من «وأيت» ٤٩٣
جمع ما كان على مثال «عنكبوت» من «أويت» ٤٩٣
جمع ما كان على مثال «عنكبوت» من «وأيت» مع التعويض ٤٩٤
مثال «اطمأننت» من «قرأت» ٤٩٥
مثال «اطمأننت» من «رميت، وغزوت وبعت، وقلت» ٤٩٥
مثال «اطمأننت» من «ضرب» ٤٩٦
مثال «اطمأن» من «رمى» ٤٩٧
خطأ أبى الحسن الأخفش فى قوله: «اضربب على مثال: اطمأن» ٤٩٧
المضارع من «قرأ» على مثال «اطمأن» ٤٩٩
المضارع من «رمى» على مثال «اطمأن» ٤٩٩
مثال «اطمأن» من «وأيت» ٤٩٩
المضارع على مثال «اطمأن» من «وأيت» ٥٠٠
مثال «اغدودن» من «رددت» ٥٠٠
مثال «اغدودن» من «وددت» ٥٠٠
مثال «إوزة» من «وأيت، وشويت» ٥٠١
مثال «حمصيصة» من «رميت» ٥٠٢
كراهتهم اجتماع ثلاث ياءات فى المتصل، أشد منها فى المنفصل ٥٠٢
من أجاز اجتماع أربع ياءات فى النسب لم يجز ذلك فى «حمصيصة» من «رميت» ٥٠٣
مثال: «حلكوك» من «غزوت» ٥٠٤
من جمع بين الياءات لم يجمع بين الواوات لثقلها ٥٠٤
مثال «فعلول» من «رميت» ٥٠٤
مثال «فعلول» من «غزوت» ٥٠٥
مثال «فعليل» من «رميت، وغزوت» ٥٠٥
مثال «مفعول» من «قويت» ٥٠٥
مثال «مفعول» من «الشقاوة» ٥٠٦
مثال «فعلول» من «شويت، وطويت» ٥٠٦
مثال «فيعول» من «غزوت» ٥٠٦
مثال «فيعول» من «قويت» ٥٠٧
مثال «فيعول» من «حييت» ٥٠٧
مثال «فيعل» من «حويت» ٥٠٧
مثال «فيعل» من «حويت، وقويت» ٥٠٨
مثال «فعلان» من «قويت» ٥٠٩
مثال «فعلان» من «قويت» ٥١٠

مثال «فعلان» من «حييت» ٥١٠

مثال «فيعلان» من «حويت، وقويت، وشويت، ولويت» ٥١١

قولهم: «حيوان» بثلاث فتحات متوالية ٥١١

المصادر التى ليس لها أفعال ٥١٢

قول الخليل فى مثل «فعلان» بكسر العين من «حييت، ومن قويت» ٥١٣

«فعلان» بسكون العين من «حويت، وقويت» ٥١٣

مثال «مفعلة» بضم العين من «رميت» ٥١٤

مثال «قمحدوة» من «رميت» ٥١٤

مثال «قمحدوة» من «غزوت» ٥١٥

مثال «ترقوة» من «غزوت» ٥١٥

مثال «ترقوة» من «رميت» ٥١٦

صحت الواو فى «خطوات»، كما صحت فى «عنفوان» ٥١٦

لم يضموا لام «كليات» كراهية انقلاب الياء واوا ٥١٧

جمع «مدية» بكسر فسكون ٥١٧

جمع «رشوة» بالألف والتاء ٥١٨

مثال إصبع من «وأيت، وأويت، ووددت» ٥١٨

مثال «أبلم» من «وأيت، وأويت» ٥١٩

مثال «إجرد» من «وأيت، وأويت» ٥٢٠

مثال «إجرد» من «وأيت» مخففا ٥٢١

العرب يحذفون الشىء أو يستثقلونه وفى كلامهم ما هو أثقل منه ٥٢١

ما يقع من المضاعف غير مدغم ٥٢٢

ما لا يقع من المضاعف إلا مدغما ٥٢٢

قالوا: قوم ضففو الحال ٥٢٣

ما لا يدغم وما يدغم من المضاعف ٥٢٤

«قصص، وقص» كل واحد منهما أصل ٥٢٦

مثال «قصص، وقص» من غير المضاعف ٥٢٦

تحريك الساكن فى الشعر ٥٢٧

«ركك» فى قول زهير ٥٣٠

الفك والإدغام فى «فعلان» مثلث العين ٥٣١

«أفعل» مما فاؤه همزة ٥٣٣

رأى أبى الحسن الأخفش فى «أفعل» من «أممت» ٥٣٤

رأى أبى عثمان المازنى فى «أفعل» من «أممت» ٥٣٥

القياس عند أبى عثمان المازنى فى «هذا أفعل من هذا، من أممت» ٥٣٦

هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل البتة كما لم يتكلم بالفعل من «قال، وباع» وما كان نحوهن على الأصل ٥٤١
تاء الافتعال وقبلها صاد أو ضاد أو طاء ٥٤٣
تاء الافتعال وقبلها زاى ٥٤٥
تاء الافتعال وقبلها ذال ٥٤٦
التاء فى أول كلمة تالية للصاد وأخواتها فى كلمة سابقة ٥٤٦
تاء الفاعل بعد الصاد أو إحدى أخواتها ٥٤٧
من العرب من يشبه تاء الفاعل بتاء افتعل ٥٤٧
لِمَ لم يجز القلب فى نحو «خبط تلك» ٥٤٩
جواز الإظهار والإدغام فى «اقتتلوا ويقتتلون» ٥٤٩
الإظهار والإدغام فى «هم يضربوننى» ونحوه ٥٥٠
افتعل من الضوء ٥٥٣
مفتعل من التصوير ٥٥٣
الجدير بالنظر فى التصريف ٥٥٣
هذا تفسير اللغة من كتاب أبى عثمان بشواهده وحججه ٥٥٥
ما فى الباب الثانى ٥٦٧
ما فى الباب الثالث ٥٧٩
ما فى الباب الرابع ٥٨٣
ما فى الباب الخامس ٥٨٦
ما فى الباب السادس ٥٩٣
ما فى الباب السابع ٦٠٣
ما فى الباب الثامن ٦٠٧
ما فى الباب التاسع ٦١٢
ما فى الباب العاشر ٦١٣
ما فى الباب الحادى عشر ٦١٧
ما فى الباب الثانى عشر ٦٢٢
ما فى الباب الثالث عشر ٦٢٤
ما فى الباب الرابع عشر ٦٣١
ما فى الباب الخامس عشر ٦٣٣
ما فى الباب السادس عشر ٦٣٥
ما فى الباب السابع عشر ٦٣٩

مسائل فى عويص التصريف ٦٤٠
مسألة ٦٤٠
مسألة ٦٤١
مسألة ٦٤٤
مسألة ٦٤٥
مسألة ٦٤٧
مسألة ٦٤٩
مسألة ٦٥١
مسألة ٦٥٧
مسألة ٦٦٠
مسألة ٦٦٤
مسألة ٦٦٥
مسألة ٦٦٩
مسألة ٦٧٠
مسألة من الأعجمية ٦٧٤
مسألة ٦٧٦
المحتويات ٦٨٣